

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي

تأليف

السيد عبد الرزاق الحسيني



دار الشؤون الثقافية

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

تاريخ

الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

بقلم

السيد عبد الرزاق كسني

الجزء الثالث

٢٢ شوال ١٣٤٨ — ٩ رجب ١٣٥٢

٢٣ آذار ١٩٣٠ — ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



فاتحة الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها
القول فدمرناها تدميراً .

سورة الاسراء الآية ١٥ — صدق الله العظيم —

وبه نستعين ،

أما بعد فقد كانت « الحكومة البريطانية » توافي « مجلس عصبة الامم » بتقارير
سنوية عن « سير الادارة في العراق » مضمنة اياها حوادث السنة : كبيرها وصغيرها
فكانت هذه التقارير خير مصدر رسمي يعول عليه المؤرخ في تتبع امور العراق وحوادثه
المتنوعة ، فلما دخل العراق عضوا في « عصبة الامم » في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م توقفت
الحكومة المشار اليها عن اصدار هذه التقارير الشاملة ، فانقطع عنا اهم معين لمواصلة
البحث عن « تاريخ الوزارات العراقية » على نحو ما تحلى بهما الجزآن الاول والثاني
من هذا الكتاب .

وكان « مجلس الوزراء العراقي » يطبع مقرراته في كراسات دورية مهمة ، لكل
ثلاثة أشهر كراسة ، فكان بعض الوزراء يمهّد لنا سبيل الوقوف على هذه المصادر
الرسمية ، والاستعانة بمحتوياتها على مواصلة أبحاثنا التاريخية ، فلما تكونت « الوزارة
السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ أوقف المجلس المشار اليه طبع مقرراته ، فأدى
هذا التوقف الى حرماننا من معين آخر له أهميته التاريخية ، وله خطورته الرسمية .

وقد رأينا ، بعد انقطاع هذين المعينين عنا ، أن نركن الى رؤساء الوزراء أنفسهم ،
لنستعين بهم وبمعلوماتهم الشخصية في تهذيب ما نكتبه عن الوزارات التي كونوها ، في
أوقات مختلفة ، فكان بعضهم يرحب بهذه الاستعانة فيضع تحت تصرفنا ما لديه من
معلومات ومستندات ، والبعض الآخر يرى في عملنا ملهاة وافشاء لاسرار الحكومة لا
يصح تشجيعهما ، أو أن يرى أن الوقت غير ملائم لولوج هذا السبيل .

ويتناول هذا « الجزء الثالث » من « تاريخ الوزارات العراقية » البحث عن :

- ١ - الوزارة السعيدية الاولى المكونة في ٢٣ آذار ١٩٣٠م
 - ٢ - الوزارة السعيدية الثانية ، وقد تكونت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١م
 - ٣ - الوزارة الشوكتية ، المكونة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م
 - ٤ - الوزارة الكيلانية الاولى ، وقد تكونت في ٢٠ آذار ١٩٣٣م
 - ٥ - الوزارة الكيلانية الثانية ، المكونة في ٩ ايلول ١٩٣٣م
- وكان صاحب الفخامة نوري باشا السعيد كتب اليها في ٥ آب ١٩٣٤م يقول :

« وبناء على ما تقدم فاني أخالك تتفق معي على أن المعونة التي تطلبها مني لا تفي بالمرام ، لأنها تعبر عن أفكار شخص واحد ، بينما الذوات الذين يقتضي استطلاع آرائهم لهذا الاعتبار عينه كثيرون ، وما دامت المنابع التي يقتضي أن تستقي منها محتويات الكتاب غير متيسرة في الوقت الحاضر فانه يتعذر علي اسداء المعونة المقتضية » .

ثم يختم الباشا السعيد كتابه الرقيق هذا بقوله :

« وفي الختام أغتنم هذه الفرصة لأعرب لك عن تقديري لمساعدك ، وجهودك ، في سبيل التأليف والنشر ، متمنيا لك النجاح والتوفيق » .

أما صاحبها الفخامة : السيد ناجي شوكت ، والسيد رشيد عالي الكيلاني ، فقد هذب كل منهما ما كتبناه عن وزارته في هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية » وأضفى عليه بالمعلومات الدقيقة ، والوثائق المفيدة ، فاستحقا اجلال « المؤلف » واحترامه ، الى شكر التاريخ ، وطيب ذكره .

وبعد فانا لا نقصد من تدوين حوادث هذه الفترة من « تاريخ العراق الحديث » الا المساهمة مع المساهمين في خدمة هذا البلد عن طريق التأليف والنشر ، وذلك خير ما يمكن اداؤه لمملكتنا الفتية ، ونرجو الله أن يوفقنا لاتمام ما بدأنا به انه أكرم مسؤول .

هذا وقد تفضل العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني فخص تاريخنا الكبير بالآيات الآتية :

ممالك	الدنيا بميزات	بأبي المراق في الكلمات
في الحال والغابر والآتي		بالاتريات وتاريخه
لا سيما	سليل ساداتي	بالادب الراقي وكتابه
ومن	ازكى الارومات	مؤرخ الدولة من دوحة العلياء
سجل احداثي بأوقات		الحسني الفذ من مثله
« جامع تاريخ وزاراتي »		به أباهي وبشيوخه

هبة الدين الحسيني الشهرستاني ١٩٥٠م

بغداد

بغداد - الكرادة الشرقية غرة جمادى الثانية ١٣٧٢ السيد عبد الرزاق الحسيني

الوزارة السعيدية الأولى



نوري السعيد

ولد في بغداد سنة ١٣٠٦ (١٨٨٨ م) وانتحر في ١٥ تموز ١٩٥٨ .

الف نوري السعيد أربع عشرة وزارة :

- ١ - الوزارة الأولى تألقت في ٢٣ اذار ١٩٣٠ واستقالت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ .
- ٢ - الوزارة الثانية تألقت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ واستقالت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ .
- ٣ - الوزارة الثالثة في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ واستقالت في ٦ نيسان ١٩٣٩ .
- ٤ - الوزارة الرابعة في ٦ نيسان ١٩٣٩ وقد استقالت في ١٨ شباط ١٩٤٠ .
- ٥ - الوزارة الخامسة في ٢٢ شباط ١٩٤٠ وقد استقالت في ٣١ اذار ١٩٤٠ .
- ٦ - الوزارة السادسة في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ وقد استقالت في ٣ تشرين الاول ١٩٤٢ .
- ٧ - الوزارة السابعة في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ وقد استقالت في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ .
- ٨ - الوزارة الثامنة في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ وقد استقالت في ١٩ نيسان ١٩٤٤ .
- ٩ - الوزارة التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ وقد استقالت في ١١ اذار ١٩٤٧ .
- ١٠ - الوزارة العاشرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ وقد استقالت في ٩ كانون الاول ١٩٤٩ .
- ١١ - الوزارة الحادية عشرة في ١٥ ايلول ١٩٥٠ وقد استقالت في ١٠ تموز ١٩٥٢ .
- ١٢ - الوزارة الثانية عشرة تألقت في ٣ اب ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧ .
- ١٣ - الوزارة الثالثة عشر تألقت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧ واستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧ .
- ١٤ - الوزارة الرابعة عشرة تألقت في ٣ اذار ١٩٥٨ وقد استقالت في ١٤ مايس ١٩٥٨ .

توطئة

لما تسلم السر فرنسيس همفريز منصب « المعتمد السامي البريطاني في العراق » جعل همه الوحيد انجاز وضع المعاهدة الجديدة فخص اهتمامه منذ كانون الاول ١٩٢٩م بهذه المعاهدة .

وكانت عقيدة المعتمد لزوم اتباع سياسة بريطانية جديدة في الشرق الادنى ، فكان في مفاوضاته صريحا دون اساءة ، قويما دون تهجم ، منفذا لامر حكومته دون شيء من التحكم ، ولا سيما وهو آت ليكمل عمل سلفه السر جلبرت كلايتن ، ولكن الرجل ارتطم بأهم عقلية قانونية في العراق ، تلك هي عقلية ناجي السويدي الذي كان يرأس الوزارة آنذاك .

وكان « انسر همفريز » لا يزدري الدقائق القانونية ولا يكبرها ، انما هو رجل مفكر ، متعقل ، على طريقته التي هي طريقة الاداريين والمؤسسين للاعمال والمشاريع ، أما السويدي فلم يكن على ما يظهر كذلك . كان يعتقد أن للانكليز مؤسسة خاصة بصياغة المعاهدات والاتفاقات ، نبي تظهر خلاف ما تبطن ، وتقصد خلاف ما تكتب ، ولهذا يتوجب على العراق أن يستعين بمن يفحص معاهداته قبل أن توقع وقبل أن تعرض على البرلمان للتصديق (١) .

وكان الملك فيصل يشاطر المعتمد البريطاني رأيه ، لكنه مشى متمهلا على عادته ، حتى اذا استقن السيد ناجي السويدي من منصب رئاسة الوزراء شرع والمندوب المذكور في انجاز « طبخة وزارية » كان يتوق الى اعدادها منذ زمن بعيد ، لولا وجود عبد المحسن السعدون لها بالمرصاد . فلما غابت هذه الشخصية من عالم الوجود ، وجد الفرصة سانحة لاسناد منصب رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد الذي رافقه في الثورة العربية الكبرى ، وكان بمعيته في الحكومة التي أقامها في دمشق ، ثم كان عينه الساهرة في معظم الوزارات التي تألفت في العراق ، كما كان أقرب المقربين اليه في الملومات وهكذا وجه جلالته الخطاب التالي الى السيد نوري السعيد ، موضع ثقته وثقة المعتمد فيه :

رقم ٥٨ وزيرى الافخم نوري السعيد

بناء على استقالة فخامة ناجي باشا السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر شوال لسنة ألف وثلثمائة وثمانى وأربعين هجرية الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة ألف وتسعمائة وثلثين ميلادية .

فيصل

(١) امين الريحاني في كتابه « فيصل الاول » ص ١٤١ .

الهيئة الوزارية

وفي اليوم نفسه (٢٣ آذار ١٩٣٠) صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وبموجبها تكونت الوزارة الجديدة كما يلي :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية
- ٢ - جميل المدفعي : وزيرا للداخلية
- ٣ - علي جودت : وزيرا للمالية
- ٤ - جمال بابان : وزيرا للعدلية (١)
- ٥ - جعفر العسكري : وزيرا للدفاع
- ٦ - جميل الراوي : وزيرا للمواصلات والاشغال
- ٧ - عبد الحسين الجلبي : وزيرا للمعارف .

لقد اشترك في هذه الوزارة ثلاثة وزراء جدد هم السادة : جميل المدفعي ، وجمال بابان ، وجميل الراوي ، وضمت أربعة من اعضاء (حزب التقدم) الذي ألفه عبد المحسن السعدون وانضم اليه جعفر العسكري لما ألف وزارته الثانية في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦م وهؤلاء الاربعة هم : جعفر العسكري ونوري السعيد وجمال بابان وجميل الراوي وكان الناس يعتقدون أن هؤلاء الوزراء الاربعة هم عيون الملك فيصل كما كان حزب التقدم يعتقد ذلك ولهذا عارض الوزارة .

وكان وزير الدفاع في هذه الوزارة ، جعفر باشا العسكري ، خارج العراق يوم تألفت فيه الوزارة الجديدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد « منصب وزارة الدفاع » بالوكالة الى رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، كما أسند « منصب وزارة الري والزراعة » بالوكالة الى وزير المعارف عبد الحسين الجلبي تمهيدا لالغاء هذه الوزارة ، وقد وصل العسكري الى بغداد في يوم ١٠ نيسان وتسلم منصبه الوزاري فورا ، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين ١٩٣٠ الغاء وزارة الزراعة وتوزيع المديرية التابعة لها على الدوائر التابعة لوزارة المواصلات فانتهت وكالة وزير المعارف لوزاره الري والزراعة .

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجا لاعمالها ، كما فعلت بقية الوزارات من قبل ، ولكن رئيس الوزراء السيد نوري السعيد أراد أن يعكس حقيقة تمثيله للبلاط ، فرفع الى جلالة الملك هذا الكتاب ، معتبرا اياه منهاج وزارته :

مولاي صاحب الجلالة !

انني - وأنا الجندي الذي ما زلت ، منذ بضع عشر سنوات ، أتشرف بتمثيل أوامر

(١) لما بلغ الملك فيصل نبأ جمال بابان في توقيع العريضة الانفصالية التي قدمها الاكراد الى المندوب السامي البريطاني في العراق ، قال « لو صح بيدي لشنقت جمال بابان على غلته هذه في الباب المعظم » اه ولكن للسياسة ظروفها واحكامها فقد اصبح جمال وزيرا في وزارة انتخب اعضاءها الملك فيصل نفسه .

جلالتكم في أصعب مواقف الجهاد الحربي والسياسي ، نظرا لاعتقادي بسمو ما قمتم به ، وما ترمون اليه من تحقيق أعظم أمنية يصبو لها شعب جلالتم الكريم ، نلك الامنية التي هي الاستقلال التام لمملكة جلالتم - لا يسعني أبدا أن أتردد في النزول عند أمر جلالتم ، ووقف كل ما وهبني الله تعالى على انجاح وتحقيق أماني البلاد التي وقفتم جهود جلالتم عليها .

ومع اني ، أعتقد شخصا بأنه ليس أمانا مصاعب شديدة ، كالمصاعب التي اعترضت طريقنا في السنين الماضية ، أرى أن أشير الى أهم المشاكل التي تعتور الموقف الراهن ، والتي أعتقد بأننا لن نتمكن من التغلب عليها الا باظهار ما تنطوي عليه أمانينا من حسن نية ، والتمسك بكافة حقوقنا القومية ، كأمنة غير منقوصة ، وتوطيد الصلات الودية والثقة المتبادلة بين الشعبين : العراقي والبريطاني وحكومتيهما ، وتثبيت دعائم الولاء بيننا وبين سائر الدول ، وخاصة الدول المجاورة لنا ، واني الخص فيما يلي أهم المسائل التي أرى معالجتها : -

١ - المعاهدة الجديدة

ان أهم مسألة سنضعها أنا وزملائي نصب أعيننا ، ونبذل كل ما في وسعنا لانجازها ، طبق رغبات جلالتم ، ورغبات الأمة ، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال عشرة أيام على أساس الاستقلال التام .

يعلم صاحب الجلالة ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وعدت في تصريحها المؤرخ في ١٤ أيلول ١٩٢٩ أنها (تتعهد بادخال العراق عصبة الامم في السنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط ، وأنها ستشرع في مفاوضة الحكومة العراقية لعقد معاهدة بروح حرة لتعيين صلاتها بها على أساس مقترحات المشروع البريطاني - المصري ، وقد صرحت مرارا بأنها لا ترغب الا في تأسيس دولة عراقية مستقلة ، تكون صديقة لبريطانية العظمى ، ومدينة لها بالجميل) .

فنظرا الى هذا التصريح المطلق ، فاننا سنضع شروط المعاهدة على أساس الاستقلال التام ، مع ملاحظة ما ينبغي وضعه من المواد ، لتوطيد صلات الصداقة بين البلدين ، على أساس المنافع المتبادلة ، كما سبقت الاشارة اليه .

ولاجل هذه المهمة أرى من الضروري اجراء استفتاء عام ، بطريقة الانتخابات ، للبت في المعاهدة ، وللتنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج اليه الوطن .

٢ - الموقف الاقتصادي

ان الموقف الاقتصادي - كما تعلمون جلالتم - يدعو الى القلق ، ويحتاج الى عناية كبرى ، لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار ، فلذا أرى ان الواجب يقضي بتدبير

الموقف ، بسرعة ، للنظر فيما اذا كان من الضروري ، ومن الممكن ، اجراء تنزيلات أخرى في فصول ميزانية السنة ١٩٣٠ ، التي قدمت مؤخرا الى مجلس الامة ، وللنظر أيضا في التدابير التي يمكن الالتجاء اليها في معالجة موقف البلاد الاقتصادي من أساسه .

٣ - تولي المسؤولية

يعلم صاحب الجلالة بالتوصية الاخيرة ، التي أصدرتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وبلغت كافة الموظفين البريطانيين ، المستخدمين في حكومة جلالتم ، تلك التوصية التي أوضحت فيها حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياستها ازاء العراق ، وضرورة القاء المسؤولية التامة الظاهرية والحقيقية على عاتق حكومته وأبنائه ، على صورة تدريجية ، منذ الآن حتى سنة ١٩٣٢ التي ينبغي أن يتولوا فيها المسؤولية التامة وحدهم .

وبناء على ذلك من الضروري وضع الخطط المقتضية لهذا الانتقال ، في هذه الفترة القصيرة ، بالاتفاق ، وإزالة الإبهام السائد الآن ، والذي أدى في بعض الاحيان الى سوء تفاهم بين الموظفين أولي الشأن ، والنظر في الاستغناء عن بعض الموظفين الاجانب في السنتين المقبلتين ، علاوة على العدد الذي استغني عنه منهم (١) وإعادة النظر في تشكيلات ادارة الدولة ، من حيث كفاية موظفيها وسلطاتهم ، بالنظر الى المسؤولية العظمى ، التي ستلقى على عاتق الشعب العراقي وحكومته في الاجل المضروب .

هذه هي أهم المسائل التي رأيت من واجبي أن أعرضها على أعتاب جلالتم ، على وجه الاختصار ، واني مستعد لمعالجتها ، أنا وزملائي ، بقدر ما يصل اليها جهدنا وطاقتنا برعاية وعضد جلالتم .

فاذا كان ما عرضته في شأنها يحوز على موافقة وتأييد جلالتم ، فاني لا أتردد لحظة في الصدوع بأمر مولاي المطاع . وفي الختام أرجو الله تعالى أن يوفقني دائما الى خدمة قضية البلاد السامية ، التي وقفتم جلالتم جميع جهودكم عليها . تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتعظيم .

العبد المخلص
نوري السعيد

(١) وجه رئيس الوزارة الكتاب الاتي نمه : الرقم « سري ومستعجل جدا » ٢٢٢٧ والمؤرخ ١٩٣٠/١١/٨ الى معالي وزير الداخلية :

بناء على ما تقرر من لزوم نقل المسؤولية الى الموظفين العراقيين تدريجيا خلال دورة الانتقال قبل دخول العراق مصبة الامم فقد حصل الاتفاق مع نخبة المعتد السامي على اتخاذ الاجراءات الاتية :
١ - تنقيص اربعة من عدد المفتشين الاداريين خلال هذه السنة على ان تنتهي خدمات اثنين منهم باعطائهما انذارا لمدة ستة اشهر ابتداء من اول تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ .

(٢) انتهاء خدمات خمسة مفتشين اداريين ، عدا الربعة المار فخرهم ، في السنة المالية القادمة على ان يعطوا انذارا لمدة ستة اشهر ابتداء من اول السنة .

رئيس الوزراء نوري السعيد

« جواب جلالة الملك »

عزيزي نوري السعيد
اطلعت على كتابكم المؤرخ في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ ويسرني أن أبدي لكم موافقتي
على كل ما جاء فيه ، من مبادئ وطنية طيبة ومفيدة ، فأسال الله عز وجل أن يأخذ
بيدكم ، ويساعدكم على تحقيقها لتطمئن الامة من مستقبلها في أقرب وقت .
فيصل (١)

سياسة الوزارة المالية

١ - كان العراق يمر بأزمة اقتصادية حادة نتيجة لازمة الاقتصادية العنيفة التي
كانت تعصف بالعالم وتعصره عصرا . وقد اهتبل رئيس الوزراء فرصة تلاوة كتاب
التوجيه الملكي باسناد رئاسة الوزارة اليه فالتفت الى الذين حضروا حفلة الاستيزار في
ديوان مجلس الوزراء وجلهم من رؤساء الدوائر ، وقال :

امي أشكر لطفكم بالحضور ، وأرجو أن أوفق الى خدمة البلاد جهد طاقتي ، ولدي
نقطتين أود أن أوجه اليهما أنظار جميع موظفي الدولة ، وأن يجعلوهما هدفهم في العمل .
الاولى : تحقيق استقلال الدولة العراقية استقلالا تاما ، وهي تدين وتشعر بالشكر
لحكومة بريطانيا العظمى . يجب أن تضعوا هذه المسألة أمام أعينكم ، وأنتم تقومون
بأشغالكم .

الثانية : تقدير الحالة الاقتصادية الخطرة في البلاد ، عندما تقومون بتأدية
واجباتكم .

ضعوا هذه المسألة نصب أعينكم ، واجتهدوا في التخفيض من النفقات ، وان وجدت
مذكورة في الميزانية ، بحيث ان الصلاحية القانونية المخولة لكم يجب أن لا تحول دون
اقتصادكم اقتصادا متناهما في المصروفات .
هاتان النقطتان هما دستوري في العمل ، وأرجو أن تعينوني كلكم على
تحقيقهما اهـ (٢) .

٢ - وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٠ م :
« نظر مجلس الوزراء في كتاب وزارة المالية المرقم ٢٧٩٩ والمؤرخ في ١٥ نيسان
سنة ١٩٣٠ ، المتعلق بمعالجة المسألة الاقتصادية ، والمقترح فيه تأليف لجنة من الدوائر
الآتية لنبحث في الموقف المالي ، ورفع تقرير الى مجلس الوزراء تبين فيه الوفورات التي
يقتضي اجراؤها في الميزانية :

الرئيس - علي جودت بك : وزير المالية
الاعضاء : جعفر باشا العسكري ، وزير الدفاع ، المستر دراور ، مستشار وزارة
العدلية ، المستر سوان ، وكيل مستشار وزارة المالية

(١) جريدة البلاد العدد ١١٥ بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٣٠ م .

(٢) جريدة البلاد العدد ١١٢ .

السكرتير : جورج جورج مدير قسم التجارة والاقتصاد
فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح ، اهـ

٢ - وفي يوم ٤ أيار ١٩٣٠م

« قرر مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح معالي وزير المالية ، إيفاد فخامة جعفر باشا العسكري وزير اندفاع ، بمهمة مالية وبصورة خصوصية الى طهران مدة اسبوع » اهـ
وكانت المهمة المالية المذكورة ، مفاوضة الحكومة الايرانية في الديون المستحقة للتجار العراقيين على التجار الايرانيين ، ووجوب السماح بتسديدها ، بعد أن وضعت الحكومة الايرانية تشريعا منعت فيه اخراج النقد من بلادها . وقد سافر العسكري الى طهران في يوم ٤ مايس وعاد الى بلاده في يوم ٢١ منه بعد أن وفق في مهمته بعض التوفيق .

٤ - كان رئيس الوزراء قد صرح في ابان تكوينه وزارته أنه سيؤلف لجنة برئاسة وزير المالية السابق ياسين باشا الهاشمي لمعالجة الازمة المالية في البلاد ، ثم رأى ان اسناد مثل هذا العمل الى شخص غير مسؤول ليس من الامور الصحيحة ، فألف اللجنة الوزارية التي أشرنا اليها في العدد (٢) المثبت فويق هذا ، ولكن هذه اللجنة لم تأت عملا يذكر .

وفي يوم ١٤ أيار ١٩٣٠م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« نظرا الى الازمة المالية الآخذة بخناق العراق ، وخطورة حالة البلاد الاقتصادية ، وبناء على الرغبة الحاصلة في تأسيس عملة عراقية بأقل تأخير ممكن ، قرر مجلس الوزراء دعوة الرايت أونورا بل السر هلتن ينغ ، بي.سي.جي.بي.في.دي.اس.سي. او.دي.اس. الى العراق ، حيث يقضي مدة لا تقل عن ستة أسابيع لاسداء المشورة الى الحكومة العراقية ، وليساعد عند عودته الى لندن فيما يتعلق بالوسائل المقترضة اتخاذها لتأسيس عملة عراقية . أما طريقة اشتغاله في هذه المدة ، فيترك البت فيها الى ما بعد وصوله ومواجهته مع وزير المالية وقرر المجلس منح المومي اليه مكافأة قدرها (٢٠٠٠) ليرة انكليزية مع تأدية نفقات سفره ، (١) .

وفي يوم ١٧ أيار وصل الى بغداد السر هلتن ينغ ، واتصل بساسة البلد وزعمائه ، وبكبار الموظفين الماليين والاداريين فيه واستمع الى أقوالهم ، وآرائهم ، في الاسباب التي أدت الى هذه الازمة المالية الخائفة ، وفي كيفية معالجتها ، ثم صار يدرس بنفسه العوامل التي أدت الى تخرج الموقف الاقتصادي في العراق . وبعد أن زار بعض الاولوية الاكثر انتاجا للحبوب المعاشية ، غادر البلاد نهائيا الى بلاده في يوم ٢٥ حزيران من هذه السنة حيث وضع تقريراً مطولاً تصدى الى تنفيذ محتوياته زعيم المعارضة ، ياسين باشا الهاشمي ، فنشر سلسلة من المقالات المالية القيمة جمعها في كتاب مستقل « السيد

(١) قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وميس وحزيران ١٩٣٠م من ٧٦ - ٧٧ .

الحسني « صاحب هذا التاريخ ، فكان الكتاب خير وثيقة لدعم الذكاء العراقي ، وتقنيده مزاعم الغربيين في نشاط الشرقيين » .

٥ - رأت « الوزارة السعيدية الاولى » أن تحول دون انهيار المزارعين ماليا ، بعد أن فتكت الضائقة الاقتصادية في البلاد فتكها الذريع ، فقررت تسليفهم مبالغ مختلفة لتمشية أمورهم الزراعية فكان قرارها مشكورا ، ونتائج عملها محدودة .

٦ - وجدت الوزارة أن هنالك ديونا للخزينة استحق دفعها ، فتعذر على المطلوبين تسديدها ، فاتخذت الاجراءات القانونية لشطب قسم من الديون المستحقة ، وتأجيل تسديد القسم الآخر .

٧ - عقدت الوزارة مؤتمرا اقتصاديا في بغداد في ٢٣ حزيران ١٩٣٠ اشتركت فيه غرف التجارة في البصرة ، وبغداد ، والموصل ، وقد عالج المؤتمر الازمة الاقتصادية من نواحيها المختلفة ، وبيان السبل التي يحسن بالحكومة السير عليها لتخفيف الضائقة المالية ، وقد بقي المؤتمر قائما أربعة أيام ثم انفض بعد مذكرات مطولة .

٨ - حملت « الوزارة » شركات النفط الاجنبية على تنزيل أسعار النفط الاسود للمزارعين بمقدار ثلث السعر الراهن اعتبارا من أول كانون الثاني ١٩٣١ .

٩ - كانت الخزانة العراقية تتكلف نصف نفقات « دار الاعتماد البريطانية » في بغداد دون أن يكون لحكومة العراق أية سيطرة أو رقابة على موظفي الدار المذكورة ، ودون أن يكون لها أية كلمة فيما تنفقه الدار ، وقد استطاعت « الوزارة السعيدية » أن تحمل الحكومة البريطانية على أن تتحمل وحدها نفقات دار اعتمادها هذه كاملة وذلك اعتبارا من أول نيسان ١٩٣١ م . وهي تتراوح بين ٧٥٠.٠٠٠ ربية والمليون ربية سنويا . وكان تخليص العراق من هذه النفقات احدى القضايا المعلقة بين بريطانيا والعراق منذ بداية عام ١٩٢٦ .

اللغة الكردية في الشمال

يقول المعتمد السامي البريطاني في تقريره المرفوع الى عصبة الامم سنة ١٩٣٠ م :

« وقد ظهر آنذاك أن الاكراد اذا رأوا أن المعاهدة لا تحتوي على البنود التي تؤمن لهم بقاء امتيازاتهم فستزداد مخاوفهم ، وإن خير طريقة لابقاء ثقتهم ، هي أن تتخذ الحكومة العراقية بعض التدابير الادارية والتشريعية الممكنة فتعمل على جعل الوضع الراهن في كردستان على أساس دائم وقد درس المعتمد السامي هذه المشكلة مع الملك فيصل ورئيس وزرائه والمستشارين ، وأعد معهم التدابير التي من شأنها أن تفند مزاعم الكرد . وكانت أولى الخطوات وضع قانون لاستعمال اللغة الكردية ٠٠٠ ثم أنشئ مكتب ترجمة في وزارة الداخلية في بغداد لترجمة القوانين والانظمة والاوامر الى اللغة الكردية ، وجمعت المدارس الكردية في أربيل وكركوك والسليمانية تحت ادارة مفتش واحد وعين معاون مدير داخلية عام كردي ، وقد تم كل ذلك قبل نهاية عام ١٩٣٠ » .

وقد نشرت الوزارة بيانا عن استعمال اللغة الكردية في ١٠ نيسان ١٩٣٠ هذا نصه :

« رأت الوزارة ، بعد أن تقلدت زمام الامور ، أن تعني بما تراه هاما ومطمنا لرغبات الشعب وأمانيه . من ذلك بعض قضايا تختص بقسم من سكان الالوية الشمالية فقررت احضار لائحة قانونية تعرض على مجلس الامة عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاماكن الكردية استنادا الى المادة السابعة عشرة من القانون الاساسي . والحكومة عازمة على انتهاز خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق أن وعد بها الكرد في العراق » (١) .

وقد انتقدت الصحف المعارضة هذا البيان على الرغم مما نصت عليه المادة ١٧ من القانون الاساسي العراقي القائلة بأن « العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص » ، ولكن اللائحة مرت من مجلس الامة باستحسان وسلام .

سد جامعة آل البيت

كان الملك فيصل قد أسس الشعبة الدينية في جامعة آل البيت منذ عام ١٩٢٢م (٢) وقد بقيت هذه الجامعة بين الازدواج والرد من قبل الوزارات المتعاقبة ، حتى اذا حلت أيام « الوزارة السعيدية الاولى » قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٠ :

« سد الشعبة الدينية من جامعة آل البيت بصورة مؤقتة والاستعاضة عنها في الحال بالحاضر ببعثة تؤلف من نحو ١٨ طالبا من طلبة العلوم الدينية يوفدون الى معاهد مصر » (٣) ولكن لم يوفد من أعضاء هذه البعثة غير أربعة أعضاء فقط ولم يعد فتح هذه الشعبة الى عام صدور هذا الكتاب وهو عام ١٩٥٣م . أما الاسباب التي استندت اليها الوزارة في الغاء هذه الشعبة فقد تضمنها قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٠ وهو :

« نظر مجلس الوزراء في كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ١٢٨٢ والمؤرخ في ٢٤ نيسان سنة ١٩٣٠ المقترح فيه ما يأتي :

١ - سد الشعبة الدينية من جامعة آل البيت بصورة مؤقتة ، والاستعاضة عنها في الحال بالحاضر ببعثة تؤلف من نحو ١٨ طالبا من طلبة العلوم الدينية يوفدون الى معاهد مصر على أن يرافق البعثة مراقب ليشراف على شؤونها ويخصص له راتب مناسب .

٢ - احداث منصب « مفتش المعاهد الدينية » لتفتيش المعاهد الدينية التابعة للاوقاف ، وأن يمنح شاغل المنصب المذكور اما راتبا معيناً او مخصصات محدودة وأن

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٢٨ بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٠ .

(٢) : يراجع البحث عنها في ص ٧٣ من الجزء الاول من هذا الكتاب .

(٣) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ، مايس وحزيران ١٩٣٠ ص ٢٨ .

يكون مرتبطا برئاسة الوزراء .

٣ - توسيع دار الايتام بقدر ما تسمح به فضلة الواردات المخصصة للخيرات من قبل الاوقاف على أن يتفق مع وزارة المعارف على تهذيب الايتام وتدريبهم في بعض الصناعات الضرورية للبلاد .

٤ - إعادة الكلية الأعظمية الى مكانها السابق ، على أن تبقى كما كانت قبل ادماجها بجامعة آل البيت .

٥ - (أ) أن تقوم وزارة المعارف باعداد مشروع لتأسيس مدرسة بعثات علمية داخلية ، يكون التدريس فيها باللغة التي تؤهل التلميذ لان يجتاز امتحان دخول الجامعات الغربية من دون أن يطلب منه اجتياز أي امتحان آخر ، وأن تكون هذه المدرسة كافية في الوقت الحاضر لقبول ٢٠ تلميذا أو أكثر من أعضاء بعثات وزارة المعارف ، ونحو ١٠ تلاميذ من أفراد بعثة وزارة الدفاع ، و ١٠ من الراغبين في دخول الكلية الطبية العراقية . على أنه يجوز أن يقبل فيها عدد آخر من التلاميذ على سبيل الاحتياط ليحلوا محل من يتأخر عن الامتحان لاسباب شتى ، وأن تفتح المدرسة أبوابها خلال هذه السنة الدراسية .

(ب) أن تستأجر وزارة المعارف بناية جامعة آل البيت لمدة ثلاث سنوات على أن تسعى لتشبيد بناء خاص بهذه المدرسة بالسرعة الممكنة .

(ج) أن تحضر وزارة المعارف منهاجا يحتوي شروط الدخول في هذه المدرسة على أن يكون اجتياز امتحان المدارس الثانوية والمتوسطة أساسا لقبول التلاميذ اليها ، حتى ينسج المجال لجميع أبناء العراق في الاستفادة من هذا المشروع .

فقرر مجلس الوزراء قبول الاقتراحات (١) و (٢) و (٣) و (٤) وأما ما يتعلق بـ (٥) فقد وافق المجلس على الاقتراحات المدرجة فيه بصورة عامة وقرر ايداعها وزارات المالية والدفاع والمعارف لدرس المشروع بالنظر الى الاسس المقترحة من الوجهتين الفنية والمالية وتقديم اقتراحات مفصلة في هذا الباب الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي ، اهـ

وكانت وراء هذه المقررات أسباب دفيئة . فقد عارض العلماء السنيون تأسيس جامعة آل البيت والصرف عليها من ميزانية الاوقاف العامة منذ البداية وتطورت معارضتهم الى احتجاجات صاخبة يتزعمها الشيخ عبد الجليل آل جميل رئيس جمعية الارشاد فلم تر الحكومة مناصا من اتخاذ هذا القرار .

المفاوضات لعقد المعاهدة

كان أول بيان أذاعته « الوزارة السعيدية الاولى » عن المفاوضات المتعلقة بعقد المعاهدة العراقية - البريطانية المأمولة هو :

بيان رسمي

١ - افتتحت أمس المفاوضات بشأن المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين الحكومة العراقية ، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بعد دخول العراق عصبة الامم .

٢ - اتفق على نشر نص المعاهدة بتمامه باللغتين العربية والانكليزية حالما يوقع فيها .

٣ - واتفق أيضا على أنه اذا رُوي من المستحسن ، قبل التوقيع ، نشر اذاعة الى الجمهور عن سير المفاوضات فتكون تلك الاذاعة بشكل بيان رسمي متفق عليه من الطرفين ، وعلى أن لا يذاع شيء آخر عدا ذلك .

ملاحظ مكتب المطبوعات

١ نيسان ١٩٣٠

وفي اليوم الرابع من شهر نيسان المذكور أذيع البيان الرسمي الثاني التالي :

بيان

واصل المتفاوضون محادثاتهم أمس حول المعاهدة العراقية - البريطانية اذ استعرضت بصورة عامة المسائل التي ينبغي أن توضع على بساط البحث في أثناء المفاوضات . وقد انطوت المذاكرات على أجلى صراحة ومودة ، وتم الاتفاق على درس بعض الوجوه الفنية للقضية قبل انعقاد الجلسة القادمة .

ملاحظ مكتب المطبوعات

٤ نيسان ١٩٣٠

وفي اليوم الثامن من شهر نيسان ١٩٣٠م أيضا صدر البيان الثالث التالي :

بيان رسمي

ان البيان الآتي قد وضع بالاتفاق ما بين الفريقين المتفاوضين :

١ - ان المعاهدة التي تجري عليها المذاكرة الآن ستدخل في حيز التنفيذ عند دخول العراق في جمعية الامم .

٢ - ان وضع العراق - كما هو مصرح في هذه المعاهدة - سيكون وضع دولة حرة ومستقلة .

٣ - عند دخول المعاهدة الجديدة في حيز العمل ، ستنتهي حالا جميع المعاهدات والاتفاقيات الموجودة ما بين بريطانيا العظمى والعراق ، والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال .

ملاحظ مكتب المطبوعات

٨ نيسان ١٩٣٠

موقف نوري السعيد

ولم يكن على رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، كبير عناء للتوفيق بين وجهات

النظر العراقية والبريطانية فهو أحد أعضاء اللجان الوزارية التي تكونت لمفاوضة الجانب البريطاني في جل المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها العراق مع بريطانيا ، وهو مطلع على دوائر السياستين العراقية والبريطانية الى حد كبير ، وهو يتمتع بمعطف الانكليز واطمئنانهم اليه ، الى ثقة الملك به واعتماده عليه . وهو فوق ذلك كله ، كان مشبعاً بفكرة التفاهم مع الانكليز مهما تباعدت الاهداف بينهم وبين آماني العراق المشروعة لهذا كان السياسيون كافة يعتقدون ان أمد المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني لن يطول ، وانه لا بد من التوصل الى نتيجة حاسمة في أقرب فرصة ممكنة وقد حققت الايام القليلة هذا الاعتقاد فصدر البيان التالي في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م :

بيان رسمي

اتفق المفاوضون العراقيون والبريطانيون على امضاء معاهدة تحالف وصداقة ، يشرع في تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وستنشر المعاهدة في بغداد ولندن ، في عين الوقت ، في موعد يتفق عليه الفريقان .
أما أسس المعاهدة فهي :

١ - الاعتراف باستقلال العراق التام ، وبتوليهِ منفرداً مسؤولية ادارة جميع شؤونه ، وأخذهُ على عاتقه الامن الداخلي ، والدفاع وفقاً للتحالف ضد الاعتداء الخارجي .
٢ - الغاء المعاهدات والاتفاقيات المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى .

٣ - اعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية بانتهاء المسؤوليات الانتدابية ، التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، من تلقاء ذاتها ، بمجرد دخول المعاهدة نفي حيز التنفيذ .

٤ - جلاء جميع القوات البريطانية عن الهندي ، والموصل ، في خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، وإيجار الحكومة العراقية ، حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ثلاث قاعدات جوية غربي الفرات ، وشط العرب ، على أن يقوم بحراسة هذه القاعدات حرس خاص من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، على نفقة صاحب الجلالة البريطانية الخاصة .

٥ - مدة المعاهدة خمس وعشرون سنة .

ويشترط فيها أنه في أي وقت كان ، بعد مرور عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذها ، يدخل في المفاوضة بناء على طلب أحد الفريقين المتعاقدين ، لمعقد معاهدة جديدة لتأمين المواصلات الامبراطورية الجوية الاساسية ، واذا اختلف في ذلك يحال الخلاف الى مجلس عصبة الأمم .

٦ - يمثل كلا الفريقين المتعاقدين لدى بلاط الفريق الآخر ممثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد وفقاً للاصول المرعية بين الدول المستقلة .

ملاحظ مكتب المطبوعات

١٩٣٠/٦/٣٠

تعطيل مجلس النواب فعله

كان مجلس النواب قد شرع في عقد جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني منذ يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م . وفي يوم ١٩ شباط ١٩٣٠ استصدرت « وزارة ناجي السويدي » ارادة ملكية « بتمديد أجل اجتماع مجلس النواب العادي لسنة ١٩٢٩ شهرين لانعام الاشغال المستعجلة » اهـ .

فلما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠م أدرك رئيس الوزراء نوري السعيد بأنه لا يستطيع مواجهة هذا المجلس بأكثرية « التقدمية » فبادر الى تأجيله أولا ثم عمد الى حله أخيرا بحجة استفتاء الامة في المعاهدة فقد استصدرت وزارته ارادة ملكية « بانهاء مدة التمديد في اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣٠ » « لعدم وجود اشغال مستعجلة بسبب تأليف وزارة جديدة » .

وفي يوم ٢٩ آذار أقام الملك فيصل مأدبة عشاء لاعضاء مجلس النواب قال في ختامها :

(رغبت ان اجتمع بكم حضرات النواب المحترمين لاحبيكم وأشكركم على خدماتكم الجليلة التي قمتم بها في سبيل البلاد فأودعكم لمدة أرجو الله أن لا تكون طويلة وفي أثنائها تحتكون بناخبيكم وتحصلون على ما يساعدكم على القيام بوظائفكم من المعلومات والاطلاعات .

اني لأسف على الظروف التي لم تساعدكم على اكمال مهمتكم لكنني آمل أن أراكم في القريب مدعويين الى اجتماع فوق العادة للنظر في الميزانية .

اني قد لا اكون مخطئا اذا قلت أن هذه الظروف ستكون تاريخية في حياتنا القومية حيث أننا على ما اعتقد نستقبل صباحا باسمنا وشمسنا منيرة فعليه أطلب اليكم أن توحّدوا صفوفكم لتقوموا بواجباتكم الوطنية ولتبرهنوا على أننا أوفياء لاصدقائنا من الامم ، ومستعدون للدفاع عن مصالحنا القومية) (١) .

وقد رد رئيس مجلس النواب ، توفيق السويدي ، على كلمة الملك الموجزة بما يناسب المقام فلما عقدت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م صدرت الارادة الملكية التالية :

(١) جريدة البلاد العدد (١١٩) بتاريخ ٢١ آذار ١٩٣٠ .

(لما كان المفاوضون العراقيون والبريطانيون قد اتفقوا على امضاء معاهدة تحالف وصداقة يشرع في تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الامم ، لا كانت أسس هذه المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد ولما كان من المحتتم استفتاء الامة في المعاهدة وافساح المجال لابداء رأيها فيها على لسان نواب تنتخبهم لهذا الغرض ، فقد أصدرت ارادتي الملكية بناء على قرار مجلس الوزراء وبعد الاطلاع على المادة ٢٦ والمادة ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي وبناء على السلطة التي خولني اياها جلالة الملك فيصل الاول بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب في بغداد في اليوم الاول من شهر تموز ١٩٣٠ واليوم الخامس من شهر صفر

١٣٤٩ .

علي

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وبهذا الاعتبار يكون مجموع مدة هذا الاجتماع من المجلس النيابي أربعة أشهر وأربعة وعشرين يوما عقد المجلس خلالها ٢٣ جلسة وبلغ عدد اللوائح القانونية المقدمة اليه ٤٩ لائحة ولائحة واحدة معادة من مجلس الاعيان يضاف الى ذلك عشرون لائحة وثلاثة تقارير لمراقب الحسابات العام كانت باقية من اجتماع ٩٢٨ وقد مرت كلها منه باستثناء خمس لوائح قانونية سحب من قبل الحكومة و٢٢ لائحة وثلاثة تقارير لمراقب الحسابات العام بقيت فيه الى المجلس الجديد .

سفر الملك ونشر المعاهدة

ما كادت « الوزارة السعيدية الاولى » تشرع في مفاوضة الجانب البريطاني لوضع المعاهدة العراقية - البريطانية المرتقبة حتى تعرضت الى حملة من الانتقادات القاسية ، وكانت الاحزاب المعارضة تنفخ في تلك الجذوة كي تزيدها ضروما وتطبخ عليها ما تريد اكله شهيا .

ومع ان الوزارة احاطت بالمفاوضات بالكتمان الشديد ، ولم تتضمن بياناتها ، التي اثبتنا نصوصها فيما تقدم ، الا عبارات غامضة فان « حزب التقدم » الذي كانت الوزارة المستقيلة تستند اليه رفع احتجاجا الى الملك فيصل ادعى فيه أن الوزارة الجديدة خالفت القانون الاساسي ، بالغائها مدة تمديد اجتماع مجلس الامة ، وعدم مجابتهها المجلس للحصول على ثقته ، وعدم تصديقها الميزانية العامة منه ، وقد طلب الحزب الى صاحب الجلالة في عريضته المؤرخة ١٦ حزيران ١٩٣٠م أن يصدر الملك أمره بجمع المحكمة العليا

لتفسير مواد القانون الاساسي المختصة اذا لم ير جلالتة رأي الحزب في المخالفات التي
أُسندها الى الوزارة .

وكان صاحب الجلالة يهدى الخواطر ، ويطيب النفوس ، حتى اذا كان يوم ٢٣
حزيران ١٩٣٠ سدر هذا البيان :

« لقد تقرر سفر صاحب الجلالة الملك صبيحة ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٠ الى أوروبا
على احدى الطائرات ، عملاً بالتقرير الصحي الذي يقضي بضرورة استشفاء جلالتة خارج
القطر العراقي . وسينوب عن جلالتة في القيام بأعباء العرش صاحب السمو الملكي الامير
غازي ، ولي العهد ، ريثما يصل صاحب الجلالة الملك علي ، الذي سيقوم حين وصوله
في ٢٤ الجاري بأعباء النيابة عن جلالة الملك المعظم » اهـ .

ولما كان رئيس الوزراء نوري السعيد ، قرر السفر الى بريطانيا في أول تموز
١٩٣٠ لحل المسائل المعلقة بين العراق وبريطانية ، فقد أكد السياسيون المعارضون أن
الملك فيصل إنما اختار السفر الى أوروبا في التاريخ المذكور ليدعم رئيس وزرائه في
مفاوضاته مع الانكليز .

وفي يوم ٢٨ حزيران ١٩٣٠م « قرر مجلس الوزراء بناء على طلب فخامة رئيس
الوزراء ووزير الخارجية تحويل فخامة وزير الخارجية التوقيع - والنشر بالاتفاق مع
الطرف الثاني - على معاهدة تطابق أسسها الاسس الواردة في منهاج الوزارة على أن
تعرض نصوصها على مجلس الوزراء ليبت في أمرها عند رجوع صاحب الجلالة الملك
فيصل الى العراق » اهـ .

وفي يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠م تم التوقيع في المعاهدة العراقية - البريطانية
المرتقبة ، وفي أول تموز طار رئيس الوزراء الى لندن ، بعد أن استصدر ارادة ملكية
بأناية وزير اندناع ، جعفر العسكري ، منابه ، وفي هذا اليوم أيضا « ١ تموز ١٩٣٠ ،
صدرت الارادة الملكية « بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » .

وفي مساء يوم ١٨ تموز ١٩٣٠م و ٢٢ صفر ١٣٤٩هـ طلب « ملاحظ مكتب
المطبوعات ، الصحفيين كافة ، وسلمهم نص المعاهدة المذكورة لنشرها في اليوم التالي
بلا تعليق ، ولا تمهيد ، ولا ابداء رأي ، فصدرت صحف العاصمة في صباح يوم الجمعة
١٩ تموز وهي تحمل النص المذكور ، فما كادت هذه الصحف تصل الى سائر الوحدات
الادارية حتى اخذت برقيات الاحتجاج عيها تنهال كالسيل ، وزاد الطين بلة اشتراك
الاكراد في هذه الاحتجاجات لانها لا تشير الى الادارة الخاصة التي كانوا قد وعدوا
بها ، وانصرفت أقلام الكتاب والباحثين ، بعدئذ ، الى نقد المعاهدة وذيلوها نقدا لاذعا ،
وهذا هو النص بحذافيره :

معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة ، والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم ، وادامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف ، الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية ، بأن ينظر نظرا فعليا في فترات متتالية ، مدة كل منها أربع سنوات ، في هل في استطاعته اللاحاق على ادخال العراق في جمعية الامم .

ولما كانت حكومة جلالتة في بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية قد أعلنت الحكومة العراقية ، بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف ، وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ، ان هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية ، يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما ، بصفة كونهما ملكين مستقلين ، ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية ، على قواعد الحرية والمساراة التامتين والاستقلال التام ، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم ، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما : -

عن جلالة ملك العراق :

نوري باشا السعيد : رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية

حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني سي . أم . جي . دي .
أس . أو .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية

اللفتنت كرنل : السر فرنسيس هنري همفريز جي . سي . ف . أو . كي .
سي . أم . جي . كي . بي . أي . سي . أي . أي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

للدان بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما ، فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى - يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين
صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ،
توطيدا لصدقاتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورة تامة
وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما
المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا
لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية - يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، لدى بلاط الفريق
السامي المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد وفقا للاصول المريعة .

المادة الثالثة - اذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها
خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوجد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها
لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم ، ووفقا لاي
تعهدات دولية أخرى ، يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة - اذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم
احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معونته ،
بصفة كونه حليفا ، وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد
المساعي في اتخاذ تدابير اندفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب ، أو خطر حرب محقق ،
تنحصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية ، جميع ما في
وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ،
والانهر ، والموانئ ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة - من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وايضا - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق ، بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة ، في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن أجل ذلك ، وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقا للمادة الرابعة اعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية ، طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، أو في جوارها ، وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق ، لصاحب الجلالة البريطانية ، في أن يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الآتفة الذكر ، وفقا لاحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا . ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة السادسة - يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

المادة السابعة - تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف ، الموقع عليها في بغداد ، في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة احدى وأربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما ، التي تسمي ملقاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

توضع هذه المعاهدة في نسختين ، في كل من اللغتين العربية والانكليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه .

المادة الثامنة - يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه ، عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة نهائية ، جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات ، فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضا ، ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقا لاي وثيقة دولية أخرى ، ينبغي أن يترتب كذلك

على جلالة ملك العراق وحده ، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة - ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، أو التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، أو عليه ، وفقاً لميثاق عصبة الأمم ، أو معاهدة تحريم الحرب ، الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثمانين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية .

المادة العاشرة - اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة ، أو تفسيرها ، فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الأمم .

المادة الحادية عشرة - تبرم هذه المعاهدة ، ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها ، وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة ، من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوموا ، بناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

واقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتب في بغداد عن نسختين في انيوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية . F. H. Humphrys التوقيع : نوري السعيد

ملحق

- ١ -

يعين صاحب الجلالة البريطانية ، من حين الى آخر ، مقدار القوات التي يقيمها جلالتة في العراق وفقاً لاحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر .

ويقوم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهندي لمدة خمس سنوات ، بعد اشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية ، للحلول محل تلك القوات ، وعند انقضاء تلك المدة ، تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهندي ، ولصاحب الجلالة البريطانية

أيضا أن يقيم قوات في الموصل لمدة ، حدها الاعظم خمس سنوات ، تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

- ٢ -

بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تظل الحصانات ، والامتيازات ، في شؤون القضاء ، والعائدات الاميرية (بما في ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق ، شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى أعلاه ، وتشمل أيضا قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف ، وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق ، عملا بأحكام هذه المعاهدة وملحقها ، أو وفقا لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وأيضاً يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي ، له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبيت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية ، فيما يتعلق بالحصانات ، والامتيازات ، أقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

- ٣ -

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق ، وتدريبها ، وإعالتها ، وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي إنتي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

- ٤ -

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية التواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالتة البريطانية ، وفقا لأحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية ، التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآتفة المذكور .

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

١ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية ، والجوية ، في المملكة المتحدة .

٢ - تقديم الاسلحة ، والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطائرات ، من أحدث طراز متيسر ، الى قوات جلالة ملك العراق .

٣ - تقديم ضباط بريطانيين بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب في الجيشين ، العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالة ملك العراق بأنه ، اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب ، فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد أيضا بأن أي أشخاص من قواته ، من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري ، يرسلون الى مدارس ، وكليات ، ودور تدريب عسكرية ، في بلاد جلالته البريطانية ، بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى أي قطر آخر كان .

ويتعهد أيضا بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته واسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم ، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لممر قوات صاحب الجلالة البريطانية ، من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق ، وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق ، وسككه الحديدية ، وطرقه المائية ، وموانئه ، ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذنا عاما في زيارة شط العرب ، بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية . ن . س . ف . هـ . هـ .

دار الاعتماد

بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية ، لدى بلاط جلالته ملك العراق ، يكون بدرجة سفير .

فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية - بغداد .

بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

ديوان مجلس الوزراء

يا صاحب الفخامة :

جوابا على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم ، أتشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية - وهي شديدة الرغبة في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية أول سفير في العراق - تنوي منح سفراء جلالته البريطانية ، الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول ، امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول .

وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان ممثل جلالته ملك العراق السياسي ، لدى بلاط سانت جيمس ، سيكون بدرجة وزير مفوض ، طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفريز . جي . سي . في . أو . كي . سي . أم .
المعتمد السامي لصاحب الجلالة
جي . كي . بي . ثي . سي . آي . أي .
البريطانية بالعراق - بغداد .

بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ديوان مجلس الوزراء

يا صاحب الفخامة :

عظفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن أسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المتعلقة - كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة والمسائل التي يقتضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها - ستكون موضوعا لاتفاق آخر ، يعقد بأسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد . التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفريز جي . سي . في . أو . كي . سي . أم . جي .
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية
كي . بي . ثي . سي . آي . أي .
بالعراق - بغداد .

دار الاعتماد

بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عظفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن أسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة - كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة والمسائل التي يقتضي تسويتها ، بقية تنفيذ المعاهدة وملحقها - ستكون موضوعا لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطيع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد . التوقيع: ف . هـ . همفرز
فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية - بغداد .

ديوان مجلس الوزراء

بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عظفا على المعاهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم ، أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه نظرا الى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادنا ، فان الحكومة العراقية تستخدم اعتياديا الرعايا البريطانيين ، عند حاجتها الى خدمات موظفين أجانب . وينتقي أولئك الموظفين بعد المشاورة بين حكومتنا . ومن المفهوم ان هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين ، في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون ، وأتشرف بإعلام فخامتكم أيضا بأنه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، ما يمس صحة العقود المعتودة ، والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين .
التوقيع : نوري السعيد
فخامة السرف . هـ . همفرز جي . سي . في . أو . كي . سي . أم . جي .
كي . بي . ئي . سي . آي . أي
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية
بالعراق - بغداد .

دار الاعتماد

بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بأن أشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم ، بتاريخ اليوم ، المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب ، وأن أؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه .
التوقيع : ف . هـ . همفرز
فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية - بغداد

ديوان مجلس الوزراء

بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه : في نية الحكومة العراقية ، بالنظر الى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية ، أن تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددها قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن .
التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفريز جي . سي . في . أو . كي . سي . ام . جي . كي . بي . في .
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق - بغداد
سي . أي . أي

بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

دار الاعتماد

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أشعر فخامتكم بتسلم مذكرتكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية
الاستشارية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها الى العراق . التوقيع : ف . ه . همفريز
فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية - بغداد

ما تقوله جريدة أجنبية

وتقول جريدة « نيويورك تايمس » الاميركية الصادرة في ٦ تموز ١٩٣٠ بصدد
هذه المعاهدة :

« فمن الجهة الواحدة وضعت - المعاهدة - حدا فاصلا لمدى الانتداب الذي اضطلعت
به بريطانيا على العراق منذ أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، ومن الجهة الاخرى
أبقت مستقبل هذه الدولة العربية مكتنفا بغيوم من الغموض » اهـ

وفي ص ٣٣ من كتاب (فرق تخسر) Michel Ionides, David and Lose

« وقد تضمنت المعاهدة الانكليزية - العراقية لعام ١٩٣٢ جميع الحقوق الضرورية .
وقد اشتملت على أربعة مظاهر رئيسية في هذا المحتوى الحيوي فهي أولا : معاهدة تحالف
تقضي على الدولتين بأن تكونا صديقتين بصورة رسمية ، وتضمنت المعاهدة ثانيا ، بندا
أعلن موافقة الطرفين على أن حماية خطوط المواصلات البريطانية أمر ضروري وفي
مصلحة الفريقين المتعاقدين ، وهذا يلزم ملك العراق تنفيذاً للمعاهدة بتبني مصالح
بريطانية الحيوية وكأنها مصالحه . أما المظهر الثالث : فهو أن أيا كان من الفريقين لن
يتخذ موقفا من الدول الاجنبية يتعارض مع المعاهدة أو يسبب ارتباكات للفريق الآخر .
أما المظهر الرابع : فهو السماح باقامة القواعد العسكرية البريطانية في العراق مع اعطاء
بريطانية الحق في استخدام كافة التسهيلات الموجودة في البلاد في حالة نشوب
الحرب » اهـ .

الكتاب المختص بحرس المطارات

بعد أن استقالت وزارة نوري السعيد الثانية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢م وتألفت
« الوزارة الشوكتية » في يوم ٣ تشرين الثاني من هذه السنة ، عثر على كتاب سري
الحق بالمعاهدة الجديدة دون أن يطلع على الكتاب أحد ، لا الملك فيصل ، ولا مجلس
وزرائه ، ولا برلمان البلاد ، ولا صحافتها ، وما نحن ننشر نصه هنا لنعود الى موضوعه
أثناء البحث عن « الوزارة الشوكتية » .

سيدي !

اشارة الى المادة ٤ من ملحق المعاهدة التي وقعناها اليوم ، أشرف باخباركم أنه عندما يأتي الوقت الذي تنفذ فيه أحكام تلك المادة ، ستكون الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على الترتيبات التالية لاجل الحرس الخاص المشار اليه في هذا الملحق .

لا أتوقع أن تحصل ضرورة لاتخاذ أي تشريع لتأمين جريان هذا الترتيب بسهولة ولكن اذا كانت هناك نقطة ووجد من الوجهة العملية - ان كان القانون الحاضر لا يكفي بشأنها لهذا الغرض - فان التشريع اللازم سيمر بدون تأخير .

(أ) تتألف القوة من رجال لا يتجاوز عددهم (١٢٥٠) ما عدا الموظفين البريطانيين .

(ب) تكون الخدمة في القوة اختيارية ، وتعفي هذه الخدمة أي عضو من القوة المذكورة من أحكام أي قانون لاجل الخدمة الاجبارية .

(ج) تكون القوة تحت قيادة قائد بريطاني ، ويكون العدد اللازم من الضباط البريطانيين والعراقيين ، الذين هم دونه درجة ، كلهم تابعين الى جلالة ملك العراق ، ويدخل ضمن ذلك صفار الضباط ، وضباط الصف البريطانيون ، بحسب الحاجة ، وتكون لهم السلطات التي تختص برتبهم عادة ، وللقائد الصلاحية بوضع قواعد ، فيما يختص بالتجنيد ، والادارة ، ونوع الاسلحة ، والتجهيزات ، واللباس ، وكيفية التدريب ، ومقدار الراتب ، وشروط الخدمة .

(د) أما بخصوص النظام فستكون القوة ، باستثناء الموظفين البريطانيين ، خاضعة الى القانون العسكري العراقي ،

يمنح القائد ، والضباط البريطانيون التابعون ، السلطات الجزائية اللازمة ، ويكون للقائد الحرية التامة من جهة دعوة الديوان حرب ، وتأليفه . تصدق الاحكام الصادرة من ديوان الحرب الذي لا يكون القائد عضوا فيه من قبله في الاحوال التي يكون فيها القائد نفسه عضوا في الديوان أو يكون الحكم الصادر منه يتجاوز الحبس سنة واحدة ، يجري تصديق الحكم من قبل وزير الدفاع .

(هـ) تكون وظيفة القوة الاساسية حماية قواعد الطيران في العراق ، التي قد تكون بموافقة الحكومة العراقية مشغولة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتتناول هذه الوظيفة مهمة المحافظة على مواد ومخازن قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق حيثما كانت . ولاجل القيام بهذه الوظائف التي تكون المسؤولية الاجرائية عنها عائدة الى القائد ، توضع القوة تحت تصرف قائد الطيران المطلق .

(و) من المتفق عليه ، انه قد تدعو الضرورة من وقت لآخر - لاجل القيام بالوظائف المذكورة اعلاه ، بصورة منظمة - أن يتلقى أعضاء القوة الاوامر من ضباط قوات صاحب

الجلالة البريطانية : تبليغ هذه الاوامر الى القوة عادة بواسطة ضباطها غير أن الحكومة العراقية لا تعارض ، عند الحاجة ، في اصدار هذه الاوامر بصورة مباشرة ، وتتخذ التدابير ، في هذه الحال ، لتأمين اجبار جميع أعضاء هذه القوة على امتثال هذه الاوامر ، وتمتعهم بنفس الصيانات كما لو كانت الاوامر قد أعطيت من قبل ضابط قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، ومن المتفق عليه أن سلطة القيادة على القوات العراقية ، التي قد تمنح الى ضابط قوات صاحب الجلالة البريطانية ، لا يمكن ممارستها الا فيما يتعلق بالقوة الخاصة .

(ز) تسدد نفقات القوة كلها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية العظمى .
أتشرف بأن أكون يا سيدي خادمكم المطيع جدا .
ن . س .

فحامة السرف . هـ . همفريز جي . سي . في . أو . الخ
معتمد صاحب الجلالة البريطانية السامي في العراق

الاتفاقية المالية

ایفاد رئیس الوزراء

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٧ حزيران ١٩٣٠ م :
 « ايفاد فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة
 في الامور الآتية :

١ - قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات التي قررها مجلس الوزراء .

٢ - حل القضايا المعلقة وهي : قضية السكك الحديدية ، وقضية الشيخين ، ومحسسات فخامة المعتمد السامي ، وقضية الميناء .

٣ - والسعي لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لربط أمور العراق بوزارة الخارجية البريطانية ، والمباحثة مع البيوتات المالية لتأسيس بنكين : وطني وزراعي ، والسعي لايجاد المبالغ اللازمة للقيام بمشاريع الغراف ، والحبانية ، وعكركوف ، وأبو غريب ، وتقديم نتائج مباحثاته ومساعدته الى مجلس الوزراء .

وفی یوم ۲۴ حزیران ۱۹۳۰م

١٧ « أعاد مجلس الوزراء النظر في قراره السابق ، المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٧ حزيران ١٩٣٠ فقرر إيقاف فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة في الأمور الآتية :

١ - قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات التي قررها مجلس الوزراء .

٢ - حل القضايا المعلنة وهي : قضية السكك الحديدية ، وقضية الشيعيين ، وقضية الميناء وغيرها .

٣ - السعي لاجاد المبالغ اللازمة للقيام بمشاريع الغراف ، والجبانية ، وعكركوف ، وأبو غريب وتقديم نتائج مباحثاته ومساعدته الى مجلس الوزراء ، (١) .
اما التعليمات التي أعطتها الحكومة الى نوري باشا السعيد فهذا نصها :

١ - « قضية امتياز النفط : توافق الحكومة العراقية على اقتراحات اللجنة الوزارية المؤلفة من فخامة جعفر باشا العسكري وزير الدفاع ، ومعالي جميل باشا الراوي ، وزير المواصلات والاشغال ، والمستر ويتلي مستشار وزارة المواصلات والاشغال ، المرسلة طي كتاب الوزارة الاخير المرقم س/٢٧٤ والمؤرخ في ٧ - ١٣ أيار ١٩٣٠ ، عدا سعر النفط الاسود الذي يجب أن يكون بالمثلثة أربعين ، وعلى أن لا تضاف أية نفقة مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات .

٢ - حسم قضية السكك الحديدية حسب مقترحات الحكومة العراقية ، أو تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية .

٣ - الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب ، والغاء مخصصات المعتمد السامي .

٤ - تسجيل أملاك الميناء باسم الحكومة العراقية اه (٢) .
وفي ٢٩ حزيران ١٩٣٠م « قرر مجلس الوزراء تفويض فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن يتتقي خبيراً عراقياً ليساعده في مهمته خارج العراق ، »
ما نصت عليه المعاهدة

لما عقدت المعاهدة العراقية - البريطانية الاخيرة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ألحق بها في جملة ما ألحق بها هذا الكتاب ، من مذكرات ومراسلات :

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة !

عظفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن أسجل أنه قد تم الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة ، والمسائل التي يقتضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ، ستكون موضوعاً لاتفاق آخر ، يعقد بأسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في يوم واحد . التوقيع : نوري السعيد

(١) مقررات مجلس الوزراء الصادر في نيسان - ما - حزيران ١٩٢٠ ص ١٠٩ وص ١٢١ .

(٢) مقررات مجلس الوزراء الصادر في نيسان - مايس - حزيران ١٩٢٠ ص ١١١/١١٠ .

فخامة السرف . هـ . همفريز جي . سي . في . أو . كي . سي . أم . جي . كي . بي . ثي .
المتعمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق
سي . آي . آي .

سفر رئيس الوزراء

وفي يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠م أصدرت الحكومة هذا البيان :

« يقادر صاحب الفخامة رئيس وزراء العراق الى بريطانيا العظمى في أول تموز سنة ١٩٣٠ (غدا) لحل المسائل المعلقة ، التي سبقت الإشارة إليها في بيان سابق .
ولما كانت نية الحكومة العراقية قد صحت على تقديم طلب الى عصبة الأمم قبل السنة ١٩٣٢ لقبول العراق عضوا فيها ، فسيقتنم فخامته هذه الفرصة للنظر في التاريخ الملائم لتقديم الطلب المذكور ، اهـ (١) »

أما البيان الذي يشير إليه هذا البيان فكان قد صدر في ١٧ حزيران وهذا نصه :
« في نية الحكومة العراقية أن توفد فخامة رئيس الوزراء الى لندن لمفاوضة شركة النفط العراقية بشأن تعديل امتيازها الحالي ، على ما يلائم مصلحة البلاد ، وسينتهدم فخامته فرصة وجوده في لندن فيسعى لحل جميع المسائل المعلقة بين الحكومتين : العراقية والبريطانية ، ومنها قضية السكك الحديدية ، والميناء ، والقضايا الأخرى ، وكذلك سيتصل فخامته بالبيوتات المالية لدرس مسألة انشاء بنكين وطني وزراعي للعراق ، وسيعرض فخامته نتائج أبحاثه على مجلس الوزراء عند عودته للبلاد للنظر فيها ، اهـ (٢) »

وقد سافر رئيس الوزراء الى لندن في أول تموز فصدرت الإرادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى صهره وزير الدفاع جعفر العسكري .

ولم تكن المفاوضات التي أدت الى وضع « الاتفاقية المالية الجديدة » بحاجة الى كبير عناء ، فقد كانت وجهة النظر العراقية معروفة في كيفية تعديل الاتفاقية المالية المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٢٤م منذ أبرمها المجلس التأسيسي ليلة يوم ١١ حزيران من تلك السنة ، كما أن وجهة النظر البريطانية معروفة منذ عام ١٩٢٦م لهذا فقد توصل الطرفان الى اقرار الاتفاقية الجديدة في لندن في يوم ١٩ آب ١٩٣٠م بيسر وبدون كبير عناء .

استقالة وزير المالية

وعاد نوري السعيد الى العراق في يوم ٧ أيلول ١٩٣٠م . ولما اطلع مجلس الوزراء

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٩٣٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠م .

(٢) جريدة البلاد العدد (١٨٤) بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٠م .

على نصوص الاتفاقية المالية الجديدة عد وزير المالية ، علي جودت ، الاتفاق بصيغته النهائية نقضا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ حزيران سنة ١٩٣٠ القاضي بأن « تقدم نتائج مباحثاته ومساغيه الى مجلس الوزراء » فاستقال من منصبه بكتاب رفعه الى الملك فيصل هذا نصه :

الى اعتاب نائب الملك ، صاحب الجلالة الملك علي المعظم .

لم أقدم على تولي أعباء المسؤولية الا بعد ما تيقنت من التصريحات الخطيرة التي فاه بها آنذ فخامة رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، من أننا نتمكن في المرحلة الخطيرة التي كانت تجتازها البلاد ، على اثر استقالة مجلس الوزراء السابق ، من النيل على حقوق كانت ولم تزل الرمز الحقيقي الى مطالب البلاد ، تلك المطالب التي نودي بها في أزمنة مختلفة ، والتي منها تعديل المعاهدة الحالية وملحقاتها .

والآن ، وبعدما تأكدت أن المعاهدة المنوي عقدها مع بريطانيا العظمى ، وما تحتويه من المواد لا يتفق مع ما اتفقنا عليه من مبادئ عند تأليف الوزارة ، ولا اعتقد أيضا أنها تؤمن ولو جزئيا قليلا مما تصبو اليه البلاد ، وبما انني شديد الرغبة بأن لا أعيق أي عمل قد يعتقدوا زملائي الوزراء أنه مفيد للبلاد ، ويتعهدوا بتنفيذه ، فلي الشرف أن أقدم بكتابي هذا راجيا عفوي من المسؤولية ، واني لجلالتكم من أخلص المخلصين .

بغداد في ٩ أيلول ١٩٣٠

العبد المطيع : وزير المالية - علي جودت

ولما كانت المعاهدة التي يشير اليها الوزير المستقيل قد عقدت في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م أي قبل أن يستقيل من منصبه بأكثر من شهرين ، فقد طلبنا الى معاليه أن يوضح لنا ظروف الاستقالة هذه ، وأسبابها ، فكتب اليها معاليه هذا الكتاب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أخذت كتابكم الذي تسألوني فيه عن سبب استقالي من وزارة المالية مع أنكم اطلعتم على ذلك السبب من تصريحاتي للصحفيين في حينه .

ان سبب الاستقالة هو أن مجلس الوزراء لما خول فخامة رئيسه ، نوري باشا السعيد ، في جلسة ١٧ حزيران ١٩٣٠ المفاوضة مع الحليفة حول المقترحات البريطانية المقدمة اليها بشأن المعاهدة الجديدة ، اشترط أن تعتبر هذه المقترحات كمقترحات ، لا كنصوص نهائية ، وأن تعرض على مجلس الوزراء بعد عودة جلالة الملك من أوروبا ليتناقش فيها ، ويعدل ما يجب تعديله . وعلى هذا الاساس سافر الرئيس الى لندن . فلما عاد الى بغداد واطلع زملاءه على نتيجة مفاوضاته ، ولا سيما المالية منها ، التي اتضح لي أنها لم تكن محققة لاماني الشعب ، وصرح لنا بأن تلك المقترحات يجب أن تعتبر كنصوص نهائية ، رأيت أن الموافقة على تصريحه يعد ترجعا عن القرار المتخذ في

الجلسة المذكورة فانسحبت من الوزارة حالا ودمتم باحترام .
بغداد ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٠

المخلص « علي جودت »

وقد صدرت الارادة الملكية في ١٣ ايلول ١٩٣٠م باسناد منصب وزارة المالية
بالوكالة الى وزير العدلية ، جمال بابان ، وفيما يلي نص الاتفاق المالي الذي عقده رئيس
الوزراء في لندن :

نص الملحق المالي

لندن في ١٩ آب سنة ١٩٣٠

سيدي

عظما على محادثاتنا في لندن ، أشرف بأن أقترح اعتبار النصوص التالية ، شاملة
الاتفاق المعقود على حدة ، على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات
الثاني ، بين فخامتكم وبينني ، عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ .
ومن المتفاهم عليه ، ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ، ومن جواب فخامتكم عنها ،
سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف ، ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق
الابرام .

١ - تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى ، وايرلندة الشمالية ، الى
الحكومة العراقية ، في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة
التحالف ، المضاة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، المطارات ، والمعسكرات ، التي في
الهندي والموصل ، والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل
الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات ، والمعسكرات ، اليها « ما عدا سقيقتين فولاذيتين
من نوع (A) ومعدات النلج الموجودة في الهندي ، والموصل ، التي ستنقلها حكومة
المملكة المتحدة ، بثلاث الثمن الذي تشهد وزارة انطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته .
ويشمل ذلك المباني ، والمعامل والمؤسسات ، والانشاءات الدائمة ، الموجودة هناك ، ولا
يدخل في هذا الحساب المباني العلنية ، التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن . ولا
تتأخر الحكومة العراقية في دفع هذا المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي
يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى ، المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة
التحالف ، تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، آمنة في اشغال مواقعها الحالية في
الهندي ، والموصل ، والشعبية ، وفي استعمال اماكنها الحالية المخصصة لنزول
الطيارات الاضطرابي ، ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الاماكن ،
تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ - عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهندي ، والموصل ، وفق

أحكام الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف ، اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الجبازية ، تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة ، بغير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين ، لإنشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ - لا تستوفى بدلات ايجار عن مواقع القواعد الجوية ، التي تؤجر من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وفق أحكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف ، متى كانت تلك المواقع في أراض أميرية خائية . أما اذا كانت تلك البقاع في أراض غير أميرية ، فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحجيم عقد تلك الايجارات ، بشروط معقولة ، على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات ، بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة ، وعلى نفقة المملكة المتحدة . وتعفى الاراضي المأجورة من جميع الضرائب ، والرسوم ، وتظل الايجارات نافذة المفعول ، ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه الفواعد ، وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها ، أو وفق أحكام أي تمديد آخر لها . وعند انقضاء اجل ايجار المواقع المذكورة ، أو أجل ايجار أي منها بصورة نهائية ، اما أن تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني ، والمؤسسات ، والانشاءات الدائمة ، المبينة في تلك المواقع ، بثمنين معقول ، مع اعتبار مئذنة استعمالها ، واما أن تجري التسهيلات المعقولة المقترضة لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى ، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف ، وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافذة المفعول ، لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الاماكن الحالية المخصصة لنزول الطائرات الاضطراري في العراق .

٤ - ننفذ التدابير التالية ، المتخذة لتصرف بالسكك الحديدية العراقية وادارتها ، بأسرع ما يمكن ، وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الأقصى ، على كل حال ، سنة واحدة ابتداء من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ : -

(أ) تنقل حكومة المملكة المتحدة ، ملكية السكك الحديدية الشرعية ، الى الحكومة العراقية ، وتسجل باسم الحكومة العراقية ، وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال ، تخول هيئة خاصة ، أو نقابة ذات شخصية قانونية ، حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو غيره ، وببدل ايجار اسمي ، وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة ، على أن تؤلف هذه الهيئة ، أو مجلس الادارة ، بقانون خاص ، تسنه الهيئة التشريعية العراقية ، وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

(ب) تكون النقابة مسؤولة بأجمعها عن ادارة السكك الحديدية العراقية ، وتدبير شؤونها ولها وحدها ، دون غيرها ، سلطة جمع رأسمال جديد باكتتاب عام ، أو بعقد

قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية ، على أن تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

(ج) يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلي :

(أولاً) يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ٢٧٥ لك ربية من الاسهم الممتازة بفائدة ٦ في المائة ، ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ، ابتداء من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية ، ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة ، ويحسب ٢٥ لك ربية من هذا المبلغ ، قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

(ثانياً) يخصص للحكومة العراقية ٤٥ لك و ٨٥ ألف ربية من الاسهم الممتازة بعين لشروط ، وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي أقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية ، والتي أعفيت من الفائدة .

(ثالثاً) أيضاً يخصص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك ربية من الاسهم المتأخرة ، وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت ، الاسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الاصلية .

(د) يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين ، تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم لحكومة المملكة المتحدة . أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة ، فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ، ويكون أول رئيس لمجلس الادارة ، مدير السكك الحديدية العراقية الحالي .

تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ، ولا يتعهد أي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض ، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال .

(و) كل رأسمال تقتضيه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية ، أو لتوسيعها ، يقدم على الاسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (ج) السابقة .

(ز) تتقبل الحكومة العراقية ، بصفة كونها صاحبة الرقبى للسكك الحديدية ، التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك ، غير مترتبة على النقابة . ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة الى حكومة العراقية من الاسهم الممتازة ، ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها ، مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ، ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

(ح) توقعا لانتقال السكك الحديدية ، وتأليف النقابة ، تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات ، وفق شروط « المعاهدة » لموظفي السكك الحديدية

البريطانيين ، الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك . ولا تبطل هذه العقود ، بعد منحها الا بموافقة حكومة اجملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقودا لمدد أطول من هذه المدة فترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

٥ - ان الملك الكائن في ميناء البصرة ، الموجود الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة ، ينتقل الى الحكومة العراقية ، وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى مجلس امناء الميناء . ولهذه الغاية يسن العراق تشريعا بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة ، لتأليف مجلس امناء ميناء ، له شخصية قانونية . على أن لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ، ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور ، وتأليف مجلس امناء الميناء ، ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ، ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال ، يمنح مجلس امناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الايجار ، أو الامتياز ، أو بواسطة أخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط ، وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مدينا لحكومة المملكة المتحدة ، بأي جزء كان من الدين .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام F. H. Humphrys

الى فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

لندن في ١٩ آب ١٩٣٠

سيدي !

أتشرف بأن أخبركم ، بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم ، والمبسوطة فيها انصوص المقتضي اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة ، على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني ، بين فخامتكم وبينني ، عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، وانني أؤيد لكم ان مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام . نوري السعيد

الى : فخامة السرف . هـ . همفريز جي . سي . في . أو . كي . سي . أم . جي .

كي . بي . ئي . سي . آي . المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق

ايضاحات خطيرة

شعر رئيس الوزراء نوري السعيد ، بان نشر الاتفاق المالي ، الذي توصل اليه في مفاوضات لندن ، على علته سيفسح المجال للنقد ونحوه ، فقرر أن يذيع تاريخا موجزا للضحايا المالية الملقة بين بريطانية

والعراق منذ ان تكونت الدولة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ الى تاريخ توصله لهذا الاتفاق ، وعلى هذا أعدت الدوائر المسؤولة خلاصات وافية لكل من القضايا المذكورة ووزعتها على أعضاء المجلس النيابي وهذه نصوصها :

نبذة

حول شراء المباني ، والمطارات ، والمؤسسات الموجودة ،

في الهندي والموصل

يمكن قسمة هذه المباني ، والمطارات ، والمؤسسات ، الى قسمين :

القسم الاول - المباني الطينية :

ان هذا القسم يؤلف العدد الاعظم من المباني المشتراة ، وهو عبارة عن عدد كبير جدا من الابنية التي شيدت قبل المباني الحجرية .

لقد سبق للحكومة العراقية ، أن اشترت ، مثل هذه الابنية ، من الحكومة البريطانية وكان أعظم تسهيل حصلت عليه في شرائها دفع ٢٥ في المائة من الثمن المقدر لها وهي مقلوعة . أما الآن فقد وفقت الحكومة العراقية الى استملاك هذه المباني بما فيها من حديد ، وأخشاب وغير ذلك بلا ثمن . ولا شك في أن قيمة هذه المباني ، بحالتها الحاضرة تساوي مبالغ طائلة ستعرض للرأي العام فيما بعد .

القسم الثاني - المطارات الحديدية ، والمؤسسات الكهربائية ، والمائية ، واللاسلكي ، والخط الحديدي (ديكوفيل) والمباني الحجرية المحدودة العدد ، والتي بنيت حديثا كمستشفى الهندي وبعض مطاعم الضباط :

مهما قيل عن الثمن الذي شريت به هذه المطارات ، والمؤسسات ، والمباني ، فإنه لا يمكن القول بأن صفقة العراق في شرائها كانت غير رابحة (وهذا لن يتجاوز ٤٨ لكا من الربيات) ان من المحتم على العراق أن ينشئ مثل هذه المطارات ، والمؤسسات ، والمباني ، سواء أكان ذلك عاجلا أم آجلا ، ولا شك في ان كلفة الانشاء تزيد أضعافا مضاعفة على الثمن الذي شريت به .

نبذة مختصرة عن تطور قضية ميناء البصرة

بدأت المخابرة بين الحكومتين : العراقية والبريطانية لنقل الميناء ، الذي هو ملك للحكومة البريطانية ، الى الحكومة العراقية ، في أوائل السنة ١٩٢٢ وفي ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ بعث المعتمد السامي الى رئيس الوزراء (السيد عبد الرحمن النقيب) بشروط الحكومة البريطانية التي تلخص فيما يلي :

(١) التسعير - ٧٨٩٦ر٠٠٠ ربيه ، تعتبر دينا للحكومة البريطانية على العراق يدفع أقساطا سنويا خلال ٣٠ سنة اعتبارا من أول نيسان ١٩١٣ مع فائدة ٥ في المائة .

(٢) أن يضاف الى دين الميناء كل جزء لا يدفع من الاقساط السنوية ، ويحول الى قسط سنوي يشترط دفعه في ٣١ آذار ١٩٥٣ مع فائدة ٥ في المائة ٠٠٠ الخ .

أحيلت الشروط الى وزارة المالية ، فأجاب عليها وزير المالية (ساسون حسيقل) في ١٩ نيسان ١٩٢٣ بما يلي :

« نرى ان الشروط التي وافقت عليها الحكومة البريطانية ، في هذا الصدد ، في مصلحة البلاد ويمكن العمل بمقتضاها ٠٠٠ الخ ، »

وفي ٣ مايس ١٩٢٣ تألفت لجنة من وزير العدلية (ناجي السويدي) ووزير المواصلات والاشغال (يس الهاشمي) ومستشار وزارة المالية (المستر سليتر) فوافقت اللجنة في ١٦ مايس ١٩٢٣ على ما يأتي :

(١) أن تكون ميزانية الميناء ملحقا لميزانية العراق العمومية .

(٢) أن يخفض التسعير الى ٧٢ لكا ، وأن يكون دينا لبريطانية على الميناء .

(٣) أن يكون الفاض ٣ بالمائة .

(٤) أن يكون لجلالة ملك بريطانية ممثل في لجنة الامناء لطول المدة التي يبقى العراق فيها مدينا لبريطانية عن الميناء .

(٥) يحق للمعتمد السامي أن يفحص ميزانية دائرة الميناء للتأكد من أنه تم درج المبالغ اللازمة لاداء الدين .

وقد اقترنت اقتراحات اللجنة الوزارية الآتفة الذكر بموافقة مجلس الوزراء في ٢٣ مايس ١٩٢٣ (برئاسة عبد المحسن السعدون) .

وفي كانون الثاني ١٩٢٤ وافقت الحكومة البريطانية على أن يكون التسعير ٧٢ر١٩ر٠٥٤ وتمسكت بأن تبقى الفائدة ٥ في المائة (رئاسة جعفر العسكري) .

ثم عقدت معاهدة ١٩٢٤ والاتفاقيات الملحقة بها . فجاء في المادة (١٠) من الاتفاقية المالية ما يلي : -

« توافق حكومة جلالة ملك بريطانية ، وحكومة العراق ، على تسليم ميناء البصرة الى شركة تديرها بالامانة (تدعى امانة الميناء) وعلى أن ينظر في شروط هذا التسليم على حدة ، وأن تشمل تلك الشروط على ما يأتي : -

(١) تفصل ايرادات الميناء ومصرفاتها عن حسابات العراق العمومية ، وتقام لاجل ادارة شؤون الميناء امانة ميناء بأمر حكومة العراق على أن توافق حكومة جلالة

ملك بريطانية على ذلك .

(٢) يعتبر الثمن المقدّر البالغ ٧٢ر١٩ر٠٠٠ ربية ديناً على أمانة الميناء لذمة حكومة جلالة ملك بريطانيا ، ويشترط موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا على الشروط التي بموجبها تقوم أمانة الميناء بأعمالها ، وينظر في أمر هذه الشروط بترتيب منفرد ، يجري باستشارة حكومة العراق ، التي توافق بموجب هذا على تسهيل المفاوضات لاجل تأسيس أمانة الميناء ، وعلى تأمين مركز أمانة الميناء هذه ، بما يقتضي من التشريع ، انتهى .

وفي ٣٠ آب ١٩٢٤ اقترح وزير المالية (ساسون حسقييل) أن تسجل أراضي الميناء باسم الحكومة العراقية . فقرر مجلس الوزراء الموافقة على هذا الاقتراح في جلسة ١ أيلول ١٩٢٤ ثم طلب وكيل المعتمد السامي الى رئيس الوزراء (يس الهاشمي) إعادة النظر في قرار المجلس المؤرخ في ١ أيلول ١٩٢٤ حول ملكية أراضي الميناء . لانه ليس من حق المجلس أن يتخذ مثل هذا انقصر ، ولأن ملكية الاراضي تعود الى الحكومة البريطانية ، ولأن هذه الاخيرة لا تنوي التنازل عن تلك الملكية .

فوافق رئيس الوزراء على إعادة النظر ، وأعلم وكيل المعتمد السامي بذلك .

ثم نشأ خلاف بين المعتمد السامي ، وبين رئيس الوزراء ، عن القضية فأحيلت الى وزارة المستعمرات في تشرين الثاني من تلك السنة ، وكانت التعليمات التي تلقاها المعتمد السامي من وزارة المستعمرات في تموز ١٩٢٥ كما يلي :

(١) ان الحكومة البريطانية مستعدة لتتنازل عن حقوقها في ملكية أراضي الميناء الى أمانة الميناء ، طبقاً للضمانات المطلوبة سابقاً .

(٢) ان الحكومة البريطانية تعتبر انه ليس من حق الحكومة العراقية أن تدعى للملكية أراضي الميناء .

(٣) لما كان الدين الناشئ عن ثمن الميناء مقدراً ديناً على أمانة الميناء فان أمانة الميناء ستكون المشتري الاخير للميناء والمالك الاخير له . لذلك ان الحكومة البريطانية تعتبر ان الحكومة العراقية ليس لها في الوقت الحاضر حقوق بملكية هذا الملك المباشرة ، وانه ليس هناك ضرورة لتحويل الملكية الفعلية اليها .

(٤) ان الحكومة البريطانية ، حتى في حالة استيفاء دين الميناء ، ستحتفظ بحق تقديم المشورة فيما يخص ادارة الميناء .

طرحت القضية على مجلس الوزراء ، فقرر في ١٦ أيلول تأليف لجنة للنظر في ملكية الميناء من : - وزير المالية (صبيح نشأة) ومستشار وزارته (المستر فرنس) ووزير العدلية (ناجي السويدي) ومستشار وزارته (المستر دراور) ووزير المواصلات والاشغال (أمين زكي) وسكرتير وزارته (المستر هويتلي) فكان قرار اللجنة المؤرخ في ١٣ كانون الاول ١٩٢٥ ما يلي : -

(١) ان اللجنة درست الموضوع ودققت ، أحكام المعاهدة ، فرأت ان ابقاء ملكية الميناء ، وما يتعلق بها من املاك ، في حوزة الحكومة البريطانية ، أمر غير مرغوب فيه من قبل الطرفين ، وهي ترى أن لا بأس بأن تشكل أمانة الميناء ، بمقتضى المعاهدة ، وبموجب قانون خاص ، يتضمن طريقة ممارستها لإدارة الميناء المذكور ، وكيفية تصرفها بأموالها بصفة شخص حكومي ، يستمد سلطاته من القانون المذكور ، الذي يسن من قبل الحكومة العراقية .

(٢) توصي اللجنة بأن يكتب الجواب الى المعتمد السامي بهذا المضمون ويطلب من الحكومة البريطانية الاسراع بالاجابة لتشكيل أمانة الميناء .

فوافق مجلس الوزراء على قرار اللجنة في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٥ وقرر أن يكتب الى المعتمد السامي البريطاني بذلك المعنى ، وأن يطلب أيضا الى الحكومة البريطانية بالاسراع بالاجابة لتشكيل أمانة الميناء « رئاسة عبد المحسن السعدون » .

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦ أخبر المعتمد السامي رئاسة الوزراء بأنه يوافق على أن حل هذه الصعوبة يتوقف على :

(أ) تأليف أمانة الميناء .

(ب) نقل جميع املاك الميناء الى تلك الامانة .

(ج) تسجيل الاملاك باسم أمانة الميناء .

وأضاف الى ذلك أنه قد أرسل لائحة قانون الميناء الى الحكومة البريطانية ، وأنه ينتظر موافقتها . واقترح أن لا يؤتى في أثناء ذلك بعمل ما ، الى أن يصل جواب الحكومة البريطانية .

ثم وضعت لائحة قانون ميناء البصرة ، وحل توصل كيفية تأليف (لجنة قومسيون ميناء البصرة) ووظائفها وكيفية اشتغالها الخ .

وفي ١ آب ١٩٢٧ كتب سكرتير مجلس الوزراء الى وزير المالية (يس الهاشمي) بيلغه قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٣ تموز ١٩٢٧ انقائل :

بما أنه قد تقرر الشروع قريبا في المفاوضات لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، واتفاقياتها يرتئي المجلس أن لا ينظر في قضية تسجيل أراضي الميناء باسم الحكومة العراقية بصورة منفردة وأن يترك حسمها الى المفاوضات المقبلة .
وفي أوائل السنة ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية للحكومة العراقية اقتراحاتها في شأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية .

فقرر مجلس الوزراء (برئاسة عبد المحسن السعدون) في جلسته المنعقدة في ٣٠ أيلول ١٩٢٨ تأليف لجنة وزارية لدرس اقتراحات الحكومة البريطانية من :
وزير المالية (يوسف غنيمه) وزير الدفاع (نوري السعيد) وزير المعارف (توفيق السويدي) .

تلخص المادة الخامسة والمسودة المقترحة للاتفاقية المالية ، والمتعلقة بميناء البصرة ،
بما يلي :

وجوب تسليم الميناء الى شركة تديرها بالامانة ، وأن تعالج شروط التسليم على
حدة ، وأن تشتمل تلك الشروط على ما يلي :

(١) فصل إيرادات الميناء ومصرفاتها عن حسابات العراق العمومية ، وتقسام
لإدارة الميناء أمانة ميناء ، بأمر الحكومة العراقية ، وموافقة الحكومة البريطانية .

(٢) ان القسم من الثمن المقدّر ، البالغ ٧٢ر١٩ر٥٤ ربية ، الذي لا يكون قد تم
تسديده للحكومة البريطانية ، يعتبر ديناً على أمانة الميناء لذمة الحكومة البريطانية ،
ويشترط موافقة الحكومة المذكورة على (شروط التي بموجبها تقوم أمانة الميناء
بأعمالها .

وعلى الحكومة العراقية أن توافق ، على أن الدين المذكور ، سيظل الى أن يتم
تسديده بكامله ، طلباً مقدماً على إيرادات الميناء (أو أنه يقدم تسديده من إيرادات الميناء
على تسديد كل طلب آخر) .

فارتأت اللجنة الوزارية حذف هذه المادة بكاملها ، لأنها ترى ان أمر مشروع الميناء
قد تم ، وتأييد ، باتفاق الحكومتين على قبول مسودة قانون الميناء ، المزمع تقديمه الى
مجلس الامة .

وبعد مفاوضات دارت في ٧ و ٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ وافقت اللجنة على ايفاء المادة
المقترحة كما هي ولكن المفاوضات انقطعت ، ولم يبت في أمر تعديل الاتفاقيتين على
صورة نهائية .

ونظراً الى نشوء بعض الاشكال في جباية الضرائب عن الاراضي الداخلة في عهدة
دائرة الميناء ، كتب وزير المالية (يوسف غنيمه) الى مجلس الوزراء في ٣ حزيران ١٩٢٩
مستفهماً عما اذا كان المجلس يقرر اعتبار أملاك الميناء من أملاك الحكومة ، ومعفاة من
الضريبة ، التي تفرضها قوانين البلاد أم لا .

فاحيل كتاب وزير المالية الى وزارة العدلية لبيان رأيها فيه . وبعد ان اطلع مجلس
الوزراء على جواب وزير العدلية (داود الحيدري) قرر في جلسته المنعقدة في ٢٣ تموز
١٩٢٩ ما خلاصته :

- (١) الاملاك المقيدة باسم الحكومة تعفى من الضريبة .
- (٢) الاملاك المقيدة باسم الحاكم الملكي العام تابعة للضريبة .
- (٣) الاملاك غير المسجلة باسم أحد تابعة للضريبة ويسأل عنها واضع اليد .

وفي ٤ شباط ١٩٣٠ كتب وزير المالية (يس الهاشمي) الى مجلس الوزراء معترضاً
على كتاب سلفه ، وعلى قرار مجلس الوزراء المذكورين أعلاه ، وأشار الى تمسكه

بالنظرية القائلة بأن الحكومة العراقية قد اشترت ممتلكات الميناء من الحكومة البريطانية، وقبل العراق ثمن هذا الشراء دينا عليه ، فأصبحت ، والحالة هذه ، جميع ممتلكات الميناء ، بما فيها الاراضي ملكا للحكومة العراقية والى تمسكه بالمطالبة بتسجيل جميع هذه الاراضي باسم الحكومة العراقية .

وعلى هذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ شباط سنة ١٩٣٠ الغاء ذلك القرار ، واعتبار أراضي الميناء كلها ملكا للحكومة العراقية ، وبالتالي غير خاضعة لضريبة الملك .

ولكن هذا القرار لم ينفذ بناء على اعتراض الحكومة البريطانية ، التي لم تسلم بهذه النظرية .

وعندما كتب وزير المالية (علي جودت) الى مجلس الوزراء في ٣٠ نيسان ١٩٣٠ مستفهما عما تم في شأن كتاب سلفه حول قرار مجلس الوزراء المتعلق بملكية الميناء . فتلقى جوابا في ١٣ ميس ١٩٣٠ بأن القضية لا تزال تحت البحث .

فيلخص من جميع ما تقدم ان قضية ملكية الميناء ظلت عدة سنوات موضوع بحث مستمر بين الحكومتين ، وبرغم ذلك فقد ظلت معلقة وغير مبتوت فيها .

أما الحل الذي توصلت اليه الوزارة الحاضرة فقد قضى بجعل الميناء ملكا للحكومة العراقية بالشروط التي كان متفقا عليها في السابق .

نبذة مختصرة عن تاريخ قضية السكك الحديدية العراقية

وجه المندوب السامي بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٣ خطابا الى مجلس الوزراء حول قضية سكك حديد العراق ضمنه رأي الحكومة البريطانية في قبول التقديرات ، التي وضعها الخبير البريطاني المستر والر ، البالغة ٤٧٨٪ لكا وكسور من الروبيات ، كمجموع للقيمة الاساسية لسكك الحديد ، التي عرض أمر تسليمها الى الحكومة العراقية، بموجب الشروط الآتية :

أ - أن يوزع تسديد الثمن الاساسي على مدة قدرها ٢٥ سنة مع اطلاق الخيار للحكومة العراقية في تسديد المبالغ في مدة أقصر من هذه ، اذا سمحت أحوالها المالية بذلك .

ب - أن يضاف الى الثمن الاساسي ، الآنف الذكر قيمة الاعمال الاساسية التي اكملت بعد اجراء ذلك التقرير .

ج - أن يجري تسديد الدين (مع الفائدة) كما يأتي :

٧	٪	لك روبية سنويا في كل من الخمس سنوات الاولى	} ٥٢٥
١٥	٪	لك روبية سنويا في كل من الخمس سنوات الثانية	
٢٢	٪	لك روبية سنويا في كل من الخمس سنوات الثالثة	
٣٠	٪	لك روبية سنويا في كل من العشر سنوات الاخيرة	
سنة ٢٥			

د - أن يدفع أول قسط اعتبارا من ١ أيلول ١٩٢٣ .

هـ - أن تدفع الاقساط من الواردات العمومية ، وأن لا يتعلق الدفع على ما يحصل من ربح أو خسارة في تشغيل السكك الحديدية .

و - تتنازل الحكومة البريطانية عن الفائدة للخمس سنوات الاولى فقط ، ولكنها تصر على استيفائها عن المدة الباقية بنسبة ٥ بالمائة .

ز - في حالة بيع الحكومة العراقية السكك الحديدية ثانية ، يجب تصفية مبلغ رصيد الدين الباقي للحكومة البريطانية بكامله .

ح - يجب المحافظة على الشروط التفصيلية الممنوحة للنقلات الامبراطورية والعسكرية .

وعلى هذا ، عقد مجلس الوزراء جلسة في ١٣ حزيران ١٩٢٣ وقرر ، تأليف لجنة وزارية من وزير العدلية ، ناجي السويدي ، ووزير الاشغال ، يس الهاشمي ، لدرس مقترحات الحكومة البريطانية ، ورفع تقرير عنها الى المجلس . وقد أضيف المستر سلايتر ، المستشار المالي ، الى هذه اللجنة ، وفيما يلي تقريرها ، مع الملاحظة التي شرحها المستشار المالي :

تقرير اللجنة :

تقرير اللجنة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء ، المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٢٣ لاجل النظر في شروط تسلم السكك الحديدية :

« ارتأت الاغلبية بعد المناقشة انه : نظرا الى كون تشغيل السكك الحديدية في الظروف الحاضرة « في العراق امر صعب جدا ، وحيث انه ليس في الاستطاعة سد نفقات التشغيل في الوقت الحاضر من الواردات العمومية نظرا لقلتها لهذا يقتضي الطلب من حكومة جلالة ملك بريطانيا ، ان توافق على جمل تأديت « قيمة السكك الحديدية في الخمس سنوات المقبلة ، على قدر ما تسمح به ايرادات السكة لقط ، وان « تخصص اي زيادة ناشئة في ايرادات السكة الحديدية للخمس سنوات المذكورة لرفع قسم من الدين « الاصلي ، ولكن لا يستوفى مائش عنه » .

« واذا وجدت الحكومة العراقية ، بعد ختام مدة الخمس سنوات المذكورة ، انه في استطاعتنا الاستمرار « على تشغيل السكة ، فحينئذ نتعهد بدفع المبلغ السنوي لاستهلاك الدين المتبقي ، بما فيه الفائض « من الواردات العمومية ولكن لا يستوفى مائش على ما دفع من اصل الدين في مدة الخمس « السنوات الاولى » . (١)

ناجي السويدي

يس الهاشمي

(١) اعترض زعيم المعارضة ، ياسين باشا الهاشمي ، على ايضاحات رئيس الوزراء ، نوري باشا

شرح المستشار :

« التي اوافق على ان لا يدفع شيء في مدة الخمس سنوات الاولى سوى من ايرادات السكة »
« فقط ، ولكن ارى انه ليس من المعقول ان تنتظر من الحكومة البريطانية الموافقة على عدم استيفاء »
« فائض من المدة المذكورة الخ » .
سليتر

«وعلى ما تقدم ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ تموز ١٩٢٣ ان»
«الحكومة العراقية لا تتمكن ، في الحال الحاضر، من اداء قيمة السكك الحديدية من»
«الواردات العمومية ولكنها مستعدة لادائها، مما يستحصل من ايراد السكك الحديدية في»
«الخمس سنوات الاولى من تسليمها لها» .

وقد بلغ هذا القرار الى المعتمد السامي في كتاب سكرتير مجلس الوزراء المؤرخ
٧ آب ١٩٢٣ .

وعلى اثر الاختلاف في صحة الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديراته ،
عينت في شهر تشرين الاول ١٩٢٣ لجنة لاعادة النظر في التقديرات المذكورة بالنظر
للمدة التي مضت على استعمال المواد الخ . وقد جاء في تقرير اللجنة المرفوع الى وزارة
الاشغال والمواصلات : ان مجموع قيمة السكك الحديدية ، بعد تدقيقها ثانية ، قدرت
بـ ٣٥٧٣٥٠٠٠٠ ربية . يضاف اليها ما حدث على الاعمال الاساسية في السنتين
١٩٢١ و ١٩٢٢ وقدره ١٥٢٩٢٦٩ فيكون مجموع التقديرات ٤٠٨ لكا .

السعيد ، فشر ردا مطولا على ما جاء من (قضية السكك الحديدية) تقتطف منه ما يلي :

ان اللجنة المبحوث عنها ، هي اول لجنة الفت للنظر في استلام السكك من الادارة البريطانية ،
ويظهر جليا من تقريرها بانها لم تكن متأكدة من امكان تشغيل السكة الحديدية خلال خمس سنوات ،
بدون صرف مبالغ جسيمة ، ولذلك اقترحت ان يكون تسديد ثمن السكك الحديدية ، الذي كان في ذلك
الوقت تحت تدقيق وزير الاشغال والمواصلات — بعد مرور خمس سنوات على التشغيل ، وبعد ان
تتحقق المنفعة من السكك الحديدية . وقصد المستشار المالي من الاعتراض على تسديد الثمن مسن
الايرادات العامة، حتى بعد ثبوت فوائد التشغيل، انما كان بنية الحيلولة دون تلك الحكومة العراقية للسكك،
وقد تالفت اللجنة بعد مذكر طويلة قدمها وزير الاشغال السى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٣ من هواند
املاك السكك ، من جانب الحكومة العراقية ، ومع ان وزير الاشغال برهن بعد تقرير اللجنة
الوزارية على ان السكك الحديدية لا تساوي القية التي اقترحها المستر ولر في تقديراته ، وان ثمنها
من الوجهة التجارية لا شيء ، اعتبرت السـ ٢٥٠ لك اقصى ما يمكن تخمينه كثن للانوات والانشاءات
ولكن لم تر سنة كاملة على هذا التثمين على استلام الحكومة السكك الحديدية وتشغيلها حتى
مقدت المعاهدة العراقية البريطانية من قبل وزارة جعفر باشا .

وصيغت المادة الثامنة من الاتفاقية المالية وسجلت القية بـ ٤٧٧ لك كما كانت في الامل ،
وجعلت السكك الحديدية شخصية مستقلة ، واشرف المعتمد السامي على امورها المالية :

— راجع جريدة الزمان العدد ٢٨٣ —

وبعد أن اتخذت هذه الأرقام وسيلة لمناقشة الموضوع مجدداً مع المندوب السامي قرر مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٣ اداء ٢٥٠ لك ربية قيمة السكك الحديدية ، وايداع المسألة الى وزارة المالية ، لبيان أفضل الطرق لتسديد القيمة المذكورة . (وزارة عبد المحسن السعدون الاولى) .

وأعقب ذلك مفاوضات الاتفاقية المالية فكانت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية متضمنة صورة الحل ، الشبيه بالنهائي ، الذي توصل اليه ، فيما يخص السكك الحديدية . وفي أواخر سنة ١٩٢٦ أوفدت الحكومة البريطانية ، بموافقة حكومة العراق ، الجنرال هاموند ، لفحص الوضعية ، وتقديم التوصيات فيما يخص ادارة السكك الحديدية ومصيرها .

ان توصيات الجنرال هاموند ، فيما يخص الادارة ، والتحسين ، وتمديد السكة ، وانشاء جسر الحديد في بغداد ، مع كل ما يلحق ذلك من التفرعات ، قدمت الى الحكومتين بصورة تقرير خاص ، طبع ووزع على الوزارات ، وأهم ما جاء فيه من النقاط البارزة : -
أولا - عقد قرض ٢٥٠ لك ربية .

ثانياً - منح موظفي السكك الحديدية عقود استخدام بموجب شروط اتفاقية المستخدمين البريطانيين ، ولكن بدرجات ذات مقياس خاص والقسم الاعظم لمدة ١٥ سنة .
أما القرض ، فان حكومة بريطانية رفضت ضمانه ، وتنصلت عن مسؤوليته ، كما سيأتي بيانه ، وأما عن عقد مقاولات الاستخدام ، فانه - عند احالة هذه النقطة الى الوزارة ذات الاختصاص - أجاب وزير المواصلات والاشغال (أمين زكي بك) في ١٤ مارت ١٩٢٧ أنه يوافق على توصيات الجنرال هاموند ، فيما يتعلق بالدرجات ، ومقياس الرواتب لموظفي السكة الحديدية ، وأن يمنح بعض الموظفين عقوداً لمدة خمسة عشر سنة .
وقد أيد هذا الرأي وزير المالية ، يس باشا الهاشمي ، فيما يخص الدرجات ، ولزوم عقد المقاولات في ٢٦ نيسان ١٩٢٧ (١) وكذلك أيدته في ٨ تشرين الأول ١٩٢٧ وزير المواصلات والاشغال السيد علوان الياسري .

وقد تكرر طلب عقد المقاولات ، بموجب توصيات الجنرال هاموند ، من قبل وزير الاشغال عبد المحسن شلاش في ٢٥ شباط ١٩٢٨ .
وفي ٢٥ أيلول ١٩٢٨ قدم المعتمد السامي الشروط التي قررتها الحكومة البريطانية لحل هذه القضية ، وهي تتلخص فيما يلي : -

(١) وقد اعترض الهاشمي باشا على هذا الإيضاح بما يلي :
ان في هذا البيان شيئاً من التحريف إذ ان يس الهاشمي لم يرافق على اعطاء عقود لمدة خمس عشرة سنة الى غير الوطنيين كما يفهم من سياق العبارة ، بل وافق على عقد لمدة سنتين لموطنين اثنين ،

- أولاً - ان الحكومة البريطانية لا تضمن القرض الذي اقترحه الجنرال هاموند .
- ثانياً - تحويل ملكية السكك الحديدية الى شركة خاصة بموجب قانون خاص (أي ان الشركة هي التي تكون المائكة وليس حكومة العراق) .
- ثالثاً - أن تكون تلك الشركة مسؤولة عن ادارة ، وتشغيل ، السكك الحديدية .
- رابعاً - أن تكون للشركة أسهم مكونة لرأس مالها . منها ٢٥٠ لك من الاسهم الممتازة لحكومة بريطانية . أما حكومة العراق فيكون لها من الاسهم الممتازة بقدر ما أسلفتها من القروض الى السكة الحديدية من دون فائدة ، وكذلك مقدار من الاسهم المؤجلة .

خامساً - أن يتألف مجلس ادارة الشركة من رئيس وأربع مدراء ، يعين اثنان منهم من قبل الحكومة البريطانية ، والاثنان الآخرا من قبل الحكومة العراقية ، ويكون مدير السكك الحديدية رئيساً يعين بتصديق كلا الحكومتين .

وبمناسبة فتح المفاوضات لتعديل الاتفاقية المالية في سنة ١٩٢٨ قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية من وزير المالية ، يوسف غنيمية ، ووزير الدفاع ، نوري السعيد ، ووزير المعارف ، توفيق السويدي ، للنظر في قضية السكك الحديدية ، فقدمت هذه اللجنة تقريرها الآتي : -

« عقدنا عدة اجتماعات للنظر في مسألة ملكية السكك الحديدية ، ونقلها الى الحكومة العراقية ، وتلونا اقتراح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، المقدم بواسطة فخامة المعتمد السامي ، في كتابه المؤرخ ٢٥ أيلول سنة ١٩٢٨ والمرقم بي أو / ٢٣٥ .

وتصفحننا التقرير المرفوع مشتركاً من المستر سوان ، القائم بأعمال مستشار المالية ، والمستر ويتلي ، القائم بأعمال مستشار الاشغال والمواصلات ، الى وزير المالية ، والاشغال والمواصلات ، والمقدم نسخة منه الى فخامتكم ، من وزير المالية في نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبعد أن تفاوضنا مع المستر سوان وويتلي ، وتناقشنا معهما في الموضوع ، وبعد أن سمعنا آراء بعض الاشخاص ، الذين لهم المام في أمور السكك الحديدية ، قر رأينا على ما يأتي :

بما ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية عبرت عن آرائها في كتاب فخامة المعتمد السامي انها لا ترغب في ضمانة الغرض الجديد ، المنوي عقده لتحسين السكك الحديدية وتمديدها ، كما جاء في تقرير الجنرال هاموند ، وبما ان عدم الضمانة للقرض الجديد من قبل الحكومة البريطانية ، سيرفع معدل الفائدة السنوية ، وبالتالي سيزيد

وهما مدير السكك ورئيس المهندسين فقط مدعياً بأن ما دامت ملكية السكك الحديدية مبيت فيها سنة ١٩٢٨ كما صرحت المادة ٨ من الاتفاقية المالية لا يجوز ان تربط الحكومة نفسها بمعقود لمدة خمس عشرة سنة لان اعطاء هذا المعقد يؤثر على شكل التشغيل اذ ربما يكون من فكر الحكومة ايجار الخط الى شركة او تشغيله بواسطتها .

مسؤولية الحكومة العراقية ، فقد رأينا أن نعرض على مجلس الوزراء المقرر ما توصلنا اليه من الحلول لهذه المشكلة ليرجع ما يراه منها موافقا :

الحل الاول

- ١ - اعتبار ممتلكات حكومة صاحب الجلالة البريطانية في السكك الحديدية ٢٥٠ لكا كحصص ممتازة ، واعتبار ٠٠٠٠٠ حصة ممتازة للعراق ، لقاء دينه الموجود في ذمة السكة الحديدية بدون فائدة .
- ٢ - تشميل الحصص الممتازة ، العائدة للحكومة البريطانية المقدرة ٢٥٠ لكا ، قيمة المرافق التي كانت عائدة لشركة سكة حديد بغداد قبل الحرب العظمى ، واذا استحق دفع مبلغ ما لقاء تلك المرافق ، فيخفف المبلغ ٢٥٠ لكا بمقدار يعادل ذلك المبلغ .
- ٣ - لا يكون العراق مسؤولا عما أستعمل ، وأتلف ، من الممتلكات قبل إبرام الاتفاقية المالية الجديدة .
- ٤ - أن يصرف النظر عن الرصيد البالغ ٢٨ لكا المشار اليه في ص ٩١ و ٩٢ من تقرير هاموند .
- ٥ - أن تبقى الحصص الممتازة المقدرة بـ ٢٥٠ لكا العائدة للحكومة البريطانية بدون فائدة .
- ٦ - أن يطفأ رأس المال ٢٥٠ لكا من الحصص الممتازة ، العائدة للحكومة من فضلة وارادات السكك الحديدية ، بعد سد نفقاتها ، وفائدة القرض الجديد ، والحصصة السنوية من اطفاء رأس مال هذا القرض .
- ٧ - أن تكون الحكومة العراقية مالكة السكك الحديدية .
- ٨ - وبناء على هذه الشروط ، تدار السكك الحديدية من قبل نقابة يتألف مجلس ادارتها من رئيس وأربع مدراء : يعين اثنان منها من قبل الحكومة البريطانية ، واثنان من قبل الحكومة العراقية ، والرئيس يكون عراقيا تتفق عليه الحكومتان ، ولا يكون مدير السكة عضوا في النقابة . وهذه النقابة تتولى أعمال السكة ، والقروض اللازمة لشاير السكة ، وكل ما يخص هذه الامور ، وتكون هي المسؤولة عن عقد اتفاقيات مع الموظفين البريطانيين ، حسبما تقتضيه مصلحة السكك الحديدية ، بدون أن تقتيد بتوصيات الجنرال هاموند .
- ٩ - أن يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية مبلغا نقديا لشراء جميع ممتلكات السكك الحديدية ، مع ما فيها المسؤوليات تجاه شركة سكة حديد بغداد ، الناشئة من حقوقها ما قبل الحرب ، ان كان هناك مسؤوليات ، وكذلك جميع الممتلكات ،

والمواد المستهلكة ، قبل عقد الاتفاقية ، ومبلغ الدين المنوه عنه في تقرير الجنرال هاموند ، البالغ ٢٨ لك ربية .

الحل الثاني - الشق الاول

المبلغ الذي يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية لابتياح السكك يجب الا يتجاوز سبعة وسبعين لكاً ، وخمسة وتسعين ألفاً من الرييات ، يدفع بعد ابرام الاتفاقية المالية .

وبعد دفع هذا المبلغ ، تصبح السكك الحديدية ملكاً للحكومة العراقية . التي يكون لها آئذ ملء الحق في تدوير شؤون السكك الحديدية كيفما تترادى لها المصلحة ، من دون قيد ولا شرط .

ان كيفية التوصل الى المبلغ ٩٥ ألف و ٧٧ لك ، مؤسسة على فرض ان السكك الحديدية لا يرجى منها فضلا ايرادات تكفي لسد فائدة القرض الجديد ، وسد فائدة الحصص الممتازة للحكومة البريطانية والحكومة العراقية قبل عشرين سنة ، فمبلغ ٩٥ ألف و ٧٧ لك بفائدة ٦ بالمائة سنوية لمدة عشرين سنة يصبح ٢٥٠ لك ربية .

لا نستطيع أن نعتبر مدة العشرين سنة كقاعدة ثابتة واكيدة لهذا الحساب ، فمن الممكن أن تفيض ايرادات السكك الحديدية ، وتصبح مرفقا اقتصاديا قبل العشرين سنة بمدة وجيزة . كما انه من المحتمل ان المدة التي تصبح فيها السكك الحديدية كافية لسد فائدة القرض الجديد ، وقيمة شراء الحصص الممتازة ، مع حصة اطفاء رأس المال لكل من المبلغين . تمتد الى ما بعد العشرين سنة ، أو ربما لا تكون السكك الحديدية يوما من الايام كافية لسد الفائدة ، وحصة اطفاء رأس المال ، ويبقى هذا الدين عبئا على الخزينة العمومية .

الحل الثاني - الشق الثاني

١ - ومن الممكن أن يكون المبلغ ٩٥ ألف و ٧٧ لك ربية ديناً للحكومة البريطانية ، على الحكومة العراقية ، يدفع بأقساط سنوية لمدة عشرين سنة كل قسط ٧٨ ألف و ٦ لكوك ، وهذا القسط يمثل رأس المال ، والفائدة ، بمعدل ستة بالمائة سنويا .

وسيالاحظ المجلس المقرر ، عند اطلاعه على هذه الحلول ، ان في الحل الاول ، وان لم تتحمل الخزنة العراقية مسؤولية دفع أي شيء عن ثمن الشراء ، الا أنه يظهر انها ستكون مقيدة بطبيعة الحال بتطبيق جميع توصيات الجنرال هاموند ، بتشكيل النقابة ، وبتطبيق جميع توصيات التمديد ، والموظفين ، والخزينة لا بد انها ستتحمّل مسؤوليات دفع الفوائض ، والاقساط للقرض الجديد ، المقترح من قبل الجنرال هاموند ، اذا لم تستطع السكة توفير ذلك من ايراداتها ، وهذا ما نعتقد وقوعه حتما اذ لم نر بخلال

العشرة سنين الاولى ما يمكن السكة من الحصول على واردات تغني الخزينة عن هذه المسؤوليات .

أما الشق الاول من الحل الثاني ، فيبقى بموجبه العراق مسؤولا وحده عن ادارة السكك الحديدية ، ويقوم بتفسير واصلاح ما يراه ضروريا وعاجلا ، كمد السكة الحديدية الى الموصل مثلا . ولكن يأخذ على عاتقه المسؤولية المالية عن ثمن الشراء ، والفائدة المترتبة على ذلك من خزينته الخاصة ، ان لم يسد ايرادات السكك الحديدية .

أما الشق الثاني من الحل الثاني ، فقد يكون ممكن التنفيذ ، اذا اعترضت الحكومة البريطانية على معدل الفائدة بنسبة ستة بالمائة ، الذي أصبح بموجب مبلغ الشراء ٩٥ ألف و ٧٧ لك ، بقولها انها لا تستقرض هي عادة بهذا السعر ، بل بأوطأ منه ، وفي هذه الحالة يمكن للحكومة العراقية أن تطلب الى الحكومة البريطانية أن تكون دائنة لها بهذا المبلغ ، بسعر ستة بالمائة يسدد على الصورة المبينة في الشق الاول للحل الثاني ، أه .

توفيق السويدي	نوري السعيد	يوسف غنيمه
وزير المعارف	وزير الدفاع	وزير المالية

وعند النظر في هذا التقرير ، قرر مجلس الوزراء قبول الاقتراح الثاني الذي أبدته تلك اللجنة ، ومفاتيحة المعتمد السامي على ذلك الاساس .

فاجاب المعتمد السامي في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٢٨ ان الحكومة البريطانية قبل ابداء الموافقة على الاقتراح الجديد تصر على النقاط الآتية :

أولا - قبول حكومة العراق المسؤولية التامة عن الطلبات الناشئة قبل تسلم السكك الحديدية .

ثانيا - منح مقاولات استخدام لموظفي السكة بموجب توصيات الجنرال هاموند .

ثالثا - أن تكون الفائدة على الحصص الممتازة قابلة التراكم ، أي يجب أن تنقل متأخرات الفاض من سنة الى أخرى . وعن هذه النقطة الاخيرة وافقت الحكومة البريطانية في أواخر سنة ١٩٢٨ بعد مداوات طويلة على أن لا تتراكم هذه الفائدة لمدة ١٢ سنة فقط اعتبارا من تاريخ التسليم ، وأن تكون قابلة للتراكم بعد ذلك .

أما الحل الذي توصلت اليه الحكومة العراقية ، بعد مفاوضات طويلة في لندن ، في شهر تموز ١٩٣٠ فنثبت فيما يلي أهم النقاط التي يتضمنها مع مقارنتها مع الشروط التي كانت الحكومة البريطانية شديدة التمسك بها : -

أولا - الملكية :

ان الحل الجديد : يقضي بنقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية ، وتسجيلها باسمها . أما قبل هذا فان الحكومة البريطانية كانت مصرة على نقل الملكية

الى الهيئة الخاصة ، التي اقترح تأليفها بموجب قانون خاص ، لادارة وتشغيل السكك الحديدية .

ثانيا - تراكم الفائدة :

من جملة الشروط التي كانت موضوعا للمناقشة في الماضي ، مسألة تراكم الفائدة (الفائض) عن الاسهم الممتازة ، التي تخصص للحكومة البريطانية ، عند تأليف رأس مال هيئة ادارة السكك الحديدية . فقد كانت حكومة بريطانية شديدة التمسك بهذا الشرط ، وفي سنة ١٩٢٨ وافقت بعد صعوبات جمة على التنازل عن تراكم متأخرات الفائض لمدة ١٢ سنة فقط .

أما الحل الجديد : فانه تضمن حلا أكثر ملائمة للحكومة العراقية في هذه النقطة ، اذ أن تراكم الفائض لا يطالب به لمدة ٢٠ سنة .

ثالثا - شراء أسهم بريطانية الممتازة :

في الحل الجديد تسجل الحكومة البريطانية عهدا على نفسها بالتنازل عن أسهمها الممتازة ، في أي وقت تشاء فيه الحكومة العراقية شراء هذه الاسهم بشمنها الاصلي ، ولم تعين مدة لتحديد هذا الخيار ، فان للحكومة العراقية الحرية المطلقة في ابتياح أسهم بريطانية حالا أو في أي وقت آخر ، عندما ترى من مصلحتها شراء تلك الاسهم .

رابعا - حساب التصفية :

للحكومة البريطانية مبلغ قدره ٢٥ لك ربية عن حساب التصفية ، وكانت نتائج المفاوضات السابقة ترمي الى لزوم دفع هذا المبلغ نقدا ، من قبل الحكومة العراقية .

أما في الحل الجديد : فقد أصبح الدفع النقدي خارجا عن الموضوع ، وادمج مجموع المبلغ في عدد الاسهم البريطانية .

خامسا - مسؤولية عقد القرض :

عندما اقترح الجنرال هاموند عقد قرض لاصلاح حالة السكك الحديدية ، أظهرت الحكومة البريطانية عدم استعدادها لضمان هذا القرض ، وجعل حكومة العراق مسؤولة مباشرة عنه ، ومعنى ذلك استحالة الحصول على أي قرض بشروط مناسبة ، بالنظر لعدم ثقة أصحاب رؤوس الاموال بالوضعية الراهنة حينئذ .

أما الحل الجديد : فانه يحصر مسؤولية عقد القرض ، وما يترتب عليه من فائدة وغيرها ، في مجلس الادارة ، المؤلف من خمسة مديرين ، ولا تتبع حكومة العراق أية مسؤولية مادية أو معنوية من جراء ذلك .

ولانجاح هذه الغاية فقد اتفق على أن يترأس مجلس الادارة ، للمرة الاولى ، مدير

السكك الحالي ، مع الاعتقاد بأن وجوده في هذه الصفة ، للمرة الاولى ، في تأليف مجلس الادارة ، مما يبعث الثقة في انجاز القرض ، الذي سيعتده مجلس المديرين على مسؤوليته .

وغني عن البيان انه قد يكون من الصعب الحصول على قرض بشروط ملائمة فيما لو كانت الرئاسة منوطة في يادى الامر بشخص آخر .

سادسا - الديون السابقة :

ان من جملة أسباب الفشل في التوصل الى حل نهائي في قضية السكك الحديدية هي المسؤولية المالية ، الناشئة عن طلبات قديمة ، يرجع تاريخها الى قبل الادارة الحالية . وكانت الحكومة البريطانية ترمي الى حصر المسؤولية في الحكومة العراقية فقط . وسبب تنصلها من ذلك هو ان الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديره ، والتي اتخذت أساسا لمناقشة القضية من مبدأها ، لم تشمل هذه الطلبات ، بالرغم عن وجود الاحتمال القوي في المطالبة بها .

فالحل الجديد : يجعل حكومة العراق في طمأنينة تامة من هذه الجهة ، اذ انه في حالة استحقاق هذه الطلبات القديمة ، فانه وان دفعت من قبل الحكومة العراقية ، بصفة كونها المالكة لسكك الحديد ، الا ان ذلك يسوي في الحقيقة من الاسهم البريطانية .

سابعا - عقود استخدام الموظفين :

بعد أن سلمت الحكومة العراقية رسميا بالنزول عند اصرار الحكومة البريطانية المبينة على توصيات الجنرال هاموند ، على عقد مقاولات لمئات لا تقل عن ١٥ سنة لبعض موظفي السكك الحديدية ، فان الحل الجديد : يلزم الحكومة العراقية باستخدام هؤلاء لمدة ثلاث سنوات فقط .

وهذه التسوية تماثل الحل الاول ، المقترح في تقرير اللجنة الوزارية لسنة ١٩٢٨ ، الملحق اليه في صدر الخلاصة .

آراء في المعاهدة

لم ير زعماء البلاد وساستها البارزون في المعاهدة ما يحقق « الاماني الوطنية » فأعلنوا آراءهم فيها لحمل الشعب على رفضها ، وقد جمعت جريدة (العالم العربي) هذه الآراء في عدديها ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ الصادرين في ١٧ و ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٠ .

١ - قال ياسين الهاشمي :

لم تضاف المعاهدة الجديدة شيئا الى ما اكتسبه العراق ، بل زادت في اغلاله .

عزلته عن الاقطار العربية ، وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشريقتين .
صاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ، ورجائي من أبناء الشعب أن لا يغبلوها
أهـ .

٢ - وقال رشيد عالي الكيلاني :

أقل ما يقال عن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب
الوقتي بالاحتلال الدائم ، وأباححت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها دون
مصلحته ، وأضافت الى القيود والاثقال الحالية قيودا وأثقالا أشد وطأة ، فأرى رفضها
مع الاتفاقيات الملحقة بها أهـ .

٣ - وقال حكمة سليمان :

« المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة ، تتضمن الاحتلال الابدي ، وهي منحت
لبريطانيا حقوقا وامتيازات بدون أي عوض . وأما ذيلوها ، ولا سيما ذيلها المالي ،
فانها تكبد العراق أضرارا جسيمة بلا مبرر لها » أهـ .

٤ - وقال توفيق السويدي :

« رأيي في المعاهدة انها بشكلها الحاضر ، لا تظمن رغائب البلاد اذ جاءت هادمة
لكل الجهود التي صرفت في سبيل تخفيف وطأة المعاهدات والاتفاقيات السابقة . لا
أعتقد ان البلاد تقبلها ، لثقل وطأتها ، لذلك أرفضها » أهـ .

٥ - وقال عبد العزيز القصاب :

رأيي في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وملاحقها هو انها بشكلها الحاضر لم تحقق
رغائب الشعب العراقي ، الذي ضحي الغالي في سبيل تحقيقها ، فاني أرفضها لانها
أنت مثقلة كاهل البلاد وهادمة آمالها أهـ .

٦ - وقال كامل الجادرجي :

ان نتيجة هذه المعاهدة وذيلوها ، حماية شديدة الوطأة ، واحتلال دائم وقضاء
مبرم على الجامعة العربية ، وذيلوها غير قابلة الاحتمال .

٧ - وقال السيد عبد المهدي :

« المعاهدة ١ - جعلت العراق ميدانا للمصالح البريطانية ، وجزءا من مستعمراتها
٢ - صدمت الجامعة العربية ، ومنعت اتصالنا بالاقطار المجاورة ٣ - وضعت مرافقنا
تحت النفوذ الاجنبي ، أثقلتنا بالديون ٤ - قيدت الاولاد والاحفاد » أهـ .

٨ - وقال الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« اني أرتأي رفض مشروع المعاهدة بملحقاته لانه مشروع تحمل العراق بموجبه
كثيرا من المغارم والتبعات ، ولم يكتسب في مقابل ذلك حقا جديدا من الحقوق .

والقضية بالنسبة الى الفريق الآخر معكوسة اذ حصل على أهم الحقوق والامتيازات ،
وتخلص من كافة التبعات والمسؤوليات « أه » .

٩ - وقال يوسف غنيمه :

المعاهدة والاتفاقيات الجديدة لا تتفق والاستقلال التام ، الراغب فيه الشعب
العراقي ، وليست من مصلحة البلاد بشيء . وهي بعيدة عن أسس المفاوضات سنة
١٩٢٨ في الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، التي كنت فيها أحد المفاوضين .

اعتقد كل الاعتقاد انه كان في الامكان الحصول على منافع للعراق من حكومة
صاحب الجلالة البريطانية ، وإن وزارة العمال هناك كانت تعدل عن بعض مقترحاتها ،
لو بذل المفاوض العراقي جهودا ، وكان في قدرته أن يسخر الدهاء والعلم والمنطق في
المفاوضات .

لم يمر الوقت بعد ، اذ ان لمجلس الامة فرصة سانحة للعدل عن ابرام المعاهدة ،
وفتح باب جديد للمفاوضات ، مسترشدا بنور أقطاب المعارضة : الهاشمي والسويدي
والكيلاي والايوبي .

اذا طولبت بالبرهان عن حقيقة ما أقول فاني مستعد أن أدعم مدعائي بالحجة ، لا
بل بالارقام ، والارقام لا تكذب ولا تماري (أه) .

١٠ - وقال حمدي الباجهجي :

ان المعاهدة الحالية عدا انها تجعل كابوس الاستعمار البريطاني دائما مستمرا ،
تجرد العراق من معاونات الدول في خصوص صد مظالم الاستعمار الفتاك . ان الضغط
البريطاني الحالي في الحقيقة يستند على قوة مطار الهندي . أما غدا فيستند على
مطارات غربي الفرات بدون خشية المداخللة الدولية لان المهم عندي في المعاهدة الحاضرة
هو قطع حق الدول في المداخللة بشؤون العراق لتحترك بريطانيا الاستعمار في العراق
وهذا هو السبب في جعل تنفيذ المعاهدة بعد مدة حتى تتمكن بريطانيا في هذه الاثناء
من مساومة الدول لترضى بترك العراق فريسة بيد الاستعمار الانكليزي لا كما حصل
لمصر بمساومة فرنسة في مراكش ، وإيطاليا في طرابلس الغرب ، والمانية في أفريقية ،
واني أعتقد ان دور الشدة والبطش سيزداد وسيصبح مريعا للغاية بسبب هذه المعاهدة
فيجب أن نرفضها بتاتا « أه » .

★ ★ ★

وقضت الظروف أن يشترك الذين دونوا هذه الآراء ، في الوزارات التي تألفت
بعد استقالة الوزارة السعيدية ، وبعد أن اكتسبت المعاهدة صيغتها التشريعية ، فكانوا
من منفذي هذه المعاهدة ومطبعي موادها لانها أصبحت صكا دوليا واجب الاحترام كما
كانوا يقولون .

وأهم من ذلك كله ان مزاحم أمين الباجهجي ، نشر الرد التالي على هذه المعاهدة
في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠ يوم كان أكثر المعارضين مقاومة للوزارة السعيدية ،

فتصالح معه رئيس الوزراء بعد مدة وجيزة واستوزره في وزارته ، فكان عوناً له على المعارضة .

سيدي صاحب جريدة العالم العربي المحترم

بعد التحية

أشكركم كثيراً على فتحكم « حقل الاستفتاء » ودعوتكم الساسة للادلاء بأرائهم ، حول المعاهدة الجديدة ، التي أرجو أن تتضافر الجهود ، وتتحذ القلوب ، وتخلص النيات على رفضها ، واستنكارها ، واستفظاعها ، لما احتوت عليه من أخطار وأضرار .

قد سبق لي ، وأنا في فلسطين وسوريا ، أن كتبت مقالات في هذا الموضوع ، كشفت فيها عما تحمله هذه المعاهدة من استعمار محقق ، لم يضمنه لبريطانيا حتى الانتداب المقوت ، والآن أتشرف بتسجيل رأيي كما يأتي أدناه :

ان المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة ، المنعقدة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، قد احتوت على نصوص صريحة ، من شأنها أن تضع العراق تحت حماية بريطانيا سياسياً ، واقتصادياً ، وإدارياً ، وعسكرياً ، وقضت بذلك على استقلاله الصحيح ، ومكنت أكبر دولة استعمارية من أن تجعل بلادنا قاعدة حربية تهدد بها من تشاء من الدول المجاورة ، ومن ورائها ، الى غيرها من الدول التي أظهرت عطفاً ثميناً على الدول والامم الشرقية المجاهدة ، وما دامت العراق تحت هيمنة بريطانيا بموجب المعاهدة الجديدة ، فعلينا أن نودع كل أمل بتحسين علائقنا مع جيراننا .

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى ، فان هذه المعاهدة ستقضي قضاء قطعياً على الوحدة العربية ، وتمهد سيطرة الاجنبي على جزيرة العرب المحبوبة ، وثبتت اقدام الصهيونية في فلسطين الشهيدة ، وتبرر لفرنسا انتدابها ، أو حمايتها ، على سورية العزيزة .

وأما اعتراف الحكومة العراقية بأن « حفظ وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية ، بصورة دائمة ، وفي جميع الاحوال ، من صالح الدولة العراقية » ففيه من الصراحة اللاستيكية (المطاطية) ما يكفي ويا للأسف ليبرر لبريطانيا التدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤوننا ، مما سيجعلنا غرباء في بلادنا ، وعمالا لتنفيذ مرامي غرنا البعيدة الفتاكة بنا وبقوميتنا ودعمهم محترمين .

١٦ / ١٠ / ١٩٣٠ المخلص - مزاحم الامين الباجهي

وبديهي أن يفند رئيس الوزراء هذه الآراء ، خشية أن يعد سكوته ضعفاً منه ، وارتضاء لها فنشر في ١٩ تشرين الاول البيان التالي : -

يباني على ما قاله بعض اللوات المحترمين في المعاهدة الجديدة

اطلعت على الكلمات المقتضبة التي نشرها بعض اللوات ، مضمينها خلاصة آرائهم

في المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة . واني أنشر جوابي على تلك الكلمات تنويرا للرأي العام .

ان الانتقاد السطحي ، والقاء الكلام على عواهنه ، من الامور السهلة . وأسهل من ذلك أن يستعين الرجل فيهما بالاغراض الشخصية ، أو الخيالات العذبة . ولكن ذلك مما لا يجمل بالعاقل أن يلجأ اليه في المواقف الجديدة . ونظرة واحدة الى حالة بعض الاقطار العربية ، المجاهدة في سبيل استقلالها ، تبرهن على صحة ما أقول :

انني أكتفي بأن أقول ان ما أورده الذوات المشار اليهم عن المعاهدة الجديدة ليس بصحيح ، ان هذه المعاهدة تعادل على وجه عام المعاهدة التي وافق عليها النحاس باشا ، والوفد المصري ، اذا لم تكن تفضلها ، ولا يسعني أن أوافق على أن النحاس باشا ، والوفد ، يوافقان على معاهدة تحتوي على ما ذكره الذوات المشار اليهم ، من احتلال ، واستعباد ، وغير ذلك . وأنا لا أدعي قط بأنني أكثر وطنية من النحاس باشا ، ولا بأن لي من القوة أكثر مما للوفد المصري .

أما ما قاله بعض أولئك الذوات الى ان المعاهدة الجديدة ستقضي على الوحدة العربية ، فجوابي عليه هو أنني أدرس الآن مشروع حلف عربي ، أنوي أن أحمل اقتراحاته بنفسني في الشتاء المقبل ، الى شرقي الاردن ، والحجاز ، ونجد ، لوضع الحجر الاول في أساس الحلف العربي .

بقيت لدي كلمة حول اتفاق هؤلاء الذوات المحترمين على كون المعاهدة مضرّة بالبلاد . ان اتفاق كلمة هؤلاء الذوات ، الذين كان معظمهم على اختلاف في الرأي ، منذ تألفت الحكومة العراقية ، ظاهرة جديدة في « تاريخ العراق السياسي » .

ان من دواعي الفخر للحكومة الحاضرة أن تؤلف بين القلوب وتوحد الصفوف وان تجمع هؤلاء الذوات في صعيد واحد اذ أن هذا العمل خدمة للبلاد لم يتيسر لاحد القيام بمثلها حتى الآن .

ولكن الى أن يبرهن هؤلاء الذوات على أن اجتماعهم هو لغرض وطني سام ، ولمصلحة البلاد ، لا لمصلحة أخرى ، فمن حق الرأي العام أن يشتبه فيهم . وأن ينظر الى أن اتفاقهم بعين الريبة . لان في الماضي ، وفي الماضي القريب جدا ، من العبر والعظات ما من حق الرأي العام أن لا ينسأه .

نوري السعيد

إيضاحات وسمية

كان بين الذين تقدوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ناجي باشا السويدي « رئيس الوزراء السابق » فقد نشر عن وجهة نظره فيها مقالا مطولا في جريدة « العالم العربي » الصادرة في اليومين ١٧ و١٨ تشرين الاول ١٩٣٠ ضمنه مواطن الضعف والغموض فيها . فلما عاد الملك فيصل الى بغداد ، من رحلته في اوروبا ، كان السويدي في جلسة من اجتمع بجلالته فقال له صاحب الجلالة انه اطلع على آراء الزعماء في المعاهدة فوجدوا كلها

مقتضية الا مقاله المطول فانه ، وان تضمن بعض الآراء الوجيهه ، الا أن هذه الآراء لم تكن بالشكل الذي
تصوره السويدي . فاجابه ناجي باشا أنه مستعد لان يثبت لصاحب الجلالة صحة ما نشره ، لان لدى الحكومة
البريطانية هيئة خاصة لصوغ المعاهدات ولا يمكن لاية حكومة أن تنفهم الاهداف التي ترمي اليها هذه الهيئة .

ثم جرت مناظرة دقيقة بين الملك والسويدي فاقتنع صاحب التاج بضرورة الحصول على بعض الايضاحات
من الحكومة البريطانية ، وجرى المخابرات اللازمة مع لندن ، فاسفرت عن التوصل الى تثبيت النقاط التالية
فجملها رئيس الوزراء بشكل مذكرة ايضاحية قدما الى النواب في يوم ابرام المعاهدة وهذا نصها :

عند مناقشة بنود المعاهدة لقد وقعت بعض الاسئلة حول المواد والتعابير التي رغب
في استيضاحها والحصول على تفاسيرها . وقد تلقى رئيس الوزراء أجوبة عن هذه
النقاط وهي كما يأتي :

١ - تنص المادة الاولى من المعاهدة على أن تجري بينهما مشاورة تامة وصريحة
الخ . . . ان هذه العبارة تنحصر في الشؤون الواقعة ضمن السياسة الخارجية ، وفي
المصالح المشتركة الخارجية للفريقين المتعاقدين . أما الشؤون الاقتصادية والتجارية
البحثة ، فانها خارجة عن نطاق هذه المادة .

٢ - عطفًا على المادة الثالثة من المعاهدة فانه في حالة وقوع نزاع بين بريطانيا
العظمى واحدى الدول المجاورة للعراق ، فان الحكومة البريطانية تعمل بمشورة الحكومة
العراقية ، وباتفاق الرأي معها وذلك بعين الصورة التي يعمل العراق بموجبها فيما لو
كان النزاع بين العراق ودولة أخرى .

٣ - ان التسهيلات ، والمساعدات ، التي يقدمها العراق ، وفق أحكام المادة الرابعة
من المعاهدة ، تكون على نفقة الحكومة البريطانية ، ولن يتكلف العراق بشيء من ذلك .

٤ - ان المواصلات الاساسية لصاحب الجلالة البريطانية ، المنصوص عليها في
الفقرة الثانية من المادة الخامسة ، هي المواصلات الجوية فوق العراق ، والمواصلات
البحرية والجوية في رأس الخليج العربي

٥ - ان ذكر القاعدتين الجويتين في البصرة ، أو بجوارها ، جاءت في النص
الانكليزي للمعاهدة بصيغة الجمع ، وذلك لعدم وجود التثنية في الانكليزية ، فالعدد هو
كما جاء في النص العربي ، وأيضًا في البيان الرسمي الصادر باتفاق المفاوضين في ١
تموز ١٩٣٠ .

٦ - ان القوات البريطانية ، المسموح باقامتها بموجب الفقرة الرابعة من المادة
الخامسة ، هي قوات جوية صرفة ، مع الخدمات المساعدة .

٧ - ليس هناك أي معاهدة أو وثيقة سرية للحكومة البريطانية تتعلق بالعراق ،
وتقع تحت مدلول الوثائق الدولية ، الملحق اليها في الفقرة الثانية ، من المادة الثامنة ،
من المعاهدة .

٨ - ان مجموع الحرس العراقي الوارد ذكره في الفقرة الرابعة من الملحق لا يتجاوز (١٢٥٠) رجلا .

٩ - ايضاها لعبارة (مرور القوات عبر العراق) المشار اليها في الفقرة السابعة من الملحق ، فان اتجاه هذا المورد قد حدد من غربي الفرات ، الى الخليج العربي ، أو بالعكس .

١٠ - طلبت حكومة العراق الى الحكومة البريطانية أن تزودها بقائمة للوثائق الدولية ، الملحق اليها في الفقرة الثانية ، من المادة الثامنة ، فتلقت القائمة الآتية :

اولا - التعهدات المقطوعة لشيخ الكويت والمحرة في ١٩١٤ بشأن بساتين النخيل العائدة لهما في العراق .

ثانيا - اتفاقية النفط المؤرخة في سان ريمو ٢٥ نيسان ١٩٢٠ .

ثالثا - اتفاق الحدود الانكليزي - الفرنسي المؤرخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ .

رابعا - معاهدة لوزان المؤرخة ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

خامسا - معاهدة انقره المؤرخة ٥ حزيران ١٩٢٦ .

وقد علق رئيس الوزراء على الوثيقة الاولى بقوله :

« ان حكومة العراق لم تعترف بكون التعهدات ، المقطوعة لشيخ الكويت والمحرة ، من جملة الوثائق الدولية ، التي تقع تحت مدلول المادة الآتفة الذكر ، اهـ »

مذكرة خطيرة

لم يكتف أقطاب المعارضة باعلان آرائهم الجريئة في شجب المعاهدة فأرسل «معمند الحزب الوطني العراقي» الكتاب التالي الى ممثلي ايران وتركيا وامريكة والمانية وفرنسة وايطالية في بغداد ، والى وزارة الخارجية البريطانية في لندن والى سكرتارية عصبة الامم في جنيف :

بغداد في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

سيدي العزيز

بموجب القرار الصادر من الهيئة الادارية للحزب الوطني العراقي ، أشرف بتقديم الحقائق الآتية الى حضرتكم لمعلومات حكومتكم .

١ - ان حكومة العراق الحاضرة استلمت مقاليد امور البلاد خلافا للاوضاع الدستورية في العراق ، كما أنه لم يعضدها البرلمان السابق ، فلم تكن لها هيئات عامة تركز اليها في البلاد . والحقيقة هي انها ألقت لتنفيذ سياسة خاصة مجحفة بحقوق

البلاد عقيب اصطدام الحكومة العراقية التي قبلها بتصلب بريطانية بشأن اغراضها .
٢ - ان الحكومة الحاضرة حال استلامها مقاليد الامور اجلت المجلس النيابي لمدة ،
وبعد انقضائها ، حلته حتى تتخلص من هيئة مراقبة ، مهما كانت حالتها ، ولأجل تأسيس
حكم غير دستوري بمصادقة الجهة البريطانية خلافا للنصوص الصريحة التي تضمنتها
الدستور العراقي .

٣ - ان الحكومة الحاضرة قد عطلت اكثر من عشرين صحيفة ، وساقطت بعض
المحررين الى المحاكم الجزائية ، ومنعت كل اجتماع عام طلب عقده وفقا للقانون ، وانتهجت
سياسة الشدة لاختفاء اصوات معارضيها خلافا للقوانين المرعية ، وفي الوقت ذاته
أخذت تفاوض حكومة بريطانية لعقد معاهدة تحدد علائقنا بعد سنة ١٩٣٢ .

٤ - ان الحكومة قد عقدت معاهدة مع بريطانية قابلها الشعب العراقي بمقت عام ،
في طول البلاد وعرضها ، لما تضمنته من مواد أرضت الاغراض الاستعمارية البريطانية ،
ومكنت سيطرتها ، ووضعت العراق تحت حماية بريطانية ورعايتها لمدة تزيد على الربع
قرن وأكثر .

٥ - فلأجل اقرار هذه المعاهدة المقبولة من قبل مجلس أهلي ، فالحكومة الحاضرة
تضامرت مع الاستشارة البريطانية على مخالفة قوانين الانتخاب ، لأجل انتخاب كاذب
سوري .

٦ - فللاسلوب المذكور أعلاه ، قد قاطع الشعب الانتخابات في أكثر أنحاء البلاد ،
وطلب الى الحزب الوطني بعرائض أن يذيع مقاطعته الى الملأ ولاعلام من يخصه الامر بحالة
العراق الحقيقية من مخالفات دستورية .

٧ - فاني أرجو من حضرتكم أن تتلطفوا بإبلاغ ما مر أعلاه الى حكومتكم ، مع
اعلامها ، ان الحزب الوطني الذي أيدت سياسته أكثرية البلاد يعتبر كل معاهدة أو
اتفاقية أو امتياز أو أي عقد دولي قد عقدته الحكومة الحاضرة أو أي برلمان أو مجلس
قد تجمعه هي ملغاة وباطلة .

لي الشرف يا سيدي أن أكون خادكم المطيع معتمد الحزب الوطني العراقي (١)

محمد جعفر أبو التمن

المعاهدة والاقليات

لم يجد الكرد الساكنون في ألوية العراق الشمالية في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠
أي ذكر للامتيازات التي وعدوا بها من قبل الانكليز ، لان الحكومة البريطانية أرادت

(١) جريدة « نداء الشعب » المعدد (٢٩٥) بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ .

أن تتخذ من هذه المعاهدة دليلاً على انتهاء تعهداتها الانتدابية في العراق ، فلا يعقل -
والحالة هذه - أن تتضمن تلك المعاهدة غير ما يشير إلى الاستقلال ، لهذا أحدث نشر
المعاهدة استياءً في نفوس الكرد وفي نفوس الآثوريين فنظموا عرائض وبرقيات احتجاج
بعثوا بها إلى « المعتمد السامي البريطاني » في العراق وإلى جلالة الملك فيصل في
بغداد ، وشفعوا بمضابط كثيرة إلى سكرتارية عصبة الأمم .

وفيما يلي نص إحدى هذه المذكرات ننشرها بحروفها حرصاً عليها من الضياع :

سليمانية - كردستان الجنوبية - ٢٦ / ٧ / ١٩٣٠

بواسطة المندوب السامي في العراق - بغداد إلى سكرتارية عصبة الأمم جنيف :

أيها السيد المحترم !

لأجل المحافظة على أخوة ثابتة ودائمة بين العرب والاكرد ، طالب هؤلاء الاخيرين
في جميع الفرص ، ومنذ أن قبلوا أن يعيشوا مع العراق ، أن يمنحهم حقوقهم القومية
التي اعترفت بها عصبة الأمم ولكن لم تطبق في أية حالة من الحالات .

وبصدد المعاهدة الجديدة فقد طلبنا اللامركزية « مختارية الادارة » من العرب
ولكن من المؤسف علمنا بأن موظفي المناطق الكردية الاداريين والاجرائيين ، وهؤلاء
أكثرية من العرب ، شرعوا في الضغط والترويع على الاكرد لحملهم على العدول
عن حقوقهم المشروعة . واستنتجنا من سلوك موظفي الحكومة العراقية في وقت ما زال
فيه الانتداب موجوداً ، فانه يخطر على بالنا بأن الادارة الحاضرة ستكون أسوأ من
الادارة التركية فيما لو انتهى الانتداب . ان معاملة الموظفين العرب ليست بأي صورة
ما أفضل من أعمال الاتراك ضد الاكرد في الماضي وفي الحاضر ، تلك المعاملات التي
أنتجت عن العداء وانفصال الاكرد الدائم عنهم .

فبناء على الحقائق الملح اليها آنفاً فإن قرار الاكرد القطعي والنهائي هو أن يطالبوا
تأليف حكومة كردية تحت اشراف عصبة الأمم . اننا نلتزم المساعدة وتحقيق أمانينا
المشروعة اهـ .

وكان من رأي الحكومة العراقية الركون إلى التدابير التالية ، بالنظر لما جاء في
هذه العريضة :

أ - فصل متصرف السليمانية على الفور .

ب - فصل مدير شرطة السليمانية وإحلال مدير أو معاون بدله ممن يحسنون
اللغة الكردية .

ج - تنحية القائمين والمديرين الذين لا تطابق آراءهم آراء المركز .

د - القبض على أهم الاهليين الذين طالبوا بحكومة كردية .

هـ - اجراء التعقيبات القانونية الصارمة ضد كل من يقول بالانفصال .

ولكن مستشار وزارة الداخلية « البريطاني » رفع مذكرة شديدة اللهجة الى الوزير بتاريخ ١٨ آب ١٩٣٠ حذر فيها اتخاذ أي عنف ضد الاهلين ، وطلب انجاز الوعود ، فان لم ينجح هذا الحل السلمي ، ركنت الحكومة الى القمع ، وفي الوقت نفسه شرع الشيخ محمود الحفيد في جمع أعوانه لمقاومة السلطة على نحو ما سيرد تفصيله .

وقد شاع في الاوساط يومئذ - باعتراف التقرير البريطاني الخاص - ان بعض الموظفين الانكليز هم الذين حملوا الاكراد على القيام بهذه الحركة ، ليعرقلوا مشروع الاستقلال ، الذي أجمعت البلاد عليه ، ولكنهم ما لبثوا أن قرروا ازالة هذه الشكوك ، بأن يصطحب وكيل المعتمد السامي ، وكيل رئيس الوزراء (١) في زيارة للألوية الشمالية يعلنان فيها سياسة الحكومتين « العراقية والانكليزية » تجاه الاكراد ، فاتخذ « مجلس الوزراء » القرار الآتي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ آب ١٩٣٠ م :

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٥ آب ١٩٣٠ ، أن يطوف المنطقة الشمالية فخامة وكيل رئيس الوزراء ، ومعه وزير الداخلية والعدلية ، مستصحبين فخامة وكيل المعتمد السامي ، وأن يذيع فخامة وكيل رئيس الوزراء باسم الحكومة العراقية البيان التالي ، »

وقد سافر الوكيلان الى كركوك في صباح يوم الجمعة ٨ آب ١٩٣٠ وكان معهما وزير الداخلية والعدلية : السيدان جميل المدفعي وجمال بابان (والآخر من مشاهير الاكراد) فدعت حكومة اللواء رهطاً من وجهاء المدينة وشيوخها ، الى اجتماع عقدته في دائرة المتصرفية ، وألقى فيه كل من وكيل المعتمد السامي (بالنيابة عن الحكومة البريطانية) ووكيل رئيس الوزراء (بالنيابة عن الحكومة العراقية) خطاباً سياسياً مدوناً .

ثم توجه المشار اليهما الى اربيل في صباح يوم السبت الموافق ٩ آب ، ثم الى السليمانية ، تقلهما والوزيرين الآخرين طائفة حكومية خاصة ، فالتقى الوكيلان الخطابيين اللذين ألقياهما في « كركوك » فلم يرد أحد عليهما ، وقفل الوفد آيماً الى بغداد قبلغها في مساء الاحد ١١ منه وهذا هو :

(١) كان رئيس الوزراء نوري السعيد قد سافر الى لندن - كما تقدم - واسند وكالة الرئاسة الى مهرة ، جعفر العسكري ، وكان السر هيريز ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، قد سافر الى لندن ليشارك في المفاوضات ، التي سافر من اجلها رئيس الوزراء ، فأناوب منابه الميجر بونغ .

خطاب وكيل رئيس الوزراء

لي الشرف أن أبين وأوضح السياسة الحبية التي ستتبعها الحكومة العراقية ، بالنظر الى وعودها الى مواطنينا واخواننا الاكراد ، الذين هم عضو مهم في جسم المملكة العراقية .

اني قد اطلعت على البرقيات والعرائض المتقدمة من بعض الاشخاص ، المتضمنة الاحتجاجات على عدم ايراد أي ذكر للمسألة الكردية في المعاهدة التي امضيت أخيراً . وبصرف النظر عن البحث في الاسباب والعوامل التي أدت الى تقديم تلك الاحتجاجات ، أصرح لكم ان الحكومة العراقية عازمة أكيدا على الاخذ بنظر الاعتبار ، المواقف التي أعطتها لتطمين رغائب اخواننا الاكراد ، والتي ستعمل بها ليس الى سنة ١٩٣٢ فقط ، بل الى ما بعد ذلك التاريخ أيضا .

ومع ان حكومة صاحب الجلالة ، الملك فيصل الاول ، تحرص أشد الحرص على وجوب المحافظة على خطتها الميمنة أعلاه ، فانها من الجهة الثانية تتمسك أشد التمسك بوجوب القضاء على أية نزعة كانت ، ترمي الى الاخلال بوحدة الوطن العراقي ، أو ما يكدر صفو حسن الجوار مع الحكومتين الصديقتين : تركيا وإيران ، وكذلك ترحب الحكومة العراقية بتقدم جميع أبناء البلاد ، ضمن الوحدة العراقية بأعظم سرور ، وبدون تفريق بين كرديها وعربيها ، وبهذه الروح تقدمت في كل مرحلة ، وأظهرت استعدادها في ذلك .

ومن المعلوم اننا عندما أخذنا على عاتقنا مسؤولية تدوير الامور ، أذعنا بياناً أظهرنا فيه استعدادنا لوضع لائحة قانون اللغة الكردية ، في الاماكن التي تقطنها أكثرية كردية ، وقد أنجزنا فعلاً اللائحة ، وسنقدمها الى المجلس النيابي في اجتماعه المقبل على كل حال . والى أن يتم ذلك ، فقد أصدرنا الاوامر بأن تتمشى الدوائر المختصة ، بقدر الامكان ، على ما يتفق وروح الاصول الملحق اليها في اللائحة المذكورة ، فيما يخص أمور القضاء ، والادارة ، والمعارف .

وقد عينت الحكومة معاوناً ، خبيراً في الشؤون الكردية للالوية الشمالية ، لمدير الداخلية وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصاً في الشؤون الكردية . وكذلك عينت الحكومة مفتشاً للمعارف ليفتش بصورة عامة المدارس في لواء السليمانية ، والمدارس الكردية في لوائي اربيل ، وكركوك ، وقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لاحضار مفوضين ، وضباط شرطة مسجلين ، لهم اطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم في الاماكن الكردية .

اني لا أريد أن أختتم بياناتي من دون أن أعرب عن تشكراتي الى صاحب الفخامة ، وكيل المعتمد السامي ، الذي رافقنا في هذه الجولة ، واني أومل بأن فخامته سيعرب اليكم الآن آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذا الخصوص لتحيطوا علماً

بحقيقة الحال ، ولا تنخدعوا بتفوهات الاشخاص الذين عميت بصيرتهم عن الرفاهية الحقيقية للاكراد ، رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ، والدولة العراقية . واني بهذه المناسبة أدعو فخامة وكيل المعتمد السامي الى الكلام لتتأكدوا من أننا متفقون تماما في النخطة التي سردتها اليكم الآن ام .

خطاب وكيل المعتمد السامي

ثم نهض وكيل المعتمد السامي ، فألقى البيان التالي باللغة الانكليزية ، وكانت ترجمته الى اللغة الكردية تتلى جملة فجملة أيضا :

لقد أتيت برفقة حضرة صاحب الفخامة وكيل رئيس الوزراء ، بناء على طلب الحكومة العراقية ، لاجل أن أجعل من الواضح تمام الوضوح لكل من يخالجه أي شك في هذا الصدد بأن الحكومتين : البريطانية والعراقية لا تنتهجان سياسات مختلفة في أي من أنحاء العراق . فقد وقعت مؤخرا معاهدة تربط البلدين بحلف متين في السنين الخمس والعشرين القادمة . فهذا الامر وحده ، يكفي للدلالة على عدم وجود أي اختلاف بينهما ، في أية مسألة هامة .

اني أرى ان بعضا منكم احتج لدى الحكومة البريطانية ، وعصبة الامم ، لانه لم يرد أي ذكر للبلاد الكردية في المعاهدة الجديدة ، كما أوضح فخامة وكيل رئيس الوزراء . ان سبب هذا هو ان الحكومتين كلتيهما رأتا ان ذلك غير ضروري ، بالنظر الى كون الحكومة العراقية قد قررت أن تستمر في المستقبل ، على نفس السياسة التي لخصت لكم الآن .

وستدركون مما قاله لكم الآن فخامة وكيل رئيس الوزراء ، ان الحكومة العراقية ، تقدر حق قدره المدى الذي عليها أن تبلفه كحكومة منورة في الاعتراف بحقيقة كون اللغة الكردية ، لا اللغة العربية ، لغة قومية في قسم مهم من العراق . ولا ترغب في ارغام الطفل الكردي على أن يتلقى دروسه الاولى في لغة غير لغته القومية ، ولا اجبار أي كردي على أن يدافع عن نفسه أو أن يحاكم في المحكمة بن لغة لا يفهمها . وكذلك يثبت أمر تعيين موظفين يحسنون الكردية في مختلف فروع الادارة ، في المراكز ، وفي المناطق الكردية .

ان الحكومة العراقية مستعدة ، وراغبة ، في عدم التفريق بين رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل : الاكراد والعرب . وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية ، ان اهتمامها الوحيد ، هو في تأمين انشاء دولة عراقية حرة ومستقلة ، تربطها بها اواصر الاعتراف بالجميل والشكر ، وتنتسب واياها الى عصبة الامم ، وهي سوف لا تعضد أية حركة يظهر لها انها لا تتفق مع هذه السياسة ، كالميل الى الانفصال الكردي مثلا . وقد رأيت ان بعض المراجع ، غير المسؤولة ، ترى ان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية ، هي تشجيع الوطنية الكردية ، وذلك لا لارتباك الحكومة العراقية وحدها ،

بل ولا رتبك جارتها المحبتين الحكومتين التركية والايرانية أيضا . لا شيء أبعد من هذا عن الحقيقة ، ومن يظن انه اذا أتى الى المعتمد السامي ، أو الي ، ينال أي تشجيع في سياسة كهذه ، لعل خطأ عظيم .

ان ما تريد كلتا الحكومتين البريطانية والعراقية ادراكه هو أن يتقدم بسلام العراق المتحد الذي ترمي فيه جميع العناصر المختلفة التي تؤلف سكانه الى أن يكونوا عراقيين صحيحيين اهـ (١) .

ويقول البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة :
« وقد قابل المجتمعون البيانين بالابتهاج ، وأعربوا عن ارتياحهم الى ما جاء فيهما ، وعن شكرهم للحكومة العراقية ، ولحليفتها الحكومة البريطانية ، على عنايتهما بمصالحهم الجوهريّة » اهـ .

هذا فيما يتعلق بالاكراد : أما فيما يتعلق بالتياريين فاننا سنعالج في البحث المختص بـ « الوزارة الكيلانية الاولى » قضيتهم وسنصف وصفا دقيقا الحركة التي قاموا بها ضد مشروع الاستقلال ، كما سننشر القرار الذي اتخذه مجلس العصبة حول الاحتجاجات التي رفعوها ضد منح الاستقلال ، العراق الى المجلس المذكور . ومما تحسن الاشارة اليه هنا هو ان التركمان في كركوك لم يستحسنوا خطابي و . رئيس الوزراء و . وكيل المندوب ، وانهم استنكروا طلب غلاة الكرد في كركوك جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه المدينة التي يعتبرون فيها أقلية بينما الاكثرية للتركمان .



عصبة الامم والاكراد

قلنا ان لفيفا من وجوه الكرد وأقطابهم كان قد أبرق الى سكرتارية عصبة الامم - كما قدمنا - عدة برقيات بين ٢٠ تموز و ٢٦ تموز ١٩٣٠ يحتج فيها على خلو معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من أية اشارة لقضية استقلال كردستان فاتخذ مجلس العصبة القرار التالي حول هذه الاحتجاجات :

« لما كنا لم نجد لعصبة الامم قرارا ، يبرر طلب أصحاب العريضة في انشاء حكومة كردية تحت اشراف العصبة ، ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند في أعمال مجلس العصبة ، ولا يمكن تأييده الا بتفسير القرارات التي توصل اليها مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ، عندما ألحقت المنطقة التي يعيش بها أصحاب العريضة بالعراق ، تفسيراً خاطئاً ، ولما كانت تلك القرارات تقضي بمعاملة الاكراد معاملة خاصة ، لم تضمن لهم تماما كما تقول آخر المعلومات التي لدى الدولة المنتدبة ، وباعطائهم بعض الضمانات التي تخص الامور المحلية . ويبدو انها لم تتحقق حتى الآن فان لجنة

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٩٦٥) بتاريخ ٩ اب ١٩٣٠ م .

الانتدابات الدائمة قررت أن توصي المجلس بما يأتي : -

١ - أن يرد عريضة وجوه الاكراد ، ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية ، تحت اشراف عصبة الامم .

٢ - أن يطلب الى الدولة المنتدبة أن تلاحظ فيما اذا كانت التدابير التشريعية ، والادارية ، التي تضمن للاكراد النوضعية التي هم أهل لها ، ينظر اليها بنظر الاعتبار ، وتوضع موضع التنفيذ دون ما نقص أو تباطؤ .

٣ - أن ينظر في حكمة اشتراط اتخاذ تدابير تضمن للاكراد مثل هذه النوضعية ، اذا ما تخلى العراق نهائيا من وصاية الدولة البريطانية اهـ .

وقد أيدت الحكومة البريطانية لمجلس العصبة ان الحكومة العراقية قائمة بتنفيذ كافة تعهداتها تنفيذا فعليا .

استمرار الاحتجاجات الكردية

لم يرض الكرد بقرار عصبة الامم المذكور المثبت نصه أعلاه ، فاستمروا في الاحتجاج لديها ، وكانت من جملة احتجاجاتهم هذه العريضة .

الى فخامة المتمد السامي - بغداد

بواسطة المفتش الاداري - سليمان

سكرتير عصبة الامم - جنيف

اشارة الى المراسلات المتبادلة ، نرجو عرض النقاط التالية للنظر فيها :

لم ينفذ شيء من مقررات عصبة الامم فيما يتعلق بالاكراد منذ ١٦ / ١٢ / ١٩٢٢ وهو التاريخ الذي ألحقت فيه كردستان الجنوبية الى العرب ، عرب دجلة والفرات . وفي عام ١٩٢٩ قدم الاكراد مضبطة طلبوا فيها تطبيق قرارات عصبة الامم ولكن لم ينظر في طلبهم .

وفي شباط ١٩٣٠ رفع مندوبوا الاكراد تقريراً الى المتمد السامي صادف المعاملة نفسها . وفي مارت ١٩٣٠ قدم هؤلاء المندوبون تقريراً آخر طالبين فيه تطبيق حقوق الاكراد المعترف بها . ولما كانت هذه العريضة على جانب من الاهمية والافاضة فقد آثرنا نشرها بحروفها وطرز كتابتها وأخطائها فيما يلي :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

ان لجنة العصبة الاممية عند قيامها بحل قضية الموصل ، أوصت في تقريرها بلزوم اعطاء بعض الامتيازات الادارية للشعب الكردي ، ومنحه حرية كاملة في ادارة شؤونهم ومصالحهم غير ان تلك الامتيازات فضلا عن كونها جعلت منحصرة في لوائي

السليمانية وأربيل ، فإن الطرق المتخذة لتطبيقها في وقتنا هذا لم تأت للاكراد بفائدة محسوسة سواء كانت علمية أو اقتصادية أو ادارية كما يتطلبها التطور الحديث وتقتضيها رغائب سكان الشمال . ومن المعلوم ان الحكومة المركزية تنكبد صعوبات جمة في تطبيق تلك الالتزامات بوضعها الحاضر ، كما لا يجني الاكراد من ورائها فائدة تذكر . وعليه من المحتم أن تجعل تلك الامتيازات خاضعة لتشكيلات أعم وأوسع وأكثر ملائمة لحقوق الاكراد . وفي الوقت نفسه تخفف وزرا ثقيلًا عن عاتق الحكومة . فتسترحم من صميم أفئدتنا أن تنظروا الى مطالبنا الآتية بعين الاعتبار ، والتوسل لانجاز التشكيلات المطلوبة بأسرع ما يمكن .

١ - لا يخفى على فخامتكم بأن لواء الموصل في وضعه الحاضر يحتوي على أربعة وعشرين ناحية وتسعة أقضية وهذه الاقضية هي شيخان ، عقره ، زيبار ، عمادية ، زاخو ، دهوك ، تلعفر ، سنجار وقضاء الموصل . ولسنا ذاكرين شيئًا جديدًا اذا قلنا ان أكثريته الساحقة من العشائر ، وأهالي هذه الاقضية هي أكراد في لغتهم وعاداتهم وتاريخهم ، وأمامنا خازنات لجنة عصبة الامم التي خططتها على أسس الجنسية تثبت ذلك بوضوح . وفضلا عن ذلك فإن من الصعب جدا على متصرف لواء الموصل التجول دائما في هذه المنطقة الواسعة والاحاطة بأحوال سكانها ، وذلك لفسحة أرجائها ووسعة نطاقها ، كما يصعب على سكانها أيضا التردد الى مركز اللواء لقضاء أشغالهم الحكومية ، نظرا لبعدهم عنه ، وعدم وقوفهم على فيما عدا اللغة الكردية وسوء حالتهم المالية . فلذلك نطلب تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك ، وتلحق به أقضية عقره ، وزيبار ، وعمادية ، وزاخو ، وأن يتبع في تشكيله عين الاساسات التي أتبع عند تشكيل الالوية الشمالية الحالية كجعل لغة الكردية لغة رسمية الخ .

٢ - لا يخفى على فخامتكم ان مقياس حياة الشعب هو المعارف ، وهو الذي يؤمن حياة الشعب وسعادته ومستقبله ، وعكس ذلك يحكم على الشعب بالذل والموت . فاذا نظرنا نظرة الانصاف الى معارف أنوية الكردية ، وقايسناها مع معارف المناطق الاخرى نرى جليا ان معارف المنطقة الكردية متاخرة بدرجة يرثى لها ، وهذا التأخر - كما نعتقد - ناشئ عن عدم ارتباطها بالمديرية العامة في بغداد ، التي تهتم بتأمين واكمال الوسائل اللازمة لرفقي معارف تلك المنطقة . وهناك أسباب هامة هي التي أخرت معارفنا ، تلك هي النسبة المنوية الضئيلة التي تصرف على معارف الكردية ، وعدم الاهتمام بترجمة وتاليف ما يلزم من الكتب . ولأجل ذلك نطلب تشكيل مديرية معارف عامة أخرى للمعارف الالوية الكردية على أن يكون مديرها كرديا ، ويكون مركزه في احدى الالوية الكردية .

٣ - توحيد ادارة الوية الكردية الاربعة . أعني السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك ، وتشكيل مفتشية عامة يتولى رئاستها أحد الاكراد المعروفين بكفاءتهم ، ليقوم بمراقبة شؤون تلك الالوية ، ومرجعا للمتصرفين ، وذو صلاحية تامة ، ويكون حلقة الاتصال بالعاصمة وممثلا لكافة الوزارات في الوية الكردية على أن يكون لديه هيئة

استشارية أيضا لمساعدته في الامور الادارية والمالية والاقتصادية والعدلية الخ .

٤ - نطلب أن تطبق مواد قانون الاراضي القاضية بلزوم تسجيل الاراضي بصورة حق القرار على أن يسجلها دائرة الطابو مجانا لمدة سنتين على الاقل ، وذلك تسهيلا لمصالح الاهلين وتشجيعا لان يتقدموا الى تسجيل الاراضي .

٥ - نطلب أن تصرف الميزانية العامة في المملكة على النسبة التالية : تخرج من المجموع الميزانية مقدار ما تصرف على الدوائر المركزية ، وتصرف ما تبقى من الميزانية على نسبة عدد النفوس ، وعلى نسبة واردات التي تجبها الحكومة من المناطق ، ويؤخذ بنظر الاعتبار واردات الكمارك العمومية .

يا صاحب الفخامة ! مع جزيل اعتقادنا بحسن نوايا حكومتنا ، لا نرى مانعا أن نتقدم بكل احترام الى فخامتكم ، بصفتكم رئيس الحكومة المؤقتة ، راجين تحقيق رغائبنا هذه كي يتمكن الشعب الكردي في أن يصبح في حالة يتمكن معها من استثمار أراضيهم ، وترقى زراعتهم وطرق مواصلاتهم ، وتحسين وتوسيع دائرة معارفهم . ونحن لا نطلب غير ما نعتقد من امكان تطبيقه ، وعدم تسببه أية أزمة مالية أو سياسية لفخامتكم فائق الاحترام .

نائب الموصل : حازم . نائب أربيل : جمال بابان . نائب السليمانية : محمد صالح . نائب أربيل : اسماعيل راوندوزي . نائب السليمانية : سيف الله خندان . نائب كركوك : محمد جاف .

صورة الى : فخامة المندوب السامي .

عريضة احتجاج اخرى لكنها قاسية

والى جانب العريضة السابقة التي رفعها عقلاء الكرد الى رئيس الوزارة العراقية ، رفع الغلاة منهم العريضة التالية الى المعتمد السياسي البريطاني :

منذ حل البرلمان وعلان نص المعاهدة الانكليزية - العراقية الجديدة من قبل الوزارة الحاضرة ، وجد الاكراد أن حقوقهم كلها قد أهملت بهذه المعاهدة ، ورأى الاكراد بصورة جلية أنه بعد تصديق وابرام المعاهدة المذكورة سيدخلون تحت سيطرة العرب بلا قيد وشرط ، الامر الذي لا يتفق وقرار عصبة الامم ، ويخالف رغائب الاكراد في نفس الوقت ، وعليه فقد هاج الاكراد من زاخو الى خانقين وطالبوا كلهم بلسان واحد بحقوقهم شفويا وتحريريا ، وقد أجاب العرب على هذه المطالبات باجراء قتل عام في السليمانية حيث استعملت الرشاشات والاسلحة بدون قيد حتى ان رئيس وزراء العرب وصف هذه الحادثة بكونها مشابهة لحادثة كربلاء التاريخية ، وعلاوة على هذه الاعتداءات سجن منوروا الاكراد ووجوههم ، ونفي بعضهم ، بعد أن هضمت حقوق الاكراد بهذه الكيفية المحزنة ، أصبح من الواضح ان الاكراد لم يعد باستطاعتهم البقاء

متحدين مع العرب ، وعليه فقد قرر الاكراد الانفصال من العرب انفصالا تاما .
ان الحكومة البريطانية التي قبلت الانتداب على العراق ، مدفوعة بعوامل انسانية شريفة ستصغي بلا شك الى مطالبنا المشروعة التالية ، وتقنع العرب بمشروعية المطالب المذكورة :

(١) تشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو الى ما وراء خانقين ، وتخليه هذه المنطقة من قبل العرب عسكريا ومدنيا ، وتسليمها الى الحكومة الكردية .

(٢) ابقاء المنطقة المذكورة أعلاه تحت الانتداب البريطاني كدولة كردية الى أن تصدر عصبة الامم قرارها في هذا الشأن .

(٣) اطلاق سراح المسجونين والمنفيين بمناسبة اضطرابات السليمانية في الحال .

(٤) نقل جميع الضباط والموظفين الاكراد من المناطق العربية الى المناطق الكردية .
نأمل من فخامتكم الاجابة بعطف على المطالبات الآتية الذكر ونرجو قبول احتراماتنا

١٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٠

الصميمية .

الشروع بالانتخابات

كان موعد الشروع في الانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد يوم ١٠ تموز ١٩٣٠ فأبرقت « وزارة الداخلية » الى متصرفي الالوية أن يشرعوا في اجراء المراسيم اللازمة لهذه الانتخابات على أن تنتهي في يوم ١٠ ايلول ١٩٣٠ ، أي خلال شهرين ، وأخذت قوات المعارضة في بغداد وفي الالوية تتكفل لخوض هذه المعركة .

وعقد الحاج محمد جعفر أبو التمن معتمد الحزب الوطني اجتماعا في داره دعا اليه سياسة البلد ليذاكرهم في أمر هذا الجهاد ، وفي الاشتراك فيه أو عدمه فسأله أحد الحاضرين عما اذا كانت هناك فائدة ملموسة من مقاطعة الانتخابات ، وعما اذا كانت المعاهدة الجديدة سترفض ، اذا رفض المعارضون الاشتراك في الانتخاب ، وبعد أن اقتنع الحاضرون من وجوب خوض المعركة ، انفرط عقدهم ، فأعلن أبو التمن « ان الحزب الوطني يقاطع الانتخابات ، ويدعو الشعب الى مقاطعتها ، وما لبث أن نشر بيانا مطولا عن أسباب هذه المقاطعة لم يجد فيها المعارضون حجة كافية لحرمان المنتخبين من ممارسة حقوقهم ، وعلى هذا تبللت الافكار ، وتخاذلت الصفوف ، فاضطر الحزب المذكور الى اصدار صحيفة خاصة لنشر أسماء المقاطعين واذاعة المخالفات التي ترتكب أثناء جريان الانتخابات .

وكان مما جاء في صحيفة الحزب « ان سكان محلة الشوكة امتنعوا عن اعطاء أصواتهم ، فنودي عليهم لحضور جنازة غريب ، في المسجد الكائن في تلك المحلة ،

فلما حضروا ، أجبروا على تسويد أوراقهم الانتخابية (١) ، وان رؤساء الادارة في الالوية كانوا يوقفون الذين يقاطعون الانتخاب ، أو يبرقون الى الصحف عن المخالفات التي تجري فيه ، وان الحريات كانت تضطهد على مسمع من الوزراء ، وعلمهم المؤكد (٢) .
ولا نطيل البحث في هذا المقام فالحياة النيابية في العراق معروفة ، وسبل الحصول على الاكثرية الحكومية غير خافية ، الا أننا رأينا السر هنري دويس المعتمد السامي البريطاني في العراق سابقا ، ينشر مقالا في جريدة (الدايلي تليفراغ) عن انتخاب عام ١٩٣٠ يقول فيه :

« وان السياسة في العراق كلهم ضدنا ، وضد ما يسمونه حلف البلاد ودار الاعتماد ، ولولا أساليب انتخابية خاصة ، لما حصل مجلس رضي بالتصديق على المعاهدة العراقية - البريطانية الاخيرة » .

وعلى كل فقد تم انتخاب المنتخبين الثانويين في معظم الالوية على الرغم من الانتقادات وشغب المعارضة العظيم وسط جو مشبع بالارهاب ، وعين يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ موعدا لانتخاب النواب ، فتقلد رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة اعتبارا من يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٣٠ ليدير دفعة الانتخابات بنفسه « ولا سيما بعد أن رشح المعارضون أنفسهم » . وأعلنوا أسماء مرشحيهم وقرروا مزاحمة الحكومة في عدد الكراسي النيابية (١) . وقد مهد الرئيس السعيد لانتخاب النواب باجراء تنقلات واسعة بين الاداريين .

ويروق لنا أن نسجل هذا النداء ، الذي وجهه ياسين باشا الهاشمي ، زعيم المعارضة الى المنتخبين الثانويين في ليلة انتخاب النواب ، ليكون القارئ على بصيرة من الاساليب التي ركنت اليها المعارضة والسلطة للفوز بالكراسي النيابية .

الى المنتخبين الثانويين

قضت الظروف أن تستفتي البلاد يوم محنتها ، وأن تجري الانتخابات فيها ابان نكبتها على معاهدة يكون تنفيذها بعد سنة ١٩٣٢ هذا اذا دخلنا عصبة الامم ، بدون قيد جديد ، فوق اغلال المعاهدة واثقال ملاحقها .

(١) جريدة « مدى الاستقلال » العدد الرابع .

(٢) كان لتصريح ابي التمن الخاص بالانتخاب صدى في خارج الحزب وفي داخله . ففي الخارج لم يحظ قرار المقاطعة بقبول الكتلة التي تزعمها ياسين الهاشمي فقررت الدخول فيها ، وفي الداخل عارضه العضوان بهجت زينل والشيخ مهدي البصر . وكان بهجت صديقا لنوري فاصبح عضوا في برلمانه اما البصر فقد اوفد في بعثة الى القاهرة . وقد اعاد « الحزب الوطني » النظر في هيئته الادارية في ١٢ اب ١٩٣٠ فأسفرت عن فوز : جعفر ابر التمن ومحمود رايح ومولود مخلص وعلي محمود الشيخ ملي ومحمد مهدي كبة ومزاحم الباجه جي وعبد العزيز ماجد واحمد عزت الاعظمي .

تشتغل جميع حكومات العالم للتخفيف عن شدائد الازمة الاقتصادية ، وتواصل الليل بالنهار لايجاد الحلول التي تخفف من ويلاتها على أبناء الشعب .

اما في بلادنا فلا نرى الا منع الاجتماعات ، وتعطيل الصحف ، وانتشار البغضاء والعدوان وتسويغ كل عمل في سبيل الحصول على اجماع نيابي ليصدق المعاهدة . يحتم على الموظفين القيام بما لا يرتاحون اليه وهم المكلفون باقامة العدل والنظام ، فأشغلناهم عن أمور البلاد ، وملاحظة مصالح العباد بينما سعيير الازمة يتأجج في الصدور ، وشكايات المستصرخين من المنكوبين بها تتصاعد من كل حذب وصوب .

هب بعض الذين ذاقوا مرارة الحكم وعلقم النضال للدفاع عن البلاد باسم المعارضة فعابوا عليهم اتحاد كلمتهم ، واستخفوا بما أبدوه بشأن المعاهدة . أسمعوهم أنواع التهديد ، ولكن هذا لم يشن عزائمهم فدخلوا هذه المعمة . وشطرا كبيرا من الأمة قاطع الانتخاب ، لما ظهر له من النتائج السابقة ، والشطر الآخر اما سار وراء الآمال فضل الطريق في أول جهاده السياسي ، وأما بقي مناضلا عن آرائه ومبادئه حتى النفس الاخير ، وهؤلاء هم الذين عقدنا عليهم الآمال .

فالكلمة الاخيرة أصبحت بين يديكم ، أيها المنتخبون ، فان شئتم أن تفهموا المتسابقين وراء الوهم والخيال بأنكم في حاجة الى الطبيب الذي يداوي جروحكم الدامية، بسبب الازمات المختلفة ، أكثر ممن يمهّد السبيل للمواصلات الامبراطورية البريطانية ، وان وددتم ان تعلنوا للملأ العراقي أجمع بأن التصرفات التي تمت لا ترضيكم ، وانكم في غنى عن المعاهدات التي لم تكن صفقة العراق فيها هي الرابعة ، فانتخبوا المعارضين ، فان جاءوكم مهديين موعدين فأخبروهم بأن الدار أصبحت خالية من كل شيء تقدمونه لابنائكم ، بسبب سياسة الاهمال ، والتفكير ، فلا يجديهم ما يبتغون ، فاهلموا يا أبناء العاصمة وملحقاتها الغيارى للدفاع عن حقوقكم .

عن الكتلة المعارضة

ياسين الهاشمي (١)

بغداد ١٩ تشرين الاول ١٩٣٠

(١) كان وزير الداخلية جميل المدفعي يؤيد بعض مرشحي صديقه الحميم ياسين الهاشمي ، في حين كان رئيس الوزراء نوري السعيد ضد هؤلاء الذين يؤيدهم ياسين . واذا بوزير الدناغ جعفر العسكري يقصد الملك فيصل في بلاطه ، ويكي امامه زاعما ان صوره نوري السعيد قرر - ازاء استمرار المدفعي في تأييد مرشحي الهاشمي - ان ينتحر . واذا بالملك يستدعي جيلا الى بلاطه ويقلبه في وجنتيه ويرجوه ان ياخذ وزارة المالية بدل الداخلية . وهكذا نجح نوري السعيد في التخلص من المدفعي .

القتال في السلیمانیة

هذا ما جرى في بغداد وفي الالوية الجنوبية • أما ما جرى في الالوية الشمالية فهناك البيان •

قلنا ان الاكراد لم يقابلوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بالرضا والقبول ، لعدم وجود أي ذكر فيها للامتيازات التي وعدهم الانكليز بها ، فراجعوا عصبة الأمم محتجين أكثر من مرة ، وما لبثوا ان قرروا مقاطعة انتخابات المجلس النيابي الذي ستعرض عليه هذه المعاهدة للتصديق •

وقد تطور هذا الموقف بعد مدة قصيرة ، الى اضطرابات دموية ، وقعت في السلیمانیة في يوم ٦ أيلول من عام ١٩٣٠م ، كادت تذهب بهيمنة الحكومة فيها ، لو لم تتداركها السلطة ، وتعيد الأمن الى نصابه بحزم وسرعة •

ولما كانت خطتنا في ذكر الحوادث ، الاعتماد على المستندات والوثائق ، فقد رأينا أن نترك لبيان الحكومة الصادر في يوم ٢١ أيلول ١٩٣٠ أن يصف الحادث المذكور لأن في هذا الوصف ما يغني عن تتبع الحادثة في أي مصدر آخر •

بيان

بناء على انتشار كثير من الاشاعات الكاذبة ، عن الحادث المؤسف الذي وقع في السلیمانیة ، في اليوم السادس من الشهر الحالي ، من قبل اشخاص ، غايتهم بث الرعب واليأس في القلوب ، رأت الحكومة نشر البيان التالي عما حدث :

بناء على اطلاع وكيل المتصرف على رغبة عدد كبير من الاشراف والتجار في اجراء الانتخاب ، أذاع في ٥ أيلول اتخاذ التدابير لأجل انتخاب الهيئة التفتيشية في اليوم التالي ، ولما كان قد اتصل به ان عددا صغيرا من الاشراف ميال الى المقاطعة ، اعلمهم بأن الانتخابات حرة ، وليس هناك من يجبرهم على الاشتراك ، ان لم يرغبوا في ذلك ، كما أنه لا حق لأحد أن يمنع الراغبين من استعمال حريتهم ، سواء كان ذلك بالقوة أو الارهاب أو التهديد ، وأبان وكيل المتصرف ان فعلا كهذا يعد جرما خطيرا ، ومن واجب الحكومة حماية المنتخبين منه •

وفي صبيحة اليوم السادس من شهر أيلول ، أرسلت بطاقات الدعوة الى نحو ٣٠ من الاشراف الذين يمثلون كافة محلات البلدة ، لأجل حضورهم سراي الحكومة ، لاجراء الانتخاب ، وقد حضروا فعلا واجتمعوا برفقة رئيس البلدية •

وبعد ذلك جاءت الاخبار ، بأن ما يقارب الـ ٥٠ من تلاميذ المدارس ، والرعا ،

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢٨٦ بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ •

أخذوا يجتمعون في السوق ، ويكرهون أصحاب الحوانيت على غلقها ، ويجمعون الناس .
وتقدموا بعد ذلك نحو سراي الحكومة ، حيث منعهم من التجمع صف من الشرطة ، ونظرا
لازدياد المتجمهرين ، وخروجهم على النظام ، اتضحت ضرورة احضار النجدة ، فطلب الى
قائد حامية الجيش العراقي ارسال ١٠٠ جندي ، غير مسلح ، لمساعدة أفراد الشرطة .

ان حراسة الموقف كانت آخذة بالازدياد ، وشوهد عدد من المتجمهرين يستعمل
كراسي المقاهي كسلاح ضد أفراد الشرطة ، الذين جرح بعضهم ، وعلى ذلك ظهر لزوم
لوجود قوة ، فعُدل الطلب الاول بأن طلبت سرية مسلحة .

وقد اقتحم المتجمهرون اذ ذاك صفوف الشرطة ، القليلي العدد ، وبدأوا يرشقون
الشرطة ، وسراي الحكومة ، بالحجارة ، فطلب الى قائد الحامية ارسال فوج لأجل تعزيز
السرية ، التي كانت في طريقها الى السراي .

وقد اشتد رشق الحجارة ، وازدادت الهراوات والعصي لدى المتجمهرين ، وما فتأ
أن وقف سيل الحجارة منذ وصول سرية المشاة المسلحة السراي ، ومع ان قسما من
المجتمعين أخذوا بالانسحاب ، فقد ظلت فئة منهم في محلها فأوعز الى الجند تشتيتهم ،
وبدأوا ذلك سائرين في الشارع متفرقين ، واذا ذلك شوهد المشاغبون يهاجمون الجنود
بهرأواتهم الكبيرة ، ويرشقونهم بالحجارة المعدة للتبليط والكراسي وغيرها ، كلما تقدم
الجنود ببطء ، وفي هذه الآونة دوت رصاصة وخر جندي عراقي قتيلا ، وتلا ذلك عدة
طلقات من المسدسات وجرح جنديان ، فاطلق الجنود الرصاص فورا وتفرق المجتمعون .
وفي تلك الساعة وصل الفوج وتولى مراقبة البلد واستتب الأمن .

الاصابات : تكبدت الشرطة ، قبل وصول الجنود ، عشر اصابات ، وقد جرح
٩ منهم بالحجارة والعصي ، والآخر بالخنجر ، كذلك كسرت ١٥٣ من نوافذ السراي ،
و١٨ من مصابيح الشوارع .
الجيش العراقي : جندي واحد قتل ، جنديان جريحان ، جندي واحد جريح
بحجارة .

الاهلون : ١٣ قتيلا و٢٣ جريحا (١) .

المقبوض عليهم : وقد قبض على الاشخاص التاليين بعد الشغب :

١ الشيخ قادر أخ الشيخ محمود ٢ - مرزا توفيق ٣ - رمزي أفندي ٤ - حمه آغا
٥ - عزمي بك بابان ٦ - عزت بك عثمان باشا ٧ - عبد الرحمن آغا احمد باشا ٨ - محمد
صالح بك ٩ - مجيد أفندي كاني اسكان ١٠ - فائق بك بابان ١١ - شيخ محمد كلاي .
وقد أخذت الشرطة بالقبض على الاشخاص المسؤولين عن الاضطراب ، وبلغ عدد
الذين قبض عليهم حتى الآن نحو الـ (١٠٠) .
ويتضح من هذا التقرير ، ان السلطات الحكومية أكرهت على استعمال القوة في

(١) جريدة الزمان العدد (٢٦١) بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٣٠ .

تشيتت الرعاع المتمردين ، الذين كانت غايتهم تعكير صفو الامن ، كما أن سبب هذا الاضطراب ناشئ عن عزم بعض الاشخاص المخدوعين ، على استعمال طرق الارهاب ضد المواطنين المطيعين للقانون والذين أرادوا الاشتراك بالانتخابات (١) «ملاحظ المطبوعات» وعلى أثر هذه الحوادث المفجعة ، طير سرة الكرد وكبار شيوخهم عدة برقيات الى عصابة الامم محتجين على الفسوة التي اتبعت في قمع المظاهرات ، ومؤكدين على وجوب منح الكرد ما وعدوا به من قبل .

وقد جيء بالموقوفين أمام حاكم التحقيق ففضى ببراءة (٩٥) موقوفا ، وساق موقوفين اثنين الى المحاكمة ، وتقرر نفي موقوف آخر الى خارج اللواء ، ثم أجل الانتخاب الى مدة اسبوع ، وتم بعد ذلك انتخاب المرشحين عن لواء السليمانية بحيث تمكنوا من الحضور مع نواب ألوية كركوك وأربيل والموصل في حفلة افتتاح المجلس يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ .

ولما كانت الحكومة قد خشيت انسياق الشيخ محمود وجره الى التصادم مع السلطة ، فقد ارتأت أن يوجه وزير الداخلية كتابا الى الشيخ يلفت فيه نظره الى حادثة السليمانية ، ويرجوه أن لا يتأثر بدعايات الغير فيقدم على حركة تعد نقضا لما تعهد به في فاتح عام ١٩٢٧م فكان الكتاب التالي نصه هو الذي تم ارساله :

شعبة المخابرات السرية س ٢٩٨٠ بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٣٠

حضرة الشيخ محمود البرزنجي المحترم

تحية واحتراما وبعد :

لا بد وان وصلكم خبر ما قام به بعض الجهلاء في بلدة السليمانية في ٦ الجاري بمناسبة انتخاب الهيئة التفتيشية والاعتداء الذي وقع من قبلهم على قوات الشرطة والجيش مما اضطر الحكومة الى اتخاذ التدابير التأديبية بحق المشاغبين المسؤولين عن هذه الاعمال المؤسفة ولا زالت التحقيقات جارية بحق الآخرين منهم . ولقد ساد الأمن في البلدة بعد بضع دقائق ولم يحدث ما يكدر صفوه بعد ذلك . ولقد بلغنا أن بعض المشاغبين الذين دأبهم خلق المشاكل قد يسعون الى تلفيق الاخبار وتحريضكم الى الاتيان بأعمال مخالفة لرغبة الحكومة ومنافية لشروط الاتفاق معكم في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ .

اننا نشق بدرايتكم المعهودة وموقفكم السليم ولا نخالكم تنقادون الى مساعي بعض

(١) تقول جريدة النأخي الكردية الصادرة في بغداد بتاريخ ٦ ايلول ١٩٧١ تحت رقم ٨٢٨ ان عدد القتلى في هذا الحادث كان (٤٥) والجرحى (٢٠٠) وان الاكراد يطلقون على هذه المأساة كلمتي « روزي ره شي نه شي له ايلول » اي اليوم السادس من ايلول الاسود .

رجال السوء ، ولذا جئنا بكتابنا هذا طالبين التجنب مما يمس السكينة والأمن العام ،
وعدم الإخلال بشروط الاتفاق المنوه عنه ، وبهذا تبرهنو للحكومة اخلاصكم وتؤيدوا
عهودكم هذا ولكم مزيد الاحترام .
وزير الداخلية - جميل المدفعي

وبينما كان هذا الخطاب في طريقه الى الشيخ محمود ، كتبت وزارة الدفاع الى
وزير الداخلية برقم ٢٠٠٦ وتاريخ ١١ أيلول ١٩٣٠ تقول :

« تغيب الضباط الثلاثة التالية أسماؤهم عن وحداتهم بدون إذن وهم :

الرئيس الاول محمود جودت الملازم الاول حميد جودت الملازم الثاني كامل حسن

« وقد فهمنا أنهم سافروا بسيارة أهلية مع شخص آخر مساء الاحد ٧ - ٨ أيلول
الجازي وكانت حركتهم من دار الرئيس الاول محمود جودت . ولما كان المظنون أنهم
سافروا الى المناطق الكردية ، فقد أوعزنا الى السلطات العسكرية بالقبض عليهم » .

وقد صدرت الارادة الملكية بطردهم من الجيش وسنعود الى الموضوع في الصفحات
القادمة ، بعد نشر ما استجد من حركات عسكرية .

منع الاجتماعات السياسية

أراد فريق من الشبان أن يعقد اجتماعا سياسيا في بغداد في يوم ٢٢ أيلول
١٩٣٠م ، تلقى فيه الخطب السياسية لمعالجة الموقف الراهن في البلاد ، وتقام مظاهرات
في مساء اليوم المذكور ، فقدم بيانا بذلك الى « متصرفية لواء بغداد » قبل الموعد المضروب
لعقد الاجتماع بخمسة أيام ، ونشر على الرأي العام البيان التالي :

الى الشعب العراقي العظيم :

أنت تقاسي الجوع والعري ، والانكليز وأتباعهم سبب جوعك وعراك ، وهم ينعمون
بثروتك وغناك ، وهم الذين مزقوا قومك وساموك الذل ، فلهم في كل موطن من مواطننا
مظالم ، ففلسطين مرهقة ، يشتت الانكليز أبنائها ، ويخرجونهم من ديارهم ليسكنوا
الصهيونيين الاعداء فيها ، وقد أزهقوا وما زالوا يزهقوا العرب في أنحاء جزيرتك
المقدسة ، فهذا الفقر ، وتلك المظالم والمعاهدات الجائرة ، تدعوك الى الاضراب العام بعد
ظهر الاثنين المقبل ، بتعطيل الاشغال ، ووسائل النقل ، واقفال الدكاكين ، والمحلات ،
والمقاهي ، ودور الاعمال ، وأن تتظاهر تظاهرا سلميا . اهـ

واعترفت الوزارة هذا البيان تحريضا على كراهية الحكومة واخلاقا بالأمن الداخلي ،
فقبضت على فريق من القائمين بهذه الحركة ، وأمرت بتوقيفهم ، والتحقيق معهم ، ثم
ما لبثت أن سرحت قسما من الموقوفين ، وسأقت القسم الآخر الى المحكمة ، فتبرع
للدفاع عن المتهمين سبعة عشر محاميا ، وبعد مرافعات طويلة ، قررت المحكمة في يوم
٤ تشرين الاول ١٩٣٠ :

الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر على كل من يونس السبعائي ، وعبد القادر اسماعيل ، وفائق السامرائي ، و خليل كنة ، وجميل عبد الوهاب .

وبالحبس لمدة ثلاثة أشهر على كل من :

سليم زلوف ، وأحمد قاسم راجي ، ولمدة شهرين على عبد المجيد حسن صاحب مطبعة الآداب ، التي نشر فيها هذا المنشور ، وبسند المطبعة لمدة ستة أشهر ، ومصادرة المنشائر المذكورة كما حكمت ببراءة المتهمين الآخرين : حسين جميل وعمر خلوصي .

وكانت حجة الحكومة في هذا العمل : ان القائمين بهذه الحركة لم يستهدفوا الصالح العام في حركتهم هذه ، ولم يقصدوا خدمة البلاد ، وانما كانوا آلات بأيدي المعارضة ، تحركهم كيف شاءت ، وان بين المحكومين من يدين بالمبادئ الشيوعية الهدامة .

وقد أعقبت هذه الحادثة حوادث أخرى مماثلة فاضطرت الحكومة أن تحول دون فتح فروع للأحزاب المعارضة في خارج العاصمة ، وإلى تعطيل عدد من الصحف المعارضة ، وإلى سوق أصحابها إلى محاكم الجزاء ، وإلى وضع بعض الأشخاص تحت مراقبة الشرطة ... الخ .

عودة الملك وافتتاح المجلس

عاد الملك فيصل إلى بغداد في يوم أول تشرين الأول ١٩٣٠ بعد أن زار فرنسة وانكلترا وألمانية وإيطالية فاستقبل استقبالاً رسمياً فخماً اشتركت فيه وفود من الألوية ، ولبست « بغداد » في يوم عودته ثوباً من الزينة فضفاضاً .

وكان موعد افتتاح المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي الأول من دورته الانتخابية الثالثة قد قرب ، فقررت الوزارة نقل المجلس من بنياته انقديمة في « جانب الكرخ » إلى بناية جامعة آل البيت في « الاعظمية » وهي الجامعة التي أغلقتها الوزارة السعيدية الأولى بعيد تأليفها .

ولما كانت « الاعظمية » خارج حدود « العاصمة » وكان « القانون الاساسي العراقي » ينص على أن يعقد المجلس النيابي جلساته في عاصمة العراق « بغداد » فقد عدلت حدود « العاصمة » من قبل وزارة الداخلية بحيث جعلت الاعظمية من ضمنها .

وحل اليوم المقرر للافتتاح (١ تشرين الثاني) فلبست العاصمة حلل الزينة كالعادة وأجريت المراسيم المعتادة ، وسار الملك فيصل إلى بناية المجلس فألقى هذا الخطاب :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب الكرام

اننا ، باسم الله ، نفتتح مجلسكم الموقر ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

تعلمون أيها السادة أن التصريح البريطاني الاخير ، الذي جاء بنتيجة الجهود المتوالية مبشرا بدخولنا عصبة الامم سنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط ، كان يتضمن في عين الوقت ، وضع معاهدة جديدة ، لنسوية صلاتنا مع حليفتنا ، على أساس المشروع البريطاني المصري . ولما انتهت حكومتي من عقد المعاهدة الجديدة على الاساس المذكور ، رأينا أن نحل المجلس السابق ، ونرجع الى رأي الامة لنمكنها من اختيار النواب الذين يعبرون عن ارادتها في هذه القضية الحيوية . وها أنتم قد اجتمعتم الآن للقيام بهذه المهمة الوطنية الخطيرة ، لذلك ننتظر منكم ، وقد اطلعتم على نص المعاهدة الجديدة منذ أمد بعيد ، أن تحكموا فيها ، وتهيئوا للبلاد بحكمكم هذا دورا هادئا ، وسعيدا ، هي أحوج ما تكون اليه في مرحلتها الحاضرة .

أيها السادة

ان صلاتنا مع البلاد المجاورة لنا على غاية ما يكون من المودة والولاء ، والمذاكرات جارية لعقد معاهدات ، واتفاقيات ولائية وتجارية لتوطيد علاقات الصداقة ، ولتوسيع نطاق المبادلات ، خاصة مع الدول المجاورة لنا . ويسرنا أن نبشركم بأننا قد لقينا في سياحتنا في مختلف الممالك الاوربية توددا عظيما لينا ، واهتماما كبيرا بشؤوننا ، وتقديرا حقيقيا للخطوات السريعة التي خطوناها في تشييت كياننا وتعزيزه . لقد أصبح هذا الوطن العزيز مرعي الجانب عند الامم كافة ، وهذا بفضل الله ، وبما بذلناه جميعا من جهود في السنوات الاخيرة .

أيها السادة

ان الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم قد انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا نذكر لها مثيلا في السنين الغابرة . لقد تنازلت أسعار المنتوجات وتعذر اصدارها ، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك إيرادات الدولة ، وأصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام . ان حكومتي التي شعرت بحرجة الموقف ، لا تزال دائبة على انقاص المصروفات واتخاذ التدابير لتخفيف العبء عن كاهل الأمة ، الى أقصى حد ممكن ، وهي واثقة بالرغم من جميع المشكلات بأنها ستتمكن من أن تقدم الى مجلسكم العالي في القريب العاجل ، تقديرات الميزانية ، التي نؤمل أن تكون متوازنة ، ومتناسبة مع ما تطلبه الحالة الراهنة ، من اقتصاد في النفقات ، وتشجيع على الاعمال المثمرة ، وعما قريب ستتخذ بعض التدابير وتعرض عليكم القوانين لتحقيق هذه الغاية .

ان النتيجة الطبيعية لهذه الضرورة في الاقتصاد ليست مما ترتاحون اليه ، اذ لا بد من أن يكون لها تأثير في تقدم بعض الاعمال العامة . فليس في الامكان مع الضائقة الحاضرة ، أن نشاير على الانفاق من غير أن نجد له موارد تبرر الاقدام عليه . ولهذا سيكون مرمى السياسة المالية الاقتصاد على الاعمال التي لا غنى عنها ، والمحافظة بقدر الامكان على المستوى الحاضر .

ان حكومتي عازمة على خفض النفقات الى الحد الادنى ، وتخفيف العبء الذي يثقل كاهل الزراع ، لذلك سيكون في مقدمة ما تعني به الاخذ بيد الفلاح ومساعدته على متابعة أعماله ، وهذا أول واجب ينبغي الالتفات اليه ، لأن مستقبل البلاد مهما تنوعت موازدها سيكون دائما مستندا الى زراعتها .

وكذلك ستعني حكومتي على صورة خاصة بتشجيع بعض أنواع الصناعات التي في امكانها أن تنمو وترتقي في البلاد . وهذا واجب لا يقل أهمية عن غيره ، لا سيما في مثل هذه الايام ، التي قل فيها التصدير والنقد ، وتضاءلت مقدرتنا على استيراد حاجتنا الضرورية من الخارج ، وحكومتي ساعية في سن القوانين لتشجيع الزراعة ، وتكثير الموارد المثمرة ، وتزويد البعثات العلمية لتساعد على تطور البلاد بالسرعة المنشودة ، وهي ساعية في اتخاذ الوسائل لتعزيز كيان المملكة بتطبيق الخدمة الوطنية . وستقدم اليكم في القريب العاجل لائحة قانون العملة تظمينا لرغبات الأمة المتكررة .

أيها السادة

ان حكومتي قد انتهت من المفاوضة مع شركة النفط ، وقد أبلغتها كلمتها الاخيرة ، ولا شك في أنكم تعلمون الظروف التي قضت بمنح امتياز النفط ، قبل بضع سنوات ، والشروط التي منح بموجبها . لقد كان من حق البلاد أن تنتظر نتائج عظيمة من هذا المورد الثمين تساعدنا خاصة في مثل هذه الايام على تفريغ الضائقة . ويسرنا أن نعلن لكم أن النفط في البلاد وافر للغاية ، وهو ليس من أكبر موازينا فحسب ، بل ومن أكبر كنوز العالم ، ويسوؤنا في عين الوقت أن يبقى هذا الكنز مدفونا ، وأن لا يدرك بقدر ما يجب ، درجة اهتمامنا به ، وحاجتنا الماسة الى استثماره في أقرب وقت وأملنا قوي بأن ننهي هذا الامر في القريب العاجل ، على وجه يزيل ما لحق بهذه المملكة من اجحاف ، ويعيننا على تحقيق مشاريع الاعمار في البلاد . لا يسع المرء مهما كان صبوراً أن يرى الماء أمامه ، ويصبر على ظمأه مدة طويلة ولنتذكر أننا نحن لا غيرنا ، أصحاب هذه الخزائن التي لا تزال مدفونة ، وليس من الحزم مهما كانت البواعث والضرورات في الوقت الحاضر ، أن نفرط مرة ثانية بما لنا من حق في هذه القضية .

أيها السادة

أجل ان الضائقة الحاضرة شديدة ومؤلمة ، الا أنه لا مجال للتشاؤم ، وما كان التشاؤم يوماً ما باعثاً على النهوض والتقدم . لا بد من المصاعب في الحياة ، وعلى كل فرد من افراد الأمة أن يقوم في هذه الظروف بقسطه نحو الوطن ، ويساعد على سياسة

الاقتصاد والتعمير ، وعلينا أن نجاهد كغيرنا . ولنا في مواردنا الغنية ، وعزائم أبنائنا ، أمل عظيم للتغلب على هذه المصاعب . فالى العمل والتعاضد أدعوكم يا ممثلي الأمة ، وأنتم أحرى من يلبي دعوة كهذه لصالح البلاد ، والسلام عليكم (١) .

تبدلات وزارية

ما كاد الملك ينتهي من القاء خطاب العرش حتى ذهب الاعيان الى بنائتهم فانتخبوا السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وانتخب النواب جعفر العسكري ، رئيسا لهم .

وحيث شغل « منصب وزارة الدفاع » بانتخاب شاغله العسكري الى رئاسة مجلس النواب فقد صدرت الارادة الملكية باسناد هذا المنصب الى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، كما صدرت بتعيين وزير المالية جميل المدفعي ووزيرا للداخلية ورستم حيدر ووزيرا للمالية .

وارتأت الوزارة السعيدية أن يشغل منصب وزارة الخارجية بالاصالة من قبل وزير مستقل بعد أن أشغل بالوكالة زمنا طويلا ، فصدرت الارادة الملكية بتاريخ ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٠ بتعيين عبد الله الدملوجي وزيرا للخارجية .

وفي يوم ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ استقال رئيس مجلس النواب (جعفر العسكري) من منصبه استعدادا للسفر الى أوروبا فانتخب « جميل المدفعي » رئيسا للمجلس المذكور ، وتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الداخلية بالوكالة .

وكان « جعفر العسكري » وزيرا مفوضا للعراق في لندن ، فلما تألفت الوزارة السعيدية دخلها وزيرا للدفاع ، وفي أول تشرين الثاني ١٩٣٠ انتخب رئيسا لمجلس النواب ، حتى اذا مرت المعاهدة من المجلس أيام رئاسته ، استقال من منصب الرئاسة وعاد الى لندن وزيرا مفوضا .

كيف أبرمت المعاهدة

لم يقتصر الطعن في « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » على العراقيين حسب ، فان البعض من أعضاء « لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم » كان يرى ان قبول العراق لهذه المعاهدة سيجعله - بعد تحرره من الانتداب - تحت الحماية البريطانية . كما ان « المسيو رابار » العضو في هذه اللجنة قال في معرض مناقشته للمعاهدة :

« وأنا شخصا لا أحب أن أرى بلادي تدخل في مثل هذا التعهد الذي قبله العراق على نفسه (٢) . »

أما لجنة الانتدابات فقد صرحت في تقريرها النهائي المرفوع الى المجلس في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ : انها « رأت - على ما كان في بعض أحكام معاهدة التحالف المنعقدة

(١) محاضر (مجلس الاعيان) الاجتماع الاعيادي السادس من ١ و ٢ .

(٢) محاضر لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم من ٧٦ من محضر الجلسة ٢١ .

في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من شيء غير مألوف في المعاهدات التي على هذا النمط - ان
العهد التي تعاهد العراق بها مع بريطانية لن تخل خلا صريحا باستقلال الدولة
الجديدة ، (١) .

لهذا كان على « الوزارة السعيدية الاولى » أن تتوصل بكل الوسائل الممكنة لحمل
العراق على قبول هذه المعاهدة ومن ذلك :

١ - انها حلت المجلس النيابي القائم ، وأجرت انتخابات عامة لمجلس جديد كان
لها فيه سبعون مقعدا من أصل ٨٨ مقعدا .

٢ - نقلت المجلس من بنيته القديمة في جانب الكرخ من بغداد الى بناية « جامعة
آل البيت » في ضواحي العاصمة ، بعد سد هذه الجامعة ، اتقاء لشغب المعارضين .

٣ - حملت رئاسة مجلس النواب على تأجيل الجلسة السادسة الى أجل غير متفق
عليه .

٤ - ألفت « حزب العهد العراقي » ليشد أزرها في امرار المعاهدة من المجلس .
فلما كان اليوم الرابع من شهر تشرين الاول ١٩٣٠ اتخذ مجلس الوزراء هذين
القرارين :

١ - الموافقة على معاهدة ١٩٣٠ مع الكتب الايضاحية والمسائل المالية المعلقة منذ
معاهدة ١٩٢٢ والمنوه عنها بكتاب فخامة السر عمفرز المورخ في ١٩ تموز ١٩٣٠ .
٢ - ان هذه الموافقة مقيدة بأن لا يطلب الى الحكومة العراقية أي تغيير يتعلق
بتقضايا الاقليات خلافا لما نشر في البيان الرسمي المنشور من قبل الحكومة العراقية
والمقترن بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ آب ١٩٣٠ ، .

ودعي المجلس الى عقد جلسته « السابعة » على حين غرة في يوم الاحد الموافق
١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ فانتشرت دوريات من قوات الشرطة في الطرقات العامة ،
واتخذت الاحتياطات التامة لمجابهة الطوارئ ، وما كاد النواب يستقرون في مقاعدهم ،
ويعلن الرئيس افتتاح الجلسة ، حتى تقدم رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بالاقتراح
التالي :

« لما كانت نصوص المعاهدة العراقية البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد
نشرت للرأي العام منذ مدة طويلة ، وكانت انتخابات مجلس النواب قد جرت على
أساس استفتاء الشعب فيها ، اقترح على المجلس الموقر أن يوافق على المذاكرة فيها على
صورة مستعجلة » .

بغداد ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ رئيس الوزراء : نوري السعيد (٢)

(١) تجد نص التقرير في ص ٢٢٢ من ج ٢ من كتابنا (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠ ص ٥٧ .

وتلى رئيس المجلس النيابي اقتراح رئيس الوزراء فقبلته « الاكثرية العهدية » فكانت جلسة حامية الوطيس دامت أربع ساعات ، وأسفرت عن قبول المعاهدة بأكثرية (٦٩) صوتا ضد ١٣ صوتا من المعارضين ، وتغيب عن الجلسة خمسة نواب .

وكانت الاسباب الموجبة للابرام مذكرة مسهبة رفعها رئيس الوزراء هذا نصها :

الاسباب الموجبة لعقد المعاهدة

نتقدم الى المجلس الموقر بنص معاهدة التحالف التي عقدناها مع الحكومة البريطانية، ونحن واثقون من أن أعضاء المجلس المحترمين سينظرون فيها بعين البصيرة والحكمة .

لا يخفى على الاعضاء الكرام ، ان الضحايا التي قدمتها البلاد ، والجهود التي بذلتها في الادوار المختلفة ، قد أدت في نهاية الامر الى التصريح البريطاني الذي تبطلته الحكومة العراقية في ١٤ أيلول ١٩٢٩ .

ان التطورات التي سبقت لهذا التصريح الخطير ، معلومة لدى الرأي العام ، لذلك لا نرى ضرورة الى العودة الى تفصيلها ، وانما يهمنا البحث في الاسس التي انطوى عليها هذا التصريح ، والواقع الذي كان له لدى قادة الرأي في البلاد .

تضمن التصريح المذكور أساسين خطيرين : الاول تعهد بريطانيا بادخال العراق في عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، وذلك بلا قيد ولا شرط . والثاني عقد معاهدة جديدة لتنظيم العلاقات المقبلة بين العراق وبريطانيا العظمى ، توضع بوجه عام على أساس الاقتراحات الحديثة لتسوية القضية البريطانية المصرية :

ان الرأي العام في البلاد كان قد تلقى هذا التصريح بكل ارتياح واطمئنان ، وعلى اثر صدوره تألفت وزارة المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، وتم الائتلاف بين أهم العناصر المتعارضة . وكان رئيس الوزراء الاسبق ، توفيق بك السويدي ، قد انتهز فرصة تسلمه التصريح قبل استقالته بيوم ، فأعرب بجوابه المؤرخ في ١٨ أيلول ، الى المعتمد السامي ، عن ارتياحه بالعبارات الآتية : -

اتشرف بأن أعرف فخامتكم أن الحكومة العراقية احاطت علما بمضمون كتابكم المرقم بي أو ٢٣٧ والمؤرخ في ١٤ أيلول سنة ١٩٢٩ ، الذي اخبرت فيه بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتأييد العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، وبأنه ستتخذ التدابير ، منذ الآن ، لاعداد مشروع معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية - المصرية ، لتنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق ، بعد دخول الاخير في عصبة الامم .

ترغب الحكومة العراقية في أن تعرب عن سرورها لهذه الاقتراحات ، التي تعتبرها دليلا بارزا للتعاون البريطاني - العراقي ، على تحقيق أمانى العراق الوطنية ، وهي تبدي في نفس الوقت مزيد أسفها لوفاة المرحوم جلبرت كلايتن ، الذي لم يمهل الاجل ، من سوء الحظ ، للاشتراك في تنفيذ هذه الاقتراحات ، التي لا شك في أنها نتيجة مباشرة لتوصياته انطوية على بعد النظر والدراية والسياسة » .

وفي ٢٥ أيلول ١٩٢٩ أرسل المرحوم عبد المحسن بك ، على اثر تقلده رئاسة الوزراء ، كتابا مؤكدا لما سبق ، بين فيه ، بعد الإشارة الى دخول العراق في عصبة الامم ، ووضع معاهدة جديدة على أساس المشروع البريطاني المصري :

« رغبة الحكومة العراقية في أن تعرب عن سرورها للاتجاه الجديد ، الذي اتخذته الحكومة البريطانية ، للتعاون العراقي البريطاني على تحقيق أمانى العراقيين الوطنية ، وعن مزيد أسفها لوفاة المرحوم السر جلبرت كلايتن ، الذي لم يمهل الاجل لاتمام تنظيم العلاقات على هذا الاساس الجديد » .

ان هذا الاساس الجديد ، الذي جاء محققا للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابة لتحقيق ما تنطوي عليه أمانى البلاد ، قد ورد ذكره في خطاب العرش ، الذي هيأته آخر وزارة ترأسها المرحوم عبد المحسن بك ، كما يأتي :

« ان الموقف الرزين الذي وقفه شعبي ، تأييدا للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابة ، لتحقيق ما تنطوي عليه أمانى البلاد ، كان له التأثير المرغوب ، وكان صديقي المرحوم ، السر جلبرت كلايتن ، الذي فجعت بوفاته الحكومتان الحليفتان ، وأصدقائه العديدون ، في هذه البلاد ، أصدق وسيط للتعبير عن تلك الاماني ، والافصاح عن الاسس التي رغبت البلاد في أن تبني عليها صلات التحالف ، بينها وبين بريطانيا العظمى ، ويسرني أن لاحظ أن هذه الجهود ، والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم ، حدا بالحكومة البريطانية الى أن تعتبر أن الوقت قد حان لتطمين الرغبات ، اذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ ، من دون قيد وشرط ، ولتنظيم العلاقات بين المملكتين على أساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية المصرية » . اهـ

ان مجلس الأمة أيها السادة ، قد رحب اذ ذاك بهذا الخطاب ، وتقبله بالشكر . ولا شك في ان أعضاء مجلسكم الموقر ، يتذكرون الحوادث المؤلمة التي وقعت على اثر ذلك بسبب بعض الاختلافات على انتهاز الوسائل المؤدية الى تحقيق الاماني ، ضمن ذلك الاساس الجديد الذي أقره مجلس الأمة . فلما تألفت الوزارة الحاضرة ، كان من أهم مقاصدها أن تحقق تلك الاماني ، وتحدد الخطة التي توصل البلاد في أقرب وقت الى استقلالها التام . لذلك رأت من المصلحة أن لا تضيق أية فرصة ، وأن تجابه الموقف الراهن بكل عزم وصراحة . وإلى هذا المقصد أشرنا في كتابنا الذي رفعناه الى حضرة صاحب الجلالة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ :

« ان أهم مسألة سنضعها ، أنا وزملائي ، نصب أعيننا ، ونبذل كل ما في وسعنا لانجازها ، طبق رغبات جلاتكم ، ورغبات الأمة ، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال عشرة أيام على أساس الاستقلال التام » .

وهكذا كان . فقد رأت الوزارة أن تبدأ بالمفاوضات حالا ، وتسير نحو الهدف ضمن الاسس التي تم التفاهم عليها سابقا ، ورحب بها الجميع .

ولما كانت القضية مهمة في ذاتها ، كان الرجوع الى رأي الأمة مباشرة ، أمرا ضروريا للوقوف على ارادتها . وبناء على ذلك لم تر الوزارة مناسبا من استئذان صاحب الجلالة مؤخرا في اصدار ارادته الملكية بحل مجلس النواب ، لاستفتاء الأمة والرجوع الى رأيها ، في اثبت في قضية لها ما لها من علاقة حيوية بمستقبل البلاد .

بدأت المذاكرات بين ممثلي الحكومتين في ٢ نيسان ١٩٣٠ فدامت ثلاثة أشهر ، وقد انتهت بالاتفاق على النصوص الخوضوعة أمامكم . فهل جاءت هذه النصوص محققة للأمني الوطنية ؟

دخلت الوزارة في المفاوضات على أسس معينة ، اعتبرها الفريقان كافية لتحديد صلاتهما . وهذه الاسس هي نتيجة الجهود التي بذلت حتى الساعة الاخيرة . ولقد كان في وسع الوزارة أن تضرب بهذه الاسس عرض الحائط ، وتستسلم الى الخيالات ، التي لا نهاية لها . ولكنها لم تشأ أن تفعل شيئا من ذلك ، لانها استهدفت الممكن ، لا المستحيل . ونظرت الى مصلحة البلاد العليا فوضعتها فوق كل اعتبار ، وهي تعتقد ، كوزارة تشعر بعظمة المسؤولية أنها قامت بواجبها ، وتوصلت الى المرحلة التي تضمن استقلال البلاد ، وتؤمن تقدمها ورفقها . وقد أذيعت الاسس والنصوص على الشعب منذ أربعة أشهر ليصوت على ضئها بعد أن يكون قد أمعن النظر فيها مليا . ولا شك في أنكم قد درستوها في خلال هذه المدة درساً وافياً . لذلك لا نرى حاجة الى الدخول في تفصيل ما تضمنته ، وانما نرغب في أن نشير هنا الى النقاط الاساسية التي ارتكزت عليها ، ومن ثم نرجع الى وجدانكم في الحكم على ما بذلناه من جهود في هذا السبيل .

دارت المذاكرات على محورين رئيسيين : الاول دخول العراق في عصبة الامم . والثاني عقد معاهدة جديدة على أساس مشروع المعاهدة الانكليزية - المصرية .

ان المحور الاول أساس لكل شيء ، وبدونه لا فائدة من الدخول في المفاوضات ، اذ لا أمل في تحقيق استقلال البلاد على قاعدة المساواة التامة ، مع الدول المستقلة الاخرى ، ولا أمل في أن تعترف بريطانيا بتنازلها عن الانتداب ، الذي قبلته برغم نفوذ العراق منه ، واستنكاره اياه ، من دون دخولنا عصبة الامم ، في أقرب وقت ، واحاطة هذا الدخول بما يمكن من ضمانات فعلية . فالوسيلة الوحيدة العملية التي توصلنا ، من أقصر الطرق ، الى استقلالنا الحقيقي ، نظرا الى وضعنا الدولي ، هي قبولنا في عصبة الامم .

أجل ان دخولنا العصبة هو الطريقة الوحيدة لاستقلالنا التام ، فالانتظار وحده حتى نهاية مدة المعاهدة الحالية « معاهدة لسنة ١٩٢٤ » لا يكفي للوصول الى نتيجة حسنة . اذ في نهاية مدة تلك المعاهدة يترتب ، وفقا للتعهدات الدولية ، أن يدعى مجلس العصبة ليقرر التدابير الاخرى المقتضية لتنفيذ المادة ٢٢ من ميثاق العصبة . أما اذا دخلنا العصبة فجميع التعهدات تنتهي فوراً بطبيعة الحال . وفيما يلي نص المادتين السادسة والسابعة من قرار مجلس عصبة الأمم المتخذ في الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ والمتعلقة بتطبيق مبادئ المادة ٢٢ من الميثاق على العراق .

« المادة ٦ - في حالة دخول ان العراق عصبة الأمم ، تنتهي الالتزامات التي تقلدها بموجب هذا ، صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٧ - عند انتهاء المدة التي عقدت لها معاهدة التحالف يدعى مجلس عصبة الأمم ، اذا لم يكن العراق قد قبل في العصبة ، ليقرر التدابير الاخرى المقتضاة لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق » .

يتضح من هاتين المادتين ان دخولنا في العصبة هو المحور الرئيسي الذي يتوقف عليه تحقيق أمانينا . لذلك بذلنا جهدنا لجعل هذا الدخول مؤكداً ، بقدر الامكان ، وبعبءا عن كل قيد أو شرط . والحق يقال ان الحكومة البريطانية قامت من جانبها بكل ما في استطاعتها لاثبات حسن نياتها ، ولم تدخر وسعا في تأكيد رغبتها في معاضدة العراق ، وتهيئة الاسباب لتهيئ دخولنا في العصبة ، ونظرا الى المساعي التي بذلتها حتى الآن لدى عصبة الأمم نفسها ، ولدى سائر الدول ، والى ما قوبل به جلالة ملك البلاد من ترحيب صميم في سياحته الاخيرة في مختلف الممالك الاوروبية ، اننا مقتنعون بأننا سننال بفيئتنا سنة ١٩٣٢ ، وسندمج كدولة مستقلة تمام الاستقلال في مجموعة الدول الاخرى .

قد يشك البعض في تحقيق هذه الامنية في ميعادها المضروب . وقد يكون هذا البعض محقا في شكه . ولكننا نعتقد بأننا قد سرنا في هذا انضمام الى آخر حد ممكن . أما الذين يستسهلون الاسترسال في التشاؤم ، فاننا نقول لهم ما قاله المرحوم عبد المحسن بك في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ أثناء المناقشة التي دارت حول أهمية التصريح البريطاني وامكان عدم تنفيذه . « أما اذا حصل ذلك فأعتقد أن نيل الاستقلال تابع الى جراءة الامة فالامة التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له ، ولا يكون ذلك بالكلام والاقوال الفارغة . فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية » .

وفي جميع الاحوال ان ميعادنا سنة ١٩٣٢ ، وليس ذلك ببعيد . أما المحور الثاني ، وهو عقد معاهدة جديدة على أساس المعاهدة الانجليزية - المصرية .

قد يكون من المناسب أن نشير هنا الى أن مشروع الاتفاق بين الدولتين البريطانية والمصرية قد تم وضعه في ٣ آب ١٩٢٩ . وقد بدأنا نحن بالذاكرات في ٢ نيسان ١٩٣٠

وكان الوفد المصري قد استأنف المذاكرات في لندن . ولولا مسألة السودان ، لثم الاتفاق نهائيا على المشروع الذي أذيع في شهر حزيران سنة ١٩٣٠ . فكان يترتب علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار المشروع الذي ما أدخل عليه من تعديل على يد الوفد وهكذا فعلنا . وليس من شأننا أن نتعرض الى مشروع له علاقة ببلد آخر ، لولا أنه اتخذ أساسا لتعيين صلاتنا المستقبلية ببريطانيا العظمى . ومع أن المفاضلة بيننا وبين مصر قد لا تكون في كثير من النواحي الى جانبنا ، فإننا نعتقد بأننا لم نخرج بصفقة المغبون ، واننا لنترك المقارنة بين النصين الى رأي الاعضاء الكرام ، ونكتفي هنا فقط بالإشارة الى المبادئ الرئيسية ، التي تمكننا من تبريرها وهي :

أولا - الاعتراف باستقلال العراق التام على أساس المساواة مع دولة من أعظم دول العالم .

ثانيا - عقد تحالف وثيق مع بريطانيا العظمى على أساس التكافؤ لمدة المعاهدة ، وهي خمس وعشرون سنة .

ثالثا - الاعتراف بحق ، وحماية ، المواصلات الجوية لصاحب الجلالة البريطانية الأساسية في المستقبل .

أما المسائل الأخرى، التي تنص على ضرورة التشاور في شؤون السياسة الخارجية، وعلى التمثيل السياسي وفقا للأصول المرعية ، والرجوع الى الوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق عصبة الأمم لتسوية أي نزاع ينشأ مع دولة ثالثة ، وكيفية التعاون في حالة وقوع حرب ، ومنح ثلاثة مواقع جوية ، وكيفية حفظ المواصلات البريطانية الجوية وحمايتها ، ثم إنهاء المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية ، وكيفية الرجوع الى التحكيم فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير المعاهدة ، وما يتبع ذلك من إعفاءات ومساعدات عسكرية ، وتوحيد أساليب التعليم ، والأسلحة ، وتصفية الأمور المالية المعلقة . . . الخ ، كل هذه المواد في الحقيقة إما أن تكون نتائج طبيعية للمبادئ الرئيسية الثلاثة ، التي ذكرناها أعلاه ، أو أنها ضرورية لأجل تحقيق مراميها . على أننا قد اهتمنا بصورة خاصة ، بأن لا نترك مجالا للتأويل بصدد وجود بعض القوات البريطانية في البلاد . فصرحنا بأن وجود هذه القوات الجوية ، التي ستقيم في المراكز الثلاث المذكورة آنفا ، وما يتبعها من سياطات لن يعتبر بوجه من أوجه احتلالا ، ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة البلاد .

أما المبادئ الثلاثة ، فقد أقدمت الحكومة على قبولها وهي قانعة بأنه لا بد منها للأسباب الآتية :

أولا - أن سقوط الانتداب المقوت لا يتم بالفعل ، ولا تنال البلاد استقلالها ، وتبوأ مركزها بين الأمم على أساس المساواة ، إلا إذا دخلنا عصبة الأمم .

ثانيا - أن البلاد ، بالنظر الى مركزها الجغرافي ، لا بد لها ، خاصة في مرحلتها الحاضرة ، من أن تستند الى محالفة دولة قوية ، لتتمكن من أن تتدرج في تعزيز قواها ، وترقية مواردها ، بدون أن تتعرض لخطر الطامعين . أن المحالفة التي عقدناها مع أمة

من أعظم أمم العالم ، ليست مشينة لنا في بدء حياتنا الدولية ، ونيس فيها ، اذا نظرنا اليها بعين الانصاف ، ما يقيد سيادتنا التامة ، وليس في العالم أمة طليقة من كل قيد ، ولا بد للامم ، مهما غالت في استقلالها ، ومهما كانت قوية ، من أن تتقيد الى حد ما بما تقتضي به عليها مصالحها الحيوية . لقد فضلنا مبدا هذا التحالف ، لاننا عقدناه على أساس المساواة ، ولاننا وجدنا فيه خير ضمان لحفظ كياننا في هذه المرحلة الخطيرة التي نخطوها .

ثالثا - اما مبدأ الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية لصاحب الجلالة البريطانية ، فليس ببذعة جديدة ابتدعناها ، فقد سبق لمصر أن أقرته قبلنا في مشروعها الذي هو أساس مشروعنا ، واننا نعترف بأنه حجر الزاوية في جميع صلاتنا مع بريطانيا العظمى . ولا يخفى ان العالم البريطاني يهتم لهذه القضية اهتماما ما بعده اهتمام ، ولنعلنا لا نكون مغالين اذا قلنا ان كل ما تنتظره منا بريطانيا من مساعدة في الحاضر والمستقبل ، هو تأمين هذا الخط الجوي ، ولولا أملها وثقتها بأن نقوم لها بهذه المساعدة لما اهتمت بمحافظتنا ، والغاء انتدابها ، وبمساعدتنا على نيل أماننا ، وتقوية مركزنا بين الامم ، ولم لا نصارح أعضاء المجلس الكرام ، فالصراحة خير وسيلة لادراك الحقيقة ، واقتناع الضمير ، ان اعترافنا بهذا المبدأ ، وما يتبعه من مساعدات قد يكون ثقيلا ، ولكننا لم نقدم على قبوله الا بعد أن تحققنا من ان احماله ليس من الممكنات وان كل تشبث في هذا الصدد يستوجب اعمال كل شيء ، وفي النتيجة بقاءنا في غموض سياسي مستمر مع أننا حريصون على صداقتنا مع بريطانيا العظمى ، ولاننا نعتق ، بالرغم من آراء المتشائمين ، أمالا كبيرة على توطيد هذه الصداقة ، ولا سيما في نهضتنا الحاضرة . لذلك قبلنا به على شرط أن لا يخل بحقوق سيادتنا القومية ، وعلى شرط أن يحال البت في شأنه في نهاية المعاهدة ، وعند حصول خلاف بيننا وبين الحكومة البريطانية ، الى مجلس عصبة الامم . فبهذين الشرطين لم يبق في الواقع ما نخشى منه على استقلالنا أو سيادتنا القومية .

ولزيادة التنوير في الخطة ، (التي كانت الحكومات العراقية المتتابعة واضعة اياها نصب أعينها) نربط في طيه وثيقة مهمة وضعت على اثر تقرير سياسة الحكومة لتكوين الجيش العراقي ، وذلك في كانون الاول ١٩٢٩ وتتضمن هذه الوثيقة ثلاث نقاط كانت من العوامل المهمة في تعيين أسس المعاهدة الجديدة .

وتتلخص هذه النقاط بما يلي : -

أولا : ضرورة التحالف

ثانيا : الاعتراف بأهمية المواصلات الامبراطورية .

ثالثا : التسليم بعجز العراق عن تكوين جيش يتمكن لوحده أن يقوم بصد الاعتداء الخارجي بدون مساعدة بريطانيا العظمى والتحالف معها .

وعدا ذلك فان في الوثيقة المذكورة صراحة تامة بأن المساعدات المنتظرة من التحالف مع بريطانيا العظمى ، هي لقاء الاعتراف بأهمية مواصلاتها الامبراطورية وضرورة حفظها .

أيها السادة : مضى على انبلاء سنوات عشر ، سارت فيها بخطوات متتابعة نحو هدفها الاسمي ، ألا وهو الاستقلال التام . اننا لا نرى من حاجة الى الاسهاب في وصف الادوار الاخيرة ، لانها ماثلة في الازهان . ان هذه المعاهدة ، وهي الخطوة الكبرى التي خطتها البلاد ، لم توضع الا بعد جهود عظيمة . لقد كان القصد التوفيق بين مصالح الفريقين بصورة لا تؤثر على سيادة البلاد واستقلالها ، وما كان في وسع المفاوضين انرافيين ، وعليهم ما عليهم من مسؤوليات نحو البلاد ، أن يسيروا وراء النظريات والخيالات ، ويفضوا الطرف عن ماضي انبلاد ووضعها الراهن ، وعن مصالحها الحيوية ، وعما يمكن أن يجابهنا في هذا الدور من صعوبات ومخاطر .

لقد تضمنت هذه المعاهدة دخولنا في العصبة ، والغاء الانتداب ، وتمتع البلاد بحقوقها التامة ، وأكسبتنا تقدير العالم واهتمامه ، واغتباط الامم المجاورة لنا ، وكرست صداقة دولة عظيمة الشأن ، نصداقتها قيمتها المعلومة في احترام جانبنا ، ونهوض بلادنا ، وفسحت لنا مجالا واسعا لانهاش مواردنا ، واستعادة مجدنا التالد ، وازدهار بلادنا ، فالعالم ينظر الينا في هذا الدور بعين مؤها الاعجاب ، ولكنه يرقب أحوالنا عن كثب ويتساءل عما ستؤدي انيه هذه الفاتحة . ويحق له أن يرقب ، لانه ما من أمة تمننت من أن تتخلص من نفوذ الاجنبي وتنبوأ مركزها المستقل ، في مثل هذه البرهة الوجيزة ، التي مرت عينا ، وعي برهة لا تذكر في حياة الامم المديدة .

أيها السادة : ان الامم لا تدار بالنعواطف فحسب ، مهما كانت تلك العواطف شريفة . ولا بالسعي وراء المستحيلات ، وانما تدار بالعقل ، وتبدر الواقع الممكن ، والوزارة مقتنعة بأنها قامت بواجبها ، وهي تطلب اليكم الآن أن تزونا الامور بميزان الحكمة والامكان ، وتضعوا مصلحة البلاد الحقيقة نصب أعينكم ، وتقولوا كلمتكم . وكلمتكم هي القول الفصل في هذه الرحلة ، ويحق للبلاد ، التي انتخبتم أن تتطلع بعد الآن الى دور يسود فيه الاتفاق والاطمئنان ويتم فيه الرقي والرفاء (١) اهـ .

مؤيدوا المعاهدة ورافضوها

كان عدد أعضاء المجلس النيابي (٨٨) نائبا فأيد المعاهدة (٦٩) نائبا ، وهم الذين رشحتهم « الوزارة السعيدية الاولى » في الانتخابات التي أجرتها لهذه المعاهدة خصيصا ، وعارضها ثلاثة عشر نائبا ، وهم الذين يكونون كتلة المعارضة ، وتغيب عن الجلسة خمسة نواب ، وهذه أسماء المرافقين والمخالفين والغائبين :

- الموافقون وعددهم ٦٩ وهم :
- ١ ابراهيم حبيب - بغداد ٢ ابراهيم الواعظ - الحنة ٣ ابراهيم يوسف - اربيل
 - ٤ احمد حالت - الكوت ٥ احمد صالح - السليمانية ٦ احمد مختار - السليمانية ٧ -

١. محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠ من ٥٧ - ٦١ .

أحمد الوهاب - كربلاء ٨ اسحق افرايم - الموصل ٩ بهاء الدين النايب - بغداد ١٠ توفيق يرتو - الدليم ١١ ثابت عبد النور - الموصل ١٢ جعفر العسكري - بغداد ١٣ جمال بابان - الموصل ١٤ جميل الراوي - بغداد ١٥ جميل المدفعي - بغداد ١٦ حامد النقيب - البصرة ١٧ حبيب الطالباني - كركوك ١٨ داود انجيدزي - اربيل ١٩ رزوق غنام - بغداد ٢٠ رؤوف الامين - الحلة ٢١ رؤوف الجوهري - الحلة ٢٢ رؤوف اللوس - الموصل ٢٣ روبين سومينج - البصرة ٢٤ ساسون حسيقل - بغداد ٢٥ سليمان فتاح باشا - كركوك ٢٦ سيف الله خندان - السليمانية ٢٧ شعلان الظاهر - الديوانية ٢٨ شعلان الشهد - الديوانية ٢٩ صالح باشا اعيان - البصرة ٣٠ صالح جبر - المنتفق ٣١ صالح الحجاج - البصرة ٣٢ صكبان اعلي - المنتفق ٣٣ صلاح الدين بابان - اربيل ٣٤ الحاج طالب - المنتفق ٣٥ - عبد الله انياسين - انكوت ٣٦ عبد الله الدملاجي - الموصل ٣٧ عبد الجبار الشكرلي - المنتفق ٣٨ عبد الحسين الجلبي - بغداد ٣٩ عبد الرحمن النعمة - البصرة ٤٠ عبد الرزاق الرويشدي - الحلة ٤١ عبد الرزاق منير - بغداد ٤٢ عبد الغني النقيب - الموصل ٤٣ عبد المجيد فؤاد - الديوانية ٤٤ عبد الهادي الجلبي - الكاظمية ٤٥ عزاره المعجون - الديوانية ٤٦ عز الدين نقيب - مندلي ٤٧ علي الامام - الموصل ٤٨ علي رضا العسكري - الديوانية ٤٩ علي باشا - اربيل ٥٠ علي السليمان - الدليم ٥١ فائق شاكر - الدليم ٥٢ فالح الصيهدود - العمارة ٥٣ قاسم الخضير - ديالى ٥٤ محمد صالح - السليمانية ٥٥ محمد العريبي - العمارة ٥٦ محمد سعيد عبد الواحد - البصرة ٥٧ محمد علي قيردار - كركوك ٥٨ محمد الهداوي - المنتفق ٥٩ مشجن الحردان - الدليم ٦٠ محيي الدين الخيال - ديالى ٦١ مصطفى أفندي - كركوك ٦٢ معروف الحاج بير دادو - اربيل ٦٣ منشد الحبيب - المنتفق ٦٤ موحان الخير الله - المنتفق ٦٥ ناجي صالح - ديوانية ٦٦ نجيب الراوي - الديوانية ٦٧ نوري السعيد - بغداد ٦٨ يوسف عبد الاحد - البصرة و ٦٩ يوسف خياط - الموصل .

المخالفون وعددهم ١٣ وهم :

١ ابراهيم عطار باشي - الموصل ٢ بهجت زينل - انكوت ٣ رشيد عالي - بغداد ٤ صادق البصام - الكوت ٥ عبد الكريم الديوان - العمارة ٦ عبود الملاك - البصرة ٧ عثمان العلوان - كربلاء ٨ علي جودت - الموصل ٩ محمد صدقي - الموصل ١٠ غياث الدين - الموصل ١١ معروف الرصافي - العمارة ١٢ ناجي السويدي - بغداد و ١٣ ياسين الهاشمي - بغداد .

الغائبون وعددهم خمسة وهم :

١ أحمد الجليلي - الموصل ٢ سعد صالح - الديوانية ٣ زامل المنايع - المنتفق ٤ مخيف المحمد - الديوانية و ٥ عبد الجليل - البصرة .

المعارضة تعلن احتجاجها

لم تكتف المعارضة في « مجلس النواب العراقي » بالتصويت ضد المعاهدة فأبرق اقباطها الى السكرتير العام لعصبة الامم ، والى رئيس لجنة الانتداب في جنيف البرقية التالية :

« اننا نشترك مع الاعضاء في رأيهم ان المعاهدة العراقية - البريطانية الاخيرة :
تضمن ندماني استقلاله التام ، بل انها تفسح المجال لبريطانية لاستغلال بلادنا حسب
ما تقتضيه اعراضها الاستعمارية . اننا نرفض دخول العراق عصبة الامم كدولة استقلالها
مقيد وغير مطلق ، اه .

ناجي السويدي جعفر أبو التمن ياسين الهاشمي (١)
رئيس وزارة سابق معتمد الحزب الوطني العراقي رئيس وزارة سابق

تبادل ابرام المعاهدة

وقد جرى تبادل ابرام المعاهدة العراقية - البريطانية في أول شباط ١٩٣١م
متبودلت البرقيتان التاليتان بين صاحبي الجلالة المنك فيصل الاول والملك جورج
الخامس :

الى جلالة الملك جورج - لندن
أرغب في أن أعرب لجلالتكم عن عظيم ارتياحي لتبادل ابرام المعاهدة العراقية
الانكليزية الجديدة الذي جرى اليوم بحضوري . أثق بأن هذه المعاهدة ستكون ببركة
الله وسيلة لاتحاد مملكتينا برابطة دائمة من الصداقة الحقيقية أرجو من جلالتكم قبول
امتناني واحترامي .

فيصل

الى جلالة الملك فيصل - بغداد

تلقيت برقيتكم لمناسبة تبادل ابرام معاهدة الصداقة والتحالف الجديدة مع مزيد
السرور . أشاطركم الامل أن تتحد مملكتينا بروابط دائمة من الصداقة الودية وأثق ان
العراق يدخل الآن عهد السلام والرفاه . أرسل الى جلالتكم جميع التمنيات الحسنة
لمستقبل جلالتكم ومملكتكم .
جورج آر . آي

الاتفاقية العدلية

الملحقة بالمعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة

لمحة خاطفة

نصت المادة الخامسة من « صك الانتداب البريطاني على العراق » وهو الانتداب
الذي عهد به مجلس الحلفاء الاعلى لبريطانية على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ على
أن :

« يلغى بتاتا في العراق اعفاء الاجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم
القنصلية والحماية التي كانوا يتمتعون بها نظاما أو عرفا في السلطنة العثمانية » (٢) .

١. جريدة « نداء الشعب » العدد (٣١٢) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ .

(٢) راجع ص (٢٣٨) من الجزء الاول من هذا الكتاب .

وجاء في المادة السادسة من الصك المذكور :
« على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمن :

١ - مصالح الاجانب .

٢ - القانون .

٣ - وعلى قدر ما ينزم الاختصاص اشرفي المرعي الآن في العراق فيما يتعلق بالامور المختصة بالمقائد الدينية عند بعض الطوائف مثل نظام الاوقاف والامور الشخصية .

وخصوصا يوافق المنتدب على ان الاشراف على الاوقاف وادارتها يجران طبقا للشريعة الدينية واردة الواقفين » اهـ (١) .

فلما أفرغ « صك الانتداب » المذكور في قالب معاهدة سنة ١٩٢٢م العراقية - البريطانية ، نصت المادة التاسعة من تلك المعاهدة على ما يلي :

« يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ، ويكفل تنفيذها ، في الامور العدلية لتأمين مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات ، والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الاجنبية أو العرف . ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ الى مجلس جمعية الامم » اهـ (٢) .

وقد وضعت « الاتفاقية العدلية المطلوبة » في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ فجاءت في ست مواد عرفت المادة الاولى « لفظه الاجنبي » وحددتها . ونصت المادة الثانية على وجوب استخدام أخصائيين حقوقيين من بريطانيا في بعض المحاكم العراقية . وتعهد العراق في المادة الثالثة أن يعرض على المعتمد السامي ، كل لائحة تتعلق باختصاص المحاكم وتشكيلها . ليبين آراءه فيها . أما المادة الرابعة من الاتفاقية فتتعلق بأحوال الاجانب الشخصية ، وأما ائادة الخامسة منها فقد حتمت عرض أمور تعيين الحكام البريطانيين وفصلهم على المعتمد السامي مقدما ، لاستحصال موافقته . واقتصرت ائادة السادسة على تعيين مدة نفاذ الاتفاقية (٣) .

فالاتفاقية العدلية إنما وضعت بناء على نص المادة التاسعة من المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى ، وهي المعاهدة التي تضمنت بنود الانتداب (٤) ، وكان الغرض من وضع هذه المادة مع المعاهدة ، تأمين مصالح الاجانب في العراق ، من جراء عدم تطبيق الامتيازات والصيانات الاجنبية ، التي كان يتمتع بها هؤلاء في تركيا ، في الوقت الذي كانت هذه الامتيازات مرعية في تركيا وفق معاهدة سيفر ، التي قضت بإبقائها

(١) راجع ص (٢٣٨) من الجزء الاول من هذا الكتاب .

(٢) راجع ص (١٢٨) من الجزء الاول ايضا .

(٣) نص الاتفاقية العدلية المذكورة في ص (٢٤٧) من الجزء الاول من هذا الكتاب .

(٤) (واقول ان هذه الاتفاقية اضرمت بتجارة العراق ، وعرفت صادراتها ، ولوحظ اننا ستكون بخلة بسببها لاجل ذلك سمعت الحكومات الوطنية المنتدبة لنهيدل الاتفاقية العدلية باتفاقية اخرى تؤمن للعراق حرية التشريع ...) جمال بابان - وزير العدلية في محاضر مجلس النواب السنة ١٩٣٠ ص ٨٢٤ .

وعدم التنازل عنها . ولكن تركية وفقت لابدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان ، وكانت المادة الـ ٢٨ من هذه المعاهدة قد ألغت الامتيازات في تركية ، فوجب أن تلغى هذه في العراق أيضا ، لان العراق كان جزءا من تركية ، وقد انفصل عنها في ختام الحرب العالمية الاولى ، وعلى هذا طالبت « الوزارة السعدونية الاولى » الجهة البريطانية بوجوب وضع فقرة في مقدمة الاتفاقية العدلية ، المراد عقدها تتضمن التصريح بالغاء الامتيازات الاجنبية في العراق بالمرّة .

مراسلات رسمية

وبعد مراسلات طويلة تلقى ائلك فيصل هذا الكتاب :
دار الاعتماد بغداد

التاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٢٣م

المرقم أر . أو - ١٩٨

عزيزي رستم حيدر

أرجوكم أن تعلموا صاحب الجلالة ان وزير المستعمرات قد وافق على ادماج عبارة في مقدمة الاتفاقية القضائية مشيرة الى الغاء الامتيازات . التوقيع: بورديلون(١)
ولكن سرعان ما تلقى الملك فيصل كتابا آخر مآله : ان ما جاء في الكتاب المتقدم حصل من سوء فهم للبرقية التي وصلت الى دار الاعتماد من وزير المستعمرات في لندن .

أما الحقيقة فان البرقية كانت تبين وجهة نظر الموظفين القضائيين في وزارة المستعمرات وكان هؤلاء من المتشبعين بالفكرة الحقوقية ، المستندة الى حقوق الانسان ، فلما اطلع الموظفون السياسيون في الوزارة المذكورة على صورتها ، وكانوا من المنشعبين بروح الاستعمار ، أبرقوا برقية ثانية ألغوا فيها مآل البرقية الاولى ، وأصرروا على ابقاء مقدمة الاتفاقية العدلية على حالها ، فلما أحييت المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها الى المجلس التأسيسي ، ليبت فيها ، تألفت لجنة من أعضاء المجلس المذكور لتدقيقها طالبت بالحاح أن تلغى الامتيازات الاجنبية في العراق ، كما ألغيت في تركية ، وأن يصرح بهذا الالغاء في مقدمة الاتفاقية ، فلم تزل بغيتها لانها تلقت الكتاب التالي عن طريق الملك فيصل وقد جاء نصه في ص ٣٨ - ٣٩ من تقريرها الخاص .

« ان العراق قد فصل من تركية بموجب معاهدة لوزان ، والامتيازات - نظرا الى هذه المعاهدة - قد ألغيت فقط في المناطق التي بقيت تحت سيادة تركية . وقد

(١) تقرير لجنة المعاهدة من ٢٨ .

اعترضت اكرثرية الدول الموقعة على معاهدة لوزان اعترافا شديدا على الغاء الامتيازات الازنبية ، وتمنعت كثيرا عنها ، وهي انما رضيت بالغائها بالنتيجة ، لانها لم تجد غير وسيلة للتخلص من المشاكل الناجمة عن حالة الحرب مع تركية ، وعليه ان الغاء الامتيازات الازنبية في الاراضي التركية لم يكن بمنزلة اعتراف من الدول الموقعة على معاهدة لوزان ، بأن المحاكم التركية قد بلغت الدرجة التي تجعل الدول تطمنن من ايداع مصالح الازانب اليها ، وانما كان بمنزلة اعتراف منها بأنها كانت تفضل عرض رعاياها الى مفدورية على الدوام ، على الحرب مع تركية . ونتيجة ذلك قد كانت كما هو معلوم ، امتناع اصحاب رؤوس الاموال الازانب الى الآن، عن وضع رأس مالهم في تركية منذ وقع على معاهدة لوزان . ومن اليقين ان رأس المال الازنبى لا يوضع شيء منه في العراق ، اذا لم يكن هناك من الاحكام ما يقنع الامم الازنبية من أن الدعاوي التي فيها مساس بالمصالح الازنبية وبالازانب ، تحسم على وجه العدل . وعليه ان من الضروري ، حفظا لمصالح العراق ، بقدر مصالح الازانب ، أن تدرج في المعاهدة بعض الاحكام في هذا الباب وكذا في الاتفاقيات .

ومن المعلوم أيضا ان عصبة الامم لا ترضى بأي ترتيب بين الحكومة البريطانية والعراق ان لم يكن فيه احكام صريحة تؤمن هذا المقصد . ويبقى بيد العراق مدة المعاهدة أن تبرهن على أن محاكمها وأصولها القانونية مما يدعو الى ثقة الامم الازنبية ، وان الاحكام في هذه البلاد تصدر من محاكم منزهة ، وتنفذ بصورة منزهة . فاذا فعلت ذلك لا يكون للامم الازنبية ، عند انتهاء المعاهدة ، معذرة لتطلب صيانات خاصة . وقد أعطت الحكومة البريطانية ، الحكومة العراقية تامينات سرية مفادها : ان الحكومة البريطانية تعاضد الحكومة العراقية للحصول على تعديل الاسس المقررة في المادة التاسعة ، وفي الاتفاقية العدلية ، اذا استكملت الشروط المتقدمة . فان هذا الامر مرتبط بالرأي العام للعالم أجمع بشأن الادارة القضائية في العراق . ففي ما يتعلق باليابان مثلا ، قد اقتنعت الامم الازنبية ، بعد ختام الحرب بين روسيا واليابان بقليل ، بأن المحاكم اليابانية يمكن الاعتماد عليها ، بقدر ما يمكن الاعتماد على أي محكمة أجنبية أخرى في صيانة حقوق الازانب ، وعند ذلك قبلت بالغاء الامتيازات التي طالما كانت قد اصرت عليها قبل ذلك .

أما فيما يتعلق بايران ، والصين ، فان العالم لم ير الى الآن منهما ما يدعو الى مثل ذلك الاعتقاد بشأنها ، ولم يزل يصر على ابقاء الامتيازات الازنبية فيها . وحتى تركية تطالب الآن بامتيازات لرعاياها في ايران ، وتلك الامتيازات أكثر شدة بكثير من الصيانات المقررة في المادة التاسعة من المعاهدة وفي الاتفاقية العدلية ، اهـ .

صديق جلالتم المخلص

التوقيع : نيجل دافيدسن

لجنة المعاهدة والامتيازات

وتقول اللجنة في تقريرها « ص ٣٩ » :

ان الاتفاقية العدلية « على شكلها الحاضر ، جاءت أشد من الامتيازات الاجنبية . ففي وجود الامتيازات . كانت المحكمة تؤلف من وطنيين وكان يحضر الدعاوي ، التي يكون الاجنبي خصما فيها ، ترجمان فنصل الدولة التابع لها ذلك الاجنبي ، ولم يكن له حق ابداء الرأي بل كان يراقب سير المحاكمة فقط . هذا في الدعاوي الحقوقية والجزائية ، أما في الدعاوي التجارية ، فتشكل لها محكمة مختلطة ، على ان الرئيس كان من أهل البلاد . كما ان أكثرية الاعضاء في المحكمة كانت كذلك . وعليه كان الاوتق أن تعتبر التشكيلات الحالية كافية وكافلة لكل ما يطلب من الحكومة في هذا الصدد » .

ثم ان المادة الثالثة من الاتفاقية جاءت « مقيدة حق التشريع ، وان حدود الرأي المعطى الى المعتمد السامي غير معين ، ولا يفهم ماذا سيكون الامر ، عند عدم موافقة المعتمد السامي على قسم من مواد تلك اللوائح » ، وان المادة الخامسة منها حتمت « أخذ موافقة المعتمد السامي في أمر تعيين الحكام البريطانيين وعزلهم » ، وفي هذا الشرط اخلال بالمادة السادسة من اتفاقية الموظفين الاجانب، التي جعلت مسؤولية الموظفين الانكيز أمام الحكومة العراقية ، لا البريطانية وقد افترحت « لجنة المعاهدة » الغاء هذه المادة فلم يقر المعتمد اقتراحها .

قيمة الامتيازات المعنوية

لا ريب في ان المقياس العملي الصحيح ، الذي تفهمه الدول للظفر بالاستقلال ، انما هو كفاحها في سبيل التحرر ، وجهادها في سبيل التخلص من كل نفوذ اجنبي ، وها نحن نقرأ براهين ساطعة ، يسوقها المعتمد السامي نفسه في كتابه ، هذا . فخامته يرى ان الدول فضلت « عرض رعاياها الى مغدورية على الدوام ، على الحرب مع تركيا » كما ان الامم الاجنبية ، صاحبة الامتيازات ، قد اقتنعت « بعد ختام الحرب بين روسيا واثيابان بقليل ، بأن المحاكم اليابانية يمكن الاعتماد عليها وعند ذلك قبلت بالغاء الامتيازات ، التي طالما قد اصرت عليها من قبل » ولعل القاريء يتساءل هل حارب اليابانيون أعداءهم بقوة حكامهم ، وعدل محاكمهم ، أم حاربوا بقوة سلاحهم ؟

ثم يقول المعتمد السامي :

« أما فيما يتعلق بايران ، والصين ، فان العالم لم ير منهما الى الآن ما يدعوه الى مثل ذلك الاعتقاد بشأنها ، ولم يزل يصر على ابقاء الامتيازات الاجنبية » .
والقاريء يعلم ان ايران ألغت الامتيازات أيضا . وكان الالغاء نتيجة انقلاب عسكري داخلي ، قام به الشاه رضا بهلوي بالقوة . وأما الصين (المسكينة) فقد فرضت عليها الامتيازات الاجنبية فرضا ، وذلك لضعفها وعدم نهوضها مع انها سهلت سبيل

الاستغلال للاجنبي فيها من دون أدنى ممانعة ، ويقول العراقيون الذين تثقفوا في جامعات الغرب : ان الطلاب الصينيين في جامعات أوروبا ، ولا سيما في باريس ، قد بذلوا مجهودا فكريا متواصلا لوضع كثير منهم (اطروحتهم) حول (الامتيازات الاجنبية ، وضرورة الغائها في الصين) ولكن هذه المؤلفات وغيرها ، واستغاثة الصين المستمرة للتخلص من النفوذ الاجنبي ، وامتيازاته ذهبت كلها سدى ، حتى اذا انشق اليابانيون من جهة الحلفاء ، وجدوا في الصين الفريسة مهيأة ، وقد استحضرها لهم حلفاؤها الديمقراطيون .

اما فيما يخص العراق فيبدو ان وزارة المستعمرات طاب لها ، أول الامر ، أن تكره العراق على قبول اتفاقية تقضي بوجود حكام انكليز في المحاكم العراقية ، ولم تر لأول وهلة ان الغاء الامتيازات الاجنبية سيسيء اليها ، باعتبار ان كل ما تبتغيه ، وجود الحكام المذكورين في المحاكم المذكورة ، ولكنها على ما يبدو ، رأت في ذلك خطوة سريعة للتخلص من قيود الامتيازات ، قد لا يسر الدول الاخرى ، فعمدت بعد حين الى الغاء هذه الامتيازات مع ابقاء الحكام البريطانيين في المحاكم العراقية باسلوب ملتو ، وبفضل تأويل شرعي سقيم .

الغاء الامتيازات الاجنبية

في العراق جالية ايرانية يتراوح عدد نفوسها من ٦٥٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠ نسمة ، وقد استثنيتها « الاتفاقية العدلية » الموقعة بين بريطانيا والعراق في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤م من الامتيازات ، التي منحتها لبقية الاجانب ، فكان هذا الاستثناء في مقدمة الاسباب التي حالت دون اعتراف ايران بالدولة العراقية الجديدة .

وفي يوم ١٧ تشرين الثاني من عام ١٩٢٨م كتب عبد المحسن بك السعدون ، بصفة كونه رئيسا لمجلس الوزراء ، كتابا الى السر هنري دوبس بصفة كونه المندوب السامي البريطاني في العراق ، تحت رقم ٣١٣٢ قال فيه :

« كانت الاتفاقية العدلية وما تزال السبب الوحيد في امتناع ايران عن الاعتراف بالعراق . وقد كانت النتيجة المباشرة لهذا الامتناع حرمان العراق من كثير من الفوائد التي كان يتمتع بها . كانت العلاقات مؤسسة بين البلدين . وعدا عن هذه الفوائد فان الحالة الحاضرة التي هي عبارة عن حالة توتر أضرت بمصلحة العراق ضررا بليغا . وليس هناك أقل أمل بالتوصل الى تفاهم في المستقبل القريب . ثم ان كلا من تركيا وايران قد ألغتا . الامتيازات الاجنبية ولم تصادف في ذلك أية صعوبة فبناء على ما تقدم من الاعتبارات ، ترجو الحكومة العراقية من فخامتكم عرض المسألة برمتها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنظر في الغاء الاتفاقية العدلية ، اهـ .

وعاد « السعدون » فكتب الى « دوبس » كتابا آخر برقم ٣١٨٤ وتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٥ عرض فيه « ان الحكومة العراقية مستعدة - بغية تأمين الغاء الاتفاقية

العدلية - لان تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين في العراق وباستخدام هؤلاء الموظفين لمدة طويلة ، اه .

ونم يكن أمام المندوب السامي تجاه هذا الاصرار العراقي الا أن يعرض الامر على حكومته عرضا صحيحا فتلقى جواب لندن واذا به ما يشير الى تفهم الموظفين العدليين فيها المشكلة العراقية تفهما واضحا فكتب الى رئيس الوزارة العراقية بتاريخ ١٨/١/١٩٢٩ ورقم بي أو / ٢٧ يقول :

« يسرني الآن عظيم السرور أن أخبر فخامتكم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقتنعة من انه قد ثبتت قضية قوية لالغاء الاتفاقية العدلية وللاستعاضة عنها بنظام قضائي في العراق يتساوى فيه الجميع من عراقيين وأجانب سواء بسواء . وهي حقا تعتبر انها ستكون محقة كل الحق في الالحاح بكل ما لديها من نفوذ في هذا الاقتراح أمام مجلس عصبة الامم ، بناء على ان هذا التغيير يزيل الشذوذ الناجم عن حصر الامتيازات الخاصة التي أوجدتها الاتفاقية ببعض الاجانب فقط ، وكذلك يؤدي الى تنمية العلاقات الحسنة بين العراق وجيرانه . وانها لهذا السبب عازمة على أن ترفع الامر الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل في آذار ١٩٢٩ لكي توضح له الظروف التي تجعل الغاء الاتفاقية الحالية من الامور المرغوب فيها ولاستحصال موافقة على مبدأ انظرية عليه القضية قبل مجابته بنص « أية اتفاقية جديدة حاوية النظام الجديد المقترح اقامته » اه .

ولما تبلغ « السعدون » بهذا الجواب كتب الى المعتمد السامي كتابا برقم ١٩٢ وتاريخ ١٩ / ١ / ١٩٢٩ يلفت فيه نظره الى « نطتين اثنتين وهما مصير الامتيازات الاجنبية ، وعدد القضاة البريطانيين » وقال في كتابه « ترى الحكومة العراقية ان النظام الجديد المنوي وضعه بدلا من الاتفاقية العدلية ، ينبغي أن ينص على الغاء الامتيازات الاجنبية الغاء نهائيا . وهي ترغب في أن تلاحظ هذه النقطة من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاهتمام الذي تستحقه واما زيادة عدد القضاة البريطانيين فالحكومة العراقية تتصور انه سوف لا يزداد عددهم بالدرجة التي تحمل الخزينة العراقية مصاريف كبيرة ، اه .

وبناء على ما تقدم كتبت وزارة الخارجية البريطانية الى عصبة الامم في ١٦ شباط ١٩٢٩ تطلب موافقتها على استبدال الاتفاقية العدلية المنعقدة بين العراق وبريطانيا في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ بنظام موحد ، يسري على كافة القاطنين في العراق ، دون تمييز ولا تفريق ، ولكن مجلس العصبة احجم في جلسته المنعقدة في يوم ٩ آذار من عام ١٩٢٩ عن أن يخض مثل هذه الخطوة « ما لم تبلغ الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية برغبتها في التنازل عن تلك الامتيازات » فسعت بريطانيا لحمل تلك الدول على هذا التنازل تباعا فلما تم ذلك ، وضعت الاتفاقية العدلية الآتية بين بريطانيا والعراق في ٤ آذار سنة ١٩٣١م لتحل محل الاتفاقية القديمة .

نص الاتفاقية العدلية الجديدة

ان جلالة ملك العراق ،

وجلالة منك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية ما وراء البحار
وانبراطور الهند لما كان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٢
ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هجرية ، في معاهدة تحالف
بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة التاسعة من المعاهدة
المذكورة ، بأن يقبل وينفذ الاحكام المعقولة ، التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية
ضرورية في الامور القضائية ، لصيانة مصالح الاجانب ، نظرا لعدم تطبيق الصيانات
والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقا للامتيازات الاجنبية او التعامل .

ولما كان قد وقع ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارت ١٩٢٤
ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية ، في اتفاقية تدعى
فيما يلي بالاتفاقية العدلية .

ولما كان من المعترف به ، ان احكام الاتفاقية العدلية المذكورة ، لا تتلاءم مع سوية
العدالة التي تتوزع الآن في المحاكم العراقية ، وانه لم تبق حاجة بعد الى ترتيبات خاصة
لصيانة مصالح الاجانب .

فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على اساس المساواة ، وعينا وكيلين لهما
مفوضين لهذا الغرض وهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ، نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء

حامل وسام النهضة والاستقلال سي . أم . جي . دي . أس . أو .

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلانده والممتلكات البريطانية ما
وراء البحار وانبراطور الهند : اللفتننت كولونيل ، السر فرنسيس هنري همفريز .

جي . سي . ف . أو . كي . سي . أم . جي . كي . بي . أي . سي . أي . أي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

اللذان بعد ان تبلى كل منهما أوراق اعتماد الآخر ، ووجدها طبقا للاصول

الصحيحة المرية ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : ان النظام القضائي الخاص ، المؤسس لمصلحة بعض الاجانب بموجب

الاتفاقية العدلية يلغى فورا ، ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والاجانب
على حد سواء .

المادة الثانية : لاجل تسهيل تأسيس ، وتطبيق النظام الجديد ، قد اتفق على انه

سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين
البريطانيين في وزارة العدلية ، وفي محاكم العراق ، ينتخبهم صاحب الجلالة ملك

العراق ، بموافقة صاحب الجلالة البريطانية ، على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية ، وفقا لقوانين العراق ، وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين ، بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعية في اتفاقية الموظفين البريطانيين المؤرخة في ٢٥ مارس ١٩٢٤ ، وبعبقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ . ويتعهد جلالتهم أيضا بأن تشغل عادة الوظائف الآتية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفي الذكر :

١ - مستشار قضائي بريطاني .

٢ - رئيس بريطاني لمحكمتي الاستئناف والتمييز .

٣ - رؤساء بريطانيون لمحاكم البداية والكبرى في الاماكن الآتية :

بغداد والبصرة والموصل ، وفي الاماكن الاخرى التي قد يتفق عليها فيما بعد .
المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصا لما يأتي :

أ - أن يكون للممثل القنصلي في العراق لاية دولة أجنبية في الاوقات المعقولة - على أن تراعى أنظمة الشرطة والسجون المعتادة - حرية المخابرة والاتصال مع أي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق .

ب - كل شخص يحضر بصفته فريقا في قضايا جزائية ، أو مدنية ، وليس لديه علم كاف باللسان الرسمي ، المستعمل لفهم الاستجواب ، أو التحقيق ، أو المرافعة ، يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر الى لغته ، عندما يكون ذلك ممكنا ، واذا لم يمكن ، فالى اللغة الانكليزية أو الفرنسية .

ج - أن لا يدخل دأر أو أبنية أخرى الا بأمر موقع من قبل حاكم ، ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبسا بالجريمة ، أو مفوضة بالقاء القبض عليه .

المادة الرابعة : في الامور المتعلقة بالأحوال الشخصية للاجانب ، وفي غيرها من الامور التجارية والمدنية ، التي جرت العادة على أن يطبق فيها قانون بلاد أخرى ، يجب أن يكون التطبيق المذكور وفقا لقواعد القانون الدولي الخاص .

ينظر في دعاوي الاحوال الشخصية للاجانب من قبل المحاكم المدنية ، وذلك من دون مساس بأحكام أي قانون يتعلق باختصاص المحاكم الدينية ، أو بسلطات القناصل فيما يتعلق بإدارة تركت رعاياهم ، مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية ، وفي مسائل النكاح ، والطلاق ، والنفقة ، والمهر ، والوصاية على الصغار ، وانتقال الاموال المنقولة فلرئيس المحكمة ، التي تنظر في الدعوى ، واذا كانت الدعوى استئنافية ، أو تمييزية ، فلرئيس محكمة الاستئناف والتمييز ، التي تنظر في الدعوى ، أن يدعو القنصل الاجنبي ، الذي يخصه الامر ، أو ممثل القنصلية ، الى الحضور كخبير لبدء المشورة في قوانين الاحوال الشخصية المختصة .

المادة الخامسة : تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ ميلادية الموافق ١٩ شعبان ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

يجب ابرام هذه الاتفاقية ، ويجري تبادل وثائق الابرام ببغداد ، حالما يكون ذلك ممكنا ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ تبادل وثائق الابرام . وتبقى نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الامم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة الالف والتسعمائة والحادية والثلاثين ميلادية ، الموافق لنيوم الرابع عشر من شهر شوال سنة الالف والثلاثمائة والتاسعة والاربعين هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية، وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

F. H. Humphrys

نوري السعيد

ذيل الاتفاقية العدلية

كانت الاتفاقية العدلية الجديدة قد عقدت بين رئيس الوزارة العراقية والمعتمد السامي البريطاني في العراق في يوم ٤ آذار سنة ١٩٣١ وقد أبرمها المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ نيسان من هذه السنة ، باجماع الاصوات التي حضرت الجلسة (١) ، وكان رئيس الوزراء كتب الى المعتمد السامي ، في يوم وضع الاتفاقية الكتاب الآتي :

سيدي !

بالاشارة الى الاتفاقية العدلية التي وقعنا عليها هذا اليوم .
لي الشرف بأن اؤكد بأنه ، لما كان من المرغوب فيه القيام ببعض التعديلات في اصول الجزائية بغية تنفيذ اغراض الاتفاقية على وجه العموم ، فان من المفهوم بأن الحكومة العراقية ستعرض على مجلس الامة لائحة قانونية لهذا الغرض .

ان هذه اللائحة تتضمن احكاما تحت الابواب المبينة في الجدول المربوط بهذا الكتاب . هذا ومن المفهوم بأن تبادل وثائق ابرام الاتفاقية الموقع عليها في هذا اليوم سوف لا يجري الى أن يتم سن هذا التشريع .

المخلص نوري السعيد

الجدول

١ - تعيين الحكام وسلطاتهم | ١ - قبول شهادة الازواج والابوين

(١) حضر هذه الجلسة (٧) نقبا من اصل ٨٨ نقبا .

- ٢ - بخصوص التحقيقات الابتدائية والأولاد وعدمه
 - ٣ - صلاحية وتوزيع الاعمال في المحاكم ب - تأمين عدم التفريق بسبب معتقد الكبرى
 - ٤ - الاصول المتعلقة بأوامر القبض
 - ٥ - النص على ترجمة المرافعات للجانج ج - تنظيم كيفية قبول افادات الاعتراف
 - ٦ - النص بخصوص تحري دور السكني د - تأييد الشهادة
 - ٧ - اصول الشهادات على أن يكون من ح - تنفي أفضل الشهادات
- جملتها ما يأتي :

ملاحظة - وقد تم وضع التشريع اللازم قبل الابرام .

حزبان جديدان

رأى أعوان نوري باشا السعيد ضرورة تأليف حزب سياسي فاشيستي ينتهج العنف أساسا لسياسته ، لتستطيع الوزارة تمشية أعمالها ، ولكن فكرة تأسيس مثل هذا الحزب استبعدت تحت تأثير المعارضة الشديدة ، التي قامت في وجهها ، فبرزت فكره بعث حزب قديم كان يحمل اسم « حزب العهد » وهو الحزب الذي أسسه عزيز علي المصري في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩١٣ باعتبار ان عددا من المساهمين في تأسيس ذلك الحزب أصبح يشغل المناصب الوزارية في وزارة نوري سميد .

وهكذا تألف في بغداد في أواخر عام ١٩٣٠ حزبان سياسيان خطيران ، سمي أحدهما حزب (العهد العراقي) فكان حزبا حكوميا صرفا ، ودعي الآخر (حزب الاخاء الوطني) فكان حزبا معارضا قويا ، وفيما يلي نص النظام الاساسي لحزب العهد الحكومي ، وقد أقرته وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ وتحت رقم ١٣٥٥٩ .

النظام الاساسي لحزب العهد .

- ١ - يسمى الحزب بحزب « العهد العراقي » .
- ٢ - غاية الحزب تحقيق استقلال العراق التام واسعاده بانماء القوى الوطنية ، وتنظيم أمور الادارة ، والاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والزراعة ، والجيش ، وبث روح التجدد ، واصلاح الانظمة والقوانين بروح الثقافة العصرية .
- ٣ - ادامة وانماء العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة والمتحابة .
- ٤ - يذيع الحزب ، في يوم اجتماعه السنوي ، منهاجا تفصيليا عن المواد التي سينفذها في تلك السنة ، وللحزب أن يذيع من وقت لآخر ما يرى وجوب تنوير الرأي العام عنه ، اه .

أما منهاج « حزب الاخاء الوطني » الذي صادقت وزارة الداخلية عليه بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ وتحت رقم ١٥٤٣٥ فهذا نصه :

النظام الأساسي لحزب الاخاء الوطني :

١ - بذل الجهود لتنبية الشعب العراقي الى الاخطار المحدقة به ، من الوجهات السياسية والادارية ، والاقتصادية ، ومقاومة انتصافات الشخصية التي لا تأتلف والمنصحة العامة .

٢ - العمل على تاليف رأي عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة ، أو يخل بالوحدة العراقية ، أو ينافي أحكام انقوائين .

٣ - العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية ، وحماية وترويج مصنوعات البلاد ، واستثمار مواردها لخير أبنائها .

٤ - ينشر الحزب من وقت لآخر المناهج التفصيلية المطلوبة لتنفيذ هذه المواد .
وقد أيد حزب العهد سياسة نوري السعيد في وزارته الاولى والثانية ، تأييدا مطلقا ، ثم توقف عن العمل عندما صارت الوزارة الى ناجي شوكت في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

أما « حزب الاخاء الوطني » فند بقي حيا يعارض الوزارات المختلفة معارضة لا حد لها ، حتى قررت لجنته العليا في ٢٩ نيسان من عام ١٩٣٥ وقف أعمال الحزب السياسية ، بعد أن تعرضت المملكة الى الخطر على نحو ما سنفضله في المجلد الرابع .
وكان مؤلفوا هذا الحزب يعارض السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمة سليمان ، وناجي السويدي ، وعلي جودت الايوبي ، وكامل الجادرجي ، وعبد الاله حافظ ، ومحمد زكي البصري ، ويوسف غنيمه .

والى جانب هذين الحزبين ، كان « الحزب الوطني » الذي تكون في بغداد في الثاني من آب عام ١٩٢٢ م ، فعطله المندوب السامي البريطاني في ٢٦ آب من ذلك العام ، قد استأنف نشاطه في ٣٠ حزيران ١٩٢٨ وصار يعقب السياسة السلبية مع كل وزارة تقوم في البلاد . ولما شعر « الاخائيون » بعد ابرام المعاهدة انهم أمام أكثرية « عهدية » لا تمكنهم من ممارسة واجباتهم الحزبية والنيابية ، وحدوا جهودهم مع « الحزب الوطني » في خارج البرلمان ، وتآلفت جبهة وطنية وضعت ميثاقا أبرم في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ « سيأتي نصه » وهكذا كون الحزبان جبهة معارضة أقلقت بالوزارة فقوامتها أشد المقاومة ، وصارت صحف الطرفين تطعن في رجال الفريقين طعونا لم يعرف العراقيون مثيلا لها .

« وأخذ الحزبان يعملان معا ويعقدان الاجتماعات المشتركة بالتناوب في مقريهما ، وكذلك الاجتماعات العامة ويصدران البيانات المشتركة الى غير ذلك ما تقتضيه المناسبات المختلفة وصارت الحكومة تحسب لهذا التآخي والتعاون بين الحزبين ألف حساب » (١) .
وقد أقام الحزبان المتآخيان حفلة مشتركة في بناية « الحزب الوطني » في يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٣١ تبارى فيها زعمائها الخطب النارية ، وجرت معارك صحفية لم

(١) محمد مهدي كبي في كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » ص ٤٨ .

يستطع الملك فيصل نفسه السكوت عليها ، فأمر الصحفيين بوجوب الاعتدال فيما يكتبونه ، واضطر أن يلقي في « خريف سنة ١٩٣١ » خطابا سياسيا استعرض فيه سير رجالات العراق ، والحركة العربية التي نشأت في الحجاز ، وكيفية تأسيس الدولة العراقية ، وما يجب على رجال العراق أن يتبعوه لتصل المملكة الى أهدافها السامية .

وقد افتتح الحزبان المتأخيان قائمة أعمالهما بأن رفعاً عريضة الى الملك طلباً فيها أن يستعمل جلالته نفوذه الشخصي بعدم التوقيع على المعاهدة ، ثم أبرقا الى «عصبة الامم» ان العراق يرفض هذه المعاهدة ، ويرفض الانخراط في سلك العصبة الاممية على أساس هذه المعاهدة ، فلم تسفر جميع هذه التشبثات عن أية نتيجة ، وقد نشرنا البرقية المذكورة في موضع آخر .

وثيقة التأخي

اما الميثاق الذي وضعه رجال الحزبين المعارضين « بعد أن أبرم المجلسان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في يوم ١٦ تشرين الثاني من هذه السنة وانتهى أمرها » والذي وقعوه في ليلة ٢٢ ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ فهذا نصه :

- ١ - ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها .
 - ٢ - ان المجلس الحالي يجب أن يحل ، لانه لا يمثل البلاد .
 - ٣ - ان الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على الاساسين الاول والثاني .
- تم الاتفاق بين ممثلي حزب الاخاء الوطني ، والحزب الوطني ، على أن يوحدا وجهودهم للوصول الى الاسس الثلاثة المدرجة اعلاه ، تنفيذاً لاسس كتلة الاخاء الوطني .
- الهاشمي ، رشيد عالي ، حكمة سليمان ، جعفر أبو التمن ، توفيق السويدي (١) ، مولود مخلص ، محمود رازم .
- وهكذا أخذ الحزبان المتأخيان يسعيان الى معارضة الوزارة السعيدية بتأليب الرأي العام على المعاهدة ، والكشف عما تنطوي عليه من التفريط في حقوق البلاد ، وانتشهير بالمجلس النيابي .
- وبعد مدة نشر أبو التمن « معتمد الحزب الوطني » البيان التالي بصدد هذه الوثيقة :

بيان

ان الخطر المحدق بالبلاد بسبب تصرفات الحكومة الحاضرة السيئة ، سواء في

(١) عارض ناجي الانسويدي التوقيع على هذه الوثيقة ، التي قيدت الموقعين عليها ، محتجاً ان توقيعها معناه قطع خط الرجعة على الموقعين ، اذ لا يد ان يأتي يوم تعتبر فيه المعاهدة المذكورة صكاً يعترف الجميع بوجوب تنفيذها ، ولهذا وقع توفيق السويدي بدلا عنه وقد برهنت الايام المقبلة على صحة حدس ناجي السويدي ومعارضته .

المسائل السياسية أو المالية ، واستهتارها بأحكام القانون الاساسي والقوانين الاخرى ، واقدامها على عقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، تلك المعاهدة الجائرة ، التي طعنت البلاد في الصميم ، وجعلتها مقرا دائميا للقوات الاجنبية ، وجنوحها الى القوة ، وسن القوانين الشاذة ، لمجرد النيل من خصومها ، كل ذلك مما اضطر الحزبين « الحزب الوطني العراقي » و « حزب الاخاء الوطني » الى أن يتآخيا ، وأن يوقع ممثلوهما وثيقة تلزمهما بأن يعملتا متكاتفين متعاضدين ، لانقاذ البلاد من الاخطار التي حاقت بها .

فالحزب الوطني العراقي ، عملا بمبادئه القويم ، يسير بكل اخلاص مع زميله ، حزب الاخاء الوطني ، نحو الغاية الشريفة ، وانه في سبيل الواجب الوطني لا يعرف له مصلحة شخصية ، ولا يفكر بما يفكر به النفعيون ، وتأييدا لتآخي الحزبين أنشر هذا البيان .

محمد جعفر أبو التمن - المعتمد العام للحزب الوطني العراقي (١)

وقد شاءت الاقدار فعلا أن يشترك السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمة سليمان « وهم من جملة الموقعين في وثيقة التآخي » في الوزارة التي تألفت بعد « الوزارة الشوكنية » فجاء في منهاجها ، بصدد المعاهدة المذكورة ، ما يلي :-

« القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية ، واحترام العهود الدولية ، والسعي لتحقيق الاماني الوطنية ، وتعزيز كيان الدولة » اهـ .

ذلك لان الوزارة التي ألفها السيد رشيد عالي الكيلاني في مارت سنة ١٩٣٣ ، لم تجد من المقامات العليا ما يشجعها على ذكر أية فقرة تنص على وجوب تعديل المعاهدة نصا صريحا كما سيأتي ايضاح ذلك في الفصول المقبلة .

ثم جاء الدور للحاج محمد جعفر أبو التمن ، فاشترك في انوزارة التي ألفها حكمة سليمان في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء في منهاج هذه الوزارة بصدد هذه المعاهدة :

« تعزيز روح التأزر بين العراق ، وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل لتأمين اقصى الفوائد ماليا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، من الحلف العراقي - البريطاني ».

أما السيد توفيق السويدي فقد اشترك في عدة وزارات كانت منهاجها الوزارية صريحة في وجوب احترام العلاقات الحلفية القائمة بين العراق وبريطانية .

ومن الغريب أن يعلن « الحزب الوطني » انفصاله عن « حزب الاخاء الوطني » في البيان الذي سننشره في موضعه ، بعد أن وجد ان الاخائيين تراجعوا عن « وثيقة التآخي » بقولهم انهم « يحترمون العهود الدولية » ولم ينشر أي بيان عن اشتراك معتمد الحزب في « الوزارة السليمانية » التي ذكرت عن « مقام المعاهدة » في « منهاجها » ما لم تذكره أية وزارة أخرى .

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٣٠) بتاريخ ٤ ايلول ١٩٣١ م .

قانونان خطيران

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ م :
« تخفيض رواتب الموظفين ومخصصاتهم بنسبة آتة واحدة ، من كل ربية ، عن كل راتب لا يتجاوز المائة ربية ، وأنة ونصف من كل ربية ، عن كل راتب يتراوح بين الـ ١٠٠ والـ ٣٠٠ ربية ، وآتتين من كل ربية عن الرواتب التي تتجاوز الـ ٣٠٠ ربية تخفيفا للضائفة الاقتصادية » التي ذكرنا طرفا من أخبارها . اذ رأى المجلس ان هذه العملية توفر للخزينة نحو ٢٠ % من الربيات في السنة . وقد وضعت الحكومة لائحة قانونية بهذا التخفيض ورفعتها الى المجلس النيابي لابرامها ، فتذاكر المجلس المذكور فيها في جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وأقرها في جو صاحب بالانتقاد (١) ومن ثم أرسلت اللائحة الى مجلس الاعيان ليقرها . وصادف صرف رواتب الشهر المذكور قبل ابرامها ، فحسم التخفيض المقرر من رواتب الموظفين كافة ، وقيد في جهة الامانات ، تمهيدا لقيده ايرادا بعد ابرام اللائحة من مجلس الاعيان .

وقد احتج « المعتمد السامي البريطاني » على تشريع هذا القانون لشموله رواتب بعض الموظفين الاجانب ، الذين يخدمون بعقود خاصة ، ولتمس من صاحب الجلالة الملك أن لا يفر القانون . وكان المنك فيصل في « عمان » فلم يحفل نائبه « الملك علي » بهذا الطلب ، فلما عاد المنك فيصل الى بغداد ، وأطلع على سير القضية ، أعاد القانون الى الحكومة ، لتعيد النظر فيه ، فقررت هذه طلب مصادقة المجلس على سحبه ، ووضع قانون بدله ، ينص على تخفيض الرواتب والمكافآت التقاعدية بنسبة ٥ في المائة الاولى و ٦ في المائة الثانية و ٨ فيما فوق ذلك على أن يسري مفعول هذا القانون لمدة خمسة أشهر ، تنتهي في ٣١ آذار ١٩٣١ ، والا يشمل رواتب الموظفين الاجانب ، وأن يسري على رواتب تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ وهو الشهر الذي حسمت فيه التخفيضات وقيدت في الامانات (ص ٢٤٩ من محاضر عام ١٩٣٠) .

وقد أعلن وزير المالية في الجلسة النيابية التي جرى فيها بحث هذا القانون ، وهي الجلسة المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٣٠ ان صاحب الجلالة الملك تبرع بقطع عشرة في المائة من مخصصاته ليساعهم في التخفيف عن الخزينة ، وناشد حمية النواب والاعيان بوجوب الاشتراك في هذا التخفيض ، فأعلن النواب أنهم يضحون بـ ٦ % من مخصصاتهم .

وتقدمت الحكومة بلائحة قانونية جديدة في ٣١ مارت تقضي بتخفيض الرواتب التقاعدية والمخصصات بنسبة ٥ % فقبلت اللائحة فوراً واستمرت نافذة المفعول عشر سنوات انتهت في ٣١ آذار ١٩٤١ .

والى جانب هذا القانون ، وضعت الحكومة قانونا آخر هو « قانون نصف الرواتب » الذي خول الحكومة تأليف لجنة في كل وزارة ، لالغاء الوظائف الزائدة ، على أن يعطى

(١) الجلسة العاشرة من جلسات اجتماع سنة ١٩٣٠ ص ١٢٠ .

الموظف الذي تلقى وظيفته نصف راتبه الاخير ، لمدة ستة أشهر ، وأن يبقى هذا القانون نافذ المفعول لمدة ستة أشهر ، فكان لهذا العمل بعض التأثير على تخفيف الضائقة المالية التي كانت تشكو منها البلاد .

قانون الذيل

استخدمت « حكومة الاحتلال البريطانية » عددا كبيرا من العراقيين في انوظاف المنشأة على عهد الحكومة المؤقتة ، المؤلفة في عام ١٩٢٠ ، دون أن تكون لدى هؤلاء المستخدمين المؤهلات اللازمة للتوظيف ، سواء أكان ذلك من الوجهة العلمية أم الاخلاقية ، لان معظم أبناء الطبقة المتعلمة والاسر الشريفة من أبناء البلاد ، كان يستنكف الخدمة في الحكومة التي أنشأها الاحتلال ، والبعض الآخر كان لا يزال خارج العراق . وقد زاد هذا العدد زيادة كبرى على عهد الانتداب ، يوم كان التلويح بكرسي الوظيفة يفقد الرزين رزائنه ، وينسب التاجر تجارته ، ويهمل المزارع زراعته فامتلات دوائر الدولة بأناس لا يمتون الى العلم والفضيلة والكفاءة بشيء ، وصارت الوزارات المتعاقبة تفكر في ضرورة تطهير دوائر الدولة من الذين أثبتت التجارب عدم لياقتهم للخدمة ، وكذلك من الذين لم تبرهن الايام على نزاهتهم ، أو عزة نفوسهم .

وفي يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١ صادق المجلس النيابي على « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » وقد نصت مادته الاولى على أن :

« لمجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص ، أن يصدر قرارا بفصل أي موظف يعتقد المجلس بعد تدقيق سجله ، ان بقاءه في الوظيفة مضر بالمصلحة العامة بسبب سلوكه الشائن أو تمرده أو كسله غير قابل الاصلاح أو اهماله المتكرر أو عدم مقدرته الثابتة على القيام بواجباته » .

« رغبة من الحكومة في أن يكون الاقصاء عن الخدمة مستندا الى أسباب وجيهة ، فتألفت لجنة في كل وزارة لهذا الغرض » .

ونصت المادة الثانية من القانون على أن ينفذ هذا القانون لمدة ستة أشهر فقط . وكان هذا القانون أفضل وسيلة لتطهير دوائر الدولة من الادران التي التصقت بها ، لو جرى تطبيقه بعدل وانصاف ، ولكن الاهواء السياسية والمصالح الشخصية لعبت فيه دورا خطيرا ، ففصل من الخدمة عدد كبير من الابرياء الذين اضطرت الوزارات المتعاقبة الى أن تعيدهم الى الخدمة بأساليب مختلفة .

فلما طوي بساط « الوزارة السعيدية الثانية » قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ ك ١ / ٩٣٢ اعتبار المذيلين على نوعين . نوع فصل لسلوكه الشائن ، فلا يجوز اعادة استخدامه ، ونوع فصل لضعف في كفاءته ، فتقرر ارجاعه بأقل من درجته .

ولما جاء الاخاثيون المعارضون الى الحكم ، توسعوا في هذا الجواز توسعا استفاد منه محسوبوهم ، والذين فصلوا بسببهم ، فلما صارت الوزارة الى جميل المدفعي ،

استحصلت قرارا من ديوان التفسير بأن كلمة « الفصل » الواردة في هذا القانون لا تعني (العزل) الوارد ذكره في قانون انضباط موظفي الدولة وعلى هذا بدأ المفصولون يعودون الى الوظائف الحكومية بالتدرج ، فتلاشت الغاية التي قصدها المشرع عند وضعه « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » .

الفاء وزارة الري والزراعة

كانت « الوزارة العسكرية الثانية » قد أحدثت « وزارة الري والزراعة » منذ عام ١٩٢٧ على الرغم من معارضة الصحف والوطنيين ، فلما جاء عهد الاقتصاد في نفقات الدولة ، على عهد الوزارة السعيدية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ إلغاء هذه الوزارة ، وادماج ملحقاتها « من المديرية العامة ، بوزارة الاشغال والمواصلات ، على أن يستبدل عنوان هذه الوزارة بـ (وزارة الاقتصاد والمواصلات) وقد أقر المجلس النيابي التشريع للتبديل والالغاء بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠ .

الملك حسين

لما رفض ملك الحجاز ، الحسين بن علي ، قبول المعاهدة التي عرضتها الحكومة البريطانية عليه ، واجتاحت الجيوش النجدية أرض الحجاز ، فقوضت أركان الحكومة الهاشمية ، أبعدت الحكومة الانكليزية العاهل العربي « الملك حسين » الى « جزيرة قبرص » وألزمته بالاقامة فيها ، فلبث أسيرها نحو خمسة أعوام كانت صحته خلالها تسير من سيئ الى أسوأ حتى اذا تضرمت أيام تشرين الثاني ١٩٣٠ اضطر الملك فيصل للذهاب الى تلك الجزيرة النائية ونقل والده المعظم الى عمان (١) قاعدة اماره نجله الثاني الامير عبد الله بن الحسين .

وقد اقترح أحد نواب « حزب العهد » في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٥ كانون الاول ١٩٣٠ أن يقرر المجلس إيفاد وفد باسم الحكومة العراقية الى « عمان » ليسلم على الحسين ويدعوه الى الاقامة في بغداد ، فقبل الاقتراح ، وسافر الوفد في ٢٩ كانون الاول فكان برئاسة رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، وعضوية النائبين : علي الامام ورؤوف اللوس ، وبعد أن أدى الوفد الرسالة التي ندب اليها ، عاد الى العراق في ١٤ كانون الثاني ١٩٣١ ، أما الملك حسين فانه قبل الدعوة ، وقال انه سيلبىها عندما تتحسن صحته وتساعد على قطع الطريق بين عمان وبغداد . وفي الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٢٢ كانون الاول ، قدم نائب الموصل (علي الامام) تقريراً يؤيده فيه (٢٥) نائبا طلبوا فيه تكليف الحكومة سن لائحة قانونية

(١) سافر الملك فيصل الى عمان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٠ وعاد الى عاصمة ملكه في ٢٨ منه ، وكان اخوه « الملك علي » يرى وكالة الملك مدة غياب جلالته . غلبا ماد الى عاصمة ملكه ، سافر الملك علي الى عمان ليكون على مقربة من ابيه .

لتخصيص المبلغ الشهري الكافي ، من واردات الحرمين ، الى الملك حسين فقبل الاقتراح في الحال ، ثم ظهر ان هذا التقرير يتعارض مع أحكام « القانون الاساسي » (١) الذي لا يجيز للنائب أن يقترح تخصيص أي مبلغ من الميزانية لاي أحد ، وان الملك عبد العزيز السعود كان لا يزال يطالب بأوقاف الحرمين بصفة كونه الحاكم الشرعي في الحجاز ، فاضطر النائب أن يسحب تقريره في الجلسة التالية (ص ٢٢٠ من محاضر مجلس النواب اجتماع ١٩٣٠) .

وفي أيار ١٩٣١ اشتد المرض على الملك حسين فقرر مجلس الوزراء في ٢٩ من هذا الشهر أن يسافر الملك فيصل الى عمان لتفقد صحة والده فسافر الملك في اليوم المذكور ومعه أخوه الملك علي تاركاً نيابة الملك لآخيه الامير زيد وفي ٣١ أيار عاد الى بغداد .

ومن المؤسف جداً أن توفي المنية « الملك حسين » في مساء يوم الخميس ، رابع حزيران ١٩٣١ وهو في « عمان » فتبكيه عيون العرب في مختلف أمصارهم ، ويضطرب محبوبه في العراق الى اقامة المآتم والفواتح على روحه الطاهرة اسبوعاً ، كما ان « مديرية الاوقاف العامة » اقامت حفلة تأبينية عظيمة في ١٤ آب بمناسبة الاربعين اشتركت فيها وفود تمثل الانحاء المختلفة .

رحم الله الحسين رحمت واسعة ، وأدخله فسيح جنانه ، انه أكرم مسؤول ، فقد ضرب بسلوكة الذي ضحى فيه بعرشه ، وحياته ، أفضل مثل تحتذيه الملوك ، الذين يؤثرون مصالح آلهم العامة على مصالحهم الخاصة .

مؤتمر في كربلا

تكتظ « مدينة كربلا » بالزوار عادة في منتصف شهر شعبان من كل سنة ، لموافقة هذا اليوم « ولادة الامام الثاني عشر (ع) » وقد انتهز الحزبان المتأخيان (حزب الاخاء والحزب الوطني) زيارة نصف شعبان من عام ١٣٤٩ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٣١) فسافر اليها وفد يمثل الحزبين المذكورين لاستمالة الرأي العام في الفرات الاوسط الى:

(مناهضة مشروع المعاهدة الجديدة ، بكل الوسائل السياسية ، لانه مشروع جائر ، وصك مقوت) و (السعي لاسقاط الوزارة السعيدية ، وحل المجلس النيابي ، لعدم مشروعيته) .

وقد تمكن الوفد من عقد مؤتمر في كربلا في اليوم المذكور ، حضره ممثلون عن العشائر المختلفة ، ولغيف كبير من الشخصيات ، وألقيت فيه الخطب الحماسية حتى أسفر عن توقيع مضبطة تؤيد المبادئ المذكورة ، وتقول بضرورة السعي لتحقيقها بكل

(١) لا يجوز عرض لائحة قانونية او ابداء اقتراح على احد المجلسين بها يوجب صرف شيء من الواردات المصنوعة الا من قبل احد الوزراء — المادة ١٠٥ من القانون الاساسي العراقي —

الوسائل الممكنة .
وبعد أن زار الوفد النجف ، والكوفة ، والحلة ، ولقي من حفاوة الاهلين ،
ومراقبة السلطة الشيء الكثير ، عاد الى بغداد في اليوم السابع من كانون الثاني ،
ورفع الى الملك التماسا بأن يستعمل صاحب العرش حقه الدستوري في عدم المصادقة
على المعاهدة الجديدة .

استيزار معارض

ومما يجدر ذكره في هذا المقام ، ان مزاحم أمين الباجهجي ، كان من أشد أعضاء
« الحزب الوطني » معارضة للوزارة السعيدية ، وأكثر الناقمين على المعاهدة وعلى
عاقديها ، ولكن ما كاد زملاؤه يسافرون الى الفرات الاوسط ، في المهمة التي ألغنا اليها
أنفا ، حتى تصالح مع نوري السعيد ، فقرر هذا ادخاله عضوا في وزارته ، واستحدث
له منصب « وزارة الاقتصاد » وتبودلت ، بهذه المناسبة ، الرسالتان التاليتان :

بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣١

عزيزي « مزاحم بك »

أكتب اليك مستعرضا ومؤكدا ما وقع بيننا من الاحاديث والمقترحات طيلة
الاسبوعين الماضيين .

انني بالرغم مما أوقعت بيننا الظروف القاسية ، وما ولدته سوء التفاهم لم أشعر
نحوك في يوم من الايام الا بذلك الشعور الاخوي انني وحدنا ، وجعل قبلتنا سوية في
زمن الدولة العثمانية ، انهاض الوطن وتخليص البلاد العربية من المصائب والويلات .

انني كنت ولم أزل من المعجبين بأرائك السياسية ، ومبادئك الوطنية والاجتماعية .
وكنت على الدوام أتمنى ان الظروف قد تساعدنا في زمن من الازمان على جمع الشمل
بغية الاستفادة من مواهبك ، حتى نتعاون في سبيل تحقيق آماني البلاد وآمالها .

يسرني كثيرا أن أؤكد لك ما قلته لك سابقا : ان الظروف الحاضرة قد فسحت
مجالا واسعا للقيام بما نطمح الى تحقيقه من مبادئ ، وتقديمه من خدمات الى بلادك ،
التي هي في أمس الحاجة الى جهودك .

أظنك تتفق معي في ان أهم ما يجب أن نتفرغ اليه ، وننصرف بكليتنا الى تحقيقه
في الآونة الحاضرة ، هو انعاش هذه البلاد اقتصاديا ، والاسراع في اتخاذ التدابير
اللازمة لذلك بانتهاج السياسة الحازمة التي تفاهمنا عليها ، وتسهيلا لتحقيق هذه
الغاية لقد أحدثنا وزارة الاقتصاد ، وجمعنا فيها أهم دوائر الانتاج الحكومية .

اني وجدت فيك أحسن من يعهد اليه بتقليد هذه الوزارة ، وأرى نفسي سعيدا
لان صاحب الجلالة المعظم يشاركني بهذا الرأي تماما ، كما تعلم ، وقد أبدى لك ولي
رغبته الاكيدة المطاعة في هذا الشأن في فرص متعددة .

فلهذا أدعوك أن تعمل برغبة صاحب الجلالة ، وتسارع الى خدمة وطنك المفدى
بتقلد وزارة الاقتصاد ، وثق وتأكد بأنني سأكون على الدوام معضدا لك ، ومنفذا
لاقتراحاتك التي لا أشك انها ستكون أحسن معبر لأرائك السياسية المعروفة في ميادين
الاعمال .

المخلص : نوري السعيد

بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣١
عزيزي صاحب الفخامة نوري باشا السعيد المحترم
بعد التحية : تشرفت بكتابكم المؤرخ في ٥ كانون الثاني ١٩٣١ ، واحطت علما بما
احتوى عليه من التأكيدات التي أشكركم عليها .
اني أقبل بدعوتكم ، نزولا عند رغبة صاحب الجلالة الملك المعظم ، الذي تلتطف
علي بها في فرص متعددة ، مؤملا من وراء عضدكم - الذي تعضدوني به - أن أجد
الظروف مساعدة للقيام بما يتطلبه الوطن من خدمات ، وانها تمكنني من تحقيق مبادئي
السياسية ، والاجتماعية ، المعروفة .
واقبلوا مني مزيد الاحترام والتعظيم .

المخلص : مزاحم الامين الباجهجي

الحزب الوطني يقرر فصل الباجهجي

كان أقطاب « الحزب الوطني العراقي » وأركان « حزب الاخاء » في جولة سياسية
يوم استوزر الباجهجي . فلما عادوا الى بغداد اتخذ أقطاب « الحزب الوطني » هذا
القرار :

« بما ان المادة الثامنة والخمسين من نظام الحزب الوطني العراقي تنطق بأن لا
يجوز لاحد من أعضاء الحزب أن يتقلد منصبا وزاريا الا بقرار من هيئة ادارة المركز
العام ، وبما ان المادة السابعة والخمسين من النظام نفسه تصرح بأن كل من تعمد
الخلاف ، أو حرض عليه ، أو أهمل منهاج الحزب الاساسي ، أو أحكام نظامه الداخلي ،
أو خالف مقررات الهيئة الادارية المركزية ، فلنهيأة المذكورة أن تعده منفصلا عن الحزب
وبما ان مزاحم بك الباجهجي قد قبل منصب وزارة الاقتصاد من دون قرار من هيئة ادارة
المركز العام للحزب الوطني العراقي ، وبذلك خالف صراحة المادة الثامنة والخمسين
من نظام الحزب، ولما كان الحزب قد سبق أن قرر قرارات عديدة، ونشر بيانات معلومة كلها
تصرح بعدم الثقة بالوزارة الحاضرة ، وعدم التعاون معها ، وان مزاحم بك الباجهجي
المومي اليه قد تعاون مع الوزارة المذكورة واشترك في سياستها ، وبذلك خالف المادة
السابعة والخمسين من النظام المنوء عنه ، وأصبح من الواجب عده منفصلا من الحزب ،
فقد قررت الهيئة الادارية المركزية للحزب الوطني العراقي فصل مزاحم بك الباجهجي
من عضوية الحزب باتفاق الآراء ، وذلك في جلستها المنعقدة في الساعة اثنا عشرة زوالية
مساء من يوم الاربعاء الموافق ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣١ عند عودتها من سفرتها
السياسية » (١) .

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣٥١) بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣١ م .

وقد رد مزاحم بك على هذا القرار فنشر في جريدة « نداء الشعب » الصادرة في اليوم التالي « بأنه هو الذي قد فصل نفسه من الحزب بالاستقالة التي رفعها الى معالي عميد الحزب في ٥ كانون الثاني ١٩٣١ ولكن الجريدة علقت على رده بأن معالي المتمد كان في السفارة السياسية مع زعماء حزب الآخاء ، وأنه لم يطلع على كتاب الاستقالة مطلقا .

وفي أواخر نيسان ١٩٣١ انتهى مزاحم الباجه جي الى « حزب العهد » الحكومي ولكنه سرعان ما ترك هذا الحزب ايضا بعد استقالة الوزارة السعيدية الاولى واخراجه من الوزارة .

التشهير بالمجلس النيابي

تفنن المعارضون في مهاجمة « الوزارة السعيدية » وتفننوا في انتقاد سلوكها في مكافحة المعارضة ، فلم يتركوا شاردة أو واردة الا احتجوا عليها لدى المقام الاعلى . ولما ضاقت بهم السبل ، عمدوا الى التشهير بالمجلس النيابي ، فرغ لفيف منهم استقالته من العضوية بالشكل التالي :

الى معالي رئيس المجلس المحترم

نزولا عند الثقة الغالية التي أولانا اياها المنتخبون الثانويون في لواء بغداد ، بالرغم من العقبات التي استهدفوها ، وبرأ بالعهد الذي قطعناه لهم قبل الانتخاب ، دخلنا المجلس ، وسعينا جهد طاقتنا للتعبير عن آماني الامة ، وتحقيق غاياتها ، ولكننا رأينا أعمالا ومقررات جعلتنا نشعر بأن استمرارنا على ما نحن فيه سيؤدي حتما الى نكثنا بالعهد ، وسيكون حثنا منا باليمين التي أقسمناها للمحافظة على احكام القانون الاساسي ، لان الادلة والبراهين قد توفرت لدينا بأن الحكومة لم تحترم الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور ، ولم تعبأ بأحكام القوانين في تنفيذ اغراضها وغاياتها ، التي لا تأتلف والصالح العام .

فمثلا يصرح وزير الداخلية وزملاؤه بأن قانون الجمعيات مرعي الاجراء ، والسلطات تمنع ، بأمر منه ، فتح الشعب والفروع في الانحاء لحزب الآخاء ، ووسائط الحكومة ونفوذها لا تزال تستعمل للتضييق على المنتمين اليه ، وللحيلولة دون توسعه ، وقد قدم أحدنا تقريرا في أهم قضية تعالجها الحكومة وهي النفط ، ومع أن هذا التقرير قد بني على الاساس والرأي الواردين في خطاب العرش ، اهمل ولم يدخل في منهج الجلسات ، بالرغم من مرور أربعة أشهر على تقديمه ، وخلافا لنظام المجلس الداخلي .

تصدر البيانات الرسمية على لسان الوزراء في المجلس وفي الصحف حول مسائل هامة ، ويأتي ميعاد تنفيذها فلم تنفذ ولم تتحقق صحتها . تهدر أموال الامة والاقواف في سبيل التحزبات بدون رادع .

فتجاه هذه الاعمال ، وما صدر من الحكومة والمجلس الى هذا التاريخ ، من الاجحاف بحقوق البلاد ، لم يتمكن من التوفيق بين الواجبات التي أقسمنا على حسن القيام بها ، وبين ما فصلناه من الافعال ، نقدم استقالتنا من النيابة ودمتم .

٨ آذار ١٩٣١ علي جودت رشيد عالي ياسين الهاشمي

وقد تذاكر المجلس النيابي في هذه الاستقالة في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ آذار ٩٣١ بعد أن عجز رئيس الوزراء عن حمل المستقيلين على سحب استقالتهم ، فتلي كتاب الحكومة الذي يفند المخالفات المسندة اليها ، في كتاب الاستقالة ، وهاجم المعارضة كل من : علي الامام ، ومعروف الرصافي ومزاحم الباجهجي ، وثابت عبد النور ، فرد عليهم (١) السيد صادق البصام مهاجمتهم ، وبعد أن كثر السباب ، والشتم ، وضعت الاستقالة بالتصويت فقبلت (٢) .

ولما قررت الحكومة الشروع في الانتخابات الفرعية لاملأ الشواغر في المجلس النيابي بحسب ما نص عليه قانون انتخاب النواب ، قررت المعارضة مقاطعة هذه الانتخابات وأذاعت ما يلي :

« لما كان من أخص مطالب حزب الاخاء الوطني ضمان الحياة الدستورية الصحيحة ووجوب اجراء الانتخابات في جو حر لا يشبه هذا الجو الفاسد في ظروفنا الحاضرة ، فقد تقرر لدى الحزب عدم الاشتراك في هذه الانتخابات الفرعية ، وعدم ترشيح أحد من قبله لهذه النيابات الشاغرة » (٣) .

الحلف العربي

تأليف وفد عراقي

اتجهت أفكار بعض السياسيين في البلاد العربية ، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ » الى خلق « وحدة عربية » تجمع شتات العرب ، وتوحد كلمتهم ، وتقسح مجال العمل والنشاط والتعليم أمام أكبر عدد ممكن منهم ، متخذين من روابط الثقافة واللغة والدين وسائر المصالح المشتركة ، ما يسوغ هذا المسعى ويبرزه ، وقد عقدت لذلك بعض الاتفاقيات والمعاهدات ، ولكنها لم تحل مشكلا أساسيا ، ولم تقم بخدمة تذكر .

وكان المخلصون ينادون ، طوال هذه المدة ، بوجوب توجيه الكفاح العربي توجيها صحيحا ، يضمن للعرب وحدتهم ، ويجعلهم أمنا بعد خوفهم ، وعزا بعد ذلهم ، كما أن العراق كان في طليعة الاقطار العربية المؤمنة بهذا التوجيه ، والساعية لهذا الغرض .

(١) جريدة « السياسة » العدد ٣٩٩ بتاريخ ٩ آذار ١٩٣١ .

(٢) محاضر مجلس النواب اجتماع ١٩٣٠ ص ٥٧٧ - ٥٨٤ .

(٣) جريدة « العالم العربي » العدد ٢١٦٨ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣١ .

ولما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » أعرب الملك فيصل عن رغبته في أن يعجل في وضع الحجر الاساسي لما يفكر به السياسيون ، ولما ينادي به المخلصون ، فتألف وفد برئاسة رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وعضوية رئيس أركان الجيش ، طه الهاشمي ، ومدير الامور الخارجية ، موفق الانوسي ، وسكرتير وزارة الدفاع ، أحمد المناصفي ، للاتصال بالبلدان العربية لتحقيق هذا الغرض ، وقد استقل هذا الوفد طائرة خاصة غادرت بغداد في صباح يوم الاربعاء الموافق ٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هـ ٢٥ آذار ١٩٣١ م ، ومتوجها نحو « عمان » و « اليمن » و « المملكة الحجازية النجدية » بعد أن صدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئيس الوزراء ومنصب وزير الداخلية بالوكالة الى وزير المالية رستم بك حيدر .

تبادل البرقيات

وكان الملك فيصل ، قد أبرق الى الملك عبد العزيز آل سعود ، عاهل المملكة الحجازية - النجدية البرقية التالية في يوم ٧ شباط ١٩٣١ م قبل مغادرة الوفد بغداد :
جلالة الملك ابن السعود - مكة

بالنظر الى رغبتنا الشديدة في تقوية أواصر الصداقة بين حكومتينا ، فانا مستعدون في أي وقت كان ، لتتوصل الى تفاهم على أي اقتراح ترغبون جلالتم في ابدائه ، بما في ذلك اتفاقية تسليم المجرمين . أشعر تماما ان المبادلة بالآراء ، بصورة شخصية ، ستكون ذات فائدة كبرى ، وقد سنحت الفرصة الآن ، لمناسبة تأجيل مجلس الامة العراقي لمدة من الزمن ، واني مستعد لارسال رئيس وزرائي على الفور ، لامضاء اتفاقية حسن الجوار ، وللمذاكرة مع جلالتم في جميع النقاط ، التي لها علاقة بالمصلحة المشتركة ، فاذا وصل جدة بعد رمضان فورا فان كل اتفاقية قد توقع ، يمكن ابرامها من قبل البرلمان العراقي في الاجتماع الحالي . أرجو جلالتم الاجابة برقيا عما اذا كان هذا الاقتراح مقبولا لدى جلالتمكم

فيصل (١)

ولم يشأ الملك ابن سعود أن يتأخر في الرد على هذه البرقية ، فطير الجواب التالي:
صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل - بغداد

تلقيت بسرور برقية الاخ . تشكر عواطفكم السامية ، ونرحب بوفد جلالتمكم ، وباقتراحاتكم ، وبالتوقيع على معاهدة حسن الجوار . وأنا على استعداد للمذاكرة في كل ما ذكره الاخ ، وواتق بأن روح التفاهم التي عبرتم عنها جلالتمكم ستحل بواسطتها جميع الامور المتعلقة . واملنا كبير أن يكون لبلادنا الفائدة العظمى من هذا الاتفاق ، بل للامة العربية جمعا .

عبد العزيز (١)

كما ان الملك فيصل كان قد أبرق الى امام اليمن ، الامام يحيى حميد الدين ، وإلى شقيقه أمير شرقي الاردن الامير عبد الله ، بمآل البرقية التي طيرها الى الملك عبد

العزیز آل سعود ، فتلقى أجوبة بالاستحسان والتأييد للخطوة التي قرر العراق أن يخطوها في سبيل « الحلف العربي » .

في شرقي الاردن

وصل الوفد العراقي الى «عمان» يوم ٢٥ آذار ١٩٣١ ، فتقدم بمشروع معاهدة الصداقة المنوي عقدها بين العراق وشرقي الاردن ، فتولاها المسؤولون في الاردن بالدرس والتدقيق ، ولم يطل المطال فقد وقع كل من رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، ورئيس وزراء شرقي الاردن ، عبد الله سراج ، المعاهدة الآتي نصها في يوم ٨ ذي القعدة ١٣٤٩ (٢٦ آذار ١٩٣١) .

معاهدة صداقة بين العراق وشرقي الاردن

لما كان كل من جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، وصاحب السمو الامير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، راغبين في تأسيس علاقات ثابتة وودية بين بلديهما ، وفي تقديم نموذج عملي لحسن التفاهم الذي يرغب بجد في وجوده بين ملوك العرب ، والحكومات العربية ، فقد قررا عقد معاهدة من أجل هذا الغرض ، وعينا مفوضين عنهما : -

عن صاحب الجلالة ملك العراق .

فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق .

عن صاحب السمو أمير شرق الاردن .

فخامة الشيخ عبد الله افندي سراج ، رئيس وزراء شرق الاردن .

اللذين بعد أن اطلعا بعضهما بعضا على تفويضيهما ووجداهما صحيحين وطبق الاصول ، قد اتفقا على ما يأتي : -

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة ملك العراق بامارة شرق الاردن ، ويعترف صاحب السمو أمير شرق الاردن ، بالمملكة العراقية .

المادة الثانية : تكون الصلات بين الحكومتين : العراقية والاردنية ، قائمة على أساس التعاون الوثيق ، والود الصميم .

المادة الثالثة : تقوم الحكومتان العراقية والاردنية ، في أقرب وقت ، بعقد اتفاقات فيما بينهما حول الشؤون التجارية والبريدية والكمركية والاقامة ، والانتقال وتسليم المجرمين .

المادة الرابعة : تتعاون الحكومتان العراقية والاردنية على مراقبة الامن على الحدود ، ومنع التعديات واتخاذ التدابير الصحية المشتركة بين البلدين .
تبرم هذه المعاهدة وفقا لاحكام دساتير البلدين ، وتصبح نافذة عند تبادل الابرام ، الذي يجري بأسرع ما يمكن .

وتصديقا لذلك وقع المفوضان المذكوران في هذه المعاهدة ، وأثبتا ختميهما عليها .
كتب في عمان في اليوم الثامن من شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق
اليوم السادس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣١ ميلادية (١) .
نوري السعيد عبد الله سراج

الانتقال الى القاهرة فالحجاز

ما كاد الوفد العراقي يفرغ من عقد « معاهدة صداقة بين العراق وشرقي الاردن ،
حتى غادر « عمان » الى « القاهرة » في صباح اليوم الثامن والعشرين من شهر آذار
١٩٣١ م ، ومن « القاهرة » قصد « الاسكندرية » ومنها أبحر الى « جدة » ثم توجه الى
« مكة المكرمة » حيث عقد مع سمو الامير فيصل آل سعود ، النائب العام لجلالة الملك
ابن سعود :

(١) بعد مرور سنة وثلاثة اشهر على عقد هذه المعاهدة ، جرى تبادل مذكرات تعيين الحدود وتبنيها
بين العراق وشرقي الاردن على النحو الآتي :
صاحب الفخامة حضرة رئيس وزراء شرقي الاردن الانخم
يا صاحب الفخامة

بالنظر الى العلاقات الودية الوثيقة القائمة بين البلدين ، تلك العلاقات التي توطدت مؤخرا بمعاهدة
خاصة ، ترى الحكومة العراقية ان الوقت قد حان لان تعرف بدقة اكثر الحدود الحالية بين العراق
وشرقي الاردن باتفاق متقابل بواسطة تبادل كتب . وبناء على ذلك فقد قوض الي ان اقترح تعريف
الحدود على الصورة الآتية :

« تبدأ الحدود بين العراق وشرقي الاردن في الجنوب من نقطة اتصال حدود العراق — نجد ، بحدود
شرقي الاردن — نجد ، وتنتهي في الشمال في اترب نقطة الى قمة جبل الطنف الواقع على حدود العراق
— سورية وحدود سورية — شرقي الاردن كما ستحدد نهائيا . تتبع الحدود بين هاتين النقطتين النهائيةيتين
الظواهر الطبيعية البارزة على قدر الامكان ، ولكن على شرط ان لا تنحرف اكثر من خمسة كيلومترات من
خط مستقيم يمتد بين هاتين النقطتين النهائيةيتين » .

يسر الحكومة العراقية ان تعلم ما اذا كانت حكومة شرقي الاردن توافق على هذا التصريف
للحدود بين العراق وشرقي الاردن . تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول مائتي احترامي .
نوري السعيد : رئيس الوزراء

رو — ٦/٢٠٠ — ٤٨١/١

١٦ آب ١٩٣٢

— امانة شرقي الاردن —

رئاسة الوزراء

صاحب الفخامة رئيس الوزراء الانخم — بغداد

يا صاحب الفخامة

اشارة لكتابكم المرقم ٢٠٩٧ بتاريخ ٣١ توز ١٩٣١

انشراف بابلاغ فخامتكم ان حكومة شرقي الاردن ، التي اطلعت على تكليف حكومة العراق بأن تعرف

- ١ - معاهدة صداقة وحسن جوار في ٧ نيسان ١٩٣١ .
- ٢ - بروتوكول تحكيم في ٧ نيسان ١٩٣١ .
- ٣ - معاهدة تسليم المجرمين في ٨ نيسان ١٩٣١ .

وعلى أثر ذلك صدر البيان الرسمي التالي في بغداد وفي مكة المكرمة :

١ - رفع المندوبان عن حكومتي العراق ، والحجاز ونجد وملحقاتها ، في مكة المكرمة ، على معاهدة صداقة وحسن جوار وبروتوكول تحكيم ، في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ وعلى معاهدة تسليم المجرمين في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ و ٨ نيسان ١٩٣١ وستنشر نصوصها في مكة وبغداد في يوم واحد يتفق عليه فيما بعد .

٢ - تم التفاهم بين الحكومتين على اندخول في مفاوضات من أجل أوقاف الحرمين الشريفين في العراق ، ولعقد اتفاقية تتعلق بجوازات السفر بين المملكتين ، وبالرسوم الكمركية على منتوجات البلدين ، بالتعاون على ما فيه مصلحة المملكتين من الوجهتين المالية والاقتصادية اهـ .

وهذه نصوصها :

١ - معاهدة صداقة وحسن جوار

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ابن الملك حسين ، ملك العراق ، من جهة :
وحضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة أخرى .

بمناسبة اجتماعهما في اليومين الثالث والعشرين ، والرابع والعشرين ، من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٨ هجرية (الموافق ٢٢ و ٢٣ شباط ١٩٣٠ ميلادية) وبناء على ما دار بين مندوبي حكومتي جلالتيهما حينئذ من المباحثات التمهيدية ، لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار ، بين المملكة العراقية وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ، وما تم الاتفاق عليه من الاسس الملائمة ، وبناء على الرغبة التي أبدتها الحكومتان في تثبيت هذه الاسس

بدقة أكثر ، الحدود الحالية بين شرقي الاردن والعراق باتفاق متقابل بواسطة تبادل كتب ، فوست الى ان اجيب فخامتكم بأنها قبلت بتعريف الحدود على الوجه الاتي :

« تبدأ الحدود بين العراق وشرقي الاردن في الجنوب من نقطة حدود العراق - نجد ، بحدود شرقي الاردن - نجد ، وتنتهي في الشمال في اقرب نقطة الى قمة جبل الطنف ، الواقع على حدود العراق - سورية وحدود سوريا - شرقي الاردن كما ستحدد نهائيا . تتبع الحدود بين هاتين النقطتين النهائيين الظواهر الطبيعية البارزة على قدر الامكان ، ولكن على شرط ان لا تنحرف أكثر من خمسة كيلومترات عن خط مستقيم يمتد بين هاتين النقطتين النهائيين » .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول جليل الاحترام والاجلال

عبد الله السراج : رئيس الوزراء

بصيغة نهائية ، وبناء على رغبة جلالتيهما في بذل ما يستطاع من الجهد لجمع شمل
الامة العربية ، وتوحيد كلمتها :

فقد قررا عقد معاهدة من أجل هذا الغرض وعينا مفوضين عنهما وهما : -
عن صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ابن الملك حسين ملك العراق ، صاحب
الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء .

وعن صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك
الحجاز ونجد وملحقاتها ، صاحب السمو الملكي الامير فيصل ، النائب العام لجلالته ،
ووزير الخارجية للذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وطبق
الاصول ، قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى - يسود بين المملكة العراقية ، وبين المملكة الحجازية النجدية
وملحقاتها ، سلم دائم ، وصداقة وطيدة ، لا يمكن الاخلال بهما ، ويتعهد الفريقان
الساميان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة عليهما ، وأن يحلا بروح السلم والصداقة جميع
المنازعات والاختلافات التي تنشأ بينهما .

المادة الثانية - تؤسس حالا بين المملكتين علاقات التمثيل السياسي والقنصلي ،
وفقا للاصول المرعية في الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة - يتعهد كل من الفريقين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق
الآخر ، وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للاعمال غير
القانونية ، أو الاستعداد لها ، بما في ذلك الغزو ، مما تكون موجهة ضد السلم والسكينة
في بلاد الفريق الآخر .

المادة الرابعة - عندما يبلغ السلطات المختصة ، المعينة في المادة الثامنة ، ان في
أراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح ، أو أكثر ، بقصد ارتكاب أعمال السلب ،
أو النهب ، أو الغزو أو غيرها ، من الاعمال غير القانونية الاخرى ، في المنطقة المجاورة
لحدود المملكتين ، يجب أن تنذر تلك السلطات احدهما الاخرى ، أو موظفيها ، أو عشائرها ،
بذلك بالمقابلة ، وبدون تأخير .

المادة الخامسة - اذا بلغ أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وقوع عمل من
الاعمال الواردة في المادة الرابعة أعلاه ، ضمن أراضيهِ ، فله أن يبلغ الفريق الآخر
ليتخذ التدابير المقتضية لمعاينة المعتدين ، بعد رجوعهم الى بلاده ، اذا كانوا من رعاياه ،
ولمنعهم من اجتياز الحدود ، اذا كانوا من رعايا الحكومة المخبرة ، أو من رعايا غيرها .

المادة السادسة - بصرف النظر عن الفقرة الاولى من المادة الثالثة من معاهدة بحره ،
فان لعشائر الفريقان ملء الحرية في التنقل في أراضي المملكتين ، بقصد الرعي ، أو
المسابقة ، ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يضع أقل عرقلة في سبيل ذلك .
المادة السابعة - لا يجوز لأحد الفريقين أن يجبر رعايا الفريق الآخر ،
عندما يكونون داخل أراضيهِ ، على الالتحاق بقوات ، نظامية كانت أو غير نظامية ،
لتأديب عصيان أو للاشتراك بحركات عسكرية . .

المادة الثامنة - ان السلطات المختصة ، المنوط بها تنظيم التعاون العام ، ومسؤولية القيام بالتدابير المقتضية على الحدود لتطبيق أحكام هذه المعاهدة ، هي : -

من الجانب العراقي : أكبر موظف اداري في البادية أو من ينوب عنه .
من الجانب الحجازي النجدي : أكبر موظف اداري في البادية أو من ينوب عنه .
ولهؤلاء المأمورين فقط ، حق المخابرة فيما بينهم ، لاجل التعاون ، ولحل المسائل التي تحدث من وقت لآخر على الحدود ، وبين العشائر ، وعليهم أن يتبادلوا المعلومات فوراً عما يقع من حوادث في جهة أحدهم ، بما له علاقة بسلامة الامن في جهة الآخر .

المادة التاسعة - لاجل تسهيل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، والمحافظة على صلات حسن الجوار بوجه عام ، تشكل (لجنة حدود دائمة) قوامها أربعة من المأمورين ، يختارون لهذا الغرض ، من وقت لآخر ، النصف من قبل الحكومة العراقية ، والنصف الآخر من قبل الحكومة الحجازية النجدية ، وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في كل ستة أشهر ، وإذا اقتضت الحال فأكثر من ذلك .

المادة العاشرة - تجتمع اللجنة المار ذكرها في المادة التاسعة للمرة الاولى في المنطقة المحايدة ، وبعد ذلك بالتناوب في العراق أو في نجد ، أو في المنطقة المحايدة ، في محل يعين من قبلها قبل انتهاء كل اجتماع .

ان وظائف هذه اللجنة ، هي السعي لان تحسم بطريقة ودية أية مسألة من المسائل التي تتعلق بتطبيق أحكام هذه المعاهدة ، فيما يختص بالمرعى ، وتنقلاط العشائر ومنازعاتها ، وتقدير الخسائر الطفيفة ، وغير ذلك مما يتعلق بمسائل الحدود، وتنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة ، وتأميناً لمناسبات حسن الجوار ، مما لم يتم الاتفاق عليه بين مأموري الحدود المحليين المختصين . وكل قرار تتفق عليه اللجنة ، يجب تنفيذه خلال ثلاثة أشهر من قبل الحكومتين ، كل فيما يتعلق بها ، وعند حصول الخلاف بين أعضاء اللجنة في أمر من الامور الداخلة في اختصاصها ، عليهم أن يودعوا ذلك الامر الى حكومتهم للبت فيه ، ما عدا المسائل الداخلة في اختصاص المحكمة ، المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية بحره ، فانها تحال على تلك المحكمة للنظر فيها وفق أحكام الاتفاقية المذكورة .

المادة الحادية عشرة - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بتنفيذ كل حكم يصدر من المحكمة التي تؤلف وفق المادة الثانية ، من اتفاقية بحره ، في خلال مدة لا تتجاوز الستة الأشهر من تاريخ صدوره .

المادة الثانية عشرة - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهداً متقابلاً ، بأن يمنعا الموظفين التابعين لهما من اجتياز الحدود ، والاختلاط بعشائر ورؤساء قبائل الفريق الآخر ، سواء أكانوا مشاة ، أو ركباناً ، أم في السيارات ، أم في الطائرات ، ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم ، اذا لم يكن اجتيازهم باذنها ، مع استثناء اجتياز الموظفين للحدود ، تنفيذاً لأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة الثالثة عشرة - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، تعهدا متقابلا ، بأن يتخذا التدابير لمنع الاجانب المقيمين في بلادهما ، أو القادمين منها ، أو رعايا الفريقين المتعاقدين ، من اجتياز حدود بلاد الفريق الآخر ، بقصد السياحة ، أو الاكتشاف ، أو الصيد ، أو أي قصد آخر ، بدون استحصال اذن سابق ، أما من القنصليات ، وأما من السلطات المنصوص عليها في المادة الثامنة التابعة لكل من الفريقين ، ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم ، اذ لم يكن اجتيازهم باذنها ، مع مراعاة الاحكام الواردة في اتفاقية بحره وغيرها من الاتفاقيات المنعقدة بين الفريقين ، فيما يتعلق بالعشائر وتنقلاتها .

المادة الرابعة عشرة - يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في الدخول بأقرب فرصة في مفاوضات من أجل عقد اتفاقيات خاصة بالامور الاقتصادية والقنصلية والاقامة والجنسية .

المادة الخامسة عشرة - كل اختلاف يحصل بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، فيما يتعلق بنصوص هذه المعاهدة ، أو المعاهدات أو الاتفاقيات المنعقدة بين المملكتين ، قبل تاريخ هذه المعاهدة ، وكل اختلاف يحصل بعد تاريخها من جراء أحكام المعاهدات والاتفاقيات الجديدة المبرمة بينهما ، يجب أن يحال الى التحكيم الذي يجري بموجب البروتوكول المرفق بهذه المعاهدة .

المادة السادسة عشرة - حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما .

حررت في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

نوري السعيد

فيصل عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

٢ - بروتوكول تحكيم

بناء على الرغبة التي أظهرها الفريقان الساميان المتعاقدان ، في المادة الخامسة عشرة ، من معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١) بين المملكة العراقية ، وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ، بشأن احالة الاختلافات الناشئة عن أحكام المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بينهما ، والتي لا يمكن حلها بالطرق السياسية .

نحن الموقعان أدناه ، المفوضان من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١) بعد أن فوضنا وفقا للاصول للتوقيع على بروتوكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الآتفة الذكر ، وقعنا على ما يأتي :

المادة الاولى - يجري التحكيم بواسطة محكمين لا يتجاوز عددهم الستة ، ينتخبون بالتساوي من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، برياسة شخص يتفق الفريقان المذكوران على انتخابه من وقت لآخر .

المادة الثانية - اذا رغب أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أن يحيل الى التحكيم أية قضية من القضايا التي يجب احالتها وفق أحكام هذا البروتوكول ، عليه أن يعلن رغبته حينئذ الى الفريق الآخر مع بيان أسماء محكميه ، وعلى الفريق الثاني أن يبين للاول أسماء محكميه أيضا على أن يتم الاجتماع خلال ستة أشهر من تاريخ اعلان رغبة الفريق الاول في اجراء التحكيم .

المادة الثالثة - يجري تعيين رئيس هيئة التحكيم بالاتفاق بين الفريقين في خلال المدة المذكورة في المادة الثانية من هذا البروتوكول .

المادة الرابعة - على كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، أن يرسل الى الفريق الآخر ، الى رئيس هيئة التحكيم ، مذكرة يوضح فيها قضيته ، والحجج التي تستند اليها ، وللفريق المرسلة اليه المذكرة أن يجيب عليها ، بشرط أن يكون ذلك خلال الستة الأشهر المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه .

المادة الخامسة - يجتمع المحكمون في المحل الذي يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين ، وعلى هيئة التحكيم أن تصدر قرارها خلال ثلاثة أشهر .

المادة السادسة - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يقدموا الى هيئة التحكيم جميع التسهيلات والمساعدات التي تطلبها للقيام بمهمتها .

المادة السابعة - لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين شخصا ، أو أكثر ، لبسط نقطة نظره أمام هيئة التحكيم في المسألة المختلف عليها .

المادة الثامنة - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، تعهدا قطعيا ، بقبول وتنفيذ القرار الذي يصدره المحكمون في المسألة المرفوعة اليهم ، وللمحكمين اذا اقتضى الامر ، أن يصدروا قراراتهم بالاكثورية .

المادة التاسعة - تدفع كل من الحكومتين رواتب ونفقات المحكمين المعيّنين من قبلها ، ونصف رواتب ونفقات الرئيس وكتبه الاسرار ، وغيرهم ، ممن يحتاج المحكمون الى مساعدتهم .

المادة العاشرة - يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل النسخة المبرمة من قبل الطرفين .

كتب في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية . الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية (١) .

فيصل عبد العزيز

رئيس وزراء الحكومة العراقية

نوري السعيد

النائب العام لجلالة ملك الحجاز ونجد ومحلقها ووزير الخارجية

(١) بعد مرور خمس سنوات على عقد هذا البروتوكول ، عقدت معاهدة اخوة وتحالف بين العراق والملكة العربية السعودية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ حثت مادتها الثانية عقد بروتوكول يلحق بها

معاهدة تسليم المجرمين

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة .

وحضرة صاحب الجلالة ملك انحجاز ونجد وملحقاتها من الجهة الاخرى ،
نظرا الى رغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين ، الذين يفرون من وجه
العدالة ، ويهربون من مملكة العراق الى مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، ومن مملكة الحجاز
ونجد وملحقاتها الى مملكة العراق ، قد عينا مندوبين مفوضين عنهما : -
من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب الفخامة نوري باشا السعيد
رئيس الوزراء .

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، صاحب السمو
الملك الامير فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، نائب جلالته ، ووزير
الخارجية
اللذان بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه ، ووجدت صحيحة ، ومطابقة للاصول،
قد اتفقا على ما يلي : -

المادة الاولى - تتعهد حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، بأن تسلم الى حكومة العراق،
ايا كان من الرعايا العراقيين ، الذين يرتكبون داخل حدود العراق احدى الجرائم الواردة
في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها .

المادة الثانية - تتعهد حكومة العراق، بأن تسلم الى حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها، ايا
كان من رعايا مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، الذين يرتكبون داخل حدود مملكة
الحجاز ونجد وملحقاتها احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ،

تتخمس بموجبيه « جميع الخلفات التي تقع بينهما بطريق المفاوضة الودية » وحيث لم يتيسر عقد هذا
البروتوكول حتى عام ١٩٢٨م فقد ارتؤي الاستمرار على العمل وفق بروتوكول ٧ نيسان ١٩٢١م فتم تبادل
وزير! خارجية العراق والعربية السعودية هذين الخطابين :

الرقم ش/٢٥٩٦/٧
التاريخ ١٩٢٨/٢/٧

مديرية الامور الشرقية
وزارة الخارجية : بغداد
صاحب السمو !

انتشر بأن اخبر سموكم بأن حكومتى ترتضى الاستمرار على العمل ببروتوكول التحكيم الملحق
بمعاهدة المصادقة وحسن الجوار المؤرخة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٢٤٩ هجرية و ٧ نيسان سنة ١٩٢١
ميلادية ميلا باحكام المادة (١٥) من المعاهدة المذكورة ، وذلك الى ان يتم تنفيذ البروتوكول المذكور في
المادة ٢ من معاهدة الاخوة العربية والتحالف المؤرخة في ١٠ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية و ٢ نيسان
سنة ١٩٣٦ ميلادية ، وانتشر بأن ابدي انه اذا شاطرننا حكومتكم هذا الرأي ، فان جواب سموكم
بهذا المال وهذا الكتاب سوف يؤلفان الاتفاق الرسمي في هذا الخصوص من جانب الحكومتين .
انتتهز هذه الفرصة لاعرب لسموكم عن مائق تقديري واحترامي . وزير الخارجية : توفيق السويدي

ويوجدون داخل حدود مملكة العراق .

المادة الثالثة - لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين . أما الجرائم التي يجب تسليم المجرمين فيها (ولا تعتبر من الجرائم السياسية) فهي قطع الطريق ، أو السرقة ، أو السلب ، أو النهب ، أو القتل ، أو الجرح ، أو الغزو ، أو التعدي الشديد ، سواء أكان المجرم فردا ، أم جماعة ، وسواء أكان الجرم موجها ضد فرد أو جماعة . وكذلك لا يعتبر جرما سياسيا كل قيام ضد شخص أحد صاحبي الجلالة أو ضد شخص أحد أفراد عائلتهما .

المادة الرابعة - ان طلب تسليم المجرمين الذي تقدمه الحكومة العراقية ، يجب أن يقدم الى السلطة المختصة لحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، وأن يكون مشفوعا بالاوراق التالية : -

(أ) ورقة تحتوي على أوصاف المجرم ، وما يتيسر من المعلومات ، وذلك لاجل بيان هويته .

(ب) ورقة تحتوي على خلاصة موجزة عن الجرم الذي ارتكبه المجرم .
(ج) صورة أي حكم سابق أصدرته محكمة على المجرم ، اذا كان ممن سبق أن حكم عليهم وتختم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة .

المادة الخامسة - ان طلب تسليم المجرمين ، الذي تقدمه حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها يجب أن يقدم الى السلطة المختصة في حكومة العراق ، وأن يكون مشفوعا بالاوراق المذكورة في المادة الرابعة ، وتختم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة .

المادة السادسة - لا يجوز ، بمقتضى هذه المعاهدة ، تسليم أي فرد بسبب أي جرم ارتكبه قبل تاريخ تنفيذها .

حضرة صاحب السمو الملكي الامير فيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية : جدة
وزارة الخارجية
الرقم
- مكة المكرمة -
ب: صاحب النخلة ١
التاريخ ٧ محرم ١٣٥٧ الموافق ٨ مارس ١٩٣٨

اتشرف بأن اشير الى كتابكم المؤرخ في ٧-٢-١٩٣٨ ورقم ش/٢٥٩٦/ ٧/٢٥٩٦ الذي ذكرتم فيه ان حكومتكم ترتشي الاستمرار على العمل ببروتكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المؤرخة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية و ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية ، ميلا بأحكام المادة ١٥ من المعاهدة المذكورة ، وذلك الى ان يتم عقد البروتكول المذكور في المادة ٢ من معاهدة الاخوة العربية والتحالف المؤرخة في ١٠ محرم الحرام ١٣٥٥ هجرية و ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية . واتشرف بأن ابدي ان حكومتى تشاطر حكومتكم هذا الراي ، وان كتاب فخامتكم المشار اليه وجوابي هذا عليه يؤلنلان الاتفاق الرسمي بهذا الخصوص من جانب الحكومتين وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الخارجية - الامير فيصل

حضرة صاحب النخلة السيد توفيق السويدي المحترم

وزير خارجية العراق : بغداد

المادة السابعة - لا يحاكم أي مجرم ، يسلم وفقا لهذه المعاهدة ، الا عن الجرم الذي طلب تسليمه من أجله . أما الجرائم التي يكون قد ارتكبها قبل تاريخ تسليمه ، ولم يسبق طلب تسليمه من أجلها ، فلا يحاكم عنها الا بعد أن تكون قد أعطيت له فرصة كافية لمفادته القطر فلم ينتهزها .

المادة الثامنة - حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما ، ويعمل بها لمدة ثلاث سنوات ، واذا لم يعلن أحد الفريقين الآخر رغبته في تبديلها أو تعديلها قبل انتهاء أجلها بثلاثة أشهر ، فتظل نافذة مدة ثلاث سنوات أخرى .

حررت في مكة المكرمة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية . الموافق ٨ نيسان ١٩٣١ ميلادية .
فيصل عبد العزيز
نوري السعيد

الكتب المتبادلة

ولما كانت « معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها » بحاجة الى بعض الايضاحات ، فقد جرى تبادل الكتب الآتية بين الطرفين :

- ١ -

مكة - ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود .
الى حضرة صاحب الفخامة ، نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقية ورئيس
النوفد العراقي المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله . وبعد فقد عرض علينا سكرتيرنا الخاص ونائب
وكيل خارجيتنا يوسف ياسين ، ما كان بينكم وبينه من أحاديث شفوية ، في المواضيع
التي بيننا وبين العراق ، وعلى الاخص في مسألة تسليم المجرمين . ونظرا لرغبتنا في
التساهل الممكن للوصول الى حل مرضي في سائر الامور المختلف عليها . أحببنا أن
نحدثكم شفويا في المواضيع المختلف عليها ، ولكننا رأينا ان المكاتبة ادعى لتبيين الرأي
بصورة جلية واضحة فكتبنا هذا الكتاب لفخامتكم .

لقد تفاءلنا خيرا حينما وردت علينا برقية جلالة الاخ الملك فيصل ، وأعقبها
كتاب من وزارة الخارجية العراقية في قضية تسليم المجرمين ، وزاد تفاؤلنا في الوصول
لحل جميع المشاكل ما سمعناه من فخامتكم ، من الرغبة في جمع كلمة العرب ، وتأيد
حسن الجوار بينهم ، وقد تأكدنا من ذلك ان قضية تسليم المجرمين ستحل طبقا لوجهة

نظرنا التي أبديناها في السابق . ولكن بعد أن اطلعنا على المشروع الاخير الذي قدمتموه ، رأينا ان موقف حكومة العراق لم يتغير . وحيث ان هذا الامر صعب علينا ، وانه هو الذي أحدث الشقاق بيننا وبين العراق في السابق ، ونخشى أن يكون سببا للشقاق في الملاحق ، لم نستطع التساهل فيه .

لقد كان بيننا وبين العراق أربع مسائل معلقة ذات أهمية كبرى ، أنهينا منها مسألتين : الاولى قضية تصفية المنهوبات التي كانت بين رعايانا ورعايا حكومة العراق ، وهذا فوضنا أمر الحكم فيها لجلالة أخينا الملك فيصل ، وحكم فيها بالذي رآه ، ورضينا ذلك الحكم . والمسألة الثانية هي مسألة معاهدة حسن الجوار ، وهذه قد تم أمرها . وبقي تحت البحث مسألتان : أولاها مسألة تسليم المجرمين ، وهذه نرجو حلها بأسهل ما يمكن . ولقد كان من موجبات أسفنا اصراركم الشديد على الموقف السابق تقريبا ، ذلك الموقف الذي وقفته العراق من قبل ، وتعلمون فخامتكم ان أعز من عندنا هم رجالنا الذين هم يد من أيدينا ، قتلناهم ، وأسرناهم ، قياما بالوفاء الذي تفرضه علينا عهودنا ، وتقربنا من جيراننا ، ومن أجل ذلك نحب أن نحرص على الدواء الذي يزيل المرض ، والذي يخشى منه أن يكون خطر على العلاقات الحسنة بين البلادين . وغير ممكن أن نحمل أنفسنا ما لا نطيق ، ولا نقدر الوفاء به ، اذ من الصعب منع الغزو عن البلاد المجاورة ، اذا لم تكن الحكومة واثقة من انها تستطيع أن تمد يدها للمجرمين لمعاقبتهم ، وانه ليس لاولئك المجرمين ملجا يحميهم من العقوبة . لهذا نحن نخيركم في أحد الامور الثلاثة .

(١) أما أن يستثنى جرائم رجال البادية : كبيرهم وصغيرهم من الجرائم السياسية ، وتعتبر جرائم كلها عادية يجب التسليم فيها .
(٢) وأما أن تقبلوا الاقتراح ، الذي اقترحه يوسف عليكم ، وهو أنه لا يعتبر من الاجرام السياسية أعمال الاعتداء بالقوة ، وقطع الطريق ، والسلب ، والنهب ، والسرقه بأنواعها ، والجرح والقتل ، سواء ارتكب من شخص واحد ، أم من جماعة ضد الافراد ، أو ضد ملكهم الخاص ، أو ضد السلطات المحلية . وكذلك جرائم الغزو ، لا تعتبر من الجرائم السياسية ، بمعنى ان كل حكومة تسلم للحكومة الاخرى أي فرد أو جماعة من رعاياها ، قاموا بأعمال غزو في أراضيهم الاصلية ، أو في أراضي الفريق الآخر . وكذلك كل قيام ضد شخصي صاحبي الجلالة ، أو أفراد عائلتيهما لا يعتبر جرما سياسيا ... وبهذا الشكل تسد الذريعة .

(٣) فاذا لم يقبل أحد الامرين المذكورين ، فنحن نقبل اقتراحكم ، على شرط أن يكتب لنا كتاب رسمي ، يفيدنا بأن الجرائم التي يرتكبها رجال البادية ، لا تعتبر فيها جرائم سياسية ، وانما يجب التسليم فيها كلها . فبهذا يتم الامر ، وبغيره لا نطيق أن نتعهد بالسلم والسكون على الحدود ، ونرى ان في ذلك صلاحا لرعايانا ولرعايا العراق ، وصيانا للسلم في البلدين .

أما الامر الرابع فهي « مسألة الحصون » التي بنيت خلافا لبروتكول العقير ، فنقترح في شأنها أن تنظروا في الامر من عندكم ، وتقدموا لنا اقتراحكم في طريقة حل

مشكلتها ، لعل الامر ينتهي باقتراحكم بغير التجاء للتحكيم .
فترجو أن نلقى من فخامتكم جوابكم الكتابي على هذه الامور ، وأملنا أن تتم
المساعي لعمل التقريب اللازم بين البلدين .

عبد العزيز السعود

واقبلوا احتراماتنا الفائقة .

- ٢ -

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩

مولاي صاحب الجلالة
تشرفت بتسلم كتاب جلالتك تاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ حول بعض
القضايا ، التي بين مملكة جلالتك ، وبين مملكة صاحب الجلالة ملكي .
ولا يسعني الا أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر لجلالتكم ما تضمنه ذلك الكتاب ،
وما أكدتموه جلالتك من الرغبة في جمع كلمة العرب ، وازالة كل ما من شأنه أن يؤدي
الى سوء التفاهم بين المملكتين الشقيقتين .
وأرجو أن تسمعوا لي بأن أبسط فيما يلي جوابي على المسألتين اللتين ذكرتم
جلالتكم انهما ظلتا معلقتين بين المملكتين .

١ - مسألة اتفاقية اعادة المجرمين :

لما نظرت حكومتي في « لائحة اتفاقية اعادة المجرمين » وضعت نصب عينيها أن
تكون اللائحة ملائمة للظروف العامة السائدة في المملكتين . وقد رأت انه لا مناص من
النص فيها على استثناء المجرمين السياسيين من الاعادة لسببين جوهريين ، فضلا عن
اسباب ثانوية أخرى وهما :

الاول - ان أوضاع المملكة العراقية هي أوضاع دولة دستورية ، يسيطر فيها
الشعب العراقي سيطرة تامة على كافة شؤون الدولة ، وذلك بواسطة مجلس الامة ،
المؤلف من مجلسين تشريعيين تعرض عليهما كافة المعاهدات والاتفاقيات ، فيبرمانها
أو يرفضانها . وليس في وسع أية حكومة عراقية أن تقوم بأي عمل تعتقد بأنه لا يلائم
رغبة أكثرية المجلسين المشار اليهما .

وأظن انني لا أكون مخطئا اذا اعتقدت بأن أية اتفاقية لا تكفل استثناء المجرمين
السياسيين من الاعادة ، لا يؤمل أن يبرمها « مجلس الامة العراقي » .

الثاني - ان مبدأ استثناء المجرمين السياسيين من الاعادة ، من المبادئ المسلم
بها لدى جميع الدول المتقدمة . واذا رفضت دولة ما تسليم أي مجرم سياسي تطلبه
دولته ، فليس في هذا الرفض عادة ما يخل بروابط الصداقة بين تينك الدولتين .
ويخال لي ان جلالتك تتفقون معي على انه مما يضر بسمعة المملكتين الشقيقتين ،

عقدتهما اتفاقية لاعادة المجرمين ، فيها ما لا ينطبق على المبادئ العامة المسلم بها بين الدول المتعدنة .

وقد دخلت في المفاوضات مع سكرتير جلالتم الخاص ، ونائب وكيل الخارجية ، الشيخ يوسف ياسين ، وأنا مضطر الى أخذ هذين الامرين بنظر الاعتبار التام .

ولكن ، بناء على ما بينه لي الشيخ يوسف ، من رغبة جلالتم الشديدة في تعديل نص المادة الثالثة من لائحة الاتفاقية ، وعلى ما أوصتني به حكومة جلالة ملكي على وجه عام ، من تقديم أقصى ما تسمح به الظروف والمصلحة العامة من التسهيلات ، لانهاء المسائل التي انتدبت من أجلها ، فقد أعربت عن استعدادي لقبول تعديل المادة المذكورة ، بإضافة فقرة اليها تنص على أن لا يعتبر من الجرائم السياسية ، أي قيام مسلح ضد شخص جلالتم ، أو شخص أحد أفراد عائلة جلالتم . وهذا بالطبع يقضي أيضا بعدم اعتبار أي قيام مسلح ضد شخص جلالة ملكي ، أو شخص أحد أفراد عائلته ، من الجرائم السياسية ، على سبيل المقابلة ، وذلك ما لم تقترح حكومتي مثله .

وقد وافقت على قبول هذا التعديل ، متحملا مسؤوليته ، اعتقادا مني بأنه سينال موافقة جلالتم التامة ، وانه سيكون له أثره في التوفيق بين وجهتي نظر الحكومتين .

ولا شك ان جلالتم تقدرون انني بعلمي هذا قد خطوت خطوة واسعة نحو التقارب ، وان التعديل الذي أعربت عن استعدادي للموافقة عليه ، يختلف اختلافا كبيرا عن الاقتراح الاصلي ، الذي قدمته حكومتي . لذلك لا يسعني الا أن أعرب عن دهشتي لما جاء في كتاب جلالتم من ان موقف حكومتي لم يتغير . وقد أمعنت في الاقتراحات الثلاثة الواردة في كتاب جلالتم ، فوجدت انه لا فرق بين الاقتراحين ١ ، ٣ من حيث الجوهر ، وان اختلفتا في الشكل ، ويظهر من الاقتراحات عينها ان الفرق الاصلي منها هو منع الغزو . فيسرنني بهذه المناسبة أن أوكد لجلالتم ان حرص حكومتي على منع الغزو ، لا يقل عن حرص حكومة جلالتم على منعه .

فالغزو في نظر حكومتي من الجرائم العادية ، التي يعاقب عليها وفقا لقانون (منع الغزو والنهب رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٧) الذي أرجو أن تسمحوا لي بتقديم نسخة منه طي كتابي هذا لاطلاع جلالتم .

ولا يخفى ان من المبادئ التي لا جدال فيها ، ان المجرم مهما كانت جنسيته ، يعاقب على جريمته في البلاد التي يرتكبها فيها ، متى قبضت عليه تلك البلاد ، أما الاقتراح رقم ٢ من اقتراحات جلالتم ، فانه مأخوذ من مادة من مشروع المعاهدة المنوي عقدها بين العراق ومصر .

لا يخفى ان مشروع هذه المعاهدة مستند على أسس تقضي بأن يترك للسلطة العدلية حق الحكم باعادة المجرم أو عدمها ، وفقا لقناعتها ، بعد تدقيقها الجرم ، وشهادة الشهود وغير ذلك من الامور ، التي يصعب تحقيقها في مملكة جلالتم ، نظرا الى

أوضاعها الراحنة • والمادة المذكورة هي جزء متمم لعدة مواد لا يمكن الاخذ بقسم منها
دون القسم الآخر •

واني أعتقد شخصيا ، بأن قبول مثل هذه الاسس لا يؤمن السرعة المنشودة في
حسم القضايا التي تنشأ بين مملكتينا ، كما انه لا يؤمن ما ترمي اليه من عدم اتساع
المجال للتذمر والشكوى • ومع ذلك اذا كنتم جلالتك ترجحون في نهاية الامر اعتماد
مثل هذه الاسس ، فليس لي حينئذ الا أن أستشير حكومتي في ذلك ، بعد رجوعي الى
بغداد • ولا يخفى ان هذا يقضي باعادة النظر في القضية من اساسها •
ولكنني أومل أن يكون فيما بسطته ما يظن رغبة جلالتك في هذا الصدد •

٢ - مسألة المخافر

ان هذه المسألة كانت قد بت فيها بين جلالتك ، وبين جلالة أخيك الملك فيصل ،
كما لا يخفى ، ولست مزودا بأية تعليمات حولها • فاذا كان لدى جلالتك اقتراح ما في
صدها ، فاني على استعداد تام لحمله الى حكومة جلالة أخيك للنظر فيه •
تفضلوا يا صاحب الجلالة في الختام بقبول فائق احترامي وتعظيمي •
خادم جلالتك المخلص : نوري السعيد
الى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود
ملك الحجاز ونجد وملحقاتها • مكة المكرمة

- ٣ -

الرقم ٢

بسم الله الرحمن الرحيم
مكة في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٨ نيسان ١٩٣١
مولاي صاحب السمو الملكي !

بناء على تكلل مساعينا في عقد معاهدة تسليم المجرمين بالنجاح ، وبناء على
الرغبة التي أظهرها صاحب الجلالة الملك ، في أثناء الحديث الذي دار بيننا صباح ٢٠
ذي القعدة ١٣٤٩ في تقديمي كتابا رسميا خاصا حول الجرائم التي يرتكبها البدو •
أتشرف بأن أعرض لسموكم ، ان الجرائم التي يرتكبها البدو عادة ، لا بد من
أن تدخل ضمن أعمال الاعتداء بعنف ، أو السلب ، أو النهب ، أو قطع الطريق ، أو
السرقه بأنواعها ، أو الجرح أو القتل ، سواء ارتكبها شخص أم أكثر ضد فرد أو جماعة •
واني أؤكد لسموكم ، ان جميع هذه الجرائم ، وجريمة الغزو أيضا ، المنصوص
عليها في معاهدة بحره ، والمنصوص عليها في قانون منع الغزو والنهب العراقي الرقم
(٤٧) للسنة ١٩٢٧ تعتبر من الجرائم العادية ، التي يجري الاسترداد فيها ، ولا يمكن
تاويلها بأنها جرائم سياسية •

أومل يا صاحب السمو أن يكون كتابي هذا مطمنا لرغبة جلالة الملك كل التطمين •

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي .
خادمكم المخلص : نوري السعيد

الى حضرة صاحب السمو الملكي الامير فيصل آل سعود
نائب جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ووزير الخارجية - مكة المكرمة

- ٤ -

وزارة الخارجية
مكة المكرمة
يا صاحب الفخامة
الرقم ٦ / ٦ / ٢
التاريخ - ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩

لقد تلقت كتاب فخامتكم المؤرخ في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ ، الموافق ٨ نيسان ١٩٣١ وأحطت علما بما ذكرتم من أجل الجرائم التي يرتكبها البدو ، الذين لا يعرفون من الجرائم غير جرائم الغارات ، والسلب ، والنهب الخ ، والتي يبعد جدا أن توصف بأنها جرائم سياسية . وأحب أن تتأكدوا بأن ما قررتموه في كتابكم سنحرص على انفاذه من قبلنا ، مقابلة المثل بالمثل ، واني واثق من أنه ما دامت النية الحسنة ، والثقة متبادلة بين البلدين ، سيكون هناك أجمل الآثار للتعاون المشترك في كل ما يقوي العلاقات الحسنة بين الطرفين .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الخارجية - فيصل

الى حضرة صاحب الفخامة نوري باشا السعيد المحترم

رئيس وزراء حكومة العراق

بين العراق واليمن

بعد ان اتم الوفد العراقي مهمته في « مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها » انقسم الى فرعين ، سافر أحدهما الى « اليمن » وكان مؤلفا من رئيس أركان الجيش العراقي ، طه الهاشمي ، ومدير الامور الخارجية ، موفق الالوسي ، لعقد « معاهدة صداقة بين مملكتي العراق واليمن » وعاد الآخر الى القاهرة لعقد معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومصر .

وكان امام اليمن ، الامام يحيى حميد الدين ، على الرغم من دعايات الطليان والروس وغيرهم ، شديد الرغبة في تقوية اواصر الود والمحبة مع الممالك العربية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، ولا غرو في ذلك فجلالته شيخ ملوك العرب ، أعلن استقلال مملكته عن الانبراطورية العثمانية وهي في ابان مجدها وعظمتها ، فكان أول ملك عربي استقل ببلاده ، لهذا ما كاد الوفد العراقي يصل اليمن في ٢٩ نيسان ١٩٣١ حتى وفق الى عقد هذه المعاهدة :

معاهدة صداقة بين مملكتي العراق واليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

رغبة في تأسيس علاقات صداقة ووداد بين مملكتي اليمن والعراق العربيتين ،

وتمهيدا لتنفيذ سعي وأمنية زعماء الامة الاسلامية لتوحيد كلمة الامة العربية ، قرر كل من صاحبي الجلالة ملك العراق فيصل الاول بن الملك حسين ، وملك اليمن الامام يحيى حميد الدين اجراء معاهدة عينا مفوضين لعقدها وهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب السعادة طه باشا الهاشمي .
وعن صاحب الجلالة ملك اليمن ، صاحب الفضيلة القاضي عبد الله العمري .
الذان بعد أن اطلعا على وثائق تفويضهما ، اتفقا على ما يأتي :
المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة ملك اليمن ، بالمملكة العراقية ، ويعترف صاحب الجلالة ملك العراق ، بالمملكة اليمنية .

المادة الثانية : يسود سلم دائم ، وصداقة وطيدة ، بين المملكتين المتعاقبتين .
المادة الثالثة : حررت هذه المعاهدة بنسختين باللغة العربية ، وتصير نافذة من تاريخ تبادلها ، بعد ابرامها من قبل الملكين المتعاقدين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه الطرفان .

حررت في صنعاء في ٢٣ ذي الحجة الحرام سنة ١٣٤٩ تسع واربعين بعد الثلاثمائة والالف هجرية . « عبد الله العمري » « طه الهاشمي (١) »

بين العراق ومصر

والى القارىء نص « معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومصر » التي وقع عليها في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣١ :

معاهدة بين مصر والعراق لتسليم المجرمين

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

نظرا لرغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة ، الذين يهربون من بلاد العراق الى مصر ، أو من بلاد مصر الى العراق ، قد عينا مندوبيهما المفوضين .

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق ، حضرة صاحب الدولة نوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق .

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية .

اللذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه وتبينت صحتها ومطابقتها للاصول

(١) كان رئيس اركان الجيش العراقي ، طه الهاشمي ، قد خدم في اليمن قبيل الحرب العالمية الاولى ، واوجد مناسبات طيبة مع الامام يحيى حميد الدين ، فلم الممذته الحكومة العراقية الى صنعاء في المهمة المشار اليها في هذا البحث ، وجد الامام متأثرا بدمعيات الطليان وغيرهم نخره بين امرين : اما ان يوفد جلالته من يعتمد عليه الى العراق لينتوق من تقدم هذه الملكة الفتية ، واما ان يثق بصحة سفارته فيقبل معاهدة الاخوة المروضة على جلالته فتأثر الامام بهذين العرضين وامر بقبول المعاهدة فوراً .
« رواء لنا طه الهاشمي نفسه »

المرعية ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يقوم كل من جانبه بتسليم الطرف الآخر أي شخص متهم أو محكوم عليه ، بصفته فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة ارتكبت في العراق ووجد في مصر ، أو متهم أو محكوم عليه بصفته فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة ارتكبت في مصر ووجد في العراق . وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة .

ويقتصر تطبيق هذه المعاهدة على الاشخاص الذين وهم في مصر - أو الذين لو كانوا فيها - يكونون خاضعين لقضاء احدى المحاكم المصرية الجنائية الشامل .

المادة الثانية : لا يسمح بالتسليم ما لم يكن الشخص المطلوب تسليمه متهما في جريمة (أو مدانا ومحكومة عليه بالحبس لمدة سنة واحدة ، أو بعقوبة أشد من ذلك) عن جريمة معاقب عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بالحبس لمدة سنة واحدة ، أو بعقوبة أشد من ذلك .

المادة الثالثة : لا يحاكم الشخص الذي تم تسليمه الا عن الجريمة التي قدم طلب التسليم من أجلها أو عن الافعال التي لها علاقة بتلك الجريمة ولم تظهر الا بعد اجراء التسليم ، فاذا حكم ببراءته من تلك التهم ، فيجب ألا يقبض عليه أو يحاكم عن أية جريمة أخرى الا اذا كان قد ارتكب تلك الجريمة بعد التسليم في القطر الذي سلم اليه ، أو اذا كان قد أتاحت له أولا فرصة وتسهيلات معقولة لاجل العودة الى القطر الذي سلمه فلم يستفد منها .

المادة الرابعة : لا يسمح بالتسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبقت محاكمته عن الجريمة التي طلب تسليمه من أجلها فبريء أو عوقب ، أو كان باقيا تحت المحاكمة في القطر الذي قدم اليه طلب التسليم ، فاذا كان الشخص المذكور قيد التحقيق أو العقاب في القطر الذي قدم اليه الطلب عن أية جريمة أخرى ، فيؤجل تسليمه حتى تنتهي المحاكمة وتنفذ العقوبة المحكوم عليه بها بتمامها .

المادة الخامسة : لا يسمح بالتسليم اذا اكتسب الشخص ، بعد ارتكاب الجريمة أو الشروع في الاجراءات الجنائية فيها أو ادانته بسببها ، حق الإعفاء من الاجراءات أو من العقوبة بمقتضى أحكام مضي المدة في قوانين القطر الذي يطلب التسليم أو القطر الذي قدم اليه الطلب .

المادة السادسة : لا يسمح بالتسليم من أجل جريمة سياسية ، أو من أجل فعل يعتبر جريمة في نظر القوانين العسكرية فقط . فاذا تبين لسلطات البلد الذي قدم طلب التسليم اليه ان الجريمة ذات صيغة سياسية أو ان طلب التسليم قد قدم فعلا بنية محاكمة المتهم أو معاقبته عن جريمة سياسية فيجب أن يطلب الى سلطة القطر الذي يطلب التسليم أن يقدم ايضاحاته عن ذلك وأن يعطي جميع المعلومات اللازمة .

ولا تعتبر الجرائم الآتية جرائم سياسية :

(أ) جرائم العنف ، أو قطع الطريق ، أو السرقة باكراه سواء ارتكبتها شخص واحد أو عصابة ضد الافراد أو ضد ملكهم الخاص ، أو ضد السلطات المحلية ، أو السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل والمواصلات .

(ب) كل تعدد على شخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، أو حضرة صاحب الجلالة ملك العراق ، أو على شخص أي فرد من أفراد أسرتهما .
المادة السابعة : غير انه لا يجوز التسليم في حالة ما اذا كان الشخص أحد

رعايا الدولة المطلوب منها التسليم .
المادة الثامنة : تقدم طلبات التسليم بالطرق السياسية المرعية بين الطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة : يجب أن يكون التسليم مصحوبا بالوثائق التالية : -
(أ) عندما يكون طلب التسليم خاصا بشخص لم يحاكم بعد ، يرفق الطلب بأمر قبض صادر من سلطة مختصة مبين فيه نوع الجريمة ، وبصورة رسمية من شهادة الشهود ، أو أقوالهم المسبوقة بحلف اليمين مصدق عليهما من السلطة القضائية التي تولت تحقيق التهمة .

(ب) عندما يكون طلب التسليم خاصا بشخص حكم عليه غيابيا ، يرفق الطلب بصورة من الحكم أو أمر تنفيذ الحكم وبصورة من شهادة الشهود أو الأقوال المسبوقة بحلف اليمين مصدق عليهما بالطريقة السابقة .
(ج) عندما يكون طلب التسليم خاصا بشخص حكم عليه حضوريا ، يرفق الطلب بصورة من الحكم أو أمر تنفيذ الحكم ، وبشهادة من السلطة القضائية المختصة بأن الحكم واجب التنفيذ .

المادة العاشرة : يجب أن يكون طلب التسليم علاوة على ما تقدم ، مصحوبا في جميع الاحوال ببيان يحتوي على أوفى تفصيل ممكن عن شخصية المتهم أو المحكوم عليه وأوصائه ، وبصورة من نص المادة القانونية التي بني عليها الاتهام أو الادانة على حسب الاحوال .

المادة الحادية عشرة : على الطرف الذي يطلب اليه تسليم شخص ما أن يستجمع من البيانات أولا ما يقنعه بأن الجريمة هي من الجرائم التي تجعل التسليم واجبا بمقتضى أحكام هذه المعاهدة فاذا اقتنع بذلك فعليه أن يستصدر أمرا بالقبض على ذلك الشخص ، ثم يستصدر أمرا بالتسليم اذا اقتنع :

(أ) بأن هناك أدلة كافية تبرر محاكمته عن الجريمة ، وذلك اذا كان الشخص لم يحاكم بعد أو صدر عليه الحكم غيابيا ، أو

(ب) بأنه هو نفس الشخص المحكوم عليه حقيقة وذلك اذا كان قد صدر عليه حكم حضوري .

المادة الثانية عشرة : على سلطات البلاد التي قدم اليها الطلب ، أن تعتبر كدليل قانوني شهادة الشهود المسبوقة بحلف اليمين ، أو أقوال الشهود المأخوذة في بلاد الطرف الآخر ، أو صور تلك الشهادات أو الأقوال ، وكذلك أوامر القبض والاحكام الصادرة فيها أو صور هذه الاوامر والاحكام والشهادات أو الوثائق القضائية الدالة على صدور الحكم بالادانة بشرط أن تكون قد اكتسبت صفة رسمية على الوجه الآتي :-
(أ) أمر القبض يجب أن يكون موقعا عليه من أحد الحكام (أي القضاة بالعراق)

أو من أحد القضاة أو من النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر -
أما الصورة فيجب أن يتم التصديق على مطابقتها للأصل تحت يد أحد الحكام (أي
القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو من النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد
الطرف الآخر .

(ب) شهادة الشهود أو أقوالهم أو صورها يجب أن تكون مصدقا عليها تحت يد
أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو النيابة العمومية أو أحد الضباط
التابعين لبلاد الطرف الآخر بأنها نسخ أصلية لشهادة الشهود أو الأقوال المذكورة أو
بأنها صورة صحيحة لها حسب الأحوال .

(ج) الشهادة أو الوثيقة القضائية الدالة على صدور الحكم بالادانة يجب أن تكون
مصدقاً عليها تحت يد أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو النيابة
العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر .

وعلى كل حال يجب أن تعطى الصفة الرسمية لامر القبض ، أو شهادة الشهود ،
أو أقوالهم أو الصورة أو الشهادات أو الوثائق القضائية أما بيمين شاهد من الشهود
وأما بختمها بالختم الرسمي لوزير الحقانية أو أي موظف آخر عن بلاد الطرف الثاني ،
وأما بأية وسيلة أخرى من وسائل التصديق الرسمي التي تكون مما يجيزه قانون البلاد
المقدم إليها طلب التسليم .

المادة الثالثة عشرة : إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من قبل أحد الطرفين
بمقتضى أحكام هذه المعاهدة مطلوباً أيضاً من قبل دولة أخرى أو عدة دول بسبب جرائم
أخرى ارتكبت في دائرة الاختصاص القضائي لكل واحدة منها فيجب تسليمه إلى الدولة
التي قدمت طلباً قبل غيرها إلا إذا صرفت النظر عن هذا الطلب .

المادة الرابعة عشر : الشخص الذي يستصدر أحد الطرفين أمراً بتسليمه ، يجب
تسليمه بموجب هذا الأمر إلى وكلاء الطرف الآخر المختصين بالاستلام ، ويقدم كل من
الطرفين إلى الوكلاء المذكورين كل ما تقتضيه الضرورة من المساعدة لتمكينهم من ترحيل
الشخص الذي تم تسليمه .

وعند تسليم الشخص يجب أن يسلم معه كل ما يضبط من الأشياء التي كانت
في حوزته عند اعتقاله ، وكذلك كل شيء يجوز أن يتخذ دليلاً على الجريمة ، وذلك
على قدر ما يسمح به قانون البلاد التي أذنت بالتسليم .

المادة الخامسة عشرة : لكل من الطرفين الحرية في إطلاق سراح أي شخص تحت
الحفظ إذا لم ترحله الدولة الطالبة في خلال شهرين من تبليغ أمر التسليم إلى الطرف
الآخر .

المادة السادسة عشرة : على الطرف الذي يطلب التسليم أن يدفع إلى الطرف
الآخر جميع النفقات المنصرفة في سبيل تنفيذ الطلب والقيام بتسليم الشخص المطلوب .
المادة السابعة عشرة : يجب التصديق على هذه المعاهدة . ويجري تبادل التصديق
في القاهرة بأسرع ما يمكن بعد التوقيع عليها، ويعمل بها ابتداءً من تاريخ تبادل التصديق

وتبقى نافذة الحكم لمدة سنة واحدة ابتداء من ذلك التاريخ . وما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انتهاء المعاهدة قبل مضي السنة المذكورة بستة أشهر فانها تبقى نافذة الى الوقت الذي يقوم فيه أحد الطرفين بانهاؤها وذلك باخطار الطرف الآخر بستة شهور .

المادة الثامنة عشرة : يكون تحرير المعاهدة باللغتين ، العربية والانجليزية ليكون كل منهما أصلا يرجع اليهما معا عند تفسير مواد المعاهدة .
وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان ووضعوا عليها ختميهما .
تحريرا بالقاهرة في ٢ ذي الحجة في سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١
نوري السعيد
عبد الفتاح يحيى

المعاهدات العربية في البرلمان العراقي

وقد عاد رئيس الوزراء نوري السعيد ، الى بغداد في ٢٤ نيسان ١٩٣١ يصحبه السيد المناصفي ، وعاد اليها في ١٠ حزيران ١٩٣١ السيد طه الهاشمي ، وموفق الالوسي ، فطلب وزير الخارجية في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٣ مايس ١٩٣١ ، أن يتذاكر المجلس النيابي بصورة مستعجلة في « معاهدة الصداقة وحسن الجوار » المنعقدة بين العراق وابن سعود ، وكذا في معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين الطرفين ، فقبل الاقتراح ، وقبلت المعاهدتين مع بروتوكول التحكيم بالاجماع ، بعد أن أثنى المجلس على هذا لمشروع الجليل ثناء مستطابا .
ثم انتقل الى المعاهدة العراقية - الاردنية ، فمعاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين العراق ومصر ، فقبلتا بالاجماع ، وبدون مناقشة .
أما المعاهدة العراقية - اليمنية فقد أبرمها المجلس بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣١ لان عاقيدها عادوا الى بغداد بعد انتهاء دورة المجلس غير الاعتيادية ، وقد قبلت بالاجماع أيضا .

حركات الشيخ محمود

ذكرنا لما عن نضال « الشيخ محمود الزعيم الكردي » المعروف في المجلدين الاول والثاني من هذا الكتاب ، وقلنا في المجلد الثاني : ان الحكومة العراقية عرضت على هذا الشيخ بعض الشروط كتدبير حاسم لانها حركاته المخلة بأمن الدولة . وكان من بين هذه الشروط ما يحول دون دخول الشيخ الى أراضي العراق الا باذن من الحكومة . فلما تم التوقيع على معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، وقام أكراد السليمانية بالحركة التي اشرنا اليها في موضع آخر من هذا المجلد ، أخل الشيخ محمود بالعهد الذي قطعه على نفسه ، على الرغم من التحذير الذي بعث به اليه وزير الداخلية في العاشر من ايلول ١٩٣٠ ، فدخل العراق مع جمع مسلح من أتباعه « وأخذ يحرض على العصيان في منطقة شهربازار » (١) وما لبث أن قدم طلبا الى المندوب السامي البريطاني في بغداد ،

(١) البويبيل النضي للجيش العراقي ص ٢٠٢ .

كرر فيه وجوب ترك الحكومة العراقية منطقة كردستان ، من زاخو الى خانقين ، وانشاء حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني . فأنذرت السلطات العراقية بوجوب ترك العراق ، فلم يحفل بأنذارها ، فاتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠م هذا القرار :

« تلي كتاب وزارة الداخلية المرقم س ٣٤٥٣ والمؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٠ المتعلق بقضية تأديب الشيخ محمود ، فقرر مجلس الوزراء الموافقة على جميع الاقتراحات الواردة في كتاب الوزارة المشار اليها ، وقرر أيضا تكليف الوزارات المختصة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الخطط المبينة في الكتاب المذكور ، اهـ .

وكان وزير الداخلية - قبل أن يتخذ مجلس الوزراء هذا القرار - قد بعث برسالة مطولة الى الشيخ محمود برقم س ٣٥١٣ وتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ يحذره فيها من مغبة المضي في أعماله ضد الحكومة العراقية هذا نصها :

كنت قد قطعت الجهود التالية ، بمقتضى الاتفاقية التي وقعت عليها في سنة ١٩٢٧ :

(١) بأن تسكن أنت ، وأولادك ، ونسائك ، وشقيقتك فاطمة خانم ، في قرية خارج الحدود العراقية .

(٢) بأن لا تدخل أنت والاشخاص المذكورين في المادة (١) الحدود العراقية قبل الحصول على موافقة الحكومة .

(٣) بأن لا تتدخل أنت أو أي كان من الاشخاص المذكورين ، بصادرة الحكومة العراقية في لواء السليمانية ، أو غيره في العراق بأية طريقة كانت ، وأن لا تشجعوا أشخاصا آخرين على عمل ذلك ، وأن تتجنبوا جميع الامور السياسية المتعلقة بالعراق .

واتفق أيضا على انكم اذا خالفتم أنتم أو الاشخاص المذكورين انقيام بأحد هذه الشروط ، فان الحكومة العراقية تعتبر نفسها مجردة عن المسؤولية ، وحررة في اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية .

ومع ان صاحب الفخامة وكيل المعتمد السامي ، ومعالي وزير الداخلية ، نبهاكم الى تعهداتكم الى الحكومة العراقية ، ونصحاكم بالاخلاق الى الهدوء في قرية بيران ، فلانكم لم تعبأوا بهذه الانذارات ، ودخلتم الحدود بدون اذن ، وبعد ذلك أعلمكم وكيل المتصرف بكتابه المؤرخ ١٨ ايلول انكم لم تطيعوا ارادة صاحب الفخامة وكيل المعتمد ، ومعالي وزير الداخلية ، وانكم قد خالفتم شروط الاتفاقية التي وقعتم عليها ، ويجب عليكم العودة الى القرية خارج حدود العراق ، وتسليم الضباط الاكراد الثلاثة الذين فروا من الجيش العراقي ، والذين عرف انهم معكم .

وقد تجاهلتم التعليمات التي تلقيتموها مرة ثانية ، وبدأتم منذ ذلك الحين تتجولون في جهات لواء السليمانية بقصد احداث الاضطرابات . وفي ٢ تشرين الاول طلبتم الى مفتش اداري لواء السليمانية أن يقابلكم في شهربازار ، فأعلمكم بأنكم ما دمتم قد دخلتم الاراضي العراقية بدون اذن الحكومة ، ونظرا لتجاهلكم الانذارات والتعليمات الصادرة اليكم قبلا ، ليس في امكانه مقابلتكم وأمركم ثانية بالعودة الى بيران فورا . فاني

الآن أكرر هذا الأمر اليكم بوجوب العودة الى بيران ، وأنذركم بأنكم اذا لم تلبوا ذلك فوراً ، عند تسلمكم هذا الكتاب ، فستتخذ التدابير ضدكم وضد معاضديكم كما ان كافة املاككم في هذا القطر تصبح معروضة للمصادرة . اهـ

والى جانب هذا الكتاب الذي بحث به وزير الداخلية الى الشيخ محمود ، فقد وجه المعتمد السياسي البريطاني هذا الكتاب اليه :
الى الشيخ محمود أفندي

لقد تلقى سلفي منكم عدة رسائل الا اني لا أستطيع مراسلتكم ، الا أن تغادروا الاراضي العراقية ، وتوفو عهودكم المذكورة في الاتفاقية التي وقعت عليها في سنة ١٩٢٧ .

تذكرون ان الاتفاقية المنوه عنها تتضمن شرطاً بعدم دخولكم العراق ، بدون موافقة الحكومة ، وأن لا تتدخلوا في ادارة الحكومة العراقية في لواء السليمانية أو غيره في العراق بآية طريقة كانت ، أو تشجعوا غيركم على اتيان ذلك ، وأن تتجنبوا الامور السياسية الخاصة بالعراق .

انكم لم تطيعوا الانذارات والنصائح التي اسداها اليكم وكيل المعتمد السامي ، ومعالي وزير الداخلية ، في كتابيهما المؤرخين في ٢٠ ايلول ، وخالفتم ايضاً امر وكيل متصرف لواء السليمانية الوارد في كتابه اليكم المؤرخ في ١٨ ايلول ، والذي أمركم فيه بمغادرة الاراضي العراقية فوراً . وعليه أود أن اشترك بالاوامر الصادرة اليكم من لدن وزير الداخلية بوجوب مغادرتكم الاراضي العراقية حالا ، والامتناع عن المداخلة بأمور العراق ، وأنذركم بأن عدم تلبيةكم اياها ينجم عنها عواقب وخيمة ضدكم وضد معاضديكم .

— المعتمد السامي في العراق —

وفي الرابع من تشرين الثاني ١٩٣٠م ، طلب رئيس الوزراء الى المعتمد السامي أن يوعز الى القوة الجوية الملكية البريطانية بالتهيو لالقاء القنابل على جماعة الشيخ محمود في جوار بنجوين ، وأن يعير أحد الضباط البريطانيين ليتولى قيادة حامية السليمانية ، وأن يعير الجيش العراقي ثلثة من الجيش الليبي . وهكذا سيرت القوات النظامية ، فكانت الحرب سجلاً بين الطرفين ، وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠م وهو :

بلاغ رسمي

« لما كان الشيخ محمود قد نقض بدخوله العراق العهد الذي قطعه في سنة ١٩٢٧ ، ولما كان ساعياً لتحريض الناس على العصيان في كردستان ، فقد قررت الحكومة تجريد حملة عسكرية عليه ،
لذلك حشدت الحكومة العراقية في السليمانية قوة من الجيش العراقي ، فاوفد

منها رتلان وهما الرتل (أ) وقد توجه الى بنجوين والرتل (ب) وقد توجه الى جوارته .
 « وهاجم الاشقياء مخفر الشرطة في بنجوين ، ولكن قبل وصول الرتل (أ) الى ذلك المخفر ، قام الكرد الموالون للحكومة بطرد أولئك الاشقياء » .
 « وبعد بضعة أيام وقف الرتل (أ) بالقرب من جوارته ، ثم زحف الى نقطة قريبة من بايانان الواقعة على نهر السويل . وفي ليلة ٨ / ٩ تشرين الثاني هجم الاشقياء هناك على ربيثة معسكر منعزلة ، فدافعت تلك الربيثة دفاعا مجيدا ، ولم تترك الموقع الا بعد أن جرح خمسة جنود من رجالها البالغ عددهم جميعا ستة فقط أما الاشقياء فيروى انه قد قتل منهم اثنان ، وجرح اثنان آخران » .
 « ويقوم الرتلان الآن بمظاهرات يومية في الارياف المحيطة بقاعدتيهما ، وقد سارت القطعات العسكرية سيرا جيدا ، وهي على غاية ما يرام من الهمة والنشاط » .
 وقد تعاونت قاعدتا الطيران في كركوك والسليمانية مع كلا الرتلين ، اهـ (١) .
 وفي الواقع لم تكن حركة الشيخ محمود الاخيرة لتخطر على بال الحكومة ، فقد رضي الرجل بالاقامة في قرية (بيران) بعد خروجه من العراق عام ١٩٢٧م ، وصار يستغل أملاكه بواسطة معتمد له ، غير انه كان يشكو من ضيق شديد ، وقد كتب الى أحد معارفه في بغداد مرة : انه يريد العبور الى الحدود العراقية ، ولو أدى ذلك الى شنته ، فنصحته هذا « المعروف » بوجوب مراجعة الملك مباشرة ، اذا كان لا يود الاتصال بالمقامات الرسمية الاخرى أو الجهات المحلية ، ولكنه انتهز حادثة السليمانية فأوفد المدعو الشيخ عبد السلام الى بغداد ليحرض الاكراد على الالتحاق به ، ويشوقهم على التمرد ، فكان ممن أطاعه : محمود جودت ، وشقيقه حميد جودت وكامل حسن « وهم من ضباط الجيش العراقي » ، فأقنعوه بضرورة اعلان العصيان ، فقام بما أشرنا اليه اعلاه ، واستمرت الحركات التأديبية ستة أشهر ، تكبدت الحكومة والشيخ خلالها خسائر جسيمة » .

قرار لمجلس الوزراء

وفي يوم ٢٤ آذار ١٩٣١م « بحث مجلس الوزراء في مسألة الشيخ محمود ، الزعيم الكردي الثائر وقرر ما يأتي :
 ١ - لما كانت السياسية المتخذة حتى الآن ، لم تؤد الى توطيد الامن في لواء السليمانية ، وتطمين رغبات السكان فيما يتعلق بالسكينة والراحة ، اللتين يجب أن يتمتعوا بهما اسوة بالالوية الاخرى . ولما كان الاستمرار على اتباع هذه السياسة سيقتضي حتما الى ازدياد الاضطراب ، وتحميل البلاد لسبب اطماع بعض الاشخاص ، أعباء مادية ومعنوية كبيرة ، فقد ارتؤي من الضروري اعلان الادارة العرفية في ذلك اللواء ، وتسليم الادارة الملكية العسكرية بيد قائد عسكري قدير الى أن تزول أعمال الشقاوة تماما ، ويعود الامن والطمأنينة الى نصابهما » .

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣٠٤) بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ .

٢ - عند عدم اعلان الادارة العرفية ، اعطاء القائد المشار اليه السلطات المنصوص عليها في نظام دعاوي العشائر الجزائية والمدنية ، وتزويده بكل ما يمكن من الوسائل التي تساعد على انجاز مهمته .

٣ - اذا لم يتخذ أحد الترتيبين السالفي الذكر ، فالمجلس يرى بدلا من التماهي في اسراف الاموال والارواح بدون جدوى ، اخلاء منطقة السليمانية ، وسحب قوات الحكومة منها مؤقتا ، الى أن تتخذ تدابير أخرى لاعادة الامن والسكينة الى اللواء المذكور ، اهـ .

ولكن هذا انقرار بقي حبرا على ورق ، بعد أن اعتبره الملك فيصل عجزا من الوزارة في اقرار الامن والنظام .

وقد أشاع البعض أن لكنكليز دخلا في تهيج الشيخ محمود ، قصدوا به تمكين الحكومة العراقية من أسره ، ليصبحوا في حل من الوعود التي منوه بها ، وقد أرغمه الجيش العراقي على انفراد ، ثم الى تسليم نفسه ، الى الحكومة في ١٣ ميس ١٩٣١ (١) فجاءت به الى « السماوه » ثم نقلته الى « الناصرية » فعنه ، وأخيرا سمحت له بالاقامة في « بغداد » بعد أن قررت مصادرة أملاكه ، أما الضباط الذين التحقوا به ، فقد ندم الاخوان : حميد جودت ومحمود جودت وسلما الى الحكومة فقضت بحبسهما ، ثم صدر أمر ملكي بالاعفاء عنهما فأطلق سراحهما .

وقد انتهز صاحب الجلالة الملك فرصة استسلام الشيخ محمود فسافر الى « كركوك » في يوم ٢٥ حزيران سنة ١٩٣١ ، لتوزيع الهدايا والالوسمة على الذين اشتركوا في حركات التأديب ، وأدوا خدمات ممتازة ، وعاد الى عاصمة ملكه في نفس اليوم .

المؤامرة على سلامة الدولة

قلقت بعض الاقليات في العراق من اقتراب فترة انتهاء الانتداب البريطاني عليه ، وقرب دخول العراق عضوا في عصبة الامم ، فأخذت تسعى - بوحى من بعض الجهات الاجنبية - للحصول على بعض الامتيازات الخاصة . فقد وصل الى بغداد في نهاية كانون الثاني ١٩٣١ ضابط بريطاني يدعى هرمز رسام ، وبعد أن اتصل ببعض الشخصيات البارزة من غير العرب ، سافر الى الموصل ، وأعلن اهتمامه المتزايد بالاثوريين ، وما لبث أن استدعى زميلا له من لندن هو الكابتن مايتوم كوب أحد الضباط العاملين في البحرية فجاء الى بغداد ، ثم توجه الى الموصل في آذار ، وأخذ يتصل برؤساء الاقليات غير العربية ويحرضها على طلب الانفصال عن العراق . وسرعان ما استدعى

(١) على اثر استسلام الشيخ محمود ، اصدرت الحكومة هذا البيان :
« سلم الشيخ محمود نفسه الى الحكومة حسب الشروط التي املت عليه ، وهو الان في طريقه الى محل اقامته الذي ستمينه له الحكومة ، وسيكون هذا المحل على ضفاف الفرات على الأرجح » .
ملاحظ مكتب المطبوعات ١٩٣١/٥/١٥

الرجلان الغريبان صاحبا لهما في لندن ، هو الاميرال هـ . سيمون هول ، فجاء هذا الى الموصل ، وصار يخطط مع زميله لاثارة الثورات الطائفية، ثم عاد الى لندن كل من رسام وهول ، وبقي كوب يعمل في السر وفي العلن حتى اكتشف أمره . اذ استطاعت الشرطة أن تقبض في اليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣١ عليه ، وعلى فريق من الذين غرر بهم للتحقيق معه فيما أسند اليه ، وفي ذلك تقول جريدة « العالم العربي » في عددها (٢١٩٢) انصادر في يوم ٨ من الشهر المذكور .

قابلنا أمس بعض المراجع الرسمية المختصة ، للتحقيق عن قضية الموقوفين في بغداد ، والموصل بتهمة الاضرار بسلامة الدولة العراقية ، ففهمنا انه :
تبين للحكومة العراقية ان بعض الناس في بغداد ، والموصل ، وأكثرهم من الغرباء المتجنسين قبل مدة من الزمن بالجنسية العراقية ، قد صاروا آلة للدعاية الاجنبية المضرة بمصالح العراق ، والملقية اغتق والاضطراب والشقاق ، بحجة مسائل الاكراد والاقليات . .
ولا « تزال حركات « المستر كوب » المنخرج من العراق وغيره عالقة بالاذهان . .
كما ان الشعب العراقي قد شعر ببعض التشويشات في حين ان العراق — حكومة وشعبا — واثق تماما باخلاص الاكراد ، والاقليات المتحدين بسائر العراقيين ، اتحاد الاخوة الذين تربطهم الوحدة الوطنية ، والولاء النصميم .

« فاولئك الذين تبين لاولياء الامور انهم صاروا آلة للدعاية المضرة ، صممت الحكومة على القبض عليهم ، والتحقيق معهم ، فادعت الامر الى ادارة الشرطة العامة ، فوضعت خطة دقيقة أسفرت نتيجتها عن ايقافهم في بغداد ، والموصل ، في يوم واحد ، وساعة واحدة ، وذلك في فجر نهار الاربعاء الماضي ، وجمع رجال الشرطة الاوراق التي وجدوها في بيوت ومحلات الموقوفين ، وسلموها الى موظفي التحقيق .

« أما المقبوض عليهم في بغداد فهم :

١ - توفيق وهبي ، متصرف السليمانية السابق .

٢ - سعيد نامق المحامي ، المتجنس بالجنسية العراقية .

٣ - الدكتور شكري محمد صكبان ، المتجنس بالجنسية العراقية ، الا انه بعد

أن أوقف بضع ساعات أطلق سراحه بكفالة .

٤ - عبد نعمان ، وأخوه كشمش نعمان ، صاحبا مكتبة نعمان ، وهما أيضا حديثا

التجنس بالجنسية العراقية .

٥ - توما هرمز ، وطوبيا حنا ، وداود توما ، والياس حنا ، أصحاب كازينو دار

السلام .

« وأما في الموصل فقبض على : يوسف أندريا ، وعبد الكريم قره كله ، المتجنس

بالجنسية العراقية :

« وتبين ان يوسف ملك هو في طبيعة هؤلاء ، الا انه غادر العراق قبل مدة من

الزمن .

« ولا يزال المقبوض عليهم ، المذكورين أعلاه ، موقوفين في مراكز الشرطة

ببغداد ، والموصل ، الى نتيجة التحقيق عن الاعمال المريبة التي بها صاروا ضحايا لدعايات بعض الاجانب ، كما أفهمتنا المراجع الرسمية المختصة (انتهى بنصه) .
وقد قص علينا القانوني الضليح السيد معروف جياووك ، حادثة نوجزها فيما يلي ، قال :

« طلب الي السيد توفيق وهبي ذات يوم ان اتصل بالمستر كوب ، المستعمر الانكليزي الذي جاء الى العراق في اواخر عام ١٩٣٠ ، ونفته الحكومة العراقية الى خارج حدودها في ٩ نيسان ١٩٣١م ، لظهور نوايا سيئة عنده ، وان أتذاكر معه في القضية الكردية ، وأمنحه التخويل الذي يريده ليطالب بحقوق الاكراد ، في الاستقلال الذاتي ، لانه كان قد اجتمع بالسيد توفيق وهبي ، وبجماعة من الاكراد ، وادعى بأن لديه المعلومات الكثيرة عن مختلف الاشخاص ، الذين يشتغلون بقضايا الاقليات في العراق ، وانه ينتمي الى جمعية لندنية لها قوتها ولها نفوذها ، وان لهذه الجمعية مراسلات مع الملك ومع رئاسة الوزارة ، وان لديه مضبطة يريد ان يوقع زعماء الكرد في العراق فيها وهي تتضمن :

- ١ - اعتبار هرمز رسام وكيلنا عن الاكراد في الدفاع عنهم لدى عصبة الامم .
- ٢ - الاعتراف بما تقرره عصبة الامم من الاراضي العراقية للآثوريين .
- ٣ - ان الاكراد يوافقون على أن يتكونوا اقلية في المناطق التي ستكون مأهولة بالتياريين ، وان حقوقهم ستكون مصادنة » .

وأضاف السيد معروف الى ما تقدم : انه اجتمع بالمستر كوب ، ورد على ما جاء في مضبطته بأن الاكراد لا يمكن أن يعترفوا بهرمز رسام وكيلنا عنهم لانه ليس بكرد ، ولا علاقة له بالاكراد ، وانه من المستحيل أن يكون الاكراد اقلية في النواحي الذي سيسكنها الآثوريون ، وهم الاكثرية المطلقة فيها ، وأصحابها الشرعيون ، وانه ليس من المعقول أن يعترف الكرد بما تقرره عصبة الامم للآثوريين من الاراضي العراقية ، لانه لا يجوز الاعتراف بالمجهول ، وعلى كل فان الاكراد عراقيين وليس لهم أي اتجاه يخالف القوانين العراقية !

وقد صعد الكبتن كوب بهذه الايضاحات ، فراح الى السيد محمد أمين زكي الوزير العالم الكردي المعروف ، ثم الى غيره من زعماء الاكراد ، ليحملهم على توقيع المضبطة التي كانت بيده ، فلم يجد منهم أي التفات حتى كان تاريخ نفيه من العراق ، .

وكان السيد معروف جياووك قد نشر نداءا حارا في جريدة « صدى العهد » البغدادية الصادرة في ٨ أيار ١٩٣١م نبه فيه الاكراد الى شعوة المستر كوب ، والعاملين معه في حقل الفتنة ، ونصحهم أن لا يكونوا العوبة بيد الاجانب ، فكان لندائه الاثر المحمود ، وكان مما جاء فيه :

« ومن هنا تفهمون عظم الاهانة . وغدر الحقوق الى أي درجة هي ، فقد ناقشتهم كثيرا ، وأردت ارجاعهم الى الطريق السوي ، فأخذوا يتحيلون ، وذهبت وشايتهم

ادراج الرياح ، وأخيرا ذهب توفيق وهبي الى حلب ، وقابل هرمرز رسام ، الذي جاء الى هنا خصيصا من لندن لهذه الغاية ، وفي هذه المدة كنت بين الحيرة والسكون ، لا أود ان أجزم بان توفيق يقدم على ورقة تهده ، فيها كل ضرر متصور ، ولذلك فعند عودته ، طالبناه أنا وجماعة من كبار رجاا الاكراد ليطلعنا على ما كتبه ، وعلى التقرير الذي قدمه الى هرمرز رسام فامتنع وعلمنا ان وراء الاكمة ما وراءها ، اه .

لقد اهتمت الصحف اهتماما واسعا بهذا الموضوع ، ودعت الحكومة الى الاقتداء بسياسة القوة التي تتبعها الحكومتان : التركية والايروانية ازاء مثل هذه الحركات الهدامة من أجل الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها ولكن كان دون ذلك خطر القتاد .

وقد انتهز وزير الداخلية مزاحم الباجهجي ، فرصة توقيف « المتآمرين على سلامة الدولة » فسافر الى المنطقة الشمالية عن طريق كركوك في مساء يوم ٧ ايس ١٩٣١ م ، وزار كركوك ، والسليمانية ، واربيل ، والموصل ، حاثا رؤساء الطوائف المختلفة على وجوب الاعتصام بالوحدة العرفية ، وعدم افساح المجال لتشتيت شمل العراقيين بتأثير الدسائس الاجنبية ، ومؤكدا ان الحكومة العراقية ستضرب بيد من حديد على كل من يسيء الى البلاد ، أو يشوه سمعتها .

فكان لهذه الرحلة اثرها المحمود في ارجاع الطمأنينة الى نفوس البسطاء المخدوعين ، وقد عاد الوزير الى العاصمة في يوم ٢١ من الشهر المذكور .

تدخل المعتمد السياسي

على اثر التوقيفات التي أمرت بها وزارة الداخلية ، والتي تمت في بغداد وفي الموصل ، بعث المعتمد السامي البريطاني في بغداد برسالة الى الملك فيصل برقم س آر أو / ١٨٢ تاريخ ١٥ ايار ١٩٣١ يعترض فيها على التوقيفات التي تمت ويرى « أن يجتمع رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدلية مع المستشارين المختصين ، ويقدموا الاقتراحات التي يجب اراءتها له لاجل التعليق عليها قبل العمل بموجبها . » وان جميع ما يضبط من الوثائق يفحص فيما بعد ، ويحال الى جلالتم والي . ثم طلب في ختام رسالته :

أ - أن لا تأذن الحكومة بالقاء القبض على آخرين .

ب - أن لا تجري محاكمة للموقوفين ، اه .

ولم يكن الملك في وضع من يستطيع الاعتراض على طلب المعتمد البريطاني ، فايده بكتابه المرقم س ٣٨ والمؤرخ ٢٤ ايس ١٩٣١ م وأوعز الى رئيس الوزراء نوري السعيد أن يتخذ هو موقفا صلبا ، فوجه نوري الى المعتمد هذا الكتاب ، بعد أن تلقى طلبا مماثلا :

عزيزي الميجر يونغ الرقم س ٢٢٦٢ التاريخ ٣٠ ايار ١٩٣١
اشارة الى كتاب فخامة السر همفريز انرقم بي أو / ١٠٦ والمؤرخ في ٢٩ ايار

المتعلق بالأشخاص الذين ألقي القبض عليهم مؤخرا .
آسف لانني لا أتمكن من الموافقة على الرأي القائل : انه يجب على الحكومة العراقية ألا تتخذ اجراءات قانونية بحق أي من الأشخاص المذكورين ، لمجرد اقتناع رجال القانون بأنه لا توجد بينة كافية لتبرير سوقهم الى المحاكمة . لقد ذكرت في كتابي المرقم ٢١٩٢ والمؤرخ في ٢٥ - ٢٦ الجاري الى فخامته ، ان الشرطة مقتنعة بأن الوثائق التي عثرت عليها تكون بينة كافية للاتهام . وسواء أكانت الشرطة مخطئة ورجال القانون مصيبون أم العكس ، فان الطريقة القانونية الوحيدة التي أعتقد انه يجب اتباعها ، هي احالة الأشخاص المذكورين الى المحاكم لتنظر في أمرهم على ضوء البيانات الموجودة فأما أن تبرئهم وأما أن تحاكمهم .

المخلص : نوري السعيد

جناب الميجر هيوبرت و . يونغ مستشار فخامة المعتمد السامي بالعراق - بغداد لم يقتنع المعتمد السامي بما جاء في خطاب رئيس الوزارة العراقية ، الى مستشاره الميجر يونغ ، فاستعمل ضغطا متواصلا على الجهات المختصة حتى اضطرت الحكومة الى تسريح انوفوفين ، بعد ربطهم بكفالات رمزية للمحافظة على حسن السلوك في المستقبل .

الملك فيصل يزور الشمال :

ورغب صاحب الجلالة الملك أن يزور المنطقة الشمالية بنفسه ، بعد أن عاد وزير الداخلية منها ، ولا سيما وكانت الحركات التأديبية ، ضد الشيخ محمود ، قد آتت أكلها ، فأمر بركابه العالي فتحرك من بغداد الى الموصل « عن طريق بيجي » صباح يوم ٣ حزيران سنة ١٩٣١ يصحبه وزير الداخلية ، ومدير الشرطة العام ، فاستقبل في « الحدياب » استقبالا فخما اشتركت فيه كافة الطوائف ، مما دل على ان الحركات التي قام بها الذين يريدون بالبلاد سوءا لا تجول الا في مخيلات أصحابها . وبعد أن زار بعض أفضية اللواء ونواحيه ، تحرك الى « اربيل » فبلغها في اليوم السادس من حزيران ، فكان يوم وصوله اليها يوما مشهودا ، ثم قصد الى مدينة « كركوك » في اليوم التالي ، فمكث فيها ثلاثة أيام قصد « السليمانية » في ختامها ثم عاد الى « بغداد » في صباح يوم ١٤ حزيران .

وكان قد نعي الى جلالته « والده الملك حسين » فلم يعد الى العاصمة ، بل واصل السمر لتحقيق أهدافه ، وفيما يلي الخطبة التي ارتجلها في المأدبة التي أقامتها بلدية السليمانية مساء يوم ١١ حزيران تكريما لجلالته ، وهي واحدة من عدة خطب نطق بها أثناء هذه الجولة :

« أشكر الخطباء على ما أبدوه من العسيات النبيلة ، التي أعربت عن اخلاص الشعب وولائه ، وكان بودي أن أجيبهم بعين اللغة ، ولي الامل الكبير انني سأتمكن من ذلك في المستقبل ، بدون صعوبة لاني فهمت جميع ما قالوه في الكردية ، بدون ترجمان .

« لم أكن على استعداد للتكلم ، ولكن نزولا عند رغبة الذات الحاضرين ، الذين يمثلون الجماعات والطبقات المختلفة في هذا اللواء المحبوب ، سأقول كلمة وجيزة :
« لا يخفاكم ان الدين لله والوطن للجميع ، ولا فرق ولا تمييز عندي بين سكان بلادي المحبوبة ، والوطن لنا جميعا . فهذه الجبال ، وهذه الوديان الجميلة ، هي ملك لباقي سكان ألوية البلاد العراقية الاخرى ، كما ان كل شبر في تلك الالوية ، لسكان هذا اللواء حق فيه . أفول أكثر من ذلك : كل قطرة من دم سكان هذا اللواء ، هي من دم العراقيين جميعا ، وكلهم اخوان في الوطن ، لا يؤخرهم عن خدمته شيء ، وأما الدين أو المذهب ، فهو لله ويلزم أن يبقى بين الرب وعبيده داخل حدود الجوامع ، والكنائس .

لا شك ان كل واحد منكم يعلم ان دولة العراق لا تقبل التجزئة والتفريق ، وهي بمجموعها قد أصبحت جزءا لا يتجزأ ، ولهذا فمن المستحيل على سكان الالوية الجنوبية أن يعيشوا آمنين ، بدون أن يكون هذا اللواء جزءا من وطنهم وبأيديهم ، كما انه يستحيل على سكان هذا اللواء أن يعيشوا يوما واحدا ، بعيدين بشكل من الاشكال والاضاع ، عن باقي وطنهم العراقي ، واخوانهم العراقيين .

هذه الحقيقة الناصعة يعلمها العراقيون ، وتشاركهم بها جميع الامم ، فعلى هذا الاساس تأسست الدولة العراقية ، وبالقريب العاجل ستأخذ مركزها بين الامم ، بوحدةها واستقلالها ، فعلى مجموعتنا - حكومة وأفرادا - أن نقوم بواجبنا نحو الوطن المقدس ، ونتعاون ، ويساعد بعضنا الآخر في كل ما يعلي شأنه ، ويحقق أمانيه .

« ان منهاج الحكومة الوطنية - منذ تأسيسها - كان ولم يزل مدى الدهر يرمي الى نشر العدل بين أفراد الشعب ، وتطمين رغائبه ، حتى يصبحوا عمالا لخير الوطن ونفعه . ومن جملة ذلك انها سنت قوانين منحت بموجبها حرية التعليم بالالسنة المحلية ، وكذلك حرية التقاضي أمام المحاكم بتلك اللسنة ، فالكردي يتعلم بلسانه ، وكذلك العربي ، والتركي ، ولتطمين العدل ، سيكون القاضي عارفا لسان المتقاضين في الالوية العراقية ، وكذلك منحت حرية المكاتبه بين الدوائر الرسمية والاشخاص باللسان الذي تتكلمه أكثرية اللواء . وأما العادات والتقاليد والديانات والمذاهب ستحترم احتراما تاما ، كما احترمت في الماضي ، والخلاصة ان حكومتي عازمة على تمشية الامور على أساس الحرية ، والعدل ، والعطف ، والاخلاص ، للواجب الوطني ، واذا قصرت في ذلك فسأكون رقيبها .

« ان الوضع السياسي لبلادي قد تثبت وتعين ، ولم يبق مجال لتحويره وتغييره ، فعلى هذا يلزم على الشعب جميعا أن يتعاون أفراداه مع الحكومة للقيام بالواجب العام ، واذا وجد من شذ عن هذه الطريقة المثلى ، فسيكون شذوذه كشذوذ ابن النبي نوح عندما دعاه أبوه .

« ذكرت ما ذكرت لتطمين شعبي على المركز السياسي الذي نالته البلاد ، وما عليكم غير التشمير عن ساعد الجد لانعاش الوطن في مواطن الاقتصاد : كالزراعة ، والتجارة ، حتى تتسابق خطواته السياسية الواسعة مع نهضته الاجتماعية ، اه .

المجلس النيابي في دورة غير اعتيادية

كان المجلس النيابي قد افتتح جلسات اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثالثة في يوم أول تشرين الثاني ١٩٣٠ وقد أجل الاجتماع لمدة ٢١ يوما اعتبارا من يوم ٧ شباط ١٩٣١ ثم استأنف عمله في يوم ٢٨ من الشهر المذكور . وفي يوم ١٨ ايار صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٢٨ « بفض اجتماع مجلس الامة الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ في نهاية اليوم التاسع عشر من شهر مايس ١٩٣١ » بعد أن عقد مجلس الاعيان (٤٠) جلسة ، وعقد مجلس النواب (٦٧) جلسة خلال هذا الاجتماع ، الذي دام ستة أشهر ، قدمت خلالها اليه ١٢٩ لائحة فمرت ١٠٨ لوائح ، وبقيت (٢١) لائحة .

ونظرا لضرورة تمشية بعض اللوائح القانونية المستعجلة من هذا المجلس ، صدرت الارادة الملكية بدعوته الى « الاجتماع فوق العادة » اعتبارا من يوم ٢٣ مايس ١٩٣١ ، وألقى صاحب الجلالة الملك ، بهذه المناسبة ، خطاب العرش الآتي نصه :

حضرات الاعيان والنواب

لما كانت بعض اللوائح القانونية المهمة ، المعروضة عليكم في الاجتماع الاعتيادي السابق ، لم تنجز بعد ، وكانت البلاد في حاجة الى اكمالها ، والى البت في بعض لوائح قانونية اخرى ، فقد رأينا أن ندعوكم الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية ، للبت في الامور التي تضمنتها ارادتنا الملكية ، ولنا وطيد الامل بأنكم ستعالجون كل هذه الامور بما تستحقه من الاهتمام ، وتساعدون حكومتنا على تطبيق الخطة التي تمشي عليها لترقية حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

ان اللوائح القانونية المفيدة التي انجزتموها خلال الاجتماع الاعتيادي ، والجهود المستمرة التي بذلتموها لصالح المملكة ، قد أوجبت تقديرنا التام . ومما يدعو الى الذكر هو أن ميزانية السنة الماضية ، وميزانية السنة الحاضرة ، قد عولجتا بالحكمة والروية ، رغما عن الصعوبات التي اعترضتنا ، من جراء الازمة الاقتصادية السائدة ، كما أن ميزانية السنة الحاضرة قد صدقت قبل حلول السنة التي تعود اليها .

انا نهنئكم على هذا النجاح ، ولنا كل الثقة بأنكم ستضاعفون جهودكم ، وتناهبون على السعي ، محققين آمال الأمة فيكم والله ولي التوفيق » اهـ (١)

وقد أنجز المجلس خلال اجتماعه « غير الاعتيادي » الاشغال المستعجلة خلال عشرة ايام فقط ، فصدرت الارادة الملكية في ٢ حزيران ١٩٣١ بانهاء الدورة غير الاعتيادية . وبمناسبة قرب مغادرة النواب العاصمة الى مناطقهم الانتخابية ، أمر الملك فأقيمت مأدبة عشاء تكريما لهم . وقد تكلم فيها صاحب الناج شاكرا للنواب بجهودهم في خدمة البلاد ، و متمنيا لهم سفرا مجيدا ، وعودة عاجلة ، فرد رئيس المجلس النيابي على هذه الكلمة شاكرا لالطاف الملكية السامية وانفرط عقد المدعوين .

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثالثة » الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١ س ١ .

جلالة الملك يتجول

كثر الشغب على « الوزارة السعيدية الاولى » فاراد صاحب الجلالة أن يتصل بأفراد الشعب بنفسه ، ليقف على الخبر اليقين ، فسافر الى « كربلاء » و « النجف » في يوم ١٣ نيسان ١٩٣١ يصحبه رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، ووزير المعارف عبد الحسين الجلبي ، وفي اليوم الثاني قصد « الكوفة » و « الحلة » فأقيمت مظاهرات عنيفة في كل قسبة مر بها جلالتة ، واضطرت الحكومة الى أن توقف عددا من الاهلين بينهم صاحب هذا الكتاب حيث كان مارا بالحلة الفيحاء فأوقف فيها .

وكانت فروع الاحزاب المعارضة في الفرات الاوسط انتهزت هذه الفرصة ، فقدمت لجلالتة عرائض تتضمن :

- ١ - طلب حل المجلس النيابي القائم ، وانتخاب مجلس تثق به الأمة .
- ٢ - طلب تعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ تعديلا يحفظ للأمة حقوقها .
- ٣ - لزوم افساح المجال للشعب ل يتمتع بحرياته الدستورية .

ولما وثق « حزب الاخاء الوطني » من أن فروعه أيدت مبادئه لدى صاحب الجلالة ، اراد أن يقيم مظاهرة كبرى في شارع الصالحية ، لتأييد تلك المطالبات ، فأصدرت السلطة أوامرها بمنع هذا الاجتماع ، ولو بالقوة ، فاضطر الحزب الى أن يرفع الاحتجاج التالي :

يا صاحب الجلالة !

لا بد وقد طرق سمع جلالتك عزم الحزبين على عقد اجتماع ، وتقديم بيان عن هذا الاجتماع للحكومة ، ومنع الحكومة عقد هذا الاجتماع بصورة لا توافق القانون .

ان الوزارة الحاضرة ، يا صاحب الجلالة ، قد أمنت في مخالفة أحكام الدستور ، الذي أقسمتم جلالتك على محافظته ، ولقد أزعجنا جلالتك فيما مضى باحتجاجنا على مصادرة الوزارة حرية النشر ، وحرية تأليف الاحزاب ، ويؤسفنا الآن أن نحتج لدى جلالتك على مصادرة الوزارة حرية عقد الاجتماعات ، بدون مسوغ يقبله القانون والمنطق . ان الحزبين يا صاحب الجلالة يعلمان حق العلم موقف الحكومة في الشمال ، وهذا ما يجعلهما أن يتحاشيا ، بقدر الامكان ، من أن يخلقا مشاكل جديدة في الوسط ، والجنوب ، ولكن الوزارة لا تزال تعمل على اغتصاب الرأي العام ، باستهتارها بحقوق الشعب ، ولا تزال تعمل على مخالفة أحكام الدستور والقوانين . فالوضع - والحالة هذه - أصبح فوق ما يمكن معالجته بالحكمة ، وطول الاناة ، فنرجو من جلالتك أن تضعوا حدا لهذه التصرفات ، حفظا لليمين التي أقسمناها ، وصونا للشعب من العبث بحرياته .

(عن جريدة الاستقلال العدد ١٥٩٨)

اول رف للطيران العراقي

بذلت الوزارات العراقية المتتابعة جهودا كثيرة لتقوية الجيش العراقي ، لان الجيش سياج الوطن ، وبدونه لا يستقيم ملك ، ولا تقوم مملكة .

وعنيت « الوزارة السعيدية » بهذه الناحية عناية خاصة ، لان رئيسها نوري السعيد كان قد اشغل « منصب وزارة الدفاع » مرارا ، ولمس مواطن الضعف والقوة في هذه المؤسسة ، وقد ابتاعت الوزارة في ايامه خمس طائرات قادها طيارون عراقيون ، كانوا قد تدربوا على الطيران في « انكلترا » وعادوا الى بغداد على متون طائراتهم في عصر اليوم الثاني والعشرين من شهر نيسان ١٩٣١ ، فاحتفلت « بغداد » بمقدمهم احتفالا عظيما ، وجاءت اليها وفود تمثل الالوية القريبة للاشتراك في هذا المهرجان الوطني .

وقد تفضل الملك فاستقبل هذه الطائرات في مطارها بالوشاش بنفسه ، واشترك معه « قائد القوات الجوية البريطانية » و « المعتمد السامي » و « صاحب السمو ولي عهد المملكة » ورئيسا المجلسين : مجلس الاعيان ومجلس النواب ، ورئيس الوزارة بالوكالة وزملاؤه الوزراء وغيرهم .

وامر صاحب الجلالة فسافر هذا السرب الى بعض الالوية العراقية ليمتع سكانها النظر بمشاهدته فقصدا أولا الموصل في ٥ حزيران ١٩٣١ ، وبعد أن تفقد أفضيتها ونواحيها ، زار ألوية « اربيل » و « كركوك » و « السليمانية » ثم بقية الالوية ، وقد ازداد عدد الطائرات العراقية بعد ذلك ، زيادة كبرى حتى أصبحت قوة الطيران في العراق موضع آمال العرب في مختلف أقطارهم .

اتفاقية النفط الجديدة

كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » قد منحت « شركة النفط التركية » في ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ ، امتيازاً لاستخراج النفط في بعض أنحاء العراق (١) قبل أن تتأكد الشركة من وجود النفط بالغزارة التي ظهرت بعدئذ . وقد تبين خلال السنوات الخمس ، التي أعقبت منح هذا الامتياز ، ان هناك ضرورة مبرمة لتنقيح بعض مواد الامتياز ، سواء أكان ذلك من ناحية الشركة أم ناحية الحكومة حتى أن رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، لما سافر الى لندن في أول تموز ١٩٣٠ كان من جملة مهامه مفاوضته شركة النفط في موضوع تعديل امتيازها . وقد أسفرت المفاوضات الطويلة التي جرت بين الشركة والحكومة لهذا الغرض عن التوقيع على اتفاقيتين معدلتين للاتفاقية الاولى بتاريخ ٢٤ مارت ١٩٣١ .

وخلاصة التعديل الذي جرى : بقاء منطقة نفطية معلومة للعراق هو حر في منحها لمن يشاء ، والزام الشركة بدفع (٤٠٠) ألف باون للعراق سنويا ، ولمدة ٢٠ سنة ،

(١) راجع الفصل المختص بذلك في ص ٢٦٣ من الجزء الاول من هذا الكتاب .

مع نصف المبلغ المذكور بشكل قرض يسدد من حصّة العراق التي تزيد على الاربعمائة الف باون السنوي وكذلك الزامها بمد خطوط للانابيب بين منطقة الامتياز والبحر المتوسط ، خلال مدة لن تتجاوز عام ١٩٣٥ مع تحديد الحد الادنى لاستخراج النفط ، والزام الشركة بأن لا يكون الاستخراج أقل من مليوني طن في السنة ، وغير ذلك من الشروط . وقد وافق مجلس النواب على هذه اللائحة بتاريخ ١٧ مايس ١٩٣١ ، كما وافق عليها مجلس الاعيان وتم تمديد خطوط الانابيب خلال المدة المعينة ، ولا يزال العراق يعتمد على هذا المنبع الفياض في القيام بمشاريعه الكبرى بعد أن ازدادت وارداته منه زيادة مذهلة ، وكثيرا ما استعانت الميزانية العامة به ايضا .

انلك فيصل في توكية

كان الملك فيصل أكثر ملوك العرب حركة ونشاطا ، فهو محب للسفار ، ميال للانتقال ، لا يكاد يعود من سفر حتى يزعم سفرا اخر ، وحسبنا أنه ما كاد يعود من زيارة والده في عمان ، حتى سافر الى الالوية الشمالية يتفقد أمورها ، ويعمل على ما فيه خيرها ، وما كاد يستقر في عاصمة ملكه حتى تلقى دعوة رئيس الجمهورية التركية لزيارة « أنقرة » فقبل الدعوة وسر بها .

وفي صباح يوم السبت الرابع من تموز ١٩٣١ (١٧ صفر ١٣٥٠) غادر جلالته « بغداد » على متن طائرة خاصة ، يصحبه السيد رستم حيدر ، وزير المالية ووكيل رئيس الوزراء ، والمرافق السيد تحسين قدري ، وبعض أفراد الحاشية المنكية ، ورافقت طائرته أربع طائرات من السلاح الجوي العراقي فبلغت « حلب » في اليوم نفسه ، وحطت في مطارها ، وبعد أن تناول الملك طعام الغداء على مائدة القوة الجوية الفرنسية ، واستقبل الوفد التركي الذي جاء للترحيب بمقدمه ، ركب القطار الخاص المعد لركوبه ، فبلغ « أنقرة » في السادس من تموز ، وعادت الطائرات الى بغداد .

ولا تسلم عن الاحتفال العظيم الذي قوبل به المليك العربي في الديار التركية ، فقد خرجت أنقرة بمرمتها (حكومة وشعبا) لاستقباله وكان على رأس المستقبليين الغازي كمال أتاتورك ، ونزل صاحب الجلالة ضيفا على رئيس الجمهورية ، كما كان مقررا ، وقد أدب رئيس الجمهورية مآدبة خاصة للملك في مساء يوم وصوله ، حضرها أكثر من خمسمائة نسمة من عظماء الجمهورية وأقطابها ، كما أدبت « المفوضية العراقية في أنقرة » مآدبة لجلالته حضرها أركان الوزارة التركية ، وسفراء الدول الاجنبية وغيرهم من الشخصيات السياسية المعروفة . وبعد ثلاثة أيام قصد صاحب الجلالة اسطنبول فرافقه رئيس الجمهورية اغراقا في الترحيب والتكريم بضيفه . وقد جرت بهذه المناسبة ، مقابلات ودية بين رئيس الوزارة العراقية ووزير المالية (١) من جهة ، وبين رئيس الوزارة التركية وبعض وزرائه من جهة أخرى ، تبودلت

(١) كان رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، قد سافر الى اوروبا صباح يوم ٣ حزيران ١٩٣١م بعد

فيها المفاوضات حول العلاقات التجارية بين تركيا والعراق فكان لها الاثر الطيب في اقرار العلاقات الاقتصادية بين المملكتين على نحو ما سنذكره في موضع اخر .
وقد تبادل الملك فيصل مع رئيس الجمهورية خطبا تاريخية أثناء الولاية التي اقامها رئيس الجمهورية لجلالته ندونها أدناه حرصا على قيمتها التاريخية .

خطاب رئيس الجمهورية التركية

يا حضرة الملك

اني سعيد بأن أرحب هنا ، في عاصمة الجمهورية التركية ، بذات الحشمة ، واننا لنشعر بعواطف الود والولاء لاصدقائنا وجيراننا العراقيين ، وملكهم المحبوب ، وسترون بذاتكم مدى هذه العواطف في أثناء وجودكم بيننا ، ولا شك أن زيارتكم ستزيد هذه العلاقات والروابط قوة ومتانة ، وان الجمهورية التركية ، التي تحصر مساعيها لاجل السلام بينها وبين جيرانها ، وجميع الدول ضمن نطاق المودة والمساواة ، لتتمنى للعراق السائر في طريق الرقي والازدهار ، كل سعادة ورفاهية . اذ أن ما بين تركيا والعراق من روابط وعوامل جغرافية واقتصادية ومصالح مشتركة ، ما يقرب بين الامتين ، ويوطد بينهما أسس الصداقة والولاء . وأرجو أن تتقوا بأننا مشتركون معا في وجهات نظرنا وفي شعورنا .

وبينا أنا أختتم كلامي هذا ، أتمنى لصديقنا وضيفنا المحترم ، صاحب الجلالة ، الذي سررنا جميعا بزيارته ، كما أتمنى للعراقيين كل سعادة واقبال . اهـ

خطاب الملك فيصل

يا حضرة رئيس الجمهورية

اني أرجو أن تتقبلوا مني أصدق عبارات الشكر لما تفضلتم بأبدائه نحوي ، ونحو أمتي ، من عواطف المحبة والولاء ، وما لاقيته في بلاد الامة التركية الشقيقة من حفاوة واکرام .

اننا في العراق كنا نشعر بكل سرور وامتنان للخطى الحميدة الصالحة ، التي خطتها تركيا في سبيل الرقي والسلام ، فكانت موضع الاعجاب والتقدير . وبديهي بعد بيان العوامل والاسباب التي أوردتموها في خطابكم البليغ عن العلاقات الوثيقة بين

ان اناب منابه وزير المالية رستم حيدر . وقد سافر رستم مع الملك فيصل الى تركيا في يوم ٤ تموز ، فصدرت الارادة الملكية ياسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى وزير الداخلية ، مزاحم الباجه جي ، واسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الخارجية ، عبد الله الدملوجي ، ويتمين محمد أمين زكي ووزيرا للمواصلات ، فلما حدث الاضراب الذي سنتكلم عنه باسهاب في النصل القادم ، عسند نوري السعيد الى بغداد في ١٥ تموز ١٩٣١ فقتل رئاسة الوزراء .

تركيا والعراق ، ان تزداد هذه العلاقات متانة ورسوخا ، ونحن مشتركون في وجوب توثيق هذه الروابط ، التي تفضلتم دولتكم بالتنبؤ به عنها . ومتى ذكرت هذه الحقيقة اكون قد اعربت عن شعور أمتي جمعا .

وقبل ان أختتم كلامي ، أرى من الواجب ان أفصح عن سروري لاجراء زيارتي هذه من حيز التصور الى حيز العمل ، وأكرر شكري لما لقيته في هذه الزيارة من حفاوة سيبقي اثرها الطيب خالدا في نفسي ، وأدعو بكل اخلاص لشخص حضرة رئيس الجمهورية ، وللأمة التركية الصديقة ، بالترقي والتوفيق . اهـ

وبعد ان مكث العاهل العراقي عشرة أيام في تركيا ، غادرها الى فينا ، ففرنسا في اليوم الخامس عشر من تموز ، تحف به المهابة والوقار .

بلاغ مشترك

وبمناسبة هذه الزيارة الميمونة ، صدر في بغداد وأنقرة البلاغ التالي في ١٣ تموز ١٩٣١ :

« جرت مقابلة ودية بين فخامة رئيس الجمهورية التركية ، وجلالة الملك فيصل ، وكان في أنقرة ، بمناسبة هذه الزيارة رئيس الوزارة العراقية ، نوري باشا السعيد ، ووزير المالية رستم بك حيدر ، وقد عقدت اجتماعات ، وجرت مقابلات بين هذين السياسيين العراقيين ، وبين رئيس الوزراء عصمت بك ، ووزير الخارجية توفيق رشدي بك ، ووزير الداخلية شكري قايابك ، ووزير الاقتصاد مصطفى شرف بك ، وتبودلت الآراء أثناء ذلك حول العلاقات الاقتصادية بين كلا البلدين ، وشروط اقامة رعاياهما ، وما شاكل ذلك ، وحصل الاتفاق بين الفريقين على الشروع في المفاوضات فورا لعقد اتفاقية بشأن الصلات التجارية بين العراق وتركيا ، كما أنه حصل الاتفاق على ان الصداقة وحسن الجوار الموجودين بين البلدين ينطبقان تمام الانطباق على المصالح المتبادلة والصفاء السياسي . وقد اعترف بمزيد الارتياح بأن التدابير المتخذة لتأمين الامن والنظام في الحدود ، قد أنجزت ببصيرة نافذة ، وأتت بنتائج حسنة ، وقد أكد الفريقان وجوب التمسك بمبدأ عدم افساح المجال في داخل حدود المملكتين لاية محاولة ترمي الى الاخلال بأمن أحد البلدين ورعاية هذا المبدأ بصورة مستمرة وبقطة تامة ، اهـ

اعتداء على الحدود العراقية

أذاعت الصحف المحلية في يوم ١ تموز ١٩٣١م نبأ تجاوز افراد من الشرطة الايرانية على الحدود العراقية ، ببنائها مركزا لها بالقرب من « جياوسورخ » داخل الاراضي العراقية ، فذعرت الاوساط السياسية لهذا النبأ ، وأوعز وزير الداخلية - وهو

يومئذ مزاحم الباجه جي - الى متصرف لواء ديالي «عبد المجيد اليعقوبي» أن يهدم هذا المركز ، وإن اقتضى الامر استعمال القوة . وقد أعد المتصرف العدة اللازمة لهذا الهدم ، وإذا بالفتش الاداري «جلال بابان» يحذر الدوائر المختصة من مغبة مثل هذا العمل الطائش ، ويقترح تأليف لجنة خاصة للتحقيق في الحال ، وحل المشكل بالطرق الدبلوماسية . فألفت الحكومة فوراً لجنة للتحقيق في هذا التجاوز ، سافرت الى خانقين ، وبعد تحقيق دقيق ، وثبوت النبا أذيع هذا البيان الرسمي :

«نوهت الجرائد قبل يومين ، بشأن تجاوز الشرطة الايرانية الحدود العراقية في «جياوسورخ» في داخل «قضاء خانقين» ومحاولتها بناء مخفر هناك . وعلى اثر هذا الحادث ألفت الحكومة لجنة من جلال بك بابان ، المفتش الاداري للوائي ديالي والكوت ، والرئيس الاول حميد بك نصرت ، الضابط الثاني لركن الحركات ، وحמיד أفندي الممثل لدائرة المساحة وسافرت الى خانقين في ٣٠ حزيران ١٩٣١ لاجل التحقيق عن التجاوز الواقع ، فوصلت خانقين صباح يوم أول تموز ١٩٣١ ، وذهبت توا الى جياوسورخ فوصلت المحل الذي باشرت فيه السلطات الايرانية تشييد المخفر في الساعة ١٠ والدقيقة ٤٠ وقامت اللجنة بتطبيق خارطة الحدود بموجب القرار المختص بـ «تعريف حدود لواء ديالى بين دعامتي الحدود المرقمتين ٤٦ و ٦٥ وتثبيت موقع جياوسورخ الواقع في مربع ١٩ ب ٩٩٧٠ من خريطة جيلان ٢ - اف . اس الى عقدة لميلين لاعتبار هذا التل «جياوسورخ» من النقاط الاساسية البارزة على الحدود بين الدولتين العراقية والايرانية . وبنتيجة التدقيق قد ظهر للجنة أن المحل المشيد عليه المخفر المبحوث عنه ، يقع حوالي ٣٥٠ ياردة في شمال تل «جياوسورخ» وعلى مسافة ٢٧٥ ياردة بالضبط في غرب طريق مندلي - كاني - بز » المتبصر حداً فاصلاً بين الدولتين العراقية والايرانية ، ومن هذا تحقن لدى اللجنة بأن المخفر انذني بوشر بتشبيده يقع في داخل الاراضي العراقية ، وقد أيدت هذا الامر الصور الشمسية التي أخذتها قوة الطيران خصيصاً لهذا الغرض بالامس .

ان الحكومة العراقية متوسلة بجميع الطرق لهدم ما بني من المخفر ، واخراج افراد الشرطة الايرانية الى ما وراء الحدود العراقية » . اهـ

ملاحظ مكتب المطبوعات

٢ تموز ١٩٣١

وعلى اثر ذلك أبرقت وزارة الخارجية العراقية الى وزيرها المفوض في طهران هذه البرقية :

برقية رمزية رقمها ٢٩٦٩ وتاريخها ٣٠ حزيران ١٩٣١

عراقية - طهران

كتابنا ٢٨١٤ نرجو أن تطلبوا من الحكومة الايرانية فوراً ، وبصورة قطعية ، سحب القائمين ببناء مخفر جياوسورخ من أراضي العراق . والحكومة العراقية مضطرة لمحافظة حدودها من كل تجاوز فتأمل أن تجيب الحكومة الايرانية هذا الطلب ، تجنباً لكل ما عساه أن يعكر صفو العلاقات الودية . - الخارجية -

وبعد أن قام الممثل العراقي بالاتصالات الاصولية مع حكومة طهران ، وأثبت أحقية
الطلب العراقي ، أبرق الى بغداد الرد الآتي :

خارجية - بغداد ٣٠ تموز ١٩٣١

أبلغني تيمور طاش أن التعدي على الحدود العراقية ثبت بكشف الهيئة المرسلة من
قبلهم فأسف على ما وقع . صدرت الاوامر القطعية لترك البناء والدخول ضمن حدودهم
وسيبلغونا بكتاب خاص من وزارة الخارجية خبر انسحاب رجال الحكومة العراقية الى
ما وراء الحدود .

عراقية - السويدي

وفي يوم ٥ آب ١٩٣١م أذاعت «ملاحظة مكتب المطبوعات» بلاغا اخر ذكرت فيه :
« وبفضل سياسة التفاهم ، وما يسود صلات انطرفين من الود والولاء ، انتهت
المفاوضات بين الحكومتين حول هذه القضية ، التي نشأت من اشتباه موظفي الحدود
في تعيين الموقع ، وعليه أصدرت الحكومة الايرانية أمرها بارجاع جنود الشرطة الى ما
وراء الحدود . . . » .

ثورة الشعب الصامته

تمهيد

لما احتل الانكليز بغداد في يوم ١١ مارت من سنة ١٩١٧م ، وضع القائد العام
للقوات البريطانية ، بيانا بالرسوم الواجب استيفاؤها من الاهلين لحساب البلديات ،
فبقي هذا البيان معمولا به حتى أواخر عام ١٩٣٠ ولكن الرسوم التي ورد ذكرها فيه لم
تكن لتجبي بالنص لان البلديات كثيرا ما كانت تتفاوضى عن الجباية ، لاعتبارات اقتصادية
وأدبية كثيرة .

فلما جاءت «الوزارة السعيدية» الى دست الحكم في ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠ ، أقرت
لائحة قانونية لرسوم البلديات كانت قد اشتغلت في تهيأتها عدة وزارات من قبل ، وقد
أقر البرلمان العراقي هذه اللائحة في ١٠ مايس سنة ١٩٣١ ، وتوجت بالارادة الملكية
في ٢ حزيران ١٩٣١ فقبول هذا القانون بسخط عام من الطبقات المكلفة بمراعاة أحكامه ،
ولا سيما العمال ، كما قابلته جماهير الشعب والاحزاب السياسية بموجة من الاستنكار ،
وقد تجلّى ذلك بعقد الاجتماعات والقيام بالمظاهرات ورفع الاحتجاجات ، اذ لم يكن
الوضع الاقتصادي ليسمح بفرض رسوم جديدة على أصحاب الحرف التي تضمنها
القانون الجديد .

وأصبحت «بغداد» في يوم الاحد الموافق ١٩ صفر ١٣٥٠ (٥ تموز ١٩٣١) وهي
في حالة من الكآبة والسكون ، شملت جميع مرافقها الحياتية ، وقلما رأتها بغداد منذ
قرون خلت فقد أقفلت المدينة عن بكرة أبيها ، فلا حركة تجارة ، ولا حركة بيع وشراء ،
ولا حركة نقل وسير ، وبات الاهلون في ذلك اليوم ، وهم مكتفون من أمر المعيشة بما

تسنى لهم من المؤن في بيوتهم ، اذ لم يجدوا في الاسواق خبزاً ، ولا لحماً ، ولا فاكهة ولا خضرة ، حتى ولا دخاناً ، ولا علاجاً . وتعطلت الصيدليات ، والمطاعم ، والفنادق ، والمقاهي ، ودور السينما ، والرقص ، ولم يجد الساكن في الضواحي سيارة كراه يجي بها الى « العاصمة » فاضطر الى المجيء راجلاً ، واستمرت الحالة على هذا المنوال أربعة عشر يوماً ، وهو اضراب غريب لم يشهد العراق نظيره من قبل .

وقد سرت هذه « الثورة الصامتة » الى بعقوبا ، والكاظمية ، والفلوجة ، والاعظمية ، والكرادة ثم الى الحلة ، والكوفة ، وكربلاء ، والنجف ، والرمادي ، والكوت ، والناصرية ، وسوق الشيوخ ، ثم الى شهربان ، وخانقين ، وملا عتمت أن عمت القطر بكامله ، ووقعت في بعض القصبات والمدن تراشقات مع الشرطة أسفرت عن وقوع بعض الحوادث المؤلمة .

موقف الحكومة

اما الحكومة فكانت قد استشعرت بهذا الاضراب قبل وقوعه ، فاتخذت ما يقتضي من التدابير لفهام الناس بأن « قانون رسوم البلديات » الذي يستاء منه الشعب ، خول وزير الداخلية صلاحية الشطب على بعض الرسوم ، كما خوله صلاحية تخفيف البعض الآخر ، حسبما يترامى له ، فلما ظهرت بوادر الاضراب في يوم ٥ تموز سنة ١٩٣١ ، أذاعت « ملاحظة مكتب المطبوعات » البيان التالي :

« اتخذت الحكومة جميع التدابير والوسائل لفهام الجمهور حقيقة قانون رسوم البلديات ، وأثبتت بنص القانون نفسه ، ان ما احتوى عليه من الرسوم ، أمر غير قطعي ، وهو قابل للتعديل وللتخفيض ، وللشطب ، حسبما تقرره وترتيبه سلطات المجالس البلدية ، وهي الهيئات الاهلية التي تشعر أكثر من غيرها بما تقتضيه الحالة الاقتصادية في البلاد . كما أن لوزير الداخلية صلاحية قبول ما تقرره المجالس المذكورة من الرسوم ، أو خفضها ، أو شطب بعضها ، أو تنزيل نسبتها ، وتعيين المدة لبدء استيفائها . وقد أوضح ذلك كله البيان الصادر عن سكرتارية البلديات ، واطلع عليه الجمهور أمس . ولما كان الاضراب قد وقع في بعض انحاء المدينة ، برغم ما بسطته الحكومة من نصائح ، وقدمته من دلائل ، عني أن القائمين بحركة الاضراب لم يريدوا أن يتفهموا حقيقة قانون رسوم البلديات ، ولا الصلاحيات المخولة بمقتضاء للمجالس البلدية ، ولوزير الداخلية ، في تعديل الرسوم ، أو شطب بعضها ، أو تنزيل نسبتها ، لأسباب معلومة لدى الحكومة ، فتود الحكومة أن يعلم الجمهور الامور الآتية : -

١ - لقد قررت الحكومة عدم اكراه أحد على استئناف أعماله ، وفتح دكانه ، أو مخزنه ، وأنها لا تتدخل في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها ، ولكنها مستعدة لتنفيذ القانون في كل من يتعدى على حرية الغير ، ويجبره على العمل ، خلاف ارادته ، فهمة الحكومة هي صيانة الحريات العامة والشخصية ، وتوطيد دعائم الامن .

٢ - ان الحكومة ، عملا بواجباتها ازاء الاهلين ، قد أوعزت الى أمانة العاصمة بفتح مخازن عامة لبيع اللحوم ، والخبز ، والخضروات ، والفواكه ، للجماهير بأسعار متهاودة جدا تأمينا لمعيشة السكان على اختلاف طبقاتهم ، والامانة مشغولة في تنفيذ هذا الامر .

٣ - لما كان اصحاب السيارات الكبيرة للنقل في داخل بغداد ، وبينها وبين الاعظمية ، والكرادة ، قد اضرخوا عن العمل ، مع أن قانون رسوم البلديات قد خفض الرسوم التي كانوا يؤدونها ، فقد تبين أنهم يقصدون من الاضراب الاضرار بالناس ، وحيث قد سبق أن تسلمت امانة العاصمة شكايات كثيرة عليهم ، فقد أخذت الامانة تنظر في سحب اجازاتهم ، اذا لم يستأنفوا العمل حالا هذا اليوم ، والسماح لطالبي الاجازات الجديدة بتسيير سياراتهم تأمينا للنقل في بغداد ، وبينها وبين ضواحيها .

٤ - سيطبق قانون الصحة على جميع أرباب الصيدليات الذين يقفلون أبواب صيدلياتهم لعلاقة ذلك بصحة المدينة وسكانها .

بغداد ٥ تموز سنة ٩٣١ ملاحظ مكتب المطبوعات (١)

وعلى الرغم من الصراحة التي تضمنها هذا البيان ، والقائلة بأن الحكومة « لا تتدخل في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها ، فان السلطة أذرت سواق السيارات ، وأرباب الصيدليات ، بسحب اجازاتهم ، اذا هم استمروا على الاضراب ، كما هددت الاهلين بانزال العقاب الصارم فيهم ، اذا استمروا في اغلاق حوانيتهم ، ثم حاولت أن تكره فريقا منهم على فتح مخازنه فأخفقت ، ثم عادت فنشرت البيانات المقرية مضمنة اياها وعودا معسولة اذا أنهى المضربون اضرابهم ، وعادوا الى مزاولة أعمالهم ، ولكن أحدا لم يصنع الى ذلك كله .

تدابير أخرى

ولما شعرت الحكومة بحاجة الناس الى اللحوم ، والخضروات ، والخبز ، أمرت البلديات في العاصمة ، وضواحيها ، بأن تذبح الاغنام اللازمة ، وتفتح ما يقتضي من المخازن ، لتأمين الشعب حاجته من الارزاق اليومية ، فقامت البلديات بالمهمة التي ندبت اليها ، ولكن وقع ما لم يكن في الحسبان ، فقد أشاع المضربون ، وأرباب العلاقة ، بأن اللحوم التي تقدمها البلديات للبيع هي من ذبائح الارمن ، والهنود السيك ، فأضرَب الناس عن شرائها ، واضطرت البلديات الى رميها في « دجلة » .

ثم لما رأت ان الاضراب تطور تطورا غريبا ، وان التراشقات التي أخذت تقع بين الشرطة والاهلين تطورت الى حوادث دموية مؤلمة ، بثت العيون لمراقبة المحرضين ، والفاعلين ، وحشدت القوات المسلحة في الازقة ، والطرق ، ونصبت الرشاشات فوق بعض المرتفعات وأمرت بوضع قوات الشرطة وبعض القوات العسكرية « في الانذار » لصد الخطر الذي كان محدقا بالعاصمة .

(١) جريدة « الاخبار » العدد ١٦ - ٢٢ بتاريخ ٦ - ٧ - ٩٣١

أما الاحزاب السياسية في العاصمة ، فأعلنت انها تستنكر مع الشعب « قانون رسوم البلديات » وما فرضه على الاهلين من رسوم باهظة ، ولكنها لا تستغل هذا الاضراب ، وهذا الهياج ، لمصالح حزبية مطلقا (١) ثم رفعت جملة احتجاجات الى نائب الملك ، تحتج فيها على أعمال الحكومة في هذا الشأن ، وعلى قسوة الشرطة مع المضربين (٢) .

وأخذت برقيات الاحتجاج على سلوك رجال الادارة والشرطة في « الوحدات الادارية » في المملكة ، تنهال على الصحف ، فتنتشرها بلا تعليق لسببين .

(١) لان حرية الصحافة كانت قد دخلت في خبر كان .

(٢) لان صيغة هذه الاحتجاجات كانت تفتت الاكباد بما تضمنته من وصف لانواع الارهاق الذي يكابده المحتجون من السلطة .

تطور الاضراب

وقد حاولت « أمانة العاصمة » وكذا « غرفة التجارة » وبعض المؤسسات ، والجهات ، أن تفاوض المضربين في ضرورة انهاء الاضراب ، الذي أضر بالمملكة (حكومة وشعبا) أفدح الضرر ، فأعلنت الامانة انها شطبت على قسم من الرسوم ، وخففت من البعض الآخر ولكنها لم تجد أذنا صاغية .

وفافضت « غرفة التجارة » رؤساء الجمعيات في الامر ، ولكنها عبتا حاولت ، فان

(١) فكر التقرير البريطاني عن « سير الادارة في العراق لسنة ١٩٣١ » ان الاحزاب المعارضة هي التي خلقت هذا الاضراب ، او انها استغلته لمصالح حزبية ، فرد عليه (محمد صالح الغزاز رئيس جمعية اصحاب الصنائع) ردا مطولا في العديدين ٢٦٤٢ و ٢٦٥٥ من « جريدة العالم العربي » عند فيه هذا القول ، بأسانيد ودلائل كثيرة .

(٢) ننشر فيما يلي احد الاحتجاجات المذكورة كما تقتضيه امانة النقل في الحوادث :
صاحب الجلالة نائب الملك المعظم .

تعلمون جلالتكم ان الحكومة قد اصدرت قانون رسوم البلديات ، غاضبت مدينة بغداد ، والمنحقات التي اتصل بها نواب مدور هذا القانون ، محتجة على صرامته ، وعلى ما تضمنه من الرسوم الجديدة الفادحة ، وما يسر الحزبين المتأخين ان مظهر الاضراب العام كان موضع الاعجاب والتقدير ، من حيث المحافظة على الامن والنظام ، وذلك اثر من اثر اليقظة والانتباه ، وما يستلقت الانتظار من المضربين كانوا على افضل ما يكون من الدعة ، وانسكون ، في غدومهم ورواحهم ، ولما كانت اسباب الاحزاب مفتوحة في وجوه الناس ، كان طبيعيا للمضربين ان يؤموا بنايتي الحزبين الوطنيين ، ليستمعينوا بآراء رجالها ، لايسال احتجاجهم الى المراجع المختصة ، ومن بواعث الاسف ان تصرفات الشرطة كانت قاسية الى حد بعيد ، وكانت خارجة عن حدود الواجب والوظيفة ، فقد رأينا قسسا من الذين يسودهم رجال الامن العام ، يدخلون بنايات الاحزاب ، بالرغم منها ، ويسيطرون على اناس المنتسبين ، ومن المنتسبين ، الداخلين فيها ، وال خارجين منها . ويضربونهم بسياطهم خيرا موجعا ، ومن الغرب ان يشترك مدير شرطة اللواء بنفسه في هذه الوقائع المؤسفة ، ولولا غلو الاعالي في المحافظة على الهدوء والسكينة ، لوتعت حوادث فظيعة في داخل البنايات نفسها : ومن المؤلم يا صاحب الجلالة ان توقف السلطة جعاعة من الابرياء الذين لم تصدر عنهم اية حركة تدل على مخالفة قانونية، تسبب

الشعب نار ثائره ، وان الاضراب خرج عن كونه احتجاجا على « قانون رسوم البلديات »
بدليل ان الجمعيات المذكورة وافقت على انتهاء الاضراب ، اذا حققت الحكومة مطالب
المضربين الآتي ذكرها وهي :

- ١ - الغاء رسوم البلديات المستحدثة ، وتخفيف القديمة منها .
- ٢ - النظر في قضية العمال العاطلين .
- ٣ - الغاء قانون ضريبة الدخل « الموضوع في سنة ١٩٢٧ » .
- ٤ - اطلاق سراح كافة الموقوفين في القطر من أجل حوادث الاضراب .
- ٥ - الاحتجاج على قساوة الشرطة ، وعلى منع عقد الاجتماعات في المعاهد الدينية ،
والاحزاب .

فلما تخرجت الوضعية ، وتعاضم الخطر ، وتفاقم استياء الناس من دوام هذا
الحال ، أغلقت الحكومة « جمعية أصحاب الصنائع » في بغداد ، وفروعها في الانحاء ،
وأمرت بتوقيف « رؤساء الجمعيات » التي اشتركت مع الجمعية المذكورة في تدبير
الاضراب ، وطاردت الشبان والاحرار ، فانتظت السجون بالموقوفين ، وشرعت المحاكم
تنظر في الدعاوي المرفوعة اليها من قبل الحكومة ، فكانت تحكم على الموقوفين بأحكام
مختلفة : بالبراءة ، والافراج ، والغرامة والحبس البسيط وبتحديد التوقيف ، وكانت
الشرطة توقف بعض الذين تفرج المحكمة عنهم حالما تقرر الافراج ، متهمة اياه بجرائم
جديدة ، وهكذا دواليك .

وأعلنت الاحزاب السياسية في العاصمة بأن انقساوة التي استعملتها الشرطة
مع المضربين وصلت حدا لا يطاق ، فاحتجت على ذلك لدى نائب الملك (١) وناشدت
جلالته بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتفاهم مع الاهلين ، وانهاء الاضراب الذي
أخذ شكلا مخيفا ، وعقدت عدة اجتماعات لمعالجة الحالة منيت كلها بالفشل .

وقد حدثت في اليومين ١١ و ١٢ تموز ٩٣١ مصادمات بين المضربين والشرطة
في « بغداد » أسفرت عن نتائج مؤلة جدا . وكان الهتاف بسقوط الوزارة ، وسقوط
الظلم والاستبداد ، وبحياة المعارضة يشق الآذان .

وقد أكد لي الملك علي « وهو مصدر كبير غير مسؤول » بأن الوزارة تقدمت اليه
بقرار يقضي بتوقيف بعض زعماء الاحزاب السياسية فرفض قرارها ، كما أشيع في

توقيفهم ، وحرمتهم من القوت ، يمثل هذه الاموال تؤدي حثا الى نتائج معكوسة ، لا تأتلف مع
الغايات النبيلة التي يسعى اليها المضربون . ومن المصلحة ان نطلع جلالكم على ان متصرفية بغداد
خاطبت الحزبين المتأخيين بكتابين جافين ، ضمنهما امورا لا ظل لها من الصحة ، بعبارات مخالفة
للاداب المتبعة في مخاطبة الهيئات السياسية فالحزبان يحتجان لدى جلالكم على هذه التصرفات ، وينتظران
وضع حد لهذه المآسي والمخالفات ويتم يا صاحب الجلالة .

٧ تموز ١٩٣١

كاتم امرار حزب الاخاء الوطني

المعتد العام للحزب الوطني العراقي

علي جودت

محمد جعفر ابو التين

(١) كان الملك علي يتولى نيابة الملك عن اخيه الملك نيميل الاول وكانت لجلالته حرمة خاصة في

حين ان وكيل رئيس الوزراء السيد الباجهجي تقدم باقتراح اسقاط الجنسية العراقية عن الهاشمي فلم يؤبه به .

ووقع قي الحلة ، والكوفة ، والناصرية ، وفي كثير من جهات العراق ، ما وقع في « العاصمة » ، مما لا يتسع شرحه في هذا الفصل ، واستصدرت الوزارة مرسوما برقم (٨٩) خولت فيه متصرفي الاولوية ، وقائم مقامى الاقضية ، ومديري النواحي ، وقوات الشرطة ، وحكام الجزاء صلاحية تفريق أي اجتماع يخشى منه (١) .

عودة رئيس الوزراء

والمهم هنا أن نذكر ان رئيس الوزراء (نوري السعيد) كان قد سافر الى اسطنبول في طريقه الى أوروبا في اليوم الثالث من شهر حزيران ، ليكون على مقربة من عصابة الامم أثناء بحثها قضية العراق ودخوله في العصبة ، بعد أن أناب منابه وزير المالية ، رستم حيدر ، فلما سافر « حيدر » مع جلالة الملك الى تركيا في ٤ تموز ، أسندت وكالة رئاسة الوزارة الى وزير الداخلية ، مزاحم الباجهجي .

وكانت شخصية مزاحم غير محترمة ولا محبوبة من الاهلين « كما أيدت ذلك المناقشات التي حصنت حول الاضراب في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ » وكان مدير شرطة بغداد آنئذ السيد أحمد الراوي ، ومتصرف اللواء عبد الرزاق حلمي ، فكان الباجهجي اذا خرج من داره ، أو من دائرته ، مدة الاضراب ، أحاطته الشرطة بسياج من السيارات المسلحة كما انها حافظت منزله بقوة كانت ترابط عنده طيلة هذه المدة . وقد أبرق الملك علي الى أخيه الملك فيصل « وهو في أنقرة » يقول : ان الحالة في بغداد خطيرة وخطيرة ، وإن الامر قد فلت من يده ، فعلى جلالة الملك أن يعود الى بغداد فوراً فان تعذرت عودته ، فعلى رئيس الوزراء أن يرجع حالا (٢) ، ولما كانت ظروف الملك لم تكن لتسمح لهؤلاء بالعودة ، فقد أوعز الى رئيس وزرائه نوري أن يعود فعاد الرئيس الى « بغداد » في يوم ١٥ تموز ١٩٣١ واجتمع برؤساء الجمعيات ، الذين كانوا في التوقيف ، وفأوضحهم في لزوم انهاء اضرابهم وضرورة استئناف العمل ثم لم يجد كبير عناء في إعادة الامور الى مجاريها الاصلية ، ولا سيما وكان الناس قد

نفوس العراقيين ، ومن طريق ما وقع أثناء الاضراب ، انني زرت جلانته في ممر يومه الثالث فسلاني (ولجلالته مطف خاص علي) ما وراك يا عبد الرزاق ؟ فاجبته « لا تزال البلدة مغلقة ، والاضراب على حاله » ثم انتقلنا الى موضوع اخر ، فحضر وزير الداخلية (مزاحم الباجهجي) ومعه أمين العاصمة (محمود صبحي الفنتري) فسألهم جلالة الملك ما وراكما ؟ فاجاب الوزير ان الاضراب قد انتهى ، وان الامور عادت الى مجاريها الطبيعية ، وبينما هو يتكلم بذلك ، اذا بلحوم الضأن يجرمها دجلة نحو الجنوب ، مارة بقصر نائب الملك ، وهو ينظر اليهما شزرا .

(١) الذي هذا المرسوم من قبل المجلس النيابي في ٢٠ مارس ١٩٣٢ .

(٢) هاتان هما البرقيتان اللتان طيرهما الملك علي الى أخيه الملك فيصل :

سئموا البطالة ، فأصدر منشورا ناشد فيه الشعب بلزوم العودة الى أعماله ، هذا نصه :

نداء الى الشعب العراقي

« عدت الى العراق من السياحة التي قمت بها في العواصم الاوروبية ، لتتبع سير القضية العراقية ، ودخول العراق عصبة الامم . وكان من دواعي سروري أن أحصل البشائر الى الشعب الكريم ، بأن المساعي المبذولة في هذا الشأن قد تكللت بالنجاح واقتربت بالفوز ، من دون أن يضحي العراق بشيء مما أرجف به المغرضون ، وأن أوف الى أبناء البلاد الاثر الطيب العظيم ، الذي أحدثته زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم لجارتنا تركيا ، تلك الزيارة التي مكنت روابط الصداقة ، وأيدت الولاء المتقابل بين الشعبين الكريمين . »

« وفي الساعة التي عدت فيها الى العاصمة ، وكنت أنتظر توحيد جهود أبناء الامة - على اختلاف نزعاتهم - للاستفادة من هذه الظروف السعيدة ، ولرفع مكانة العراق وتقوية مركزه بين الشعوب الناهضة عرفت بالاضراب ، وفهمت انه بدأ احتجاجا على قانون رسوم البلديات ، ولكن ما لبثت شرذمة من أولي المقاصد الملوثة أن اتخذته وسيلة لآثارها ومنافعها الخاصة . »

جلالة الملك فيصل

إشارة الى برقيتنا المؤرخة في ١٠ تطور الاضراب الى حركة سياسية موجهة ضد وكيل رئيس الوزراء شخصيا ، الموقف هادئ نتيجة عدم استعمال الشدة والعنف . حزب المعارضة خائف من استفلال وكيل رئيس الوزراء الموقف للتفكيك بهم وهم بانتظار رئيس الوزراء للنفاهم وإياه . ان فشل النفاهم سوف يؤدي الى شغب .

— علي —

وقد رد الملك فيصل على برقية اخيه بما يلي :

بشكوات ١٤ تموز الساعة ١٥-١٠ .

جلالة الملك علي — بغداد

بلغو مجلس الوزراء ضرورة معالجة الموقف بالحكمة والحزم . رئيس الوزراء يحلکم الاربعة ولبه

التعليقات .

— فيصل —

واصر الملك علي على وجوب تجنب العنف اذ قال :

جلالة الملك فيصل — تليجه « يالوا »

إشارة الى برقيتنا المؤرخة في ١١ لم يحدث شيء ولكن الموقف يتوتر جدا بسبب العداء الشخصي

بين مزاحم والمعارضة . ارجو أن تبرقوا الى نوري باشا عند وصوله ان يسعى للنفاهم اذ العنف لخطر جدا .

— علي —

« يتذكر الشعب الكريم ان الحكومة الحاضرة قد قامت بما يفرضه عليها الواجب الوطني ، والمصلحة العامة ، ازاء الازمة الاقتصادية الراهنة ، فخفضت كثيرا من الضرائب والرسوم عن كواهل جميع الطبقات المكثفة ، مما يعلمه الجميع ، وبات أمرا معروفا ، وهي لم تسن قانون رسوم البلديات الا رغبة منها في تخفيف الرسوم البلدية ، عن عاتق أرباب الحرف ، والصنائع وغيرهم من المكلفين ، اسوة بغيرهم من الطبقات التي ساعدتها الحكومة ، ولما كنت حريصا على مواصلة مؤاساة الجمهور ، ومساعدته في هذه الضائقة الاقتصادية ، فسأتصل برؤساء أرباب المهن والحرف الحقيقيين ، وسأبين لهم ما تحمله الحكومة من عطف شامل ، وأباحثهم فيما ينبغي اتخاذه من التدابير المطمئنة والباعثة على الارتياح العام » .

«واني لا أرتاب في ان جميع من أقفلوا حوانيتهم ، ومخازنهم ، ومقاهيهم، وأضربوا عن العمل تحت ضغط الاكراه والانخداع ، سيعودون ، بعد هذه الايضاحات ، الى مزاوله أعمالهم ، غير مكثرئين لدعايات شرذمة قليلة أرادت استغلال سوء التفاهم الحاصل لمصلحتها المعلومة لدى الجميع » . واني أؤكد من جهة ثانية بأن الحكومة بما لديها من سطوة وقوة ، وبتعضيد الجمهور المخلص للنظام ، والراغب في الطمأنينة ، والشاعر بواجباته ، سوف تعامل هذه الشرذمة الصغيرة بكل صرامة ، وستجري في هذا الشأن مجرى الحكومات الحازمة ، المستندة الى قوة الشعب في مجابهة كل ما يضر بمصالح البلاد ، ويخل بأمنها ، وتذليل أية عقبة قد تقف في طريقها الى أغراضها السامية المنشودة » .

نوري السعيد - رئيس الوزراء

وضع رسوم خطير

وفي الوقت نفسه فان مجلس الوزراء اجتمع في يوم ١٦ تموز ٩٣١ الموافق ليوم ١ ربيع الاول سنة ١٣٥٠ ، ووضع مرسوما برقم ٩٠ هذا نصه :

حيث ان الالاح المستمر على بعض الاشخاص - المعروفين بحسن النية والقصد - بلزوم الامتناع عن فتح حوانيتهم ، أو مزاوله أشغالهم المعتادة ، قد سبب ضنكا للاهالي ، ويخشى أن يصبح خطرا على الامن العام ، وحيث انه من الضروري صيانة حقوق الاهلين ، فبناء على السلطة التي خولني اياها صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، وبعد الاطلاع على الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبموافقة مجلس الوزراء قد أصدرت المرسوم التالي نيابة عن جلالتة :

المادة الاولى - كل من يردع أو يصد - بالكلام أو بوسائط أخرى - أو يحاول ردع أو صد أي شخص آخر من :

أ - فتح حانوته ، أو محل عمله ، ومزاوله أشغاله فيه حسب المعتاد .

ب - تسيير أي واسطة نقل برية أو نهريّة ، أو أي مصلحة نقل أخرى معدة للعموم ، ويشغل فيها اعتياديا .

ج - التعاطي بحرية مع أي حانوت ، أو محل عمل آخر ، أو استعمال أي واسطة نقل أو مصلحة نقل أخرى ، معدة للعموم .

يعتبر متدخلا بالحرية العامة ، ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر ، أو بغرامة لا تزيد عن الـ ٦٠٠ ربية .

المادة الثانية - كل من تكون في حيازته ، بدون عذر مشروع ، مادة مكتوبة ، أو مطبوعة أو رمز يقصد به التدخل بالحرية العامة ، أو تعتبر مسهلة لمثل هذا التدخل ، كما هو معروف في المادة الاولى ، يعاقب بعين العقوبات .

المادة الثالثة - كل من نشر أخبارا كاذبة ، يقصد بها التدخل بالحرية العامة ، أو تعتبر مسهلة لمثل هذا التدخل ، كما هو معرف بالمادة الاولى ، يعاقب بعين العقوبات .

المادة الرابعة - يجوز حجز أي رسالة بريدية ، أو برقية ، يشتبه في كونها مسهلة للتدخل بالحرية العامة ، كما هو معرف في المادة الاولى ، ويجوز افشائها الى السلطات الادارية ، وكذلك يجوز أن تفشى بهذه الصورة أي محادثة تنفونية من ذلك القبيل .

المادة الخامسة - لا تمنع التعقيبات القانونية ، التي تجري وفق هذا المرسوم ، القيام بتعقيبات أخرى عن جريمة أخرى ، جرى ارتكابها وهي أشد خطورة .

المادة السادسة - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره ، ويبقى نافذا الى الوقت الذي يعلن فيه وزير الداخلية انتهاء الازمة الحالية .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٣١ واليوم الاول من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٠ رئيس الوزراء - نوري السعيد نائب الملك - علي

الاضراب في الاولوية

أما في الاولوية الاخرى ، ولا سيما في « لواء المنتفق » فقد وقعت حوادث دامية استعمل المتصرفون خلالها وسائل الشدة والعنف لقمعها بغية انتهاء الاضراب وقد حصلت مصادمات بين شرطة الناصرية والمتظاهرين أدت الى اصابة معاون مدير الشرطة وشرطيين بجروح ، وإلى قتل أحد المتظاهرين واصابة آخر بطلق غير مميت ، كما قامت مظاهرات مسلحة في سوق الشيوخ والسمواه والديوانية وعقك وغيرها فتصدت لها الشرطة بكل قسوة ولكن هذه الوسائل منيت بالفشل ، فاستعانت بكل ما لديها من قوة فلم تفلح ، وهكذا بقيت البلدان ، والقصبات ، والقرى العراقية ، مدة خمسة عشر يوما ، في حالة فوضى ، وتضررت المزارع والخزينة ضررا كبيرا .

أما الاضرار التي لحقت بالاهلين ، وبالتجارة العامة ، فحدثها في سجلات دوائر التحقيقات الجنائية ، وقد شهدت الصحف العالمية ، وكذا برقيات الشركات الاجنبية ، بأن الاضراب الذي حصل في العراق ، وعم جميع بلدانه ، وشمل جميع مرافقه ، غريب لم يقع نظيره .

على أن من الاهمية بمكان أن نذكر أن المنطقة الشمالية لم تشترك في هذا الاضراب

ولم تحفل بما كان يجري في الوسط والجنوب . ولولا مذكرة رفعها أهل اربل الى وزارة الداخلية يشكون فيها ضيق الحالة الاقتصادية في مدينتهم وقلة أرباح أهل الحرف ، لقلنا ان أحدا من الشمال لم يشترك في الاضراب قط .

موقف حزب التقدم الحكومي

ومع ان « حزب التقدم قد أصبح خبرا من الاخبار ، بعد انتحار مؤسسه عبد المحسن بك السعدون ، وانقراض معظم المنتسبين اليه عنه ، فقد وجه رئيسه الكتاب التالي نصه :

يا صاحب الجلالة

غير خفي على جلالتك ان الاضراب العام قد استمر تسعة ايام ، حتى - على ما بلغنا - انه قد سرى هذا الحال الى بعض الاقضية والالوية . ومعلوم ما لدوام هذه الحالة من الاضرار المادية والمعنوية بعامة الاهلين على اختلاف طبقاتهم ، ولا يبعد أن يتفاقم الامر ويتسع الخرق من وقوع ما لا يحمد عقباه .

وكان الحزب طيلة هذه المدة ينتظر حل هذه القضية بصورة ترفع الحيف عن الشعب الذي أضلته الازمة الاقتصادية الا انه من المؤسف لم يتوصل الى تطمين رغبات الاهلين بالرغم من استمرار الحالة طيلة هذه المدة .

لهذا يتقدم الحزب الى جلالتك راجيا عطف نظركم العالي الى اتخاذ التدابير المقتضية لانهاء الحالة الحاضرة ، وتفريج الكرب عن الشعب الذي أخذ الضيق بخناقه ولجلالتكم الامر والارادة .

رئيس حزب التقدم : عبد العزيز

١٣ تموز ١٩٣١

الاضراب في البصرة

ولا ندري كيف سرى هذا الاضراب الى « مدينة البصرة » المعروفة بهدونها وسكونها، منذ أن احتلها الانكليز في عام ١٩١٤ ، فقد أقفلت هذه الحاضرة الكبرى في يوم ١٥ تموز ١٩٣١ (أي بعد أن أوشك اضراب بغداد أن ينتهي) عن بكرة أبيها ، وخرج الناس الى الطرقات العامة زرافات ووحدانا ، ثم تجمعوا بشكل مظاهرة مسلحة حول مراكز الحكومة ، وأخذوا يتحشرون بها ، والتقى فريق من المتظاهرين بسيارة متصرف اللواء فخري الملي فأحاطوا بها وكسروا زجاجها مما اضطر المتصرف للالتجاء الى احدى الدور فحاولت الشرطة أن تشتت شمل المتظاهرين ، فلم تفلح ، فاستنجدت بفوج من الجيش العراقي ، كان مرابطا بين المكنة والبصرة (١) فجاءت اليها النجيدات الكبيرة ولكن دون أن تقوم بعمل . وما لبثت الحركة أن سرت الى العنائر واجتمع المتظاهرون حول ثكنات الشرطة « وأحاطوا بمدير الشرطة ، درويش لطفي ، وأحد معاونيه وأوسعوهما لكما

(١) راجع جريدة الـ « تايز اوف ميزوبوتاميا » الصادرة في البصرة بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٣١ .

وضرباً « (١) وما هي الا ثوان معدودات حتى بدأ أزيز الرصاص يشق الآذان .
وفي اليوم الثاني (١٦ تموز) استأنف المتظاهرون أعمالهم ، واستأنفت السلطة نشاطها ، وضرب الجيش سجاجا في عرض الطريق فحال بهذه الوسيلة دون اتصال المتظاهرين في « البصرة » باخوانهم في « العشار » وأصدرت الحكومة بلسان متصرفها (محمود فخري) بيانا حذرت فيه الناس من التجول في الطرقات ، وقالت انها ستضرب المتظاهرين بالرصاص ، وفي الوقت نفسه نقلت الاجانب الى خارج منطقة الخطر ، فكان النضال سجالا بين الطرفين ، ووقع في المعركة عدد من القتلى ، والجرحى كبير .
وطلبت « الشركات الاجنبية » الى « الحكومة البريطانية » أن تحميها ، فجاءت هذه بدارعة رست في فم الخليج المسلط على المدينة (٢) كذلك استخدمت القوات البريطانية الموجودة في البصرة في حراسة ابنية شركة النفط ومركز توليد الكهرباء وفي تهديد المتظاهرين ، وصدت هجوما وقع على بعض ابنية الحكومة ، ووقع عدد من القتلى والجرحى وسافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، الى « البصرة » على متن طائرة خاصة في فجر اليوم العشرين من تموز لمعالجة الحالة بنفسه .

وفي ١٧ تموز (وهو اليوم الثالث من اضراب البصرة) كانت الاضطرابات لا تزال كما هي فأرسلت الحكومة من بغداد سربا من طائراتها ، تحمل قوات من الجيش والشرطة الى تلك الحاضرة ، فكان ذلك عاملا مكن السلطة من الهيمنة على ناصية الحكم ، وقبضت الشرطة حالا على جماعة من وجوه البصرة بينهم : المحامي سليمان فيضي ، وحبيب الملاك ، وطه الفياض ، والحاج ابراهيم البجاري ، وكاظم الحاج شويش ، فأرسلتهم الى « عانة » فلبثوا فيها أكثر من ثلاثة أشهر ، اذ لم يطلق سراحهم الا في ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٣١ أي قبل افتتاح البرلمان بشمانية أيام ، كما ان الشرطة أوقفت جماعة كبيرة من الشبان وقدمتهم الى المحاكم بتهمة الاشتراك في هذا الاضراب ، فحكم عليهم بعقوبات متنوعة .

سلوك الشرطة

وشيء مهم لا بد من الإشارة اليه في هذا الفصل ، وهو ان عددا كبيرا من أفراد شرطة البصرة ، الذين شهدوا في قضايا المضربين أمام المحاكم المختصة ، أتهموا بإداء شهادات كاذبة ضد الموقوفين ، فسيقوا الى المحاكم الجزائية ، وحكم عليهم بعقوبات مختلفة ، وكانت وزارة الداخلية تشكو حكام الجزاء في البصرة لدى وزارة العدلية ،

(١) راجع كتاب المحامي سليمان فيضي « في غيرة النضال » ص ١٧٨ .

(٢) بقيت البصرة تقريبا ٣٦ ساعة بشكل فوضى مما أدى الى ان الحكومة البريطانية تأتي بتروات لاجل حماية رعاياها ومصلحتها في البصرة . ان البصرة بصفتها ميناء ، ولها علاقات جسيمة بالتجارة واسمها في الخارج فليس من الهين على أية حكومة ان ترى السلب والنهب والقتل يحدث في البصرة وتبقى مغلوطة الايدي .

(من خطاب لرئيس الوزارة في ص ٤٨ من جلسات أعم ١٩٣١)

وتطلب مساعدتها ليتعاون الحكام مع قوات الشرطة لمعاينة المتظاهرين ، عدم مس أفراد الشرطة بسوء . وقد انتقدت الصحف تقديم هؤلاء الافراد كشهود ادانة ضد القائمين بالاضراب .

في مجلس النواب

وشرع المجلس النيابي في المذاكرة في هذه القضية ، في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ فكانت جلسة نارية حمي فيها وطيس الجدل ، وتراشق النواب قارص الكلام ، وحملوا على وزير الداخلية « السيد الباجهجي » حملات شديدة ، وأوسعوه كلاما قاسيا . وحاول « الباجهجي » أن يدافع عن نفسه فلم يجد أذنا صاغية وقال النواب عن دفاعه بأنه « المنطق المفلوج » (١) .

(١) هذه مقتطفات من احوال بعض النواب في المجلس النيابي :
قال نائب بغداد السيد جميل المنفي في ص ٣٥ من محضر السنة ١٩٣١م لمجلس النواب :
« ان السبب لذلك — توسع الاضراب — هو سوء تصرف وزير الداخلية السابق ، في ذلك الحين ، ولولا تلك التصرفات لما وصل الاضراب الى حالته الخطرة ... ان معالي وزير الداخلية السابق كان يريد ان يظهر بمظهر الدكتور الذي كان يحلم به في السابق ، حكّم تعليمون ذلك على ما اظن ، والدليل على ان سبب توسع الاضراب هو سوء تصرفات وزير الداخلية السابق ، اتى نوري السعيد وبدون استعمال الشدة بل بلسانه الطيب وعطفه تمكن من قبح الاضراب » .

وقال نائب بغداد ، عبد الرزاق الأزري في ص ٣٥ من المحضر المذكور :
« سادتي : ان التهم والتحقير الذي استعمله وزير الداخلية ازاء ارباب المهن ، والصنائع ، والحرف ، لا يمكن لشخص ان يتحمّله ولا لصاحب عزة نفس ان يصبر عليه ... ان الشرطة استعملت القسوة والضرب على الاهلين بشدة مع انه لم نجد واحدا من الاهلين تحرك ضد النظام والامن » .
وقال نائب المنتفك ، صالح جبر ، في ص ٣٦ من المحضر نفسه :

« ان السبب لهذه القلاقل هو شخص معالي وزير الداخلية السابق المحترم مزاحم الباجهجي ... ركن الى سياسة الشدة فصار يرسل على رؤساء الجمعيات المضربة ، ويقابلهم بالشدة والنهك والازدراء ، مما دفعهم الى التبادي في الاضراب ... واعتقد انه لو كان وزير الداخلية شخصا غير معالي الباجهجي لما وقع شيء من هذا البتة ... فعلينا ان نرفض الحركات التي يقوم بها فريق من رجال الحكومة يضرّون بها الوطن ، وان نطلب سوقهم الى القضاء كمثل وزير الداخلية السابق » .
وقال نائب الديوانية ، سعد صالح في ص ٤٠ من المحضر :

« اذا حققنا عن توسع الاضراب نجد السبب بسيطا جدا ، هو معاملة وزير الداخلية السابق الخشنة ، والشتائم التي اصابت بعض ممثلي الهيئات الرسمية ... ماذا اردنا ان نجري الاتصاف فيجب ان نحاسب الوزير المسؤول آنذ ، والا اذا تركنا الامور تتشبي على شأنها ، وكل وزير يأتي ويعمل ، ويسبب الاضرار في الامة ثم نتفائل عنه فذلك هو البلاء العظيم » .

وقال نائب الديوانية ، نجيب الراوي في ص ٣٩ من هذا المحضر :
« كان الاضراب ينتهي لو تديرت الحكومة للامر وعاملت الاهالي معاملة لطيفة طيبة ، ولكن الغالبات التي قوبل بها مندوبو اصحاب المهن كانت عبارة عن تهديدهم بكسر الرؤوس وسحقها بال اقدام . نعم اهانتهم كانت سببا قويا يثبت للشعب بأن نية الحكومة غير صالحة » .

وقد رد وزير الداخلية السابق ، مزاحم الباجهجي على هذه الاتسوال في ص ٤١ — ٤٦ من المحضر نفسه . بأن جميع اقوال المتكلمين ناجمة عن مداوات شخصية ومصالح ذاتية وانه لم يعمل ما عليه الا قايما بالواجب .

فلما اشتدت المناقشة ، وحصل تعرض للشخصيات ، وكاد المجلس ينقلب الى ساحة عراك ، تدارك بعض النواب الامر ، وطلبوا الاكتفاء بالذاكرة ، ووضع نائب الرئيس في المجلس المرسوم المرقم (٩٠) في التصويت ، فوافق عليه بأكثرية ٥١ صوتا يخالفها وغاب ٢٤ نائبا .

عودة الملك واستقالة الوزارة

عاد الملك فيصل الى بغداد بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٩ أيلول ١٩٣١ ، فقبضت الشرطة ، قبيل عودته ، على ليف من الشبان ، خشية أن يقوموا بمظاهرة ضد الوزارة القائمة وزجوا في التوقيف ، وكان بين الموقوفين المحامي رفائل بطي ، والوجيه صادق جبه ، والسيد عبد الرزاق الحسني ، فلبثوا في السجن اسبوعا دون أن تعرف جريمتهم حتى أطلق سراحهم .

وكانت « بغداد » قد لبست ، بمناسبة العودة الملكية ، أثواب الفرح والزينة ، ولا سيما وقد كان صاحب الجلالة يحمل أخبارا سارة عن « القضية العراقية » ولمس صاحب التاج رغبة الاهلين في استماع هذه الاخبار ، فأمر بنشر البلاغ التالي : -

بلاغ من البلاط الملكي

« لمناسبة عودة حضرة صاحب الجلالة الملك الى عاصمة ملكه ، بعد زيارة تركيا ، وأوروبا يسره أن يعرب أولا عن سروره للعاطفة التي ظهر بها شعبه المحبوب ، احتفاء بمقدم جلالته .

وبعد فانه يسر جلالته أن يعرب للشعب عن الاثر الحسن الذي وقع في نفسه من الحفاوة التي لاقاها في تركيا ، وعما شعر به جلالته من مكانة للعراق في البلدان الغربية ، والشرقية ، التي زارها في رحلته .

ان العراق ، رغم حدائته كدولة ، تمكن بفضل الجهود ، والصبر ، وطول الاناة ، من الحصول على كيان يغبط عليه ، ويبتهج له . وانه لمن الامر الواقع ذكر اغتباط الامم الشرقية القريبة والبعيدة ، بما حاز عليه العراق من التقدم ، في ظروف تكاد تكون خارقة . وصاحب الجلالة الملك بينما يزف هذه البشرى الى شعبه المحبوب ، ويهنئه عليها ، يرغب في أن يذكر الجميع بأن العراق أصبح محط لانظار الكثير من الامم الشرقية ، ترقب تصرفاته وأعماله من أجل أن تقتدي به ، وكذلك فانه موضع نظر نقد أمم أخرى ، ترقب أعماله بالشك والريبة .

ان صاحب الجلالة واثق بأن يتكاتف هو ، وشعبه ، وحكومته ، لمعالجة المآزق الاقتصادية العظيم المسيطر على العالم بأسره ، والذي تتألم منه هذه البلاد ، والذي

يعزز ثقة جلالته ، هو ان الامة التي ساعدته في كافة الظروف واحرجها في الماضي ، ايام تأسيس الدولة ، وتشكيلها السياسي ، ستنهض بقواها كاملة تساعد على مكافحة المشاكل الاقتصادية الراهنة ، والعمل على تأسيس كيان اقتصادي سليم لهذا الوطن العزيز ، اهـ
ثم أمر فاقامت حفلة عشاء في البلاط الملكي في يوم ٢ تشرين الاول ١٩٣١ تكريما للوفود التي جاءت الى العاصمة للاشتراك بمهرجان جلالته ، فكان عدد المدعوين اليها زهاء الخمسمائة .

وبعد أن أكل المدعوون ما لذ وطاب ، ألقى المنك خطابا تاريخيا مسهبا ، تناول فيه القضية العربية منذ كانت حلما من الاحلام ، وذكر الادوار التي مرت على القائمين بها ، والنكبات التي منيت بها ، من جراء التطاحن الذي دب ديبه في نفوس المشتغلين بها ، فكان لهذه الخطبة الخطيرة وقعها وتأثيرها في النفوس .

منع الصحف عن التشهير

ورأى الملك ان الصحف لا تزال تسترسل في السب والشتيم والقذف ، فأبت مروءته أن تحطم الصحافة شخصيات البلاد البارزة ، وساستها المفكرين ، فأمر وزارة الداخلية بإذاعة ما يلي :

بيان

لقد استرعى نظر حضرة صاحب الجلالة الملك ، ان الصحف المحلية قائمة بنشر ما يعكر صفو المحبة بين أفراد الشعب وجماعاته ، بينما يجب أن تكون أداة صالحة للم شعث الامة ، ودعوتها الى التفاهم ، والاتحاد ، في سبيل التغلب على المصاعب والازمات المالية الكبرى ، التي لا تهدد ائبلاد وحدها ، بل تنذر العالم بأسره بأخطار عظمى . ولما كانت هذه الخطة التي تسير عليها الجرائد منافية للمصلحة العامة ، فقد أعرب جلالته عن رغبته في الإيعاز الى كافة الصحف ، على اختلاف نزعاتها ، بأن تكف عن نشر كل ما فيه تعرض للشخصيات ، وعن نشر الحوادث والاخبار المغايرة للحقيقة والواقع . وعملا برغبة جلالته هذه ، تدعو الحكومة الجرائد الى نبذ المشاحنات الشخصية ، والاهتمام بمعالجة القضايا العامة ، وهي تأمل ان جميع أصحاب الصحف سيتلقون هذه النصيحة الابوية من قبل جلالة ملك البلاد ، بروح مفعمة بحب الواجب ، المترتب عليهم كصحافيين ، وهي لن تتأخر عن القيام بالاجراءات المقترضة ، ضد من يعمل على مخالفة مصلحة الامة من هذه الناحية .

ملاحظ مكتب المطبوعات (٢)

٣٠ أيلول ١٩٣١

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٥٤) بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٣١ .

(٢) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٥٢) بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٣١ .

طلب اقالة الباجه جي

اشتدت الخصومة لمزاحم الباجه جي ، منذ ولي وزارة الداخلية في ٢٥ نيسان ١٩٣١ اشتدادا عظيما وصار الوزراء ، والنواب ، والوجوه ، والاشراف ، يسندون اليه أعمالا لا يتصورها انسان ، حتى ان أعضاء مجلس « أمانة العاصمة » استقالوا من عضوياتهم احتجاجا على تصرفاته التي قالوا عنها انها مخالفة للقانون (١) ومن ذلك اصداره أمرا بفصل « أمين العاصمة » محمود صبحي الدفترى ، من الامانة ، وتوجيهه عبارات قاسية للاعضاء ، وطلبه اليهم الغاء مقررات مجلس الامانة .

وقد اجمعت المعارضة ، والصحف ، على ان الباجه جي كان عنة العلل في الاضراب المتقدم وصفه ، مما حمل رئيس مجلس النواب جميل المدفعي على أن يقدم احتجاجا خطيرا على تصرفات الباجه جي الى رئيس الوزراء هذا نصه :

عزيزي نوري باشا السعيد ، رئيس حزب العهد المحترم
بالاشارة لكتابي السابق ، اندي رجوتكم فيه تسجيل استيائي من تصرفات وزير الداخلية الغير القانونية ، وبالنظر لتماديه في تلك التصرفات ، والتزامكم جانبها ، حتى بعد رجوع جلالة الملك المعظم ، خلافا لما وعدتموني به ، يؤسفني بأنني لم أر بدا من الانسحاب ، من « حزب العهد » الموقر ، احتجاجا على أعمال الوزير المشار اليه ، وتخلصا من المسؤوليات المعنوية ، التي تتأتى من تلك التصرفات ، التي ألخصها بما يلي :

١ - تصرفاته المشينة في الاضراب ، مما كان سببا في توسع الاضراب توسعا خطرا .

٢ - تطبيقه قانون العشائر على ذوات ليسوا من العشائر ، وبينهم من كبار رجال القانون ، الذين أشغلوا مقامات عالية في القضاء ، ونقيه اياهم استنادا الى ذلك القانون .

٣ - تضييقه كبار رجال الامة ، وتعقيبه اياهم بالجواسيس ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، ومطاردته الشببية الوطنية ، بصورة شنيعة لمجرد ما يظهوره من الشعور الوطني ، شأن الشباب في جميع بلاد الله .

٤ - وضع المراقبة الشديدة على حرية المخابرة ، خلافا لما هو مضمون في القانون الاساسي ، الذي حلفنا اليمين على التمسك بأحكامه .

٥ - تطبيقه الذيل بحق رجال عرفوا بمقدرتهم ، واخلاصهم ، لكي يتسنى له تعيين بعض منسوبيه ، ومروجي تصرفاته ، في محلاتهم .

٦ - تعيينه أولئك المنتسبين لدرجات عالية ، أدت الى هضم حقوق كثير من

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٢٩٧) .

كبار موظفي الدولة ، بحيث أضاعت عليهم حقهم في القدم ، خلافا للاصول المتبعة ، ومقررات مجلس الوزراء .

٧ - تفسيره القوانين كما تشتتته أغراضه ، وهتكه شرف رجال كانوا من أشد المخلصين ، يوم كان معاليه يتهمنا بالمؤامرة ضد سلامة الوطن .

٨ - أما الكتب التهديدية السرية ، المملوءة بأنواع انبذات ، وهتك الحرمات ، والتي لا يصعب عليكم معرفة مصدرها ، فلا أريد البحث عنها في هذا الكتاب .

فلذا أرجو اعتباري مستقيلا من الحزب ، وسأقدم استقالتني رسميا من رئاسة المجلس أيضا .

تقبلوا احتراماتي انفاثة ١٦ تشرين الاول ١٩٣١ جميل المدفعي (١)

استقالة وزير الداخلية

وشعر وزير الداخلية السيد مزاحم الباجه جي ، بانجاه انراي العام في البلاط ضد سلوكه السياسي ، وضد ادارته ، وشعر برغبة رئيس الوزراء في التخلص من زماملته ونو بصورة موقتة فرفع كتاب استقالته الآتي ، بعد ان اجتمع بالرئيس اجتماعا قصيرا اتضحت فيه الامور :

بغداد ١٣/١٠/١٩٣١

فخامة رئيس الوزراء الافخم

بعد التحية : قد ظهر لي من اجتماع هذه النيلة ، ويا للأسف الكثير ، ان سياسة البجد والحزم ضائعة في الظروف الحاضرة ، وشاعدت تضحياتها في سبيل العواطف ، من الامور السياسية أو المرغوب فيها لاسباب أجهلها ، فلهذا لم أجد أمامي غير الاستقالة من الوزارة ، مودعا فيك الاخلاص والشهامة ، وثق بأني سعيد وفخور لاني أفارقك ونحن على أحسن ما يرام من الصلات الاخوية ، ودم موفقا على الدوام .

المخلص - مزاحم الامين الباجه جي

وكان رئيس الوزراء قرر الاستقالة من منصبه ليتخلص من الباجه جي وبعض زملائه ولا سيما بعد أن تسربت المعارضة الى البرلمان فرد على كتاب الاستقالة بما يلي :

بغداد في ١٤ تشرين الاول ١٩٣١

الى معالي مزاحم بك الباجه جي وزير الداخلية

تلقيت الكتاب الذي قدمتم فيه استقالتكم ، ولكن بما أن أمر الاستقالة لا يزال تحت النظر ولم يجر قبولها ، فأرجو منكم أن تستمروا على أعمالكم في الوزارة الى أن يأتكم اشعار آخر .

(١) كتاب (تاريخ العراق السياسي الحديث) ص ١٠٦ من المجلد الثالث .

ملاحظة

انتشرت ، قبيل استقالة «الوزارة السعيدية» مكاتيب مغللة من التواقيع الصريحة ، مشحونة طعنا في الذات الملكية ، وقذنا في أمين العاصمة ، محمود صبحي الدفتري وكان البعض من هذه المكاتيب نسخة طبق الاصل لكتاب رسمي وجهه وزير الداخلية الباجه جي الى أمين العاصمة الدفتري ، وقرر فيه عزله من منصب الامانة . وقد اتهم بالتحريض علي كتابتها ، ونشرها ، كل من السادة مزاحم الباجه جي ، ورفيق نوري السعيد ، وفاضل قاسم راجي ، وابراهيم الجراح ، فجرى توقيفهم ، وبقيت المحاكم تنظر فيما أسند اليهم مدة طويلة حتى شاعت مروءة الملك فيصل أن تغلق القضية ، ولم يسجن من أجلها نهائيا غير ثالثهم « فاضل قاسم راجي » (١) .

اعلان انتهاء الازمة

بعد أن انتهى الاضراب وبدأ الناس يتنفسون الصعداء ، رأى الملك وجوب اعلان انتهاء الازمة ليطمئن الاهلون الى سلامة مراسلاتهم ، وتجاولهم ، فأمر رئيس ديوانه الملكي أن يوجه الكتاب الآتي الى سكرتارية مجلس الوزراء :

الرقم ج/٥٧٨ التاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٣٠ سري ومستعجل
سعادة سكرتير مجلس الوزراء

نصت المادة السادسة من المرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٣١ على أن يبقى نافذ المفعول الى الوقت الذي يعلن فيه وزير الداخلية انتهاء الازمة الحالية .

يرى جلالتة ان الازمة المشار اليها قد زالت . وبناء عليه يرتأي وجوب اعلان الغاء المرسوم .
وكيل رئيس الديوان الملكي : عبد الله الحاج
وما كاد وزير الداخلية يحاط علما بهذه الرغبة الملكية ، حتى وجه الكتاب الآتي نصه الى سكرتير مجلس الوزراء

(١) يقول السيد ناجي شوكت في ص ٢٠٨ من مذكراته انه بصفة كونه وزيرا للداخلية طلب من دائرة التحقيقات الجنائية رأيا فثبت :

- ١ - ان بعض اغلفة الرسائل كانت بخط احمد قاسم راجي احد المتهمين .
- ٢ - ان الرقيب اراد منع توزيع الرسائل فعارضه مزاحم الباجه جي .
- ٣ - ان احمد قاسم راجي قبض من المخصصات السرية اكثر من مرة .
- ٤ - ان ابراهيم الجراح زار مزاحم في الداخلية مرارا عديدة ومعه عدة رسائل .
- ٥ - ان آلة الطباعة التي استعملت في طبع الرسائل تعود الى امانة العاصمة وقد نقلت الى دار رفيق نوري السعيد .
- ٦ - ان الوزير ناجي شوكت طلب الى رئيس الوزراء رفع الحصانة النيابية عن مزاحم فأصرع هذا الى تقديم استقالته .
- ٧ - ان الملك فيصل رأى من الحكمة والمصلحة غلق هذه القضية بعد ان كان وافق على السير بها حتى النهاية .

بالإشارة الى كتابكم المرقم ٣٨٥٦ والمؤرخ في ١٨ تشرين الاول ١٩٣١ .
لقد أصدرنا بيانا بإنهاء الازمة التي صدر من أجلها المرسوم المبحوث عنه ، وبذلك
أصبح غير نافذ اعتبارا من ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ .
وزير الداخلية : مزاحم الباجهجي

استقالة الوزارة

لم يجد نوري السعيد ، بعد حدوث ما حدث ، مناصا من رفع استقالة وزارته ،
فقدم الى صاحب الجلالة الملك هذا الكتاب :
الرقم ٣٨٦٤

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم التاريخ ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣١

مولاي :

بالنظر لاستقالة بعض انزملاء ، بسبب ما حصل من سوء تفاهم ، فقد بذلت أقصى
ما يمكن من الجهود لازالة هذا الخلاف ، غير ان مساعي لم تأت بنتيجة . لهذا أراني
مضطرا الى أن أرفع الى سدتكم الملكية استقالتي من رئاسة الحكومة ، آملا أن تكون هذه
الاستقالة سببا للثقة ، وعاملا على التكاتف والتآزر .

وفي الختام أقدم الى جلالتيكم بالاعراب عن شكري الصميم ، على ما أوليتموني
إياه من ثقة ومعاودة ، طيلة تضلعي بأعباء الحكم ، متوسلا اليه تعالى أن يطيل بقاء
جلالتيكم .
العبد المخلص - نوري السعيد

وفيما يلي صورة الارادة الملكية الصادرة بقبول هذه الاستقالة :

عزيزي نوري السعيد

للقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ ، وفيه تقدمون استقالتيكم من
منصب رئاسة الوزارة . ان الاسباب التي بسطتموها أحطنا بها علما ، وقدرناها حق
قدرها ، واننا مع ابداء أسفنا ، لا يسعنا الا أن نذكر لكم الاعمال المجيدة التي قمتم بها
أنتم وزملائكم مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جمادى الثانية لسنة الف وثلثمائة
وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الاول لسنة الف وتسعمائة
وواحد وثلثين ميلادية .

فيصل

الوزارة الرابعة عشرة

٦ جمادى الآخرة ١٣٥٠ - ٢٨ جمادى الثانية ١٣٥١
١٩ تشرين الأول ١٩٣١ - ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٢

الوزارة السعيدية الثانية

تمهيد

لما أُلّف نوري السعيد وزارته الأولى في يوم ٢٣ آذار من عام ١٩٣٠ ، رفع كتابا الى الملك فيصل ، ضمنه الامور التي ستعالجها وزارته ، وأهمها دخول العراق في عصبة الامم ، فلما استقالت وزارته هذه في يوم ١٩ تشرين الأول من سنة ١٩٣١ ، كان لا بد من اسناد منصب رئاسة « الوزارة الجديدة » اليه ، ليتم العمل الذي بدأه ، وعلى هذا وجه الملك اليه هذا الكتاب :

رقم ٢٨٤

وزيرى الافخم نوري السعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .
صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جمادى الثانية لسنة ألف وثلثمائة وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الأول لسنة ألف وتسعمائة واحد وثلثين ميلادية .

- فيصل -

وفي اليوم نفسه « أي في يوم ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ » صدرت الارادة الملكية رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٣١ بتكوين الوزارة من :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - ناجي شوكت : وزيرا للداخلية .
- ٣ - رستم حيدر : وزيرا للمالية .
- ٤ - جمال بابان : وزيرا للعدلية .
- ٥ - جعفر العسكري : وزيرا للدفاع والخارجية .
- ٦ - محمد أمين زكي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
- ٧ - عبد الحسين الجلبى : وزيرا للمعارف .

وكالات الوزارات

لما كان كل من وزير الداخلية ، ناجي شوكت ، ووزير الدفاع والخارجية ، جعفر العسكري ، في خارج العراق يوم تكونت فيه « الوزارة السعيدية الثانية » صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٨٢ والمؤرخة في ١٩/١٠/١٩٣١ باسناد منصب وزارة الداخلية ، ومنصب وزارة الخارجية باوكالة ، الى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وباسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد أمين زكي . وفي يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٣١ وصل جعفر العسكري الى بغداد فتسلم مهام منصبه ، ووصل ناجي شوكت اليها في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٣١ وكان الملك حين تسلم برقية أخيه الملك علي عن الاضراب قد فاتح السيد ناجي شوكت وزير العراق المفوض في أنقره ، بوجوب قبول منصب وزارة الداخلية كخلف للسيد مزاحم الباجه جي الذي أصبح التخلص منه ضرورة لا مندوحة عنها فلم يشأ السيد ناجي أن يرد رغبة الملك . ولما عاد جلالته الى بغداد أمر رئيس ديوانه أن يستدعي « ناجيا » الى بغداد برقيا لاشغال منصب وزارة الداخلية قبل أن يستمزج رأي نوري السعيد في ذلك . وكان نوري يؤثر ادخال مزاحم في وزارته الجديدة على الرغم من هياج الرأي العام ضده ولكن كان دون ذلك خطر القتاد .

منهاج الوزارة

لم يضع نوري منهاجا جديدا لوزارته الثانية ، مكتفيا بالكتاب الذي كان رفعه الى الملك في يوم تكوينه « الوزارة السعيدية الاولى » ومع هذا كتب الى صاحب الجلالة يقول :
الرقم ٢٨٦٤

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم التاريخ ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣١

مولاي !

تشرفت بأمر جلالتك السامي ، الذي عهدتم الي فيه تولية رئاسة الحكومة الجديدة .

اني وان كنت أشعر بتعب وضعف جسماني ، ولكن لما كنت لا أستطيع مخالفة أوامر جلالتك ، ولما كان وضع البلاد السياسي يتطلب المثابرة على تحقيق الاماني الوطنية ، بنفس الخطط وبعين السياسة التي عالجتها بها وزارتي السابقة ، وهي دخول العراق عضوا في عصبة الامم كدولة مستقلة ، الذي أمل أن يتحقق في القريب العاجل بعون الله ومشيتته ، ولما كانت الازمة الاقتصادية لم تزل تحتاج الى معالجة بجميع الوسائل الممكنة ، فاني لا أتردد في تلبية أمر جلالتك وبيان استعدادي لتحمل أعباء هذا المنصب ، اعتمادا على مؤازرة جلالتك ، وعطفكم السامي ، واعتمادا كذلك على ثقة مواطني ، وتأييد حزب الاكثرية ، وسأعرض على جلالتك قائمة بأسماء زملائي لتتشرف بموافقة جلالتك ، وأخيرا أرفع الى جلالتك مزيد شكري وامتناني للثقة الغالية التي أوليتموني اياها .
العبد المخلص : نوري السعيد

وكانت باكورة أعمال « الوزارة الجديدة » انها أعادت وجوه البصرة الذين كانوا قد أبعادوا الى «عانه» اثر حوادث الاضراب العام الذي عم العراق في تموز ١٩٣١ م ، وسمحت لبعض الصحف المعطلة باستئناف جهادها ، وخففت من الرقابة التي كانت فرضت على المشتغلين بالسياسة من المعارضين وغيرهم .

افتتاح مجلس النواب

وحل يوم أول تشرين الثاني ١٩٣١ ، فجرت حفلة افتتاح المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي الثاني من دورته الانتخابية الثالثة بحسب المراسيم المألوفة ، وألقى الملك فيصل « خطاب العرش » الآتي :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب !
نفتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم متمنين لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

ان قضية دخول مملكتنا عصبة الامم كدولة مستقلة ، سائرة سيرا يبعث على الارتياح . ونظرا الى ما بلغنا ، واتصل بنا ، عن موقف أعضاء العصبة ازاء هذه البلاد ، فاننا شديداً الامل بنجاح قضيتنا هذه التي كانت احدى غاياتنا القومية .

لا حاجة لان نبين ان البلاد تجتاز دورا خطيرا في حياتها السياسية ، يتطلب التعاون والتكاتف التامين ما بين حكومتنا وشعبنا ، وقيام كل منهما بما يترتب عليه من مسؤوليات وواجبات . ونحب أن نذكر بالخطبة التي ألقيناها على وفود شعبنا الكريم . عقيب رجوعنا الى عاصمة ملكنا ، وخاصة وصايانا لزعماء الامة ورجالاتها ، بأن يعملوا على تقوية الروح الوطنية ، وافهام الشعب موقف البلاد الحقيقي ، وما وصلنا اليه من التقدم .

ان علاقاتنا مع الدول الاجنبية على غاية ما يرام من الود والمصافاة . لقد زرنا في الصيف الماضي فخامة رئيس الجمهورية التركية فكان لهذه الزيارة وقع جميل في نفوسنا . ان الترحيب والحنفاة اللذين قابلنا بهما فخامة رئيس الجمهورية ، والشعب التركي النجيب ، دليل ساطع على ارتباط البلدين المجاورين بروابط المحبة والصداقة المتينة .

لقد شعرت خلال سفرتي الاخيرة لاوروبا ، بالتأثير الذي أحدثته نهضتنا السياسية، والخطوات السريعة التي خطوناها الى الامام ، وقد أصبح اسم العراق يردد الآن في المخافل والاندية السياسية وصارت العيون ترقب مجرى الامور فيه باهتمام ، نظرا لما يترتب على نهوضه من التطور السياسي في الشرق الادنى .

ان معاهدات الصداقة وحسن الجوار وتسليم المجرمين ، التي عقدت مع شرق الاردن ونجد ، في الربيع الماضي ، قد زادت في توطيد العلاقات الحسنة القائمة من حسن الحظ بين مملكتنا وهذين البلدين ، كما أنها ستكون عاملا قويا على حفظ الامن في الحدود .

ومما يدعو الى سرورنا العظيم نمو أواصر المحبة والصداقة بين العراق وجارتنا ايران يوما فيوما والتعاون الصميمي الذي تبديه كل من حكومتي البلدين للتفاهم على جميع الامور التي تعود بالمنافع المشتركة بينهما .

ان حكومتنا مهتمة بعقد اتفاقيات مع ايران وتركيا لتنظيم التجارة ، ووضع الامور التي لها مساس بعلاقات الجوار على قواعد ثابتة ، وهي تأمل أن تعرض هذه الاتفاقيات عليكم في هذا الاجتماع .

أيها السادة : ان الازمة الاقتصادية انسائدة الآن تستوجب الاهتمام العظيم . ومما يؤسف له ان هذه الازمة ليست من الامور الداخلية ، التي يمكن معالجتها بسهولة ، وانما هي نتيجة مباشرة للالزامات الاقتصادية العامة ، التي يعاني شررها العالم اجمع . ومع ذلك فاننا تأمل أن لا يطول أمدھا كثيرا ، وأن يقوم كل فرد من أفراد أمتنا بما يترتب عليه من الواجب لمكافحتها بجهد ونشاط وباتباع خطة التوفير والاقتصاد .

ان حكومتنا باذلة جهدها في سبيل تخفيف وطأة هذه الضائقة على البلاد بجميع الوسائل الممكنة ، فهي ساعية لاجراء خفض في النفقات علاوة على خفض الذي جرى في السنة الماضية من دون مساس بما تتطلبه شؤون الدولة من الخدمات ، وستتبع خطة تقديم الاهم على المهم من المشاريع المذكورة في قانون الاعمال العمرانية الرئيسية ، وستبذل أقصى جهدها لمساعدة الزراع والفلاحين وتشجيعهم على متابعة أعمالهم ، وستستمر على تنشيط الصناعات المحلية حتى تنمو وتتقدم . وستعرض عليكم الميزانية في حينها ، وبالرغم من جميع العوامل ، فاني أمل بأن تتقدم بها اليكم وهي متوازنة .

لقد عنيت حكومتنا بحالة العمال الاجتماعية ، ولهذا الغرض أرسلت وفدا من قبلها الى جنيف لزيارة مكتب العمل الدولي ، وستوضع لائحة قانونية لصيانة حقوق العمال ، وترفيه أحوالهم المادية والادبية ، وتأمل حكومتنا أن تتمكن من أن تعرض عليكم هذه اللائحة ، مع غيرها من اللوائح التي تتعلق بتحسين حالة البلاد الاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية .

ان عدد أعضاء البعثات العلمية في هذه السنة قد زيد بالنسبة الى السنوات الماضية ، فقد أرسل اثنا عشر وسبعون طالبا الى مختلف الجامعات والكليات الاجنبية . وفي نية حكومتنا ان ترسل بعثات صناعية للتخصص في الصناعات الضرورية والمفيدة . ولقد دعت حكومتنا جماعة من أشهر الاختصاصيين في أمور التربية والتعليم لفحص حالة

المعارف في هذه البلاد من جميع صفحاتها وتقديم اقتراحات فيما يتعلق باصلاح
التشكيلات العلمية ومناهج التدريس ، وسيأتي هؤلاء الاخصائيون في القريب العاجل .
اثق بانكم ستعالجون كل ما يعرض عليكم من الامور بجهد واهتمام ، واخيرا ادعو
الى الله تعالى أن يسدد خطواتكم ويوفقكم في اعمالكم (١) .

تبدلات في حياة الوزارة

رشح « حزب العهد الحكومي » وزير الدفاع والخارجية جعفر العسكري الى رئاسة
المجلس النيابي ففاز بها ، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة
الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الاقتصاد
والمواصلات محمد أمين زكي .
وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١ استقال العسكري من رئاسة المجلس النيابي ، وقد
جاء في كتاب استقالته :

« لما كنت أعتقد بأن المصلحة العامة تقضي علي التخلي عن رئاسة المجلس النيابي ،
فانني أرفع الى مجلسكم العالي استقالتي من الرئاسة ، شاكرا لزملائي الكرام ما لقيته
منهم من الثقة والمعاونة في أثناء قيامي بالواجب المقدس » اهـ .
وقد انتخب جميل المدفعي رئيسا لمجلس النواب ، في يوم استقالة العسكري ،
وصدرت الارادة الملكية باعادة تعيين « العسكري » وزيرا للدفاع ووكيلا لوزارة الخارجية
كما كان .

سفر رئيس الوزراء

وفي اليوم الخامس عشر من شهر كانون الاول ١٩٣١م ، صدرت الارادة الملكية بأن
يؤجل مجلس النواب جلساته ثلاثين يوما ، اعتبارا من يوم ١٦ من هذا الشهر ، وما لبث
أن سافر رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، الى تركيا ، مصحوبا بوفد يمثل وزارة
المالية للتوقيع في المعاهدة التجارية ، التي وضعت أسسها أثناء زيارة الملك فيصل الى
تركيا .

وقد عرج رئيس الوزراء من هناك على « جنيف » للاشراف على مشروع ادخال العراق
عضوا في العصبة الاممية ، وليبحث في الضمانات التي يجب على العراق أن يقدمها الى
العصبة عربونا لدخوله فيها ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة
بالوكالة الى جعفر باشا العسكري وزير الدفاع والخارجية .

المعاهدات بين تركيا والعراق

أما المعاهدات التي عقدها السيد نوري السعيد مع الحكومة التركية فكانت ثلاثا

وهي :

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثالثة » اجتمع ١٩٣١ ص ١ - ٢ .

١ - معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركيا ، وقد وقع عليها في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢ .

٢ - اتفاقية الإقامة بين العراق وتركيا ، وقد جرى توقيعها في ٩ كانون الثاني أيضا .

٣ - معاهدة تجارية بين العراق وتركيا وقد وقعت في العاشر من كانون المذكور .

وقد رفعت الحكومة المعاهدتين المذكورتين ، مع «اتفاقية الإقامة» الى المجلس النيابي ليقراها ، فجرى البحث فيها في الجلسة المنعقدة في يوم ١٢ آذار ١٩٣٢ ، وتكلم رئيس الوزراء عن الفوائد التي يجنيها العراق من هذا انعقاد ، فلم يعترض أحد على أقواله ، ثم صوت المجلس على اللائحة القانونية لتصديق « اتفاقية الإقامة والسفر بين العراق وتركيا » فقبلها بالاتفاق .

وصوت على اللائحة القانونية المختصة بتصديق « معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين المملكتين » فقبلها بالاتفاق أيضا .

أما لائحة قانون تصديق « المعاهدة التجارية بين تركيا والعراق » فقد قبلت بالإكثارية الساحقة (١) ولم نر في اعتراضات المخالفين ما يستحق النقل هنا والى القاري ، نصوص ما تقدم .

معاهدة تسليم المجرمين

- بين مملكة العراق والجمهورية التركية -

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة
وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى
رغبة منهما في عقد معاهدة لتنظيم تسليم المجرمين ، عينا :
صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد رئيس مجلس وزراء العراق ، وحامل
وسام الرافدين من الدرجة الثانية .

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية ونائب
بوردر و مندوبين مفوضين ، وبعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه الى الآخر ووجدها
صحيحة ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

(١) كان عدد الحاضرين (٥٦) نائبا من اصل (٨٨) نائبا حين عرفت « اتفاقية الإقامة » و « معاهدة تسليم المجرمين » فقبلت اللائحتان بالإجماع . أما (المعاهدة التجارية) فقد صارت لها (٥٦) نائبا وخلفها نائبان فقط هما صالح جبر ، نائب المنتفق ، وعبد المجيد فؤاد ، نائب الديوانية .

المادة الاولى - يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ، وفقا لاحكام هذه المعاهدة ،
تعهدا متقابلا ، بتسليم جميع الاشخاص الذين هم رهن التعقيب ، أو المحكوم عليهم من
قبل السلطات العدلية العائدة الى كل منهما ، والموجودين في بلاد الآخر .
وقد تقرر أن يستثنى من التسليم رعايا كل من الطرفين المتعاقدين ، وأن يكون
تسليم الرعايا الاجانب منوطا باختيار الدولة المطلوب منها التسليم .

لا يجوز طلب التسليم الا في حالة اجراء التعقيب ، أو الحكم عن جريمة ارتكبت
خارج أراضي الدولة المطلوب منها .

المادة الثانية - اذا طلب تسليم شخص أجريت بحقه التعقيبات أو صدر عليه حكم
فلا يجري التسليم ما لم يكن الفعل المسند اليه كجريمة معاقبا عليها بموجب قوانين
البلادين بعقوبة لا تقل عن الحبس لسنة واحدة أو بعقوبة أشد .

واذا وقع طلب التسليم لتنفيذ حكم أصبح قضية محكمة فلا يمنع ، ما لم يكن
المجرم قد حكم عليه نهائيا بالحبس لمدة تزيد عن الستة أشهر ، عن فعل معاقب عليه ،
بموجب قوانين البلادين بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ، أو بعقوبة أشد .

المادة الثالثة - يمنح طلب التسليم في حالتي الشروع أو الاشتراك أيضا ، مهما كان
شكلهما ، أو نوعهما على أن يكون الشروع أو الاشتراك معاقبا عليهما في قوانين الدولة
المطالبة ، والدولة المطلوب منها التسليم ، وفقا لاحكام المادة الثانية .

المادة الرابعة - لا يمنح طلب التسليم في الاحوال الآتية :

(أ) الجرائم السياسية والافعال المرتبطة بها .

(ب) الجرائم العسكرية والافعال المرتبطة بها .

(ج) جرائم المطبوعات .

(د) الجرائم التي لا يمكن اجراء التعقيب فيها الا بشكوى الشخص المتضرر ، والتي

يجب فيها إيقاف التعقيبات بناء على تنازل هذا الشخص .

(هـ) اذا كان الشخص المطلوب تسليمه ، معقبا عن جريمة مضى عليها مرور الزمن،

أو سقطت بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم ، أو الدولة المطلوب منها ، أو قوانين
الدولة التي ارتكب الجرم فيها .

(و) اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا في بلاد الدولة المطلوب منها عن الفعل

ذاته وكذلك فيما اذا كان قد تبين نهائيا عدم صلته بالدعوى ، أو حكم عليه ، أو برى .
أو تقرر عدم مسؤوليته عن الجريمة ذاتها .

(ز) اذا كانت سلطات الدولة المطلوب منها التسليم ذات صلاحية حسب قوانين

تلك الدولة للحكم في الجريمة .

(ح) اذا ارتكب الجرم في أراضي دولة ثالثة ، وقوانين الطرف المطلوب منه التسليم

لا تسمح بالتعقيب عن جرم كهذا ارتكب في بلاد أجنبية .

لا يعتبر جرماً سياسياً ، ولا فعلاً مرتبطاً بجرم كهذا :

(١) كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة أو أفراد أسرته .

(٢) جريمة القتل المرتكبة ضد شخص رئيس الحكومة ، أو الشروع أو الاشتراك في هذه الجريمة .

(٣) قطع الطرق وافعال القسوة والسرقه المصحوبة بقسوة مهما كان القصد من هذه الاعمال .

المادة الخامسة - يجب دائماً طلب تسليم المجرمين بالطريق الدبلوماسي .

المادة السادسة - ان تقدير ماهية الافعال في الاحوال التي لا يجري فيها التسليم ، والمبينة في المادة الرابعة يعود منحصر الى الدولة المطلوب منها التسليم .

اتفق المتعاقدان ، مهما كانت الاصول الواجبة الاتباع في تدقيق طلبات التسليم ، على أن رفض طلب التسليم عن جريمة سياسية لا يمكن تقريره الا من قبل محكمة ذات صلاحية عينتها الدولة المطلوب منها التسليم .

المادة السابعة -

(١) يجب أن يكون طلب تسليم المظنون أو المتهم مصحوباً بالاوراق الآتية :

(أ) أمر بالتوقيف ، أو القاء القبض ، صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص .

(ب) ورقة تبين نوع الجريمة ، ونص القانون المطبق على الجرم المبحوث عنه .

(ج) بيان مفصل ، على قدر الامكان ، أو ورقة هوية ، يتضمنان هوية وأوصاف المظنون أو المتهم .

(د) أوراق الافادات المصدقة من قبل الحاكم الذي أجرى التحقيق في القضية ان

وجدت .

(٢) اذا كان طلب التسليم خاصاً بشخص قد حكم عليه غيابياً ، أو في حالة

التمرد ، فيكون طلب التسليم مصحوباً بالاوراق المذكورة في الفقرة السابقة ، مع اضافة خلاصة الحكم ، ومواد القانون التي بني عليها الحكم .

(٣) اذا كان طلب التسليم خاصاً بشخص محكوم عليه بحكم صدر في حضوره ،

فيجب أن يكون طلب التسليم مصحوباً بما يأتي من الاوراق :

(أ) نسخة من الحكم .

(ب) بيان مفصل ، على قدر الامكان ، بهوية الشخص المحكوم ، أو ورقة هويته .

(ج) نسخة من نص القانون المبني عليه الحكم .

(د) وثيقة من سلطة ذات اختصاص تتضمن ان الحكم لازم التنفيذ .

(٤) وفي حالة ارتكاب الجرم ضد الملكية يجب دائماً ذكر المبلغ التقريبي للضرر

الواقع أو المتشبهت بايقاعه .

(٥) ينظم ما ينبغي ارساله من الاوراق بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم ، ويرسل أصلها أو صورها التي صدقتها محكمة تلك الدولة ، أو أي سلطة ذات اختصاص من سلطاتها ، وترفق بهذه الاوراق ترجمة الى لغة الدولة المطلوب منها التسليم ، مصدقة طبق الاصل من قبل الممثل السياسي للدولة الطالبة التسليم أو من قبل مترجم محلف للدولة المطلوب منها التسليم .

(٦) ومن المقرر أن تقوم السلطات المختصة للدولة المطلوب منها التسليم ، مع احتفاظها بحق اتخاذ قرار بشأن طلب التسليم ، بتوقيف المجرم أو اتخاذ أي تدبير مناسب آخر لمنع احتمال هربه حال استلامها الاوراق المبينة أعلاه ما لم تجد لاول وهلة أن طلب التسليم لا يمكن قبوله .

(٧) تطلب ايضاحات من الحكومة الطالبة ، في حالة الشك في معرفة فيما اذا كانت الجريمة الموجبة لطلب التسليم واقعة ضمن الجرائم المبينة في هذه المعاهدة أنها موجبة للتسليم . ولا يمنح طلب التسليم ما لم تكن الايضاحات المعطاة مزيلة للشك ، ويطلق سراح الشخص الموقوف ، وتلغى التدابير المتخذة ضده ، اذا لم تعط الايضاحات الى الدولة المطلوب منها التسليم ، خلال شهرين من تاريخ تبليغ الاستيضاح الى الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم .

المادة الثامنة - يأمر الطرف السامي العاقد ، المطلوب منه التسليم ، بتوقيف المتهم ، وباجراء التحقيق في القضية ، اذا اقتنع بأن الجريمة توجب التسليم وفقا لاحكام هذه المعاهدة . ويأمر بالتسليم اذا اقتنع بنتيجة التحقيق ، بأن الاوراق تامة ، أو كافية ، وبأن الشخص المطلوب تسليمه هو الذي ذكر أنه المظنون أو المتهم أو المحكوم عليه ، وفي حالة الحكم اذا اقتنع بأن الجرم المسبب الحكم هو من الجرائم الموجبة للتسليم عند صدوره .

المادة التاسعة - اذا وجد أن فرار المجرم محتمل الى حين ارسال الاوراق الواجب ترقيقها بطلب التسليم ، والمبينة في هذه المعاهدة ، الى الطرف المطلوب منه التسليم ، فيقوم هذا الطرف بدون انتظار وصول الاوراق المطلوبة بتوقيف المجرم موقتا ، أو باتخاذ أي تدبير آخر لمنع هربه ، وذلك بناء على اشعار الدولة طالبة التسليم ، المرسل بالبرق أو البريد الى وزارة خارجية الدولة المطلوب منها ، أو بناء على تشبث الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم .

وفي هذه الحالة يجب الاشعار بنوع وماهية الجريمة ، ودرجة شدة العقوبة ، مع بيان ان أمر التوقيف غير الموقت قد صدر على المجرم من سلطة مختصة .

واذا لم يصل طلب التسليم ، والاوراق المتعلقة به ، فيما يخص الشخص الموقوف موقتا أو المتخذ بحقه أي تدبير آخر الى الدولة المطلوب منها خلال شهر واحد من تاريخ التوقيف الموقت أو اتخاذ التدابير الاخرى يطلق سراح الشخص المطلوب أو تلغى التدابير المتخذة بحقه .

المادة العاشرة - مع الاحتفاظ بحقوق الاشخاص الثالثة ، وتبعا لتقدير السلطة المختصة ، تسلم الاشياء التي حازها الشخص المطلوب ، بنتيجة ارتكاب الجريمة ، أو التي وجدت عليه فصولت ، والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك كل شيء آخر يساعد على التجريم ، في نفس الوقت مع الشخص المطلوب الى الحكومة الطالبة ، وتسلم هذه الاشياء الى الحكومة المذكورة حتى اذا لم يقع التسليم بعد الموافقة عليه ، بسبب موت المجرم أو هربه .

ويشمل هذا التسليم أيضا جميع ما كان من هذا النوع من الاشياء المخفية ، أو المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد المانحة طلب التسليم ، والتي تكتشف بعدئذ .

المادة الحادية عشرة - اذا كان الشخص المطلوب معقبا أو محكوما عليه في بلاد الدولة المطلوب منها التسليم ، عن جريمة تختلف عن تلك التي تطلب التسليم من أجلها ، فيجوز تأجيل تسليمه الى أن تنتهي التعقيبات ، أو يتم تنفيذ العقوبة على الشخص المطلوب ، أو يكون قد نال العفو منها .

وكذلك اذا كان الشخص قد عقب من قبل مقامات الدولة المطلوب منها ، لسبب لا يعتبر جريمة بموجب القوانين العقابية ، فأدى الى احضاره جبرا ، أو توقيفه ، فيجوز تأخير التسليم ، الى أن تتم التعقيبات ، أو ينتهي التوقيف .

ومع ذلك اذا كان هذا التأخير يسبب ، بمقتضى قوانين الدولة الطالبة ، مرور الزمن ، أو صعوبات أخرى مهمة ، فيما يتعلق بتعقيب المجرم ، فيسلم موقتا ، ما لم يكن هناك اعتبارات خاصة مانعة ، بشرط التعهد بإرجاع الشخص المطلوب بعد انتهاء التعقيبات في بلاد الطالبة التسليم .

وفي حالة عدم تمكن الشخص المطلوب من القيام بواجبه التعهدي للأفراد بناء على طلب التسليم يسلم أيضا ، على أن يكون لهؤلاء الافراد حق الاحتفاظ بأحقاق حقوقهم لدى المقامات المختصة .

المادة الثانية عشرة - اذا منح طلب التسليم ، يوضع الشخص المطلوب تحت تصرف الدولة الطالبة التسليم ، في نقطة الحدود ، أو في ميناء ركاب الدولة المطلوب منها . ويمكن اطلاق سراح الشخص المذكور بعد مرور شهر واحد ، من تاريخ تبليغ قرار التسليم ، اذا لم تسلمه الدولة الطالبة .

المادة الثالثة عشرة - لا يجوز محاكمة الشخص المسلم الا عن الجريمة أو الجرائم المسببة لتسليمه ، ومع ذلك يمكن توقيف ومحاكمة الشخص المسلم عن جريمة ، غير التي سبب تسليمه ، في حالة أخذ موافقة الدولة المطلوب منها التسليم ، أو في حالة حصول الشخص على فرصة للعودة الى بلاد الدولة التي سلمته ، فلم يستفد منها .

وكذلك لا يجوز تسليم الشخص الى دولة ثالثة ، الا بالشروط المذكورة أعلاه ، ومع ذلك اذا وافق الشخص المسلم على اجراء محاكمته ، فلا تبقى حاجة الى موافقة الدولة المسلمة بل تشعر بذلك فقط .

لا تطبق أحكام هذه المادة على الجرائم المرتكبة بعد التسليم في بلاد الدولة طالبة التسليم .

المادة الرابعة عشرة - إذا كان الشخص المطلوب تسليمه ، من قبل أحد المتعاقدين ، مطلوباً أيضاً من قبل دولة أو دول متعددة عن جرائم أخرى ، يسلم الى الدولة المرتكب في أراضيها الجرم الأشد ، وفي حالة تساوي شدة الجرائم ، يسلم الى الدولة التي هو من رعاياها .

وإذا لم يكن الشخص المطلوب من رعايا أية دولة من الدول الطالبة التسليم . وكانت الجرائم متساوية في الشدة ، يسلم الى الدولة التي وصل طلبها أولاً .

تعيين شدة الجرم وفقاً لقوانين الدولة المطلوب منها .

المادة الخامسة عشرة - إذا جرى تسليم المجرم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة ، يجيز الطرف الآخر مرور الشخص المذكور ، والأشياء الوارد ذكرها في المادة العاشرة بالترانسيت ، من أراضيه ما لم تكن الجريمة المسببة للاعادة من الجرائم الواردة في المادة الرابعة ، وما لم يكن الشخص المذكور من رعاياه .

يجب اجراء طلب الترانسيت بالطريق الدبلوماسي ، مع إبراز أصل الاوراق المذكورة في المادة السابقة ، أو صورة مصدقة منها حسب الاصول .

المادة السادسة عشرة - يتنازل الطرفان المتعاقدان ، بصورة متقابلة ، عن جميع المطالبات المتعلقة باسترجاع المبالغ المصروفة في بلاد كل منهما بسبب توقيف واعاشة ونقل المجرم ، وتسليمه الموقت ، الوارد ذكره في المادة الحادية عشرة .

إذا وقع التسليم ، أو التسليم الموقت ، من قبل دولة ثالثة ، الى أحد الطرفين المتعاقدين ، وجرى المرور من أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، بطريقة الترانسيت ، فيكون مصروف التسليم والتسليم الموقت على الدولة الطالبة .

المادة السابعة عشرة - ان الاحكام العامة ، التي لها علاقة بصورة من الصور ، بموضوع هذه المعاهدة ، وعلى الاخص أحكام المادة التاسعة من معاهدة حسن الجوار ، التي عقدتها العراق وتركيا وانكلترا في أنقره بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ ، تبقى نافذة العمل .

المادة الثامنة عشرة - تبرم هذه المعاهدة من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد ، بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوماً من تبادل وثائق الإبرام ، وتبقى معمولاً بها مدة سنة واحدة ، ولا يبطل حكمها الا بعد ستة أشهر من تاريخ اشعار أحد الطرفين الساميين المتعاقدين ، للطرف الآخر برغبته في ابطال احكامها . وفي حالة أي اختلاف في نصوص هذه المعاهدة المحررة باللغات : العربية ، والتركية ، والفرنسية ، يعول على النص الفرنسي .

وتأييدا لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة وختماها .
كتب في أنقره في اليوم التاسع من كانون الثاني سنة الالف وتسعمائة واثنين
وثلاثين .

م . شرف نوري السعيد (١)

اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة
وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى
رغبة منهما في توطيد العلائق الودية ، السائدة لحسن الحظ بين البلدين ،
وتثبيت الشروط التي بموجبها يتمكن رعايا وشركات كل من الطرفين الساميين المتعاقدين
من الاقامة ، والاتجار ، في بلاد الطرف الاخر ، وكذلك تنظيم الامور المتعلقة بالصلاحيات
القضائية ، والتكاليف المالية ، قد قررا عقد اتفاقية اقامة لهذا الغرض ، وعينا مندوبين
مفوضين :

عن صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد ، رئيس مجلس وزراء العراق ، وحامل
وسام الرافدين من الدرجة الثانية .

وعن صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية ونائب
بورديو للذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه الى الاخر ، ووجدها صحيحة ،
ومعابقة للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى - يمنح العراق تركيا ، وتمنح تركيا العراق ، نفس المعاملة الممنوحة ،
أو التي ستمنح الى البلاد الثالثة الأكثر حظوة ، فيما يتعلق بشروط الاقامة ، أو السكنى ،
المطبقة على رعايا وشركات كل من البلدين في أراضي الطرف الاخر ، وكذلك فيما يتعلق
بالتكاليف المالية ، وجميع الشؤون القضائية ، بما فيها الصلاحية .

لا يجوز تفسير منطوق هذه الاتفاقية بطريقة تؤثر ، بأي صورة كانت ، على
القوانين والانظمة المعمول بها في بلاد كل من الطرفين ، فيما يختص بقبول هجرة
الاجانب ، أو على حق كل من البلدين في وضع قوانين وأنظمة في هذا الشأن .

أما عن المساعدات الخاصة ، التي منحها أو سيمنحها العراق للبلاد العربية
المجاورة ، بشأن جوازات السفر ، والسماح ، فلا تستطيع تركيا المطالبة بالاستفادة
منها ، استنادا الى أساس أكثر الامم حظوة ، الا بشرط المقابلة بالمثل .

وفيما يخص حقوق التصرف في الاموال غير المنقولة ، يتمتع رعايا كل من الطرفين
الساميين المتعاقدين بمعاملة أكثر الامم حظوة ، في بلاد الطرف الآخر ، بشرط عدم
الاخلال بأحكام القوانين النافذة في البلدين .

ويشترط المعاملة المتقابلة التامة في تطبيق هذا الحكم .
المادة الثانية - تبرم هذه الاتفاقية ، المحررة باللغات : العربية ، والتركية ،
والفرنسية ، ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن .

وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوما من تبادل وثائق الابرام ، وتبقى معمولا بها
مدة سنة واحدة ، على أن تكون قابلة للتجديد ضمنا ، ما لم يطلبها أحد الطرفين
الساميين المتعاقدين . وفي حالة الابطال ، تبقى معمولا بها مدة ثلاثة أشهر ، من تاريخ
اشعار أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للطرف الآخر ، بعزمه على ابطال احكامها .

وفي حالة أي اختلاف كان ، في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، يعول على النص
الفرنسي .

وتأييدا لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها .
كتبت في أنقرة في اليوم التاسع من كانون الثاني سنة ألف وتسعمائة واثنتين
وثلاثين .

م . شرف
نوري السعيد (١)

معاهدة تجارية بين العراق وتركيا

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة
وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى

رغبة في المحافظة على علائقهما التجارية وتوسيع نطاقها ، وتعيين المعاملة التي
تمنح في بلاد كل منهما لتجارة الطرف الآخر ، قد قررا عقد معاهدة تجارية ، وعينا
لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد ، رئيس مجلس وزراء العراق ، وحامل
وسام الرافيدين من الدرجة الثانية .

وعن صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية
ونائب بوردو .

اللذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه الى الآخر ، ووجدها صحيحة ، ومطابقة
للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

(١) مجموعة القوانين والانتظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٤٢ - ٤٤ .

المادة الاولى - يمنح العراق تركيا ، وكذلك تمنح تركيا العراق معاملة أكثر الامم حظوة ، فيما يتعلق برسوم الادخال والاخراج ، بما فيها ضرائب الرسوم وضرب النسبة وجميع الرسوم والتكاليف الاخرى ، المختصة بالتجارة والكمرك وكذلك في الامور المتعلقة بالترانسييت والخزن ، ومعاملات الكمرك ، وفي المعاملة الجارية على النماذج التجارية لوكلاء التجار السيارين .

وعليه لا يستوفى في العراق ، عند ادخال أو مداولة المنتجات التركية ، طبيعية كانت أو صناعية ، رسوما أعلى من ، أو مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة ، أو التي تستوفى على المنتجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة الى أية دولة أجنبية أخرى .

وكذلك لا يستوفى في تركيا ، عند ادخال أو مداولة المحصولات العراقية ، طبيعية كانت أو صناعية رسوما أعلى من ، أو مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة أو التي تستوفى على المنتجات الطبيعية أو الصناعية العائدة الى أية دولة أخرى .

ولا يستوفى في العراق ، أو في تركيا ، حين الاخراج على الاموال التي ترسل الى الطرف الآخر ، رسوما أعلى من ، أو مختلفة عن الرسوم المستوفاة على الاموال المماثلة حين اخراجها الى أية دولة أجنبية أخرى .

ان جميع المساعدات ، مهما كانت ، التي يمنحها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على المنتجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة الى أية دولة أجنبية أخرى ، تمنح في نفس الوقت ، وبدون وقوع طلب على نفس المنتجات الطبيعية أو الصناعية ، العائدة الى الطرف السامي المتعاقد الاخر .

لا تشمل أحكام هذه المادة : -

(١) المساعدات ، والمناافع الخاصة ، التي يمنحها الان أو يمنحها في المستقبل ، العراق وتركيا بشأن أمور التعريف الكمركية على المنتجات الواردة من البلاد الاخرى المنسلخة في سنة ١٩٢٣ من الامبراطورية العثمانية السابقة .

(٢) المعاملات التي يمنحها العراق ، أو تركيا ، بشأن تجارة الحدود في منطقة لا تتجاوز خمسة عشر كيلومترا عرضا من جميع جهات الحدود الكمركية .

المادة الثانية - يتعهد كل من الطرفين ، الساميين المتعاقدين ، تعهدا متقابلا ، بتطبيق معاملة أكثر الامم حظوة ، فيما يخص منح الاستيراد ، والاخراج ، أو تقييدهما . غير ان الطرفين يحتفظان بحرية وضع موانع ، وتقييدات صحية ، لحفظ الحياة الانسانية ، والحيوانية ، والنباتية ، بدون أن يتقيدا بمنح معاملة أكثر حظوة .

المادة الثالثة - يتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بالدخول ، في أسرع ما يمكن في المناوصات للتوصل الى اتفاق يؤمن تطبيق تعريف خاصة على المنتجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة الى الطرف الاخر عند ادخالها .

المادة الرابعة - تبرم هذه المعاهدة ، المحررة باللغات العربية ، والتركية ،

والفرنسية ، ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد ، بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوما من تبادل وثائق الابرام ، وتبقى معمولا بها حتى تبطل ، ولا يعتبر الإبطال نافذا الا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ تبنيغه من قبل أحد الطرفين الساميين المتعافدين ، وفي حالة أي اختلاف كان في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يعول على النص الفرنسي .

وتأييدا لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها .
كتبت في انقره في اليوم العاشر من كانون الثاني سنة ألف وتسعمائة واثنين
وثلثين . م . شرف
نوري السعيد (١)

الملك فيصل يكرم نوري السعيد

ذكرنا في مناسبات كثيرة أن الملك فيصل كان يثق بنوري السعيد وثوقا تاما ، ويعتمد عليه اعتمادا كليا . اذ كان يرى فيه أضوع وزير لجلالته . وأن نوري أظهر من الاخلاص نصاحب العرش ما جعله قمينا بهذه الثقة ، لهذا رأى الملك أن يكافئ وزيره ، فأمر باقامة حفنة تكريم له في بلاطه الملكي في يوم ٢٦ آذار ١٩٣٢ حضرها النواب ، والاعيان ، وأعضاء الهيئة الدبلوماسية وكبار رجال دار الاعتماد ، ووجوه البلد ، وقلده فيها د وسام الرافدين من الدرجة الاولى ، ومن النوع المدني وهو يقول : -
نوري !

كنت في كل حين ، وفي جميع الظروف ، صادقا مخلصا ، وأميناً ، ونزيها في كل عمل طنبت منك أن تقوم به في خدمة هذا الوطن العزيز واعلاء شأنه .
انني لست أنسى مواقفك العديدة التي برهنت لي بها كيف أن في هذا الوطن المحبوب رجالا يحون أنايتهم ، ويذيبون موجوديتهم ، عندما يدعون للقيام بفريضة وطنية .

انك تقتطف اليوم بعضا من الثمرات المعنوية لتلك النزاهة والاخلاص ، وها أنا تقديرًا لخدماتك العديدة ، واخلاصك المشهود للوطن ، أقلدك في هذه الساعة وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع المدني .

لا أنتظر منك الكمال في العمل ، فالكمال لله وحده ، ولكن أنتظر منك أن تكون في المستقبل ، كما كنت من قبل ، صادقا مخلصا أميناً لوطنك وشعبك ، ومقداما في أعمالك والله يوفقك اهـ

زيارة الملك فيصل لایران

كان الملك فيصل الاول ، يرغب رغبة صادقة في توطيد علاقات العراق مع جاراته ، ومع مختلف الدول . وبعد أن اعترفت ايران بالعراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٩م (٢) تضاعفت

(١) مجموعة القوانين والانتظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٢٨ - ٤١ .

(٢) لمعرفة ظروف اعتراف ايران بالعراق يراجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

الرغبة ندى جلالته لزيارة ايران .

وفي ٣٠ آب ١٩٣١ أبرق وزير العراق المفوض في ايران الى وزارة الخارجية العراقية أنه اتفق مع السلطات الايرانية على أن يوجه جلالة الشاه دعوة الى الملك فيصل في كانون الثاني سنة ١٩٣٢ لزيارة ايران في نيسان ، وقد تلقى الملك فعلا الكتاب الثاني :

القصر البهلوي في ١٨ اسفند ١٣١٠

حضرة صاحب الجلالة والمقام السامي الملك فيصل ، ملك العراق

صديقي الشفيق المعظم

ان رغبة جلالتك في التشريف الى البلاد الايرانية هي من دواعي سروري جدا ، واؤمل أن أنال مرامي النلبي في القريب العاجل ، وهو السرور العظيم الذي يحصل لي بمقابلة أخي العزيز . وأرى من الأرجح أن يؤجل جلالتك اجراء هذا المرام الى وقت ملائم لم يكن الحر فيه شديدا ، كيلا يصيب جلالتكم أذى في هذه السفرة .

فعليه لو تشرفون جلالتكم طهران في أوائل أودي بهشت التي يكون الطقس فيها مساعدا وملائما ، فهو من الأرجح جدا ، واؤمل أن تجعلوني مسرورا جدا بقبول دعوتي هذه ، وباعداد وسائل تبادل النظر ، ونيل رؤية محياكم الشريف .

وفي الختام أرجو قبول احساساتي الودية ، وآماني الصميمية في سبيل صحة وجودكم الشريف وسعادة ورقي البلاد العراقية .
رضا بهلوي

وفي ١٥ آذار ١٩٣٢ وجه الملك فيصل الرد التالي الى جلالة الشاه :

حضرة صاحب الجلالة ، والمقام الرفيع ، رضا شاه بهلوي ، شاهنشاهي ايران صديقي وعزيزي المفخم

بمزيد السرور والارتياح ، تلوت كتاب أخي العزيز المؤرخ في ١٨ اسفند والمعرب عن عواطفه السامية واحساساته الشريفة .

ان الموعد المضروب سيصادف خير فصل من أيام الربيع ، واختيار جلالتك لهذا الوقت لا شك في أنه كان منبعثا عن رغبته الشريفة في تمكيني من التمتع بمنظر بلاد أخي ، في أجل موسم من مواسم بلاده الجميلة .

واني مع انتظار تلك الساعة المباركة ، التي سأتمكن فيها من بلوغ آماني العزيزة بملاقة الذات العالية ، أرجو قبول شكري وامتناني الصميميين ، مع أخلص تمنياتي لدوام رفاه وسعادة ذات جلالتك ، وتقديم ورقي الامة الايرانية .

كتب في بغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ١٥ آذار سنة ١٩٣٢ .
فيصل

وعلى أثر ذلك صدر البيان الرسمي الثاني في بغداد :

بيان

تنقى حضرة صاحب الجلالة الملك ، دعوة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران ، لزيارة البلاد الايرانية ، فتقبل جلالة الملك هذه الدعوة ، بمزيد السرور ، والنية معقودة على أن يتحرك الركاب الملكي من بغداد في ٢٢ الجاري ، وسيسافر في معية جلالتة ، عدا رجال الحاشية الملكية ، رئيس الوزراء .
١٠ نيسان ١٩٣٢ « مدير المطبوعات »

وقد قوبلت هذه الدعوة بمزيد من الغبطة والارتياح في الاوساط العراقية كافة ، لما بين العراق وايران من صلات قديمة ، تقضي المصالح المشتركة بوجوب تقويتها .

وتحرك الركاب الملكي من بغداد بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٢ نيسان ١٩٣٢ م ، مصحوبا برئيس انوزراء نوري السعيد ، ووزير العراق المفوض في طهران توفيق السويدي ، وشقيقه ناجي السويدي ، ووزير ايران المفوض في بغداد ، وبعض المرافقين ، فاستقبل على الحدود الايرانية استقبالا رسميا ، ووصل طهران فكانت العاصمة الايرانية كلها في استقبال العاهل العراقي . وقد نزل جلالة الملك ضيفا على جلالة الشاه ، واقام جلالة الشاه مأدبة فخمة على شرف ضيفه العظيم ، دعا اليها الهيأة الدبلوماسية ، وأعظم ايران والعراق ، وألقى فيها الخطاب التالي :

يا صاحب الجلالة !

انني لمسرور جدا بتوفيقي الى مشاهدة الاخ العزيز ، وبذلك قد تحققت نيأتي السابقة ، وآذن أرحب بكمال السرور بوصول جلالتم ايران .

لا حاجة الى التنويه بروابط بلادينا العديدة ، والمنافع المشتركة السائدة بيننا ، خاصة بعد أن أخذت تزداد يوما فيوما ، وكانت دعامة هذا البنيان الرصين ، الذي شيدت عليه روابط الود والصداقة بين ايران والعراق .

ان تشريف جلالتم ايران ، وفوزي بملاقاة جلالتم ، يعبر عن روح الصداقة الصنيمية الكامنة بيننا ، والعلائق الودية بين بلادينا ، وسيكون تشريف جلالتم عاملا مؤثرا في توثيق الروابط الودية بين المملكتين . لذلك انني أشرب نخب صحة جلالتم ونجاح الاخ المحترم ، وسعادة الشعب العراقي وتقدم العراق المستمر . اه .
وقد رد الملك فيصل على هذا الخطاب بما يلي :

يا صاحب الجلالة !

أعد نفسي سعيدا جدا لتمتعي بمشاهدة الاخ العزيز ، الذي كان شوقي لرؤياه من أعظم الاماني لدي . وأشكر لجلالتم شكرا عظيما الحفاوة التي لقيتها من لدن جلالتم وعلى ما ورد في خطابكم من عبارات الترحيب .

ان أعظم ما أشعر به من اغتباط وسرور ، هو أن أسمع من جلالتم ما يؤيد تلك الروابط العديدة والاخوة القديمة ، والمنافع المشتركة السائدة بين بلادينا ، والتي هي الاساس انقويم لرسوخ بنيان المودة والصداقة الذي شيد بمؤازرة جلالتم .

ان تشرفي بزيارة جلالتم وبلادكم الجميلة ، يرمي أيضا الى اظهار الصداقة الصميمية الكامنة في قلوبنا ، والى اعلان النيات الثابتة لتأييد الاخوة والصلات الحسنة التي نانت ، ولم تزل تربط شعبينا وبلادينا معا منذ العصور . وعليه فاني أشرب نخب صحة جلالتم وأتمنى لآخي العظيم ، وحقومتها ، وشعبه النبيل ، السعادة والتقدم المطرد ، والتوفيق في جميع الاعمال . اهـ

بحث صلات القطرين

ولم تخل هذه الزيارة من فائدة لخير القطرين « العراق وايران » فقد انتهز رئيس الوزارة العراقية « نوري السعيد » فرصة وجوده مع الملك فيصل في ايران ، فبحث مع رجال ايران علاقات البلدين ، ووضع الاسس اللازمة لتشديد صروح الاخوة بين المملكتين ، وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في بغداد بتاريخ ٢ مايس ١٩٣٢ وهذا نصه :

« انتهز رجال الدولتين : العراقية والايرانية الفرصة السعيدة ، التي أتاحتها لهم زيارة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم طهران ، فتبادلوا الآراء في المسائل التي يهم أمرها المملكتين ، وفي الفوائد التي تتركز عليها علاقاتهما ، فأوا أنفسهم متفقين اتفاقا تاما في جميع المبادئ التي تسير عليها سياستهما ، على أن تحدد فروعها وتفاصيلها فيما بعد ، وقد أصبح من المنصوص عليه أن يشرع على الفور في مفاوضات لعقد معاهدات واتفاقيات بغية حسم تلك المسائل على أساس التفاهم التام ، المشبع بروح المودة القائمة بين المملكتين ، انتي ازدادت تمكيننا بزيارة صاحب الجلالة ملك العراق لصاحب الجلالة الامبراطورية » . اهـ

وقد عاد نوري باشا الى بغداد في اليوم الثالث من مايس ١٩٣٢ بناء على رغبة المعتمد السامي في العراق في الاجتماع به قبل سفره الى « جنيف » وعاد بعده بيومين الملك فيصل عن طريق المحمرة - البصرة - بغداد .

وكان المقرر أن تجري المفاوضات فورا لعقد :

- ١ - اتفاقية قضائية بين العراق وايران .
- ٢ - اتفاقية تبادل المجرمين .
- ٣ - اتفاقية تتعلق بتنفيذ الاحكام العدلية .
- ٤ - اتفاقية تنظيم العلاقات لسكان الحدود .

ولكن ظروفًا خاصة أدت إلى تأخير ذلك ، ولم تعقد غير الاتفاقية الرابعة (١) وقد
ناب الملك علي مناب انلك فيصل ، وتولى وزير الخارجية والدفاع ، جعفر باشا
العسكري ، منصب رئاسة الوزراء بالوكالة مدة غياب الرئيس عن العراق . أما أول
مفوضية تشكلت للعراق في طهران فكانت في آذار ١٩٣١ وقد شغلها توفيق السويدي .

حوادث مختلفة

١ - بينما كان مدير الداخلية العام عبد الله بك الصانع ، يزاول أعماله الحكومية
في ديوانه الرسمي ، دخل عليه اشيخ عبد الله الفالح ، من رؤساء آل سعدون ، في
٧ تشرين الثاني ، وأفرغ في رأسه رصاص مسدسه فأرداه قتيلا في محله . وكان
الصانع قد اقترن بكرمه عبد المحسن السعدون على الرغم من معارضة السعدونيين له .
وقد جرت محاكمة الفالح أمام محكمة الجزاء الكبرى في بغداد فأصدرت بحقه
حكم الاعدام ، وهو الحكم الشرعي الذي يحتمه قانون العقوبات البغدادي في مادته
الـ (١١٤) ولكن انلك فيصل استعمل حقه الدستوري بإبدال هذه العقوبة إلى
السجن ، ثم العفو المطلق لاعتبارات فبينة خاصة ، فبيل خلاها أن القتل لم يكن كفوًا
لقبيلة كريمة السعدون ، وأن انلك ابن سعود شفع لفالح لدى الملك فيصل لاعتبارات
قبلية ، وأنه لم يكن في وسع انلك فيصل أن يرد شفاعة الملك ابن سعود .

٢ - كانت العملة المتداولة في العراق ، قبل أن يصير العراق إلى الانكليز ، الليرة
العثمانية وأجزاؤها ، فلما دخل الجيش البريطاني بغداد يوم ١١ مارت سنة ١٩١٧
انتشرت الربية الهندية وتوابعها ، وما لبثت أن أصبحت « عملة العراق الرسمية » إلى
أواخر عام ١٩٣١ ، ولما كان من الضروري إيجاد عملة خاصة بالعراق ، ولا سيما وهو
مقبل على الانخراط في عضوية عصبة الأمم ، وكان « انقانون الاساسي العراقي » قد
نص على وجوب سك عملة وطنية للدولة العراقية ، سعت بعض الوزارات إلى تحقيق
هذه الغاية بعض السعي ، واستطاعت « الوزارة السعيدية » أن تحقق هذه الامنية ،
فوضعت قانون العملة العراقية ، وسكت العملة بقطعها الفضية ، والنيكلية ، والنحاسية ،
وطبعت الاوراق النقدية ، ووضع كل ذلك موضع التداول في أول نيسان ١٩٣٢م ،
فتلاشت « العملة الهندية » من الاسواق بالتدريج ، وحل محلها الدينار ، ونصفه ،
وربعه ، والريال ، والدرهم ، والغنس ، من انقطع النقدية الوطنية ، وترتكز هذه العملة
على وجه الاجمال إلى الباون الانكليزي ، وهي الآن من المتانة ، والثبات ، بمنزلة تفوق
ما كان مقدرا لها ، لانها احتفظت بقوتها على الرغم من الكوارث ، والعواصف السياسية ،
انتي اجتاحت العراق .

(١) بعد ارتحال الملك فيصل إلى دار البقاء ، بلغ القائم بأعمال المفوضية الايرانية في بغداد
الحكومة العراقية في يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٣٣ بما يلي :
« لقد اومز إلى من قبل دولتي المتبوعة بأن اتشرف بالعرض على حضرة صاحب الجلالة الملكية
المعظم بأن حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي المعظم رغبة منه في ابداء الاحساسات
الودية الكاملة ، وتقوية روابط الصداقة السائدة بين الملكتين ، قد عزم على أن يشرف ببغداد نسي
انشهر الثاني من اشهر الربيع بغية اعادة الزيارة ، وليسافر من هنا إلى تركيا عن طريق الموصل » .
وقد حال اشتداد الخلاف بين العراق وايران على الحدود في ربيع عام ١٩٣٤ دون قيام الشاه برد الزيارة .

٣ - وقعت مصادمة مسلحة بين العفالجة والعماريين في أطراف الديوانية يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢م ، فخفت الشرطة لمنع توسع القتال ، وحقق الدماء ، وقد خسر العفالجة سبعة قتلى ، والعماريون أربعة ، وسقط شرطي واحد قتيلا ، وجرح ثلاثة أفراد آخرون من الشرطة وصودرت ٢٦ بندقية .

٤ - وصلت الى بغداد في يوم ٦ شباط ١٩٣٢ « لجنة مونرو » الامريكية لدرس أمور التعليم والثقافة العامة فاستضافتها الحكومة العراقية . وبعد أن تفقدت اللجنة معظم المدارس في الالوية الجنوبية ، والشمالية ، والوسطى ، غادرت العراق في ٣ نيسان من هذه السنة وأرسلت تقريرا ثقافيا مهما لم يعمل به .

٥ - وفي يوم ٨ شباط ١٩٣٢م عبطت بغداد « لجنة عصبة الامم » المكونة من خمسة أعضاء من أعضاء العصبة : أحدهم الماني ، والثاني بولوني ، والثالث أمريكي ، والرابع بريطاني ، والخامس سويدي ، وكان الغرض من مجيئها درس مسألة المتاجرة بالنساء والأطفال في مدن الشرق الاوسط ، ومنها العراق . وبعد أن زارت اللجنة معظم المؤسسات الثقافية في مختلف الالوية ، غادرت البلاد في يوم ٢٢ من هذا الشهر بعد أن تحقق لديها سلامة العراق من مثل هذه النخاسة .

٦ - أقامت الوزارة السعيدية معرضا زراعيًا صناعيًا في بغداد جرى افتتاحه من قبل الملك فيصل في يوم أول نيسان سنة ١٩٣٢ ، ودعت اليه لفيفا كبيرا من صحفيي مصر ، وفلسطين ، وسوريا ، وغيرها ، فكانت خير دعاية للعراق ، وقد استمر المعرض قائما الى يوم ٣٠ من الشهر المذكور . ولكن الذي أوجب الاسف الشديد أن يتهم « ثابت عبد النور » مدير هذا المعرض بالتلاعب في حسابات فيبقى اتهامه بين الاخذ والرد مدة طويلة بدون جدوى .

٧ - افتتح المؤتمر التربوي الاول في بغداد يوم عاشر نيسان ١٩٣٢ فدام اسبوعا .

٨ - سافر الملك فيصل الى « العمارة » في يوم ١٦ شباط ١٩٣٢ فقضى فيها ثلاثة ايام ، ثم سافر الى « بنجوين » في أول آب ١٩٣٢ للاصطياف ، وعاد الى عاصمة ملكه في اليوم العاشر منه ، وفي ١٦ آب (أيضا) سافر الى ألوية كركوك ، واربيل ، والموصل ، ومعه وزير الداخلية ناجي شوكت ، ووزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد أمين زكي . وبعد أن تفقد مصايف « الموصل » عاد الى بغداد في اليوم الثامن والعشرين من آب .

٩ - زار بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ صاحب السمو الامير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، فلبث فيها اسبوعا كان خلاله موضع الاجلال والاحترام .

١٠ - سافر رئيس الوزراء الى الاصطياف في لبنان يوم ٣ حزيران ١٩٣٢ وعاد الى العاصمة يوم ١٨ تموز ، ثم سافر الى « جنيف » في يوم ١٤ آب ١٩٣٢م ، ليلحق قضية « دخول العراق في عصبة الامم » وعاد الى بلاده في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٢ وكان وزير الخارجية والدفاع جعفر باشا العسكري يرى وكالة رئاسة الوزارة في كل غياب للرئيس .

١١ - وصل الى بغداد في يوم ٨ تموز صاحب السمو الامير فيصل السعود ، وزير خارجية الحكومة السعودية ، فاستقبل استقبالاً فخماً ، ونزل ضيفاً عزيزاً على الملك فيصل ، وبعد أن تبادل والملك فيصل خطبا ودية ، غادر العراق الى الكويت في ١٠ تموز .

١٢ - سافر الملك فيصل الى « عمان » لزيارة أخيه الامير عبد الله في يوم ١١ ايلول سنة ١٩٣٢ ، وعاد الى عاصمة ملكه في يوم ٢١ من هذا الشهر .

١٣ - زار بغداد في أول ايلول ١٩٣٢ الشيخ أحمد الجابر الصباح ، شيخ الكويت الكبير وعاد الى امارته بعد اسبوع .

١٤ - أسندت « رئاسة ديوان الملكي » الى السيد رشيد عالي الكيلاني ، أحد أركان المعارضة في يوم ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٢م . ويقول طه الهاشمي في ص ١٧٢ من مذكراته : ان غرض الملك من ذلك كان القضاء على حزب الاخاء الوطني . وقد سبق لصفوت باشا العواء ناظر الخزينة الملكية الخاصة أن قال : ان تعيين رشيد لرئاسة الديوان الملكي كان تدبيراً من الملك فيصل لتقويض حزب الاخاء .

١٥ - تم افتتاح « جسر القلوجة » الحديدي في يوم ٥ نيسان ١٩٣٢ من قبل الملك فيصل وهو الجسر الذي يربط الشرق بالغرب .

١٦ - سافر وزير المالية ، رستم حيدر الى أوروبا مجازاً في يوم ١٩ تموز ١٩٣٢ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية ، جمال بابان .

تمرد في الجيش الليبي البريطاني

لما عقدت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بين العراق وبريطانية ، أظهر التيارات النساطرة مخاوفهم من أن ينال العراق استقلاله فعقد زعمائهم اجتماعاً في « سر عمادية » في أواخر حزيران ١٩٣٢ وضعوا فيه « الميثاق الوطني الآثوري » التالي :

١ - يعترف بالآثوريين شعباً ساكناً في العراق لا على أنهم طائفة دينية أو عنصرية .

٢ - يجب إعادة أوطانهم في حكاري .

٣ - اذا استحال تنفيذ البند الثاني ، فيجب ايجاد وطن لهم في العراق مفتوح لكافة :

أ - الآثوريين في العراق وخارجة ، يكون مركزه دهوك تحت ادارة متصرف عربي يعاونه مشاور انكليزي .

ب - يجب تشكيل هيئة لايجاد اراض مناسبة وكافية ، مع ايجاد المبالغ اللازمة من المال على أن تسجل الاراضي بأسماء أفراد الآثوريين .

- ج - يرجح الآثوريون على غيرهم في الوظائف الادارية لهذه المنطقة .
- ٤ - على الحكومة العراقية أن تعترف بالسلطتين الدينية والزمنية للمار شمعون بصورة رسمية ، وإن تمنحه وساما عاليا .
- ٥ - أن يمثل الآثوريين نائب في البرلمان العراقي
- ٦ - يجب فتح مدارس يدرس فيها اللغتين الآثورية والعربية معا
- ٧ - تأسيس أوقاف لرجال الدين الآثوري
- ٨ - تأسيس مستشفى في دهوك ، ومستوصفات في القرى
- ٩ - عدم مصادرة سلاح الآثوريين (١) .

وقد قدمت نسخة من هذا الميثاق الى كل من الحكومتين : العراقية والبريطانية فلم تعره الحكومتان التفاتا ، وإذا بالمجندين من الآثوريين في جيش الليفى البريطاني يندرون ضباطهم باقالة أنفسهم من الخدمة في الجيش المذكور اعتبارا من أول تموز ١٩٣٢م ، كما شرع رئيسهم الديني المار شمعون باعداد خطة يتمركز بموجبها المستقيلون في منطقة دهوك - العمادية ليتسنى لجماعتهم الانضمام اليهم . وفي ١٣ حزيران اجتمع المعتمد البريطاني بعدد من ضباطهم ، وأنذرهم بأن اقدامهم على حركتهم هذه سيحرمهم من كل عطف في المستقبل ، ثم نصحهم باعادة النظر في انذارهم ، ووعدهم بالعفو عن حركتهم ، لكنهم أجابوا بأنهم لا يستطيعون مخالفة أوامر رئيسهم الروحي المار شمعون ، فاضطرت السنطات البريطانية المسؤولة الى جلب الفوج الاول من فرقة « نورث همتن شاير » من مصر جوا ليحل محل الذين أقالوا أنفسهم في بغداد وديانه ، وأذاعت الحكومة العراقية البيان الرسمي الآتي في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٢ .

« ان الضباط الآثوريين المستخدمين في الجيش الليفى أظهروا رغبتهم في أن يسرحوا من الخدمة فجاءت بعض الافواج الانكليزية من القاهرة بواسطة الطائرات لتقوم بالواجبات التي كانت مترتبة على المذكورين في الهندي ، والموصل ، وديانه ، والسليمانية ، وقد استطاعت هذه الافواج أن تقوم بتلك المهام دون أن يترتب على النتائج الموهومة من التسريح شيء » اهـ .

لقد أربك وصول الفوج البريطاني الى بغداد جوا الافراد الذين استقالوا من الخدمة فانشقوا على أنفسهم ، وسحب الآثوريون في الموصل ، وديانه ، والسليمانية ، استقالاتهم « وكان عددهم ١٣٠٠ » فبقوا في الخدمة ، وأصر الذين كانوا في بغداد « وكان عددهم ٢٠٠ » على التمرد فاقصوا عنها ، وأعيد الفوج البريطاني الذي جيء به من القاهرة الى مقره لانتفاء الحاجة اليه .

نكتفي بهذا القدر عن حركة التيارين أيام « الوزارة السعيدية الثانية » لنعود الى التفصيل في بحثنا عن « الوزارة الكيلانية الاولى » في هذا المجلد الثالث من الوزارات .

تحرك ارمني خبيث

شجع طيش الآثوريين النساطرة وتمردهم الاقلية الارمنية ، التي نزحت الى العراق في ختام الحرب العالمية الاولى ، وسكنت احياء من البصرة وبغداد والموصل ، على المطالبة بجمعهم في هوريسكي والقرى المجاورة لها بلواء الموصل ، ومنحهم بعض الحقوق . وقدموا طلبا بذلك الى المعتمد السامي البريطاني في العراق في حزيران ١٩٣٢م . فلما فاتح المعتمد حكومة العراق بذلك ، كتب وزير الداخلية - ناجي شوكت - « ان الحكومة العراقية لا ولم تعترف قط في وقت ما بمستوطن ، او وطن قومي للارمن في اية بقعة من العراق » كما كتب زمينه وزير المالية - رستم حيدر - عن شكوكه في نوايا الارمن ، وذكر ان خير وسيلة لهم ، افهامهم بانهم عراقيون ، لا فرق بينهم وبين العراقيين الآخرين ، والا فخير لهم أن يعودوا الى اوطانهم أو يهاجروا الى اريغان حيث يجدوا ما يتمنون اه . ففضل عقلاء الارمن الانصراف الى أعمالهم ، وانتهى بذلك تحركهم الخبيث .

ثورة بارازان

تمهيد

« برزان » أو « بارازان » قرية صغيرة تقع في سفوح جبل شيروان الجنوبية ، وهي من قرى « قضاء الزيبار » بلواء الموصل ، المحاذ للواء اربيل ، تقع على مسافة ٢٥ كيلومترا من الشمال الشرقي لعقره ، وتبعد عن الساحل الايسر للزاب الاعلى نحو اربعة كيلو مترات ، وتحيط بها هضاب وتلول من جميع أطرافها ، وفيها نحو ٥٠ بيتا متلاصقة ، بعضها من الطين ، والبعض الآخر من الحجر المنحوت ، ويعلوها بيت شامخ يتكون من ثلاثة طوابق من الحجر انصلد المنحوت ، ويشرف على جنان القرية : ذلك هو بيت الشيخ أحمد بارازان المشهور ، والى جوار هذا البيت تقوم تكية بارازان الشهيرة وهي من التكايا القديمة في هذه المنطقة .

وقد اتخذت قرية (بارازان) مركزا خاصا في هذه المنطقة بسبب اقامة شيوخ بارازان فيها وما يتمتعون به من السلطة الروحية من جهة ، والزعامة القبلية من جهة أخرى ، كما انهم اتخذوا من مناعة أراضيهم نشاطا وقوة وجعلوا للزعيم البارازاني هيمنة مطلقة في تلك الربوع ، فقد كانت المنطقة على أتم استعداد للتسلح ، واتقاء شر العشائر المعادية لها ، ولا سيما بعد أن أشتد هذا العداء اشتدادا نال من هيئة الحكومة هناك ، وأدى الى قيام العشائر البارازانية بثورة مسلحة ضد الدولة العثمانية يقودها الشيخ عبد السلام بارازان وذلك في ابان الحرب الكونية الاولى .

في العهد العثماني

وقد صادف قيام الشيخ عبد السلام بثورته المذكورة، في الوقت الذي كانت أقسام من

قوات الجيش السادس العثماني مجتمعة بجوار « الموصل » في طريقها الى « روسيا » فاستفادت السلطة من ذلك في قمع الثورة البارازانية بيسر ، كما انها تمكنت من القبض على الشيخ عبد السلام واعداه في « الموصل » ولكن هذه الاجراءات لم تستأصل جذوة الثورة في المنطقة نظرا للانقياد الكلي الذي يشعر به كل بارازاني الى رئيسه ، ونظرا لانتقال المشيخة من الشيخ عبد السلام الى أخيه الشيخ أحمد بعد اعدامه .

في العهد العراقي

لما اعلنت الهدنة في موند روس ، ودخل الانكليز « مدينة الموصل » في الخامس من تشرين الثاني ١٩١٨ وجد البارازانيون ان الفرصة سانحة لبسط نفوذهم ، أكثر مما كانوا عليه من قبل ، فتوسعوا في سيطرتهم على العشائر المجاورة لهم ، مستفيدين من ضعفها ، ومن المساعدات الخاصة التي نالوها من السلطات الادارية الانكليزية ، في بادئ الامر ، وأصبحوا أرباب الكلمة المطلقة في منطقة (مركه سور) التي تسكنها عشائر (شيروان) وبقي الحال على هذا المنوال عندما انتقلت اداة العراق الى الحكومة الوطنية . ولم يكتفوا بذلك فحسب ، بل طمعوا في بسط هذا النفوذ على الجهات الاخرى ، ولكنهم اصطدموا بنفوذ رجل آخر لا يقل نفوذه عن نفوذ رئيسهم ، ذلك هو الشيخ رشيد ليلان ، الذي كان له مركز ديني وأدبي في المنطقة المجاورة ، لهم شرقا . وان كان عدد رجاله أقل من عدد البارازانيين .

وكان من الطبيعي أن يحدث خلاف مستمر بين الشيخ رشيد ليلان ، وبين الشيخ أحمد بارازان ، وقد توسع هذا الخلاف حتى آل الى قيام العشائر البارازانية بهجوم عام على قرى الشيخ رشيد وحرقتها ونهب ما فيها من المواشي والاموال ، الامر الذي أدى الى أن تفكر الحكومة في ضرورة اعطاء حد لنفوذ البارازانيين وتخليص الرعايا المخلصين من سيطرتهم ، قبل أن يستفحل أمرهم في تلك الربوع .

اسباب مباشرة

وكانت الحكومة العراقية تستوفي ضريبة الاغنام من الشيخ أحمد بارازان بطريقة المقطوع ، أي أن يسلم الرجل لها مبلغا معينا من المال عن أغنامه في كل سنة ، قل عددها أم كثر ، فلما أرادت أن تقضي على نفوذه ، قالت له انها تريد جباية هذه الضريبة على طريقة العد المتبع في كافة الانحاء العراقية (أي الكودة) وانها لهذا السبب تفكر في اقامة مخافر في منطقة بارزان المحرومة من كل مظهر حكومي . فلا مخفر ، ولا مستوصف ، ولا مستشفى ، ولا مدرسة ، حتى ولا طريق مفتوحة ، واذا بالشيخ أحمد يبرز على مسرح الاحداث السياسية كزعيم له مقامه وله تأثيره فقال انه يوافق على تعداد أغنامه من حيث المبدأ ، الا انه لا يرى لزوما لاقامة هذه المخافر ، لانه لم يسبق لا للاتراك ، ولا للانكليز ، أن فكروا في مثل هذا التدبير ، فاعتبرت الحكومة هذا الجواب

نمردا يبرر سوق القوة لتأديبه ، ولكن صادف قيام الشيخ محمود الكردي الحفيد بعصيان مسلح ضد الحكومة في تشرين الاول ١٩٣١ اضطرها الى تأجيل ذلك برهة من الزمن نظمت خلالها دعاية واسعة ضد البارازانيين ، حتى قيل عن الشيخ أحمد بارازان بأنه يتصف بصفة دينية تخالف عقائد الجمهور من المسلمين . وفي ٧ كانون الاول سنة ١٩٣١ « باغت الشيخ قائمقام الزيبار وبعض أفراد الشرطة وأسرهم » (١) فاستؤنفت الاجراءات في تشرين الثاني ١٩٣١ « وتقرر أن تباغته مفرزة بالقبض عليه والمجيء به الى الموصل » . وهكذا أصدرت وزارة الدفاع الى قائد منطقة الموصل العقيد برقي ، شقيق الفريق بكر صدقي العسكري ، وأمرها أن يقوم بهذه العملية . وكان من الغريب أن يأمر هذا العقيد سرية من سرايا الجيش ، يختار لقيادتها ضابط كردي للقيام بهذه العملية الخطرة . فان هذا الضابط بدلا من أن يباغت الشيخ أحمد في مقره ويصطحبه الى الموصل ، فانه أرسل اليه انذارا يطلب فيه أن يسلم نفسه ، فما كان من الشيخ المذكور الا أن انتهز الفرصة فيجمع فلوله ويصطدم بالسرية ويكبتها خسارة أكثر من خمسين قتيلًا وهكذا فشلت الخطة ، اهـ (٢) . ونشرت الحكومة البلاغ التالي في ١٦ كانون الاول ١٩٣١ م :

بلاغ

لما كان أتباع الشيخ أحمد بارازان قد أخذوا في الآونة الاخيرة يعتدون على القرى المجاورة ، ويمعنون فيها حرقا وتقتيلا ، فقد أوعز الى الفوج المربط في « بله » بأن يقوم ببعض الاجراءات فحدثت مصادمة بين مفرزة من الفوج وأتباع الشيخ في صباح ٩ الجاري ، أدت الى وقوع ١٣ قتيلًا مع ضابط ، و ٩ جرحى من الجيش والشرطة ، وما يقارب ٢٠ قتيلًا و ٣٠ جريحًا من العصاة ، والحكومة مجدة في اتخاذ التدابير انفعالة لقطع دابر المفسدين ، الذين يعيثون بالامن ويخلون براحة الاهلين (٢) اهـ .

(١) اليربيل الفضي للجيش اسعافي ص ١٠٨ .

(٢) مذكرات ناجي شوكت « المخطوطة » ص ١٦٢ (وقد كان وزيرا للداخلية) .

(٣) فكر لي السيد محمد امين زكي ، وزير الدفاع في « الوزارة السويدية الاولى » قائلا : « كنت وزيرا للدفاع في الوزارة التي ألفها توفيق بك السويدي في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٩ م . ونيابا انا في مقر الوزارة ذات يوم ، بعث الي الجنرال لوخ ، مستشار وزارة الدفاع ، امرًا مطبوعًا لتوقيع ، يتضمن ضرب بارزان ، فطلبت الاوراق السابقة لهذا القرار لاطلع عليها فلم اجد « اوراقا سابقة » فاتفقت بالرئيس السويدي وسألته عما اذا كان مسبوقًا بمثل هذا القرار ، فاجابني بليلني ، ثم اتصلت باللك فيصل ، وسألته جلالتة عما اذا كان قد امر باتخاذ مثل هذا القرار فاجابني بالسلب ، وعلسى هذا رفضت توقيع الامر الذي قدمه المستشار البريطاني ، وتأجلت الاجراءات العسكرية ضد قبائل بارزان الى خريف سنة ١٩٣٢ م » اهـ .

واخبرني السيد ناجي شوكت وزير الداخلية في « الوزارة السويدية الثانية » المولدة في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣١ قائلا : « علمت ، وانا وزيرا للداخلية في وزارة نوري باشا السيد الثانية ، ان جماعة من اصحاب الشيخ احمد بارزان تغير على قبائل اربيل بين اونة واخرى ، فسألت مستشار وزارة الداخلية ، المستر كورنواليس ، عما اذا كان في امكان قيادة الطيران البريطاني في العراق ان تساعد

وعادت الحكومة فقررت ارجاء الاستمرار في الحركات الى وقت آخر ، تستطيع خلاله أن تسوق القوات التأديبية اللازمة الى منطقة الحركات مستعينة بقوة الطيران البريطانية .

وفي عام ١٩٣٢ كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق في هذه المنطقة ، ويظهر ان الجيش توصل الى هدفه الاصلي ، أراد أن يتغلغل في منطقة واسعة النطاق . تمتد من شمالي راوندوز ، حتى نهر روكجك فيعبره لياخذ البارازانيين من وراء مقر الشيخ أحمد ، في الوقت الذي يضع أمامه في (بيل) و (عقره) قوة لتثبيته . وبعد أن ينجح الجيش في التفافه تتقدم قوة التثبيت الى الشمال ، فتضايق الشيخ من الجنوب أيضا ، وهكذا يكون لزاما أن يختار أحد أمرين : أما التسليم الى الحكومة ، وأما الفرار الى الغرب حيث تجابهه بعض قوات من الشرطة .

وتمهيدا لذلك بعث وزير الداخلية أحد وجوه الاكراد ، السيد نوري البريفكاني ، الى الشيخ أحمد ليفهمه بأن الحكومة العراقية لا تضمر سوءا له ، وانها تؤمنه على ماله وحياته ان هي أنجزت تأسيس هذه المخافر اللازمة للشرطة ، ولكن الشيخ أبى أن يتفهم عطف الحكومة .

ويحسن بنا أن نترك الكلام الآن لبيان « قيادة قوة الطيران الجوية الانكليزية في العراق » الذي نشرته الحكومة العراقية في أواخر حزيران ١٩٣٢ فهو أحسن وثيقة تصف القتال من مبدئه الى منتهاه ، وهذا نصه :

بلاغ رسمي

١ - اتضح في نهاية نيسان ١٩٣٢ انه لا بد من مرور بعض الوقت ، ليستطيع الجيش العراقي تنظيم معداته ومواصلاته ، قبل أن يكون مستعدا لعبور « نهر كوجك » الى مزوري بالا ، لذلك طلبت الحكومة العراقية الى المعتمد السامي اجراء الترتيب لتأخذ القوة الجوية الملكية على عاتقها مهمة التنكيل بالثوار في القسم الجنوبي - الشرقي من ناحية « مزوري بالا » وعليه تقرر أن يكون يوم ٢٩ نيسان موعدا لشرع القوة الجوية الملكية بالحركات وقد أقيمت قبل ذلك التاريخ بيانات (في ٢٥ نيسان) على ٣٥ قرية

الجيش العراقي على القيام بحركات تأديبية ضد بارزان ، فوعده المستشار ان يسأل قائد الطيران عن ذلك . وبعد يومين اجاب المستشار فخامة الوزير بالاجاب .

وعلم الوزير المشار اليه في تلك الآونة ان جماعة الشيخ احمد مبرت الى اربيل ، وبقي الشيخ في تربيته ، فطلب الى وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، ان يأمر باعداد سرية تتولى القبض على الشيخ البارزاني ، وقد تم اعداد هذه السرية بقيادة الرئيس برقي ، شقيق بكر صدقي ، وبدلا من ان يهاجم أمر السرية ، الشيخ المطلوب ، فاته بعث اليه برسالة يطلب فيها حضوره لديه ، فأسرع الشيخ احمد فورا الى جمع ملو له واحاط بالسرية فقتل من افرادها بين ٣٠ و ٤٠ جنديا وتكن الباقون من الفرار بأنفسهم فلما علم رئيس الوزراء نوري السعيد بذلك طلب الى الملك فيصل ان يوعز الى (ناجي شوكت) بالاستقالة ولكن ناجي رفض الاذعان الى هذا الطلب ، والتمس من الملك ان يأمر بسوقه من وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، الى المحاكمة فتراجع الملك عن طلبه كما تراجع عنه الرئيس .

بين نهري شمدينان ورو كوجك ، أخبر فيها الاهلون بأن الذين يعرضون الدخالة على الحكومة سينانون عفوها .

٢ - وقد اضطرت ، لسوء الحظ ، إحدى طائرات وابتتي ، العائدة الى السرب الـ ٥٥ (رامي القنابل) في أثناء المظاهرة الجوية التي جرت في ٢٦ نيسان ، الى النزول قرب « شيروان مازن » لخلل طراً على محركها ، فأسر الشيخ أحمد الراصد والراكب معه . ونظرا لما أصاب الراصد من الاذى في كتفه ، أرسل طلب الى الشيخ أحمد ليسمح لطبيب بريطاني برؤية الراصد ومعالجة جروحه ، والرجوع به عند الاقتضاء ، فوافق الشيخ على هذا الطلب ، وعليه أوقفت الحركات الجوية في شمالي غربي نهر رو كوجك في ٢ مايس ، فنادر الطبيب بصحبة انكابتن هولت ، أحد موظفي المعتمد السامي ، في ٣ مايس .

٣ - انتهزت فرصة إيقاف الحركات الجوية للسعي لاقتناع الشيخ أحمد عرض دخالته على الحكومة ، واجتناب مواصلة القتال ، واستمرت المفاوضات مع الشيخ حتى تبين في ٢٣ مايس انه لا فائدة من استمرارها ، وعرضت شروط سخية على الشيخ أحمد واخوته ، ولكنه واظب على اعطاء أجوبة مبهمة غير قطعية على مخابرات الحكومة .

٤ - كان الشيخ أحمد قد أخبر بأن الهدنة تنتهي في ٢٤ مايس ، عند غروب الشمس ، وفي اليوم ذاته أذيعت رسالة بهذا المعنى بالكردية بواسطة مكبرة الصوت المجهزة بطائرة فكتوريا الى أهالي القسم الجنوبي الشرقي من ناحية « مزوري بالا » وكذلك أذيعت رسالات أخرى على المنطقة نفسها في ٢٦ مايس تحت إلهلين على عرض اندخالة الى الحكومة .

٥ - ابتدأت الحركات الجوية في ٢٥ مايس ، فهوجم الثوار المسلحون أينما شوهدوا ، وأكروهوا على الالتجاء الى مأوى وكان القرويون قد أُنذروا بترك قراهم ، وبعد أن أخليت القرى بهذه الصورة ، أُلقيت بضع قنابل لمنع الإهلين من العودة إليها . وحظرت كافة تنقلات الرجال ، ومرور التجهيزات ، داخل المنطقة . وهوجمت نيران المضارب ، ونيران الطبخ ، كلما شوهدت ليلاً . وكانت الغاية المتوخاة من هذا هي إجبار الثوار على السكنى تحت الستر ، ولجعل حياتهم شاقة قدر المستطاع ، مع الاهتمام بوجه خاص بالمنطقة التي علم ان الشيخ أحمد نفسه كان يختبئ فيها كل يوم . في ٢٧ مايس كان الثوار قد غادروا قراهم الى الاماكن العليا من وديان الجبال ، وفي ٢٩ منه اتصل بنا ان الحركات الجوية كانت سريعة التأثير على معنوياتهم . وفي ٣٠ منه استخبرنا ان الشيخ أحمد لم يعد على اتصال بأكثرية أتباعه ، اللذين كانوا قد تشتتوا في جميع الجهات ، لايجاد مدجاً لهم ، وفي ٣١ مايس عادت عائلات كثيرة من الباروش الى قراها قرب نهر الزاب ، فعرضت دخالتها على الحكومة ، ومنذ ذلك التاريخ ازداد عدد العائلات الداخلة على الحكومة يومياً ، فاتضح ان الشيخ أحمد بدأ يفقد سيطرته فصار يهجره أتباعه ، الذين والوه عن طيب خاطر أو مرغمين . وفي ٩ حزيران طلب محمد صديق السماح له بالمواجهة قرب بارزان ، لكي يعرض دخالته . لكنه لاح في

أثناء المواجهة انه كان في الحقيقة مرسلا من قبل الشيخ أحمد ، للسعي لاقتناع الحكومة على إيقاف الحركات الجوية .

٦ - كان الشيخ أحمد ، خلال تلك المدة كلها ، نازلا مع معظم الثوار قرب ذروات الجبال المركزية الوعرة ، التي يبلغ ارتفاعها هنا ثمانية آلاف قدم تقريبا ، فكان لديهم هنا ستر جيد ومأوى في الكهوف ، فكانت مهمة رجال الطيران صعبة للغاية ، غير انه بفضل شدة التيقظ الدائم والسهر بواسطة انخفارات المستمرة ، من قبل الطائرات التي تحلق فوق الاكمام ، فتفتش الصخور ، وتتحري عن آثار الثوار ، وتهاجمهم أينما وجدوا ، فقد اضطر نهائيا الشيخ أحمد وأتباعه الى تخليه معقله الرئيسي هذا .

٧ - وفي ١٣ حزيران اتضح ان الشيخ أحمد والثوار المسلحين الذين ما زالوا باقين معه نازلون في الحدود التركية ، يؤملون التمكن من الالتجاء الى تركيا ، أو ايران ، ولم تكن للشيخ بعد ذلك أية سيطرة على أهالي المنطقة القائمة فيها الحركات الجوية . وكان الجيش العراقي في أثناء هذه المدة قد زحف على نهر روكوكج ، وثبت قدمه في « شيروان مازن » قلب المنطقة الثائرة ، واستمر سيل الثوار ، وعائلاتهم ، في جميع أنحاء منطقة « مزوري بالا » على عرض الدخالة جاريا . وبقي الشيخ أحمد وأتباعه المقربون بضعة أيام في زيتا ، داخل الاراضي العراقية ، في جوار الخادكوانده ولكن في ٢٢ حزيران ، عندما احتل الجيش العراقي زيتا نفسها ، وجد الشيخ أحمد نفسه مهددا من كل جهة ، فضلا عن مباغتته بصورة مستمرة من الجو ، فاضطر الى التسليم الى الجنود التركية التي كانت تحافظ الحدود تجاهه . ان اثنين من اخوته المقدمين ، مع مائة من أتباعه المقربين ، سلموا أنفسهم معه ، وبذلك تمهد السبيل للجيش والشرطة لتأسيس المخافر في جميع أنحاء ناحيتي مزوري بالا وبروش اللتين أسست فيهما ادارة مدنية لا تزال تجري تقويتها بسرعة « اه (١) » .

(١) جريدة « العالم العربي » ٢٥٦٨ بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٢٢ م وفي ص ٦٠/٦١ من (التقرير السنوي لمحيرة الشرطة العامة) لسنة ١٩٢٢ م ما يلي بالحرف :

« في اوائل شهر مايس ١٩٢٢ اخذ نشاط العصابات البارزانية يزداد . وبدأت اعمالهم في التوسع ووقعت حوادث سرقة في الطريق العام في شيروان ، ومزوري ، وباروش ، في منطقة بارزان ، وحدثت ثلاث مصادمات قتل فيها احد مفوضي الشرطة لذلك انبثت بالشرطة مسؤولية القيام بمطاردة الاشقياء والتتكيل بالعصابات واعادة الاين الى نصابه ... فغالت اربعة ارتال تبرزعت على امكن مختلفة وفق خطة مرسومة ... غير ان الشقاوة استفادوا من ظلام الليل وعبروا الحدود العراقية ... فتوقفت المطاردة وانحصرت مهمة الارتال في القيام ببعض جولات بين المخافر وعلى هذه الحالة بقيت قوات الشرطة ووحدات الجيش في المواقع المعينة لها مدة غير يسيرة بدون جنوى . وفي ٢ حزيران ١٩٢٢ حذر قاترين العدو العام شاملا جميع العصاة البارزانيين الذين اشتركوا في الحركات الانفلية ضد الحكومة وذلك بقصد انتهاء اعمال الشقاوة واستتباب الاين في هذه المنطقة التي استمر حبل الاين مغلطريا فيها مدة طويلة . وفي ٢١/٦/١٩٢٢ الساعة ١٤ وقع الشيخ محمد صديق احد رؤساء الشيوخ البارزانيين صك الدخالة وانتهت الحركات » اه .

وقد نقلت الحكومة التركية هؤلاء اللاجئين الى أدرنه على الحدود التركية البلغارية . ولما اتضح لها بعد مرور سنة ان في نية الانكليز اسكان الآتوريين في محال الكرد البارزانيين ، استفزهم الامر فنقلوا الكرد اللاجئين من أدرنه الى منطقتهم الاصلية « كويان » على الحدود العراقية – التركية ، فطلبت الحكومة العراقية الى السلطات التركية تسليمهم الى العراق على أساس انهم عصاة ، فردت هذه انها مستعدة لتسليمهم اذا أصدرت الحكومة العراقية عفوا عنهم . ولما شعر الانكليز بافتضاح سر سياستهم ، توصلت الدبلوماسية الانكليزية – التركية الى اعادتهم الى العراق . فأسكنوا في الموصل، ثم نقلوا الى الناصرية ، فالحلة ، فالديوانية . ثم أرسلوا الى السليمانية فلبثوا فيها الى قيام ثورة الملا مصطفى في عام ١٩٤٣ .

كيف استقل العراق

فرض الانتداب البريطاني على العراق بقرار أصدره مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في «سان ريمو» في يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين، من ميثاق العصبة . وتنص هذه الفقرة على :

« ان بعض البلاد كانت في التقديم تابعة الى الامبراطورية العثمانية ، وقد بلغت درجة من الرقي يمكن الاعتراف مبدئيا بكيانها ، كأهم مستقلة ، على أن تستمد الارشاد والمساعدة من دولة أخرى ، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها ، اهـ (١) »

وبصرف النظر عن رضوخ العراق لهذا القرار أو عدمه ، لم يرد في هذه المادة ولا في بقية مواد « ميثاق العصبة » أي تصريح عن الطرق الواجب اتباعها ، لانها نظام الانتداب عن بلد من البلدان التي انسلخت من جسم الامبراطورية العثمانية ، ثم كتب لها أن تقع في فخ الانتداب .

والمأمل في فصول « تاريخ الوزارات العراقية » يجد ان الوزارات التي تعاقبت على كراسي المسؤولية في هذه البلاد كانت تطمح وتسعى على الدوام لادخال العراق في عصبة الامم لانها تعهدات انكلترا الانتدابية في العراق ، اذ لا سبيل لالغاء هذا الانتداب الا بدخول العراق في العصبة المذكورة .

وكانت المعاهدات العراقية – الانكليزية تشير كلها الى قضية انخراط العراق في سلك العصبة لانها حكم هذه المعاهدات . أما معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ فقد عقدت على هذا الاساس حتى لقد اشترط في مادتها « الحادية عشرة » أن لا تصبح نافذة المفعول الا بعد دخول العراق في العصبة . لهذا أعربت الحكومة البريطانية الى مجلس

(١) نشرنا نص المادة الـ (٢٢) من عهد عصبة الامم مع نص لائحة الانتداب البريطاني على العراق في الجزء الاول من هذا الكتاب في طبعته الرابعة الميزة .

عصبة الامم ، في كانون الثاني ١٩٣٠ ، عن عزمها على ترشيح العراق لعضوية العصبة ، فطلب اليها هذا أن تضع تقريراً خاصاً عن سير الادارة في العراق خلال عشر سنوات (١٩٢١ / ١٩٣١) تدل فيه على اعلية العراق لهذه العضوية ، فوضعت الحكومة المذكورة هذا التقرير فوراً ، وبعثت به الى مجلس العصبة في ١٣ أيار ١٩٣١م ليسوزع على الاعضاء في جلسة حزيران ، وكان مما جاء فيه :

(وبالاختصار فان الهدف الذي وضعتة حكومة صاحب الجلالة لنفسها ، هو تأسيس دولة مستقلة في العراق في أقرب وقت ممكن ، تستوحي روح عصبة الامم ، وتعمل بارادة صادقة على القيام بتعهداتها الدولية ، وتكون على أتم الاستعداد ، ليس فقط للاستفادة من الامتيازات التي يقدمها لها انضمامها الى ميثاق العصبة ، بل لتحمل المسؤوليات التي يلقيها عليها ذلك الميثاق أيضاً . ثم ان الحكومة البريطانية لم تنتظر في ، وقت من الاوقات ، الى وجوب بلوغ المثل الاعلى في حسن الادارة ، واستقرارها كشرط أساسي لانهاء نظام الانتداب ، أو لدخول العراق في عصبة الامم ، كما انها لم تنتظر أن يتمكن العراق في بداية عهده ، أن يباري أرقى الامم حضارة ، وأكثرها رقىا في هذا العصر ، ولكن الذي رمت اليه هو تأسيس دولة تتمتع بالحكم الذاتي ، وبصداقة جاراتها ، ضمن حدود معينة ، لها أنظمتها ، وهيأتها التشريعية والقضائية ، والادارية الثابتة ، ولها جميع ما تستلزمه الدولة المتقدمة من الوسائل الحكومية) (١) .

ولقد استغرقت مذكرات « عصبة الامم » حول دخول العراق كعضو في العصبة وقتاً ليس بقصير ، ذلك لان القضية كانت الاولى من نوعها ، ولان فرنسا كانت تجد في انتهاء الانتداب البريطاني على العراق ، خطراً على مصالحها في سورية ، لان انتدابها على سورية كان قد فرض في نفس اليوم الذي فرض الانتداب البريطاني على العراق . وهو يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠م ، وكانت سورية أرقى من العراق ثقافياً ، وعلمياً ، فلا يعقل أن لا تطالب بالغاء الانتداب الفرنسي عليها ، لذا سعت فرنسا الى اثارة المشكلات القانونية لتأخير الغاء الانتداب البريطاني ، ولكن مجلس العصبة قرر في الرابع من كانون الاول ١٩٣١ تأليف لجنة خاصة لفحص « طلب الحكومة البريطانية » ودربس التقرير موضوع البحث ، وتقديم التوصيات بصدد فوضعت اللجنة تقريراً في يوم ٣٠ من الشهر المذكور مهد لدخول العراق في العصبة .

وكان بعض الاعضاء يخالف فكرة هذا الدخول لاعتبارات كثيرة أهمها : ان مؤهلات الاستقلال غير متوفرة في الحكومة ، التي تريد الانخراط في سلك العصبة . وقد وجهت عدة أسئلة الى ممثل بريطانية حول الاقليات ، والموظفين الاجانب ، وكفاءة الموظفين العراقيين ، وقوانين العراق ، وأنظمتها . . . الخ فاضطر السر همفريز (المعتمد السامي البريطاني في العراق) أن يدافع عن وجهة نظر حكومته بقوله : -

« يظهر ان الذين سنوا ميثاق العصبة ، لم يقصدوا جعل العضوية منحصرة في

(١) التقرير البريطاني الخامس ص ١٠ - ١١ .

الحكومات الراقية ، التي بلغت مستوى خاصا عاليا في حياتها السياسية ، والثقافية ، بل جعلوا المقياس على كل حال كون الحكومة مستقلة تمام الاستقلال ، وقادرة على أن تقف وحدها ، وأن يعتمد عليها في القيام بتعهداتها الدولية . ومما لا ريب فيه ان الادارة في العراق ، وفي تقدم البلاد وحياتها الثقافية ، أمورا كثيرة لا تحتل النقد ، ولكن لا يطلب من العراق أن يضاهي الامم المتقدمة العصرية ، التي بلغت من التقدم والرقي مستوى عاليا ، وربما لا يمكنه أن يفعل ذلك حتى ولو بقي تحت الانتداب سنوات عديدة ، وهل من العدل في شيء أو من الضروري أن نقابل بين العراق وغيره من البلدان الراقية ؟ » - انتهى المقصود -

وكان لهذه الايضاحات تأثيرها في نفوس الاعضاء ، حمل المجلس على اتخاذ هذا القرار .

قرار مجلس العصبة

« لما كان المجلس مكلفا بالنظر في القضية الخاصة المتعلقة بالغاء الانتداب المفروض على العراق ، لذلك قرر المجلس الامور التالية : -

١ - تسجيل الرأي الذي أبدته لجنة الانتدابات بطلب المجلس ، بناء على اقتراح الحكومة البريطانية .

٢ - اعتبار المعلومات المتيسرة كافية للدلالة على أن العراق بوجه الاجمال قد استوفى الشروط الحقيقية المذكورة في ذيل انقرار الذي اتخذه المجلس في ٤ ايلول سنة ١٩٣١ .

٣ - التصريح باستعداده مبدئيا للحكم بانقضاء عهد الانتداب في العراق ، عندما تتمتع هذه الدولة أمام المجلس بعهود تنطبق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، مع العلم بأن حق التقاضي الى محكمة العدل الدولية الدائمة منحصر في الاعضاء الذين لهم ممثلون في مجلس العصبة .

٤ - لذلك يطلب المجلس الى مقرريه لمسائل الاقليات ، والقانون الدولي ، والانتدابات ، وممثل بريطانيا العظمى في المجلس ، أن يهيئوا (باستشارة ممثل الحكومة العراقية) وعند الاقتضاء باستشارة ممثل اللجنة الدائمة للانتدابات ، لائحة تصريح يتناول شتى الضمانات الموصى بها في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، وعرض تلك اللائحة على المجلس في دورته التالية .

٥ - انه اذا حكم المجلس (بعد فحصه العهود التي تقطعها الحكومة العراقية) بتقلص ظل الانتداب عن العراق ، ينفذ هذا الحكم ابتداء من تاريخ انضمام العراق الى عصبة الامم لا غير . انتهى

وعلى أثر هذا القرار السديد ، الذي اتخذه مجلس عصبة الامم أبرق الملك العراقي الى رئيس المجلس المذكور هذه البرقية :

بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢

فخامة المسيو بول بونكور رئيس مجلس عصبة الامم - جنيف

يسرني أن أقدم اليكم ولاعضاء المجلس مزيد شكرى على القرار السديد الذي اتخذتموه بخصوص مملكتي . ان هذا القرار قد جاء محققا للمبادئ السامية ، التي لا تزال ترمي اليها عصبة الامم ، في تمكين الشعوب من التمتع بحريتها واستقلالها . ان شعبي ليقدر هذا القرار من قبل المجلس حق قدره ، ويعده أكبر مشجع له على السير في سبيل التقدم ، ودخول العراق العصبة سيكون مؤيدا كل التأييد للغايات السامية التي تسعى العصبة لتحقيقها من سلم عالمي دائم .

- فيصل -

ولم يكتف الملك بارسال هذه البرقية الى رئيس مجلس عصبة الامم ، فطير الى الممثل البريطاني في جنيف ، وهو يومئذ المعتمد السامي البريطاني في العراق ، هذه البرقية :

بغداد ط / ١٦ التاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢

صاحب الفخامة السر فرنسيس همفريز - جنيف

للمناسبة قرار المجلس ، يسرني أن أعرب عن امتناني العميق للعمل الثمين الذي قمتم به تجاه مملكتي وسوف أذكر لفخامتكم مساعدتكم الصميمية مع التقدير والشكر .

- فيصل -

ما هي الشروط المطلوبة من العراق

وبناء على ما جاء في الفقرة الرابعة من التقرير الآنف الذكر ، أعدت اللجنة المختصة في العصبة ، مسودة بالشروط الواجب على الحكومة العراقية أن ترفعها الى العصبة لتقرر انخراط العراق فيها ، وذلك في مذكرتين . تضمنت الاولى عشر مواد تتعلق بالضمانات العامة والخاصة ، وتقتصر الثانية على مصالح الاجانب ، وبعض الامتيازات الدولية ، فأحالت الحكومة هذه الامور الى المجلس النيابي ليقرها ، وهذا نص القرار الذي اتخذته اللجنة المختصة بشأنها :

« اجتمعت اللجنة المشتركة ، المؤلفة من لجنة امور الادارة والسياسة ، والامور الحقوقية ، يوم الخميس المصادف ١٤ نيسان سنة ١٩٣٢ ، وبعد أن انتخبت لها رئيسا داود الحيدري ، ونائبا للرئيس غياث الدين النقشبندى ، ومقررا عبد الجبار التكرلي ، نظرت في مسودة التصريح الذي يتضمن تعهدات العراق الى مجلس عصبة الامم ، كما وضعتها اللجنة التي ألّتها المجلس المذكور بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ الوارد طي كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ١٣٩١ ، والمؤرخ ٩ نيسان ١٩٣٢ ، وبعد

المذاكرة ، واستماع إيضاحات فخامة الرئيس المشار اليه ، قررت أن توصي المجلس العالي بأن يوافق على تقديم الحكومة هذا التصريح المذكور الى مجلس عصبة الأمم ، اهـ (١)

وأراد بعض النواب أن يناقش هذه التعهدات ، أو يطن فيها فرد عليه رئيس الوزراء بقوله :

« لا يوجد أي شيء في هذه الضمانات أكثر مما هو مطبق الآن بموجب القانون الاساسي » (٢) .

وأخيرا وافق المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٥ مايس ١٩٣٢م ، على أن تقوم الحكومة بتقديم هذا التصريح الى مجلس العصبة . وفي ١٩ من الشهر نفسه تم تقديم التصريح الى المجلس المذكور ، وفي اليوم الثالث من تشرين الاول سنة ١٩٣٢ قبل العراق في العصبة بالاجماع .

وفي يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٢ وقف جلالة الملك فيصل في المجلس النيابي ليلقي خطاب العرش فقال بصدد هذا الحادث : -

« لقد مضى على هذه البلاد ربح من الزمن ، وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل الى مصاف الامم الحرة المستقلة ، ومما يدعو الى ابتهاجنا جميعا ، ان هذه الجهود قد تكملت بالنجاح ، فدخلنا عصبة الامم على أساس المساواة التامة مع جميع الامم المثلة فيها ، وأصبح كياننا السياسي معترفا به من جميع الدول » .

وفيما يلي نص التصريح المقدم من قبل العراق الى مجلس العصبة والذي قبله المجلس النيابي العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ٥ مايس سنة ١٩٣٢ : -

المذكرة الاولى

تصريح يتضمن تعهدات العراق الى مجلس عصبة الامم كما وضعتها اللجنة التي ألفها المجلس المذكور بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ .

المادة الاولى :

يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل ، كقوانين أساسية في العراق ، فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون ، أو نظام ، أو عمل رسمي ، كما أنه لا يجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل .

المادة الثانية :

- ١ - يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة ، والحرية ، حماية تامة وكاملة ، من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو العنصر أو الدين (٣) .
- ٢ - يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الاماكن العامة أو

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣١ من ٥٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ٥٤٠ .

(٣) المادتان ٦ و ٧ من القانون الاساسي .

الخاصة ، شعائر كل ايمان أو دين أو عقيدة ، مما لا يكون منافيا للنظام العام والاخلاق
الحسنة (١) .

المادة الثالثة :

يعتبر جميع الرعايا العثمانيين ، المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ ،
أنهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية ، دون الجنسية العثمانية ، وفقا للمادة
٣٠ من معاهدة الصلح ، المعقودة في لوزان ، وبموجب الشروط الموضوعية في قانون
الجنسية العراقية المؤرخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (٢) .

المادة الرابعة :

- ١ - يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون ، ويتمتعون بعين الحقوق
المدنية والسياسية ، من دون تمييز في العنصر ، أو اللغة ، أو الدين (٣) .
- ٢ - يتضمن نظام الانتخابات تمثيلا عادلا للأقليات العنصرية ، والدينية ، واللغوية ،
في العراق (٤) .
- ٣ - الاختلاف في العنصر ، أو اللغة ، أو الدين ، لا يخل بحق أي من الرعايا
العراقيين ، في التمتع بالحقوق المدنية ، والسياسية ، كالقبول في الوظائف العامة ،
والمناصب ، ورتب الشرف ، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة (٥) .
- ٤ - لا يوضع قيد ما على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين ، لاية لغة في
العلاقات الخصوصية أو في التجارة ، أو في أمور الدين ، أو في الصحافة ، أو النشريات ،
من جميع الانواع ، أو في الاجتماعات العامة (٦) .
- ٥ - رغما من جعل الحكومة العراقية « اللغة العربية » لغة رسمية ، ورغما عن
التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين ، الكردية
والتركية ، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح ، يعطى
الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم
شفهيا وكتابة أمام المحاكم (٧) .

المادة الخامسة :

الرعايا العراقيون ، الذين ينتمون الى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية ، يتمتعون
قانونا وفعلا بنفس المعاملة والامان ، اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين . ويكون

(١) المادة ١٣ من القانون الاساسي .

(٢) المادة ٣ من قانون الجنسية العراقية .

(٣) المادة ٦ من القانون الاساسي .

(٤) المادة ٣٧ من القانون الاساسي والمادة ٦ من قانون انتخاب النواب .

(٥) المادة ١٨ من القانون الاساسي .

(٦) المادة ١٦ من القانون الاساسي .

(٧) قانون اللغات المحلية .

لهم بوجه خاص نفس الحق في أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم ، أو أن يؤسسوا في المستقبل ، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ، ومدارس ، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة ، وممارسة دينهم فيها بحرية (١) .

المادة السادسة :

توافق الحكومة العراقية على أن تتخذ بحق الاقليات ، غير المسلمة ، فيما يتعلق بقانونها العائلي ، وأحوالها الشخصية ، كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه الامور ، وفقا لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي اليها هذه الاقليات (٢) .

توافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الامم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير .

المادة السابعة :

١ - تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية ، والتسهيلات ، والرخصة التامة ، الى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر ، والمؤسسات الدينية الاخرى ، والاعمال الخيرية ، والاقواف العائدة الى طوائف الاقليات الدينية ، الموجودة في العراق (٣) .

٢ - يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس ، في المناطق الادارية المهمة ، مجالس لها صلاحية ادارة الاوقاف ، والهيئات الخيرية ، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة من تلك الاوقاف ، والهيئات ، وانفاقها وفقا لرغائب الواقف ، أو الواهب ، أو للعادة المستقرة بين الطائفة ، يجب أن تقوم هذه الطوائف بمراقبة أموال الايتام وفقا للقانون . توضع هذه المجالس تحت اشراف الحكومة (٤) .

٣ - لن ترفض الحكومة العراقية ، من أجل تأسيس معاهد دينية أو خيرية جديدة ، أية من التسهيلات الضرورية ، التي تضمن للمعاهد الموجودة الان ، من ذلك النوع .

المادة الثامنة :

١ - تمنح الحكومة العراقية ، فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق ، التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ، الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لاجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية ، الى اولاد هؤلاء الرعايا العراقيين ، بلغتهم الخاصة ، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة اجباريا (٥) .

(١) المواد ٦ و ١٦ و ١١٢ من القانون الاساسي .

(٢) المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من القانون الاساسي .

(٣) المادة ١٨ من القانون الاساسي .

(٤) المادة ٥ من قانون اللغات المحلية .

(٥) قانون اللغات المحلية .

٢ - في المدن ، والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون الى الاقليات العنصرية ، أو الدينية ، أو اللغوية ، يؤمن لهذه الاقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الاموال العامة ، بموجب ميزانية الدولة ، أو البلديات ، أو غيرها من الميزانيات ، للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية ، ومن حيث استعمال الاموال المذكورة .

المادة التاسعة :

١ - توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي ، من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية (١) .

أما في قضائي كفرى وكركوك من لواء كركوك ، حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني ، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية . أما الكردية وأما التركية (٢) .

٢ - توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الاقضية المذكورة يجب أن يكونوا ، ما لم تكن هناك أسباب وجيهة ، واقفين على اللغة الكردية أو اللغة التركية ، حسبما تقتضي الحال (٣) .

٣ - ان مقياس انتقاء الموظفين للاقضية المذكورة ، وان كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر ، كما هي الحال في سائر أنحاء العراق ، فان الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفون ، كما هي الحال الى الان ، وعلى قدر الامكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الاقضية .

المادة العاشرة :

ان الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح ، تشكل بقدر ما لها مساس بالاشخاص المنتمين الى الاقليات العنصرية ، أو الدينية ، أو اللغوية ، تعهدات ذات شأن دولي ، وتوضع تحت ضمانات جمعية الامم ، ولا يجري أي تعديل فيها الا بموافقة أكثرية مجلس عصبة الامم .

لكل عضو من أعضاء الجمعية ممثل في المجلس ، حق الفات نظر المجلس الى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط ، وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الاجراءات ، ويصدر من الايعازات ما يراه لاثقا ومؤثرا بالنظر الى الظروف .

(١) المادة ٥ من قانون اللغات المحلية .

(٢) المادة ١١٢ من القانون الاساسي .

(٣) قانون اللغات المحلية . وجار بالنقل .

كل اختلاف في الرأي مما يعود الى مسائل قانونية أو واقعية ، ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة ، الممثل في المجلس ، يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية ، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم . وكل اختلاف من هذا القبيل يحال ، اذا طلب الفريق الآخر ذلك ، الى محكمة العدل الدولي الدائمة . يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف ، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من العهد .

المذكرة الثانية

حرية الضمير :

مع مراعاة التدابير الضرورية لحفظ الاخلاق الحسنة والنظام العام ، يتعهد العراق بأن يؤمن ويضمن في جميع أراضيه ، حرية الضمير ، وحرية ممارسة العبادة ، وكذلك أعمال البعثات (الارساليات) الدينية من جميع المذاهب ، في الامور الدينية والمدرسية والطبية مهما كانت جنسية هذه البعثات أو جنسية أعضائها .

المعاهدات الدولية :

يعتبر العراق نفسه مقيداً بجميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية العامة والخاصة ، التي أصبح فريقاً فيها اما بفعل منه بالذات ، واما بفعل من الحكومة البريطانية بالنيابة عنه . ومع مراعاة حقوق البند المنصوص عليها فيها ، يحترم العراق هذه الاتفاقات والمعاهدات طول المدة المعقودة لاجلها .

الحقوق المكتسبة والتعهدات المالية :

ان العراق ، بعد ملاحظة قرار مجلس عصبة الأمم المتخذ في ١٥ أيلول ١٩٢٥ :
١ - يصرح أن جميع الحقوق مهما كان نوعها ، المكتسبة بين ٢٦ نيسان ١٩٢٠ وتاريخ دخول العراق عصبة الأمم من قبل الافراد أو الشركات أو الاشخاص الحكيمية ستكون محترمة .

٢ - يتعهد بأن يحترم وينفذ التعهدات المالية مهما كان نوعها ، التي تعهدت بها الحكومة البريطانية نيابة عنه ، خلال المدة التي بين ٢٦ نيسان ١٩٢٠ وتاريخ دخول العراق عصبة الأمم .

التشكيلات القضائية :

يطبق نظام قضائي موحد على جميع الرعايا العراقيين ، وعلى جميع الاجانب ، على حد سواء ، يكون هذا النظام بشكل يضمن بصورة مؤثرة للاجانب والوطنيين محافظة حقوقهم وممارستها ممارسة كاملة .

ان النظام القضائي المرعي الآن ، والنتائج من المواد ٢ و ٣ و ٤ من الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق ، الموقع فيها في ٤ مارت ١٩٣١ ، يبقى قائما خلال مدة عشر سنوات ابتداء من قبول العراق عضوا في عصبة الامم .

تملا الوظائف المحفوظة للقانونيين الاجانب ، عملا بالمادة ٢ من الاتفاق المذكور ، من قبل الحكومة العراقية . ان هؤلاء الموظفين وان كانوا من الاجانب ، فانهم ينتقون من دون تمييز بسبب الجنسية ، ويجب أن يكونوا حائزين على الصفات المفيدة .

مادة أكثر الامم حظوة :

١ - يتعهد العراق ، على شرط المقابلة بالمثل ، بأن يمنح الدول من أعضاء عصبة الامم ، معاملة أكثر الامم حظوة خلال مدة عشر سنوات ابتداء من يوم قبوله عضوا في عصبة الامم .

الا أنه اذا كانت بعض التدابير المتخذة من قبل أحد أعضاء العصبة - سواء كانت تلك التدابير نافذة في التاريخ المتقدم الذكر ، أو اتخذت خلال المدة المفكر بها في الفقرة السابقة - من شأنها أن تخل بضرر العراق في موازنة المبادلة بين هذا الاخير وعضو عصبة الامم المبحوث عنه بأن تؤثر تأثيرا خطيرا في صادرات العراق الرئيسية ، فان العراق ، بالنظر الى وضعه الخاص يحتفظ لنفسه بحق الطلب الى عضو عصبة الامم المذكورة فتح المفاوضات على الفور ، بغية اعادة تأسيس الموازنة المختلة .

اذا لم تسفر المفاوضات عن اتفاق ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ طلب العراق ، فيعلن العراق انه سيعتبر نفسه في حل من التعهد المذكور في الفقرة الاولى أعلاه ، تجاه عضو عصبة الامم المبحوث عنه .

٢ - يستثنى من التعهدات المدرجة في الفقرة الاولى أعلاه الفوائد الممنوحة أو التي قد تمنح في المستقبل من قبل العراق الى بلد متاخم لتسهيل التجارة على الحدود ، وكذلك الفوائد الناتجة من اتحاد كمركي معقود من قبل العراق . ويستثنى من التعهد المذكور أيضا الفوائد الخاصة في الامور الكمركية ، التي يوافق العراق على منحها الى المنتجات الطبيعية ، أو الصناعية التي منشأها تركيا ، أو أي بلد كانت أراضيها في ١٩١٤ تشكل كلها قسما من الامبراطورية العثمانية في آسيا .

مادة ختامية :

تشكل أحكام هذا الفصل تعهدات ذات شأن دولي . يحق لكل عضو من أعضاء عصبة الامم أن يلفت نظر المجلس الى أي خرق لهذه الاحكام ، ولا يجوز تعديلها الا بالاتفاق بين العراق ومجلس عصبة الامم ، بأكثرية آراء هذا الاخير .

كل اختلاف في الرأي ينشأ بين العراق وأي عضو من أعضاء عصبة الامم ، ممثل في المجلس ، فيما يعود الى تفسير أو تنفيذ هذه الاحكام ، يعرض للحل على المحكمة الدائمة للعدل الدولي اذا طلب ذلك العضو ذلك اهـ

قبول العراق في العصبة

كان مجلس عصبة الامم قد طلب الى العراق تقديم الضمانات اللازمة عن محافظة حقوق الاقليات المقيمة في ربوعه ، وعن تقيده بمبادئ العصبة العامة ، فلما قدم العراق هذه الضمانات ، التي قبلها مجلسه النيابي في جلسته المنعقدة في يوم ٥ ايار ١٩٣٢ ، أعلن مجلس العصبة في يوم ٣ تشرين الاول من هذه السنة قبول العراق عضوا في العصبة (١) فأبرق الملك جورج الخامس ملك انكلترا الى الملك فيصل ، ملك العراق ، هذه البرقية :

لندن في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢

صاحب الجلالة ملك العراق - بغداد

علمت بمزيد السرور بقبول العراق لعضوية عصبة الامم كدولة حرة مستقلة ، واني أسارع لاقدم لجلالتكم تهاني الحارة على هذا الحادث السعيد جدا ، واني واثق ان سيعقبه تقدم مطرد لمملكتكم ، وازدياد في قوة الصداقة الودية السائدة بين مملكتينا .
جورج . و . آي .

وقد رد الملك فيصل على برقية ملك الانكليز بالبرقية التالية :

بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٣٢

جلالة الملك جورج - لندن

أخذت بيد السرور برقيتكم اللطيفة ، المتضمنة تهنئتكم بتبوءنا مقعدا في جمعية الامم ، فأرفع بهذه المناسبة لجلالتكم ، باسمي واسم شعبي ، أصدق عبارات الشكر على المساعدات الثمينة التي نلناها ، طيلة السنوات الماضية من جلالتكم وشعبكم العظيم ، والتي أعتبرها العامل الأكبر في بلوغنا هذه المنزلة . انني اذا ما جاهرنا بأننا مدينون الى حد كبير في بلوغنا هذه المرحلة السعيدة الى معاونة جلالتكم ، فان ذلك من واجب الاعتراف بالجميل . سنبقى ذاكرين هذه المآثر مدى الدهر ، راجين لجلالتكم وأسررتكم الكريمة ، وشعبكم النبيل ، الرفاه والسعادة .

فيصل

(١) « وسارت الامور ونقا للمخطط الموضوع ، وقبلت العراق عضوا في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ م ، وغدت دولة مستقلة تمام الاستقلال . وكان هذا الاستقلال شكليا اكثر منه حقيقيا وواقعيا . وعلى الرغم من ان سلطة الاشراف البريطاني بوجوب المعاهدة الجديدة كانت ضعيفة ، الا انها كتبت موجودة ، وكانت شبيهة بالصلاحيات المصانة التي يعرفها طلاب الشؤون الاستعمارية . ومثل هذه السلطة لا تظهر بصورة عملية الا في الظروف الطارئة ، ولكنها عندما تظهر تكون مطلقة لا تنازع فيها . وما دام ان ملوك العراق وحكوماته لا يخرجون على حدود السياسة الخارجية التي تصنعها لهم الحكومة البريطانية ، فلا اشراف هناك ولا تدخل ولا مشاكل ، ولا اثر لاي نفوذ بريطاني من اي نوع ، وستظل العراق محنطة بكامل استقلالها ، ما دام انها لا تريد ان تعمل عملا مستقلا ، وان يسير العراق طبقا للخطة التي تصنعها لندن » .

. Divide and Lose p. 31

يونيدس في كتابه

دخول المعاهدة في حيز التنفيذ

نصت المادة الحادية عشرة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م على أن يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، فلما تم هذا القبول في يوم ٣ تشرين الأول ١٩٣٢م ، أبرق وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية العراق هذه البرقية :

جنيف ٣ تشرين الأول ١٩٣٢

فخامة جعفر باشا العسكري وزير الامور الخارجية - بغداد

قرار جمعية عصبة الأمم بقبول العراق لعضوية عصبة الأمم ، يدخل في حيز العمل معاهدة التحالف العراقية البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، وبالنظر إلى أول الكتب المتبادلة والملحقة بتلك المعاهدة ، لي الشرف بإخبار فخامتكم بأن مليكي ، صاحب الجلالة البريطانية ، سيوفد سفيراً لتمثيله لدى بلاط صاحب الجلالة الملك فيصل ، بأسرع وقت مناسب . ان في نية جلالتك تعيين السير فرنسيس همفريز ليكون سفيره في بغداد ، واني فهمت أن هذا التعيين يلزم صاحب الجلالة الملك فيصل ، وفي ذات الوقت يتحول وضع دار الاعتماد في بغداد ، اعتباراً من هذا اليوم ، إلى بعثة ديبلوماسية تنتظار وصول السير فرنسيس همفريز . عين السير هيوبرت يانك وزيراً مفوضاً ، ومندوباً فوق العادة ، لدى بلاط جلالة الملك فيصل . سيمون : وزير خارجية بريطانيا

وقد رد وزير الخارجية ، جعفر العسكري ، على هذه البرقية :

معالي السير جون سيمون وزير خارجية صاحب الجلالة البريطانية - جنيف

تلقيت برقية معاليكم التي أخبرتموني فيها بأنه ، نظراً إلى دخول العراق في عصبة الأمم فإن معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانية العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد أصبحت نافذة اعتباراً من ٣ تشرين الأول (١٩٣٢) وأنه وفقاً لأول الكتب المتبادلة والملحقة بتلك المعاهدة ، سيوفد جلالة الملك جورج فخامة السير فرنسيس همفريز كسفير لجلالته لدى بلاط جلالة سيدي الملك المعظم ، وأنه في انتظار وصول فخامته عين السير هوبرت يانك كوزير مفوض ومندوب فوق العادة لدى بلاط جلالة سيدي الملك ، ودار الاعتماد في بغداد قد تحولت اعتباراً من ٣ تشرين الأول إلى بعثة سياسية . أشرف بإخبار معاليكم بأن سيدي صاحب الجلالة الملك قد سر بالتعيينات والتبديلات الآتية الذكر .

جعفر العسكري

حفلة تكريم

وبمناسبة هذا الحدث التاريخي الخطير ، أقامت « أمانة العاصمة » حفلة كبرى في بهوها في يوم ٦ تشرين الأول ١٩٣٢ حضرتها كافة الوفود التي أتت من خارج بغداد للاشتراك في هذا المهرجان الشعبي العظيم ، وألقى فيها صاحب الجلالة الملك الخطاب التالي : -

أشكر الله وأهني نفسي وشعبي على هذا اليوم الذي نفطنا فيه غبار الذل ،
وفزنا بعد جدال سياسي دام ما ينوف عن ١١ سنة بالاماني الكبرى التي كنا نصبو
اليها ، وهي الغاء الانتداب ، واعتراف الامم بنا ، وبأننا أمة حرة ذات سيادة تامة .
وأرى نفسي سعيدا أن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهد شخص أو أشخاص ،
بل هو محصول سعي الامة بآجمعها ، حيث كانت في أثناء هذا الجهاد مثالا للصبر ،
والحكمة ، وطول الاناة ، ولم أر منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعاضدة والتباعد عن
وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول الى هذا اليوم السعيد ، هذا اليوم
الذي أخذنا مقعدنا بين الامم .

فلقد كان أفراد الشعب ، على اختلاف أحزابهم ، وعقائدهم ، يشدون أزرى بجميع
ما لديهم من قوة ، وكنت أرى من يتقلد زمام الامر يكذب في الكفاح تحت ضغط المسؤولين ،
بكل اخلاص وأمانة . وأما من يقف موقف المعارض ، فقد كان لا يبتغي من وراء موقفه الا
التشجيع ، والعمل لخير البلاد .

وأما الشعب فقد كان منتبها يلقي وراء المسؤول والمعارض نظرات التنقيد على من
يحيد منهم عن الطريق السوي .

فقطنة الشعب ، واخلاص رجاله ، وتضافرهم فيما فيه نجاح البلاد ، كل ذلك مما
جعلنا ولله الحمد نصل الى ما وصلنا اليه الان ، من تبوئنا مقعدا في جمعية الامم يخفق
علمنا هذا المحبوب مع أعلامها جنبا لجنب .

أعزائي ، لقد قطعنا هذه المرحلة الشاقة ، المحفوفة بالمخاطر ، وها نحن الان على
أبواب عهد جديد ، تتولى فيها بلادي المسؤولية التامة عن تدبير شؤونها وإدارة
مقدراتها .

فاذا كان في مقدور البعض أن يتخذ من الوضع عذرا في الماضي ، عندما يتأخر
عن القيام بالواجب ، فقد أصبحنا اليوم أحرارا طليقين ، وقد أصبح مجال العمل فسيحا
أمام الجميع . فمن تقاعد فلا عذر له بعد اليوم .

وليعلم جميع أفراد الشعب بأن مستقبل الاجيال القادمة ، وكرامتها ، منوطان بما
يقوم به في السنوات القادمة من الاعمال . وليعلموا أيضا بأن الامم التي دخلنا في
مصافها سوف ترقب أعمالنا ، فاما ستحكم علينا بأننا غير صالحين لتكون أقرانا لها ،
أو سيتحقق حسن ظنها بأننا أحفاد أولئك الامجاد الذين أقاموا مدينة استنار العالم
بضوئها المنير الى هذا اليوم .

فالى التسابق في مضمار الرقي والتقدم أدعو جميع أبناء شعبي ، وليس ذلك على
ما هو مشتهر عنهم من النباهة والذكاء بعسير .

بني وطني ، علينا أن نضاعف الجهود في كافة أعمالنا ، وأن نتذكر دائما ان
امامنا وجائب خطيرة ، لم تزل بعد قسطها الوافر من العناية ، فيجب أن تتوجه مساعي

الجميع الى ما يحقّ القيام بتلك الوجائب ، وفي مقدمتها اعداد قوة تحمي ذمارنا ، وتجعل
أمتنا موفورة الكرامة ، محترمة الجانِب ، ثم القيام بمشاريع عظيمة للرّي ، وانشاء ما
تحتاجه البلاد من خطوط حديدية ، وطرق مواصلات أخرى ، ونشر المعارف بين عموم
أفراد الامة ، وتوسيع المؤسسات الصحية في جميع أنحاء القطر ، اذ لا استقلال بدون
قوة وعلم وصحة وثروة . سيكون كل ذلك بحوله تعالى وبتكاتف أفراد الامة واتحادهم ،
ونبذهم كل حزاة أو أنانية شخصية ، وتوجيه وجهة كل منهم نحو غاية مشتركة
ومقدسة وهي خدمة الوطن .

فعلى كل فرد من أفراد الشعب أن يسعى جهده لتحقيق تلك الغاية السامية ، ومن
تخلف عن تلبية هذا النداء فلا وطنية صحيحة له .

أعزائي ، سترونني ، كما كنت سائرا بعون الله وتوفيقه بدون وجل ، أو تردد ،
مستهدفا تلك الغاية ، وطالبا من كل فرد من أبناء شعبي القيام بما يترتب عليه للوصول
اليه . واني لعلى ثقة تامة بأنهم سيعاضدوني بكل اخلاص ، وستضاعف همهم
وجهودهم في سبيل رقينا ان شاء الله الى أبعد مدى من العمران والحضارة والله ولي
التوفيق .

وقبل أن أختتم كلمتي هذه أرى من واجب الاعتراف بالجميل أن أعلن للملا ابتهاجي
وامتناني العظيمين للمعاونات الثمينة التي نلناها من جانب صاحب الجلالة الامبراطورية
الملك جورج ، وحكومته وشعبه العظيم ، وممن وجد في هذه المملكة في الحاضر والماضي
من رجاله ، تلك المعاونات التي أوّمل أن تدوم في المستقبل باخلاص متقابل . كما أنني
أعلن شكري للامم المجاورة لنا ، ولحكوماتها ، على ما أظفروه نحونا من نوايا حميدة ،
وولاء قوي ، وأوّمل أتيّدا بأننا سنبقى وياهم جيрана أصدقاء .
وبالنهاية انني أشكر رجال جميع الدول الممثلة في عصبة الامم ، والتي رحبت
بنا ، وأدخلتنا في حظيرتها ، وأؤكد للعالم بأنه لا هدف لنا الا السلم ، والخدمة البشرية ،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (١) .

استقالة الوزارة السعيدية الثانية

كانت المادة الرئيسية التي تضمنها « منهاج الوزارة السعيدية » السعي لادخال
العراق عضوا في عصبة الامم . وقد لقي رئيس الوزراء متاعب جمة في سبيل الوصول
الى هذا الهدف ، واضطر الى اتخاذ بعض التدابير الشديدة لقمع الحركات التي ظهرت في
الميدان معتقدا بأن تركه الحكم الى وزارة أخرى قد يؤخر تحقيق هذا الهدف وهذا ما
يضر بالمصلحة العامة فلما يسر الله الانخراط المنشود تقدم الرجل بكتاب استقالته الى
الملك بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ .

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد ٢٩٤ بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٣٢ .

كتاب الاستقالة

الرقم ٤٠٥٧

بغداد ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٢

سيدي صاحب الجلالة :

تذكرون يا مولاي أن الوزارة الحاضرة عندما اضطلعت بأعباء الحكم ، بناء على أمر جلالتم ، كانت قد وضعت نصب عينها هدفا واحدا أسمى ، ألا وهو السير بالبلاد الى الامام ، حتى تتبوأ مقعدها بين الامم الحرة المستقلة .

لقد مضى على الوزارة سنتان ونصف ، تمكنت في خلالها من معالجة أمور حيوية كان لها أثرها في تقدم البلاد واعمارها ، وتوطيد الامن في داخلها ، وانشاء أوامر مودة ومحبة متينة مع جيرانها ، وفي النهاية دخولنا في عصبة الامم على أساس المساواة التامة مع جميع الدول الممثلة فيها .

ان هذه النتائج الجسيمة ، وخاصة تعزيز كيان المملكة ، ونيلها استقلالها التام في برهة وجيزة ما كان ليتم لولا الارشادات الثمينة ، والجهود العظيمة الحكيمة المتبادية ، التي بذلتوها ، ولا زلتם تبذلونها لخير شعبكم ، وفي سبيل اعتزازه واعتلائه .

والآن ، وقد كلل الله جهود جلالتم بالنجاح التام ، وتحققت الآمال بدخول البلاد في عهد جديد من تاريخها القومي ، وارتفع رأس الامة عاليا بين الامم ، وأضحت مقاليد حكمها بيدها تسيرها كيفما شئت ، فقد أصبح من الضروري اعادة النظر في الوضع الراهن على ضوء المسؤوليات الجديدة ، التي لا يمكن لاحد أن ينكر ما سبترتب عليها من عظيم الاهمية ، بالنظر الى المستقبل ، لذلك أرى من واجبي ، بعد أن أتممت المهمة التي تفضلتم ، يا مولاي ، وعهدتم بها الي ، تلك المهمة المبينة في كتابي المؤرخ ٢٣ آذار ١٩٣٢ المرفوع الى جلالتم ، أن أقدم بكل اخلاص واجلال ، راجيا من جلالتم قبول استقالتني ، شاكرًا في نفس الوقت ما لقيته وزملائي من عطف ومؤازرة في معالجة الامور التي مرت علينا في مختلف الظروف . والله سبحانه وتعالى نسأله أن يؤيد جلالتم ويجعلكم دوما سندا وملاذا للامة والبلاد .

العبد المخلص : نوري السعيد

الجواب الملكي

عزيزي نوري السعيد

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ ، والرقم ٤٠٥٧ ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة .

اني لاشكركم كثيرا على ما قمتم به أنتم وزملاؤكم ، طيلة مدة بقائكم في الحكم ، من الاعمال الجليلة ، والجهود الثمينة ، لخير الوطن ، ولا سيما في سبيل ايصال بلادنا المحبوبة الى مصاف الامم الحرة المستقلة . واني واثق من أن التاريخ سيسجلها لكم بمجد .

من ذهب لا تمحى مدى الدهر ، واني ساقبى ذاكرا لها بكل تقدير واعجاب .
هذا وبناء على الاسباب التي بينتموها في كتابكم الآنف الذكر ، اطلب منكم أن
تثابروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الثانية لسنة
الف وثلاثماية وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين
الاول لسنة الف وتسعمائة واثنين وثلاثين ميلادية .
فيصل

هذه هي الاسباب الظاهرة لاستقالة « الوزارة السعيدية الثانية » ، أما البرقية التي
طيرها المندوب السامي السر هيوبرت همفريز « الذي أصبح سفيرا لبلاده في العراق »
الى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٣٣٥ وتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٢ فتقول : ان
الملك فيصل هو الذي طلب الى نوري السعيد أن يتقدم باستقالة وزارته لانه فقد
ثقة الملك . ولما عرض السفير على الملك استعدادده للجمع بينه وبين نوري رفض ذلك
لان « الملك » قرر الانفصال عن نوري ، ولم تغد توسلات السفير ولا توسلات المستشار
كورنواليس لتثني الملك عن قراره .

المجلس النيابي

في يوم اول تشرين الثاني من عام ١٩٣٢ حل موعد افتتاح المجلس النيابي فسي
اجتماعه الثالث من دورته الانتخابية الثالثة ، فاتخذت الحكومة التدابير لمراسيم الافتتاح
بحسب الطرق المألوفة . وكانت « الوزارة السعيدية الثانية » قد استقالت قبل التأم
المجلس بأربعة أيام ، ولم تكن الوزارة الجديدة قد تألفت بعد ، فاستحضرت الوزارة
المستقلة « خطاب العرش » الذي ألقاه صاحب الجلالة في هذا الاجتماع . وقد ارتؤي
ابقاء رئاسة المجلس النيابي بعهدة السيد جميل المدفعي فرشحه اليها حزب العهد
الحكومي . وفاز بها ، أما الاعيان فقد جددوا انتخاب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم
وفيما يلي نص :

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب !
نففتح ، باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا
كل خير وتوفيق .

لقد مضى على هذه البلاد رده من الزمن ، وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل
الى مصاف الامم الحرة المستقلة ، ومما يدعو الى ابتهاجنا جميعا ، ان هذه الجهود قد
تكللت بالنجاح ، فدخلنا عصبة الامم على أساس المساواة التامة مع جميع الامم المثلة
فيها ، وأصبح كياننا السياسي معترفا به من جميع الدول .

ان هذا الوضع الجديد لا شك في انه حدث عظيم في تاريخ هذه البلاد السياسي ،

وقد ألقى على عاتقنا مسؤوليات كبرى أمام العالم ، فيتحتسم على جميع أفراد الامة ، حكومة وشعبا ، أن يسعى كل منهم ، بقدر المستطاع ، لتأدية ما أصبحت مملكتنا أمامه من الوجائب الخطيرة ، وبهذه المناسبة نحب أن نذكر هنا بالخطبة التي ألقيناها على وفود شعبنا الكريم يوم ٦ تشرين الاول ١٩٣٢ ، وخاصة بإشارتنا فيها الى تلك الوجائب ، ومما يترتب على الجميع بذله من الجهود للقيام بها ، حتى نظهر للملاأ اننا أمة جديرة بثقة العالم ، وقادرون على أن نقوم بقسطنا من الاعمال في سبيل خدمة البشرية وائتمدن ، ولا سيما في هذه البقعة المباركة من الارض .

أيها السادة : لا نود أن تمر هذه الفرصة بدون أن نظهر مرة أخرى امتناننا العظيم للمعاونات الثمينة التي نلناها من جانب صاحب الجلالة البريطانية ، الملك جورج ، وحكومته ، وشعبه الكريم ، وكذلك شكرنا للامم المجاورة لنا ، ولحكوماتها ، على ما أظهروه نحونا من نوايا حسنة ، ورجال جميع الدول ، التي رحبت بنا ، عند دخولنا في عصبة الامم .

ونذكر أيضا بملء السرور ان صلاتنا مع البلاد المجاورة لنا على غاية ما يكون من الصفاء والمودة . يسرنا أن نذكر بوجه خاص ان زيارتنا صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية ، في شهر نيسان الماضي ، كان لها وقع جميل في نفوسنا . ان الترحيب والحفاوة اللذين قابلنا بهما صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية ، والشعب الايراني المجيد ، دليل ساطع على ارتباط البلدين المجاورين بروابط المحبة والصداقة المتينة .

ان النقاط المختلف فيها ، فيما بين العراق وسوريا ، فيما يتعلق بحدود البلدين ، قد أصدر مجلس عصبة الامم قراره بشأنها ، وبذلك فقد انتهت هذه القضية ، التي كانت سببا لخلق بعض الصعوبات في بعض الاحيان بين البلدين العربيين المجاورين .

أيها السادة : ان الامن والنظام مستتبان في كل مكان ، ولم تقع حادثة تستحق الذكر ، سوى قضية بارزان ، التي انتهت - على ما تعلمون - بتوطد نفوذ الحكومة في تلك الجهة ، واستقرار الامن فيها .

ان أوضاعنا المالية ، والزراعية ، حسنة ، والاعتماد العام عليها مما يدعو الى الطمأنينة التامة .

ان مستوى التثقيف في البلاد آخذ بالرقى ، واقبال الاهلين على العلم في هذه السنة كان عظيما وباعثا للابتهاج .

والآن وقد دخلت البلاد في عهد جديد من تاريخها القومي ، وأصبحت مقاليد حكمها بيدها ، تسيرها كيفما شئت ، فقد أصبح من الضروري تعيين خططنا على ضوء المسؤوليات الجديدة ، وأملنا قوي بأن الوزارة التي ستتألف قريبا ، ستأخذ بعين الاعتبار تلك المسؤوليات ، التي تتطلب عملا متواصلا ، وتقدم الى مجلس الامة بمنهاج يتضمن الخطط والمشروعات التي تنوي القيام بها في المستقبل .

وأخيرا ندعو الى الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقكم في أعمالكم . اهـ (١)

تهنئة الموظفين البريطانيين

وبمناسبة دخول معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م في حيز التنفيذ ، بدخول العراق عضوا في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م ، وانتهاء العلاقات الانتدابية بين العراق وبريطانية على صورة رسمية ، بعث السفير البريطاني الى الموظفين البريطانيين في العراق ما يلي :

بغداد كانون الثاني ١٩٣٣

– السفارة البريطانية –

سيدي !

١ – أمرني وزير خارجية صاحب الجلالة أن أخطبكم كما يلي :

٢ – بتأسيس العراق كدولة مستقلة استقلالا تاما ، وبدخول معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق ، والموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في حيز التنفيذ ، انتهت العلاقة الخاصة التي كانت موجودة بين حكومة صاحب الجلالة منذ ١٩٢٠ نيسان، وبالتالي انتهت أيضا المسؤوليات الخاصة تجاه المعتمد السامي لصاحب الجلالة في العراق المعينة في الكتاب الموجه في أول تعيين الى الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة العراقية ، وفي الكتاب التالي الصادر في ١٩٣٠ .

٣ – يرغب الي وزير الخارجية أن أعرب لكم عن ارتياح حكومة صاحب الجلالة للنجاح التام الذي أحرزته الخطة التي أتبعتم بثبات في العراق ، خلال السنين الاثني عشرة المنصرمة ، وعن فائق تقديرها للطريقة التي أجريت بموجبها وظائف الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة العراقية خلال المدة المذكورة .

خادمكم المطيع : سفير صاحب الجلالة في العراق

الوزارة الخامسة عشرة

٤ رجب ١٣٥١ - ٢٢ ذي القعدة ١٣٥١

٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ١٨ آذار ١٩٣٣

الوزارة السوكتية



ناجي شوكت

ولد في بغداد سنة ١٣١١ هـ (آذار ١٨٩٣)

الف وزارة واحدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ واستقالت في ١٨ آذار ١٩٣٣

كيف تكونت

كان الملك فيصل الاول يعقب سياسة خاصة في حفظ التوازن بين القائمين على الحكم في البلاد ، وبين المعارضين فيها ، فكان يقرب أقطاب المعارضة حيناً ، ويبعدهم حيناً آخر ، وقد لاحظ ان وزارة نوري باشا السعيد التي تكونت في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، وعدلت في يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٣١م ، تعرضت الى نقذات قاسية ، ووجهت اليها طعون لاذعة ، فرأى ان لا بد من اجراء تعديلات أساسية في سياسة الدولة ، اذا ما انتهت مهمة نوري بدخول العراق عضواً في عصبة الامم لاشعار الرأي العام بانتقال العراق من عهد الى عهد ، ولا سيما وان نوري كان قد أصابه الغرور وأصبح يرى نفسه

انه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يدير دفة الحكم دون غيره من رجال البلد وساسته (١) فانتهاز فرصة سفر جلالته الى « بارزان » ومعه وزير الداخلية ، ناجي بك شوكت ، في آب ١٩٣٢م فاعرب للوزير عن رغبته في تكوين وزارة محايدة أو مؤتلفة ، اذا ما تم انخراط العراق عضوا في عصبة الامم ، فتتولى هذه الوزارة حل المجلس النيابي القائم ، وتشرع في انتخاب مجلس جديد تتمثل فيه الاحزاب السياسية كلها ، وتكون نسبة المثقفين فيه أعلى نسبة عرفتھا المجالس النيابية في العراق من قبل .

فلما استقال نوري السعيد من رئاسة الوزراء في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢م ، بعد أن دخل العراق عصبة الامم في اليوم الثالث من هذا الشهر ، تلفن الملك علي الى ناجي شوكت في مساء اليوم الاول من تشرين الثاني يدعوه الى تناول العشاء على مائدته ، مع أخيه الملك فيصل ، فلما اجتمع ناجي بالملكين الاخوين ، سألهم الملك فيصل أن يرشح ثلاثة أشخاص لتكوين « اوزارة الجديدة » فذكر هذا له أسماء السادة ناجي السويدي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وجميل المدفعي فقال الملك فيصل :

«أما رشيد عالي فهو يشغل رئاسة الديوان في الوقت الحاضر ، وأما جميل المدفعي فان وقته لم يحن بعد ، فضلا عن انه انتخب لرئاسة مجلس النواب حديثا ، وأما الثالث فهو ناجي شوكت » .

وبعد يومين استدعى الملك فيصل ناجي شوكت الى بلاطه الملكي وقال له :
« اني قررت أن أضع ثقتي فيك لتكوين الوزارة الجديدة ، فأرجو أن تكون عند حسن ظني فيك ، وأن تجعلني أذكر دوما اني كنت موفقا في وضع ثقتي » .

فشكر ناجي بك صاحب الجلالة على ثقته ، وعرض لجلالته استعداده لخدمة البلاد ، وانه سيكون وزارته من شبان محايدين ، فوجه اليه صاحب الجلالة هذا الكتاب:
وزير يري الافخم ناجي شوكت

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، لقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .
صدر عن قصرنا الملكي ، في اليوم الرابع من شهر رجب ، لسنة الف وثلثمائة

(١) يقول المعتقد السامي البريطاني في بغداد في برقيته الى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٢٢٥ واريخ ١٩٣٢/١٠/٢٩ :

« وصل نوري باشا الى بغداد يوم الاربعاء ، وكان اخبره في الاسكندرية فتصل انراق المم الذي هو شقيق رئيس التشرفات الملكية بأن الملك قد قرر ان يطلب اليه الاستقالة ، ثمه سيدعو ياسين لهاشمي لتتيف وزارة يكون هو فيها وزيرا للخارجية . ومساء الاربعاء لما واجه الملك نوري باشا الملك فيصل بهذا ، أبدى الملك انه طلب استقالته فعلا ولكن انكر انه قرر تكليف ياسين الهاشمي . ومباح الخيس استدعائي الملك واخبرني ان نوري اعلن استقالته مبينا اسبابها ، وانه مضطر الى تبرئته وكذلك الى حل مجلس النواب .

واحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثالث من شهر تشرين الثاني ، لسنة الف وتسعمائة واثنين وثلاثين ميلادية .
فيصل

وقد أكد لنا السيد ناجي شوكت ان الملك فيصل ترك له حرية اختيار أعضاء وزارته ، فقرر تأليفها من أشخاص لم يسبق لهم أن أشغلوا المناصب الوزارية من قبل ، أو انتظموا في منظمات سياسية فكان لا بد من الرجوع الى كبار الموظفين لانتقاء الوزراء الجدد ، من ذوي الكفاءة والسمعة الحسنة وعلى هذا الاساس تكونت الوزارة في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ من :

- ١ - ناجي شوكت : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .
- ٢ - نصرت الفارسي : وزيرا للمالية .
- ٣ - جميل الوادي : وزيرا للعدلية .
- ٤ - جلال بابان : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
- ٥ - رشيد الخوجه : وزيرا للدفاع .
- ٦ - عبد القادر رشيد : وزيرا للخارجية .
- ٧ - عباس مهدي : وزيرا للمعارف .

وتقول جريدة العهد « لسان حال حزب العهد ، الصادرة في يوم ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

« ان تأليف الوزارة على هذا النحو ، وهذا النمط ، وعلى هذا الشكل ، جعل الناس يضربون أخماسا لاسداس ، فمن متفائل ، الى متشائم ، الى من يقول ان هذه الوزارة انتقائية وليس لها ثمة صفة أخرى ، ... »

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد علقت على برقية سفيرها في بغداد المرقمة ٣٣٨ والمؤرخة ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ عن تأليف هذه الوزارة بقولها « ان ناجي شوكت لا يسمع جيدا ولا يتكلم أية لغة غير العربية ، وان السرج - كلارك ، سفير بريطانية في أنقرة ، وجده زميلا صعبا بدرجة جعلته يطلب من السر فرنسيس همفريز أن يبذل قصاره لسحبه من أنقره ولا يظن ان وزارته ستدوم أكثر من بضعة أشهر ، » .

منهاج الوزارة

لم تكد الوزارة الجديدة تتسلم زمام الامور حتى وضعت منهاج الاتي نصه ، وقد نشرته في الصحف الصادرة في يوم ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

بعد الاتكال على الله تعالى ، واستنادا الى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم الغالية ، واعتمادا على معاضدة الامة ومؤازرتها ، تسلمت الوزارة مقاليد الحكم ، واعتزمت السير في ادارة أمور المملكة وفقا للمنهاج الآتي :

السياسة الخارجية

العناية التامة :

- أ - بتقوية صلات الود والصداقة مع بريطانيا العظمى بروح التحالف القائم بين المملكتين .
- ب - بتوطيد أواصر العلاقات الحسنة القائمة بين العراق والدول المتحابة وخاصة الدول المجاورة .
- ج - بالقيام بالواجبات المترتبة على العراق ، بصفته عضوا في عصبة الأمم .
- د - بالسعي في كل ما من شأنه تقوية الروابط الاخوية ، التي تربط العراق بالبلدان العربية المجاورة ، بصورة تؤدي الى تعزيز روح الاخاء والمنافع المشتركة .

السياسة الداخلية

تنظيم وتحسين الادارة ، وترقية مستوى كفاءتها ، وذلك :

- أ - بالنظر في تشكيلات الدولة ، وترتيب وتوزيع الوظائف بنسبة الحاجة اليها .
 - ب - باتخاذ الاساليب الكافلة لرفع مستوى كفاءة الموظفين .
 - ج - بتقوية المراقبة على الاعمال الرسمية وتفتيشها .
- تنظيم ميزانية متوازنة على أساس :

- أ - تحديد المصروفات الاعتيادية بأقل ما يمكن ، مع المحافظة على حسن القيام بالخدمات العامة .
- ب - اعادة النظر في مشروع الخمس سنوات على أساس جعل منهاجه يتضمن المشاريع المثمرة الكبرى ، والعمرانية الأكثر ضرورة ونفعا ، وتخصيص مدخولات النفط لتلك المشاريع .
- السعي في اتخاذ التدابير المؤدية الى تصريف منتوجات العراق في الخارج .
- النظر في امكان تحسين طريقة جباية ضريبة المواشي - الكودة -
- تحسين حالة الزراعة بصورة عامة ، ومن ذلك تنظيم الواجبات والحقوق في ما بين الزراع ، والعناية بتأسيس الصناعات الزراعية .
- تقوية الجيش ، والنظر في أفضل الاساليب التي يجب اتخاذها لاشتراك الشعب في خدمة الدفاع الوطني .

العناية بالمعارف على أساس :

- أ - توسيع التعليم الاولي وجعله أكثر انطباقا على الحاجات المحلية .
- ب - جعل مناهج التدريس كافلة لتنمية روح الاعتماد على النفس والعمل .
- توسيع التدابير الصحية ولا سيما مكافحة الامراض .
- ترقية النظام القضائي .
- تعديل نظام دعاوي العشائر بصورة تكفل ملامته مع أحكام القوانين العامة ،

نظرا لعادات العشائر .

تنظيم شؤون العمل وتأمين حقوق العمال .

الاهتمام بتحسين حالة البلديات بصورة عامة ، ومعاوضة أمانة العاصمة ماليا ،
لتنتمكن من القيام بمشاريع عمرانية معينة لتنظيم العاصمة اهـ (١) .

حل المجلس القائم

كان نوري السعيد قد جمع مجلسه النيابي ليسند سياسة وزارتيه في السير
بالبلاد وفق الخطط التي رسمها في منهاجه . فلما أسفرت تلك الخطط عن دخول
العراق في عصبه الامم ، واستقالت وزارته الثانية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ - على
الرغم من وجود أكثرية النواب في حزبه - ثم تألفت « الوزارة الشوكتية » كان لا بد
من حل مجلس نوري ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، تتمثل فيه ارادة البلاد
تمثيلا جديدا ، فلما شعر نوري بعزم « الوزارة الجديدة » على حل المجلس النيابي
القائم ، قصد مجلس الوزراء بنفسه ، وعرض على الرئيس ، ناجي استعداده لوضع
الاكثرية النيابية المتمثلة في « حزب العهد » تحت تصرفه ، على أن يبقى المجلس قائما
فلا يمس بالحل ، ولكن فكرة الحل هذه كانت قد تقرر فصدرت الارادة الملكية التالية:

رقم ٧٠٧

حيث ان مجلس النواب الحاضر تألف بنتيجة انتخاب كان قد جرى لاستفتاء الامة
في المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، دون أن يتناول
الاستفتاء فيما يجب تعقيبه من الخطط ، عندما تنجز قضية المعاهدة المذكورة التي كانت
رهينة المستقبل آنذاك .

وحيث ان المعاهدة المذكورة قد دخلت الان في حيز التنفيذ ، وافتتح امام البلاد دور
- يختلف عن الدور الذي سبقه ، من حيث تطلبه سياسة مبتنية على أساس الاستقلال
والمسؤولية التامين وكافلة لارتكاز كيان البلاد ، وانكشاف رقيها في مختلف النواحي -
يستلزم فهم رغائب الامة بشأنه .

وحيث أن فهم رغائب الامة يتوقف على استفتائها ، بطريقة تمكنها من انتخاب
نواب عنها ، يعبرون عن تلك الرغائب ، نظرا لمقتضيات الدور المذكور .

فقد أصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، بحل مجلس
النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

(١) جريدة « العالم العربي » الرقم ٢٦٦٥ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ واليوم العاشر من شهر رجب سنة ١٣٥١ هـ
رئيس الوزراء - ناجي شوكت فيصل

نواب العهد يضربون

وقد لوحظ أن نواب « حزب العهد » لم يحضرو الجلسة النيابية التي تليت فيها الارادة الملكية ، المثبت نصها أعلاه ، على الرغم من انتظار رئيس المجلس اياهم زهاء الساعتين ، ودعوتهم الى استماعها مرارا ، الامر الذي اضطر وزير العدلية الى أن يلقي هذه الارادة على ثلاثة عشر نائبا فقط ، وفي ذلك تقول جريدة « العالم العربي » الصادرة في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ وعدت (٢٦٥٩) :

« وما أدى الى تقول بعض الملاحظين هنا وهناك - وقد سمعتهم بأذني - بأن حركة الاكثرية الحزبية في اضرابها عن الحضور كانت غريبة في بابها ، فان المجالس النيابية السابقة لم يحظ أحد منها بأن يقضي الدورات الاربع ، أو بأن يدوم ما يشاء أن يدوم ، ومع هذا كله فقد كان أعضاؤها يحضرون الجلسة مراعاة للقوانين والاصول وقواعد الجراة الادبية والمجاملات السياسية ، فضلا عن الاحترام الواجب للارادة الملكية المقروءة في المجلس . ولم يذكر تاريخ مجالسنا أن الاكثرية أضربت هكذا اضراب ، كما أضربت الاكثرية العهدية ، في حين أن هذا الاضراب لا قبل له أن يأتي بأية فائدة أو أن يغير أي تدبير ، أو قضاء محتوم ، لان الارادة الملكية تقرأ على كل حال ، وتذاع على كل حال ، سواء حضرت الاكثرية الحاكمة في السابق أو غابت ، وسواء شئت أو أبت ، وأن الاكثرية العهدية قد برهنت في حركتها هذه على عدم مراعاة الاصول ، وعلى قلة جراة أدبية ، لا سيما بعد أن سمعت زعيمها نفسه ، يجاهر في المجلس قبل أيام قليلة ، ان مهمته قد انتهت ، وأنه يترك الشغل الى آخرين حسب الاصول المرعية ، اهـ . »

مخصصات النواب

وقد نشأت عن حل المجلس النيابي ، مشكلة حسابية دقيقة هي : هل أن النواب يستحقون مخصصات الاجتماع كله (أي مخصصات الاشهر الاربعة عن الدورة الكاملة) أم أن لهم أن يتناولوا مخصصات ثمانية أيام فقط قضوها في الاجتماع ، اسوة بموظفي اندولة الذين يتقاضون قسط اليوم في مثل هذه الاحوال ؟

لهذا صدرت الارادة الملكية في الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٢ بتأليف المحكمة اعليا لتفسير المادتين (٣٥) و (٥٠) المعدلتين من القانون الاساسي . والمحكمة المشار اليها تؤلف ، في مثل هذه الاحوال ، من اربعة من أعضاء مجلس الاعيان ، وأربعة من أعضاء محكمة التمييز في العراق ، برئاسة رئيس مجلس الاعيان .

وقد عقدت المحكمة جلسيتين لتفسير هذا الغموض ، وقررت في جلستها الثانية (بأكثرية الآراء) أن يمنح النواب مخصصات المدة التي قضوها في المجلس فقط ، وهي ثمانية أيام . فانتهت هذه المشكلة على هذه الصورة ، ولكنها بعثت من مرقدها في عهد

« الوزارة الكيلانية الاولى » ، فقد نظم أربعون نائبا بيانا طعنوا فيه بمشروعية هذا القرار ، لان أحد أعضاء المحكمة العليا ، الذي مثل محكمة التمييز ، لم يكن حاكما ليحق له الاشتراك في المحكمة العليا ، وانما كان مدونا قانونيا في وزارة العدلية . ففند هذا الطعن السيد الكيلاني في الجلسة الحادية والعشرين ، التي عقدها مجلس النواب في يوم ٣٠ مايس ١٩٣٣ ، مؤكدا للمجلس صحة حاكمية العضو الذي قال عنه النواب أنه فقد صفته الحاكمية بانتقاله الى التدوين القانوني ، عندما كان مشتركا مع بقية أعضاء محكمة التمييز الذين اشتركوا في تأليف المحكمة العليا (١) .

بين ايران والعراق

نشرنا في الجزء الثاني ، من كتابنا هذا ، نص الاتفاق المؤقت ، الذي عقد بين ايران والعراق في ١١ آب ١٩٢٩ لتنظيم العلاقات بين المملكتين ، وقلنا ان هذا الاتفاق مدد أجله مرات عديدة بقصد الاستفادة من احكامه حتى تنظم هذه العلاقات على صورة دائمية .

وذكرنا اثناء البحث عن « الوزارة السعيدية الثانية » ، ان جلالة شاه ايران ، دعا جلالة الملك فيصل لزيارة طهران ، وان الوفد العراقي الذي سافر مع جلالته اليها في ٢٢ نيسان ١٩٣٢ انتهز فرصة وجوده هناك فبحث مع المسؤولين أمر عقد بعض الاتفاقيات الخاصة بالقضاء ، وتبادل المجرمين ، وتنفيذ الاحكام العدلية ، وتنظيم العلاقات لسكان الحدود ، وقد أسفرت المفاوضات عن التوصل الى عقد الاتفاق المؤقت الثاني في ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٢ وهو عبارة عن كتاب وجهه وزير خارجية العراق الى وزير ايران المفوض في بغداد ، وهذا نصه :

التاريخ في ٦ كانون الاول ١٩٣٢

الرقم ٧٩٧٥

سيدي الوزير

لي الشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ، لما كانت حكومتي متشعبة برغبة صادقة في أن تتعاون مع الحكومة الايرانية على حفظ وتأمين الامن على الحدود بين المملكتين ، فقد كلفتني بأن أبلغ اليكم باسمها الاحكام الآتية ، لتكون قاعدة مؤقتة لهذا التعاون بين البلدين : -

المادة الاولى : تعين كل من الدولتين : العراقية والايرانية ، ستة قوميسيرين من رعاياها في المناطق الآتية ذكرها ، وتكون مراكز القوميسيرين كما يأتي : -

(١) نراجع ص ١٩١ - ٢٠٢ من « محاضر مجلس النواب » في اجتماعه غير العادي لسنة ١٩٣٢ لمعرفة المناقشة الطويلة التي دارت حول هذا الموضوع ، وهي المناقشة التي ثبتت فيها ان حكم محكمة التمييز لا يفقد صفة الحاكمية اذا نقل الى التدوين القانوني وان لم يبق حاكما .

يجب على كل من الدولتين أن تخبر الدولة الاخرى حالا ، بأسماء قوميسيريهما ، وعناوينهم وكذلك بأي تغيير يحصل بعدئذ في هذا الشأن .

المادة الثانية : يسوغ لكل قوميسير أن يوكل عنه موظفا ، أقل منه درجة ، لكي يقوم ذلك الموظف باتخاذ التدابير اللازمة في سبيل حل القضايا الطفيفة ، أو بانباء الفريق الآخر بوقوع حادثة ، أو بالاجراءات السريعة ، وفق المادة الثالثة ، على شرط أن تجري هذه الاعمال تحت اشراف القوميسيرين أنفسهم ، أو بموافقتهم ، ويجب على قوميسيري كل من الفريقين أن يعلموا قوميسيري الفريق الآخر بأسماء أمثال هؤلاء الموظفين ، وعناوينهم .

المادة الثالثة : تكون واجبات القوميسيرين كما يأتي : -

أولا - يجب عليهم أن يقوموا بكل ما في وسعهم من الوسائل ، لمنع شخص واحد ، أو أكثر ، من الاشخاص المسلحين ، أو غير المسلحين ، عن تأليف عصابات لارتكاب السرقات في منطقة الحدود ، وأن يقوموا أيضا بمنعهم عن اجتياز الحدود ، وعن اتيانهم أي نوع من الدعايات والتحريكات ، ضد الفريق الثاني .

ثانيا - حينما يطلع القوميسيرون على أن شخصا واحدا ، أو أكثر ، من الاشخاص المسلحين أو غير المسلحين ، قائمون باعداد الوسائل بغية النهب والسلب في أراضي الفريق الآخر ، يجب عليهم حالا ، وبدون أقل فرصة ، أن يخبروا الفريق الآخر بالكيفية .

ثالثا - يجب على قوميسيري أحد الفريقين ، أن يقوموا باخبار قوميسيري الفريق الآخر ، بكل حادثة نهب أو سلب ، تقع في أراضي دولتهم المتبوعة ، وذلك بدون فوات أدنى فرصة اذا اعتقدوا أن المجرمين يهربون الى الحدود ، ويجب على قوميسيري الفريق

(١) استعفي عن (علي الغربي) بـ (قلعة صالح)

(٢) و (٣) استعفي عن (منصور آباد) و (بانه) بـ (حسين آباد) و (توسود)

الآخر ، حينئذ ، أن يقوموا بكل ما لديهم من الوسائل لمنع المجرمين عن اجتياز الحدود .

رابعا - اذا ارتكب شخص أو أشخاص مسلحون جناية أو جنحة في أراضي أحد الفريقين ، وتمكنوا من الفرار الى أراضي الفريق الآخر ، فعلى قومييسيري الحدود لهذا الفريق ، اذا اقتنعوا بوجود سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأن ذلك الشخص أو الاشخاص ارتكبوا جناية أو جنحة داخل حدود الفريق الآخر ، أن يوقفوا هذا الشخص ، أو الاشخاص ، الى أن يرد على الاصول طلب باستردادهم وفقا لاحكام الاتفاق الموقت لتسليم المجرمين بين العراق وايران . واذا لم يرد طلب الاسترداد خلال شهرين من تاريخ التوقيف ، فيجب اطلاق سراحهم .

تعتبر منطقة الحدود من خط الحدود الى مسافة ٧٥ كيلومترا داخل أراضي كل من الفريقين .

خامسا - منع تهريب الاموال من مملكة الى مملكة أخرى .

سادسا - حسم المنازعات ، والشكاوي ، والدعاوي ، التي تحدث بين سكان حدود الطرفين ، وتنفيذ القرارات المتخذة .

لا يسوغ للقومييسيرين أن يقوموا بحل المنازعات المتعلقة بالحدود ، والاراضي ، والمياه ، ولا يجوز لهم أيضا أن يتدخلوا في الشؤون السياسية للفريق الآخر ، ولا في شؤونه الداخلية .

المادة الرابعة - يسوغ لقومييسيري الحدود ، أن يقوموا بحل الامور البسيطة من قبيل سرقة الحيوانات وغير ذلك بالمكاتبة ، ويسوغ لهم أيضا ، عند الضرورة ، أن يرسلوا المدعي الى قومييسيري حدود الفريق الاخر ، بغية احقاق حقه ، وبصحبه أحد ممثليهم اذا رأوا لزوما لذلك ، مع كتاب يحتوي على تفاصيل القضية ، وفي هذه الحالة يكون المدعي ، والممثل المذكوران ، معفوين عن احكام قوانين جوازات السفر للمملكتين ، ويكون المدعي مصونا من كل توقيف وسجن أيضا . واذا تعذر حل القضية بهذه الطريقة ووفقا لرغبة الطرفين ، فعندئذ يقوم قومييسيرو الحدود بحسم القضية بطريق المراقبة ، والمفاوضة الشفوية . يعين محل الاجتماع بموافقة قومييسيري الفريقين ، وللقومييسيرين أن يتخذوا طريقة في هذا الشأن تجعل وقوع الاجتماع في أراضي الفريقين بالمناوبة .

المادة الخامسة - اذا تعذر على القومييسيرين حل القضية ، فيجب عليهم أن ينظموا تقريرا حول ذلك عن نسختين ، ويقدم كل من قومييسيري الفريقين تقريره الى مراجعه العليا ، بعد التوقيع عليه ، لكي تحسم القضية بين الدولتين بالطرق الدبلوماسية .

المادة السادسة - يجب على القوميسيرين ، حينما يريدون الذهاب الى أراضي الفريق الآخر للاجتماع بقوميسيري هذا الفريق ، أن يخبروا هؤلاء بذلك سلفا ، لكي يعينوا ما يقتضي تعيينه من الحرس ليرافق أولئك القوميسيرين ، عند مرورهم بأراضي الفريق الآخر ، ويجب على القوميسيرين أيضا أن يجعلوا عدد رفقاتهم عند سفرهم بأقل حد ضروري ، وأن يسلكوا الطريق التي قد وافق عليها الطرفان قبلا .

المادة السابعة - تطبق أحكام هذا الاتفاق الموقت من اليوم ، ويبقى نافذا لمدة ستة أشهر ، ويقوم القوميسيرون بمباشرة أعمالهم بعد مضي ١٥ يوما على تاريخه .
تفضلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احتراماتي

وزير الخارجية للحكومة العراقية - عبد القادر رشيد

صاحب المعالي حضرة السيد باقر خان كاظمي

الوزير المفوض ، والمندوب فوق العادة ، لصاحب الجلالة الامبراطورية شاء

ايران - بغداد

وقد تلقت « وزارة الخارجية العراقية » من « وزير ايران المفوض » كتابا بنص

هذا الاتفاق .

بين العراق والافغان

كان الملك فيصل الاول ينتهز كل فرصة مناسبة للاعراب عن رغبته في توثيق عرى المحبة والاخاء بين مملكته « العراقية » وسائر الدول الشرقية والاسلامية ، وقد ازدادت هذه الرغبة عندما قررت الحكومة البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٩م ادخال العراق عضوا في « عصبة الامم » اذا ما حلت سنة ١٩٣٢م . ولما تألفت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠م تبودل بين جلالة ملك الافغان وبين جلالته هذان الكتابان :
كابل في ٨ شوال ١٣٤٨

أخي العزيز ، وصديقي عالي القدر ، صاحب انجلالة الملك فيصل

ان العلائق والروابط الاسلامية التي ، من حسن الحظ ، كانت موجودة بين شعبي الافغاني العزيز ، وبين شعبكم النجيب ، منذ زمن قديم ، تمكنتني من اظهار احساسي الصميم ، وايراد حبي العلني الى ذلك الاخ العزيز ، وتلك الامة النجيبة .

لقد عرفني صاحب السمو آقا عبد الواحد خان ، والسلطان أحمد خان ، بما تفضلتم به من البيانات الحية الصميمة الموجهة الى أخيك والامة الافغانية ، لذلك فاني أقدم الى جلالتم وشعبكم النجيب تشكراتي الصميمة ومحبة شعبي العزيز .

من الواضح أن الدولة الافغانية التي تشارك اخواتها بالشعائر الاسلامية ، تحمل لها الاحساس الصممي ، وتتمنى تقدمها الديني والدنيوي ، وتطلب الى الله الكريم أن يجعل الملل الاسلامية مرفهة سعيدة ، شريفة في أنظار الامم المتقدمة في الحياة ، وختاماً

أسأل الله الرحيم أن ينعم على جلالته بالصحة والعافية .
صديقكم الحميم : محمد نادر شاه
بغداد في ٢ ذي القعدة ١٣٤٨ الموافق ٣١ مارت ١٩٣٠
أخي العزيز ، وصديقي عالي القدر ، حضرة صاحب الجلالة نادر شاه
أتقدم الى جلالة أخي بالشكر الخالص على الكتاب الرقيق الذي تكرم بإرساله الي ،
والذي كان له في نفسي أثره الجميل .

لا شك في أن الروابط التي تربط بلادينا قديمة العهد ، وهي مرتكزة في قلوب
أبناء شعبينا الاسلاميين الصميمين ، وانه لمن أجل أمانينا أن نرى الشعب الافغاني
الشقيق ممتعا تحت ظل مليكه الحميم بجميع أسباب السكينة والتقدم والسعادة .
ان سرورنا لعظيم كلما نسمع بازدياد موفقيات الاخ العزيز وانتباه الشعب الافغاني
النبيل الى تبوء مركزه الممتاز بين الامم فنسأل الله عز وجل أن يحقق أمني الشعوب
الاسلامية بجمع كلمتها ، واعلاء شأنها ، وأن يسبغ على جلالة الاخ أسباب الصحة التامة
والرفاه الدائم .

صديقكم الحميم - فيصل (١)

ثم جرت مفاوضات طويلة في أيام « الوزارة السعيدية الثانية » لعقد معاهدة
يعترف فيها كل من الطرفين « العراق والافغان » بالآخر فتكملت هذه المفاوضات بالنجاح
في أيام « الوزارة الشوكتية » وتوصل الطرفان الى عقد هذه المعاهدة :
لما كان كل من :

صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب الجلالة ملك الافغان
راغبين في تأسيس أواصر الصداقة ، وحسن التفاهم بين بلديهما ، فقد عينا لهذا
الغرض مندوبين عنهما ، وهما :
عن جلالة ملك العراق :
فخامة توفيق بك السويدي الوزير المفوض والمندوب فوق العادة للعراق في
إيران (طهران)

وعن جلالة ملك افغانستان :
فخامة السر دراشير أحمد خان ، سفير افغانستان في إيران (طهران)
اللذين بعد أن بلغ كل منهما الآخر أوراق تفويضه ، فوجدت صحيحة ، وطبق
الاصول ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى - يعترف كل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، باستقلال الفريق
الآخر ، ويصرح بعزمه على اقامة سلم دائم ، وصداقة أبدية ، بين المملكتين .

المادة الثانية - يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على تأسيس علاقتهما
الدبلوماسية والقنصلية على أساس القانون الدولي العام ، ويتفقان على أن يتمتع

الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون ، لكل منهما في أراضي الآخر ، بالمعاملة المقررة بمبادئ وتعامل القانون الدولي العام .

المادة الثالثة - تبرم هذه المعاهدة ، ويجري تبادل وثائق الإبرام بأسرع ما يمكن في طهران وتصديقا لهذا وقع المفوضان في هذه المعاهدة وأثبتتا ختميهما عليها .
شير أحمد
توفيق السويدي

وتتضمن هذه المعاهدة - على أيجازها - ثلاثة بنود خطيرة :

- ١ - اعتراف كل من الحكومتين « العراقية والافغانية » بالآخرى ، وتأييد كل منهما استقلال الآخرى ، وإيجاد اتصالات الحسنة والصحيحة بين هاتين المملكتين .
- ٢ - تعيين السفراء ، والقناصل ، من قبل الحكومتين ، في المملكة الآخرى .
- ٣ - موافقة الحكومتين على توقيع هذه المعاهدة ، بعد نجاحها من قبل سفيرى المملكتين في طهران ، بصفتها ممثلين للحكومة العراقية والافغانية .

وقد صادق مجلس النواب العراقي على هذه المعاهدة في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٣ بدون مناقشة . كما صادق عليها مجلس الاعيان في جلسته التاسعة المنعقدة في يوم ١٣ أيار من هذه السنة .

حوادث ومقررات

١ - لما يئس رئيس حزب العهد نوري السعيد ، من حمل رئيس الوزراء ناجي شوكت ، على عدم التعرض للمجلس النيابي القائم بالحل ، وصدرت الارادة الملكية بحله في يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢م عقد « حزب العهد » المذكور اجتماعا في اليوم العاشر من هذا الشهر ، قرر فيه رفع عريضة الى جلالة الملك حول عدم مشروعية هذا الحل ، وفوض الى رئيسه ، نوري باشا ، اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وكانت سكرتارية « عصبة الامم » دعت ممثلا عن الحكومة العراقية للنظر في العرائض التي رفعها التيارات الى العصبة المذكورة حول مصيرهم ، فلم تجد الوزارة غير نوري اهلا للقيام بهذه المهمة (١) فلما قبل السعيد المهمة ، تلاشت فكرة مناوئة « حزب العهد » لك « الوزارة الشوكية » .

٢ - صدرت الارادة الملكية في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ باسناد منسوب « وزير العراق المفوض والمندوب فوق العادة في لندن » الى جعفر العسكري ، وزير

(١) هذا هو نص القرار الذي اتخذ مجلس الوزراء في جلسة ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ م :
بناء على البرقية المؤرخة في ١٩٣٢/١١/١٢ الواردة الى رئاسة الوزراء من سكرتارية عصبة الامم ، المنضمة الاخبار عن ان مجلس العصبة سينظر في بعض العرائض الواردة اليه من جماعة من الاثوريين .
وكذلك في قضية الحدود العراقية - السورية ، قرر ايفاد نخلة نوري باشا السعيد الى جنيف ليكون ممثلا عن العراق في مجلس عصبة الامم اثناء البحث في القضيتين المذكورتين ، ويدافع عن وجهة نظر الحكومة العراقية بشأنها ، حسب التعليمات التي يصدرها وزير الخارجية على اساس مقررات الحكومة العراقية السابقة « هـ . ا » .

الدفاع في « الوزارة السعيدية الثانية » .

٣ - وصل الى بغداد في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ الامير عبد الله ، أمير شرقي الاردن ، لزيارة أخيه الملك فيصل زيارة قصيرة ، وعاد الى عمان في اليوم ٢٢ من هذا الشهر .

٤ - زار بغداد في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢م ، زيارة رسمية وزير خارجية ايران ، فروغي خان ، فاستقبل استقبالا فخما ، وعاد الى بلاده بعد يومين مشيعا بالاجلال والاحترام .

٥ - سافر وزير الدفاع ، رشيد الخوجه بأجازة قصيرة الى سورية فصدرت الارادة الملكية في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ بأن يقوم وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان ، بمنصب وزارة الدفاع وكالة مدة تغيب الوزير الاصيل عن العراق .

٦ - قصد الملك فيصل العتبات المقدسة في كربلا والنجف يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ وعرج منها على أبي صخير والشامية والديوانية والحلة ، وعاد الى العاصمة يوم ٣ كانون الاول .

٧ - وصل الى بغداد في يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٣٣ صاحب السمو خديوي مصر السابق ، عباس حلمي ، فأنزله الملك فيصل بضيافته . وبعد أن زار سموه مدن العراق الرئيسية ، والمرافد المقدسة فيه غادر البلاد في يوم ٢٦ من الشهر المذكور .

٨ - ووصل اليها في يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٣٣م وزير الطيران البريطاني ، النورد لوندندري لتفتيش القوات البريطانية الجوية في العراق ، وبعد أن تجول في أنحاء الموصل والبصرة عاد الى بلاده .

٩ - صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣م باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ناجي شوكت ، مدة تغيب وزير الخارجية عبد القادر رشيد ، عن العراق في مهمة قرانه في سورية .

١٠ - لما احتل الانكليز العراق وكثرت السيارات فيه ، جعلوا السير على اليسار ، كما هو الحال في بريطانيا ، وكان السير في سائر أنحاء العالم ، ولا سيما في تركيا وايران ، يجري على اليمين فاتخذت التدابير لجعله في العراق كذلك اعتبارا من أول كانون الثاني ١٩٣٣ .

حول حرس المطارات

تنص الفقرة الرابعة من ملحق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية - الانكليزية على أن :

« يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية ، وفقا لاحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآتفة الذكر ، اهـ .

فلما تألفت « الوزارة الشوكتية » في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ م .
« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ كانون الاول ١٩٣٢ تأليف
لجنة من وزراء الخارجية والعُدلية والدفاع ، للنظر في مسألة تأليف حرس المطارات ،
ورفع تقرير عنها » اهـ .

وفيما كانت اللجنة الوزارية تدقق في اصابير وزارة الدفاع ، المتعلقة بموضوع
حرس المطارات ، عثرت على « محاضر جلسات معقودة بين السلطات العراقية والسلطات
البريطانية في ازمئة مختلفة وقد أدرج في المحاضر الشروط المتعلقة بتأليف حرس
المطارات ، ويظهر ان هذه الشروط قد اتفق عليها الطرفان ، عدا القليل منها لا يزال
غير مبتوت فيه ، ولدى اطلاع اللجنة على تلك الشروط ، وجدت ان المقصود جعل قوة
حرس المطارات أشبه شيء بقوات الليفي ، وبتعبير آخر ، جعلها قوة بريطانية صرفة ،
وليس لها من الصفة العراقية الا الاسم فقط ، خلافا للمبدأ الاساسي الوارد في الفقرة
٤ من المنحى بالمعاهدة ٠٠٠ وعثرت اللجنة على اشارة الى كتاب مؤرخ ٣٠ حزيران
١٩٣٠ من نوري باشا رئيس الوزراء آنذ الى السر فرنسيس همفريز المعتمد السامي
٠٠٠ فوجدته في خزانة مجلس الوزراء محفوظا مع الكتب السرية الاخرى (١) لقد
احتوى هذا الكتاب على جميع الشروط الاساسية المتعلقة بتأليف قوة حرس المطارات
ولم يترك مجالا لمستزيد ، والشروط الموضوعية في محاضر الجلسات ، التي أشير اليها
آنفا كلها مستندة اليه ، باستثناء قليل منها (٢) ولذا اطلع رئيس الوزراء ناجي
شوكت على هذا الكتاب « استدعى السيد نوري السعيد الى ديوان مجلس الوزراء
وسأله عن هذه الوثيقة الخطيرة ، وعما اذا كان قد اطلع البرلمان عليها ؟ فرد نوري على
ذلك بأن الوثيقة كانت سرية للغاية ، وانه لم يشأ أن يطلع البرلمان عليها في حينه خشية
أن يرفض المعاهدة ، وانه أطلع الملك فيصل عليها . فلما سأل ناجي شوكت الملك عن
ذلك نفى أن يكون قد أطلع على الكتاب ولكنه قال ان نوري كان قد أخبره بمضونه
لكنه لم يطلعه على نصه » (٣) .

وقد نشأت مشكلة من جراء العثور على الكتاب المذكور وهي هل تعتبر الحكومة
العراقية ملزمة به أم لا تعتبر ؟ وبعد مفاوضات طويلة ارتؤي « انه لا مناص للحكومة
العراقية من الاعتراف بالكتاب المذكور ، بعد تحويل الشروط الواردة فيه ، من دون
اخلال بالتمتع الوارد في الكتاب ، على أن يتم ذلك بتشريع ، وأن يكون هذا التشريع
أما بقانون يعرض على مجلس الامة ، وأما بمرسوم لا يتطلب تصديقه من المجلس نظرا
للمادة ٢٦ من القانون الاساسي (٤) .

وقد انتهت أيام « الوزارة الشوكتية » ولم يبت في هذا الموضوع .

(١) نشرنا هذا الكتاب على النص ٢٥ من هذا المجلد من كتابنا .

(٢) من تقرير اللجنة الوزارية لحرس المطارات .

(٣) من حديث للسيد ناجي شوكت مع المؤلف في نيسان ١٩٥٥ م .

(٤) « ويجب عرضها - الراسيم - جيبا على مجلس الامة في 'اول اجتماع عدا ما صدر منها
لاجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة ... الخ »

— الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من القانون الاساسي .

الانتخابات النيابية الجديدة

نصت المادة الاربعون من « القانون الاساسي العراقي » على انه :
« اذا حل المجلس - مجلس النواب - يجب أن يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ،
ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز أربعة
شهور من تاريخ الحل . . . الخ » .

ولما كانت الارادة الملكية قد صدرت في يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢م بحل مجلس
النواب الذي جاء به « الوزارة السعيدية الاولى » أصدرت وزارة الداخلية أوامرها الى
متصرفي الالوية بالشروع في الانتخابات اللازمة للمجلس الجديد ، معينة لها اليوم
العاشر من شهر كانون الاول لسنة ١٩٣٢م للبدء بذلك ، فبشر فيها في جو مشبع
بالهدوء والسكينة ، حتى ان معظم الاهلين كانوا لا يسمعون عنها شيئا . وتقول جريدة
« الاخبار » البغدادية بصدد هذه الانتخابات :

« ان التجارب قد أثبتت بأن الشعب لا يستطيع أن يخوض غمار هذا الجدل على
نحو ما يخوضه الشعب في البلاد الدستورية الحرة في العالم . وليس الذنب ذنب
الامة انما الوضع السياسي في العراق جعل الانتخابات تدار بتلك الطرق التي ضج
منها الوطنيون » (١) .

وكانت في العراق يومئذ ثلاثة أحزاب سياسية قائمة وهي :
أ - حزب العهد ب - حزب الاخاء الوطني ج - الحزب الوطني
أما « حزب العهد » الذي يرأسه نوري السعيد فكان حزبا برلمانيا زال من الوجود
بزوال وزارة نوري وحل مجلس النواب الذي جاء به تلك الوزارة ، فلم يكن له أي
تأثير في سير الانتخابات الجديدة ، ومع ذلك فقد تمهد رئيس الوزراء ، ناجي شوكت ،
لرئيس الحزب المذكور ، نوري السعيد ، بأن يسند أصحابه المقربين في الانتخابات
المذكورة .

وأما « حزب الاخاء » فانه اشترك في الانتخابات الجديدة ، وفاز مرشحوه - الا
القليل منهم - بالنيابة حتى اذا انتهت الانتخابات ، اتخذ الحزب القرار التالي في يوم
٨ شباط ١٩٣٣ :

« قررت اللجنة العليا لحزب الاخاء الوطني ، في جلستها المنعقدة في يوم الاربعاء
المصادف ٨ شباط ١٩٣٣ اعتبار المرشحين من قبل الحزب ، والمنتمين من الذين تم
انتخابهم ، ممثلين للحزب عند التثام المجلس النيابي . أما الخطة التي سيسير عليها
الحزب تجاه الاحوال الحاضرة فستقرر عند اجتماع حياة الحزب النيابية بأعضاء اللجنة
العليا في بغداد ، وتنتشر ببيان يصدر في هذا الشأن » (٢) المعتمد العام - الهاشمي

(١) جريدة « الاخبار » العدد ٢٤٤ بتاريخ ١٢ شباط ١٩٣٣ .

(٢) جريدة « الاخبار » العدد ٢٤٦ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٣ .

وأما « الحزب الوطني » المعروف بتطرفه الشديد فإنه كان قد قرر الاشتراك في الانتخابات ، موضوعة البحث ، وشرح الاشخاص الذين يمكن أن ينالوا ثقة الناخبين ، وتأيد الحكومة ، فحصل اعتراض على البعض منهم ، ولا سيما الاستاذ فهمي المدرس ، الذي كان قد أتهم بالطعن في الذات الملكية وأبعد الى كركوك ، ولكن الحزب أصر على أن يكون فهمي من بين مرشحيه ، وما لبث أن انشق (١) فقال فريق بالمقاطعة ، وقال آخر بالاشتراك ، وقد استقال من أعضاء الحزب البارزين اسادة : عبد الغفور البدري صاحب جريدة الاستقلال ، والحامي علي محمود الشيخ علي ، والوجيه سعيد الحاج ثابت الموصلني ، فكانوا نوابا في المجلس الجديد ، وتبذل بين « معتمد الحزب العام » وبين « رئاسة مجلس الوزراء » الكتابان التاليان اللذان كنا سببا مباشرا لمقاطعة « الحزب الوطني » للانتخاب :

« كتاب الحزب »

التاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٣

الرقم ٥٩٥

الى فخامة رئيس الوزراء المحترم
يا صاحب الفخامة

من المعلوم لدى فخامتكم ان الانتخابات النيابية حق مكتسب تتمتع به كل أمة جاهدت في سبيل حريتها وحصلت على الدستور . والشعب العراقي جاهد كسائر الشعوب المجاهدة فضحى في سبيل هذا الحق أعظم تضحية حتى حصل على الدستور . غير ان الانتخابات السابقة لم تكن لها صبغة شرعية لهيمنة انسياسة الانتدابية عليها . أما الآن والبلاد - على ما يقال - دخلت في عهد المسؤولية والاستقلال التامين ، فلم يبق عذر للتذرع بتلك الاساليب . والحزب الوطني العراقي نبه الى ذلك أكثر من مرة ولم يظهر شيء مما يدل على حصول فرق بين المهديين لذلك اضطر الحزب الى أن يطلب من الوزارة بصفتها وزارة دستورية مسؤولية انجاز المواد الآتي بيانها :

- ١ - اطلاق الحرية للحزب بفتح الفروع في المواقع التي يرى الحزب ضرورة تأليفها طبقا لاحكام النظام . وفسح المجال لممارسة أعماله السياسية وعقد الاجتماعات العامة في مراكز الحزب وفروعه الى غير ذلك مما خوله اياه القانون والنظام .
 - ٢ - اطلاق حرية الصحافة ليتسنى لكل أحد ابداء رأيه في شأن الانتخابات ، وبيان ما لو وقع شيء من التلاعب فيها والضرب على أيدي المتلاعبين .
 - ٣ - الغاء قانون الدعايات المضرة المهيمن على الحريات هيمنة رهيبية .
- واذا لم تنجز الحكومة الطلبات الآتفة الذكر ، فالحزب لا يعترف بمشروعية الانتخابات وما يترتب عليها من الاعمال .
- هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
- « المعتمد العام »

(١) قال لنا السيد ناجي شوكت انه عرض على رئيس الحزب الوطني الحاج محمد جعفر ابن الثمن خمسة مقاعد لحزبه في المجلس الجديد فأمر ابو الثمن على ان يكون هذا العدد « خمسة عشر مقعدا » فلما رفض السيد ناجي ذلك قاطع الحزب الانتخاب .

صاحب المعالي المعتمد العام للحزب الوطني العراقي المحترم
اشارة لكتابكم المرقم ٥٩٥ المؤرخ في ١٩٣٣/١/٨ والموجه الى فخامة رئيس الوزراء . امرني صاحب الفخامة أن اجيب على كتاب معاليكم المشار اليه بما يأتي .

١ - يود فخامته أن يعلم بصورة واضحة ماذا يقصد معاليكم بتعبير (على ما يقال) الوارد في الجملة التي تبتدىء بقولكم (أما الآن والبلاد الخ .) ! هل معنى ذلك انكم غير معتقدين بدخول العراق في عهد جديد ، عهد المسؤولية والاستقلال التامين ، ويرغب فخامته أن يعلم ما عني معاني الاستقلال والمسؤولية في نظركم ؟

٢ - أما عن طلب معاليكم الاول (أي اطلاق الحرية لفتح الفروع للحزب الخ .) فان صاحب الفخامة يؤكد لمعاليكم ان الحكومة سائرة وفق مقتضيات أحكام القانون في هذا الباب ، وهي غير مستعدة للتنازل عن حقوقها القانونية ، كما انها ترى من الضروري أن تعطي ما عليها من المسؤولية العامة في هذا الموضوع ، ما تستحقه من الاهمية .

٣ - وأما عن طلب معاليكم الثاني (أي اطلاق حرية الصحافة الخ .) فصاحب الفخامة مسرور أن يؤكد لكم ان الصحافة في هذه البلاد حرة ، ضمن دائرة القانون ، ومن البديهي انه لا توجد حرية مطلقة في العالم ، كما ان من الامور المعلوم ان الوزارة الحالية ، منذ تأليفها لحد الآن ، لم تعطل أية صحيفة من الصحف ، فبماذا يفسر معاليكم ذلك ؟

٤ - وأما عن (الانتخابات) فان صاحب الفخامة يؤكد لكم انها تسير الآن بالحرية ، التي تستلزمها الاحكام القانونية ، وحيث انه لم يقع فيها لحد الآن أي تلاعب - كما هو واضح من نفس كتاب معاليكم - فلا يرى فخامته حاجة لعمل شيء في هذا الخصوص ، ولا شك في أن الحكومة ستضرب على أيدي من قد يتلاعب بالانتخابات اذا تحقق لديها ذلك .

٥ - وأما عن طلب معاليكم الثالث (أي إلغاء قانون الدعايات المضرة) فان طلبكم هذا يتعلق بقانون من قوانين البلاد ، ولا يدري فخامته كيف يستطيع إلغاء حكمه حالا ، كما هو مقتضى طلبكم . فهل يمكن أن يلغى قانون بأمر اداري ؟

وبهذه المناسبة يرغب فخامة رئيس الوزراء في معرفة ما اذا كانت طلبات معاليكم، المبحوث عنها ، مستندة الى قرار صادر من هيئة الحزب الادارية ، واذا كان كذلك فهل ان هذا القرار صدر بالاتفاق أو بالاكثرية ، ومهما تكن كيفية صدور القرار ، هل يرى معاليكم ان من صلاحية الهيئة المشار اليها أن تقرر (عدم الاعتراف بمشروعية الانتخابات . الخ) .

وبصفته أحد العراقيين - قبل كل شيء - فان فخامة رئيس الوزراء يود أن يعلم هل في نية معاليكم - فيما لو وافقت الحكومة على طلباتكم - نشر منهاج واضح ، ومعين ، تدخلون بموجبه الانتخابات . وهل لا ترون ان مصلحة البلاد العامة تقضي أن يكون الخوض في الشؤون العامة بصراحة كافية ؟

وبعد كل ما تقدم ، اذا كنتم لا تعترفون بمشروعية الانتخابات ، فان جريانها وفق القانون ، واطمئنان أغلبية الشعب الساحقة من ذلك ، يكفيان الحكومة ، ويجعلانها في وضع لا تضيره أقوال مجردة .

وختاماً يود فخامة رئيس الوزراء أن يصرح ان المجال مفتوح أمام كل فرد من الشعب العراقي الكريم لان يبدي آراءه واجتهاداته ، بكل حرية ، وصراحة ، ولكن بشرط أن لا يتجاوز الحدود القانونية ، ولا يظن فخامته ان هناك من يناقش هذه القاعدة الاساسية العامة .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
سكرتير مجلس الوزراء

حزب الحكومة

لم تؤلف « الوزارة الشوكتية » حزبا سياسيا لها على نحو ما فعلته « الوزارات السابقة » غير انها لما أتمت الانتخابات النيابية الجديدة ، ألقت كتلة تستند اليها في تمشية أعمالها في البرلمان ، دعيتها « الكتلة البرلمانية » وكان عدد أعضاء الكتلة (٧٢) نائبا فما كادت الوزارة ترتطم بأول معارضة في المجلس النيابي ، الذي جاءت به ، حتى انفضوا عنها ، تاركينها لقمة سائغة في فم المعارضة ، مثلها في ذلك مثل الاكثرية العهدية التي جاء نوري السعيد بها لتسند سياسته في الحقلين الخارجي والداخلي . فقد تخلت عنه بمجرد استقالة وزارته الثانية وراحت تنتمي الى الاحزاب الاخرى (١) .

افتتاح المجلس الجديد

« مدرت الارادة الملكية بدعوة المجلس النيابي « الجديد » الى الاجتماع في دورة غير اعتيادية من دورته الانتخابية الرابعة اعتبارا من يوم الاربعاء ثامن آذار ١٩٣٣ فاجتمع المجلس في اليوم المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة وبعد أن استمع النواب والاعيان الى « خطاب العرش » انتخب السيد جميل المدفعي رئيسا لمجلس النواب ، وانتخب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان وهذا هو : -

(١). من طريف ما قاله السيد ناجي شوكت للوهل ذات يوم :
لما استقلت وزارتي في ١٨ آذار ١٩٣٣ دعوت من اعضاء كلتي النيابية خدما واربعين نائبا من ثلاث ائق بهم كل الثقة الى وليمة شاي اقيمتا لهم في داري وعرضت عليهم امر استقالة وزارتي وتاليف الوزارة الجديدة من قبل الاخصائين . ثم قدمت منهاج للكتلة لتسير بموجبه اراء الوزارة الجديدة وطلبت حضورهم في اليوم التالي لمناقشة المنهج ، فلم يحضر في اليوم التالي الا سبعة اشخاص .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

ان العهد الجديد ، الذي دخلته بلادنا العزيزة على أثر تبوئها كرسيها في عصبة الامم ، واستقلالها استقلالاً تاماً ، ألقى علينا مسؤوليات وأعباء جديدة ، تستلزم السير بها على نهج تؤخذ فيه بنظر الاعتبار تلك المسؤوليات والاعباء .

لقد تألفت الوزارة الحاضرة ، وحل مجلس النواب السابق ، وأجري الانتخاب الجديد ، لكي تعرب الامة عن رأيها في النهج المذكور ، وفيما أذاعته الوزارة الحاضرة من أسس اعتمدت السير عليها في ادارة شؤون البلاد ، وقد تم الانتخاب ، وأسفر عن ثقة الامة بكم ، تلك الثقة التي لنا كل الامل بأنكم ستحققونها .

أيها السادة

من بواعث الارتياح ، ان صلاتنا الودية والصميمية مع الدول الاجنبية ، وخاصة الدول المجاورة ، مستمرة على أحسن وجه ، وان حكومتنا ساعية لتعزيزها ، كما انها مهتمة في كل ما من شأنه تقوية الروابط الاخوية ، التي تربط العراق بالبلاد العربية الاخرى .

ويسرنا في هذا الصدد أن نخبركم اننا قبلنا الدعوة التي وجهها الينا حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، الملك جورج ، لزيارة جلالته في بحر الصيف القادم ، ولا شك في أن هذه الدعوة ، التي جاءت على أثر التحالف الوثيق المعقود بيننا ، لهي دليل آخر على ارتباط مملكتينا بروابط الود والصداقة المتينة .

ان مناسباتنا مع جارتنا ايران وان كانت جارية على أحسن ما يرام ، بفضل ما هو سائد بين المملكتين من التفاهم الحسن والصداقة الاكيدة ، غير ان هذه المناسبات لم تنظم لحد الآن الا بالاتفاق المؤقت المؤرخ في ١١ آب ١٩٢٩ الذي مدد أجله لستة أشهر أخرى ، ولما كانت هناك رغبة متقابلة في تنظيم هذه المناسبات بمجهود دائمة وشاملة ، فستبدأ المفاوضات بين الحكومتين لعقد ما هو لازم من المعاهدات ، والاتفاقيات ، وأملنا وطيد بأن تسفر المفاوضات عن تفاهم واتفاق تامين .

ان الوضع الجديد ، الذي أصبحت عليه البلاد ، يتطلب التوسع في تأسيس العلاقات المباشرة مع الدول الاجنبية ، وان حكومتنا قائمة بما يلزم لذلك ، بقدر ما تسمح به الوضعية المالية .

ان الازمة الاقتصادية المستحوذة على العالم قد امتد تأثيرها الى بلادنا . الا ان ذلك لم يكن - ولله الحمد - بدرجة تجعلنا نعاني ما تعانيه سائر البلاد من الضيق المالي الشديد ، ويسرنا ان هناك بوادر تبعث على التفاؤل من المستقبل . هذا وان حكومتنا باذلة جهدها في أن تتقدم الى مجلسكم في القريب العاجل بميزانية متوازنة .

يعلم حضراتكم ان قانون الاعمال الرئيسية رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ ، قد عين ما يجب القيام به من الاعمال العمرانية الى نهاية سنة ١٩٣٥ . ان من أهم تلك الاعمال ، مشروع الجبانية ، الذي أصبحت نتائج مناقشته قيد الدرس والتدقيق ، ومشروع الغراف الذي في النية الاسراع في انجازه ، وتنوي حكومتنا اعادة النظر في القانون المذكور ، بقصد جعله محققا لمشاريع عمرانية أخرى ، أكثر ضرورة وفائدة ، كمشروع « النكارات » ومشروع خزان قزلباط ، واحياء نهر الاسحافي . وسوف تقدم اليكم لائحة بتعديل القانون السالف ذكره تحقيقا لذلك القصد .

ان من أهم الامور التي تعتني بها حكومتنا تقوية الجيش بصورة يضمن للبلاد تعزيز كيانها بين الامم . ولسنا نشك في أن حضراتكم تقدرون ما لهذا الامر من أهمية كبيرة وتؤازرون حكومتنا في المشروع الذي تتقدم به اليكم في هذا الشأن .

ان حكومتنا ساعية في تحسين حالة المعارف ، والادارة ، والقضاء ، والصحة ، والزراعة ، وتنظيم شؤون العمل ، وسترفع الى حضراتكم في الوقت اللازم اللوائح القانونية تأمينا لهذه الأغراض .

اننا واثقون من انكم ستعالجون كل هذه الامور بحكمة وروية ، وأخيرا ندعو الى الله تعالى أن يوفقكم لاداء المهام المودعة اليكم ، وأن يكمل أعمالكم بالنجاح التام (١) .

المناقشة حول خطاب العرش

جرت العادة في الحكومات النيابية أن يسمح للنواب والاعيان بالتحدث عن سياسة الدولة العامة ، عند المناقشة على العريضة الجوابية على خطاب العرش ، وعند الشروع في المذاكرة حول الميزانية العامة .

ولما عقدت الجلسة الثانية للمجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الشوكية » في يوم الخميس الموافق ١٦ آذار ١٩٣٣ ، وضعت العريضة الجوابية على خطاب العرش المتقدم نصه ، موضع المذاكرة ، فأخذ المعارضون يناقشون سياسة الدولة . وكان مما قاله زعيم المعارضة (الهاشمي باشا) :

« وجدت في مقدمة خطاب العرش بأن البلاد المزيزة قد دخلت عهدا جديدا ، وانها بعد تبوئها كرسيا في عصابة الامم ، أصبحت مستقلة استقلالاً تاما ، ثم نظرت الى حالة بلادنا في الماضي ، وما هي عليه في الوقت الحاضر ، فالفيت ان الادارة التي كانت مشتركة في المسؤولية بين الانتداب والاماني الوطنية هي لا تزال على وضعها ، وان أكثر القوانين التي سنت لاجل تنفيذ تلك المسؤولية المشتركة ، بما تضمنتها من تطمين آمال الدولة البريطانية ، هي لا تزال على وضعها الحاضر ، ووجدت ان الاسلحة الصارمة ، التي جردت لاجل الحصول على تصديق هذه البلاد للمعاهدة ، التي اعتقد

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣) ص ١ - ٢ .

شخصيا انها جائرة ، هي لا تزال مسلطة ، وأعني بتلك الاسلحة القوانين الاستثنائية ، بما فيها من حرمان للحريات المنصوص عليها في القانون الاساسي ، والمنوعيات التي لا يقرها الدستور ، فلما وجدت بشارة العهد الجديد ، وحصول البلاد على الاستقلال ، فكرت في مثل هذه الامور ، ووددت لو ان الوزارة اشارت بشيء من الصراحة الى الاسراع بتبديل هذه الاوضاع » (١) .

وقال السيد عبد المهدي ، نائب المنتفق :
« تعرض خطاب العرش واستطرق الى الازمة الاقتصادية العالمية ، زاعما بأن ما يعانيه العراق من ويلات هذه الازمة أقل مما تعانيه الاقطار الاخرى . وكل من يعرف العراق أو تغفل بين طبقاته ورأى ما يعانيه الاهلون من ضيق وضنك ، وما جرت به عليهم هذه الازمة ، لا يوافق المسؤولين على زعمهم هذا » (٢) .

وقد مر خطاب الهاشمي والخطب التي القاصا المعارضون في هذه الجلسة « الوزارة الشوكتية » عزا عنيفا ، وحاول رئيس الوزراء أن يرد وزملاؤه الوزراء على المعارضين فلم يسمعوا منهم غير قارص الكلام .

استقالة الوزارة

كان حل المجلس النيابي ، الذي أجرت « الوزارة السعيدية الاولى » انتخاباته في النصف الثاني من سنة ١٩٣٠ ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، تتمثل فيه ارادة الامة تمثيلا صحيحا ، على قدر الامكان ، من جملة الاهداف التي كان الملك فيصل الاول يرمي اليها من تكوين «الوزارة الشوكتية» في يوم ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ م .

وكان رئيس الوزراء ، السيد ناجي شوكت ، قد تعهد للملك فيصل باجراء تعديلات اساسية على أعضاء وزارته ، بعد أن يتم انتخاب مجلس النواب الجديد ، فلما أنجزت الوزارة الانتخابات ، موضوعة البحث ، أعرب الملك فيصل لرئيس الوزراء عن رغبته في أن يشرك معه في المسؤولية الوزارية كلا من السادة : ياسين الهاشمي ، وحكمة سليمان ، ورستم حيدر . ونوري السعيد قبل أن يلتزم « مجلس النواب الجديد » لتستطيع الوزارة أن تجابه المجلس بعناصر مشهود لها بالكفاءة وبعد النظر ، فرد الرئيس على صاحب الجلالة انه لا يرى من المصلحة أن يستقيل ثم يؤلف الوزارة بعد أن يبعد عنها الذوات الذين عاونوه في الانتخابات ، وانه يرى أن يفسح المجال أمام جلالته لتكوين وزارة جديدة تحقق رغباته السامية (٣) فقال الملك أنه لا يرى رئيسا صالحا للوزارة في « الظروف الراهنة » غير أحد شخصين : ناجي شوكت وأورشيد

(١) محاضر مجلس النواب في الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٢ (ص ٦) .

(٢) في الكتاب الذي بعث به الملك فيصل الى رئيس وزرائه المستقيل عبارة صريحة من مرور صاحب الجلالة بهذه الاستقالة « لكي يفسح المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن » .

(٣) المصدر نفسه ص ٧ .

عالي الكيلاني فان أصر الاول على التخلي عن المسؤولية ، فلا مناص من أن يكون وزيرا للداخلية في وزارة يؤلفها الثاني .
وانواق ان الملك فيصل كان يؤثر وزارة يؤلفها رشيد عالي الكيلاني ، أحد أقطاب حزب الاخاء الوطني ، الحزب الذي لعب دورا خطيرا في شجب الاعمال التي قامت بها الوزارتان السعديتان الاولى والثانية بين ٢٢ آذار ١٩٣٠ و ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ على أن يشترك في عضويتها السادة : ياسين الهاشمي ، وحكمة سليمان ، ونوري السعيد ، ورستم حيدر ، وغيرهم من الشخصيات التي لها وزنها في الحقل السياسي ولا شك في أن جلالتهم كان وراء هذه الحملة النقاسية التي شنّها المعارضون ضد الوزارة في مجلس النواب فلم ير السيد ناجي مناصا من التخلي عن رئاسة مجلس الوزراء ، كما انه رفض التعاون مع وزارة يؤلفها الاخائيون ، فرفع الى الملك كتاب استقالته الآتي :

كتاب استقالة الوزارة

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي

ان العمل المتواصل ، الذي استلزمته النتائج المترتبة على تطور البلاد السياسي ، والاعتاب التي سببتها لي شخصيا لنجود المبذولة للحصول على الثمرات المنتظرة من تلك النتائج ، قد أدت الى انحطاط في صحتي ، وضعف في قواي ، بصورة لا أشعر معها انني أكون مطمئنا من استطاعتي على اداء الواجب ، وأنا في رئاسة الحكم .

لذلك وحيث ان الامور قد اكتسبت استقرارا يؤمل معه الخير للبلاد ، وتمت الانتخابات النيابية بكل هدوء وسلام ، ووضعت الامة نقتها في مجلسها الجديد الذي باشر أعماله ، الامر الذي يجعلني مطمئن البال من الوضعية العامة ، ومن سير امور الدولة على أحسن الوجوه ، تحت ظل جلالتكم ، وهذا هو الهدف الاسمي الذي أتوخاه ، فاني أرى من واجبي أن أترك موقع المسؤولية لينفسح مجال العمل لغيري ، من رجال هذه البلاد العزيزة ، لهذا أتشرف برفع استقالتي من رئاسة الحكومة الى سدتكم الملكية ، شاكرا لجلالتكم الثقة والمعاضدة العظيمتين اللتين أوليتموني وزملائي اياهما ، طيلة مدة تضلعي بأعباء الحكم ، ومؤكدا الاخلاص الذي كان ولم يزل أساس كل أعمالي في خدمة جلالتكم والامة العراقية الكريمة أطال الله بقاء جلالتكم سيدي المعظم .
العبد المخلص - ناجي شوكت
١٨ / ٣ / ١٩٣٣

الجواب الملكي على كتاب الاستقالة

الرقم ج / ١٣٨

عزيزي ناجي بك شوكت
أظهر سروري العظيم بقولي ، انكم وزملائكم قمتم في بحر مدة مسؤوليتكم ، بكل ما يتطلبه الوطن منكم ، من اخلاص ، وصدق مما يجعلني أن أضاعف آمالي في مستقبل

هذه البلاد ، ورجالها ، واخلصهم •

انني آسف على اخذي كتابكم المؤرخ في ١٨ آذار ١٩٣٣ ، الناطق برغبتكم في التخلي عن مسؤولية الحكم ، لكي تفسحوا لي المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن ، ولا يسعني الا أن أشكركم على عملكم هذا النبيل ، وأتمنى أن تتأبروا مؤقتا على القيام بشؤون الدولة ، الى أن يتم تأليف وزارة جديدة •

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ألف وثلاثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن عشر من شهر آذار لسنة ألف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية

فيصل

وقد طلب جلالة الملك الى السيد ناجي شوكت أن يكون رئيسا لديوانه الملكي - بعد أن قبل استقالة وزارته - فرفض هذا الطلب ، وأصر على البقاء خارج الحكم مدة من الزمن •

الوزارة السادسة عشرة

٢٤ ذي القعدة ١٣٥١ - ١٩ جمادي الاولى ١٣٥٢

٢٠ آذار ١٩٣٣ - ٩ ايلول ١٩٣٣

الوزارة الكيملانية الاولى



رشيد عالي الكيلاني

ولد في بغداد سنة ١٣١١ (١٨٩٣) وتوفي في بيروت يوم ٢٨ آب ١٩٦٥ . ألف أربع وزارات في النواحي الآتية :

- ١ - الاولى في ٢٠ آذار ١٩٣٣ وقد استقالت في ٩ ايلول ١٩٣٣ .
- ٢ - الثانية في ٩ ايلول ١٩٣٣ وقد استقالت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .
- ٣ - الثالثة في ٢١ آذار ١٩٤٠ وقد استقالت في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ .
- ٤ - الرابعة في ١٠ نيسان ١٩٤١ وقد انحلت في ٢٩ ايار ١٩٤١ .

توطئة

كان السبب الاول لاستقالة «الوزارة الشوكتية» رغبة الملك فيصل - كما قدمنا - في أن تنبوء الحكم في البلاد وزارة قومية تستطيع أن تدير شؤون المملكة ، ولا سيما أثناء غياب جلالته في زيارته الرسمية المقررة الى انكلترا . وتمهيدا لذلك أعرب عن

رغبته للسيد ناجي شوكت في أن يعدل وزارته بإدخال السادة : ياسين الهاشمي ونوري السعيد وحكمة سليمان ورستم حيدر فيها ، فاعتبر السيد ناجي هذا التلميح اشارة كافية للتخلي عن الحكم ، نتقدم بكتاب استقالته على نحو ما ذكرناه .

وكان رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، قد نال ثقة سيد البلاد ، وعطفه الخاص ، مدة اشتغاله كرئيس ديوان ملكي ، فلما استقالت « الوزارة الشوكتية » في يوم ١٨ آذار ١٩٣٣ ، كلف الملك رشيدا بتأليف الوزارة الجديدة المرتقبة على أن يشرك معه في الحكم ياسين الهاشمي فان الملك كان يحرص حرصا شديدا على الانتفاع بمواهب الهاشمي ، على الرغم من أنه (الهاشمي) كان ضد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - الانكليزية ، وهي المعاهدة التي تبناها الملك بالذات وأيد كل خطوة اتخذت لعقدتها .

ورشيد عالي علم من أعلام القانون في العراق ، وهو أحد مؤسسي « حزب الاخاء الوطني » الحزب الذي ناهض « وزارة نوري انسعيد » وطعن في الانتخابات التي أجرتها ، وعارض معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ معارضة شديدة ، وانتقد القوانين الاستثنائية التي استنتجها تلك الوزارة انتقادا مرا ، على نحو ما ذكرناه في الفصول المتقدمة ، وقد عين رئيسا للديوان الملكي في يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٢ أثناء وجود « الوزارة السعيدية الثانية » في دست الحكم ، فلما استقالت هذه الوزارة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ ، وتآلفت « الوزارة الشوكتية » في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ احتفظ بمنصبه في « الديوان الملكي » فلما استقالت هذه الوزارة في ١٨ مارت ١٩٣٣ ، تلقى الامر الملكي التالي في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٥١ هـ و ٢٠ مارت ١٩٣٣ م :

كتاب التوجيه الملكي

رقم ٧٦

وزيرى الافخم رشيد عالي

بناء على استقالة فخامة ناجي شوكت من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم العشرين من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .
فيحصل

هيئة الوزارة

ولم يكن من السهل على السيد الكيلاني أن يختار زملائه الوزراء ببساطة ، فقد كان الانكليز يتخوفون من اندفاعه في القضايا الوطنية ، وكانوا على علم بمبادئ « حزب الاخاء الوطني » وموقفه من معاهدة عام ١٩٣٠م فارتأى الكيلاني - على ما أكده

لنا - أن يدخل عاقد هذه المعاهدة نوري السعيد وزيرا للخارجية في الوزارة المرتقبة ، كما اختار رستم حيدر «موضع ثقة الملك الخاص» وزيرا للاقتصاد فيها ليأمن الوساسوس وسوء الظن . وهكذا وفق الى تأليف وزارته في يوم ٢٠ آذار ١٩٣٣ دون أن يشرك فيها أحد من « الحزب الوطني العراقي » انذي كان قد تأخى مع « حزب الاخاء » على شجب المعاهدة وأصر الحزبان على أن لا يدخل أحد من أعضائهما في أية وزارة لا تأخذ على عاتقها تعديل هذه المعاهدة فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٧ لسنة ١٩٣٣ بتعيين:

- ١ - رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - حكمة سليمان : وزيرا للدخلية .
- ٣ - ياسين الهاشمي : وزيرا للمالية .
- ٤ - محمد زكي : وزيرا للعدلية .
- ٥ - نوري السعيد : وزيرا للخارجية .
- ٦ - جلال بابان : وزيرا للدفاع .
- ٧ - رستم حيدر : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
- ٨ - السيد عبد المهدي : وزيرا للمعارف .

وقد ضمت هذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين ، وخمسة من الاخائيين ، ووزيرين من « المهديين » ووزيرا واحدا من الكتلة التي كونتها « وزارة السيد ناجي شوكت » واستوزر فيها لأول مرة وزير العدلية محمد زكي .

اول كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء ، السيد الكيلاني ، في حفلة الاستيزار هي :

« تلي الآن على مسامعكم مرسوم جلالة مولاي الملك المعظم ، الذي يشرفني فيه بثقته الغالية ، ويدعوني الى تأليف الوزارة الجديدة ، وحمل أعباء المسؤولية في ادارة البلاد ، ويسرنني كثيرا أن أرفع شكري الجزيل الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على هذا العطف السامي ، الذي شملني به . ولقد عزمنا متوكلين على الله أن نعمل مع زملائني على تحقيق أمانى البلاد ، وتقديمنا ماديا وأدبيا . ولي وظيد الامل ان جميع موظفي الدولة ، كبارهم وصغارهم ، سيؤازرونني في مهمتي ، ويقومون بواجبهم المفروض عليهم خير قيام ، وأسأل الله أن يسدد خطواتنا ، ويوفقنا جميعا في أعمالنا لخدمة الامة والبلاد » اهـ (١) .

منهاج الوزارة

للاخائيين مواقف مشرفة في الدفاع عن حقوق العراق المعروفة ، فقد عارضوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ معارضة شديدة ، وحملوا الشعب على استنكارها ومقاومة عاقدتها بكل وسيلة ممكنة حتى أنهم أبرقوا الى « عصابة الامم » يقولون : ان الشعب

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٧٦٩) بتاريخ ٢١ آذار سنة ١٩٣٣ .

العراقي يرفض هذه المعاهدة ، ويرفض الدخول في « عصبة الأمم » على أساس هذه المعاهدة ، فلما صارت الوزارة اليهم في ٢٠ مارت ١٩٣٣م ، كان عليهم أن يوافقوا بين هذه الوعود ، وبين « احترام العهود » ومن جعلتها المعاهدة المذكورة التي اكتسبت صيغتها التشريعية .

أعدت « الوزارة الكيلانية » ، منهاجها ، وتطرقت الى قضية « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » ، فقالت في المنهاج الذي أعدته : انها تسعى الى تعديلها بما يضمن المصالح العراقية . فلما عرض هذا المنهاج على الملك للموافقة على نشره ، رأى جلالتة أن يستمزج رأي « السفير البريطاني » في الموضوع على سبيل المجاملة أو من قبيل الاحتياط . فما كاد السفير يطلع على الفقرة المختصة بالسياسة الخارجية ، حتى اضطرب واحتج عليها ، بدعوى أنه يخشى أن يفسر الناس هذه الفقرة ارتضاء الحكومة البريطانية وموافقتها على تعديل المعاهدة ، في حين أن خبر المعاهدة لم يجف بعد ، وأنه ليس من الصحيح أن توجه الانظار الى مثل هذه الامور الخيالية التي لا توافق الحكومة الانكليزية عليها بصورة مطلقة .

وأعاد صاحب الجلالة المنهاج الوزاري الى رئيس الوزراء ليعيد النظر فيه ، فأجمع الوزراء على وجوب التخلي عن الحكم ، اذا لم يؤخذ بوجهة نظرهم ، فلما فوج الملك بالامر ، بهت فجمع الوزراء وذاثرهم في الموضوع وكان مما قاله :

« ان الاقطار العربية تنظر الى العراق نظرة اكبار واجلال ، لان سياسته يتناسون الضغائن والاحقاد ، عندما تدعوم مصلحة الوطن الى الاشتراك في ادارة دفة شؤونه ، فماذا تفسر استقالة الوزارة ؟ » .

ثم قال جلالتة : انه لا يقبل بهذه الاستقالة ، وأنه مستعد لترك المسؤولية ، والتنازل عن العرش ، لان سياسة المملكة لم يتفهموا أفكاره الى ذلك الحين .

فلما رأى الوزراء احتدام الملك ، واصرارته على وجوب احتفاظهم بمناصبهم ، انسحبوا الى محل ما من البلاط ، وتداولوا في موضوع الاستقالة وموقف الملك منها ، فاستقر الرأي على أن يلمح الى فكرة تعديل المعاهدة تلميحاً (١) فوضعت هذه الفقرة (احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الاماني الوطنية) وهكذا انتهت هذه الازمة ووافق البلاط والسفير على نشر المنهاج المعدل ، ولكن « حزب الاخاء » فقد مقامه في صفوف الشعب الذي ادرك التناقض بين شعارات الحزب وبين أعماله ولا سيما اعترافه باحترام العهود وهذا هو :

نص المنهاج

ان أهم ما تستهدفه الوزارة في ادارة شؤون الدولة :

(١) هذا ما تمسه علينا السيد الكيلاني نفسه ، وأيده غير واحد من وزرائه . ويعتقد الكيلاني ان وزير خارجيته نوري السعيد هو الذي نقل الى السفير البريطاني الفترة الخامسة بطلب تعديل المعاهدة من المنهاج فثار بذلك غضب السفير واضطره للاحتجاج عليه لذا صاحب الجلالة .

١ - القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية ، واحترام
العهود الدولية ، والسعي لتحقيق الاماني الوطنية ، وتعزيز كيان الدولة .

٢ - العناية بانهاض الامة ، وتحسين حالتها الادبية والاجتماعية بـ :

(أ) اعادة النظر في القوانين الاستثنائية ، لتوسيع المجال لممارسة الحريات
الدستورية ، وتسهيل قيام الاحزاب ، والجمعيات ، بأعمالها الوطنية ، والتهذيبية .

(ب) الاهتمام بوقاية الشعب من الامراض الاجتماعية ، ومن التبذير ، والاسراف ،
ومراقبة الاوضاع والمظاهر المؤثرة على الاخلاق العامة مراقبة شديدة .

(ج) احلال الاختصاص ، وانكفاء ، في وظائف الدولة ، محلها الاول ، والسير
على اساس ممارسة الموظفين العراقيين السلطة والمسؤولية التامتين ، وفق مقتضيات
التطور الحاضر .

(د) العمل على تخفيف الازمة الاقتصادية ، بتحسين المنتوجات ، وتنقيص نفقات
الانتاج ، بتخفيف بعض الضرائب والرسوم ، والسعي لتنزيل تكاليف النقل والتسليم ،
وتسهيل التصدير ، والاسراع بتأليف المصرف الزراعي لمساعدة الزراع من ناحية
التسليف ، ولتجهيز الوسائط والآلات بشروط مناسبة .

جعل اليانصيب في العراق باسم الدولة ، ولمنافع تهذيبية وصحية .
(هـ) سن قانون لادارة القرى والجماعات ، تكون من أهم مراميها تنشيط العمل ،
وتقديم الاسعافات الابتدائية ، وتنظيم المساكن ، على أسس صحيحة .

تعديل قانون دعاري العشائر ، والاسراع في اصدار قانون واجبات الزراع .
وكذلك تهتم الوزارة بـ :

(أ) القيام بالاحصاء العام ، وما يتطلبه من التشكيلات المؤقتة والدائمة ، وانجاز
التشريع المتعلق بشؤون العمل والعمال .

(ب) تحسين حالة البلاد الصحية بتزويد عدد المستوصفات ، والاطباء في
الارياف ، وتخفيف المستنقعات المحيطة بالمدن والقرى والقصبات تدريجيا ، وبمكافحة
الامراض السارية بصورة فعالة ، وبتأسيس دور للاستشفاء في الاماكن المناسبة .

(ج) الاسراع بانجاز المشاريع العمرانية ، واستثمار الموارد الطبيعية ، وتنشيط
الصناعات الوطنية ، وترويج منتجاتها ، وصيانة ثروة البلاد ، والتوفير في نفقات
الدولة ، وتقوية التفتيش المالي ، والاسراع في اعمال تسوية الاراضي .

(د) تقوية الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتوسيع الادعاء العام ، والتفتيش
القضائي ، وتنظيم التحقيق القضائي على أسس أضمن لتنفيذ القوانين ، وتنظيم شؤون
المحاماة ، والاحصاء القضائي ، ودوائر الاجراء ، واصلاح القوانين بجعلها ملائمة لحاجات
البلاد ، والتطور الحالي .

تخفيض رسوم المحاكم والطابو
(هـ) تقوية الجيش بتطبيق طريقة الخدمة الوطنية ، وتوسيع مؤسسات الجيش
الصناعية .

(و) رفع مستوى التهذيب في المدارس الثانوية والعالية ، وتوسيع نطاق التعليم
الابتدائي ، والاعتماد بترقية المدارس الصناعية ، وتزويد الكفايات العلمية والفنية
بزيادة البعثات العلمية ، وفتح المدارس القروية ، ومدرستي الهندسة والزراعة ،
والعناية بمكافحة الامية ، وتقوية الكشافة ، بتوسيع تشكيلاتها .

(ز) اصلاح دائرة الزراعة ، وانشاء حقول زراعية على أساس حاجات المملكة
الضرورية ، والقيام بتجارب لايجاد صناعات زراعية ، تستند الى المنتجات المتوفرة ،
والاعتناء بتربية المواشي وتحسين أجناسها ، وبالعابات وتكثير الاشجار المثمرة ،
والعناية بتحسين التبغ والتمور ، والقيام بالارشاد العملي في الحقول والمزارع ، ومراقبة
سير الزراعة الحديثة فيها ، ومكافحة الآفات الزراعية .

(ح) اصلاح دوائر الاوقاف ، وتنظيم أمورها ومواردها اهـ (١)

الناقشة حول النهاج

وعند بعض النواب كلمة « احترام اليهود » تراجعا في سياسة الاخائيين فأسمعهم
قارص الكلام :

قال نائب الكوت علي محمود الشيخ علي :
ان فخامة الهاشمي يعتقد بان المعاهدة العراقية هي جائزة ، وكذلك حزبه يعتقد
بهذا الاعتقاد ، ونجده الان يتعاقد ويتعاون مع عاقد تلك المعاهدة الجائرة ، فلا أدري
كيف حصل هذا اللقاح في المبادئ ؟ وهل ان عاقد المعاهدة سحبوا فخامته الى جانبهم ،
أم أن فخامته سحبهم الى جانبه ؟ الى أن قال :

سمعنا كثيرا من أقوال الرجال الذين كانوا يبحثون بالامس عن المعاهدة وعن
تعديلها ، ويشكون من المطارات ، والقيود العسكرية الموجودة في المعاهدة ، ونريد اليوم
أن نسمع من هؤلاء الرجال ، الذين أصبحوا وزراء مسؤولين ، رأيهم فيما كانوا يقولونه
بالامس . . . فان قضية المعاهدة وقضية تعديلها ، هي القضية الاساسية التي يهتم فيها
الشعب العراقي ، وكذلك المزاخمت التي تحصل بين رجال السياسة في العراق ، انما
يستغلونها باسم المعاهدة وقضيتها ، وهذه القضية المهمة لم نر شيئا عنها في
المنهاج » (٢)

وقال ناجي شوكت رئيس « الوزارة الشوكتية » المستقلة ونائب لواء بغداد :

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٢) ص ٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣١ .

هل ان الوزارة الحاضرة تحترم المعاهدة البريطانية ؟ فاذا كانت تحترم المعاهدة البريطانية كيف يأتلف هذا التعبير مع بيانات فخامة الهاشمي في الجلسة السابقة من انها معاهدة جائرة ؟ ويفهم من عبارة احترام العهود الدولية ، احترام المعاهدة الجائرة .

الى أن قال : « واني اطلب من الوزراء ، ولا سيما من فخامة رئيس الوزراء ، وفخامة ياسين الهاشمي ، اللذين كانا معتمدين لحزب الاخاء ، وكانا يتبعان السياسة السلبية ضد المعاهدة ، أن لا يخفوا شيئا عن الشعب العراقي ، وأرجو أن يبينوا سياستهم فيما يختص بالمعاهدة بصورة صريحة » (١)

وقال نائب الحلة « مصطفى عاصم » :

وفي هذا المنهاج يقول - القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية - ومن الجملة حكومة بريطانيا التي عقدنا معها المعاهدة الاخيرة ، التي سماها ياسين الهاشمي جائرة ، فما أعلم كيف يؤلف بين أقواله التي بينها في هذا المجلس ، من أن المعاهدة جائرة ، وبين احترام العهود التي من جملتها المعاهدة العراقية - البريطانية ؟ وكان فخامة الهاشمي منذ ثلاث سنوات - على طول - يبدي آراءه بخصوص تنفيذها ورفضها ، وحتى انه سحب برقية الى عصبة الامم ، بأن المعاهدة هي جائرة ومغايرة وتمس بحقوق العراقيين ، وتضغط على حرياتهم ، فلا أعلم بعد كل ما قيل ويقال كيف يؤلف بين أقواله التي قالها في الجلسة السابقة ، وبين الأقوال التي قالها الآن ؟ (٢)

ولو أردنا أن نحصي جميع الأقوال لضاق بنا المقام ، ولا سيما وأننا على ثقة من أن معظم النواب لم يكونوا واقفين على المباحثات التي دارت بين البلاط وهيأة الوزارة ، وبينه وبين السنير البريطاني حول المنهاج ، لهذا اكتفينا باقتباس ما اقتبسناه من أقوالهم ، لنقتبس شيئا من أقوال الوزراء أنفسهم .

قال وزير المالية ياسين الهاشمي :

« شعرت بأن المتكلمين المحترمين يشكون ، بعض الشك ، في مسالك رجال هذا الشعب . فاني أود في موقعي هذا أن أوضح بكل صراحة ، وبالشجاعة التي تتطلبها مني فخامة ناجي شوكت ، عن موقعي الشخصي ، وموقف الوزارة ، من البيانات التي سبق أن صرحنا بها في الاجتماعات السابقة بأن الكراسي لا تنتزع بوجه من الوجوه العقائد التي نحن سائرون لتحقيقها ، اهـ (٣)

وأعقبه رئيس الوزراء السيد الكيلاني فقال :

« ليست معاهدة سنة ١٩٣٠ هي أقصى آمالنا ، وليس من المعقول أن لا يطمح رجال البلاد ، ولا يطالبوا بأقصى أمان البلاد ، ولكن هذا لا يعني أن عهدا قطع على يد

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٢) ص ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٥ .

(٣) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٢) ص ٢٤ .

مجلس الأمة لا ينفذ ، كما تحترم جميع العهود الدولية ، وعلى المسؤولين من رجال الدولة أن يستهدفوا المرحلة القصوى ، وأن يسيروا لتحقيقها حسبما تقتضيه المصلحة العامة ، اعد (١)

وأخيرا وضع اقتراح اكتفاء بالمذاكرة فقبل ، وانتهى الجدل حول المنهاج الوزاري .

موقف الحزب الوطني

اما « الحزب الوطني » الذي كان قد تآخى مع « حزب الاخاء » لمعارضة « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » فعلى الرغم من أنه لم يشترك مع الوزراء الاخائيين عندما توسدوا الحكم في ٢٠ مارت ١٩٣٣ ، فانه انفصل عن « حزب الاخاء » بعد أن صارت الوزارة اليه ، وأخذ يعقب سياسته السلبيه ، التي تمشى عليها خلال عشر سنوات كاملات ، ثم ما لبث أن شرع في مناوئة سياسة الاخائيين ، والظعن في مبادئهم . ولا أدل على ذلك من ابيان الذي أذاعه في يوم ٩ حزيران ، وهو البيان الذي سننشره في موضع آخر (٢) .

وفي الوقت نفسه فان السيد مولود مخلص « أحد أعضاء الحزب الوطني » نشر في يوم ٣ مائس من سنة ١٩٣٣ البيان الآتي نصه :

بيان

بشءاءلون كثيرا ، في الداخل والخارج ، عن مصير « وثيقة التآخي » المعروفة لدى الخاص والعام ، والتي اهتدى بنورها الحزبان ، واتفقا على بنودها ، ووقفا جنباً لجنب في معارضتهما للمعاهدة ، والقوانين الجائرة ، وقد كنت أظن أنهم في غنى عن هذا التساؤل ، بعد أن استبان ما كان مكتوما ، وظهر ما كان محتجبا ، (يقولون الحر تكفيه الإشارة)

أما وقد كثر انتساؤل والالاحاح ، فلم نر بدا من أن نصدع بالحق ، على ضوء الصراحة انتي تحلى بها « الحزب الوطني » في أعماله ، فالى الرأي العام تلك الوثيقة بنصها وحرفها :

(١) المصدر نفسه ص ٤٢ .

(٢) لقد كان من اهم ما تضمنته وثيقة التآخي بين الحزبين هو عدم قبول الحزبين تحمل مسؤولية الحكم والاشتراك فيه من قبل اعضائهما الا على اساس تعديل المعاهدة وحل المجلس النيابي واجراء انتخابات حرة ، ولما كف حزب الاخاء يتألف الوزارة في اذار سنة ١٩٣٣ لم يدع لعقد اجتماع مشترك بين الهيأتين الاداريتين للحزب كما جرت في التشاور في الامور الهامة بل ارسل احد اعضائه وهو على ما اذكر السيد عبد المهدي المتفكي لاستمّواج رأي الحزب الوطني في هذا الشأن فأصر الحزب على وحبب التقيد بوثيقة التآخي .

مذكرا ، محمد مهدي كبه ص ٥١

- ١ - أن المعاهدة فاسدة ، وجائرة ، يجب تعديلها .
 - ٢ - أن المجلس الحالي يجب أن يحل ، لأنه لا يمثل البلاد .
 - ٣ - أن الوزارة التي تؤلف ، يجب أن تعمل على الاساسين : الاول والثاني .
- تم الاتفاق بين ممثلي « حزب الاخاء الوطني » و « الحزب الوطني » على أن يوحدوا جهودهم ، للوصول الى الاسس الثلاثة المدرجة أعلاه ، تنفيذها لاسس كتلة الاخاء الوطني .

٢٢ - ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠
 الهاشمي . رشيد عالي . حكمة سليمان . جعفر أبو التمن . مولود مخلص .
 محمود رامز . اهـ

١ - أما حل المجلس والانتخابات ، فالحزب الوطني قاطع الانتخاب ، وعده غير مشروع لاسباب نشرها في بياناته ، وأعتقد ان قد قدر الحزب وأنصفه ، كل من له ذرة من الشرف ، والانصاف ، والذمة ، لهذه الامة التعيسة ، التي أصبحت فريسة للجانِب ، ومن والا هم . والتي أضحت محرومة من القوت ، وعرضة لمختلف الامراض ، المادية ، والمعنوية ، تنتابها ، وتفتك بها ، فتكا ذريعا . يتنعم طائفة منها بالخيرات ، فتسرح وتمرح ، غير ملتفتة الى ما يحيق بالشعب ، من مصائب ، وويلات .

٢ - الوزارة الكيلانية التي أكثريتها من الاخائيين ، وفيها عميدهم الهاشمي ، جاءت الى دست الحكم كالوزارات التي سبقتها . وهي مخالفة للاصول الدستورية ، وعلى غير الاسس التي تعاهدوا عليها معنا (أي مع الحزب الوطني) بمقتضى الوثيقة المشروحة أعلاه والتي لا تقبل التلاعب والانكار ، وتناسوا الاحتجاجات التي رفعت منا ومنهم ، بصورة مشتركة ، ومنفردة ، الى المقام الاعلى ، وعصبة الامم ، وغيرهم . والتي تتضمن التظلم ، والشكوى ، من المعاهدات الجائرة ، التي جعلوها في منهجهم من جملة العهود التي يجب احترامها .

٣ - ان هذه الاساليب هي التي تجعل الشعب في ارتياب ، وتزيل الثقة من رجال يتظاهرون باسمه ، ويتوسم فيهم الخير ، وغير خاف ان الثقة فوق كل شيء .

٤ - فاني بصفتي أحد مؤسسي « الحزب الوطني » أصرح للرأي العام ، أن الحزب الوطني في حل مما تحتمه وثيقة التآخي ، لان « حزب الاخاء » هو الذي خرق أحكامها ، وخرج على أسسها ، وهو الذي عاهد الله والوطن على اتباعها ، وتحقيق ما تنطوي عليه من مبادئ . . .

وسيثابر « الحزب الوطني » معتمدا على الله ، ومستمدا المعونة من الشعب العراقي الكريم ، في خدمته للامة العراقية ، بصورة خاصة ، وللعرب عامة ، مهما كلف ذلك أعضائه من التضحيات ، تحقيقا للعهود التي قطعها على نفسه وما النصر الا من عند الله .

مولود مخلص

٣ مايس سنة ١٩٣٣

مقررات وزارية وحوادث مختلفة

١ - كانت « الوزارات المتعاقبة » قد عطلت عددا كبيرا من الصحف ، والمجلات ، مما عده المعارضون اضطهادا للحريات ، التي كفلها القانون الاساسي للبلاد ، فلما استوى « الاخائيون » على اريكة الحكم في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٣ م ، اتخذوا القرار الآتي :

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٢/٣/١٩٣٣ عن جميع الصحف المعطلة - وكان عددها ٢٥ صحيفة - والسماح لها باستئناف الصدور ، فعلى ارباب الصحف ، التي يشملها هذا القرار ، مراجعة مكتب المطبوعات ، واتمام المعاملات القانونية اللازمة لاصدار صحفهم . اهـ

٢ - وكان « الاخائيون » قد تشكوا مرارا من منع المتصرفين تأليف الفروع المشروعة للحزب السياسية ، فلما صار الحكم اليهم ، أصدرت وزارة الداخلية الكتاب الآتي :

الى كافة المتصرفين

تود هذه الوزارة أن تبين لكم بأنها تتمسك بالقوانين ، وتحترم أنظمة الاحزاب ، والجمعيات ، المصادق عليها من قبلها . وعليه يجب السماح لتلك الاحزاب والجمعيات بتطبيق ما نصت عليه أنظمتها .

٣ - وكانوا قد استنكروا كثيرا بعض القوانين الاستثنائية ، التي وضعتها الوزارتان السعديتان : الاولى والثانية لتخفيف المعارضة ، فلما تألفت الوزارة منهم ، عهدوا الى « وزارة العدلية » أن تدرس ، وتدقق ، في قانوني المطبوعات ، والدعاية المضرة ، وتأتي بما يلزم الوضع الجديد ، الذي دخلت فيه الدولة العراقية ، وذلك باعداد لائحة قانونية لتعديل « قانون المطبوعات رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٢ » تعديلا يتفق وخطة الوزارة المعلنة في مناهجها ، والغاء « قانون الدعاية المضرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٢ » .

وقد أقر المجلس النيابي قانون الغاء قانون الدعاية المضرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٢ في جلسته السابعة عشرة المنعقدة في يوم ٢١ أيار سنة ١٩٣٣ ، كما أقر قانونا جديدا للمطبوعات في جلسته الخامسة والثلاثين المنعقدة في يوم ٢٩ حزيران سنة ١٩٣٣ .

٤ - أسندت رئاسة الديوان الملكي الى السيد علي جودت الايوبي بترشيح من حزب الاخاء الوطني ، وكان جوده أحد أركان هذا الحزب المعارض .

٥ - أراد بعض المثقفين احياء « ذكرى الثورة العراقية الكبرى » في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٣ فألف « نقابة » تتصل بزعماء الثورة ، وتكتب الجهات اللازمة ، وتعد المنهاج المختص للاحتفال .

وبعد أن تقرر أن يكون هذا الاحياء في « قصبة الرميثة » في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٣ م ، حيث أطلقت العيارة الاولى ، احتج بعض رؤساء العشائر ، الذين هم من قادة

هذه الحركة ، وممن ضحى بأعز ما لديه في سبيلها ، على اقامة هذا الاحتفال ، بدعوى ان القائمين به لم يأخذوا موافقتهم ، وان هناك أيادي تلعب من وراء ستار ، لاستغلال هذه الحركة ، والاضرار بصالح العروبة والنوطن ، فأصدرت الوزارة أوامرها بمنع الاجتماع ، مهما كلف الامر .

وقيل في الاوساط : ان احتجاج الزعماء ، على اقامة هذا الاحتفال ، كان مدبرا ، دبته الوزارة نفسها ومع هذا فقد ذهب القائمون بهذه الحركة ، ومن لف لفهم ، الى موطن الثورة ، وحاولوا أن يؤدوا « رسالتهم القومية » فوقع بينهم وبعض « أنصار الحكومة » نزاع كاد يؤدي الى ما لا تحمد عقباه ، واضطرت الحكومة الى تأجيله حفظا لئلا يمتدح لندس .

العروبة في الميزان

نشر الاستاذ « عبد الرزاق الحصان » في أوائل عام ١٩٣٣ رسالة عنوانها « العروبة في الميزان » غمز فيها قناة الاكثرية الشيعية في العراق ، واعتبرها من بقايا الساسانيين القدماء ، واتهم بعض المدرسين الشيعيين ، في المدارس الاميرية ، بممالاتهم للفرس ، مما عده الغياري على المصلحة العامة اعتداء في غير محله .

وقد بقي الكتاب ميملا في المكتبات ، دون أن يراجع عليه أحد ، شأن الكتب التي لا تلفت اليها الانظار ، أو لا تهواها النفوس ، ولكن ما كاد أحد أدباء الشيعة يطلع عليه ، وينشر مقالا في الرد عسى ما ورد فيه حتى تشوشت الاذهان في طول الفرات ، وجنوبي العراق .

أما الحكومة فقد عالجت الموضوع بحكمة وسداد فأوعزت الى « الادعاء العام » بتقديم صاحب الكتاب الى المحاكمة ، لينال ما يستحقه عمله ، فقضت المحكمة بادانته ، والحكم عليه بالسجن ، ولكن ذلك لم يفت في عضد القائمين بالحركة ، فاسترسلوا في الاحتجاج ، وأمطروا الدوائر الحكومية وإبلا من برقيات الاستنكار ، ووقعت في النجف ، وكربلاء ، والحلة ، والكوفة ، وانكاظمية ، حوادث أسف لها المخلصون ، وهاجم فريق من أهل « النجف » مستودعا للسلاح في مركز القضاء ، وأطلق المسجونين ، فسارعت « حكومة بغداد » الى تزويد قوات الشرطة هناك ، لحفظ الامن ، وأوفدت متصرف لواء كربلاء « السيد محمود أديب » الى علماء النجف ، وأدبائها ليفهمهم أن الحكومة مهتمة في الامر ، ومتخذة أشد التدابير اللازمة لمنع نشر أمثال هذه الكتب في المستقبل ، وعلى هذا هدأت الافكار ، وعاد المضربون الى مزاوله أعمالهم ، وصودر الكتاب من الاسواق ومن المكتبات (١) .

(١) كمن العلامة الكبير الشيخ محمد الحسين آل كاسف الغطاء ، بذل مجهودا عظيما في اطفاء الفتنة التي نجبت عن نشر كتاب الحصان ، وقد شكره الملك فيصل الاول على مرقته هذا بكتاب شخصي مطول ، فرجونا مساهمة الشيخ ان يوافينا بهذا الكتاب لننشر فننفل علينا بهذا الجواب وهو :
بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد

ونشر الاستاذ السيد « محمد صادق الصدر » في تلك الآونة كتابا سماه « الشيعة » استند فيه الى كتاب « أهل السنة » وقد هاجم الكتاب المصريين ، الذين أسأؤوا الى الشيعة ، في بعض كتاباتهم فهيج كتابه خواطر « أهل السنة » وجعل الصحف « المتطرفة » تنتهز هذه الفرصة للدس والوقيعة ، واضطر عميد الحزب الوطني (وهو شيعي) الى نشر البيان الآتي بعد أن بلغ التوتر بين الطائفتين المسلمتين « أهل السنة وشيعة علي ابن أبي طالب » حد الخطر مع كل أسف .

بيان من الحزب الوطني

ما وضعت الحرب العامة أوزارها الا امتشق الشعب العراقي حسامه ، وخاسر غمار الحرب ثانية ، مع أعظم دولة في العالم ، وهو منهوك القوى ، لا طاقة له بأن يتحرك ، أو يتملأ ، لما انتابه من خسائر في الانفس ، والاموال ، في الحرب العالمية . حارب الاحتلال حربا كانت لها روعتها في تاريخ الامم الضعيفة ، فلم يزعزعه مال ، ولا ولد ، لا اعتقاده بأن الموت خير من حياة الذل والاستعباد . ولكن الطالع أبي الا أن تكون عاقبة أمره ، بعد تلك الضحايا ، أسوأ مما كانت قبلها . فقد تقييد بمعاهدات ، واتفاقات و ضمانات ، لم يتقيد بمثلها من ذي قبل .

عزيزي الاديب الالمى الشريف الحسيني زادت حسنانه ودامت بركاته

وردني كتابك بخصوص كتاب المرحوم فيصل على اثر اطفائنا ، بتوقيعه تعالى ، ناثرة غنة الحسان التي اضررت النجف فيها اربعة او خمسة ايام ، وعطلت الاعمال ، واغلقت الاسواق ، وسرى الى لواء الحلة ، والديوانية ، وجميع ضواحيها ، وكان فيصل متبينا للسفر الى لندن فلم يستطع النزوح عن العراق ، وهو في اشد الاضطراب . وكان متصرف كربلاء ، محبوب اديب ، والقائم مقام المرحوم سيد جعفر حمدي ، فتوجه المتصرف مع رشاشين وما عنده من الشرطة الى النجف لقمع الفتنة ، واخطاه النائرة ، فازداد هياج الجنين وحاصروه ، هو والشرطة في انسراي ، يرددون الفك به . فاستدث حمدي بالمرحوم السيد ابو الحسن ، فأرسل ولده مع المرحوم الجواهري ، والسيد محمد علي . والجزائري ، وغيرهم ، فلم تهدأ الجاهل بل زاد حساسهم ورسالتهم حول السراي ، بأسلحتهم النارية . وكنت محتجبا في داري ، وامرت ان لا تفتح الباب لاحد فنسلقوا الجدران من بيوت الجيران : حمدي . وعبد الرزاق شمس ، وبتية الموظفين ، ييكون بكاء الثواكل ، ويمرخون احقن دماننا غليس لهما سواك ، والا فسنقتل جميعا ، ويعود جيش الاحتلال في الحال ، فخرجت الى الصحن ظهرا ، ووقفت في مرتفع ، وامرت الناس بالهدوء ، فتراجعت الجاهل عن السراي ، ووعدهم ان اوسع المنبر عمرا واخطب ، فسكتوا ، وامتلا الصحن عمرا واستمرت الخطبة الى غروب الشمس ، وما انحدرت من المنبر حتى فتحت الاسواق ، وعادت المياه لجاريها ، وجاءني محبوب اديب ليلا شاكرا ، ورجع الى كربلاء صباحا ، وكتب لي الملك فيصل كتابا مفصلا يشكرني فيه ، وسائر بعد يوم او يومين ، وقد مضى على الحادثة عشرون سنة تحقيا ، وكنت محتفلا بالكتاب ولكن طول المدة ، وتقلب الاسفار ، والانتقال من دار الى دار ، اوجب ذهولي عنه ، وعهدي به اوراق المدرسة ، ويحتاج النقص الى فراغ وقت يعمر علي حالا ، ولا ادري موجود هو او نائف ، وعلى كل ذاتي اترقب حصول فرصة لبحث عنه ، واذا وجدته لم اتأخر عن ارساله عينا او صورة ان شاء الله وارى من واجبي مساعدتك من كل ناحية على مساعيتك المشكورة ، ومؤلفاتكم النافعة ، زاد الله في نشاطكم وتوفيقكم ، وبارك الله فيكم ولا برحتم مؤيدين بدعاء .

محمد الحسين آل كاشف الظلم

النجف الاشرف سلخ صفر الخير سنة ١٣٧٢

وشر من ذلك ، أن تتفرق صفوفه ، بعد أن كانت كالبنيان المرصوص ، وتنقسم كلمته ، بعد أن كانت لا تقبل التجزئة والانقسام ، على اختلاف الطوائف ، والعناصر ، والمذاهب ، والاديان ، وتلك هي الغاية التي يتمناها من لا يروقه صفاء الود بين أبناء الامة ، وحنان بعضهم على بعض ، وهذا هو السلاح القاتل الذي يصوبه الشعب الى قلبه ، وينتحر به ولات حين مناص .

ان المدافع ، والدبابات ، والطائرات ، والاساطيل ، والمدرعات ، لا تحقق الفوز في المعامع ، اذا لم تعضدها الوحدة بين أفراد الامة ، على اختلاف طبقاتها ، ونزعاتها ، والصفوف المتراصة ، والعقيدة الراسخة .

واذا ما تحققت الوحدة ، وهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها ، فالنصر حليفها ، بدون شك ، ولا ريب فـ (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) .

والآن ، والعراق في أشد الحاجة الى جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف ، ليزيح عنه ، ولو بعض الشيء ، ما أصابه من جور واجحاف ، وفي طلائع الشتات ، تلوح في أفق العراق لتعكير الصفو على أبنائه ، ومن ورائها شبح مخوف ، يحاول تمزيق شمل الوحدة ، لا سمح الله ، فان من الناس من راح يقلب صحائف التاريخ ويبحث عن روايات عبثت فيها أهواء السياسة ، أو تحكمت في مضامينها العاطفة ، فتخللها الشيء الكثير من الافراط والتفريط والشذوذ ، وتتخذ منها ذريعة المتنافرين الاخوين . وأن منهم من أراد أن يبحث في اختلاف الفقهاء ، في مسائل لم تكن من أصول الدين ، ولا هي ركن من أركان الايمان ، أو مبدأ من مبادئ الشريعة الاسلامية ، دواعي للجدل والخصام بين المسلمين ، واشغال الرأي العام بما هم في غنى عنه ، لا سيما والبلاد في محتتها ، والمسلمون في مشارق الارض ومغاربها ، يشنون مما هم فيه من عذاب الوضع السياسي الذي لو أصيب به غيرهم ، لما هجعوا ، ولكانوا يدا واحدة على من يريد بهم سوء .

وهذه الامم أماننا تستعد لاستعادة مجدها بالاتحاد وجمع الكلمة ، وحالتنا ، نحن معاشر العراقيين ، أسوأ الحالات ، أفلا يجدر بنا أن لا نفكر اليوم الا في أمر واحد ، وهو الكفاح المشروع لنيل حريتنا التي ننشدها منذ أربعة عشر عاما ، وضحيننا في سبيلها كل غال ورخيص ، لا لتحليل آراء السلف في مسائل فرعية لدينا من الوقت ، بعد اتفاقنا ، ما يمكننا من حلها ، فأجمعوا كلمتكم واتحدوا ، وكونوا عباد الله اخوانا ، واعتصموا بحبل الله جميعا ، ولا تفرقوا ففتشلوا ، وتذهب ريحكم .

بغداد ٢٨ تموز سنة ١٩٣٣ المعتمد العام «أبو التمن» (١)

(١) جريدة «العالم العربي» العدد (٢٨٧٨) بتاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٣٢ .

الملك فيصل يزور لندن

رسالة ملك الانكليز

بمناسبة انخراط العراق عضوا في عضوية « عصابة الامم » ارتأت الحكومة البريطانية ، أن يزور جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، مدينة لندن ، زيارة رسمية ، فوجه جلالة الملك جورج الخامس ، ملك الانكليز ، الى جلالتة هذا الكتاب :

سيدي الاخ

ولو اني قدمت الى جلالتكم برقيا تهاني بمناسبة دخول العراق عصابة الامم ، الذي تحققت به الاماني القومية التي يصبو اليها شعبكم منذ زمن طويل ، فاني أشعر بأني لا أستطيع أن أدع الفرصة تمر بدون أن أرسل الى جلالتكم بيد السر فرنسيس همفريز ، سفييري ، هذا الكتاب دليلا على سروري وامتناني العميقين بهذه الخاتمة السعيدة الغالية على جلالتكم وعلى شعبكم ، وتأبيدا لتمنياتي الاكيدة لاضطراد نجاح مملكتكم في العصر الجديد من تاريخها الذي تفتحه بسعادة .

ان من بواعث سروري العظيم أن أكون قادرا على الاعراب عن هذه الاحساسات الى جلالتكم خطيا ، ولي الامل أن يكون في استطاعتكم زيارة هذه المملكة كضيف شرف عندي في بحر الصيف المقبل ، وبذلك تهيئون لي فرصة ملائمة جدا لكي أجدد لجلالتكم شخصيا التمنيات الطيبة التي أقدمها الان لسعادتكم وسروركم مع تأكيد الصداقة الثابتة والتقدير الفائق ، سيدي الاخ .

بلاط بوكنتهام ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٢ أخو جلالتكم الحميم : جورج ر. آي

ولما عرض هذا الكتاب على « مجلس الوزراء العراقي » ارتأى المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ تشرين الثاني من هذه السنة « ان اجابة هذه الدعوة مما يزيد في توطيد أواصر الصداقة والصميمية الوثيقة الموجودة بين المملكتين العراقية والبريطانية ، اع

المؤتمر الاقتصادي

وفي الوقت نفسه ، وجهت دعوة رسمية الى الحكومة العراقية للاشتراك في المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي تقرر عقده في لندن في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٣م فقررت الحكومة العراقية قبول هذه الدعوة وصدر هذا الكتاب :

التاريخ ١٩٣٣/٥/٣١

الرقم ١٩٢٢

الى فخامة وزير المالية - فخامة وزير الخارجية - معالي وزير الاقتصاد والمواصلات

أمرت أن أبلغكم أن مجلس الوزراء اطلع في جلسته المنعقدة في ٢٧-٥-١٩٣٣ على كتاب رئاسة الوزراء المؤرخ في ٣-٥-١٩٣٣ وعلى قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسة ٢٩-١١-١٩٣٢ ووافق على غياب جلالة الملك المعظم عن البلاد العراقية للسفر الى انكلترا

كما أنه قرر ما يأتي :

- ١ - أن تكون الحاشية الملكية مؤلفة من وزير الخارجية ، ورئيس التشريعات ، والمرافق شاكر بك الوادي ، والدكتور سندرسن باشا .
- ٢ - أن يتألف الوفد الوزاري من كل من وزراء المالية ، والخارجية ، والاقتصاد والمواصلات ، وأن يكون في امكانه الاستعانة بكبار الموظفين العراقيين الموجودين في لندن ، عند زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم ، على أن تكون مهمة هذا الوفد ما يلي :
 - أ - المذاكرة مع البيوت المالية للحصول على دراهم تكفي لانجاز المشاريع الكبرى ، وفقا للفقرة السادسة من قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦-٥-١٩٣٣
 - ب - الاشتراك في مذكرات المؤتمر الاقتصادي العالمي ، وتمثيل العراق فيه حسب مقتضيات قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن .
 - ج - المفاوضة مع الحكومة البريطانية للبت في قضية السكك الحديدية ، على أسس وجهة نظر الحكومة العراقية ، التي بلغ بها السفير البريطاني ، استنادا الى كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٦٣ والمؤرخ في ٢٥ نيسان سنة ١٩٣٣ .
 - د - البحث مع الحكومة البريطانية في قضية وضع التعريف الكمركية الموضوعة على الشعير والتمر .
 - هـ - التماس مع الشركات النقلية البحرية لجعل أسعار الشحن معتدلة ، وغير متحولة تحولا كبيرا .
 - و - الفات نظر الحكومة البريطانية الى نتائج التهريب الواقعة من الكويت ، بقصد فتح دائرة كمركية عراقية فيها ، واستيفاء رسوم معادلة لرسوم العراق ، وارحاع ما يزيد من الرسوم المستوفاة عن البضائع المستهكة في الكويت .
 - ز - البحث في امكان تأليف مصرف حكومي بالاتفاق مع أحد البنوك القديرة .
 - ح - البت في قضية التسهيلات الكمركية للبضائع الواردة الى العراق عن طريق فلسطين بالترانسيت ، عند اخراجها من ميناء حيفا ، ومرورها من فلسطين .
- ٣ - (أ) يتقاضى الوفد الوزاري والحاشية الملكية مخصصات ايفاد ، وفق الحدود المعينة في المادة السادسة من نظام مخصصات ايفاد رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣ .
 - (ب) تحتسب على الخزينة العامة مصروفات هذه السفرة الملكية حسب الاصول .
 - (ج) يكون رئيس التشريعات في البلاط الملكي مسؤولا عن مسك الحساب وتقديم وثائق ومستمسكات الصرف الى مديرية المحاسبات العامة حسب المعتاد .
 - (د) تحتسب على الخزينة العامة أثمان الكساوي الرسمية التي أحضرت بصورة خاصة لهذه السفرة الملكية ، وكذلك اجرة الخياط الخاص الذي خاط الكساوي المذكورة .

نسخة منه الى رئاسة الديوان الملكي - وزارة المالية

وقد صدرت الإرادة الملكية - بهذه المناسبة - بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية ، حكمة سليمان ، ومنصب وزارة المواصلات بالوكالة الى وزير الدفاع ، جلال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني .

دعوات أخرى

وبمناسبة قيام الملك فيصل بهذه السفارة الميمونة تلقى جلالتة دعوة من جلالة ملك البلجيك ليكون ضيفا عليه في أثناء طريقه الى لندن .

وقد تحرك الموكب من بغداد على متن طائرة خاصة في يوم ١١ صفر ١٣٥٢ هـ وهـ حزيران ١٩٣٣م فوصل الى « عمان » في اليوم نفسه ولبث فيها الى اليوم التاسع من الشهر المذكور . وفي يوم ١٠ حزيران توجه الى « القاهرة » فـ « الاسكندرية » وأبحر من هناك الى « جنوه » حيث أصبح بضيافة ملك البلجيك ، وفي يوم ٢٠ من الشهر نفسه وصل الملك فيصل الى محطة فكتوريا في « لندن » فاستقبل استقبالا منقطع النظير ، وأقيمت لجلالته حفلات فخمة دلت على عظم المنزلة التي يتمتع بها العاهل العراقي في قلوب أبناء التايمس ، ثم غادر « لندن » الى المصيف الخاص بجلالته .

أما الوفد العراقي فقد اشترك في المؤتمر الاقتصادي اشتراكا رسميا ، وبعد أن أتم مهمته شرع يفاوض الحكومة البريطانية والشركات الكبرى فيما جاء في الكتاب الرسمي المثبت نصه قبلا .

تقرير الوفد الاقتصادي

وفيما يلي التقرير الذي قدمه « الوفد المفاوض » عن نتيجة مباحثاته :

١ - المذاكرة مع البيوت المالية فقرة (أ) من قرار مجلس الوزراء مرقم ٢ المؤرخ في ١٩٣٣/٥/٣١

فاوض الوفد أهم بيت مالي في انكلترة ، وهو محل بيرنغ اخوان ، موضعا أن العراق لا يحتاج الى أي مال في الوقت الحاضر . أما اذا أحال مشروعي الغراف والحبانية وجسري بغداد في المناقصة مرة واحدة فربما احتاج بعض القرض ، ولكن الوفد يأمل - في هذه الحالة - أن يعرف الشروط اللازمة للحصول على المال ، وبعد مفاوضات استغرقت ثلاث جلسات تقرر أن يكتب محل بيرنغ اخوان رسالة بهذا المآل تتضمن الشروط التي تم الوصول اليها وهي :

أ - ان المبالغ التي يجب أن تخصص من واردات النفط لاطفاء الدين لا تتجاوز الفوائد المترتبة على الدين مع مقدار الاطفاء .

ب - اذا استلغت الحكومة مثلا ٩٠٠ ألف باون ثم وجدت أنها لا تحتاج الى غيرها فلها أن تسدد أقسام السلفة من أقدم تاريخ لاستلام السحبة غير المسددة .

ج - يجب أن لا تتجاوز فائدة السلفات ٤ ٪ .

د - أن يسعى المحل للحصول على أفضل شروط ممكنة لعقد القرض .

٢ - المؤتمر الاقتصادي « فقرة ب من قرار المجلس المذكور ،

اشترك الوفد في جلسات المؤتمر ، وقدم ثلاث مذكرات عن أحوال العراق ومطالبه ، كما أنه اشترك في الهدنة الكمركية ريثما ينجز المؤتمر عمله . ويعتقد الوفد العراقي أن بين أسباب فشل المؤتمر ، عدم شعور الدول المثلة فيه بحلول الوقت لضرورة اتخاذ تدابير مشتركة لمعالجة الازمة الراهنة .

٣ - قضية السكك الحديدية « فقرة ج من القرار المذكور ،

أرادت الحكومة البريطانية أن تتجنب البحث في تعديل الاتفاقية ، وسعى ممثلوها لحصر المذاكرة ضمن اللائحة المدة لتأليف النقابة . فأوضح الوفد ضرورة تخلي بريطانيا عن الأساس الذي بنيت عليه الاتفاقية القائمة ، ومع ذلك فإنه عالج موضوع اللائحة المذكورة . ومع أن الحكومة البريطانية سلمت بوجوب تسجيل الاملاك جميعها باسم الحكومة العراقية ، وسلمت بعدم وجوب وضع الممتلكات الثابتة كضمان أو كتأمين لكل قرض تعقده ، فقد بقيت بعض النقاط موقوفة كقضية تشغيل السيارات من رؤوس المحطات ، وقضية مناوبة رؤساء النقابة . الخ . غير أن الجهود التي بذلها الملك أدت الى اعتراف الوزراء البريطانيين بأحقية وجهة النظر العراقية القائلة بوجوب ترك حق الحكومة البريطانية في السكك الحديدية وتسليمها الى العراق دون بدل ، على أن تدار كمؤسسة تجارية ، ويكون حسابها مستقلاً عن حساب الميزانية .

٤ - التعرف الكمركية « فقرة د من القرار »

بسط الوفد العراقي وجهة نظره ، طالباً إلغاء الرسوم المفروضة على الشعير إلا أنه وجد صعوبات كبيرة في إمكان ذلك ولكنه نجح في قضية التمور .

٥ - الاتصال بشركات النقل « الفقرة هـ من القرار »

لم يتوصل الوفد في الاجتماعين اللذين عقدهما مع ممثلي شركات النقل الى نتيجة مرضية لتثبيت أجور النقل بصورة تمنع تحولها الفجائي للاعذار التي بذلتها ، ومع ذلك فبواسطة نقابة موردي التمور تمكنا من الحصول على أجور نقل أقل من السابقة .

٦ - التهريب في الكويت « فقرة و من القرار »

شرحت هذه القضية في مذكرة مفصلة ، وقر القرار على أن يجتمع في بغداد كل من قنصل بريطانيا في الكويت ، والمقيم في الخليج للمذاكرة وبعد الاتفاق ، يفتح شيخ الكويت لاتخاذ التدابير .

٧ - البحث في إمكان تأسيس مصرف حكومي « فقرة ز من القرار »

لم يبحث الوفد هذه القضية خشية تعذر القرض المنتظر .

٨ - التسهيلات الكمركية « فقرة ح من القرار »

أوضحنا ما توصلنا اليه مع فلسطين ، وينتظر موافقة بريطانية .

قام الوفد كذلك ببحث قضية النفط ، وتأسيس المصرف ، وبمكاملة الوفد الياباني لتصدير البضائع العراقية الى اليابان ، وكذلك بالمكاملة مع الوفد الاسباني لالغاء الرسوم الاضافية على التمور واقترح أن يصدر البيان التالي :

رئيس الوفد ي . الهاشمي

بغداد ٧-٨-١٩٣٣

موضوعات أخرى

وكانت هنالك مواضيع أخرى كلف الوفد الوزاري بالمفاوضة عليها لكنها بقيت مكتومة حتى أذاعت أمرها الصحف الانكليزية واليك ما كتبتة جريدة الـ « سندي اكسبرس » :

« ان العراقيين جاؤوا الى لندن ليساوموا ، جهد المستطاع ، بشأن سكة الحديد التي تريد السياسة الانكليزية مدها بين حيفا وبغداد ، فألفوا ولاة الامور من البريطانيين لا يقلوا عنهم ان كانوا لا يزيدون عليهم تمسكا بسياستهم ، وقد تم الاتفاق مبدئيا على انه عندما تنتهي أعمال المسح لهذه السكة ، تضمن بريطانيا قرضا للعراق للاتفاق منه على انشاء القسم العراقي من سكة الحديد . أما القسم الفلسطيني منها فيكون من شأن حكومة فلسطين التي تدعمها انكلترا طبعا ، ويقدر مجموع نفقات هذه السكة بمبلغ يتراوح بين خمسة وثمانية ملايين جنيها .

« وقد أوعز الى الوزراء العراقيين أن يصرفوا النظر عن مطالبهم بشأن تعديل المعاهدة بين انكلترا والعراق ، وعلى الاخص المواد التي تنص على بقاء قوة سلاح الطيران الملكي في العراق ، وقيل لهم أيضا أن حراس المطارات يجب أن يكونوا تحت السيطرة البريطانية لا العراقية .

« وأما المال الذي لا يزال العراق مدينا به لبريطانيا ، عن ثمن السكة الحديدية العراقية ، فيجب أن يوفى ، وكان من مطالب العراقيين التي أصرروا عليها أن تتنازل بريطانيا عن هذه السكك من غير مطالبة ببقية النفقات ، ولكنهم أقنعوا ، على ما يظهر ، بوجود التخلي عن هذا الطلب » (١) .

هذا ما كتبتة الصحف الانكليزية ، ونقلته عنها صحف مصر ، وفلسطين ، وسوريا ، والعراق وقد أذاعت الوزارة بيانها في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٣ نفت فيه (صحة ما شاع في الصحف من ان اتفاقا قد تم بشأن خط حيفا - بغداد ولم تجر أي مفاوضة في ذلك) .

أما قضية تعديل المعاهدة وثمان السكك الحديدية فلم تنشر الحكومة أي بلاغ تكذيبي .

وقد عاد الملك فيصل الى بغداد في اليوم الثاني من شهر آب ١٩٣٣ أثر ظهور

(١) جريدة الطريق «البغدادية» العدد (١٠٢) .

فتنة التياريين وعاد معه وزير الخارجية « نوري السعيد » أما وزير المالية « ياسين الهاشمي » ووزير الاقتصاد والمواصلات « رستم حيدر » فقد تأخرت عودتهما في العاصمة البريطانية .

عود علي بدء

تتضمن وثيقة التآخي التي وقع عليها أركان الحزبين المعارضين « الحزب الوطني العراقي » و « حزب الاخاء الوطني » في ٢٣ تشرين الثاني من سنة ١٩٦٠م ، ونشرنا نصها قبلا ، نصا صريحا بتعديل « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » لانها جائرة ، وعدم جواز دخول أحد من الموقعين عليها في الحكم الا على أساس تعديل هذه المعاهدة .

وكان « حزب الاخاء الوطني » يعلن آراءه في وجوب التمسك بهذه الوثيقة في كل فرصة حتى انه أذاع في ٩ مارت ١٩٦٣ (أي قبل أن تصير الوزارة اليه بشمانية أيام) البيان الآتي نصه :

١ - يتمسك الحزب بالمبادئ التي سار عليها من تأييد الحريات الدستورية ، وتسهيل ممارستها ، واحترام القوانين ، والعمل بما لديه من الوسائل ، لمقاومة التصرفات المخلة بهذه المبادئ .

٢ - يتمسك الحزب بالمبادئ التي تآخى لتنفيذها مع الحزب الوطني .
٣ - يسعى الحزب لتحقيق الغايات التي من أجلها تألف ، ويعارض كل فكرة ، أو عمل أو تشريع ، لا يأتلف مع تلك الغايات (١) .

٤ - لما كان الحزب قد وضع مبدأ تحقيق المصالح العامة ، فوق المنافع الحزبية والشخصية فلا يحجم ، والحالة هذه ، عن مؤازرة أو تأييد ، أية هيئة حكومية أو سياسية ، يرى من أعمالها انها واضحة المصلحة الوطنية نصب عينيه ، وسائرة على هذا النمط .
فلما تألفت أكثرية حياة « الوزارة الكيلانية » من الاخائيين ، ونشرت الوزارة منهاجها ، كان هذا المنهج موضوع نقد شديد ، ولما شرع المجلس النيابي في المذاكرة حول الميزانية العامة بتاريخ ١ حزيران ١٩٦٣م ، استأنف خصوم الوزارة مهاجمتها ، حيث جرت العادة أن يتطرق النواب الى سياسة الدولة العامة عند بحث الميزانية العامة ، وعند المناقشة على خطاب العرش .

لم نجد في جل الخطب التي هوجمت بها « الوزارة الكيلانية » أثناء الكلام على الميزانية العامة ما هو جدير بتسجيله ، ولا سيما بعد أن سجلنا في صدر هذا الفصل

(١) بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي الى الاخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والادارية والاقتصادية ومقاومة التصرفات الشخصية التي لا تأتلف والمصلحة العامة والعمل على تأليف رأي علم عراقي لمكانة كل ما من شأنه ان يشوب استقلال البلاد بأية شائبة او يخل بالوحدة العراقية او ينسافي احكام القوانين .

(عن المنهاج الاساسي لحزب الاخاء)

أقوال النواب الذين انتقدوا « منهاج الوزارة » وطعنوا فيه ، فلزم علينا ، والحالة هذه ، أن نسجل بيانات المسؤولين حول الانتقاد الذي وجه اليهم :

قال وزير المالية ، ياسين الهاشمي :

« اني مسرور كل السرور من اهتمام النائب المحترم في قضايانا الخارجية ، او المتعلقة بأمانينا القومية . لا أعتقد ان أحدا من الوزراء العراقيين يكون أقل حرصا على مصالح العراق من الدول الاجنبية . اننا جميعا نعتبر ان وجود المطارات الحربية في العراق ، اذا كان محتما علينا بسبب معاهدة ، فيجب أن نسعى لتأخذ حظنا من القوة لنزيل عن عاتق الحليفة هذا التكليف ، وان هذا الغرض لا يزال أمامنا ، وهو هدفنا الذي نسعى لتحقيقه في القريب العاجل ان شاء الله ، ولكن تجهيز الدولة بما تحتاجه من القوة العسكرية والبحرية والجوية لا يتم بالقاء الخطب ، واطهار التمنيات ، بل انه يتم بالعمل المتواصل ، وتثقيف أبناء البلاد ، وتفهيمهم معنى الوطنية الصحيحة ، ودعوتهم الى الواجب » (١) .

وقال رئيس الوزراء في ص ٢٢٧ من المحضر نفسه :

« أظن كلنا نعلم ما لنا سياسة خارجية سوى تحقيق أمانى الشعب المقدسة ، في أقرب فرصة ممكنة ، تلك الاماني التي يتمناها كل مخلص لبلاده .

سادتي !

نحن واضعون هذا الهدف الاسمى نصب أعيننا ، وسائرون لتحقيقه بكل حزم ، مسترشدون بالآراء القيمة والصائبة لصاحب الجلالة المنك المعظم ، وها نحن ايها السادة واثقون من النجاح والظفر » . اهـ

وقد رد المعارضون على ملاحظات المسؤولين في المعاهدة وذيولها ردودا مطولة تكررت فيها الطعون والانتقادات ، وجهوا اليهم قارص الكلام ، وشديد القول ، فاضطر وزير المالية الى أن يعيد البحث في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ويوضح وجهة نظر الاخائيين فيها بقوله :

« ان انتقاد الاخائيين للمعاهدة المذكورة لا يعني انها واجبة الالغاء ، بعد أن أبرمها المجلس السابق ، وأصبحت عهدا دوليا واجب الاحترام ، وانه وزملاءه يواصلون السعي لتعديل ما لاحظوه من مواطن الطعن فيها ، بما يحقق الاماني الوطنية » .

وقد انتهز « الحزب الوطني » المناقشة التي جرت حول تعديل المعاهدة ، فأعلن انفصاله عن « حزب الاخاء الوطني » الذي كان قد تعاقد واياه في أيام المحنة ، ونشر في يوم ٩ حزيران ١٩٣٣ البيان التالي :

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٢ م ص ٢٢٢ .

من الحزب الوطني العراقي

ترث الحزب الوطني في بيان موقفه ازاء الوزارة الكيلانية ، متوسما فيها الخير . لان أكثر أعضائها من الذين شاطرهم الجهاد في ساعة المحنة ، وتأخى معهم على أسس كان الامل أن لا يحدوا عنها قيد شعرة ، وغض النظر عن اشتراكهم في المسؤولية مع رجال يختلفون عنهم في المبادئ سلبا وإيجابا ، ويمقتون سالف أعمالهم التي اعتبروها من جملة النكبات على هذا الوطن ، ولم يابه لتأليفهم الوزارة على صورة غير دستورية ، مؤملا أن يكون وراء الاشتراك والتأليف على النمط المذكور ، دهاء يأتي بما ينفع البلاد ، حتى مضت ثلاثة شهور ، وبدت ظلائع أمور لم تكن في الحسبان . وإذا بالوزارة الكيلانية تسير على قدم الوزراء السابقة ، وربما جاءت متممة لأعمالها ، بما هو أشد خطرا على مستقبل البلاد ، فكان لزاما أن يذيع الحزب كلمة على الرأي العام ، يوضح فيها خطورة الموقف ، والمخاوف الملمة به :

١ - استقالت وزارة ناجي بك شوكت ، بعد أن أفتتح عهد المسؤولية والاستقلال، المبشر بهما ، ببذعة (الكتلة) التي اجتمعت في ظل القوانين الاستثنائية ، وبدون منهاج ، كما صرح وزير المال الحالي ، والشعب بحكم المقاطع للانتخابات ، ولم يعلم سبب سقوطها في الساعة التي حازت فيها ثقة الاكثرية الساحقة .

٢ - وخلفتها الوزارة الكيلانية ، وهي أجنبية عن الكتلة ، لانها لم تؤلف من بين أعضائها ، البالغ عددهم ٧٤ عضوا ، كما صرح فخامة رئيس الكتلة .

٣ - وكان المنتظر من الوزارة أن تستأنف الانتخابات النيابية ، لاعترافها بعدم مشروعيتها في قاعة البرلمان على لسان أحد وزرائها قبل الاستيزار ببضعة أيام ، وأن تحترم الدستور ، وتشرع بتعديل المعاهدة ، كما جاء في تصريحاتها الحزبية ، وكما نصت عليه وثيقة التآخي ، وإذا بها تقف أمام الكتلة ، معترفة بها ، وبمشروعيتها فعلا ، وتحترم المعاهدة بصورة رسمية ، وتصرح للملا (بأن المعاهدة خطوة الى الامام لا تنكر) بعد انتقادها منهاج الوزارة ، لخلوه من التصريح بتعديلها ، ويقول رئيس الوزراء (ان هذا لا يعني عدم تنفيذ المعاهدة ، وقد شرعها المجلس) والمجلس الذي شرعها أبست شهامته أن يعد من نوابه ، فاستقال منه ، مع زملائه الاخائيين ، وكثيرا ما وصفه بأنه لا يمثل البلاد .

ويعارضه وزير المال بقوله :

ان المعاهدات يصادق عليها من قبل المجالس التشريعية ، وان الامة العراقية لم تتمثل بعد تمثيلا صحيحا في جميع تشكيلاتها، الى غير ذلك من التناقض في آراء الوزراء وآراء الوزير ذاته ، والتباين المؤدي الى تعريضات غير مرغوب فيها بين الكتلة والوزارة ، وبين الوزراء أنفسهم ، كما وقع بين وزيرى المال والاشغال ، حول ميزانية الدولة ، وهما على جناح السفر الى البلاد الاجنبية ، للقيام بأعمال خطيرة ، وفي مثل هذه الحالة

تسقط الوزارة عادة مهما كان نوع الحكم ، اذا تبين ان ليس هنالك اعتماد بين الوزارة والكتلة فلا تضامن بين الوزراء .

٤ - ومن بين هذه الاضطرابات تترشح معميات ، من شأنها أن تلقي الرعب في القلوب ، كالتنويه عن حراسة المطارات الانكليزية ، من قبل قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، المراد منها غير الجيش العراقي ، مما يحمل على الظن بأنها ستؤلف من الآتوريين ، وفي ذلك ما فيه من الخطر المهدد للامن في العراق .

ولدى المذاكرة في قاعة البرلمان ، تناقضت آراء الوزراء ، فأجاب وزير المال بأن وجود المطارات يشوب الاستقلال التام ٠٠٠ الخ . ويعارضة وزير الدفاع بقوله (٠٠٠ . وأنا أعتقد بضرورة بقاء المطارات لمدة طويلة) .

٥ - وما تذييعه الصحف الاجنبية من عقد قرض ، وعلاقة هذا القرض بانشاء قسم مهم من خط حيفا - بغداد الحديدي ، وبناء مخافر لحراسته على نفقة العراق ، تنم عنه تصريحات الوزراء في مضمون الاجوبة على أسئلة النواب .

٦ - ومنها تتعهد الحكومة العراقية بسد العجز ، الذي يظهر كل عام في ميزانية هذا الخط ، من واردات النفط ، كما يفهم من عبارة (المشاريع الكبرى) عند البحث عنها ، وعن محل صرفها ، بعد استثناء الغراف ، وغيره من المشاريع الحيوية . ومعلوم أن نصف واردات النفط هو دين على العراق .

٧ - فاذا تحققت هذه المخاوف - والعياذ بالله - فإن الاخطار التي تتولد منها ستسبب الشعب العراقي أخطار المعاهدات ، والمقاوالات السابقة .

لذلك يرى « الحزب الوطني » من واجبه أن ينبه الى هذه الاخطار المهلكة قبل وقوعها ويسعى لمقاومتها على قدر الاستطاعة ، متوكلا على الله ومعتمدا على ثقة الشعب ومعاضدته المشهوددة في مواقف عديدة ومن الله التوفيق .

بغداد ٩ حزيران سنة ١٩٣٣ محمد جعفر أبو التمن (١)

ثورة التياراتين

توطئة

لا بد لمن يريد أن يتعرف على الاسباب التي حملت التياراتين على امتشاق الحسام في وجه الحكومة العراقية في شهر تموز من سنة ١٩٣٣ ، أن يتساءل عن الحوادث التي سبقت تاريخ تمردهم ، وعن سبب عدم قيامهم بهذا التمرد قبل هذا التاريخ ، وهل

(١) جريدة «العالم العربي» العدد (٢٨٢٧) بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٣ .

كانت تلك الاسباب بنات ساعتها أم هي ترجع الى علل مزمنة تاصلت في جسم الطائفة
التيارية منذ أجيال خلت ؟ فان الالام بمثل هذه الاسرار يفتح أمام القارئ صفحة تاريخية
مطلوبة .

لمحة تاريخية

كان التتاريون النساطرة ، الذين يزعمون انهم من بقايا الآثوريين سكان العراق
القدماء ، يسكنون « قضاء جولامرك » في « ولاية وان » في « الانضول الشرقي » على
مقربة من الحدود الايرانية الروسية ، وكانوا يعيشون مستقلين بادارة رؤسائهم
الروحانيين ، ويخضعون الى رئيسهم الاكبر « مار شمعون » وهذا لقب كل بطريق
يرأسهم ، فلما أعلنت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ ، هاجم الروس تلك الانحاء ،
واستولوا على « ولاية وان » في نيسان ١٩١٥ ونظموا التأسيسات الارمنية فيها ، وما
لبثوا أن أغروا النساطرة المذكورين على التمرد ضد الترك ، بعد أن قلدوهم السلاح ،
فقام المخدوعون بأعمال وحشية تقشعر لهولها الابدان ، فاضطرت الحكومة التركية الى
الفتك بهم فتكا ذريعا ، فقتل من قتل ، وفقد من فقد ، ونزح الباقون منهم الى الاراضي
الايرانية حيث اتصلوا بالنساطرة الساكنين فيها ، وشرعوا في لم شعثهم ، وتوحيد
صفوتهم (١) .

وكانت سياسة « اللجنة الشرقية البريطانية » التي تكونت أبان الحرب الكونية
الاولى ، ترمي الى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس ، لتعرقل مساعيهم الحربية
ضد الحنفاء ، فأوفدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية الى « أرمية » برئاسة
« الجنرال ويسترفيل » لتحض النساطرة المجتمعين حولها على القيام في وجه القوات
التركية ، فوصلت البعثة الى هدفها في كانون الثاني من سنة ١٩١٨ . وبعد مراسلات
ومفاوضات طويلة مع زعماء النساطرة ، بعثت الحكومة البريطانية شحنة كبيرة من

١٠. وليس لهؤلاء اية علاقة عنصرية بأثوري نينوى ، وان عاشوا على مقربة منها ، وهم من
المسيحيين النساطرة وكان تيمورلنك قد دمر كنيستهم وبدد شملهم لتقدم ظلوا يعيشون في المنطقة الجبلية
الواقعة في شرق تركيا . وعندما هاجم الروس المناطق الارمنية في تركيا عام ١٩١٥ حشوا الآثوريين
على القيام بثورة ضد مساندتهم الاتراك فلهي هؤلاء الدعوة لانهم كانوا يحصلون الكثير من النفس من
الاتراك ، وكانوا من خيرة المحاربين . ولكن ما ان ازفت الساعة الحاسمة وانضمت ثورتهم حتى كان
ال هجوم الروسي قد تخاذل ، وبدأت قوات روسية بالانسحاب واتجه سحق الترك وقضبهم غير
الآثوريين فقطوا منهم الآلاف ، وطارحوا البقية الباقية منهم التي لجأت الى الانقسام الشامية من
ايران وعندما انتهت الحرب ، وبدافع من الاشفاق ، ائت بهم بريطانيا الى العراق .

جيمس موريس (الملوك الهاشبيون) ص ١٠٥

السلاح والعتاد الى هؤلاء المضللين ، في شهر تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا « أورمية » قبل وصول هذه المساعدة ، وفتكوا بالمجتمعين حولها فتكا عظيما ، فما وسع الانكليز الا أن يقرروا نقل الناجين بأرواحهم الى مخيمات أقاموها لهم على الضفة اليمنى من « نهر ديال » بجوار « بعقوبا » التي تبعد ٥٩ كيلو مترا عن بغداد ، وصاروا يستخدمون الرجال الصالحين منهم في تعبيد الطرق ، وينفقون على الاطفال والنساء والشيوخ بسخاء .

ضمت مخيمات اللاجئين زهاء خمسين ألف لاجئ بينهم ١٣٥٠٠ أرمني جيء بهم من جهات « وان » و « بتليس » و « القفقاس » و « أذربيجان » و « غاليسيا » و « الإستانة » أما عدد النساطرة فكان ٢٥٠٠٠ بينهم ١٥٠٠٠ نسطوري نزحوا من الجبال الكائنة في المنطقة الكردية ، ونزح الباقون « أي الـ ١٠٠٠٠ نسمة » من « سلماس » و « سولدر » وقد أعيد هؤلاء العشرة آلاف الى ديارهم ، بموافقة الحكومة الإيرانية ، في ختام الحرب . وبقي « نساطرة المنطقة الكردية » تجاه مشكلة خطيرة ، فالترك لا يوافقون على عودتهم الى ديارهم ، بعد الذي شهدوه منهم من نكران الجميل ، والتعاون مع أعدائهم على ضربهم من الخلف ، والکرد غير آمنين منهم ، فأصبح الانكليز مضطرين للانفاق عليهم من خزائهم الخاصة ، لانهم هم الذين أغروهم ، وحملوهم مغبة الخيانة لدولتهم ، فنشط الحكام البريطانيون ليجاد الحلول لهذه المشكلة ، فابتدع « الكولونيل لجمن » فكرة غريبة هي أن تعمد الحكومة البريطانية الى اخراج « الكرد المسلمين » من قرلهم في الاراضي الخصبة ، وتسلمها الى هؤلاء النساطرة ، لان الكرد كانوا قد ثاروا على الحكومة الانكليزية مرتين ، وقتلوا الحاكمين السياسيين « الكبتن ويلي » و « الفتنتند مكدوكل » ولان على الحدود التركية اراض صالحة ، يمكن نقل الذين ستسلب قراهم اليها (١) وقد أقرني . تي ولسن « الحاكم الملكي العام في العراق » هذه الفكرة فأرسل برقية بمآلها الى « وزارة الحربية البريطانية » في آب ١٩٢٠م وختمها بهذه العبارة :

و « وستنتهي لدينا فرصة لانصاف الطائفة الآثورية بطريقة ترضاهم هي ، وترضاها الافكار الاوربية في الحق والعدل ، وتمكننا من حل مشكلة من أعسر المشكلات الخاصة بالاقلية الدينية والجنسية في كردستان ، وتخلصنا من خطر داهم على مستقبل السلم

١٠. « الاشوريون في العراق كانوا قد اتوا الى البلاد على امل ان يؤسسا لانفسهم وطنا قويا فيه يبعثوا مجد اجدادهم الاشوريين في شمالي العراق ، وتساعدهم في مهمتهم هذه الدولة البريطانية المنتدبة فيكونوا نقطة ارتكاز خطيرة في السياسة الاستعمارية نجعل منهم نواخذ مفتوحة لمراقبة جميع الاممال في ايران وتركيا والعراق وسورية ، وهكذا يصبحون احسن ملجأ لسياسة التوجيه والامتنان في الشرق الاوسط ، واخبت وكرا للسلماس الاجنبية » .

— مذكرات تومبوك السويدي — ص ٢٢٢ .

في شمالي الفرات ، وفي الوقت نفسه نكون قد عاقبنا المسؤولين عن اضطرابات
العمادية ، وهذه فرصة لن تعود ثانية » (١) .

ويقول الحاكم الملكي العام ان الحكومة البريطانية اقرت هذا المشروع ، واعدت
الخطط اللازمة لتنفيذه بعناية الدكتور « ويكرام » (٢) الذي كان لاطلاعه الواسع على
احوال المهاجرين ، ومشاركته اياهم آراءهم ، أكبر مساعد للإدارة البريطانية ، ولكن
تحريكات الترك التي أدت الى نشوب الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطق
الكردية الكائنة في شرقيها ، وعجز بريطانيا عن ايجاد وسائل النقل لآخذ المهاجرين
من جوار « بعقوبا » الى تلك الديار كل ذلك أدى الى ترك المشروع والعدول عنه (٣) .

على ان الانكليز لم يعدموا الوسائل الأخرى لاستغلال النساطرة المذكورين ، فقد
جندوا زهاء ألفين من شبانهم ، واستعانوا بهم على قمع « الثورة التحريرية » التي اندلع
ليبيها في العراق عام ١٩٢٠م ، وفي مقاتلة القوات التركية غير النظامية التي كانت



« آغا بطرس » النباري وقد حاول تشكيل دولة أثرية فاخق

(1) Sir A. T. Wilson A-Clash of loyalties p. 39-40.

(2) Dr. W. A. Wigran.

(3) Wilson, p. 40.

تغير على شمالي العراق (١) كما استفادوا من بعضهم في أعمال التجسس ونحوها ، وقد أطلقوا على هذه القوة اسم « الليفي » ولما سئم الباقون حياة المخيمات في سهل « بعقوبا » قرر رؤسائهم وجوب الانتقال الى الجبال ، فتعهد كبيرهم المدعو « آغا بطرس » بإنشاء حكومة آثورية في شمالي الموصل ، على الحدود بين تركيا والعراق ، فأكبر الانكليز هذه الفكرة ، وأعلنوا مساندتهم لها بكل ما لديهم من الوسائل ، فان وجود قوة آثورية في الشمال تهدد الترك من جهة ، وتقلل من أهمية الكرد من جهة أخرى ، وتفتح لهم نوافذ في ايران من جهة ثالثة ، فضلا عن انه يخدم مصالحهم الاستعمارية ، ويخلصهم من نفقات إعالة هؤلاء المهاجرين ، فانه يجعل للحكومة الوطنية في العراق صفة دولية (٢) لهذا أعلنوا موافقتهم على المشروع . وتنفيذا لذلك أسسوا معسكرا في أطراف « جسر مندان » عند منتهى « جبل مقلوب » اشرقي ، بالقرب من « نهر الخازر » بين الموصل و « عقرة » ونقلوا اليه الآثوريين الذين كانوا في جوار « بعقوبا » فكان عددهم عشرة آلاف نسمة .

وفي ذات يوم تحرك الرجال منهم الى المنطقة الجبلية لتحقيق هذه الاسطورة ، تاركين الاطفال ، والشيوخ ، والنساء ، في « معسكر مندان » وكان معهم مدفعان سبق أن استلوهما من الباخرة التركية « مرمريس » التي عطلها الانكليز في مياه دجلة ، فارادوا سحبهما الى « سر عقرة » ليطلقوا بعض القنابل اربابا للاهنيين ، واعلانا لقوتهم ، فسقط أحدهما في « وادي عقرة » فتهشم ، ووصل اثنائي باعجوبة سالما فلم يتمكنوا من استعمانه ، فأخذوا ينشدون أهازيج قبلية حركت مشاعر الكرد في المنطقة ، فما كادوا يصلون « الزاب » حتى تألبت عليهم « قبائل بارازان الكردية » والقبائل الكردية المحيطة بها ففتكت بهم ، واستولت على دوابهم وعتادهم ، ولم ينج منهم الا القليل فتلاشت أحلام إقامة الحكومة الآثورية ، وسائر « آغا بطرس » الى « باريس » فمات فيها عام ١٩٣٢ .

حوادث اجرامية

على أن الآثوريين لم يتركوا فرصة الا استغنوها لبيان ما في نفوسهم من جحد وضمينة نحو الحكومة العراقية ونحو الشعب العراقي . ففي يوم ١٥ آب من عام ١٩٢٣ ذهب ثلاثة من جنود « الليفي » الى « سوق العتمة » في « الموصل » لشراء حاجة ما ،

(١) « وقد أبدى التياريون في الجيش الليبي خدمات ممتازة في حرب القوات التركية غير النظامية ، وفي مقاومة المعصاة الكرد ، فقدموا بذلك خدمة عظيمة للحكومة العراقية في ايامها الاولى » .
« التقرير البريطاني الخاص »

(٢) يقول الكاتب الآثوري « لوقو زودو » في ص ٩٧ من كتابه « المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق » :

« وهنا بدأت دوائر الاستخبارات البريطانية تعمل جاهدة بواسطة الرسائل على دعوة الآشوريين الى التجمع في نينوى - الموصل - عاصمة امبراطوريتهم القديمة ، وتاليف جيش من العشائر على ان يكون هذا الجيش نواة لحماية الحدود للوطن القومي الآشوري من الغزوات الكردية ، ويهدد لاعلان استقلال آشور تنفيذا للوعود التي قطعوها لهم اثناء الحرب عندما استمال الحلفاء الآشوريين للقتال في جانبهم » ا هـ

فحصلت مناقشات كلامية بينهم وبين البائع ، أدت الى شج رأس أحدهم ، فانتصر الآثوريون المارون في الطريق لآخوانهم ، وأدت المشادة الى (١٨) إصابة بين قتيل وجريح ، ولو لم يسارع الانكليز لنقلهم الى « كركوك » لحدثت مذبحة بين الطرفين .

وفي يوم ٤ أيار من السنة التالية (١٩٢٤) كان أفراد من هؤلاء يتعاون حاجة أخرى من أسواق كركوك ، فاختصموا مع أحد الباعة على السعر ، وجرح أحدهم ، ولما شعر الباقون بقلّة عددهم انسحبوا الى « الثكنة العسكرية » فاستلوا سلاحهم ، وخرجوا مع أصحابهم فأخذوا يقتلون كل من يصادفونه في الطريق ، طفلا أكان أم رجلا ، ولما وصلوا الى « السوق » أحرقوا حوانيت من اختصموا معهم ، ونهبوا الأخرى (١) وهم شرطيان عراقيان لمنعهم عن قتل الأبرياء ، فقتلوا الشرطيين ، فاضطر مدير الشرطة « مراد رحمة الله مبارك » أن يسحب أفراد شرطته من الأسواق ، تلبية لأمر ضابط التفتيش البريطاني ، فاتسعت المجزرة حتى أسفرت عن نحو مئتي إصابة بين قتيل وجريح ، ولكن البيانات الحكومية اعتبرتّها (٥٦) قتيلا و (٤٤) جريحا (٢) وشخص المعتمد السامي البريطاني الى كركوك مع قوات بريطانية استقدمها من القاهرة جوا لتتولى الضبط ، فنقلت المجرمين الى قسبة «جم جمال» بين «كركوك» و «السليمانية» (٣) وأعلن المعتمد أنه سيعاقب المعتدين ، ويعوض المتضررين (٤) وما لبث أن صدر هذا البيان :

بيان

ان الحكومة البريطانية تنظر منذ مدة ، بشديد العناية والاهتمام ، في قضية حماية مصالح الشعب الآثوري ، واضعة نصب عينيها : كلا من الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء أثناء الحرب العظمى ، وعلاقتهم في المستقبل مع الدولة العراقية . وقد قررت أن تسعى الى مد حدودها الى أبعد حد ممكن في الشمال ، لكي تستحوذ على القسم الاعظم من الشعب الآثوري ، غير الذين يمتون منهم الى المناطق العائدة للحكومة الايرانية ،

(١) « ان الحادث الذي وقع في مايس سنة ١٩٢٤ قد أدى الى نزاع بين الجنود الآشوريين والنصارى المسلمين . وبالرغم من الجهود التي بذلها الضباط ومعاونوهم فاتهم قد طائروا حول البلدة ، واطلقوا النار على كل مسلم ظهر امامهم ، ونهبوا الحوانيت والبيوت » اه .
— ص ١٠٤ من تقرير عن «مسألة الحدود بين تركيا والعراق» الذي اعدته لجنة عصبة الامم .
(٢) يراجع البيان الذي اصدرته الحكومة العراقية في هذا الصدد على ص ١٦١ من الجزء الاول من هذا الكتاب .

(٣) تبعد «جم جمال» عن كركوك شرقا ٤٩ كيلومترا وعن السليمانية غربا ٦٥ كيلومترا .
(٤) هذا هو نص اعلان المعتمد ، وقد وجهه باللغة التركية الى اهالي كركوك .
« تأثرت كثيرا لظك الفواجع التي وقعت نهار امس . لقد شرع منذ اليوم في ترحيل الجنود الآثوريين من كركوك الى محل بعيد كما سيجري التحقيق لورا من قبل الضباط البريطانيين المتخبين بصورة خاصة واعدكم انه اذا ثبت ادانة احد منهم فلن نقصر في فرض العقاب الصارم كما سيجري تمويض الذين تفسروا » .

المنسوب السامي : هـ. دويس

٥ مايس ١٩٢٤

ويؤمل أن تدخل في هذه الحدود الجبال التي يسكنها التياراتيون ، وقبائل « التخوما ، و « الجيلو » و « الباز » وأن يهيا في منطقة الدولة العراقية وطن ، لا للذين يمتون الى هذه المناطق حسب ، بل لغيرهم من الآثوريين المشتتين الذين لم تكن أوطانهم في إيران .

وقد تأكد فخامة المندوب السامي أن هناك مناطق شاغرة ، هي أكثر مما يحتاج اليه ، وداخله في ملك الحكومة العراقية ، تقع في شمالي دھوك والعمادية والجبال الشمالية ، ويمكن للمذكورين أخيرا من الآثوريين أن يسكنوها بصورة دائمية . وبعد أن قررت الحكومة البريطانية أن هذه السياسة خير ما يخدم مصالح الآثوريين والدولة معا ، دعت الحكومة العراقية الى أن تعطي الضمانات اللازمة على النقاط التالية ، التي يرى أنها ضرورية لنجاح السياسة المذكورة :

١ - أن تملك الحكومة العراقية الاراضي الشاغرة المذكورة أعلاه للآثوريين ، بدون ثمن ، وبشروط مناسبة .

٢ - أن تمنح الحكومة العراقية لكل من الآثوريين الذين يسكنون على هذه الصورة ، في الاراضي التي تملك لهم على هذا الشكل الجديد ، وكذا الآثوريين الذين يمتون الى بلاد التيارية ، والتخوما ، والباز ، والجيلو - اذا ما أخذت هذه البلاد من الحكومة التركية وأعطيت للعراق - شيئا كثيرا من الحرية في ادارة شؤونهم المحلية الصرفة الخاصة بهم ، كانتخاب مختاري قراهم ، واتخاذ التدابير اللازمة في كل قرية لجمع ودفع الضرائب التي تعينها الحكومة العراقية ، على أن يكون هذان التعهدان تحت رقابة الحكومة المذكورة .

وقد أعطت الحكومة العراقية هذين الضمانين ، ويتفاوض الان على حل قضية الحدود . والحكومة البريطانية واثقة من أنها ستتمكن ، في القريب العاجل ، من تنفيذ السياسة التي رسمتها ، وهي معتقدة أن هذه السياسة ، اذا أمكن تنفيذها بصورة نهائية ، سنضمن للآثوريين منطقة واسعة ملائمة لاسكانهم ، وحرية لحل شؤونهم المحلية ، . اهـ

٣١ أيار سنة ١٩٢٤

عصبة الامم والآثوريين

لما اشتد الخلاف بين بريطانيا والعراق حول « ولاية الموصل » أتبقى للعراق ، كجزء لا ينفصل عنه ، أم تلحق بالجمهورية التركية التي قامت على أنقاض «الانبراطورية العثمانية» ؟ تولت « عصبة الامم » النظر في هذا الخلاف ، فأوفدت لجنة خاصة الى العراق وقد جاء في توصياتها :

« حيث ان الاراضي المتنازع عليها ستصبح ، مهما كانت الحالة ، تابعة الى حكم دولة اسلامية النزعة ، يتحتم اتخاذ التدابير لصيانتها ، ارضاء لرغبات الاقليات ، لا سيما المسيحيون واليهود واليزيديون أيضا ، وليس من شأننا تبيان جميع الشروط ، التي تفرض على عاتق الحكومة لمحافظة تلك الاقليات . على أننا نرى من واجبننا الايضاح بأن

الاثوريين يجب أن يكفل لهم إعادة منح ميزاتهم القديمة ، التي كانت لهم قبل الحرب فعلا ، ان لم تكن رسميا ، ومهما كانت الحكومة ، يجب أن يمنح هؤلاء الاثوريين بعض الحكم الذاتي ، ويعترف بحقوقهم لتعيين موظفين منهم ، ويكتفي بأخذ الجزية منهم تدفع بواسطة وكالة بطاركتهم ، ويجب تأمين جميع المسيحيين واليزيديين على حرية ديانتهم ، وحقوقهم في فتح المدارس ، ومن الضروري تكييف حالة الاقليات مع الاحوال الخاصة الراهنة في البلاد . على أننا نرى بأن الترتيبات المتخذة لفائدة الاقليات اذا لم تجر عليها مراقبة فعلية محليا ، يمكن أن تصبح في خبر كان ، ويمكن الاناطة بأمر هذه المشاركة الى وفد عصبة الامم هناك » (١) .

ان الآمال التي كان البريطانيون والتماريون ، يعلقونها على استعادة الاثوريين مواطنهم في « جبال حكارى » بددها القرار الذي اتخذته عصبة الامم في كانون الاول سنة ١٩٢٥ وهو القرار الذي ألحق القسم الاعظم من تلك المواطن بالبلاد التركية (٢) ففضى هذا التبريد على الفرضيات ، التي استندت اليها المحاولات السابقة ، ووجب التوصل الى حلول أخرى .

أما الاثوريون النساطرة فانهم لم يقابلوا بالرضى والارتياح خط الحدود الفاصل بين تركيا والعراق ، الذي قرره مجلس العصبة في شهر كانون الاول المذكور ، والذي قبلته واعترفت به كل من تركيا والعراق في معاهدة أنقرة المنعقدة في يوم ٥ حزيران من عام ١٩٢٦ (٣) .

وأما الترك فقد رفضوا عودة « الاثوريين » الى بلادهم ، بعد الذي شهدوه منهم ، حتى أنهم استثنوهم من « قانون العفو العام » الذي استصدروه عن الجرائم انسابية .

ويقول التقرير البريطاني الخاص عن سير الادارة في العراق :
« ان قنصل تركيا العام في بغداد أرسل في ٢٥ حزيران ١٩٢٨ الى وزارة الخارجية العراقية كتابا رسميا قال فيه انه أمر أن يعلم الحكومة العراقية أن قانون العفو العام التركي لا يشمل الاثوريين الذين لن يسمح لهم ، على كل حال ، بالدخول الى تركيا ، وان كل آثوري يحاول الدخول الى تركيا يعاقب على عمله هذا . هذا وان الحكومة تستعمل الجيوش اذا اضطرها الامر فتقبض عليهم وتسلمهم الى المحاكم » (٤) .

ولم تكتف تركيا بهذا الاحتجاج ، وانما احتجت على انشاء محلات سكن لهؤلاء الاثوريين على مقربة من حدودها ، وقد طلبت الى الحكومتين ، العراقية والبريطانية تجريدهم من سلاحهم ، وابعادهم عن المناطق المتاخمة لحدودها ، مهما كلفها الامر .
وتقول الحكومة البريطانية في تقريرها المذكور ، انها نظرت في أمر نقل

(١) ص ١١٣ من تقرير الحدود بين تركيا والعراق (مطبعة الحكومة بغداد ١٩٢٥) .

(٢) تقع جبال حكارى المشبكة في الشمال الشرقي من الحدود العراقية .

(٣) راجع خط الحدود ومعاهدة أنقرة في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

(٤) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٥ .

الآثوريين جميعهم الى احدى المستعمرات البريطانية ، أو احدى البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني ، فلم يتيسر تطبيق هذا الامر عمليا ، فكان الحل الوحيد الممكن تطبيقه بسهولة هو اسكانهم في المناطق الخصبة في العراق ، ومساعدتهم بالمال والبذار والادوات الزراعية والمواشي حتى الحبوب ، لحرث الارض وزرعها ، فطلبت الى الحكومة العراقية بأن تقوم بهذا العمل الانساني ، فلم يتردد مجلس الوزراء العراقي - وهو واقع تحت النفوذ البريطاني - عن اتخاذ القرار التالي في جلسته المنعقدة في ٩ آذار سنة ١٩٢٧ .

تلي كتاب وزارة المالية المرقم م / ١٠٤٩ والمؤرخ في ٢٣ شباط سنة ١٩٢٧ وكتاب مستشار فخامة المعتمد السامي المرقم ي أو / ٤٩ والمؤرخ في ٣ آذار سنة ١٩٢٧ وكتاب وزارة الداخلية المرقم ٨٩٨ والمؤرخ في ٦ - ٦ مارت سنة ١٩٢٧ المتعلقة جميعها بمسألة اسكان المنتجنين الآثوريين في منطقة بارادوست ، واعفائهم عن ايراد أراضيهم ، فقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

(أ) أن تسعى وزارة الداخلية لاسكان المنتجنين الموجودين الآن في المنطقة الشمالية ، في الاراضي والقرى التي تراها صالحة لسكانهم ، بدون الالتفات الى قومياتهم ، وبدون تمييز فيما بينهم .

(ب) أن يخبر هؤلاء المنتجنون ، ان الحكومة مستعدة لان تمنح اعفاءات خاصة ، لكل فرد يقوم باعمار الاراضي وحرثها ، ويعمل بارشادات الحكومة وأوامرها ، وفقا للقوانين المرعية .

(ج) أن يجتنب اسكان المنتجنين في المحلات التي يمكن أن يعترض على اسكانهم فيها من جانب الحكومات المجاورة ، أو من قبل السكان الاصليين ، بسبب حق القرار ، أو غيره من الاسباب المشروعة ، (١) .

موقف الآثوريين من الحكومة العراقية

لم تكتف « الحكومة العراقية » بهذا القرار الوزاري ، فاعترفت بالشباب النيابي المدعو « مار شمعون » بطريكا على الآثوريين ، وخصصت له راتبا قدره ٣٠٠ ربية في الشهر ، كما وافقت على تعيين « الكابتن فايكر » أحد الضباط البريطانيين المستخدمين في جيش « الليفي » ضابطا لاسكان ، على أن تدفع اليه رواتبه من الخزينة العراقية ، وأن يراجع المعتمد السامي البريطاني في العراق في الامور المتعلقة باسكان الآثوريين كافة ، فكان هذا الضابط يتصل بالاهلين والمهاجرين ، وبالسلطات الحكومية المختلفة ، ويحقق ويدقق ، ويسكن ويرحل ، دون منازع ينازعه ، وقد نجح في اسكان (٤٥٠) عائلة من « قبيلة شمدينان » بالقرب من « قضاء راوندوز » في « لواء أربل » كما أسكن غيرها في « سهل النحلة » شمالي « عقرة » ، « بلواء الموصل » ووزع الباقين على القرى

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٧ ص ١٥٠

المختلفة ، فتلاشت فكرة منح الآثوريين نوعا من الحكم الذاتي - وهي الفكرة التي أوصت بها « اللجنة الاممية » على أساس انهم سيجتمعون في منطقة واحدة - الا انهم صاروا يتمتعون بحريات واسعة في أمورهم ، الدينية والدنيوية ، حتى انهم :
« اعتادوا أن يعرضوا كل ما شأؤوا من الشكاوي مباشرة على المعتمد السامي ، أو ضباط قوى الليفي من البريطانيين ، أو المفتشين الاداريين البريطانيين ، دون أن يعرضوها على السلطات العراقية المختصة ، فيهيثوا لها فرصة التحقيق في هذه الشكاوي ، وفي إيجاد علاج لها عند الحاجة » (١) .

فكان في هذا السلوك من الاستخفاف بالحكومة العراقية ، ما فيه ، كما « ان المار شمعون وكثيرا من الرؤساء ظلوا على عنادهم في موقفهم العدائي من « الحكومة العراقية » وحاولوا احباط مشروع اسكان الآثوريين الذين ليس لهم اراض ، والذين أخذت الحكومة العراقية تسكنهم بأموالها ، وتحت ادارة الرعايا البريطانيين » (٢) .

ولما أعربت الحكومة البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٩ عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في « عصبة الامم » في عام ١٩٣٢ ، وعقد معاهدة بين العراق وبريطانيا تنظم العلاقات بين الدولتين قبل هذا الدخول ، أبدى الآثوريون جزعهم من هذه المبادرة ، وأظهروا مخاوف وهمية من المشروع البريطاني الجديد ، وقد اشتدت هذه الاوهام ، بعد نشر المعاهدة المنعقدة في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وخلوها من أية اشارة للقضية الآثورية ، فأرسلوا عرائض عديدة الى عصبة الامم طلبوا فيها : أما ترحيلهم من العراق ، وأما استمرار الانتداب البريطاني على العراق . فكانت هذه الحركة ، بالاضافة الى الحركتين اللتين وقعتا في « الموصل » وفي « كركوك » من أهم العوامل التي أدت الى عرقلة « مشروع الاسكان » والاضرار بمصلحة الآثوريين أنفسهم ، وقد أشار « التقرير البريطاني الخاص » الى ذلك بهذه الكلمة :

اتفقت في عام ١٩٣٠ العوامل التالية على اعاقة التقدم الذي حصل في عملية الاسكان:
١ - ان تصريح الحكومة البريطانية في أيلول ١٩٢٩ بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ ، فسرتة بعض الاوساط بأنه يراد به انتهاء تكاليف العراق تجاه الدولة المنتدبة ، ولو قبل أن يأتي الميعاد المذكور ، وكانت نتيجة هذا التفسير ارتجاعا في سياسة تقديم مساعدة خاصة للآثوريين ، وهي المساعدة التي كانت الحكومة البريطانية تلج باعطائها لهم ، وقد زاد هذا التراجع من سوء العلاقات بين الآثوريين وموظفي الحكومة العراقية .

٢ - أظهر الآثوريون من جهتهم مخاوفهم من نيل العراق الاستقلال التام ، وحرروا الاحتجاجات الى ممثلي الحكومة البريطانية ، وقد اشتدت الحركة حين نشر بنود المعاهدة الجديدة ، وملاحظتهم عليها انها لا تحتوي - كما لا يمكن بطبعها أن تحتوي - على أي تعبير تقضي بحماية الاقليات .

(1) Special Report ... on the Progress of Iraq p. 276.

(٢) جريدة « لندن تايمس » في عددها الصادر في يوم ١٠ آب ١٩٣٢ م .

٣ - ان التحقيقات التي قام بها الكاتبن هرمن رسام (١) والتي يبدو انها بدأت من شباط الى حزيران ١٩٣٠ ، واستمر عليها بعد سفر المسيو ماثيو كوب ، ادت « عدا تشجيعها الآثوريين على رفع أكثر شكوايهم من حقيقة وخيالية على الحكومة العراقية وموظفيها ، الى اغاظة هؤلاء كما تتطلبه طبيعة الحال » .

٤ - ولا يشك في ان هناك أيدي غير مسؤولة كانت تعمل في الخفاء ، وفي بغداد على الأكثر على بث بذور الخلاف بين الآثوريين والاكراد . والظاهر ان الغاية كانت تحويل نفور الاكراذ المتصور من العرب (كذا) الى نفور من الآثوريين (كذا) واضعاف كل من الآثوريين والاكراذ على قاعدة « فرق تسده » (٢) .

حزب الحكومة العراقية

ويجب أن نقول بصراحة انه لا الكرد ، ولا غير المسؤولين في بغداد كانوا يقومون بشيء مما ورد في « الفقرة الرابعة » من التقرير البريطاني ، وانما كان الاجانب من انكليز وأميركان يقومون بدعايات مضرّة لاغراض معروفة ، فكانوا يدفعون بالاقليّة الآثورية الى التمرد على النظم الحكومية ، ويحرضونها على الاحتجاج عليها ، كلما وجدوا للاحتجاج سبيلا ويقول المؤلف الآثوري « لوقا زودا » في ص ٩٨ من كتابه « القضية الكردية والقوميات العنصرية في العراق » :

« وهنا لعبت بريطانية دورا مزدوجا فحرضت من جهة الزعماء الآشوريين على المطالبة بالاستقلال الذاتي ، وأوعزت من جهة أخرى بواسطة مستشاريها لرشيد عالي ورئي العهد غازي ، الذي كان يحكم في غياب والده الملك فيصل ، فجاء الامر لاحد قادة الجيش العراقي واسمه الفريق بكر صدقي ، وهو كردي ، أن يقمع ثورة الآشوريين » اهـ .

ومع ان الحكومة العراقية كانت تعلم ذلك علم اليقين ، فانها استمرت على اسداء المساعدات لهذا الشعب ، الا انها أدخلت تعديلا طفيفا عليها . فبعد أن كانت الاراضي

(١) هو حفيد «رسام» الذي كان ينتب مع المسفر « لايارد » في اطلال « نينوي » وكان هرمن ضابطا في الجيش الاتبراطوري ، فتمد العراق في اواخر شهر كتون الثاني من سنة ١٩٣٠ م مدعيا انه نسطوري من اصل موصل ، وانه جاء لخدم امته في القرى المسيحية ، وما لبث ان استدعى الى العراق احد ضباط البحرية الانكليزية المدعو « ماثيو كوب » واخذ واياء يتصلان برؤساء الطوائف غير العربية ، ويحرضانهم على طلب الانفصال من العراق ، وفي يوم ١٢ حزيران ١٩٣٠ م عاد هرمن رسام الى انكلترا ، وابنى ماثيو كوب في العراق ، فالف جمعية في لندن سماها « لجنة انقاذ الاقليات غير المسلمة العراقية » فاخذت للجنة تنس على العراق (حكومة وشعبا) وتخلق الاكاذيب عليه ، وتتهم الحكومة باضطهاد الاقليات ، غير المسلمة ، وترفع الشكاوي بما تقدم من المزاعم الى « عصبة الامم » وإلى « لجنة الانتداب الدائمة في العصبة » الامر الذي ادى الى ان ترض العصبة ضبائات ثقيلة على العراق ، تبلى قبوله لعضويتها ، اما « ماثيو كوب » فقد استمر على نشاطه مدعيا انسه ممثل وزارة الخارجية البريطانية في العراق ، فلما افصح امره ، اخرج من العراق في يوم ١٩ نيسان ١٩٣١ م بعد ان غفل الناس ، واهاج الرأي العام ضد الحكومة .

(٢) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٦ - ٢٧٧ من الاصل الانكليزي .

تمنح الى الآثوريين من قبل السلطات الادارية في الالوية الشمالية ، أو من قبل وزارة المالية ، تقرر في آب ١٩٣٠ أن لا يسمح بشيء من ذلك الا بقرار من « مجلس الوزراء » ، ذلك لان حدوث حادثي الموصل وكركوك من جهة ، وتعاطف الاحساس الوطني العراقي ، واتصاله بحس العطف على الآثوريين ، وبمطامحهم الغربية في العراق من جهة أخرى ، أديا الى احتجاج الترك والكرد مما جعل العراقيين يخشون سوء العاقبة ، فكان لا بد للحكومة من أن تتخذ مثل هذا القرار .

مجلس عصبة الامم ومطالب الآثوريين

لم ير « مجلس عصبة الامم » في العرائض التي رفعها الآثوريون اليه ، عن خلو المعاهدة التي عقدها بريطانيا مع العراق في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م من أية اشارة الى الاقليات في العراق ما يستحق الجدل ، لان العراقي قدم الضمانات اللازمة لحفظ حقوق هذه الاقليات ، ولكل ما يطلب من الدول التي تريد الانخراط في عضوية العصبة ، لهذا اتخذ المجلس القرار التالي في يوم ١٤ كانون الاول من عام ١٩٣٢م :

« ان المجلس :

« وفقا للقرار الذي قدمته اللجنة المكلفة بقراره المؤرخ في ٥ كانون الاول ١٩٣٢ بتحضيره مسودة قرار ، حول قضية انطاثة الآثورية في العراق ، على ضوء تقرير لجنة الانتدابات الدائمة المؤرخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ، يوافق على نظرية لجنة الانتدابات الدائمة بأنه ، لا يمكن قبول طلب الآثوريين ، المتضمن حكما ذاتيا اداريا داخل العراق ، ويحيط علما بكل ارتياح ، بتصريح ممثل العراق عن نية الحكومة العراقية باختيار خبير أجنبي من خارج العراق ، يساعد على مدة محدودة في اسكان جميع العراقيين غير المستوطنين ، وفي ضمنهم الآثوريين ، وفي تنفيذ مشروع اسكان آثوري العراق في حالات مناسبة ، وعنى قدر الامكان ، بوحدات متشابهة ، على أن لا تمس بضرر الحقوق الموجودة للاهلين الحاليين ، وانه من المؤكد ان الحكومة العراقية ستتخذ كل التدابير الممكنة لتسهيل سكن الآثوريين المذكورين في غير محل ، اذا التدابير المذكورة اعلاه لا تقدم حلا كاملا للمعضلة ، ويبقى آثوريون غير راغبين أو غير قادرين على السكن في العراق ، ويلتمس من الحكومة العراقية أن تفضل وتطلع في حينه على نتيجة التدابير المار ذكرها » (١) .

ولم يفت « مجلس العصبة » أن يقرر أيضا :

« ان مستقبل الآثوريين يتوقف عليهم ، في الدرجة الاولى ، متى اظهروا اخلاصهم ، وولاءهم للحكومة العراقية » .

كما ان رأي « لجنة الانتدابات الدائمة » كان كذلك (٢) .

ولما ألف السيد ناجي شوكت وزارته في ٣ تشرين الثاني من سنة ١٩٣٢م ، استدعى المار شمعون وأعرب له عن رغبة الحكومة العراقية في تعيينه عضوا في مجلس

(١) « الكتاب الأزرق » الذي أصدرته الحكومة العراقية في عام ١٩٣٢ .

(٢) راجع محاضر جلسات مجلس عصبة الامم لشهر كانون الاول سنة ١٩٣٢ .

الاعيان ، وتخصيص قطعة أرض له مع ما يكفيه من المال شهريا ، لتأمين نفقاته الخاصة ، فأعرب عن ارتياحه لهذا العطف ولكنه ما كاد يرجع الى الموصل حتى حرضته عمته سرمة خاتون على رفضه .

مؤيدو القرار ومخالفوه

اختلفت القبائل الآثورية في موقفها من قرار مجلس عصبة الامم المثبت أعلاه فكان منها المخالف وكان منها المؤيد ، ويدل كتاب متصرفية لواء الموصل الموجه الى وزارة الداخلية برقم س ٢٠٠ وتاريخ ١٢ تموز ١٩٣٣ على أن المؤيدين والمعارضين كانوا كما يلي :

عدد البيوت	أسماء القبائل الموالية	عند البيوت المخاصمة	أسماء القبائل المخاصمة
٢٠٠٠	تياري زير في قضاء دهوك	٤٠٠	تخومة سفلى
٠٤٠٠	تخومة عليا في قضاء عمادية	٤٠٠	تياري زور
٠١٠٠	تياري زور	٢٥٠	شمزدينان
٠٦٠٠	جيلو	٠٥٠	ديز
٠٥٠٠	الباز	٠٥٠	قوجانس
٠١٠٠	شر	١٥٠	عشائر متفرقة
٠٥٠٠	براوري بالا	١٣٠٠	الرسمي
٠١٥٠	عشائر متفرقة		

أي ان عدد بيوت القبائل الموالية يزيد على عدد بيوت القبائل المخاصمة ثلاثة أمثال وأكثر .

٤٣٥٠

مشروع الاسكان

قلنا ان الحكومة العراقية قدمت الاراضي الكثيرة لاسكان التياريين ، سواء أكانت اميرية أم مملوكة ، وقد ظهر مؤخرا أن قسما من القرى التي أسكنوا فيها كان موبوءا بالمalaria فراجع سكانه السلطات المختصة طالبا الانتقال الى جهات أخرى ، فألفت الحكومة في تموز ١٩٣٢ لجنة للتحري عن أراض ملائمة ، فعثرت «اللجنة» على الاماكن الصالحة ، وجرى الكشف عليها بقصد توزيعها في شهر شباط ١٩٣٣ م . وارتؤي تأليف لجنة استشارية من التياريين أنفسهم ، لمساعدة الحكومة المحلية في مهمتها ، فانقسم هؤلاء فالذين كانوا يتصرفون بحكمة وسداد - وهم الاكثرية المطلقة - قرروا انتهاز هذه الفرصة ، والسير بالمشروع قدما . أما الذين كانوا يركضون وراء الخيال ، فقد قاطعوها

وصاروا يحرضون الغير على مقاطعتها ، وربما كان لبعض الموظفين البريطانيين المستخدمين في « الحكومة العراقية » دخل في التحريض .

وكان « المار شمعون » قد سافر الى جنيف في ١٠ أيلول ١٩٣٢ ليلحق الشكاوى التي رفعها وأصحابه الى عصبة الامم ، واطلع على القرار الذي اتخذته العصبة في ١٤ كانون الاول ١٩٣٢ فلما عاد الى بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣٣ اجتمع بوزير الداخلية ، وأعرب عن ارتياحه مما تقرر ولكنه ما كاد يرجع الى « الموصل » في الحادي عشر من الشهر المذكور حتى بدأ يطعن في القرار ، ويتجاعر بتظلمه من الحكومتين : العراقية والبريطانية معا ، وما لبث أن أخذ يقاطع مشروع الاسكان ، ويهدد الحكومة بالهجرة الى ايران أو تركيا أو سوريا .

أما الحكومة العراقية فأخذت تتوسل بأنظر المئنة لفهام « المار شمعون » وصحبه بما تنطوي عليه سياستها نحوهم من التساهل وحب المساعدة ، ولكنهم أبو أن يتفهموا هذه الحقيقة (١) .

وفي نهاية شهر شباط من عام ١٩٣٣ . طلبت الحكومة الى « المار شمعون » أن يتعاون مع اللجنة الرسمية ويرشح جماعته للاشتراك في انفاذ مشروع الاسكان فأبى ، وصار يتهدد أتباعه بطردهم من الكنيسة ، اذا أيدوا سياسة الحكومة ، ثم تطورت هذه المعارضة الى حث الجماعات على القيام بعصيان مسلح (٢) .

فقانون الاسلحة ، يقضي بتسجيل السلاح اندي بأيدي القبائل وغيرهم في رأس كل سنة ، وكان التياراتيون من جملة القبائل أيضا فكانوا يسجلون سلاحهم بحسب الاصول ، أما في السنة التي بدأت هذه الحوادث ، فقد امتنعوا عن هذا التسجيل . وكان أتباع « المار شمعون » يتجاهرون بأقوال صيبانية كقولهم : انهم يضبطون منطقة دهوك والعمادية بالقوة ، وانهم يتحالفون مع الاكراد ، ويراجعون روسيا ، ونحو ذلك من أنواع التهديد والتنديد ، وكان كل من « ياقو » « ولوكو » « والقس كينة » في مقدمة الذين يناصبون العداء للحكومة .

(١) وفي الوقت نفسه فقد ارصدت الحكومة مبلغا جسيما لانتاجته على مشروع الدشتازي بقصد ارواء الاراضي الزراعية التي قطعتها للتيارين على الرغم من كون هذا المشروع غير اقتصادي ، واونعت فرقة هندسية برئاسة الدكتور احد سوسه لانجاز التحريات الفنية المطلوبة ، وحضر الجداول على جهة الزاب الكبير اليسرى بغية ارواء اراضي الدشت سيجا ولكن جبل التياراتين ، وقيامهم بالعصيان المسلح ، حال دون السير بالمشروع .

(٢) نقول جريدة « الاوقات اللندنية » الصادرة في يوم ١٠ آب ١٩٣٣ :
() ولكن « المار شمعون » وكثيرا من الرؤساء ظلوا على عنادهم في موقفهم العدائي ، وحارلوا احباط مشروع اسكان الاشوريين الذين ليس لهم اراض ، والذين راحت الحكومة العراقية تسكهم بأموالها وتحت ادارة احد الرعايا البريطانيين () اه .

استدعاء « المار شمعون » الى بغداد

وأزف الوقت المعين لوصول ضابط الاسكان الى بغداد ، وهو الضابط الذي نوه به نوري السعيد أمام مجلس العصبة عن رغبة الحكومة العراقية في استدعائه ليساعدها في ميمة الاسكان ، فوصل « وقابل وزير الداخلية يومئذ حكمة سليمان وبعض المسؤولين ، وكذلك مستشار الداخلية ومعاونيه ثم ذهب الى الموصل وما لبث أن باشر عمله فيها واذا به يجد بطريك التياريين المار شمعون ، وبعض الرجال من أعوانه ، وعمته سرمة ، يحرضون التياريين الآثوريين على القيام بتمرد ضد الدولة العراقية والمطالبة بمنحه سلطة زمنية وتشريعية » (١) . فطلبت « وزارة الداخلية » الى « المار شمعون » أن يحضر الى العاصمة للمذاكرة معه في بعض الشؤون وليتسلم بيانا عن المشروع كان الوزير حكمة سليمان قد أعدّه بالاتفاق مع مستشار وزارته السركيهان كورونواليس واطلعا المعتمد السامي عليه ، وذلك قبل أن يوقعه الوزير فوافقا عليه . فلما حضر ، بعث الوزير اليه الكتاب الرقم س/١١٠٤ والمؤرخ في ١٩٣٣/٥/٢٨ وهذا نصه :

عزيزي حضرة المار شمعون المحترم

سبق أن أوضحت لكم ، ابان زيارتي الاخيرة للموصل ، موقف الحكومة فيما يتعلق بوضعكم الشخصي ، وأرغب الان أن أؤيد تحريريا ما سبق أن سمعتموه شفويا . ان الحكومة راغبة في الاعتراف بكم رسميا كرئيس روحي للطائفة الآثورية ، وتعدكم بأنكم ستنالون الاحترام اللائق بكم بصفتكم المذكورة في كل وقت . وكما سبق لمتصرف الموصل أن أخبركم أن الحكومة ترغب في الحصول على مساعدتكم في أمر تنظيم لائحة قانون الطائفة على نفس أسس القوانين النافذة الان على الطوائف الاخرى . ولادامة مقامكم الروحي على الوجه المناسب ، تبحث الحكومة في الوقت الحاضر في كيفية ايجاد مورد لمساعدتكم بصورة مستديمة ، وليس في نيتها تقليل المخصصات الشهرية التي تدفع لكم الان الى أن يحين الوقت الذي يتضح فيه بأن لكم ايرادا كافيا من منابع أخرى .

على أنه لا بد لي أن أوضح بأن الحكومة لا يسعها الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية ، وسيكون وضعكم كوضع رؤساء الطوائف الاخرى الروحانيين في العراق ، ويتحتم على أبناء الطائفة الآثورية في كافة شؤون الادارة ، مراعاة القوانين والانظمة والاصول ، التي تطبق على جميع العراقيين الاخرين .

لا حاجة للتاكيد لحضرتكم مبلغ رغبة الحكومة الصادقة للقيام بكل ما يمكن عمله لتري الطائفة الآثورية ، كسائر العراقيين ، سعيدة وراضية ، ومن الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم ، وقد صرحت بسياستها مفصلا أمام عصبة الامم في جنيف

(١) فكريات علي جودة ص ٢١٣ .

والتي اقترنت بموافقتها .

ومما ينبغي بيانه أن الحكومة ، حسب الاتفاق الذي تم في الخريف المنصرم ، ساعية للحصول على خدمات خبير أجنبي لبدء المشورة في مسألة الاسكان المهمة ، ويتوقع وصول هذا الخبير « الميجر تومسن » الموصل في نهاية هذا الشهر ، وستكون أعماله ذات أهمية عظمى للطائفة الآثورية ، ولي وطيد الامل بأنه سيلقى المساعدة التامة من جميع من يضم خيرا للطائفة .

لقد لاحظت ويا للأسف أن حضرتكم قد أخذتم حتى الان موقفا غير مساعد ، بل ومعرقل - بحسب منطوق بعض التقارير - لهذه المسألة المهمة جدا ، وعليه أراني مضطرا لان أطلب منكم اعطاء ضمان تحريري بأنكم لا تأتون عملا من شأنه أن يجعل مهمة الميجر تومسن ، والحكومة صعبة . فإذا كانت هناك أية نقاط لم أوضحها في هذا الكتاب ، فيسرنى أن تلفتوا أنظاري اليها .

ان الاعتراف بوضعكم المعين آنفا ، منوط بقبولكم اياه ، واعطائكم عهدا قاطعا بأنكم ستكثرون على الدوام ، وبكل الوسائل . كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم . ويسرنى أن أحصل على جوابكم التحريري على هذا الكتاب حسب ما جاء في المرفق .

وزير الداخلية - حكمة سليمان

وهذه صورة العهد :

اني المار شمعون قد ائتمنت على كتاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ مايس ٢٣ وقبلت بجميع ما ورد فيه ، وهأنا أتعهد بأنني سوف لا أقوم بأي عمل من شأنه أن يعرقل مهمة انيجر تومسن والحكومة العراقية ، وذلك فيما يتعلق بمشروع الاسكان ، وأن أكون على الدوام ، وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم . اهـ

موقف المار شمعون

وبدلا من أن يوقع « المار شمعون » هذا العهد ، رفع الى الملك فيصل كتابا بسط فيه أمر استدعائه الى العاصمة ، واجتماعه بوزير الداخلية ، والكتاب الذي سلمه اليه الوزير ، والعهد الذي طلب اليه أن يوقعه ، وقد هدد مقام صاحب الجلالة بقوله : انه لا يكون مسؤولا عن حركات أتباعه في لواء الموصل ، ما دام هو في بغداد .

ثم وجه الى شخص الوزير كتابا سليط اللهجة برقم ٣٥ وتاريخ ٣ حزيران ١٩٣٣ كان أشبه بقنبلة ، منه بكتاب يوجه الى وزير دولة ، فاضطرت الحكومة أن تمنع مفادته بغداد ما لم يسط التعهد وهذه صورة كتابه :

سيدي الوزير

أعلمكم باستلامي كتاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ مايس ٩٣٣ واني

مع الاحترام اللائق أجيب على نقاطه الضرورية بما يلي :

١ - بخصوص مواجهتي لمعاليتكم في الموصل بتاريخ ١٢ نيسان ٩٣٣ فهل لي أن أذكر معاليتكم بالمحادثة التي جرت بعد ذلك اذ قال معاليتكم بأنكم تستهدفون خطة تعاون جديدة فيما يخص مشروع اسكان الآثوريين ، ويصدر كتاب بذلك الى المتصرفية يطلب فيه استشارتي في جميع المسائل التي تمس الآثوريين .

٢ - مهما كان قانون الطائفة ، المذكور في كتاب معاليتكم ، عاملا مفيدا ، فيظهر أنه تدبير قبل أوانه في هذه المرحلة ، نظرا الى أن مثل هذا القانون ضروري تطبيقه على طائفة مستوطنة ، فضلا عن ذلك ، فانه يحتاج الى الوقت لمراجعة قوانين الكنيسة لوضع هذا القانون .

٣ - أما العبارة « السلطة الزمنية » التي لمح اليها معاليتكم بقولكم « لا يسع الحكومة الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية » فيسرني أن أعلم كيفية تفسيركم لهذه



صورة « المار شمعون » جالسا في الوسط والى يساره والده بيزة الافندية

العبارة . وان كنت لا أرغب في الاسهاب في هذه النقطة . فأخال أنه يقتضي لي أن أحاول شرح عبارة « السلطة الروحانية والزمنية » المتحدتين في هذه القضية الخاصة ببطريك الكاثوليك في الشرق ، اذ يستبان لي بأن معاليتكم والحكومة قد اتخذها بنظر خطير .

ان سلطة هذه البطريكية تاريخية عظمي ، واستعمالها موروث عن تقاليد الشعب

والكنيسة الآثورية ، وانها كانت من أهم العادات الثابتة . انني لم ادع بالسلطة الزمنية ، وانما انا ارثها من قرون مضت ، كتحويل قانوني من الشعب الى البطريرك ، وهي لم تكن مباحة فحسب ، بل كان معترفا بنا رسميا فيما مضى من قبل الملوك الساسانيين القدماء ، والخلفاء المسلمين ، ومغولي خان ، وسلاطين آل عثمان ، ولا يمكن العثور على اي سوء استعمال لهذه السلطة في زمن أي ملك أو حكومة ، كان الشعب الآثوري من رعاياها ، فضلا عن انها لا تحول بحال من الاحوال دون تطبيق قانون البلاد ، فقد ثبت انها أحسن طريقة للنظر في شؤون الشعب ، الذي يعيش تحت الظروف التي فيها الآثوريون .

فبموجب الظروف المتقدمة ، اني آسف جدا أن أقول بأنه يستحيل علي العمل بأمركم في التوقيع على الوعد التحريري ، الذي أملاه معاليكم ، اذ لا يعني مثل هذا العمل سوى اني راغب في سحب نفسي من خدمة شعبي ، ذلك الواجب الذي كان كما عرضت ، عبارة عن تحويل قانوني لي من قبل الشعب ، وهو وحده له الحق فسي تجريده عني .

وبهذه المناسبة أود أن أبين بأنني استغربت كثيرا التدبير الذي ينوي معاليكم اتخاذه تحت الظروف الحالية ، بأن يطبق مثل هذا العمل بحق أحد العصاة ، واذا كان الامر كذلك فهل لي أن أسأل معاليكم ما اذا كان شرفي وشرف شعبي لم يهان ؟

لا أتمكن العثور على سابقة لعمل معاليكم هذا ما لم ألق اللوم على نفسي ، لاني عرضت باخلاص قضية الشعب الآثوري بصورة قانونية أمام السلطة المنتدبة سابقا ، وعصبة الامم ، وحكومة صاحب الجلالة ، بغية تأمين حل لها ، ذلك الحل الذي اعتقد بأنه في صالح كل من يهه الامر .

٤ - أما بشأن الزعم اني اتخذت الى الآن موقفا معاكسا بل سلبيا تجاه مشروع اسكان الآثوريين ، فان هذه النقطة ايضا كان معاليكم قد رفعها شفويا أثناء مواجهتي معاليكم في ٣١ مايس ، عندما طلبت أكثر من مرة بيان حقائق هذا الزعم . ان هذا يزيد في احباط عزيمتي عندما أفكر في مساعي المتواصلة في اقناع شعبي الآثوري بالاستيطان ، وأن يصبح عنصرا مفيدا في هذه البلاد كما كان حتى الآن .

أختم كتابي هذا بتقديم احتراماتي الى معاليكم ، وأعتذر لكتابتي اياه بلغة أجنبية ، لانه ليس لدي في الوقت الحاضر كاتب لائق باللغة العربية ، واذا توجد هناك أي نقاط يود معاليكم أن يعلمها ، فأنني أكون ممتنا جدا الى الاجابة عليها ، لاني أنوي مغادرة بغداد يوم الاثنين مساء الموافق ٤ حزيران ١٩٣٣ . المخلص لكم : ايشاي شمعون

صدى توقيف المار شمعون

كان الملك فيصل قد سافر الى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣ ، تلبية للدعوة الرسمية التي وجهها اليه عاهل الانكليز ، فما كادت الصحف الأوروبية تعلن خبر الزام الحكومة العراقية المار شمعون بالاقامة في بغداد ، ما لم يعط التعهد اللازم بحفظ

السلام ، حتى قامت قيامة الانكليز في مختلف صحفهم . وقد راجع وكيل السفير البريطاني في بغداد رئاسة الوزارة ، وبين نها ضرورة السماح للمرقوم بالعودة الى مصيغه في الموصل ، فلم يلق بيانه أذنا صاغية .

وفي يوم ١٩ حزيران ١٩٣٣م ، عقد اجتماع في البلاط الملكي في بغداد حضره رئيس الوزراء ، ووكيل السفير ، بحضور نائب الملك (وهو يومئذ ولي العهد الامير غازي) فحذر وكيل السفير ، رئيس الوزراء من النتائج التي تترتب على توقيف المار شمعون ، وبين أن توقيفه يؤدي الى اتحاد كلمة التياريين ، وقيامهم بثورة ضد الحكومة ، وزاد على ذلك أن هذا التوقيف يعطي أهمية للمار شمعون في نظر العالم ، ويسبب ارتباكات قد تمس معاهدة التحالف المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م . فرد عليه رئيس الوزارة ان المار شمعون قد ارتكب جرما ضد الدستور والقوانين المرعية ، وذلك بطلبه السلطة الزمنية ، وقيامه بتهيج التياريين ضد النظام العام ، فضلا عن انه خالف مقررات عصابة الامم ، بعدم اعطائه التعهد اللازم لسير مشروع الاسكان كما ينبغي ، مما أيد قناعة الحكومة بسوء نيته ، فرجوعه الى الموصل ، من غير محاكمته أو توقيفه ، مما يؤثر على ادارة الدولة ، ويزيد في تعنته وتشويشه ضد الحكومة ، ولا سيما وقد أيدت ذلك تقارير المفتش الاداري ، ووكيل متصرف لواء الموصل .

اما ازدياد أهمية المار شمعون ، فقد قال رئيس الوزراء أنه لا يراها واردة ، وانما الامر بالعكس ، فان ابقاءه بدون محاكمة ، هو الذي يولد النتائج الوخيمة ، ويسبب اخلافا في الادارة ، وهذا اهم بكثير من التأثير السيء الذي قد يحصل في الخارج من جراء توقيفه .

وأما ما يتعلق بالمعاهدة ، فقد صرح الرئيس بأنه لا يجد أية علاقة لقضية توقيف المار شمعون بمعاهدة التحالف ، ولا يرى أي مبرر لاتخاذ وكيل السفير هذه القضية وسيلة للتدخل في الامر ، ولهذا فانه لا يسلم بوجهة نظره لا من طريق مباشر ، ولا من طريق غير مباشر ، فارتبك وكيل السفير من هذا الموقف الحازم ، وقال أنه يأسف جدا للاشارة التي نوه بها الى معاهدة ١٩٣٠م مما أدى الى أن يحصل لدى رئيس الوزراء غير الفهم الذي قصده ، لهذا فهو يسحب هذا البيان ، ويؤكد أن قصده كان ان الثورة اذا وقعت فقد تسبب تعرضا للقواعد البريطانية في العراق ، نظرا للوضع الذي سيتخذه الجيش الليبي التياري ، المستخدم في هذه القواعد ، اذا ما قام التياريون بثورة ضد الحكومة . فشكر رئيس الوزراء ، وكيل السفير المستر فوربس ، لسحبه كلامه ، واكد له انه اذا وقعت الثورة المزعومة ، فان العراق هو الذي يتولى حمايات المطارات بقواته الوطنية ، وهو مستعد لذلك (انتهى اجتماع البلاط) .

الملك فيصل وإزمة بغداد

ما كاد الملك فيصل - وهو نزيل قصر بكنهام الملكي في لندن - يحاط علما بالخلاف الناشب في بغداد بين وزير داخلته السيد حكمة سليمان ، وبطريك التياريين

المار شمعون حتى قرر التدخل في الموضوع ، فأبرق الى رئيس ديوانه هذه البرقية :

علي جودت بك - البلاط الملكي بغداد
علمت أن في نية الوزارة ترك مركزها « أي الاستقالة » بسبب قضية مار شمعون !
خبروني بالتفاصيل ، ولا تقدم على أي عمل قبل تلقي الامر .
أوستاند ١٩ حزيران ١٩٣٣
فيصل (١)

وقد رد رئيس الديوان الملكي على برقية الملك بهذا الجواب :

بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٣٣ العدد ط/١٩٦

جلالة الملك فيصل قصر بكنهام - لندن

ان عدم توقيع المار شمعون على انكتاب التمهدي ، وطلبه السلطة الزمنية ،
واصراره على العودة ، وتوجيهه بعض العبارات التي اعتبرها وزير الداخلية مهينة ،
اضطرت وزير الداخلية على منعه من الذهاب الى الموصل ، أو توقيفه وسوقه الى المحاكمة
اذا ذهب . يدعي وكيل سفير بريطانية في العراق بأن الاجراءات القانونية ضد
المار شمعون وان كانت محقة فانها تسبب ثورة وعليه أراد وزير الداخلية الاستقالة .
الوزارة تؤيده ، ولكنها لم تقرر أي شيء . المسألة رهن المعالجة . لم نخبر جلالتم
لعدم ازعاجكم قبل حصول نتيجة . كونوا مطمئنين بأننا سوف لا نقدم على أي عمل
قبل اخبار جلالتم وتلقي الامر . التفاصيل في البريد الآتي .

رئيس الديوان الملكي (٢)

لم يقتنع الملك فيصل بالتفاصيل الواردة في برقية رئيس ديوانه فرد عليها بما
يلي :

لندن العدد ٤٤ التاريخ ١٩٣٣/٦/٢٣ .

من فيصل الى رئيس الديوان - بغداد
لدينا من الاعمال ما هو أهم من قضية مار شمعون . عليكم أن تحفظوا اعتدالكم
مهما كلفكم الامر التفصيل في بريد وزير المالية (٣)

وقد أجاب رئيس الديوان على هذا التحذير بهذا الجواب :

صاحب الجلالة الملك فيصل قصر بكنهام - لندن

عدل وزير الداخلية اليوم صباحا عن الاستقالة ، وأصر على توقيف المار شمعون
اذا غادر بغداد بدون أن يعطي التعهد ، وعليه وعد وكيل سفير بريطانية في العراق
بأن يحمله على عدم مغادرة بغداد اذا لم يوقع على التعهد .
الرقم ط/١٩٧ التاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤ رئيس الديوان الملكي (٤)

(١) و (٢) و (٣) و (٤) البرقيات مقتبسة من ملفات « المركز الوطني لحفظ الوثائق » وهي -
ملفات البلاط .

هذا ما جرى في بغداد . أما ما جرى في الخارج ، فإن الحكومة البريطانية في لندن كانت على علم بتطورات القضية الأتورية ، ما دق منها وما عظم ، وذلك في ضوء المعلومات التي كانت تتلقاها من سفارتها في بغداد يوميا ، فقررت أن تمارس ضغطا على الملك فيصل ، وتلتزمه أن يستعمل نفوذه الشخصي للسماح للمار شمعون بالعودة الى مصيفه ، فاضطر صاحب الجلالة الى أن يبرق ما يلي الى :

١٩٣٣/٦/٢٣

رئيس الوزراء بغداد

ان توقيف المارشيمون سيحدث ضجة في الصحف هنا ، مما يخرب علينا الجو الصافي والموقع الممتاز الذي حصلنا عليه ، وبالنتيجة سيهدم كل آمالنا بالموفقية في المسائل الكبرى التي بدأنا نعالجها ، عالجوا الامر بحكمة وصبر ، وابقوا جميع الاجراءات ، التي يجب أن تقوم بها ، لحين عودتي . متفق مع الوزراء على ما جاء .
فيصل

وكان الوضع في بغداد يستلزم موقفا حازما لئلا تضعف هيبة الحكومة وتداس كرامتها ، ولا سيما بعد أن علم الخاص والعام ، بأن السفارة البريطانية كانت تضغط على الهيئة الوزارية باستمرار للتساهل مع المتمردين ومهادنتهم ، مما حمل رئيس الوزراء على الرد على هذه البرقية بهذا الجواب :

صاحب الجلالة الملك فيصل لندن الرقم ٢٣٩٠ التاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤

لما كان رجوع المار شمعون الى الموصل بدون التعهد سيؤدي حتما الى اضطرابات تخل بالامن ، وتعرقل مشروع الاسكان ، فقد اتفق وزير الداخلية مع مستشاره على ابقائه هنا قبله الوزير بالبقاء . منذ مدة نعالج الامر بكل ما يمكن من الصبر والحكمة ، ومع هذا لا نقدم على اتخاذ الاجراءات ضده الا اذا أراد الذهاب بدون التعهد ، لما هو محقق من وقوع الفتنة ، ولاضطراب الوزارة على حفظ الامن ، خاصة بعد أن ظهر من معاضدة ياقو مع مائتين من أعوانه العصيان المسلح مجتمعين بصورة مستمرة على طريق دهوك - عمادية ، ورفضه اعطاء التعهد لحفظ السلام . بعد اتفاق وزير الداخلية ومستشاره بوشر في الاجراءات ضد ياقو وأعوانهم لحملهم على ترك العصيان .
رشيد عالي

واستغرب صاحب الجلالة الملك من هذه البرقية وأظهر ، دهشته من موقف حكومته من توجيهاته ، فأجاب عليها بما يلي :

١٩٣٣/٦/٢٥

خارجية بغداد

اننا نلاحظ ان ابقاء المار شمعون مدة أكثر في بغداد ، يسبب ازدياد تهيج الاقلية الآتورية واكثار الدعاية ضد العراق . اذا اختل الامن بسبب ذهاب المار شمعون الى مصيفه ، فالحكومة غير عاجزة عن تأديبه . أما اذا أجبر على البقاء في بغداد فتتوسع العصيان الذي تشيرون اليه ، فالحكومة تكون ضعيفة خارجيا ، لذلك لا يجب أن تعطى

قيمة كبيرة لذهابه الى مصيفه من ناحية الامن ، بل من المهم ملاحظة الجهة الخارجية مع اتخاذ جميع التدابير لقمع كل حركة يأتي بها بعد ذهابه . وعليه بلغوه شفهيًا ان الحكومة لا تغير سياستها نحو الآثوريين ، وتنتظر منه أن يبرهن على اخلاصه بالذهاب الى معله ودعوة العاصيين للاخلاء الى السكينة ، واذا صدر منه أي عمل خلاف ذلك ، فالحكومة تكون معذورة باتخاذ ما تراه من أسباب بشأنه . زملاؤكم الثلاثة (أي ياسين الهاشمي ورستم حيدر ونوري السعيد) متفقون معنا ، وكذلك نحن على اتفاق مع بريطانيا على معالجة القضية بهذه الصورة في الظروف الحاضرة . « فيصل »

دقق رئيس الوزراء في برقية الملك ورأى : ان السماح للمار شمعون بالعودة الى الموصل دون توقيع التعهد الذي عرضه وزير الداخلية عليه ، سيشجع الغير على الاستخفاف بأوامر الحكومة وعدم اطاعتها ، فضلا عن أنه سيجعل مركز الحكومة ضعيفا . ورأى أن يستطلع آراء زملائه في الوضع الراهن ، فجمع مجلس الوزراء في يوم تسلمه هذه البرقية ، وعرضها عليه ، فتقرر ارسال الجواب التالي :

الرقم ٢٤٤٧ التاريخ ٢٦ حزيران ١٩٣٣

اجتمع أصحاب الفخامة والمعالي الوزراء في ديوان رئاسة الوزراء ، وبعد الاطلاع على برقية صاحب الجلالة الواردة الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٣ قرروا الاجابة عليها بالبرقية التالية :

جوابا لبرقية جلالتم ٢٥ حزيران . نرى مع الوزراء أن رجوع المار شمعون الى الموصل بدون التعهد ، خاصة بعد قيام معاضده ياقو وأعوانه بالعصيان المسلح ، واضطراب الاحوال في السماك ، مما يضعف مركز الحكومة ، ويشجع العصاة ، ويوسع الاضطراب ، ويسبب ازدياد التأثير السيء في نفوس الاكراد ، والآثوريين المواليين للحكومة ، بل عواقب وخيمة للبلاد . تبليغ المار شمعون بالرجوع الى الموصل وطلبنا منه دعوة العاصيين للسكون ، يعتبر اعترافا منا بسلطته الزمنية وبعجز الحكومة الذي لا يلتئم مع المصلحة العامة . اعادة الاحوال الى السكينة لا يحصل الا باتخاذ الاجراءات الحازمة ضد العصاة . تقوية الوضع في الداخل ضروري لسلامة البلاد . لا اختلاف بيننا وبين المستشار ووكيل السفير . الرأي العام المتهيج من وضعية المار شمعون وأعوانه بدأ يهدأ من اتخاذ الاجراءات . لم يقع لحد الان أي اصطدام . لا زلنا نعالج القضية بالحكمة ، ولا نلجأ الى استعمال السلاح قبل اقدام العصاة عليه . متخذون التدابير اللازمة لحمل العصاة على ترك العصيان . وضعنا قوي . لا يوجد ما يستوجب القلق . كونوا مطمئنين تماما .

رشيد عالي

بوائد حركة التمرد

كانت قائممقامية قضاء دهوك قد طلبت الى ملك ياقو بن ملك اسماعيل (١) أن

(١) كان « ملك ياقو » احد الضباط النياريين المستخدمين في جيش « البني » الانكليزي ، ولنظة « ملك » تطلق على رئيس كل قبيلة ، فهي نظير كلمة « الشيخ » لدى القبائل العربية .

يحضر الى مركز القضاء ، فجاء اليه في يوم ٢١ مايس ١٩٣٣ ومعه حرس مسلح حيث هزأ بقائمقام القضاء ، ووجه اليه كتابا رسميا بلهجة شاذة .

ولما وصل ضابط الاسكان البريطاني الى الموصل ، استدعى ملك ياقو لاختذ رأيه في قضايا الاسكان ، فجاء المرقوم الى مواجهته في يوم ١٤ حزيران ١٩٣٣ مع خفر مسلح كبير العدد ، فرفض الضابط بتل لباقة رؤية هذه الحالة ، فعاد (ياقو) وصار يجمع أعوانه لتحدي السلطة والاخلال بأمن الدولة ، اذ كان تلقى أمرا بذلك من المارشيمون الذي أراد أن يختبر عزم الحكومة واستعدادها العسكري .

وفي ١٩ حزيران ، علمت السلطة بأن جماعة ياقو بلغوا المئتين ، وأن نصفهم حاول قطع الطريق على الموالين للسلطة « فجهزت قوة بعثت بها الى محل التجمع لالقاء القبض على ياقو وأعوانه ، فتوسط المفتش الاداري المستر ستافورد في أمره ، وتبرع بأن يذهب هو بنفسه ويأتي به من دون سفك دماء . ونعلا أتى به الى الموصل ، وأحضره أمام المتصرف ، الذي كلنه بأن يتعهد بالمحافظة على السكينة ، وعدم الاخلال بالامن فأبى ذلك قائلا : انه لم يحضر لهذه الغاية » (١) . وخرج وكاد الطرفان يتقاتلان لولا يقظة السلطة ، فاضطرت الحكومة أن تعزز مخافر الشرطة بقوات احتياطية ، فكتب اليها ياقو طالبا سحب هذه القوات .

ولما كانت الحالة قد وصلت الى درجة مخيفة ، طلبت « رئاسة أركان الجيش » الى « أمرية منطقة الموصل » أن تجري تمارين الحروب الجبلية في « بادي » شمالي « دهوك » كتدبير احتياطي ، ضد الفلاقل ، ولتكون على استعداد لمقابلة الطواريء ، فقلق الكرد المجاورون من المصير الذي سيؤول اليه موقفهم ، وأعلنوا استعدادهم لموازرة الحكومة أنى شئت . وعلى أية صورة أرادت .

ولكن سرعان ما كان لهذه التدابير الشديدة ، وقعها في النفوس ، مما حمل « ياقو » على الاعتقاد بأن قوة الحكومة ستقضي عليه وعلى أتباعه ، كما أكد المفتش الاداري البريطاني ذلك له ، فاضطر أن يخضع واصحابه لسلطان الحكومة ، ويسلم نفسه الى سلطات اللواء في ٢٦ حزيران ، بعد أن حصل على الامان ، وبعد أن لمس « انشقاق الآتوريين غير الموالين لمار شمعون » (٢) فاكثفت هذه بأخذ التعهد اللازم لحفظ السلام ، وبأن لا يقوم في المستقبل بأعمال تخل بالامن ، وقضت الوزارة بهذه التدابير الحكيمة على اخماد عصيان مسلح ، لم يعرف مداه ، وحقت دماء الابرياء وأقرت سطوتها في تلك الربوع ، وعلى أثر ذلك أبرق رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني الى جلالة الملك البرقية التالية في ٢٧ حزيران ١٩٣٣ :

(١) فكريات على جسودة ص ٢١٤ .

(٢) يوبيل الجيش الفضي ص ١٢٢ .

صاحب الجلالة الملك فيصل بواسطة المفوضية العراقية : لندن الرقم ٢٥٣٩
بعد سوق القوات اللازمة ، خضع ياقو ، وسلم نفسه لسلطات الموصل ، وأعطى
تمهيدا بحفظ السلام بكفالة مالية ، انتفصيل بالبريد .
كما أبرق رئيس الديوان الملكي هذه البرقية :

عراقية - لندن ١٩٣٣/٦/٢٧

اعرضوا ما يلي الى صاحب الجلالة حالا :
نظرا للاجراءات المتخذة ، قد سلم ياقو بن الملك اسماعيل الى الحكومة ، وأعلن
خضوعه لها بدون أن يقع أي حادث . الحالة في سكوت تام رئيس الديوان الملكي
فورد الجواب من صاحب الجلالة كما يلي بتاريخ ٢٨ حزيران :

رئيس الوزراء بغداد

نحمد الله ونهنئكم جميعا على الموقية التي حفظت للحكومة شرفها وسطوتها .
نعتقد أنه لم يبق مانع لتطبيق برقيتنا المؤرخة ٢٥ حزيران وذلك ضروري لموقفنا .
« فيصل »

ملحوظة

تتضمن برقية الملك المؤرخة ٢٥ حزيران ١٩٣٣ ، المنشور نصها فوق هذا ، ضرورة
السماح للمار شمعون بالعودة الى الموصل ، الا أن رئيس الوزراء لم ير من السداد السماح
بعودة المار شمعون الى الموصل . فأبرق الى صاحب الجلالة يقول بتاريخ أول تموز ١٩٣٣
ورقم ٢٤٧٥ .

جميعا مدينون بالموقية لنفوذ جلالته . لم نتأخر عن تضحية أعز ما لدينا في
سبيل مصلحة البلاد وكرامة الحكومة . ابقاء المار شمعون هنا لا زال ضروريا ، خاصة
وان التقارير الواردة أخيرا من متصرف اللواء والمفتش الاداري تؤكد ذلك بغية المحافظة
على السكينة .
« رشيد عالي »

عقد اجتماع في الموصل

ظهر للحكومة أن جماعة كبيرة من أتباع « المار شمعون » لم تلم ، الى تلك الساعة ،
بالقرار الذي اتخذته مجلس العصبة بصدد شكاي التياراتين ، فقررت دعوة رؤسائهم
الى اجتماع عقد في مركز اللواء في اليومين ١٠ و ١١ تموز ١٩٣٣ وحضره الرؤساء
الموالون والمخاصمون ، وألقى كل من وكيل المتصرف ، والمفتش الاداري ، وضابط الاسكان
البريطاني خطبا في سياسة الحكومة ، كما تلي قرار عصبة الامم ، الذي اتخذته المجلس
في يوم ١٤ كانون الاول ١٩٣٢ ، فارتاح معظمهم لبيان هذه الخطة ، ولتلاوة هذا
القرار ، وأخذوا ينددون بزعيمهم الروحي ، ويقولون أنه لا يمثل الا نفسه ، وسكت

الآخرون مفضلين الاحتفاظ برأيهم إلى ما بعد مراجعة أنفسهم « وكان الموالون يتأففون من ٤٣٥٠ عائلة وغير الموالين من ١٣٠٠ عائلة معظمهم من عشيرتي تخوما وتياري العليا الساكنتين في قضاءي دهوك والعمادية » (١) .

ما دار في هذا الاجتماع

طلب وكيل متصرف اللواء « السيد خليل عزمي » أن يسأله الحاضرون عما يدور في خلدهم ، فكانت استفساراتهم تنحصر في نقطتين أساسيتين : « المار شمعون » و « قضية الأراضي » .

ان « المار شمعون » يطالب بالسلطة الزمنية ، كحق موروث ، كما هو صريح كتابه ، فكان جواب المفتش الإداري :

« ان خطة الحكومة أوضحت تماما في البيان الذي تلاه وكيل المتصرف (٢) وأنها قررت بصورة نهائية عدم اجراء أي تعديل فيها » .

أما « قضية الأراضي » فقد قال وكيل المتصرف :

« ان الحكومة ترغب في منح حقوق دائمية لجميع الزراع في أراضيها ، وقد باشرت لجان التسوية أعمالها - وهي مؤلفة لهذه الغاية - في بعض الاولوية ، وستأتي إلى لواء الموصل عن قريب وتباشر عملها ، وسيعامل التياراتيون نظير سائر الزراع العراقيين في أراضي الحكومة ، وهي تتعهد بأن لا تأخذ منهم الأراضي ، ولا تعرقل تصرفهم ما داموا على الزراعة يطيعون أوامر الحكومة ، وينفذون قوانينها كبقية الرعايا ، أما الأراضي المملوكة لعدد كبير من التياراتيين ملكا شخصيا ، فان الحكومة تتبع معهم ما تتبعه مع سائر السكان من أكراد وعرب ، وعند حصول نزاع بين الملاك والزراع يحسم وفقا للطريقة المتبعة في جميع أنحاء المملكة » اهـ

وكانت نتيجة هذا الاجتماع - كما قلنا - أن معظم الرؤساء الذين حضروه ، أعلنوا تأييدهم لخطة الحكومة ، وقالوا أنهم يطيعون أوامرها وقوانينها ، أما الباقيون فقد احتفظوا بأرائهم حتى يراجعوا أنفسهم ، وكانت نتيجة هذه المراجعة أنهم رفعوا بعد يومين العريضة الآتي نصها :

نحن الموقعون أدناه نود أن نعرض على سعادتك ما يلي :
اننا الذين دعينا من قبل الحكومة ، كنا نظن أن هذه الدعوة تتعلق بالاسكان فقط . أما الآن فنقول بصورة نهائية أن غبطة البطريك المار شمعون هو وكيلنا ، واننا

(١) البويبيل النفسي للجيش العراقي من ١٢٢ .

(٢) ان الحكومة ترغب جدا في ان تعترف للمار شمعون برئاسة الروحية الكنيسة النسطورية فيكون بهذه الصفة حائزا لعين الصفات التي يتمتع بها رؤساء سائر المذاهب الدينية في العراق ... ان الحكومة لا توافق ابدا بأن تمنح للمار شمعون سلطة زمنية لانها لم تمنح سلطة زمنية لأي رئيس من رؤساء العشائر والروحانيين في العراق .

لم نحب منه هذه الوكالة بعد . وعلى هذا فليس في وسعنا اعطاء أي قرار الى أن يحضر غبطته هنا . اهـ

أما الذين بقوا على ولائهم للحكومة فقد وقعوا العريضة التالية :

نحن الموقعون أدناه ، من ملوك ورؤساء الآثوريين ، حضرنا يوم ١١ تموز ١٩٣٣ في ديوان متصرفية لواء الموصل ، وأعلننا فهمنا سياسة الحكومة ومنوياتها تجاه القضية الاثورية ، ونسجل بهذه المضبطة اعترافنا بأن سياستها ، التي أعلنها وكيل المتصرف هي السياسة الصادقة ، ولذلك فقد رضينا بها عن اختيار واطمئنان . والان فنحن مستعدون لاطاعة قوانين البلاد العراقية كلها ، ونخالف كل شخص أو فئة ترمي الى ما يخالف هذه السياسة القوية ، وكذلك قد فهمنا تصريحات المفتش الاداري الكولونيل ستانفورد ، والميجر طومسن ، خبير الاسكان ، التي أتت مؤيدة لتلك السياسة ، وبناء على ذلك وقمنا على هذه المضبطة ، تحريراً في ١٩ ربيع الاول ١٣٥٢ و ١١ تموز ١٩٣٣ .

موقف الجيش من التيارات

كان « وزير الداخلية » على اتصال مع « رئيس أركان الجيش » ولما رأى أن الامر قد يستدعي استخدام القوة لحمل المتمردين على الاطاعة ، سأل « رئيس أركان الجيش » عن امكان تأديب العصاة المتمردين ، فأجاب هذا بأن الجيش العراقي يستطيع تأديبهم بيسر . وفي الوقت نفسه فانه أنجد القطعات القائمة بتمارين الحروب الجبلية في شمالي دهوك بقطعات أخرى ، كما أن الشرطة أسست ٥١ مخفراً في القرى الآثورية ، على طريق الموصل - دهوك لمحافظة الامن .

وكان مقر منطقة الموصل متحمساً للحركة ضد التياريين ، لما لحق بعض الضباط الساكنين بالقرب من دورهم من الاهانة . فقد كانت الاحجار تتساقط ليلاً ، قبل اشتداد حركة ياقو ، على دور أولئك الضباط بانتظام ، مما أفزع نساءهم وأطفالهم ، وكان الضباط يعتقدون بأن هذه الاحجار انما كانت ترمى من قبل التياريين ، وهذا مما جعل الحماس لحركة التأديب بالغاً أشده .

وراجع كبير من ضباط البعثة العسكرية البريطانية ، في تلك الآونة وزير الدفاع جلال بابان ، وأعلمه أن الملك فيصل كان قد وعد السفير البريطاني بنقل أمير اللواء بكر صدقي من الموصل الى جهة أخرى ، لان التياريين يتخوفون من وجوده في الموصل كثيراً (١) فرد الوزير على ذلك بتخطئة هذه الفكرة ، وأنكر أن يكون الملك قد وعد

(١) قال لنا السيد حكمت سليمان ذات يوم : ان معاون مستشار الداخلية الميجر امونس زاره في مكبه اثناء اشتداد هذه الازمة وقال له : ان النوج اللبني المستخدم في قاعدة الحباتية البريطانية قد يحتاج بغداد ويفتك بالاعلين الابرياء انتقاب لجماعته في الشمال . فرد عليه السيد حكمت بأنه سيصدر اوامره الى الشرطة بالانسحاب من مواضعها ، اذا ما هاجم النوج اللبني العاصمة ، ليقاوم مع الاعنيين وجها لوجه ونرى النتائج . وبينما كان السيد حكمت يفكر في كيفية امتلاص الشعب على ما يحك ضده ، عاد اليه امونس ليؤكد ان حاجية الحباتية البريطانية اتفخت التدابير الصارمة لمنع خروج اي تيار من المساعدة .

السفير مثل هذا الوعد ، لا سيما وأن بكرا كان يحيط بمنطقته احاطة تامة فليس من السداد نقله .

الهجرة الى سوريا

هذا ما كان من أمر « المار شمعون » والزامه بالاقامة في بغداد . أما ما كان من أمر أتباعه ، الذين تلقوا تحارير ياقو ولوقو « بعد وصولهما الى سوريا واتصالهما بالسلطات الفرنسية » (١) المنبئة « بأن كل شيء قد تم » فانهم أعدوا عدة الهجرة الى الاراضي السورية من جهة ، وإلى التجمع للقيام بحركة ما ضد الحكومة من جهة أخرى ، وقد اتخذوا جبل « بو سريان » مقرا لاجتماعهم ، وتوحيد قواهم ، لمساعدة هذا الموقع على الافلات والتخلص من القوات الحكومية ، وتمكينهم من العبور الى سوريا بيسر ، ولكن الحظ خانهم وانكشف أمرهم ، فانتقلت القوات العسكرية الحكومية من معسكرها في شمال دهوك الى جهة دجلة لتراقب المعابر ، وتنتزع السلاح من النازحين .

وقد تم عبور الحدود العراقية الى يوم ٢١ تموز نحو (١٣٥٠) تياريا ، بعد أن تركوا قراهم بدون رجال مسلحين يدافعون عنها ، أو يحرسون نساءها وأطفالها ، ودلت التحقيقات التي قامت بها السلطات المحلية على أنهم نزحوا امتثالا لاوامر « المار شمعون » الذي أقرعهم بأن السلطات الفرنسية ستعيّلهم ، وتمنحهم جميع مطالبهم ، وتساعدهم كما ساعدتهم الانكليز من قبل ، يوم أقاموا البناكل لهم بجوار « باعقوبا » سنة ١٩١٩ .

وكانت الحكومة العراقية حشدت قوة كافية لنزع السلاح من الذين يفادرون البلاد ، منعا لاحتجاج السلطات الفرنسية على دخولهم سوريا مسلحين ، وكلف الجيش أن يتجنب اراقة الدماء على كل حال ، وفي الوقت نفسه قرر مجلس الوزراء عدم السماح لأي من النازحين بالعودة الى العراق . وفي ٢٣ تموز ١٩٣٣ وجهت الحكومة العراقية الى « المفوضية الفرنسية في بغداد » الكتاب التالي المرقم ٦٨٣٣ والمؤرخ ١٩٣٣/٧/٢٣ :

سيدي القائم بالاعمال

تأييدا للمحادثة الشفوية التي جرت بيننا أمس : لي الشرف أن أخبركم بأنني علمت مؤخرا أن قسما كبيرا من الآثوريين ، الذين يقارب عددهم الالف وثلثمائة نسمة ، المنتسبين الى عشائر التخوما ، والتياريا ، في قضائي دهوك والعمادية ، وغيرهم من الآثوريين ، قد نزحوا في ٢١ الجاري من منطقة فيشخابور (شلكة) الى الاراضي السورية ، وأنهم يقيمون الان في (كلي جلبي) وبما أن هؤلاء من العشائر غير المعتادة

(١) طلبت الحكومة الى « ياقو » بعد استسلامه ، ان يحضر الى بغداد مع زميله « لوقو » لينصحا المار شمعون بوجوب تحسين سلوكه ، واعطاء التعمد المطلوب منه ، ليؤذن له بالعودة الى الموصل . وقد جاءا اليها فعلا ، ولكنهما بدلا من ان يؤدبا الرسالة التي ندبا اليها ، اخذا بعض الرسائل من المار شمعون ، وساقرا بها الى السلطات الفرنسية في سورية . وهذا ما دل مؤخرا على ان ياقو لم يستسلم الى الحكومة احتراماً للنظام ، وطوعا للاوامر ، ولكن خوفا من التدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة في سوق القوات الى (كلي تظاره) وخشية الرجل من قضاء هذه القوات عليه بالمرّة .

على التنقل ، وحيث أنهم دخلوا سوريا بدون اخبار الحكومة العراقية ، والحصول على اذن منها بذلك ، حسبما تقضي به المادة الخامسة من الاتفاقية المنعقدة بين العراق وسوريا لتنظيم أمور عشائر الحدود ، أرجو التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية لاتخاذ التدابير اللازمة ، عملاً بالمادة السادسة من الاتفاقية المذكورة ، لتجريدهم من السلاح ، وتأمين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود ، منعاً لاتيائهم ما يخل بالامن وانبائهم بالنتيجة . اهـ

وفي ٢٧ تموز ١٩٣٣ وجهت وزارة الخارجية العراقية كتاباً آخر الى القائم بأعمال المفوضية الفرنسية في بغداد تحت رقم ٦٩٦٣ هذا نصه :

سيدي القائم بالاعمال

حصل لي الشرف أن بينت لكم في كتابي المرقم ٦٨٣٣ والمؤرخ ٢٣ تموز ١٩٣٣ حول التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية ، لاتخاذ التدابير اللازمة ، عملاً بالمادة السادسة من الاتفاقية المؤقتة المنعقدة بين العراق وسوريا ، لتنظيم أمور عشائر الحدود ، لتجريد النازحين الى البلاد السورية من الآثوريين من السلاح ، وتأمين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود ، منعاً لاتيائهم بما يخل بالامن . ولكني أود أن أحيطكم علماً بأن هؤلاء الآثوريين لم يزلوا مخيمين في الضفة اليمنى من دجلة ، أمام الحدود العراقية ، وأنهم قد هياؤا المتاريس ، وغايتهم مواجهة القوات العراقية بالقوة ، في حالة منعها عبور رفقاتهم ، فاذا لم يبعد هؤلاء النازحون من الحدود ويجردوا من أسلحتهم ، فقد يؤدي الامر الى سفك الدماء ، الامر الذي لا تود الحكومة العراقية وقوعه الا اذا اضطرت الى ذلك حفظاً للامن . وعليه فان عدم قيام السلطات السورية بما تحتمه عليها احكام الاتفاقية المشار اليها من ابعاد هؤلاء من الحدود وتجريدهم من السلاح ، رغم سبق طلبنا ذلك منذ أربعة أيام ، مما لا ينفق ونصوص الاتفاقية المذكورة وقواعد حسن الجوار ، لذلك جئت بهذا التأكيد مكرراً طلب حكومتي الآنف الذكر ، باتخاذ التدابير السريعة لابعاد هؤلاء عن الحدود ، وتجريدهم من السلاح ، استناداً الى نصوص تلك الاتفاقية راجين اعلامنا بما يتم في هذا الشأن ، اهـ

★ ★ ★

لم تكتف الحكومة العراقية بارسال هذين الخطابين الى المفوضية الفرنسية ، فسمعت لعقد اجتماع بين الممثلين العراقيين والفرنسيين على الحدود ، وضحت فيه سياسة الحكومة العراقية ازاء التياريين النازحين ، وكذا الذين بقوا في العراق ، فوعد الممثل الفرنسي بتجريد الذين اجتازوا الحدود من السلاح ، ، فلا يفسح أي مجال لعودة أي منهم الى العراق بسلاحه .

وجاءت الانباء الى الحكومة العراقية في آخر يوم من شهر تموز ١٩٣٣ مؤيدة صحة الوعد الذي قطعه الممثل الفرنسي في اجتماع الحدود ، وأنه قد تم تجريد التياريين من كامل سلاحهم ، فتنفست الحكومة العراقية الصعداء ، وارتاحت للسلوك الذي

سلكه الفرنسيون في هذه القضية ، وعدت الازمة منتية بمصادرة السلاح ، فأذنت
بنشر البيان التالي :

بيان

ليس بخاف أن الحكومة كانت ولم تزل ، تبدي مساعداتها بكل الطرق الممكنة الى
الأنوريين بغية اسكانهم وترفيه أحوالهم . آملة أن يكونوا رعايا مخلصين لهذه البلاد ،
يشعرون بالواجب نحوها كسائر العراقيين . ولتحقيق هذا الغرض قد أعفتم من دفع
الضرائب ، وأسكنتهم في قرى عديدة ، ومدت لهم يد المعاونة كلما رأت لزوما لذلك ،
كما أنه ليس هناك شك في أنها قامت بكل تعهداتها تجاه عصبة الامم ، وأكبر دليل على
ذلك استقدامها خبيرا لدرس مشروع الاسكان ، ورفع التوصيات اللازمة الى الحكومة
حولها ، ولهذه الغاية سبق أن خصصت مبالغ لا يستهان بها ، الا أنه رغما عن كل هذا
أخذ المار شمعون يعرقل مشروع الاسكان ويطالب بأشياء غير معقولة ، ومخالفة لاحكام
قوانين البلاد ، ولقرار عصبة الامم نفسها ، كاعتباره ذا سلطة زمنية لا يمكنه التخلي
عنها . ولما رأت الحكومة أن بقاءه في الموصل مما يعرقل سير الاسكان ، ويخل بالامن
العام ، جلبته الى بغداد وأفهمته بأنها لا تساعد على الرجوع الى الموصل الا اذا أعطى
تعهدا بأنه سيحافظ على السلام ، ولا يتصدى لاية حركة من شأنها عرقلة مشروع
الاسكان ، وأن يرجع عن طلباته غير القانونية ، ويطيع أوامر الحكومة ، وحيث أنه لم
يقبل بذلك ، رأت الحكومة لزوما لبقائه في بغداد ، استنادا لحكم القانون المختص ،
الا أن الامر لم يقف عند هذا الحد ، بل ان أعوان المار شمعون تصدوا فعلا ، وهم
مسلحون ، للاخلال بالامن العام ، وذلك باجتماعهم قبل مدة قصيرة في محل معين ،
وتمردهم على الحكومة ، وتوعدهم الأنوريين المواليين لها ، وكان اجتماعهم هذا برئاسة
المدعو ياقو بن اسماعيل ، فاضطرت الحكومة الى سوق القوة اللازمة لتأديبهم ، وأرجعت
الامور الى مجراها الاعتيادي ، بعد أن خضع المتمردون ، وقدموا دخالتهم للحكومة ،
وتعهدوا باطاعتها ، وعدم الاخلال بالسلام ، وعلى اثر ذلك رأت الحكومة من الضروري
أن تجمع رؤساء الأنوريين ، وتفهمهم بقرار عصبة الامم المتخذ بشأن الأنوريين وبسياستها
نحوهم ، فأحضر جميع هؤلاء الرؤساء في الموصل ، وأوضحت هذه الامور كلها لهم من
قبل المتصرف بحضور (خبير الاسكان) وقد أعطوا التعهدات اللازمة بخضوعهم لاورام
الحكومة وانقيادهم لها ، الا أن أعوان المار شمعون بالرغم عن ذلك كله ، أعادوا الكرة
قبل أيام قلائل ، واجتمعوا مسلحين في جبل بوسريان ، ولما راوا أن الحكومة محتاطة
للطوارئ ، وأن قوتها كافية لقمع أي تمرد ، وكافلة للمحافظة على النظام ، عبروا
الحدود العراقية ، ودخلوا المنطقة السورية ، وكان عددهم ١٣٥٠ رجلا مسلحا . ولما
كان عملهم هذا مخالفا للقوانين من كل الوجه علاوة على أنه وقع بدون علم الحكومة
واذنها ، قررت الحكومة أن لا تقبلهم مرة أخرى في العراق . أما اذا أظهرنا ندمهم
وأرادوا الرجوع ، فلا تمكنهم من ذلك الا بعد تجريدهم من السلاح ، محافظة على الامن
العام ، وعبرة لغيرهم ممن قد تسول لهم أنفسهم القيام بأعمال مماثلة .

وتنفيذا لهذا ساقطت الحكومة حالا القوة اللازمة من الجيش والشرطة الى جهات العبور من لواء الموصل ، ولما رجع قسم منهم الى الضفة العراقية من نهر فيشخابور بسلاحهم ، جردهم الجيش من السلاح فعلا ، ثم عبر عدد آخر منهم الى المنطقة العراقية بسلاحهم ، فأندرهم الجيش بلزوم ترك السلاح ، غير أنهم لم يلتفتوا الى ذلك وبدأوا يقاومونه بالسلاح فاضطر الى مقابلتهم بالمثل ، وعلى ذلك اضطروا الى الرجوع خائبين . وفي الوقت نفسه طلبت الحكومة من القائم بأعمال الحكومة الفرنسية في بغداد أن يعلم حكومته بلزوم تنفيذ أحكام اتفاقية حسن الجوار ، الموجودة بين الدولتين ، والتي تقضي بضرورة تباعد مثل هؤلاء الأتوريين عن منطقة الحدود العراقية ، وتجريدهم من السلاح ، لانهم ليسوا من العشائر المعتادة على التنقل . وبعد أن جرت المفاوضات اللازمة في هذا الشأن ، قامت الحكومة الفرنسية بما طلب منها فجردتهم من السلاح ، وأبعدتهم عن الحدود الى الاماكن النائية ، داخل المنطقة السورية .

ان هذه الحادثة تمت بهذه النتيجة الحسنة بفضل الله تعالى ، وبموازنة الشعب العراقي النجيب ومع كل هذا فان الحكومة لم تزل محتاجة للامر ، ومتخذة كل التدابير الضرورية للضرب على أيدي من يتصدى لاختلال بالامن العام ، حسب ما يقتضيه الواجب تأمينا لمصالح البلاد العامة .

بغداد ١ آب سنة ١٩٣٣ ملاحظ المطبوعات (١)

تدخل الملك فيصل

كان الملك فيصل قد غادر عاصمة بلاده الى لندن في الخامس من حزيران ١٩٣٣ مصحوبا بثلاثة من أبرز وزرائه وهم : وزير المالية ياسين الهاشمي ، وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير الاقتصاد رستم حيدر ، فلما اطلع على سير قضية التياراتين وبلوغها هذا الحد من التعقيد ، رأى أن يقترح حلا وسطا فأبرق الى نجله وولي عهده القائم بنبابة الملك هذه البرقية :

العدد و / ٢٥ التاريخ ١٩٣٤/٧/٢٨ (برن)

من صاحب الجلالة الملك المعظم الى صاحب السمو الملكي الامير غازي .
اطلعو رئيس الديوان الملكي على هذه البرقية . اقترح على وزير الداخلية أن يعطي أمرا سريا للشرطة على الحدود ألا يطلبوا الاسلحة ممن يندم ويرجع . فاذا وافقتم على ذلك أبرقوا حالا والا سوف آكون مضطرا أن أتحرك بالطيارة صباح الاحد ، وأكون في بغداد يوم الاربعاء . برقيتي هذه سرية لا يطلع عليها أحد . اهـ

ولما اطلع الامير غازي ولي العهد ونائب الملك وزير الداخلية على برقية والده ، رفض الوزير العنيد التقيد بأمر الملك فرد ولي العهد الامير على برقية والده بهذا الجواب المستعجل في التاسع والعشرين من تموز ١٩٣٣ م :

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٨٨١ بتاريخ ١ آب سنة ١٩٣٣ .

من غازي الى صاحب الجلالة الملك فيصل :
برن - بلفو بالاس
اشارة الى برقيتكم بتاريخ أمس . لم يوافق وزير الداخلية على الاقتراح بالرغم من
الحاحنا عليه . وقد قابل سفير بريطانية في العراق رئيس الوزراء اليوم ، واتفقا على
أن سفير بريطانية في العراق سيلج على حكومته أن تطلب الى حكومة فرنسة لابعاد
الآثوريين المسلحين عن الحدود ، وتجريدتهم من السلاح ، وفق اتفاقية حسن الجوار ،
لبينما تحسم القضية بصورة نهائية . وبالنظر الى ما أفاده رئيس الوزراء أن سفير
بريطانية في العراق يعتقد أن هذا أحسن حل للقضية في الوقت الحاضر كما أننا نعتقد
ذلك . اهـ .

وكان الملك فيصل في الوقت نفسه قد أبرق الى وزارة الخارجية في بغداد يقول :
برن في ٢٥ تموز ١٩٣٣ خارجية - بغداد

وصلتني برقية من وزارة خارجية بريطانية تقول بلزوم رجوعي الى بغداد فورا
لخطورة الوضع ، بسبب قرار العراق بتجريد الاقلية الآثورية النازحين لسورية من
السلاح عند عودتهم للعراق . يعتقدون بأن هذا الامر سيوجب سفك الدماء ، ويحدث
مشكلة خطيرة للمملكة . لا أرى لزوما للاستمرار على قرار العراق لنزع السلاح ،
وأفضل تأجيل البت في قضيتهم بأجمعها الى عودتي . اذا كان لديكم ما يدعو الى الاصرار
على قراركم أخبروني لاعود نظرا لاهمية الامر وضرورة تسويتها بحضوري . اهـ .
فيصل

وقد تولى السيد رشيد عالي ، بصفة كونه وكيلا لوزارة الخارجية ، الرد على برقية
الملك بهذا الجواب في ٢٦ تموز ١٩٣٣ .

جلالة الملك المعظم : برن

نظرا لما تقتضيه مصلحة البلاد ، تأسف الوزارة لعدم تمكنها من الرجوع عن
قرارها بشأن عدم قبول الآثوريين النازحين لسورية بسلاحهم ، خاصة بعد سوقنا القوة
اللازمة لتطبيق هذه الخطة المقررة ، وتبليغ الآثوريين بها ، ومعرفتها لدى الجمهور ،
فأخذنا فعلا الاسلحة ممن عبر لحدودنا . فان رجوعنا عن قرارنا مما يضر بمصالح
البلاد ، ويزري بالحكومة ، ويخل بهيبتها ، ويشجعهم وأمثالهم على أمور لا تحمد
عقبها . وعليه فلا ضرورة لرجوع جلالتك اذ أن وضعنا قوي ولا شيء يستوجب القلق .
ومع ذلك فاذا رأى جلالتك الرجوع فالامر لجلالتكم . - رشيد عالي -

عودة الى العصيان المسلح

قلنا ان الحكومة العراقية وثقت من الاخبار التي وصلت اليها عن قيام السلطات
الفرنسية بتجريد التيارات من السلاح ، فاعتبرت القضية منتهية ، وأصدرت البيان
الرسمي المتقدم نصه . وقد بوشر بالمفاوضات لاعادة النازحين الى العراق بعد تجريدتهم
من سلاحهم . ففي اليوم الثاني من شهر آب ١٩٣٣ طلب الممثل الفرنسي من قائمقام

دهوك العراقي أن يوافيه للمذاكرة على بعض الامور ، فلما اجتمعا قال الممثل : ان السلطات الفرنسية قررت اعادة أسلحة التياراتيين الى أربابها ، واعادتهم الى العراق . فطلب القائمقام أن يمهله الممثل مدة يستطيع خلالها من تبليغ هذا القرار الى السلطات العراقية لتستعد للامر ، فأجاب الممثل أنه سيأخذ هذا الطلب بنظر الاعتبار ، فلما بلغ مسامع الحكومة هذا الخبر ، قرر مجلس الوزراء السماح للنازحين بالعودة الى العراق ، بشرط تجريدهم من السلاح .

وفي الحقيقة كانت الرسل والكتب الواردة من النازحين على أصحابهم في العراق ، تؤيد ميل قسم منهم للرجوع الى العراق ، وارتضائهم تسليم أسلحتهم ، لان الممثل العراقي كان قد أفهمهم أكثر من مرة بأن لا مانع لدى الحكومة العراقية من عودتهم الى العراق ، بعد تسليم أسلحتهم . وقد اتخذت ترتيبات خاصة لتجريد العائدين عند عبورهم دجلة .

ومرت الايام الثلاثة الاولى من آب فلم يعد الى العراق الا أربعة من التياراتيين ، بعد أن سلموا سلاحهم ، وانتهى اليوم الرابع بسكون ، فلما كان المساء ، شوهدت حركة غير اعتيادية في معبر دجلة عند شمالي (وادي سفان) اذ كان التياراتيون يتجمعون للعبور صفقة واحدة فكان الاعتقاد السائد انهم جاؤ لغرض الدخالة وتسليم السلاح ، نظرا لما أظهروه من الرغبة في هذا الشأن .

اشعال نار الثورة

وتقدمت القوة المترتبة لاستلام العائدين فأشغلت المواقع اللازمة على ساحل دجلة في انتظار عبورهم ، ركنتها فرجنت بنار حامية من الذين عبروا النهر وأشغلوا بعض المواقع ، يساعدهم على ذلك الذين كانوا لا يزالون على الضفة اليمنى داخل الحدود السورية ، وسرعان ما اكتشفت «القوة العراقية» بعض الربايا التي استحضرت خصيصا للغدر بالجيش العراقي ، واتضح لها ان الحركة التي قام بها التياراتيون لم تكن لغرض الاستسلام وتسليم الاسلحة ، كما كان المنتظر ، بل انها كانت حركة مدبرة يراد بها مباغته الجيش في وقت غير ملائم ، وساعة غير منتظرة ، لاحتلال المخافر الحكومية واشغال القرى المتباعدة ، وجعل الحكومة والعالم أمام الامر الواقع .

وكان من حسن الحظ عدم نجاح هذه الخطة ، بالنظر للتدابير الاحتياطية التي اتخذتها قوة الجيش المراقبة في (ديريه بون) وكذا القوة التي تقدمت الى ساحل النهر للقيام بمهمة استلام السلاح من العائدين . ولما كان التياراتيون قد فتحوا النار ، وأخذ عددهم بالازدياد ، فقد أصبح العبور طوع ارادتهم ، وهذا ما دعا القوة التي كانت على الساحل الى استعمال النار للدفاع عن مواقعها ، فكانت تقاتلهم بصبر وثبات ، على الرغم من قلة عدد أفرادها ، وشدة الهجوم عليها ، ثم اضطرت الى التراجع لتلتحق بالقوة الاصلية وتنظم حركة المقاومة ، فعد التياراتيون هذا التراجع خذلانا ضاعف نشاطهم ، وزاد في حماسهم ، فهاجموا الربايا الاصلية المراقبة في (ديريه بون) واستمر اطلاق

النار طوال الليل، وقد تمكن العصاة من الاستيلاء على احدى الربايا، وقتل أفرادها من جنود وضباط، والتمثيل بهم تمثيلا تأباه الانسانية، حتى انهم حرقوا جثث القتلى بالنار، العمل الذي دل على همجية العصاة وقساوة قلوبهم، وقد فاتهم ان الجيش لا تؤثر فيه مثل هذه الاستفزازات الوحشية، فقد لم شعته، وقاتل قتال الابطال، حتى استرجع الرية، وفرق صفوف المتمردين، واضطر قسما منهم للرجوع الى الحدود السورية وتشنت القسم الآخر في جبل ببيخير « بقضاء زاخو » بعد أن قضى عدد كبير نجه، وقد عد يوم ٥ آب ١٩٣٣ يوم نصر مبين للجيش العراقي، لاستبساله في الذود عن حياض الوطن، على الرغم من قلة عدده، وعندها أبرق رئيس الديوان الملكي هذه البرقية :

من رئيس الديوان الملكي الى تحسين قدرتي - برن

العدد ط / ٢٣٢ التاريخ ٤ آب ١٩٣٣

اخبروا حضرة صاحب الجلالة الملك علي بأن المتمردين من الآثوريين سلموا سلاحهم وانتهت قضيتهم بسلام . اه .

« وبدأت تحشيدات قوات الشرطة في المواقع اللازمة من الارتال المؤلفة، ولازمت اماكنها المينة، ووقعت مصادمات عديدة بين فلول العصابات الآثورية المتحصنة في الجبال منذ ٨ / ٨ / ١٩٣٣ اهمها مواقع « باكير سفلى » و « سواره توكه » و « كلي قنطاره » وجبال « برواري زير » و « كاره » و « مجلمخت » و « خربتي » ٠٠٠ واستمرت هذه الحركات الى يوم ١١ / ٨ / ١٩٣٣ حيث أصدرت وزارة الداخلية منشورا بانهاء الحركات وبقبول التسليم (١) .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الاخبار الذي بعث بها « المفتش الاداري البريطاني » في « الموصل » الى بغداد، لم تكن لتشجع الحكومة على سوق القوة اللازمة لتأديب العصاة، فقد زعم ان الجيش غير كفء للقتال، وان الاكراد المجاورين للعصاة سينضمون اليهم حتما فيخرجون الموقف . يضاف الى ذلك « ان السفارة الانكليزية » في « بغداد » اعلنت الحكومة العراقية انها لا تنصح باستعمال القوة ضد التياراتين (٢) فاضطر حكمة سليمان « وزير الداخلية » الى الاستقالة من منصبه، ولكنه عاد فاسترجعها بعد أن أثبت له جلال بابان « وزير الدفاع » (وهو من أشرف العائلات الكردية) استحالة انضمام الكرد الى العصاة في حالة تأديبهم، كما ان رئيس أركان الجيش « طه الهاشمي » أكد لحكمة بك، استطاعة الجيش العراقي القيام بمهمة التأديب، دون أن يحتاج الى أية مساعدة . ولنترك الكلام الآن الى بيانات الحكومة :

(١) التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٣ م ص ٦٢ ولقد خسر الجيش ثلاثة قتلى من الضباط و ٢٤ قتلا من الراتب و ٤٢ جريحا . اما خسائر المتمردين فقد بلغت (١٣٠) قتلا وجدت جثثهم في ساحة المعركة، وبلغت الاخبار التي وصلت الى الحكومة انهم نظلوا (١٥٦) جريحا .

(٢) يقول السيد علي جودة الايوبي رئيس الديوان الملكي في ص ٢١١ من نكرياته :

« وكان القائم بأعمال السفارة البريطانية - في بغداد - يؤم البلاط الملكي حيناً بعد حين، ويقابل نائب الملك الأمير الشاب غازي، ويحثه على توصية الحكومة بوجود تجنب المصافحة مع الآثوريين،

البيان الاول

الحاقا بالبيان المؤرخ في ١ آب ١٩٣٣

ان ترك بعض الآثوريين الاراضي العراقية بدون اذن من الحكومة ، ودخولهم مسلحين في الاراضي السورية بدون اذن أيضا من الحكومة السورية ، قد سبب شيئا من الانزعاج . وقد بلغ الحكومة العراقية ان في نية بعض الآثوريين الاقتداء بالنازحين ، لذلك فهي ترغب في أن تعلن بكل وضوح بأنها لا تسمح بأي وجه من الوجوه العودة الى العراق للآثوريين الذين يغادرون على هذه الصورة ، وبدون اذن منها ، ومع هذا فهي عازمة على الاستمرار على سياستها بشأن اسكان الآثوريين ، على شرط أن يحافظوا على السلوك المرضي ، كسائر العراقيين ، وأن يتعاونوا مع موظفي الحكومة أينما وجدوا .

ملاحظ المطبوعات

٤ آب ١٩٣٣

البيان الثاني

تصدى أمس ليلا نحو ثلثمائة ، أو أكثر من التياراتيين الذين لم يجردوا من السلاح على عبور دجلة والدخول في الاراضي العراقية ، بحجة تسليم سلاحهم وأنفسهم ، وهاجموا الربايا الامامية من المعسكر ، وبعد مصادمة دامت عدة ساعات ، صدوا اليوم على أعقابهم ، تاركين وراءهم عددا غير قليل من القتلى ، وتوالي طلّائع القوة مطاردة المتفرقين .

وكيل ملاحظ المطبوعات

٥ آب ١٩٣٣

البيان الثالث

تحقق أمس ان العصاة الآثوريين الذين تصادموا مع وحدات الجيش يتجاوزون الالف ، وان جميع أسلحتهم أعيدت اليهم من السلطات المحلية ، قبل عبورهم الى الحدود العراقية ، وقد اشتركوا في وقائع ٤ و ٥ من الشهر الحالي ، وان الجيش والشرطة مستمرة في تعقيب الآثوريين المشتتبين .

و . ملاحظ المطبوعات

٦ آب ١٩٣٣

والتساؤل معهم ، ومهاندتهم قدر الامكان . وكنت دائما نحضر تلك المقابلات بمصفتي رئيسا للديوان الملكي ، وافكر ذات مرة ان القائم بالاعمال قال للامير غازي : هؤلاء القوم محاربون من الدرجة الاولى ولهذا يجب ان لا نطعم الحكومة بهم ام .

البيان الرابع

لقد تحقق في الايام الاخيرة بأن عددا يربو على الخمسمائة من الآتوريين المتمردين ، التجأوا الى سوريا بعد مصادمة (٥) آب ، وان الباقين قد تسربوا الى اشرق معتصمين بالجبال ، أو ملتجئين الى انفوات التي طاردتهم ، وقد تم تجريد ٢٥٠ من الملتجئين الى تاريخ أمس .

فالحكومة تعتبران الحركات قد دخلت الآن في دورها الاعتيادي ، وانحصرت في مطاردة شرطة لاشقيا لا يتجاوز عددهم الاربعمائة . وقد أُنذر هؤلاء الشقاة بالتسليم ، وعين لقبول النادمين مدة ثمانى وأربعين ساعة . وتترقب قوات الحكومة دخالتهم .

ملاحظ المطبوعات

١٠ آب

وقد عثرنا على ، الانذار ، الذي ذكره هذا البيان ، باللغة السريانية ، وهذا

تعريبه :

نص الانذار

الى العصاة الآتوريين : تعلن الحكومة بهذا انها :

١ - تمهلكم الحكومة ٦٠ ساعة تبتدىء من الساعة الـ ٠٠ / ١٢ أي بعد ظهر السبت المصادف ١١ من شهر آب الحالي . لنعرضوا خلال هذه المدة دخالتكم ، بشرط تسليم سلاحكم الى اقرب مركز حكومي ، أو المعسكرات العسكرية أو الشرطة .

٢ - ستتوقف اجراءات قوات الدولة التأديبية ضدكم ، خلال الـ ٦٠ ساعة المارة المذكور .

٣ - اذا فاتت هذه المدة ، ولم تعرضوا خلالها الخضوع والطاعة ، وتسلموا اسلحتكم الى السلطات المذكورة في الفقرة الاولى ، فسوف تستأنف قوات الدولة المسلحة مطاردتكم حتما ، وتنكل بكم أشد التنكيل .

٤ - فانتهزوا هذه الفرصة الثمينة واقبلوا النصيحة لكي لا يحل بكم الندم .

باسم الحكومة العراقية : و . متصرف لواء الموصل

وفي اليوم الثاني أذاعت السلطة الادارية على العصاة البيان الثاني :

توضيحا للبيان المنشور عليكم بالامس ، بواسطة الطيارة ، والوسائط الاخرى ، نطمئنكم بأن الذي يسلم نفسه وسلاحه يكون آمنا على نفسه ، ويرخص فورا الى قريته بكمال الحرية . خليل عزمي : وكيل متصرف لواء الموصل

البيان الخامس

وكان آخر بيان عن هذا « العصيان » ذاك الذي نشر في ١٢ آب ١٩٣٣ وهذا نصه :

اضطر معظم الآثوريين المشتتين ، الذين نوه عنهم في البيان الرسمي المؤرخ في ١١ الجاري ، للالتجاء الى قوى الحكومة والى بعض القرى . أما النزر اليسير المتبقي منهم فهو مختلف عن الانظار ، ولا يخشى منه اخلال بالنظام .

تعتبر الحكومة ان الحركات التأديبية التي قامت بها قوات الجيش والشرطة قد تكلفت بالقضاء نهائيا على حركة التمرد ، وستتخذ التدابير اللازمة لانزال العقاب الصارم بالمسببين لسفك الدماء ، بتحريضهم المتمردين على فعلتهم النكراء ، وللحيلولة دون وقوع مثل هذه الحركات في المستقبل . وسوف لا تنشر الحكومة بيانات يومية بعد هذا التاريخ عن هذه القضية .

ان الوزارة وجدت من مؤازرة الشعب العراقي النبيل ، بجميع طبقاته ، وفي مختلف أطوار هذه القضية ، ما يجعلها أن تتقدم بكل سرور لتسجيل فخرها وشكرها على ذلك ، وخاصة عنى ما ظهر في أفراد الشعب كافة من الحرص الشديد للذود عن كرامة البلاد ، والاهتمام التام لحفظ الهدوء والسكينة . والسهر الدائم على حماية أرواح الابرياء (من شيوخ ونساء وأطفال) في القرى ، والديساكر ، الكائنة في منطقة الحركات . ان الحكومة تنوه بهذه المفخرة ، التي كانت ولم تزل من شيمة العراقيين الانجاب في كل العصور والادوار .

ملاحظ المطبوعات (١)

ظيارات بريطانية

ومما يذكر بهذه المناسبة انه قد شوهدت عدة طائرات بريطانية تحوم حول قرى الآثوريين المتمردين ، أثناء الحركات التأديبية التي قام بها الجيش العراقي ، وكانت تلقى المصورات الدقيقة عن مواقع الجيش العراقي ، فيستفيد العصاة منها في معرفة ما يقضي لهم معرفته .

عرض قضية التمرد على العصبة

كان اضطراب الجيش العراقي الى الرد على تمرد التياريين بالقوة ، من أهم المشكلات التي واجهت الحكومة العراقية في مرحلة الاستقلال . فقد أكره - الجيش - على الدخول في اختبار شاق ، حيث يقف لأول مرة وجها لوجه أمام قوة نظامية دربها

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٨٩١ بتاريخ ١٢ آب ١٩٣٣ .

الانكليز أحسن تدريب ، فأما انقضاء على المتمردين ، وفي هذا ما فيه من دعاية حول عدم قدرة العراق على حماية الاقليات ، وأما الفشل في ذلك فيكون العراق قد أثبت بأنه غير كفوء للاستقلال الذي ناله قبل أقل من سنة . وقد سلكت الحكومة المسلك الذي يلزمه القاريء من تلايب هذا البحث .

ففي ٦ آب ١٩٣٣ م ، أبرقت الحكومة العراقية الى سكرتارية عصبة الامم هذه البرقية :

بتاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٢ اتخذ مجلس عصبة الامم قرارا فيما يتعلق بالطائفة الآثورية في العراق ، واسكان من لا أرض لهم من الآثوريين . ان الحكومة العراقية لم تضع وقتا في استخدامها خبيرا ، هو الميجر تومسن ، الذي وصل الموصل بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٣ كما أنها خصصت المبالغ للقيام ببعض أعمال الري ، لتهيئة أراضي جديدة للزراعة ، توزع خصيصا على من لا أرض له من الآثوريين . لم يرفض المار شمعون دعوة الميجر تومسون للتعاون معه في عملية الاسكان فحسب ، بل ان عددا من أتباعه - ونخص بالذكر منهم ياقو - ألفوا عصابة مسلحة لاعاقة التقدم ، ولارهاب الآثوريين الآخرين الذين كانوا قد أعربوا عن استعدادهم للمساعدة .

ان الحكومة كانت مضطرة لان ترسل قوة عسكرية لاختاد هذا التهديد للسكينة العامة ، وبتاريخ ٢٦ حزيران ، سلم ياقو وعصابته ، وبما انه قدم تعهدا بحسن سلوكه في المستقبل ، فقد عفي عنه ، ولم يفرض عليه أي عقاب مهما كان طفيفا . وبعدئذ دعي زعماء الطائفة الآثورية الى الموصل ، حيث عقدت سلسلة اجتماعات بتاريخ ١٠ و ١١ تموز ١٩٣٣ أوضح فيها قرار عصبة الامم ، وخطة الحكومة فيما يتعلق بتنفيذه ، أعرب الرؤساء بالاجماع عن ارتياحهم عن الخطة المذكورة .

ومع ذلك بتاريخ ٢١ تموز ، نزلت عصابة مسلحة من الآثوريين ، تحت قيادة المذكور ياقو ، يقدر عددها بنحو (١٠٠٠) شخص ، الى الاراضي السورية ، دون أخذ موافقة الحكومة العراقية ، وذلك احتجاجا على خطة الحكومة الموضحة لهم . وبتاريخ ٢٣ و ٢٧ تموز وه آب سنة ١٩٣٣ كتبت كتب الى المثلية الفرنسية ببغداد ، طلب فيها تجريد هؤلاء المتمردين من سلاحهم ، وإبعادهم عن الحدود ، بمقتضى أحكام المادتين : الخامسة والسادسة من الاتفاقية الموقته ، النافذة المفعول منذ سنة ١٩٢٧ بين الحكومتين ، والتي أيدت بنوع خاص بالاتفاقية الجديدة الموقع عليها في جنيف في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ، الى نتيجة المفاوضات لايجاد حل سلمي للمشكلة التي نشأت عن انتقالهم .

نظرا الى مخالفة هذا الاجتماع المسلح للقانون ، والذي يقصد منه التهديد والتأثير على عمل الحكومة ، وتأمينا للمحافظة على الامن والنظام ، أعلنت الحكومة بأن أفراد العشائر المتمردين ، الذين يرغبون في العودة الى العراق ، عليهم أن يسلموا أسلحتهم . لم يرد شيء خلال الـ ١٤ يوما التي مضت منذ تاريخ الطلب الاول المشار اليه في أعلاه.

من الممثلة الفرنسية ، وذلك بالرغم من الاتصال المستمر بها ، وانما رؤي وصول عدد عظيم من القوات السورية الى جوار الحدود ، واشغالهم المواقع الحاكمة على معسكرات ومواقع هؤلاء المتمردين ، ونظرا الى التقارير التي تنبئ بأن البعض منهم قد جردوا من السلاح ، فان الحكومة العراقية كانت واثقة بأن الحكومة السورية قد اتخذت كافة ما يقتضي من التدابير لمنعهم من اتخاذ الاراضي السورية قاعدة للقيام بتجاوزات عدائية ضد العراق .

وبتاريخ ٢ آب قابل الضابط السياسي العراقي الملحق بالقوات العسكرية ، الممثل الفرنسي في خاكن ، فاكده بأن أفراد العصاة المسلحة التي بقيت في الاراضي ، التي نقلت حديثا من العراق الى سوريا ، سوف يجردون من السلاح أيضا . وأرسلت الحكومة وزير خارجيتها بتاريخ ٣ آب الى سوريا للمداولة مع سلطات الانتداب بشأن ما يقتضي اتخاذه من الترتيبات لتنفيذ الاتفاقية ، والامور الاخرى المتعلقة بالمهاجرين . وفي مساء ٤ آب عرضت جماعة من الآتوريين تسليم سلاحها وتقديم طاعتها ، قبل هذا الطلب ، غير انه بعد أن عبروا النهر ، هجموا على المفزة التي أرسلت لآخذ سلاحهم . وفي صباح ٥ آب هجمت قوة كبيرة اخرى كانت قد عبرت النهر ، الذي يؤلف هنا الحد الفاصل بين البلدين ، على معسكر القوات العراقية . وفي مساء نفس اليوم ، علمت الحكومة العراقية بصورة غير مباشرة ، بأن سلطات الانتداب في سوريا قد أعادت فعلا ٥٠٠ بندقية الى عصاة ياقوا المتردة . العصاة التي سبق أن جردت من سلاحها . ان الحكومة العراقية كانت مجبرة لان تسجل أشد الاحتجاج لدى السلطة المنتدبة في سوريا لعدم تنفيذها أحكام الاتفاقية الموقته ، وخاصة على اعادتها سلاح المتمردين اليهم (وذلك بعد أن أوتهم وأطمعتهم عدة اسبوعين ، الامر الذي لا يمكن تبريره الا على أساس انهم قد أصبحوا غير مفرين) وكذلك على ما أجرته بصورة واضحة من التسهيلات ، التي مكنتهم من أن يتخذوا من الاراضي السورية قاعدة لهم للتجاوز والهجوم على القوات العراقية . أخبرت الحكومة العراقية القائم بالاعمال الفرنسي بأنها تعتبر السلطة في سوريا مسؤولة عن الخسائر المادية والادبية التي نشأت أو قد تنشأ من جراء هذه الاجراءات ، فارجو رفع ما ورد أعلاه الى أنظار أعضاء عصبة الامم بأسرع ما يمكن .

برقية ثانية الى العصبة

ويظهر ان الصحف التي لم يرق لها استقلال العراق ولا تقدمه ، أرادت أن تتخذ من حركة التياراتين وسيلة للطعن في العراق ، فأخذت تخلق الاخبار عن حوادث لا تجد لها أثرا الا في مخيلات المستعمرين ، وهذا ما حدا بالحكومة العراقية الى أن تبرق البرقية التالية الى :

سكرتارية عصبة الامم لاحقة لبرقيتنا في ٦ آب ١٩٣٣

قمع الاضطراب المسلح الذي قام به أعوان المار شمعون ، والذي أريد به القضاء على القوات المرباطة من الجيش ، ثم أحداث قتل عام بين الطوائف العراقية المطمئنة ، وذلك خلال اسبوع واحد من تاريخ وقوعه ، بنتيجة التدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة .

لم يقع خلال الحركات أي اعتداء من جانب قوات الحكومة النظامية والمتطوعة على القرى ، أو سكانها من النساء ، والاطفال ، والشيوخ ، والرجال ، والخسائر من الطرفين بقيت منحصرة بالمتمردين والقوات . مثل انتمردون بالقتلى والجرحى ، وأحرقوا جنث الضباط ، وقتلوا بعض النساء والاطفال .

ان الاكثرية الساحقة من الآثوريين انتزموا جانب الحكومة ضد المتمردين أتباع المار شمعون ، وقدّموا لها مساعدات فعالة سواء بالتطوع في سلك الشرطة المتطوعة ، أو بحفظ الامن في مناطقهم ، ولم يزل حوالي ٧٠٠ منهم مجندون في قوات الحكومة ، وقائمون بواجباتهم بكل اخلاص ، وأما حوادث السرقات التي وقعت في القرى المتروكة من قبل عائلات المتمردين ، والذين التحقوا بالعصاة ، التي انتجّت الى مراكز النواحي القريبة ، فقد قامت الحكومة فوراً لمنعها في يوم وقوعها ، واسترد معظمها وأعيدت الى أصحابها ، والقليل الذي لم يسترد ، عوضته الحكومة ، وقتل اثنان من السراق المتجاوزين أثناء التعقيب ، والتحقيق جار مع الموقوفين منهم . وضعت مخافر جديدة في القرى المتروكة لتطمين أصحابها من الرجوع اليها . تالفت لجان الاسعاف لاطعام المعوزين وايواء الملتجئين ، يساعدها الخبير الميجر تومسن . الحكومة تستقصي عن محرض هذه الثورة المسلحة والمسؤولين عنها ، وتنظر فيما عزي من مخالفة للقوانين التي لا تبررها الظروف . تحتج الحكومة بكل شدة على الدعايات المضللة التي يشجعها البعض بقصد التمويه لستر الحقائق ، ولتشويه سمعة العراق . أعيد الامن الى نصابه ، وسحبت القوات الى مراكزها الدائمة ، وسنوافيكم بالتقرير المفصل . اهـ

تأثير الحركات على الراي العام

كان للعطف الذي شملت به الحكومة العراقية انثياريين أسوأ وقع في نفوس القبائل المحيطة بهم ، فقد أغفقتهم من الضرائب المختلفة ، وملكتهم الاراضي الزراعية الواسعة ، وأعانتهم بالحبوب والبقول والمواشي ، حتى بالنقود ، ليعيشوا مرفهين آمنين . وكانت تفتصب بعض أراضي تلك القبائل لتقدمها اليهم ، على أمل أن يصبح هذا الشعب الطريد أداة صالحة في العراق ، وشعباً مخلصاً لصاحب الجلالة العراقية . يضاف الى ذلك كله انها كانت تفض الطرف عن السلاح الذي يعطيه الجيش البريطاني لهم (١) .

(١) كانت الحكومة البريطانية تمنح كل آثوري يصرح من الخدمة في الجيش الليني « بعد انتهاء مدة خدمته فيه » بتفقيته مع كحية واحدة من الخراطيش فاصبحت لدى القوم كحية عظيمة من السلاح والعتاد .

فلما قام الكافرون بهذه النعم بحركة التمرد ، وارتكبوا الموبقات : كسبي النساء ، وقتل الاطفال ، وحرق جثث الضباط ، اضطرت الحكومة الى أن تجند أفرادا من الاهلين لتزويد قوات الشرطة وحفظ الامن العام . وما كادت تعلن عن رغبتها الى المتطوعين ، حتى رأيت الناس يتسابقون الى حمل السلاح ، حتى ان فريقا كبيرا من التياريين « المعتدلين » انضم الى القوات التأديبية لقمع الحركة ، ولكن صادف لسوء الطالع ، أن انضم الى المتطوعين أفراد من الذين كانوا سخطوا على التياريين من قبل ، لسلب الحكومة أراضيهم وتسليمها اليهم ، نادى ذلك الى وقوع حوادث انتقام قال عنها الوفد العراقي الذي سافر الى جنيف (١) .

(لا ترغب الحكومة العراقية في اخفاء الغلو الذي ارتكبه البعض ، فهي آسفة أسف الدول المثثة في المجلس) .

هذا ما كان من أمر قبائل الموصل واطرافها . أما ما كان من أمر سكان الجنوب فقد حدث حادث استوقف الانظار ، وجعل المسؤولين يشعرون ان في البلاد شعبا تأبى شيمته أن تتعرض وحدة المملكة الى خطر من الاخطار ، أو أن تؤثر فيها الدعايات المضللة ، أو الدسائس الباطلة .

أجل ! كان سوء تفاهم كبير بين الشيعيين وأهل السنة قد بلغ أشده في عام ١٩٣٣ ، وكان التمزق الذي عاشته جماهير الطرفين يشكل خطرا جسيما لتهديد أمن العراق وسلامته ، كما ان قوة المعارضة للوزارة القائمة كانت شديدة ، وكان الاجانب ينتظرون بفارغ الصبر حدوث حركة لا يرتضيها عقلاء البلاد ، ولكن ما كادت الصحف تعلن أنباء التمرد في الشمال ، حتى وجدنا الطرفين يدفنان ما بينهما من خلاف تافه ، ويوحدان جبهة واحدة لمقاومة من أراد بالبلاد سوءا . فقد انهالت الطلبات من الفريقين على الدوائر الرسمية تطلب الانخراط في سلك الجندية لمقاومة العصيان ، وبدأت أفراد القبائل في الدليم والفرات الاوسط تتسلح جهارا ، وتحاول اجتياز حدود الاولوية لتلتحق بالنوات النظامية ، فكانت الحكومة تجابه صعوبات جمة لضبط العواطف ومنع زحف المتطوعين .

موقف الترك

ويجب أن نذكر بالشكر والاعجاب ، موقف الحكومة التركية حيال الحركات التأديبية التي قام بها الجيش العراقي ازاء المتمردين . فقد أغلقت الجارة تركية حدودها في وجه العصاة ، وأعلنت عن عزمها لشد أزر الجيش العراقي لقمع حركة العصيان اذا اقتضى الامر ، فكان لشعورها هذا أبلغ الاثر في نفوس العراقيين كافة .

(١) من القسوة التي ارتكبتها بعض الاثوريين في السنة ١٩١٩ ضد الكراد ، عندما اريد اعادتهم الى اوطانهم غنطلوا الى جماعات نهب وبطش ، وتمردهم في سنة ١٩٢٣ في مدينة الموصل ، وحادثة كركوك سنة ١٩٢٤ التي هجمت فيها سريتان من الليفي على المدينة وفتكوا بخمسين نسمة من الاهالي با نعيم النساء والاطفال كل هذه الفواجع تركت خواطر الية . من خطاب رئيس الوفد العراقي في جنيف

موقف التياريين النصفين

ويجب أن لا ننسى المواقف المشرفة التي وقفها رؤساء التياريين العقلاء الذين استنكروا حركة التمرد ، وطعنوا في المتمردين بالبرقيات التي رفعوها الى ملك البلاد وهذا بعضها : -

١ - الموصل في ٢٢ آب ١٩٣٣

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم . بغداد

نحن الموقعين أدناه ، نقدم تشكراتنا للاحسانات الجسيمة التي لاقيناها من حكومتنا المحترمة ووطننا المقدس ، مسرورين لنجاح الحكومة بتأديب أولئك المتمردين ، ولا أدل على ارتياح الآثوريين لهذه النتائج من تقدمهم للتطوع في مساعدة الحكومة بتأديبهم بأنفسهم ، ونشارك الحكومة والشعب بأحزانهم العظيمة على الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم للمحافظة على الامن في البلاد . ونأسف على المأساة الغير منتظرة التي وقعت .

من أعضاء النادي الادبي الآثوري العراقي في الموصل : قشاكينا كرتيل . قشا يوسف قليتا . ملك خمويونان . ملك شليعون مطلوب . رئيس شمعون برخيشوع .

٢ - دهوك في ٢٢ آب ١٩٣٣

بغداد . أعتاب صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

باسم أبناء عشيرتي المخلصين لعرش جلالتمك المفدى ، أرفع للاعتاب أخلص آيات الشكر على العملية التأديبية الشريفة التي قام بها الجيش العراقي الباسل ضد العصاة الباغيين من الآثوريين ، الذين كنا ولم نزل براء منهم ، ومن أعمالهم الفاسدة ومقاصدهم السيئة نحو الوحدة العراقية المقدسة ، التي أرادوا بها السوء ، وكفروا بنعمة العراق العزيز الذي لم يبخل عليهم بشيء ، هذا وإن عطفكم الملوكي السامي على عوائل العصاة ، والعفو عن توبة المذنبين الجناة ، لأعظم دليل على تسامح منقطع النظير ينصح به العراق كله ، فنسأل الباري أن يؤيد عرشكم السامي الى الابد .

رئيس عشيرة تباري العليا جوكيو

٣ - دهوك في ٢٢ آب ١٩٣٣

بغداد - الى أعتاب صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

نحن أبناء ورؤساء الاكثرية الآثورية ، نتشرف ونرفع للاعتاب الملوكية استنكارنا لاعمال الفئة الآثورية الباغية العاصية التي كفرت بنعم جلالتمك والشعب العراقي النجيب ، والحكومة العراقية ووزاراتها المتعاقبة ، ونعلن براءتنا من تلك الفئة ، ونرى واجبا علينا أن نرفع لسدتكم الملكية وحكومتكم الجليلة شكرنا وارتياحنا للاعمال التأديبية التي قامت بها قوات الدولة وتطهير بلادنا العزيزة من عناصر الفساد والشر التي قصدت هدم بناء الوحدة العراقية المقدس وانه لما على الانسانية أن تسجله بالشكر والحمد لتاريخ العراق الحديث أن يعود العطف الملوكي السامي على هذه الفئة ، لتعيل

حكومتكم الموقرة العوائل وتقبل توبة العاصي بعد المقدرة فنسأل الله تعالى أن يديم لنا ولباقي اخواننا العراقيين الطمأنينة والسلام تحت ظل عرش جلالتمك المفدى .

من رؤساء عشيرة البازي : الرئيس خيدو دانييل ، حنا ميخائيل بازي . من عشيرة تيارى زور : أوديشو ميخائيل كوركيس ، يونان شمعون . من رؤساء عشيرة سراي يعقوب . خوشابا اسحق من عشيرة لبوتي . رئيس هرمز طليا من عشيرة بازي . من عشيرة جيلو . دانييل فارس .

ولم يكتف عقلاء القوم وأصحاب الرأي ببرقيات الاستنكار التي طيروها الى ملك البلاد ، فنظموا برقيات مماثلة الى سكرتارية عصبة الامم ، وطيروها عن طريق وزارة الخارجية العراقية هذا بعضها :

البرقية الاولى

بواسطة وزارة الخارجية العراقية - بغداد

الى سكرتيرية عصبة الامم - جنيف ١٣ / ١٠ / ١٩٣٣
نحن رؤساء الاكثرية الآتورية نعلن سخطنا على المار شمعون ، الذي يدعي زعامة الآتوريين ، مع كونه لا يمثل سوى العصابة العاصية التي حاربت بأمره وبدون مبرر . الحكومة العراقية صاحبة الجميل عليها . ان المار هو السبب لكل ما حدث من جراء ذلك والمسؤول عنه . اننا نرفض أن يتكلم المومى اليه باسم الطائفة الآتورية ، كما نرفض منذ الآن الموافقة على أي تشبث أو ادعاء سياسي يقوم به .

المطران مار سركيس : مطران جيلو وباز وريكان . ملك خوشابه : رئيس عشيرة تيارى الكبرى . ملك جيوكويو : رئيس عشيرة تيارى العليا . ملك مقصود : من وجهاء دهوك . عوديشو اسماعيل شوا من رؤساء عشيرة باز .

البرقية الثانية :

الى سكرتير عصبة الامم بواسطة وزارة الخارجية ١٣ / ١٠ / ١٩٣٣
من الرؤساء الآتوريين : المطران يوالها ، ملك زيا ، ملك خيو ، جاه شهيو اسحق يكو عاديشو ، يوسف شموئيل ، سادة يوخنا ، انتود نخيه ، اصليو كنديو .
اننا رؤساء الطائفة الآتورية نطلب الى المجلس أن يعلن للعالم اجمع ، ان المار شمعون هو الذي كان العايب الاكبر لسلب راحة الطائفة الآتورية في جميع مواقفه ، وانه شاب روحاني ضعيف الرأي لا يمثل الا عصابة شريرة ، منكر للمعروف ، واننا نستنكر أعماله ونرفض كل تشبث يقوم به المومى اليه باسم الطائفة الآتورية ، ونؤكد انه لا يمثل الا نفسه والفئة الباغية التي شوهمت سمعة الآتوريين في الماضي والحاضر .

انذار الحكومة الانكليزية للملك فيصل

كان الملك قد سافر الى لندن في يوم ٥ حزيران ، تلبية للدعوة التي وجهها اليه « الملك جورج الخامس » ، فما كادت الصحف تذيب أنباء تمرد التياراتيين ، حتى أنذرت

الحكومة البريطانية بوجوب العودة الى بغداد ، واستلام زمام الامور مباشرة ، فأبرق جلالته هذه البرقية :

برن ٢٧ - ٧ - ١٩٣٣ خارجية : بغداد

نظرا لاهمية الموضوع ، خوفا من انكم لم تفقوا على نص البلاغ البريطاني ، فاننا نرسل لكم اياه كي تعرضوه على مجلس الوزراء ليأخذ قرارا وتبلغونا به نقطة النص كما يأتي نقطة :

يستبان من البرقيات الواردة أخيرا من القائم بالاعمال لحكومة بريطانيا ، ان القضية الآتورية أخذت تتطور بصورة خطيرة للغاية ، وتنبئ التقارير بأن عددا يتراوح ما بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ من الآتوريين المسلحين ، قد اجتازوا الحدود الى سوريا ، وان جماعات أخرى هي في السير الى نفس الجهة من مناطق ديار بكر المختلطة نقطة . لم تسع الحكومة لايقاف هذه الحركة ، ولكنها أقامت نقاطا من الجيش والشرطة ، وأعطت الاوامر بعدم السماح برجعهم ، ان لم يسلموا سلاحهم نقطة .

ان بريطانيا تنظر الى هذه الحالة بعلاقة شديدة ، وتمسك برأيها بأن هكذا تشبث يقصد منه نزع السلاح من الاقلية الآتورية ، قبل أن يقرر تجريد العشائر بصورة عامة من السلاح هو عمل غير معقول ، وسوف لا يؤدي الا الى سفك الدماء ، مع نتائج وخيمة . ان الطريقة التي سلكها الوزراء العراقيون الذين بقوا في بغداد (١) سببت لهم قلقا عظيما ، واذا لم تعالج هذه القضية من جديد ، وعلى أسس فيها شيء من وسعة النظر ، فيكون من المحتمل أن تحدث أزمة خطيرة قد تسبب أضرارا باسم العراق في هذه المملكة وفي جنيف ، وتخرب كثيرا من الاعمال التي تمت النص الاصلي (أي م ل ت) (أملت) بنجاح في السنتين الاخيرة . ترى بريطانيا انه من واجبها في هذه الحالة أن تجلب نظر دقة جلالتهكم بصورة جدية حول هذا الوضع ، وتلج لدى جلالتهكم بالاشارة الى عودتكم حالا الى بغداد ، لاخذ الامر مباشرة بيدكم نقطة فاذا تم ذلك قد تتحسن الاحوال ، وتحصل النتيجة المرضية مع هذا العنصر المهم من سكان العراق الذي يهتم (له كثيرا) النص الاصلي (ب م ت ي ر ه) (يتعلق كبير) في هذه البلاد .

« الملك »

مجلس الوزراء يفند الانذار

وقد تليت هذه البرقية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم ٢٧ تموز ١٩٣٣ فقرر تطيير الجواب التالي الى جلالته الملك ، وهو في برن .

الرقم ٣٠٠٨ التاريخ ٢٧ - ٧ - ١٩٣٣

لقد اجتمع اصحاب الفخامة والمعالى الوزراء بتاريخ ٢٧ تموز سنة ١٩٣٣ ، وتليت عليهم البرقية المؤرخة ٢٦ تموز سنة ١٩٣٣ ، الواردة من حضرة صاحب الجلالة في برن

(١) هم السادة : رشيد عالي ، وجلال بابان ، وحكمة سليمان ، ومحمد زكي ، والسيد عبد المهدي .

وقرروا الاجابة عليها برقيا بالصورة الآتية :

اطلع مجلس الوزراء على بلاغ الحكومة البريطانية ، وقد سبق له أن علم بمضمونه ، وهو مبالغ فيه . ان القسم الساحق من الآثوريين قبلوا الاسكان ، وهم في امان واستقرار ، ولم يطلب منهم نزع أي سلاح . وان ما يقرب (١٣٠٠) من الموالين للمار شمعون ، عبروا الحدود السورية من تلقاء أنفسهم ، ورجع قسم منهم بعد نزع السلاح . وان الحكومة قررت عدم قبولهم بسلاحهم لحفظ الامن ، ولخرقهم احكام القوانين ، واستمرارهم على الاجتماعات المسلحة ، ولعبورهم بدون اذن الحكومة . فان كل ما في الامر منحصر في عدم قبول هؤلاء بسلاحهم . ولا تماثل وضعية هؤلاء ، وضعية الآثوريين الباقين ، أو العشائر الاخرى الهادئة المطيعة لنظام الحكومة وأوامرها .

الوضعية جيدة للغاية ، الاحوال مستقرة تماما في الشمال . الرأي العام مرتاح لهذه الاجراءات ومنتهبه . نحن مطلعون تماما على مجرى هذه القضية ، وعاملون بنتائجها ولا زلنا نعالجها بكل ترو ووسعة نظر . وقد عرضنا أمس قرارنا النهائي على جلالتمكم ببرقية ٢٦ تموز ١٩٣٣ وهذا ما تقتضيه مصلحة البلاد ليس الا .

رشيد عالي

اصرار الملك

ولم يجد الملك في برقية رئيس الوزراء ما يحقق رغبته ، فأبرق اليه ما يلي :

خارجية بغداد من برن ٢٨ تموز ١٩٣٣

جوابا على برقيتكم تاريخ أمس : ان مصلحة البلاد ، وحفظ كيائها وسمعتها الخارجية ، تقتضي عكس ذلك . ان نزع سلاح أولئك الاشخاص ليس من الامور الحيوية ، بعد أن سمحت لهم الحكومة بالرجوع . اني أعلم جيدا بأن الحكومة هي أقوى منهم ، وانها تتمكن من اخماد أي حركة تأتي منهم بسرعة ، ولكن عند وقوع أدنى حادث سينقلب الرأي العام الغربي ضدنا ، وسيكون كيان الدولة مهددا . كنت أومل أن يكون وزرائي أوسع نظرا فيلاحظون حالة المملكة بالنسبة للخارج كما لاحظوها بالنسبة للدخل .

« الملك ،

تصلب مجلس الوزراء

وقد عرضت هذه البرقية على مجلس الوزراء فأبرق عليها الرد التالي :

اطلع أصحاب الفخامة والعالى الوزراء على برقية صاحب الجلالة الملك المعظم ، المؤرخة في ٢٨-٧-١٩٣٣ الواردة من برن وقرروا الاجابة عليها كما يأتي :

التاريخ ٢٩-٧-١٩٣٣

الرقم ٣٠٤٩

يسؤونا عدم ارتياح جلالتمكم لخطتنا ، في حين أننا لما قررنا تأديب العصاة ، كنا لاحظنا الحالة الخارجية ، ولم نر ما يهدد كيان البلاد من اجراءات تتخذ بحق ضد من

يخرق أحكام قوانين البلاد ويخل بنظامها ، خاصة وأن الحكومة قامت بجميع تعهداتها
ازاء العصابة .

رشيد عالي

انذار بريطاني آخر

لم تر الحكومة البريطانية في جواب الرد العراقي ما يشفي غليلها ، فأنذرت الملك
فيصلا بوجوب العودة الى العراق فورا ، وأخذ السلطة بيده فأبرق جلالته بانذارها الى
بغداد على النحو الآتي :

برن ٣٠ تموز ١٩٣٣

خارجية بغداد : رئيس الوزراء رشيد عالي

أثبت أدناه نص الانذار الذي وجهته الحكومة البريطانية الي :

« أن استمرار الحركات العسكرية ضد الآثوريين ، واصرار الوزارة في موقفها ،
وعدم اصغائها لاوامر جلالته ، قد أحدث تأثيرا سيئا في الرأي العام البريطاني وغيره .
ولذلك ان لم تعودوا فورا الى العراق ، وتقبضوا بشخصكم على زمام الحكم ، ستضطر
الحكومة البريطانية أن تعيد النظر في علاقاتها العهدية مع العراق » .

وعلى هذا أرى أن أطلب الى مجلس الوزراء أن يتدبر في الامر ، واذا لم توقفوا
الحركات التأديبية ، وتطلقوا سراح مار شمعون خلال أربعة وعشرين ساعة ، وتبرقوا
الي بذلك ، سأضطر الى العودة الى العراق بالطائرة للنظر فيما يلزم (١)

وقد عرضت هذه البرقية على مجلس الوزراء فأبرق عليها بالرد التالي :

« اطلع مجلس الوزراء على برقية جلالته المؤرخة ٣٠ تموز ١٩٣٣ فرأى أن ليس
لحكومة بريطانية أن توجه الانذار لجلالته ، كما أن انذارها هذا ليس واردا بذاته اذ
أن قضية الآثوريين قضية داخلية صرفة ، تخص زمرة من رعايا العراق تمردت على
القوانين والانظمة العراقية ، وقامت بعصيان مسلح ضد الامن الداخلي . ومن حق
العراق بل من واجب حكومته أن تقوم بتأديبها لاعادة الامن والنظام في البلاد كما هو
شأن كل حكومة . هذا وان الوزارة ترى من المصلحة الاستمرار على تأديب هذه العصابة
حتى يعود الامن والنظام الى نصابهما . وأما رجوع جلالته الى البلاط فمنوط برأيكم
غير أن هذا لن يغير من موقفنا في أمر تأديب هذه الطغمة الباغية (٢) رشيد عالي

(١) و (٢) تفضل علينا الاساذ السيد رشيد عالي الكيلاني بهاتين البرقيتين اللتين حرم كتابنا منها
في طبعته الاولى والثانية .

(٢) يقول السيد ناجي شوكت في ص ٢٤٧ من مذكراته « سيرة وفكرات شاتين علما » انه لما
قابل الملك فيصل - بعد عودته الى بغداد - سمع منه يقول :

« ناجي ! انا اخطأت مرة في حياتي لاني لم احتفظ بك وابتيك في رئاسة الوزراء . واخطأت ثانية
لاني استصحت ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورستم حيلور وابقيت ولدي غازي وهو شاب لم تصفه
التجارب ، كما ان الوزراء الذين بقوا في بغداد لم يقدروا الوضع الدولي فتمرعوا متأثرين بتوازن
دينية وقومية ، ولم يضبطوا اعصابهم .

الملك يعود

ولما رأى الملك أن برقيات له لم تجد نفعا ، وهو في برن ، وأن توجيهاته وتوسلاته لم يؤخذ بها ، وأن مركزه بات يضعف في بلاده ، وأن اجراءات حكومته تتمتع بتأييد شعبي واسع ، قرر أن يعود الى العراق فورا . ولما كانت الانباء بفوز الوزارة قد شاعت ، ووصلت الى أذهان الملك في الساعة التي اعتزم فيها العودة الى بغداد ، أبرق الى رئيس ديوانه في ٣٠ تموز يقول : -

علي جودت - بلاط بغداد
اليوم توجهت . سأصل بغداد يوم الاربعاء . أخبروا رئيس الوزراء بأن ثقتي به كاملة . ان عودتي هي لكي اطلع على الحالة بنفسي ، وأن آتفاهم مع الوزراء ، وإذا أمكن أرحم لكي أكمل التداري ، ويجب أن يعث رجوعي .
« فيصل »

في ضيافة الملك

وصل الملك فيصل الى بغداد في يوم ٢ آب ١٩٣٣ ، وهو ينوي التخلص من الوزارة القائمة على أية صورة كانت فطلب الى الهيئة الوزارية أن تتناول طعام العشاء على مائدته في مساء يوم وصوله ، فلما اكتمل التجمع عقد اجتماع برئاسة فيصل نفسه ، فأشار جلالته على وزير خارجيته نوري السعيد . أن يتكلم . فأخرج الوزير ورقة من حقيبة كانت معه وقال :

« أساس مشكلة الآثوريين الكتاب الذي وجهه وزير الداخلية حكمة سليمان ، الى المار شمعون في يوم ٢٨ أيار ١٩٣٣ م » .

فانتفض الوزير حكمة غضبا وقال :

« العفو أن مستشار وزارة الداخلية المستر كورنواليس ، هو الذي وضع مسودة الكتاب المذكور ، بمعونة السفير البريطاني ، وأن جلالة الملك صحح فيه ، وتولى هو - حكمة بك - التوقيع عليه ، وتقديمه الى المار شمعون ، فأمر الملك بانهاء هذا الحديث والانتقال الى موضوع آخر لا نشير اليه هنا (١) » .

تركه وايران والمتمردين

ما كادت الحكومتان : التركية والايرانية تقفان على حركة التمرد ، حتى قررتا تحديد موقفهما منه فتلقت الحكومة العراقية هذين الكتابين :

(١) كان الوزير الهاشمي قد أبرق الى زميله الكيلاني من لندن : ان الملك سيكلفه بتقديم استقالة وزارته اذا ما عاد الى بغداد . وكان ناظر الخزانة الخاصة صنوة العواء قد شعر بذلك فصحح الملك بأن لا يتعرض للوزارة بسوء لان الرأي العام كان كله معها . ولما عاد الملك الى عاصمة ملكه ووجد ان قضية الآثوريين قد انتهت ، قدم اليه السيد الكيلاني كتاب استقالة وزارته واذا بصاحب الجلالة يبرق الكتاب ويقول لصاحبه « يظهر انك لا تعرف ليصلا بعد . كيف اقبل استقالة وزارتك وقد اصبحت موضع ثقتي ورجائي » .

يا صاحب الفخامة

بناء على ما تلقيتته من حكومتي من الاوامر والتبليغات ، بمناسبة اسكان الآثوريين ،
أتشرف بأن أعرض لفخامتكم الخصوصيات الآتية :

تنظر حكومتي بحكم القطعي أن العنصر الآثوري المصر على اسكانه في منطقة
الحدود ، يهيء الفرص لاحداث بعض القلاقل . وبما أن الجمهورية التركية التي تعلق
اهمية كبرى على مناسبات حسن الجوار ، والتي برهنت على ذلك كلما سنحت الفرص ،
قناعة بأن الحكومة العراقية تتحسس بعين الشعور ، لذلك أرجو من الحكومة العراقية
الصديقة ابعاد الآثوريين الذين استوطنوا في جوار حدودنا مثل أقضية زاخو ، والعمادية ،
والذين سيجري استيطانهم الى خارج تلك المنطقة ، وذلك تطبيقا لاحكام مواد معاهدة
أنقرة المتعلقة بحسن الجوار . وأتخذ هذه وسيلة لارفع تحياتي الى فخامتكم سيدي .
- روعي - (١)

سفارة شاهنشاهي ايران

نمرة ٢٨١٩

تاريخ ٥ أيلول ١٩٣٣

في بغداد

سيدي صاحب الفخامة

الحاقا بالمفاوضات الشفهية التي جرت بيننا يوم أمس حول قضية اسكان الآثوريين
في العراق : ها اكرر ذلك كتابيا أيضا بأن طوايف الآثوريين بعضها ، بما سبق لها أن
قامت بأعمال الشقاوة في أنحاء أذربيجان ، فان ولاية الدولة الامبراطورية لا يوافقون
بتاتا على اسكان هذه الطائفة في المناطق المجاورة للحدود الايرانية . وقد خولت أن
أرجو من الحكومة العراقية المحترمة بأن لو أرادت أن تعين محلا خاصا لهذه الطائفة
فيجب أن يكون ذلك المحل بعيدا عن الحدود الايرانية مسافة ما تزيد على خمسة وأربعين
ميلا . أنتهز هذه الفرصة بتكرير تحياتي واحتراماتي الفائقة .

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لصاحب الجلالة الايرانية الانبراطورية (٢) .

حادثة سميل

لا ينكر وقوع حوادث مؤلمة في حركات التأديب ، أشار اليها رئيس الوفد العراقي
الى جنيف بالمبارتين التاليتين :

« ١ - لا ترغب الحكومة العراقية في اخفاء الغلو الذي ارتكبه البعض ، فهي آسفة ،
أسف الدول المثلثة في المجلس » .

(١) من ملفات « المركز الوطني لحفظ الوثائق » .

(٢) اضبارة البلاط الملكي في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

« ٢ - لم يسلم التاريخ الحديث بلادا قليلة العدد ، من تسجيل حادئات غير مبررة تمت على أيدي ضباط يعتمدون على قوات احتياطية كثيرة ، كاستعمال الشدة أثناء أزمات فجائية » اهـ

ولكن ليست هذه الحوادث بالشكل الذي ذكرته الصحف الاستعمارية ، وجعلته مصدرا لتسويغ الطعن في العراق وحكومته ، فقد أشارت هذه الصحف الى حادثة « سميل » والى وقوع تجاوزات على التياريين ، عبرت عنها بالمجازر ، فذهبنا نختلس الاخبار ، لنأتي باليقين منها ، فعثرنا على الوثيقة الآتية التي كتبها السيد حكمة سليمان « وزير الداخلية » وهو في الموصل ننشرها كأحسن مصدر لمعرفة هذه الحادثة :

الموصل في ١-٥-١٣٥٢ المصادف ٢٢-٨-١٩٣٣ م .

فخامة رئيس الوزراء - بغداد

الموضوع الآثوريون

تخلل حادثة عصيان التياريين وتآديهم ، بعض الوقائع تعتبر بعض الاوساط اثنين منها على جانب من الاهمية : الاولى حادثة سميل ، والثانية قضية أسر بعض العصاة من قبل الجيش . وفيما يلي نأتي على تفصيل هاتين المسألتين على ضوء تحقيقنا والتقارير التي تلقيناها عنهما من المراجع المختصة .

١ - ان سميل قرية كبيرة يربو عدد بيوتها على المائة ، في ضمن ذلك (٢٠) بيتا من الاعراب والبقية من التياريين ، وهي في موقع متوسط ما بين كثير من القرى الصغيرة المأهولة بالآثوريين . وقد اتخذها الآثوريين (كذا) مركزا لاجتماعاتهم لتدبير المؤامرات ، وبث الدعاية . وعلى أثر الشرارة الاولى من عصيانهم المسلح ، نزح سكان القرى الآثورية المجاورة من رجال ونساء ، الى « سميل » للاحتماء بها ، وما لبث أن التحق بهذا الحشد الكبير جماعة من العصاة . ولكن العشائر التي كانت ترقب هذا الموضع عن كثب ، وتسمع فضائع أعمالهم ، وتشاهد تمردهم على الحكومة ، أخذت تتجمع من مختلف الجهات بحماس وتوجع ، فاشتبك الطرفان صباح ١١-٨-١٩٣٣ أي العشائر المحتشدة والكتلة الآثورية استحصنة بسلاحها في نفس قرية « سميل » . وحصلت مصادمة عنيفة استمرت نحو ساعتين ، بلغ فيها عدد القتلى نحو (٣٠٥) وقد تبين لدى التحقيق وعند الدفن أن بين القتلى عدد (كذا) لا يستهان به من العشائر (١) كما جرح منهم عدد كبير أيضا . أما وحدات الجيش فانها لم تشترك قطعيا بالمعركة ، اذ كانت أثناء جريان هذه المصادمة في طريقها من « زاخو » الى « دهوك » وقد أكد لنا أمر المنطقة الشمالية ان « قوة عماد » لم تصرف طلقة واحدة منذ مصادمة « ديرهون » ولم يتكبد الجيش أي خسارة في الانفس من جراء حادثة « سميل » لعدم اشتراكه فيها .

ان العشائر شرعت عقيب المصادمة بالنهب والسلب ، ولكن سرعان ما وفقت الشرطة الى إيقاف التجاوزات ، وصد العشائر عن القرية ، وتملكت ناصية الحال .

(١) جاء في تقرير آمر مخفر سميل المرقم ٤٧٠ والمؤرخ ١٤/٨/١٩٣٣ ان المصادمة اسفرت عن قتل ٢٥ من العشائر و ٢٠٥ من العصاة ، وان قوة المخفر طردت العشائر من القرية بمساعدة الجيش .

ونظرا لوضع قرية « سميل » الذي وصفناه ، واحتشادها بالآتوريين العصاة ، وتجمهر العشائر ، فان وقوع المصادمة فيما بين هاتين الكتلتين كان نتيجة طبيعية لتلك الظروف ، وانا لنستغرب استغلال بعض الجهات هذه الحادثة ، وتوجيه المسؤولية عنها الى قوى الحكومة التي هي براء مما وقع . ويخال لنا أن هذا التمويه يقصد منه الاساءة لسمعة الحكومة لفايات بعيدة المرمى . واني اظهارة للحقيقة وخدمة للتاريخ أقدم لكم هذا التقرير مع صورة تقريري « أمر مخفر سميل » وقوة عماد وكتابي الموجه الى أمر المنطقة الشمالية وجوابه عليه للاطلاع .

٢ - عادت بعض دوريات الجيش الموجودة الى اتجاهات مختلفة ، ومن الجملة الملازم عادل نجم الدين ، الذي كان يصحب بعض الآتوريين لاستجوابهم ، وبما أن وصولهم الى المعسكر صادف يوم ١٢ آب أي خلال مهلة السنتين ساعة التي أعلنتها الحكومة للعصاة ، فان الجيش لم ير مبررا للاحتفاظ بهؤلاء العصاة أو اطالة الكلام معهم ، حذرا من أن يرتابوا من صدق وعد الحكومة فأطلق سراحهم جميعا ولم يبق لدى الجيش أيا كان منهم . أما فقدانهم الى اليوم فليس بالدليل على كونهم قد قتلوا من قبل الجيش كما يقال (١) اهـ . وزير الداخلية في الموصل (٢)

ومما يذكر في هذا الصدد ، أن بعض الجهات البريطانية كانت تطالب الحكومة العراقية بشدة وجوب محاكمة بعض الضباط العراقيين الذين اقترفوا - على حد تعبيرها - جرائم لا يصح السكوت عنها فكانت الجهات العراقية ترد على هذا الطلب بأن الهنات التي أسندت الى بعض الضباط العراقيين لا تشكل - على فرض صحتها - جرما يستحق المحاكمة والعقاب ، ولا سيما في تلك الآونة التي بلغت الوطنية ذروتها والهباج أشده .

اسقاط الجنسية العراقية عن المار شمعون

واضطرت الحكومة ، بعد أن حدث ما حدث من قتل ، ونهب ، وتمثيل بالقتلى ، الى أن تضع مرسوما في ١٥ آب ١٩٣٣ حولت المادة الاولى منه :
« لمجلس الوزراء أن يقرر اسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي لم ينتم الى

(١) اتهمت الصحف الأوروبية الجيش العراقي بقتل الاسرى من التياريين ، وقدرت عدد القتلى في الحركات التاديبية بأربعة آلاف نسمة . والصحيح انه لا يتجاوز الالف على اكثر تقدير . اما خسائر الجيش فكانت ثلاثة ضباط و ٢٤ جنديا ، هذا عدا عن الذين قتلوا غدا من افراد الشرطة والاهلين والنساء والاطفال .

(٢) كان وزير الداخلية ، حكمة سليمان ، قد سافر الى الموصل جوا في يوم ١١ آب ١٩٣٣ م وتجول في بعض الامنية والقرى الكثنة في شماليها ليتفقد امورها الادارية ويحقق في الشائعات المنشرة ، وتدعاه الى العاصمة في الثاني والعشرين من الشهر المذكور .

أسرة ساكنة في العراق قبل الحرب العامة اذا أتى أو حاول أن يأتي عملا يعد خطرا على أمن الدولة وسلامتها ، .

وخولت مادته الثانية :

« لووزير الداخلية أن يأمر بإبعاد من أسقطت عنه الجنسية العراقية ، بموجب المادة الاولى الى خارج العراق ، اذا تراهي له أن ابعاده مما يستدعيه الامن والراحة العامة ، .

واستنادا الى هذا النص اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ آب ١٩٣٣ هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم ٦٧٨٨ والمؤرخ في ١٦ آب ١٩٣٣ وقرر اسقاط الجنسية العراقية عن كل من : ايشاي مار شمعون ، وداود مار شمعون وتيادور مار شمعون ، وسرمة خاتون ، نظرا الى اتيانهم أعمالا تعد خطرا على أمن الدولة وسلامتها ، وذلك وفق المادة الاولى من مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣ ، .

ولما كان المذكورون يسكنون دار « جمعية الشبان المسيحيين » ، «Y.M.C.A.» في الباب الشرقي من بغداد طوقت قوات الشرطة هذه الدار ، وبينما هي تحاول تنفيذ القرار الوزاري ، تقدم تياريان مسلحان يريدان الدخول الى دار الجمعية لانقاذ المار شمعون فعارضتهما الشرطة فأرادا المقاومة ، فأطلقت النار في الفضاء لارهابهما ، ففر الاول وقبض على الثاني ، وبعد التحقيق ظهر أنه ضابط في الجيش البريطاني في الهندي ، فسلم الى دائرة الانضباط .

وأعدت القوة الجوية البريطانية طائرة لنقل المار شمعون وأتباعه المسقطه عنهم الجنسية العراقية الى خارج العراق ، فنقلوا الى محطة الطيران في صباح يوم الجمعة ١٨ آب ، وبقوا هناك الى أن أقلتهم الطائرة المذكورة الى قبرص .

وكان الرأي العام يميل الى تقديم الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية الى المحاكمة ، ليجري فيهم العدل مجراه ، ولكن الحكومة أصرت على الاكتفاء بما تقرر .

وقد حاول أفراد من جماعة المار شمعون أن يسموا أهل بغداد ، فآلقوا مقادير كبيرة من السموم المختلفة في خزانات الماء ، الخاصة بلجنة اسالة الماء ، ولكن السلطات المختصة اكتشفت الجريمة قبل أن يصاب أحد بمكروه .

الامير غازي في المنطقة المضطربة

رأى الملك فيصل بعد وصوله الى بغداد في الثاني من شهر آب ١٩٣٣ أن يجوس ، خلال منطقة الموصل على الرغم من اضطرابها ، للاشراف بنفسه على قمع الحركة التي كان يعتقد اعتقادا جازما بأنها مدبرة من قبل السلطة الفرنسية في سورية ، ولكن

الحكومة القائمة حالت دون ذعابه خشية احتياج الرأي العام ، (١) . فاصدر أمره الى ولي عهده الامير غازي أن يستعد للسفر مع رئيس الوزراء ، فسافرا وبعد أن تجولا في المنطقة المضطربة واتصلا مع الاهلين ، شكر سمو الامير عن جلالة والده التياريين الذين لم يشتركوا مع المتمردين ، وأننى على شعور الاكراد في حفظ النظام وعدم تعديهم على التياريين الأمنين أو القرى المسيحية الاخرى ، وقفل راجعا الى العاصمة فبلغها في ٣٠ آب واستقبل استقبالاً منقطع النظير (٢) .

وكان الجيش العراقي قد عاد الى بغداد في يوم ٢٦ آب ١٩٣٣ فخرجت العاصمة برمتها لاستقباله ، كما أن وفودا من الالوية اشتركت في هذا الاستقبال . وقوبلت عودة الجيش هذه بمظاهر الحفاوة والترحاب . فنشرت عليه الزهور والرياحين ، ورشت على أفرادها العطور ومياه الورود ، واشتركت النسوة في ذلك ، فكن يغردن ويهللن له ، كما ان الاهازيج الشعبية جعلت للاستقبال صبغة خاصة دلت على تأييد الشعب لحكومته فيما قامت به أزاء حركة التمرد .

النتائج المفضلة

كانت حركة الجيش العراقي وثيقة أثبتت للامم الغربية استعداداه للدفاع عن كيان العراق ، كلما ألم بالملكة خطب أو أصابها مكروه ، فراحت أبواب المستعمرين تكيل له أقذاح القذح والدم . كما أن الاقلام المأجورة أخذت تضلل الرأي العام بما حاكته من الاوهام .

وأغرب ما قرأناه كتابا لكونولونيل ستافورد « المفتش الاداري البريطاني في لواء الموصل » نشره بلغته الانكليزية (٣) بعد انفصانه من الخدمة في الحكومة العراقية . ولو كان هذا الموظف أنصف نفسه فيما كتبه لوجه اللوم الى التياريين ، قبل أن يوجهه الى الحكومة العراقية التي بذلت كل ما تستطيع دولة ناشئة أن تبذله في سبيل تأمين السعادة والرفاه لهذا الشعب الطريد فأبى الاستعمار ، أو أبى الغرور أن يرياه راتعا في بحبوحة من العيش الرغيد ، فكان جزاء خيائته أن قامت الحكومة بتأديبه كما يؤدب الوالد ولده العاق ، أما موقف الرئيس الكيلاني الحازم فكان موضع الاعجاب والتقدير ،

(١) ذكريات علي جودة ص ٢١٥ .

(٢) وما يحسن ذكره هنا ان وزير الداخلية حكمة سليمان كان يتنوي السفر الى الموصل مع ولي عهد المملكة ، ولما شعر بأن الملك لا يوافق لهذه الزيارة ، وأنه يخشى ان يقوم (حكمة) بانتقال سائل لانتقال اخيه محمود شوكت باشا في الاسنة عام ١٩٠٩ أرعد اخاه خالد سليمان ناكدا الى ناظر الخزينة الخاصة سنة العواء بأن حكمة ابعد من ان يقوم بعمل ما ضد العرش . فلما كان اليوم الثاني من الملك حكمة ان يسافر الى الموصل جوا ليلتحق بولي العهد .

(3) *The Tragedy of the Assyrians* (London 1935)

وقد اكد لنا وزير الدفاع جلال بابان ، بأن ستافورد اتصل برؤساء انقبائل الكردية وحرصهم على الانضمام الى التياريين في مقاتلة الجيش العراقي عسى ان يتاح للانكليز تأسيس الحكومة الكردية التي وعد الكرد بها في معاهدة سيفر فلم يبق من هؤلاء غير الاعراض والصدود .

ليس من قبل العراقيين حسب ، وانما من قبل العرب والمسلمين في مختلف ديارهم ، ففد استطاع بهذا الموقف أن يحفظ للبلاد كرامتها ويعلن للملا أن في العراق حكومة تستطيع أن تؤدب كل من تسول له نفسه الاساءة الى الوطن بمعنى الكلمة .

الوفد العراقي

وبناء على ما أوضحته الحكومة العراقية في برقيتها الى سكرتارية عصبة الامم ، عن اعتزامها ارسال تقرير مفصل عن القضية التيارية ، تألف وفد عراقي من ياسين الهاشمي (وزير المالية) رئيسا ، وعضوية وزير الخارجية نوري السعيد ، ومعاون مستشار وزارة الداخلية ، الميجر ادمونس ، والمقدم محمود سلمان أحد الضباط ، كملحق عسكري ، بعد أن أصدرت كتابا رسميا سمته « الكتاب الازرق » أودعته المستندات والوثائق التي تؤيد عطنها على التياريين واساءتهم لها وقد التحق السيد يوسف الكيلاني من كبار موظفي وزارة الخارجية ، بالوفد بصفة كونه سكرتيرا .

وقد سافر الوفد المذكور الى جنيف في ٢٢ أيلول سنة ١٩٣٣ وعاد الى بغداد في ٢١ تشرين الاول ١٩٣٣م ، وكانت وجهة نظر الحكومة العراقية ، التي بسطها الوفد للعصبة ، أن التياريين يقسمون الى قسمين : الذين بقوا على ولائهم للسلطة واحترامهم لقوانينها ، فهؤلاء يبقون في العراق ويعتبرون كعراقيين ، لهم ما لهؤلاء من حقوق ، وعليهم ما على هؤلاء من واجبات . أما الذين أساءوا الى البلاد ، على الرغم من احسانها المستمر لهم ، فلا بد من ايجاد مأوى لهم في خارج العراق . وزاد الوفد على ذلك أن الحكومة العراقية مستعدة لتقديم المساعدات الانتقضية لتفسير القسم الثاني بقدر ما تسمح به ماليتها .

وقد قررت العصبة في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ تأليف لجنة من ممثلي انكلترا ، وفرنسا ، وايطاليا ، والدانمارك ، والمكسيك ، لتأمين اسكان الذين سينزحون الى خارج العراق فتقرر في بادئ الامر اسكانهم في البرازيل ، ولكن سرعان ما اعتذرت حكومة البرازيل عن قبولهم بعد الضجيج الذي قام في صحافتها وفي برلمانها . ثم صارت الحكومات تعتذر عن قبولهم بالتعاقب ، حتى أصبحت قضيتهم مشكلة من المشكلات العويصة ، على أن الافرنسيين سمحوا لنحو ألفي نسمة بالانتقال الى سوريا ، فكانوا مصدر قلق لسوريا ، كما كانوا سبب اضطراب للعراق . وقد تكبدت الحكومة العراقية خسارة مليون دينار على هجرة الذين غادروا العراق ، (١) .

ولعل من الاهمية بمكان أن ننشر هنا نص النداء الذي وجهه الميجر دي . بي . طومسن رئيس اللجنة المذكورة الى التياريين كافة وهو :

الى الآثوريين

١ - علم مجلس عصبة الامم ، بأن عددا من الآثوريين العراقيين « بما فيهم

(١) مذكرات تومبليق السويدي ص ٢٤٥ .

العثمانيون سابقا ، لا يرغبون في البقاء في العراق . لذلك فقد ألف لجنة لتدقيق ما اذا كان في الامكان ايجاد محل خارج العراق ، ليسكن فيه من يعرب عن رغبته في مغادرة العراق من الآثوريين .

٢ - ليكون معلوما لدى الجميع أن اللجنة التي ألفها مجلس العصبة لم تجد حتى الآن محلا مناسباً ، وحالما تجد المحل المناسب سوف تعلمون بذلك ، وعندئذ تقوم اللجنة المؤلفة برئاسة برنستي ، بمعاونة ممثل مؤسسة نانسن للملتجئين بالتجوال في القرى التي يسكنها الآثوريون والتحقيق من كل عائلة من العوائل التي تقيم في تلك القرى عما اذا كانت ترغب في البقاء في العراق أو الذهاب الى محل الاسكان الجديد ، وستكون لرب كل عائلة الحرية التامة في الاعراب عما اذا كان يرغب في مغادرة العراق أو البقاء فيه ، وبعد ذلك سوف تجري الترتيبات بالتعاون مع ممثل مؤسسة نانسن لنقل العائلات التي ترغب في الذهاب الى المحل المذكور .

٣ - نود أن نكرر هنا أن محل الاسكان الجديد لم يوجد بعد ، ومن المحتمل مرور زمن غير قصير قبل أن تتم ترتيبات النقل ، كما أنه لا يحتمل أن ينقل أي فرد قبل شهر تموز المقبل . وعدا ذلك فمن المحتمل أيضا أن لا يسكن في بداية الامر في محل الاسكان الجديد سوى الزراع . لذلك من المهم جدا أن يبقى الآثوريون في القرى المقيمين فيها ، وأن يستمروا على الزراعة وما يتعلق بها من الشؤون الأخرى ليكون بهذه الصورة في امكانهم اعادة أنفسهم ، وليتمكن الذين يرغبون في مغادرة العراق ، عندما يحين الوقت ، من البدء في حياتهم الجديدة بمجال أوسع للتقدم والنجاح .

٤ - أما الآثوريون الذين يرغبون في البقاء في العراق فلهم الحرية التامة في ذلك ، كما أن لهم أن يشقوا من أنهم سوف يتمتعون بنفس الحماية على النفس والمال التي يتمتع بها سائر العراقيين ، وأنهم سوف يطبق بحقهم ما أعطته الحكومة العراقية الى مجلس عصبة الامم من الضمانات المتعلقة بالأقليات . ولكن يجب عليهم أن يعلموا بأنهم رعايا عراقيون لا غير ، وأنهم ملزمون باطاعة القوانين ، وبالاخلاص للحكومة العراقية . اهـ

وقد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء رشيد عالي ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية ، حكمة سليمان ، مدة تغيب وزير الخارجية ، نوري السعيد ، ووزير المالية ، ياسين الهاشمي ، عن العراق في جنيف .

وفاة الملك فيصل

تمهيد

للدهر أعمال تدخل في حكم العجائب ، أو هي أشبه بالمعجزات التي ينسبها البعض الى الاولياء ، فهو يخلق للبشر في كل فترة رجلا فذا يقود أمته الى حيث تتوق ، ويأخذ

بيدها الى حيث تصبو ، فيقلب محيطها رأسا على عقب ، وينهض بها نهضة صادقة مجيدة .

وقد جاد الدهر على القرن العشرين بعدد من هؤلاء الافذاذ غير قليل ، فهتلر في ألمانيا ، وموسوليني في ايطاليا ، ومصطفى كمال في تركيا ، ورضا بهلوي في ايران ، وفيصل بن الحسين بن علي ، بن نمي . ابن بنت الرسول العربي ، في العراق .

هؤلاء القادة معروفون معدودون . يبعثهم الله من حين الى حين ، وفي جيل دون جيل فهم قليل ، بل أقل من القليل ، ولكن ثمرات جهودهم ، تنتقل بشعوبهم من حال الى أسمى .

موجز تاريخ حياته

دعانا الى تصدير هذه الكلمة ، اضطرارنا الى تسجيل نبأ ارتحال الملك فيصل الاول الى دار البقاء ليلة الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٣٣م في هذا الكتاب ، والفراغ الذي أحدثته موته غير المنتظرة . فلو أراد المؤرخ المنصف أن يبحث عن ملك عربي اهتزت لموته أمة بأسرها ، عن منك جمع بين الناج والزعامة ، عن منك كرس حياته ، ونفوقه ، وعبقريته ، في سبيل خدمة أمته ، واعلاء شأنها ، لما وجد غير فيصل بن الحسين جديرا بهذا التعظيم .

ولد فيصل في « مدينة الطائف » في يوم ٢٠ مايس من سنة ١٨٨٥م (١٣٠١هـ) ونقل في اليوم الثامن من ولادته الى عرب عتيبه ، في خارج المدينة للرضاع ، عملا بتقليد هاشمي قديم يبدأ بمحمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم الذي أرضعته حليلة السعدية ، من عرب بني سعد ، فدرج في الخيام ، وترعرع في حضن البادية ، فلما بلغ السادسة من عمره أرسل الى قرية « رحاب » فمكث فيها ، بين أبناء عمومته وأخواله ست سنوات ، يركب الخيل والابل ، ويكر ويفر ، حتى اذا اعتزم والده السفر الى الآستانة سنة ١٨٩٦ ، أخذه وأخوته معه ، فتعلم العربية ، والتركية ، وبعض العلوم العربية ، على أساتذة خصوصيين ، ونشأ نشأة صالحة في بيئة واسعة .

وعاد « الحسين » الى « الحجاز » في عام ١٩٠٩م بعد أن عين شريفا على « مكة المكرمة » فعاد « فيصل » معه ، وما لبث أن انتخب مبعوثا عن « جدة » في سنة ١٩٠٩م فكان يذهب الى « الآستانة » سنويا ، فيشارك في أعمال البرلمان ثم يعود الى الحجاز ، بعد انتهاء كل دورة ، ليساعد والده « الحسين » في ادارة منصبه .

وقد رافق أخاه « الامير عبد الله » في حملته على « عسير » في سنة ١٩١١م ، وندب في سنة ١٩١٣ لقيادة الحملة الثانية على « الادريسي » فوق فيها ، ولما أدت الظروف العالمية الى اعلان الحرب الكونية الاولى في آب ١٩١٤ ، ودخول العثمانيين فيها في تشرين الثاني من تلك السنة كان فيصل في « أم القرى » فاشترك مع الترك في انذود عن حياض الانبراطورية العثمانية .

ودبر الاتحاديون الوسائل الجهنمية للتنكيل بالعرب ، فقفدوا بمحاريبيهم الى مجاهل الاناضول ، وساقوا أبطانهم الى ساحات القوقاز ، وسبوا نساءهم ، واستاقوا ذراريهم ، وأعدموا أحرارهم ، فلم ير انشريف « الحسين » بدا من الخروج على الترك ، فأعلنت « الثورة العربية الكبرى » في يوم ٩ شعبان ١٣٣٤ (١٠ حزيران ١٩١٦) وعهد الى الامير فيصل قيادة انقوة العربية في « المدينة » وكانت محصنة ، يتولاها « فخري باشا » وفيها من العدد ، والتجهيزات ، ما لا قبل للعرب على اقتحامها ، فدبر الامر الامير ، واتفق مع الحلفاء على تجنيد جيش من أسرى العرب ، الذين كانوا في صفوف الترك ، يقودهم ضباط مدربون ، فتم تأليف هذا الجيش ، وسافر نحو الشام ، فدخلها في أول تشرين الاول ١٩١٨ بدون كبير عناء ، وأصدر أمرا بتعيين « علي رضا الركابي » حاكما اداريا للمنطقة السورية ، فلم يحظ هذا التعيين برضى الفرنسيين ، ولا برضى الانكليز ، ولا برضى الاهلين .

وفي يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨ أبحر الامير فيصل من « بيروت » الى « باريس » لحضور « مؤتمر الصلح » دون أن يحصل على موافقة السلطات الفرنسية في سوريا ، فتنكر له الفرنسيون ، وعرقلوا مساعيه . وبناء على وساطة المستر لويد جورج ، فقد قبل في المؤتمر ، وأدى رسالته .

وعاد الى « بيروت » فبلغها في يوم ٣٠ نيسان ١٩١٩م ، وحاول أن يوحد صفوف السوريين ويحصل على تأييدهم ، فلم يلق غير الجفاء . ثم سافر الى « لندن » في أواخر أيلول من السنة المذكورة ، بعد أن تطورت السياسة الانكليزية - الفرنسية ، في البلدان العربية ، فلم يجد الانكليز ما يحملهم على تبديل الخطة المقررة في باريس .

وعقد اتفاق فيصل - كلمنصو ، فكان خير ما يمكن أن تحصل سوريا عليه يومئذ ، فلما عاد « الامير فيصل » الى « بيروت » في ٩ كانون الثاني عام ١٩٢٠م ، أتهم بمالأة الفرنسيين ، ورأى المتطرفون أن يضعوا حكومات أوروبا تجاه الامر الواقع ، فنادوا به ملكا على سوريا في يوم ٨ مارت ١٩٢٠ فلم يرق ذلك للفرنسيين أيضا ، وصاروا يتربصون به الدوائر ، حتى زحف الجيش الفرنسي على الشام في يوم ٢٤ تموز ، من السنة المذكورة ، يقوده « الجنرال غورو » فقوض أركان « الحكومة الفيصلية » فاضطر الملك للسفر الى درعا ، في فجر اليوم الثامن والعشرين من الشهر المذكور ، ولكن السلطات الفرنسية أنذرته بوجوب مغادرة هذه القصبه ، فغادرها الى « حيفا » في أول آب ، وذهب منها الى « بور سعيد » ثم ركب البحر الى « ميلانو » الايتالية فمكث فيها مدة .

وكانت « الثورة العراقية الكبرى » تستعر بشدة ، والانكليز في أشد الحاجة الى من يطفئها ، ويشكل حكومة عربية في البلاد ، فدعي الامير الى « لندن » فجاءها في يوم أول كانون الاول ١٩٢٠ ، واتصل بأقطابها ، وساستها ، واجتمع بملكها ، وبرئيس حكومتها ، فتم الاتفاق على توليته « عرش العراق » لقاء شروط بحثناها في الجزء الاول من كتابنا هذا .

وغادر الامير فيصل « لندن » الى « بور سعيد » في يوم ٣١ مارت ١٩٢١ ، فذهب الى « جدة » و « مكة » حيث قابل والده ، وعرض عليه نتائج مذاكراته ، فبارك له أبوه . وتمنى له الفوز والنجاح .

وتحرك فيصل الى العراق فبلغ « البصرة » في ٢٣ حزيران ١٩٢١ وجاء الى « بغداد » في ٢٩ من الشهر نفسه وفي يوم ٢٣ آب ١٩٢١ نودي به ملكا دستوريا على العراق على نحو ما فصلناه في المجلد الاول من هذا الكتاب .

فيصل في العراق

و « تاريخ الوزارات العراقية » بأجزائه الثلاثة الاولى انما هو تاريخ حياة فيصل ، خلال الاثني عشرة سنة التي قضاها في العراق ملكا ، وكان خلالها يشرف على الصغيرة والديرة ، ويصرف الامور كما يشاء ، فلا يسن قانون ولا يوضع نظام الا بأمره ، ولا يعين رئيس دائرة ولا ينقل من محله الا بعلمه ، ولا يحل مجلس ولا يؤسس حزب الا بموافقه ، وقد رحل الى « تركيا » و « ايران » واجتمع بعاھليهما ، كما اجتمع بجلالة الملك عبد العزيز آل سعود على الدارعة البريطانية (لوبن) في الخليج العربي .

أما رحلاته الى أوروبا في سبيل خدمة بلاده فتكاد تكون غير منقطعة ، وكانت آخر سفرة قام بها الى أوروبا ، تلك التي أجاب فيها نداء ملك الانكليز لزيارة « لندن » زيارة رسمية فقد غادر عاصمة ملكه في صباح اليوم الخامس من حزيران ١٩٣٣ فبلغ « لندن » في يوم ٢٠ منه واستقبل فيها استقبالا منقطع النظير ، حتى اشترك في الاستقبال « الملك جورج الخامس » نفسه ، والملكة ، وولي العهد ، وكافة وزراء الدولة ، ونزل ضيفا في قصر بوكنهايم .

وبعد أن مكث بضيافة ملك الانكليز المدة المقررة ، سافر الى « اسكتلندة » ثم قصد « فرنسا » وذهب من هناك الى « سويسرة » للاستشفاء ، فلم يطل به المطال حتى كان تمرد التياراتيين في العراق ، فاضطر أن يعود الى بغداد بنفسه ، ليتذاكر مع الوزراء ، ويطلع على سير الامور عن كثب ، ولكنه ما كاد يلقي عصا ترحاله في العاصمة في يوم ٢ آب ١٩٣٣ الا وكان كل شيء قد انتهى ، فقرر أن يعود الى « برن » لمواصلة الاستشفاء يوم اول ايلول وشاء الله أن يكون هذا اخر سفر له ، فآلهم أن يذيع البيان التالي قبل سفره :

الى شعبي العزيز

أودع شعبي ، بناء على ضرورة اتمام الاستشفاء ، مؤملا ألا يطول غيابي أكثر من ستة أسابيع ، وانتهاز هذه الفرصة للاعراب عن تقديري للعواطف النبيلة التي أظهرها أبناء شعبي المحبوب نحوي خلال أيام عودتي ، ولسهرهم الدائم على حفظ الطمانينة بين جميع الطوائف أثناء الحادثات الاخيرة . وما رأيته من مملكتي ، شعبا وحكومة ، زاد

في الاعتقاد بقرب تحقق الاماني التي نسير جميعا لنوصول اليها . اني سوف لا أذكر وسعا في القيام بما يترتب علي خدمة لبلادي وشعبي مهما كلفتني من عناء ، مستعينا بالمولى عز وجل متمنيا أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح .

فيصل

آخر تصريح لجلالته

وصل الملك فيصل الى مدينة « برن » بسويسره بعد مغادرته بغداد بثلاثة أيام ، وكانت آثار العناء والمرض بادية عليه بوضوح ، فنزل في فندق « بيللفو Beilevue » القائم بين قصر « رئيس الاتحاد السويسري » وبين جسر (كيريشنشفلد) المطل على « نهر الآر » المتحدر من « جبال الالب » المنساب بين الاوديه ، والسفوح الجميلة ، ولم يشأ أن يستقر ويخلد الى الراحة حسبا أوصاء طبيبه الخاص (الدكتور كوخر) بل عمد الى مقابلة الصحفيين والاصدقاء ، وصار يدلي بالاحاديث الخطيرة ، وربما كان مراسل « الدايلي ميل » في « برن » من أسعد الصحفيين حظا ، فقد حصل من جلالته على التصريح التالي فطيره الى جريدته فورا ، وهو :

برن يوم الاثنين ٤ أيلول ١٩٣٣

صرح لي جلالة الملك فيصل هذه الليلة ، عن أسفه على توسع العداء والبغضاء نحوه ونحو بلاده ، على اثر اضطرابات الحدود الاخيرة مع الآثوريين . وبينما الملك يحدثني ، كان الملك علي ، المقيم أيضا في برن للاستشفاء ، يمشي في الصالة جيئة وذهابا ، مرتديا لباسه الشرقي الجذاب ، وأما الملك فيصل فكان مرتديا بذلة اعتيادية .

وكان جلالته أثناء ادلائه بتصريحاته الشديدة التالية . يصحب كلامه بضربات من يده على الطاولة بين آونة وأخرى :

« ان الحكومة العراقية لم تفعل الا ما كانت تفعله أية حكومة متمدنة أخرى ، تسير بمقتضى النظام والقانون ، أنها قمعت محاولة شرذمة من العصاة ، كانت تقصد قلب النظام والسلطة . »

ثم استمر بغضب قائلا :

« انه من العار التكلم عن المذابح ، لم يقع اعتداء حتى ولا على امرأة واحدة ، بل انما هنالك ٧٠٠ آثوري مستخدم في الشرطة العراقية ، وقد طلب ١٠٠ آثوري اخر أن يسمح لهم بمقاتلة الثائرين من الآثوريين . »

« وأود أن أؤكد بصورة قطعية بأنه لا يوجد هنالك أي تعصب ضد الآثوريين في العراق ، واني آسف جدا لما قد حدث ، غير أن هذه الشرذمة من الآثوريين التي لا يتجاوز عددها ١٥٠٠ لم تكن لتقع بما نستطيع تقديمه لها . »

« ومن المؤلم أن يفكر المرء كيف أن أوروبا تستطيع أن تصدق جميع الاقاويل

المزعومة ، عن اضطهادنا للاقلييات ؛ ان كافة الاقلييات في العراق قد عاشت مع بعضها برفاه واطمئنان ، منذ ألفي سنة حتى الان .. ان الكلدانيين مرتاحون ، وبطريركهم يتمتع باحترام من قبل كافة السكان .

واننا بمقتضى مشروع الاسكان ، قد قدمنا للآثوريين أراضي خصبة ، غير أن المنشقين أبوا الا أن لا يقبوا بذلك ، فهم يريدون الاستقلال السياسي ، ومعنى هذا خراب البلاد بكاملها .

ثم رفع صوته قائلاً :
« ان واجبنا يتطلب حماية كافة الاقلييات ، وماذا كانت تقوله الدول الاوروبية يا ترى لو أننا فشلنا في قمع الثورة ؟ » .

فتجاسرت أن أسأله قائلاً :
« ان هناك من يقول بأن شعور جلالتم ازاء بريطانيا قد طرأ عليه بعض التغيير ، منذ أن استقل العراق » .

فاجاب جلالته بشدة :
« ان الحكومة البريطانية تعلم كل شيء عن ذلك ، ولا شك بأن بعض الجهات ، لمنافع ذاتية في نفسها ، حاولت أن تعكر صفو العلائق الودية بيننا ، غير أنني أستطيع أن أكرر بكل تأكيد بأن سياستنا هي تنمية وتقوية الصلات بيننا وبين بريطانيا خطوة بخطوة » .

وحينما عاد الملك الى موضوع الآثوريين ، تغيرت سحنته وقال :
« ان مثل الآثوريين بنظري . كمثل ولد عاق أبى الا أن يختار طريق الفساد ، بالرغم من نصائح أبويه » .

وحينما طلب الاستئذان من جلالته أضاف قائلاً بأنه ليس هنالك ريب في عدم بقاء جلالته خارج العراق مدة طويلة ، وربما لم يتجاوز ذلك الشهر الواحد ، وبعد استشفائه السنوي عند اخصائي شهير هنا ، سيذهب لمدة قصيرة في محل آخر في سويسرا ثم يعود بعدها الى بغداد اهـ .

في طريقه الى دار الخلود

وقد مرت ثلاثة أيام ، والملك فيصل يمضي أيامه في تعب ممض ، وأصبح يوم الخميس الموافق ٧ أيلول سنة ١٩٣٣م ، فأعرب عن رغبته في تناول طعام الغداء في « أونتريلاكن » ويظهر أن السائق لم يهتد الى طريق أونتريلاكن الا بعد أن دار بالملك ساعة ونصف ، فسبب ذلك تعباً لجلالته ، اذ ما كاد يرجع الى محل اقامته ، حتى شعر بألم شديد ، فاستدعى طبيبه الخاص ، فأشار الطبيب على الممرضة بحقنة تحت الجلد ، وأعلن الملك أنه استراح ، وأذن لحاشيته بالانصراف .

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ، استدعى الملك ممرضته ، التي أمرها الدتور فيشر أن تكون عند سريره يقطه ، لتوافيه بأخباره ، وطلب اليها أن تبلغ حاشيته بالحضور حالا ، فصعد اليه الملك علي ، ونوري السعيد ، ورستم حيدر ، وتحسين قدري ، ووجدوا جلالتهم يلفظ النفس الاخير ، وفي الساعة ١١ر٤٥ فاه بهذه الكلمات :
أنا مرتاح ، فمت بواجبي ، خدمت الامة بكل قواي ، ليسر الشعب بعدي بقوة واتحاد .

قال هذا ، وشهق شهقة كان بها الفصال ، وانقطع النفس بعد ذلك تماما (فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) - صدق الله العظيم -

وعلى أثر ذلك طيرت هذه البرقية الى بغداد :
من برن مستعجل
رئيس الوزراء - بغداد
٧ - ٨ أيلول ١٩٣٣

فجعت الامة العراقية عند منتصف الليل ، ب وفاة سيدها وحبيبها جلالة الملك فيصل ، وذلك بنتيجة نوبة قلبية « سبكليروس دي آريتر كرونير أنجين دي بواتراين »
كان الله بعون الجميع على هذا المصاب الجلل .
نوري حيدر

أسباب الوفاة

وبعد أن حضر الاطباء ، قرروا أن الوفاة كانت بسبب انسداد الشرايين ، وقد وقع ذلك موقع الاستغراب ، لان تصلب الشرايين لا يكون الا اذا بلغ الانسان الكبر ، والحالة أن الملك فيصل لم يكن قد بلغ الخمسين يوم وفاته . وقد وقع النبأ على الاسماع وقع الصاعقة ، وأذاعت الحكومة في صباح الجمعة البلاغ الرسمي التالي مجللا بالسواد :

فجعت الامة عند منتصف ليلة الجمعة ، ب وفاة سيدها وباني مجدها جلالة الملك فيصل الاول ، وذلك بنتيجة نوبة قلبية ، وشاءت الاقدار الالهية أن تحرم البلاد في أشد ساعاتها ، من قيادة مؤسس الدولة وزعيمها المحبوب ، كان الله في عون الجميع على هذا المصاب الجلل .

سيعلن منهاج الحداد والتتويج ببيان آخر . اهـ

١٦ جمادى الاولى ١٣٥٢ المصادف ٨ أيلول سنة ١٩٣٣م

ولا تسأل عن الاثر العميق ، الذي تركته وفاة الملك فيصل في القلوب ، فقد بكى الشعب مليكه بكاء مرا ، وأقام له من المناحات ألوانا ، وعطل الاشغال العامة أياما ، وأعلن الحداد في طول البلاد وعرضها مدة طويلة حتى اضطرت الحكومة الى اصدار البيان التالي :

بيان

« لقد أظهر الشعب العراقي الكريم ، على اختلاف طبقاته ، شدة اخلاصه وتعلقه

بسيد البلاد الراحل ، بما أقامه من التعازي ، وتعطيل الاعمال ، خلال الايام الثلاثة ، ولما كانت مصالح الاهلين تقضي باعادة الامور الى مجاريها بالسرعة المستطاعة ، فترجو الحكومة الاكتفاء بما تم ، وفتح المخازن والمحلات التي بقيت معطلة ، وأن يكتفى باقامة الفاتحة في البيوت ، والمحلات العامة ، وستعلن المنهاج الذي سيطبق عند وصول نعش الفقيد العظيم لاداء الواجب الاخير » .

ملاحظ المطبوعات

١٩ جمادى الاولى ١٠ أيلول

أما برقيات التعازي التي وصلت من ملوك العالم ، ورؤساء الجمهوريات ، والامراء ، والسلطين ، والوزراء ، والاعيان ، والوجوه ، والاشراف ، من داخل العراق ، ومن خارجه ، فحديثها طويل ، ولو انا أردنا نشرها ونشر الردود التي أرسلت عليها ، لاحتجنا الى مجلد قائم بنفسه .

يشكون في الوفاة

ومن المهم جدا أن نشير هنا الى أن الصحف المعارضة ، ولغيفا من أبناء الأمة ، لم يؤمنوا بأن الوفاة كانت طبيعية ، ومنهم من قال أن الانكليز هم الذين دبروا هذه الفاجعة ، بعد الذي شهده من تحول الملك عنهم . وقد كتب الينا الامير شكيب أرسلان كتابا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ وكان مما جاء فيه :

أخي !

الكلام الذي قاله لي المرحوم الملك فيصل ، بعد حديث طويل هو هذا :

« لا بد لي من الذهاب الى بغداد فقد جاءني انذار من لندن » .

فقلت له : وهذا لا يستلزم أن تعرض صحتك للخطر ، وتذهب بهذه السرعة ،

فقال :

« لا ! جاءني انذار يتهدد الكيان ، هكذا بالحرف » ويوم الرابع لا بد أن أكون

في بغداد ، اهـ

هذا ما كتبه الينا الامير شكيب أرسلان ، وقد نشر الدكتور السيد عبد الجواد الكربلائي مقالا عن وفاة الملك فيصل في جريدته « الاحرار » تحت عنوان « أمر دبر في ليل » أشار فيه الى ما نشرته بعض الصحف الأوروبية عن علاقة الانكليز بوفاة الملك فيصل ، اعتبرته الحكومة مهيجا للرأي العام ، فقضت بسجنه ستة أشهر وبتعطيل جريدته .

حمل النعش الى العراق

وعلى كل ففي صباح التاسع من شهر أيلول ١٩٣٣ ، نقلت رفاة الملك من محطة « برن » الى « برنيزي » فأقلته دارعة ايتالية مجللة بالسواد ، وسلمته الى الدارعة البريطانية (داسباتش) .

وفي الرابع عشر من أيلول ، وصلت « الدارعة الانكليزية » الى ميناء « حيفا » فنقل التابوت الى البر ، وأقلته طائرة خاصة الى بغداد .

وفي الساعة السابعة والنصف زوالية صباحا من يوم الجمعة ، أقبلت الطائرة المذكورة وهي « من نوع فيكتوريا » تحمل جثمان الفقيد ، تصحبها طائرة اخرى تحمل السادة : الملك علي ، ونوري السعيد ، وجعفر العسكري ، ورستم حيدر ، وتحسين قدري ، والدكتور أحمد قدري ، والدكتور حسني ، طبيب جلالة الملك علي ، وكانت تحرس الجثمان ثلاث طائرات من القوة الجوية البريطانية في فلسطين ، وقد استقبل الموكب في « الرطبة » تسع طائرات من القوة الجوية العراقية ، فلما حطت الطائرات في مطار بغداد ، بادر كبار الضباط من الجيش الى رفع جثمان الفقيد ، فاستغرق رفعه من الطائرة ، ووضعه على عجلة المدفع المعدة لهذه الغاية زهاء الساعة ، وكان جثمان فقيد البلاد موضوعا في صندوق من خشب الجوز يبلغ وزنه ٢٧٠ كيلوغراما ، وكان النعش ملفوفا بالاعلام العراقية ، وفي مقدمته صورة الفقيد ، ولما نزل الملك علي من طائرته استقبله الملك غازي ، وحيا جلالته .

وسار النعش وسار وراءه الملك غازي ، والحرس ، والعائلة المالكة ، واشتد خلفهم الزحام ، حتى لم يسع الشارع ، على رحبه كثرتهم ، فلما عبر الموكب ، اضطر الجيش الى أن يحول دون عبور الناس دفعة واحدة لكثرتهم ، ثم قطع الجسر ، فبقي خلق عظيم من الاهلين في جانب الكرخ .

وسار النعش في « شارع الرشيد » بموكب مهيب ، تجلى فيه الهدوء والحزن ، وكان الناس في ازدحام شديد على جانبي الشارع العام ، ثم سارت الجموع وراء الموكب ، حتى وصل الى « البلاط الملكي » فترجل الجميع ، وجيء بأوسمة فقيد البلاد ، حيث كانت مرتبة على وسادات ، ووضعت على عجلة المدفع التي كانت تقل الجثمان .

وجيء كذلك بالجواد الخاص بالمفقود له ، كان مجللا بالسواد ، فكان منظره مؤلما . ولما تحرك الموكب ثانيا من البلاط الى « المقبرة الملكية » في « الاعظمية » سار خلفه المشيعون ، الذين كانوا ينتظرون وصول الجثمان في البلاط ، مع المشيعين الذين رافقوا الجثمان من المطار الى البلاط ، وهناك بلغ الزحام أشده ، فلم يستطع الجيش ، ولا رجال الشرطة ، ضبط النظام ضبطا تاما ، اذ كان أسى الناس يدفعهم الى التقرب من النعش .

ولما كان الملك علي قد بلغ به الضعف منتهاه من شدة التأثير ، رجاء الملك غازي أن ينقطع عن الموكب ، فبقي في البلاط .

وكانت وفود الالوية والاصناف رفعت رايات الحداد ، واجتمعت حولها طول الطريق المؤدي الى المقبرة ، وكلما مر النعش بفريق ، تعالت أصوات بكاء الرجال وعويل النساء ، فكان يشتد الموقف هولا وهيبة ، الى أن وصل النعش ساحة الضريح ، كما أن المدفعية العراقية كانت تطلق في كل دقيقة طلقة واحدة أثناء سير الجنازة ، حتى بلغ

عدد الاطلاقات مئة طلقة وطلقة .

وعند وصول عجلة المدفع الساحة التي أعد فيها الضريح ، وقف الناس فتقدم الملك غازي وتبعه الامير عبد الله ، وبقية أفراد العائلة المالكة . ثم رفع النعش من عجلة المدفع وسط الحزن العميق ، وكانت الساحة غاصة بالناس ، فأقيمت الصلاة من قبل العلماء وجمع غفير من الناس .

ورفع جثمان فقيد البلاد ستة من كبار ضباط الجيش ، وأنزلوه بكل احترام وخشوع في لحدده الأخير ، فأطلقت ثلثة من الجند الرصاص ثلاث مرات ، ثم نفخ في الابواق بنغم حزين مؤثر جدا ، وأدى الجنود التحية العسكرية الأخيرة لقائدهم الأعلى ، ووقف الناس جميعا باحترام وخشوع ، وتعالّت أصوات البكاء من كل جانب .

وتقدم بعد ذلك الملك غازي نوضح الكليله على الضريح ، كما قدم كل من الوزراء اكليلًا خاصا ، ووضع السفراء ، والمثولون السياسيون ، أناليل باسم بلادهم ، وكان بينها اكليل خاص باسم ملك الانكليز صنع على شكل علم بريطاني .

وتقدم جماعة ضباط الجيش الى الضريح ، وصار يأتي الواحد بعد الآخر ، ويؤدي التحية العسكرية أمام علم الحزن المرفوع ، فكان لهذا المنظر أثره العميق في النفوس الحزينة .

ثم وقف الملك غازي ، ومن ورائه أفراد العائلة المالكة يتقبلون واجب التعزية ، وبعد انتهاء مراسيمها ، عاد جلالته الى البلاط ، وظلت جموع الناس محتشدة فسي مواكب حزينة ، ثم أقيمت الفاتحة على روح الفقيد في البلاط الملكي وفي بعض المؤسسات الاهلية وشبه الرسمية .

حفلة الاربعين

وقد أقيمت حفلة التابين الكبرى في بغداد في يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٣٣م ، بمناسبة انقضاء أربعين يوما على وفاة الملك الراحل ، فحضرتها وفود من مختلف البلدان العربية ، ومن جميع الانحاء العراقية ، وخطب فيها ممثلوا الاقطار الشقيقة خطبا نفيسة خالدة .

وأبت مروءة الملك غازي الا أن ينعم على الصحفيين ، الذين جاءوا من سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، ومصر ، للاشتراك في مصاب العراق العظيم ، فكان ما أنفق بهذه المناسبة نحو عشرة آلاف ليرة انكليزية ، تغمد الله الفقيد العظيم برحمته ورضوانه .

مذكرات الملك فيصل

وللمرحوم الملك فيصل مذكرات خطيرة ، وضعها في ظروف مختلفة ، ومناسبات عديدة نشر قسا صغيرا منها ، وبقي القسم الكبير طي الكتان الى أن وافته المنية ليلة ٨ أيلول ١٩٣٣ فتغلبت أيدي السوء عليها

وأصبح أهم قسم منها خبراً من الاخبار .

وبين المذكرات التي وضعها المغفور له مذكرة خطيرة تعبر عن آرائه في العراق ، وسكانه ، ومستقبله ، وقد وزعها على بعض اخصائه ليجيبوا عليها اضراب : جعفر العسكري ، وياسين الهاشمي ، وناجي شوكت ، ونوري السعيد ، وناجي السويدي ، ويهنا جدا ان نثبت نص هذه المذكرة فيما يلي وهي :

كنت منذ زمن طويل أحس بوجود أفكار وآراء حول كيفية ادارة شؤون الدولة ، عند بعض وزرائي ، ورجال ثقتي ، غير أفكاري وآرائي وكثيراً ما فكرت في الاسباب الباعثة لذلك . وفي الاخير ظهر لي بأن ذلك - كان ولم يزل - ناشئاً عن عدم وقوفهم تماماً على أفكاري ، وتصوراتي ، ونظري في شؤون البلاد ، وفي كيفية تشكيلها ، وتكوينها ، والسير بها ، نظراً الى ما أراه من العوامل والمؤثرات المحيطة بها ، والمواد الانشائية المتيسرة ، وعوامل التخریب والهدم التي فيها ، كالجهل ، واختلاف العناصر ، والاديان ، والمذاهب ، والميول ، والبيئات . لذلك رأيت من الضروري أن أفضي بأفكاري ، وأشرح خطتي في مكافحة تلك الامراض ، وتكوين المملكة على أساس ثابت ، وأطلع عليها اخصائي ، ممن اشتركوا وإياي في العمل ، واني ألخص خطتي مختصراً ، بجملته تحت هذا ، وبعد ذلك أتقدم الى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي .

١ - ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والمالية والدينية ، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى ، مقسمة على بعضها ، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين ، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى ، غير مجلوبين لحسيات أو أغراض شخصية ، أو طائفية ، أو متطرفة ، يدومون على سياسة العدل ، والموازنة ، والقوة معا ، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي ، لا ينقادون الى تأثيرات رجعية ، أو الى أفكار متطرفة ، تستوجب رد العمل .

٢ - في العراق أفكار ومنازع متباينة جدا ، وتنقسم الى أقسام :

١ - الشباب المتجددون بما فيهم رجال الحكومة ٢ - المتعصبون ٣ - السنة ٤ - الشيعة ٥ - الاكراد ٦ - الاقليات غير المسلمة ٧ - العشائر ٨ - الشيوخ ٩ - السواد الاعظم الجاهل ، المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة .

ان شبان العراق القائمين بالحكومة ، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين ، يقولون بوجود عدم الالتفات الى أفكار وآراء المتعصبين ، وأرباب الافكار القديمة ، لانهم جبلوا على تفكير يرجع عهده الى عصور خوت ، يقولون بوجود سوق البلاد الى الامام ، بدون التفات الى أي رأي كان ، والوصول بالامة الى مستواها اللائق ، وبالاغراض عن القال والقيل ، طالما القانون ، والنظام ، والقوة ، بيد الحكومة ترغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم .

ان عدم المبالاة بالرأي بتاتا ، مهما كان حقيراً ، خطيئة لا تغتفر . ولو ان بيد الحكومة القوة الظاهرة ، التي تمكنها من تسيير الشعب رغم ارادته ، لكنك وإياهم .

وعليه فاننا لحين ما نحصل على هذه القوة ، علينا أن نسير بطريقة تجعل الامة مرتاحة ،
نوعا ما ، بعدم مخالفة تقاليدنا ، كي تعطف على حكومتها في النواثب .

ان المثل الصغير الذي ضربه لنا « الاضراب العام » ، يكفيننا لتقدير حسياتها ،
وضعها موضع الاعتبار ، وكذلك يكفيننا لتقدير مبلغ قوانا لاختاد هياج مسلح ، ما
قاسيناه ابان « ثورة الشيخ محمود » ، والنقص العددي البارز الذي ظهر في قوتنا العسكرية
آنثذ . كل ذلك يضطرني أن أقول بأن الحكومة أضعف من الشعب بكثير . ولو كانت
البلاد خالية من السلاح ، لهان الامر ، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد عن المائة ألف
بنندقية ، يقابلها ١٥ الف حكومية ، ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه .
هذا النقص يجعلني أتبصر ، وأدقق ، وأدعو أنظار رجال الدولة ، ومديري دفة البلاد ،
للتعقل وعدم المغامرة .

المحت فيما تقدم الى أفكارنا الخاصة ، وأفكار رجال الحكومة ، والشبان ، وحالة
الشعب ، كل ذلك توطئة لما سأقوله فيما يلي ، وتصوير البلاد كما أراها في الوقت
الراهن ، وكما أشخص أمراضها ، وبعد ذلك أبين أيضا ما أراه ضروريا لمعالجتها .

٣ - العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على انقاض الحكم
العثماني ، وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا أكثريته جاهلة ، بينه أشخاص ذوو مطامع
شخصية يسوقونه للتخلي منها بدعوى انها ليست من عنصرهم . وأكثرية شيعية جاهلة
منتسبة عنصريا الى نفس الحكومة ، الا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم
التركي ، الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم ، وعدم التمرن عليه ، والذي فتش
خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين ، كل ذلك جعل مع الاسف
هذه الاكثرية ، أو الاشخاص الذين لهم مطامع خاصة الدينون منهم ، وطلاب الوظائف
بدون استحقاق ، والذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد . يظهرون بأنهم لم
يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ، ويشوقون هذه الاكثرية للتخلي عن الحكم الذي
يقولون بأنه سيء بحت ، ولا ننكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل .

أخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان ، بقطع النظر عن الاقليات الاخرى
المسيحية ، التي يجب أن لا نهملها ، نظرا الى السياسة الدولية التي لم تزل تشجعها
للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر : كردية
وشيعية وسنية ، لا يريدون الا التخلي من كل شكل حكومي ، بالنظر لمنافعهم ، ومطامع
شيوخهم ، التي تتدافع بوجود الحكومة .

تجاه هذه الكتل البشرية ، المختلفة المطامع والمشارب المملوءة بالدسائس ، حكومة
مشكلة من شبان مندفعون ، أكثرهم متهم بأنهم سنيون أو غير متدينين ، أو انهم
عرب ، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم ، ولا يريدون أن يعترفوا بما يتهمون به ، ولا
بوجود تلك الفوارق ، وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها . يعتقدون بأنهم أقوى من
هذا المجموع ، والدسائس التي تحرك هذا المجموع ، غير مباليين أيضا بنظر السخرية

التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم .

أخشى ان أتهم بالمبالغة ، ولكنه من واجبي أن لا أدع شيئا يخامرني ، خاصة لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا الا نفر قليل ، ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم . ولا أرغب أن أبرر موقف الاكثرية الجاهلة من الشيعة ، وأنقل ما سمعته ألاف المرات ، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من الاقوال التي تهيجهم ، وتثير ضغائنهم ، ان الضرائب على الشيعة ، والموت على الشيعة ، والمناصب للسني . ما الذي هو للشيعة ؟ حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها ، ويضربون الامثلة على ذلك ، مما لا لزوم لذكرها .

أقول هذا على سبيل المثال ، وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون ، وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الاسلامية ، ينقمون بمجموعهم على من لا يحترمها ، وهناك غير هذا دسائس آثورية ، وكلدانية ، ويزيدية ، والتعصب للتفرقة بين هؤلاء الجاهلاء توهن قوى الحكومة تجاه البسطاء ، كما ان العقول البدوية ، والنفوذ العشائري الذي للشيوخ ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة ، كل هذه الاختلافات وكل هذه المطامع والاحتراصات ، تشتبك في هذا الصعيد وتصطدم ، وتمكر صفو البلاد وسكونها ، فإذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية ، وحكمة معا ردحا من الزمن ، حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق الوطنية الصادقة ، وتحل محل التعصب المذهبي ، والديني ، هذه الوطنية التي سوف لا تكون الا بجهود متبادية ، وبسوق مستمر من جانب الحكومة ، بنزاهة كاملة فالوقوف خطر .

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد ، بل توجد كتلات بشرية خيالية ، خالية من أي فكرة وطنية ، متشعبة بتقاليد وأباطيل دينية ، لا تجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء ، ميالون للفوضى ، مستعدون دائما للانتفاض على أي حكومة كانت ، فنحن نريد - والحالة هذه - أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهديه ، وندر به ، ونعلمه ، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف ، يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين ، وهذا التشكيل .

هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي ، وهذا نظري فيه ، وان خطتي في تشكيله وتكوينه هي كما يلي :

في اعتقادي ، وان كان العمل شاقا ومتعبا ، الا انه ليس مما يوجب اليأس والتخوف ، اذا عولج بحكمة وسداد رأي واخلاص .

اذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة ، وسارت عليها بجهد وحزم ، فان الصعوبات تجابه ، وبارقة الامل في الرسوخ السياسي تزداد نورا . والأحظ ان منهاجا يقرب مما سأذكره أدناه ، يكون كافلا لمعالجة المهمة والنجاح . واليك بالاختصار أولا ، ثم بالتفصيل .

١ - تزييد قوة الجيش عددا ، وبشكله الحاضر ، بحيث يصبح قادرا على اخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد ، على الاقل ، في منطقتين متباعدتين .

٢ - عقب اتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة ، نعلن الخدمة الوطنية .

٣ - وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد ، مهما أمكن ، واحترام الطوائف الاخرى .

٤ - الاسراع في تسوية مشكلة الاراضي .

٥ - توسيع المأذونية لمجالس الالوية والبلديات ، بقدر الامكان ، على أنموذج القانون العثماني .

٦ - الاسراع في تشكيل مدرسة الموظفين .

٧ - الاعمال النافعة ، وحماية المنتوجات .

٨ - المعارف .

٩ - تفريق السلطة التشريعية ، والسلطة الاجرائية .

١٠ - تثبيت ملاك الدولة .

١١ - وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد اجراءات الحكومة في الصحف

والاحزاب .

١٢ - العدل والنظام والاطاعة في الموظفين ، والعدل عند قيامهم بوظائفهم .

١ - بدأت بالجيش . لاني اراه العامود الفقري لتكوين الامة ، ولاني اراه في الوقت الحاضر اضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدده من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه ، وهي حفظ الامن والاطمئنان الى امكانية كفاءته ، نظرا الى ما تتطلبه المملكة ، ونظرا الى العوامل المختلفة الموجودة ، ولتي يجب أن تجعلنا دائما متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت .

انني لا اطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الامن الخارجي في الحاضر الذي سوف تتطلبه منه بعد اعلان الخدمة العامة ، أما ما سأطلبه منه الآن ، هو أن يكون مستعدا لآخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد ، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما . انني غير مطمئن الى اننا بعد ستة أشهر ، وبعد أن تتخلي انكلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد ، تتمكن من الوقوف لوحدها ، ما دامت القوة الحامية هي غير كافية . ولا يمكنني أن أوافق على تطبيق الخدمة العامة ، أو القيام بأي اجراءات أخرى هامة ، أو محرقة ، أو مهيجة ، ما لم أكن واثقا بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون ، أو أي اجراءات أخرى ، وعليه أرى من الضروري ابلاغه لحد يتمكن معه من اجابة رغبتني المار ذكرها ، وذلك بشكله الحاضر .

أرى انه من الجنون القيام بانشاءات واصلاحات عظمى في البلاد ، قبل أن نطمنن الى كفاية القوة الحامية لهذه الاعمال . أمامنا حركات بارازان في الربيع القادم ، ومن الضروري أن أرى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أي طارئ آخر يحدث في المملكة .

٢ - علينا أن نطمنن معنويات اخواننا الشيعة بالكيفية الآتية :

(١) اعطاء التعليمات الى قاضي بغداد - كما عمل - أن يسمى لتوحيد أيام الصيام ، والافطار وهذا ممكن وشرعي .

(٢) تعمير العتبات المقدسة ، حتى يشعروا بأن الحكومة غير مهتمة لتلك المقامات ، التي هي مقدسة لدى الجميع ، والتي هي كذلك من الآثار التاريخية التي تزين البلاد ، فعلى الحكومة من كل الوجوه محافظتها من الخراب .

(٣) ان رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة ، وهم في الوقت الحاضر اجانب عنها ، خاصة حيث يرون ان رجال الدين السنيون ، يتمتعون بأموال هم محرومون منها والحسد (خاصة في الطبقة الدينية) معلوم ، فعلياً ما دمنا غير قادرين على تقسيم الاوقاف فيما بينهم ، أن نفتكر في ايجاد اوقاف خاصة ، ومن رأيي ان ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت بها غير ان الظروف حالت بيني وبين تحقيقها .

٣ - ان احترام الشعائر العامة غير عسير ، خاصة في أيام رمضان ، والحيلولة دون تفشي الموبقات ، واذا تمكنت الحكومة من سد بيوت الخناء ، لقامت باكبر عمل يربط العامة بها .

٤ - لم أتكلم عن الضرائب ، اذ ان قانون ضريبة الاستهلاك قطع قول كل مفسد ، وانه لاكبر عمل جرى ، ولسوف نقطف ثمراته ان شاء الله .

٥ - ان مشكلة الاراضي وحلها سيربط الاهالي بالاراضي ، وهو ذا مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم ، ولا لزوم للاسهاب بمنافعه ، ويجب الاسراع بتطبيقه ، على قدر المستطاع ، كما انه يجب أن لا يحس الشيوخ والاغوات بأن قصد الحكومة محوهم ، بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب أن نطمننهم على معيشتهم ورفاهيتهم .

٦ - أرجو أن تكون قضية المدرسة مطمئة لكل سكان العراق ، بأنهم سيشترون فعلاً في خدمات الدولة ، والاشتراك في خيرها وشرها مع أهل بغداد ، والموصل ، بصورة متساوية ، ونزول تهمة (الحكومة السننية ! العربية) كما يقول اصحاب الاغراض ، من أكراد وشيعة .

٧ - أقول بتحفظ : انه اذا أمكن اعطاء صلاحيات للالوية ، شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني ، فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق سكان الالوية للاشتراك بالحكم .

٨ - لقد تحدثنا كثيرا حول تفريق السلطة التشريعية ، عن السلطة الاجرائية ، ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الاساسي .

٩ - علينا أن لا ندع مجالا للحزب (المصطنعة) والصحف ، والاشخاص ، ليقوموا بانتقادات غير معقولة ، وتشويه الحقائق ، وتضليل الشعب ، وعلينا أن نعطيهم مجالا للتنقد النزيه المعقول ، وضمن الادب ، ومن يقوم بأمر غير معقول ، يجب أن يعاقب بصرامة .

١٠ - على موظفي الدولة أن يكونوا آلات مطيعة ، ونافعة ، حيث هم واسطة الاجراءات ، ومن يحس منه انه يتداخل مع الاحزاب المعارضة ، أو يشوق ضد الدولة ، ينحى عن عمله ، وعليه أن يعلم بأنه موظف قبل كل شيء خادم لاي حكومة كانت .

١١ - النافعة : أتيت بهذا الاسم الجديد ، ورجعت الى التعبير التركي ، حيث رأيت انه (أشمل) للامعمال المختلفة في مرافق الامة . حسنا عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للامعمال الرئيسية ، ولا ننكر ان ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة ، على أن يكون قابلا للتحويل ، والتبديل ، في بعض مواده ، عندما نرى ضرورة لذلك ، وفي اعتقادي انه من الضروري اعادة النظر في مواده ، خاصة قسم الابنية والطرق .

أقول بكل أسف : ان الزراعة أفلست في بلادنا ، بالنظر لبعدها مملكتنا عن الاسواق . لقد وضعنا الملايين لانشاءات الري ، ولكن ماذا نريد أن نعمل بالمحاصيل ؟ اننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف ما بأيدينا من منتوجات اراضيها ، فكيف بنا بعد اتمام هذه المشروعات العظيمة ؟ هل القصد تشكيل اهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرج عليها ؟ ماذا تكون فائدتها منها اذا لم تتمكن من اخراجها الى الاسواق الاجنبية واستهلاكها في الداخل على الاقل ؟ ما انفاذة من صرف تلك الملايين قبل أن نهيء لها أسواقا تستهلكها ونحن مضطرون الى جلب الكثير من حاجاتنا من الخارج ؟

اعتقد انه من الضروري اعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي ، نرى جيراننا الاتراك والايرائيين ، باذلين أقصى جنودهم للاستغناء عن المنتوجات الاجنبية ، وكس هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الاموال الاجنبية بلادهم ، وكيف لا يبالون بصرف الاموال الطائلة لانشاء المعامل لسد حاجتهم .

علينا أن نقلع عن السياسة الخاطئة التي اتتنا عن سبيل تقييد الامم المتشبهة ، وعلينا أن نعاون المتشبهين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة وعلينا أن نعطي الانحصارات لانباء البلاد الى مدد معينة ، الذين فيهم روح التشبث . واذا لم يظهر طالب أو راغب لانشاء عمل صناعي ترى الحكومة انه مريح ، فعليها أن تقوم هي به ، ومن مالها الخاص أو بالاشتراك مع رؤوس أموال وطنية اذا أمكن ، والا فأجنبية أو كلاهما معا .

على الحكومة أن تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها كبيرة كانت أو صغيرة ، وتبدأ ببناء الاهم فالهم وترشد الاهلين الى كيفية

التشبث بالاعمال الصغرى ، وتقوم هي بالاعمال الكبرى ، اذا تعذر القيام بها من قبل الاهالي .

انه لمن المحزن والمضحك والمبكي معا أن نقوم بتشبيد ابنية ضخمة بمصاريف باعظة وطرق معبدة بملايين الروبيات ولا ننسى الاختلاسات ، وتصرف أموال هذه الامة المسكينه التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئا من حاجاتها واني احب أن أرى معملا لنسيج القطن بدلا من دار حكومة وأود أن أرى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي .
بغداد آذار ١٩٣٣ « فيصل »

تتويج الملك غازي

مقدمة

في الساعة التي تحطمت آمال العرب ، على صخرة موت الملك فيصل في برن ، وطير السيدان نوري السعيد ، ورستم حيدر برقية النعي الى رئيس الوزارة العراقية ، روع قصر الحرم الملكي بهذا الخطب الجلل ، واضطربت قصور الوزراء ، ورجال الدولة لهذه الكارثة .

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة الموافق ٨ أيلول سنة ١٩٣٣ (١٩ جمادي الاولى سنة ١٣٥٢) قصد قصر الحرم الملكي كل من رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، ووزير المالية ياسين الهاشمي ، ووزير الدفاع جلال بابان ، ووزير المعارف عبد المهدي ، ووزير الاشغال السابق محمد أمين زكي ، ورئيس مجلس النواب جميل المدفعي ، ورئيس أركان الجيش العراقي طه الهاشمي ، ورئيس الديوان الملكي علي جودت ، والعينان مولود مخلص وعبد الله صافي ، وأمين العاصمة أرشد العمري ، فقدموا الى سمو الامير غازي التعاويذ الصميمية بالنائبة التي حلت بالبلاد . وكان سموه يبكي بكاء مرا ، ويذرف الدمع سخينا .

أما رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، فكان يصطاف خارج العراق ، لذا طلب المشار اليهم الى سمو الامير غازي بصفة كونه « ولي عهد المملكة العراقية » أن يحلف اليمين التي نص عليها الدستور في مادته الحادية والعشرين ، تمهيدا لمبايعته بالملك ، فلما أداها أعلن رئيس الوزراء تتويجه ملكا على العراق (١) فتقدم المعزون وصافحوا جلالته فرادا ، ثم أطلقت المدافع « مائة طلقة وطلقة » ايذانا بجلوس الملك الجديد ، وأذيع على الاثر البيان التالي : -

(١) يقسم الملك امام مجلسي النواب والاعيان اللذين يلغمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان بين المحافظة على احكام القانون الاساسي ، واستقلال البلاد ، والاخلاص للوطن والامة على اثر تبوئه المرشاه .

« جرى تحليف سمو ولي العهد في الساعة العاشرة ، من هذا اليوم ، وفقا للمادة الحادية والعشرين من القانون الاساسي ، وأصبح متوجا ملكا على العراق باسم الملك غازي الاول ابن الملك فيصل الاول » (١) .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ، بدأت حفلة التتويج في البلاط الملكي ، وقد اقتصر على استقبال صاحب الجلالة لاعضاء الاسرة المالكة ، ورئيس الوزارة القائمة ، والوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، رؤساء الوزارات السابقة ، فالاعيان ، فالنواب فرجال الجيش ، فالعلماء ، فالاطباء ، رؤساء الجمعيات ، فسفراء الدول ، فالقناصل ، فانباليات الاجنبية .

وعند الساعة الثالثة انتهت الحفلة وعاد الملك الشاب الى داره تحرسه العناية الالهية .

دعوة البرلمان الى الاجتماع

وعملا باحكام القانون الاساسي العراقي ، صدرت الارادة الملكية بدعوة البرلمان الى الاجتماع في يوم الاثنين الموافق ١١ ايلول سنة ١٩٣٣ ، اجتماعا غير اعتيادي ، لتحليف الملك الجديد اليمين القانونية التي نص عليها القانون الاساسي في مادته الـ (٢١) وقد اجتمع البرلمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان في الساعة الخامسة بعد الظهر ، وكان قد عاد الى العراق وجرت حفلة الافتتاح بحسب المراسيم المألوفة ، وبعد أن أعلن الرئيس افتتاح الجلسة بالصمت عشر دقائق حدادا على الملك الراحل ، دخل الملك غازي ، وحلف اليمين القانونية ، فأعلن الرئيس انقضاء الجلسة .

وفي يوم الجمعة الموافق ١٥ ايلول ، وصلت وفاة الملك فيصل من سويسرة ، تحملها طائرة خاصة ، فاحتفل بدفنها احتفالا مهيبا ، سبق وصفه بايجاز ، وعلى أثر ذلك أصدر الملك البيان التالي :

(١) لما نعى البرق الملك فيصل ، حدثت ولولة بين الوزراء وبعض الساسة حول شخصية الملك الجديد ، وعرف عن جعفر العسكري ونوري السعيد انها كتبا يعارضان المناداة بولي العهد الامير غازي ملكا بحجة انه كان متخلفا عثليا ، وان اساتذته يعترفون بهذا انتخلف ، وان ابواه الملك فيصل كان يردد ذلك كثيرا ويصرح بأن نجله الوحيد لا يصلح لحكم العراق ، ويستشهد على ذلك بنظر الخزينة الملكية صفوت باشا العوا . ولكن الوزارة استطاعت ان تغلب على جميع هذه الصعاب فتودى بالامير غازي ملكا على العراق .

ولما شرعت العائلات المعروفة في زيارة البيت الملك ، لتقديم التمازي والتبريكات ، كانت الانسة نعمة كريمة ياسين باشا الهاشمي بين الزائرات مشاع في الاوساط ان الملك غازي يستلطنها ، وقد يتزوجها ، فطار صواب نوري السعيد وجعفر العسكري ، واسرعا الى الامير عبد الله امير شرقي الاردن بتبليغاته حتى استطاع هؤلاء الثلاثة ان يحلوا الملك الشاب على الزواج من الاميرة عالية كريمة عه الملك على ، واسدل بذلك الستار على هذه الرواية .

الى الشعب العراقي الكريم

ان عواطف الاخلاص والحمية التي انبعثت عن قلوب أبناء أمتي ، على اثر الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد ، بفقد قائدها وباني كيانها جلالة والدي المعظم ، تقمده الله برحمته ، كان لها أعظم أثر في نفسي ، وكانت أكبر سلوى لي في مصابي ، ولا شك في انها كانت دليل على تقدير الجميع الاعمال الخالدة التي نهض بها ، والتضحيات العديدة (وأخرها حياته الغالية) التي بذلها في سبيل أمته واعلاء شأنها ، والآن وقد ودعنا والاسى ملء القلوب ، فقد أضحي من واجبنا ، نحن الذين شاءت الاقدار أن نبقى بعده ، أن نسترشد دائما بتلك السياسة الحكيمة ، التي كان هدفها الاسمى السير بالملكة الى أوج التقدم والعمران والمنعة ، وأن نتخذ من مثاله الاعلى مثلاً أعلى في التفاني في خدمة الامة ، التي أحبها فوق كل شيء ، وخدمها بكل قواه ، وودعها الوداع الابدي وهو مرتاح ، لانه فام بواجبه . والواجب أي واجبنا جميعا الذي أمرنا به هو أن نتمسك بالقوة ، والاتحاد ، ونجعل من توصيته هذه الاخيرة منهاجا نسير عليه في مستقبل أيامنا .

وفي هذه الساعة التي يجيش قلبي فيها بالآلام الفراق ، وبشكر الامة على عواطفها الصادقة الموسمية ، يحق لي أن أنتظر من أبناء شعبي أن يؤازروني بكل قواهم ، كما آزرُوا والدي في جهاده ، وأن يساعدوني على النهوض بالمسؤولية العظمى ، التي ألقته الهية على عاتقي ، وأن يعملوا وإياي على تمجيد ذكرى فقيد الامة ، وسليل البيت الهاشمي ، وتطبيب روحه ، وذلك ببذل كل ما في وسعنا في سبيل تحقيق أمانيه السامية .

هذا واني باسمي ، واسم صاحبة الجلالة الوالدة ، وباسم الاسرة الهاشمية ، اكرر ثنائي وشكري الى أبناء أمتي ، وأرجو لهم جميعا صبرا جميلا ، ورفاهاً شاملاً .

« غازي »

بغداد ١٥ أيلول ١٩٣٣

موجز تاريخ حياة الملك غازي

ولد الملك غازي في « مكة المكرمة » في يوم ٢١ مارت سنة ١٩١٢م ، وترعرع في كنف جده « الملك حسين بن علي » وكان أبوه « الملك فيصل » يقود حملة « أبها » لتأديب « الادريسي » ، الثائر على الدولة العثمانية ، فسمي المولود السعيد (غازيا) تيمنا بغزوة أبيه ، وقد قرأ القرآن ، وتعلم الكتابة على « الشيخ ياسين البسيوني » ، امام الملك حسين الخاص ، ثم جيء له بالسيد حسن العلوي فدرسه اللغة العربية ، ومبادئ العلوم الدينية .

وفي صيف عام ١٩٢٣ انتقل الى « عمان » مع عمه « الامير عبد الله » فتقررت دعوته الى بغداد ، وتألفت ثلاثة وفود سافرت الى الاردن للمجيء به ، وكان أحد هذه الوفود يمثل الحكومة ، والثاني يمثل الشعب ، أما الثالث فكان يمثل « البلاط الملكي » ،

وقد وصل الامير الى بغداد في اليوم الخامس من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤ فاستقبل استقبالا رسميا فخما ، وتولت « المسز فيلي » الانكليزية تربيته ، فكانت تصحبه في غدواته وروحاته ، وتعلمه اللغة الانكليزية حتى اذا كان نيسان من عام ١٩٢٦م سافرا الى انكلترا ، ودخل « كلية هارو » وقضى فيها أقل من ثلاث سنوات ثم عاد الى العراق في تشرين الاول من سنة ١٩٢٨ ودخل المدرسة الحربية العراقية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان ، فألحقه والده بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي .

ولما سافر المغفور له الى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣م ، ناب منابه لأول مرة في ادارة شؤون المملكة ، فأبرز مقدرة فائقة في حركة تأديب التياراتيين ، وناب مناب والده مرة ثانية في اليوم الاول من شهر أيلول من السنة نفسها ، حتى اذا استدعت القدرة الالهية روح والده ، توج ملكا على العراق على نحو ما مر ذكره .

وقد اقترن بالاميرة « عالية » كريمة عمه « الملك علي » في يوم ١٨ من أيلول ١٩٣٣ على كره منه (١) . وفي اليوم الثاني من شهر مايس ١٩٣٥ رزق منها ولدا أسماه (فيصل) جعله الله قرّة عين الشعب .

(١) يقول ناجي شوكت : ان الملك غازي كان يهوى الانسة نعمة ، كريم الزعيم الخالد ياسين الهاشمي ، فلما علم نوري السعيد بذلك قال في اجتماع لجلس الوزراء « كانت هايزه ياسين يصبح عم الملك » .

الوزارة الكيلانية الثانية

توطئة

تقضي الاصول الدستورية في الحكومات النيابية ، أن تتخلى الوزارة القائمة عن كراسي المسؤولية ، اذا ما حصل تجدد في المملكة ، أو وقع حادث عظيم يستلزم مثل هذا التخلي .

ولما كانت وفاة الملك فيصل تعد حدثا جديدا في تاريخ العراق ، كان على «الوزارة الكيلانية الاولى» أن تتخلى عن الحكم ، وتسلم مقاليد الامور الى من سيتمتع بثقة الملك الجديد . وبعد أن وثقت هذه الوزارة من ان الملك غازي سيعهد اليها حتما بتأليف الوزارة الجديدة ، قدمت كتاب استقالتها الآتي :

الى أعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم :

مولاي المعظم .

بناء على تبوء جلالتم عرش المملكة العراقية باليمن والاقبال ، أشرف بتقدسيم استقالتي من رئاسة الوزارة ، لسدتكم الملكية ، راجيا من الله تعالى أن يؤيد جلالتم بتوقيقاته الصمدانية .

٩ ايلول ١٩٣٣ العبد المخلص المطيع : رشيد عالي الكيلاني (١)

ولم يسع الملك غازي غير قبول هذه الاستقالة ، فكتب الى الكيلاني هذا الجواب :

عزيزي رشيد عالي

تناولت كتابكم المؤرخ في ٩ ايلول ١٩٣٣ المتضمن استقالتم من منصب رئاسة الوزارة . ونظرا لما بسطتموه ، لا يسعني الا أن أعرب لكم ولزملائكم عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة ، والجهود الثمينة ، لخير الوطن مدة بقائكم في

(١) هذا هو النص الرسمي لكتاب استقالة «الوزارة الكيلانية الاولى» المحفوظ في اصابير «المرکز الوطني لحفظ الوثائق» وتختلف هذه الصيغة عن الصيغ التي اثبتناها سابقا في كتبنا النوعة بطبعاتها المختلفة ، والتي وردت في كتب الغير ايضا منقولة عن كتبنا . وقد رجعنا « في طبعة هذا الكتاب الجديدة » الى اصابير المركز المذكور في نشر كاتبة الكتب الرسمية التي ضما الكتاب بين دفاته .

نست الحكم : هذا وأرجو أن تشاربوا موقتا على القيام بشؤون الدولة ريشا يتم تأليف
وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف
وتلثمائة واثنتين وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع من شهر أيلول لسنة الف
وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .
غازي

كتاب التوجيه الملكي الجديد

وكان مقررا - كما قدمنا - أن يعهد الملك غازي الى رئيس الوزراء المستقيل ،
بتأليف الوزارة الجديدة ، نظرا لما أدته وزارته الاولى للبلاد من خدمات ممتازة ، ولا
سيما في حادثة التياراتيين ، التي لو بقيت اسبوعا آخر ، لغيرت خارطة العراق ، وقضت
على آمال هذه البلاد ، فوجه جلالتة هذا الكتاب :

الرقم ٢٩٣

وزيرى الافخم رشيد عالي

نظرا الى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم
واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم ،
وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف
وتلثمائة واثنتين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر أيلول لسنة الف
وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .
غازي

وفي ٩ أيلول ١٩٣٣ و ١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢ تم تأليف الوزارة على هذا النحو:

١ - رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء

٢ - حكمة سليمان : وزيرا للداخلية

٣ - ياسين الهاشمي : وزيرا للمالية

٤ - محمد زكي البصري : وزيرا للعدلية

٥ - نوري السعيد : وزيرا للخارجية

٦ - رستم حيدر : وزيرا للاقتصاد والمواصلات

٧ - جلال بابان : وزيرا للدفاع

٨ - السيد عبد المهدي : وزيرا للمعارف

أول كلمة لرئيس الوزراء

لم تدع هذه الوزارة منهاجا جديدا لها ، لانها تألفت من الاشخاص الذين كانوا أعضاء في الوزارة المستقلة ، وكان لتلك الوزارة منهاج معروف ، كما انها لم تقم بأي عمل يستحق الذكر ، خلال انشهرين اللذين أعقبا تاريخ تأليفها ، لان البلاد كانت مفعوجة بباني مجدها ومجدد نهضتها ، الملك فيصل الاول .

على ان رئيس الوزراء رأى أن يدلي ببعض التصريحات التي يستلزمها الوضع الجديد ، فقال في حفلة الاستيزار ما يلي :

« أتقدم بالشكر والامتنان على الثقة التي أولاني اياها جلالة الملك المعظم ، وأرجو من الله عز وجل أن يمن على البلاد بالخير والسعادة .

« سادتي : اني واثق كل الوثوق من ان السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكوفة بين المملكتين الحليفتين : العراق وبريطانيا العظمى ، والتي صادق عليها مجلس الامة ، سوف لا يطرأ عليها أي تغيير . كما ان الوزارة معتمدة على الله عز وجل ، ومستعينة بثقة جلالة الملك ، مطمئنة من مؤازرة الشعب لها ، وستسير بنفس العزيمة على تنفيذ تمهاتها المعلنة ، وعلى تطمين أمانى البلاد الوطنية ، وكل ما أرجوه في هذه الساعة ، هو السهر المتواصل على راحة الشعب وطمأنينته ، والعمل على سعادته تحت ظل جلالة مولانا الملك المعظم ، اهـ (١) .

صدى هذه الكلمات

كان لهذه الكلمات صدى في المجتمع ، حتى ان الصحف المعارضة اهتبلت هذه الفرصة ، فحملت حملة نكراء على الوزارة ، معتبرة التصريح انتكاسا جديدا في سياسة الدولة ، وضياعا للأمال المعنودة على تعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، كما انتهز « الحزب الوطني » المعروف بطرفه الشديد في السياسة الوطنية هذا التصريح ، فأذاع في ١١ أيلول ١٩٣٣ البيان التالي :

« فوجيء الرأي العام ببيان فخامة رئيس الوزراء ، المنشور في صحف يوم الاحد الموافق ١٠ أيلول ١٩٣٣ ، ولم يكن الحزب يتوقع في مثل هذا العهد الجديد السير على الخطة الماضية التي مقتها حزب الاخاء والحزب الوطني معا ، والتي تنم عن تأييد المعاهدة المعلومة فكان من الواجب على الحزب الوطني أن يبين موقفه ازاء هذه السياسة الرجعية ، غير انه رأى من المناسب أن يؤجل البيان الى ما بعد أيام الحداد » اهـ .

المعتمد العام

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٩١٦ بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٣٣ .

وانتهت أيام الحداد الرسمية ، فلم يدع الحزب بيانه المنتظر ، ولكن الرأي العام فوجيء في أول تشرين الثاني ١٩٣٣م ، ببيان شخصي أذاعه معتمد الحزب المذكور الحاج محمد جعفر أبو التمن ، هذا نصه : -

اضطرت ، والاسف ملء قلبي ، الى أن أعتزل السياسة . وأنا واثق بأن التطورات في نهضات الامم أمثالنا ، قد علمتنا بأنها سوف تضطرننا الى العودة متى حان الوقت للكفاح .

١٢ رجب سنة ١٣٥٢ و ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ محمد جعفر أبو التمن
وعلى أثر صدور هذه الكلمة من معتمد الحزب ، انعقد « مؤتمر الحزب » في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ واتخذ القرار الآتي نصه :

حضرة رئيس المؤتمر العام للحزب الوطني المحترم

بناء على الظروف والاحوال التي لم تمكن الحزب الوطني من القيام بالواجب الوطني المترتب عليه القيام به ، نرى ضرورة تعطيل ممارسة أعمال الحزب السياسية ، متمنين أن تنهيا الظروف التي يمكننا فيها استئناف ممارسة الاعمال السياسية .

٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

مندوب فرع الكوفة مندوب فرع الكوفة مندوب فرع الناصرية مندوب فرع ديالى
محمد علي جاسم سيد هاشم سيد سلمان عبد الجبار حسون محمد أنور فهمي
مندوب فرع البصرة : عبد الجبار الملاك

وقد استنكر مولود مخلص ، أحد أعضاء الحزب الوطني ، وقف أعمال الحزب على هذه الصورة ، فبعث الى وزارة الداخلية بالكتاب الآتي نصه وهو :

الى معالي وزير الداخلية المحترم

بمناسبة عقد المؤتمر العام للحزب الوطني ، حضر تسعة أشخاص من فروع الحزب فخرجوا على النظام الداخلي والاساسي ، واقترحوا تأجيل ممارسة الاعمال السياسية الى ان تمكنهم الظروف من ممارستها ، وقد اعتبرت الهيئة الادارية للمركز العام هذا الاقتراح غير مصيب ، لمخالفته أولا لاحكام النظام ، وثانيا لكونه منيعث عن العجز بالقيام بالواجب ، اذ لا يوجد أي اضطراب هنالك لتأجيل الاعمال فرفضته ، وقررت بحسب صلاحيتها القانونية الاستمرار على العمل ، ولما كان الاقتراح المذكور مقصورا عليهم ، فصلتهم من عضوية الحزب وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . اهـ

مولود مخلص

ثم ظهر بعد هذا أن مولودا لم يكن ليمثل الا رأيه الشخصي فيما كتبه الى وزارة

الداخلية ، لان أعمال الحزب توقفت فعلا (١) وقد استفادت « جماعة الاهالي اليسارية » من اعتزال الزعيم أبو التمن للسياسة فاتصلت به للتعاون معه في بداية الامر عن طريق « جمعية مكافحة الامية » ثم عن طريق تأسيس (جمعية الاصلاح الشعبي) على نحو ما سنفصله في الجزء الرابع من كتابنا هذا .

برقية لرويتسر

وعلى كل فقد كان الانكليز يتخوفون من حدوث تبدل جوهري في سياسة العراق الخارجية بعد وفاة الملك فيصل ، وارتقاء الاخائيين سدة الحكم مرة أخرى ، فلما أوضح رئيس الوزراء هذه السياسة ، بالكلمة التي ألقاها في حفلة الاستيزار ، أذاع مراسل رويتر ما يلي :

لندن - زالت موقتنا المخاوف التي ساورت المحافل الدبلوماسية البريطانية ، من أن وفاة الملك فيصل ، ربما أثرت تأثيرا معكوسا على العلاقات بين العراق وبريطانيا ، بالبيان الذي ألقاه رئيس الوزراء العراقية ، والذي جاء فيه بأن الحكومة العراقية ستتبع نفس السياسة ، التي كانت متبعة على عهد المغفور له الملك فيصل . اهـ

وقد ضمنا مجلس مع رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني ، فصرح لنا بصدد البيان الذي أذاعه « الحزب الوطني » ما يلي :

« ان بعيدي النظر من رجال البلد لم يروا في تلك الخطة أي رجوع في سياسة الوزراء ، اذ لم يوجد فيها ما يستدل منه أنها صرفت النظر عن السعي أو العمل لتعديل المعاهدة ، وان ما جاء فيها من أن السياسة التي سارت عليها البلاد ، تحت قيادة سيد البلاد الراحل ، لم يقصد منها الا تطمين الجهة الاجنبية بأن العراق سيسعى في عهد جلالة الملك غازي ، محافظا على سياسة التحالف التي أقرها مجلس الامة ، وليس في نيته أن يعقد تحالفا مع دولة أخرى . وهذا كان ضروريا لما حصل في أفكار الاجانب عند وفاة الملك فيصل رحمه الله ، من قلق لم تكتمه اذ ذاك بعض محافلهم السياسية ، وصحفتهم انتي تنطق بلسانهم ، ولم يرد في هذه الخطة أي اشارة تدل على بقاء المعاهدة ، على ما هي عليه ، أو صرف النظر عن كل تشبث في تعديلها » اهـ .

قلنا : والحق أن الاخائيين عدلو بعض ذبول المعاهدة المذكورة ، ولكن في عام

(١) سألنا معتمد الحزب ومكونه ، الحاج محمد جعفر ، عن اسباب اعتزاله السياسة فقال : « ان الوزارة الشوكية استهوت ثلاثة من اعضاء الحزب بالنيابة فخرجوا عليه ، وان (حزب الاخاء) خرج على المبادئ التي تحالف و (الحزب الوطني) عليها ، عنسبها صارت الوزارة الى الاخائيين ، وان المبادئ الحزبية في العراق لا قيمة لها اذا اصطدمت بالمصالح الذاتية » . قلنا : كان معالي ابو التمن احد الموقعين على الوثيقة المنشورة على ص (١٠) وهي تضم على ان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ جائرة يجب تعديلها وانه لا يجوز لاحد الموقعين ان يشترك في اية وزارة لا تقوم بتعديل هذه المعاهدة .

١٩٣٥ ، وأن الاجانب حسبوا في وفاة الملك فيصل موتا للمعاهدة المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، فكان على الحكومة العراقية أن تعالج ما اختلج في نفوسهم بالحكمة والروية .

افتتاح المجلس النيابي

حل اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٣ ، فحل معه موعد افتتاح المجلس النيابي في دورته الاعتيادية ، وسار الملك الجديد لافتتاحه ترمقه عيون الشعب ، وتسدد خطواته العزة الصمدانية ، فكان أول اجتماع يعقد بعد وفاة مؤسسه وباني مجده .

وقد ألقى جلالته خطاب العرش الآتي بنبرة مؤثرة جدا وانتخب النواب السيد جميل المدفعي رئيسا لمجلسهم . أما الاعيان فقد انتخبوا السيد محمد الصدر رئيسا لهم وهذا هو :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

في هذه اللحظة التي نقف فيها أمامكم ، مفتتحين بعون الله القدير مجلسكم العالي ، تتجه بنا الذكرى الاليمة الى مؤسس كيان هذه المملكة ، وباني مجدها ، المرحوم والدنا ، ووالد الامة جميعا ، تفعد الله روحه برحمته ، وأسكنه فسيح جنانه .

لقد رحل عنا بعد جهاد طويل مستمر . لم يدخر في خدمة هذا الوطن العزيز لا راحة ولا صحة ، فذهب ضحية للواجب ، تاركا لنا من تاريخ حياته الحافلة بالاعمال الجسام ، والآمال العظام ، مثلاً أعلى هو المعين الذي نستمد منه النشاط والقوة على تحقيق مناه ، وتبج خطاه ، في السير بامتنا المحبوبة الى الامام دائماً الى الامام . لقد تلقى دعوة ربه مرتاحا ، موصيا بالاتحاد ، والقوة ، وانه سيلاتي وجه ذي الجلالة بضمير مرتاح .

أيها السادة : ان صلاتنا مع الدول كافة سائرة على حسن التفاهم والولاء ، وان تنمية هذه الصلات وتقويتها لمن أخص آمالنا .

لقد كان للزيارة الاخيرة التي قام بها المرحوم فقيده الامة ، الى صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ، وما تظاهر لمناسبة تلك الزيارة من عواطف الولاء والمحبة المتقابلة ، أجمل أثر في توثيق عرى الصداقة بين قلوب أبناء المملكتين المتحالفتين . كما أن نتائج أعمال الوفد الوزاري الذي ذهب الى لندن ، وجنيف ، كانت مما يبعث الى الارتياح .

أيها السادة : لقد أخطأ بعض الآثوريين في فهم مقاصد حكومتنا ، فأنابوا فتنة

اضطرت بسببها حكومتنا الى تأديبهم ، ولا شك في أن الانتباه العظيم الذي أظهره الشعب أثناء هذه الحادثة المؤسفة ، كان أكبر عبرة لمن تحدثه نفسه بالاساءة الى سلامة هذا الوطن ووحدته .

لقد أثمرت المساعي التي بذلها وفدنا في جنيف ، حول تسفير هؤلاء الى خارج العراق ، والامل قوي بأن تتم الترتيبات لانفاذ هذا المشروع في القريب العاجل .

ان الهدوء والسكينة مستتبان ، والحمد لله ، في أنحاء المملكة ، وستقدم الوزارة الجديدة ، عند تأليفها برنامجها ، ولا نشك في أن الجميع مدركون أهمية الظروف الحاضرة ، وبأذلون ما في وسعهم لاعلاء شأن البلاد ، وإيصالها الى المستوى اللائق بها بين الامم .

وندعو الله تعالى أن يسدد خطواتكم ، وأن يوفقكم في أعمالكم (١) .

استقالة الوزارة

يعد المجلس النيابي (الرابع) الذي تألف في أيام « الوزارة الشوكتية » أكثر المجالس النيابية اعتدالا في العراق لان الوزارة التي أشرفت على انتخاباته كانت وزارة انتقال ، لا وزارة أحزاب ، وقد صرح الاخائيون عن احتواء هذا المجلس على نخبة ممتازة من رجال المملكة على الرغم مما أسندوه اليه من الطعون .

فلما فجمعت البلاد بباني مجدها ، ومؤسس كيائها الحديث الملك فيصل الاول ، وتالفت « الوزارة الكيلانية الثانية » رأت هذه الوزارة أن الظروف التي تجتازها المملكة تحتاج الى موازنة فعلية بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وهي لم تكن ميسورة آنشد ، فأعربت عن رغبتها في حل المجلس القائم ، وانتخاب مجلس جديد (٢) .

وتناقلت الصحف الاجنبية على اثر صدور هذه الرغبة ، اشاعات مختلفة عن اعتزام « الوزارة الكيلانية » حكم البلاد حكما دكتاتوريا ، وعن وجود أعضاء فيها يريدون الهيمنة على البلاط ، وعلى مجلس الأمة ، والجيش ، فاضطر وزير المالية ياسين الهاشمي ، أن يطلب الى مراسل رويتر أن يذيع للملا بأن السياسة العراقية في عهد

(١) الدورة الانتخابية الرابعة (اجتماع سنة ١٩٣٣) ص ١ .

(٢) يقول السيد ناجي شوكت في ص ١٩٦ من مذكراته المخطوطة :

« واخذت الاتصالات والاجتماعات تتوالى بين رجال السياسة ، وكل منهم يريد ان يصبح صاحب الكلمة العليا والرأي المسوع . وانتزح الاخائيون هذه الفرصة فحاولوا السيطرة على البلاد . فماللك لا يزال صبيبا فيمكن استنالته الى جانبهم بيسر ، والسلطة التنفيذية ما تزال في ايديهم ، ولم يبق امام طموحهم الا السلطة التشريعية غارتاوا ان يكون لهم الاكثية المطلقة فيها ، وهذا لا يتحقق الا اذا استصدرت الوزارة ارادة ملكية بحل مجلس النواب ... ولم يكن بقية الساسة في غفلة من هذا الامر ، فتمتعت الاجتماعات فيما بينهم واستطاعوا ان يقنعوا الملك بسخافة فكرة حل مجلس النواب » اه .

الملك غازي ، لن تتغير عما كانت عليه في زمن الملك فيصل ، وأنه بريء مما يسند اليه ظلما وبهتاناً .

وانقسمت الصحف في العراق ، ازاء موقف الوزارة من المجلس النيابي القائم الى قسمين . قال أحدهما بوجوب حل المجلس ، لان الوزارة في حاجة ماسة الى سلطة تشريعية تعتمد عليها ، وقال الآخر أنها حركة سابقة لاوانها ، ولا سيما وان الانتخابات كانت قد جرت على عهد وزارة انتقالية لا تأثير للأحزاب السياسية فيها .

وكان لرئيس الديوان الملكي السيد علي جودت الايوبي ، كلمة مسموعة في البلاط ، وكان معاليه ساخطا على « الوزارة الكيلانية » لعدم ادخالها اياه عضوا فيها ، كما كان المنتظر ، واضطراره لقبول منصب رئاسة الديوان الملكي . فاستطاع « الايوبي » بما لديه من نفوذ أن يعرض على الملك : أن الظروف غير مساعدة للاخذ بوجهة نظر الوزارة ، فيما يتعلق بحل المجلس - وكان نوري السعيد وراء هذا العرض - فلم يوافق صاحب الجلالة على حل المجلس ، فكان على الوزارة اما أن تنسحب من الحكم أو أن تنزل عند رأي ملك البلاد ، فاختارت الاستقالة سبيلا للتخلص من المأزق الذي وقعت فيه بعد وفاة الملك المؤسس .

على أن المهم في هذا المقام أن ثبت قضية هي من الاهمية بمكان فان رئيس الديوان الملكي « السيد علي جودت الايوبي » استحصل ارادة ملكية في الرابع من شهر أيلول عام ١٩٣٤ « بحل المجلس » الذي كان قد عارض في حله ، عندما صارت الوزارة اليه في ٢٧ آب سنة ١٩٣٤ .

وقد سألناه عن سبب اقدمه على هذا الحل ، في حين أنه كان قد عارض في ذلك من قبل ، فأجاب ان الظروف التي أرادت الوزارة الكيلانية أن تحل فيها المجلس القائم ، لم تكن مساعدة ، لان البلاد كانت مفجوعة بسيدها ، وأن هذه الظروف قد تبدلت عندما ألف هو وزارته .

وها نحن أولا ، ثبت هنا نص الاستقالة ، التي رفعتها الوزارة الكيلانية الى جلالة الملك في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ مع جواب جلالة الملك بقبولها .

نص كتاب الاستقالة

الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي المعظم
ان الفاجعة التي أصيبت بها البلاد ، بوفاة جلالة والدكم المعظم ، والتي على اثرها تبوأ جلالتك باليمن والاقبال عرش المملكة العراقية ، فتحت عهدا جديدا للسير بادارة البلاد على خطط تختلف بعض الاختلافات عن الماضي . ونظرا الى تلك الفاجعة ، والى وقوع حوادث هامة لها مساس بالسياسة الخارجية ، لم تشرع الوزارة فورا بتعيين

هذه الخطط ، بل سعت الى رفع المشاكل الخارجية من ناحية ، والبحث فيها من ناحية أخرى ، فلما شعرت الوزارة بأن هذه الخطط تتناول اصلاحات هامة يحتاج تنفيذها الى اتفاق تام بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، رغبت أن تفسح المجال أمام الشعب للاعراب عن رأيه ، بعد أن تعلن الوزارة هذه الاصلاحات ، ولما كانت المذاكرات الاخيرة لم تسفر عن نتيجة تظن تحقيق هذه الامنية ، رأيت من واجبي أن أتقدم برفع استقالتي ، من رئاسة الوزارة ، سائلا المولى تعالى أن يوفق جلالته لما فيه خير البلاد .

٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ « العبد المخلص المطيع : رشيد عالي »

الجواب الملكي

عزيزي رشيد عالي

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لما بسطتموه من الاسباب ، لا يسعني الا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة والجهود الثمينة لخير الوطن ، طيلة مدة بقائكم في دست الحكم . هذا وأتمنى أن تشاربوا موقتا على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع من شهر رجب سنة ألف وثلاثمائة واثنتين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ألف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

« غازي »

حزب الاخاء والوزارة

ما كادت « الوزارة الكيلانية الثانية » تودع كراسي المسؤولية ، حتى طغت موجة من الاستقالات من « حزب الاخاء الوطني وفروعه » كأن الانتماء الى الاحزاب يجب أن يكون قائما على بقاء الحزب ممثلا في الوزارات المتعاقبة .

وقد قيل لنا أن لتأليف الوزارة المدفعية دخلا في هذه الاستقالات ، لكننا لم نعثر على ما يؤيد هذا القول . ثم سألنا بعض المستقيلين عن أسباب الاستقالة ، فكان يعللها بعدم وفاء الاخائيين بالعهود التي قطعوها للشعب ، أيام صولتهم في المعارضة ، أما نحن فنكتفي بتسجيل ما سجلناه فويق هذا .

مضامين الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة الموضوع	الصفحة
فاتحة الجزء الثالث	٣	الاتفاقية العدلية
الوزارة السعيدية الاولى	٦	حزبان جديدان
توطئة	٧	قانونان خطيران
الهيئة الوزارية - منهاج الوزارة	١٠	الغاء وزارة الري - الملك حسين
سياسة الوزارة المالية	١٢	مؤتمر في كربلاء
اللغة الكردية في الشمال	١٣	استيزار معارض
سد جامعة آل البيت	١٤	انتشهير بالمجلس النيابي
المفاوضات لعقد المعاهدة	١٧	الحلف العربي
تعطيل مجلس النواب فحله	١٨	حركات الشيخ محمود
سفر الملك ونشر المعاهدة	٢٠	المؤامرة على سلامة الدولة
معاهدة سنة ١٩٣٠ وملاحقها	٢٨	المجلس النيابي في دورة غير اعتيادية
الكتاب المختص بحرس المطارات	٣٠	جلالة المنك يتجول
الاتفاقية المالية	٣٧	أول رف للطيران
ايضاحات خطيرة	٥٢	اتفاقية النفط الجديدة
آراء في المعاهدة	٥٨	الملك فيصل في تركيا
مذكرة خطيرة	٥٩	اعتداء على الحدود العراقية
المعاهدة والاقليات	٦٤	ثورة الشعب الصامتة
عصبة الامم والاكراذ	٦٥	عودة الملك واستقالة الوزارة - بلاغ
استمرار الاحتجاجات الكردية	٦٨	طلب اقالة الباجهجي
الشروع بالانتخابات	٧١	استقالة وزير الداخلية - ملاحظة
القتال في السليمانية	٧٤	استقالة الوزارة
منع الاجتماعات السياسية	٧٥	الوزارة السعيدية الثانية
عودة الملك وافتتاح المجلس	٧٨	تمهيد - وكالات الوزارات
تبدلات وزارية	٧٨	منهاج الوزارة - افتتاح المجلس
كيف أبرمت المعاهدة	٨٠	خطاب العرش
الاسباب الموجبة لعقد المعاهدة	٨٦	تبدلات في هيئة الوزارة
مؤيدو المعاهدة ورافضوها	٨٧	سفر رئيس الوزارة
المعارضة تعلن احتجاجها		المعاهدات بين العراق وتركيا

الموضوع	الصفحة الموضوع	الصفحة
الملك فيصل يكرم نوري السعيد	١٧٩ استقالة الوزارة	٢٣١
زيارة الملك فيصل ليران	١٧٩ الوزارة الكيلانية الاولى	
حوادث مختلفة	١٨٣ توطئة - كتاب التوجيه الملكي	٢٣٤
تمرد في الجيش الليبي البريطاني	١٨٥ هيئة الوزارة - منهاج الوزارة	٢٣٥
تحرك أرمني خبيث	١٨٧ المناقشة حول المنهاج	٢٣٩
ثورة بارازان	١٨٧ موقف الحزب الوطني	٢٤١
كيف استقل العراق	١٩٣ مقررات وزارية وحوادث منوعة	٢٤٣
قبول العراق في العصبة	٢٠٣ الملك فيصل يزور لندن	٢٤٧
دخول المعاهدة في حيز التنفيذ	٢٠٤ عود على بدء	٢٥٢
حفلة تكريم	٢٠٤ ثورة التياراتين	٢٥٥ - ٣٠٧
استقالة الوزارة - كتاب الاستقالة	٢٠٦ وفاة الملك فيصل	٣٠٧
المجلس النيابي - خطاب العرش	٢٠٨ مذكرات الملك فيصل	٣١٦
تهنئة الموظفين البريطانيين	٢١٠ تتويج الملك غازي	٣٢٣
الوزارة الشوكية	دعوة البرلمان الى الاجتماع	٣٢٤
كيف تكونت الوزارة ؟	٢١١ الوزارة الكيلانية الثانية	
منهاج الوزارة	٢١٣ توطئة	٣٢٧
حل المجلس القائم	٢١٥ كتاب التوجيه الملكي	٣٢٨
النواب يضربون - مخصصات النواب	٢١٦ أول كلمة لرئيس الوزراء	٣٢٩
بين ايران والعراق	٢١٧ صدى هذه الكلمات	٣٢٩
بين العراق والافغان	٢٢٠ برقية لرويتز	٣٣١
حوادث ومقررات	٢٢٢ افتتاح المجلس النيابي - خطاب العرش	٣٣٢
حول حرس المطارات	٢٢٣ استقالة الوزارة	٣٣٣
الانتخابات النيابية الجديدة	٢٢٥ كتاب الاستقالة والجواب عليه	٣٣٤
افتتاح المجلس - خطاب العرش	٢٢٨ حزب الاخاء والوزارة	٣٣٥
المناقشة حول خطاب العرش	٢٣٠ مامين الكتاب	٣٣٦

جدول اخطاء الثالث

وقعت بعض الاخطاء المطبعية في الجزء الثالث من الوزارات هذه اهمها :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب	الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٩	٢٢	في الاحوال	وفي الاحوال	١٥٢	٢١	لهؤلاء	للملك
٣	٢٣	اوان	اوانه	١٥٥	٧	معروف	معرف
٢٢	١٧	عليها	عليهما	١٥٥	٢٤	عكك	عكك
٣٤	٢٤	العلنية	الطينية	١٥٨	١	عدم	وعدم
٣٦	١٦	لحكومة	حكومة	١٧٧	٨	يطلبها	يطلبها
٣٧	٢	اجملكه	المملكة	١٨٧	٢٥	وجعلا	جملا
٣٩	٢	١٩١٣	١٩٢٣	١٩٠	٢٣	من وزير	ووزير
٤٢	١٧	ايفاء	ابقاء	٢٠٧	٢٠	١٩٣٢	١٩٣٠
٥٤	٥	المفاوضات	مفاوضات	٢١٢	٢٢	الملك فيصل بهذا	بهذا
٥٦	١٣	الى ان	الى	٢٢٤	٣١	على النص	على النص
٦١	١٣	وزير	وزيرا	٢٣٢	١٦	للجهود	للجهود
٦٩	٢٢	يوم	في يوم	٢٤١	٢٨	للحزب	للحزبين
ينقل هامش ص ٧٠ ل ص ٦٩							
٩٦	٢٧	تركت	تركة	٢٤٥	٢	كتاب	كتب
٩٩	٢٩	ما تقتضيه	مما تقتضيه	٢٤٥	٣٢	اوراق	في اوراق
٩٩	٣٣	كبي	كبه	٢٩٤	٣٠	من القسوة	ان القسوة
١١٤	٣٠	الفريقان	الفريقين	٢٩٥	٣	التي التي	التي
١٢٧	١٠	ومحكوما	ومحكوما	٣١٥	٢٢	كان	وكان
١٣٤	١٠	الانكليز	للالانكليز	٣٢٠	٢٠	لتي	التي
١٥٠	٣٠	رجالها	رجالهما	٣٢٥	١٦	الالهية	القدرة الالهية
١٥١	٢٩	ضمنها	ضمنتهما	٣٣١	١٢ و ١٧	الوزراء	الوزارة
١٥٢	١	حين	حينه				

تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

بقلم

السيد عبد الرزاق كسني

الجزء الرابع

٢٠ رجب ١٣٥٢ - ١٠ جماد ١٣٥٦
٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ - ١٧ آب ١٩٣٧

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

فأخـة الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

« وضربَ الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كلِّ مكانٍ فكفرتُ بأنعمِ الله فأذاقها الله لباسَ الجوعِ والخوفِ بما كانوا يصنعونَ » .

سورة النحل - الآية ١١٢ - صدق الله العظيم

وبعد

اختل التوازن بين القوى السياسية في العراق ، منذ ان ارتحل الملك فيصل الاول الى دار البقاء في ليلة اليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٣٣ م ، وانصرف لفيف من محترفي السياسة في هذه البلاد الى المزج بين القضايا العامة ، والامور الحزبية الخاصة ، فحدثت حوادث مؤلمة لم تشرف سمعة البلاد ، ان لم تكن قد اضررت بها ضرراً بليفاً .

ويتناول هذا « الجزء الرابع » من « تاريخ الوزارات العراقية » بالبحث عن :

- ١ - الوزارة المدفعية الاولى التي تكونت في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م
- ٢ - الوزارة المدفعية الثانية ، المكونة في ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ م
- ٣ - الوزارة الايوبية الاولى ، وقد تألفت في ٢٧ آب ١٩٣٤ م
- ٤ - الوزارة المدفعية الثالثة ، التي تكونت في ٤ آذار ١٩٣٥ م
- ٥ - الوزارة الهاشمية الثانية المكونة في يوم ١٧ آذار ١٩٣٥ م
- ٦ - الوزارة السليمانية المكونة اثر الانقلاب العسكري في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م

ويسرنا ان نعلن ان السيد جميل المدفعي ، تفضل فشمّل البحوث المتعلقة بوزاراته الثلاث الاولى ، والثانية ، والثالثة ، بالرعاية والتدقيق ، كما ان السيد علي جودت الايوبي تفضل فاطلع على البحث المتعلق بوزارته الاولى ، وهذب فيه ، اما البحث المتعلق بـ « الوزارة الهاشمية الثانية » فقد دقق فيه السيد رشيد عاني الكيلاني ، وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، في تلك الوزارة ، بعد ان فجعت البلاد برئيس الوزراء ياسين باشا الهاشمي . واما البحث السادس المختص بـ « الوزارة السليمانية » فقد دقق فيه السيد حكمت سليمان وبعض اركان وزارته العظام ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق .

بغداد - الكراة الشرقية ١٥ رجب الخير ١٣٧٢ هـ السيد عبد الرزاق الحسني

٢٠ - رجب ١٣٥٢ - ٥ ذي القعدة ١٣٥٢
٩ - تشرين الثاني ١٩٣٣ - ١٩ شباط ١٩٣٤

الوزارة المدفعية الاولى



جميل المدفعي

- ولد في الموصل سنة ١٣٠٨ (١٨٩٠) وتوفي في بغداد يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨
الف سبع وزارات في اوقات مختلفة وهي :
- ١ - الاولى بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ وقد استقالت في ١٣ شباط ١٩٣٤
 - ٢ - الثانية بتاريخ ٢١ شباط ١٩٣٤ وقد استقالت في ٢٥ آب ١٩٣٤
 - ٣ - الثالثة بتاريخ ٤ آذار ١٩٣٥ وقد استقالت في ١٥ آذار ١٩٣٥
 - ٤ - الرابعة بتاريخ ١٧ آب ١٩٣٧ وقد استقالت في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨
 - ٥ - الخامسة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤١ وقد استقالت في ٢١ ايلول ١٩٤١
 - ٦ - السادسة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ وقد استقالت في ٥ ميس ١٩٥٣
 - ٧ - السابعة في ٧ ميس ١٩٥٣ وقد استقالت في ١٥ ايلول ١٩٥٣

كيف تكونت الوزارة

بعد ان امتنع الاخائيون عن البقاء في دست الحكم ، ما لم يحل مجلس النواب
القائم ، وتجرى انتخابات جديدة تضمن لهم الاكثرية المطلقة ، اتجهت الانظار الى
وجوب اختيار شخصية محايدة لتكوين الوزارة الجديدة ، فكلف السيد جميل

المدفعي ، رئيس مجلس النواب واحد الوزراء السابقين بالقيام بهذه المهمة . وتم الاتفاق على أن يشترك في وزارته السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت لضمان دوامها . وكان للسيد علي جودة الايوي رئيس الديوان الملكي اذ ذاك ، والصديق الحميم للسيد المدفعي ، الاثر الفعال في اختيار السيد المدفعي لمنصب الرئاسة .

وقد رأى السعيد ان يطلع مستشار وزارة الداخلية البريطاني السر كورنواليس ، على ما تم الاتفاق عليه على سبيل المجاملة ، فنصح المستشار بأن تكون الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد نفسه ، اذا اريد لها البقاء ، فلما اعتذر هذا عن الاضطلاع بالرئاسة ، اقترح المستشار ان تكون الوزارة برئاسة ناجي شوكت لضمان بقائها مدة معقولة ، ولما فاتح نوري السعيد ناجي شوكت بذلك، رد عليه هذا بأنه ليس من المصلحة الخروج على ما تم الاتفاق عليه (١) وعلى هذا وجه الملك غازي هذا الكتاب :

الرقم ج/٩٧٦ - ٤٠٤

وزيرى الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب سنة الف وثلثمائة واثنتين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة وثلاث وثلثين ميلادية .

غازي

الهيئة الوزارية الجديدة

لم يكن عسيرا على المدفعي ان يكمل أعضاء وزارته ، بعد ان قرر السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت الاشتراك معه في تحمل اعباء المسؤولية ، فانجز ذلك

(١) من حديث للسيد ناجي شوكت مع المؤلف ، وكان السيد ناجي هذا قد اتفق مع السيد نوري السعيد على ان تكون الوزارة الجديدة تحت رئاسة السيد جميل المدفعي لعزل الاخائيين الذين أطاحوا بوزارته في ١٨ آذار ١٩٢٢ م .

ويصف الاستاذ ساطع الحمصي في ص ٢/٥٨٠ من مذكراته السيد المدفعي بقوله « كان ضيق التفكير وقليل التدبير وكثير الارتباط بالمصداقات والوساطات ، ولذلك لم يتخذ اي تدبير لاشعار الموظفين بمسؤولياتهم وواجباتهم في العهد الجديد » اهـ

بعد برهة قصيرة ، وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٠٥ لسنة ١٩٣٣ والمؤرخة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ (٢٠ رجب ١٣٥٢) بتعيين :

- ١ - جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء ٥ - رستم حيدر : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
- ٢ - ناجي شوكت : وزيرا للداخلية ٦ - صالح جبر : وزيرا للمعارف
- ٣ - نصرت الفارسي : وزيرا للمالية ٧ - نوري السعيد : وزيرا للخارجية
- ٤ - جمال بابان : وزيرا للعدلية ٨ - وزيراً للدفاع بالوكالة

اول كلمة لرئيس الوزراء

وهكذا تألفت الوزارة على اساس شخصي ، وليس على اساس حزبي . وكانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي في حفلة الاستيزار حيث قال :

« ارجو من معاليكم ان تعرضو على مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم ، شكري وامتناني العميقين لما اولاني به من الثقة الغالية للقيام بادارة شؤون الدولة » .

ثم خاطب المجتمعين قائلا :

« اخواني ! ان هدفنا الوحيد هو خدمة البلاد ، واعلاء شأنها . ولي وطيد الامل بان جميع اخواني المواطنين ، سيبذلون جهدهم في مؤازرتي للقيام باعباء المسؤولية ، والوصول الى هذا الهدف المنشود . هذا واسأله تعالى ان يسدد خطوات الجميع ، ويوفقنا لما فيه خير البلاد ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » اهـ .

تأجيل جلسان المجلس

لما كان السيد جميل المدفعي رئيس مجلس النواب قد تقلد منصب رئاسة الوزراء ، فقد قدم استقالته من الرئاسة الاولى ، وجرى انتخاب السيد رشيد الخوجة خلفا له ، في الرئاسة المذكورة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

وفي هذا اليوم وقف المدفعي في المجلس النيابي ، وألقى منهاج وزارته ، فلم يتطرق فيه الى موضوع المعاهدة العراقية - البريطانية لا من قريب ولا من بعيد ، ثم تليت الارادة الملكية بتأجيل جلسات المجلس لمدة ٣٠ يوما لتتمكن الوزارة من تهيئة اعمالها .

منهاج الوزارة

سادتي ! لا بد وان المجلس العالي يرغب في الوقوف على خطة الحكومة في

تسيير شؤون الدولة ، وعليه وددت ان القي على حضراتكم الكلمة التالية كبيان للوزارة :

لقد اقدمت وزارتنا على تحمل اعباء الحكم متكلة على عون البارى عز وجل ، ومعتمدة على الثقة الغالية التي اولاها اياها سيد البلاد جلالة الملك المعظم ، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على كاهلها ، وعازمة على السير بالبلاد الى الامام ، وتحقيق ما تصبو اليه من منعة وتقدم .

ايها السادة

ان هدف هذه الوزارة في سياستها الخارجية ، المحافظة على اواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا والممالك الاخرى ، والسعي في تمكينها وتعزيزها على اساس المنافع المتبادلة . اما في الداخل فهدفها المباشر تقوية روح الطمأنينة فسي نفوس ابناء الشعب - والطمأنينة كما لا يخفى - اساس كل رقي وعمران ، ولكن هذا لا يتم الا في عهد يسود فيه الامن والنظام ، ويشعر فيه كل فرد بما له من حق ، وما عليه من واجب ، فاذا كانت حقوق الفرد مقدسة في ذاتها ، فان قيامه بواجباته نحو المجتمع الذي ينتمي اليه امر ضروري لا بل حيوي . ان ضرورة اداء الواجب ، وتنمية شعور الامة بمسؤولياتها باحترام الاحكام الدستورية ، والتقاليد الديموقراطية ، والابتعاد عن التحيزات المخلة بمصالح الدولة ، وما تتطلب من كفاءات في تدوير شؤونها ، ان اهم مقاصد هذه الوزارة . ان حاجة الامة الى هذه الامور هي حاجة ماسة ، والوزارة عازمة على التوصل اليها بجميع الوسائل .

لقد تقدمت الوزارات السابقة اليكم بمناهج عديدة ومفصلة ، اشارت كلها الى ضرورة الاهتمام بتأمين العدل ، والعناية بالصحة والمعارف ، وتعزيز القوى الوطنية ، وتوسيع نطاق الزراعة والري ، وتخفيف وطأة الازمة ، واستثمار موارد البلاد الاقتصادية الخ . ليس من خلاف حول هذه الامور لانها في الحقيقة من مقومات الامم ، وليس بين الشعوب في الظروف الحاضرة ، من هو احوج اليها من شعبنا . ومن الامور الجوهرية في نظرنا هو التصرف بقوى المملكة الادبية والمادية ، تصرفا يكفل استثمارها بالسرعة الممكنة ، وبأقل كلفة .

لقد قطعت البلاد في السنوات العشر الاخيرة شوطا واسعا نحو التقدم ، واذا ما تذكرنا باننا لا نزال في اوائل عهد الانشاء ، فقد وجب علينا ان نضاعف الجهود في سبيل خدمة هذا الوطن المحبوب ، فالحكومة الماثلة امامكم ستسعى بكل قواها لتحقيق هذه المقاصد ، واعمار البلاد بالسرعة الممكنة ، تاركة تفاصيل الاعمال التي تنوي القيام بها الى حين عرضها عليكم .

وهي عندما اضطلعت باعباء المسؤولية ، قد وضعت نصب عينها وصية باني كيان هذه الامة ، فقيدنا الراحل العظيم ، تلك الوصية التي اشارت الى ضرورة

ظهور الامة بمظهر القوة والاتحاد ، فالإتحاد في الحقيقة هو اساس كل قوة ، وهو يتطلب تأزر ابناء الشعب وتضافرهم على اختلاف طبقاتهم ، والحكومة تتقدم الى الجميع بهذا الشعور ، وتأمل المساعدة على احياء امجاد هذه البلاد ، ورفع شأنها ، ومن الله التوفيق (١) .

تبدلات ادارية مهمة

اعتادت « الوزارات العراقية » التي تربعت على كراسي المسؤولية حتى الآن ، أن تقوم باجراء تنقلات وترقيعات بين رؤساء الدوائر المختلفة ، والوحدات الادارية في الالوية ، بعيد اضطلاعها بأعباء الحكم ، فتقرب من تعتمد عليه ، وتبعد من لا تجد في ادارته ، او في ميوله السياسية ، ما يطمئن رغباتها . ومع أن المدفعي لم يكن منتسبا الى حزب من الاحزاب ، ولم يعرف عنه أنه ممن يتحزب لفريق دون آخر ، فقد قامت « الوزارة المدفعية الاولى » بمثل هذا العمل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وفي الايام التي تلت هذا التاريخ .

ولا شك في أن تبديل كبار الموظفين ، وتحويلهم بين حين وآخر ، من شأنه ان يورث الوهن في الاعمال ، ويكبد خزينة الدولة نفقات طائلة بدون مسوغ على ما يظهر .

وعلى كل فما كادت تتم التنقلات بين متصرفي الالوية ، حتى بدأت فروع « حزب الاخاء » فيها تندد بمركز الحزب العام ، واخذ الاعضاء ينسحبون من الحزب بالتدريج ، بتأثيرات لا نرى مجالا لايرادها هنا ، غير اننا سمعنا اركان الحزب ، يتذمرون من سلوك رؤساء الوحدات الادارية مع هذه الفروع ، على الرغم من ان صلات المدفعي بالهاشمي كانت على جانب كبير من الود والصفاء .

على ان خذلان « الاحزاب العراقية » بعد نزول مؤسسيها عن كراسي المسؤولية أصبحت سنة معروفة في العراق .

الوزارة ومقاطعة الكهرباء

في بغداد شركة اجنبية للجر والتنوير ، حصلت على امتياز اعمالها منذ زمن بعيد ، وقد شعرت بضالة ارباحها ، ولا سيما اذا مدت (القداد) - الترامواي - فتملصت منه بطرق كانت موضوع القيل والقال ردحا من الزمن ، وبقيت اعمالها مقتصرة على التنوير فقط ، وصارت تستوفي ٢٨ فلسا عن كل وحدة كهربائية (كيلواط) .

وكان العالم قد تعرض في اواخر عام ١٩٣٣ م الى ازمة اقتصادية عيفة ، لم ينج حتى العراق من آثارها السيئة . فقد انتشرت فيه البطالة ، وهبطت اسعار محصولاته هبوطا عظيما ، وارتبك وضعه المالي ارتباكا اضطر الحكومات المتعاقبة فيه الى تنزيل بعض الرسوم ، وتخفيف الكثير من الضرائب والاجور لتخفيف آثار تلك الازمة الخائفة .

وقد شعر البغداديون - ولا سيما طبقة العمال منهم - بفداحة اجور التنوير التي تستوفيهما شركة الكهرباء المذكورة ، فقرروا مقاطعة الشركة مقاطعة تامة ، حتى تخفض هذه الاجور الى الحد المألوف ، ومهدوا لهذه المقاطعة بمفاوضات مع رجال الشركة بدأت ايام « الوزارة الكيلانية » فلم تسفر عن نتيجة ما ، فلما كانت ايام « الوزارة المدفعية الاولى » قرر « مجلس اتحاد نقابة العمال في بغداد » اعلان المقاطعة بصورة رسمية ، وعينوا مساء اليوم الخامس من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٣ موعدا لذلك ، بعد ان ايدت كافة الصحف وجوب اجراء التخفيض في هذه الاسعار ، وبعد ان استعد الاهلون للاستعاضة عن الكهرباء ، بالزيوت والشموع ، والمصابيح اللوكس ، وكانت هذه اول حركة عمالية منظمة في تاريخ العراق الحديث وقد لعبت فيها « جماعة الاهالي » دورا رئيسيا خطيرا ، ودعت الى تأميم شركة الكهرباء بكل جدية ، وكان سيف الله خندان احد النواب المرموقين ، ومن المقربين الى وزير الاقتصاد رستم حيدر ، وكلا لهذه الشركة .

وامست بغداد الجميلة بعد هذه المقاطعة في ظلام دامس ، على الرغم من بقاء شوارعها العامة مضاءة بالمصابيح الكهربائية ، ثم اخذت المقاطعة تشتد آنا فآنا ، وتشترك فيها مختلف الطوائف ، وسائر الجماعات ، اللهم الا الوزراء والمديرين العامون ، فانهم بقوا محتفظين بأصواتهم الكهربائية .

اما الحكومة فانها وقفت من هذه الحركة موقف المتفرج في بادىء الامر ، حتى تتوصل الى معرفة القائمين بالحركة والمحرضين عليها ، ولكنها اضطرت الى مفاوضة الشركة - بعد اشتداد الحركة - لتنزيل الاسعار فتمكنت ، بعد مفاوضات طويلة ، من حملها على تنزيل فلسين اثنين عن كل وحدة كهربائية ، الا ان المضربين استهانوا بهذا التخفيض الزهيد ، واصروا على وجوب جعله بمقياس اوسع .

ثم رأت السلطة ان المقاطعة دخلت في طور جديد ، يخشى منه على الامن العام ، وعلى حرية الافراد ، وان هنالك من يعمل وراء ستار لاستغلال هذه الحركة ، فعمدت الى يث العيون ترأب أعمال المحرضين والمقاطعين ، وانذرت الصحف بوجوب الكف عن حث الناس على المضي في هذه الحركة . وفي الوقت نفسه أوعزت الى أمانة العاصمة بانارة الطرق والشوارع ، التي كانت لا تزال تضاء بالزيوت ، بالكهرباء ، فوفرت بذلك على الشركة ما خسرت له لدى أهلهين . ولما لم تجد هذه التدابير نفعا ، الفت لجنة وزارية خاصة لفحص أرباح الشركة ، ومعرفة مقدار

دخلها ، واستهلاكها ، وطلبت الى العمال ان يضموا عضوا منهم الى هذه اللجنة لمعرفة الحساب ، فرفض العمال قبول هذه الدعوى ، وقد لعب المحامي مصطفى عاصم - وهو من اصدقاء وزير الداخلية - دوره ، فاصطحب صالح القزاز رئيس نقابة العمال الى دار الوزير المشار اليه ، واستطاع الوزير ان يكتشف ما وراء الحجب بواسطة هذه الزيارة ، ثم ما لبث ان نصح القزاز بوجود الاكتفاء بما توصلت اليه الحكومة اليه وانهاء الاضراب ، ولما وجدته مصرا على الرفض هددته بالنفي ، وصرفه بالحسنى .

وفي صباح اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٣ ، اتخذت متصرفية لواء بغداد (١) التدابير المستعجلة للقبض على الشبان المتهمين بالتحريض على المقاطعة ، وساقتهم الى محاكم الجزاء ، بتهمة « الاخلال بالامن العام » فقضت هذه بوضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة اشهر (٢) وكانت الشرطة اعادت السيارات اللازمة لابعادهم الى انحاء العراق الشمالية ، فما كادت المحاكم تلفظ قراراتها ، حتى كان الشبان في سيارات تقلهم الى « السليمانية » في شمال العراق . حيث البرد القارص ، وحيث ندرة العلاج وقلة الغذاء .

ثم عطلت الحكومة الصحف التي كانت تؤيد فكرة المقاطعة ، ومنعت التي لم تعطلها عن نشر اي خبر يتعلق بالمقاطعة ، كما انها اوقفت زمرة من طلاب « كلية الحقوق العراقية » واخرى من ارباب الصناعات المختلفة ، وساقتهم الى المحاكم بالتهمة نفسها ، فحكم على كل موقوف بالسجن لمدة سنة ، وبوضعه تحت مراقبة الشرطة سنة اخرى ، وكبست في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٣٤ دور جمعيات العمال ، وصادرت اوراقها وسجلاتها ، ومنعتها من مزاوله اعمالها ، فاحتجت جماعة من شباب الموصل على خنق الحرية الى هذه الدرجة ، فاوقت شرطة الموصل ، المحتجين في الحال ، وساقتهم الى محاكم الجزاء واستحصلت احكاما مختلفة بحقهم .

الكتلة البرلمانية

تقضي التقاليد الدستورية في البلاد الديمقراطية ان تؤلف الوزارات فيها ، من اكثرية اعضاء الاحزاب البرلمانية المعروفة . ولما كانت « الوزارة الشوكية » لم تؤلف حزبا برلمانيا تستند اليه اثناء حكمها القصير ، فقد اختارت فالفت لنفسها كتلة برلمانية تقوم مقام الحزب .

(١) كان متصرف بغداد يومذاك عبد الرزاق حلمي ، ومدير شرطتها وجيه يونس الموصللي وقد ساقا الشبان الى المحاكم وفق المادتين ٧٨ و ٩٠ من اصول المحاكمات الجزائية ،
(٢) اصدرت محكمة التمييز قرارها في هذه القضية في يوم ١٠ شباط ١٩٣٤ وهو يقضي بخفض هذه المدة الى ثلاثة اشهر وجعل محل الإقامة « بمقوبا » بدلا من « السليمانية » .

ولما كانت أيام « الوزارة الكيلانية » أصبح « حزب الاخاء الوطني » المؤسس في اواخر عام ١٩٣٠ م ، هو الحزب الذي تستند الحكومة اليه ، وان لم تكن هذه الوزارة وزارة اخائية صرفة . فلما تألفت « الوزارة المدفعية » دعا رئيس الوزراء افيفا من أعضاء المجلس النيابي « الذين كان يعتمد عليهم » الى وليمة عشاء اقامها في بناية المجلس نفسه في مساء يوم الخميس ١٤ كانون الاول ١٩٣٣ ، وخطب فيهم قائلاً انه « لا يعتقد بوجود من لا يثق بوزارته » ولهذا فهو يرى نفسه في غنى عن تأليف اي حزب يسنده ، واكتفى بأن طلب الى الجميع ان يتعاضدوا لخدمة الصالح العام ، والاخذ بيد الوزارة القائمة .

ولقد انتقدت الصحف المعارضة . ومنها « جريدة الاخاء الوطني » هذا الضرب من الاجتماع ، واعتبرت الركون الى « كتل وطنية برلمانية اخلاxa بالدستور » فعطلتها الوزارة لمدة عشرة أيام .

المفصولون بالذيل

لا نعرف قانوناً لعبت به الاهواء السياسية . والمصالح الحزبية مثل « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » في عام ١٩٣١ م ، وفصلت بموجبه عدداً كبيراً من الموظفين على اختلاف درجاتهم ، وتباين رواتبهم .

وكان بين المفصولين عدد لا يستهان به من الذين يمتون الى المرموقين بنسب او حسب ، فلما اقل نجم « الوزارة السعيدية » اخذت الوزارات التي أعقبتها تستصدر قرارات مختلفة في تقسيم المفصولين بموجب هذا القانون ، وتصنفهم اصنافاً شتى ، مستهدفة بذلك تسهيل اعادة المحسوبين والمنسويين الى وظائفهم . وكان آخر قرار من هذا القبيل ذلك الذي اصدره مجلس الوزراء في ١٩ كانون الاول ١٩٣٣ - أيام الوزارة المدفعية الاولى - القاضي باحالة هذه القضية الى ديوان التفسير ليقول كلمته في هذه المشكلة ، وهل في امكانه ان يعتبر لفظة (الفصل) الواردة في هذا « الذيل » غير كلمة (العزل) الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة ؟

وقد اجتمع ديوان التفسير في وزارة العدلية في يوم ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٣٣ ووضع « قانون ذيل قانون الانضباط » موضع المذاكرة والمناقشة فقرر ان فصل الموظفين لا يعني عزلهم من خدمة الحكومة ، وانه لا يوجد اي محذور قانوني من اعادة استخدام المفصولين بالذيل .

وهذا نص قراره :

« ولدا المداولة في الموضوع ، ظهر ان كلمة - الفصل - وردت في قانون التقاعد

المدني وقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، وان حالات الفصل الثلاث المبينة في قانون التقاعد المدني لا تمنع اعادة استخدام الموظف ، فيكون قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة مضيفا حالة اخرى الى حالات الفصل المذكور ، وان المذكرات الجارية في المجلس النيابي حول قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة تدل على ان كلمة الفصل فيه كانت احترازا من العزل ، وبقصد افساح المجال الى امكان اعادة توظيف الموظف المفصول بموجه . كما ان القانون الاصلي وهو قانون انضباط موظفي الدولة منع الموظف المعزول من الاستخدام في خدمة الدولة ... فقرر بالاتفاق ان فصل الموظف بموجب المادة الاولى من قانون انضباط موظفي الدولة المار الذكر ، لا يمنع توظيفه مرة اخرى .

الوقائع العراقية العدد (١٣٢٤) بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

وهكذا تم التحايل على الغاية النبيلة التي استهدفها « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » لتطهير دوائر الدولة من السراق والمرششين .

القران الملكي

على اثر تبوء الملك غازي عرش العراق ، عقد لجلالته على الاميرة عالية ، كريمة عمه « جلالة الملك علي » في يوم ١٨ ايلول ١٩٣٣ ، وقد اقتضت حفلة العقد على حضور اقارب العروسين (١) لاشترك البلاد في الحداد على الملك فيصل ، فلما كان مساء يوم الخميس ٩ شوال ١٣٥٢ (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤) ، تم القران الملكي ببساطة ، واكتفى الملك العريس بدعوة رؤساء الوزارات السابقة ، واءضاء الوزارة القائمة ، وبعض الشخصيات البارزة ، الى تناول طعام العشاء على مائدة جلالته ، ووزعت مبالغ مختلفة على الفقراء والمحتاجين ، في سائر انحاء المملكة ، لاطعامهم . وتلقى الملك ، بهذه المناسبة ، برقيات التهاني والتبريك من ملوك العالم ، ورؤساء حكوماته ، ومن سائر الطبقات في العراق ، وسارعت الالوية العراقية الى تقديم هدايا فضية وزهنية خالدة فكان لكل اواء هدية خاصة .

وفاة اميرة

انتقلت الى رحمة ربها في اليوم الحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٣٤ م صاحبة السمو الملكي الاميرة رفيعة ، كريمة الملك فيصل الاول ، وشقيقة الملك غازي

(١) قال لنا السيد ناجي شوكت ذات يوم: ان الملك غازي اربعين رغبته في مصاهرة ياسين الهاشمي، وطلب يد كريمة نمرة فاذا بنوري السعيد يدخل مجلس الوزراء ويصبح متهمًا « كانت عابزه يصبح ياسين عم الملك » ثم يذهب وجعفر العسكري الى الامير عبد الله فيتملقانه ويحملاه على التدخل لانسداد هذه الفكرة ، وحمل الملك غازي على الاقتران بكريمة عمه الملك علي .

فكان لوفاتها رنة حزن عميق في انحاء العراق كافة ، واعلن الحداد العام مدة ثلاثة ايام على روحها .

استقالة الوزارة

الاسباب الفاضلة

« الغراف » نهر عظيم البركة ، كثير الفروع ، يتشعب من نهر دجلة في موضع يقابل « قسبة الكوت » تماما ويبعد عن « بغداد » جنوبا ١٨٠ كيلومترا ، وهو سره العراق وجنة عدنه ، كانت ولا تزال تعيش عليه اهم القبائل العراقية ، واسعدوها عيشة ورفاها . وكان يظن ان مجراه الحالي انما هو مجرى « دجلة » القديم ، فبرهنت التحقيقات الاخيرة على ان « مجرى الدجلة » الحالي هو المجرى المذكور .

و « الغراف » نهر قديم ترسبت مياه الفيضانات فيه ، فسببت ارتفاعا في قعره ، وانخفاضاً في كمية مائه ، اديا الى هجرة معظم القبائل القائمة على ضفتيه ، والى عطل معظم الاراضي الزراعية التي كانت تستفيد منه ، فاتجهت نيّات المسؤولين الى اقامة ناظم على صدره ، وبناء سد امام فمحه ، لتأمين جريان المياه فيه صيفا وشتاء ، كما هو الحال في الفرات ، حتى صرح الملك فيصل الاول في احدي خطبه « لا مشروع قبل الغراف » .

وقبل ان تتكون « الوزارة المدفعية الاولى » في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م ، تم التفاهم على وجوب الشروع في تنفيذ مشروع الغراف ، تحقيقا لرغبة الملك من جهة ، وتأمينا لحياء هذا المشروع الجبار من جهة اخرى . وعلى اثر ذلك تقلد السيد رستم حيدر « منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات » في الوزارة المذكورة . ولكنه ما كاد يعلن وضع هذا المشروع في المناقصة الدولية ، حتى احتج وزير المالية ، السيد نصرت الفارسي ، مدعيا انه بصفه كونه « وكيل بيت المال » لا يرى من صلاحية وزير الاقتصاد والمواصلات ان يعلن ما اعلنه قبل ان يتصل بوزارة المالية ، ويتأكد من وجود المخصصات المقتضاة للمشروع . وفي الوقت نفسه ادعى « وزير المالية » ان تسليح الجيش العراقي اهم من مشروع الغراف في نظره ، ولذا يجب تقديم هذا على ذلك ، وقد ابد وزير الداخلية ناجي شوكت ، رأي وزير المالية نصرت الفارسي ، وازاد الى هذا التأييد قوله : انه يجب دراسة مشروع ضبط مياه دجلة باقامة مشروع الثرثار اولا لحفظ بغداد من الفرق ، ثم النظر في مشروع احياء الغراف ، الذي ستقتصر فوائده على بعض الاقطاعيين من آل ياسين واضرابهم . امّا وزير الخارجية نوري السعيد فقد ابد وزير المالية فيما احتج به بينما ابد وزير المعارف صالح جبر وزير الاقتصاد والمواصلات فيما اقدم عليه ، فأعلن وزير الداخلية ناجي شوكت انه يستقيل هو ووزير المالية اذا اصر وزير الاقتصاد على وجهة نظره ، فرد وزير الاقتصاد: ان المهم في الموضوع نجاح مشروع الغراف سواء تبناه وزير المالية او وزير الاقتصاد ، فقال وزير الداخلية ناجي شوكت انه يصعب عليه الاستمرار في

العمل ، وقال وزير الخارجية نوري السعيد انه متعب ويريد الاستراحة ، فاضطر
رئيس الوزراء الى ان يتقدم بكتاب استقالته الآتي :

كتاب الاستقالة

مولاي صاحب الجلالة !

شعرت في الايام الاخيرة ، بالرغم من تأييد مجلس الامة للوزارة ، والسكينة
السائدة في المملكة ، بأن التضامن الوزاري ، الذي هو اساس للنجاح ، تخلله بعض
الوهن ، مما لا يمكن معه الاستمرار في تسيير اعمال الدولة ومصالح المملكة وفقاً
لرغبات جلالتك ، لذلك اتقدم بعرضتي هذه ، راجياً من مولاي - ايده الله - ان
يتفضل فيقبل استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء واني لا ازال لجلالة سيدي :

الخادم المطيع : جميل المدفعي

١٣ شباط سنة ١٩٣٤ م

ولم يسع الملك غير قبول هذه الاستقالة فرد عليها بهذا الكتاب :

الرقم/ج/١٩٨ التاريخ ١٩ شباط ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي :

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٣ شباط ١٩٣٤ المتضمن استقالتك من منصب
رئاسة الوزراء ، ونظراً لما بسطتموه من الاسباب ، لا يعني الا ان اعرب لكم ،
ولزملائكم ، عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال الجيدة ، والجهود
الثمينة لخير الوطن ، مدة بقائكم في دست الحكم . هذا واتمنى ان تشاربوا موقفاً على
القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس من شهر ذي القعدة سنة الف
وثلاثمائة واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة
الف وتسعمائة واربع وثلاثين الميلادية .
غازي

اما السيد توفيق السويدي ، رئيس الوزراء الاسبق ، فيقول في ص ٢٥٥ من
مذكراته (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) :

« وكان في الوزارة قطبان يتنافسان على النفوذ هما : نوري السعيد وزير
الخارجية ، ومحمد رستم حيدر وزير المواصلات والاشغال ، وقد ظهر بعد شهرين
من تأليفها ، ان التفاهم بين عناصرها أصبح غير ممكن فاستقالت ، وكانت المشكلة
للذي يؤلفها ثانية ، وهو جميل المدفعي نفسه ، ان يرجع بين المتنافسين فيأخذ
احدهما ويترك الآخر ، وقد استشار في هذه المشكلة اخي ناجي السويدي ، فيما يعمل ،
فأشار عليه بأن يترك الاثنين » اه .

الوزارة المدفعية الثانية

المائة موجزة

لما انهار « التضامن الوزاري » بين اعضاء « الوزارة المدفعية الاولى » بسبب اعلان وزير الاقتصاد والمواصلات السيد رستم حيدر ، مشروع الغراف ، قبل استحصال موافقة وزير المالية السيد نصره الفارسي على اعلانه ، وقبل التثبيت من وجود المخصصات الكافية له في الميزانية ، قرر وزيرا المالية والداخلية : « السيدان نصرت الفارسي وناجي شوكت » الانسحاب من منصيهما في الوزارة ، احتجاجا على تصرف الوزير حيدر ، وكان وزير الخارجية السيد نوري السعيد ، يشجع الوزيرين المذكورين على فكرة الانسحاب ، ويؤكد تضامنه معهما ، على أمل أن تسند رئاسة الوزارة اليه ، ولكن رئيس الوزراء عالج الموقف بالاستقالة من الرئاسة في يوم ١٣ شباط ١٩٣٤ م كما قدمنا .

فلما تقرر اسناد منصب « رئاسة الوزارة الجديدة » الى السيد المدفعي ايضا ، ارتأى (المدفعي) ان يحل السيد ناجي السويدي « وهو رئيس وزراء سابق » محل السيد رستم حيدر في الوزارة الجديدة ، ولكن « السويدي الحكيم » اشترط على « الرئيس المدفعي » أن يستبعد عن « وزارته الثانية » كافة الوزراء الذين اشتركوا في الازمة التي ادت الى استقالة « وزارته الاولى » حتى لا يتهمه أحد بأنه ما استقال الا ليتخلص من رستم حيدر فقط . فلما اقتنع المدفعي من صحة هذه الملاحظات ، وجه الملك غازي اليه هذا الكتاب :

وزيرى الافخم جميل المدفعي : الرقم ج/٢٠٨

نظرا الى استقالتك من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربعة وثلاثين الميلادية .
غازي

هياة الوزارة الجديدة

واتم السيد جميل المدفعي تكوين وزارته الثانية في يوم ٢١ شباط ١٩٣٤
فصدرت لإرادة الملكية المرقمة ٥٦ لسنة ١٩٣٤ بتعيين :

- ١ - جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة
- ٢ - ناجي السويدي : وزيرا للمالية
- ٣ - جمال بابان : وزيرا للعدلية
- ٤ - رشيد الخوجة : وزيرا للدفاع
- ٥ - جلال بابان : وزيرا للمعارف
- ٦ - عباس مهدي : وزيرا للاقتصاد
- ٧ - عبد الله الدملوجي : وزيرا
والمواصلات
للخارجية

وخطب رئيس الوزراء الذوات الذين حضروا حفلة الاستيزار ، بالكلمة
التالية :

اني اشكركم على مؤازرتكم السابقة . وارجو منكم المشاورة على القيام بما
يفرضه علينا الواجب ، مستهدفين على الدوام اعلاء شأن الامة ، ورعاية مصالح
البلاد ، وتأمين العدل والطمأنية بين افراد الشعب .
اما خطتي في الوزارة الحالية فهي عين الخطة التي سرت عليها حتى الآن ،
واسأل الله التوفيق والنجاح للجميع .

رئاسة مجلس النواب

حيث ان رئيس مجلس النواب رشيد الخوجة دخل وزيرا للدفاع في « الوزارة
المدفعية الثانية » فقد شغرت رئاسة المجلس المشار إليه ، ووجب املائها فورا
فرشحت الوزارة النائب « سلمان البراك » لرئاسة المجلس ففاز فيها في الجلسة
النيابية المنعقدة في يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ .

منهاج الوزارة

صرح المدفعي ، في حفلة الاستيزار ، بأن منهاج وزارته الثانية ، سيكون منهاج
وزارته الاولى نفسه . وعلى الرغم من تصريحه هذا ، فانه وقف في مجلس النواب في
يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ والقى ما يلي :

لقد تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم ، متوكلة على الله تعالى ، ومستندة الى
ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، واعتماد مجلس الامة المحترم ، وهي معتمدة السير
في ادارة شؤون الدولة وفقا للمبادئ التي تضمنها منهاج الوزارة السابقة ، ذلك
المنهاج الذي اطلع عليه مجلسكم الموقر قبل أشهر قليلة .

ومع هذا تود الوزارة ان تبسط امام حضراتكم اهم ما تتضمنه تلك المبادئ وهو :

١ - السياسة الخارجية - المحافظة على المودة والصداقة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والسعي لتقوية اواصرها .

توسيع التمثيل الخارجي في البلاد ، التي يرتبط العراق معها بروابط سياسية واقتصادية ، بقصد توليد مركز العراق في الخارج ، وتنمية علاقاته الاقتصادية .

استصدار القوانين الكافلة لتنظيم شؤون موظفي الخارجية ، وتعيين واجباتهم الاهتمام بحسم المسائل الفرعية ، المعلقة بين العراق وبريطانية العظمى ، كقضايا الميناء ، والسكك الحديدية ، وحرس المطارات .

٢ - السياسة الداخلية - المحافظة على الهدوء والسكينة السائدتين في البلاد .
تزييد كفاءة الشرطة ، واكمال معداتها .

الاهتمام بانشاء مستشفيات جديدة ، ورفع المستوى النسي في المؤسسات الصحية ، مع تكثير عدد المستوصفات في اطراف القطر ، صيانة للصحة العامة .
اكمال تشكيلات دوائر النفوس .

٣ - السياسة المالية - تدوير امور الدولة بوارداتها الاعتيادية ، وتخصيص الواردات غير الاعتيادية للقيام بالاعمال العمرانية الرئيسية .

تثبيت ملاك الدولة على اساسات قوية ، والاهتمام اتمام بعدم التوسع فسي التشكيلات ، ألا فيما قد تمس اليه الضرورة .

تحسين انواع المحصولات الطبيعية وتنميتها ، والسعي بقدر المستطاع لاجساد اسواق ملائمة لتصريفها .

٤ - في الشؤون العدلية - تأمين توزيع العدل ، والمحافظة على مبدأ سيادة احكام القوانين في الاعمال ، والاسراع في احضار اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد : كلوائح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون اصول المحاكمات الحقوقية ، وقانون التجارة ، واحضار اسس لائحة القانون المدني .

٥ - السياسة الاقتصادية - القيام بالشاريع العمرانية المقررة : كالجباية ، والغراف ، وجسري بغداد ، والنكرات ، وغيرها من المشاريع الضرورية ، واجراء الترتيب المالي الملائم لانجازها بأقرب وقت ممكن .

٦ - في شؤون الدفاع - اتخاذ التمهيدات اللازمة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، مع تزييد كفاءة الجيش الحالي .

٧ - في شؤون المعارف - العناية بمكافحة الامية ، واصلاح مناهج التدريس ، والاهتمام بتوسيع المدارس الابتدائية والقروية ، على قدر الامكان ، مع تهيئة الاسباب المقتضية لرفع مستوى الكفاءة في اعضاء البعثات العلمية .

هذا وان الوزارة شاعرة بأهمية الواجبات الملقاة على عاتقها ، وما تنتظره البلاد من اعمال ، وخدمات ، لهذا فانها ستبذل ما في وسعها لتحقيق هذه الامنية ، وهي تدعو الله تعالى ان يوفقها - بمؤازرتكم الثمينة - الى ذلك اه (١) .

مكاتب سرية يفيئة

ما كادت الوزارة الجديدة تضطلع بأعباء المسؤولية ، حتى شرعت دوائر البريد في توزيع ما القى في صناديقها من تحارير سرية ، كتب في اسفلها انها صادرة عن (جمعية شيعية سرية) اما مضامينها فكانت « مطالبة الشيعة لحكومتهم بوجوب انصافهم في الوظائف ، والمساواة بينهم وبين بقية اخوانهم من العراقيين » .

وكانت هذه المكاتب مطبوعة بالآلات طابعة اغلبها حكومي ، فتمكن اربابها - بهذه الوساطة - من ايصالها الى عدد كبير من الشخصيات البارزة في العراق ، وفي غير ، وقد جدت الحكومة في البحث عن مصدر هذه الرسائل فلم تظهر بنتيجة مع الاسف .

التهرب في الجنوب

كثر تهريب الاموال « غير المكمركة » الى العراق في العامين ١٩٣٣ و ١٩٣٤ م ، كثرة استرعت الانظار ، واثرت على ايرادات الكمارك العراقية تأثيرا سيئا . وقد اختل الامن العام بسببها من جراء المصادمات التي كانت تقع بين المهربين وقوات الشرطة .

وكانت الاموال المهربة تدخل الى العراق عن طريق « الكويت » وكلها بضائع انكليزية ، فغمرت اسواق الجنوب ، وبيع البعض منها في اسواق بغداد بأقل مسن اسعارها في بلد المنشأ لان دوائر الكمرك في الكويت لا تستوفي اكثر من ٣ الى ٤ في المئة من ثمن تلك البضائع ، بينما تستوفي عنها دوائر الكمرك في العراق رسوما قد تبلغ ٦٠ في المئة فاضطربت « من اجل ذلك » الاسواق التجارية ، وتضاعف الغش ، وزاد عدد المجرمين ، واصبح الافلاس يهدد البيوتات المشهورة .

وقد اذيع في الاوساط العراقية ان للموظفين البريطانيين في الكويت ضلعا في

(١) محاضر مجلس النواب (الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٣) ص ١٩٤/١٩٥

هذا التهريب ، وهم يقصدون به الاضرار بايرادات الكمارك العراقية من جهة . ومزاحمة البضائع اليابانية ، والالمانية ، التي كانت تغمر الاسواق العراقية من جهة اخرى .

لهذا كله ، عقد مؤتمر على الحدود العراقية - الكويتية في العشرة الاخيرة من شهر شباط ١٩٣٤ لبحث هذه القضية ، وقد اشترك فيه مدراء الشرطة الذين يعينهم الامر ، واتخذت فيه التدابير الصارمة لمكافحة التهريب ، لكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، وقد وقعت بسببها معارك دامية بين قوات الحكومة والمهربين بجوار النجف ، والسماوة ، والزبير ، وغيرها خسر فيها الفريقان خسائر فادحة فسي الاموال والانفس .

واخيرا تعاقدت « الوزارة المدفعية اثنائية » مع السلطات السعودية ، والكويتية ، على مكافحة التهريب ، وأرصدت مبلغا قدره ١٢٠٠٠٠ دينار لشراء سيارات مسلحة تحمي الحدود من المهربين ، فنجح هذا التدبير بعض النجاح ولكن الى اجل قصير .

قانون تعديل قانون المطبوعات

نصت المادة الثالثة عشرة بعد المئة من « القانون الاساسي العراقي » على ان : « القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ او بعده ، وبقيت مرعية في العراق الى حين نشر هذا القانون ، تبقى فيه بقدر ما تسمح به الظروف ، مع مراعاة ما احدث فيها من التعديل او الالغاء الخ » .

وكان « قانون المطبوعات العثماني » الصادر في ١٦ تموز ١٣٢٥ رومي ، أحد القوانين التي بقيت نافذة المفعول في العراق ، منذ تكون الحكم الوطني فيه في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، فلما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م ، وضعت قانونا للمطبوعات قالت عنه الصحف المعارضة ، أنه جاء اقسى من القانون العثماني . وقد عدلت « الوزارة السعيدية الثانية » هذا القانون في عام ١٩٣٢ م بتشديد بعض احكامه ، فلما تسلمت « الوزارة الكيلانية الاولى » مقاليد الحكم في آذار ١٩٣٣ م ، ألغت التعديل الذي أجرته « الوزارة السعيدية الثانية » كما ألغت قانون المطبوعات الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » ووضعت قانونا للمطبوعات جديدا هو « قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ » الذي ضمن حرية الصحافة بعض الضمان ، ولكن « الوزارة المدفعية الثانية » ضاقت ذرعا بهذا القانون ، فعدلته تعديلا أعاد القيود التي فرضها القانون الصادر في سنة ١٩٣١ ، وتعديله الصادر في عام ١٩٣٢ . وقد اثار هذا التعديل الجديد انتقاد الصحفيين كافة ، كما اتخذته المعارضة سببا لمهاجمة الوزارة القائمة ، مما كان له اثر يذكر في استقالتها .

حوادث مختلفة

١ - حل يوم ٢١ مارت ١٩٣٤ ، وهو اول ذكرى لعيد ميلاد الملك غازي يحل بعد وفاة والده الملك فيصل الاول ، فامر جلالته بأن لا يقام أي مهرجان في البلاد حدادا على والده انما جرت حفلة تنصيبه حاميا للكشافة العراقية شهدها الوزراء والاعيان والنواب وغيرهم .

٢ - وصل الى بغداد في يوم ١٦ آذار ١٩٣٤ السر آرثر واكبوب المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، يصحبه السكرتير العام لحكومة فلسطين ، فتباحث مع اركان الحكومة العراقية في العلاقات القائمة بين العراق وفلسطين ، ووجوب اصلاح طريق بغداد - حيفا ، وتنظيم الترانسيت بين البلدين ، فكان لهذه المذاكرات اثرها في تحسين اقتصاديات القطرين وقد عاد المندوب السامي الى القدس في ٢٤ من الشهر المذكور ومعه سكرتير حكومته .

٣ - صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٠ مارت ١٩٣٤ بتمديد مدة اجتماع مجلس الامة شهرا واحدا من اجتماعه الاعتيادي وذلك اعتبارا من يوم ٢٤ آذار سنة ١٩٣٤ .

٤ - وصل الى بغداد في اول نيسان ١٩٣٤ الامير عبد الله امير حكومة شرق الاردن لزيارة الملك غازي ، ولتفقد شؤون العائلة الهاشمية ، وعاد الى عاصمة امارته بعد اسبوع .

٥ - قام الملك غازي بجولة تفتيشية في الالوية الجنوبية ، يصحبه رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، ووزيرا الخارجية والعدلية السيدان : عبد الله الدملاجي وجمال بابان ، فزار كربلا في يوم ٩ نيسان ١٩٣٤ ، وبات في النجف فسي اليوم المذكور ، ثم جاء الى الحلة في اليوم التالي (١٠ نيسان) وبات في « الديوانية » وقضى نهار ١١ من الشهر في « الناصرية » والايام الثلاثة ١٢ و ١٣ و ١٤ في البصرة . وقد انتهز جلالته فرصة وجوده في « البصرة » فتجول نهرا في « شط العرب » وتفقد الاحوال في « ابي الخصيب » و « الفاو » و « الزبير » وفي انحاء البصرة نفسها ، وعاد الى عاصمة ملكه بالقطار ، فكانت اول سفرة يقوم بها الملك الشاب ، بعد وفاة والده ، وقد لاحظنا على هذه الزيارة ان الحكومة كانت تحرص كثيرا على ان لا يتصل بالملك ، الناقمون على سياستها ، فوقعت من اجل ذلك اعتداءات على حرية بعض الاشخاص ، كانت موضوع الاخذ والرد بين الصحف الموالية والصحف المعارضة .

٦ - سقط في يوم ٥ نيسان ١٩٣٤ برد كبير الحجم جدا ، في الوية الفرات الاوسط ، أعقبه مطر غزير ، تضررت بسببه الزروع ، وتلفت المواشي ، وتهدم بعض

الدور ، ومات بسبب ذلك خمسون نسمة من الاعراب والفقراء ، وجرح مايتان ، وبقي عدد كبير من الناس بلا مأوى ، فخصصت الحكومة ألفي دينار لمساعدة المتكويين ، ووزعت جمعية الهلال الاحمر العراقية ثلاثمائة دينار على المعوزين والمضررين ، فكانت عواطف انسانية محموددة .

٧ - حذفت وزارة المعارف مخصصات البعثة العلمية العراقية من ميزانيتها للسنة التي كانت فيها هذه الوزارة بسبب الضائقة المالية ، بينما اعتاد العراق أن يوفد في كل سنة بعثة للدراسة والثقيف . فكان هذا الحذف مدعاة للتقولات الكثيرة .

٨ - توترت العلاقات بين العراق وايران خلال شهر مايس ١٩٣٤ ، بسبب الخلاف على الحدود بين المملكتين ، توترا عظيما ، وعمدت « الحكومة الايرانية » الى قطع المياه عن قسبة مندلي العراقية ، فوقعت معارك غير منظمة بين العشائر على الحدود ، كان لها اسوأ تأثير على هذه العلاقات ، وتطور الخلاف حتى ادى الى عرضه على عصبة الأمم في شهر تشرين الثاني ١٩٣٤ عندما صارت الوزارة الى علي جودت الايوبي على نحو ما سنذكره في هذا الجزء .

٩ - سافر الملك غازي الى « مدينة الموصل » في صباح يوم السبت الموافق ٩ حزيران ١٩٣٤ فقضى خمس ليال فيها افتتح خلالها جسرهما الحديدي الجديد . ثم قصد الوية اربيل ، وكركوك ، والسليمانية ، وعاد الى بغداد في ١٧ حزيران .

وكان « جسر الموصل » الذي افتتحه جلالته اثناء وجوده في الموصل ، قد فرغ من تشييده حديثا ، وهو من الجسور الحديدية الثابتة ، وقد استغرق انشاؤه اكثر من عامين وبلغت كلفته ستين الف دينار عراقي ، اما طوله فهو (١٣٢٠) قدما وله ممران على الجانبين .

١٠ - شرع في انشاء مطار مدني فخم في البصرة ، منذ اواخر شهر تموز سنة ١٩٣٤ م ، تنفيذا للاتفاقية الدولية للطيران ، التي انضم العراق اليها ، وتقضي هذه الاتفاقية بانشاء مطارين فخمين احدهما في بغداد ، والاخر في البصرة .

١١ - وصل الى بغداد عن طريق البصرة في يوم ١٥ حزيران ١٩٣٤ وفسد تجاري من اليابان قوامه ١٥ تاجرا فزار غرفة التجارة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى في العاصمة ، ودرس حالة الاسواق التجارية ، وما يمكن ان يتبادله العراق مع اليابان من منتوجاته ومصنوعاته ، وكاد الوفد ان ينجح في مهمته نجاحا عظيما ، لولا العراقيل التي وضعها الانكليز ومروجوا سياستهم في سبيله ، على ان النجاح الذي بلغه ذلك الوفد ، بفضل سياسة الوزارة القائمة لم يكن ضئيلا ، وعلى كل فانه غادر العراق الى دمشق في يوم ١٨ من حزيران .

١٢ - اراد جماعة من المحامين والمثقفين ، احياء ذكرى « الثورة العراقية

الكبرى » ، في بعض المدن والقصبات في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٤ م ، والقاء بعض الخطب - بهذه المناسبة - عن الحالة العامة في العراق ، فأوقفت السلطات المختصة في يوم ٢٨ من الشهر المذكور القائمين بهذه الحركة في بغداد ، والحلة ، والديوانية ، والنجف ، لتحول دون ذلك ، وعلى الرغم من هذه الاجراءات القاسية فقد اقيمت حفلات الاحياء في بغداد ، وكربلا ، والنجف ، ولم تقم في (الرميثة) موطن الثورة الاولى وحصنها الحصين .

١٣ - زار بغداد في ٥ حزيران ١٩٣٤ سلطان البهرة مولانا طاهر سيف الدين ، بعد ان قصد العتبات المقدسة في العراق ، فكان موضع حفاوة الحكومة واحترامها في حله وترحاله .

١٤ - وقع في يوم ٧ حزيران على « معاهدة استرداد المجرمين بين العراق والولايات المتحدة الامريكية » في بناية وزارة الخارجية .

١٥ - سافر وزير العدلية جمال بابان الى سورية مجازا في يسوم ٣٠ تموز سنة ١٩٣٤ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المالية ناجي السويدي .

مؤتمر عشائري

عقد في « ديوان وزارة الخارجية العراقية » في بغداد في يوم ١٣ صفر ١٣٥٣ هـ (٢٧ مايس ١٩٣٤) مؤتمر تمهيدي مؤلف من ممثلي الحكومتين : العراقية والسورية للنظر في وضع منهاج مؤتمر رئيسي يعقد لحل المنازعات المتكونة بين القبائل العراقية والقبائل السورية ، ووضع حد للغزوات التي كان لا يزال يشنها الفريقان المختلفان (١) فكان الوفد السوري مؤلفا من معاون المستشار في قسم الشؤون السياسية في المفوضية العليا في سورية ، ومتصرف الحسجة ، والمفتش العام لتنقلات البدو في سورية ، والقائم بأعمال شؤون البدو في المفوضية السورية وكان هذا الوفد قد وصل الى بغداد في ٢٦ مايس . اما الوفد العراقي فكان مؤلفا من (مدير الامن العام) واحد المفتشين الإداريين ، ومتصرف لواء الدليم ، ومعاون مدير الداخلية العام ، وسكرتير الامور العراقية القنصلية ، وسكرتير الامور اشرقية في وزارة الخارجية .

(١) كانت عشائر (المكيدات) السورية المقيمة في « قضاء البوكمال » شنت غارة ثلثة على عشائر (الممارات العراقية) في مايس ١٩٣٤ م ، واستاقت مواشيها وما تملكه ، فاعاب هذا الاعتداء بضابط « الصحراء العراقية » واضطره الى مطاردة المعتدين ، بما لديه من المصفحات ، ووقعت بين الحامية العراقية وعشائر المكيدات اشتباكات اسفرت عن استرداد المسلوبات ، وعن قتل ستة واسر مثلهم من المعتدين .

وقد افتتح المؤتمر وزير الخارجية العراقية ، فتكلم عن الصلات التي تربط سورية بالعراق ، وأشار الى النتائج الحسنة التي تسفر عن حسم القضايا القبلية المعلقة بين البلدين ، فرد عليه رئيس الوفد السوري ردا جميلا ، وأشار الى رغبة الحكومة السورية في وجوب حل القضايا المعلقة حلا سريعا مرضيا .

ووالى المؤتمر التمهيدي جلساته بضعة ايام اسفرت عن وضع خطة مشتركة ، وذلك بأن يجتمع مؤتمر عام بين آونة واخرى فتفصل فيه المنازعات المتكونة بين قبائل الطرفين ، بالصورة التي تحسم قضايا الحدود والمنازعات التي تقع بين تركية والعراق ، حسب احكام المعاهدة العراقية - الانكليزية التركية المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٢٦ (١) وكان اول مؤتمر عام اجتمع على هذا الاساس هو الذي عقد في (تدمر) بالاراضي السورية ، واستمر من يوم ١١ الى يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤ وقد حضره رؤساء القبائل المتخاصمة ، وموظفون يمثلون حكومتي العراق والشام ، وجرى البحث عن الدعاوى التي حدثت بعد عام ١٩٢٤ (لانه كان قد تقرر في بغداد ان لا يبحث في الدعاوى المتكونة قبل سنة ١٩٢٤) فحل معظمها حلا كان من الاسباب المباشرة لعودة صلات الود والمحبة الى حالتها السابقة تقريبا .

مشروع الجبانية

ابرم المجلس النيابي العراقي في جلسته الثالثة والاربعين ، المنعقدة في يوم ٢١ نيسان ١٩٣٤ م ، « لائحة قانون الاعمال العمرانية الرئيسية » وهي تنص على تخصيص ثلاثة ملايين و ٩٨٤ الف دينار لتنفق خلال خمس سنوات على اقامة سد في « الجبانية » لخن المياه الذاهبة الى البحار سدى ، واقامة سد على دجلة في الكوت ، نظير سدة الهندية على الفرات ، لحياء اراضي « الفراف » وانشاء جسرين حديديين على دجلة في بغداد ، والقيام ببعض المشاريع الصغيرة كتشييد دواوين للحكومة ، وانشاء مدارس للطلاب ، ونحو ذلك من المشاريع المؤيدة من قبل الوزارات المتعاقبة ، والتي رأت « الوزارة المدفعية الثانية » وجوب انجازها لما فيها من المنافع للبلاد .

وكان التعجيل بمشروع الجبانية قبل غيره موضوع اخذ ورد بين النواب ، ومعلوم ان للانكليز قاعدة بجوار هذه البحيرة (الجبانية) حصلوا عليها بموجب المعاهدة العراقية - الانكليزية المعروفة بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وهم يتفنون توفير المياه الكافية فيها ، بصورة دائمة لتنزل فيها طائراتهم المائية لئلا قبولت اللائحة بالضجيج لا في الاندية الخاصة حسب ، بل في المجلس النيابي (٢) وعلى

(١) نص المعاهدة الثلاثية في صفحة ٦٦ - ٧٢ من المجلد الثاني من هذا الكتاب .

(٢) راجع ص ٥٦١/٥٦٦ من محاضر جلسات ١٩٣٣

اعمدة الصحف ايضا ، فقد كان من رأي الوزارة ان يستفاد من خزن المياه في الشتاء الى أيام هبوطها اشهر الصيف لتزرع الحبوب ، وتستفيد الحكومة من الغلال . أما المعارضة فكانت ترى ان مالحة البلاد لا تساعد على اتفاق ملبون ومائة الف دينار لدرء اخطار الفيضان ، وزيادة المياه في الحبانية لمدة ٤٨ يوما ، وبنسبة ٢٥ مترا مكعبا في الثانية ، لمساعدة المزروعات الصيفية أيام انخفاض الماء ، وهو معظم ما يمكن الاستفادة منه من جراء القيام بهذا المشروع .

وقد اكثر النواب المعارضون من التنديد بهذه اللائحة ، وكادت اللائحة نفسها تؤدي الى سقوط الوزارة ، لولا خروج المعارضة من المجلس احتجاجا عليها ، فتمكنت الحكومة بهذه الوسيلة ، من الحصول على اكثرية ممثلة في خمسين صوتا من أصل ٨٨ صوتا لامرأها .

والواقع ان « مشروع الحبانية » كان مؤيدا من قبل جميع الوزارات ، بل حتى من المعارضين انفسهم فقد استحسوه يوم كانوا في دست الحكم ، ولكن اقدام الوزارة المدفعية على امرار هذه اللائحة من المجلس دون غيرها ، خلق لها مشكلة كان الجميع في غنى عنها .

استقالة وزير الخارجية

حتمت المادة الرابعة والستون من القانون الاساسي العراقي على ان :

« الوزير الذي لم يكن عضوا في أحد المجلسين ، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ، ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب لمجلس النواب » اه . ولما كان الدكتور عبد الله الدمولوجي قد دخل وزييرا للخارجية في « الوزارة المدفعية الثانية » بتاريخ ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ فان المدة التي تنتهي فيها عضويته في مجلس الوزراء هي ٢٠ آب ١٩٣٤ . وكان الرجل قد سافر الى « كرد » على الحدود العراقية - الايرانية في اواسط شهر تموز من هذه السنة في نزهة خاصة ، وبينما كان يتحدث بصفته الشخصية ، مع الحاكم الايراني الاداري في كرد ، تفوه بعبارات لفتت انتظار رئيس الوزراء فاضطر الوزير المومى اليه بسببها الى رفع كتاب استقالته الاتي ، قبل ان تنتهي المدة القانونية لبقائه وزيرا باكثر من شهر .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لمناسبة قرب انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون الاساسي ، التي يحق لي خلالها ان اشغل منصب الوزارة من دون ان اكون عضوا في إحدى المجالس التشريعية ، اراني مضطرا ان اتقدم لفخامكم بقبول استقالتي من منصب الوزارة ، واني أحمل لفخامتكم اجمل الذكرى للتعاون والمؤازرة الثمينتين التي شاهدتكما

اتناء قيامي بهذا المنصب ، واني لا ازال المخلص لكم ، واتمنى أن أكون عند حسن ظنكم .

١٨ تموز ١٩٣٤ وزير الخارجية - عبد الله الدملوجي

وفد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٠١) والمؤرخة في ١٨ تموز سنة ١٩٣٤ بقبول استقالة الدكتور الدملوجي من منصب وزير الخارجية ، وب تعيين السيد توفيق السويدي ، ممثل العراق الدائم في عصبة الأمم وزيرا للخارجية ، خلفا للوزير المستقيل .

استقالة الوزارة واسبابها

ساعت الادارة في العراق كثيرا ، بعد ارتحال الملك فيصل الاول الى دار البقاء ، وكثرت شكاوى الناس وتدمراتهم من بعض رؤساء الوحدات الادارية ، وصار الاعيان والنواب ينددون في مجلسيهما علنا بالاعمال التي كانت ترتكب في بعض الاولوية والاقضية . وكان رئيس الوزراء جميل المدفعي ، يمر بذلك كله مر الكرام ، لطيب سريرته ، وحسن ظنه ، وثقته برجال الادارة الذين كان معظمهم من اصحابه ، مضافا الى كثرة اشغاله بصفة كونه رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الداخلية .

وقد انتبه مستشار وزارة الداخلية « الانكليزي » الى الخطر الذي يهدد سمعة الحكومة من جراء الفساد الذي استشرى في بعض الاولوية ، فاقترح فصل عدد من المتصرفين ، والقائم مقامين ، ومديري النواحي ، اذا اريد تجنب الكارثة ، ولكن عدم وجود وزير مستقل لوزارة الداخلية يدقق في الامور ، ويفحص التقارير النوعية ، حال دون الاخذ بهذا الاقتراح (١) فاضطر المستشار ان يفتح الملك في هذا الموضوع قبل ان تفاجأ البلاد بالكارثة التي حلت بها بعد بضعة أشهر (٢) .

وفي اوائل العشرة الثالثة من شهر آب سنة ١٩٣٤ كان رئيس الوزراء يتناول الشاي على مائدة الملك غازي في « قصر الزهور » فالج الملك الى ان هنالك بعض

(١) تقول جريدة « الاخاء الوطني » في عددها ٧٤١ الصادر في يوم ٣٠ آب ١٩٣٤ م « ان الحكومة اتبعت في تعيين الموظفين الاداريين وتوزيعهم مقاييس قامت على الاعتبارات السياسية والمواظف الشخصية » والمدهية « اكثر مما استندت الى التدقيق في مقدرة هؤلاء الموظفين وكفايتهم . للملك اصبحت البلاد بجمهرة من الموظفين في الادارة لم ينجحوا ، ولم يستطيعوا ان يقدموا خدمة تذكر في اشغالهم هذه المراكز » .

(٢) وحصلت مراجعات للسير كنهان كورنواليس - مستشار وزارة الداخلية - كي يقتنع الملك غازي بان يطلب الى رئيس الوزراء تقديم استقالته . وبعد اللتيا والتي استطاع جلالة الملك ان يبين الى رئيس الوزراء عدم رضائه عن سير الاعمال ، وبذلك اضطره الى التخلي عن مركزه ١ هـ .
توفيق السويدي في مذكراته ص ٢٥٧

الشكاوي من الوزارة القائمة ، ففهم الرئيس معنى هذه الإشارة ورد عليها قائلا :
« انني أعتبر هذه الإشارة كافية لتخلي الوزارة عن الحكم ، وان الوزارة
ستستقيل » .

فأنكر الملك غازي ان يكون قد قصد هذا المعنى . ولما عاد الرئيس الى زملائه
الوزراء وقص عليهم الحديث الذي دار بينه وبين الملك ، شجعه زملاؤه على المضي
في تحقيق استقالة الوزارة فرفع الى الملك هذا الكتاب :

كتاب استقالة الوزارة والجواب عليه

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على ما شعرت به من عدم امكان الاستمرار على العمل ، ائشرف برفع
استقالتي ، راجيا قبولها ، والله يوفق جلالتم الى ما فيه خير الامة والبلاد .
٢٥ اغستوس سنة ١٩٣٤ العبد المخلص : جميل المدفعي

وفيما يلي نص الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

الرقم/ج/٩٠٩ التاريخ ٢٦ آب ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي :

استلمت كتاب استقالتم المؤرخ في ٢٥ آب ١٩٣٤ ، واسفت لمفارقتكم كرسي
الرئاسة لحكومتي ، بعد الخدمات الجليلة التي قمتم بها ، انتم وزملائكم الكرام ،
لهذه البلاد ، التي اخذت تتمتع بعون الله باستقرار وهدوء يبعثان الامل على السير
بخطى واسعة ثابتة لرقى البلاد وتقدمها . واني اتمنى ان لا تحرم البلاد من
خدماتكم ، واخلاصكم ، وحسن درايتكم ، في أية صفة أخرى ، تحتاج اليكم ، كما
ارجو ان تستمروا مؤقتا على القيام بشؤون الدولة التي حيين تأليف الوزارة
الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الاولى
سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السادس والعشرين من
شهر آب سنة الف وتسعمائة واربع وثلاثين الميلادية .

غازي

١٦ - جمادي الاولى ١٣٥٣ - ٢٤ ذي القعدة ١٣٥٣

٢٧ آب ١٩٣٤ - ٢٧ شباط ١٩٣٥

الوزارة الايوبية الاولى



علي جودت الايوبي

ولد في الموصل سنة ١٣٠٤ (١٨٨٦ م) وتوفي في بيروت يوم ٣ آذار ١٩٦٩

الف ثلاث وزارات في التواريخ الآتي بيانها :

١ - الاولى بتاريخ ٢٧ آب ١٩٣٤ وقد استقالت في ٢٣ شباط ١٩٣٥

٢ - الثانية بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ وقد استقالت في اول شباط ١٩٥٠

٣ - الثالثة بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٧ وقد استقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧

كان السيد علي جودت الايوبي قد استوزر لأول مرة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني من عام ١٩٢٣ م ، يوم عين وزيرا للداخلية في « الوزارة العسكرية الاولى » . فلما استقالت الوزارة المذكورة في ٢ آب ١٩٢٤ م ، عين الى احدى المتصرفات بعيدا عن السياسة وتقلباتها ، فكان موظفا اداريا من أنفع الموظفين ، حتى اذا الف نوري السعيد وزارته الاولى في يوم ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠ م ، كان الايوبي وزيرا للمالية

فيها ، فلبث في منصبه هذا حتى ١١ ايلول ١٩٣٠ حيث استقال منه وانضم الى صفوف المعارضة ، التي كانت تناوىء هذه الوزارة مناوءة شديدة ، فكانت لسه مواقف خطابية تذكر ، يوم أبرم المجلس النيابي معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ م ، وهي المعاهدة التي عقدت ايام كان معاليه وزيرا للمالية في الوزارة التي عقدتها .

ولما استقال اقطاب المعارضة من عضويتهم في « مجلس النواب » في ٩ مارت ١٩٣١ م ، كان الايوبي ضمن المستقيلين فبقي بلا وظيفة ، ولا نيابة ، حتى اذا الف السيد رشيد عالي الكيلاني وزارته الاولى في ٢٠ آذار ١٩٣٣ م ، عين المومى اليه رئيسا للديوان الملكي . وقد قوي مركزه في البلاط ولا سيما بعد انتقال الملك فيصل الاول الى دار البقاء في ليلة الثامن من ايلول سنة ١٩٣٣ م ، وصار يتمتع بثقة الملك غازي المطلقة .

ولما أصر الاخائيون على نوحطوب حل « المجلس النيابي » الذي جاءت به « الوزارة الشوكية » كان رئيس الديوان الملكي أحد المخالفين لفكرة هذا الحل ، فآل الامر الى استقالة الوزارة المذكورة ، وتآليف وزارتي المدفعي : الاولى والثانية . فلما استقالت « الوزارة المدفعية الثانية » في ٢٥ آب ١٩٣٤ وجه الملك غازي هذا الكتاب الى :

رقم ٢٤٦

وزيرى الافخم علي جودت

نظرا الى استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، واعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة واربعة وثلثين الميلادية .

غازي

هياة الوزارة الجديدة

وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٤٧ والمؤرخة ٢٧ آب ١٩٣٤ بتكوين الوزارة من :

- ١ - علي جودت الايوبي : رئيسا لمجلس الوزراء ووكيلا لوزارة الداخلية
- ٢ - يوسف غنيمه : وزيرا للمالية
- ٣ - جمال بابان : وزيرا للعدلية
- ٤ - نوري السعيد : وزيرا للخارجية
- ٥ - جميل المدفعي : وزيرا للدفاع
- ٦ - ارشد العمري : وزيرا للاقتصاد والموصلات
- ٧ - عبد الحسين الجلبي : وزيرا للمعارف

وكان ارشد العمري وزير الاقتصاد والمواصلات ، الشخص الوحيد الذي استوزر لأول مرة ، اما باقي الوزراء فقد سبق لهم ان اشغلوا الكراسي الوزارية اكثر من مرة .

رئاسة الديوان الملكي

وقد شغرت « رئاسة الديوان الملكي » باسناد منصب رئاسة الوزارة السي السيد علي جودت ، وتردد في الاندية ان الرئيس اشترط ابقاء هذا المنصب شاغرا ، حتى اذا استقالت وزارته ، عاد لاشغاله مرة أخرى ، فكان يذهب في كل يوم الى البلاط فيقضي فيه زهاء الساعتين ، ثم يأتي الى « ديوان مجلس الوزراء » فيقضي الساعتين ايضا ، ويقضي بقية الدوام في وزارة الداخلية ، بصفة كونه وكيلًا لهذه الوزارة (١) ولكنه لما وجد ان الضرورة تقضي بأن تسند « رئاسة الديوان الملكي » الى رستم بك حيدر ، وهو الذي اشغلنا نحو عشرة اعوام بجدارة معروفة ، استصدر ارادة ملكية باسناد هذا المنصب الى المومي اليه في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٤ .

اول كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء « في حفلة الاستيزار » تلك التي خاطب بها رئيس التشريفات الملكية الذي حمل اليه الارادة الملكية بتأليف الوزارة :

ارجو ان ترفعوا شكري الجزيل الى صاحب الجلالة الملك المعظم على الثقة الغالية التي شرفني بها ، وجل امني ان اكون عند حسن ظن جلالتك ، فاقوم بما يحقق رغباته السامية في خدمة البلاد . وانتهم هذه الفرصة فأطلب من اخواني الموظفين ان يؤازروني في مهمتي ، وآمل ان اتمكن بهذه المؤازرة وبمعاونة الشعب العراقي الكريم ، من اداء الواجبات المقدسة نحو البلاد ، وان يكون رائدهم العمل الجدي وتعزيز العمل ، وخدمة الشعب العراقي المحبوب بصدق واخلاص ونسأل الله ان ياخذ بأيدينا ، ويسدد خطواتنا في هذا السبيل ، كما أسأله تعالى ان يمتنع صاحب الجلالة بالسعادة واليمن والاقبال اه (٢) .

(١) يصف الاستاذ ساطع الحمري السيد علي جودت في ص ٨٠ من المجلد الثاني من مذكراته بأنه: كان اكثر كفاءة واطول خبرة من زميله المدغمي ، غير انه لم يشأ ان يسند رئاسة الديوان الملكي الى احد ، بل حاول ان يجمع بين يديه فعلا رئاسة الوزارة مع رئاسة الديوان ، وهذا ادى بطبيعة الحال الى حدوث اختلال في نظام البلاط من جهة ، وفي امور الوزارات من جهة اخرى « اه .

(٢) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٣٩) بتاريخ ٢٨ آب ١٩٣٤

منهاج الوزارة

وفي يوم ٣٠ آب ١٩٣٤ اذاعت الوزارة منهاجها الآتي :

بعد التوكل على الله ، والحصول على ثقة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، والاعتماد على مؤازرة الشعب العراقي الكريم ، تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم وهي معتزلة السير بالبلاد الى الامام ، وتحقيق ما تصبو اليه من سعادة وتقديم مسانحة الناحيتين : المادية والادبية .

ان اهم ما تستهدفه الوزارة في الخطة التي قررت السير عليها ، هو ما يلي :

١ - تقوية او اصر الصداقة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والاهتمام بتنميتها ، والاستمرار لحسم المسائل الخارجية المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد .

٢ - الاستمرار على تهيئة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي ، بصورة تتناسب مع ما تستلزمه الحاجة .

٣ - تقوية وتحسين وسائل الامن والادارة .

العناية بالصحة العامة .

٤ - ادارة شؤون الدولة المالية على اسس سليمة واقتصادية ، وانماء ثروة البلاد بمشاريع عمرانية واقتصادية ، ومؤسسات مالية .

السعي لايجاد اسواق ملائمة لتصريف المحصولات الطبيعية ، والاهتمام بتحسين انواع هذه المحصولات ، وتسهيل اصدارها .

٥ - الاهتمام بسن اللوائح القانونية المهمة التي تحتاجها البلاد .

٦ - رفع مستوى الثقافة العامة ، ولا سيما بتكثير المدارس الاولية ، والدراسة الصناعية اه (١) .

حوادث مختلفة

١ - وافق مجلس الوزراء في يوم ٦ ايلول ١٩٣٤ على مقالة « مشروع سدة

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٤١) بتاريخ ٣٠ آب ١٩٣٤

الكوت » فكانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة تحقيق انفع مشروع للري في العراق .
وقد جرت حفلة الشروع في العمل في هذا المشروع في يوم الاثنين الموافق ١٠ كانون
الاول سنة ١٩٣٤ .

٢ - قرر « مجلس الوزراء » منع عبور القطار الذاهب الى « كربلاء » على
« سدة الهندية » اعتبارا من يوم ٢٧ آب ١٩٣٤ م ، بعد ان ضعفت هذا العبور
اركان السدة ، وكاد يقضي عليها (١) .

٣ - سافر وزير الخارجية نوري السعيد ، الى « جنيف » في يوم ٣١ آب
١٩٣٤ لحضور جلسات « مجلس عصبة الامم » في ايلول سنة ١٩٣٤ م ، والاسهام في
المناقشات الدائرة حول قضية الاثوريين فيها . وقد عاد الى بغداد في ٢٥ ايلول من
هذه السنة . وكان قد تولى وزير العدلية جمال بابان وكالة وزارة الخارجية اثناء
غياب الوزير السعيد عن العراق .

٤ - حل يوم ٨ ايلول ١٩٣٤ م ، وهو يوم ذكرى تتويج الملك غازي ، فتناقلت
الايدي المختلفة ، ووزعت دوائر البريد العديدة ، مئات النسخ من منشائر كانت
مطبوعة بالجلاتين ، ومشحونة طعنا في الذات الملكية ، وقذفوا في رئيس الوزراء ،
فجدت دوائر الشرطة في اجراء التحقيقات لمعرفة مصدر هذه المنشائر ، وقبضت على
لفيف من الشبان ، وطبقة الافندية ، وما لبثت ان عطلت الحكومة في الحال « جريدة
الاهالي » لمدة سنة ، واوقفت صاحبها المحامي عبد القادر اسماعيل ، ثم ساقطت
الشرطة الموقوفين الى المحاكم ناستحصلت احكاما مختلفة فيهم .

٥ - اجرت « الوزارة الايوبية » تنقلات واسعة ، وترفيعات كثيرة بين كبار
الموظفين جريا على العادة التي اتبعتها الوزارات المختلفة ، ولا سيما بعد وفاة الملك
فيصل .

٦ - قامت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » باجراء بعض التنسيقات بين
موظفيها فشملت تنسيقاتها اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء ، ولما كان
معظم الموظفين في هذه الوزارة من اليهود ، كان مقياس ما اصابهم اوسع مما اصاب
غيرهم ، فهاج هذا العمل يهود بغداد ، وقرروا تعطيل اشغالهم ومتاجرهم ثلاثة

(١) سدة الهندية هي السد العظيم الذي اقامه المهندس البريطاني الشهير ، سير وليم ويلكوكس ،
على عمود نهر الفرات بين سنتي ١٩١١ و ١٩١٣ ليحل محل السد الفاطمي الذي اقيم قبله بخمس
وعشرين سنة من قبل المهندس الفرنسي شندنفر . ويبلغ طول سدة الهندية ٢٣٧ مترا وعرضها بين
التبعتين اربعة امتار ، ولها ٣٦ فتحة مقسمة الى ثلاثة احواض في كل حوض ١٢ فتحة وكان الغرض
من اقامة هذه السدة ، على بعد ثمانية كيلومترات غربي قصبة المسيب ، الحفاظ على مجرى الفرات
وتنظيم الماء في جداوله .

ايام احتجاجا على هذه التنسيقات ، فارتفعت الوزارة لهذا القرار ، واعلن الوزير المختص ان التنسيقات في وزارته قد انتهت ، وانه ليس في النية اخراج احد بعد هذا . فكان لهذا التصريح اثره عند اليهود ، ألا ان المتحمسين من شبانهم ، حملوا حملات منكرة على العراق في الصحف الاجنبية ، حتى ان مكاتب احدي الصحف اللندنية في بغداد لم يتورع عن وضع توقيعه تحت مقال نشره في تلك الجريدة ، وكله تهجم على الحكومة فسبق الى محكمة جزاء بغداد فقضت المحكمة بحبسه وتغريمه .

٧ - انتشرت الافكار الشيوعية بين الاهلين في بغداد انتشارا كبيرا ايام هذه الوزارة ، واشتهبت الشرطة بعدد من الكتاب والمحامين ببشهم هذه السموم فسي العراق ، فقبضت عليهم في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٤ وساقتهم الى الناصرية لاجراء محاكمتهم فيها ، وبعد ان لبثوا في السجن مدة ، ظهرت براءة البعض منهم ، وحكم على البعض الآخر بعقوبات متنوعة .

٨ - زار بغداد زيارة رسمية ، في اول تشرين الثاني ١٩٣٤ صاحب السمو ولي عهد السويد غوستاف ادولف ، فاستقبل استقبالا فخما ، وبقي بضيافة الحكومة ستة ايام غادر بعدها الى ايران فلبث فيها ثلاثة اسابيع ثم عاد الى العراق فزار بعض مدنه الرئيسية ، وجل آثاره التاريخية ، وغادر البلاد نهائيا في يوم ٤ كانون الاول سنة ١٩٣٤ م ، بعد ان اهدى هدايا متنوعة كثيرة الى الشخصيات البارزة ، والى الذين قاموا بواجب الضيافة .

٩ - جرت حفلة افتتاح خط أنابيب النفط من « كركوك » الى ساحل البحر المتوسط في « حيفا » في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ م ، وحضر الاحتفال الملك غازي ووزرائه ، وممثلوا الشركات الاجنبية ، وبعض الشخصيات التي جاءت خصيصا من اوربا لمشاهدة هذه الحفلة ، كما خطب فيها كل من السرجون كادمن مدير الشركة النفطية ، والملك غازي ، خطبا تناسب الموضوع . وقد طلب الملك في خطابه ان لا تهضم حقوق العمال العراقيين في اعمال هذه الشركة .

١٠ - انتقل الى جوار ربه في مساء اليوم العاشر من شهر ذي القعدة ١٣٥٣ (١٣ شباط ١٩٣٥) جلالة الملك علي ملك الحجاز ، الذي فقد عرشه في عام ١٩٢٥م ، ولجا الى اخيه الملك فيصل في بغداد (١) فأكبر العراقيون موته ، وشيعوه الى مرقده الاخير بدموع غزيرة ، واعلنت الحكومة الحداد ثلاثة ايام نكست الاعلام خلالها ، وكان الفقيد على جانب عظيم من الدعة ، كما كان يحرص على تنبيه الملك غازي الى واجباته نحو العرش والرعية . وقد وصل الامير عبد الله امير شرق الاردن الى بغداد في يوم الوفاة وغادرها في ٢١ شباط .

(١) تراجع الى (٢٠٦) من الجزء الاول من هذا الكتاب .

١١ - فاضت مياه دجلة في ١٧ شباط ١٩٣٥ فيضانا لم تشهد الزوراء مثيلا له من قبل وجرفت القرى والضيع في « الموصل » فكانت اضراره جسيمة ، ثم جاء الفيض الى « بغداد » فأغرق قسما منها . ومع ان السلطات المختصة اتخذت التدابير المتقتضية لدرء الخطر ، واستعانت بفوجين من الجيش ، ومثلهما من الشرطة ، مع لفيق من كشافة المدارس ، لمحافظة السدود ، وأعلنت السخرة الاجبارية لجمع العمال والحشور ، ومنعت العبور على الجسور ، وقطعت طرق المواصلات بين بعض الانحاء ، فقد تضررت الزراعة والتجارة من جراء هذا الفيضان كثيرا ، وطفى الماء حتى استوفى فوق جسور بغداد .

وفاض الفرات فيضانا عظيما ، بعد ان بدأت مناسيب المياه في دجلة بالهبوط ، فاتخذت الاحتياطات اللازمة لدرء اخطاره بحيث لم يحدث ما يستحق الذكر .

١٢ - من حنات « الوزارة الايوبية الاولى » انها وضعت تحت تصرف وزارة المعارف مخصصات اضافية لفتح (٨٢) مدرسة اولية في العراق ، وذلك علاوة على ما خصص للمعارف في الميزانية العامة للسنة ١٩٣٤ المالية .

١٣ - قرر مجلس الوزراء في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٣٤ الموافقة على القيام بمشروع « جدول الاسحاقي » و « جدول الحويجة » وهما المشروعان المهمان لسري العراق ، على ان يتم العمل فيهما خلال ثلاث سنوات وفق قانون خاص ، فأبصر الراي العلم هذا القرار .

١٤ - قصد الملك غازي « كركوك » في مساء يوم ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٤ لشهود حفلات استعراض الجيش العراقي ، وعاد الى العاصمة بعد يومين .

١٥ - تقضي الاصول الحسابية ان يتم ربط الموظفين الماليين بكفالات نقدية او شخصية ، قبل ان يباشروا وظائفهم المالية ، وكانت « شركة فاوهر » الانكليزية تكفل موظفي الدولة لقاء اجور باهظة ، فوضعت « الوزارة الايوبية الاولى » قانون « صندوق ضمان الموظفين » لتخليص موظفي الدولة من تلك الاجور ، ولضمان الاموال الاميرية من السرقة والتلاعب .

١٦ - شعرت الوزارة بضرورة تمويد الشعب على الاقتصاد والتوفير ، فوضعت قانونا خولت فيه دوائر البريد في البوية والاقتضية قبول ودائع الناس في « صناديق التوفير » لقاء فائدة سنوية لا بأس بها ، فقبل هذا القانون بالتعصيد والاستحسان .

طريق الحج البري

قرر مجلس الوزراء في يوم ٢ شباط ١٩٣٥ السعي مع الحكومة العربية

السعودية للتوصل الى اتفاق يجعل « طريق الحج البري » صالحا للمرور ، قبل حلول موسم الحج في تلك السنة .

وطريق الحج البري هذا ، هو الطريق الذي كان معروفا منذ اجيال عديدة ، لكنه اهمل بسبب اضطراب الامن في البادية ، وعدم استطاعة الحكومة التركية من ضبطه ، وهو يبدأ من « النجف » وينتهي الى « المدينة المنورة » مارا بمدينة « حائل » وقد وفقت الحكومتان : العراقية والسعودية ، الى تعبيده وبسط ظلال الامن فيه فكان اقبال الحجاج عليه عظيما .

بين العراق والمملكة العربية السعودية

كان السيد علي جودت الايوبي ، من دعاة النهضة العربية ، وممن اشترك في « الثورة العربية الكبرى » وابلى في ميادينها بلاء محمودا ، فأراد ان يستغل وجوده في منصب رئاسة الوزراء فكتب الى الوزير السعودي في لندن الشيخ حافظ وهبه ، يعرب عن رغبته في عقد « معاهدة اخوة » بين العراق والمملكة العربية السعودية ، على ان تنضم اليمن اليها في الوقت المناسب فرحب الوزير السعودي بهذه الرغبة ولما زار بغداد ، قدم اليه السيد الايوبي اسس هذه المعاهدة ، فحملها هذا الى جلالته العاهل السعودي ، وبعث من هناك هذا الكتاب :

المملكة العربية السعودية الرياض في ٢٨ شوال سنة ١٣٥٣

عزيزي صاحب الفخامة علي جودت بك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فاني ارجو للاخ الكريم الصحة والعافية والتوفيق في قضية العراق مع ايران ، وان العرب ليشاطرون العراق في قضيتهم ، ويعتبرون قضية العراق من قضاياهم .

اشكر الاخ علي ما لقيت منه من رعاية اثناء اقامتي في بغداد ، وقد احببت ان يكون كتابي متضمنا الشكر والامل بالوصول الى اتفاقية صداقة واخوة وتحالف بين البلدين الشقيقين . يسرني ان اخبركم ان جلالته الملك عبد العزيز قد وافق على الاسس التي تضمنها مشروعكم الذي استلمته منكم في بغداد ، وقد ارسلت الى نوري باشا راينا مفصلا ، ومنه سترون ان وجهات النظر متقاربة جدا ، ولم يبق الا الخطوة الباقية وهو ارسال بعثة من قبلكم للحجاز لاتمام المشروع كما اتفقتنا عليه . ولعل مارس القادم يكون يوما مشهودا للعرب يوضع فيه الاساس للاتحاد حقق الله الامال .

هذا وتقبلاوا فائق الاحترام المخلص - حافظ وهبه

ولم تطل ايام « الوزارة الايوبية الاولى » ليتم عقد هذه المعاهدة ، فتم عقدتها

في ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » في ١٠ المحرم ١٣٥٥ هـ وسنشر نصها في موضعه

حل المجلس النيابي

ذكرنا في خاتمة « الجزء الثالث » من هذا الكتاب أن « الوزارة الكيلانية الثانية » رأت ، بعد وفاة الملك فيصل الاول ، أن تحل المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الشوكية » لتبدأ بانتخاب مجلس جديد ، وأن وجود السيد علي جودت في رئاسة الديوان الملكي ادى الى رفض هذا الطلب ، الامر الذي اسفر عن استقالة تلك الوزارة ، فلما دعى السيد علي جودت الى تأليف « الوزارة الجديدة » في ٢٧ آب ١٩٣٤ م ، كانت باكورة اعمال وزارته انه استصدر الارادة الملكية الآتية بحل المجلس الذي كان قد عارض فكرة حله من قبل :

» رقم ٣٥٣

لما كانت الوزارة قد اعتزمت السير بالبلاد الى الامام ، لتأمين تقدمها ماديا وادبيا ، ولما كان ذلك يتوقف على اتخاذها خططا تتناسب مع اهمية الواجبات الملقاة عليها ، وحيث ان الوزارة تشعر بلزوم معرفة رأي الامة عن لسان ممثليها ، الذين تنتخبهم ، بعد ان اطلعت على منهاج الوزارة المعلن حول تلك الخطط المهمة ، فقد اصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبعد بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٩٥٣ واليوم الرابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٤ .

غازي

رئيس الوزراء - علي جودت

وقد سألنا السيد علي جودت عن اسباب حله مجلس النواب ، عندما صارت الوزارة اليه ، على حين انه كان يعارض هذا الحل من قبل ؟ فأجاب بأن الظروف التي تقدمت بها « الوزارة الكيلانية الثانية » لحل مجلس النواب لم تكن ملائمة لان البلاد كانت مفعوجة بوفاة الملك فيصل الاول ، وأن هذه الظروف تبدلت عندما صارت الوزارة اليه ، وأن مجلس الوزراء الذي كا هو يرأسه ، كان شديد الرغبة في حل المجلس القائم فام ير مناصا من اقرار رغبته .

كيف جرت الانتخابات الجديدة

لما كانت الاساليب التي اتبعت في انتخاب المجلس النيابي الجديد ، من اهم العوامل التي ادت الى فقدان الثقة بالحكومة ، والى امتشاق الحسام في وجه السلطة ، والى اثارة ما كانت تكنه نفوس رؤساء القبائل من بغض لبعضهم البعض ، رأينا ان نبسط في التحدث عنها بعض التبسط :

اصدوت « وزارة الداخلية » اوامرها الى متصرفي الالوية في ١٥ ايلول من عام ١٩٣٤ بالشروع في الانتخابات للمجلس النيابي الجديد ، فعلقت اسماء الذين يحق لهم الانتخاب من الوجة القانونية ، ثم جاء دور انتخاب المنتخبين الثانويين ، فكان معظمهم من موظفي الحكومة ، وسعاة البلدية والمالية ، ومن كان مواليا للسلطة او مؤيدا لسياستها .

وحل اليوم السادس من شهر كانون الاول ١٩٣٤ م ، وهو اليوم المقرر للشروع في انتخاب النواب ، فكانت اسماءهم قد ارسلت الى متصرفي الالوية بحسب الاصول .

حدثني السيد علوان الياسري ، من زعماء الفرات الاوسط ، ان « متصرفية لواء الديوانية » لم تدع احدا من الثانويين في القضائين « ابو صخير والشامية » للتصويت الاعتيادي ، وانما اكتفت بالقاء اوراق بعددهم في صناديق الانتخاب كتبت عليها اسماء النواب الذين رشحتهم السلطة .

واخبرني الشيخ عبد الله الياسين ، احد رؤساء الفراف ان المنتخبين الثانويين لم يدعوا الى انتخاب النواب ، وان الموظفين كانوا يقومون بعملية الانتخاب بدون علم احد من الاهلين .

وقص علي الزعيم القبلي الشيخ عبادي الحسين قصة عن هذا الانتخاب غريبة في بابها لم ار من الصواب ذكرها ، بعد ان ارتحل الراوي الى دار البقاء . الموظفين ليتأكدوا من مطابقتها لقائمة الحكومة .

وشهدت (انا) في الحلة - حيث كنت مديرا للخزينة - مهازل تضحك أثلثي ، فقد كانت اوراق الثانويين لا تلقى في صناديق الانتخاب الا بعد ان يطلع عليها الموظفين ليتأكدوا في مطابقتها لقائمة الحكومة .

ولو رجعنا الى ص ١٣ من (محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٥) لوجدنا رئيس الوزارة يدافع عن هذه الاساليب بقوله :

« ان الاساليب التي اتبعت في الانتخابات ، هي نفس تلك الاساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة » اه (١) .

(١) حدثني رئيس الوزراء السيد علي جودت الايوبي في مساء يوم الاحد الموافق ٧ مارت ١٩٣٨ عن الانتخابات النيابية في العراق ، ودرجة تدخل الحكومة فيها فقال :

« الحق ان الحياة النيابية افسدت العراق لسببين : قانون انتخاب النواب ، وكثرة طلاب النواب . اما من جهة قانون الانتخاب فانه اعطى للسلطة محلا واسعا للتدخل فيه ، حتى ان النواب كانت الى التمييز اقرب منها الى الانتخاب ، واما من جهة النواب فانهم تعلمون ان عددها محدود ، في حين ان طلابها يتجاوزون الالفين ، فلو قام في البلاد مجلس تشريعي ، تمثل فيه الالوية ، لكان ذلك خيرا وابقى ، ولخلصت الحكومة نفسها من انتقادات كلها محقة » .

وهذا صحيح . فقد أسهمت جميع الوزارات في أفساد الانتخابات .

ولاجل ان تستر الوزارة عملها في هذه الانتخابات ، عمدت الى جعل الصحفيين نوابا في مجلسها ، فكان صاحب جريدة (البلاد) نائبا عن لواء البصرة ، وصاحب جريدة (العالم العربي) نائبا عن لواء الموصل ، وصاحب جريدة (الاستقلال) نائبا عن لواء الكوت ، فحرمت الحكومة الشعب بعملها هذا من السنته الناطقة .

على ان المهم في هذا الانتخاب ان القبائل لم تتمثل في هذا المجلس تمثيلا صحيحا (١) لان الوزارة عمدت الى ترشيح صفار الشيوخ والسراكيل دون ان تنظر الى كبار الرؤساء لمجرد انتسابهم الى المعارضة ، وكانت النتيجة انقسام القبائل ، وتفرق كلمتهم ، والاستعانة بطبقة الافندية في بغداد لمناوءة سياسة الحكومة . وفيما يلي أسماء النواب الجدد :

لواء بغداد - علي جودت ، جميل المدفعي ، ياسين الهاشمي ، يوسف غنيمة ، محمد رضا الشيببي ، فخري جميل ، عبد الهادي الجليبي ، احمد الداود ، هبة الدين الشهرستاني ، امين زكي « مفتش المعارف » ، ابراهيم حبيب ، الياهو العاني ، احمد عزت الاعظمي .

لواء الدليم - ارشد العمري ، خميس الضاري ، علي السليمان ونجيب الراوي .
لواء كربلا - عثمان العلوان ، سعد صالح « سعد جريو » .

لواء الحلة - سلمان البراك ، عدائي الجريان ، محمد عبد الحسين ، سلمان الباجه جي ، هلوان الحاج سعدون .

لواء الديوانية - شعلان الظاهر ، داخل الشعلان ، الحاج رايح العطية ، الحاج ضيدان ، مظهر الحاج صكب ، الحاج مرزوك المسواد ، صادق البصام ، رشيد الخوجه ، علي رضا العسكري ، الحاج عبيد الحسين الازري .

لواء المنتفق - عبد الفتي الحاج حمادي ، محمد حسن حيدر ، خيون العبيد ، منشد الحبيب ، صالح جبر ، زامل المناع ، الحاج حسن الحمداني ، الحاج محمد البسام .

(١) « وكان يمتاز المجلس الجديد بعظم نسبة سكان المدن فيه ، وضعف التمثيل العشائري حيث استبعد بعض الشيوخ المتنفذين الذين كانت لهم نزعات حزبية خاصة لم يكن رئيس الوزراء يرضى عنها او يطمئن اليها » اهـ .

الاستاذ عبد الرحمن البزاز في كتابه (العراق من الاحتلال حتى الاستقلال) ص ٤٢

لواء البصرة - الشيخ صالح باشا اعيان ، السيد حامد النقيب ، محمد زكي المحامي .
عبد الرحمن النعمة ، عبد الملاك ، ابراهيم بجاري ، رفائيل بطي ،
رويين بطاط ، عبد الله الخليل .

لواء العمارة - محمد العريبي ، شبيب المزبان ، ابراهيم الشابندر ، محمد النعمة .

لواء الكوت - احمد حاتم ، عبد الغفور البدري ، حامد الوادي ، يحيى الالوسي .

لواء ديالى - عبد اللطيف ثنيان ، بهاء الدين الشيخ سعيد ، عز الدين النقيب ،
توفيق برتو .

لواء كركوك - خليل زكي باشا ، جميل قيردار ، جميل بابان ، محمد افندي .

لواء السليمانية - سيف الله خندان ، سعيد حقي ، محمد صالح ، صبري الحاج
علي آغا .

لواء اربيل - جمال بابان ، سليمان فتاح ، ميران قادر بك ، احمد آغا ، علي
الطوغرامجي .

لواء الموصل - سالم آل قاسم آغا ، جمال المفتي ، حزم شمدين آغا ، سعيد الحاج
ثابت ، محمد صدقي المحامي ، رؤوف اللوس ، هبة الله المفتي ،
يوسف الايوبي « شقيق رئيس الوزراء علي جودة الايوبي » ، سليم
حسن ، ساسون سيمع ، عبد الله سلمان ، حميدي الفرخان باشا .

ومن طريف ما وصف به الذوات الذين اصبحوا نوابا في هذا المجلس ، مقطوعة
للاستاذ اللغوي الكبير الشيخ محمد بهجت الاثري :

تلفق في بغداد مجلس أمة	كما لفق الثوب ألعتيق المرقع
تجمعت العاهات فيه فأعور	دعي (١) وأعمى (٢) ثم آخر أقرع (٣)
وأعضب (٤) كالمبتور يقتاد أعرجا (٥)	وأشيب مثلول الدماغ (٦) وأصلع (٧)
كتيبة أموات تجند للوغى	ومجمع أشلاء يصول ويفزع
فيا قدرا يلهو ويعبث بالورى	أعندك من هذه الاضاحيك ممتع ؟

-
- (١) سعد جريو نائب لواء كربلا . (٢) هبة الدين الشهرستاني نائب لواء بغداد .
(٣) محمد عبد الحسين الكاظمي نائب لواء الحلة (٤) عبد الغفور البدري نائب لواء الكوت .
(٥) عداي الجريان نائب لواء الحلة . (٦) توفيق برتو نائب لواء كركوك .
(٧) يوسف الايوبي - شقيق علي جودت الايوبي رئيس الوزراء - نائب لواء الموصل .

افتتاح المجلس الجديد

كان يوم السبت الموافق ٢٢ رمضان ١٢٥٣ و ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤ موعد افتتاح الاجتماع الاعتيادي الاول للمجلس النيابي في دورته الانتخابية الخامسة ، فقصده الملك بناية البرلمان ، وافتتح الاجتماع بحسب المراسيم المعتادة حيث القى خطاب العرش الذي اعدته الوزارة فكان موجزا ، وبعد الفراغ من لقائه ، انتخب النواب السيد رشيد الخوجه رئيسا لمجلسهم ، وانتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لهم ، وهذا هو :

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم في اعمالكم كل خير وتوفيق .

تعلمون حضراتكم ان الوزارة الحاضرة قد اعتزمت السير بشؤون البلاد وفق خطط خاصة اتخذتها لتأمين تقدمها مازيا وادبيا ، لذلك رأت من الضروري مراجعة الامة لتقف على رايها حول تلك الخطط فحلت مجلس النواب ، وباشرت بالانتخابات الجديدة ، وقد اسفرت النتيجة عن فوزكم ، ولنا وطيد الامل بانكم ستحققون هذه الثقة ، التي وضعتها الامة بكم على احسن طريقة .

ايها السادة : من بواعث الغبطة والارتياح ان صلاتنا مع الدول الاجنبية مستمرة بصورة ودية للغاية : وان حكومتنا باذلة كل ما في وسعها لتعزيز هذه الصلات وتنميتها ، كما انها ساعية - بكل اهتمام - لحسم المسائل الخارجية المتعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وقد اصبح الامل وطيدا بالتوصل الى النتائج المرضية في هذا الباب . اما مراجعة العراق عصبة الامم حول موقف جارتنا ايران ، تجاه قضية الحدود ، فلم يقصد بها سوى توطيد العلاقات الودية بين البلدين ، وذلك بايجاد حل لهذا الاختلاف ، الذي طال امده ، والذي يستند حق العراق فيه الى وثائق معتبرة . على ان المجال لم يزل واسعا لتسوية هذه المسألة بين الدولتين مباشرة فيما اذا رغبت جارتنا العزيزة في ذلك .

ان الجهود لتهيئة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي - بصورة تناسب مع ما تستلزمه حالة البلاد - سائرة سيرا حثيثا ، كما ان الاهتمام شديد لتقوية وسائل الامن والادارة ، وتحسينها على الوجه المطلوب .

ولقد نال امر الصحة العامة وتحسين حالتها قسطا كبيرا من العناية ، وليس

الامر بأقل من ذلك في شؤون الدولة الأخرى . ويسرني أن أقول أنه قد صرفت مساع جمة لتثبيت وضع الدولة المالي على أسس سليمة واقتصادية ، ولانماء ثروة البلاد ، وإيجاد مؤسسات مالية هامة ، تساعد على ترفيه حالة الشعب ، وسترفع الى مجلسكم الموقر اللوائح القانونية في هذا الشأن في القريب العاجل . كما أن حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة - التي رفعت الى مجلسكم في هذا اليوم - وفي لائحة قانون تعديل قانون الأعمال العمرانية الرئيسية ، التي هي قيد الاحضار الآن ، ما يعبر عن المشاريع والتدابير الجديدة ، المراد اتخاذها للسير بالبلاد الى الامام .

لقد أبرمت مقابلة مشروع سدة الكوت والغراف ، وبوشر فعلا بأعماله . كما إن حكومتنا قررت القيام بمشروع جدولي الحويجة والاسحاتي . وإن المهمة مبذولة لتطبيق منهاج الأعمال العمرانية كما أن التدابير المقتضية لذلك سائرة سيراً حثيثاً ومنظماً .

إن حكومتنا ساعية لتنفيذ الطرق المؤمنة لتوزيع العدل بانتظام بين أفراد الشعب ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وبسن قوانين جديدة تقوم مقام القوانين الحالية ، وتكون متمشية مع روح التطور الحاضر ، وحاجات الشعب .

هذا وإن حكومتنا منذ تسلمها زمام المسؤولية ، لم تأل جهداً في سبيل رفع مستوى الثقافة العامة ، ولا سيما تكثيف المدارس الأولية ، وتوسيع الدراسة الصناعية ، وأن العمل جارٍ لوضع منهاج للمعارف ، تطبق مواده خلال سنوات معينة ، ويتضمن الإصلاحات التي تحتاجها البلاد من هذه الناحية ، وسترفع حكومتنا الى حضراتكم - في هذا الاجتماع - لائحة قانون جديدة للمعارف تؤمر الغايات المنشودة .

إننا واثقون بأنكم ستعالجون هذه الأمور ، وأمثالها ، مما ستعرضه حكومتنا على مجلسكم بكل دراية وحكمة ، كما أننا ندعو الله تعالى أن يوفقكم ويكمل أعمالكم بالنجاح التام اهـ (١) .

المنافشة حول الجواب على خطاب العرش

- في مجلس النواب -

أباحث التقاليد الدستورية في الحكومات الديمقراطية ، حرية التبسط في

(١) معاصر مجلس النواب لسنة ١٩٣٤ ص ١ (الدورة الانتخابية الخامسة) .

الكلام : ولا سيما عند المذاكرة على خطاب العرش ، وعند المذاكرة على الميزانية العامة . ولما شرع النواب في المذاكرة على هذا الخطاب في ٣ كانون الثاني ١٩٣٥ م : وجهت الى الوزارة انتقادات هذا بعضها :

قال الشيخ محمد رضا الشيباني نائب بغداد :

« يوجد في البلاد العزيزة تدمير واستياء عظيم ، ناشئ عن اسباب وعوامل كثيرة ، من جعلتها هذا الاهمال ، وهذا التساهل في تطبيق احكام القوانين ، وهناك قانون آخر نافذ في البلاد ، مع الاسف ، وهو قانون الصنعة والمحسوبة ، وتوجد ايضا اشياء كثيرة من هذا القبيل ، وكنت اود أن أرى في خطاب العرش اشياء تدل على سحر التهذيب من قبل الحكومة ، وملاحظتها لهذه القضية . سادتي جرى على لساني ذكر الاستياء والتدمير .. في جميع طبقات الامة ، وقد عرضت أن التساهل وعدم احترام القوانين ، وانتهاك حرمتها ، هو الذي سبب الاستياء والتدمير » (١) .

وقال ياسين الهاشمي نائب بغداد :

« سادتي تعلمون ان السبب الرئيسي في الفشل الذي حصل بنتيجة هذه الانتخابات ، هو أننا نؤلف الوزارات بدون ترو ، وبصورة مستعجلة ، وبقصد املاء الكراسي فقط ، واننا قد جعلنا هذه الكراسي محلات لاجراء تجارب على حساب الامة ، في حين ان هذه الكراسي جعلت للرجال الذين عرفوا في خططهم ، وسلوكهم ، ومبادئهم ، واستخرجت خلاصة اعمالهم ، لا أن يجعلوها محلا للتجارب على حساب الامة ، لان في ذلك ضياعا للوقت ، والمال . فما دمتنا سادتي نسير على هذا الشكل في تأليف الوزارات ، ونجمع بين المبادئ المختلفة ، ونستعجل في أمورنا ، ولا نحترم مبدءا ، او منهجا ، فأمورنا كلها تسير على هذا الاساس » (٢) .

وقال نائب البصرة محمد زكي :

« اسمحوا لي ان اقول أن تصرفات بعض المسؤولين اصبحت مضرّة بمصلحة الدولة ، وهذا ما أرجو من الوزارة ان تلاحظه ، وان تعطي حدا لمثل هذه الامور » (٣) .

وقد رد رئيس الوزراء ، السيد علي جودت على هذه الملاحظات وعلى غيرها بقوله :

(١) ص ٩ من المصدر نفسه .

(٢) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٠ - ١١

(٣) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٣ - ١٤

« ارد على كلام النائب المحترم رضا الشيبى حيث قال : ان الاستياء عام ، وان القوانين أهملت ، وان حرمتها انتهكت ، فأنا لا أفهم هذه الكلمات العامة ، اذ في الحقيقة لو وقع شيء من هذا القبيل ، لماذا لم يكلف نفسه ويأتي بدليل ، ويقول ان الاستياء العام موجود في المحل الفلاني ، بسبب كذا ، او ان القوانين الفلانية انتهكت حرمتها وأهملت ، حتى ان الحكومة اذا لم تقم بواجبها فحينئذ له الحق ان يشتكي في مجلس النواب » اهـ (١) .

ورد وزير المالية يوسف غنيمه ، على اقوال المعارضة بقوله :

« اما املاء الكراسى فكنت حقيقة أرغب ان لا يتطرق النائب المحترم الى مس الرجال الذين كثيرا ما اشتركوا مع حضرته في الحكم ، وهو من الذين سبقت لهم اختبارات في حياة الدولة » (٢) .

واخيرا وضعت الصيغة النهائية لجواب المجلس على خطاب العرش فقبلت وهذا نصها :

يا صاحب الجلالة

ان مجلسنا يشكر جلالتم على افتتاحه للاجتماع الاعتيادي ، في دورته الخامسة ، وعلى ما لاقاه من الترحيب من لدن جلالتم ، ويقدر الجهود المبذولة في سبيل تقدم البلاد ، ويؤمل حسم قضية الحدود مع جارتنا ايران وفق ما تقتضيه مصلحة العراق ، المستند في حقه على الوثائق المعتبرة ، وتحقيق امنية جلالتم بتوطيد العلاقات الودية بين البلدين ، ودوامها ، ويدعو الله ان يوفقه لتأييد ثقة الامة فيه تحت ظل عرشكم المفدى اهـ .

في مجلس الاعيان

اعتادت كل وزارة تربعت على كراسي المسؤولية - تقريبا - ان تحل المجلس النيابي القائم ، لتأتي بمجلس جديد يؤديها في سياستها ، ويسر لها امرار لوائحها القانونية . وكانت الحجة العامة لهذا الحل « فقدان التوازن بين السلطين : التشريعية والتنفيذية » .

ويتناول هذا المجلد من كتابنا البحث عن ست وزارات حلت ثلاث وزارات

منها ثلاثة مجالس نيابية . اما الوزارات المدفعية الاولى ، والثانية ، والثالثة ، فتعد من متممات « الوزارة الابوية الاولى » ولهذا فانها لم تحل المجلس النيابي الذي جاءت به تلك الوزارة ، كما انها لم تحل المجلس الذي جاءت به « الوزارة الشوكية » لبعض الاسباب .

وقد نتج عن حل المجالس النيابية على هذه الصورة امران خطيران ، أولهما اضطراب معظم النواب لمسايرة السلطة فلا يجرا نائب مسا على مخالفتها ، وثانيهما تبلبل الافكار العامة ، وعدم اهتمام الحكومة بيمينه المجالس ، الامر الذي ادى الى ان تكون المجالس النيابية من الضعف بمكان .

اما في « مجلس الاعيان » فنظرا الى ان مدة العينية فيه ثمان سنوات ، تتخللها « قرعة » في كل اربع سنوات مرة ، وتتناول هذه القرعة نصف أعضاء المجلس فلا يفصل العين ، ولا يحل مجلس الاعيان ، ولا يتأثر بالوزارات القائمة ، فقد كانت المعارضة فيه اقوى مما هي في « مجلس النواب » اي ان فكرة محاسبة المسؤولين انتقلت من « النواب » الى « الاعيان » وقد اعد مجلس الاعيان جوابا خطيرا على خطاب العرش كان اشبه بقتيلة انفجرت في وجه الوزارة القائمة . وقد مهد الاعيان لهذا الجواب كلاما قاسيا هذا بعضه :

قال مقرر لجنة الجواب على خطاب العرش . السيد رشيد عالي الكيلاني :

« ان لجنة الجواب على خطاب العرش تقدمت بهذا الجواب ، بعد ان رأت ان في استطاعة مجلس الاعيان المحترم ان يبدي كل ما يراه من امور مخلة بأحكام الدستور ، ومخالفة لاحكام القوانين : ومن امور تهتك حريات ابناء البلاد ، وتعمت بحقوقهم الدستورية ، المصرح بها في القوانين الاخرى ... لا ادري لماذا يضيق صدر المسؤولين اذا تقدم مجلس الاعيان وشرح الاحوال التي يتشكى منها ابناء الشعب ، اذا استثنينا من يلوذون بالمسؤولين ، الذين يقولون لنا ان الامور سائرة في طريق الاصلاح والعدل والامن ، اكثر من اي وقت آخر . لا مع الاسف ، الامور سائرة الى ما هو اردا ، سائرة الى ما يتدمر منه الشعب وبسوء . اذ للبلاد حرياتها المصونة في الدستور ، ولها حقوقها المعلومة ، ومن جملتها الحقوق الانتخابية . اننا لا اعلم ، ونتائج الانتخابات امانا ، كيف يجرا المسؤولون على القول بأن البلاد لم تحرم من حقوقها الانتخابية ، وها قد اتى باناس في هذه الانتخابات بعيدين عن الاحكام القانونية ، وانما اوتي بهم بتأثير العلائق الخاصة ، والقرباة ، والنسبة ، من غير تطبيق ونظر لاحكام القانونية ... ان الشعب وصل الى حالة اليأس وهذه الحالة خطرة وغير محمودة في حياة الامم . لم يسبق ان لواء كاملا بطوله ، وعرضه ، ومن عشائره ، وساكنتي مدنه ، لم يفسح له المجال لان ينتخب أحدا من ابنائه حتى يستطيع ان يعبر عن حاجاته واحواله المختصة به » (١) .

وقال العين السيد محسن أبو طيخ :

« اما ما تطرق اليه الجواب على خطاب العرش من ان الانتخابات جرت على اساليب خاصة فانا اعتقد ان ذلك معلوم ، ولكنني اجل لساني عن ذكرها بصورة واضحة ، واذا شئت الحكومة ذكرناها لها » (١) .

وقال العين مولود مخلص :

« اما ما يختص بالاساليب والاستياء ، فان مجلس الاعيان لا يمكنه ان يتهم ويحاسب الوزارة على اعمالها ان اتت بشيء مخالف للقوانين ، بل ان ذلك من صلاحية مجلس النواب ، فهو الذي يتهم الوزارة ، وهو الذي يحاسبها على اعمالها ، ومجلس الاعيان يؤلف المحكمة العليا للمحاكمة ، ولكن بعد ان راينا ان كل وزير يأتي الى الحكم ويعمل ما يشاء ، ولم نر محاسبا من مجلس النواب ، والرأي العام ، لذا اصبحنا مضطرين بعد ان بلغ السيل الزبي ، ان نقول لرئيس الدولة الاعلى الذي يأمر بتأليف الوزارات « اوقف الوزارة عند حدها » واطن ان الاخوان كلهم يعذروننا على هذا » (٢) .

وقد رد السيد جميل المدفعي وزير الدفاع ، على اقوال بعض الاعيان المدرجة اعلاه بقوله :

« من السهل جدا ان يتكلم المرء كثيرا ، وان يكتب اجوبة طويلة عريضة ، ولكن يجب ان تكون الكلمات مبنية على اساس ، ومقترنة بحقائق ... اما القول بان هناك لواء واحد لم يخرج احد من رؤسائه ، وابنائيه ، ليمثله في المجلس ، فذلك امر يعود الى المنتخبين الثانويين ، الذين لم يريدوا ان ينتخبوا احدا من بينهم ، ولا تقع مسؤوليته على الحكومة ... والعضو في مجلس الاعيان يجب ان يكون مثالا للرزانة . والمتانة ، وارجو مع احترامي للاقلية الضئيلة في مجلس الاعيان ، ان يتورعوا وان يكونوا رزينين ، صبورين ، وقورين ، وان لا يخرجوا عن المألوف » (٣) .

وقال رئيس الوزراء السيد علي جودت :

« اذا كانت هناك مناقشات حول الميزانية او غيرها من اللوائح ، فالمجال واسع للكلام ، ثم ليس من الاصول ان يكون الجواب على خطاب العرش عشرين او ثلاثين صفحة . وردت في الجواب على خطاب العرش عبارة وهي « لقد تم انتخاب مجلس

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٤/٣٥ من ١١

(٢) المصدر نفسه من ١٣ - ١٤

(٣) المصدر نفسه من ١١

النواب الحاضر على الأساليب الخاصة المعلومة « انا لا اعرف ما هو المقصود من الأساليب الخاصة المعلومة ، الانتخابات اعلنت بارادة ملكية ، وجرت وفق الاصول ، فمن الذي حبس ، او بسط ، او هين ؟ اذا كانت هناك امور من هذا القبيل وقعت فلماذا لم يتقدم احد بشكاية ؟ » (١) .

وقال وزير العدلية السيد جمال بابان :

« الاسلوب الذي اتبعته الحكومة الحاضرة « في الانتخابات » كان عين الاساليب التي اتبعتها الحكومات السابقة . فاذا كان هذا الاسلوب غير صحيح ، وغير قانوني ، فجميع الاساليب التي اتبعت في المجالس السابقة يجب ان تعتبر غير قانونية » (٢) . ولما كثر الجدل حول الجواب على خطاب العرش ، اقترح العين مولود مخلص الاكتفاء بالذاكرة فقبل اقتراحه ، ووافق المجلس على صيغة الجواب الذي أعدته اللجنة وهذا نصه :

جواب مجلس الاعيان

يا صاحب الجلالة !

ان المجلس الذي هو الرمز البارز للحقوق الدستورية ، التي حصل عليها الشعب بعد جهاد طويل ، والتي لا يفتأ اعضاء المجلس يعززون جانبها بالتأييد والتوثيق بالايمان الخالصة ، تبعا لليمين التي تفضلتم بها جلالتم للامة امام مجلسها ، ان هذا المجلس ليشكر المولى عز وجل على ما اولاه من نعمة الافتتاح بيد جلالتم ، ولا يسعه في هذا المقام الا ان يستأذن جلالتم في ابداء بعض الملاحظات في هذا الشأن .

١ - ان الدستور صريح في ان مجلس النواب لا يحل الا لأسباب معينة وجلية . والى هذا اشارت المادة (٤٠) منه بأنه اذا حل المجلس ، لا يجوز حمل المجلس الجديد من اجل ذلك السبب .

ولم يجد المجلس سببا مقنعا لاقدام الوزارة الحاضرة على حل المجلس النيابي في الظروف التي تشكلت فيها . اما دعوى الوزارة بأنها « قد اعتزمت أسير فسي شؤون البلاد وفق خطط خاصة اتخذتها لتأمين تقدمها ماديا وادبيا . . » فلا يمكن ان تنهض سببا للحل لانها :

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٤/٣٥ ص ١٢

(٢) المصدر نفسه ص ٨

(١) لم تعلن تلك الخطط الخاصة للشعب لكي يدور الاستفتاء حولها ، كما يجري عليه العمل في أي بلد دستوري .

(ب) وإذا كانت الوزارة تعني بالخطط الخاصة ما جاء في منهاجها ، الذي أذاعته على اثر تأليفها ، فإن ذلك المنهاج لم يشتمل على شيء جديد ، غير ما اشتمل عليه منهاج الوزارة السابقة ، الذي وافق عليه المجلس النيابي السابق ، والذي لا يخرج بجوهره عن منهاج الوزارة الحاضرة .

فلهذه الملاحظات لم ير المجلس ان الحل الواقع كان منطبقا كل الانطباق على روح الدستور .

٢ - لقد تم انتخاب مجلس النواب الحاضر على الاساليب الخاصة المعلومة . وكان مجلس الاعيان قوي الرغبة في ان تتم هذه الانتخابات على وجه يكون اشد قربا من التمثيل الذي ترغب فيه الامة ، وان يكون بعيدا كل البعد عن كل الاعتبارات التي لا ترتبط بالغايات العامة مباشرة .

٣ - كما ان المجلس شديد الرجاء في أن يكون في جملة (الاسس السليمة) التي صرفت الوزارة مساعي جملة لتثبيت وضع الدولة عليها - الابتعاد من كثرة التحوير ، والتغيير في ارقام الميزانية العامة ، واجتناب عدم الاستقرار في امر التوظيف : من الالفاء ، والاحداث ، والادماج ثم الافراز ، وتبديل الاسماء ، مع بقاء المسميات ، مما لا يخفى اثره في وضع الدولة .

٤ - وان المجلس ليرتاح للسياسة الخارجية المبنية على استمرار الصلات الودية مع الدول الأجنبية ، وهو وطيد الامل في حل الاختلاف بيننا وبين الجارة العزيزة ايران ، على وجه يكفل حقوق البلاد الصريحة ، ويعزز الروابط الودية بين البلدين .

وبالختام فاننا ندعو الله تعالى ان يحفظ جلالكم ، ويؤيد بالدستور ملككم ، وان يحقق للبلاد كل ما تصبو اليه من السعادة في ظل عرش جلالكم المفدى يا صاحب الجلالة الملك المعظم (١) .

الشعب يؤيد الاعيان

ما كادت « الالوية » تقف على نص جواب مجلس الاعيان على « خطاب العرش »

(١) محاضر « مجلس الاعيان » الاجتماع الاعتيادي العاشر من ٦

حتى أخذت برقيات التأييد تترى من كل لواء . وأراد المحامون ان يقيموا حفلة تكريمية للاعيان الذين وقفوا هذا الموقف فلم تاذن السلطة لهم ، فقرروا ان يتحدوا السلطة بدعوى ان ليس في قانون الاجتماع ما يحول دون ذلك ، وعينوا دار « المحامي عوني النقشلي » محلا للاجتماع ، ووزعوا بطاقات الدعوى على كثير من رجال البلد ، فهددت السلطة باستعمال القوة لمنع من يحضر الاجتماع . ولكن على الرغم من هذا التهديد ، حضر لفيف من المحامين الى المحل المذكور ، ولما اقبل السيد رشيد عالي ، احد اقطاب المعارضة ، منعه الشرطة المساحة ، التي كانت تحيط بدار النقشلي من الدخول الى الدار ، فأبى ان يمثل أمر المنع ، مدعيا انه غير قانوني ، وانه ليس في استطاعته ان يخضع الى أي أمر غير قانوني ، فسحبه الشرطة وهددته بالسلاح ، ولكنه قاومها بشدة ، وحصل بين الطرفين جذب ودفع ، أسفر عن دخول « السيد الكيلاني » الى محل الاجتماع ، على الرغم من مقاومة الشرطة له ، ولما اقبل السادة : توفيق السويدي ، ومحمد زكي ، ونصرت الفارسي ، وغيرهم ، عاملتهم الشرطة بما عاملت به السيد الكيلاني ، وأرجعتهم الى بيوتهم ، ثم ما لبثت ان أوقفت بعض المحامين القائمين بعقد هذا الاجتماع ، فثار ثائر زملائهم واحتجوا لدى جلالة الملك بالبرقية التالية :

صاحب الجلالة الملك المعظم

النظام في المملكة هو المحور الذي تدور عليه سلامة الدولة ، فتنشأ من ذلك الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب ، وهي عين الطريقة الديمقراطية التي يشار إليها في دساتير الامم بعبارات مختلفة ، ولا يحصل ذلك النظام ما لم تحترم القوانين الموضوعة في البلاد ، وخاصة من جانب الحكومة التي من واجباتها الزام الناس كافة باحترام القوانين وتطبيقها ، ومن خالف ذلك تنزل به العقوبة الشديدة ، ليتم الهدوء ، وتحصل السعادة المقصودة من تأسيس الحكومات . ولكن بالرغم من ذلك فإن جماعة من المحامين ارادوا اظهار شعورهم نحو ما قام به مجلس الاعيان ، باحتفال يقيمونه لاعضائه المحترمين ، فمنعتهم الحكومة دون مبرر قانوني ، لان قانون الاجتماع لم يخول الحكومة هذا المنع .

لهذا نتقدم الى جلالكم محتجين على تصرف الحكومة المخالف للقوانين ، بالإضافة الى اعمالها السابقة التي تغاير الدستور ، مسترحمين اعطاء نهاية لامثال هذه المخالفات الدستورية المقيدة لحرية الشعب التي حصل عليها بدمائمه .
ولصاحب الجلالة الامر اه (١) .

اما السويدي « توفيق » وصحبه الذين منعوا من حضور هذا الاجتماع ، فقد راجعوا الملك بهذه العريضة :

بغداد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٥

صاحب الجلالة الملك المعظم

كان لفيف من المحامين قد دعى جماعة من اهل البلاد للاجتماع في محل مسقوف ومسور لينظروا معهم في حالة البلاد الحاضرة ، وكنا ممن تلقى دعوة الحضور للاجتماع . ولما حضرنا المحل المذكور وجدناه محاطا بقوة الشرطة المسلحة ، وموصد الابواب ، فاستغربنا ذلك لعلنا بأن اجتماعا كهذا كان قانونيا ، كما كان ضروريا يحتمه ما آلت اليه البلاد من مصير ، وعندما هممنا للدخول ، منعتنا الشرطة وحالت دون استعمال اقدس حق ضمنه الدستور ، وهو حق ابناء الوطن في الاجتماع والمداولة في شؤون بلادهم ضمن حدود القانون . لذلك - بصفتنا الشخصية وباسم المدعوين - نرفع احتجاجنا على ما اتخذته الحكومة من اجراءات منافية للقانون ، ومضرة بالحرمان المحمية بالدستور .

عبد الاله محمد زكي جميل الوادي نصره الفارسي توفيق السويدي (١)

والى جانب هذا الاحتجاج الخطي ، طرأ القائلون بالاجتماع هذه البرقية :

جلالة الملك المعظم

اقمنا اجتماعا قانونيا لمعالجة الوضع الحاضر ، فمنعته الحكومة بالقوة المسلحة ، خلافا لقانون الاجتماعات . دخلت الشرطة دار الاجتماع المسورة . اوقفت ابرياء . اهاننا الناس خلافا للقانون الاساسي والقوانين الاخرى . لم تحترم صيانة الاعيان والنواب فمزقتها ، ولا كرامة رؤساء الوزارات والوزراء السابقين والاشراف . نسترحم انهاء المخالفات القانونية والدستورية .

١٩٣٥/١/١٩

عوني النقشابي قاسم العاوي داود السعدي رشيد الصوفي كمال السنوي
علي محمود (٢)

هل كان المنع قانونيا ؟

اعطى المحامون صورة من البرقية التي رفعوها الى الملك غازي الى رئاسة

(١) و (٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق : المخططة ب / ١/٢ لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٧ .

مجلس النواب ، واخرى الى رئاسة مجلس الاعيان ، ولما كانت المعارضة فسي « مجلس الاعيان » اقوى منها في « مجلس النواب » - كما قدمنا - فقد احيلت البرقية الى « لجنة المعارف والعرائض » في المجلس المذكور لتتخذ فيها قرارها ، وقد وضعت اللجنة المذكورة قرارا خطيراً تقرر ان يناقشه « مجلس الاعيان » في جلسة ٩ شباط ١٩٣٥ ، فطلب وزير الدفاع ان تكون هذه الجلسة سرية ، فعارضه بعض الاعيان ، فصرح رئيس الوزراء ان الوزير ان يطلب عقد أية جلسة سرية اذا رأى لزوماً لذلك ، وانه يوافق على طلب وزير الدفاع المتضمن جعل الجلسة سرية ، لهذا لم يتسن لنا الحصول على ما دار في هذه الجلسة ، ولا نشر شيء عما اشيع بصددتها .

المحامون يستأنفون نشاطهم

قرر المحامون استئناف نشاطهم ، فدعوا الى اجتماع عام يعقد في يوم ٨ شباط ١٩٣٥ ، لتعالج فيه قضية البلاد العامة ، وقدموا بياناً الى « وزارة الداخلية » و آخر الى « متصرفية لواء بغداد » حسبما نص عليه « قانون الاجتماعات » ولكن سرعان ما قررت السلطة منع هذا الاجتماع بالقوة فوجهت الى القائمين به هذا الكتاب :

اشارة الى بيانكم المؤرخ ٥ - ٢ - ١٩٣٥ الموقع عليه مشتركاً من قبلكم ، والمرسلة صورته الى هذه المتصرفية ، حول عزمكم عقد اجتماع في دار المحامي رشيد افندي الصوفي بعد ظهر الجمعة ٨ شباط ١٩٣٥ .

فجواباً على بيانكم المذكور نخبركم بان الحكومة لا توافق ، بصورة نهائية ، على ان يكون الاجتماع في دار تقع على طريق عامة ، تكون عادة مزدحمة بالمارين والعابرين في كل آن ، وانما يمكنكم عقد الاجتماع في دار تقع على احدى الطرق الفرعية ، او الواقعة باطراف البلد : كالكرازة والصليخ . اما اذا اصررتم على عقد هذا الاجتماع ، بخلاف الطريقة المبينة اعلاه ، فسيكون للحكومة ملء الحق بمنعكم عن عقد الاجتماع بالقوة .

عبد الرزاق حلمي

متصرف لواء بغداد

وكانت الجماهير قررت المجيء الى العاصمة ، للاشتراك في هذا الاجتماع ، فاذاعت « دائرة المطبوعات » بياناً بمآل هذا الكتاب فعدل الاهلون عن المضي فسي عزيمهم .

حزب الوحدة الوطنية

اسست « الوزارة الايوبية » حزباً سياسياً لها - كما فعلت معظم الوزارات -

سمته (حزب الوحدة الوطنية) واذاغت بياناً مغرياً بالاسباب الداعية لتأليف الحزب هذا نصه :

« اجتازت المملكة العراقية اطواراً عديدة ، منذ ما دخلت حظيرة عصبة الأمم ، واعلن استقلالها العتيق ، وبينما هي كانت ماضية في تنظيم صفوفها لمواصلة السير الى الامام ، فجعت بفقد باني مجدها الملك فيصل الاول ، الذي كان ينير لها الطريق ، ويقودها الى الهدف الاسمى . ولما اعتلى العرش الملك غازي الاول في تلك الظروف الاليمية ، التي كادت في خلالها البلاد تضل طريقها القويم ، لفداحة الخطب ، وهول المصائب ، تضافرت الايدي العاملة على التعاضد والتعاون ، بمقدار ما سمحت به الظروف والاحوال ، وكان طبيعياً ان تقع تبدلات وزارية بغية ايجاد اتجاه سياسي معين ، ووضع متين يكفل المضي في التقدم والارتقاء ، ولكن تلك التبدلات الوزارية لم تخل من دلالة على عدم الاستقرار ، بحيث حالت دون ظهور الوحدة بمظهرها الكامل في العمل المطلوب بشكل رائع ، فقد اثبتت التجارب في هاتيك التبدلات ان الاستقرار الذي تفتقر اليه الامة ، لا يتأتى الا عن ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وتضامن الاحزاب والهيئات ، ونبد الاختلافات والتطاحن جانباً . وعلى ضوء هذه الفكرة الوطنية البحتة ، المستمدة من آخر وصية ثمينة اسداها الراحل العظيم في ساعته الاخيرة الى الامة والبلاد ، حل مجلس النواب القائم ، واتجهت الفكرة الى وضع خطة قوية لتكوين الاتحاد المنشود ، وللسير بالبلاد الى الامام ، بخطوات متزنة متتابعة لا يعتورها الرجوع والتقهقر .

وقد وضعت المناهج والخطط المختلفة ، وحاجيات المملكة وواجباتها ، نصب الاعين ، ومحل الاعتبار ، وشرع في انشاء حزب سياسي موحد ، يؤلف بين الاحزاب ، وقد حوى منهاجه افضل واهم ما احتوته المناهج الكافلة لحياة البلاد واستقرارها ، وضمان تقدمها ورفقها المستمر . فأطلق عليه اسم (حزب الوحدة الوطنية) وبهذا الاعتبار تشرف الهيئة المؤسسة بأن تدعو - ورائدها الاخلاص للوطن المفدى - ابناء الامة على اختلاف احزابهم . ونزعاتهم ، وعناصرهم ، وطبقاتهم ، الى تأييد هذه الوحدة ، والى توطيد الاتحاد والتعاضد ، للنهوض بالبلاد الى اوج رفيع ، ووضع سياستها الوطنية ونهضتها العامة على اساس ثابت ، وقرار مكين والله ولي التوفيق - ا ه .

لم ينخرط في (حزب الوحدة الوطنية) اي حزب سياسي آخر قائم في البلاد ، فقد بقي (حزب الاخاء) يزاوِل اعماله منفرداً ، وكذلك كان (الحزب الوطني) . اما (حزب العهد) الذي ألفه نوري السعيد فكان يترقب الفرص لاستئناف نشاطه عندما تصير الوزارة اليه .

نعم لا ننكر ان هناك جماعة من النواب اعتادت ان تنتقل من حزب لآخر ، كلما صارت الوزارة الى احدها . ولا غرو في ذلك فالناس في كل امة وفي كل عصر يتبعون

القوة لأنهم يحسبون ان الحق يدعمها كما تدعّمه ، وقد لقي (حزب الوحدة الوطنية) عطف النواب الجدد فساندوه وأمدوه بالمال الكافي فلما افل نجم « الوزارة الايوبية » بقي الحزب اسما بلا معنى ، وهذا هو منهج الحزب المذكور :

المنهاج الاساسي لحزب الوحدة الوطنية

تألف في بغداد حزب سياسي باسم (حزب الوحدة الوطنية) وصيغ منهجه من المواد الآتية :

١ - توطيد قواعد استقلال العراق ألتام ، واحاطته بكل المقومات والمظاهر ، وتقوية عناصره المادية والادبية .

٢ - توثيق اواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والاهتمام بانمائها ، ومواصلة السعي الحثيث لحسم جميع المسائل الخارجية ، طبقا لما تقتضيه مصالح البلاد وحقوقها .

٣ - المشاورة على اعداد المعدات الكافلة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وانشاء جيش قوي يتناسب وحاجيات البلاد الحيوية .

٤ - تقوية شعور التضامن ، والتضحية ، والاخلاص ، بين أبناء الشعب ، وتعزيز الروح الوطني بمختلف الوسائل والسبل .

٥ - العمل على المزيد من تحسين وسائل الامن ، ورفع مستوى الادارة ، وازدهار الشعور الوطني ، وتثقيف الامة بالاساليب العصرية بأوسع مقياس ، ووضع خطة تكفل تطبيق التعليم الابتدائي الالزامي في بضع سنوات ، وتوسيع الدراسة الصناعية والفنية ، والعناية بصحة طبقات الامة ورفاهيتها من كل الوجوه .

٦ - وضع سياسة الدولة المالية ، والاقتصادية ، على اسس قوية محكمة ، وازدهار مرافق البلاد بتنفيذ مختلف المشروعات العمرانية والاقتصادية المثمرة ، وانشاء مؤسسات مالية لصيانة الثروة العامة ، وانمائها بأحدث الطرائق والاساليب .

٧ - اتباع سياسة راسخة في تشجيع الحرف والصناعات الوطنية ، وتوسيع نطاقها ومعاونتها وحمايتها ، وتأليف نقابات زراعية وصناعية وجماعات تعاونية على أحدث طريقة عصرية ، وبذل الجهود لايجاد اسواق خارجية ملائمة لتصريف المحصولات الوطنية ، والعناية التامة بتحسين انواعها وتخفيض كلفة الانتاج واجور النقل في الداخل والخارج .

٨ - يقرر الحزب في نهاية كل اجتماع سنوي يعتمده منهجا مفصلا للوسائل

التي اتخذها ، او سيخذها ، لتنفيذ مواد المنهاج . كما انه يذيع عند الحاجة ومن وقت الى آخر ما يراه لازما وضروريا لاطلاع الشعب العراقي على سير الامور فسي جميع المناحي المهمة اه .

بين ايران والعراق

توترت العلاقات بين ايران والعراق في شهر مايس ١٩٣٤ من أجل الحدود ، توترا ادى الى عرض الخلاف على « عصبة الامم » في تشرين الثاني من هذه السنة للبت فيه . وقد سافر رئيس الوزراء الى « جنيف » بنفسه في اليوم الرابع من شهر كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور الجلسات التي تناقش فيها هذه القضية ، منيبا عنه وزير الدفاع جميل المدفعي ، فلبث فيها ثلاثة اسابيع صرح خلالها ان « الحكومة العراقية » توافق على احالة الخلاف على محكمة العدل الدولية في « لاهاي » وتتقبل برحابة صدر ، كل قرار تصدره ، وانه اذا كانت الحكومة الايرانية تدعي ان « معاهدة ارضروم » التي يستند العراق اليها في دعواه عقدت في ظروف استثنائية ، فان العراق يوافق على الرجوع الى المعاهدة التي سبقتها ، ويقبل بكل قرار يصدر عن « لاهاي » .

وكان وزير الخارجية نوري السعيد ، سبق رئيس الوزارة الى جنيف فسي ١٩٣٤/١١/٢٦ للغاية نفسها (١) فلبث فيها الى يوم ٢٤ كانون الثاني . وفي يوم ٢٥ منه ، ذهب الى « روما » يصحبه وزير خارجية ايران للمذاكرة مع « البارون الويزي » مقرر اللجنة ، التي عهد اليها درس هذا الخلاف ، فنصح المقرر الطرفين المتخاصمين بوجوب المذاكرة فيما بينهما لفض هذا الخلاف ، وعاد الوزير الى بغداد في ١٢ شباط ١٩٣٥ .

اما رئيس الوزراء فقد عاد الى العراق في ١٩٣٥/١/٢٦ وكانت الارادة الملكية قد صدرت بتعيين وزير العدلية جمال بابان وزيرا للخارجية بالوكالة ، مدة تغيب الوزير عن العراق .

تحالف القبائل

لما لم يجد رؤساء القبائل انفسهم ممثلين في الانتخابات التي اجرتها « الوزارة

(١) كانت الحكومة الايرانية قد ابانت باخترين من ايطالية ، فظهرت الحكومة الايطالية بالمعطف على وجهة نظر ايران في هذا الخلاف ، فاراد وزير خارجية العراق نوري السعيد ، ان يخطب ود الحكومة التركية لتكون الى جانبه فجعل طريقه على انقره ، واشاع انه سيعقد معاهدة صداقة مع ايطالية . وكانت تركيا تكره هذا المعنى فتمهدت له بتأييد العراق اذا عدل عن عقد هذه المعاهدة فربح السعيد تأييد جاره الشمالية .

الابوبية الاولى » صاروا يوحّدون صفوفهم ويدعون افرادهم الى حمل السلاح جهاراً وينضمون الى رجال المعارضة في بغداد . اما الذين نجحوا في هذا الانتخاب ، فقد كونوا جبهة تساند الحكومة ، وتناوىء المعارضة .

وقد رحبت المعارضة بانضمام رؤساء القبائل اليها ، واخذت تسمى لدفن ما بين الرؤساء من ضغائن واحقاد ، حتى انها ارسلت الى الابوية الشمالية من يستميل رؤسائها ، وتمكنت من جمع الرؤساء في مؤتمرات عديدة عقدت في بغداد ، والكاظمية ، ثم في كربلا ، والنجف ، ثم في المشخاب ، والدغارة ، بعد الكاظمية والصليخ (١) وقد جرى ذلك كله في بحر شهر رمضان من عام ١٢٥٣ (كانون الاول سنة ١٩٣٤) واسفرت هذه « المؤتمرات » عن توقيع وثيقة تتضمن هذه المقررات :

١ - الاخلاص لجلالة الملك اخلاصاً مطلقاً .

٢ - طلب المحافظة على « القانون الاساسي العراقي » وتنفيذ ما يسنه البرلمان من القوانين بحذافيره .

٣ - حل المنازعات التي تقع لدى القبائل ، وفق عاداتهم . دون الالتجاء الى الحكومة .

٤ - لا يجوز لاحد ان يشترك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف .

وكان يوم اول عيد الفطر المبارك (٩ كانون الثاني ١٩٣٥) فرصة ثمينة اهتم بها الرؤساء المناوئون للسلطة فاجتمعوا في النجف ، وعقدوا مؤتمراً في دار الشيخ عبد

(١) « الصليخ » ضاحية من ضواحي « الاعظمية » فيها قصر السيد رشيد عالي الكيلاني ، وقصر السيد حكمة سليمان . وكان رشيد وحكمة والحاج محمد جعفر ابو التمن في مقدمة المعارضين للوزارة الابوية ، والشاركين في مؤتمر « الصليخ » الذي كان يعقد في داري حنسة سليمان ورشيد عالي بالتناوب كما كانوا في مقدمة الموقعين على مقرراته . اما ياسين الهاشمي فانه انضم الى الحلف مؤخراً . وكان رؤساء القبائل كلّفوا الهاشمي ان يتولى زمام المعارضة فامتنع قائلاً « ان البلاد لا تتحمل القلاقل والاضطرابات الداخلية » وكان يشير على جماعته بوجوب الصبر والتحمل ، فراحوا الى رشيد وحكمة ونظموا ميثاقاً في دار حكمة - كما قدمنا - وقد تمهد لهم صاحب الدار ان يأخذ على عاتقه حمل رؤساء القبائل في الشمال وفي ديارى على توقيع عرائض مماثلة للعرائض التي ونمها رؤساء الجنوب . وبينما كان المعارضون مجتمعين ذات يوم في دار حكمة سليمان ، اقبل « الهاشمي » فانظر رغبته في الانضمام اليهم فصفق المجتمعون له ، واصبح الهاشمي زعيم المعارضة وقطب انظارها وقد اطلق على هذه الاجتماعات « مؤتمر الصليخ » بسبب انعقادها في داري السيدين حكمة ورشيد الواقعتين في « الصليخ » .

يراجع بهذا الصدد كتاب « المبادئ والرجال » ص ٣٥ - للسيد محسن ابو طيخ -

الواحد الحاج سكر وضعوا فيه الكتاب الآتي نصه ، ورفعوه الى العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (١) :

بسم الله الرحمن الرحيم

مولانا وملاذنا حجة الاسلام آية الله شيخنا الاعظم . الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وسائر حجج الاسلام ادام الله بقاءهم اجمعين .

مولانا يعلم الكل ان حكومة العراق الفتية التي نشأت وتأسست بعد الثورة على اساس الحياة الدستورية المبتنية على مبادئ الحرية والمساواة بين طبقات الشعب العراقي ، كانت ولا تزال في دور التجربة والتدرج الى الغاية التي نهض من اجلها الشعب ، وبذل في سبيلها التضحيات الثمينة كما لا يخفاكم ، واننا لا نريد اليوم ان نتقد وزارة سبقت ، او وزارة لحقت ، ولا نريد الخوض في كيفية الانتخابات التي جرت في الادوار الماضية ، او الحاضرة ، وهل كانت منطبقة على اصول الدستور او لا ، فتلك امور يطول بحثها ، ريكثر الجدل فيها ، انما المقصد من تقديم هذا العرض الى سماحتكم هو ان كلا منا اصبح يشعر بما تتطلبه الحياة الحديثة في هذا العصر ، ويشعر بالنقص البارز ، والاجفاف الذي لحق ابناء الشعب من عدم تطبيق القانون الاساسي . والقوانين المتفرعة منه ، بمقتضى احكامه ، وان المحاباة وتغليب القوي على الضعيف ، وتوظيف من لا اهلية له ولا نزاهة فيه ، وشيوع الرشا ، كما كان في الادوار البائدة التي كان الشعب يتذمر منها ، ويتفجر بركانه بالعصيان ضد السلطة التركية ، كل ذلك متفشيا . ولما كان الاعتقاد والرغبة التي اظهرها الشعب لتأسيس حكومة وطنية ، بدلا من السلطة المحتلة ، هو لسهولة التفاهم بين الشعب والحكومة الوطنية ، على اساس تبادل الثقة والطمأنينة التامة ، من دون وقوع حوادث تؤدي الى الخروج عن الطاعة التي فرضها الدستور على الامة ، كما فرض على السلطة خدمة الامة بصدق واخلاص ، والخضوع لرغبتها الحققة ، وصيانة احوالها من العبث والتلاعب ، ولما كنا نحرص كل الحرص على حب الامن والسلام ، والمحافظة على المبادئ التي من شأنها تعزيز الحكم الوطني على اساس صحيح يوثق به ، ويضمن للشعب التقدم والرفق بين صفوف الامة المتمدنة ، نرغب ان تفضلوا علينا بقبولكم عقد اجتماع عندكم في النجف الاشرف ، برئاسة

(١) كانت الزعامة الدينية قد جعلت من الملاة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء زعيما مطلقا ، وكانت الحكومة تحسب له حسابا ، وتعول على تحقيق رغباته ، وكانت علاقات الشيخ بالحاج محمد جعفر ابو الثمن حسنة جدا ، على حين ان هذه العلاقات لم تكن حسنة بينه وبين السيد محسن ابو طبخ والسيد علوان الياسري ، فطلب هذان السيدان الى السيد حكمت سليمان ان يوسط ابا الثمن للتقريب بينهما وبين كاشف الغطاء واستطاع الحاج محمد جعفر ان يصلح ذات البين خدمة للمصلحة العامة .

سماحتكم ، للمداولة في الشؤون التي اصبحنا نتذمر منها ، ونتحسس بالآمها ، من الوجره الدينية ، والاخلاقية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والادارية ، لعنا نتمكن من الاتفاق على راي مفيد لصالح البلاد ، ونرفع فيه بواسطتكم بياناً مفصلاً لجلالة ملك العراق ، نرجو فيه الفائدة للجميع والنفع لخير الامة والوطن المحبوب .

التاريخ ٧ شوال ١٣٥٢

(التواقيع) : السيد محسن ابو طبيخ ، السيد علوان الياسري ، عبد الواحد الحاج سكر ، الحاج فرحان آل دبي ، سلمان المبطان ، السيد محمد السيد ياسر ، حسن الحاج شلال ، عمران الجياد ، الشيخ محسن الشيخ هادي ، حسين آل حربي ، عبود اللهمص ، شراد آل صيهود ، السيد شاكراً السيد حميد الياسري ، تكليف المبدر ، السيد كاظم السيد علي السيد سلمان ، عباس آل هدهد ، خلف آل حسن ، فريق آل مزهر الفرعون ، سوادي آل حمود ، كامل آل جلوب ، عيسى آل مشعل ، السيد حسين السيد علي ، الحاج سرحان ، فاهم آل محمد ، السيد محمد السيد محمود الياسري ، هاتف الفضبان ، هادي الفطن ، شعلان العطية ، سعدون الرسن ، سلمان الجبار .

وجل هؤلاء من رؤساء الاكرع ، وآل فتلة ، والجبور ، والخزاعل ، والمحامدة ، وبني عارض .

عقد المؤتمر

لا نشك ان مفاوضات طويلة كانت قد جرت بين علماء النجف وبين رؤساء القبائل في الفرات الاوسط ، قبل ان يرفع الرؤساء كتابهم المذكور الى العلامة « كاشف الغطاء » ، وقد استدعى « كاشف الغطاء » الرؤساء الموقعين على هذا الكتاب ، كما استدعى غيرهم الى مؤتمر عقده في داره بالنجف في يوم ٩ شوال ١٣٥٢ وحضره نحو ٢٠٠ رئيس ، فجرى حديث الاصلاح ، وما يترتب على القائمين به من وجوب شد بعضهم ازر بعض ، وضرورة تساندهم لتحقيق هذه الضالة المنشودة ، وقد تقرر « في هذا المؤتمر » وجوب تأييد الاعيان في دفاعهم عن الدستور ، ووجوب تقديم عرائض من قبل النواب بالقضايا التي يشكو الشعب منها على ان ترفع الى جلالة الملك ، والى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب .

وعاد الرؤساء الى العاصمة في يوم ١٢ شوال ١٣٥٢ فرفعوا هذه العريضة :

الى ائتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

بينما الامم ، لا سيما المحاورة لنا ، تتقدم خطوات واسعة نحو رقي البلاد من

جميع نواحيها . وان حكوماتها تبذل أقصى جهودها لتأمين راحة أبناء البلاد ، ووقاية حرياتهم من الانتهاك ، وصيانة حقوقهم من العبث بها ، وبينما كنا نأمل أن لا تكون حكومتنا أقل حظا من تلك الحكومات ، في هذا الشأن ، واذا نجدها هاملة الامور الحيوية التي تنهض بالبلاد ماديا وأدبيا من ايجاد اسواق خارجية لحاصلات البلاد المكسدة في عنابرها ، وانتي هي المورد المعول عليه في حياة الافراد ، وتأمين وسائل النقل تخلصها من احتكار بعض الشركات ، وتأسيس مصانع ومؤسسات مالية تساعد الزراعة وابناء البلاد كافة ، وتمنع ثمار جهودهم من التسرب للخارج ولجيوب المرابين ، وفتح معاهد صحية وعلمية تدفع عنهم الامراض الفتاكة والجبل ، اللذين هما داء وبيل في تقدم البلاد . فلم نر منها الاهتمام المطلوب بهذه الامور ، التي هي قوام الوطن من جهة ، وانما نراها دأبة وراء أعمال لا تتفق ومصالح البلاد ، حيث تستهدف في اعمالها المقاصد الشخصية والمحسوية ، وان مما يبرهن على ذلك :

اولا - ما قامت به من تحويل بعض الموظفين ، والاستفتاء عن بعضهم ، ولفرو وظائف البعض ، وتعيين البعض ، ومما اتخذته من أساليب في عدم احترام القوانين والانظمة في هذا الشأن ، وفي معاملتها بعض الافراد فيما يخص بحقوقهم ، وحرياتهم الشخصية .

وثانيا - ما أجرته أخيرا من الانتخابات النيابية ، فانها لم تراع فيها حقوق أبناء البلاد وحرياتهم المصرحة في القانون الاساسي ، الذي تعلمون جلالتم انه لم يبين الا على جثث أبناء هذه البلاد ودمائهم الزكية . فان الحكومة الحاضرة - يا صاحب الجلالة - عبثت بكل هذه الحقوق الدستورية ، ولم تمكن الشعب من اجراء الانتخابات ، وانما جمعت مجلسا باسم مجلس النواب لا يمثل الشعب ، ولا نقالي اذا عرضنا ان بعض الاولوية لا تعرف من جعلته الحكومة نائبا عنها ، وانها ضربت بحق الانتخاب وبحرية الافراد عرض الحائط . وقد احدثت هذه التصرفات السيئة استياء عاما في الشعب ، وتؤثرا سيئا في نفوس ابنائه ، مما نخشى انه قد يبعد بين الشعب والحكومة ، وانه قد يؤدي الى عواقب غير محمودة لمنافع الوطن .

فهذه المخاوف التي ساورتنا ، وساورت الشعب على ما نعتقد ، قد تجرؤنا - يا صاحب الجلالة - على ان نعرض على اعتابكم هذه الاحوال المؤلمة ، ولاعتقادنا بأن جلالتم اب لجميع أبناء البلاد وتنظرون اليهم جميعا بعين الرأفة ، وتفارون اشد الفيرة على مصالح الوطن ، وتحرصون كل الحرص على محافظة احكام الدستور والقوانين ، نتقدم بهذا الى سدتكم الملكية رافعين احتجاجنا على تصرفات الوزارة الحاضرة الالفة العرض ، المخالفة لدستور البلاد وقوانينها ومنافع الوطن ، ونلتمس من جلالتم ، نظرا للاسباب التي عرضناها ، حل المجلس النيابي الحاضر ، الذي جمعت الوزارة الحاضرة أعضائه على خلاف القانون الاساسي وقانون الانتخاب ، واسقاط الوزارة الحاضرة التي قامت بتلك التصرفات ، وسببت ارتياب الشعب منها ، وتبديلها بأناس يثق بهم الشعب ، ويحترمون حقوقه ، ولابنائه حرياتهم

ويغارون على احكام الدستور ومسالح الوطن ، وانتخاب مجلس جديد وفق الدستور والقوانين والامر لجلالتكم .
في ٦ شوال سنة ١٣٥٣

وقد تعهد حكمة سليمان بحمل رؤساء القبائل في الالوية الشمالية وفي لواء ديالي على توقيع عرائض بهذا النص الى الملك فتجمع لديه عدد لا يستهان به منها .

الحكومة والمعارضة

واضطربت الحكومة لتطور المعارضة على هذه الصورة ، فعمدت الى احباط مساعيها بمختلف الطرق ، ومن ذلك انها بثت العيون لترقب سير المعارضين ، وتنضج اسرارهم ، ورات ان تستعين بالنواب من الرؤساء الموالين لها لتقضي على المعارضة ، وهو السلاح الذي استعمله المعارضون في العاصمة ، فقام الرؤساء الموالون (١) بجولة في الفرات الاوسط ، بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك ، واخذوا يبرقون برقيات التأييد للوزارة ، ويحثون الناس على مناصرتها . ولما لم يجدوا من يؤيدهم غير العشائر التابعة لهم ، التساوا الى كاشف الغطاء ليوحد صفوفهم ، فطلب الشيخ الى الفريقين (المخاصمين للوزارة والمؤيدين لها) ان يحضروا عنده ، فحضروا . واستجوب اعوان الوزارة عما يريدونه ، فاجابوا انهم مستعدون للاستقالة من عضوياتهم في مجلس النواب على ان يستقيل خصوم الوزارة من عضوياتهم في مجلس الاعيان ، فرد الخصوم على ذلك بان « مجلس الاعيان » قام بواجبه نحو الدستور ، فعلى « الانصار » ان يقوموا بواجبهم نحوه في مجلس النواب اذا ارادوا الاصلاح فاخفق الاجتماع .

فتوى دينية

وتطور الخلاف بين المناصرين والمخاصمين ، وكاد يؤدي الى نشوب قتال فيما بينهم فان القبائل المخاصمة للوزارة تسلحت ، واضربت عن مراجعة الحكومة ، حتى تجاب مطالبتها . حتى ان « متصرفية الديوانية » طلبت حضور الشيخ عبد الواحد الى « مركز المتصرفية » فما كاد يشخص بنفسه ، حتى احاط البلد اعوانه المسلحون ، خشية ان يصيبه مكروه ، فعمدت السلطة الى تسليح انصارها . واستفتي كاشف الغطاء في جواز اقتتال القبائل فيما بينها ؟ فكان للجواب السذي اعطاه رنة في الاندية ، وهذا نص السؤال والجواب .

ما يقول مولانا حجة الاسلام والمسلمين آية الله شيخنا الاعظم الشيخ محمد

(١) امثال الشيخ علوان الحاج سمعون ، والشيخ عمران الحاج سمعون ، والحاج رايح العطية ، والحاج مرزوك المواد ، والحاج داخل الشعلان وغيرهم .

حسين آل كاشف الغطاء دامت بركاته : هل يجوز محاربة العشائر بعضها مع بعض والقتال فيما بينهم وهل ترضون بذلك ؟ وما حكم المحارب بحسب الشريعة الاسلامية ؟ انتونا ماجورين .

« سائل »

— فكان الجواب —

« بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد قال عز شأنه : يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن ألا وانتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا .

« من البداهة بمكان ان محاربة العشائر بعضهم لبعض ، واستعمال القتال والمضاربة فيما بينهم ، هو من افطع المآثم ، وأعظم الجرائم ، واكبر المحرمات . ومحاربة المؤمنين فيما بينهم محاربة لله ورسوله ، وفساد في الأرض كبير ، ومعاذ الله أن نرضى بها ، ويرضى بها مسلم ، ومن نسب إلينا ذلك فقد افترى على الله واقترب اثما كبيرا ، ومن رضي بذلك أو سعى به ، فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، ومن بدا بمحاربة اخوانه أو جيرانه ، أو حرش بين القبائل ، أو اغراهم بالمقاتلة ، فعليه وزر تلك الدماء المحترمة بأجمعها . وقد علم كل ذي حس أن خطتنا ومخاطباتنا لا تزال مقصورة على دعوة الناطقين بكلمة التوحيد الى توحيد الكلمة ، وجمع الشمل ، ولم الشعث ، ولا نرى سلما للسلامة وسببا للسعادة الا بالاتفاق والوحدة ، والتعاون والتضامن ، والاخلاص للسعي وراء الصالح العام ، وهذا واجب على كل واحد من أبناء الامة ، وكبار مفكريها وقادتها وزعمائها واجب عليهم ايقاد تلك الجذوة في كل صدر ، واشعالها في كل فؤاد ، عسى أن تنجع أو تنفع في هذه الامة المتفككة الاجزاء المنهوكة الاعضاء ، عسى أن ينبعث لرجالها وشبيبتها الظمآن الى منهل التعاليم الوطنية ، عين فواردة تسقيهم من منابعها الصافية تروبا عذبا ونجعة صالحة .

« وان غرضي الاسمى ، وهديي الاعلى ، الذي قد اخذ الله علي العهد والميثاق في القيام به ، والدعوة اليه ، من غير توان ولا فترة ، هو تعزيز قضيتنا المقدسة : والسعي في الإصلاح لتضميد بعض الجراح الذي نزف به جسم الامة دما زكيا . الإصلاح هو أقصى ما نروم ، وغاية ما نحاول وما نريد أن أخالفكم الى ما انهاكم عنه ان اريد الا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

« وفي الختام أقول : اعاذكم الله ايها الاخوان من تسلط الشيطان ، الذي يريد ان يذيق بعضكم بأس بعض حتى تهلكوا جميعا . ويخرب بيوتكم بأيديكم . فاحذروا كيده ومكره والا خسرتم الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين » .

النجف الاشرف ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ «محمد الحسين آل كاشف الغطاء»

موقف رئيس الوزراء

اما رئيس الوزراء فانه كان قد سافر الى جنيف في اليوم الرابع من كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور جلسات عصبة الامم عند مناقشة الخلاف العراقي - الايراني على الحدود . فلما عاد الى العراق في ٢٦ من هذا الشهر ، حظي بمقابلة الملك ، وعرض عليه رغبته في التخلي عن الوزارة فرد عليه الملك انه يثق به كل الوثوق ، وانه لا يرى اية ضرورة لاستقالته ، فلما رجع من البلاط وسئل عن رايه في هذه الاوضاع ، وعن احتمال استقالة وزارته ، اجاب بما يلي :

« لقد كنت مشغولا في جنيف عن كل شيء ، اما الاشاعات فلا وزن لها ازاء الحقائق الراهنة . فوزارتنا : ما دامت متمتعة بثقة صاحب الجلالة الملك ، واعتماد مجلس الامة ، والشعب العراقي ، وما دامت شاعرة بأنها تقوم بواجبها على الوجه المرضي المشروع ، وضمن حدود الدستور والقانون ، فانها ماضية في الحكم ، ولن تؤثر في مركزها التقولات فأرجو نفي ما قيل بصدد مركز الوزارة بلسان صريح » (١)

تأملات

في الوقت الذي كان رئيس الوزراء يدلي بهذه التصريحات ، وترد الصحف المعارضة عليه ردودا قاسية ، كانت القبائل (تهوس) هوساتها ، والبلاد تغلي غليان المرجل ، والسلطات تطارد الخصوم ، وتعطل الصحف ، وتبث العيون ، والادارة مشلولة في خارج العاصمة . فقد تعطل سير الجباية ، واخذت القبائل تدخل المدن بسلاحها ، والمعارضون في بغداد يترددون على قصر الملك علي ، عسم الملك غازي . ويبشون صاحبه شكواهم المختلفة ، ويطلبون اليه التدخل لانقاذ الوضع من الترددي ، فكان جلالته يعدهم خيرا ، وكثيرا ما اتصل هؤلاء المعارضون برؤساء العشائر فسي الغرات بالتلفون المنسوب في دار « الملك علي » الامر الذي كانت تعده الوزارة تحديا سافرا لسلطانها .

استقالة الوزارة

كان « مجلس الاعيان » قد انتقد « الوزارة الابوية الاولى » في الانتخابات ، التي اجرتها لمجلسها وفي سائر اعمالها . وكان رؤساء القبائل التي وجدت نفسها مغبونة في نتائج الانتخاب ، يقفون موقفا معاديا للحكومة . وقد تطورت معارضة الاعيان للوزارة الى توقيف اعمالها ، وعدم تشريع قوانينها فشلت بذلك يدها عن كل عمل . ومع ان الوزارة توسلت بكل الوسائل لتخفيف وطأة المعارضة ، ولتحول دون

(١) جريدة البلاد عدد ٤٦٥ بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥

الاصطدام مع القبائل ، فان اعمالها توقفت توقفا محسوسا . يضاف الى ذلك ان خلافا نشب بين وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير الدفاع جميل المدفعي ، ووصل درجة لم تقو جهود رئيس الوزراء على ازالته ، او تخفيفه على الاقل ، فما كان من رئيس الوزارة الا ان قدم كتاب استقالته الآتي :

بغداد ٢٣ شباط ١٩٣٥

مولاي صاحب الجلالة

لقد شعرت في الآونة الاخيرة ان التضامن الوزاري ليس موجودا بالصورة التي يستلزمها وضع اية وزارة شاعرة بمسؤولياتها ، وعازمة على تحقيق ما تنتظره البلاد من خدمة ، ولما كان ذلك مما يجعل الاستمرار على تسيير شؤون الدولة وفق رغائب جلالتك ، من الامور التي لا يسعني انكار صعوبتها ، بالرغم من تأييد اغلبية مجلس الامة للوزارة ، فانني مضطر ان اتقدم الى جلالتك ، رافعا استقالتي من رئاسة الوزارة راجيا قبولها وانني لا ازال لجلالة سيدي

العبد المخلص - علي جودت

الجواب الملكي

عزيزي علي جودت الايوبي

استلمت كتاب استقالتك المؤرخ في ٢٣ شباط ١٩٣٥ ولا يسعني الا ان ابدي اسفي على مفارقتكم رئاسة حكومتي ، واعرب لكم عن شكري وتقديري لما قمتم به انتم وزملائكم من خدمات ثمينة لهذه البلاد .

هذا وارجو ان تشاربوا موقنا على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وخمسة وثلاثين الميلادية .
غازي

من يؤلف الوزارة الجديدة ؟

تضاربت الآراء فيمن يجب ان يؤلف الوزارة الجديدة ، بعد ان استقالت « الوزارة الايوبية » فمن قائل ان علي جودت هو الذي يجب ان يكون هذه الوزارة . بعد ان يدخل عناصر قوية على وزارته المستقلة ، ويخرج ارشد العمري ووزير الاقتصاد والمواصلات من هيأتها (١) ، ومستبشر ان الاحزاب السياسية المختلفة

(١) قال لنا السيد علي جودة - بعد انهيار نظام الحكم الملكي في العراق - ان وجود ارشد العمري عضوا في وزارته ، وتعرفاته العيبانية ، وعدم اتزانه كل ذلك ادى الى مهاجمة وزارته بحق وبدون حق .

يجب ان تتعاون مع بعضها فتؤلف وزارة تأخذ على عاتقها خدمة الصالح العام ،
وتعيد الطمأنينة الى النفوس . وسرعان ما كلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة
الجديدة ، ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك لسببين : اولهما لان الجهات العليا كانت
ترغب في اشراك السيدين : جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي في حياة الوزارة التي
سيكونها الهاشمي ، وعدم اشراك رشيد عالي الكيلاني في عضويتها ، وثانيهما اصرار
رؤساء القبائل على استبعاد المدفعي والاويوبي من العضوية في الوزارة الجديدة .
وضرورة اشراك الكيلاني فيها . يضاف الى ذلك ان الهاشمي كان يريد حل المجلس
النيابي القائم ولكنه لم يجد من يؤيد رايه .

كتب الينا السيد رشيد عالي الكيلاني يقول :

« لما كلف الملك ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة قال له : ان علي جودة وجميل
المدفعي رجياه ان لا يدخل رشيد عالي الكيلاني في وزارته ، ولا سيما كوزير
للدخالية ، وذلك لانهما يعتقدان بأن الكيلاني كان من اقوى العوامل التي ادت الى
سقوط وزارتهما ، ولا تصالاه الوثيق برؤساء القبائل من جهة ، وخشيتهما من ان
يبعدا عوانهما من الوظائف من جهة اخرى . ولما فاتح الهاشمي السيد الكيلاني برغبة
الملك هذه ، كلفه ان يدخل وزارته كوزير للمالية ، وكانت نية الهاشمي متجهة الى
ادخال حكمة سليمان في وزارته كوزير للدخالية ، فاعتذر الكيلاني عن قبول هذا
المنصب لعدم المامه بالشؤون المالية ، واقتراح ان يبقى خارج الوزارة متفرغاً لأمور
حزبه ، فوافقه الهاشمي على ذلك . ولما كلف حكمة بالاشتراك في وزارته اشترط
شروطاً لم يرتضها الهاشمي ، مع اعتقاده بضرورة وجود الكيلاني وحكمة في وزارته .
وهكذا اعتذر عن التكليف السامي » اه .

وحدثني السيد علي جودت في يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٨ انه استدعى الهاشمي
الى داره ، قبيل استقالته من الوزارة ، وطلب اليه ان يتبها لاستلام الحكم ، اذا
وجد في ذلك مصلحة عامة ، فسأله الهاشمي عن مقدار التأييد الذي يلقاه هذا
العرض ؟ فرد عليه جودة بأنه يتعهد له بكل ما يريد ، ولا سيما اذا اشركه وزميله
جميل المدفعي في وزارته الجديدة ، ولكن الهاشمي كان يرى ضرورة اشراك رشيد
عالي الكيلاني معه ، فلم يسفر الاجتماع عن نتيجة ما ، فلما استقال الايوبي وكلف
الهاشمي بتأليف الوزارة ، ذهب الايوبي الى البلاط ليقول للملك بأن دخول الكيلاني
في الوزارة الجديدة سيؤدي الى امور لا يرتضيها احد ، اذ سينضم اليه بعض
الاشخاص الذين لا ترتاح السلطة الى سلوكهم فارسل الملك الى الهاشمي يلتمسه
التريث في الموضوع .

وحدثني السيد حكمة سليمان في يوم ١٦ نيسان سنة ١٩٣٨ قائلاً : ان سبب
اخفاق الهاشمي في تأليف الوزارة ، نشأ عن اصرار الجهات العليا على ادخال

السيدين : علي جودت وجميل المدفعي في الوزارة الجديدة ، وعدم موافقة الهاشمي على ذلك .

وحدثني السيد ناجي السويدي عن هذه الإزمة قائلا انه اقترح على الملك أن يجمع اقطاب السياسة في البلاط فلا يفارقونه حتى تؤلف الوزارة الجديدة ، تبعا للعادة التي يتبعها الكرادلة في روما عند وفاة أحد الباباوات . فان العادة في روما أن يجتمع الكرادلة ، بعد وفاة كل بابا ، ويدخلون جناحا خاصا من بناية الفاتيكان فلا يسمح لهم بالخروج منه الا بعد أن يكونوا قد فرغوا من انتخاب خلف للمتوفى .

وعلى كل فان عدم اشتراك المعارضة في « الوزارة المدفعية الثالثة » التي تكونت بعد استقالة « الوزارة الابوية الاولى » جعل عمر الوزارة الجديدة قصيرا ، وتطورت المعارضة من العصيان المدني الى العصيان المسلح ، وزجت القبائل في اتون عظيم من الفتن فصممت الوزارة على مقاومة العصيان بالقوة ولكنها لم تجد من يؤازرها .

★ ★ ★

الوزارة المرفعة الثالثة

توطئة

اعتذر « الاخائيون » عن الاضطلاع باعباء المسؤولية ، للسببين اللذين اشرنا اليهما في ختام بحثنا عن « الوزارة الايوبية الاولى » فدعي السيد جميل المدفعي الى تأليف « الوزارة الجديدة » ولكن المدفعي وجد الجو مكفهرًا ، والحالة العامة غير مستقرة ، فلم يجد من يعتمد عليهم غير الزملاء الذين قبلوا الاشتراك معه في تحمل الاعباء ، اي انه لم يوفق الى اشراك العناصر المتطرفة ، او التي كانت موضع ثقة القبائل الشائرة ، فكانت وزارته قصيرة العمر ، وكانت التدابير التسي اعترمت اتخاذها ، لارجاع القبائل المذكورة الى حظيرة الطاعة ، موضوع اخذ ورد . وهذا كتاب اسناد منصب رئاسة الوزراء اليه المرقم ٧١ والمؤرخ ٤ آذار سنة ١٩٣٥ :

رقم ٧١

وزيرى الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة علي جودت الايوبي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الرابع من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمسة وثلثين ميلادية .
غازي (١)

هيئة الوزارة الجديدة

اما « هيئة الوزارة الجديدة » فكانت - كما تقول الارادة الملكية ٧٢ لسنة ١٩٣٥ - كما يلي :

(١) محاضر مجلس النواب في دورته الانتخابية الخامسة ص ١٥٨

- ١ - جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء
- ٢ - عبد العزيز القصاب : وزيرا للداخلية
- ٣ - يوسف غنيمه : وزيرا للمالية
- ٤ - توفيق السويدي : وزيرا للعدلية
- ٥ - نوري السعيد : وزيرا للخارجية
- ٦ - رشيد الخوجة : وزيرا للدفاع
- ٧ - محمد امين زكي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
- ٨ - عبد الحسين الجليبي : وزيرا للمعارف

كلمة لرئيس الوزراء

وقد جرت حفلة الاستيزار في يوم ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٢ هـ و ٤ مارت ١٩٣٥ م
فالتقى رئيس الوزراء الكلمة التالية ، مخاطبا بها رئيس الديوان الملكي والمهنيين من
موظفي الدولة :

« أرجو ان ترفعوا شكري الى مولاي صاحب الجلالة على ثقته الثمينة
المتوالية ، واسأل الله أن يوفقني فأكون عند حسن ظن جلالته ، وان يحرسه بعين
عنايته الصمدانية .

« ان هدفنا هو خدمة البلاد ، واعلاء شأنها ، واني اشكر اخواني الموظفين على
مؤازرتهم السابقة : كما ان لي املا وطيدا بأنهم سيبدلون جهدهم للقيام بما يفرضه
عليهم الراجب واني لأرجو الله أن يسدد خطواتنا ، ويوفقنا جميعا لخدمة البلاد .
وتوطيد دعائم عزها في الداخل والخارج ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك
المعظم « اه (١) .

والمأمل في هذه الكلمة الموجزة ، لا يجد ما يدل على الخطأ التي اعتزمت
الوزارة انتهاجها ازاء الحالة الخطرة التي كانت تتمخض بها البلاد يومئذ .

ولما كان رئيس مجلس النواب ، رشيد الخوجة ، اصبح وزيرا للدفاع في هذه
الوزارة ، فقد انتخب رئيس الوزراء السابق السيد علي جودة : رئيسا لمجلس
النواب .

منهاج الوزارة

وفي يوم ٥ آذار ١٩٣٥ التقى رئيس الوزراء في مجلس النواب منهاج وزارته وهو :

سادتي :

اقدمت وزارتنا على تحمل اعباء المسؤولية معتمدة - بعد الله - على الثقة الثمينة التي اولاهها ايها صاحب الجلالة الملك المعظم ، وعلى مؤازرة مجلس الامة ، وهي شاعرة باهمية تلك المسؤولية ، وعازمة على السير بالبلاد الى الرقي والاصلاح .

وتستهدف وزارتنا قبل كل شيء في اعمالها ، تثبيت روح الاستقرار والطمأنينة ، باتخاذ الاجراءات العادلة الموطة لدعائم الامن والنظام ، والاهتمام لتأمين حقوق الافراد ، وتقوية الشعور بالواجب ، وكذلك تعزيز روح المودة السائدة بين العراق والممالك الاخرى ، وازالة ما من شأنه تعكير صفوها .

لا يخفى على المجلس العالي ان ميزانية الدولة ، التي رفعت اليه عند افتتاحه . والتي تؤيدها هذه الوزارة ، تحتوي على اهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية ، وعلاوة على ذلك فان الوزارة مهتمة باعداد ميزانية اضافية للمشاريع العمرانية الرئيسية ، ولتحقيق الخطط المفيدة التي تضمنتها منهاج الوزارات الاخيرة ، والتي لم يتسن انجازها نظرا لضيق الوقت ، وذلك فيما يخص التشريع ، والعمران . والاقتصاد ، والمعارف ، والجيش ، والصحة ، والطرق ، وغير ذلك . وان الوزارة ترجو الله تعالى ان ياخذ بيدها لاداء ما تتوق اليه من الخدمة لهذه البلاد العزيزة اه (١) .

نظرة في منهاج الوزاري

وابرز نقطة في هذا منهاج ، ان الوزارة قررت (اتخاذ الاجراءات العادلة الموطة لدعائم الامن والنظام) وتفصيل ذلك هو :

لما دخل المدفعي وزيرا للدفاع في « الوزارة الايوبية » التي اختل في ايامها الامن ، وسادت الفوضى ، واهين الدستور (على حد تعبير الصحف المعارضة) ، كان من رايه ان يجرد حملة تاديبية لاختضاع القبائل الثائرة ، على حين كان من راي رئيس الوزارة ان تضبط قوات الشرطة النقاط المهمة ، المحيطة بهذه القبائل ، وان ترسل الطيارات لتصلهم بقنابلها فتضطرهم الى الاستسلام ، او طلب الدخالة ،

فتحتن بذلك الدماء من جهة ، وتحافظ على كرامة الجيش ومعنويته من جهة أخرى . فلما صارت الوزارة الى « السيد المدفعي » قرر تجريد القوة اللازمة لاعادة التباثل المذكورة الى حظيرة الطاعة .

هذا ما اخبرني به السيد علي جودت في يوم الجمعة الخامس من شهر نيسان ١٩٣٥ م . اما السيد المدفعي فكتب الي بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٩ انه كان ينصح علي جودت بلزوم التخلي عن المسؤولية الى ياسين الهاشمي ، ولكن عدول الهاشمي عن قبوله تأليف الوزارة الجديدة ، وترشيحه « المدفعي » لهذه المهمة ، اضطر الاخير الى قبول المسؤولية في تلك الظروف .

برقية لوزير الداخلية

تسلمت « الوزارة المدفعية الثالثة » زمام المسؤولية والبلاد تغلي غليان الرجل ، فقد تسلمت القبائل جهارا ، وانتشرت روح التمرد في البلاد علنا ، وعمت الفوضى سائر الانحاء ، وكثرت الرشوة بين الموظفين ، وتمطلت التجارة ، وتوقفت الزراعة ، وتسرب اليأس من الاصلاح الى النفوس كافة . ولما كان الموظفون فسي الاولية مسؤولين في الدرجة الاولى عن هذه الاوضاع ، ابرق اليهم وزير الداخلية هذه البرقية :

« تسلمت اليوم ، بعون الله ، زمام وزارة الداخلية ، فاطلب من جميع اخواني موظني هذه الوزارة اتباع ما يأتي :

اولا - السهر على واجبات الوظيفة بنشاط ، والاعتناء بتنفيذ قوانين الحكومة بحزم . مع احترام الناس ، ومعاملتهم بالحسنى ، والتي هي احسن .

ثانيا : الاهتمام بالساوك الحسن ، والظهور بالمظهر الذي تقتضيه هبة الدولة وسلامتها .

ثالثا - اخباري ، حسب الطرق المتبعة ، عن كل ما يحدث .

رابعا - الاعتناء باوقات الدوام ، وملازمة مركز الوظيفة حتى في العطلات الرسمية ، وسياتيكم تفصيل عن ذلك .

هذا وسنشد المراقبة والتفتيش فنكافئ المهتم ، ونعاقب المهمل ، وبالله التوفيق اه .

وزير الداخلية : عبد العزيز القصاب

ملاحق الثورة

تضمنت الشكاوى التي رفعها رؤساء القبائل ضد « الوزارة الايوبية الاولى » امورا مختلفة ، أهمها طلب اسقاط الوزارة . فلما استقالت هذه الوزارة وتآلفت « الوزارة المدفعية الثالثة » كان من المنتظر ان يخالد القائمون بالحركة الى الهدوء والسكينة ، لكنهم استمروا في حركتهم وصاروا يطالبون بسقوط « الوزارة الجديدة » بزعم انها لا تختلف عن التي سبقتها لا من حيث العناصر ، ولا من حيث الاهداف . وقد اكد لي السيد عبد الحميد عبد المجيد متصرف الديوانية ، ما سمعته من الرؤساء الناقمين على الوزارتين : الايوبية الاولى والمدفعية الثالثة ، من انهم لم يروا في اعضاء هاتين الوزارتين الصنات التي كانوا يريدونها في رجال الوزارة التي يجب ان تقوم في البلاد ، وبعبارة اصح انهم كانوا يرون ان تتولى المسؤولية وزارة من الاخائيين أو أية وزارة تؤمن مصالحهم .

وكان المتصرف المومي اليه يرى وجوب استعمال القوة لخماد هذه الحركة الجديدة ، قبل ان يستفحل امرها ، وان تجري الحكومة التحقيقات الواسعة ضد المتهمين بتشجيعها من اهل بغداد ، فتنزل العقاب الصارب فيهم ، حتى وان استلزم العدل شنق شخص او شخصين من الرجال البارزين في المملكة ، وقد كتب بذلك تقارير ضافية الى الجهات المسؤولة لكن احدا لم يأخذ برايه .

وعلى كل فقد شرع المتصرف في اتخاذ بعض الاجراءات التي رآها ضرورية لمحافظة صدور الانهار . فما أن شعر رؤساء القبائل بذلك حتى سارعت جموع من قبائل « الاكرع » التي يرأسها الشيخ شعلان العطية الى « صدر الدغارة » الذي يبعد عن جنوبي الحلة ٦٠ كيلومترا ، وعن شمالي الديوانية ٤٣ كيلومترا ، فاحتلت القلعة القائمة هناك ، واقامت قوة مسلحة فيها ، وتلفنت الى سلطات الري المختصة انها مستعدة لان تاتمر بأوامرها من حيث توزيع المياه . وفي الوقت نفسه ان جموعا من « قبائل آل فتلة » التي يرأسها « الشيخ عبيد الواحد الحاج سكر » خربت القناطر والجسور ، القائمة على الانهر المتشعبة بين الفيصلية وابسي صخير ، وبنين الاخيرة والشامية ، لتقطع الطريق على قوات الحكومة ، واقامت قوة مسلحة على احد هذه الجسور ، وصارت تستوفي الاجور ، كما لو كانت سلطة حكومية .

هذا ما جرى في « لواء الديوانية » في ٩ آذار . اما في « لواء ديالى » فان جموعا من قبائل « العزة » التي يرأسها الشيخ حبيب الخيزران ، احتلت (منصورية الجبل) في اليوم نفسه ، واقامت قوة فيها .

ولا ريب في ان اشتراك هذين اللوائين « المتباعدين » في هذا العصيان المسلح ، معناه اشغال قوات الحكومة على جبهتين ، وهو ما كان يخل بالتوازن في قوات الجيش يومئذ .

تدابير الحكومة

اضطرب موظفوا « قضاء ابو صخير » من حركة عبيد الواحد ، وخشوا أن يصيهم الاذى ، فطلبت متصرفية اللواء الى وزارة الداخلية ان تقسوي عزائمهم .
فارسلت هذه مئة شرطي .

واجتمع « مجلس الوزراء » للمذاكرة في التدابير الواجب اتخاذها ، ودعى مستشار وزارة الداخلية السر كرنواليس ، ورئيس الديوان الملكي السيد رستم حيدر ، ورئيس اركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي ، الى الاشتراك في الموضوع ، ولما سئل المستشار البريطاني عن رايه في الوضع القائم وكيفية معالجته ؟ اجاب « يترتب على الحكومة ان تقرر حالا التأديب لان تخاذلها أمام الثوار سوف تكون له نتائج وخيمة على مستقبل الدولة وليس لديه رأي آخر يبديه غير ذلك . اما قوى الحكومة وما يقال فيها من تضعف او ضعف فانه لا يعتد بذلك ، كما أنه يعتد بأن قوى الشرطة وحدها تستطيع ان تخمد الثورة » (١) . وعلى هذا كلف رئيس اركان الجيش بتهيئة القوة اللازمة لمجابهة الطوارئ ، واصدار اذاره الى القطعات العسكرية لتكون مستعدة للسفر ، فأجاب انه سيبذل الانذار الى القوات الممكن سوقها ، وانها ستصل الى المحلات المطلوبة بعد بضعة ايام .

وصدرت الاوامر الى القوات المسلحة بالسفر فعلا ، فاسافر فوجان الى « ابي صخير » وفوجان الى « الديوانية » وفوج الى « السماوة » وبقي فوج تحت الانذار في « الحلة » وارادت وزارة الدفاع ان تسحب كتيبة الخيالة من « كركوك » لتعزيز قوة الديوانية ، فعارضت متصرفية اللواء في سحبها ، وقالت انها تخشى ان تهاجم المدينة قبائل العبيد (بالتصغير) والصايح ، نظرا للدعائيات الواسعة التي كانت تبث ضد الحكومة في هاتيك الجبهات (٢) .

وتحركت القوات النظامية من بغداد في يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ فما كاد الفوجان

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٢٦١ وكان السويدي وزيرا للمعلبة في هذه الوزارة ، وحاضرا جلسة المجلس .

(٢) حدثني حكمة بك سليمان ، احد اقطاب المعارضة ، قال :

ابرق متصرف لواء كركوك جميل الراوي الى الحكومة في العاصمة انه مستعد لارسال الف مسلح من قبائل لوائه لاصحاح حركة الفرات الاوسط ، فلما سمع بذلك قائد الفرقة الثانية في كركوك الفريق بكر صدقي ، ابرق بدوره الى وزارة الدفاع « ان حالة الامن في كركوك خطيرة ، وان ابار النفط معرضة الى الخطر ، وانه لا بد من تعزيز القوات التي تحت تصرفه » . فاستقط في يد الراوي المتصرف ، وابرق الى الداخلية يؤيد برقية القائد الى وزارة الدفاع . والظاهر لدينا ان بكر صدقي كان على اتصال بالمعارضة في بغداد ، ولا سيما بعديته الحميم حكمة سليمان .

الاولان يصلان « جسر العباسيات » في منتصف طريق الحلة - الكوفة حتى ظهر ان
انجر لا يحتمل عبور المصفحات عليه فعمادا الى « الحلة » لبواصلا السير عن طريق
« طويريج » فصادفا على « جسر الهندية » ما صادفاه على « جسر العباسيات »
وغرقت احدى المصفحات في الفرات ، فأخرجت بصعوبة .

وتقول المجلة الاسيوية ما تعريه :

« وكانت العقيدة السائدة في اذهان السلطة يومئذ ، ان قوات الجيش لسن
تشبك في الحرب مع القبائل ، وإنما جيء بها للارهاب فقط ، فيتشتت بهذه
الواسطة شمل المتظاهرين ، ولكن الحقيقة ان ارسال الجيش زاد الطين بلة ، حيث
اعتقد الناس انه سيلتحق بالثوار . وقد ظهرت في النجف موجة كلامية ضد اهل
السنة (كذا) وانتشرت بين صفوف الجيش فيها مناشير تحث الافراد على عدم
الاشتراك في أية حركة يراد بها أستئثار فريق من اهل بغداد بالكراسي الوزارية ،
وبذل القادة مجهودا كبيرا لضبط عواطف الضباط الاحداث ، والافراد المتحمسين ،
الذين اهيئوا اثناء مرورهم بالنجف » اه .

وارتأت الوزارة القائمة ان تقصف الطائرات « قبائل آل فتلة » بجوار
« الفيصلية » قبل ان تصل قوات الجيش الى « ابي صخير » فعارضت « رئاسة
اركان الجيش » وامانت ، وحجتها على ذلك ان القصف قد يؤدي الى احتلال
(أبو صخير) من قبل القبائل ، وقد يتصلون بالنجف ، فيقتضي عندئذ سوق قوات
كبيرة لاسترداد « أبو صخير » وهذا يتطلب تضحيات وجهودا كبيرة ، ولذا طلبت
تأجيل القصف الى ان تصل القوات الزاحفة الى ابي صخير ، ولا سيما وأن تقارير
« متصرفية لواء الديوانية » كانت تدل على ان اكثر من ثلث قبائل اللواء المذكور ضد
الحكومة ، وان تقارير المفتش الاداري للواء الحلة تحسن العسكري ، دلت على ان
« الشيخ سماوي الجلوب » أحد رؤساء آل فتلة ، بدأ يوزع السلاح على افراد
عشيرته جهارا ، وان « شرطة لواء ديالى » عثرت على ضابطين في الجيش ، يحملان
نسخا من « جريدة المبدأ » وفيها مقالة شديدة اللهجة ضد الحكومة ، بقصد اثارة
قبائل اللواء المذكور ، وان الرئيس حسين علوان أحد الضباط في « بغداد » امتنع عن
الالتحاق بوحدته ، مستنكرا استعمال الجيش ضد القبائل فاعتقل ، الى غير ذلك
من الاعذار التي حملت البعض على الزعم بأن رئيس اركان الجيش الفريق الركن
طه الهاشمي كان يريد تأييد موقف اخيه ياسين الهاشمي المعارض للسلطة . وعلى كل
فما كادت الطائرات تشرع في الاستطلاع حتى هاجت القبائل وماجت ، واخذت تهزج
بهازيجها المعروفة . ومن أهازيجها يومئذ :

« همدان ابكاعي وحارسها » و « زم بحر وحيد شيروفه » و « ذبيت حجارة
عك بيهه » .

ولعل اعذب هوسة سمعت يومئذ ، تلك التي انشدها ابن اخت الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وهي « يحجوب بس لا يرشونك » يريد ان يقول لخاله انه يخشى ان ترشيه الحكومة ، كما رشت الذين استمالتهم السي جانبها من قبل ، فيعدل عن مطالبه الإصلاحية التي ثار لتحقيقها .

رئيس اركان الجيش يتحدث

ولما كان قد شاع في تلك الآونة ان رئاسة اركان الجيش قدمت تقريراً أكدت فيه عدم قدرة الجيش العراقي على مقاومة القبائل المتمردة ، لما بينه وبين افرادها من ملابسات ، فقد طلبنا الى رئيس اركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي ، ان يجلو لنا الحقيقة فتفضل علينا بهذا الكتاب :

عزيزي عبد الرزاق الحسني

بمناسبة اعادة طبع كتاب « اسرار الانقلاب » وتنويرا للرأي العام عما شاع بأن رئاسة اركان الجيش قدمت تقارير لوزارة الدفاع ، ذكرت فيها أن الجيش لا يستطيع مقاومة الثوار في ثورة الفرات الاولى ، التي وقعت في اوائل شهر مارت سنة ١٩٣٥ ابدي ما يلي :

قدمت الى وزير الدفاع تقريرين : الاول بتاريخ ١٠ مارت ١٩٣٥ والثاني بتاريخ ١٤ مارت ١٩٣٥ وفي التقرير الاول ذكرت ان أوامر الانذار صدرت للوحدات التي سوف تشترك بالحركات ، وبينت أن هذه الحركة تختلف عن الحركات التي جرت سابقا في السليمانية ، وبرزان ، وضد الآتوريين ، من حيث تأثيرها على الرأي العام ، وان حركة الشغب واسعة النطاق ، ولها اتصال بقبائل عفك ، والرميثة ، وان البعض من علماء النجف يشجعها ، وان ثلاثة اعضاء من مجلس الاعيان من مديريها ، وان الباعث الاصلي لها ، هو موقف مجلس الاعيان تجاه وزارة الايوبي . ونوهت بان المعارضين ، والمشاعيين ، قد يستغلون هذه الحركة ، ويثبون روح التمرد ، وفي الاخير ذكرت بانني لا اقصد من ملحوظاتي الانفة ان تظهر الحكومة ضعفا تجاه القبائل المتمردة ، انما رغبت في ان تستعمل الحكمة والبصيرة ، قبل الشروع بالقتال .

وكانت رئاسة اركان الجيش قد طلبت الى الداخلية ارسال تقرير مفصل عن مدى حركة التمرد في لواء الديوانية ، وارسلت أمر منطقة بغداد السي الديوانية للاطلاع على الموقف ، والمذاكرة مع المتصرف ، وظهر من التقرير الذي قدمه المتصرف الى أمر المنطقة ان القبائل المعادية كما يلي :

١ - في المشخاب جميع القبائل ، ما عدا قبيلة آل ابراهيم .

- ب - قسم كبير من قبائل الشامية .
- ج - قبائل الدغارة ، ما عدا العمر ، وقسم من الهللات .
- د - قبائل الرميثة .
- هـ - القبائل المحيطة بقصبة الديوانية ، ما عدا اشخاص معدودين .
- و - وضع قبائل عفك مشكوك .

وما عدا ذلك فقد وردت معلومات موثوقة تفيد أن سماوي الجلوب ، شيخ آل فتلة في لواء الحلة ، كان يوزع السلاح على جماعته .

وفي التقرير الذي قدمته الى وزير الدفاع في ١٤ مارس ١٩٣٥ ذكرت هذه المواد ، وبينت ان الجماعات المعادية لم تنحصر في فخذ آل سكر من آل فتلة ، كما كان يظن ، واوضحت ان القصف الجوي وحده لا يكفي للقضاء على الشغب في قضاء ابي صخير ، ما لم تساق قوات من الجيش . واوضحت ان اقصى القوة التي يمكن تحشيدھا لاجراء الحركات ضد الثائرين في ذلك القضاء ، ستة افواج ، وهي فوجان في ابي صخير ، وفوجان في الديوانية ، وفوج في السماوة ، وفوج آخر في الحلة ، وقد يتعسر حشد قوة اخرى ، لان افواج الحدود لا يمكن جلبھا ، فضلا عن ان الموصل ، وكركوك ، وبغداد ، والناصرية ، يجب ان تبقى فيها حاميات ، علاوة على قوى الاحتياط المقتضي ابقاءھا في بغداد للطوارئ . وكانت قوى الجيش في ذلك الوقت عبارة عن خمسة عشر فوجا . ومع ذلك نوهت بإمكان اضافة فوجين الى القوى المحتشدة ، ولمحت الى نجاح الحركات في المشخاب . وفي الاخير طالبت الى الحكومة ان تتخذ جميع التدابير السياسية ، والادارية ، للتأكد من صداقة الموالين ، وجلب المعارضين في مناطق الدغارة ، والديوانية ، والرميثة ، الى جانبھا .

وكان رئيس الحكومة يطلب بالحاح الاسراع بالقصف ، فيما كان راي رئاسة اركان الجيش ان لا يشرع بالقصف ، قبل وصول القوات الارضية الى المحلات اللازمة ، اعني قبل مسك قصبة ابي صخير من قبل الفوجين . اذ ان كل حركة تجري ضد الثائرين ، قد يؤدي الى هجومهم على ابي صخير ، واحتلالهم اياھا ، وفي ذلك خلل في نجاح الحركات ، وتكبيد قوات الجيش متاعب لا داعي لها ، فضلا عن ان قرب ابي صخير من النجف ، وعلى اثر وقوع الاولى بيد الثوار ، تتوسع حركة الشغب ، ويزيد نشاط الثوار .

وبالرغم من سوق الافواج بالسيارات الى « ابي صخير » فان ضعف جبري العباسيات والكوفة آخر تحشيدھا في ابي صخير ، ولما تحشدت فيها ، وبينت اركان الجيش ان القوة الجوية مستعدة للقصف ، بعد انتهاء مدة الانذار ، اوعزت

الحكومة بتأجيل القصف الى انقضاء ايام عيد الاضحى .
وفي الختام اقبلوا فائق الاحترام

١٩٣٩/٦/٢٦

المخلص : طه الهاشمي

تقرير رئيس الاركان

وعثرنا مؤخرا على تقرير رئيس اركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي بين
اوراق وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب الخاصة فرأينا اثباته فيما يلي :

سري للغاية

التاريخ ١٠ آذار

الرقم ٧١٣٥

من رئاسة اركان الجيش الى معالي الوزير .

اعرض ملحوظاتي فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الحكومة الموقرة عصر يوم
٩ - ٣ - ١٩٣٥ بشأن الحركات ضد الشيخ عبد الواحد الحاج سكر .

١ - ليس من صلاحيتي المداخلة في مقررات الحكومة الادارية . ولكن رى من
واجبي ان الفت نظر معاليكم الى خطورة القرار الآنف الذكر .

٢ - اصدرت اوامر الانذار الى الوحدات ، التي سوف تشترك بهذه الحركات .
وسوف يبدأ التحشد في مساء هذا اليوم ١٠ - ٥ - ١٩٣٥ وستجتمع الوحدات
بموجب الخطة الموضوعة في المحلات اللازمة ، وتكون مستعدة للحركة ضد القبائل
عندما تقرر الحكومة ضربهم .

٣ - تختلف هذه الحركة عن الحركات التي جرت سابقا ضد الشيخ محمود ،
والشيخ احمد تارزان ، والآشوريين ، من حيث تأثيرها على الرأي العام ، وعطف بعض
الجماعات عليها . ففي الحركات ضد الآشوريين ، كان الرأي العام بأجمعه يؤيد
الحركة . اما في هذه الحركة فالقتال سينشب ضد قبائل كثيرة النفوس ، تقطن
مناطق وعرة من حيث الحركات الارضية . اذ ان الساحة ذات اهوار ومستنقعات
وجداول ، والمعلومات السابقة تدل على ان حركة الشغب واسعة النطاق لها اتصال
بقبائل عفا ، وقبائل الرميثة ، وان البعض من علماء الجعفرية في التجف يشجعها .
والهم ان ثلاثة اعضاء في مجلس الاعيان من مؤيدي هذه الحركة ، وهم السيد محسن
أبو طبيع ، والسيد علوان الياسري ، والشيخ سماوي الجلوب ، فضلا عن ان الباعث
الاصلي لها موقف مجلس الاعيان تجاه الوزارة السابقة . وليس ببعيد ان يستغل
المعارضون والمشاغبون هذه الحركة ويثبوا روح التمرد في بعض الجماعات . كما ان
الذين يشتغلون بالطائفية من الموظفين واطباء مجلس الامة وغير الموظفين قد يعملون
للاستفادة منها .

٤ - والامر الاهم ، ان أكثر جنود الوحدات من اهل القبائل في العمارة ، والمتفق ، والحلة ، وان البعض من الضباط من اولاد المشايخ ، وقد تسري روح البغضاء الى البعض من الجنود والضباط المذكورين ، الامر الذي يؤثر في نجاح الحركات .

٥ - ومن ناحية اخرى ارى ان موقف الدولة الخارجي حرج ، بسبب الاختلاف بين العراق وايران على الحدود . فالقتال ضد القبائل قد يؤثر على هذا الموقف .

٦ - لا اقصد من ملحوظاتي هذه ان تظهر الحكومة ضعفا تجاه القبائل المتمردين . انما ارغب في ان تستعمل الحكمة والبصيرة قبل الشروع بالقتال .

الفريق طه الهاشمي : رئيس أركان الجيش

والغريب في هذا المقام أن قبائل الفرات الاوسط ، وقبائل المنتفق ، ثارت في وجه « الوزارة الهاشمية الثانية » التي تألفت بعد استقالة « الوزارة المدفعية الثالثة » بأيام معدودات ، فاستطاع الجيش ، موضوع البحث ، أن يقاتلها بنجاح ، وأن يقضي على ثوراتها بيسر . ويقول توفيق السويدي (١) « ان بعض الوزراء قد طلب من رئيس الوزراء ووزير الدفاع اتخاذ الاجراءات لتنحية القائد العام - يريد طه الهاشمي - واستبداله بقائد آخر أكثر حكمة وابعد غورا فيما يقوله ويفعله » .

استعانة الحكومة بالقبائل

لا ينكر ان رجال السياسة في بغداد لعبوا دورا خطيرا على مسرح الحزبية في عام ١٩٣٥م . وكما ان « المعارضة » استطاعت ان تحمل بعض القبائل على القيام بالعصيان المسلح في بعض المناطق فان « انصار الحكومة » من الموظفين الاداريين في اللوائين الحلة والديوانية (٢) استطاعوا ايضا ان يحملوا بعض الرؤساء في هذين اللوائين على التكتل ضد العصيان المذكور ، فكان الشيخ علوان الحاج سعدون ، واخوه الشيخ عمران ، والحاج رايح العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج مرزوك العواد ، من انصار الحكومة . فلما قطع الشيخ عبد الواحد الجصور ، عبرت « بيارق » انصار الوزارة الضفة اليمنى من « نهر الغادوري » حتى وصلت الى بزايز

(١) مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والتقية العربية ص ٢٦٠ .

(٢) كان متصرف لواء الديوانية يومذاك « عبد الحميد عبد المجيد » وقائمقام الشامية « عبد الله علوان » وقائمقام ابو صخير « علي غالب » اما متصرف لواء الحلة ، يومذاك فكان « أحمد عارف قفطان » وكان المحامي « مكي جميل » يشغل وكالة قائمقامية قضاء الهاشمية ، فلما استقالت الوزارة اندمجت . نقلت الوزارة الجديدة جميع هؤلاء من مراكزهم ، وما لبثت ان فعلت بعضهم من الخدمة في الحكومة ، ولا سيما احمد عارف قفطان فانهبحوا في عداد خصومها .

شط « أبو حيايه » لمقاتلة خصوم الوزارة القائمة ، وكانت هوستهم (يوحيد ول لا تعدينه) غير أنهم لم يستطيعوا التقدم ، بل تشتتوا عندما سمعوا بتجمع عشائر آل فتلة ، والخزاعل ، وعرفوا باستقالة الوزارة في الخامس عشر من شهر مارت ١٩٣٥ . وكانت حجة هؤلاء الموظفين : أن الجيش كان قد امتنع عن القيام بتأديب العصاة ، فكان لا بد من الاستعانة بالقبائل الموالية لضرب القبائل المتمردة . أما وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب ، فيقول ان الاستعانة ببعض الرؤساء جرت بدون علمه ، وانه ما كاد يسمع بتجمعهم ، وعبروهم « الغادوري » حتى أصدر أمره بلزوم ارجاءهم . وقد أكد لنا ما نقله اليه متصرف اواء الديوانية من ان رئيس الوزراء اتصل به هاتفيا طالبا اليه حث رؤساء العوايد وبني حسن على مهاجمة عبد الواحد وصحبه . واما الرئيس المدعي فكتب لنا يقول :

« ان رؤساء العشائر الموالية للحكومة انتصروا لها من تلقاء انفسهم ، خوفا من تسلط الرؤساء الاخائيين (اي الذين يمتون الى الهاشمي والكيلاني) رغم ممانعة الحكومة ، اعتقادا منها بضرورة قمع الاضطراب من قبل الحكومة ، والا ضاعت السيطرة والسطوة وعمت الفوضى » .

هذا ما جرى في « أبي صخير » اما في « الدغارة » فان نصفاً من « البونايل » علقوا « بيارقهم » لتهديد شعلان العطية ، ولكن شعلانا عاجلهم بنهب مواشيتهم ، وتدمير منازلهم ، وسبي نسائهم ، حتى اضطرت الوزارة الهاشمية ان تعوضهم هذه الاضرار بعد تأليفها بمدة .

لم تقتصر استعانة الحكومة على « البونايل » فقد كان الشيخ سعدون آل رسن ، والشيخ مظهر الحاج صكب ، والحاج صلاح الفاضل ، والحاج مخيف . يشايعون السلطة في الظاهر ، ولكنهم كانوا يعادونها سرا ، فقد اعتادت القبائل ، ولا سيما في الفرات الاوسط ، ان توحد صفوفها ، بعد انشقاقها ، اذا ما تصدت الحكومة الى اخضاعها ، متناسية ما بينها من أحقاد ، فكان الاعتماد على هؤلاء في غير محله .

الموقف في بغداد

تألفت « الوزارة المدفعية الثالثة » في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٣٥م . وفي اليوم الخامس منه وقف رئيس الوزراء جميل المدفعي في مجلس النواب ليلقي منهاج وزارته فقال :

« وتستهدف وزارتنا قبل كل شيء في أعمالها ، تثبيت روح الاستقرار والطمأنينة ، باتخاذ الإجراءات العادلة الموطدة لدعائم الامن والنظام .. الخ » .

وفي اليوم التاسع من هذا الشهر ، قرر رئيس الوزراء الركون الى استعمال

القوة لإعادة القبائل المتمردة الى حظيرة الطاعة . وطلب الى وزارة الدفاع اعداد العدة لذلك ، فاذا برئاسة اركان الجيش تقدم التقرير المرقم (٧١٣٥) والمؤرخ ١٠/٣/١٩٣٥ وقد اثبتنا نصه فيما تقدم . فلما كان اليوم العاشر من الشهر ، اجتمع مجلس الوزراء ، ووزع على اعضائه التقرير ، موضوع البحث ، فاخذ الوزراء يبدون فيه آراءهم . وارتاب المجلس ان يوفد لجنة وزارية الى الفرات الاوسط قوامها وزراء الداخلية والخارجية والاقتصاد « اي السادة : عبد العزيز القصاب ونوري السعيد وامين زكي » فتدرس اللجنة الحالة عن كذب ، وتنصح المتمردين بالرجوع الى حظيرة الطاعة والولاء ، ولكن وزير الخارجية نوري السعيد اقترح ان يكتفي بايفاد وزير الداخلية وحده لهذا الغرض ، فتقبل وزير الداخلية هذا الرأي ، ووافق على القيام بهذه المهمة بشرط ان لا يتخذ المجلس اي قرار عسكري اثناء غيابه ، وان يمنح مهلة اقصاها عشرون يوما لتحقيق الهدف من هذه التجربة .

سافر وزير الداخلية القصاب الى الديوانية بالقطار ظهر يوم ١٠ آذار ، فبلغها بعد منتصف الليل ، واتصل بقائم مقام السماوة طالبا اليه ارسال رؤساء قبائل القضاء اليه بأول واسطة . وهكذا عمل مع رؤساء بقية الوحدات الادارية ، وبينما كانت مفاوضات الناجحة مع الرؤساء والمتنفذين تقترب من نهايتها ، اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر الشروع في قتال القبائل المتمردة ، وتلفن رئيس الوزراء الى متصرف لواء الديوانية ان يبلغ وزير الداخلية بقرار المجلس ليعود الى بغداد ، وان يبلغ الانذار الى القبائل المتمردة .

وكان الانذار انذارين متتابعين مع فترة قصيرة ، فعارض متصرف الديوانية في اضاءة الوقت بالقاء انذارين ، وأصر على أن يكتفي بانذار واحد مع فترة أطول . واضطرب وزير الداخلية (١) لهذه المفاجأة في وقت كان يسعى لحل الازمة بالطرق السلمية ، وبينما كان يهيم بالسفر الى الشامية ، وابي صخير والنجف ، لاتمام المفاوضات ، صدر الامر اليه بالعودة فورا .

وكتب متصرف الديوانية الى بغداد ان الحالة اصبحت خطيرة ، وان واجب الوزارة احد ثلاثة : فاما الشروع في استعمال القوة ، او التفاهم مع رؤساء الاحزاب ، او الاستقالة ، لان الحالة كلما بقيت معلقة استعصى حلها .

وعاد الوزير الى بغداد في يوم ١٢ تموز ، واجتمع مجلس الوزراء في يوم رجوعه ليستمع الى اقواله ، وحضر الجلسة مستشار وزارة الداخلية ، ورئيس الديوان الملكي ، فأعان الوزير عن اسفه لعدم تمكنه من التفاهم مع الرؤساء على الرغم من نجاحه ، فاستقر الرأي على الضرب ، وان تلكا البعض ، وارسل القرار الوزاري الى الديوان الملكي ليقترن بمصادقة الملك ، لان قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ قبل ان تقترن بموافقته .

(١) للسيد عبد العزيز القصاب وزير الداخلية مذكرات مفيدة عنوانها (من ذكرياتي) وفي ص ٣٠٣ منها تفاصيل هامة حول الموضوع .

هذا ما جرى في « لواء الديوانية » اما في « لواء ديالى » فقد ذهب متصرف اللواء السيد أمين خالص ، الى ناحية « المنصورية » بعد ان طرد الثوار الموظفين منها ، فرأى جموعا من « العزة » متجمعة في « الرميلات » - بالتصغير - التي يسكنها الشيخ حبيب الخيزران ، واقامت لها المتاريس ، فاستعمل الحكمة فسي صرفها ، ومنع « حبيبا » عن القيام بأعمال التخريب ، فحال دون ما كان ينفون . وفي يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ اذاعت الحكومة البلاغ الرسمي الآتي :

بيان رسمي

« وقعت في الايام الاخيرة في بعض جهات لواء الديوانية حوادث مخلة بالنظام العام ، فسافر وزير الداخلية الى اللواء المذكور لدرس الحالة بالذات ، فظهر لمآليه ان عددا من اعوان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، قطعوا قنطرتين بين ناحية الفيصلية ومركز قضاء ابو صخير ، واقاموا على احد اجسور مسلحين ، وصاروا يتقاضون الرسوم من المارة . كما ان فئة من اتباع الشيخ شعلان العطية ، في ناحية الدغارة ، تجمعوا مسلحين هناك . واشغلو صدر نهر الدغارة . لقد اجتمع معالي الوزير في مدة مكثه هناك برؤساء العشائر الاخرى ، فاستنكروا هذه الاعمال . وظهروا استياءهم نظرا لما يكون لها من نتائج وخيمة .

« ان معالي الوزير بلغ الشيخين ، المومى اليهما ، بلزوم الكف عن هذه الاعمال . فلم يلبيا ذلك ، حتى الآن . ان الحكومة كانت ولم تزل باذلة كل جهودها لاعادة الامور الى مجاريها الاعتيادية ، وهي حريصة جدا على حقن الدماء ، وتأمل ان يرجع الاشخاص الذين قاموا بالاعمال المذكورة الى الصواب ، كما انها شاعرة بمسؤوليتها العامة ، وقائمة بكل التدابير المقتضية للمحافظة على النظام ، وتأمين الراحة العامة في البلاد » (١) .

ما يقوله وزير الداخلية

وكتبنا الى وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب ، نسأله بيان موقفه فكتب الينا :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسنني المحترم .

بعد التحية . جوابا لكتابتكم المؤرخ ٦ - ٤ - ١٩٣٥ ، الذي تطلبون فيه بيان موقفي اثناء الحركات التي قام بها الحاج عبد الواحد سكر ورفقاه ، فها انذا اعرض لكم الحقيقة :

على اثر قيام الحاج عبد الواحد بقطع الجسور ما بين أبو صخير والفيصلية ، وأبو صخير والشامية ، اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر ايفاذي الى الديوانية لكشف الحالة ، ومعالجتها بالطرق السلمية ، كما نسب ارسال بعض الافواج الى بعض المراكز العامة لتكون حاضرة للطوارئ الفجائية .

تحركت ظهر يوم ١٠ مارت ١٩٣٥ بالقطار ، فوصلت الديوانية بعد منتصف الليل من اليوم المذكور ، وفي صباح اليوم التالي ابتدأت بدرس الحالة ، ومقابلة الرؤساء ، واجراء التحقيق عن بعض الامور ، فتمكنت من مواجهة رؤساء السماوة جميعا - عدا اربعة اشخاص منهم - ورؤساء عفك ، والدغارة ، والديوانية - عدا شعلان العطية ، الذي كان بعض الاصدقاء براجمونني عنه - وقد تفاهمت مع هؤلاء الرؤساء على الشكل الذي يوافق المصلحة العامة ، وكان بعزمي زيارة قضاءي الشامية وأبو صخير ، ومن ثم النجف الاشرف ، ولواء كربلاء ، غير ان رئيس الوزراء طلب مني ، في الليلة الثانية من وصولي ، ان اعود الى بغداد للمذاكرة في شؤون هامة ، فالتزمت على ترك ما بدأت به ، ورجعت الى بغداد ، وبعد رجوعي بيومين قدمت الوزارة استقالتها .

هذا ، وبما ان الحادث لم يمض عليه الزمن الكافي فلا اتمكن من اجابتكم على طلبكم بصراحة اكثر من هذه ، وساترك ذلك الى مذكراتي التي ساصدرها للتاريخ والسلام عليكم .

بغداد ٨ آب ١٩٣٥ المخلص القصاب - عبد العزيز

ويقول رئيس الوزراء في كتابي بحث به الى المؤلف « بالنظر لان اساس الحركة دبرت وتدار في بغداد ، فكان من الخطل اضاعة الوقت في مفاوضات في الديوانية ، خصوصا وقد لاحظنا بان التأخير في اتخاذ الاجراءات يؤدي حتما الى انتشار الاضرار والتمرد » اه

وساطة وزير المعارف

ما كاد وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب يرجع الى العاصمة ، حتى كلف وزير المعارف الحاج عبد الحسين الجلبي ، بالسفر الى النجف ، والاتصال برجال الدين ، لحملهم على اصلاح ذات البين . وعلى الرغم من كون الوزير المشار اليه يعد من وجوه الشيعة ، وممن لهم صلة حسنة برجال الدين ، فانه قوبل بهوسات نابية في العاصمة الدينية فعاد الى بغداد بخفي حنين (١) .

(١) رأت الحكومة ان توفد الحاج عبد الحسين الجلبي والشيخ علي الترمي الى النجف لمواجهة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ومواجهة زعماء النجف ورؤساء القبائل ، وحين دخل النجف هزج احدهم بالهوسة التي ظل صدها يرن في الاذان حتى اليوم وهو يخاطب بها الحاج عبد الواحد بتصغير اسمه قائلا « يوحيده طر نور الشيعة » .

الاستاذ جعفر الخليلي في كتابه « هكذا عرفتهم » ص ٨٢ ج ٢

وفي الوقت نفسه كلف الشيخ علي السليمان رئيس قبائل الدليم ، بمكاتبة الشيخ عبد الواحد ، وحمله على إعادة الجسور فلم تسفر وساطته عن نتيجة ، وهكذا فشلت مساعي سلمان البراك ، نائب لواء الحلة ، لحمل شعلان العطية على إخلاء « قلعة صدر الدفارة » فقد اشترط هذا ان يعقد مؤتمر خاص يحضره رؤساء الزرات الاوسط لمعالجة القضية من اساسها ، فلم تر الحكومة امكانا لاجابة هذا الشرط ، واستدعي الشيخ عجيل الباور من الموصل ليكون وسيطا آخر بين الحكومة والرؤساء المتمردين ، ولكن استقالة الوزارة بعد ايام حالت دون مجيئه .

الحكومة تتصل بزعماء المعارضة

لما عاد وزير الداخلية الى بغداد ، دعى الى مقابلاته كلا من السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمة سليمان ، وبعد ان اجتمع بكل منهم على انفراد في ديوانه الرسمي ، سألهم آراءهم في الحالة الراهنة ، وفي التدابير الواجب اتخاذها لارجاع القبائل الى الخلود ، فأوصى الهاشمي بضرورة التروي في الاجراءات المتوي اتخاذها ، والتشبيث بكل الطارق الممكنة لحقن اندماء ، وصرح الكيلاني (بعدم اصابة الاجراءات المؤدية الى ضرب القبائل ، لانهم لم يعملوا ما يخل بالامن ، ولم يقوموا تحركات تمس دستور البلاد وقوانينها ، ولم يطلبوا شيئا يهدد كيان الدولة ، وانما كانوا يؤدون الضرائب الى الجباة ، ويحترمون الشرطة والموظفين كل الاحترام . ولم يقع اي تعد على اي شرطي او موظف ، حتى حدث مرة ان بعض افراد الشرطة ذهبوا مساء من المشخاب بأرزاق الى رفقاتهم في الغماس ، وقد اراد بعض افراد العشائر التعرض لهم ، فمانعهم رؤساؤهم وحافظوهم الى ان اوصلوهم مع الارزاق الى محلهم . اما ما قاموا به من قطع الجسور وضبط صدر الدفارة فهو خسيثتهم من سوق الجيش عليهم والفتك بهم) اه (١) .

ولا شك في ان جواب حكمة سليمان كان على نمط جوابي الهاشمي والكيلاني لتواطئهم ، ولما وقف الوزير على آراء زعماء المعارضة في الحركة طالب ان ينشر كل منهم بيانا بتوقيعه يدعو فيه القبائل الى السكينة ، وقد كتب اليها السيد الكيلاني بصدد هذا التكليف :

« انه لم ير في نفسه هذا الحق ، وانه ليس بزعيم لهم ولا بالمسيطر عليهم ، ولا برئيس حزب يضمهم كلهم ، فضلا عن ان هذا التدخل مما يعتبره مخرلا بسمعة الحكومة ومضعفا لمركزها » .

اما الهاشمي وحكمة بك فقد رفضا نشر اي بيان من هذا القبيل .

وعلى اي فان وزير الداخلية لما ينس من حمل زعماء المعارضة على نشر البيان الذي اراده ، تدخل البلاط ، فأعرب الملك عن رغبته في أن ينشر الزعماء البيان الذي تريده الحكومة ، فاقنعوا جلالته بعدم سداد هذا الرأي ، فلم يفتاحهم به مرة أخرى .

تعطيل المجلس النيابي

وعمدت الوزارة الى مجلس النواب فاستصدرت ارادة ملكية في يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ بتعطيل جلساته شهرا كاملا ، فحالت بعملها هذا دون بحث النواب هذه الاضطرابات في مجلسهم . اما مجلس الاعيان فكان ما يزال على معارضته للوزارة الايوبية المستقلة ، ولوزارة المدفعي الثالثة ، واستمر أحد عشر عينا على اضرابهم عن حضور جلسات المجلس فشلت يد الحكومة عن كل عمل بناء .

موقف الصحف

وانقسم الصحفيون في مواقفهم من هذه الاضطرابات ، فرأى بعضهم وجوب معالجة الحالة بالحكمة وبعد النظر دون سفك دماء ، وأوصى البعض الآخر بوجوب تجنيد العراقيين كافة لقمع الحركة ، لأنها مخلة بالنظام العام . ونشر فيما يلي كلمة لجريدة « المبدأ » التي كان يصدرها الحاج محمد جعفر ابو التمن ، وأخرى لجريدة « الطريق » التي كان يحررها السيد توفيق السمعاني ، ليقف القارئ على آراء الصحفيين في كيفية معالجة القضايا العامة :

خطورة الوضع

— مقال لجريدة « المبدأ » الصادرة في يوم ١١ مارت ١٩٣٥ —

تمر بلادنا اليوم بطور خطير ، لم يسبق أن مرت به منذ عدة سنوات خلت ، وان على خروجها من هذه الحالة الحرجة يتوقف كيان البلاد ومستقبلها . فقد تخرج منكوبة ، مدمرة ، مشتتة ، لا تجد امامها الا زيادة في البؤس والشقاء ، وقد تخرج سالمة دون ان يصيبها اذى كبير ، مدركة ما تجابهه من مشاكل ونواقص ، فتتخذ التدابير اللازمة لمعالجتها على الاساس الذي يرتضيه أهل البلاد .

على ان هذا وذاك يتوقف على السلوك الذي سيسلكه المسؤولون بالحكم الآن ، في هذه الظروف العصيبة ، فهم اما ان يسلكوا طريق الحكمة والصواب ، الذي يجب ان تدلهم عليه حوادث تاريخ أمم أخرى ، حينما جابهت ظروفًا مثل الظروف الموجودة في العراق ، أو ان لا يأخذوا من تلك الحوادث اي عبرة ، فيسلكوا الطريق الذي يجلب النكبات ، ويضطر الشعب الى ان يضحي بخسارات كبيرة ، لكي يضمن القيام بالاصلاح الذي تحتاجه البلاد .

لقد نوهنا على صفحات هذه الجريدة بمساوئ وضع البلاد ، الذي وجد ليمرقل تقدمها ، ورفاه أهلها ، وبيننا ما هناك من نواقص كثيرة ، وإدارة سيئة ، وأعمال تخالف المصلحة العامة ، وعدم اهتمام بالشؤون التي تمس حياة الشعب البائسة . ان هذه المساوئ والنواقص كثرت حتى أصبحت آثارها ملموسة في كل ناحية من نواحي حياة الفرد في هذه البلاد ، نعم الاستياء والتذمر من الوضع الراهن ، وما هذا الموقف الذي تجابهه الحكومة اليوم الا وليد ذلك الاستياء والتذمر .

فليس للحكومة في هذه الوضعية الا ان تعالجها بمعالجة الاحوال التي أدت الى هذا التوتر ، وذلك بالقيام بالإصلاحات التي تحتاجها البلاد ، سواء من الناحية السياسية ، او الاقتصادية ، او الاجتماعية . أما اذا لم يكن للحكومة رغبة في سلوك هذا الطريق ، او لم تكن لها القابلية المقتضاة لذلك ، فعليها ان تترك الحكم . لكي يفسح المجال للشعب ان يعهد الحكم الى من يرى فيه القابلية للقيام بالإصلاحات التي يطلبها . وليس للحكومة ان تفعل غير ذلك البتة ، لان كل عمل مبني على استعمال الشدة ، لا تكون نتيجته الا اضرار البلاد وإيقاع الحوادث التي تبقى ذكرها المؤلمة أجيالا كثيرة . ونعتقد ان الظفر سيكون للشعب عاجلا او آجلا . فعلى رجال الحكومة الآن ان يتجنبوا احداث ما لا تحمد عقباه ، والا فانهم سيسئون الى البلاد اساءة كبرى . اهـ

النظام العام

— مقال رئيسي لجريدة الطريق الصادرة في يوم ١٣ مارت ١٩٣٥ —
نشرنا يوم امس بيانا رسميا اذاعه مكتب المطبوعات ، وفيه تبيان الحالة في لواء الديوانية ، وكشف الحركات التي جرت هناك . وتلخص ان فريقا من أعوان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، وفريقا من أعوان الشيخ شعلان العطية ، قد اخاوا بالنظام العام ، واخذوا يتقاضون الرسوم ، ويأتون الاعمال المخالفة للقوانين . وان معالي وزير الداخلية قد بلغ الشيخين المذكورين بلزوم الكف عن هذه الاعمال ، التي استنكرها رؤساء العشائر في تلك الجهات .

هذه خلاصة البيان لمكتب المطبوعات ، الذي نشرناه يوم امس ، وهي تدعو الى الاسف الممض ، وتوجب اهتمام الرأي العام العراقي ، لانها تتعلق بالنظام العام قبل كل شيء . والناس في جميع العصور ، وجميع البيئات ، يهمهم النظام العام بالدرجة الاولى ، اذ بدون هذا النظام لا يبدأ بال لأحد ، ولا ينتظم أمر . وقد أباحث القوانين العامة في جميع الممالك لكل انسان ان يكون جنديا لحماية النظام العام . ولذا فمن حق العراقيين في كل مكان ان يستنكروا هذه الاعمال المخلة بهذا النظام .

اناس يجرحون أنفسهم بأنفسهم ، وقد تسلحوا لا لصد غارة على البلاد ، ولا للدفاع عن ذمارها ، ولا لصيانة كيانها ، ولكنهم تسلحوا ليتقاضوا الرسوم من

اخوانهم المارين ، خلافا للقانون ، وأخللا بالنظام العام ، وليشفوا صدر الدغارة ، بصورة فيها اعتداء على حقوق اخوانهم ومواطنيهم ، ولماذا هذا العمل ؟ وما الفائدة منه ؟ وما نتائجه ؟ ان الحكومة مكنته بتنفيذ القوانين ، ولها قوة اجرائية . فاذا لم يطع الناس القوانين باللين ، فانها تطبقها عليهم بالقوة ، ونحسن يؤسفنا كثيرا ان تلجئ الحالة الحكومة الى استعمال القوة مع ابناء الوطن . الذين نريدهم للملمات والشدائد ، والدفاع عن الدمار ، لا لاجل الاخلال بالقوانين ، والاعتداء على حقوق اخوانهم ، وايجاد سمعة لا تليق بالعراقيين ، وقد توفقوا بعد تضحيات خالدة الى انشاء مملكة ترفع رأسها اليوم بين الممالك ، وتجلس في مصاف الامم الراقية .

لسنا في عصر البداوة ، ولا يمكن لاي عراقي ان يرضى من اعمال مخلة بالنظام العام ، ومخالفة للقوانين . والاعتداء على هذا النظام معناه الاعتداء على كل عراقي .

وهي نصيحة ثمينة ، نقدمها الى هؤلاء الاخوان ، الذين يقومون ببعض الاعمال المخرة . في لواء الديوانية ، بأن يكفوا عن هذه الاعمال ، ويرجعوا الى الصواب في جميع اعمالهم وتصرفاتهم ، والا فان شذائد تحقيق بهم ، ونكبات تنزل عليهم ، فتؤذيهم وتؤذي البلاد من ورائهم اه .

موقف المحامين

اما طبقة المحامين فقد استنكرت الالتجاء الى القوة ، ورات انه لا يزال فسي الامكان حقن الدماء فطيرت هذه البرقية الى جلالة الملك ، والى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب :

« الموقف الحاضر في العراق ، سيما في الفرات الاوسط ، اوجب قلقنا . اننا لا نزال نعتقد بأنه من الممكن تدارك الامر وحقن الدماء ، ولا نرى مسوغا لاستعمال القوة ، وعليه نترحّم ان تتولى الامر حالا وزارة يرتضيها الشعب لتعالج الموقف بحكمة وسداد » اه .

ثم حاول المحامون التظاهر لتأييد ما جاء في برقيتهم ، فاحبطت السلطة محاولتهم .

موقف العلماء

وكان العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، قد راس الاجتماعات السياسية التي عقدت في النجف ، قبل ان تنازم الحالة ، فأبرق الى الملك في ١٤ مارت يقول :

جلالة الملك المعظم - بغداد

كيان العراق المقدس في الحال الحاضر مهدد بالاخطار الهائلة . يلزم توقيف الحركات عسى ان يحصل الحل بالاصلاح الصحيح الذي يحفظ سلامة الشعب والبلاد .

« كاشف الغطاء »

واوعز صاحب الجلالة الى رئيس ديوانه رستم حيدر ، فرد على هذه البرقية بما يلي :

كربلاء - حجة الاسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

عرضت برقيتكم على صاحب الجلالة ، فأمرني بتبليغكم تقديره لاهتمامكم بالوضع الراهن . جلالته حريص جدا على حقن الدماء ، وكل سعي يبذل في هذا السبيل .

لم يقتصر تدخل العلماء على برقية كاشف الغطاء حسب ، فقد تلقن العالمان الكبيران الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري ، الى رئيس الديوان الملكي في ١٣ مارت يقولان :

اخلاصا للعرش الهاشمي ، واداء للوظيفة الدينية ، وحقنا للدماء ، نلفت نظر صاحب الجلالة للحالة الحاضرة فانها سيئة جدا ، واذا بقيت الحكومة على الاصرار في سياسة الارهاب ، تكون اسوأ ، وقد خاطبنا وزير الداخلية في ذلك فام نر منه ما يوجب الطمأنينة ، ولم تزل البرقيات تردنا من اطراف العراق تطلب منا المداخلة في اصلاح الامر . فنرجو تبليغ ذلك لصاحب الجلالة ، ولفت نظره نحو هذه الشدة التي تستعملها الحكومة مع امة مخلصة للعرش والبلاد بدون مبرر شرعي ، وبدون ذنب سوى مطالبتها بتطبيق القانون الاساسي ، فالامل بصاحب الجلالة ان يتولى الامر ، ويعهد بالاصلاح الى هيئة عامة عارفة تراعي حقوق الدولة والامة ، واذا بقيت الاحوال على ما نشاهد ، واريقت دماء المسلمين نخشى الهياج من جميع الشعب ، هذا ما علينا من التكليف الشرعي واسأله التوفيق ان شاء الله .

الجزائري

الجواهري

ويقول وزير الداخلية ان هذين العالمين تلفنا اليه ان يسحب قوات الشرطة الاضافية المرسلة الى ابي صخير ، فأجاب انه مستعد لاجابة هذا الطلب بشرط ان تبدو ظاهرة خير من الثائرين ، وان تخلص الجسور .

موقف الحاج عبد الواحد

ادرك لغير من النجفيين ان في بغداد مساع لتشويه الحركة التي قامت فسي

الفرات ككونها حركة طائفية ، فحسنوا للشيخ عبد الواحد ان يدافع عن نفسه ، وكان الشيخ واثقا من ان خصومه السياسيين مسحوا حركته ، فأبرق ألى الملك هذه البرقية في ١١ مارت :

بغداد جلالة سيدنا الملك المعظم

غير خاف على جلالتك تصرفات الوزارة الحاضرة وتمادبها على غصب حقوق الامة بالقوة ، التي هي منا ولنا . وعندما قدمنا لجلالتكم طلباتنا ، اعتبرتنا الوزارة اننا عصاة ، فارسلت قواتها لقتالنا . العشائر لا زالوا يعرضون اخلاصهم لجلالتكم ، متمسكين بعرشكم ، والتاريخ خير شاهد لما عرضنا . اما اهل المطامع الذين ربما يجعلون العراقيون (كذا) عامة والفراييون (كذا) خاصة في نظر جلالتك عصاة فيشيعون عنا اشاعات كاذبة ، والصحيح ان العراقيون (كذا) عامة والفراييون (كذا) خاصة ، مخلصين لعرش جلالتك ويحرصون عليه اشد الحرص ، ولا يقاسون اهل المطامع بمن ضحى وسوف يضحي في سبيل عرش جلالتك كل غال ورخيص . اما الذين يحرصون على المناصب بعملهم هذا ، يريدون البقاء على الكراسي ليوأظبون (كذا) على الضغط والشدة فيجعلون من بقائهم سببا للانتقام من امتك التسي فتفديك بأرواحها الغالية سيدي .

المخلص الحاج عبد الواحد الحاج سكر

ولم يكتف الشيخ عبد الواحد ببرقيته هذه فثناها بهذه البرقية في اليوم التالي :

بغداد - جلالة ملك العراق المعظم

لم نزل متمسكين بعرش جلالتك والمحافظة على الدستور والامن العام . يؤسفنا اعمال الوزارة الحاضرة وموظفيها باتخاذهم الطرق الاستبدادية منها توقيف بعض من الرؤساء الذين يطالبون بمحافضة الدستور وهم رؤساء عشائر آل زياد ، وبني حسن ، وآل علي ، في قضاء الشامية ، وحيث ان جلالتك حامسي الدستور جئنا مسترحمين منع هذه التصرفات الكيفية .

عبد الواحد الحاج سكر

وفي اليوم الثالث ، اي في ١٤ مارت سنة ١٩٣٥ طير البرقية الثالثة التالي نصها :

بغداد - جلالة سيدنا الملك المعظم

قدمنا احتجاجات لجلالتكم طلبنا فيها اسقاط الوزارة الحاضرة نظرا لتصرفاتها

الكيفية ، والمخالفة للدستور وقوانين البلاد ، ولم تزل سائرة على مخالقاتها وامتهانها حرمة الدستور مما جعلنا وعشائرنا غير آمنين على أنفسنا ، كما أنها سلبت حرياتنا. نسترحم اصدار امركم بأقالة الوزارة وفقا لرغبات أبناء شعبك المخلصين لعرش جلالته ، قبل ان يستعصي علينا الامر بسكون الرأي العام لما يلاقيه من استبداد الوزارة الحاضرة .

« عبد الواحد الحاج سكر »

موقف جلالة الملك

قلنا ان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ مارت ١٩٣٥ م ، ارجاع القبائل المتمردة الى حظيرة الطاعة بالقوة ، وانه ارسل قراره الى البلاط الملكي ليقترن بالموافقة الاصولية . فلما تسلم البلاط برقيات الشيخ عبيد الواحد الثالث ، رأى صاحب الجلالة ان تعالج هذه القضية بسعة صدر ، ولا سيما وان جل الزعماء في بغداد - ومنهم السيد القصاب وزير الداخلية - كانوا يعربون عن رغبتهم في وجوب التأمل ، واجتناب القوة . وعلى هذا قابل رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء ، واعلمه ان الملك يرغب ان يعاد النظر في قرار الضرب ، بعد ان اطلع على برقيات الشيخ عبد الواحد ، وعلى حديث العلماء التلفوني ، وعلى برقية العلامة كاشف الغطاء ، وازاف رئيس الديوان الى ذلك ان الملك لا يزال يحرص على حقن الدماء ، ويأمل ان تعاد الامور الى مجاريها الطبيعية بدون قتال .

استقالة الوزارة

وعده السيد المدفعي كلمات صاحب الجلالة الملك ايدانا بانتهاء حكمه ، فرفع الى جلالته كتاب استقالته الآتي نصه :

مولاي صاحب الجلالة

أتقدم بالشكر الى جلالة مولاي على الثقة التي اولاني اياها ، في ظروف جلالته اعلم بدقتها ، فلبيت الامر ، والفت الوزارة ، وبدأت فوراً في اعداد الخطة التي تساعدني على معالجة الوضع ، غير ان الامور قد تطورت في الايام الاخيرة ، تطورا شعرت في خلاله ان الظروف غير مهيأة لتنفيذ ما اراه لازماً لاعادة الامور الى مجاريها ، لذلك استميج جلالته عذراً برفع استقالتني ، راجياً قبولها ، وداعياً لجلالته بالتأييد والتوفيق ، ولا زلت يا سيدي .

جميل المدفعي

العبد المخلص المطيع

١٥ آذار ١٩٣٥

وقد امر صاحب الجلالة ان يجاب على كتاب الاستقالة بهذه الصيغة :

عزيزي جميل المدفعي

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٥ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء . انني آسف جدا لما وقع من حوادث ، في المسدة الاخيرة ، ولا يسعني الا ان اشكركم على تحملكم ، أنتم وزملاءكم ، عبء المسؤولية في مثل هذه الظروف . ان املني في حكمة رجال شعبي قوي ، ويسرني ان اراهم مدركين دقة الموقف الحاضر ، وعاملين معا على دء كل ما من شأنه ان يسيء الى سمعة البلاد .

لا شك في ان الحالة تتطلب اصلاحا نزيها ، وسريعا ، وقد اسفت لانكم لستم تجدو متسعا في الوقت ، يساعدكم على تحقيق هذا المقصد ، فكونو واثقين بان قبواي استقالتكم لم يكن ليؤثر في شيء على ما أحمله في قلبي نحوكم من محبة وتقدير .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلثين الميلادية .

غازي

ومن طريف ما يذكره وزير العدلية في هذه الوزارة توفيق السويدي في ص٢٥٩ من كتابه (مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) عن هذه الازمة قوله :

« وقد ظهر بنتيجة التحقيق ان هذه الحركة العصيانية كان يؤيدها قسم كبير من الساسة منهم رشيد عالي الكيلاني ، وباسين الهاشمي ، اما نوري السعيد وان كان لم يشترك فيها ، لكنه على ما ظهر لنا كان يؤيدها ايضا » اه .

١٢ - ذي الحجة ١٣٥٢ - ١٤ شعبان ١٣٥٥

١٧ - آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

الوزارة الرهاسية الثانية

كيف تالفت الوزارة

استقالت « الوزارة المدفعية الثالثة » في يوم ١٥ مارت ١٩٣٥ م ، وقد ضربت الفوضى اطنابها في طول البلاد وعرضها . فلا أمن ولا طمأنينة ، ولا ثقة ولا سكينة . واستدعى الملك غازي زعيم المعارضة ياسين الهاشمي ليؤلف الوزارة الجديدة ، على ان لا يشترك في وزارته رشيد عالي الكيلاني ، كما سبق ان طلب ذلك منه السيدان : جميل المدفعي وعلي جودة ، فتذكر الهاشمي « مؤتمر الصليخ » والوثيقة التي انضم اليها مؤخرا ، فراح الى اصحابه يشاورهم في الامر ، ويعمل على اقناعهم للاشتراك في المسؤولية .

ارسل السيد محسن ابو طيخ ، ومعه السيد رشيد عالي الكيلاني الى السيد حكمة سليمان ليكلفانه بالدخول في « الوزارة الجديدة » فاعتذر حكمة عن ذلك ، بدعوى ان له عهدا مع السادة : الحاج محمد جعفر ابو التمن . وكامل الجادرجي ، وعبد القادر اسماعيل ، يقضي بأن لا يشترك في الحكم قبل ان يحصل على موافقتهم ، ولما افهمه السيدان بأنه سبق ان ارتبط بميثاق الصليخ فلا يصح له التأخر عما يفعله رفاقه ، اجاب انه لا يوافق على الاشتراك في الوزارة ما لم يوافق عليه « ابو التمن » وصحبه . فذهب ابو طيخ ومعه رشيد عالي الى دار الحاج جعفر بعد منتصف الليل واخبراه بما جرى لهما مع السيد حكمة ، فأجاب هذا بأنه سيتصل برفاقه ، ويعطي القرار اللازم . ثم اجتمع الحاج محمد جعفر بزميليه : كامل وعبد القادر ووافقوا على ان يشترك حكمة في الوزارة الجديدة على شرط ان يسند اليه منصب وزارة الداخلية (١) .

(١) كان أهم ما يلاق جماعة الإعراسي « منع حكمة سليمان من الاشتراك في الوزارة . وعندما اجتمعنا في دار ابي التمن ، جرت مناقشة طويلة فذكر انه من المهم ألا تكون سلبيين ، وان تولي حكمة لوزارة الداخلية وتبامه بتطبيق مناجيا قد يكون ذا فائدة . اما توليه أية وزارة أخرى فلا فائدة منه ... واعتقد ان ياسين لم يكن ميالا الى تسليم وزارة الداخلية الى شخص لا يطمئن اليه كسب الاطمئنان ، ولا سيما وانه كان يعلم باتصال حكمة سليمان بنا اتصالا وثيقا » اهـ .

- مذكرات كامل الجادرجي - ص ٣٦ -

وقصد « حكمة » دار « الهاشمي » وأبلغ صاحب الدار بما تقرر ، فاستكبر الهاشمي هذا الشرط في الوقت الذي كان يفكر بإسناد المنصب المذكور الى حكمة نفسه فقال : انه يوافق على توجيه أية وزارة يريدتها حكمة إليه ، عدا وزارة الداخلية ، ومع هذا فقد اقترح على « الكيلاني » ان يدخل معه كوزير للمالية فامتنع الكيلاني عن ذلك قائلا انه غير ملم بالانظمة وبالتعليمات المالية ، وأن هذا الالمام يحتاج الى مدة ليست بقصيرة ، وأصر على ان يوسد منصب « وزارة الداخلية » (١) وعلى هذا اعتذر الهاشمي عن تأليف الوزارة ، وذهب الكيلاني الى دار ابي طبيخ ليسافر واياء الى الغماس ، خشية ان يعيد المدفعي تأليف الوزارة وينكل بهما ، واذا برئيس الديوان الملكي رستم حيدر يقصد رشيدا بعد منتصف الليل ، ويحاول اقناعه بالدخول في وزارة الهاشمي المرتقبة كوزير للمالية ، ويسمع منه ما سمعه الهاشمي من قبل في موضوع الاختصاص . ولما كانت الظروف لم تكن مساعدة يومئذ لتأليف وزارة لا يكون الهاشمي رئيسها ، ولا يكون الكيلاني وزير داخليتها ، فقد نقل حيدر الى الملك حراجه الموقف ، فكلف جلالته ياسين بتأليف الوزارة تاركا له مطلق الحرية في اختيار زملائه ، وعلى هذا امتنع السيد حكمة عن الاشتراك في الحكم ما لم يسند اليه منصب وزارة الداخلية ، فكان امتناعه سببا لخلق معارضة شديدة لوزارة الهاشمي تمكنت من حمل الجيش على التدخل في السياسة ، وأسقاط الوزارة الهاشمية بقنابل الطائرات في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م . فقد استقال « حكمة » من عضويته البارزة في « حزب الاخاء » وانضم الى « جماعة الاهالي » اليسارية ، وكون الجناح اليميني في هذه الجماعة ، وأخذ يتصل برؤساء القبائل وكبار القادة في الجيش لاسناد موقفه من وزارة زميله الهاشمي .

ومع ان الحوادث الخطيرة التي مرت فيها البلاد في تلك الآونة صادفت عطلة رسمية طويلة ، بمناسبة حلول عيد النحر المبارك ، فقد سقطت وزارة ، وقامت مقامها وزارة أخرى في بحر هذه العطلة ، فوجه الملك غازي الى زعيم المعارضة هذا الكتاب :

(١) كان « منصب وزير الداخلية » في العشرينات والثلاثينات على جانب عظيم من الخطورة والاهمية . فقد كانت ترتبط به المديرية العامة للدعاية والبلديات والسجون والصحة - وقد أصبح كل منها اليوم وزارة مستقلة - كما كانت مديرية الشرطة العامة تابعة لوزير الداخلية . وكانت المخصصات السرية للدولة تحت تصرف هذا الوزير فقط . كما كان لوزير الداخلية سلطة الاشراف على مقررات وزارة المالية الخاصة بالمعاشن والاراضي الاميرية . وكان من حق هذا الوزير ان يرشح اية قبيلة ، او يحدد إقامة أي شخص او يزل أي رئيس قبيلة . وخلاصة القول كان لوزير الداخلية من الصلاحيات وعليه من التبعات ما لم يكن لأي وزير آخر حتى ولا لرئيس الوزراء ولهذا كان التنافس على اشغال منصب وزير الداخلية عظيما بين الوزراء وسببا للخصومات التي حدثت فيما بينهم .

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعى من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو اسماءهم علينا والله ولى التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكى ببغداد فى اليوم الثانى عشر من شهر ذى الحجة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلاثين الميلادية .

غازى

هياة الوزارة الجديدة

اما « هياة الوزارة الجديدة » فقد تم اختيارها فى ١٧ آذار ١٩٣٥ بموجب الارادة الملكية المرقمة ٨١ لسنة ١٩٣٥ فكان كل من السادة :

- ١ - ياسين الهاشمى : رئيسا لمجلس ٥ - نوري السعيد : وزيرا للخارجية
الوزراء ٦ - جعفر العسكري : وزيرا للدفاع
- ٢ - رشيد عالي الكيلانى : وزيرا للداخلية ٧ - محمد رضا الشبيبي : وزيرا للمعارف
- ٣ - رؤوف البحرانى : وزيرا للمالية ٨ - محمد أمين زكى : وزيرا للاقتصاد
- ٤ - محمد زكى البصرى : وزيرا للعدلية والمواصلات

وكانت الارادة الملكية الصادرة فى ١٧ مارت تقضى بتعيين الهاشمى رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة المالية ، فصدرت ارادة ثانية بتعيين رؤوف البحرانى وزيرا للمالية (١) فتكامل عدد اعضاء الوزارة ، وكان فيها وزيران شيعيان هما : وزير المالية والمعارف ، واربعة رؤساء وزراء سابقين ، وهم السادة : وزير الداخلية ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع ، والرئيس . اى ان الوزارة الجديدة ضمت اقوى العناصر واكثرها خبرة بأمور البلاد وحاجاتها . وقد تعمد الهاشمى اشراك السيدين : جعفر العسكري ونوري السعيد فى وزارته ليضمن استمرار العلاقات العراقية - البريطانية ، ولكي يامن معارضتهما لوزارته فى حالة بقائهما خارجها .

اول كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء قوله فى حفلة الاستيزار :

(١) لما كلف الهاشمى بتكليف وزارة تخلف « الوزارة الايوبية » التى استقالت فى ٢٣ شباط ١٩٣٥ فكر فى أن يدخل السيد ابراهيم كمال وزيرا للمالية فى وزارته ، ولكنه لما الف الوزارة فعلا فى ١٧ مارت ١٩٣٥ قضت الظروف المحيطة به ان يسند منصب وزارة المالية الى رجل شيعى فكان رؤوف البحرانى وزير مالىته وهو ابن بجدها .

سادتي ! اشكر حضرة صاحب الجلالة لثقتة التي حباني بها ، وفي هذه الفرصة
أود ان أبدي بعض الملاحظات حول الموقف الحاضر :

تعلمون ايها السادة ان ما وصلت اليه البلاد من فقدان الثقة والطمانينة ، لم
يكن وليد مؤثرات حدثت في زمن قريب ، بل هو نتيجة لسلسلة من عوامل يرجع
عيدها الى زمن غير يسير ولعل من أهم البواعث لهذا الوضع ، او الحلقة البارزة في
تلك السلسلة ، هو انحراف بعض الموظفين عن تطبيق احكام القوانين ، او تنفيذها
بصورة تنافي الحق والعدل ، وتأثر بعضهم بعواطف خاصة ، أو تحيزات لا تأتلف
ومصلحة البلاد العامة فأول ما استهدفه ، أنا وزملائي ، هو مراعاة الحق ، والعدل ،
في تطبيق القانون ، والابتعاد عن التأثير بالعواطف ، لتحل الثقة بين الحكومة والشعب .
وهذا ما أود ان ألفت انظاركم اليه الآن ، وسأرقبه في المستقبل .

لا شك انكم تعلمون حالة البلاد من نواحيها الاخرى العديدة ، وهي تحتاج الى
معالجة حازمة وفعالة ، لتأمين تقدم الشعب ونهوضه العاجل ، وهذا ما وطدنا العزم
على الوصول اليه ، واملئ وطيد ان الامة ، التي لم تبخل على ابنائها المخلصين
بالمساعدة والمؤازرة ، تجعلني من بين اولئك الابناء ، وتمدني بثقتها ومؤازرتها ، فما
أردنا من تقلد المسؤولية غير الاصلاح وخدمة هذا الشعب ، والله ولي التوفيق .

تكليف حكمة بمنصب وزاري

وقد ذكر لنا السيد حكمة سليمان ان الفريق بكر صدقي العسكري زاره ،
بعد تأليف هذه الوزارة بأسبوع ، وطلب اليه الحضور الى وليمة عشاء يقيمها له
الفريق الركن طه الهاشمي ، شقيق رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، ليعرض عليه
أحد المناصب الوزارية ، فامتنع حكمة عن قبول هذه الدعوة ، بعد ان رفض الاسهام
في الوزارة نزولا عند القرار الذي اتخذته الجمعية اليسارية من قبل .

دعوة القبائل الى لقاء السلاح

وكان أول عمل قامت به « الوزارة الجديدة » انها اصدرت بلاغا ، وزعمته
بواسطة الطائرات على القبائل النائرة ، طلبت فيه ان تعود هذه القبائل الى مزاولة
اعمالها خلال ثلاثة ايام لتشرع الحكومة في تطبيق الاصلاح الذي وعدت به ، ولتتمكن
من سحب القوات المربطة الى ثكناتها وهذه صورة بلاغها :

بيان رسمي

« تألفت الوزارة الحاضرة وهي عالة بما يقلق الامة ، منذ زمن بعيد ، من
الاحوال ، سيما في هذه الظروف ، وهي عازمة على معالجة أمور الدولة بروح مشبعة

باحترام الدستور ، وبالطرق الكافلة لتطبيق احكام القوانين على اساس الحق والعدل . وعليه تطلب من الذين اضطربوا من التدابير المتخذة في الايام السابقة ، ان يعودوا الى مزاوله اعمالهم الاعتيادية بهدوء واطمئنان ، خلال الايام الثلاثة المقبلة ، لتبأشر الحكومة بتطبيق الاصلاح الضروري ، ولكي لا يبقى مجال للاستمرار على ابقاء القوات المرباطة في الوقت الحاضر » .

١٨ مارت ١٩٣٥

هل افاد هذا البيان ؟

والظاهر ان القبائل التي اكدت بنار الوعود والعهود ، ارادت ان تتوثق من صحة هذا الوعد ، قبل ان تلقي السلاح ، وهي صاغرة ، فقد استمرت في العصيان عشائر الحميدات ، والعوابد ، وقسم من الخزاعل ، في قضاء الشامية ، مع اغيف من البوسلطان ، وبني حسن ، في قضائي الهاشمية والهندية ، كما تردد في الاطاعة الشيخ شعلان العطية « رئيس عشائر الاكرع » في « الدغارة » وكان هؤلاء من انصار الوزارتين الايوبية والمدفعية الثالثة ، فأبرقوا الى الملك عدة برقيات يطلبون فيها اسقاط « الوزارة الجديدة » (١) فاضطرت الحكومة ان توفد اعوانها لحملهم على الاطاعة ، وسافر وزير الداخلية والخارجية السيدان : رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد ، الى لواء الديوانية في يوم ٢١ مارت سنة ١٩٣٥ لهذه الغاية ايضا ، وقد خطب وزير الداخلية في اجتماع عقد في « سراي الشامية » خطبة اعرّب فيها عما تكنه « الوزارة الجديدة » من العواطف النبيلة لخير المملكة وصالح الشعب ، وطلب الى الرؤساء المجتمعين ان يخلدوا الى السكينة ، لتمكن الوزارة من تحقيق السياسة الاصلاحية التي قررت انتهاجها . وقد دل الحديث على ان هناك ايد كانت تلعب من وراء ستار لاحراج موقف هذه الوزارة . فقد زعم الرؤساء ان « الوزارة المدفعية الثالثة » استقالت بتأثير الحركة التي قام بها الحاج عبد الواحد ورفقاؤه ، ولهذا فانهم يريدون اسقاط « الوزارة الجديدة » بفعل الحركة التي يقومون بها . ولما ظهر لوزير الداخلية ان لا فائدة من المفاوضة مع هؤلاء ، عاد الى العاصمة ومعه زميله وزير الخارجية ، فقررت الوزارة اذارهم نهائيا لمدة ثلاثة ايام ، فان لم يخلدوا الى السكينة ، ركنت الى القوة في سبيل اخضاعهم ، فلما شعر هؤلاء بالخطر يحق بهم استسلموا واطاعوا صاغرين .

كتب الينا متصرف الديوانية عبد الحميد عبد المجيد ، انه اقترح على وزيرى الداخلية والخارجية ، اثناء وجودهما في لوائه ، ان ينتهزا استمرار الشيخ شعلان العطية في عصيانه ، على الرغم من تأليف الوزارة من اصحابه ، فيسيرا القوة اللازمة لاختضاعه ، فتبرهن الحكومة على انها لا تفرق بين رعاياها ، وان وزير الخارجية

(١) في « المركز الوطني لبحث الوثائق » عشرات من هذه البرقيات .

استعوب الاقتراح ، ولكن وزير الداخلية كان يرى وجوب حقن الدماء ، ما دام في الامكان التفاهم مع الثائرين وعلى هذا اوفد السيدين : علوان الياسري ومحسن ابو طيخ ليقتنعا شعلان بالاطاعة ، فلما اخفقا ، ارسل اليه الحاج سلمان الجبار فجاء به الى الديوانية لاعلان خضوعه بدون ان تستعمل القوة ضده .

وكان العلامة كاشف الغطاء ارسل احد معارفه الى « الشامية » و « الرميثة » لينصح الرؤساء بالاخلاص الى السكينة ، فبعث اليه كل من علوان الحاج سعدون (رئيس بني حسن) وشعلان السلطان (رئيس الخزاعل) والحاج مرزوك العواد (رئيس العوابد) والحاج رابع العطية (رئيس الحميدات) وداخل آل شعلان (رئيس آل ابراهيم) بالكتاب الآتي :

حضرة العالم الفاضل حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء
متعنا الله ببقائه .

نقدم عرض اخلاصنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد وردنا رسولكم عبد الامير ، وابلفنا آرائكم وارشاداتكم الثمينة ، وفي الحقيقة ما لنا غنى - كذا - عن ذلك ، فالآن كما اعرضنا لحضرتكم في غرة شوال في النجف الاشرف ، ان كان الاعمال تخص منافع شخصية ، واغراض حزبية ، فسي سقوط وزارة ، وتشكيل غيرها ، فكلما منا يعرف طريقته الحزبية ، التي تستعملها سائر الشعوب . وان كان الغرض من ذلك ان هناك امورا تتطلب الخدمة للبلاد ، نرجو اعلامنا بها ، واننا مستعدون للعمل بالطرق المشروعة التي تؤمن سلامة البلاد ، تحت ظل العرش الهاشمي ومن الله التوفيق .

١٣ ذي الحجة ١٣٥٣

ثم تلقى العلامة كاشف الغطاء من الرميثة العريضة الآتية ايضا ننشرها بحروفها :

بسم الله الرحمن الرحيم

الى مولانا حجة الاسلام شيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام بقاءه

بعد تقبيل اياديكم نعرض لخدمتكم نحن افتهمنا في تشكيل هل الوزارة ، وهذه الوزارة لا نشق بها لانها كانت سابقا ما عندها آلا غايات واحزاب والذرة (الضرر) في الاسلام ولا حصل منها اصلاحا الا (الى) البلاد ونبين الا (الى) حضرتكم ان عشائرتنا وقفت علا (على) موجب الاضطراب (الاضطراب) من هذه الوزارة لان هذه الوزارة لها غايات والفتن بين الاسلام فعليا نرجو الجواب من حضرتكم مستعجل وعمرك باقي والسلام .

١٤ ذي الحجة ١٣٥٣

رئيس عشيرة بني زريج شيخ خوام الفرهود	رئيس عشيرة الظوالم مطابق الجياد	رئيس عشيرة بني احكيم عزازه المعجون
رئيس عشيرة الاعاجيب سلطان الولع	رئيس عشيرة البوحسان الحاج ضيدان الحسين	رئيس عشيرة الظوالم دللي الحاجم
رئيس عشيرة البوجياش حاج محمد البهاظ	رئيس عشيرة بني عارض اعناد الشحل	رئيس عشيرة الخزاعل كواك الوليد
رئيس عشيرة الظوالم ثعبان أبو الجون	رئيس عشيرة الجمعة عبد السادة الشنايه	رئيس عشيرة البركات منصور الطعين
رئيس الجريب محمد اللأيد	رئيس عشيرة الزباد ابريد الحجيل	رئيس عشيرة الجوابر ارحيم الحاج صفر

وقد رد العلامة « كاشف الغطاء » على هذين الكتابين بما يلي :

الى الزعماء الاماجد !

وردني كتابكم وعرفنا ما ذكرتم ، ومعلوم لديكم انني بمرکزي الروحاني ومقامي الديني ، لا يجوز لي ان اتدخل في اي وزارة او حزب او في أي شأن من شؤون السياسة ، وانما دخلنا لأجل الصالح العام ، وتخفيف الحيف عن هذه الامة البائسة ، ولا نرى ذلك يتم الا باتفاقكم وتفاهمكم ، ايها الفراتيون جميعا . فلما اتفقتم وفتتم ، وحصل لكم كل شيء ، وحينئذ فكل وزارة ترضخ لكم ، وتدع عن لاوامركم ، وتعطيكم كل ما تأملون ، وان بقيتم على هذا من الاختلاف ، فكل وزارة تأتي فهي عابثة بكم ، ومحتقرة لشأنكم هذا هو جوهر الحقيقة ، وما عداه فضول ، ويجب عليكم الهدوء والسكون ، ويحرم عليكم المضاربة بينكم ، بل وبين غيركم ، والسلام .

عن النجف الاشرف في ١٥ ذي الحجة ١٣٥٣ محمد الحسين كاشف الغطاء

القاء السلاح

وعلى كل فقد تمكن الوزيران من حمل الشيخ شعلان المعطية على القاء السلاح ، واخلاء صدر الدغايرة الذي احتله في ١٠ مارت سنة ١٩٣٥ م ، كما ترك الشيخ حبيب الخيزران (منصورية الجبل) بعد تسلم « الوزارة الهاشمية » مقاليد الحكم ، فصدر هذا البيان في ٢٤ مارت :

« عاد المضطربون من التدابير الوقتية السابقة المتخذة في لواء الديوانية الى اعمالهم الاعتيادية ، وتمت المواصلات البريدية والبرقية مع الاطراف ، واستتب الهدوء والسكينة » اهـ .

وقصد الرؤساء الثائرون بغداد في اول نيسان ١٩٣٥ بعد ان اقيمت لهم بعض الحفلات التكريمية في النجف ، والكوفة ، والحلة ، وكان بصحبتهم لفيف من الافراد المدججين بالسلاح بحيث دخوا بناية وزارة الداخلية، المقابلة لديوان مجلس الوزراء، ورابطوا في ابهاء الوزارة واروقتها ، مما انكره الراي العام . ثم صدرت الاوامر الى الجيش الماربط في لواء الديوانية بالعودة الى ثكناته .

وفد من الشمال وبرقية خطيرة

وقصد جماعة من رؤساء القبائل في الشمال « بغداد » في ٢٤ آذار ، معانين تأييدهم للوزارة الجديدة ، واستعدادهم لقمع أية حركة يقصد بها تجزئة البلاد ، فزاروا رئيس الوزراء في ديوانه فرحب بهم الرئيس ، وخطب الشيخ فائق الطالباني بالنيابة عنهم قائلا :

« يا صاحب الفخامة !

« ان هذه الجموع التي تمثلت بين يدي فخامتكم ، والذين هم يمثلون عشائر الوية كركوك ، واربيل ، والسليمانية ، والموصل ، ودبالي، تمثيلا صادقا لم يحضروا مرجبين كالعادة بايعاز واشارة السلطات المحلية ، بل قدموا من تلقاء انفسهم ، ليعرضوا ثقة ابناء الشمال في وزارتك الجليلة ، التي يتوسمون فيها خيرا للوطن ، لكونها تضم اقوى العناصر الحية واقربها لقلوب الشعب ، وليعلنوا تأييدهم لها في واجبها ، وهو ضمان سلامة المملكة ، والخدمة للصالح العام .

ان مجتمعنا يعلق آمالا جساما على وزارتك لتعيد الثقة والطمأنينة ، والاعتماد عليكم بتلبية رغائب الشعب المحقة ، الخادمة لنهضتها ، وهو واثق بأن فخامتكم وسائر رفقاكم الكرام تعمدون الى كل ما فيه رفاهه وخيره .

« يا صاحب الفخامة كونوا على اتم القناعة بأن ابناء الشمال ، كما عرضنا، سيشدون ازركم بكل ما اوتوا من حول وقوة ، ما دتم سالكين طريق الحق والعدل » اهـ (١)

محاولة اصلاح الادارة

كان سوء الادارة وحده كافيا لحدوث ما حدث في المملكة ، بعد وفاة الملك فيصل ، من عبث بالقوانين ، وانتهاك لحرمة الدستور ، وتفشي الرشوة بين الموظفين،

(١) جريدة البلاد العدد (٥٠٧) بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٣٥ م .

وفساد الاخلاق بين الناس ، فكيف اذا اقترن سوء الإدارة بالتلاعب بمقدرات الناس ، والضغط على حرياتهم ؟

ولما تسلمت « الوزارة الهاشمية الثانية » مقاليد الحكم ، كانت البلاد تغلي غليان الرجل ، فقد تعطلت التجارة ، وتلاشت الثقة ، وأصبحت المرافق العامة باضرار جمة ، وكثر الضعف على مؤسسات الدولة عن أنيابه ، وكان الجيش لا يزال مرابطا في اطراف لواء الديوانية ، فأراد « وزير الداخلية » ان يهدئ الخواطر بدعوة الموظفين الى احترام القوانين ، وتجنب الانفساد بين الاهلين ، فاذاع في ١٧ مارت ١٩٣٥ البيان التالي :

« بناء على تسلمي زمام وزارة الداخلية . اطلب من جميع الموظفين الاداريين ، الاهتمام الجدي في القيام بواجبهم ، والسهر على محافظة الامن ، وانجاز امور الناس بأسرع ما يمكن ، ضمن احكام الدستور والقوانين . وليعلم الجميع ان أهم غاية تتوخاها الحكومة ، والتي اطلب من جميع الموظفين ادائها ، هي تأمين العدل والحق بين الناس ، وعدم التحزب لاي فرد او هيئة كانت . ان الوزارة ستراقب شديدا اعمال موظفيها ، وتعاقب المقصرين بواجبهم وتكافي المهتمين بها » اهـ .

وعمدت الوزارة الى الاولوية فسحبت بعض الاداريين ، الذين اساءوا التصرف في وحداتهم الادارية ، وشوهوا سمعة الحكومة وان كان من انصارها ومؤيديها . ثم اذاع رئيس الوزراء في ٢٩ مارت ١٩٣٥ ما يلي :

بيان رئيس الوزراء الى الموظفين

١ - ليعلم جميع الموظفين بانهم يقومون بواجباتهم المنصوص عليها في القوانين والانظمة والتعليمات باسم جلالة الملك المعظم ، رئيس الدولة الأعلى ، واعني بذلك انهم امناء جلالته على حراسة الحق ، وتوزيع العدل بين الاهلين ، وليسوا مأجورين لاحد غير الامة التي هي مصدر السلطات .

٢ - يجب ان يتجنب الموظفون عن جميع الامور المنافية للآداب ، ولذلك يحظر عليهم المجاهرة بشرب المسكر ، او الادمان عليه ، وتعاطي القمار ، وكل ما من شأنه ان يفسد اخلاقهم ومعنويتهم ، او ان يؤثر على سمعة اسرة الموظفين التي يجب ان تكون مرشدة للامة في كفاحها للوصول الى المثل العالية .

٣ - يجب ان لا يذهب عن بال الموظفين ان قوانين الدولة تحتم عليهم ان يكونوا

حسني السلوك والسيرة ، وهذا ما يدعوني الى ان اطلب اقصاء الموظف الذي يتحقق انه يأتي عملا ينافي الآداب العامة من خدمة الدولة .

٤ - يشمل تعبير (الموظف) في هذا البيان ، جميع الاشخاص المستخدمين في وظائف الدولة ، اي سواء كانوا في خدمة تقاعدية او باجور موقته .

٥ - اني ادعو الموظفين الى ضرورة معاملة المراجعين بالرفق والانصاف الذي لا يعرف التحيز لفئة من الاهلين دون اخرى . واذا ثبت على اي موظف تحيزا ما فليؤكد بأنه لا يمكن ان يبقى في خدمة الدولة .

اني لا اتقدم الى مصارحة اسرة الموظفين بما ذكرته اعلاه ، وبما صرحت به عند تسلمي مقاليد الوزارة ، الا لعلمي بأن هذه الامور هي التي اضعفت الثقة ، واخلت باطمأنينة بين النفوس ، فضلا عن انها اثرت تأثيرا سيئا في نفوس الموظفين . ولذلك اطلب من كبار الموظفين ان يراقبوا احوال الموظفين التابعين اليهم ، وأن يستعملوا سلطاتهم القانونية لتطهير الاسرة من سوء السلوك ، وليؤكدوا ايضا بأن التسامح والتغافل في هذا الشأن يعرضهم للعقاب .

في ٢٩ مارت ١٩٣٥ رئيس الوزراء - الهاشمي (١)

فاجعة في الكاظمية

في الوقت الذي كانت الوزارة تواصل السعي لتوقيف الاضطرابات في الفرات الاوسط ، واعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، قامت المعارضة بحركة حزبية في الكاظمين خلاصتها :

ان الحكومة كانت تشيد دائرة للبرق والبريد هناك على مقبرة قديمة مهجورة ، وقد انتهت من وضع اسسها في ايام « الوزارة الايوبية الاولى » واتمت قسما منها في ايام « الوزارة المدفعية الثالثة » فلما تالفت الوزارة الجديدة ، اراد البعض ان يستغل سخط الكاظميين على اقامة هذه البناية في هذا المحل - لغايات حزبية بالطبع - فالف مظاهرة للاحتجاج على تشييدها ، فادت هذه المظاهرة الى حدوث معركة دامية بين الشرطة والاهلين ، اسفرت عن قتل ١٣ نسمة ، وجرح نحو ثمانين فقد استنجدت « شرطة الكاظمية » بالعاصمة ، فتوجه مدير الشرطة وجيهه يونس الموصلني ، على سيارات مصفحة تقل بعض الافراد وفتح النار لتفريق المتظاهرين ، ففضى على الحركة بعد دقائق معدودات ، وهذا نص البلاغ الرسمي الصادر فسي هذا الصدد :

(١) جريدة « البلاد » العدد ٥٠٩ بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٣٥ م

بيان رسمي :

« وقع حادث مؤسف في قصبة الكاظمية صباح امس (٢٣ الجاري) وتناقص المعلومات الآتية الى الآن حول الحادث بما يلي :

كانت المقبرة الواقعة قرب المفيصل ، قد هجرت منذ مدة ، وبوشر الدفن في مقبرة جديدة أخرى ، الا انه صباح امس ، راجع بعض وجوه الكاظمية قائمقام القضاء ، مبينين عدم ملائمة المقبرة الجديدة ، فوعدهم بالنظر في تلبية طلبهم ، ولكن بعد خروجهم ، تجمعهم قسم غير قليل من الناس حول المقبرة القديمة ، وباشروا هدم دائرة البريد ، التي بوشر بناؤها بالقرب من المقبرة القديمة منذ اشهر ، ولما جاءت الشرطة وطلبت منهم الكف والتفرق ، قابلوها بالرمي بالحجارة ، ثم اوقد المتجمعون النار في البناء المذكور ، ولما اندرتهم الشرطة باستعمال القوة ، اذا لم يتفرقوا ، اجابوها بطلقات نارية ، واستعمال اسلحة جارحة ، ادت الى جرح احد المفوضين ، واستمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة . وقد اطلقت الشرطة طلقة في القضاء ، بغية انذارهم ، ولكنهم رغم ذلك استمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة ، مما اضطرهم الى استعمال السلاح لتفريقهم ، فوقع بسبب هذه الحادثة من المتجمعين سبعة قتلى ، وتسعة جرحى (١) ومن الشرطة قتل شرطي واحد وجرح اربعة ، اثنان منهم مفوضان ، واثنان شرطيان ، ثم تفرق المتجمعون ، واعيد الامن الى نصابه ، وانتشرت دوريات الشرطة لمحافظة الامن ، والتحقيق جار لمعرفة الاسباب التي ادت الى هذه الحادثة المؤسفة .

١٩٣٥/٣/٢٤

الشروع بالتحقيق

وركنت الحكومة الى الشدة لمعرفة اسباب وقوع هذه الفاجعة فاوقفت عددا من الوجوه ، والاشراف ، بتهمة التحريض على القيام بهذه المظاهرات ، فلبث الموقوفون في السجن ثلاثة اشهر جرت خلالها محاكمتهم واستجوابهم ، وقد حكمت على سبعة من الموقوفين بالحبس الشديد المؤبد وعلى غيرهم بعقوبات موقتة .

تأثير حادثة الكاظميين

كان لحادثة الكاظميين الوقع الاليم في النفوس ، فقد فجعت عائلات ، وترملت

(١) توفي من الجرحى خمسة اشخاص فبلغ عدد القتلى ١٢ بالقياس الى البلاغات الرسمية . اما في الحقيقة فان عدد القتلى قارب الثلاثين ، لان الباقيين دفنوا في الظلام بصورة سرية خشية الملاحقات الحكومية . وقد سهلت الحكومة الدفن السري لانه ليس من مصلحتها الجهر بالعدد الحقيقي للقتلى والجرحى .

نساء ، واستشهد أبرياء ، واوقف بسببها بعض الاشراف ، وقد انتهز خصوم الوزارة وقوع هذا الحادث فرفعوا الى الملك هذا الاحتجاج :

لأعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

نرفع لاعتابكم احزاننا واشجاننا بما اصاب آبائناك واخواننا الكاظميين من المذابح ، بصورة وحشية بدون مبرر ، الامر الذي دعانا لرفع هذا الاحتجاج تجاه وزارة لا تمثل الا نفسها افتتحت اعمالها بما تنطوي عليه نياتها العدائية ، التي دعت الشعب بتهيج واضطراب .

السيد حسن مكوتر ، السيد جعفر ابو طيخ ، علوان الحاج سعدون ، شعلان السلطان ، حسان الحمادي ، حاج رايح العطية ، عباس العلوان ، عواد الحاج آل حمادي ، حاج صدام ، جساب الحمادي .

المعفو عن المجرمين في الحادثة

ولما ناقش « المجلس النيابي » في ايلول ١٩٣٥ « قانون العفو العام » عن الجرائم التي ارتكبت ضد الدولة ، أعرب البعض عن رغبته في ان يشمل العفو المحكومين في قضية الكاظمية ايضا ، فرأت الحكومة ان تستجيب الى هذه الرغبة فاستصدرت هذه الارادة الملكية :

ارادة ملكية رقم - ٥٢٠

كانت المحكمة الكبرى المنعقدة في بغداد ، قد حكمت بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٢ على كل من صادق الحاج احمد الاسترابطي ، وحسين ابراهيم حياشة ، ونجم موسى راضي ، وابراهيم ابن احمد ، وحسن المرتضى الخالسي ، وعبد الأمير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سامان ، بالاشغال الشاقة المؤبدة وفقا للمادة ٣٠٦ بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي ، وبالحبس لمدة سنتين وفق المادة ٨٦ منه بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ وعلى حسين بن ابراهيم حياشة بالاشغال الشاقة المؤبدة وفقا للمادة ٢١٤ بدلالة المواد ٥٢ و ٥٥ و ٥٨ و ١١ من قانون العقوبات البغدادي ، وقد ابرم هذا الحكم تمييزا بتاريخ ٣ - ٨ - ١٩٣٥ .

ولما كانت هناك اسباب تدعو الى استعمال الرافعة بحقهم ، فقد اصدرت ارادتي الملكية :

بناء على ما عرضه وكيل وزير العدلية :

بمغفو المرقومين : صادق الحاج أحمد الاسترابادي ، وحسين بن ابراهيم
حباشة ، ونجم موسى راضي ، وابراهيم بن أحمد ، وحسن مرتضى الخالصي ،
وعبد الامير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سامان ، عما بقي من مدة محكوميتهم .
على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم
الرابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٥

غازي

رئيس الوزراء - ياسين الهاشمي

منع المآثم والسبايا

على اثر حدوث فاجعة الكاظمية في ٢٣ آذار ١٩٣٥ م ، طلب السيد عبـد
الرزاق حلمي متصرف لواء بغداد، الى وزارة الداخلية « عدم السماح لاقامة المواكب
العزائية في بغداد والكاظمية ما دامت الظروف الراهنة لا تساعد على ذلك » . فرد
الوزير رشيد عالي على هذا الطلب بكتاب الوزارة المرقم م . خ/٦٤٢ والمؤرخ في ٣
نيسان ١٩٣٥ قائلا « بالنظر الى الاسباب الواردة في كتابكم المشار اليه اعلاه : نوافق
على عدم السماح لاقامة المواكب العزائية ، والتماثيل ، في الكاظمية ، وبغداد ، فسي
العشرة الاولى من ايام شهر محرم ، على ان يكتفي بقراءة التعازي كالمعتاد » اه .

عيد الغدير

يوافق اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة ، حلول عيد الغدير عند الشيعة
الامامية ، وهو اليوم الذي يبيع فيه امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام بولاية
المهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ونص عليه بالخلافة ، فيجتمع في مدينة النجف
خلق كثير لزيارة الاسد الربض في تلك التربة .

وصادف حلول « عيد الغدير » لسنة ١٣٥٣ (٢٣ مارت ١٩٣٥) وقت سقوط
« الوزارة المدفعية الثالثة » وتكوين « الوزارة الهاشمية الثانية » فاجتمع في النجف
جم غفير من الناس من مختلف الطبقات ، لبحث الموقف الراهن . وانتهر فريق من
المحاميين في بغداد هذه الزيارة فقصدوا مدينة « النجف » واجتمعوا بالعلامة الشيخ
محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، وحسنوا له تنظيم مطالب الشعب في الاصلاح
بميثاق يكتب فيوقعه الزعماء ، ويرفعه سماحته الى الحكومة مباشرة ، فيكون وثيقة
ناطقة بتبرم الشعب من الاوضاع السائدة يومئذ .

وقد لقي هذا الاقتراح هوى في النفوس ، فوضع الميثاق بأسلوب قانوني
طريف ، لولا المادة الرابعة منه ، التي سيرد نصها مع الميثاق . وضعه المحامون ذيبان

الغبان ، ومحمد عبد الحسين ، ومحمد الامين الجرججي فكان له مفعولان : مفعول حسن ، وآخر ذميم :

وقد اجمعت القبائل التي ناصرت الوزارتين : الايوبية (الاولى) والمدفعية (الثالثة) ثم جاهرت بالعداء الوزارة الهاشمية على تأييد هذا الميثاق ، فأخذ الرؤساء من مختلف الانحاء يتوافدون على مدينة النجف للتوقيع فيه . وكان بينها وفود قبائل الوية المنتفق ، والديوانية ، والحلة .

واستدعى العلامة كاشف الغطاء انصار الوزارة الهاشمية : كالشيخ عبيد الواحد الحاج سكر ، والشيخ شعلان العطية ، والشيخ فريق المزهري ، والسيد محسن ابو طيخ ، والسيد علوان الياسري ، الى مدينة النجف للتوقيع على الميثاق ، فأجابوا انهم يذهبون الى العاصمة اولاً ، ثم يرجعون للتوقيع ، وقطعوا على انفسهم عهداً بذلك ، لكنهم لم يفوا به . وقد سألت هؤلاء الرؤساء عن اسباب امتناعهم عن توقيع هذا الميثاق فأجابوا انهم كانوا قد اتفقوا مع رؤساء القبائل في الشمال على اصلاح الوضع العام في المملكة ، فتوقيع هذا الميثاق معناه ايشار المصلحة الطائفية على المصالح العامة ، وهذا ما يضر بوحدة البلاد (١) .

ولاجل ان يقف القارئ على هذا الميثاق ، ويعرف خطورته ، وما كان له من تأثير عظيم في الاضطرابات التي عمت مدن الفرات الاوسط ، نشر نصه فيما يلي وهو :

نص الميثاق

نحن الموقعين بديله ادناه ، من زعماء القبائل في الفرات الاوسط ، قد رفعنا مطالبنا المشروعة ، التي كان جل الغرض منها اصلاح وضع المملكة العراقية ، حتى يتقدم العراق الى مصاف الامم الراقية ، ويمشي الى الامام على اقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته ، وعناصره ، ويبرهن على اهليته للاستقلال ، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي ، دامت شوكته ، قد رفعنا مطالبنا الى ساحة زعيمنا الروحاني ، المصلح الاكبر ، حجة الاسلام والمسلمين ، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ، دام ظله ، كي يتقدم بها الى مايكنا المعظم ، صاحب الجلالة غازي

(١) هذا نص الميثاق الذي يشيرون اليه وقد وقع فيه (٦٩) رئيساً من ابناء الشمال .
« نحن الموقعين ادناه ، نعلن بهذا اننا نستنكر كل فكرة ، او حركة ، ترمي الى التفرقة ، ونحرم كل الحرص على وحدتنا العراقية ، تحت ظل عرش جلالة ملكنا المقدس » . — التوقيع —
« جريدة البلاد » العدد (٥١٦) الصادر في ٧ نيسان ١٩٣٥

الاول ، وحكومته الموقرة ، ويطالب بانجازها ، وسماحته هو الممثل لنا جميعا ، والمفوض فيها ، والنافذ امره علينا ، فيما يعود الى مصالحنا ، وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهدا وحجة علينا ، مع الالتزام والتعهد منا جميعا على محافظة مصالح الاجانب في البلاد ، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية ، مع المثابرة على المطالبة بانجاز تلك المواد الاصلاحية ، وتحقيق رغائبنا القانونية ، مهما كلفنا الامر ، والبيان حرر :

المادة الاولى - لقد تمثنت الحكومة العراقية ، منذ تأسيسها حتى اليوم ، على سياسة خرقاء ، لا تتفق ومصالح الشعب ، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية اساسا للحكم ، فمثلت اكثرية الشعب بوزير واحد او وزيرين ، ممن يسابرون السلطة في سياستها (على الاكثر) وعلى مثل هذا الاساس تمثنت في سياسة التوظيف ، فظهر التحيز صريحا في انتقاء الموظفين واعضاء مجلس الامة ، بينما القانون الاساسي لم يفرق بين ابناء البلاد ، كما نصت المادة (السادسة) من القانون الاساسي ، فلايجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب ، ورفع التفرقة بين ابناء الامة ، يجب ان يساهم الجميع في مجلس الوزراء . وفي مجلس الامة ، وسائر وظائف الدولة ، كما يساهم في الجندية والضرائب .

المادة الثانية - ان طريقة الانتخابات الحاضرة اسيء استعمالها ، حتى اصبح مجلس الامة لا يمثل الشعب تمثيلا صحيحا . وضمانا لدفع التلاعب ، من ناحية الحكومة ، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على اساس ضمان الحرية المطلقة ، بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر ، وغير المباشر ، وان يكون الانتخاب بدرجة واحدة ، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة .

المادة الثالثة - لما كانت المادة (٧٧) من القانون الاساسي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب اكثرية السكان ، في حين ان سلطات القضاء الشرعي منحت للحكام من مذهب اقلية السكان ، فنطلب تطبيق احكام المادة المذكورة من القانون الاساسي ، مع لزوم تدريس احكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية .

المادة الرابعة - لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد لمحافظة ارواح واموال الشعب ، وقد سبق ان مثلت الطائفتان : المسيحية والاسرائيلية والعناصر الاخرى فيها ، فعليه نطلب ان يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس باحكام المحاكم .

المادة الخامسة - لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق ، فيجب اطلاق الحريات الكاملة للصحافة ، ورفع القيود الادارية ، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية ، تمثيا مع روح المادة ١٢ من القانون الاساسي .

المادة السادسة - لما كانت الاوقاف العامة اوقافا اسلامية ، خصصت لخدمة الشرع الشريف ، واعاشة المتفرغين لهذه الخدمة ، وما يتفرع عنها ، غير أن سياسة الحكومة اتجهت الى نواحي أخرى ، واصبحت مواردھا تصرف على تشكيلات الاوقاف الادارية ، واهملت دور العلم ، ومساجد العبادة ، فعليه يجب الافلاخ عن هذه السياسة في ادارة الاوقاف العامة ، وصرف مواردھا على المؤسسات الاسلامية بصورة عامة .

المادة السابعة - تعميم ، وتعديل ، لجان تسوية الاراضي ، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي ، كما نطلب الاسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي ، وتمليك الاراضي لاربابھا من غير بدل .

المادة الثامنة - الغاء ضريبي الارض والماء ، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك ، وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة .

المادة التاسعة - ان وظائف ادارة الدولة في تضخم مستمر ، بسبب عدم استقرار الملك ، وان رواتب الموظفين في تزايد بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي ، ومع مستوى المعيشة ، كما ان الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب بعدم رعاية القوانين ، فيجب اتخاذ تدبير سريع لاستبدال موظفي الدولة ، المعروفين بسوء السلوك والسمعة ، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة الى الحد المعقول ، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري .

المادة العاشرة - ان معظم مؤسسات الدولة الصحية ، والعمرانية ، والتهديبية ، لم تراعى في توزيعھا النسبة العادلة بين أبناء الشعب ، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق ، كما يجب وضع الانظمة والقوانين لمنع تفشي الامراض الاجتماعية ، والاخلاقية ، وتهديب مناهج المعارف ، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان ، والسعي وراء صيانة الاخلاق ، بمنع البغواء ، والتجاهر ببيع الخمر ، والقمار ، وكل ما يؤدي الى فساد الاخلاق .

المادة الحادية عشرة - عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة ، من أبناء الشعب او من الموظفين ، وافراد الجيش والشرطة .

المادة الثانية عشرة - توقيف احكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات ، واستبدالھا بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة . اهـ

انشقاق بين القبائل

كان امتناع الرؤساء الموالين للوزارة الجديدة ، عن توقيع هذا الميثاق ، فرصة

للمخاصمين لها ، حملهم على عقد الاجتماعات والتشاور ، حتى أسفرت اجتماعاتهم
عن وضع الحلف الاتي نصه :

عهد المواليين

نحن الموقعين والواضعين اختامنا أدناه ، قد قسمنا بسيدنا العباس (ع) اننا
نحرص كل الحرص على تأييد العرش الهاشمي ، واعلاء شأن البلاد ، وصيانة
حقوق ابنائه . واننا متحدين ، ونقاوم كل من اراد بأحدنا او بمجموعنا سوءا ،
خلاف العدل والحق ، او بالدوافع الشخصية ، ونؤيد مطالبينا التي اتفقنا عليها
عند حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء .

سلمان البراك ، نايف الجريان ، حنتوش الهميص ، سيد جعفر ابو طبيخ ،
السيد نور السيد عزيز الياسري ، شعلان السلطان ، سيد كاظم الحجاب ، حاج
مرزوك العواد ، عبد الحسن آل جريان ، فرهود المشير ، حاج صلال الفاضل ،
حمود الحمادي ، كاظم المنذور ، عبد الكريم آل حمود ، علوان الحاج سعدون ،
خوام الحاج عبد العباس ، دوهان الحسن ، غزاي الورد ، بدر الشخير ، حاج
محمد العبود ، مناحي الحاج طرفة ، غازي الحمد ، شعلان الشهد ، سلمان
الصكبان ، حاج مظهر الصكب ، فرهود الحمد ، اسكندر المرهون ، حاج حمود
البدن ، عباس العلوان ، حاج صدام العواد ، حسن الشمخي ، فواز العيفان ، أحمد
العنبر ، حاج ضيدان الحسين ، هادي العبد الرضا ، يوسف نجارنه ، عبد الرضا
اتو خليل ، فيصل الظاهر ، حاج جاسم الصعب ، موجد السماوي ، ضاحي الحمود ،
كربلا عبد المهدي آل قنبر ، كربلا محمد رشيد ، كربلا علوان الحاج عبد العزيز ،
بلعوط المحسن ، سيد مهدي سيد علي ، عواد الحاج جاسم ، مزهان العلي ، حاج
عبد العباس العواد ، عبد آل غافل ، كاظم آلياوه ، أحمدود الجبار ، اعطيوي الحمد .
رشيد القدم ، عزيز البندر ، جاسم الحمد ، كاظم الهدهود ، متعب الحمد ، محمد
العباس ، حاج فرهود الستار ، فرمان العويد ، حسين الزويد ، كاظم الصراخ ،
محيي المواسي ، محمد العبد الله ، سيد نور ابو ببيعة ، كربلا عباس الكريم ، حاج
رايح العطية ، حاج داخل الشعلان ، حسون الفرهود ، جري آل ضيدان ، سيد
حنون العبد العباس ، عبد المجهول .

كتاب المخالفين

اما « الحاج عبد الواحد سكر » وجماعته ، فانهم ما كادوا يصلون الى بغداد ،
ويقابلون أركان « الوزارة الهاشمية الثانية » حتى وجهوا الى سماحة العلامة
« كاشف الغطاء » هذا الكتاب الذي وضع صيغته لهم الاستاذ محمد باقر الشبيبي
الشاعر النجفي المعروف .

حجة الاسلام العلامة المصلح متعنا الله بطول حياته .

اما بعد فنحن نحمد الله تعالى ، ونشكره ، ونسأله ان يرشدنا السى الطريق السوي ، للوصول الى وحدة الهدف والقصد ، ونبتهل اليه سبحانه ان يكون عوننا لنا على اداء الواجب ، وانجاز العمل ، وان يجعل صحائف اعمالنا بيضاء ، وخواتمها نقية ، وان يدعم بكم قضية البلاد ، ويجعل منكم حارسا يقظا يدرك الخطر ، ويقيض من تلك النفس اماما صالحا ، يدعو الى جمع الكلمة ، وتوحيد الجهود ، للنهوض بالامة ، وتوجيه رايها العام الى مواطن الخير والرشاد .

تعلمون بلا شك بأن الحركة التي قمنا بها ، من الحركات الوطنية ، وان الغاية التي نحن الآن في طريق تحقيقها ، من الغايات العامة ، وما كسبت من عطف العراقيين ، على اختلاف منازعهم واتجاههم ، الا لانها كذلك . وقد رايناكم فسي المواقف العصبية من احرص ائمتنا على تأييدها ، كحركة عامة ، تستهدف الإصلاح العام ، وقد وجدناكم في كل ادوار هذه الحركة المباركة في جانب القائمين بها ، في حدود الوحدة التي تعتصمون بها ، وتجاهدون في سبيلها . ونعيذكم - والافق مظلم والمسؤولية عظيمة - ان يطوح بالنجف - قبلة المجاهدين الاحرار - فريق من العابثين بالكرامات الدينية والقومية ، وان يلوذ بكم رهط لا يؤمن بالتناصح ، ولا يفكر بالعواقب ، فكونوا في مجابهة ذلك الفريق ، ومصارحة هذا الرهط عند الخطئة الحكيمة التي رسمتها لكم شريعة الاسلام ، وعند حسن الاحدثة التي تحدثت عنكم بها الاقطار العربية . فهؤلاء عقلاء الامة ينتظرون من زعيمها المصلح ان يشار على تلك النصائح القيمة ، والارشادات الثمينة ، وان يستعين بما يؤثر عنه من التفكير البعيد ، والنظر السديد ، على زجر الذين يندسون بين حين وحين لتشويه هذه السمعة الطيبة . وما احوج الامة - في محنتها لالحاضرة - الى كلمة تفصل بين الحق والباطل ، فليقت اولئك الذين ساقتهم اغراضهم وشهواتهم ان يكيّدوا لمقامكم ، ويكيّدوا للامة من هذا المقام .

ان مقامكم يجب ان يكون فوق رغائب الاشخاص والفرق ، وان يكون ملتقى جايح افكار والآراء ، بدون تحزب او تمسك بفريق ، او رأي معين حتى تجتمع الكلمة . اما ما نراه ونسمع به الآن في النجف ، فانه يؤدي حتما الى التناحر الطائفي ، ونحن نجلكم ان تكون النتيجة هذه النكبة العظمى .

نحن على ما عاهدناك عليه من الاستماتة في سبيل الإصلاح ، ولم نتنازل قط عن هدفنا الاسمي او حقوقنا ، ولكن من المصلحة العامة ، ومن واجبا ، بعد ان حققت الدماء ، وعادت السيوف الى اغمارها ، ان لا نعود الى احراج الموقف من جديد . فالمسؤولية اذن عظيمة ، والتبعة جسيمة . فنحن نرجوكم ان تجعلوا هدفكم الآن تهدة احوال النجف ، وصرف الناس فيها الى معالجة شؤونهم ، وتدعوكم بروح الثقة والاطمئنان الى ضرورة التعاون ، وافساح المجال للرجال المخلصين حتى يتسنى لهم ان يقوموا بالإصلاح المطلوب .

ونحن لا نكتفكم بأن معظم قادة الراي ، الذين يعول على آرائهم ، سواء فسي الخارج او في الداخل ، في معالجة الاحوال الراهنة لا يرتاحون الى الروح المشبع به المنشور (يريدون الميثاق) ولا يوافقون عليه بصورة قطعية ، لانهم يعتقدون انه لا يأتي الى البلاد سوى الضرر الفادح ، هذا ، ودمتم لاطفاء الفتنة وفقكم الله لكل خير .

٩ محرم الحرام ١٣٥٤

محمد العبطان ، علون السيد عباس الياسري ، حاجي عبد الواحد ، السيد محسن ابو طيخ ، حاج سعدون الرسن ، حاج سلمان الجبار ، عبود اللهمص ، سيد حسن العذاري ، سيد محمد السيد محمود الياسري ، شلتاغ الجحالي ، المخلص عبد السادة ، شنشول الحاج حسن آغا ، حاجي عجه الدللي ، عمران الجياد ، شهيد الحاج جواد ، صادق الكاظم ، علي المزعل ، مهدي العسل ، عبس الهادي الجينه ، حرش الختال ، حبيب الخيزران ، مظهر الشاوي ، حاجي عباس الحاجي لهوف ، مزهر السمرمد ، عمران الزنبور ، عبد الحسين الظاهر ، سوادي الحسون ، حمزة الحاج سرحان ، حسين العلوان ، حاجي شعبان .

موقف الشيخ

وقد حار الشيخ محمد الحسين في السير بالزعماء ، والتوفيق بين وجهتي نظرهم في الحلف ، وفي الكتاب الموجه اليه . وراى ان التباحن الحزبي سيعرض الطرفين الى الهلاك ، والبلاد الى الدمار ، لما ينويه كل منهما من الشرور ، فاستقر رايه على التخلص من المازق بدعوة الطرفين الى نبذ الحزبيات ، وانتظار نتيجة تشبثاته في (ميثاق الشعب) فأصدر البيان التالي :

هذا بلاع للناس

حيث ان زعماء قبائل الفرات ، الناهضين في طلب الاصلاح ، قد رفعوا الينا مطالبهم ، وعرفونا برغائبهم في عدة مواد قانونية ، كي تعرض على المراجع العالية ، ويجري ايجابها ان شاء الله ، فالواجب من اجل ذلك المحافظة على الامن ، وعدم القيام بأي حركة يخشى منها اختلال النظام ، وانحلال جبل الامن ، حتى تجري المفاوضات بالاصلاح في جو هادىء ، وننظر ماذا تسفر عنه المطالبات من النتائج ، ويكون العمل حينئذ بما يقتضيه التكليف في وقته . كما ان من الواجب المحتم ايضا على كل فرد من افراد الامة من زعماء ، وغيرهم ، قطع كل صلة له مع الاحزاب ، وعدم الارتباط بأي حزب كان ، فان الحزبية هي منبع كل فتنة ، ومطلع كل بلاء ومحنة ، ومبعث كل شقاء وعناء .

الاحزاب هي التي اهلكت العباد ، واخربت البلاد ، وجرت الولايات على هذه

الإمة البائسة ، والمملكة العراقية الفتية ، والاحزاب هي التي جعلت الأخوين في بيت واحد ، ومن أب وام واحدة ، يتعاديان ، فيتخاصمان ، فيتضاربان ، فيهلكان معا ، الاحزاب مطايا يركبها شياطين معدودون ، فيعبرون بها الى مقاصدهم اشخصية ، ومنافعهم الذاتية ، فيسعد الاقل ، ويشقى الاكثرون ، الاحزاب فني الشرق داء وفي الغرب دواء ، أفراد معدودون يتلاعبون على ائتاف الإمة ، وعلى الاغرار ، والبسطاء منهم ، ويضحكون على ضعفاء العقول ، فالحذر الحذر ايها الناس من الاحزاب ، وكونوا ايها الناس من حزب الله فان حزب الله هم الغالبون ولا ينبئك مثل خبير .

١٢ محرم الحرام سنة ١٣٥٤ محمد حسين آل كاشف الفطاء

وكان الحاج محمد جعفر ابو التمن قد سافر الى كربلا والنجف لحمل الشيخ كاشف الفطاء على تخفيف هذه المطالب ، ووجوب مهادنة الحكومة حتى تشرع في اصلاح المنشود فلم يوفق (١) .

حوادث مختلفة

١ - توفيت والدة الملك غازي في يوم الاربعاء ٢٧ مارت ١٩٣٥ « بالسكتة القلبية » وشيع جثمانها الى مرقده في المقبرة الملكية في الاعظمية باحتفال رسمي ، وتكست الاعلام خلال ايام الحداد على الدواوين الحكومية .

٢ - هبت على العراق رياح شديدة جدا ، وبسرعة ٧٥ ميلا في الساعة ، في يوم السبت الموافق ٣٠ مارت ١٩٣٥ م فشملت اضرارها انحاء المملكة كافة ، ومات بسببها زهاء ١٥٠ نسمة ، وتخربت بيوت وقلاع كثيرة ، وغرق جسر بغداد من جراء تأثيرها .

٣ - كانت الوزارتان « الايوبية الاولى » و « المدفعية الثالثة » عطلتا عددا كبيرا من الصحف الادبية والسياسية ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ نيسان ١٩٣٥ الافراج عن الصحف المعطلة كافة ، واذاع « مكتب المطبوعات » البيان التالي :

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٥ محرم ١٣٥٤ الموافق ١٩٣٥/٤/٨ الافراج عن الصحف المعطلة . فعلى ارباب الصحف ، التي يشملها هذا القرار ، ويجب اجراء بعض المعاملات بمقتضى قانون المطبوعات لاصدارها مجددا ، مراجعة هذا المكتب لاتمام المعاملات القانونية اللازمة . أما الصحف المعطلة ، والمفرج عنها

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : ملفه البلاط الملكي (د/٣ لسنة ١٩٣٥) الورقة ١٨

بهذا القرار ، والمستكملة الشروط القانونية ، فلها ان تستأنف الصدور من الآن » .

٤ - سافر الملك غازي الى الموصل يوم الخميس الموافق ١٨ نيسان ١٩٣٥ لزيارة آثار قصر الحضر ، وعاد الى العاصمة يوم ٢٢ منه ، وكان يصحبه بعض الوزراء السابقين .

٥ - طغى الفرات في منتصف المحرم من سنة ١٣٥٤ هـ (نيسان ١٩٣٥ م) طغيانا هائلا ، فدمر الطرق ، واهلك الزروع ، وحدث عدة كسرات في سدود البوابة الدليم ، والحلة ، والديوانية ، وتعطلت بسبب طرق المواصلات ، وبلغت الاضرار اكثر من مئة الف دينار .

٦ - أجرت الحكومة تبدلات مهمة بين كبار الموظفين ، فأقصت عن الادارة بعض المتصرفين والقائمين ، ومديري النواحي ، الذين كانوا سببا في شيوع الاضطرابات في المملكة ، وأحلت محلهم من رأت فيهم الكفاءة والنزاهة ، ثم أحدثت وظائف هامة في الوزارتين ، الداخلية والمالية ، اقتضتها مصلحة البلاد (كما تقول) لتسريع معاملات الناس ، وتوزيع العدل فيما بينهم بوجه اخص وقد وضعت لذلك تشريعا خاصا سيأتي نصح :

٧ - تبنت الوزارة مشروع اقامة جسرين حديديين عائمين في قلب العاصمة : ينصب احدهما بمكان « جسر مود » والثاني بالقرب من « الجسر القديم » .

٨ - أنهت الوزارة خدمات لفيف من كبار الموظفين البريطانيين المستخدمين في دواوين الحكومة العراقية برواتب ضخمة ، ورفضت تجديد عقود الذين انتهت خدماتهم من هؤلاء (١) .

٩ - رزق الملك غازي مولودا ذكرا في صباح اليوم الثاني من ايار ١٩٣٥ م ، فسجل مجلس الوزراء تاريخ ولادته ، واقترح تسميته فيصلا ، تيمنا باسم « الملك فيصل » وقد عطلت ، بهذه المناسبة ، دوائر الحكومة ، وأقيمت ولائم الافراح في البلاط الملكي ، وخفضت محكميات بعض المسجونين ، وتبدلت برقيات التهاني والتبريك .

(١) قال لنا السيد رشيد عالي الكيلاني : ان من بين الموظفين البريطانيين الذين تقرر عدم تجديد عقود استخدامهم ، كان السير كورنواليس مستشار وزارة الداخلية ، واذا بوزير خارجيته السيد نوري السعيد يقصده في الحال ، ويقول له « اذا استغيت عن كورنواليس سيفقد العراق استقلاله » فرد عليه (الكيلاني) قائلا « بئس هذا الاستقلال الذي يتوقف على بقاء هذا المستشار » فاجابه السعيد بقوله « اذا انتهت خدمات كورنواليس فستسلسل الثورات » . وهذا ما وقع فعلا كما سئرى .

١٠ - صدرت الإرادة الملكية في يوم ١١ ربيع الاول و ١٢ حزيران ١٩٣٥ بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ م ، وبتنفيذه يكون العراق قد استكمل شرطاً أساسياً من شروط الاستقلال .

١١ - وصل الى بغداد في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٥ م ، صاحب السمو الشيخ احمد الجابر الصباح ، امير الكويت ، فاقام الملك غازي حفلة شاي تكريماً لسموه ، وُجرت بينه وبين المسؤولين محادثات هامة عن التهريب ، فقطع سموه عهداً بأن يعد قوة كافية لمكافحة التهريب ، على ان تتصل هذه القوة بالقوات العراقية لتشارك معا في هذه مكافحة .

١٢ - اخذت الوزارة بمشروع ربط « الموصل » ب « بغداد » بالسكة الحديدية فانفقت مع شركة امتياز نفط غربي دجلة على مد خط بغداد - ببجي الى الموصل فتل كجك ، فخط طورس .

١٣ - اوفدت الحكومة وزير الدفاع جعفر العسكري ، الى اوروبا مع مجموعة من العسكريين لحضور المناورات التي قام بها الجيش البريطاني في اواخر آب ١٩٣٥ م ، وللتعامل مع بعض الشركات البريطانية لشراء بعض الطائرات والمدافع وسائر المؤن الضرورية للجيش العراقي . وقد غادر الوفد يوم ٢٧ تموز وعهدت وكالة وزارة الدفاع الى رئيس الوزراء ، مدة تقييب الوزير عن العراق ، وقد عاد العسكري الى بلاده في يوم ١١ ايلول سنة ١٩٣٥ .

١٤ - اقيم مهرجان شعبي كبير في بغداد لتسمية ثلاث طائرات باسماء الالوية (بغداد ، والعمارة ، والحلة) وهي الالوية التي ساهمت في خدمة القوة الجوية الملكية العراقية بجمع التبرعات لشراء هذه الطائرات وتقديمها الى الجيش العراقي

بين ايران والعراق ايضاً

لما تكونت « الوزارة الهاشمية الثانية » اوفدت الى جنيف في يوم ١٤ ايار ١٩٣٥ كلا من وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير العدلية محمد زكي ، لحضور مناقشات مجلس عصبة الامم في الخلاف العراقي - الايراني على الحدود ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ، وبعد ان عاد الوزيران الى العراق ، رأت الوزارة ان تطلب الى « سكرتارية عصبة الامم » تاجيل النظر في هذا الخلاف لتقوم الحكومتان : العراقية والايرانية بمفاوضات مباشرة . وعلى هذا اوفدت الى طهران في ٥ آب سنة ١٩٣٥ وفداً قوامه كل من وزيري الخارجية والعدلية ، ومدير الخارجية ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، والمفتش الاداري تحسين العسكري ، والخبريين البريطانيين :

الميجر ادمونس ، والكولونيل وورد ، للمداولة مع الموظفين الايرانيين المختصين في هذه القضية ، وقد ناب وزير الداخلية مناب وزير العدلية ، وتولى رئيس الوزراء وكالة وزارة الخارجية . ولما حظي السيد نوري السعيد بين يدي جلالة شاه ايران ، وجرى حديث الخلاف بين القطرين المجاورين ، اعترف الشاه بشرعية معاهدة ارضروم ، التي يستند اليها العراق في دعم وجهة نظره ، الا انه التمس ان يتنازل العراق عن نحو ثلاثة كيلومترات في « شط العرب » لتمكن المراكب الايرانية من انرسو فيها ، فأجاب نوري انه مستعد لعرض هذا الطلب على الحكومة العراقية ، لانه غير مفوض الآن ليبت في امر كهذا ، ولما نظر مجلس الوزراء في تقرير السعيد ، سجل قرارا خطيرا ماله :

ان القانون الاساسي العراقي لا يجيز التنازل عن اي شبر في العراق ، ولهذا فلا يمكن اجابة طلب الشاه ، الا انه من الجهة الثانية يوافق على اعطائه المسافة المذكورة بطريق الاجبار ، بشرط أن تجيب ايران مطالب العراق المشروعة في بقية القضايا المختلف عليها « وعلى كل فقد عاد الوفد الى بغداد في ٢٦ آب سنة ١٩٣٥ فاذاغت الحكومة البيان الآتي :

بيان رسمي

في اثناء اقامة الوفد العراقي في طهران ، جرت المفاوضات بين الوفد المشار اليه ، والحكومة الايرانية الامبراطورية ، بروح مشبع بالود والصداقة ، وقد ازيل القسم الاعظم من سوء التفاهم السابق ، واخذ الاتفاق التام بين الطرفين يظهر الآن . ونظرا لضرورة حضور ممثلي الطرفين في اجتماع مجلس عصبة الامم القادم ، لم يبق في الوسع انتهاء المفاوضات في طهران ، وعليه تأجلت المفاوضات . والفريقان عازمان على الاستمرار عليها في جنيف ، بنفس الروح الصميم الذي سارت عليه حتى الآن ، والامل وطيد في الحصول على نتيجة حسنة حاسمة سريعة .

٢٥ آب سنة ١٩٣٥

نوري السعيد وزير الخارجية العراقية باقر كاظمي وزير الخارجية الايرانية (١)

وكان وزير العدلية محمد زكي ، قد انتخب رئيسا لمجلس النواب ، وهو في « طهران » فعاد الى بغداد في ١٢ آب ١٩٣٥ ، اي قبل ان يعود الوفد بأربعة عشر يوما . وسافر الوفد العراقي الى جنيف في ٦ ايلول ١٩٣٥ ليطلع اعضاء العصبة الاممية على نتائج المفاوضات التي جرت مع ايران ، فلبث فيها الى نهاية الشهر المذكور ، وعاد الى بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٣٥ فقررت الحكومة العراقية سحب

شكواها ضد ايران ، على ان يحل الخلاف بين الطرفين بصورة مباشرة . وفي يوم ١٧ كانون الاول ١٩٣٥ م وصل الى بغداد وفد إيراني يضم كبار موظفي وزارة الخارجية الإيرانية للدخول في المفاوضات اللازمة لحل هذا الخلاف ، وتالف وفد عراقي من مدير الخارجية العام نصرت الفارسي ، ومدير المالية العام يوسف غنيمه ، ومدير الداخلية العام خليل اسماعيل ، لمفاوضة هذا الوفد ، ولكن انشغال الوزارة بتهدئة الحالة في الفرات الأوسط ، أخر البت فسي الموضوع ، فلما تسلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ عقدت اتفاقية مع ايران حلت بموجبها مشكلة السيادة في شط العرب بجعلها مشتركة بين العراق وايران .

حل المجلس النيابي

اصطدم المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الايوبية الاولى » بانتقادات كثيرة ، وسلقت الاساليب التي اتبعت في جمعه بالسنة حداد ، وطعن مجلس الاعيان في شرعيته طعنة نجلاء ، وذلك في جوابه على « خطاب العرش » فلما جاءت « الوزارة الهاشمية » الى دست الحكم ، كان عليها ان تعين بالنظر في احد الحلول التالية ، لفض الخلاف القائم حول شرعية هذا المجلس :

١ - حل المجلس المذكور ، والبدء بانتخاب مجلس جديد تتمثل فيه ارادة الامة تمثيلا صحيحا .

٢ - تعطيل الحياة النيابية في العراق الى اجل غير مسمى ، حتى تعود المياه الى مجاريها .

٣ - الاستمرار على عقد جلسات المجلس المذكور حتى ترى الوزارة فيه رايها وارتأت الوزارة ان تأخذ بالحل الاول ، ولكنها اختلفت في ذكر الاسباب التي تركز اليها لتبرير هذا الحل . فهل هي تؤيد الاعيان القائلين بعدم شرعية الانتخابات ، التي أجريت لهذا المجلس فتطعن في القوانين التي صدرت عنه ، أم تخلق اسبابا أخرى ؟

تأمل الهاشمي في هذه الناحية تأملا طويلا ، عده خصومه وهنا فيه ، فجمعوا النواب ، وعقدوا جلسة قرروا فيها عدم تأييد الوزارة بصورة مطلقة ، ثم افوا وفدا ذهب الى البلاط الملكي ، وطلب الى الملك : اقالة الوزارة ، بدعوى انها قامت على اسس غير مشروعة ، فطيب الملك خواطرهم ، واستأنف الوزراء البحث في موقفهم من هذا المجلس ، الذي أخذ يناصبهم العداء جهارا ، حتى استقر الراي على ان فقدان الثقة بين الوزارة الجديدة والمجلس القائم ، هو السبب الذي يمكن الركون اليه لحل المعضلة ، فاستصدرت الوزارة الارادة الملكية الآتية :

« لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطة التشريعية

والسلطة التنفيذية ، ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم بأن يكون التأزر بسين السلطتين على اتم ما عليه ، لتتمكن الوزارة من القيام بأعمال أصلحية خطيرة ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التأزر بينها وبين مجلس النواب الحالي ، فقد اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ٢٦١١ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبسء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٥٤ واليوم التاسع من شهر نيسان ١٩٣٥
رئيس الوزراء : ياسين الهاشمي
غازي

وقد احتج « حزب الوحدة الوطنية » على هذا الحل ، وعلى تصرفات وزير الداخلية ، زاعما انها مخالفة للقوانين فلاطف الملك المحتجين ، وصرفهم بالوعود فلمما اعيد انتخاب ثلث اعضاء « المجلس المنحل » انفضوا عن حزبهم ، وصاروا يؤيدون « الوزارة الهاشمية » القائمة .

تعطيل حزب الحكومة

ثم رات الوزارة ان البلاد تضج من وجود احزاب متنافرة ، وكتلات نيابية متخاصمة ، وان رجال الدين يحثون الناس على « مقاطعة الاحزاب لانها في الشرق داء ، وفي الغرب دواء » فعمدت الى تعطيل حزبها « حزب الاخاء الوطني » وتوقيف جلساته ، وقدمت لجنة الحزب العليا اقتراحا الى مؤتمر عام عقد في بناية الحزب يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٥ لمعالجة هذا الموضوع .

وكانت الفكرة التي سادت المؤتمر ، ان وضع البلاد الراهن يقضي بتوحيد الكلمة ، والتقاء القلوب للعمل على ما فيه مصلحة الوطن .

وارتأى الحزب ان ياخذ بدعوة الامة لتكون يدا واحدة ، وحزبا واحدا ، تسير وفق مصلحة المجموع ، وتعضد العاملين في سبيل هذا الشعب وتقدمه وازدهار البلاد ، حتى اذا تم ذلك لا يبقى هنالك لزوم لاعمال الاحزاب كل بمفرده ، فاتخذ المؤتمر هذا القرار :

بيان من اللجنة العليا

« نظر المؤتمر العام لحزب الاخاء الوطني في اجتماعه المنعقد فسي ٢٩ نيسان

١٩٣٥ في الاقتراح المقدم من اللجنة العليا ، بشأن موقف البلاد الحاضر ، وما يتطلبه من العمل لتطبيق الاصلاحات الخطيرة ، وبعد المداولة اصدر قراره التالي :

ان البلاد في امس الحاجة لتوحيد الكلمة والجهد لقطع المراحل الاخيرة ، لتصل الى اهدافها الوطنية سواء من النواحي السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، ولأجل تنفيذ هذه الغاية النبيلة ، لا بد من افساح المجال لابناء البلاد الفيارى على مصلحتها ان يبنذوا التحيزات القديمة ، ويتحدوا لتكوين جبهة واحدة تمعد الخطط الاصلاحية المنوي تطبيقها .

وعليه توقف جلسات الحزب ، وتعطل اعماله السياسية ، على ان يسعى رجاله لتوحيد كلمة الامة وادماج الاحزاب في حياة واحدة » (١) .

وقد علقت جريدة الطريق (العهدية) على هذا القرار في عددها المرقم ٦٣٣ بما يلي :

« والمتأمل في هذا البيان ، الذي اذاعته اللجنة العليا لحزب الاخاء الوطني ، يرى ان هذا الحزب قد ضحى تضحية كبرى في سبيل الدعوة الى توحيد الكلمة ، وادماج الاحزاب في حياة واحدة ، ونسي هذا الحزب نفسه ، وعطل حياته السياسية ، والاسس التي تالفت عليها لأجل جمع الامة تحت لواء واحد . ونحن تكبر فيه هذا العمل ، ونرحب بالفكرة القائلة بتوحيد الجهود والاعمال لتصل الامة الى اهدافها الوطنية ، سواء من النواحي السياسية ، او الاقتصادية او الاجتماعية»

وقد سألنا رؤساء الاحزاب عن موقفهم من هذا القرار ، فأجابوا اذا كانت هناك مصلحة في توقيف اعمال الاحزاب ، فهم يؤيدون هذا الاقتراح ، اما اذا كان لقصد منه جر مغنم ، فلا .

(١) لا سافر نوري السيد « وزير الخارجية في الوزارة الايوبية الاولى » الى « جنيف » في ايلول ١٩٣٤م لحضور جلسات « معبة الامم » اثناء مناقشة « القضية الاثورية » مر بأنقره ، واجتمع بوزير العراق المفوض السيد ناجي شوكت ، وقد اقيمت مائدة عشاء له حضرها رئيس الجمهورية التركية كمال اتاتورك ، بصفته الشخصية ، فجرى حديث الفاجعة التي اصاب العراق بارتحال مؤسس كيانه : الملك فيصل الاول ، الى دار البقاء ، فاعرب الرئيس التركي عن بالغ أسفه ، وعميق حزنه لهذه الفاجعة وقال انه لا يعرف شيئاً عن السيدين جميل المدقم وعلي جودة الايوبي لانهما لم يكونا من طلاب صفه في الكلية الحربية ، وان من خير العراق ان يتحد ساسته ويتفاهموا على انتهاج سياسة موحدة تهدف الى خير البلاد وسعادتها . ونصح الوزير ناجي شوكت ونوري السيد ان يأخذ العراق بمبدأ قيام « حزب واحد » تنخرط فيه الاحزاب السياسية كافة ، وتعمل يدا واحدة لا فيه خدمة الصالح العام على نحو ما هو جار في تركيا ، وانه يسر تركية ان ترى جارها « العراق » دولة قوية عادلة .

هذا ما حدثنا عنه ناجي بك شوكت ، ويلوح لنا ان الخطوة التي خطاها السيد الهاشمي في حل حزبه « حزب الاخاء الوطني » كانت مستمدة من فكرة اتاتورك او مستوحاة من نصيحته .

ثورة الرميثة الاولى

توطئة

في الوقت الذي تقرر « الهيئة العليا لحزب الاخاء الوطني » وقف اعمال الحزب السياسية ، ودعوة ابناء البلاد الى توحيد الكلمة ، وخدمة الامة ، وفي الوقت الذي تشرع « الوزارة الهاشمية » في تطهير الادارة من ادرانها ، والضرب على ايدي العابثين بمقدساتها ، تعمل الحزبية عملها في الخفاء للقيام بثورة مسلحة ضد الوزارة لاسقاطها ، فقد اراد خصوم الوزارة الهاشمية ان يلعبوا الدور الذي لعبه الاخائيون في اسقاط الوزارتين : الايوبية الاولى والمدفعية الثالثة ، فأخذوا يحرضون القبائل على التمرد ، وجمعوا لذلك بعض المبالغ التي ارسلت لتوزع على الافراد لاثارتهم (١) .

لماذا ثارت الرميثة ؟

شعرت « الوزارة الهاشمية » بالدسائس التي كانت تحاك ضدها طي الخفاء ، فكانت حذرة للغاية من القبائل التي استهواها خصومها ، وصارت تخطب ودها بمختلف الطرق ، حتى انها ارسلت اعوانها من « الرؤساء » لاستمالة هذه القبائل ، ويظهر ان الرؤساء لم يجدوا في رسل الحكومة اهلية للوساطة ، فهزأوا منهم ، ولا سيما كانت بين الطرفين ضعائن قديمة واحقاد دفينه . يضاف الى ذلك ان الشرطة كانت قبضت في مساء اليوم الثاني من صفر سنة ١٣٥٤ هـ والسادس من مايس سنة ١٩٣٥ م ، على الرجل الروحاني « الشيخ احمد اسد الله » بدعوى انه كان يحرض قبائل الرميثة على عدم احترام السلطة ، فاعتقدت القبائل في هذه الناحية ان هذا الاعتقال جرى بتحريض من رسل الحكومة واعوانها ، فما كان منها الا ان هاجمت سراي الحكومة في يوم ٣ صفر ، و ٧ مايس ، وحاصرت الحامية (٢) وقامت بأعمال

(١) ان التمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمردا على قوانين الدولة ونظمها ، بل كان تمردا على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك الاناطق . ان طفيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي بمت الفتنة ، وحدث هذه الثلثة ... وان الدسائس والمكائيد واعمال المغرضين وسعت هذه الحوادث حتى اصبحت سلامة الدولة في خطر .

(محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٥ من ١٩)

حاشية ثانية

تقول الحكومة في بيانها الرسمي الصادر في ٨ حزيران ١٩٣٥ م :
(تنفي الحكومة ما زعمته جريدة « صون بوسنه » الصادرة باللغة التركية في الاستانة من ان لرجال الدولة كصاحب الفخامة جميل المدغمي ، ضلما في حركات التمرد) اهـ
(٢) كانت هذه الحامية (وعددها ٩٠ شرطيا و ١٣ موظفا مدنيا) ضد احتاطت للطوارئ فحاصرت نفسها بنفسها في هذا الراي ، وشرعت القبائل في نهب سوق الرميثة وما في محطة القطار من اموال وجيوب واثاث مدة للشحن .

ذكرها البيان الحكومي ، الذي سيأتي نصه (١) وكان « مجلس الوزراء » اتخذ في جلسة ٩ أيار سنة ١٩٣٥ هذا القرار :

« نظرا لآتيان الشيخ احمد أسد الله اعمالا تعد خطرا على امن الدولة وسلامتها ، مما ينطبق على حكم المادة الاولى من مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٣ ، فقد قرر مجلس الوزراء اسقاط الجنسية العراقية عنه استنادا الى المادة المذكورة » .

وقد عثرنا على الوثيقة التالية ننشرها بحروفها كأول تاريخ للثورات التي تعاقبت على الفرات الاوسط في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » .

لحضرة مولانا حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام ظله :

بعد اعراض اخلاصنا لديكم . مولانا نخبركم لا اخبرتم بمكروه . منخصوص المدة الماضية نحن دعوتنا سلمية وفي مخابراتكم ولم نزل تأمرنا بالهدوء والسكون . وفي يوم ٢ صفر الساعة ١١ نهرا أخذ الشيخ الفاضل احمد أسد الله خديعة على حين غفلة من الناس جميعا ، وشاع خبر عند العشاير الساعة واحدة ليلا فهاجمت عموم عشائر الرميثة ، وهجموا على ناحية الرميثة ، واخذوا المحطة ، وقطعوا القطار ، وحاصروا لصراي الرميثة وايضا أتت طيارة وضربت رشاش فضربوها وقتلوا اهلها فيها فوقعت واهلها ميتين موت . والآن نحن مستعدين للحرب ، وفي تمام الاتحاد . وانشاء الله هذا اول نصر ببركات دعائكم ونرجو من لطفكم تشرفونا بجواب . وعموم عشائر بني احجيم ، وبني ازيرج ، وجميع العشائر مستعدين وممثلين الا امركم ونسال الله النصر بوجودكم ومتعنا الله ببقائكم آمين واننا ما تحركنا حتى اعتدوا علينا وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خوام (٢)

جواد الشعلان

٧ صفر ١٣٥٤

(١) يقول العميد طه الهاشمي في ص (٤٢٨) ملذكراته :

« وفي مثل هذا الموقف الحرج ، قبض على شخص يحمل كتاب توصية من المدعي ظهر انه استغل هذا الكتاب لتحريض القبائل وحتم على الثورة » اه .

(٢) الشيخ خوام العبد العباس - رئيس بني ازيرج في لواء الديوانية - من الرؤساء المعروفين بكرم النفس وحب الخير ، الى جانب ودهه وطيب سريرته ، وقد اعتاد ان يساير الحكام ويتقي شر الدسائس ، ولكنه لما وجد ان حركة الشيوخين : عبد الواحد الحاج سكر وشعلان العطية ادت الى سقوط وزارتين متعاقبتين هما « الوزارة الايوبية الاولى » و « الوزارة المدفعية الثالثة » انضم الى خصوم « الوزارة الهاشمية الثانية » من رؤساء الموابد ، والحميدات ، وبني احجيم . وكان الشيخ احمد أسد الله ، وكيل الحجة السيد ابو الحسن ، يقيم في الرميثة على مقربة من ديرة الشيخ خوام ، ويبيت الدموة لهذا الشيخ القبلي ، كما كان يؤيد الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، فلما قررت الوزارة اخراج الشيخ احمد من العراق - على نحو ما ذكره اتخذ الشيخ خوام من هذا الاخراج سببا مباشرا لجأهرة الحكومة بالمعاء فكان ما كان .

رئيس البوجياش	رئيس البوجياش	رئيس ظوالم	رئيس ظوالم
حاج عبد البهاض	محمد العزيز	دلي الراضي	موسى آل تويني
رئيس ظوالم	أعاجيب	أعاجيب	ظوالم
مصطفى الجبار	علي الطشاش	حسيب الزغير	محمود الساجت
ظوالم	ظوالم	أعاجيب	أعاجيب
كامل الغيث	حسين الحاجم	مطلق الحسن	

اما البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة فهذا نصه :

« اعتدى ليلة أمس بعض العشائر على طريق المواصلات في منطقة الرميثة ، مما سبب توقف حركة القطار بين السماوة والديوانية ، وعلى اثر ذلك سافر فخامة وزير الداخلية الى الديوانية ، لتفقد الحالة عن كثب ، ولإعداد التدابير التأديبية ، التي قررت الحكومة القيام بها فوراً . اما في المناطق المجاورة ، فالرؤساء هناك ، قابلوها فخامة وزير الداخلية ، وعرضوا اخلاصهم ، واعربوا عن استعدادهم لتنفيذ أوامر الحكومة » .

مكتب المطبوعات

٩٣٥/٥/٨

نفي محامين

وادعت الحكومة ان للمحامين المعروفين : ذيبان الغبان ومحمد الجرجفجي ، اتصالاً ببعض رؤساء القبائل الثائرة ، فساقتهما الى المحكمة لاجراء محاكمتها ، فقررت المحكمة بتاريخ ١٣ مايس ١٩٣٥ وضع كل منهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة كاملة فابعدا الى كركوك ، ولبثا فيها نحو ستة اشهر حيث سمح لهما بالعودة الى العاصمة بعد صدور قانون العفو العام عن الثائرين كافة .

طائرات بريطانية تهوي

على اثر اندلاع لهيب الثورة في الرميثة ، استقل وزير الداخلية احدى الطائرات العراقية للشخص اليها ، وفيما هو في الجو طراً طارئاً على طائرته ، فسقطت بالقرب من « عفك » ولكنه لم يصب بمكره .

وسافر بعد الوزير السيدان : محسن ابو طبيخ وعلوان الياسري ، وكسدا الشيخ عبد السادة ، للعمل على تهدئة الحالة العامة وارجاع الثائرين الى حظيرة الطاعة ، فآخفوا .

وركب مهندس السكك الحديدية - بومان وهو انكليزي - احدى الطائرات البريطانية من « الناصرية » الى موطن الثورة في « الرميثة » ليكتشف مواضع قلع

قضبان السكة الحديدية فظنها الثوار طائرة عراقية ، وصوبوا عليها النار فأسقطوها ، وحرقوها ، فمزز سقوط هذه الطائرة معنويات الثوار ، ولكنهم فسي الوقت نفسه ألغوا حرسا من فرسانهم تولى نقل جثتي المهندس البريطاني « يومان » والطيار « هوكنز » الى محطة الامام حمزة حيث أفلهما القطار الى بغداد ، وجرى دفنهما في مقبرة الجنود البريطانية في الهندي ، ولما نوقشت قضية هذين البريطانيين في البرلمان البريطاني ، صرح وزير الطيران : ان الثوار اطلقوا النار على الطائرة التي كانت تقلهما توتهما منهم بأنها كانت طائرة عراقية جاءت للتنكيل بهم .

وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في ٩ مايس ١٩٣٥ وهذا نصه :

« قامت مفارز الشرطة بحركات الاستطلاع في منطقة الرمشة ، واحتلت بعض النقاط المهمة ، من دون ان تلقى في طريقها ما يمنعها ، ولم تحدث اليوم حركة من جانب المتمردين تستحق الذكر . وبينما كانت احدى الطائرات البريطانية قائمة بواجباتها المعتادة ظهر أمس ، في اثناء مرورها بالمنطقة المذكورة ، من دون ان يكون لها أية صلة بالحركات التأديبية ، اذ اطلقت عليها عيارات نارية فسقطت واحترقت »

مكتب المطبوعات (١) ١٩٣٥/٥/٩

سوق القوات الحكومية

وسارعت الحكومة الى سوق القوات التأديبية اللازمة لمواجهة الموقف المتأزم بحزم فحشدت في الديوانية ، وامام حمزة ، والحلة ، والسماوة « القطعات التي الف منها قوة الفرات ، واسندت قيادتها الى امير اللواء بكر صدقي ، وقسمت القوة المحتشدة في امام حمزة الى رتلين سميا برتل الشالجي ورتل فهمي » (٢) لحصر منطقة الثورة في أضيق دائرة ممكنة ، وانذرت المتمردين بوجوب الاستسلام خلال ٢٤ ساعة ، فان لم « يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة الى تأديبهم باستعمال القوة » ولما لم يفد فيهم هذا الانذار ، القت عليهم الطائرات انذارا ثانيا لا بعباد النساء والمعجزة ، تمهيدا للقصف . وقد شرع في القاء القنابل فعلا ، بعد مضي مدة الانذارين ، فكان للقصف الجوي مفعوله السريع ، وهذا هو نص « الانذار الاول » .

الى عشائر منطقة رميشة - سماوة ٩ مايس ١٩٣٥

« تطلب الحكومة بهذا الانذار ، من العشائر المتجمعة في منطقة رميشة - سماوة ، والقائمة باعمال مخالفة للامن والنظام ، ان يخلدوا الى الهدوء ، ويرجع كل منهم الى اعماله الاعتيادية وان يعرضوا الطاعة الى الحكومة خلال مدة ٢٤ ساعة ، اعتبارا من

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٤٤) بتاريخ ١٠ ايار سنة ١٩٣٥ .

(٢) كتاب « البوبيل الفضي للجيش العراقي » ص ١٢٢ .

تاريخ هذا الانذار واذا لم يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة الى تأديبهم باستعمال القوة .

« متصرفية لواء الديوانية »

« الانذار الثاني » ١٠/٥/١٩٣٥

الى العشائر المتمردة في منطقة رميشة - سماوه

« بما ان مدة الانذار الاول قد انتهت ، ولم تحصل الاطاعة المطلوبة ، فقتد قررت الحكومة استعمال القوة فعلا ضد المتمردين ، وسيبدأ الضرب بالطائرات حالا ، وعليه تطلب الحكومة من العشائر المتمردة ، عزل الابرياء من النساء والاطفال والعجزة ، الى محل آخر ، لئلا يصيبهم اذى » .

اعلان الاحكام العرفية

نصت المادة ١٢٠ من القانون الاساسي العراقي على انه « في حالة حدوث قلاقل ، او ما يدل على شيء من هذا القبيل ، في اية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقته في انحاء العراق ، التي قد يمسا خطر القلاقل والفارات » .

واستنادا الى هذا النص ، استصدرت الوزارة الارادة الملكية التالية في ١١ مايس سنة ١٩٣٥ :

« اصدرت ارادتي الملكية بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي

بناء على ما عرضه وزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء ،

باعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية رميشة ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المراقبة في لواء الديوانية عن انها تابعة للحركات العسكرية الى ان يعاد الامن الى نصابه في اللواء المذكور .

على وزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الحادي عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي - رئيس الوزراء «

جعفر العسكري - وزير الدفاع

تعطيل القوانين

وفي ١٣ مايس صدرت الارادتان المملكتان التاليتان بتوقيف القوانين في المنطقة
الثائرة بحيث تكون الادارة الملكية فيها ادارة عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات
العسكرية المراقبة في لواء الديوانية المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المنطقة
المذكورة :

الرقم ١٧٤ - أصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما
عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العديلة ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء .

بتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ،
وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون
المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون
القضاة والحكام ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس (حسبما يتراءى لقائد
القوات العسكرية المراقبة في لواء الديوانية) بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها
الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المنوه عنها في الارادة الملكية المرقمة ١٦٩
والمؤرخة في ٨ صفر سنة ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥ .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العديلة ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من
شهر مايس سنة ١٩٣٥ .
ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء
غازي

جعفر العسكري
وزير الدفاع
رشيد عالي
وزير الداخلية ووكيل وزير العديلة

الرقم ١٧٥ - أصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما
عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العديلة ، ووزير الدفاع ،

بان تكون الادارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة
الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤربة في ٨ صفر ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥ ادارة
عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المراقبة في لواء الديوانية المرجع

الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يترأى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .
ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء
غازي

جعفر العسكري
وزير الدفاع
رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

المعركة الفاصلة

وما كادت القوات التأديبية تصل الى المنطقة الثائرة حتى طوقت الثائرين بنطاقها ، تساعدها القبائل التي بقيت على ولائها للسلطة من جهة ، ويناصرها الرؤساء الذين اخلصوا للحكومة كسوادي الحسون واخوته من بني عارض فاخذوا يشتتون شمل الثوار من جهة اخرى (١) .

وتقدمت هذه القوات نحو « الرميثة » يسندھا قصف المدافع من اليسر ، وقنابل الطائرات من الجو (٢) فاشتراك الفريقان : الجيش والثوار ، في معركة قالت الحكومة عنها أنها كانت « مقاومات طفيفة » وقال الثوار أنها « كانت حامية الوطيس » واصيب « الشيخ خوام » بطلق ناري مكن الحكومة من القبض عليه وتشتبت اعوانه (٣) وفي ذلك يقول هذا البيان :

(١) سادتي ، ان بيان الحكومة الرسمي الذي نشرته من الحركات ، فيه لبيل قاطع بقوله : ان اشتراك جهود ابناء البلاد المخلصين هو الذي قضى على حركات التمرد . وكان من الواجب على الحكومة ان تشكرهم في بيان رسمي ولكنهم ابوا ورفضوا هذه المكافاة من اخلاص لا عن غرض آخر ، واني بموقفي هذا اسجل مرة اخرى شكر الحكومة لهؤلاء المخلصين .

(رئيس الوزراء في مجلس النواب يوم ٤ ايلول سنة ١٩٣٥)

(٢) ارسلت الحكومة رفا من الطائرات تكون من ثلاث قاصفات وثلاث اخرى حربية ، فقام الريف بمظاهرة حربية فوق منطقة الرميثة والقت القاصفات نحو عشرين قنبلة على منزل الشيخ خوام وعلى منطقة الاضطرابات فكان لذلك ابلغ الاثر في تشتيت شمل الثوار والتغلب على الصعاب .

(٣) شعر الثائرون بانهم كانوا آلة طيعة بأيدي ساسة بفسداد ، وشيوخهم الضالعين مع هؤلاء الساسة ، فاخذوا يتدبون حظههم بمثل هذا الشعر الزجلي .

يدخل وين رايح اوين ابن عواد او وين ابن السويدي بالخطابه استاد

او وين المدفني اللي ساكن ببغداد اللي شرد منهم ولبكه كواد

اتوبه انجان انرد لييه

داخل « الشعلان » ورايح « المعطيه » وابن عواد « مرزوك » والسويدي « ناجي » والمدفني

« جميل » .

« تقدمت ارتال الجيش نحو الرميثة ، ولم تصادف سوى مقاومات طفيفة ، تشتت بنتيجتها المتمردون من بني زريج ، وقدم رؤساء البوحسان ، والظوالم المهمون طاعتهم اليوم الى وزير الداخلية ، وقبض على خوام رئيس بني زريج جريحا ، وعلى هذا اصبحت منطقة الرميثة تحت سيطرة الجيش » .

مكتب المطبوعات

١٩٣٥/٥/١٦

احتلال الرميثة

وعلى الرغم من قبض السلطة على الشيخ خوام ، وتشتت جل أعوانه ، فقد استمرت وحدات الجيش في اطلاق النار . وكان الموالون يشبطون عزائم المقاومين ، ويمنوهم بمختلف الوعود . وفي يوم ١٧ ميس ١٩٣٥ كان الجيش على أبواب « الرميثة » فدخلها بعد مقاومة طفيفة ، وانقذ الحامية التي كانت محاصرة فسي سراي الحكومة وصدر في بغداد البلاغ التالي :

« رافق رؤساء الظوالم ، والبو حسان ، وبني زريج ، وحدات الجيش عند دخوله الرميثة في موكب يبعث على الاغباط ، وبوشر باصلاح السكة والاسلاك ، ما بين الرميثة وابو طبيخ ، والرميثة ومخفر الحجامة »

مكتب المطبوعات

١٩٣٥/٥/١٧

وقد كان للبالاة التي اظهرتها القوات الحكومية في قمع هذه الحركة رنة استحسان لدى الحكومة حملتها على ان يتخذ مجلس الوزراء قرارا في ٢١ ميس ١٩٣٤ « بمنح منتسبي قوة الفرات ورجال القوة الجوية التي اشتركت فسي الحركات العسكرية من ضباط وضباط صف ومراتب اخرى ، مكافأة نقدية تعادل راتب شهر لكل منهم » .

وقد لفت رئيس الديوان الملكي نظر رئيس الوزراء الى « ما يمكن ان تؤدي اليه مثل هذه المكافآت من تأثير على معنويات الجيش ، عندما يدعى للقيام بواجباته فيما يتعلق بتوطيد الامن والنظام ، وتأمين سلامة المملكة » كما عبر عن الرغبة في قرار آخر يشمل رجال الشرطة حتى لا يبقى مجال للتمييز بين قوى الدولة ، فقرر مجلس الوزراء في الرابع من حزيران شمول افراد الشرطة الذين اشتركوا في الحركات المذكورة بقرار ٢١ ميس ١٩٣٥ .

كتاب من الشيخ خوام

كتبنا الى الشيخ خوام رئيس بني زريج ، نساله عن الاسباب التي حملته على الثورة ضد الحكومة ، في ميس ١٩٣٥ ، فكتب لنا يقول :

حضرة المؤلف الباحثة الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد التحية ، تسألني عن اسباب الحركات التي قمنا بها ، وقابلنا الحكومة آنئذ بالمحاربة في سنة ١٩٣٥ ، فعليه نجيبكم ان اسباب الحركة كثيرة ، ومنها ان عبد الواحد السكر ، وابو طبيخ ، وعلوان الياسري ، ومن لف لفيفهم ، قاموا بحركة ضد الحكومة التي على رأسها فخامة الايوبي بدعايات يشونها على السواد ، واقتناع بعض العلماء من النجف ، ظاهرها المطالبة بالحقوق التي تدعي بها اكثرية الشعب من اهل الفرات وغيرهم ، ولما شكلت الوزارة من فخامة ياسين المرحوم ، الجماعة المومي اليهم اتفقوا مع الحكومة التي على رأسها ياسين الهاشمي لهذا انا وكثير من الرؤساء من الفرات وعشائر سوق الشيوخ وقع حلف بينهم على اساس تنفيذ الميثاق الذي صدر من حجة الاسلام كاشف الغطاء ، وامتدت الثورة الدموية بيني وبين الحكومة بوقته الى ان اتصلت بسوق الشيوخ حتى جرى مما لا يسع المجال لذكره بتفصيل ، كما انا لا ننكر ان حركات جماعة عبد الواحد السكر ، وما جرى في الفرات لا تخلو من بعض ايادي الافندية من رجال بغداد هذا غير خفي على امثالكم خاصة ولك من الخبرة التاريخية والاطلاع ما يكفينا عن التطويل في شرح قضايا الثورات هذا ولكم مزيد الاحترام .

٢٧ حزيران ١٩٣٩ المخلص : خوام

مرسوم الادارة العرفية

على اثر تغلب الجيش على المنطقة الثائرة ، وشروع الديوان العرفي العسكري في محاكمة الثوار ، ومن لف لفهم ، وضعت الوزارة « مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ » وهو المرسوم الذي طبقت احكامه على الثائرين بكل دقة (١) وهذا نصه :

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرنا بوضع المرسوم التالي :

المادة الاولى - يتألف المجلس العرفي العسكري من رئيس واربعة اعضاء ، على ان يكون الرئيس والعضوان منهم من الضباط العسكريين ، يعينون بارادة ملكية على اقتراح وزير الدفاع ، والعضوان الاخران من الحكام العدليين يعينان بارادة ملكية على اقتراح وزير العدلية .

(١) عارض المستر دراورد مستشار وزارة العدلية وضع قانون او مرسوم للادارة العرفية معارضة وجبهة قائلا : ان المحاكم العراقية حرة في اصدار الاحكام العقابية ، وانه ليس في بريطانية قانون خاص بالادارة العرفية .

المادة الثانية - يقوم بوظيفة الادعاء العام في المجلس المذكور ، نائب الاحكام العسكرية ، او اي شخص آخر يعينه وزير الدفاع .

المادة الثالثة - على المجلس العرفي العسكري ، محاكمة الاشخاص الذين يساقون اليه لاجل المحاكمة من قبل قائد القوات العسكرية ، او المدعي العام .

المادة الرابعة - يباشر المجلس المحاكمة باستماع بيان المدعي العام ، الذي يتضمن خلاصة الجريمة المسندة ، ثم يمكن للمتهم من بيان افادته الاولى ، ويستمع شهود الاثبات ، ويمكن المتهم من مناقشتهم ، ويستمع شهود الدفاع (ان وجدوا) ما لم ير المجلس ان الغرض من طلب استماعهم هو الماطلة ، ويسمع دفاع المتهم ثم يصدر قراره .

المادة الخامسة - تجري المرافعة بصورة علنية ، الا اذا رأى المجلس ضرورة رؤيتها بصورة سرية .

المادة السادسة - تصدر القرارات باتفاق الآراء . او بالاكثرية المطلقة .

المادة السابعة - يجب ان يستند القرار الى مادة قانونية ، وان يحتوي على الاسباب المدللة .

المادة الثامنة - تنفذ احكام المجلس على الفور الا ما كان منها متضمنا الحكم بالاعدام .

المادة التاسعة - لا ينفذ حكم الاعدام الا بعد تصديق قائد القوات العسكرية (١) .

الفصل الثاني

المادة العاشرة - المحاكمة عن جميع الافعال الجرمية داخل منطقة الادارة العرفية او خارجها ، عندما تكون ذات اساس او ارتباط بالافعال الجرمية الحادثة ضمن تلك المنطقة ، من اختصاص المجلس العرفي العسكري ، عدا الافعال الجرمية التي يأمر قائد القوات العسكرية برؤيتها من قبل المحاكم العدلية ، او الادارية ، كل حسب اختصاصه .

(١) عدلت هذه المادة بموجب القانون الرقم ٢٨ لسنة ١٩٣٦ وجعل تنفيذ حكم الاعدام مشروطا بتصديق الملك ، بعد ان كان ينفذ بتصديق « قائد القوات العسكرية » وكان السبب في هذا ، الشكوك الذي رافق الاحكام التي صدرت في ثورة البزيدية بعد سنة ، وتدخل السفير البريطاني على نحو ما سنذكره في موضعه .

المادة الحادية عشرة - يعاقب بالاعدام :

- ١ - كل من حمل السلاح او اية آلة جارحة ضد الحكومة ، او قواتها العسكرية على اختلاف انواعها ، او قوات الشرطة ، أو استعمل السلاح ضد أي موظف من موظفي الحكومة او مستخدميها .
 - ب - كل من اشترك في اي عصيان مسلح ضد الحكومة او قواتها المسلحة (ويقصد بالعصيان المسلح وجود اكثر من شخص واحد يحمل سلاحا ناريا أو اية آلة جارحة بين العصاة) .
 - ج - كل من اشترك بأي عمل من شأنه تخريب خطوط المواصلات او المخابرات للقوات العسكرية ، او تعطيلها ، او تخريب الوسائط الثقيلة للقوات المذكورة .
 - د - كل من اشترك في مساعدة العصاة بتقديم أسلحة او ذخيرة او عتاد اليهم .
 - هـ - كل من يثبت الدعاية بين افراد القوات العسكرية أو الشرطة لغرض اضعاف قواهم المعنوية ، أو لحملهم على عدم القيام بواجبهم .
 - و - كل من حرض بأي صورة كانت شخصا او اشخاصا ، على ارتكاب الافعال السابقة ، سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية او خارجها .
 - ز - كل من تجسس لمصلحة العصاة ضد الحكومة داخل المنطقة المعلنه فيها الاحكام العرفية .
- المادة الثانية عشرة - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ، او المؤقتة ، او الحبس لمدة لا تزيد عن خمسة عشرة سنة كل من :
- ١ - أعطى الاخبار أو المعلومات الى العصاة عن الحركات العسكرية ، أو أعمال الحكومة المتعلقة بالحركات في المنطقة المعلنه فيها الاحكام العرفية .
 - ب - شجع العصاة على الاستمرار على الحركات العسائية .
 - ج - نشر الاخبار المختلفة ، اذا ادت هذه الاخبار او كان من شأنها ان تؤدي الى اضعاف القوة المعنوية بين افراد القوات المسلحة للحكومة .
- المادة الثالثة عشرة - الافعال الجرمية غير المنصوص عليها في هذا المرسوم ، يعاقب مرتكبوها وفقا لاحكام قانون العقوبات البغدادي ، او القوانين الاخرى .
- المادة الرابعة عشرة - يجوز لقائد القوات العسكرية أن يتخذ باعلان أو بأوامر كتابية او شفوية التدابير الاتي بيانها :

(١) سحب الرخص بحيازة السلاح أو حمله ، والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف انواعها ، والدخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت ، واغلاق مخازن الاسلحة .

(٢) الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في أي ساعة من ساعات النهار أو الليل .

(٣) الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ، وإيقاف نشرها من غير اخطار سابق ، والامر باغلاق أي مطبعة ، وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الؤخاطر وإثارة الفتنة ، أو مما قد يؤدي إلى الاخلال بالأمن أو النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الانظار أو البيع ، أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض .

(٤) الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتلفونية .

(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية واغلاقها ، كلا أو بعضا ، سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية ، أو في بعض النواحي أو الأحياء ، أو تبديل تلك المواعيد واغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها .

(٦) الامر باعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم ، أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة ، أو الامر بأن تكون بيدهم تذاكر لاثبات الشخصية أو للاذن بالإقامة .

(٧) الامر بالقبض على المتشردين أو المشتبه فيهم وبحجزهم في مكان أمين .

(٨) منع أي اجتماع وحله بالقوة ، وكذلك منع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة .

(٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل ، في كل الجهة التي أعلنت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها ، إلا باذن خاص ، أو لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة .

(١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف انواعها ، في كل الجهة التي أعلنت فيها الاحكام العرفية ، أو في بعضها ، ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .

(١١) اخلاء بعض الجهات أو عزلها ، وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أعلنت فيها الاحكام العرفية ، وتنظيم تلك المواصلات .

(١٢) الاستيلاء على اية واسطة من وسائل النقل ، او اي مصلحة عامة او خاصة ، او اي معمل او مصنع او محل صنایع ، او اي عقار او اي منقول او اي شيء من المواد الغذائية ، وكذلك تكليف اي فرد بتأدية اي عمل من الاعمال .

ويجوز لمجلس الوزراء ان يضيق دائرة الحقوق المتقدمة ، المخولة لقائد القوات العسكرية ، او ان يرخص له باتخاذ اي تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام في كل الجهة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية او في بعضها .

المادة الخامسة عشرة - يعاقب من خالف الاعلانات ، والاوامر الصادرة من قائد القوات العسكرية ، بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ، ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات على الحبس لمدة ثلاث سنوات ، ولا على الغرامة بمبلغ (١٥٠) دينارا . على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة اشد حيث يقضي بها قانون العقوبات او القوانين الاخرى .

ويجوز دائما القاء القبض على المخالفين في الحال .

المادة السادسة عشرة - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة السابعة عشرة - على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي
رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية
امين زكي	رؤوف البحرائي
وزير الاشغال	وزير المالية
محمد رضا الشبيبي	جعفر العسكري
وزير المعارف	وزير الدفاع

هيئة المجلس العرفي

وقد صدرت الارادة الملكية بتعيين المقدم اسماعيل حقي الاغا رئيسا للمجلس العرفي ، والرئيس سعدي مصطفى ، والرئيس عادل نجم الدين ، عضوين عسكريين فيه . كما صدرت اردة ملكية اخرى بتعيين الحاكم جميل الاورفلي . والحاكم عبود الشالجي ، عضوين عدليين في المجلس المذكور ، كما نصت على هذا التعيين المادة الاولى من مرسوم الادارة العرفية ، فلما اعلنت الاحكام العرفية في « لواء المنتفق »

انتقل المجلس المذكور اليه ، لمحاكمة الثوار في هذا اللواء ، وفيما يلي نص احتجاج رفعة علماء الدين الى الملك غازي :

احتجاج الروحانيين

صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

نبدي ان الروحانيين لا يزالون حريصين على حفظ العرش الهاشمي ، وتسنيده دعائمه ، وكان الهياج والاستياء من عشائر الفرات قد اتسع منذ اكثر من اربعة اشهر ، وكنا حسب وظائفنا الدينية قد بذلنا جهودنا ، في بدء الامر ، بالهدوء والسكينة ، والمحافظة على الامن العام ، وتأمين السبل ، وحصل ذلك طول تلك المدة بتوفيق الله . ولكن من المؤسف وقوع حادثة الرميثة التي اصبح اكبر مسؤوليتها على المسبب لها ، فان القبض على عالمهم الشيخ احمد ، اوجب اثارة تلك الاعمال الموحشة ، والحوادث المزعجة ، وقد بلغ الحال الى وجوب تلافي الاخطار التي يخشى من سوء عواقبها ، وراينا من واجبنا ، حرصا على سلامة كيان العراق المقدس وسلامة الامة العراقية ، السعي في الاصلاح ، بان توقف الحكومة الحركات التاديبية ، وتمنع القوى العسكرية من الضرب والتعقيب ، حتى يحصل التفاهم والمفاوضة بيننا وبين اولياء الامور ، ويحفظ الله بذلك دماء المسلمين ، ويعود النظام الى نصابه . كما ان التدابير المؤثرة منا ستتخذ في اقرب وقت الى اخلاص القائمين بالحركات الطائشة الى الهدوء والسكينة ، وترك كل عمل يخل بالنظام والامن ومن الله التوفيق .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

الشيخ عبد الرضا آل شيخ راضي الشيخ جواد صاحب الجواهر

عبد الكريم الجزائري

ولم نعتز على جواب صدر من البلاط الملكي على هذا الاحتجاج . ولكننا عثرنا على اصل الكتاب في ملفات البلاط الملكي المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

ثورة سوق الشيوخ

توطئة

لما احتل الانكليز « سوق الشيوخ » في ٦ تموز ١٩١٥ م ، خلقوا واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم الاميرية ، وقرروا للوسطاء نصبا فيما يجبونه من واردات التمور ، فكانت بنسبة خمس حق الحكومة ، وقد سمي هذا الحق « سركلة » وتقرر ان يتم استيفاءه قبل حق الحكومة (بمعنى انه من الحقوق

المتآرة) فكانت حقوق السركة ثقيلة على الفلاحين .

وقد استمرت الحال على هذا المنوال سنوات عديدة ، وتوسعت توسعا كان مبعث شكاوى مختلفة حتى آل الامر الى ان يطالب الافراد السلطات المسؤولة بلزوم الغاء « السركة » اذ كثيرا ما صادف ان كان حاصل النخيل غير كاف لايفاء ضريبة الحكومة ، او كان سعر التمر واطيا بحيث لا يسد هذا الحق ، فتلكات السلطة في اجابة هذا الطلب ، حتى انها شعرت بتطور المطالبة ، وسمعت بتنظيم الاجتماعات ضدها ، فتعامت عن سماع نداء الحق .

اما الرؤساء ، فانهم لما راوا ان تدمر الافراد بدا يتطور ، وهم بحاجة الى مصافاتهم وخطب ودهم ، ولا سيما بعد ان اشتعلت نار الثورة في الرميثة ، قاموا بحركة لبقة فقد جمعوا عشائهم ، وتنازلوا لهم لسانا برفع « السركة » عن عواتقهم ، على شرط ياتمرون بامرهم ، وينقادون الى آرائهم ، فوافقت القبائل على ذلك ، وبدأت تهوس ضد السلطة .

اما الحكومة ، فانها اخذت تسييس الافراد ، وتظاهر بالمعطف على قضايهم - ولكن بعد خراب البصرة - فقد ادى اتفاق الطرفين الى ظهور مشكلة خطيرة امام الحكومة لايمكن ان تعالج الا بالقوة .

كيف نشبت الثورة ؟

تحيط بقصبة « سوق الشيوخ » قبائل مختلفة اهمها : بني خيكان ، وحجام ، والنواشي ، وآل شمس ، وآل حسن ، وبني سعيد ، وآل اجوير . وعلى اثر ظهور الاضطرابات في « الرميثة » ووصول نسخ من (ميثاق الشعب) الى لواء المنتفق ، واطلاع رؤساء القبائل المذكورة عليها ، اعتقد هؤلاء الرؤساء ان تدخل الشيخ محمد الحسين آل كاشف الفطاء في هذه الحركة كان منبععا عن امر ديني ، فشرعوا في الهوسات وفي تشويش السلطة .

وكان لاسقاط الشيوخ حق « السركة » عن الافراد باعشا لانقيادهم الى رؤسائهم ، وتنفيذ اوامرهم ، فاصبحت سلطة الرؤساء ، بهذا الائتلاف ، مصدر قلق شديد للحكومة ، مضافا الى سوء ادارة الموظفين في القضاء ، ودس المناوئين للوزارة في بغداد .

وقد توجه الى النجف اثناء هذه القلاقل ، رهط من رؤساء القبائل المحيطة بسوق الشيوخ كان يربو عددهم على الاربعين رئيسا ، فزاروا الشيخ محمد الحسين آل كاشف الفطاء ، ووقعوا « ميثاق الشعب » الذي وقع رؤساء قبائل الفرات الاوسط من قبل ، ثم اجتمعوا برؤساء الحلة ، والديوانية ، وكربلاء كالحاج رايح

العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج صلال الموح ، والحاج مرزوك العواد ، والسيد حسين المكوتر ، وشعلان الظاهر ، وعقدوا اجتماعا في دار المحامي سعد صالح ، في النجف ، تحالفوا فيه على القيام ضد « الوزارة » وان ادى ذلك الى اراقة الدماء . ثم ذهبوا الى كربلاء فكروا الحلف امام سيدنا العباس (ع) وتوجهوا منها الى بغداد فاتصلوا برجال المعارضة فيها ، ثم رجعوا الى « سوق الشيوخ » حيث بداوا يجمعون جموعهم لمنازلة السلطة .

وكانت اول حركة قاموا بها ، ان تقدم لفيف من « بني خيكان » الى « العيكة » في يوم ٩ مايس ١٩٣٥ فحاصروها ، واشتبكوا في معركة مع حاميتها ، أسفرت عن سقوط الناحية ، فهدموا مباني الحكومة ، واحرقوا سجلاتها ، ونهبوا اثاثها ، وجردوا الحامية من سلاحها ، بعد أسر الموظفين ، ثم تقدموا الى قصبة السوق ، فكانوا يستولون على المعافر بيسر ، بحيث اكتسحوا النفوذ الحكومي من « الجبايش » الى مركز القضاء ، بثلاثة ايام .

محاصرة قصبة السوق

واضطربت الحكومة لهول هذه الحركة ، وعززت حامية « السوق » بالسلاح والعتاد ، بحيث اصبحت القوة مكونة من (٤٥٠) شرطيا وثلاثة عشر رشاشا . ثم ظهر ان العناد الميسور لا يكفي لدفاع قد يطول امده ، فشرعت الطائرات في تموين الحامية به من الجو ، ولكن كان معظم الصناديق يقسع في ايدي الثوار او في النهر فبذل عمل ضد الحكومة .

شرعت القبائل المحيطة بالقصبة ، تناوش الحامية في كل ليلة ، فتجيبها هذه باطلاق النار ، ثم ضيقت الخناق عليها فاضطرت الى الاعتصام بشكنتها ، وحوصرت القصبة من جميع جوانبها ، فاستنجدت الحامية بحكومة اللواء ، فجاءت ثلاث طيارات اقلت قنابلها على القبائل المتمردة ، فما زادها ذلك الا حماسا ، فلما عادت الطائرات الى اوكارها ، هاجمت القبائل قصبة السوق بشدة واحتلتها ، اما الحامية فقد بقيت معتصمة بشكنتها تقاوم مقاومة الابطال .

واتجأ موظفوا القضاء الى دار العالم « الشيخ محمد حسن حيدر » فحماهم واحسن اليهم حتى انه البس الحاكم ، عبد الرحمن الدوري ، البسة النساء ، واجلسه مع افراد عائلته ، لان القبائل كانت تتطلبه بشدة لاستهانت به رجال الدين وتهكمه عليهم . وطلب القائم مقام السيد وفيق حبيب ان يؤمن ايصاله وبقية موظفيه الى مضيف الشيخ بدر الرميض ، فاجيب الى طلبه .

ورأت « الحامية » ان لا قبل لها على المقاومة ، ولا سيما بعد ان بلغ عدد العشائر الداخلة الى القصبة نحو ٢٠٠٠٠ نسمة فارسات المفوض (عبد الرزاق

العبيدي) ليفاوض الثوار في امر انسحابها الى « الناصرية » على ان لا تمس بسوء ، وان تترك سلاحها للثوار ، وقد جرت المفاوضة في دار الشيخ محمد حسن ، وكادت تنجح لولا ان هجمت القبائل على الثكنة ، واقتحمت نيران البنادق والرشاشات ، وما لبثت ان ثقت جدران الثكنة ودخلتها .

سقوط القصبنة

لم تجد الحامية - ازاء هذا الاستبسال الغريب - بدا من ترك مواقعها . والالتجاء الى بساتين القصبنة ودور معارفهم فيها ، فاستسلمت بعد ان فقدت ٢٦ قتيلًا ، وفقد الثوار نحو أربعين قتيلًا بينهم ثلاثة من الاهلين مع امرأة وطفل لأحد الموظفين (١) وهكذا سقطت « سوق الشيوخ » بأيدي الثوار في اليوم العاشر من شهر صفر ، والرابع عشر من شهر مايس ١٩٣٥ فأحرقوا مباني الحكومة : كالمستشفى والمحكمة والسراي والبلدية ، واضرموا النار في احد الاسواق ، وقلموا اعمدة البرق وقضبان السكة الحديدية في « اور » كما عبثوا بالاسلاك البرقية ، والتلفونية ، وفي ذلك يقول البلاغ التالي :

بيان رسمي

« قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد السلطة المحلية ، وحاصرت مخافر الشرطة ، واستولت على بعضها ، واقدمت بعض العشائر في اطراف الناصرية على قطع المواصلات . الا ان الحركات الجوية ، ومقاومة الشرطة ، وموقف الرؤساء الموالين ، حصرت التمرد في منطقة سوق الشيوخ ، وعالى اثر وصول النجيدات العسكرية ، باشر رؤساء المتمردين عرض طاعتهم على الحكومة ، وكان في مقدمتهم عشائر الفزي والازيرج ، والحسينات ، وباثروا بانفسهم باصلاح طرق المواصلات »

٢٠ مايس ١٩٣٥ « مكتب المطبوعات » (٢)

سريان النار

وسرت روح التمرد الى القبائل المحيطة بالناصرية ، فقامت فسي وجسه الحكومة ، وادركت هذه حراجة الموقف فانسحبت بقواتها الى الثكنة الجديدة ، التي تبعد عن البلد نحو ٢٠٠ متر ، وأقامت المتاريس في مداخل الطرق والسراي ، وثار

(١) لا يوجد احضاء رسمي بعدد القتلى والجرحى من الاهلين، كما اننا لا نعلم شيئًا عن عدد القتلى والجرحى من الجيش . وتدأكد لنا عليم بأن عدد القتلى من الجيش والشرطة والاهلين بلسخ زهاء (٦٠٠) نسمة .

(٢) جريدة « البلاد » العدد (٥٥٣) بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥ .

« الشيخ منشد الحبيب » رئيس قبائل آل غزي ، فثارت معه عشيرة الحسينات ، وتبعها الازيرج ، فأحرقوا محطة (اور) ونهبوا ما فيها من أموال ، ومالباوا قلوعا قضبان السكة ، وغمروا الطريق الممتدة بين المحطة والناصرية بالمياه ، وقطعوا الطريق بين الشرطة والناصرية ، وغمروها بالمياه ، فاضطرت الحكومة ان توعز الى موظفيها ، بتسفير عائلاتهم الى خارج المنطقة ، خشية ان يلحق بها ضرر ما .

اما في « سوق الشيوخ » فان الحكومة منعت تسفير العائلات خشية ان تصاب بمكرود وهي في الطريق .

ولما اطلعت « رئاسة اركان الجيش » على الموقف في « لسوء المنتفق » ارسلت فوجين مع فصيل مدفعية الى « الناصرية » عن طريق الكوت - الحي ، بالسيارات لان الفيضان كان قد قطع الطريق بين « اور » و « الناصرية » فوصل الفوجان في الوقت المناسب ، وفي يوم كان وزير الدفاع ما يزال في الناصرية ، فتحسن الموقف في الناصرية ، ثم ما لبث ان انقطع الطريق بين الشرطة والناصرية ، عقيب وصول الفوجين الى الناصرية ، لان المياه طغت على كل شيء .

وساطات ومفاوضات

كان وزير الداخلية السيد رشيد عالي . قد عاد من « الرميثة » الى بغداد في يوم ١٨ مائس، بعد ان اشرف على اخماد الثورة التي حدثت فيها . فلما ثار « قضاء السوق » استقل الطائرة الى الناصرية في ٢٦ من الشهر المذكور . وكان وزير الدفاع جعفر العسكري ، قد رجع منها الى بغداد ، فلما قررت الحكومة تجريد القوة اللازمة على لواء المنتفق ، لاختضاع قبائله الثائرة ، كلفت وزير الدفاع بالعودة الى الناصرية لاعداد العدة اللازمة ، فرأى الوزير ان لا بد من مرور بعض الوقت حتى يصل الجيش الى الناصرية ، لانقطاع سكة الحديد من جهة ، وانغمار طريق الشرطة - ناصرية بالمياه من جهة اخرى ، وان الفرصة سانحة للاستعانة بمن بقي مواليا للحكومة من الرؤساء ، فاستدعى الشيخ خيون العبيد وكلفه ان ينصح الثائرين بالخلود الى السكينة قبل ان تصل قوات الحكومة الى المنتفق ، فتفتك بهم ، وتدمر قراهم .

واتصل « خيون » بالرؤساء : كاطع البطي ، وعجيل آتولي، ومنشد الحبيب (وكانوا قد اجمعوا على احتلال الناصرية) وبين لهم ان ما حل بقضية السوق من الخراب والدمار ، لا يصح ان يحل بالناصرية ايضا ، وهي موضع عزهم، وطلب اليهم ان يجتمعوا برؤساء الغراف في خارج المدينة ليقرروا ما يلزم ، فوافقوا على هذا الطلب ، وعقد الاجتماع عند الشيخ خضر المحسن ، أحد رؤساء خفاجه ، في يوم الثلاثاء الموافق ١١ صفر ١٣٥٤ واتفقوا على وجوب محافظة دور الحكومة ، وعدم هدمها ، مع ضرورة تسوية الخلاف مع السلطة بالتالي هي احسن .

وتجدد اجتماعهم هذا عند « موحان الخير الله » وقد حضره رؤساء الطوقية ،
والشويلات ، والقراغول ، وبني زيد ، والأزيرج ، والحسينات ، وخفاجه ، فلم
يصلوا الى نتيجة .

ثم استدعى وزير الدفاع الرؤساء الثلاثة (كاطع ومنشد وعجيل) فابوا
الذهاب اليه ، في بادئ الامر ، ثم اجتمعوا به مع موحان الخير الله وخيون العبيد ،
بعد ان اعطاهم (الحظ والبخت) وسألهم عن هدفهم من الثورة فقالوا : ان لنا
ميثاقا يجب ان ينفذ ، فأجابهم الوزير ان الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد
الحسين في الميثاق ، واتفق الطرفان على ان يصدر الوزير البيان الآتي ، وان يوقف
حشد الجيش فلا يجرأ أحد من الثوار على الاستمرار في الحركة :

ناصرية المنتفك - التاريخ ١٣ صفر ١٣٥٤ الموافق ١٦ مايس ١٩٣٥

الى حضرات رؤساء عشائر المنتفك

بالإشارة الى مقابلتي ، والشيخ منشد الحبيب الذي دعيته مع الشيخ موحان
الخير الله والشيخ صكبان العلي وبقية رؤساء الغراف والشيخ خيون العبيد في
سراي الناصرية ، ابدي عن لسان الحكومة : تبليغكم بلزوم المحافظة على الهدوء
والسكينة ، وعدم الاخلال بالامن الى ان تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ
حسين آل كاشف الغطاء عن المطالب التي ذكرتموها ، والتي لم تصل الى الحكومة
الى الآن ، وتقريرها حسب الاصول . واني بلغت القيادة لايقاف تحشيد الجيوش
في المنتفك ، وان ترسل فورا الى عشائر سوق الشيوخ ليعيدوا افراد الشرطة
وماموري الحكومة الى الناصرية ، بأقرب وقت ممكن ، ولا ارى بأسا بأن تنتخبوا
وفدا لياتي العاصمة لمقابلة الحكومة والمداولة معهم لمعالجة الحالة بصورة مطمئنة
للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وزير الدفاع : جعفر العسكري

وما كاد وزير الدفاع يذيع هذا البيان حتى أرسل الثائرون هذا الكتاب :

مولانا حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء دام ظله

على اثر مقاومتنا للحكومة ، طلبا لحقوقنا المشروعة في ميثاق الشعب ، وعلى
اثر (سقوط) بلاد السوق بيد اخواننا عشائر السوق ، وهياج الراي العام ، وتحفز
النفوس في عشائرننا ، حتى همت بالعمل . على اثر (ذلك) حضر وزير الدفاع جعفر
العسكري في لوائنا واضطر للمفاوضة بشأن المهادنة الى مراجعة الحكومة لسماحتكم ،
ومفاوضتها معكم ، ومراجعتنا لكم بهذا الشأن عسى (ان) يحصل الاتفاق بينكم
وبين الحكومة وتحقق الدماء . اما اذا لم تعطنا الحكومة رغائبنا على يدكم فاننا
ثائرون ومطالبون بالحقوق الميثاقية مهما كلفنا الامر فخرجوا (ان) تعطونا رأيكم

الاخير حول موقفنا تحريرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٢ صفر ١٣٥٣

رئيس عشائر آل غزي منشد الحبيب	رئيس عشيرة آل ازبرج كاظم البطي
رئيس عشائر الحسينات عجيل آل تولي	رئيس فرقة الحسينات عبد الكريم العاتي

ومع ان الحركة فترت بعيد اذاعة بيان وزير الدفاع ، فان الحكومة اخذت تحشد قواتها من جهة ، وتحث الموالين على تشييط هم المعادين من جهة اخرى . ورأى بعض الرؤساء ، ان كلمة حسنة تصدر من الشيخ كاشف الفطاء قد تؤثر على الموقف ، فطير خضير الطحان والحاج هادي هذه البرقية :

ناصرية ١٧ ميس ١٩٣٥ حجة الاسلام شيخ محمد الحسين - النجف

البلاد على شفا هول شديد من الموت والبلاء المبرم الذي سيحل بعوائلنا . ابرقوا الى شيخ منشد وعجيل وكاطع ليحولوا عنا المصائب .
« حاج هادي » « خضير الطحان »

وقد ابرق الشيخ محمد الحسين الى معتمده في الناصرية البرقية التالية :

ناصرية العلامة الشيخ عبد الحسين المطر

مشغولون بالاصلاح. يلزم السعي لمنع المضاربة. سيايتكم تعريفنا. حفظ الامن واجب .
التوقيع : « كاشف الفطاء »

وفي الوقت نفسه ابرق الشيخ محمد الحسين السي رئيس الوزراء ياسين الهاشمي هذه البرقية :

بغداد فخامة رئيس الوزارة

وردتنا برقيات من بعض وجهاء الناصرية يستمدون فيها ارشاد الرؤساء للخلود الى السكينة. ابرقنا وحررنا بطلب الهدوء. الامل مساعدتكم على توطيد الامن، والمسايرة الى اجراء المفاوضات حسبما اذاعه وزير الدفاع في بيانه لرؤساء عشائير المنتفك ، وعليهم ان ينتظروا نتيجة ما نترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضات .
« محمد حسين آل كاشف الفطاء »

ومع ان اسلاق البرق والتلفون في المناطق الثائرة كانت معطلة ، فقد نقلت هذه البرقيات على الاسلاك الخاصة بالجيش ، ورات الحكومة ان كتابا يصدر من الشيخ كاشف الغطاء الى معتمده في الناصرية ، قد يساعد على ردع رؤساء القبائل عن المضي في غيهم ، فكلف رئيس الوزراء ، متصرف لواء كربلاء صالح جبر ، ان يذهب الى النجف لمواجهة الشيخ واستحصال الكتاب المطلوب . فاتصل المتصرف بوزير الداخلية في الديوانية يستأذنه القيام بهذا العمل ، ولكن الوزير لم يقر التكليف ، اعتقادا منه بان فيه اقام « الشيخ في مسؤوليات هي من واجبات الحكومة من جهة ، ومن جهة اخرى ان فيه اضعافا لهيبة الحكومة » ومع ذلك فان الوزير ترك له اطاعة امر رئيس الوزراء ، فسافر المتصرف الى النجف في غسق الليل ، واتصل بالعلامة كاشف الغطاء في داره ، وبين له ضرورة تدخله لانقاذ الموقف ، فوافق الشيخ على هذا الطلب وسلم الى يد المتصرف هذا الكتاب :

العلامة الشيخ عبد الحسين مطر ادام الله تاييده

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كنا ابرقنا اليكم ، واوجزنا في برقيتنا خطتنا ومشغوليتنا بالاصلاح ، وها نحن نؤيد ذلك ، ونرغب ان تقوموا بالارشاد الى وجوب منع المضاربة ، والحيولة دون ما يؤدي الى اراقة الدماء ، او تخريب الخطوط ، وقطع المواصلات ، والطرق العامة . والواجب الشرعي يحتم وجوب تبليغ طلبنا ورغبتنا هذه الى الرؤساء ، وخصوصا الى الشيخ منشد ، وعجيل ، وكاطع ، واعلامهم باننا لا نرغب بأي حركة تعكر صفو السلام ، وعليهم ان ينتظروا نتيجة ما نترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضة وننتظر منكم جواب كتابنا هذا ودام لكم التوفيق والتأييد والسلام .

الإحد ١٥ صفر ١٣٥٤ « محمد الحسين آل كاشف الغطاء »

ارتاحت الحكومة لهذا الكتاب ، فاخذت عدة نسخ منه ، ووزعتها على الثائرين ، بواسطة الطائرات ليتم القصد من اخذه ، وكان رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ممن استحسن هذا الكتاب ، قبل ان يرسل الى صاحبه ، فوجه الى سماحة الشيخ الكتاب الآتي :

بغداد في ١٩ صفر ١٣٥٤ المصادف ١٩٣٦/٥/٢٢ « خصوصي »

حضرة صاحب السماحة العلامة الاستاذ الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء المحترم .

بعد تقديم التحية الطيبة ومزيد الاحترام :

ابدي انني كنت قد اطلعت على ارشادات سماحتكم الاخيرة ، المتضمنة لزوم

الاخلاق الى السكينة ، واجتناب الاعمال الوحشية . وكم كنت اتمنى ان يقدر الرؤساء ما تنطوي عليه نواياكم الحسنة في سبيل اعلاء شأن الدين الاسلامي الاغر . وعلى اثر وصول برقيتكم ، اتصلت بالتصرف ، وزودته بما يلزم ، لا سيما حول العناية بعدم تدخل مسؤوليات الحكومة بالواجبات الشرعية المترتبة على اعلام الدين ، وحملة الشرع المبين ، ولا يسعني ان اختم كتابي قبل الاعراب لسماحتكم عن تمنياتي القلبية بازدهار عهد المودة والاخاء بين جميع المسلمين ولسماحتكم مزيد احترام .

اصلاح السكة

وبذلت الحكومة جهدا كبيرا في سبيل اصلاح السكة الحديد ، لتعيد طرق المواصلات الى ما كانت عليه ، فتمكنت من ذلك خلال ايام معدودات ، واذاغت في ٢٣ مايس هذا البيان :

« تم اصلاح السكة الحديدية في منطقتي الرميثة والناصرية ، وقد وصل القطار من البصرة الى محطة اور ، وينتظر وصوله غدا الى بغداد ، وكذلك تم اصلاح المواصلات التلفونية والبرقية بين الناصرية وبغداد ، وطلب رؤساء القبائل القاطنة بين سوق الشيوخ والناصرية من الحكومة قبول دخالتهم ، وبوشر باشغال المخافر في منطقة الحمار » .

« مكتب المطبوعات » ١٩٣٥/٥/٢٢

ملاحظة

بناء على ثبوت الاضرار التي لحقت ادارة السكك الحديد من جراء ثورة القبائل ، واعتدائها على القطار بقلع قضبانه : وتعطيل سيره ، وحرق بعض محطاته ، فقد عوضت عن ذلك باعفاؤها من ضريبة الدخل للسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ التقديرية .

اعلان الاحكام العرفية

في الوقت الذي كانت المراسلات مستمرة لانهاء الحركات في الناصرية ، والسوق ، اتخذت التدابير القانونية لاعلان الاحكام العرفية في لواء المنتفق فاستصدرت الوزارة هاتين الارادتين :

اولا : الارادة المرقمة ١٨٧ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء ،

باعلان الاحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ ، وفي المناطق المجاورة لها ،
التي يعلن قائد القوات العسكرية المراقبة في لواء المنتفك عن انها تابعة للحركات
العسكرية ، الى ان يعاد الامن الى نصابه في اللواء المذكور .

وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الاولوية ،
وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون
المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون
القضاة والحكام ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من مساس بالاجراءات والمحاكمات
التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لقائد
القوات العسكرية المراقبة في لواء المنتفك .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم
الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .
غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي الكيلاني	جعفر العسكري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	وزير الدفاع

ثانيا : الارادة المرقمة ١٨٨ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما
عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ،

بان تكون الادارة الملكية في المناطق المعلنه فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة
الملكية المرقمة ١٨٧ المؤرخة في ٢٢ صفر ١٣٥٤ الموافق ٢٥ مايس ١٩٣٥ ادارة
عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية ، المراقبة في لواء المنتفك ، المرجع
الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال
والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق ، حسب ما يتراءى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم
الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .
غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي الكيلاني	جعفر العسكري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	وزير الدفاع

تشميل الاحكام العرفية

وبناء على سريان الثورة من السوق الى مركز اللواء ، اصدر قائد القوات العسكرية المراقبة هذا البيان :

رقم ٤٩ تاريخ ٢ حزيران ١٩٣٥

استنادا الى السلطة المخولة لي بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٨٧ والمؤرخة ٢٢ صفر ١٣٥٤ و ٢٥ مائس ١٩٣٥ أعلن ان مركز لواء الناصرية وملحقاته تابعة للحركات العسكرية ، وداخلة ضمن المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية ، ويرجى اتخاذ ما يقتضي لنشر هذا البيان للجمهور في المحلات اللازمة .

بكر صدقي امير لواء - آمر منطقة الفرات

انقاذ الموظفين

كانت مشكلة انقاذ الموظفين وعائلاتهم في « سوق الشيوخ » من المشكلات التي اعارتها الحكومة اهتمامها ، ولا سيما بعد ان سقطت القصة بأيدي الثوار ، كما ان القبائل كانت تحاول الفتك بهؤلاء الموظفين ، ولا سيما بالحاكم عبد الرحمن الدوري ، فيردها الشيخ محمد حسن عن ذلك .

واجمعت كلمة الشيوخ والاهلين على وجوب ايصال الموظفين ، والجرحى من افراد الشرطة ، الى « الناصرية » دون ان يمسه سوء ، فقام الشيخ محمد حسن حيدر بهذه المهمة قياما حسنا .

تدخل الرؤساء

وعلى اثر وصول عائلات الموظفين الى « الناصرية » رأى عقلاء اللواء ورؤساؤه ان لا بد من مساعدة الحكومة على اعادة الامن والطمأنينة الى « السوق » وتجريد القصة من الثوار ، فتألف وفد من السادة : خيون العبيد ، وموحان الخير الله ، وصكبان العلي ، وغيرهم ، توجه الى « قصبة السوق » وحل ضيفا على الشيخ محمد حسن حيدر ، وفي اليوم التالي قصد الوفد الشيخ ريسان الكاصد أحد رؤساء حجام ، واكثرهم حماسا ، فنصحه بوجوب آقاء السلاح وحقن الدماء ، وافصح المجال الى الحكومة لتعيد احتلال قصبة السوق ، ووعدته باستحصال عفو عام عن المشتركين في الثورة ، فرد الحاج فرهود الفندي على الوفد ان لدى الثائرين ميثاقا يجب ان ينفذ أولا ، لتعاد السيوف الى اغمادها ، ففشل الوفد ، وعناد آل الناصرية . ثم استدعي محمد حسن حيدر الى مركز اللواء ، وكلف بالوساطة مجددا ، فعاد الى السوق واجتمع برؤساء الثورة ، وكاد يقنعهم بترك السلاح ، لو لم تخذله

عناصر الفوضى ، وهكذا اخفق الشيخ حسن البدر الرميض في وساطته .

وفي ٢٥ مايس ١٩٣٥ هبط الناصرية كل من السيد عبد المهدي ، والحاج خيون ، والشيخ موحان ، والشيخ صكبان ، ومحمد الحاج شلال ، واتصلوا بوزير الداخلية فيها ، وظهروا استعدادهم لمساعدة الحكومة على انهاء الثورة ، واعادة هيبتها الى اللواء ، فوافق الوزير على قيام هؤلاء الذوات بدور الوساطة ، كما وافق على اعفاء القائمين بالحركة ، فلا ترهقهم الحكومة بالفراغات ، ولا تضايقهم بالتعقيبات ، على شرط أن لا يشمل هذا العفو الرؤساء الثلاثة : ريسان الكاسد . وفرهود الفندي ، ومزهر الكاسد ، وأن يسلم هؤلاء أنفسهم من دون قيد وشرط .

سوق القوة نهرا

كانت « ثورة سوق الشيوخ » التي اندلعت في جنوبي العراق ، من أخطر الثورات القبلية المسلحة ، لان المنطقة الشائرة كانت مكتظة بالسكان ، والطرق اليها وعرة ، وقد اغرق الفيضان ساحات شاسعة فيها ، فادى الامر الى انقطاع المواصلات بين القرى والداكر . وكانت قد تجمعت في مركز اللواء (الناصرية) اربعة افواج للقضاء على هذه الثورة ، ولما وجد وزير الداخلية أن هذه القوة لا تكفي لتحقيق هذا القضاء ، طلب الى رئيس الوزراء ان ينجده بأربعة افواج اخرى ، فلم ير الرئيس بدا من اجابة هذا الطلب ، فأصبحت في الناصرية ثمانية افواج . فلما شاع نبأ هذه القوة بين الثوار ، اضطربوا ففتحوا ثغرات عديدة في الفرات ، واغرقوا المنطقة المحيطة بقصبة السوق . بحيث اصبح الوصول اليهم متعذرا . فاقترح وزير الداخلية على قائد القوات الرابطة الفريق بكر صدقي ان يساق الجيش الى السوق نهرا ، فلم يقر القائد هذا الاقتراح ، كما لم تقره هيئة ركنه . ولما لم يقتنع الوزير بهذا الرفض طلب القائد حضور رئيس اركان الجيش العميد طه الهاشمي وهيئة اركانه من بغداد ، لدرس الحالة عن كذب . فحضر المشار اليهم ، ودرسوا الوضع العسكري من نواحيه المختلفة ، كما وقفوا على حالة الطرق البرية والنهرية ، فاجتمعوا على استحالة القيام بأية حركة عسكرية ، واقترحوا تأجيل ذلك الى أن يحل الصيف ، وتتبرخ المياه ، وتجف الطرق . ولما كان هذا التأجيل من شأنه ان يستمر ثلاثة أشهر ، ومن شأنه ان يؤثر على المنطقة ، ويؤدي الى توسع منطقة الاضطراب ، ويشد من أزر الثائرين ، ويؤثر في نفوس القبائل المجاورة اسوا تأثير ، فقد استنهض وزير الداخلية همه القائد بكر صدقي ليسوق الجيش نهرا ، مهما كلفه الامر ، ولا سيما ان المسافة بين الناصرية والسوق عبارة عن ٣٢ كيلومترا فأذن القائد للامر الواقع ، وظهر جراءة مثالية في المغامرة والتضحية . وفي الوقت نفسه أخذ وزير الداخلية يتصل برؤساء القبائل القائمة على ضفتي الفرات ، ويحثهم على مؤازرة الجيش في حركته لان في نجاحها عزهم ، ومحافظة بلادهم مسن خطر الفوضى والاضطراب ، كما انه صار يفتقد عليهم بالهبات .

وهكذا سيق الفوج الرابع بالسفن الشراعية في يوم اول حزيران سنة ١٩٣٥ فقطع مسافة ١٥ كيلومترا دون ان يجداية مقاومة ، وكانت العشائر التي على جانبي النهر ترحب به ، وترى فيه اقوى دعامة لاعادة الامن الى اللواء . وتابّع الجيش سيره في اليوم الثاني فقطع زهاء ١٥ كيلومترا فكانت حركته مدعاة للدهشة . ولما وصلت طلائعه الى قرب « نهر الفضلية » وجد ان بعض العشائر المعادية تحاول ان تعترض تقدمه ، فسارع رؤساء اللواء ، الذين اتصلوا بوزير الداخلية ، الى نهسر الفضلية ، يقلعهم زورق بخاري ، وتمركزوا من تشتيت شمل العشائر المذكورة ، وساروا مع القوة حتى بلغت « قصبة السوق » واجتمعوا برؤساء الثورة في دار الشيخ محمد حسن حيدر ، وأطلعوه على رغبة الوزير في العفو عن القائمين بالحركة « عدا الرؤساء الثلاثة : مزهر ، وريسان ، وفرهود » فرحبوا بهذا الحل ، وسار ٢٥ رئيسا منهم الى « الناصرية » لاطهار الطاعة ، فتقبل الوزير دخالتهم وعفى عنهم ، وارجعهم الى اماكنهم . ثم ذهب ٢٥ شيخا من الرؤساء الى « الناصرية » فعرضوا ولاءهم للحكومة على وزير الداخلية ، فقبل دخالتهم ، ثم تابع الجيش سيره فدخل قصبة السوق دون ان يطلق رصاصة واحدة ، وألقت القبائل سلاحها بين أيدي القادة ، وذهب الرؤساء الثلاثة الى مضيف الشيخ بدر الرميض رئيس بني مالك ، واذاغت الحكومة هذا البيان :

بيان رسمي

كان لطفيان الفرات ، واستيلاء مياهه على الاراضي والاهوار بصورة لم يسبق لها مثيل ، تأثير كبير على الحركات التأديبية ، الا ان القوات المؤلفة من الجيش ، والشرطة ، والبواخر المسلحة ، والطائرات ، احاطت بالتمردين من كل جانب ، فلم يستطيعوا بسببها اظهار مقاومة ما . وعرض الجميع دخالتهم على الحكومة ، عدا ثلاثة رؤساء من عشيرة الحجام لاذوا بالفرار ، ودخلت قواتنا هذا الصباح قصبة سوق الشيوخ ، واتمت اشغال جميع المخافر والمراكز في القضاء المذكور ، واعيدت المواصلات ، وبهذا تمت الغاية الاولى من حركات التأديب .

مكتب المطبوعات

بغداد ٢ حزيران سنة ١٩٣٤

الحركات التأديبية

بعد ان قبض الجيش على ناصية الحكم في « قصبة السوق » أرسل حملة تأديبية على قبيلة الاخوين ريسان القاصد ، ومزهر ، دمرت داريهما تدميرا ، ثم جهز حملة ثانية على قبيلة « الشيخ فرهود » فحرقت مضيفه ، وقطعت اشجار بساتينه ، متخذة منها مخفرا للشرطة ، والتجأ الرؤساء الثلاثة : فرهود ، ومزهر ، وريسان ، الى بغداد ، فسلموا انفسهم الى وزير الداخلية ، فاكتفى الوزير بابعادهم الى « الرمادي » وبعد ان اطمأن لطاعتهم ، وتعهدوا له بموالاة الحكومة ، وامثال اوامرهما ، سمح لهم بالعودة الى ديارهم .

تدابير اخرى

وبمناسبة دخول قوات الجيش الى « قصبة السوق » وجهت وزارة الداخلية كتابا سريا الى « متصرفية لواء المنتفق » برقم م. خ ١٧٥٠ وتاريخه ٤ حزيران ١٩٣٥ ، هذا نصه :

متصرفية لواء المنتفق

بناء على اشغال قصبة سوق الشيوخ من قبل الجيش ، والقضاء على
المتمردين ، يقتضي القيام بالاجراءات الآتية :

- ١ - استرجاع كافة الاسلحة ، والتجهيزات ، العائدة للشرطة .
- ٢ - استرجاع كافة اموال الحكومة المنهوبة من اثاث وقيود وأوراق وجسور وغيرها .
- ٣ - استرجاع كافة المنهوبات العائدة للموظفين والاهلين (يجب ان تجري التحقيقات الدقيقة عن مقدار المنهوبات ، وقيامها ، وعدم اعطاء المجال لتضخم مقدار الاموال المنهوبة وقيامها) .
- ٤ - فرض غرامات نقدية على المتمردين ، تناسب مع مقدرتهم المالية ، بدرجة لا يتعسر تحصيلها ، وذلك بقصد تعويض المنهوبين من الموظفين ، والاهلين ، عن اموالهم المنهوبة ، والتي لا يمكن استرجاعها عينا . وكذلك تعويضا للخزينة عن اموال الحكومة المنهوبة ، والتي لا يمكن استردادها عينا ، والاموال المتلوفة .
- ٥ - فرض غرامات بعدد مناسب من البنادق على العشائر المتمردة حسب الترتيب الآتي :

(١) تجريد قبيلة الحميدة من السلاح .

(ب) عشيرة الحجام والمطيرات .

(ج) بني خيكان والشدود (من الحاج حمد والحاج سلمان واعوانهم فقط) .

(د) بقية عشائر سوق الشيوخ كل بنسبة قدرته ودرجة اشتراكه في التمرد .

(ه) عشائر الجبايش .

(و) الفرق الثلاث من آل اذيرج ، وفرقة الحسينات ، الذين اظهروا العداء للحكومة بعد اعطائهم التأمينات .

(ز) آلفزي .

ملحوظة : يجب ان تستحصل البنادق من العشائر حسب الترتيب المذكور اعلاه ، اي عدم استحصالها من العشيرة التي قبلها .

٦ - يجب اشغال دور رؤساء العشائر المتمردين والفارين بواسطة الشرطة ، وتأسيس مخافر موقفة فيها .

٧ - يجب قطع النخيل ، الموجود بأطراف دور الحكومة ، وابنيتهما ، لاجداث ساحات مكشوفة بأطرافها ، بمسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر .

٨ - هدم القلاع ، والمفاتيل ، الموجودة عند العشائر ، من كافة انحاء اللواء .

٩ - توقيف جميع الاشخاص الساكنين في المدن والقصبات سواء من الموظفين او الاهلين ، والذين هم ذوو علاقة في حركة التمرد او التحريض عليه ، وسوقهم الى المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم . ونرجو قيامكم بالتنفيذ مع العلم بان آمر منطقة الفرات قد اطلع على هذا الكتاب .

وزير الداخلية : رشيد عالي

صورة منه الى وزارة الدفاع واخرى الى سكرتير مجلس الوزراء .

وبناء على ما جاء في الفقرة التاسعة من هذا الكتاب ، وجهت « متصرفية لواء المنتفق » الى « مديرية شرطة اللواء » المذكور ، الكتاب السري التالي بتاريخ ٦ حزيران ١٩٣٥ :

مديرية شرطة اللواء

لما كانت الاخبار ، التي توصلنا اليها ، واقوال رؤساء العشائر المجاورين ، والذين كان لهم يدا (كذا) في الحركة ، وندموا اخيرا ، بان المحرك والمسبب لهذه الحركة هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، ووكلائه المبشورين في الفرات الاوسط والادنى ، وان الآخرين يعملون بايعاز من الشيخ المومي اليه ، لانه قد اصدر اليهم عدة منشائر يحثهم فيها على الاتفاق والتكاتف ، وترك الحزازات ، ومقاطعة الحكومة

ومقاومتها ، ولما كان للموظفين الجعفرين ، وخاصة المدرسين ، وكبار التلامذة ، اثرا فعلا في تشويش الراي العام ، وبث الدعايات السيئة ضد الحكومة ، فيرجى ان تضبط افادات كل من رؤساء العشائر الملحق اليهم اعلاه ، والمدرسين ، وكبار التلامذة ، وبعض الموظفين الجعفرين ، الذين تحوم حولهم الشبهة أمام حاكم التحقيق ، وان تؤمنوا ضبط المناشير المذكورة حالا ، وتسوقوا المجرمين الى ديوان المجلس العرفي العسكري وتعلمونا بالنتيجة .

متصرف لواء المتفك ماجد مصطفى

اما بقية الفقرات ، الواردة في كتاب وزير الداخلية ، فكانت « متصرفية اللواء » تنفذها بكل دقة حسب الخطة المرسومة ، كما اقرت الحكومة ذلك في البلاغ الرسمي التالي :

بيان

بعد انتهاء الاعمال التأديبية في لواء المتفق ، شرع في تنفيذ الغاية الثانية ، وذلك بانزال العقاب في الاشخاص الذين ثبت اشتراكهم في التمرد ، واسترداد ما نهب من المخازن ، وبعض المراكز ، وفرض الغرامات من الاسلحة على العشائر ، كل بحسب ما ظهر منها من الاعمال اثناء الاضطرابات ، فاستردت جميع المنهوبات المذكورة ، عينا او نقدا ، وسلمت العشائر معظم ما فرض عليها من السلاح ، ولذلك عادت القوى الرئيسية الى منطقة الرميثة ، وبقيت في لواء المتفق الحامية المرتبة له ، والشرطة مستمرة في جمع الجزء اليسير المتبقي من الغرامات ، وقد اتخذت تدابير محلية اخرى لمنع وقوع امثال هاتيك الحوادث المؤلمة في المستقبل .

(مدير الدعاية والنشر) (١) ١٩٣٥/٦/٢٩

الغاء الاحكام العرفية

وبناء على انتهاء الحركات في لواء الناصرية والديوانية ، وعودة الامن الى نصابه فيهما ، فقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٣٢٨ بالغاء الاحكام العرفية في اللوائين المذكورين وهذا نصها :

اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٥) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٥ م وقد تمكنت متصرفية المتفق من جمع (١٨٢٧) بندقية ، واستحصل (٥٩٠) ديناراً من قبائل سوق الشيوخ ، و (٩٤٥) ديناراً من قبائل الجبايش .

الداخلية والدفاع والعديلية ووافق عليه مجلس الوزراء ، بالنظر الى رجوع الامن الى نصابه .

١ - بانتهاء الاحكام العرفية المعلنة في المناطق المبينة في الارادتين المرقمتين ١٦٩ و ١٨٧ والمؤرختين ١١ - ٥ - ١٩٣٥ و ٢٥ - ٥ - ١٩٣٥ .

ب - بالغاء الارادات الملكية المرقمة ١٧٤ و ١٧٥ والمؤرخة ١٣ - ٥ - ١٩٣٥ و ٢٥ - ٥ - ١٩٣٥ .

على وزراء الداخلية والدفاع والعديلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٥ .
غازي

محمد زكي	جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير العديلية	وزير الدفاع	وزير الداخلية	رئيس الوزراء

في المجلس العرفي العسكري

يتضح من المعلومات المتقدمة ، ان الاسباب التي أدت الى امتشاق الحسام في وجه الحكومة كانت كثيرة ومنوعة ، ولكن السلطة الروحية كانت عاملا مهما فيها ، وان كانت العوامل التي اوقدت الشرارة الاولى في « الديوانية » غير التي سببت الاضطراب في الناصرية وسوق الشيوخ . فقد ابتدأت الحركة في الديوانية على اساس حزبي صريح ، بينما قامت في « المنتفق » على اساس « السركلية » والافكار الشيوعية التي قيل ان بعض المتعلمين كان يبثها ، ولكن تدخل العلماء في الامر ، اوجد شبه صلة بينهما ، فان « ميشاق الشعب » الذي كتب في النجف واذاعه الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، جمع الناس تحت سلطان روجي قويم .

اما قوات الشرطة ، فلم تكن في ابان الاضطرابات مجهزة بالعدد الكافية ، لمقاومة العصيان المسلح ، كما ان المخافر لم تكن محصنة بالصورة التي تكفل لها المقاومة، وكان الافراد فيها من شتى الاولوية ، ولا سيما الشمالية منها ، وهذا ما افقد التجانس والثقة المتبادلة بينهم ، مما أدى الى فقدان الرئاسة . فقد استسلمت حامية « سوق الشيوخ » للثوار في يوم ١٥ مايس ١٩٣٥ ، وهي صاغرة ، في حين كان في استطاعتها ان تستعمل سلاحها ضد الثائرين مدة طويلة ، لسو لم تكن الرئاسة مفقودة ، والتجانس معدوما .

وقد نظر « المجلس العرفي العسكري » في ١٠٩ دعاوى لها علاقة بالعصيان المسلح ، كانت احيلت اليه من اللوائين « الديوانية » و « المنتفق » وكان عدد المتهمين

فيها ٢٢٩ نسمة فقرر المجلس المذكور اداة ١٧٧ وأفرج عن الباقيين . ونحن نشر فيما يلي جدولاً بأنواع المحكوميات الصادرة من المجلس مدة اشتغاله التي بلغت ٤٩ يوماً :

- ١ - المحكوم عليهم بالاعدام (٦٣) نسمة نفذ الحكم في تسعة اشخاص فقط ، وأبدل في حق ٥٤ شخصاً بالاشغال الشاقة المؤبدة .
- ٢ - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة ٢١ نسمة
- ٣ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على العشر سنوات ١٠ اشخاص
- ٤ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تتراوح بين الثلاث سنوات والعشر سنوات ٢٧ نسمة
- ٥ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تقل عن الثلاث سنوات ٢٩ نسمة
- ٦ - المحكوم عليهم بالفراصة فقط ٣ اشخاص
- ٧ - المحكوم عليهم بالجلد لصغر سنهم ١٧ نسمة
- ٨ - المحكوم عليهم بمصادرة املاكهم ٥ اشخاص
- ٩ - المحكوم عليهم بوضعهم تحت الكفالة لحفظ السلام ٢٦ شخصاً

وكان بين المحكومين ٧٧ شخصاً من لواء الديوانية ، و ٧٣ شخصاً من « لواء المتفق » ، وشخصان من خارج منطقة الادارة العرفية، و ١٥ من المعلمين والتلاميذ . واربعة موظفين وستة جنود . وكان بين الذين افرج عنهم شخصان أسم احدهما عبد الجليل وهو من الحلة والآخر اسمه شلال وهو من كربلاء فبعد أن برا الديوان العرفي هذين الرجلين مما اسند اليهما أعطى كلا منهما بطاقة سفر بالقطار فقتلا بين المحطة والديوانية بزعم انهما كانا جاسوسين للانكليز .

وقد جرى عرض عسكري في « الديوانية » في يوم ٢٦ تموز ١٩٣٥ حضره الملك غازي بالذات ، كما حضره وزيراً الدفاع والداخلية ، مع الضباط الذين اشتركوا في الحركات ، وكان الرؤساء يقدمون الخضوع لصاحب التاج خلال العرض . وقد اطلقت ٢١ طلقة اثناء حضور الملك الاستعراض ، و ٢١ طلقة اثناء انصرافه .

بماذا يعطل الرؤساء ثورتهم ؟

بذلنا مجهوداً عظيماً في مراجعة الاصول الرسمية لاستقاء المعلومات عن « ثورة سوق الشيوخ » فوجدنا فيها من المتناقضات ما يحير العقل . وبعد تنسيق هذه المعلومات رجعنا الى زعماء الثورة المذكورة لنسألهم عن أسباب ثورتهم فكتبوا البنا ما يلي : -

حضرة الاستاذ المؤرخ البارع السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم

بعد السلام عليكم : وصلنا كتابكم فنشكركم على ما تفضلتم به . تسألوننا يا سيدي عن اسباب ثورتنا في سوق الشيوخ في العام الماضي ، وعن سبب سكوتنا وهذوتنا بعد ذلك ، فاعلموا : -

اولا : السبب حركة عبد الواحد وحلفائه ، والدعايات القوية التي انتشرت بلواننا بصورة مكبرة عنها ، بأنها مستندة الى اوامر الزعيم الروحي الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وان القصد منها دخل بأذهاننا هي المساواة في الحقوق ، ورفع الحيف والظلم عن اكثريتنا الساحقة في البلاد العراقية ، فهاج بركاننا ، وثار حلفائنا معنا من قبائل آل حسن ، وقبائل المجرة ، وبني خيكان ، وقبائل الحمارة ، على انه لم يكن لنا اي ارتباط واي حلف مع عبد الواحد السكر وحلفائه ، غير ان الفيرة والشعور ثار في نفوسنا فهجنا مبدئيا بالهوسات والتجمعات وامثال ذلك .

ثانيا : لما تحقق لدينا ان عبد الواحد السكر وحلفائه لم يقصدوا بحركتهم المنفعة العامة ، وان حركتهم مبنية على اساس الحزبية ، وتجلى لنا ذلك عند تشكيل الوزارة من فخامة ياسين الهاشمي ، وبان غدره ومكره بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وحلفه معه ، وصلتنا صور من الميثاق المعلوم ، مرسل من الشيخ كاشف الغطاء فايدناه بأربعمائة برقية تقريبا ، ثم حضرنا في النجف الاشرف ، واجتمعنا عند الشيخ ، ومعنا الحاج مرزوق العواد ورفقائه ، فتحالفنا على تنفيذ الميثاق بكل ما بيدنا من قوة او بسالة . ثم حضرنا كربلا ، واجتمعنا في دار الشيخ علوان السعدون رئيس بني حسن و (اخيه) عمران السعدون ، وكان من زعماء الديوانية ، والرميثة ، وعفك ، والحلة ، ما يقرب من مائة رئيس ، منهم الحاج مرزوق العواد ، الحاج رايح العطية ، داخل الشعلان ، شعلان الظاهر ، وكل منا يساعد الآخر فيما اذا اطلق الرصاص بوجه الحكومة الماضية في اي جهة ، فالجهة الاخرى عندما تسمع تقوم بدورها ، وعلى هذا الاساس واليمين رجعنا الى سوق الشيوخ ، ونحن ما يقرب من ثلاثين رئيسا .

ثالثا : ولما بلغتنا حركة الشيخ خوام قمنا فورا ، وقابلنا الحكومة بالرصاص ، واحتلنا سوق الشيوخ ، وجميع النواحي والمخافر الملحقة اليها ، واستولينا على كل شيء ، وبعد ذلك جرت المفاوضات بيننا وبين رؤساء القبائل في الغراف ، والناصرية ، في مضيفنا ، وفي عشيرتنا ، ومعهم الشيخ محمد حسن حيدر ، مرسلين بالتماس من الحكومة القائمة في اللواء حينذاك ، وعلى راسها جعفر باشا العسكري ، حاملين كتابا من جعفر العسكري (لا شك) وصلتكم صورته فلم تسفر المفاوضات عن نتيجة مرضية للحكومة ، لاننا قابلناهم بقولنا لا نترك حركتنا وثورتنا حتى ينفذ الميثاق .

رابعا : ثم لما وصل الجيش للناصرية ، ارسل اليها حسن البدر من قبل

الحكومة ، واجتمعنا معه في دار الشيخ محمد حسن حيدر ، وفأوضنا بلسان الحكومة بشروط كانت مقبولة لدينا ، واذا بالجيش أوعز اليه من قبل وزير الداخلية رشيد عالي ، وهو في الناصرية ، ان يتوجه الى سوق الشيوخ خلسة ، خلاف المقررات والتعهدات التي ارسلت بلسان حسن البدر من قبل رؤساء الغراف ، بأمر وزير الداخلية . فلما علمنا بالفدر ، احطنا به في نهر « الفضلية » وهنا الحكومة اضطرت مرة ثانية ان التمس من زعماء الغراف : كالحاج خيون ، وموحان ، والسيد عبد المهدي ، وصكبان العلي ، وشيوخ بنسي ركاب ، وشيخ حسن البدر ومعهم (ما) يقرب من ثمانين رئيسا ، فجأؤونا ، والقوا انفسهم بين الجيش وبيننا ، وكانت ساعة حرجة جدا ، وهي ساعة الموت الشديد ، واجروا الاصلاح على نفس الشروط الاولى ، وحضرنا نحن وهم في دار الشيخ محمد حسن حيدر ، بعد ان ارجعنا القبائل الى اهاليها ، والقينا سلاحنا في تلك الدار ، وتوجه جمهرة كبيرة من رؤساء ثورة سوق الشيوخ ، مع رؤساء الغراف ، والشيخ محمد حسن حيدر الى الناصرية لإبداء الطاعة .

خامسا : ثم دخل الجيش سوق الشيوخ بسلام آلا نحن اي : ريسان ، ومزهر ، وفرهود الفندي ، لم نرضخ بالتسليم للحكومة ، ونفينا انفسنا بانفسنا الى الشيخ بدر الرميض ، مراعاة لمستوى عشائرننا واخواننا المتحالفين معنا .

سادسا : ثم بعد دخول الجيش غدرت وزارة الداخلية ، وعلى رأسها رشيد بك الكيلاني ، فأوعزت للجيش ان يتوجه الى عشيرتنا ، فتوجه اليها ودمرها بقوته وقوة الشرطة ، وبالمراكب البخارية المسلحة ، تدميرا لا نحتاج الى ذكره ، خشية على الفيور ان يتألم ، قبلفنا ذلك ونحن عند شيخ بدر الرميض شيخ بني مالك ، فجئنا واجتمعنا في عشيرة احدنا وهو الحاج فرهود الفندي ، فجهز الجيش والشرطة بايعاز من الادارة ، حملة على ضرب عشيرة فرهود ثانية هو ومراكبه ، فتصادمنا معه صدمة عنيفة ، وتكبدنا نحن والجيش خسائر من القتلى والجرحى ، فرجع (الجيش) الى سوق الشيوخ ، ولم يتمكنوا من الوصول الى عشيرة فرهود الفندي كتمكنه من الوصول الى عشيرتنا واتلافها .

سابعا : وهنا الحكومة وسطوا الشيخ محمد حسن حيدر ، والبعض من ابناء عمنا ، من زعماء حجام ، حسين الياسر ، وحاتم العجيل ، على ان نرجع لمحلنا عند بدر الرميض ، على ان عشائرننا ، واولادنا ، وتوابعنا ، لا ينالون اي اذى ، او اي تعد من الحكومة ، ثم ارسل اليها الشيخ خيون العبيد بحظ وبخت من الحكومة على ان نسلم انفسنا في الناصرية ، ويجري علينا العفو ، اسوة بغيرنا ، ولكن السلطة غدرت بنا ، ونفتنا الى الرمادي ثلاثة عشر شهرا .

هذا مختصر حركتنا والتفصيل عندكم ، ومع الاسف بالنتيجة بقينا نحن ، اي قبائل حجام ، هدفا لبعض المفرضين ، ممن خاننا بعد انتهاء الثورة ، وهذه حالة

غريزية ، مع الاسف ، في قبائل الفرات كلهم .
كاظمية ١٤ شوال ١٣٥٥
المخلص : فرهود الفندي المخلص : ريسان القاصد المخلص : مزهر القاصد

الشروع في الانتخاب

في الوقت الذي كان المجلس العرفي يصدر احكامه على الثوار بالشنق والحبس والتعبد ، وفي الوقت الذي كان الجيش يقوم باعمال التأديب في اللوامين «الديوانية» و «المنتفق» اصدرت الحكومة اوامرها بالشروع في الانتخابات ، ووجهت « وزارة الداخلية » كتابا الى متصرفي الالوية في يوم ٧ حزيران ١٩٣٥ تطالب فيه القيام بالاراسيم التمهيدية ، فعلقت الاسماء ، وانتخبت الهيئات التفتيشية ، وتم انتخاب المنتخبين الثانويين في ٧ تموز بيسر .

وكان رؤساء الدوائر يشرفون على هذه الانتخابات - بالطبع - فقد دلت النتائج على ان « الوزارة الهاشمية » لم تتخلف عن اتباع الطرق التي اتبعتها بقية الوزارات في جميع المجالس النيابية . وان كان تدخلها في هذه الانتخابات اخف من تدخل بقية الوزارات فيها .

وفي ٤ آب جرى انتخاب النواب في الالوية كافة ، وهذه ملاحظتنا عليها :

١ - ان القبائل تمثلت في هذا المجلس تمثيلا اصح من تمثيلها في المجلس السابق ، وان انتقد البعض ذلك .

٢ - ان المجلس الجديد كان اكثر تمثيلا لطبقات الامة من المجالس السابقة ، فلم تفرض الحكومة على الالوية انتخاب من لم يكن من ابناءها .

٣ - ان التمهيدات التي قامت بها الالوية ، لهذه الانتخابات ، كانت متائرة بالاحكام العرفية المعلنة في ثلاثة الوية (وهي الوية الديوانية ، والمنتفق ، والحلة) .

٤ - كان النواب من طبقات مختلفة ، فيها المثقف ، وفيها المتعلم ، وفيها الامي .

٥ - زيد عدد النواب من ٨٨ نائبا الى ١٠٨ نواب وقد وزعت الزيادة توزيعا لا بأس به .

٦ - اصبح معظم ارباب الصحف السياسية اليومية - ان لم تقل كلهم - نوابا في المجلس الجديد ، فحرم الشعب ممن ينطق بلسانه ، او ينتقد سلوك الحكومة في ادارة شؤون البلاد .

منهاج الوزارة

وكانت الوزارة قد اذاعت منهاجها المفصل في ٥ تموز ١٩٣٥ ، وهذا نصه :

اضطرت الوزارة ، عند اقدمها على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، الى معالجة امور خطيرة حالت دون تمكنها من نشر منهاجها في حينه . أما وقد اقدمت البلاد الآن على الشروع بالانتخابات النيابية ، فلا بد من بسط أهم الخطط التي تنوي الوزارة السير عليها لتنفيذ مهمتها الإصلاحية ، التي أخذتها على عاتقها - وفقا للتصريحات الصادرة على لسان رئيسها - وعرضها على انظار الأمة الكريمة لتعرب عن رأيها فيها .

ان هذا المنهاج . وان لم يشمل جميع الامور التي تضطلع بها الحكومات في تدوير الشؤون الهامة ، الا انه يشير الى اهم ما تنوي الوزارة القيام به في هذه الظروف . فتتقدم الوزارة الى الأمة الكريمة به ، مستمدة مؤازرتها وتأييدها ، اللذين لم تضن بهما في الظروف الخطيرة ومن الله التوفيق .

١ - احترام نظام الحكم في المملكة ، والقضاء على كل فكرة ترمي الى مسر الاوضاع الدستورية الاساسية ، القائم عليها هذا النظام .

٢ - تعديل قانون الانتخاب على اساس جعل المجلس النيابي أصح واكمل تمثيلا لطبقات الأمة .

٣ - ابقاؤ روح الأخي في الشعب ، والقضاء على النفرت الضارة ، والاعمال المؤدية الى تفريق كلمة الأمة ، بكل مالمدى الدولة من وسائل وقوة .

٤ - الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الاوضاع والمظاهر المفسدة للاخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والادبية .

٥ - تعديل قانون انضباط الموظفين ، لتسهيل اقضاء الذين لا يتحلون بالمزايا اللازمة للنهوض السريع ، او الذين يعتبرون وظيفتهم ملكا لشخص ، وذلك تأمينا لصيانة الحق ، ومراعاة العدل في سير الاعمال الحكومية ، ومنعا للتحزب ، وتثبيتا لروح الاستقرار والطمانينة في النفوس .

٦ - انماء الشعور بالمسؤولية بين الموظفين ، وجعل المديرين العامين رؤساء الدوائر مسؤولين مباشرة عن تنفيذ احكام القوانين امام الوزراء ، الذين يشرفون على تطبيقها ، ويراقبون رؤوسهم ، واعتبار مراقبة سلوك الموظفين من اهم الواجبات.

٧ - تعاون الحكومة والاهلين على انشاء المساكن الصحية في القرى والارياف ، وتنظيم ادارة القرى ، وتعميم نظام التعاون فيها ، وفقا للمبادئ الواردة في لائحة قانون ادارة القرى .

٨ - الاهتمام بتنظيم شؤون العمال ، والاسراع في اصدار التشريع المتعلق بالعمل والعمال .

٩ - الاعتناء بتولين العشائر ، وتحسين احوالها الاجتماعية ، والصحية ، والتهديبية ، وتعديل نظام دعاوى العشائر ، وحصر احكامه في قضايا العشائر ، والسعي لازالة العوامل المسببة للاخلال بالامن والنظام بين ظهرانيها .

١٠ - تنظيم البلديات ، وتوجيهها الى اقيام باعمار المدن ، والقصبات ، وفقا للاسس الفنية الحديثة ، ومساعدتها على انشاء مساكن صحية ، وتأجيرها ، او تملكها باقسط الى العمال وغيرهم من طبقات الشعب المحتاجة ، والاعتناء بجعل مياه الشرب صحية في جميع الاماكن .

١١ - ردم المستنقعات . وتجفيف الاهوار ، واستئصال منابع الامراض ، ومكافحة العلل السارية مكافحة فعالة للقضاء عليها ، وفق منهاج يطبق في سنين معينة ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة للعناية بالاطفال ، ولاسداء الاسعافات الصحية وغيرها ، وايجاد المؤسسات التي تستهدف حماية النسل من الافات والامراض .

١٢ - توسيع الجيش على اساس الكفاءة للدفاع ضد التجاوز الخارجي ، والسير بالبلاد لبلوغ الاماني الوطنية ، وذلك بتزويد وحداته ومعداته ، وبتوسيع القوة الجوية الى الحد الذي يضمن البلاد على سلامتها ، وتشجيع جمعية الطيران ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقويتها ماديا وادبيا ، والاهتمام بفتح المعامل لتزويد الجيش بما يحتاجه من المواد ، وانماء مرافق البلاد على اساس سد حاجاته .

١٣ - تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني ، وانجاز اللوائح المتعلقة بالمصرف الزراعي ، وصناديق التوفير ، ومصرف الرهونات ، وصندوق ضمان الموظفين ، واعداد تشريع يخول الحكومة حق مبادلة المنتجات العراقية بالصادرات الاجنبية ، على نسب تتفق ووضع البلاد الاقتصادي وتنظيم نقابات التوريد ، والتصدير ، لتسهيل هذه المهمة . والنظر في تخفيف ضريبي الارض والمواشي .

١٤ - اتخاذ التدابير للتدرج في تأمين سيطرة الحكومة على المشاريع الصناعية ، التي تؤمن حاجات العراق ، او تفيض عليه ، وذلك بقيام الحكومة بتأسيس بعض المعامل والمصانع مباشرة - كمعمل تصفية النفط ، وصناعة التمور ، وغيرها من الصناعات المثمرة - ضمن منهاج تؤمن نفقاته عن طريق الاستقراض ، او الاستلاف ، او بتأليف شركات تكون الحكومة مساهمة فيها ، والاهتمام بأمور النقل على اختلاف

انواعه ، وذلك بتأسيس شركات حكومية واهلية للقيام بتسهيل نقل البضائع والمنتجات .

١٥ - الاهتمام بكنوزنا الارضية لتسريع الاستفادة منها، تأميننا لتقدم صناعتنا. والاسراع في تمديد الطرق ، وانشاء الجسور ، خاصة على خطوط المواصلات الرئيسية ، وتحسين طرق الري وتنظيمه .

١٦ - الاهتمام بالموارد الزراعية ، والاعتناء بتربية المواشي ، وتكثيرها . واصلاح جنس الحيوانات ، وتوجيه العناية لتحسين الاصواف العراقية ، واصلاح البذور والتقاوي ، واتخاذ الوسائل الناجعة لمكافحة الآفات التي تنتاب النباتات ، ولا سيما التمور والمحافظ على الغابات وتكثيرها .

١٧ - السير بالمعارف على اساس تهذيب النشء ليكون مواطننا مشبعاً بروح التضحية في سبيل الواجب ، مجاً للتقدم والنظام ، قديراً على الاضطلاع بأعباء الحياة، وعلى تكثير البعثات العلمية لتأمين حاجة العراق من الاختصاصيين والمدرسين، والاهتمام بالتعليم القروي ، وتحسين التدريب الصناعي ، والعناية بالتدريس الابتدائي ، والمبادرة الى تأسيس مدرسة ثانوية ليلية ، واعادة فتح مدرستي الهندسة والزراعة ، واستقدام الاساتذة لكليتي الطب والحقوق ، وتوسيع نطاق الكلية الاخيرة ، على وجه يؤمن اعداد موظفين قديرين في الشؤون المالية والإدارية ايضاً .

١٨ - تعديل بعض القوانين ، كقانون التجارة ، والقانون المدني ، وقانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية ، او استبدال تلك القوانين بتشريع جديد يؤمن حاجات الامة بالنسبة للتطورات الحاضرة . اهـ (١)

حفلة افتتاح المجلس الجديد

قلنا ان « الوزارة الهاشمية » رأت ان تعطل نشاط الاحزاب ، نزولاً عند رغبة الشعب ، فاذاًع حزبها « حزب الاخاء الوطني » بياناً بتعطيل اعماله مع انه كان حزب الحكومة .

وقد اجتمع نواب المجلس الجديد في مساء يوم الثلاثاء الموافق ٦ من شهر آب ١٩٣٥ وقرروا تأليف (هيئة نيابية) تقوم مقام الاحزاب ، التي تستند اليها المجالس النيابية عادة ، فانتخب ياسين الهاشمي رئيساً لهذه الهيئة ، ومحمد زكي نائباً

الرئيس ، والمحامي علي محمود الشيخ علي سكرتيرا ، وهذا ما هدفت الوزارة اليه من تعطيل حزبها ووقف نشاطه ، واضعة بذلك حدا للخداع والخصام .

وجرت حفلة افتتاح المجلس في صباح يوم الخميس ٨ آب ١٩٣٥ في اجتماع غير اعتيادي للدورة الانتخابية السادسة ، وتلى الملك غازي «خطاب العرش» فاستعرض الأعمال التي قامت بها الوزارة وما تنوي القيام به . وقد انتخب وزير العدلية محمد زكي ، رئيسا لمجلس النواب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى رشيد عالي وزير الداخلية ، أما رئاسة مجلس الاعيان فانها بقيت بمعهدة السيد محمد الصدر ، لان المجلس اجتمع في جلسة غير اعتيادية ، ولان انتخاب الرئيس لا يكون الا في الجلسات الاعتيادية واستمر المجلسان « النواب والاعيان » في رؤية أعمالهما الى ان صدرت الارادة الملكية في ٩ ايلول ١٩٣٥ بتأجيل جلسات المجلسين لمدة ٤٥ يوما اعتبارا من ١٠ ايلول ١٩٣٥ ، وفيما يلي نص :

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ، و متمنين لكم التوفيق في أعمالكم .

تعلمون ان الوزارة الحاضرة اضطلعت بأعباء الحكم في ظروف ظهرت فيها بوادر عدم الطمأنينة ، وفقدان الثقة من جهة ، والرغبة الشديدة في اصلاح الادارة والاعمال من جهة اخرى . ولما كانت قد شعرت بأنها لا تستند الى اكثرية تؤازرها في تنفيذ خططها ، حل المجلس ، وجرت الانتخابات ، بعد ان اذيع منهج الوزارة . والآن ، وقد فزتم بتمثيل الامة على ذلك الاساس الاصلاحى ، فاننا واثقون بأنكم ستقومون بما يترتب عليكم من الوجائب احسن قيام .

ايها السادة : مرت بالبلاد ، اثناء هذه الفترة ، حوادث اخلت بالامن والنظام في بعض انحاء الفرات ، مما اهاب بالحكومة الى استعمال القوة العسكرية ، و اعلان الادارة العرفية ، الا ان التيقظ الذي اظهره شعبي المحبوب ، قد سهل اعمال قوات التأديب ، فأعيد الامن الى نصابه ، واستتب النظام خلال برهة قصيرة جدا . واني لاشكر شعبي النبيل على حسن تقديره للواجبات المترتبة عليه في الساعات الحرجة ، كما اني آسف على النفوس التي ذهبت ضحية الطيش والجبل . وقد أمتاز جيشنا الباسل اثناء هذه الحركات بتوحيه الى اقصى حد ممكن صيانة الانفس ، وحقق الدماء ، وستقدم حكومتنا بأقرب وقت الى مجلسكم لائحة قانون العفو العام .

ايها السادة : من دواعي سرورنا ان نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية مستمرة على اسس المودة والصداقة . ان حكومتنا باذلة جهدها في انماء هذه الصلات وتعزيزها ،

كما انها مهمة في حسم المسائل المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد . اما قضية الخلاف على الحدود المعروضة على عصبة الامم ، فقد انتقل البحث فيها بيننا وبين جارتنا الصديقة ايران الى طهران ، ولنا وطيد الامل بان المداولة الجارية مباشرة الآن بين الوفدين ، سوف تثمر ثمرتها المرجوة من اتفاق المملكتين حول جميع النقاط ، التي تجعل روابط الصداقة والاخوة التي تربط المملكتين وثيقة مستديمة .

لقد اعلنا ارادتنا الملكية في تنفيذ قانون الدفاع الوطني . وفقا للخطة المقررة لتقوية الجيش ، فقبل ذلك من شعبنا المحبوب بابتهاج وسرور في جميع انحاء المملكة ، مما دعانا ان نتأكد من ان التآزر بين الحكومة والشعب ، في تنفيذ الاصلاحات المقررة ، سيكون على أتم ما يرام ، وأن بلادنا ستبوا مكانتها المنتظرة بين الامم في القريب ان شاء الله .

باشرت حكومتنا في اعادة تنظيم الدواوين لتسهيل ادارة شؤون المملكة ، ولتأمين مراقبة اعمال الموظفين ، وتزويد كفاءتهم ، وهي مهمة بصيانة الآداب العامة ، وتنظيم القرى والقصبات ، وتأمين حاجاتها من مياه الشرب النقية ، كما انها وضعت منهجا صحيا ليطبق خلال خمس سنوات لمكافحة الأمراض ، ولتوسيع نطاق الاسعاف ، وهي باذلة المساعي لمكافحة حشرة المن ، وتقديم السلفات للمنكوبين بها وبغيرها من الآفات ، ولتحسين الانتاج ، ونشر الصناعة . كما انها قد سارت في تعديل قانون المشروعات العمرانية على اساس تأمين حاجات الجيش من التوسع ، وادماج الاعمال العمرانية في الميزانية الاعتيادية ، او في الملاحق المربوطة بها ، مع الاحتفاظ بالمشروعات الرئيسية الهامة . هذا وان حكومتي تفكر الآن في مشروع المصرف الوطني ، وتطبيق اصول المحاسبة لتأمين التوازن التجاري ، وهي قائمة بوضع تشريع لضريبة الارث والوصاية ، وآخر لتأمين تعاون الحكومة والاهالي في انشاء المساكن الصحية ، خاصة في القرى والارياف . كما انها اخذت في تعديل قانون الانتخاب ، ليكون اكثر شمولاً ، لتمثيل طبقات الامة ، ومهمة فيما عدا ذلك بالامور التي ورد ذكرها في منهاج الوزارة ، مما يساعد على السير بالامة سيرا حثيثا نحو التقدم المنشود .

هذا وان الجهود لا تزال متواصلة لتنظيم شؤون المعارف ، وتحسين التعليم ، وانشاء المؤسسات الضرورية لتوسيع نطاقه . كما ان العناية تتجه لتأمين العدل ، وحسن توزيعه ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وتبديل بعض القوانين القديمة ، بتشريع يجاري التطور الحاضر ، وحاجات الشعب .

ايها السادة : اننا لوائقون بانكم ستعالجون كل هذه الامور ، وامثالها مما

ستعرضه عليكم حكومتنا ، بدرابة واخلاص كما اننا ندعو المولى ان يكسل اعمالكم
بالتجاح وهو ولي التوفيق . (١)

صدي الثورة في المجلس

نوه « خطاب العرش » عن أن الحكومة ستقدم بلائحة قانون العفو العام الى
المجلس النيابي ليشمل الذين ساقتهم الظروف العصبية الى امتشاق الحسام في
وجه السلطة (٢) فصدرت بحقهم احكام المجلس العرفي العسكري التي ذكرناها
قبلا . وكانت المناقشة حول الجواب على هذا الخطاب مشارا لقضية الاضطرابات في
مجلسي النواب والاعيان معا .

اما في « مجلس النواب » فقد صرح بعض الاعضاء عن وقوع شذوذ في الاحكام
العرفية الصادرة من المجلس العرفي العسكري ، فواجب الحكومة معالجة الشذوذ
بقانون العفو العام .

ومما قاله الاستاذ محمد باقر الشبيبي :

« ان حوادث الفترة لم تكن نتيجة جهل الناس وطيشهم فقط - كما أشار وزير
الداخلية - بل كانت ايضا نتيجة ظلم الادارة وعسفها . والتمرد الذي وقع من قبل
فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمردا على قوانين الدولة ونظمها ، بل كان
تمردا على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق . ان طفيان هذا الفريق من
الموظفين هو الذي بعث الفتنة وحدث هذه الثلمة » . (٣)

واما في مجلس الاعيان فقد صرح العين جميل المدفعي رئيس الوزارة السابقة
بما يلي :

« في الحقيقة حصلت بعض الاضطرابات ، وهذه الاضطرابات جابهها فخامة
ياسين الهاشمي ، ولكن سببها يعود الى الاجتماعات التي كانت تعقد في الصليخ
برئاسة وزير الداخلية رشيد عالي ، لمقاصد منها تسنم كراسي وزارية ونيابية ،
وتأمين منافع شخصية ، فلو ان بعض الزملاء انصف واعلن الاتفاقية على الملأ ، لاغثاني
عن اثبات ما اقوله الآن . اما الاضطرابات الاخيرة التي انفلقت في الرميثة فهي نتيجة

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥) ص ١ - ٢

(٢) ان قوة المشائر التي ساهمت فعلا بالمصيان بلغت ١٧.٠٠٠ شخص « جيمهم مسلحون

البندقيات » - اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٢١ -

(٣) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥) ص ١٩

سوء تصرف وزير الداخلية واعوانه الذين ارسلهم الى هناك ، تلك التصرفات التي لم يؤخذ فيها برأي المتصرف الذي كان موجودا في مركز اللواء » (١) .

وبديهي ان ينتهز الهاشمي تصريحات زميله المدفعي ، ليدلّسي بمعاوماته عن اشتراك المدفعي وصحبه في هذه الاضطرابات ، فقد وقف في جلسة الاعيان المنعقدة في ١٥ آب وقال :

« اود ان اجيب جميل المدفعي على بياناته ، سادتي : بوآدر عدم الثقة والطمأنينة انتشرت في كل مكان بشكل شعر به كل انسان ، وبينما كانت هذه البوادر بسيطة بالنسبة الى البعض ، تطورت في الايام الاخيرة ، كما يعلم فخامة المدفعي ، الى شكل يهدد كيان هذه الدولة . اما ان فخامته يسند هذا العمل الى شخص وزير الداخلية الحالي ، والى الاجتماعات التي عقدت في الصليخ ، فاطن انه بهذا الاسناد يعرض نفسه للمسؤولية امام هذا المجلس . فهو كرئيس دولة تقع هذه المؤامرات - التي كلنا لا نشترك وايها بانها وقعت - وادت الى احوال اخلت بالامن والنظام ، وكادت تخل بكيان الدولة . فاذا كان عند فخامته مثل هذه الفكرة عن وزير الداخلية ، فهو يكون قد قصر بالقيام بالواجب المرتب عليه بصفته وزيرا مسؤولا . وانا لا اظن انه يستطيع ان يستند الى التقارير ، التي كانت ترسل بشأن تلك الامور الى وزير الداخلية ، ذلك لاني لما اطلعت على ان لفخامة المدفعي صلة بالوقائع الاخيرة ، ما استطعت ان اصدق ذلك » (٢) .

ثم يسترسل السيد الهاشمي في الكلام عن الثورات ، موضوعة البحث ، فيقول :

« سادتي : المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب القانوني . نعم ظهرت بوادر كثيرة حول الموضوع ، ولكن بقيت الاسباب المادية التي يمكن الاستناد اليها مجهولة ، فشعوري ازاء هذه الاحوال ان المسؤول قانونا عن هذه الامور خارج عن نطاق القانون » (٣)

ولقد سألنا الهاشمي عن المقصود بكلامه (المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب) ومع انه اعتاد السكوت في مثل هذه الاحوال ، فانه لم يشأ ان يحرمانا من كلمة ولو مطلقة ، ولفخامته عطف خاص على المؤلف ، فهمس في اذنه :

(١) محاضرات مجلس الاعيان في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ص ٩
(٢) يقول تقرير لمديرية التحقيقات الجنائية : ان اتصالات كانت جارية بين جميل المدفعي ومجموعة من رؤساء القبائل المتأثرين للوزارة اضراب مرزوك العواد وشعلان سلمان الظاهر وعنوان الحاج سعدون وداخل الشعلان والسيد حسين مكوتر ، وان البعض من هؤلاء الرؤساء ضبطوا مساء يوم ٣٠ تموز ١٩٣٥ وهم يخرجون من دار السيد جميل المدفعي في العيواضية بجانب الرصافة الى السفارة البريطانية في جانب الكرخ من بغداد .

(٣) محاضر مجلس الاعيان (في اجتماعه غير الاعتيادي) لسنة ١٩٣٥ م ص ١١ - ١٢

« صاحب الميثاق » ، ولعله قصد بذلك « العلامة كاشف الغطاء » الذي وضع الميثاق ، ونشره بين الناس ، فقلت للسيد الهاشمي : الا يرى فخامته ان لافندية بفداد ضلعا كبيرا في الاضطراب ؟ فلم يرد على هذا السؤال .

وعلى كل فقد طلب السيد محسن ابو طبيخ ان تنصب الميثاق في بفداد ، ويساق اليها المسؤولون عن هذه الحوادث الدامية ، ولكن شيئا من ذلك لم يجر مع الاسف ، ولو انه جرى لما تكررت الحوادث الدامية التي دمرت البلاد وهتكت العباد .

اعلان العفو العام

واخيرا تقدمت الحكومة بلائحة « قانون العفو العام » فأقرها البرلمان فوراً ، وهذا نصها :

نحن ملك العراق ، بموافقة مجلسي الاعيان والنواب ، امرنا بوضع القانون الآتي :

المادة الاولى - يعفى كل شخص ارتكب في الوية الديوانية ، وديالى ، والمنتفك ، بسبب الاضطرابات بين تاريخي ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٤ و ٢ حزيران ١٩٣٥ ، اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦ و ١١ و ١٣ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، وفي مواد الباب الثالث عشر ، وفي القسم الاول من الباب الخامس عشر من القانون المذكور ، والمادة ١٨٦ وفي الباب الثاني والعشرين ، وفي القسم الاول من الباب السابع والعشرين ، وفي الباب الحادي والثلاثين ، وفي المواد ١١ وال ١٢ وال ١٥ من المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والمادة ١٣ منه بشكلها المعدل بالمرسوم رقم (٢١) لسنة ١٩٣٥ ، وكل شخص ارتكب احدى الجرائم المذكورة في لوائي كركوك والسليمانية ، بسبب الاضطرابات او الشقاوة بين تاريخي ١ مارت سنة ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ او اية جريمة اخرى مرتبطة بالجرائم السالف ذكرها ، او مرتكبة بسببها ، وكذلك الاشخاص الذين شرعوا في ارتكاب اية جريمة من الجرائم المار ذكرها ، او حرضوا على ارتكابها ، او كونوا اتفاقا جنائيا لارتكابها .

المادة الثانية - لا يشمل هذا العفو الحقوق الشخصية المنبعثة من الجرائم المذكورة في المادة الاولى ، والغرامات المستوفاة ، والاموال المصادرة الناشئة عنها .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزيري الداخلية والعادلة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببفداد في اليوم التاسع من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم السابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي

رئيس الوزراء (١)

رشيد عالي الكيلاني

وزير الداخلية ، ووكيل وزير العادلة

حول اعلان العفو العام

جرت العادة ان يعقب معظم الثورات صدور عفو عام يشمل الذين غرر بهم للاشتراك فيها ، او حوكموا من اجلها ، او صدرت بحقهم احكام السجن والتفريب بسببها ، كما يشمل الذين اختفوا عن الانظار تخلصا من التعقيدات القانونية . ولم تشأ « الوزارة الهاشمية الثانية » ان تشذ عن هذه القاعدة ، ولا سيما بعد ان صرح نوابها في المجلس عن وقوع بعض الشذوذ في الاحكام الصادرة عن المجلس العرفي العسكري ، فاستصدرت قانون العفو العام المثبت نصه اعلاه .

وقد فزع الجمهور لشمول هذا القانون قضايا لا علاقة لها بالثورات التي وقعت في الفرات الاوسط ، ولا بالقائمين بها ، فقد نص المشروع - بناء على طلب النواب الاكراد - على ان يشمل العفو :

« كل شخص ارتكب احدى الجرائم في لوائي كركوك والسليمانية بسبب الاضطرابات او الشقاوة ، التي حدثت بين ١ مارت ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ » .

في حين كان في استطاعة الوزارة ان تفرد هذه الجرائم بقانون خاص ، لانها تعترف - في صلب هذا القانون - بانها كانت عبارة عن اعمال شقاوة حدثت قبل ١٢ حجة ، ولان الحركات التي جرت في الفرات كانت لاجساد ثورة منظمة ، قامت في وجه الظلم وسوء الادارة ، اي لا دخل لاعمال الشقاوة فيها .

والاغرب من هذا ان النواب طلبوا اثناء المذاكرة على هذه اللائحة ، شمول هذا العفو القائمين بحركة الكاظمية ، لانها لا تختلف في اسبابها الحقيقية ، عن تلك التي ادت الى امتشاق الحسام في « لواء الديوانية » فأجابت الحكومة انها تعالج هذه القضية بطريقة أخرى ، فاستصدرت ارادة ملكية في ١٤ ايلول ١٩٣٥ ، تتضمن اعفاء المحكومين في الحادثة المذكورة ، مما تبقى من مدد محكومياتهم ، دون ان تزيل عنهم آثار الجريمة .

على ان « قانون العفو العام » لم ينفذ على الصورة التي قصدها المشرع . فقد ألزمت الوزارة بعض الثائرين ، الذين حوكموا امام المجلس العرفي ، ثم شملهم هذا القانون ، بوجوب الاقامة في مناطق عينتها لهم ، وسلبت اراضيهم ، فاعطتها للغير ، ولم يطلق سراحهم الا بعد ان تبوات « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور فسي ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

ومما يذكر في هذا الصدد ان الوزارة السليمانية التي اعقبت « الوزارة

الهاشمية الثانية » في الحكم ، اصدرت مرسوما برقم ٧٧ لسنة ١٩٣٦ اعادت بموجبه الاموال غير المنقولة ، التي قررت المجالس العرفية مصادرتها الى اصحابها ، سواء سجلت باسم الحكومة ام لم تسجل . وكان « قانون العفو العام » قد استثنائها من هذا الشمول .

استقالة وزير المعارف

للعلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي اتجاهات في كيفية تسيير امور المعارف ، تختلف عن اتجاهات مديري المعارف . وقد اختلف مع الاستاذ فهمي المدرس مدير المعارف العام ، على بعض هذه الامور ، فادى الخلاف الى انقطاع المدير عن وظيفته مدة تمكن خلالها رئيس الوزراء من اصلاح ذات البين ، فعادت الصلات بين الوزير والمدير الى سابق عهدها ، ولكنها سرعان ما توترت من جديد ، فاستقال المدير من منصبه ، فقرر رئيس الوزراء تأليف لجنة لبدء رايها في شؤون المعارف قوامها : وزير الاقتصاد والمواصلات محمد امين زكي ، ورئيس اركان الجيش طه الهاشمي ، ومدير الصحة العام سامي شوكت ، ومدير الاوقاف العام حسن رضا ، وقد انكر الوزير المسؤول على رئيس الوزراء تدخله بتأليف هذه اللجنة ، مع انه المسؤول عن امور وزارته ، فرد الرئيس على هذا الانكار بان هذه اللجنة استشارية ، وليس للوزير ان يتقيد بأرائها .

وكان من رأي الوزير الشبيبي ان يعين لمديرية المعارف ، التي شغرت باستقالة الاستاذ فهمي المدرس ، احد كبار موظفي وزارته من الشبان المثقفين ثقافة عالية او ممن سبق له اشغال هذا المنصب ، وكالة او اصاله ، ولكن اللجنة نسبت ان يشغل السيد طه الهاشمي المديرية المذكورة . وجرت المذاكرة حول ذلك في مجلس الوزراء ، فايد فريق من الوزراء وجوب تعيين طه الهاشمي مديرا عاما للمعارف ، ولكن رئيس الوزراء قال انه لا يمكن لاخته ان يترك الجيش الى المعارف ، وانما يجوز ان يشغل مديرية المعارف العامة بالوكالة ، علاوة على اشغاله رئاسة اركان الجيش ، فاعتبر الوزير ذلك تدخلا في شؤون وزارته .

ثم جرت محاولات للجمع بين الوزير وطه الهاشمي ، لتبادل الراي في الموضوع ، ولتقريب وجهتي النظر ، فاجتمعا في مقر الوزارة ، وعرض الهاشمي ما لديه من مقترحات لتسيير شؤون المعارف ، اهمها عدم الاكثار من فتح المدارس ، قبل تهيئة المدرسين ، وعدم جواز تعيين وكلاء للمعلمين ، كما جرت العادة من قبل ، وعدم جواز اعادة المدرسين الذين حوكموا امام المجلس العرفي الى التدريس ،

وامور اخرى تتعلق بديوان الوزارة وموظفيه ، فلم يؤيد الوزير هذه المقترحات ، وفضل الاستقالة من منصبه . وقال لنا الاستاذ الشبيبي ان قضية تعيين الهاشمي

مديرا للمعارف ، لم تكن السبب الوحيد لاستقالته ، وانما كان رئيس الوزراء متأثرا بالدعاية التي قامت اذ ذاك ضد وزارة المعارف ، حتى ادى ذلك الى تأخير مقترحاته في ديوان مجلس الوزراء ، وانه كان لبعض الصحف المفرضة شأن في ذلك فلم ير بدا من الاستقالة من منصبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء الموقر

ارجو قبول استقالتي من عضوية مجلس الوزراء الموقر ، وذلك لاني - حسب ما اعتقد - لم اعضد بكثير من الآراء والمقترحات، التي سبق لي ان اقترحتها بشؤون المعارف ، ولا سيما عندما خاض المجلس في قضايا موظفي هذه الوزارة اخيرا ، وارتابى في هذا الشأن آراء تختلف عما ارتأيه من اكثر الوجوه ، ولا ارى من الجائز ان يطول الاخذ والرد في قضايا المعارف العامة ، وقضايا الموظفين فيها ، خاصة ونحن على ابواب السنة المدرسية .

ولا بد لي من القول بأنني فاديت بكثير من آرائي الخاصة حبا بدوام الالفة ، ورغبة بتنظيم جهودنا المشتركة في خدمة البلاد في هذه الظروف العصيبة . ولا استطيع ان افعل اكثر مما فعلت ، هذا وارجو ان تقبلوا يا صاحب الفخامة فائق الاعتبار والاحترام مقرونا بالدعوة الصالحة لكم ولزملائكم بالنجاح والتوفيق .

١٤ جمادى الثاني ١٣٥٤ المصادف ١٥ ايلول ١٩٣٥
وزير المعارف
محمد رضا الشبيبي

فلما تلقى رئيس الوزراء الهاشمي هذا الكتاب ، قصد الوزير المستقيل فسي داره ، وحاول ان يقنعه بسحب كتاب استقالته ، والرجوع الى وزارة المعارف ، والا فالى وزارة العدلية ، ولكن الوزير اصر على قراره ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف الى مدير الاملاك الاميرية السيد صادق البصام ، ووجه الى العلامة الشبيبي هذا الكتاب :

مولاي الاستاذ محمد رضا الشبيبي المحترم

يوسفني ان تذهب محاولاتي العديدة للتوفيق بين الآراء بدون نتيجة ، ويؤاني جدا ان ارى استمرار التآزر معكم في تحمل اعباء الظروف الحاضرة قد اصبحت متعمرا بالنظر لقراركم الاخير .

انني اشعر بالمتاعب التي تحملتموها اثناء اضطلاعكم بمسؤولية الوزارة ، واذا

ما تقدمت اليكم بالاغراب عن الشكر والتقدير ، فاني بلا شك اعبر في الوقت نفسه عما يحمله زملاؤكم الوزراء الباقين من شعور الامتنان على ما لاقوه منكم مدة اشتراككم معهم من التأييد . وكل ما ارجوه ان تكون رابطة الاخوة والمبدأ التي ربطتنا في جهادنا باقية على رواقها ، والتمس ان تقبلوا احترامي واجلالي .

المخلص ياسين الهاشمي

بغداد ١٦ ايلول ١٩٣٥

ثورة بارازان

لمحة خاطفة

اتينا على « حوادث بارازان » في المجلد الثالث من هذا الكتاب ، ونوهنا عن الجهود التي بذلتها « الوزارة السعيدية الثانية » لاقامة النظم الادارية في تلك المنطقة النائية .

والواقع ان الحركات في « قضاء الزبير » لم تنته باستسلام الشيخ احمد بارازان نفسه الى الترك ، ولا بدخول القوات الحكومية الى قرية « بارازان » فقد ظلت اعمال الشقاوة مستمرة ، وبقيت العصابات التي كانت تعيش في تلك الاطراف ، واهمها عصابة الرجل المشهور خليل خوشوي ، تقلق راحة السكان في القضاء المذكور .

ورأت الوزارة الهاشمية ان تنشئ مخفرا للشرطة في « بله » او في « مقر البارازانيين » فعارض الملا مصطفى ، شقيق الشيخ احمد ، وهدد بقتل من يقدم على مثل هذه الحركة ، ولكن قائم مقام القضاء لم يلتفت الى هذا التهديد فاصطحب مهندس الاشغال وتوجه الى « بله » لانشاء المخفر ، فنصب الشقاوة كميناً له والمهندس وقتاوهما شر قتلة ، فقررت الوزارة اعلان الاحكام العرفية لتطهير هذه المنطقة من الشقاوة ، ولا سيما بعد ان استفحل امرهم ، وظهر لها ان الاهلين المجاورين يؤون افراد العصابات اما خوفا منهم ، او تشجيعا لهم ، فسرت قوة تاديبية في شهر آب ١٩٣٥ لقهر المتمردين ، واشتركت جارة العراق تركيا في ذلك بسدها الحدود في وجوهم ، حيث ارسلت قوة الى جانب قوة العراق التاديبية ، لتتعاون القوتان على وضع حد لهذه العصابات ، وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٦١ في ٥ آب ١٩٣٥ باعلان الادارة العرفية وهي :

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء ، فقد اصدرت ارادتي الملكية :

(١) باعلان الادارة العرفية في نواحي مزوري بالا ، وبارازان ، ومركه سور ،

التابعة للواء الموصل ، ومنطقتي كاني رش المحدودة شمالا بحدود تركيا وجنوبا بنهر برازكورد ، وشرقا دائرة الطول رقم ٥ - ٢٧ وغربا نقطة تقاطع نهر برازكورد وحدود تركيا من خارطة كاني رش مربع (٤) ب واحداثية ٨ - ٧ التابعة لناحية برادوست الملحقه للواء اربيل ، وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن أمر قوة شيرباز انها تابعة للحركات العسكرية الى ان يعاد الامن الى نصابه في المناطق المذكورة .

(ب) بأن تكون الادارة الماكية في المناطق المذكورة اعلاه ، والمحلات المجاورة لها التي يعلن بانها تابعة للحركات العسكرية ، ادارة عسكرية صرفة ، ويعتبر قائد القوات العسكرية في منطقة شيرباز المرجع الأعلى لجميع الادارات داخل المنطقة المار ذكرها .

(ج) بتوقيف قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الاولوية ، وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون المحاكم والقضاة ، وجميع القوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس في الاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة ، حسبما يترأى لأمر قوة شيرباز وما تتطلبه ادارة اعلان الاحكام العرفية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووكيل وزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس من شهر آب سنة ١٩٣٥ .

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

وتألف « المجلس العرفي العسكري » من المقدم اسماعيل حقي الاغاريسا ، والرئيس الاول فخري أمين ، والرئيس عبد القادر ياسين ، عضوين عسكريين ، والحاكمين : محمد صديق عبد الله ، وصديق طاهر ، عضوين عدلين ، وأخذ المجلس يحاكم الثائرين بدون هوادة ، فحكم على عدد من الرؤساء بالاعدام ، كفارس علي ، وعمر كوراني ، ومحمد محمود ، وملا زاده اسماعيل ، وعلى غيرهم ، بعقوبات متنوعة ، وكان المجلس ينتقل بين « عقره » و « الزيباز » و « الموصل » لمواصلة اعماله ، بحيث مضت ثلاثة اشهر على اعلان الادارة العرفية ، وهو يوالي اصدار احكامه بالحبس ، والنفي ، والشنق ، لتطهير تلك المنطقة .

ولما انتهت الحركات التأديبية ، او كادت ، اتفقت « متصرفية لواء الموصل »

و « قائم مقامية قضاء الزيبار » على جعل شروط استسلام الثائرين ثلاثة :

١ - تسليم الرؤساء للمحاكمة .

٢ - ارتداء اليشماق الأزرق بدل اليشماق الأحمر .

٣ - معاقبة الذين يؤون الفارين من وجه العدالة .

حتى صدرت ارادة ملكية في ٣٠ تشرين اول سنة ١٩٣٥ بالغاء الادارة العرفية وهذا نصها :

رقم ٦٥٦ اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في النواحي والمناطق المبينة في الفقرة (١) من الارادة الملكية المرقمة (٤٦١) والمؤرخة في ٦ جمادى الاولى ١٣٥٤ المصادف ٥ آب ١٩٣٥ .

(١) بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في النواحي والمقاطعات المنوه عنها اعلاه .

(ب) بالغاء احكام الفقرتين (ب) و (ج) من نفس الارادة الملكية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر شعبان ١٣٥٤ واليوم الثلاثين من شهر
تشرين الاول ١٩٣٥ .
غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي	جعفر العسكري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	وزير الدفاع

هل انتهت الحركات ؟

لا يعرف الاساس الذي استندت اليه « الوزارة الهاشمية الثانية » في الغائها الادارة العرفية في « منطقة بارازان » فقد بقيت عصاة خليل خوشوي نحو خمسة اشهر ، بعد هذا الالغاء ، تهاجم القرى ، وتسلب المارة ، كما ان القوات التأديبية بقيت - طوال هذه المدة - تطارد الاشقياء ، وتضطدم بهم بين حين وآخر . ولما تسربت انباء التدابير المتخذة للقضاء على الحركة الى افراد العصابة المذكورة ، تركوا منطقتهم الى « جبال كاوند » في الاراضي التركية ، فأرسلت الحكومتان :

العراقية والتركية ، مفارز الاستطلاع ، الى منافذ هذا الجبل لتضييق عليهم الخناق . وفي يوم ١٩٣٦/٣/٧ كانت هذه القوات قد عينت مواضع العصاة فداهمتهم في اليوم التالي بالقرب من قرية « سيدة » وبرزت قوة « كانسي ماس » شجاعة فائقة في معركة اسفرت عن قتل ١٣ من الاشقياء ، والقبض على عشرة آخرين ، بينهم امرأة خليل خوشوي ، وفي يوم ١٣ من هذا الشهر قتلت القوات المذكورة « خليل خوشوي » و « سليم خوشوي » مع ثلاثة من ابطال العصابة ، فانتهت الحركات الفعلية بمقتلهم وصدر هذا البيان :

بيان

« كانت نتيجة التعقيبات ، التي اجرتها القوات التاديبية في منطقة بارازان ، ان قتل في المصادمات التي جرت في مساء ١٣ الجاري الشقيقان : خليل خوشوي وسليم خوشوي ، وثلاثة آخرون من العصابة ، وقبض على ستة آخرين منهم ايضا ، ولذلك فتعتبر التعقيبات في تلك المنطقة منتهية ، اذ قد تم تطهيرها من هذه العصابة ولم يبق لها اي اثر » .

١٥ آذار ١٩٣٦

حركة في المدينة

والمدينة - بالتصغير - ناحية بقضاء القرنة ، في لواء البصرة ، تسكنها قبائل مختلفة ، وبينما كانت الحركات قائمة على قدم وساق في الشمال ، والمحاكم العرفية منهمكة في تصفية قضايا الثوار في اللوامين الديوانية والناصيرية ، اذا برؤساء عشائر « المدينة » من الحلاف وبني منصور والرحمانية يقدمون عرائض الى الملك في ابول ١٩٣٥ يسترحمون فيها اعفاء ابنائهم من التجنيد ، واذا بالقبائل ذاتها تشور في وجه السلطة من جراء اعتزامها تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » ولكن السلطة عالجت الموقف بحزم .

كان اطلاق النار على مخفر المدينة الشرارة الاولى لبدء الحركات ، فقررت الحكومة تاديب المتمردين ، وشرعت في حشد القوات اللازمة لذلك ، فتم تحشدها يوم ١٩٣٥/٨/٣١ وسميت بقوة القرنة وقد انيطت قيادتها بالمقدم سعيد التكريتي ، وكانت تتألف من فوج مشاة ، وقوة نهرية من ثلاث سفن ، وبعض قوات الشرطة في انقرة ، ومن رف طائرات تعاون في البصرة . وما كادت هذه القوة تصطدم بالثوار حتى وجدتهم يتراجعون ويفرون من امامها ، والطائرات تلاحقهم وتقصف قراهم وتعيد التأسيسات (١) وهكذا اخفقت حركة التمرد بسرعة البرق ، واذاغت الحكومة هذا البيان في ١٠ ابول ١٩٣٥ :

(١) البوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٢٧

بيان رسمي

« قامت دعايات مضللة حول نوايا الحكومة في تطبيق القوانين ، ادت بالنتيجة الى وقوع مقاومة من بعض سكان ناحية المدينة . الا ان التعقيبات التي قامت بها الشرطة ، بمساعدة الطيارات ، أرجعت الامن والسكينة الى نصابهما في الناحية المذكورة ، واصبحت الحالة هناك هادئة تماما ، وقد قدم جميع الرؤساء دخالتهم الى الحكومة » (١) .

وكيل مدير الدعاية والنشر

ثورة اليزيدية

توطئة

في لواء الموصل جماعة بالغ عدد نفوسها في احصاء عام ١٩٦٥ م (٦٥٧١٥) نسمة ، يدعون اليزيدية ، ويترضون الشيطان في اعمالهم ، ولهم شعائر دينية وعادات لم تألفها بقية الطوائف .

وقد اختلف المؤرخون في اصل هذه النحلة ، اختلفهم في اصل صاحب الطريقة التي ينتمون اليها ، فذهب فريق الى انهم ينتسبون الى يزيد بن ابيس الخارجي ، وارجمهم فريق الى اصل آري ، ورأى ان كلمة (يزيديّة) مشتقة من الكلمة الفارسية او الكردية « يزدان » التي تعني « الله » وزعم فريق ثالث انهم ينتسبون الى يزيد بن معاوية الاموي وهكذا دواليك .

وقد درسنا - نحن - هذا الموضوع درسا عميقا ، وراجعنا الاسانيد التاريخية الكثيرة التي تناولت اليزيدية بالبحث ، فوصل بنا التدقيق الى ان هذه الطائفة كانت تدعى (العدوية) عند ظهور مبدعها « الشيخ عدي بن مسافر الاموي » وكان من آراء هذا الزاهد المتصوف ، صلاح يزيد بن معاوية ، واعتقاده بصحة خلافته ، ومن هذا الاعتقاد المجرد ، نشأ اعتقاد اليزيديين اتباعه به ، الا ان هذا الاعتقاد تطور بهم الى درجة الغلو في « يزيد » حتى اعتقدوا فيه الها ، واستغرقوا في الضلال والاهام حتى اصبحوا كفارا في نظر المسلمين .

سقنا هذه المقدمة الموجزة لنذكر طرفا من عادات هذه النحلة وطقوسها الدينية فقد ادى بعض هذه الطقوس ، الى امتشاق اليزيدية الحسام في وجه الحكومة العراقية وقيامهم بثورة .

(١) جريدة « البلاد » العدد (٦٥٨) بتاريخ ١١ ايلول ١٩٣٥ .

يعتقد اليزيديون بوجود الهين : اله الخير واله الشر ، ويرمزون الى الثاني بالشیطان ، ويدعونه (طاووس ملك) وتختلف عبادتهم لهذا الطاووس ، عنها لاله الخير ، فعبادتهم للشیطان عبادة تضرع وخشية ، لانهم يقولون ان الله الذي هو اله الخير ، لا حد لجوده ومحبه للخلائق ، وهو لا يفعل الشر ، لانه صالح . اما الشيطان فهو منقاد بطبعه الى عمل الشر ، وعليه فالحكمة تقضي على من يريد السعادة ، ان يهمل عبادة الله ويسعى وراء ولاء عبادة الشيطان (١) .

ومن اهم عاداتهم انهم :

(١) يحرمون اكل الخس ، واللهاة ، وسائر الخضر التي تسمد بعذرة الانسان .

(٢) يمنعون أبناءهم من تعلم القراءة والكتابة .

(٣) لا يدخلون الحمامات ، ولا المراحيض ، معتقدين انها من ملاجئ الشيطان .

(٤) لا يجوز لهم استخدام الفرس ، او الحصان ، في نقل الاثقال .

(٥) يحرم عليهم حلق الشوارب او استئصالها بالمقص .

(٦) لا يجوز لهم لبس الازرق ، ولا الاغتسال من الجنابة ، ولا تقليم الاظافر .

(٧) لا بد لكل منهم ان يزور « الطاووس ملك » ثلاث دفعات في السنة .

(٨) لا بد لكل منهم ان يزور قبر « الشيخ عدي بن مسافر » في منتصف ايلول من كل عام .

(٩) لا بد لكل منهم ان يقبل يد اكبر رئيس يقرب منهم ، في صباح كل يوم .

(١٠) يحرم عليهم الاستماع الى صلاة المسلم .

(١١) اذا اغترب اليزيدي عن بلده سنة كاملة ، وكان متزوجا ، حرمت عليه زوجته .

(١٢) اذا عمل احدهم قميصا جديدا ، وجب على اخيه او اخته من ملته ، فتح جيب القميص .

(١) للمؤلف رسالة مطولة عنوانها « اليزيديون في حاضرهم وماضيهم » طبعت ست طبعات فلتراجع.

لماذا نار اليزيدية ؟

لما اعلنت تركيا حربها على الروس في عام ١٣١١ رومية ، وجهت احد قوادها على ولاية الموصل ليجند اهلها ، اسوة ببقية السكان في الامبراطورية ، فامتنع « اليزيديون » عن الدخول في الجندية ، بدعوى ان لهم بعض الطقوس التي تمنع انخراطهم في هذا السلك ، ورفعوا بذلك عريضة ضمنوها هذه الموانع ، فقررت الحكومة التركية بقبول معذرتهم ، واستحصلت منهم البدلات النقدية التي كانت مقررّة على من لا يستطيع ان يخدم في الجيش .

ولما اعتزمت الحكومة العراقية تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » في البلاد سنة ١٩٣٥ م ، امتنع المدعو داود الداود - احد زعماء اليزيدية - عن تسجيل اتباعه ، مدعيا ان ديانتهم تمنعهم من الدخول في الجندية ، فاستعملت الحكومة الوسائل الممكنة لفهامه وصحبه ، بأن الاسلوب الذي يتمشى عليه التجنيد في العراق ، لا يتعارض مع « الديانة اليزيدية » وانها مستعدة لتكوين « فوج خاص » يضم اليزيديين المجندين كافة ، فيقوم هذا الفوج بطقوسه وآدابه ، ويرتدي من اللباس ما لا يتعارض وشعوره ، ولكنه ابي ان يفهم هذه الحقيقة ، فاندزته بضرورة الانصياع الى القوانين المرعية ، والتزام جانب الهدوء والسكينة ، فلم تجد منه غير التمرد والتجبر .

وكان للآثار التي تركتها « ثورة التياراتين » على الحكومة العراقية في آب من عام ١٩٣٣ ، والدعايات التي يبشها اعداء العراق في الخارج ، تأثير كبير على مشايخ اليزيديين ، حملهم على امتشاق الحسام في وجه الحكومة ، وهي تعطف عليهم ، وتريد معاملتهم بالحنى . كما ان الاجانب في سوريا كانوا يحثونهم على التمرد ، ليوهموا عصبة الامم بأن من العبث منح سوريا استقلالها ، بعد فشل هذه التجربة في العراق (١) .

ورأت الحكومة في الاخير ان لا بد من استعمال القوة لاختماد هذه الحركة ، قبل ان يستفحل أمرها ، فعهدت الى « مديرية الشرطة العامة » القيام بهذا الواجب ، فجددت هذه بعثة قوامها ١٥٠ شرطيا خيالا ، و ٤٠٠ شرطي من المشاة ، مع سبع سيارات مسلحة ، ولما ارتؤي تقوية هذه البعثة ، تحركت من الموصل في اول تشرين الاول ١٩٣٥ ثلاث قطعات من الجيش لتجتمع في « معسكر كيري عرب » وهكذا تألفت قوة سنجار بامرة امير اللواء حسين فوزي وتم تحشيدھا يوم ١٠/١٠/١٩٣٥ في قرية كيري عرب وقرية تبه اشكفته « (٢) وكان يعزز هذه القوة العسكرية رف من

(١) في تقرير لآمرية منطقة الموصل الى وزارة الدفاع في ايلول ١٩٣٥ ان ضابط الاستخبارات الفرنسية في القامشلي كان يسلل تهريب السلاح الفرنسي ليزيدية سنجار ، وانه خصص قوة لهذا الغرض ، وانه ما لبث ان زار المنطقة بنفسه واجتمع بالزعيم اليزيدي خضر الداود وحرّضه على النزوح وصحبه الى سورية . وكانت السلطات الفرنسية قد عملت العمل نفسه مع التيارين الذين تمردوا عام ١٩٣٣ .

(٢) اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٤٠ .

الطائرات العراقية ، وكان هدفها « سنجار » فاخذت القوتان مواقعهما الحصينة وطوقت مواقع المتمردين الذين تحصنوا في كهوف وجبال سنجار المعروفة بمناعتها ، وشموخها ، ووعورة مسالكها .

المركة

وما ان بزغت شمس اليوم السابع من شهر تشرين الاول ١٩٣٥ الا واحاط الجيش أماكن العصاة ، احاطة السوار بالمعصم ، واخذ يصلحهم نارا حامية ، من الرصاص والقنابل ، فقد ابتدأت المعركة منذ الساعة السادسة زوالية من صباح انيوم المذكور، ولم تنته الا في الساعة السادسة من مساءه ، وكان الطرفان يتقاتلان ببسالة ، فلما رجحت قوة الجيش ، حاول اليزيديون ان يلوذوا بالفرار ، ولكن المدفعية اصلتهم نارا حامية ، فقتل من قتل ، وفر من نجا ، واستسلم للجيش ٢٢٤ نفرا بلا قيد ولا شرط .

أما « داود الداود » زعيم الحركة ، فانه بعد ما شاهد قوة الجيش بأمر عينه ، وراى ما حل بأتباعه من الهلاك والدمار ، لم يبق أمامه أي أمل في المقاومة ، ولا سيما بعد ان أصيب بجرح بليغ في صدغه ، فهرب الى الافرنسيين في « القامشلي » فادخل في المستشفى للتداوي ، وبقي هناك مدة ، ولما طلبت الحكومة العراقية الى سلطات الانتداب الفرنسي في سوريا ان تسلم هذا الثائر ، عملا باتفاقية تسليم المجرمين المتقدمة بين الطرفين ، رفضت سلطة الانتداب اجابة هذا الطلب . وقد تكبدت قوات الجيش والشرطة نحو مئة اصابة بين قتيل وجريح في هذه الحركات وتكبد اليزيديون مثل هذا العدد (١) ، واصدرت الحكومة هذا البلاغ :

بلاغ رسمي

« طوحت بعض الايدي المفسدة بفريق من اليزيديين في منطقة سنجار ، برئاسة داود الداود ، ورشو قولو ، للتمرد ضد الحكومة ، ولم تفد معهم النصائح المتكررة التي بذلتها السلطات المحلية ، وامير الطائفة نفسه ، فبقي ذلك الفريق مغترين

(١) قال لنا السيد عمر نظمي متصرف لواء الموصل في هذه الحقبة انه : لما ظهرت بوادر التمرد لدى الطائفة اليزيدية في عام ١٩٣٥ عمل على اصلاحها وسافر الى تركيا مجازا ، فلما استفحل التمرد استدعته الحكومة من اجازته فعاد الى مقر وظيفته ووجد الاستعدادات قائمة على قدم وساق لتأديب المتمردين ، ولا شمر بوجود قبائل شمر المجاورة للحدود السورية مخيمة حول سنجار استعدادا للنهب اذا ما شرع الجيش في التأديب عمل على ابعاد هذه القبائل الى جوار الشرافط، بعد ائناع قائد الفرقة حسين فوزي بضروية ابعادهم .

بمناعة المنطقة . وقد استنكرت الطائفة اليزيدية عملهم هذا ، واعلن رئيسهم انهم اصبحوا خارجين عن ديانتهم ، وعلى اثر ذلك باشرت القوات التأديبية المؤلفة من وحدات الجيش ، والشرطة ، وبعض الطيارات ، اعمالها ، وبعد الاصطدام احتلت قراهم ، فاعتصم قسم من العصاة بالكهوف ، ولجا القسم الآخر الى المضايق الحصينة ، كما انه ذهب آخرون الى المنطقة الموالية ، فاضطرت الحكومة السى اعلان الاحكام العرفية لتسريع عملية التعقيب والتطهير ، فاستسلم نتيجة ذلك المتجاون الى الكهوف والمضايق بعد مناوشات ، وبلغ مجموع الذين عرضوا دخلتهم مع اسلحتهم ما يقارب ال (٣٠٠) وقد سلم امس آخر الفارين ، برئاسة رشو قولو، البالغ عددهم (٢٢٤) نفرا انفسهم مع اسلحتهم ، وفر داود الداود مع ولديه وزوجته واربعة من اتباعه الى المنطقة السورية وهو جريح مع احد ولديه ، وقد تم بذلك تطهير المنطقة وانتهت الحركة التأديبية .

مدير الدعاية والنشر

بغداد ١٧/١٠/١٩٣٥

اعلان الادارة العرفية

وفيما يلي نص الارادتين الملكتين الصادرتين باعلان الاحكام العرفية في سنجار :

(١) رقم ٦١٥ اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء :

باعلان الاحكام العرفية في منطقة قضاء سنجار ، وفي المناطق المجاورة لها ، التي يعلن امر منطقة الشمال عن انها تابعة للحركات العسكرية ، الى أن يعاد الامن الى نصابه في القضاء المذكور .

وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون المحاكم والقضاة ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة ، حسبما يتراءى لامر المنطقة المشار اليه .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

جعفر العسكري رشيد عالي ياسين الهاشمي
وزير الدفاع وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية رئيس الوزراء

(٢) رقم ٦١٦ - اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع :

بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الاحكام العرفية : بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة ١٥ رجب ١٣٥٤ الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ، ادارة عسكرية صرفه ، وان يكون أمر منطقة الشمال المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري رشيد عالي ياسين الهاشمي
وزير الدفاع وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية رئيس الوزراء

سير الاحكام

تألف « المجلس العسكري العرفي » في « سنجار » برئاسة المقدم عبد الوهاب عبد العزيز ، وعضوية الرئيسين العسكريين : يحيى زهدي وفائق السيد سلمان ، والحاكمين العدليين : محمد بهاء الدين اليازجي وعبد الحميد مدحت ، فعثر على وثائق أثبتت تحريض بعض المثقفين ، المتصلين بأعداء العراق ، على قيام اليزيديين بهذه الثورة ، فلم يتوان عن طلبهم لاجراء محاكمتهم .

وكان من بين الذين صدرت احكام الاعدام بحقهم ، شخصان معروفان في الموصل ، قيل عنهما انهما كانا من عمال الفرنسيين في الموصل وهما : المحامي عبد الله فائق ، وعبد الكريم قره كله ، مع سبعة من مختاري القرى المحيطة بالموصل . وقد تدخل السفير البريطاني في هذه الاحكام ، وقال انه يخشى أن يكون للعاطفة

الدينية دخل فيها ، وطلب تدقيق قضايا المحكومين من قبل هيئة عدلية تؤلف في بغداد لهذا الغرض ، فجاء بالاوراق التحقيقية ، وتولى السيد رشيد عالي الكيلاني ، بصفة كونه وكيل وزير العدلية ، تدقيقها بنفسه ، فلم يجد ما يستلزم ابدال عقوبة الاعدام بغيرها ، ولا سيما بوجود اعترافات المحكومين (١) فنفذ الحكم حالا .

اما عدد المحكومين بالحبس ، والنفي ، والابعاد ، فقد بلغ ٢٧٨ شخصا (٢) . وبمناسبة حلول عيد التتويج في ٨ ايلول ١٩٣٦ ، صدرت الارادة الملكية باطلاق سراح ٨٧ سجيناً من الكهول ، ولما تولت « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، استصدرت عفوا ملكيا عن بقي منهم في السجن ، اسوة ببقية المحكومين في المجالس العسكرية من الوية اربيل والديوانية والمنتفق وديالى ، الذين شملهم مثل هذا العفو .

وبالنظر لانتفاء « الاعمال التأديبية » في سنجار بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ ، صدرت الارادة الملكية التالية بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المذكورة :

رقم ٦٩١ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء .

وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في المنطقة المبينة في الفقرة الاولى من

(١) رأت السلطات المختصة ان لا بد من وضع تشريع جديد ، يحول دون تنفيذ احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم العرفية العسكرية ، الا بعد اقترانها بالارادة الملكية ، شأنها في ذلك شأن احكام الاعدام الصادرة من قبل المحاكم المدنية ، فوضعت تشريعا خاصا بذلك في ٦ نيسان ١٩٣٦ وكانت هذه الاحكام تنفذ من قبل بعد اقترانها بمصادقة قائد القوات الرابطة ، وكانت السفارة البريطانية وراء هذا التعديل على كل حال .

اما المسوغات التي ركنت الحكومة اليها في هذا التعديل فهي ان الفقرة الحادية عشرة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي العراقي تنص على ان « لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك » فلا يمكن للقانون الخامس ان يستبدل هذا النص .

(٢) بلغ عدد المحكومين بالاعدام احد عشر شخصا ، نفذ الحكم في سبعة منهم ، وابدل بعقوبة السجن المؤبد في شخصين ، وبلغ عدد الذين حكموا بالسجن لمدد مختلفة ٢٢٦ نسمة ، والذين حكم عليهم بالابعاد ٤٩ نسمة ، والذين حكم عليهم بالسجن الاصلاحى ثلاثة فيكون المجموع العام لعدد المحكومين ٢٨٩ نسمة . وقد قبض على سبعة اشخاص بعد انتهاء الاحكام العرفية فأرسلوا الى محاكم الجزاء لاجراء محاكمتهم فيها .

الارادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥

(١) - بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المنوه عنها اعلاه .

ب - بالغاء الفقرة الثانية من نفس الارادة الملكية .

(٢) بالغاء احكام الارادة الملكية المرقمة ٦١٦ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ .
غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي	جعفر العسكري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	وزير الدفاع

تأثير الحركة في الخارج

استغل اعداء العراق - وما اكثر هؤلاء في الخارج - حركة الزيدية في سنجار ، وقساوة السلطة في قمعها ، فطير السيد صبيح نجيب ممثل العراق في عصبة الامم الى وزارة الخارجية العراقية البرقية الآتية :

جنيف ١٩٣٥/١٢/١٩ خارجية : بغداد

في اروقة العصبة همس بين الاعضاء وغيرهم فيما يخص القضية الزيدية الخيرة ، تحت صبغة الاقليات نقطة . يقال ان شخصين آشوريين مهمين شنقا بحجة تحريض الزيدية نقطة كلمني اوليفان في عين الموضوع ، اضاف ان الاثوريين بقلق من جراء الحوادث نقطة اجبته لا صحة لهذا البتة نقطة ان المسيحيين المشنوقين غير عراقيين نقطة نشرت جريدتين محليتين اخبار ملفقة مهيجة بالموضوع نقطة قائم بالتكذيب اللازم نقطة اتوقع وقوع استيضاح نقطة انتظر التعليمات الضرورية عن الحادثة مع تعليماتكم .
- عراقية -

وقد بعثت وزارة الخارجية بهذه البرقية الى رئاسة مجلس الوزراء والى رئاسة الديوان الملكي برقم س ٣٤٧١ وتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣ .

وكان السفير البريطاني في بغداد قد طلب الى وزارة الخارجية في العراق في

الثاني من كانون الاول ١٩٣٥ ، تصحيح الانطباعات الخاطئة التي قد تولدها فسي جنيف التقارير المتعلقة بالعصيان اليزيدي ، فاكدت له الوزارة ان اعدام المحامي عبد الفائق وعبد الكريم فره كله قد تم بعهد اعترافهما اعترافا صريحا بما ادينا به كما انهما ذكرا أسماء لفيف من المسيحيين المشتركين في التحريض ، لكن الحكومة اكتفت باعدامهما ، دون غيرهما ، ومع هذا كله فان الوزارة استصدرت ارادة ملكية في السابع من ايلول ١٩٣٦ باعفاء (٢٩) يزديا مما تبقى من مدد محكومياتهم ، كما اعفت (١٢٥) يزديا آخرين في السادس من تشرين الاول ١٩٣٦ ولما تالفت وزارة حكمة سليمان في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ استصدرت ارادة ملكية باعفاء (١٩٧) يزديا وهم كل من تبقى من المحكومين .

في المجلس النيابي

حل اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٥ ، فاتخذت التدابير اللازمة ، والمراسيم المعتادة لافتتاح مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي الاول ، من دورته الانتخابية السادسة (١) وقد حضر حفلة الافتتاح الوزراء ، والاشراف ، وقناصل الدول وسفراؤها ، وسائر الجاليات الاجنبية . وبعد ان تلى الملك خطاب العرش ، واستمع اليه الاعيان والنواب وقوا ، انتخب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان ، وانتخب محمد زكي لرئاسة مجلس النواب ، وهذا هو خطاب العرش الذي افتتح به الملك غازي هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم كل خير وتوفيق .

ايها السادة :

استمرت حكومتنا على السير وفق الخطة المرسومة خلال الفترة القصيرة التي اعقبت تأجيل المجلس . وكان من دواعي سرورنا ان راينا صلاتنا مع الدول الاجنبية تسير على اسس المودة والصداقة ، وان الجهود التي بذلتها حكومتنا قد تتوجت بالتفاهم على عقد معاهدة عدم التعدي ، ومعاهدة التحكيم ، مع جارتينا الصديقتين : تركيا وايران ، ونرجو ان تكون هاتان المعاهدتان فاتحة عهد جديد من الصفاء والتآخي بين الدول الموقعة . اما قضية الخلاف العراقي - الايراني المعروضة على عصبة الامم ، فقد استمر البحث فيها مباشرة بين الوفدين : العراقي والايراني فسي

(١) صادف يوم اول تشرين الثاني لسنة ١٩٣٥ عطلة رسمية بمناسبة حلول يوم الجمعة .

طهران ، وجنيف ، وقطعت مرحلة كبيرة نحو الاتفاق ، وستستمر المذكرات في بغداد وفي طهران ، لانجاز الاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها تعزيز روابط الاخوة والصداقة المستديمة بين المملكتين . لقد انتهت المذكرات الجارية بيننا وبين حليفنا بريطانيا العظمى الى اتفاق تمهيدي حول حسم قضية السكك الحديدية على اسس مرضية ، وقد زاد هذا الحسم في رسوخ الصداقة والمودة القائمة بين المملكتين .

ستعرض عليكم حكومتنا معاهدتي عدم التعدي والتحكيم ، وكذلك الاتفاقية الجديدة بشأن السكك الحديدية ، عند انجازها في القريب . لقد تتبعنا تطور الخلاف الايطالي - الحبشي بكل اهتمام ، وتأسفنا لفشل المحاولات السلمية التي قامت بها العصبة الاممية للحيلولة دون وقوع الحرب بين البلدين . ولما كانت مملكتنا عضوا في عصبة الامم ، وكان استقرار السلم في العالم ، ومحافظة الامم من الاعتداء عليها يتوقفان على تأييد المبادئ المنطوي عليها عهد العصبة ، فقد اخذت حكومتنا على عاتقها القيام بما يترتب عليها من الواجبات العامة ، ومنها تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٦ من عهد العصبة .

ايها السادة :

ان المساعي التي بذلت في مطاردة العصاة في منطقة زيبار ، ادت الى تطهير تلك المنطقة ، وقد رفعت الاحكام العرفية المعلقة فيها . كما ان الفتنة التي ظهرت في منطقة سنجار اخمدت بصورة سريعة ، بعد ان اعلنت الاحكام العرفية فيها ، والعمل جار لانهاء تلك الاحكام في هذه المنطقة . وقد برهنت قواتنا خلال هذه التعقيبات ، وفي اثناء قمع حركة التمرد التي حصلت في ناحية المدينة ، على استعدادها التام لقمع اي حركة يراد بها اخلال الامن والسكينة في المملكة . وقد سرنا ما رايناه من الاخلاص والتفاني من ابناء شعبنا المحبوب في سبيل توطيد الامن .

ايها السادة :

ان الحكومة منصرفة لفتح المصرف الزراعي الصناعي في حينه ، ولاتخاذ التدابير لتوسيع نطاق الاستفادة من منتوجات البلاد الزراعية والصناعية . كما انها جادة في توسيع نطاق الجيش حسب المنهج المقرر . وقد باشرت في تنظيم شؤون القرى والقصبات والصحة والمعارف على اسس متينة ، والتحري مستمر عن المياه لاغاثة الاهلين . وقد منحت المساعدات للزراع المحتاجين ، ونفذ مشروع تغطيس الاغنام الذي لاقى اقبالا عظيما من اصحاب المواشي ، والمكافحة ضد حشرة السن مستمرة ، وقد عرضت عليكم حكومتي لوائح قانونية تتعلق بالعمال ، وحصر المهن بالعراقيين ، وانضباط موظفي الدولة ، واصول تسجيل الاموال غير المنقولة ، والعقوبات العسكرية ، وميزانية الاوقاف العامة لسنة ١٩٣٦ وغيرها من اللوائح . وستعرض عليكم في القريب العاجل لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦ ولوائح

قانونية اخرى بشأن منازعات العشائر ، والاعمال العمرانية ، والاثار القديمة ، والتفتيش الاداري ، والعقوبات ، وهي قائمة الآن بدرس لوائح تعديل قانون الانتخابات ، والخدمة المدنية ، والجنسية ، والاستملاك ، والتجار ، واصول المحاسبات ، وضريبة الارض ، والغابات ، والمعادن ، واصول المحاكمات الجزائية ، والاحوال الشخصية ، وقانون المعارف ، وغير ذلك من الامور التي يتوقف على تطبيقها نجاح المملكة وتقدمها .

ايها السادة :

اننا واثقون بانكم ستعالجون هذه الامور وامثالها بنشاط واخلاص ، كما اننا ندعو المولى ان يكلل اعمالكم بالنجاح والتوفيق (١) .

قانون ذيل قانون التقاعد

ابرم المجلس النيابي في يوم ٢٩ آب ١٩٣٥ ، قانون تعديل قانون التقاعد المدني رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٥ ، وصدرت الارادة الملكية بتنفيذه في ١١ ايلول ١٩٣٥ ، وقد جاء في مادته الاولى :

« لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص ، او رئيس الوزراء ، ان يحيل الى التقاعد ، الموظف الذي يتحقق انه غير قادر على اداء واجباته من حيث كفاءته الشخصية ، او قابليته البدنية ، او غير صالح للخدمة من الوجهة الاخلاقية ، اذا اكمل ذلك الموظف عشرين سنة خدمة تقاعدية ، او بلغ خمسين سنة من العمر ، وله ان يفصل ذلك الموظف وان لم يكمل مدة الخدمة ، او يبلغ السن المذكورة » .

وجاء في مادته الثانية « ينتهي حكم هذا القانون بعد مضي ستة اشهر من نفاذه » .

وكان هذا القانون شبيها بقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، الذي استنته « الوزارة السعيدية الاولى » في عام ١٩٣١ م ، واقصت بموجبه عددا كبيرا من الموظفين ، بينهم لغير من خصومها السياسيين . الا ان الفرق بين القانونين هو ان الاول حتم وجوب فحص ملفات الموظفين الشخصية ، للتثبت من توافر اركان الفصل ، بينما خول الثاني هذا الحق للوزير المختص ، او لرئيس الوزراء ، عند عدم موافقة الوزير المختص .

والواقع ان مشكلة الموظفين في العراق من المشكلات الخطيرة التي لم تحل بعد ، على الرغم من التدابير المختلفة التي اتخذت لحلها ، فقد استخدمت حكومة الاحتلال

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ م من ١ - ٢

الانكليزية عددا كبيرا من العراقيين في الوظائف التي تم انشاؤها ، دون ان تكون لهؤلاء الموظفين المؤهلات اللازمة للتوظيف ، سواء أكان ذلك من الناحية الاخلاقية ، أم من الناحية العلمية ، لان الطبقة المثقفة كانت تستنكف الخدمة في تلك الحكومة . وقد ازداد عدد هؤلاء الموظفين على عهد الانتداب ، ازديادا اضطر الوزارات المتعاقبة الى التفكير في وجوب تطهير دواوين الحكومة من هذه الادران ، بعد ان اثبتت التجارب عدم لياقتهم للخدمة ، او لم تبرهن الايام على نزاهتهم او عزة نفوسهم .

ومما يريد هذه المشكلة تعقيدا ، توسع نفوذ بعض هؤلاء الموظفين على مر الايام ، وحشدتهم في دوائر الدولة اقاربهم ، والمنسوبين اليهم ، وفي ذلك تقول اللجنة المالية في المجلس النيابي :

« ان سياسة التوظيف لم تتمش مع الكفاءة جنبا لجنب ، بل كانت سياسة اشخاص ، مما اوجب الانخزال في الكفاءة ، والانتقاد الكثير من الموظفين وغيرهم ، وترى المتكلمين في هذا الباب يسردون الامثلة مع التصريح بالاسماء ، والاسباب التي ادت الى تلك التعيينات والترقيات التي اجريت قبل اوانها ، وحتى فسي بعض الحالات لتواريخ سابقة . وقد اوجدت بعض الوظائف لا لان المصلحة اقتضتها ، بل لايجاد وظيفة ان رغب في تعيينه اليها . . فهذه السياسة في التوظيف ، والتلاعب في الوظائف ، قد ادت الى تدهور الكفاءة في دوائر الدولة ، وتقهقرها تقهقرا مريعا » (١) .

ويدهي ان يفصل من الخدمة بموجب القانون الجديد لفيف من الموظفين ، بينهم بعض خصوم الوزارة القائمة ، وبعض الذين كانوا سبب الثورات التي مر ذكرها ، وان يحل محلهم المقربون والمروقون ، وان يكون المفصولون جبهة قوية ضد الوزارة يكون لحركاتها صدى في النوادي والمجتمعات . فقد وجدنا بعض المفصولين من المتصرفين ، والقائمين ، ومديري النواحي ، والحكام ، وغيرهم ، ينتهزون فرصة الانقلاب العسكري ، الذي دبره الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، فيهبسون ضد الوزارة الهاشمية ويسندون اليها انواع المخالفات (٢) .

لهذا كله ما كادت « الوزارة السليمانية » تضطلع باعباء المسؤولية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ حتى اعارت هذه القضية التفاتها ، فأمرت بتأليف لجان فسي الوزارات كافة ، تأخذ على عاتقها درس قضايا المفصولين من جديد ، وتعيد السى الخدمة من اخرج منها بموجب هذا القانون .

(١) تقرير اللجنة المالية عن لائحته قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧ م المالية ص ١٣

(٢) تضمنت القوائم التي اعدتها الوزارات المختلفة لفصل المرتشين وسوء السلوك ونحوهم اكثر من ثمانية موظف من اصل ٨٢٤٧ موظفا هو كل ملاك الدولة يومئذ ، ولا يدخل في ذلك المستخدمون في القوات المسلحة .

اتفاقية السكك الحديدية

من بين الامور التي ورد ذكرها في « خطاب العرش » ولم نفها حقها من البحث ، قضية انتقال ملكية السكك الحديدية في العراق الى الحكومة العراقية ، بعد ان كانت ملكا للانكليز تديرها لجنة خاصة مختاطة مدة تسع عشرة سنة .

وخلاصة هذه القضية هي : ان الانكليز لما احتلوا مدينة البصرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤ م ، وبدأوا يزحفون على بغداد ، انشأوا - لاغراض عسكرية - خطين حديدين من « البصرة » الى « بغداد » يمر احدهما بطريق دجلة ، والآخر بطريق الفرات ، وقد رفعوا الخط المار بدجلة بعد احتلالهم بغداد في ١١ مارت ١٩١٧ ، وبقي الخط المار بالفرات على وضعه حتى الآن .

ويعتقد الراي العام في انكلترا ، ان الحكومة البريطانية انفتت عشرة ملايين باون على انشاء السكك الحديد في العراق ، ولهذا يريدون بدلا مناسباً لها عند تملكها للحكومة العراقية .

وكان المعتمد السامي في العراق وجه خطابا الى مجلس الوزراء العراقي في ٢ حزيران ١٩٢٣ ضمنه راي حكومته في قبول التقديرات التي وضعها الخبير البريطاني « المستر ولر » وهي ٤٧٨ لكا من الريات ، فارتأى المجلس في جلسته المنعقدة في ٣١ تموز ١٩٢٣ (ان الحكومة العراقية لا تتمكن في الوقت الحاضر من اداء قيمة السكك الحديدية من الواردات العمومية ... الخ) اه .

ثم ظهر ان هناك سوء فهم حول هذا التسعير ادى الى جعله ٤٠٨ الكاك من الروبيات بعد ان كان نيفا و ٤٧٨ لكا . ثم اخفض هذا المبلغ الى ٢٥٠ لكا كحد نهائي ، ولما لم يكن لدى الحكومة العراقية المال اللازم لتسديد هذا الثمن ، طلبت الى الحكومة البريطانية ايجاد قرض لها في اسواق لندن ، فرفض المعتمد السامي في العراق ضمان حكومته للقرض المقترح ، فتوقفت المفاوضات .

ولما تسلمت « الوزارة السعيدية الاولى » مقاليد الحكم في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، اتفقت مع الحكومة البريطانية على ان تنتقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية ، وتسجل باسمها ببديل قدره ٢٧٥ لكا من الروبيات « بضمنه الفوائد المتركمة » على ان يدفع مبلغ ٢٥ لكا من الروبيات نقدا « كثمن للمواد غير المستعملة » و ٢٥٠ لكا كسندات ممتازة من السكك المذكورة (١) ولكن الوزارات التي تعاقبت على كراسي المسؤولية كانت ترى ان ليس من الانصاف ان تؤدي الحكومة اي مبلغ

(١) تراجع هذه الشروط وما يتبعها من ايضاحات في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

لقاء هذه السكك الحديدية ، ما دامت الحكومة العراقية ملزمة ، بموجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، بحماية خطوط المواصلات الانباطورية ، وما دام حفظ المواصلات في العراق ، بصورة دائمية ، وفي جميع الظروف ، انما يفيد المصالح البريطانية .

وفي شهر حزيران من سنة ١٩٣٣ سافر وفد عراقي الى لندن برئاسة ياسين الهاشمي ، وعضوية السيدين : نوري السعيد ورستم حيدر ، لحل هذه القضية فلم تسفر المفاوضات عن نتيجة ما ، على الرغم من تقديمها تقدما محسوسا . فلما عاد الهاشمي الى الحكم في ١٧ مارت ١٩٣٥ جعل من أهداف وزارته انهاء هذه المشكلة على وجه يجمع بين وجهتي نظر الحكومتين : العراقية والبريطانية معا . وقد تم الاتفاق على ذلك فعلا في اواخر السنة المذكورة ، وهذا هو البلاغ الرسمي الصادر في ٢ تشرين الاول ١٩٣٥ المتضمن اسس الاتفاق الجديد :

بيان رسمي

« تم الاتفاق مبدئيا بين الحكومة العراقية ، والحكومة البريطانية ، على انتقال السكك الحديدية نهائيا ، بجميع ما يلحقها من لوازم ، وآلات وادوات متحركة ، وثابتة ، وارض ، ومبالغ احتياطية تناهز (٣١٥) الف دينار ، ومدخرات غير مستعملة ، الى الحكومة العراقية ، تتصرف بها تصرفا مطلقا بالشروط الاتية :

تدفع الحكومة العراقية للحكومة البريطانية (٤٠٠) الف دينار .

يحتفظ في المراكز الرئيسية ، التي تحتاج الى معلومات وخبرة فنية ، بعدد محدود من الموظفين البريطانيين لمدة معينة .

تتحمل الحكومة العراقية جميع المسؤوليات المترتبة على انتقال الملكية اليها . وتكون السكك بادارة هيئة موظفين مختلطة اكثريتها عراقية . وتعتبر كدائرة من دوائر الحكومة العراقية مرتبطة بالوزارة المسؤولة عن تمشية اعمالها .

ستعرض الاتفاقية الجديدة ، التي تحل محل الاتفاقية الفرعية الملاحقة بمعاهدة التحالف ، عند انجازها على مجلس الامة للموافقة عليها .

مدير الدعاية والنشر

٢ تشرين الاول ١٩٣٥

وقد ابرم البرلمان الاتفاقية الوارد ذكرها في هذا البيان في ٩ نيسان ١٩٣٦ وهذا نصها :

نص الاتفاقية

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وانباطور الهند .

نظرا الى رغبتهما في حسم جميع المسائل المعلقة بينهما بشأن نظام السكك الحديدية في العراق ، قد قررا عقد اتفاقية لهذا الغرض ، وقد عيننا مفوضيهما .

صاحب الجلالة ملك العراق

نوري باشا السعيد وزير الخارجية للمملكة العراقية : حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وانبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وشمالى ارلنده .

السر ارشيبالد جون كار كلارك كار حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج الرفيع الشأن من طبقة فارس وقائد سفير فوق العادة ومفوض في بغداد .

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى : جميع الحقوق التي لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة - بريطانيا العظمى وشمالى ارلنده - في ملكية نظام السكك الحديدية في العراق « بما في ذلك جميع الاراضي التي تحت تصرف او مراقبة ادارة السكك الحديدية ، واموال صندوقى الاحتياطي والتجديدات » تنقل الى الحكومة العراقية ، ويجب ان يتم الانتقال حالما (١) تسلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الحكومة العراقية المبلغ ٤٠٠ الف باون استرليني ، الواجب دفعه خلال عشرين يوما من تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع العمل ، و (٢) يتم على الاصول تشكيل مجلس الادارة المنصوص عليه في المادة الثانية .

المادة الثانية : (١) يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ، بان تنسأ ادارة السكك الحديدية بمجلس ادارة تؤلفه الحكومة العراقية وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك بمقتضى المادة الاولى . ويتألف المجلس من خمسة اشخاص وهم : احد وزراء الدولة « وهو الذي يكون رئيس المجلس » والمدير العام وثلاثة اشخاص آخرين تعينهم حكومة العراق على ان يكون احدهم من رعايا بريطانيا . (٢) يشكل المجلس فورا بعد تنفيذ هذه الاتفاقية ، ويأخذ الادارة على عاتقه اعتبارا من تاريخ نقل السكك الحديدية .

المادة الثالثة : يشكل مجلس الادارة المشار اليه في المادة الثانية ، ويزود بتشريع بصلاحيات كافية تساعد على مراقبة السكك الحديدية وادارتها بصورة فعالة ، ويستمر لمدة العشرين سنة على التمتع بتلك الصلاحيات ، وكذلك يستمر لعين المدة على جعل ميزانية السكك الحديدية ميزانية ملحقة بالميزانية العامة .

المادة الرابعة : تشغل المناصب التالية في السكك الحديدية من قبل رعايا

بريطانيين ، بشروط خدمة ملائمة ، وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك
« الحديدية » بمقتضى المادة الاولى .

(١) المدير العام (٢) مفتش التقلبات العام (٣) رئيس المهندسين (٤) معاون
رئيس المهندسين (٥) رئيس المهندسين الميكانيكيين (٦) معاون رئيس المهندسين
الميكانيكيين .

وتقوم حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة باسداء مساعداتها في اختيار
الاشخاص اللائمين لهذه المناصب اذا ما طلبت منها ذلك حكومة العراق .

المادة الخامسة : اعتبارا من تاريخ انتقال السكك الحديدية ، فان احكام
الفقرة ٤ من المذكرتين ، الموقع عليهما في اليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٠
نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والحكومة العراقية ، والمتضمنتين
اتفاقا منفردا حول المسائل المالية الذي تم عقده فيما يتعلق بمعاهدة التحالف
المنعقدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، والمضادة في اليوم الثلاثين من شهر
حزيران سنة ١٩٣٠ ، يبطل مفعولهما ، وتحمل حكومة العراق المسؤولية عن كل
التبعات المالية العائدة للسكك الحديدية التي نشأت في الماضي او قد تنشأ في
المستقبل . على انه اذا لم تظهر أية تبعة من التبعات التي كان موضوعها في حيز
الوجود قبل تاريخ الانتقال الا بعد ذلك التاريخ فان على حكومة صاحب الجلالة في
المملكة المتحدة ، بعد ان تقتنع من ثبوت التبعة بصورة مشروعة نهائية ، ان تعيد
للحكومة العراقية مبلغا معادلا لخمس النفقات الفعلية ، التي قد تكون الحكومة
العراقية قد اضطرت الى دفعها تسديدا لتبعة ما من تلك التبعات ولا يمكنها
استردادها .

المادة السادسة : تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع
ما يمكن ، وتنفذ من تاريخ تبادل وثائق الابرام . وتأييدا لما تقدم وقع المفوضان على
هذه الاتفاقية وختماها بختميهما .

كتب ببغداد في نسختين بالعربية والانكليزية « ويكون النص الانكليزي عند
حصول اختلاف هو النص المعول عليه » في اليوم الثامن من شهر محرم سنة ١٣٥٥
هجرية الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣٦ ميلادية .

نوري السعيد

آرشيبالد كلارك كار

السفارة البريطانية

بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦

بغداد

يا صاحب الفخامة

عظما على الاتفاقية التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، المتعلقة بنقل السكك

الحديدية ، اشرف بان أرجو ان تفضلوا بتأييد حصول التفاهم الآتي فيما يتعلق بموظفي السكك الحديدية :

(١) ان يتمتع مفتش النقل العام بالصلاحيات الاجرائية العائدة الى منصب مدير النقل لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ انتقال السكك الحديدية .

(ب) ان يستخدم من بين الرعايا البريطانيين رئيس مدقي الحسابات لمدة عشر سنوات من تاريخ الانتقال .

(ج) ان يستخدم اثنان من الرعايا البريطانيين بصفة مهندسي مناطق لمدة خمس سنوات من تاريخ الانتقال .

(د) اذا ارادت الحكومة العراقية ان تستخدم موظفين غير عراقيين فسي السكك الحديدية العراقية عدا من نص عليهم في المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة ، والفقرتين السابقتين من هذا الكتاب فستعين اعتياديا الرعايا البريطانيين . غير انه من المفهوم ان الحكومة العراقية حرة في استخدام غير البريطانيين في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون .

ارشيبالد كلارك كار

فخامة نوري باشا السعيد : وزير الخارجية ببغداد

بغداد في ٣١ آذار ١٩٣٦

الحكومة العراقية

وزارة الخارجية

يا صاحب الفخامة !

عطفًا على الاتفاقية التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، المتعلقة بنقل السكك الحديدية العراقية ، وبالإشارة الى مذكرة فخامتكم المؤرخة في ٣١ آذار ١٩٣٦ اشرف بان اؤيد ان قد تم التفاهم الآتي فيما يتعلق بموظفي السكك الحديدية :

(١) يمارس مفتش النقل العام الواجبات الاجرائية العائدة الى منصب مدير النقل لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ انتقال السكك الحديدية .

(ب) ان يستخدم احد الرعايا البريطانيين رئيسا لمدقي الحسابات لمدة (١٠) سنوات من تاريخ الانتقال .

(ج) ان يستخدم اثنان من الرعايا البريطانيين بصفة مهندسي مناطق لمدة خمس سنوات من تاريخ الانتقال .

(د) اذا ارادت الحكومة العراقية ان تستخدم موظفين غير عراقيين فسي
السكك الحديدية العراقية عدا من نص عليهم في المادة الرابعة من
الاتفاقية المذكورة والفقرتين السابقتين من هذا الكتاب فستعين اعياديا
الرعايا البريطانيين . غير انه من المفهوم ان الحكومة العراقية حرة في
استخدام غير البريطانيين ، في المناصب التي لا تيسر لها الرعايا
البريطانيون الملائمون .
نوري السعيد

فخامة السر ارشيبالد جون كار كلارك كار كي . سي . ام . جي .

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية : بغداد

كارثة قزلباط

« قزلباط » قرية كبيرة تقع في سفح « جبل حميرين » بين « بغداد »
و « خانقين » تبعد عن الاولى (١٦٤) كيلومترا ، وعن الثانية (٣٣) كيلومترا ،
وتحيط بها غابة من البساتين . وقد هطلت في كانون الاول من سنة ١٩٣٥ م امطار
غزيرة جرفت سيولها بيوت هذه القرية ، فخربت منها سبعين دارا ، وعشرة دكاكين
و ٢٨ مقهى ومسجدا وحماما ومعملا للدرس ، وتركت نحو خمسمائة نسمة بدون
ماوى ، فتولت الحكومة اطعامهم واسكانهم ، وخصصت ثلاثة آلاف دينار لمساعدة
المنكوبين والمتضررين ، واعادة البيوت المهتمة الى ما كانت عليه .

ثورة بني ركب

بنو ركب او بنو ارجاب قبيلة من اضخم قبائل المنتفك ، تشغل معظم الجانب
الايمن من الغراف ، حيث تمتد اراضيهم من جوار قصبة « الحي » الى قرب
« الشطرة » وتنقسم الى ستة اقسام وهي : آل عائد ، وآل صالح ، وآل جابر ،
وآل حاتم ، والبو عطا الله ، وآل ابو غوينم ، وهي من آل أجود .

وآل مناع جماعة من عكيل ، خطبت ود « آل سعدون » فعطفوا عليها ، وولوا
رجالها على آل أجود ، فكان المناعي اذا انفصل من وظيفته وزالت عنه صفة التمثيل
عن آل سعدون ، أصبح كسائر الافراد .

فلما طوي بساط آل سعدون ، وانتشر النفوذ العثماني في ديار المنتفك ،
وشرع مدحت باشا ، والي بغداد ، في سنة ١٢٨٦ هـ بقطع الاراضي ، ويطوبها
باسماء الاشخاص ، اشترى الحاج عرار آل مناع اراضي المسبح ، وابو مهيفه ، التي
كان زراعتها من آل حاتم ، فكان كأحد الملاكين ، وصار ابنائه من بعده يتصرفون
بأرض ابيهم مدة نفوذ الحكومة في اللواء اي كان شأنهم شأن بقية الملاكين . فلما
ضعف هذا النفوذ ، أصبح وضع آل مناع ، وآل حاتم ، مشوبا بالقلق والشغب ،

حتى ان الحكومة التركية اضطرت الى تجريد حملة يقودها البكباشي حسين شلال لتشكل بهم ، وقد ساعدت هذه الحملة في مهمتها عشائر ابو عطا الله (احد اقسام بني ركاب الستة) فكان نجاحها باهرا .

وفي عام ١٩٢٧ (اي في عهد الوزارة العسكرية الثانية ومتصرفية السيد جلال بابان) قام آل حاتم بحركة قصدوا بها طرد آل مناع من الاراضي المذكورة ، بعد ان وثقوا من ان آل عطا الله سوف لا ينتصرون لهم ، كما انتصروا في حملة حسين الشلال من قبل ، فارسلت الحكومة من ينصحهم ، ويطلب اخلاذهم الى السكينة ، ولما لم تفد فيهم النصائح ، ارسلت عليهم الطائرات فاصلتهم نارا حامية فاذعنوا لارادتها ، وانصاعوا الى اوامرها ، فلم تكلفهم الحكومة باكثر من احترام القانون ، وطرده الرئيس عبيد الكطران الذي اعتبرته مصدر الشغب .

وعلى هذا بقي « آل حاتم » يزرعون الارض ، وآل مناع ، يتقاضون حقوق الملاكية كاملة ، الا ان ذلك لم يقنع آل مناع ، ولم يكتفوا بما منى به « آل حاتم » من خسائر فادحة ، من جراء الضربة التي انزلتها عليهم الحكومة ، لذلك ما برحوا يتحينون الفرص للايقاع بهم حتى اتخذوا من قيام الحكومة باخماد حركة العصيان المسلح في سوق الشيوخ (في مايس سنة ١٩٣٥) فرصة لتحقيق اغراضهم .

فقد ادعى وكيلهم « الشيخ زامل المناع » لدى متصرف اللواء « السيد ماجد مصطفى » ان آل حاتم سرقوا قسما كبيرا من حاصلات آل مناع ، فلما جسيء بآل حاتم الى مركز اللواء عين المتصرف محكمين للنظر في هذه القضية ، وفق قانون العشائر ، فقرر المحكمون اخذ ثلث حاصلات آل حاتم بصورة عامة ، وتسليمها الى آل مناع . اي دون ان يعين مقدار الكمية المسروقة ، او يعرف السارق ، كما قرروا ترحيل ١٨ نفرا من رؤساء آل حاتم مع سراكيلهم .

وعندها راجع رؤساء بني ركاب مقام المتصرفية لرفع ظلامتهم ، فلم يسمع لهم كلام ، وطرده من اللواء ، كما طردوا من القضاء ، فقصدوا وزارة الداخلية شاخصين الى بغداد ، وعرضوا عليها ظلامتهم ، فوجهت الوزارة بعض الاسئلة الى المتصرفية ، تلخص في الاستفسار عن وجود محذور من ترحيلهم ام لا ، وعن وجود اراض صالحة لاقامتهم فيها ، فكان جواب اللواء بعدم وجود المحذور من الترحيل ، وتوفر الاراضي اللازمة لهم لدى رئيس عشيرة آل غزي « الشيخ منشد الحبيب » .

وعلى هذا صادقت وزارة الداخلية على قرار التحكيم ، المؤيد من قبل اللواء ، وكانت حجتها في هذه المصادقة (منع تكرار مثل هذه الاعمال غير القانونية وتمكين ملاكي الاراضي من التصرف في اراضيهم وحقوقهم المشروعة ، حسبما تبيحها لهم القوانين ، وخشية من سريان هكذا معاملات غير مشروعة يقصد من ورائها منع الفلاحين لاصحاب الاراضي من التصرف في حقوقهم القانونية مما يؤدي الى اخلال

عام في حقوق الملاكين بل في تنفيذ القوانين ، ولا سيما وان آل حاتم ليس لهم اية علاقة في اراضي آل مناع سوى السكن منذ القدم ، وكونهم فلاحين يجب عليهم ان يطيعوا أوامر الملاك القانونية في زرع اراضيهم اذا ارادوا البقاء في فلاحية تلك الاراضي (ا)

ولما يسّ الرؤساء من عدم الترحيل ، عادوا الى منازلهم ، وبسطوا الحالة الى قبيلاتهم ، فثارت النخوة في نفوس افرادها . وحيث صادف ذلك زمن اهتمام الحكومة بتطبيق « قانون الدفاع الوطني » اتخذت القليلة من وضعها ، ومن موقف الحكومة منها ، حجة للاضراب عن قبول الجندية ، فأخذت تهوس ضد السلطة ، وساعدها على ذلك رؤساء بني ركاب ، فطلب وزير الداخلية كلا من السيد عبد المهدي ، والشيخ موحان الخير الله (وكانا يومئذ في بغداد) واجتمع بهما في مقر وزارته يوم ٧ شباط ١٩٣٦ وحضر الاجتماع رئيس الوزراء ، السيد الهاشمي وبعد المداولة في الموضوع ، تقرر ايفاد السيد عبد المهدي والشيخ موحان لمعالجة الوضع ، واصلاح الحال ، وعند وصولهما الى مضارب « بني ركاب » وجد الرؤساء مجتمعين عند الحاج مانع آل شاتي ، فبدلا مجهودا كبيرا لارجاعهم الى حظيرة السكنية ، ومع ان هؤلاء كانوا قد ارتبطوا بمواثيق تنص على عدم قبول أية وساطة ، فان ذلك لسم يفت في عضد الوسيطين ، فثابرا على اسداء النصائح ولكن بدون جدوى فاتصلا بوزارة الداخلية وابلغاها بعدم التفاتهم الى تلك النصائح ، وابديا رغبتهما في وجوب ظهور السلطة بمظهر الشدة ، خوفا من تفاقم الامر ، واختلال النظام في تلك المنطقة .

واوفدت الحكومة في تلك الاونة السيد جعفر حمندي ، المفتش الاداري في المنطقة الجنوبية ، الى المتفك ليقوم بجولة تفتيشية كجاري العادة ، فما كاد يصل الى « الناصرية » في ٢١ شباط حتى وجد الاستعدادات قائمة على قدم وساق لضرب قبائل بني ركاب ، ولما سبق له ان اشغل قائممقامية قضاء « قلعة سكر » ردحا من الزمن ، واختبر رؤساء هذه القبائل ، وكان يأنس في بعضهم سلامة النية والتعقل ، اجتمع بمصرف اللواء ، وبعد المذاكرة في الموضوع ، كلفه المتصرف - بعد موافقة وزارة الداخلية - ان يذهب شخصا الى القبائل ، فينصحها وينذرهم في آن واحد ، رغبة من الحكومة في حقن الدماء ، فسافر الى « قضاء القلعة » ودعا المضطربين الى مواجهته ، منذرا اياهم بسوء العاقبة ، فتسارع الرؤساء اليه خفافا ، وبعد ان وثقوا من المامه بالاسرار التي ادت الى اضطرابهم ، عقد اجتماع في « المصيفي » في دار داود سلمان ، احد سراكيل بني ركاب في يوم ٢٣ شباط ، حضره الرؤساء المدعوون ، ودرست فيه الاسباب التي ادت الى اضطراب قبائل بني ركاب فاذا بها تنحصر في :

(١) ضرورة معاملتهم كسائر الرؤساء ، وابقاء آل حاتم في اماكنهم ، واعادة اطعمتهم المحجوزة اليهم .

(٢) ضرورة جعل حصة الملاكية في قضاء قلعة سكر ٧٥٠ في المائة بدلا من التعامل ، والمقاولات . اي قياسا على الطريقة المتبعة في قضاء السوق .

(٣) ايجاد اراضي اميرية لتوطينهم فيها ، وتمثيلهم اسوة ببقية القبائل الممثلة في المجلس النيابي وفي غيره .

(٤) تاجيل تقديم افرادهم لخدمة العلم .

هذا ما ورد عن أسباب حركة بنسي ركاب في تقرير « المفتش الاداري » وقد اخذ المفتش على عاتقه التوسط لدى الحكومة في اجابة الطلبين : الاول والثاني ، بقدر الإمكان ، وتمكن من حمل سلطات اللواء على تبديل ضابط التجنيد في القلعة ، لانه لم يوفق الى اقناع العشائر بضرورة تقديم المكلفين ، وزهد في الحياة التمثيلية باعتبار انها لا تسمن ولا تغني من جوع . اما الجندية فقد نصحهم بانها واجب مقدس لا مناص من قبوله ، فاقنع الرؤساء من نبل غاية الوسيط ، وانفرط عقد اجتماعهم على ان يجتمعوا في دار السيد عبد الكريم مرة اخرى .

وبديهي ان يوافي الوسيط متصرفية اللواء بكل ما جرى في القضاء ، وان يرتاح المتصرف الى هذه النتائج الحسنة ، وان يتوجه الى مركز قضاء القلعة بنفسه في ٢٤ شباط ليتوثق من النجاح الذي احرزه المفتش الاداري . وقد انتهزت هذه الفرصة وعقد اجتماع من جديد في نادي الموظفين بالقلعة ، حضره الرؤساء المضطربون مع المتصرف والمفتش الاداري ، وبسطت فيه القضايا التي سببت هذه الاضطرابات فذكر المجتمعون متصرف اللواء بكثرة مراجعاتهم ، والصدود الذي كانوا يعاملون به ، وكيف انهم لم يجدوا من يستمع الى طلباتهم حتى في العاصمة ، وقد تكهروا الجو هنا من جديد ، وتسرب الياس الى النفوس . فعلى الرغم من المداولات الكثيرة التي جرت بين الحكومة والمجتمعين فان ذلك لم يسفر عن اية نتيجة ، الامر الذي ادى الى ان يعود المتصرف مع المفتش الاداري الى الناصرية ، حيث باشر المتصرف في اتخاذ التدابير الفعالة للتأديب ، بالذاكرة مع آمر المنطقة ، فاخذت القوات التاديبية للجيش تتوارد على قضاء القلعة بكثرة ، وبدأ الجنود يقيمون الربايا في الاماكن البارزة ، وفي ٢٩ شباط القت الطائرات الانذار التالي :

انذار الى رؤساء عشيرة بني ركاب

رغبة من الحكومة في حقن الدماء ، تذكركم بلزوم الحضور الى مركز قضاء الكراي ، وتقديم الطاعة للحكومة ، وتفريق الجموع ، وان لم تفعلوا ذلك خلال مدة (٤٨) ساعة ستضطر الحكومة الى اتخاذ الاجراءات التاديبية بحقكم وافراد عشيرتكم كافة وحينئذ ستقع المسؤولية على عاتقكم ولا عذر لمن انذر .

متصرف لواء المنتفك

٢٩ شباط ١٩٣٦

وعلى اثر ذلك وشعورهم بدنو الخطر اخبر المتصرف تلفونيا من سويج شكبان بأن رؤساء بني ركاب مستعدين لمواجهة الحكومة في الشرطة او الناصرية لعرض الطاعة . فوافق المتصرف على تأجيل الضرب ، وعندئذ توجه والمفتش الاداري الى الشرطة ، وحضر رؤساء بني ركاب كلهم كما حضر رؤساء خفاجه معهم فسي سراي الشرطة فأظهروا طاعتهم الكاملة ، والخضوع لاوامر الحكومة بصورة مطلقة ، ومن جعلتها الجندية ثم سافروا الى الناصرية ليلا حيث عقد اجتماع آخر في الثكنة حضره علاوة على من تقدم ذكرهم رئيس اركان الجيش ، الفريق طه الهاشمي ، وأمر منطقة الفرات الزعيم امين زكي ، وبعض الرؤساء الموالين للحكومة ، فتم في هذا الاجتماع كل شيء ، وزار المضطربون متصرف اللواء في ديوانه الرسمي في اليوم الثاني وبذلك انتهى الامر وسحبت الحكومة قواتها ، وعادت المياه الى مجاريها بدون سفك دم ، ولكن فرضت بعد ذلك بعض الفرمات على الرؤساء الذين وقفوا هذا الموقف وسببوا اتعابا للحكومة بلا سبب معقول .

ثورة الرميثة الثانية

لثورة « الرميثة » الثانية ، التي اندلع لهيبها في نيسان من عام ١٩٣٦ أسباب عدة أهمها :

١ - التجنيد الاجباري :

كان الجيش العراقي مبتنيا على اساس التطوع ، فكانت مدة التجنيد عامان ، تمنح للجندي بعد انتهائها حرية العودة ، اذا ما اوصي باعادته . وكانت « الاتفاقية العسكرية » الملاحقة بمعاهدة ١٩٢٢ العراقية - الانكليزية ، تحتم رصد ربع الميزانية العامة لتسديد نفقات الجيش ، فصارت الوزارات العراقية المتعاقبة تفكر فسي وجوب اخلال « التجنيد الاجباري » في المملكة محل « التطوع » للتخلص من هذه النفقات من جهة ، ولتعزيز فكرة التجنيد ، وتعويد الشعب على الانخراط في هذا السلك من جهة أخرى .

والظاهر ان « مشروع التجنيد الاجباري » لم يلق تأييد العناصر التي اکتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي ، وقاست من هولها الامريسن ، فقامت تعارضة خشية ان ينتج نفس النتائج التي أسفر عنها تجنيد ذلك العهد . وزاد الطين بلية « موقف الانكليز » الذين صرحوا مرارا عديدة بأن مصلحة العراق العامة لا تؤيد مشروع التجنيد الاجباري ، مهما كانت محاسنه ، وكانت حجتهم على ذلك ، ان ادخال هذا النظام على شعب ينفر منه ، ولا يميل اليه الا نفر مثقف قليل العدد ، قد يؤدي الى وقوع اضطرابات داخلية في المملكة يجب اجتنابها .

وكانت « الوزارة العسكرية الثانية » جربت في عام ١٩٢٧ ان تأخذ على عاتقها

مسؤولية تنفيذ هذا المشروع فلم يقرها الانكليز على ذلك ، وقد استقال الجنرال دبلي كير المفتشين العسكريين البريطانيين في الجيش العراقي من وظيفته في ٢٠ تموز ١٩٢٧ احتجاجا على تدخل حكومته في هذه القضية ، فشجعت استقالته الوزارة المشار اليها على رفع (لائحة قانون الدفاع الوطني) الى المجلس النيابي ولكنها قوبلت بعاصفة شديدة من المعارضة كادت تهدد موقف الحكومة ، فأشار الملك فيصل على رئيس الوزارة جعفر العسكري ، بحجبها ، وحل الدورة غير الاعتيادية للمجلس ، وهكذا توارى المشروع عن الاوساط .

ودالت الايام ، ودخل العراق عضوا في « عصبة الامم » واصبحت « الدولة العراقية » مستقلة فتقدمت « الوزارة المدفعية » بهذا المشروع الى مجلس الامة فأبرمه في شباط ١٩٣٤ بين عاصفة من التصفيق . ولكن ما كادت « الوزارة الهاشمية » تستصدر الارادة الملكية بتنفيذه في ١٢ حزيران ١٩٣٥ ، حتى رأينا القبائل تضطرب ، فتجرا على اعلان العصيان ضدها .

وقد بحثنا قبلا عن « ثورة الزيديين » وقلنا انها نشأت عن رغبة الوزارة في تطبيق قانون « الدفاع الوطني » وتكلمنا عن « حركة المدينة » فكانت اسبابها نفس الاسباب وها نحن نتكلم عن « ثورة الرميثة الثانية » وسنرى ان اسبابها كانت مع الاسف نفس الاسباب .

٢ - المآثم الحسينية

قضية المآثم الحسينية من القضايا التي لا يمكن التبسط بها في كتابنا هذا ولكننا نقول ، على سبيل الاجمال ، ان الشيعة الذين يؤلفون اكثرية السكان في العراق ، اعتادوا احياء ذكرى مقتل الحسين بن علي عليهما السلام في العشرة الاولى من المحرم من كل سنة ، باقامة المآثم الحسينية ، وتسير المواكب العزائية ، تسييرا كان موضوع خلاف بين رؤسائهم الدينيين انفسهم . وقد رأت « الوزارة الهاشمية » ان تمنع في تسيير المواكب في الطرقات العامة ، لاسباب لا نستطيع بحثها هنا ، فاستغل المعارضون سخط العوام على هذا المنع ، واتخذوا منه سببا لاثارة الكراهية ضد الوزارة ، فكانت المآثم الحسينية سببا آخر من اسباب « ثورة الرميثة » الثانية .

٣ - توحيد الازياء

يستغرب الاجنبي الذي يدخل العراق ، اذا ما شاهد الازياء فيه ، واطلع بأم عينه على انواع ملبوسات الشعب . فللراس مثلا اغطية لا حد لوصفها او عددها : عمة بيضاء ، واخرى سوداء وطربوش احمر ، وسدارة أرجوانية ، وعقال لف ، وآخر مبروم ، وكشيدة شامية ، ولفة حاخامية ، وجراوية بغدادية ، وبشمغ كردي ، وهكذا دواليك .

وقد حاولت « الوزارة الهاشمية » ان توحيد لباس الراس ، باستعمال « السدارة العراقية » كرمز لوحدة البلاد فكانت هذه المحاولة باعثا آخر من بواعث الاستياء استغله الخصوم للدس والوقيعة .

كيف نارت الرميثة ؟

انتهم بعض رؤساء الطوائف فرصة انتهاء الاحكام العرفية بلواء الديوانية ، في ٢٥ تموز عام ١٩٣٥ ، فقام افراد منهم بالبغى ضد السلطة ، وقد زاد بغيهم او شجعهم على زيادته اعلان العفو العام عن المحكومين في المجالس العرفية السابقة ، ورجوع الشيخ محمود بن الشيخ خوام الى الرميثة ، وهو الشيخ الذي كانت الوزارة قد نفتته في جملة من نفتهم ، فاضطرت السلطة ان تنفي الشيخ محمود ومن لف لفه عن لواء الديوانية مرة ثانية .

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استخلفت الشيخ شنشول الحسن « ابن عم الشيخ خوام » على « بني ازريج » بعد ابعادها الشيخ خوام ، ولما لم يكن سلوك شنشول مرضيا مع العشيرة كما كان سلوك (خوام) فقد استضعفته قبيلته ، واعربت عن رغبتها في الانفصال عنه فكانت الحكومة تكابد اتعابا ظاهرة مدة رئاسته .

ولما استصدرت الوزارة المذكورة الارادة الملكية بتنفيذ « قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ » في ١٢ حزيران ١٩٣٥ استفضت القبائل امر هذا القانون ولكنها لم تبد حراكا ، رهبة من الاحكام العرفية التي كانت معلنة في لوائى الديوانية والناصرية ، فلما بوشر بدعوة المكلفين الى خدمة العلم ثار ثائر الطوائف ، واعلنوا مقاطعتهم للتجنيد ولكن بصورة خفية .

ولما حل المحرم لعام ١٣٥٥ (مارت ١٩٣٦) واعلنت الحكومة منعها لتسيير المواكب الحسينية في الشوارع ، استنكرت هذه القبيلة هذا المنع ، واعتبرته ماسا بشعورها الديني . ثم ظهرت فكرة توحيد الازياء فكانت ثلاثة الاثافي مما عجل اندلاع الثورة ضد الحكومة ، فكانت حلقة من سلسلة كبدت الشعب والحكومة كثيرا من الخسائر في الاموال وفي النفس .

الطلة الاولى

اذ بينما كان « القطار الصاعد » يسير بعد منتصف ليلة ٢١ نيسان ١٩٣٦ بالقرب من الرميثة في الميل الـ (١٦٢) اطلقت عليه بعض العيارات النارية ، فعدت الحكومة هذه العيارات ابذانا بثورة جديدة ، وارسلت احد مفوضي الشرطة ليحقق عن هوية المعتدين ، ويبحث الاسباب التي ادت الى هذا التعرض ، ومما لبثت ان ارسلت رفا من الطائرات في ٢٤ نيسان لارهاب القبائل ، ولانذارها بلزوم الاستسلام الى الحكومة قبل ان تضطر الى قصفهم .

وبدلا من أن يستسلم الرؤساء الى اركان السلطة ، فانهم وجهوا هذا الكتاب الى :

حضرة قائمقام قضاء السماوة دام مجده وزيد قدره (١)

غير خفي (على) حضرتكم نهار الخميس اجانا (اتانا) أخطار من الحكومة على ضرب الطيارة اما احنا (نحن) مستاتنين (متوطنين) الى ضرب الحكومة ان مشتاهيه (اذا كانت تشتهي) على غير حق (ف) الله يساعدنا على المشتاهيه ، وان كان على حق اول الذي يبدء بالضرب فهم الشرطة الذي بالسيارة ، ما عرفناهم غير اقتراح من أنفسهم ، او من فكر مأمورهم واحنه (نحن) الآن جاعدين (قاعدين) على حفظ سكت (سكة) الحديدية وجادة السيارات ما خلينا الجبلاء يصلون يمين (اليها) ضرر : ايضا الدولة السابقة التركية ما كلفونا الشيء الذي ما لنا طاقة عليها مسئله الجباري (الاجباري) وتعارض الديان (الاديان) هذا شيء عجيب من الحكومة ، حيث ما لها عسكرية على الخارج فقط على المدن . والذي مكلفين به العشائر ميري ، وكودة ، وطاعة الى الحكومة ، والان انشاء الله مستاتنين على هذه الامور فقط تعرض الاديان ، والجباري ، نرجو المسامحة على هذه المسائل : وايضا الحكومة طلبوا احضارنا فقط الحكومة تجري لنا طلباتنا الثلاثة من الدين ، والجباري ، وتوحيد اللباس ، نرجو المسامحة . هذا ما لزم عرضناه لحضرتكم دامت معاليكم .

٨ صفر ١٣٥٥

كامل الفيث موسى الثويني جواد الشعلان دلي الراضي

وقد اتصلنا بالموقعين على هذا الكتاب ، وسالناهم عن اسباب مقاطعتهم للتجنيد الاجباري ، مع ان في الجندية عز البلاد ؟ فأجابوا انهم لا يعارضون التجنيد من حيث الاساس ، وانما هم يشكون من سوء ادارة الموظفين الذين اوكل اليهم امر تنفيذ هذا القانون . ثم اتصلنا بجهات اخرى ، للتحقق من صحة ما يدعيه هؤلاء ، فعلمنا ان الذين يقاطعون التجنيد من العشائر لا يملكون الاراضي التي تجمع شملهم ، وتؤمن معاشهم ، فاكثفوا برعي الاغنام ، والعيش على لبنها ، وصوفها ، فلا يمكنهم - والحالة هذه ان يتركوا اغنامهم ليلتحقوا بالخدمة الوطنية .

وعلى اي فقد استعدت الحكومة لقمع هذه الثورة ، فارسلت « الى الرميثة » قوة من الجيش واخرى من الشرطة وعينت امير اللواء بكر صدقي قائدا عاما للقوات العسكرية المرابطة في الديوانية ، وزودته بصلاحيات واسعة ، وبثت العيون في المحلات العامة للقبض على كل من يؤيد الحركة الجديدة ، او يعطف عليها ، كما انها

(١) كل ما بين القلادتين () في هذا الخطاب وفي كافة المستندات الشعبية فهو للمؤلف .

حظرت على الصحف نشر اي خبر يمس الحركات العسكرية قبل التثبت من صحته رسميا .

ومرت بالمنطقة الثائرة سيارة كانت تحمل اثاث السيد جواد علي « مدير شرطة الحلة » بمناسبة نقله الى « مديرية شرطة البصرة » فحرقها الثوار ، ونهبوا اثاثها ، وما لبثوا ان قلعوا قضبان السكة الحديد بين « السماوة » و « الديوانية » وغمروا الاراضي بالمياه ، ليقطعوا طريق المواصلات على الحكومة ، فلا تتمكن من حشد جيوشها . وحاصروا « حامية الرميثة » في ثكنتها ، ثم نهبوا « مضيف السيد محسن ابو طيخ » واحرقوا زرعه ، لاشتباهم بأنه كان عين الحكومة عليهم ، وقطعوا اسلاك البرق والتلفون . فتوقفت المخابرات السريعة . واستقل وزير الداخلية احدى الطائرات الى الديوانية في يوم الاربعاء ٢٩ نيسان ١٩٣٦ حيث لبث فيها الى ١٤ مايس اي الى ان انتهت الثورة .

المعارك الشديدة

سارعت الطيارات العراقية الى القيام بأعمالها ، فقصفت المتمردين قصفا شديدا في يوم اول مايس ١٩٣٦ ، وفي الايام التالية ، وانفجرت احدى القنابل في الطائرة التي كان يقودها الضابط رؤوف شبيب في ٨ مايس ١٩٣٦ ، من جراء رصاصة أصابتها ، فاحترقت ، وتمزق جثمان قائدها ، وقتل ربانها الجندي « توفيق يحيى » .

وبينا كانت الطائرات تقصف المتمردين ، على جاري عادتها في يوم ١١ مايس ، اسقط الثوار طائرة ثانية ، وقتلوا قائدها ، الضابط ارميا بن ناصر ، والجندي عبد الله حسين ، واحرقوا الطائرة . وشاع بين الناس نبأ سقوط طائرة ثالثة في اليوم الثالث عشر من مايس ١٩٣٦ - لم نضبط اسم قائدها - وانه جرى لها . ما جرى لسابقتها .

واستمعنا الوزارة بانصارها لتشتيت شمل الثوار ، واعلنت الاحكام العرفية في المنطقة الثائرة يوم ٥ مايس ١٩٣٦ لتسريع الاعمال التأديبية ، ونكتفي هنا بنشر البيانات الرسمية .

البيان الاول

« اعتدت جماعة من الظوالم قبل بضعة ايام ، بتأثير دعايات سيئة ، باطلاق النار على القطار ، وقطعت طريق الرميثة - الحجامة ، مما اضطر الحكومة ان ترسل قوات تأديبية الى الرميثة ، وان تقصف المتمردين من الجو . وحدث أمس اعتداء آخر من سراكيل بني عارض وفريق من الاعاجيب ، على ربيعة العارضيات - شمال الرميثة - وعلى طريق الرميثة - الحمزة ، فقابلتهم الشرطة ، والجيش ، وشتوا

شملمهم ، بعد ان كبدوهم خسائر جمة ، ولم تؤثر الدعايات على الجهات الاخرى ، بناء على سهر الرؤساء ، واخلاص الجميع لوطنهم ، والحالة العامة تبعث على الطمأنينة » .

بغداد ٤ ايار ١٩٣٦

البيان الثاني

« تحركت ارتال الجيش صباح يوم ١٩٣٦/٥/٥ من مراكزها نحو المتمردين ، الذين كانوا يحتاون العارضيات في شمال الرميثة، وهاجمتهم من الشمال والجنوب ، فاحتلت العارضيات ، وكبدتهم خسائر كبيرة ، وقامت بمطاردة فلول المنهزمين ، ويتوقع فتح طريق السكة الحديدية بين الديوانية والرميثة في يوم ٦ - ٥ - ١٩٣٦ » .

بغداد ٥ ايار ١٩٣٦

البيان الثالث

« تحقق اخيرا ان فرقة الظوالم ايضا كانت مشتركة في المصادمة التي جرت امس ، ولذلك كانت حركة التطويق التي قامت بها قوات الجيش الصاعدة من الرميثة ، والقادمة من محطة ابو طبيخ ، ذات نتيجة حاسمة ، حيث راجع صباح اليوم الكثيرون من رؤساء المتمردين عارضين دخالتهم . ينتظر هذا المساء وصول شيوخ الظوالم لعرض خضوعهم من دون قيد او شرط للسلطة المحلية . استؤنفت المواصلات مع الرميثة ، وبوشر تعمير الخطوط بين الرميثة والسماوة .

بغداد ٦ ايار ١٩٣٦

البيان الرابع

« تقدمت اليوم قوات الشرطة والجيش من الرميثة زاحفة الى الجنوب ، لتطهير منطقة الظوالم من العصاة اللاجئين اليها ، وقد شنت شمل الذين اظهروا بعض المقاومة وهي مستمرة في تقدمها .

بغداد ٧ ايار ١٩٣٦

البيان الخامس

« واصلت وحدات الجيش تقدمها الى ان بلغت محطة الحجامسة ، وظهرت المناطق التي مرت بها ، وتم تعمير الطرق والمواصلات ، ومر القطار من الرميثة ، ووصل السماوة هذا المساء ، وسلم الى الآن تسعة من السراكيل المتمردين الى السلطات » .

بغداد ٨ ايار ١٩٣٦

البيان السادس

« يوالي رؤساء المتمردين تقديم دخالتهن الى الحكومة ، ولسم تظهر بوادر تستلزم القيام بحركات عسكرية ، عدا اعمال طفيفة قامت بها الشرطة والطيارات . استأنف القطار سيره الاعتيادي بين بغداد والبصرة . والتدقيق جار عن كذب لمعرفة الاسباب الحقيقية لقيام المتمردين ، وكذلك لاتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرار هذه الحوادث المؤسفة » .

اعلان الادارة العرفية

وفي اليوم الخامس من شهر مايس ١٩٣٦ ، صدرت الارادتان المملكتان المرقمتان ٢٠٨ و ٢٠٩ باعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة ، وفي المحلات المجاورة لها ، وبأن تكون الادارة الملكية فيها ادارة عسكرية صرفة ، بحيث يصبح قائد القوات العسكرية ، المرابطة في لواء الديوانية ، المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل هذه المنطقة . وهذا نص الارادتين :

(١) رقم ٢٠٨ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء .

باعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة ، وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية ، المرابطة في لواء الديوانية ، انها تابعة للحركات العسكرية الى ان يعاد الامن الى نصابه في اللواء المذكور ، وتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الاولوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٥ واليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

(٢) رقم ٢٠٩ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع .

بان تكون الادارة الملكية في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة في ١٤ - ٢ - ١٩٣٥ الموافق في ٥ - ٥ - ١٩٣٦ ، وفي المحلات المجاورة لها ، مما سيعمل انها تابعة للحركات العسكرية بموجب الارادة المنوه عنها ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المراقبة فسي لواء الديوانية المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له .

وعلى وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر ١٣٥٥ واليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .
غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي الكيلاني	جعفر العسكري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	وزير الدفاع

وتألف « المجلس العرفي العسكري » من الحاكمين : عبد الرحمن خضر و خليل امين ، ومن العضوين العسكريين : الرئيس سعدي مصطفى والرئيس احمد فؤاد ، برئاسة العقيد ابراهيم خلف .

تأثير الحركات

لما ثارت « الرميثة » ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ م ، واضطرت الحكومة الى تجريد حملتها التأديبية عليها ، كثرت الشائعات عن صدور الاوامر السرية الى قادة الجيش العراقي بوجوب استعمال الرافة بالثائرين ، اثناء تأديبهم ، لجهلهم ، وسداجتهم ، والى ان اندفاعهم الى طيشهم ، كان بتأثير بعض الدسائس التي كانت تحاك في بغداد ، فكانت مواقف في التأديب مشرفة .

ولكن لما ثارت هذه القرية ثورتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦ ، اضطر الجيش الى استعمال نوع من الشدة ، فكانت المواقف الحازمة ، وكانت الاحكام القاسية ، حتى ان الحكومة قدرت هذا الضرب من التأديب فصرفت اكثر من عشرين ألف دينار لافراد القوات المسلحة على اساس راتب شهر واحد يكون على شكل سلفة تجري تسويتها فيما بعد ، لكنها لم تسترد واعتبرت هبة . والظاهر ان « رؤساء الاكرع » استغفموا هذا النوع من التأديب ، فوجهوا الى مقامات الدولة العليا ما يلي :

لاعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سماحة رئيس مجلس النواب

سماحة رئيس مجلس الاعيان

صاحب الفخامة رئيس الوزراء

فخامة وزير الداخلية

سعادة متصرف لواء الديوانية

المعروض لدى جلالته : اننا رؤساء عشائر الفرات الاوسط ، بكنا ولم نزل ، من خدام هذا العرش المفدى ، ومن المضحين بكل غال ونفيس في سبيل كيان هذه البلاد العزيزة ، وباذلين اقصى ما يمكن بذله في خدمة الحكومة الموقرة من امتثال اوامرها وتنفيذ قوانينها . ولكن يا صاحب الجلالة بالنظر لما حل في ناحية الرميثة في الآونة الاخيرة من سفك الدماء ، وقتل الشيوخ والعجز والاطفال والنساء من غير المحاربين ، ورمي القنابل المحرقة للمزارع والقرى الآمنة ، اصبحنا تحت امر واقع مما حدث من الاستياء من عموم عشائرننا من هذه الحوادث المؤلمة . ولحرصنا على كيان البلاد المقدس ، وخدمة الحكومة الموقرة والصالح العام ، راينا من الواجب علينا تجاه رفع الاستياء عن عشائرننا ، وتلافي الامور التي لا تحمد عقباها ان نعرض على جلالته مطالبتنا الآتية :

١ - سحب القوات من الرميثة حالا .

٢ - اطلاق المسجونين من قبل المجلس العسكري .

٣ - حل المجلس العربي حالا .

٤ - اصدار عفوا عاما شاملا لعموم من اشترك او اتهم بالحوادث الاخيرة .

وان هذا آخر ما فكرنا به لتلافي الامور التي قد تحدث . ولا شك ان جلالتهم يراعي عواطف ابنائه المخلصين ، وخدام عرشه الحقيقيين ، وتفضلوا بالقبول كرامات مخلصيكم .

التواقيع وعددها ٢٥ توقيعاً أبرزها :

احد رؤساء الاكرع	احد رؤساء الاكرع	احد رؤساء الاكرع	رئيس عشيرة الاكرع
معضد العبد الله	جاسور العلوان	غانم الفهد	حاج شعلان العطية

والى جانب هذه العريضة عقد ساسة العراق ورجاله البارزون ، كنجاسي
السويدي ، والحاج محمد جعفر ابو التمن ، والسيد محمد الصدر ، وجميل
المدفمي ، اجتماعا في دار مولود مخلص ، وبحثوا الحالة الراهنة وطرق معالجتها ،
لتعود الامور الى ما كانت عليه .

وكان الحاج جعفر ابو التمن رفع عريضة الى الملك غازي نشرت في العدد
(٨٥٠) من جريدة « القبس » الدمشقية الصادرة في الشام يوم ١٧ مايس ١٩٣٦
لتعذر نشرها في بغداد هذا نصها :

الى معالي رئيس الديوان الملكي المحترم

لا اخالكم يا سيدي ناسين القلق السائد على الافكار ، بنتيجة الاستياء العام
المنبعث عن سوء الادارة منذ قبل اربعة عشر شهرا ، فتألفت الوزارة القائمة على
اثر القيام المسلح . وبدلا من ان تعالج الحالة بحزم وحكمة ، وتشر العدل والمساواة
بين عامة افراد الشعب ، استغلت الموقف ، وجوزت لنفسها وللاصحاب والموالين
كل ما لا يجوز القانون الاساسي ، وتمنعه القوانين الاخرى ، وكان من المتوقع ان
يكون التحزب المسلح وخرق القوانين امثلة سيئة . والحوادث المؤلة المتكررة من
أصدق الادلة ، على كونها نتائج ذلك المثل السيء ، وتلك التصرفات غير القانونية .

والادهى من ذلك استباحة الحكومة - حسبما تواترت الاخبار وشاعت في
العاصمة - التقتيل العام دون رحمة بجريح او مستسلم (١) على ان مثل هذه

(١) شاع في الاوساط يومئذ ان قيادة القوات الناصرية في لواء الديوانية (وكان القائد الغربي بكر
صدني العسكري) اصدرت اوامرها بوجوب قتل الاسرى ، والاطفال ، من الشوار الذين يقعون بيد
الجيش . فشخص وزير الدفاع جعفر العسكري ، الى الديوانية بنفسه ، للتحقيق في صحة هذه
الشائعات ، ولكن تقريره بقي مكتوما ، فلما دالت ايام الوزارتين « الناصرية الثانية » و « السليمانية »
سمعت من رئيس الديوان الملكي رسم حيدر يقول : انه آسف لتكذيبه هذه الشائعات في حينه ، بينما
تحققت صحتها بعدئذ « وكان السيد رشيد عالي الكيلاني حاضرا هذا الحديث » ثم جاءت شهادة
اللواء الركن ابراهيم حمدي الراوي مؤيدة للملك اذ قال في ص ١٦٥ من كتابه « من الثورة العربية
الكبرى الى العراق الحديث » ما نصه : فانه - بكر - كان قد اصدر امرا عسكريا صارما بان لا
نستعمل اية شفقة او رحمة مع الثائرين ، وعلى العكس علينا ان نحرق مزارعهم ، وهي المول عليا
في معاشيم ، وان تقتل أي اسير او جريح ، ونهدم بيوتهم ومغائيلهم « انتهى المقصود » .

واخبرني مدير الشرطة العام « هاشم العلوي » ان الجيش قبض على ثلاثين ثائرا فاعتبرهم « اسرى
حرب » فامر بكر صدني برميهم بالرصاص قورا ، وتولت « بلدية الديوانية » دفنهم في حفرة واحدة .
وفي ص ١٢٢ من كتاب « محكوميتي » للاستاذ سلمان الصفواني قوله :
« وهكذا دعمل الشوار بأشد ما عرف من القسوة ، وهكذا امتد الشر واتسع الخرق على الرافع »

الاستباحة مع كونها عمل فظيع لم يسبقها اليه اية امة من الامم ، الا في اساطير
العصور المظلمة ، مثير للحفاظ ، مهيج للشعور والمواطف ، مهدد للوحدة بالتمزيق ،
وهذا عزيز على كل عراقي .

فاحتجاجا على هذه التصرفات السيئة ، والتحزب المسلح ، والاعمال القاسية ،
ارفع عريضتي لدى صاحب الجلالة متوقعا صدور الإرادة الملكية بضرب حد لهذه
المناورات ، طالبا الى جلالته تولية من يغار على مصالح الشعب ، ويسهر على ما فيه
اطمئنانه وتقدمه من المخلصين .

بغداد في ١٠ مايس ١٩٣٦ المخلص : محمد جعفر ابو التمن

وقد تلي احتجاج « ابو التمن » هذا في الاجتماع ، الذي عقده الساسة في
دار مولود مخلص ، فنظموا العريضة الآتية ورفعوها الى الملك غازي ، وقد عثرنا عليها في
العدد (٨٥٦) من جريدة « القبر » الدمشقية ، الصادرة في يوم ٢٤ مايس ١٩٣٦ ،
لتعذر نشرها في صحف العراق .

لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

نحن على يقين من ان جلالتم مقتنعون باننا شديدا الرغبة في تأييد كل ما من
شأنه ان يوطد دعائم الاستقرار في الحكم ، واستتباب النظام والطمأنينة في البلاد .

فلم يقتصر الضرر على المحاربين وحدهم ، بل اصاب غير المحاربين ايضا ، وقتل كثيرون صبورا وميا
بالرصاصة بدون محاكمة .

وقد اتى الاستاذ الصفواني على اسماء اثني عشر رجلا من هؤلاء الساكنين .
وفي ص (٢٣٥) من كتاب « القفية الكردية » يقول الاستاذ محمود الدرة :
« فالفریق بكر صدقي الذي قاد الجيش لخماد اكثر الثورات - في الفرات الاوسط - قد قتل
الاسرى والابرياء وتسبب في قتل المتعلقين وقصف قراهم بالطائرات وامر بتدمير البيوت والمضخات
الزراعية » اه .

وقال جيمس موريس في كتابه « الملوك الهاشميون » ص ١٧٤
« وتم اخماد هذه الثورات بالعنف وبدون رحمة او هوادة ، وكان بطل اخمادها بكر صدقي الذي
قضى على الاشوريين عام ١٩٣٣ وكانت قواته تنجھ الى مناطق الثورة على التو فتبطش وتضرب وقتل
وتذبح دون رحمة ، ثم تعتقل المئات وتشنق العشرات دون اية محاكمة ، او بعد محاكمات عسكرية
صورية » اه .

وعلى كل فقد ادى اعلان الادارة العرفية مرارا ، والتشكيل بالتأثيرين من ابناء الفرات الاوسط
تنكيلا واسما ، ادى ذلك الى التباعد بين الشعب والحكومة ، والى فقدان الثقة الشعبية التي كان
الهاشمي يتمتع بها من قبل .

وعلى هذا فقد بذلنا جهدنا لمعاونة الوزارة القائمة ، التي تقلدت المسؤولية على اساس تنفيذ الرغبة السامية في حل المشاكل المختلفة بالطرائق السلمية ، واحلال العدل والقانون محلها اللائق ، الذي من شأنه ان يهدئ الخواطر ، ويميت الاحقاد ، ويعيد الثقة الى النفوس . وتأييدا لذلك فسح المجال للحكومة لتنفيذ خطتها واجراءاتها المختلفة ، على ما في بعضها من تحديد وتقييد للحريات ، مؤملين من وراء ذلك بانها ستتمكن من الوصول الى الهدف المذكور .

ولكن نعرض ، والاسف ملء جوانحنا ، ان النتائج التي ظهرت بعد مرور هذه المدة قد خيبت الآمال ، وظهرت ان الخطط والاجراءات المتخذة سابقا قد باءت بالفشل ، لان البلاد لم تذق طول هذه المدة طعم الاستقرار والهدوء ، ولم تشاهد سوى الاضطرابات المتتالية ، والثورات المتكررة ، التي نجم عنها ما نجم من الاسراف في الدماء والاموال ، وسلسلة من الادارات العرفية ، الامر الذي لا يتفق والآمال التي تصبوا اليها البلاد ، كما انها لا تتلاءم مع حسن السمعة ، وطيب الشهرة اللتين كنا ولم نزل نسعى لبثهما في الاقطار القريبة والبعيدة ، التي لا شك بانها تراقب احوالنا بعين اليقظة والانتباه .

وبناء على هذه الحقائق نعرض بكل اخلاص ، ونسترحم ، ان تتخذ الوسائل الفعالة لاحلال السكون والطمأنينة في البلاد ، واعادة الثقة والاعتماد الى النفوس بالطرائق الحكيمة ، وأن نتجنب - حسب الامكان - وسائل العنف والشدة ، التي وان اعادت السكون الظاهري الى البلاد ، فانها لا تنفذ الى القلوب فتولد فيها الحب للوطن ، والثقة في الدولة .

وفي الوقت نفسه ، نسترحم ان تأمرو باجراء تحقيق عادل ومحاييد لمعرفة الاسباب والعوامل التي اثارت هذه الفتن المتعاقبة ، وبيان مصدر الدعايات السيئة التي المع اليها في البيانات الرسمية .

هذا ونختتم كلامنا بالدعاء من المولى ان يمن على هذه البلاد بالسكون والطمأنينة تحت ظل عرشكم المغدى .
١٤ مايس ١٩٣٦

جمال بابان ، حمدي الباجه جي ، فخر الدين آل جميل ، ناجي السويدي ، جميل المدفعي ، رشيد الخوجة ، محمد رضا الشبيبي ، الشيخ أحمد داود ، الحاج رمزي ، الحاج ابراهيم الاورفلي ، عبد العزيز القصاب ، مولود مخلص ، الحاج عبد الرحمن النعمة ، سليم حسون صاحب جريدة « العالم العربي » (١) .

(١) وكانت « جريدة البيان » قد نشرت في عددها الصادر يوم ١٥ مايس ١٩٣٦ صورة هذه المبريضة فصادرت السلطة اعداد الجريدة قبل توزيعها كما صادرت اعداد جريدة « صوت الاهالي » الصادرة في ١٢ آب ١٩٣٦ فيما بعد ، لنشرها انباء لم ترض السلطة فتقدم السادة : حكمة سليمان وكامل الجادرجي والحاج محمد جعفر ابو التين بمبريضة استنكار الى الملك غازي هذا نصها :

بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية

كان وزير الداخلية ، رشيد عالي الكيلاني ، قد استقل إحدى الطائرات التي « الديوانية » في اليوم الذي قررت الوزارة سوق القوات التأديبية لإخماد « ثورة الرميثة الثانية » فلما استطاع الجيش أن يشتت شمل الثائرين ، أبرق إليه رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، هذه البرقية :

الديوانية - فخامة وزير الداخلية

لقد انتهت الآن الحركات العسكرية في منطقة الرميثة بالنجاح الذي كان ينتظرها للمرة الثانية ، وقد جاء هذا التوفيق معززا لما يحمله الشعب من الاعتماد على قوات الحكومة ، ومقويا للثقة العظيمة التي تتمتعون بها لدى العموم . اني

الى صاحب الجلالة الملك العظيم
انه لمن المؤسف جدا ان نستعرض امام جلالكم الحوادث المؤلمة فنذكر جلالكم باحتجاجنا على تصرفات الوزارة المخالفة للقوانين في حادثة ١٥ مايس ١٩٣٦ ، حينما صادرت الحكومة جريدة البيان وحروف المطبعة التي طبعت بها ، بعد ان طوقت المطبعة بالشرطة المسلحة ثم عطلت الجريدة لمدة سنة كاملة وكان تحس جلالكم بألم الضغط على الحريات ، وانتهاك حرمة الدستور ، مع طلب مراعات الظروف القاسية مما عزي ابناء البلاد على ما اصيبوا به في حرياتهم التي هي اغلى من كل عزيز على الامم غير ان جلالكم وصبر المخلصين من ابناء البلاد قد جردوا الوزارة على التماذي في تصرفاتها المخالفة للقوانين وانتهاكها حرمة الدستور .

فبدلا من ان تمتنع الحكومة من الاستياء العام الناشئ من تصرفاتها في تلك الحادثة وغيرها فتكفر عن ذلك باحترام القوانين والحريات ، عادت واصدورت امرها اليوم الى الشرطة فأحاط افرادها بهطمة الاذالي ، وانتزعوا بالمنف والشدة والضرب اعداد جريدة « صوت الاهالي » من ايدي المتابعين لبيعتها اثناء خروجها من دار المطبعة . جرى ذلك في رابعة النهار وفي وسط الجمهور التجمع بصورة جمل من الحادث منظرا يدل على تشبع رجال الدولة بروح الفوضى ، اكثر مما يدل على وجود حكم يرمي الى احلال النظام في المجتمع . ولم تكنف الحكومة بذلك فابلغت مدير الجريدة بسدها لمدة سنة للقضاء على حرية الراي والنشر والانتقاد ، تلك الحرية التي لا يمكن لامة من الامم - وهي في دور البناء والتأسيس - ان تعمل بدونها الى ما يضمن سعادتها ورفقها ورفاهها ، وان تكون رايا يعول عليه في الملل . ان دولة لها دستورها يجب على الحكومة التي تتولى الامر فيها ان تعين موقفها تجاهه بصراحة فاما ان تحترمه ليحترمها الشعب ويطمئن الى حكمها ، واما ان تعطله بصورة رسمية ليعلم الجمهور حقيقة تلك الحكومة ونواياها .

فتجاه هذه التصرفات المشينة نرفع احتجاجنا الى جلالكم متوقعين اصدار الارادة بضرب حد لها

بغداد في ١٢ آب ١٩٣٦

حماية للمستور .

المخلص
محمد جعفر ابو التمن

المخلص
حكمة سليمان

المخلص
كامل الجادرجي

متأكد من ان التدابير الحكيمة التي اتخذتموها طيلة اقامتكم في منطقة الحركات .
كان لها النصيب الاوفر في الوصول الى هذه النتيجة ، ونطمئن من انكم ستبحثون
عن كتب اثناء الايام القليلة ، في دواعي الاضطراب لازالتها ، وفي التدابير الواجب
اتخاذها لعدم تكرره . وكل ما اقله ، بعد الشكر والاعجاب بالاعمال الباهرة التي
تمت على يدكم ، وايدي الذين اشتغلوا تحت ارشادكم ، من موظفين وشرطة ، هو
الدعاء لان يمن الله على هذه البلاد بالكثير من امثالكم .

الهاشمي

وقد رد وزير الداخلية على هذه البرقية بالجواب التالي :

فخامة رئيس الوزراء - بغداد

ج برقيتكم : اذا ما قمت بقسط ضئيل من الخدمات المحتم اداؤها لبلادنا ،
التي هي مدينة بالحقيقة في سلامتها وترصين قوامها لفخامتكم ، فاني لم استطع
عليه لو لم تكن مساعداتكم القوية وارشاداتكم الثمينة . اني اعترف بان الفضل
الاول بالنجاح في حركات الرميثة لكليهما ، وفي كل عمل ينهض بالبلاد ، ما هو الا
ثمرة عزيمتكم الصادقة ، ونواياكم الحسنة . اني لكم سعيد اذا ما وثقني الله لان
اكون آلة صالحة في يدكم تسيرونها لصالح البلاد التي اخذتم على عاتقكم مسؤولية
الحكم فيها في اخرج الظروف ، ووفقت الى نشلها منها ، سائرين بها نحو معارج
الرقى والاصلاح . فأرجو المولى ان يمتعنا بحياتكم الغالية مدى الدهر ، ويكمل
اعمالكم المجيدة بالنجاح المتواصل ، ويجعلني ومروؤسي موضع اعتمادكم لعدم
تكررها ، وعند اكمال البحث سأقدم بها لفخامتكم . « رشيد عالي »

ثورة الاكرع

توطئة

الاقرع او الاكرع - بالكاف الفارسية - اسم لقبيلة تقطن قضاء « عفك » في
لواء « الديوانية » معروفة بشدة المراس ، ولها في التمرد ومقاومة الحكومات قضايا
اصبحت مثلاً تتحدث به الركبان . ورئيس الاكرع اليوم هو الحاج شيخ شعلان
العطية الذي ثار على « الوزارة المدفعية الثالثة » واحتل صدر « نهر الدغارة » في
٩ مارس ١٩٣٥ .

وكان الحاج شعلان اول من تمرد على الوزارة الايوبية ، وقاطع السلطة فسي
ايامها ، وكان اول من قام بالعصيان المسلح ضد وزارة السيد المدفعي . وبعد ان
تكونت « الوزارة الهاشمية » في ١٧ مارس ١٩٣٥ ، وثارت الرميثة ثورتها الاولى في

٥ مايس ١٩٣٥ ، وقف موقفا مشرفا تجاه الحكومة ، فاعانها على الثائرين ، ولكنه سرعان ما قلب لها ظهر المجن وأخذ يتظاهر بالعداء .

وقد سألناه غير مرة عن أسباب هذا الانتكاس ؟ فأجابنا انه لم يجد من السيد الهاشمي ، ولا من زملائه غير الوعود ، وان الوزارة التي تألفت بعد ثورته لم تؤد أية خدمة للبلاد ، وان المملكة لا تكاد تخرج من ثورة حتى تقع في غيرها وان . . الخ (١) وقد زاد الطين بلة عزم الحكومة على تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » ومنعها « تسير المواكب الحسينية » ورغبتها في « توحيد الازياء » مما كان له اعظم تأثير على عقلية الشيخ وجماعته .

ولما ثارت الرميثة ثورتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦ ، طلب « رؤساء الطوائف » الى الحاج شعلان ان ينضم الى حركتهم فماطل وتلكأ ، حتى اذا تمكنت السلطة منهم ، وجدنا شعلان يهوس ضد الحكومة بهذه الهوسة (زعلانه العوجه او نرضيه) (٢) كناية عن انه يريد ان يرضي « الرميثة » التي طالبت نجده في حركتها الثانية ، فلم ينجدها .

اما الحكومة فقد هالها في بداية الامر حركة الشيخ شعلان ، وخشيت ان تسري الى بعض القبائل القريبة ، ولا سيما وقد كان الجيش يعقب فلول الثائرين في اطراف الرميثة ، ويظهر المنطقة من ارجاسهم . ولكنها عادت فأوعزت الى قائد الفرقة ان يستعد للطوارئ ، وطلبت الى الحاج شعلان ان يخلد الى الهدوء والسكينة ، كما طلبت الى رؤساء القبائل الموالية ان ينصحوه بذلك . فذهب اليه جماعة من الاخيار : امثال جلال آل ريكان ، وصالح آل مرسول ، وحلواص آل حنيني ، وعبود آل شنين ، وطلبوا اليه بيان اسباب تمردة على السلطة حتى اذا وجدوه محقا في حركته ، انضموا اليه . فرد على هذه الوساطة بقوله « اذا ارادت الحكومة ان تفاهم معني فلتتصل بالسيد حكمة سليمان في بغداد ، او بالحاج جعفر ابو التمن ، فانهما ينوبان عني » (٣) .

(١) في الواقع ان العراقيين سثموا تكرر الثورات ، ايام هذه الوزارة ، وشموا التدابير التي اتخذت لقمعها ، حتى قال الشاعر النجفي ، الشيخ محمد علي يعقوب :

قالوا وزاركم ياسين يراسها	وقائد الجيش طه في الميادين
يا رب طه وياسين بحقهما	اجر عبادك من طه وياسين

(٢) العوجه اسم ثان للرميثة ،

(٣) يقول العميد طه الهاشمي في ٤٢٩ من مذكراته .

« عثرت القيادة على كتاب مرسل من حكمة سليمان الى الشيخ شعلان المطية يحرضه فيه على القيام بالمعصيان ، ويمسده بان الملك سوف يعفي عنه » هـ .

ولما لم تغد هذه النصائح فيه ، واخذ افراد قبيلته يدخلون الى « الدغارة » مسلحين ، ثم ما لبثوا ان اعتدوا على اسلاك البرق والتلفون ، وعلى سعاة المايعة والجباة ، وعلى المارين بطريق الديوانية - دغاره ، وجه رئيس الفرقة الانذار التالي: انذار من قائد الفرقة الاولى الفريق بكر صدقي :

بناء على تصدي فرق (الشبابة ، الزيادة ، الهلالات ، الزلالة ، المرض ، آل عمران) من عشيرة الأكرع على قطع خط التلفون مرارا ، ودخول افرادهم مسلحين الى قصبة الدغارة ، وتجاوزهم على المسافرين بين الديوانية والدغارة ، وضربهم ساعي المايعة ، وجمعهم افرادهم غير مرة للهوسات المسببة للاخلال في الراحة العامة ، وعدم حضور المتهمين امام السلطات المحلية عند طلب احضارهم ، اعلن الاحكام العرفية في قضاء عفك استنادا الى السلطة المخولة لي بالارادة الملكية المبلفة ببرقية وزارة الداخلية المرقمة ١٥٣٧ والمؤرخة ١٩٣٦/٥/٥ (١) وعليه اطلب حضور جميع الرؤساء ، وسراكيل الفرق المذكورة اسمائها اعلاه ان يحضروا امام متصرف لواء الديوانية ، بدون قيد ولا شرط ، خلال اربعة وعشرون ساعة من عصر هذا اليوم ، المصادف ٤ حزيران ١٩٣٦ ، وعند عدم حضورهم يعتبرون متمردين على قوانين الدولة ، ويكونون عرضة الى تنكيل الجيش بهم ، وتطبيق العقوبات التي يجدها المجلس العرفي العسكري لازمة بحقهم .

التاريخ ٤ حزيران ١٩٣٦
الوقت بالساعة ١٦.٠٠
بكر صدقي العسكري
الفريق قائد الفرقة الاولى

وظنت القبائل التي عنها هذا الانذار ، ان الفريق بكر صدقي لا يقصد من انذاره غير التهديد فلم تعرفه التفاتا ، بحيث انقضى الاجل المعين ولم يذهب الى مقابلة السلطة أحد ، فلما كان صباح اليوم التالي ٦ حزيران ، تحركت ارتال الجيش وقوات الشرطة نحو الدغارة (٢) بعد ان قطعت خطوط الرجعة على الثوار ، بضبط صدر الدغاره ، وجسر الهاشمية ، وقرية عفك ، وسائر النقاط الرئيسية . وقد صادفت هذه القوات في اثناء حركتها مقاومة مسلحة ، فتغلبت عليها ، واحتلت « قرية الدغارة » ثم تقدمت الى « قلعة الحاج شعلان » فاصلتها المدفعية نارا حامية ، ورمتها الطيارات ٩٦ قنبلة ، فاحتلتها واصبحت المنطقة كلها في قبضة الجيش ، وطيرت الحكومة ، على الاثر ، البرقية التالية الى متصرفي الالوية :

« وصلت ارتال الجيش قصبة الدغارة وعبرت الجسر في تعقيب العصاة المشتتة المتراجعة شمال الدغاره . المنطقة أصبحت في نفوذ ارتال الجيش تماما . العصاة لم يقاوموا اكثر من عشر دقائق » .

(١) يريد بها الارادة المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة ٥ مارس ١٩٣٦ المنشورة قبلا .

(٢) الدغارة قرية صغيرة قائمة على الضفة اليمنى من النهر المسمى باسمها في موضع يبعد عن الديوانية عشرة اميال .

ورات الحكومة ان تصدر بياناً آخر تزييف فيه حركة الشيخ شعلان ، فأذاعت ما يلي :

بيان رسمي

«أظهر شعلان العطية رئيس آل شبانه ، وجماعة آخرين من سراكيل الاقصرع في الدغارة ، تمردهم منذ بداية الحركات العسكرية ضد الظوالم وجماعاتهم ، ولم تفد النصائح التي بدلت لاخلاده وجماعته الى الطاعة ، حيث قام في المدة الاخيرة بتحريض العشائر المجاورة على الاخلال بالنظام العام ، ممتنعاً عن اطاعة القوانين . قاطعاً الاسلاك التلفونية ، معتدياً على عسس الشرطة باطلاق الرصاص ، طارداً الحياة ، مما اضطر السلطات العسكرية ان تنذره مساء { الجاري ، وعند انتهاء مدة الانذار ، توجهت قوات الشرطة والجيش ، صباح اليوم من الديوانية ، فصادفت أثناء سيرها على طريق الدغارة مقاومة مساحية ، تمكنت من دحرها ، فدخلت الدغارة ، ثم هاجمت قلعة شعلان العطية نفسه ، فاحتلتها ، بعد مفاوضات تشتت على اثرها المتمردون ، والتعقيب جار لتطهير المنطقة » (١) .

بغداد ٦ حزيران ١٩٣٦ « مديرية الدعاية والنشر »

حركة في السماوة

ومما يلفت النظر ، انه بينما تذيع السلطة هذا البيان ، اذا بالقبائل المحيطة بقصبة السماوة تقطع السكة الحديد بين « خضر الدراجي » و « السماوة » فيؤدي ذلك الى تعطيل القطار بين « بغداد » و « البصرة » ثم تفرق الطرق الرئيسية بالمياه . ثم تقلع قضبان السكة واعمددة البرق والتلفون ، بحيث تصبح مدن الفرات الاوسط في عزلة تامة ، وان استطاع المهندسون ، المالحقون بالجيش ، ان يعيدوا الاسلاك والسكة والاعمددة الى سابق عهدها بعد حين .

مسير شعلان العطية

دهش الشيخ شعلان للمصير الذي صارت اليه حركته ، وللتشتت الذي اصاب رجاله ، ولما وجد ان القوات التأديبية تتبعه بشدة ، وأن المجلس العرفسي يريد محاكمته ، ذهب ، وبرفقته مظهر الحاج صكب ، الى الشيخ صكبان العلي في لواء المنتفك ، ولبت عنده ستة ايام ، ثم شفع فيه لدى الفريق بكر صدقي كل من : السيد حكمة سليمان (٢) والحاج محمد جعفر ابو التمن ، وكان واسطته اليهما

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٨) بتاريخ ٧ حزيران سنة ١٩٣٦ م .

(٢) يقال ان السيد حكمة سليمان ذهب الى الديوانية بنفسه ، ليشفع للشيخ شعلان لدى الفريق بكر صدقي ، ولكن السيد حكمة اكد للمؤلف بأنه لا نال الشيخ شعلان عند الوزارة وغب (حكمة) الى الحكومة ان يذهب الى الدغارة بنفسه ليأتي بالثائر ويسلمه اليها ولكن الحكومة ابت اجابته الى رغبته .

الحاج مظهر الحاج صكي ، فطلب بكر صدقي الى رئيس الوزراء ، والى رئيس اركان الجيش ، موافقتهم على قبول دخالة الشيخ شعلان ، بدون قيد وشرط ، على ان ينظر في تخفيف الحكم الذي يصدره المجلس العربي بحقه . وتدل تتبعاتنا الشخصية على ان رئيس الوزراء وافق على هذا الطلب ، فسلم الشيخ المذكور نفسه الى السلطات العسكرية في يوم ٢٠ حزيران . ولما جاء الفريق بكر صدقي الى وزير الداخلية يطلب العفو ، احتج الوزير على ذلك ، وقال : لا يسد من محاكمة شعلان واعدامه ، لانه قام بحركة مدسوسة ، وسبب اراقة الدماء بدون أي مبرر ، وانه ليس للسلطة العسكرية ان تتدخل في قضايا محاكمة الثوار .

وعلى كل مثل الشيخ شعلان امام المجلس العربي العسكري ، وصدر القرار بادانته ، والحكم عليه بالاعدام ، فأصر وزير الداخلية على تنفيذ هذه العقوبة ، للسبب الذي ذكرناه آنفا ، فتدخل وزير الدفاع في الموضوع ، وقال ان بكراً قطع عهدا بشرفه العسكري بوجوب انقاذ حياة هذا الثائر فلا يمكن اعدامه ، وبعد اخذ ورد صدرت الارادة الملكية بتبديل عقوبة الاعدام بالاقامة في الحبل والمدة اللذين يعينهما وزير الداخلية فأبعد الى « الرمادي » ونقل منها الى « عانه » وانتهت بذلك حلقة من سلسلة كبدت العراق كثيرا من الاموال والانفس وهذا بيان الحكومة .

بيان رسمي

بعد القضاء على حركة التمرد في منطقة الدغارة ، قررت السلطة المختصة تجريد تلك المنطقة من السلاح ، وانذرت البقية من المتمردين بلزوم تقديم خضوعهم وتسليم انفسهم الى الحكومة ، وقد بوشر على الاثر جمع السلاح ، وقدم جميع الرؤساء خضوعهم ، وكان آخر من قدم الطاعة من دون قيد وشرط ، شعلان العطية رئيس عشائر الاقرع ، ولا يزال جمع الاسلحة مستمرا سواء في منطقة الرميثة او الدغارة (١) ، ولم تجد الحكومة بعد ذلك ضرورة لمراقبة الوحدات العسكرية في هاتيك الجهات فأعيدت الى معسكراتها الدائمة ، وما زالت التدابير المحلية متخذة لمنع تكرار الحوادث المؤسفة الماضية .

« مدير الدعاية والنشر »

٢٠ حزيران سنة ١٩٣٦

ووالى المجلس العربي العسكري محاكمة الثوار الذين قبض عليهم او

(١) ارادت قبائل عفاك ، التي يرأسها الحاج صلال الفاضل ، ان تثار للظالم ، فتصدت لسيارة قائم مقام القضاء احمد السوز ، فقررت الادارة العسكرية ان تقوم بحركات ضدها ، ولكن اعوان الوزارة نصحوها بعدم المجازفة ، فاكنت الحكومة بفرض غرامة قدرها (٥٠٠) بندقية على هذه القبيلة فسلمتها بئر .

استساموا من تلقاء انفسهم ، فحكم على ٦٦ نائرا بالاعدام نفذ في ١٩ محكوما ، واستبدل في ٧ ٤ بالاحكام التالية :

رقم الارادة الملكية	تاريخها	تاريخ الحكم بالاعدام	عدد المحكومين	المقوبة الجديدة
٣١٨	١٣٦/٧/٥	١٣٦/٦/٢٨	٩	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣١٩	كذا	كذا	٢	الاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات
٣٢٠	كذا	كذا	٣	الاشغال الشاقة المؤبدة
٣٢١	كذا	١٣٦/٦/٢٧	١١	الاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات
٣٢٢	كذا	١٣٦/٦/٢٦	٥	الاشغال الشاقة لمدة سنتين
٣٢٣	كذا	٢٨ منه	٢	الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة
٣٢٤	كذا	٢٦ منه	٣	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣٢٥	كذا	٢٦ منه	٨	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣٢٦	١٣٦/٧/٨	٢٩ منه	٤	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات

اما عدد الذين صدرت بحقهم احكام النفي ، او السجن المؤبد ، او الموقت ، فكان كبيرا جدا بحيث غصت بهم سجون الالوية المختلفة .

ومما يذكر في هذا الصدد ، ان بعض الذين ساقنهم الحكومة الى المجلس العرفي ، ثم برات ساحتهم ، قتلوا برصاص الغدر عرفنا منهم عبد الجليل الحلي ، وشلال الكربلائي (١) .

الفاء الاحكام العرفية

وبمناسبة انتهاء الحركات التأديبية في لواء الديوانية ، صدرت الارادة الملكية التالية :

(١) ذكر لنا السيد عبد الرحمن خضر ، العضو العدلي في المجلس العرفي العسكري ، ان السلطات العسكرية طلبت الى المجلس المذكور ان يقرر الحكم على كل من شلال وعبد الجليل بالاعدام ، بصفة كونهما جاسوسين انگليزيين قديمين فلم يجد المجلس مبررا لاصدار مثل هذه المقوبة ، فقرر براءتهما ، ولكنهما قتلتا غيلة بين سراي الديوانية ومحطة القطار فيها وذلك في يوم براءتهما .

بعد الإطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء .

وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في المنطقة المبينة في الارادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة ١٤ صفر ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس سنة ١٩٣٦ .

١ - بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة أعلاه .

ب - بالغاء احكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ٢٠٨ و ٢٠٩ والمؤرختين ١٤ صفر سنة ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس ١٩٣٦ .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٥ واليوم
السادس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٦ .
غازي

جعفر العسكري رشيد عالي ياسين الهاشمي
وزير الدفاع وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية رئيس الوزراء

القوات والخسائر

بمناسبة انتهاء الثورة ، رغب الفريق جعفر باشا العسكري وزير الدفاع في « الوزارة الهاشمية الثانية » ان يطلع رئيس الوزراء الهاشمي على رأيه في أسباب هذه الثورة ، فكتب اليه هذا الكتاب المرقم س ٣٨٦ والمؤرخ في ٢١ تموز ١٩٣٦ م الذي جاء فيه :

« قامت الثورة في العام الماضي في منطقة الفرات الاوسط فأخمدتها الجيش بالسرعة المستطاعة . وكان تساهل الحكومة في الغاء الاحكام العرفية ، واعلان العفو العام عن مجرمي الثورة مما شجع العشائر على التمرد في هذا العام مرة ثانية ، واشترك عشائر اخرى لم يسبق لها اعلان العصيان على الحكومة ، وقد اضطرت الحكومة ازاء ذلك الى استخدام القوة العسكرية » (١) .

ويقول الوزير في كتابه هذا ان أسباب هذه الثورة تنحصر في الامور الآتية :

١ - الدعاية المضرة التي قام بها رجال الدين .

٢ - التحريض ضد التجنيد .

٣ - تهيج العواطف الدينية بسبب منع السبايا والمآثم .

٤ - الاشاعة بأن الحكومة تنوي تميم السفور ولبس القبعة .

ويقدر الوزير قوة العشائر الثائرة بـ (١٣٥٠٠) رجل ، وسلاحها بـ (٥٣٥٠) بندقية ، ويقول ان خسائرها كانت كثيرة ، والتي أمكن احصائها (٤١٠) قتلى و (٣١٥) جريح ، وجمع منها (١٨٠٠) بندقية .

اما القوات الحكومية التي اشتركت في التأديب فكانت : كتبة خيالة ، وثلاث بطريات ، واحد عشر فوجا مع القطعات المساعدة من رشاشات آلية ، ومستشفى ميدان ، تبلغ قوتها (١٩٨) ضابطا و (٥٩٤١) مراتب أخرى وقد استشهد من الجيش ضابطان و ٢٥ مراتب أخرى ، وجرح خمسة ضباط و ٩٧ مراتب أخرى .

وقد نظر المجلس العربي العسكري في (٧٤) دعوى فحكم على ١٣٨ شخصا بأحكام مختلفة ونفذ حكم الاعدام في تسعة عشر رجلا .

كتاب ايضاح

طلبنا الى الشيخ شعلان العطية ان يكتب إلينا عن الاسباب التي ساقته للقيام بحركته ضد « الوزارة الهاشمية » مع أنه كان من مؤيديها ، ومن ناهض خصومها ، فكتب إلينا يقول :

كاظمية ١٣ كانون الاول ١٩٣٦

جناب البحاثة الاكرم السيد عبد الرزاق الحسيني دام عزه آمين

السلام عليكم . كلفني حضره الشيخ محمد حسن حيدر ، بالنيابة عنكم ، بأن اشرح لكم اسباب الخلاف بيني وبين الوزارة السابقة ، وزارة ياسين الهاشمي ، فاقول :

انه ساءني ما عليه العراق من التفكك وسوء الادارة ، وبصفتي ممن اقام هذا الصرح ، فيعز علي يتسرب اليه الدمار ، فصممت على الاصلاح ، مهما كلفني الامر ، فاتفقت مع بعض زعماء العراق لاجل القيام بما يمليه علينا الواجب نحو الوطن المقدس ، مهما كلفنا الامر فقمنا بما يفرضه علينا الواجب ، وضحينا الفالسي والنفيس ، وخطرنا بأرواحنا لاجل الاصلاح المنشود ، ونتيجة ذلك سلمنا زمام الامر للهاشمي واصحابه ، الذين تعهدوا بالاصلاح ، حسب موثيق وايمان مغلظة .

وما ان تسلمت الوزارة الحكم ، والا وقلبت للشعب ظهر المجن ، وصارت تطارد المخلصين من ابناء العراق فملئت السجون ، وضغطت على الحرييات ، واعلنت الاحكام العرفية مرارا ، في شمالي العراق وجنوبه الى ما يعلمه الجميع ويضيق عنه القلم .

اما نحن فكنا نطالبها دائما ، ونالج عليها في الطلب بالاصلاحيات اللازمة ، والكف عن سفك دماء الابرياء ، وسوق الجيوش بدون مبرر ، فكان الرد مخاتلة وتمويهها . وكما حاولنا بشتى الطرق اقناعها للعدول عن خطتها الخبيثة ، التي فككت عرى الوئام في العراق ، فكان دأبها سفك الدماء والعنف ، فلم نطق صبرا على ما حل بالعراق من الجور والذل والهوان ، والاستهتار بالحريات والحقوق ، فقدمت لها مع بعض مريدي الاصلاح مضابط لأجل مناشدتها الاصلاح ، فصارت تدس الدسائس للنكاية بنا ، فقامت بعد الاعتماد على الله عز وجل ، وصممت القيام بالاصلاح ، مهما كلفني الامر ، وفاوضت بعض مجبدي الاصلاح فكان ما كان مما لا يخفى على احد .

فبعد ان قاومت بكل ما لدي من مال وقوة وصبر ، امتتنا على ارواحنا واموالنا ومكانتنا ، وما ان سلمنا لها انفسنا حتى هدمت دارنا ، وامرت بنهب اموالي وزروعنا ، ونفتني مع بعض اولادي الباقيين واعمامي ، لنواحي العراق النائية ، وحجست اولادي الباقيين واعمامي بعد ان امنتهم كما امنتنا .

هذه هي اسباب اختلافنا مع الوزارة السابقة (الهاشمية الثانية) وما جرى بيني وبينها بصورة مختصرة والسلام عليكم . المخلص : الحاج شعلان العطية

هل افادت الادارة العرفية ؟

سبقت ثورة الرميثة الاولى (٥ مايس ١٩٣٥) وما اعقبها من الثورات المعروفة ، ثورات في العراق كان لها دويها ، وكانت لها نتائجها ، وقد تولى الجيشان : العراقي والبريطاني ، اخمادها فلم تركن اية وزارة من الوزارات الى اعلان الاحكام العرفية ، حتى ان ثورة التياريين على خطورتها لم تخضع بادارة عرفية . لهذا كان عجب الناس باعلان الاحكام العرفية عدة مرات خلال سنة واحدة عظيما ، لان الغرض من اعلان الاحكام العرفية ، وان كان الارهاب وتسريع اعمال التاديب ، الا ان اعلان هذه الاحكام من شأنه ان يشل يد القضاء عن توزيع العدل ، ويعرض الناس الى نتائج غير محمودة ، وهذا ما وقع فعلا ، فما كادت الحكومة تعلن الاحكام المذكورة حتى تضاعف الدس والكيد ، وكثرت الوشايات والافخاريات ، فكانت أبسط شهادة كافية لادانة اكبر رجل ، وهذا ما حدا بالحكومة الى اعلان العفو العام بعدئذ .

وقد استطلعنا رأي القانوني الكبير ، فقيه الدستور المعروف السيد ناجي

السويدي ، في امر هذه الاحكام ، ففضل علينا فخامته مشكورا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

« ان الاقدام على اعلان الادارة العرفية ، وتعطيل احكام القوانين ، امر خطر ومحذور ولا تبجحه الاحكام الدستورية الا عند الضرورة القصوى ، وبذلك قضت الاصول الدستورية في انكلترا ، وايدها القانون الاساسي في المادة العشرين بعد المائة، حيث اعتبرت القائمين بتنفيذ الادارة العرفية معرضين للتبعة القانونية ، التي تترتب على اعمالهم ، الى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصص باعفائهم . ولذلك نجد الوزارات العراقية السابقة ، اسوة بالكثير من الدول المتمدنة الاخرى ، كانت كثيرة الحذر ، شديدة الحيطه في اعلانها ، بالرغم مما حصل من قلاقل واضطرابات ، كانت اشد خطورة مما حدث في الزمن الاخير .

اما ما وقع اخيرا من اسراف في اعلان هذه الاحكام ، فنتاج - حسب اعتقادي - من الرغبة في الارهاب (١) ومن عدم الاعتداد بالنظريات الدستورية المألوفة ، وعلى الخصوص من الاطمئنان بفقدان المراجع القانونية ، التي تتمكن من القاء التبعة على عواتق القائمين بها ، وتوجيه المسؤولية اليهم ، لانهم يعتقدون بان مجلس الامة ، الذي انيط به حق مراقبة اعمالهم ، قبل اصداره لقانون العفو عنهم ، قد قتل نصفه ، وشل نصفه الآخر ، فاصبح شبحا لا حول له ولا طول .

هذا ما ورد بفكري اثناء تحريري لهذه العجالة ، اسطره لك والعصمة لله ، وفي الختام تفضل بقبول المودة مع الاعجاب بنشاطك من صديقك » .

ناجي السويدي

بعداد ١٩٣٦/١١/٢٥

ما يقوله المسؤولون

نشرنا على الصفحات المتقدمة وصفا مدللا بالوثائق والمستندات ، للاسباب التي ادت الى حدوث بعض القلاقل في شمالي العراق ، وفي جنوبيه « ولا سيما في الفرات الاوسط » في ايام هذه الوزارة ، وحاولنا كثيرا ان نبسط الوقائع التي حدثت بسطا مجردا ، ليكون في استطاعة المؤرخ ان يكتب عن « تاريخ العراق الحديث » بالشكل الذي يريده ، واذا نشرنا بعض الكتب التي ارسلها اليها الشائرون عن اسباب ثوراتهم،

(١) علق رشيد عالي وزير الداخلية في الوزارة الهاشمية الثانية على كتاب السويدي هذا بما يلي :
« ولكن لا ينكر تأثير الادارة العرفية على عدم سريان الثورة الى حدود واسعة ، وفي حقن الدماء وقد استفادت الوزارة من اعلانها فائدة كبرى ، من حيث سرعة اخماد الثورة، واعادة الامن الى نصابه»
٢٨ حزيران ١٩٣٩

فقد رأينا ان نتصل بالسيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في الوزارة المشار اليها ، لنستطلع رايه في اسباب هذه الثورات ، فتفضل علينا مشكورا بالخطاب التالي ، وهو يمثل وجهة نظر الحكومة في اسباب تلك الثورات بالطبع :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني !

اخذت كتابك الذي تطلب فيه معلوماتي الشخصية عن اسباب التمردات التي حدثت في الفرات الاوسط ، وفي سوق الشيوخ في عامي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وقد قرأت الملزمات التي تم طبعها من تأليفكم حول هذا الموضوع ، فراقتني تتبعاتكم في جمع المعلومات التاريخية ، وشكرت اهتمامكم في هذه الناحية .

تنحصر الاسباب التي ادت الى هذه التمردات في ثلاث نقاط رئيسية :

١ - دس المناوئين للوزارة الهاشمية ، وقد نشرتم عن ذلك وثائق معتبرة ، فلا داعي لتطويل الكلام عن ذلك .

٢ - سوء الادارة في بعض الالوية . وقد عاجلت الوزارة ذلك بسن قوانين في هذا الشأن ، وقامت ببعض الاجراءات بمقتضاها ، مما مكنتها ابعاد من كان سبب هذه الاضطرابات .

٣ - جهل العوام الفوائد التي يجب ان تجنيها البلاد من تنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وقيامهم بدعاية ضده ، ظنا منهم ان هذا القانون سيجلب عليهم نفس الكوارث ، التي سببها النفير العام في الحرب العظمى . وقد اجتهدت الوزارة في تطبيق القانون المذكور ، رغم العراقيل التي وضعها خصومها ، ثم قامت باعمال اصلاحية ذات شأن في سبيل رقي البلاد من نواحيها العمرانية والاقتصادية والادارية ، مما لا يمكن لاحد ان يجحدها . واذا كانت الاغراض قد اعمت البعض عن تقدير هذه الاصلاحات ، فان المستقبل كفيلا لظهار ذلك ، ودمتم بعز واحترام عزيزي .

المخلص : رشيد عالي الكيلاني

بغداد - ٤ تشرين الاول ١٩٣٩

ما يقوله كاشف الفطاء ؟

وجدنا اسم العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الفطاء يتردد كثيرا على صفحات هذا الكتاب ، ويحتل مقاما خاصا في حوادث الثورات التي بسطنا اخبارها ، فرجونا سماحته بيان الاسباب التي حملته على التدخل في هذه الشؤون السياسية ، مع انه من الرجال الروحانيين ، كما رجونا بيان العلاقات التي تربط الثائرين بسماحته او تستلزم مثل هذا التدخل ، فجاءنا منه ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد عن النجف ٢٧ شوال ١٣٥٥

عزيزي الحسني زاد الله في حسناتك وضاعف نشاطك وجهودك

وردتني سؤالاتك فحركت مني وجدا ساكنا والمأكامنا . وحيث اني ارغب في تشجيعك وتشجيع امثالك من الشباب الناهض على الكتابة والتأليف ، لم اجد بدا من اجابتك ، ولو على الجملة والايجاز ، فسان التفاصيل والخصوصيات ، وتوارد وفود القبائل والزعماء الينا زرافات وآحادا ، مما لا يستطيع في هذا المقام سرده ولا احصاؤه وعده ، واليك الجواب عما سالت :

بعد ان رفع الله جل شأنه عن العراق نعمة وجود الملك الحازم فيصل تغمده الله برحمته واسط السنة الثانية وخمسين بعد الالف وثلاثمائة هجرية (١) وتشكيل الوزارة الايوبية في اوائل السنة الثالثة وخمسين (١) بدأ التذمر واستياء الاهلين من أهل المدن والقرى والارياف ، وتواردت علينا الكتب والرسل شاكين من سوء معاملة رجال الادارة والموظفين من الاحتقار ، والسب ، والاهانة ، والاجحاف في الضرائب ، واستعمال الشدة في استيفائها ، وسجن بعض الشباب ، وتعذيبهم بالضروب القاسية ، بتهمة انهم يشتغلون بأعمال الطائفية ، اتفق خلال ذلك زيارة الملك غازي الى النجف للدفة الاولى ، فاجتمعنا به برهة قصيرة ، وخلصنا بعدها بالايوبي ، فبذلنا له النصائح وأنذرناه ، حتى طلبنا منه اطلاق اولئك الشباب الملعذب على تهم لا اصل لها ، فوعد وما وفى بشيء ، وبقي الحال على ذلك المنوال او اشد .

وكان حزب الاخاء في بغداد ينتهز هذه الفرص ، ويستغل تلك الاحوال ، وينفخ في تلك الجذوة كي يزيدها ضرما ، ويطبخ عليها ما يريد اكله شهيا ، واشباع شهواته لنيل غاياته ، ويعقد اجتماعاته في الصليخ وغيره جهرا وسرا ، وكان يصل اليها ويتصل بنا بعض الاعمال ، فارتبك الامر علينا ، ونحن لا نرغب في الحركة ، لعلنا انها خسارة على الامة ، وربح لاولئك القوم ، ولا نستطيع السكون لكثرة الطلب ، وشدة التذمر ، فبقينا اكثر من ستة اشهر نستمع الى عجيج الشكوى ، واخذ الكتب والعرائض الموقعة من مختلف الطبقات من زعماء الفرات وغيرهم ، ونحن في فسحة الروية والتأمل .

وكان الزعماء او المتزعمين بالاحرى منقسمين الى شطرين : شطر منهم لحزب الايوبي والمدفعي (٣) والآخر لحزب الاخاء الوطني اي للهاشمي والكيلاني ، وكان من بعض اسباب التنافس والتحاسد بين الفريقين من رؤوس الاعراب ، مقاعد نيابية

(١) توفي الملك فيصل ليلة الجمعة ١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢ .

(٢) تالفت الوزارة الايوبية في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٥٣ .

(٣) وهو (حزب الوحدة الوطنية) راجع ص ٥١ - ٥٢ من هذا المجلد الرابع .

التي استهوتهم الحكومة بها فأفسدتهم في ذات أنفسهم ، وفي اخلاقهم ، وعادت بليتهم بالاكثر على ذات حكومتهم ، وعلى شعبيهم . فجروه الى المهالك والويلات بتلك الاطماع الخبيثة ، وهذا له شؤون كلها شجون فلنطوه على بلته .

ونعود فنقول كان للفريق الاول نصيب يومئذ من مقاعد النيابة ، بخلاف الثاني ، سوى فردين منهم كانوا في الاعيان . وكان الملح في الطلب والمثابر على العمل الفريق الثاني المتخلين اصحابهم عن مناصب الحكم ، وكانوا يجتمعون في الخاوات الواحد والاثنان والثلاثة ، ثم اجتمع عندي سبعة من اركانهم ، وطال الحديث بيننا ، وصارحتهم بأن لا ثقة لي بكم ، واعلم يقينا انكم تشتغلون لحزبكم ، وتريدون تبديل وزارة الى وزارة لا اقل ولا اكثر ، ولا تريدون اصلاح وضع ، ولا رفع ظلم ، وانما هي وسائل ومعايير الى غايات شخصية ، فقاموا بعد اكثر من ساعتين مغضبين آيسين ، ثم بعثوا فريقا من وجوه اهل العلم ، ومن البيوتات الشهيرة في النجف ليستميلوني . فطال النقض والابرام بيننا ، وعرفتهم سوء مقاصد القوم وخبث نياتهم ، واني لا اثق بهم ولا بعض الوثوق حتى يستقيأوا من حزب الاخاء ، ويرفضوا الكراسي ، كما كنت صارحتهم بذلك ، فابى اكثرهم ، فقال لي الوسطاء لك ان تأخذ من العهود والمواثيق عليهم ما يبعث لك الثقة فيهم . وتكررت الجاسات والمساجلات بيننا لهذه الغاية حتى احتمات كرها مني قبول هذه الخطة على علم بخطاها ، فحضر عندي جماعة من الزعماء ، والعاماء وقلت اشترط عليكم شروطا خمسة :

(١) ان لا تشتغلوا بصفة حزبية ولا لغاية وزارية .

(٢) ان لا تفسحوا مجالا لتدخل يد ، بل ولا اصبع اجنبية .

(٣) ان لا يكون الغرض قضائيا طائفية ، بل كن القصد الاصلاح من وجهة عامة للامة العراقية بجميع عناصرها وكافة مذاهبها على السواء .

(٤) وهو عمدة الشروط ان لا تخلوا بالنظام ، ولا تشوشوا الامن العام ، ولا تقطعوا طريقا ، ولا تنهبوا مالا ، ولا يتضارب بعضكم ببعض للحزابات القديمة فيما بينكم .

(٥) ان تكون القيادة العامة والزعامة المطلقة لنا ، وان يكون قولنا هو القول النصل فيما اذا حدث نزاع او تشاجر بينهم في بعض الامور .

فقبلوا بكل هذه الشروط ، واعطوني العهود والمواثيق والايمان الغموس ، على الالتزام بها بمحضر جمع من اهل العلم . ثم قرروا ان يعقدوا اجتماعا عاما في منزلنا الكبير يحضره جميع الضروس والرؤوس من الخارج ، ومن اهالي النجف ، فوافقنا على ذلك ، وحضر جمع كثير يزيد على المائة نسمة ، والقينا عليهم بمحضر

جمع من العلماء النصايح الكافية في حفظ الامن ، والخضوع لقوانين الحكومة ، والمحافظة على تأييد العرش ، والاقتصار على المطالبة السلمية والاحتجاجات الادبية ، وقلة مراودة الموظفين والتزلف اليهم . فآظفروا الانقياد والالتزام بكل ذلك ، وحرروا صكا بذلك وقع عليه جميع وجوه اولئك القوم ، ولعلك عثرت عليه وأدرجته في مؤلفك هذا (١) .

وكان لهذا الاجتماع سمعة وروعة وصدى عاليا في العاصمة وسائر المدن ، وكانت الحكومة طبعاً قد أوجست خيفة من هذا الاجتماع الذي تعده تحدياً لها ، أو تعدياً عليها ، فأوعزت الى حزبا : وهم الفريق الاول ، وفيهم جملة من النواب ، فجاء الينا ايضاً بجمع كبير يضا هي الاجتماع الاول الذي وقع قبله ببضعة ايام ، وكانوا يظهرون انهم ايضاً مستعدون لطلب الاصلاح ، والعمل للمصلحة العامة تحت رايئنا ورأينا ، ولكنهم يسرون حسوا بارتغاء ، ويرمون بالاشارة والايماء الى ان اولئك غير صادقين ولا مخلصين ، وانما يريدون بحركتهم هذه التوصل الى اغراضهم . فانتخبنا سبعة من اهل الراي فيهم ، وطلبنا منهم ان يتفقوا مع اولئك ، ويضعوا يدا بيد ، ويستقبلوا من النيابات والكراسي المزيفة ، حتى تأتيهم النيابة الشريفة بانتخاب الامة لا بتعيين الحكومة ، فوافقوا على ذلك ، ولكن بشرط ان يستقبل اولئك من حزب الاخاء .

وكانت خديعة منهم ايضاً تترسوا بها ، وتخلصوا من ذلك التكليف الشاق عليهم باللواذ اليها ، حيث كانوا يعلمون ان اولئك لا ينفكون عن حزبهم ، ولا يجراون الى اعلان الاستقالة ، فلم نحصل من المفاوضات الطويلة على طائل ، وبقينا نعمل على توسيع نطاق الحركة في الخارج بالرسل والكتب ولكن على تلك الشروط . فامتد حبل الاضطراب في عامة الوية الفرات من لواء الحلة الى لواء البصرة ، وكان ظهوره في العشائر والقرى أقوى منه في العواصم والمدن ، وكان بدء ذلك في شوال ، واتصل الهياج وعلا صوته الى اواخر ذي القعدة فاضطرت الوزارة الايوبية الى الاستقالة (٢) وخلفتها الوزارة المدفعية ، وعزمت على اخماد الثائرة بالقوة ، فسأقت بعض افواج الجيش المسلح بالعدة والعتاد الى قضاء ابي صخير لضرب المتمردين في المشخاب ، فقام الضجيج والانكار من الشعب ، واستنكرنا نحن ذلك . وكان من إحدى الكبر عندنا ان يقع الحرب الداخلي ، ويتضارب الجيش مع الامة ، والدولة فتية في بدء نهوضها وترعرعها . وعلى اثر هذا الضجيج والانكار استقالت الوزارة المدفعية ، وقد صنع جميل احسن جميل في القاء تلك المسؤولية عن عاتقه ، وعدم تحمل أوزار تلك الدماء الطاهرة في ذمته .

نعم استقالت هذه الوزارة بعد بضعة ايام من تأليفها . وكان الحديث والعهد

(١) لعله يريد (ميشاق الشعب) المنشور في الصفحات ١٠١ - ١٠٢ من هذا المجلد الرابع .

(٢) استقالت الوزارة الايوبية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ هـ

بيننا وبين الثائرين في الدور الاول : اعني عمال حزب الاخاء ان لو سقطت الوزارة ، تشكل وزارة شعبية يستشار فيها العلماء والزعماء ، ولا تكون من الحزبيين المتضادين على الكراسي . ولما استقالت الوزارة المدفعية بقينا بانتظار تنفيذ هذا القرار والعهد ، فلم نشعر الا والاعلانات تنادي بتشكيل الوزارة الهاشمية ، وما كان بأسرع من ان جاءنا شخصان من عمال هذه الوزارة الجديدة (١) يحاولان اقناعنا بالموافقة والمسالمة لها كانه قد حصل كل شيء ، وانتهى الامر ، وبعدوننا بالوعود الخلابه . وكنا قد تشبعنا بالخوف وسوء الظن بوزارتهم ، وظهر لكل ذي حس ان القوم كانوا يشتغلون لهذه الغاية الزائفة وبالطبع بقينا مصرين على عدم الرضا والانتكار .

ولما استبان غدوهم ومكرهم لعامة اهالي النجف ، ارادوا البطش بهما ، فمنعناهم خوف الفتنة واتساع فتق الفساد ، ولكن قابلهما الشعب النجفي بكسل مهانة وتحقير ، وسب وشتمية ، حتى خرجا بعد يومين آيسين منكوبين ، وذهبا الى الخارج يهدئان العشائر والقبائل الثائرة في الرميثة وغيرها ، فما أجدى شيئا ، وخرجا منها بتحقير ومهانة كخروجهما من النجف ، وعادا الى العاصمة ، وحملوا صاحبهم الوزير الذي اصبحت مقدرات الناس طوع ارادته ، حملاه بسوء تدبيرهما على سوق الجيش على محاربة الزعيم خوام ، الذي حملوه بسوء تصرفاتهم على التمرد وانتكار اعمالهم السيئة ، فاندلعت نيران الحرب ، وتسلسلت حلقات الفتن من واحدة الى اخرى ، ومن سيئة الى اسوأ ، الى ان اتاح الله لهذه الامة ، وقد اشرفت على الهلكة ، بالرجال المخلصين ، فاطفأوا تلك النيران ، واخمدوا جمرة الفتن . نسأل الله ان يجبر بهم ذلك الكسر ، ويتلافى بحسن سياستهم وتدبيرهم السلمية تلك الخسائر الفادحة ان شاء الله .

ومما ذكرنا عرفت الجواب عن السؤالات التالية ، ولا يتسع المجال معنا في الحال الحاضر لأبسط من هذا البيان ، وعسى أن تسنح الفرصة له بوقت آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . محمد الحسين آل كاشف الغطاء

بين الحلة والديوانية

بين العشائر التي تقطن « لواء الحلة » والعشائر التي تقطن « لواء الديوانية » صلات وملابس كثيرة . ولما ثارت الرميثة ثورتها الاولى في ٥ مائس ١٩٣٥ ، خشيت الحكومة ان تسري روح الثورة الى عشائر الحلة ، ولا سيما وقد كان بين الموظفين الاداريين في هذين اللوائين من يرى وجوب اذكاء روح التمرد والعصيان ، فنقلت السيد احمد زكي الخياط قنصل العراق العام في بومبي الى « متصرفية لواء

(١) يريد بهما السيد علوان الياسري والسيد محسن ابو طيخ .

الحلة » وقد وصل المومى اليه الى مقر عمله يوم ٢٠ مايس من السنة المذكورة ،
فعمل عملا متواصلا على تهدئة شؤون اللواء المضطربة ، وابعد عشائر الجبور والبو
سلطان وبني حسن عن الحركات الهدامة التي كانوا ينوون القيام بها .

معاهدتان خطيرتان

كانت الوحدة العربية حتى اواخر سنة ١٩٣٠ حلما من الاحلام ، وكان الباحث
في تحقيقها كالباحث في الماء عن جذوة نار . وقد بذل « الملك فيصل الاول » مع الذين
رافقوه في جهاده السياسي الطويل ، مساعي تذكر لتحقيق هذا الحلم ، فأوفد في
٢٥ مارت ١٩٣١ وفدا الى عمان ، والحجاز ، واليمن ، برئاسة نوري السعيد ،
ليفارض حكومات هذه الممالك في مشروع « الحلف العربي » والتوقيع على المعاهدات
التي اثبتنا نصوصها في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

ولما تولت « الوزارة الابوية الاولى » مقاليد الحكم في ٢٧ آب سنة ١٩٣٤ ،
فاتح رئيس الوزراء علي جودة بك ، وزير ابن سعود المفوض في لندن الشيخ حافظ
وهبه ، في موضوع عقد معاهدة اخوة وتحالف بين الممالك العربية ، ووضع مشروعا
لذلك استحسنه الوزير السعودي ، فحمله الى جلاله الملك عبد العزيز فسر به (١) .
وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ هبط بغداد الشيخ يوسف الياسين مندوب المملكة
العربية السعودية ، لمفاوضة الحكومة العراقية في الاسس المقترحة للمعاهدة
المذكورة ، وحل ضيفا على الحكومة ، وتألقت لجنة قوامها : مدير الكمارك والكوس
العام ، ومدير التجارة العام ، ومستشار وزارة المالية ، لتنظيم ما يتعلق بالامور
التجارية وما يتصل بحياة المملكتين : فتكون ابحاث هذه اللجنة اساسا لعقد
الاتفاقيات والمعاهدة المقترحة ، وتولى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، مفاوضة
المندوب السعودي في الامور السياسية ، فكانت المفاوضات تسير بروح مشبعة بالود
والصفاء ، وكانت اذا توقفت ، بسبب اختلاف وجهات النظر ، تساهل الطرفان
تساهلا بينا .

قص علينا أحد زملاء السيد الهاشمي في وزارته الأخيرة ، ان المفاوضين اختلفوا
في احدى مواد المعاهدة ، فطلب رئيس الوزارة العراقية ان يؤخذ بوجهة نظر
العراق ، فرد الجانب السعودي على ذلك طالبا ان يؤخذ بوجهة نظر حكومته ، فكأنف
الهاشمي الشيخ يوسف الياسين ، ان يبرق الى جلاله الملك ابن سعود قائلا : ان
راي العراق في المادة الفلانية كذا ، وراينا كذا ، فماذا تأمرون ؟ فلما تسلم عاهل
نجد والحجاز برقية مندوبة في العراق ، أبرق اليه ان يعمل بما يشير به السيد
الهاشمي في كل مادة من مواد المعاهدة المقترحة ، فكانت هذه الثقة العظمى في
مقدمة الاسباب التي عجلت التوقيع على نصوص المعاهدة المنشودة .

(١) تراجع النع (٢٦) من هذا المجلد الرابع في هذا العدد .

وفي اليوم الثاني من نيسان ١٩٣٦ اذيع في بغداد ومكة البلاغ المشترك التالي :
بتوفيقه تعالى تم التوقيع اليوم في بغداد على معاهدة اخوة عربية وصداقة
اسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية ، بنيت أسسها على مبدأ
التعاون بين الدولتين العربيتين ، وعلى حل الاختلافات وفقا للمبادئ المقررة بين
الامم . ويضمن هذا التحالف انضمام الممالك العربية المستقلة الاخرى متى شاءت .
وستنشر نصوص التحالف نهار الاثنين الموافق ١٤ محرم الحرام ١٣٥٥ و ٦ نيسان
سنة ١٩٣٦ ميلادية في بغداد ومكة .

نوري السعيد (١)

يوسف الياسين

وتلقى أبناء الاقطار العربية نبا عقد ميثاق الحلف العربي بين العراق والمملكة
العربية السعودية بكثير من الفبطة والسرور ، وقالوا عنه انه الخطوة الاولى في
سبيل الوحدة العربية المأمولة .

وقد أسرع الملك غازي فطير البرقية التالية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ الى :

صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود - مكة المكرمة

يسرني على اثر توقيع معاهدة الحلف من قبل ممثلينا اليوم ، أن اقدم الى
حضرة الاخ العزيز اجمل تهاني ذاكرة بلسان الشناء والتقدير ما كان لجلالته من الاثر
البارز في افتتاح هذا العهد الجديد ، الذي اؤمل ان يكون عاملا قويا في توطيد دعائم
التعاون الصميم بيننا ، وتوجيه المساعي المشتركة لنفع بلادينا والامة العربية
جميعاء .
غازي

صاحب الجلالة الاخ الملك غازي - بغداد

تقببت بمزيد السرور والاعتباط برقية الاخ بمناسبة توقيع ممثلينا اليوم على
معاهدة التحالف . ابادر الى مقابلة جلالة الاخ وتمنياته الطيبة بمثلها ، واسأله
تعالى ان يجعل عملنا هذا خالسا لوجهه الكريم ، وفاتحة عصر جديد زاخرا بالسعادة
والهناء لبلادينا وامتينا . اما ما تفضل به جلالتم من الشناء والتقدير بما كان لاختيكم
من يد بافتتاح هذا العهد المبارك ، فاننا بالحقيقة والواقع لم نقم الا بما توجهه علينا
اسلاميتنا ، وعروبنا ، ومصلحة امتنا المشتركة ، ولا يسعنا الا ان نذكر بمزيد
السرور والاعجاب والشكر ما تفضلتم به جلالتم من مساعدات للوصول الى مسا
وفقنا الله اليه ، واحمد الله جل شأنه على ما وفقنا اليه من جمع الكلمة ، والتعاقد
والتساند ، واسأله تعالى ان يسدد خطواتنا الى توطيد دعائم التعاون بيننا ، وتوحيد

قواتنا ، وتوجيهها الى ما فيه عز بلادينا ، وتعالى امتنا العربية ، وأسأل الله لجلالتكم
وللشعب العراقي الشقيق دوام الرفاه والفلاح .
عبد العزيز

ولما عرضت هذه المعاهدة على مجلس النواب أقرها في ٩ نيسان ١٩٣٦
بالاجماع .

ثم جيء بها الى مجلس الاعيان فأقرها في ١٣ نيسان باجماع الآراء ايضا ، بعد
ان تكلم بعض الاعضاء عن مزاياها وفوائدها ، وقد توجت بالارادة الملكية في ٢٤
نيسان ، وهذا نصها :

معاهدة اخوة عربية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تجمعهما ، وبغية المحافظة
على سلامة بلادهما ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما ،
والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة
عربية وتحالف ، وعينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق : صاحب الفخامة نوري باشا السعيد،
وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الراشدين من الدرجة الاولى ومن
النوع العسكري .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية : صاحب السعادة
الشيخ يوسف الياسين ، السكرتير الخاص لجلالة الملك ، ورئيس الشعبة السياسية
في ديوان جلالاته .

وبعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، تحالفا وتعاهدا على
المواد الآتية :

المادة الاولى - (١) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تعهدا متقابلا
بأن لا يقوم بأي تفاهم او اتفاق مع فريق ثالث على أي امر يضر بمصلحة الفريق
المتعاقد السامي الآخر او بمملكته او مصالحها ، او يكون من شأنه تعريض سلامة
مملكته او مصالحها للاخطار او الاضرار .

(ب) يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما ، كلما اقتضى الامر ، لتنفيذ الاغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية - يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يحسما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية ، وبأن يرجعا في حالة تعسر حل الخلاف بالطرق المذكورة ، الى الطرق التي ينص عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ، ويتم الاتفاق عليه في اقرب وقت من تاريخ ابرامها .

المادة الثالثة - اذا ادى اي نزاع بين احد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب ، يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة - (١) في حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثالثة ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق احكام المادة الثالثة اعلاه ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجيء لا يتسع معه الوقت لتطبيق احكام المادة الثالثة المذكورة ، على الفريقين المتعاقدين الساميين ، ان يتشاورا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها ، بقصد توحيد مساعيهم بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور .

(ب) ويعتبر من اعمال التعدي :

١ - اعلان الحرب .

٢ - استيلاء دولة ثالثة على اراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوة مسلحة ولو بدون اعلان حرب .

٣ - هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية او البحرية او الجوية على بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، او بواخره ، او طياراته ، ولو بدون اعلان حرب .

٤ - اعانة او اسعاف المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

(ج) ولا يعتبر من اعمال التعدي :

١ - اللجوء الى حق الدفاع الشرعي ، اي مقاومة عمل من اعمال التعدي ، حسبما جرى تعريفه اعلاه .

٢ - القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣ - الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم ، او مجلس عصبة

الامم ، او تطبيقا للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم ، على ان يكون العمل في هذه الحالة الاخيرة موجها نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤ - قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة اخرى هجم عليها او خرقت حدودها من قبل احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، خلافا لاحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .
المادة الخامسة - في حالة حدوث اضطراب او فتنة في بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يلي :

١ - اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(ا) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من اراضيه ضد مصلحة الفريق المتعاقد السامي الآخر .

(ب) ولنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب او الفتنة او من مساعدة المتمردين او تشجيعهم .

(ج) ولنع ايصال اي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلاده مباشرة او بالواسطة .

٢ - عند التجاء المتمردين لأراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، على الفريق المذكور ان يجردهم من السلاح ، ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم ان يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر ، حتى يبت في مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

٣ - اذا اقتضى الامر الى اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاضطراب ، او الفتنة ، يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - نظرا للاخوة الاسلامية ، والوحدة العربية ، التي تربط المماكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين ، فانهما يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن الى هذه المعاهدة . ويجوز لأية دولة عربية أخرى مستقلة أن تطلب الانضمام الى هذه المعاهدة .

المادة السابعة - يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الاسلامية العربية ، والاساليب العسكرية في بلادهما ، بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في المملكتين ، وتوحيد ما يمكن توحيد منه ،

وللاستفادة من المعاهد العلمية والعسكرية والتدريب فيها . اما عدد افراد كل بعثة ، فيحدد بالذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، من وقت لآخر .

المادة الثامنة - يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين ، بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر عندما يطلب ذلك في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق بتعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك .

المادة التاسعة - من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين انه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية ، المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم ، ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانيا العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، كما ان الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الاحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم ، وملاحظة المبادئ التي انطوت عليها معاهدة نبد الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ ، والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة العاشرة - اذا قام احد الفريقين المتعاقدين الساميين باعتداء على دولة اخرى ، فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء احكام هذه المعاهدة بدون سبق انذار ، على ان هذا الانهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط المملكتين ، ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات المذكورة في المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة - يبقى نافذا كل ما لا يتعارض مع احكام هذه المعاهدة ، من احكام المعاهدات ، والاتفاقيات ، الآتية ، المنعقدة بين المملكتين الى ان تعدل او تلغى بمعاهدة اخرى :

١ - معاهدة المحمرة المؤرخة في ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية ، الموافق ٥ مايس سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٢ - بروتوكول العقير رقم (١) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية ، الموافق ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣ - بروتوكول العقير رقم (٢) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية ، الموافق ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٤ - اتفاقية بحرة المؤرخة في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ هجرية ، الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ ميلادية .

٥ - معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وبروتوكول التحكيم ، المؤرخين في ٢٠
ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

٦ - معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ،
الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

المادة الثانية عشرة - يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدأ خلال سنة
منذ تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة لعقد اتفاقيات في المواضيع الآتية :

١ - الإقامة ، وجوازات السفر ، والمرور .

٢ - الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، والكمركية .

٣ - تنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

المادة الثالثة عشرة - تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

المادة الرابعة عشرة - تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات منذ تاريخ
تنفيذها ، وتعتبر مجددة لمدة عشر سنوات أخرى اذا لم يخبر أحد الفريقين
المتعاقدين الساميين الفريق المتعاقد السامي الآخر برغبته في انائها قبل سنة من
تاريخ انتهاء أجلها .

كتب في بغداد في اليوم العاشر من شهر المحرم الحرام ، العام الخامس
والخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية ، الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان ،
العام السادس والثلاثين بعد التسع مئة والالف ميلادية .

نوري السعيد

يوسف الياسين

وفيما يلي الكتب الايضاحية التي تبودلت في موضوع هذه المعاهدة وتعتبر
جزأ منها :

رقم ٣٠٨٦ التاريخ ٢ نيسان ١٩٣٦

صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين

اشارة الى المادة الاولى من معاهدة الاخوة العربية والتحالف التي وقعنا عليها
هذا اليوم .

اتشرف بأن أوضح انه من المفهوم لدى الفريقين المتعاقدين الساميين ، ان

التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة لا يشمل الامور الاقتصادية والمالية .
وزير الخارجية : نوري السعيد

١٠ محرم سنة ١٣٥٥ هـ ٢ نيسان ١٩٣٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة وزير الخارجية الافخم

بالاشارة الى كتاب فخامتكم المرقم ٣٠٨٦ والمؤرخ في ١٠ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية الذي توضحون فيه ان التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة المشار اليه في المادة الاولى من معاهدة التحالف الموقعة بتاريخ هذا اليوم بيني وبين فخامتكم لا تشمل الامور الاقتصادية والمالية . وانسي موافق على تفسيركم هذا ، وان المقصود به هو التفاهم او الاتفاق الذي يمس كيان الدولة وسلامتها .

يوسف الياسين

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

انضمام اليمن الى الحلف

نصت المادة السادسة من معاهدة الحلف العراقي - السعودي الميثت نصها اعلاه ، على ان يسمى الطرفان المتعاقدان لحمل « حكومة اليمن » على الانضمام الى هذه المعاهدة وقد بذلت الحكومتان المتعاقدتان مجهودا يذكر في هذا السبيل ، وفي يوم ٦ حزيران ١٩٣٦ وصل الى بغداد وزير القصر اليماني السيد محمد الزبارة الحسنني ، ومعه سكرتيره السيد محمد أبو طالب ، موفدين من قبل الامام يحيى حميد الدين للمذاكرة في امر انضمام اليمن الى هذه المعاهدة ، فنزلا ضيفين على الحكومة ، وزارا مدن العراق الرئيسية والمقدسة ، وبعد ان تفاوضا فيما ندبا اليه استقالت « الوزارة الهاشمية » وتالفت « الوزارة السليمانية » فتم في أيامها هذا الانضمام وسياتي بحث ذلك في الفصل الاتي .

بين المانيا والعراق

يستورد العراق من المانيا سنويا مقادير كبيرة من البضائع المختلفة دون ان يصدر اليها من المنتجات العراقية ما يستحق الذكر ، على الرغم من احتياج بلاد الرايخ الى قسم من هذه المنتجات . لذا رأت الوزارة الهاشمية ان هناك احتمالا كبيرا في توسع العلاقات التجارية بين المانيا والعراق ، فنظمت معاهدة تجارية بين الملكتين جاء في اسبابها انها :

« نظمت لتأمين فوائد تجارية متقابلة ، على أساس معاملة كل من الدولتين المتعاقبتين الاخرى ، معاملة اكثر الامم حظوة في المسائل الكمركية ، والمعاملة المتقابلة المختصة بحرية النقل ، ورسم الترانسيت ، والمعاملة المختصة بالعينيات والنماذج ، وفي التكاليف الداخلة المفروضة على اساس انتاج ، او صنع ، او استهلاك البضائع » وقد تم وضع المعاهدة المقترحة في يوم ٤ آب ١٩٣٥ فأحيلت الى مجلس النواب فاقرها في جلسته المنعقدة يوم ١١ كانون الاول ١٩٣٥ كما جاءت من الحكومة (١) ثم احيلت الى مجلس الاعيان ، فوافق عليها في جلسته المنعقدة يوم ٧ كانون الثاني ١٩٣٦ وهذا نصها :

معاهدة تجارية بين العراق والمانيا

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ،

صاحب الفخامة رئيس حكومة الرايخ الالماني من الجهة الاخرى ،

رغبة منهما في تسهيل وتوسيع الصلات التجارية بين بلادهما قد قررا عقد معاهدة تجارية

وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ؛

نوري السعيد وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري

عن صاحب الفخامة رئيس حكومة الرايخ الالماني :

الدكتور فرتز كروبا المندوب فوق العادة والوزير المفوض لحكومة الرايخ الالماني في بغداد

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما ووجداها صحيحة ، ومطابقة للاصول اتفقا على ما يلي :

(١) قال نائب المنتفك « السيد عبد المهدي » بصدد هذه المعاهدة :

« انا اعتقد ان من احسن ما تخدم به البلاد في الوقت الحاضر ، امثال هذه المعاهدات التي تعمد بين العراق وبين الممالك الاجنبية ، اذ لا يخفى، على حضراتكم ان انتاج العراق ، وعلى الاخص بالآونة الاخيرة ، اصبح في حالة تشابه حالة الحصار وان كل سوق خارجي يهيؤ الحكومة لهذه الانتاجات يعود بغفوز كبير على البلاد » .

(محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٥ ص ٩٤)

المادة الاولى - يتمتع رعايا كل من الفريقين ، المتعاقدين ، في بلاد الفريق الآخر ، عن اشخاصهم ، واموالهم ، وحقوقهم ، ومصالحهم ، فيما يتعلق بالتكاليف (الضرائب والرسوم الكمركية) والعوائد التي هي ضرائب بالاصل ، والتكاليف الاخرى المماثلة ، بنفس المعاملة ونفس الحماية التي يتمتع بها رعايا اكثر الامم حظوة من قبل السلطات المالية والمحاكم المالية .

تطبق احكام هذه المادة على الشركات المحدودة الاسهم وغيرها ، والشركات والجمعيات الاخرى المؤلفة بصورة قانونية في بلاد احد الفريقين المتعاقدين ، لفرض التجارة والتأمين والمالية والصناعة والنقلات او غيرها من الامور التجارية ، والقائمة باعمالها المذكورة في بلاد الفريق المتعاقد الثاني بشرط ان تراعى من كسل الوجوه القوانين المرعية في بلاد هذا الفريق .

ليس في هذه المادة ما يحول الاشخاص ، او الشركات ، او الجمعيات المذكورة اعلاه طلب التمتع بالامتيازات والرجحان الممنوحة او التي قد تمنح الى الاشخاص او الشركات بمقتضى عقود امتياز خاصة .

المادة الثانية - تعامل حاصلات بلاد كل من الفريقين المتعاقدين الطبيعية ، والمصنوعات المنتجة فيها عند استيرادها ، او عند تصديرها الى بلاد الفريق العاقد الآخر ، وفقا لمبدأ اكثر الامم حظوة ، وذلك فيما يختص بمقدار الرسوم الكمركية ، والاجور وجبايتها وكفالتها ، وكذلك فيما يخص المعاملات الكمركية المتعلقة بها .

المادة الثالثة - ان التكاليف الداخية المفروضة الآن ، والتي قد تفرض في بلاد احد الفريقين المتعاقدين على انتاج او صنع او استهلاك اية سلعة من السلع ، سواء كان ذلك لحساب الدولة او لحساب بلدية ما او لحساب اية شخصية حكومية اخرى سوف لا تكون - بآية حجة كانت - بشأن منتوجات الفريق الآخر ، اعلى او انقل مما هي بشأن المنتوجات المماثلة من منتوجات البلدان التي تتمتع بمعاملة اكثر الامم حظوة .

المادة الرابعة - ان احكام هذه المعاهدة المختصة بمنح معاملة اكثر الدول حظوة لا تتناول الامور التالية :

(ا) الرجحان الممنوح الآن ، والذي قد يمنح فيما بعد ، من قبل احد الفريقين المتعاقدين لدولة مجاورة لتسهيل حركة النقل على الحدود .

(ب) الرجحان الممنوح لدولة ثالثة بناء على اتحاد كمركي سبق عقده ، او قد يعقد فيما بعد .

(ج) اي رجحان خاص في المسائل الكمركية ، مما قد يمنحه العراق لسلع او

حاصلات او مصنوعات عائدة لتركيا ، او لاي بلدة كانت كلها في السنة ١٩١٤ داخله ضمن الامبراطورية العثمانية في آسيا .

المادة الخامسة - يمنح الفريقان المتعاقدان احدهما الآخر حرية النقل برسم الترانسيت في بلديهما ، ويتعهدان بتطبيق احكام اتفاقية ونظام حرية الترانسيت المنعقدة في برشلونة في ٢٠ نيسان ١٩٢١ .

المادة السادسة - يمنح الفريقان المتعاقدان الواحد للآخر ، بصورة متقابلة ، المعاملة المختصة بالعينات والنماذج ، وذلك وفقا للقواعد المبينة في المادة العاشرة من الاتفاقية الدولية المتعلقة بتسهيل المعاملات الكمركية المنعقدة في جنيف في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

المادة السابعة - تنفذ هذه المعاهدة بعد مضي ١٥ يوما بعد تبادل وثائق الابرار ، وتبقى نافذة المفعول الى ان يخبر اي من الفريقين المتعاقدين الآخر برغبته في انائها ، ويعتبر الانهاء بعد مضي ثلاثة أشهر على استلام الفريق الآخر الاخبار المذكور .

دونت هذه المعاهدة بنسختين في اللغات العربية ، والالمانية ، والانكليزية ، وفي حالة اختلاف الآراء بما يعود لتثبيت فحواها فيعمل على النص الانكليزي .

واقارارا بما تقدم قد وقع الموقعان في ادناه على هذه المعاهدة بنصها العربي والالمني ، والانكليزي ، وختماها بختيمهما . كتبت في نسختين في بغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٣٥ . الدكتور فرتز غروبا نوري السعيد

حوادث واخبار متنوعة

١ - وصل الى بغداد ، في طريقه الى اوروبا ، صاحب السمو الشيخ احمد الجابر الصباح امير الكويت في يوم ١٠ ايلول ١٩٣٥ م فنزل بضيافة الحكومة .

٢ - ووصل اليها في يوم ٥ تشرين الاول ١٩٣٥ م صاحب السمو الامير عبد الله ، امير شرق الاردن ، فكان موضع الحفاوة في حله وترحاله .

٣ - ووصل اليها في يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٣٥ وزير خارجية الافغان فيض محمد خان ، مع لقيف من كبار افغانستان لزيارة العتبات المقدسة في العراق ، وبعد ان زار وصحبه الكاظمية ، وكربلا ، والنجف ، واقامت له عدة مآدب عاد الى بلاده .
٤ - فوجيء الراي العام في يوم ٣٠/١٠/١٩٣٥ بالبلاغ الرسمي التالي :

« تم الاتفاق في جنيف على عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق ، وتركيا ،

وايران ، وستنضم حكومة الافغان أيضا الى هذه المعاهدة . وكذلك اتفق على عقد معاهدة تحكيم بين العراق وايران » .

هذا هو نص البلاغ الصادر عما سمي بـ « ميثاق سعد آباد » وهو على ايجازه له خطورته وأهميته في شؤون الشرق السياسية . فهو من حيث ماهيته ميثاق عدم الاعتداء ، وحسم الخلافات بالاساليب التحكيمية . وكان اول من فكر به الدكتور رشدي آراس وزير خارجية تركيا ، حين شعر بتوسع الخطر الايطالي في افريقية ، وتهديد موسوليني للمنطقة ، ووجود تركية في شرق البحر المتوسط ، فعقد الميثاق اولا بين تركيا وايران ، ثم انضم اليه العراق ، ثم دعت حكومة الافغان الى الانضمام اليه فرحبت بهذه الدعوة ، وانضمت الى هذا الحلف ، وبقي الميثاق مفتوحا لمن اراد الانضمام اليه من الدول ذات الشأن ، بشرط موافقة الموقعين عليه . ولما كانت ذبول هذا الحلف قد تمت في ايام « الوزارة السليمانية » فسنشر نصوص الاتفاق في الفصل القادم .

٥ - اذيع في بغداد في يوم اول كانون الثاني ١٩٣٦ البيان التالي :

« حدث في اليوم الثالث من عيد الفطر ، ان مر احد الخيالة من الاهلين ، من بين الاهلين المجتمعين في ساحة الشيخ معروف ، واثناء مروره راكبا ، ازعج الاهالي ، وكان من بينهم جندي ، اذ ديست قدمه ، فتأثر من تصرف الخيال بعض الاشخاص ، ومن جملتهم الجندي ، فاخذوا بتعنيفه ، وضربه ، مما أدى الى ان ينتصر قسم من الاهلين من عشيرة الخيال للمعتدي ، وان ينتصر الجنود ، الذين كانوا في الساحة ، للمعتدى عليهم ، فحدثت مشاجرة ومضاربة تداخلت من أجلها الشرطة ، بعد ان أصيب قسم من الجنود والاهلين بجروح ، اثنان منهما خطران ، والبقية طفيفة ، وسارع على اثرها جنود الانضباط والرجال المسؤولون ، وأعيد الامن بعد برهة قصيرة ، والتحقيقات مستمرة من قبل الشرطة والجيش لمعاقبة المعتدين بما يستحقون » اهـ .

« مدير الدعاية والنشر » (١)

٦ - سافر الى لندن في يوم اول شباط ١٩٣٦ م ، وزير الخارجية نوري السعيد ، لمعالجة ولده صباح ، الذي سقطت به طائرته بينما كان محلقا بها في الجو ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ، وعاد الوزير الى العراق في ٢٤ مارت .

٧ - افتتح الخط التلفوني المباشر بين بغداد والقاهرة في يوم اول نيسان

١٩٣٦ .

٨ - وصل الى بغداد في يوم ٢ نيسان الشيخ محمد آل خليفة شقيق أمير البحرين فكان ضيف الحكومة .

(١) جريدة « البلاد » العدد (٤٥٦) بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٣٦ م .

٩ - أبرم مجلس النواب في يوم ١٣ نيسان ، قانونا ألغى بهوجه الالقاب في العراق من باشا ، وبك ، وافندي ، وجعل أبناء البلاد كلهم سواسية في ذكر اسمائهم مجردة عن التفضيم .

١٠ - لما كانت مدة الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب انتهت فسي يوم ٢٨ شباط ١٩٣٦ وكان لدى المجلس ما يستلزم استمراره على العمل ، صدرت الارادة الملكية بتمديد مدة هذا الاجتماع شهراً كاملاً اعتباراً من اول آذار ، وقد مدت هذه المدة خمسة عشر يوماً آخر .

١١ - زار بغداد في يوم ٨ نيسان سنة ١٩٣٦ وفد من الجامعة الاميركية فسي بيروت فحل ضيفاً على الحكومة ، وبعد ان تجول في بعض المدن الاثرية ، عاد الى لبنان بعد اسبوع .

١٢ - كانت امتيازات الكهرباء ، واجازات الماء في العراق ، تمنح من قبل « وزارة الاقتصاد والمواصلات » الى من يقوم باستغلالها بشكل ضيق لا يسمح للتوسع او للتحسين ، فقررت « الوزارة الهاشمية الثانية » ان تأخذ البلديات ، في جميع الالوية ، على عاتقها امر هذه المشاريع ، وتلغى كافة التأسيسات المعطاة الى الشركات ، او الافراد ، ولتحقيق هذا الغرض ، اقرضت البلديات ٤٠٠.٠٠٠ دينار لتلافي اثمان المؤسسات الجديدة .

١٣ - توفي الملك فؤاد الاول ملك مصر يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٦ فأمر الملك غازي باعلان الحداد في بلاطه سبعة ايام ، وتبودلت التعازي بين بغداد والقاهرة بهذه المناسبة .

١٤ - سافر وزير الاشغال محمد امين زكي ، مجازاً الى سوريا فسي يوم ٢ تموز ١٩٣٦ فناب منابه رئيس الوزراء مدة غيابه .

١٥ - شرع في البث من « الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية » يوم اول تموز ١٩٣٦ وهي أول محطة للبث اللاسلكي تقام في العراق .

١٦ - سافر الملك غازي الى المحمودية ، والمسيب ، وكربلا ، والنجف ، والكوفة ، والحلة ، في يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، وعاد الى العاصمة فسي عصر اليوم الثاني . وفي ٢٤ منه سافر على جناح طائرته المسماة العقاب الذهبي ، الى البصرة ، مصحوباً بوزير الداخلية ، ورئيس ديوانه الملكي ، وبعد ان زار الولاية البصرة ، والعمارة ، والكوت ، عاد الى العاصمة يوم ٢٨ من هذا الشهر .

١٧ - تبنت الوزارة دعم الحركة التحررية الفلسطينية ، فامدت الثوار بالمال والسلاح : وسمحت بل وشجعت الشبان العراقيين على الالتحاق بالشوار

الفلسطينيين ، بعد ان وضعت تحت تصرفهم بعض التجهيزات العسكرية التي كان العراق قد ابتاعها من جيكونسولفوكيا . كما ان رئيس الوزراء امر الجهات المختصة بوجوب عودة هؤلاء المجاهدين الى عراقهم بعد الفراغ من اداء واجباتهم الوطنية . ولم تقتصر مساعدة الوزارة في هذه القضية على ما تقدم ، بل سمحت لبعض الضباط والجنود العراقيين بالالتحاق بالثورة . ولما احتج السفير البريطاني على ذلك ، انكر الهاشمي وجود مثل هذا التدخل ولكن السفير جاء بأدلة دامغة وصار يتوعد ويتهدد ، واخذت الصحف الصهيونية في فلسطين وفي بريطانية تشن الحملات القاسية ضد العراق وضد الوزارة القائمة بالذات مما حمل الانكليز على التمهيد للاطاحة بالهاشمي بآية صورة ممكنة .

١٨ - اكثر وزراء الوزارة الهاشمية من التجوال في الالوية للوقوف على حاجات البلاد والاحتكاك بالاهلين ، وقد سافر رئيس الوزراء الى الالوية الشمالية والوسطى والجنوبية لهذه الغاية .

الوزارة الهاشمية والناحية الاخلاقية

وقضية الاميرة عزة

نصت المادة الرابعة من منهاج « الوزارة الهاشمية الثانية » على وجوب :
« الاهتمام بصيانة الاداب العامة ، والقضاء على الاوضاع والمظاهر الفسدة للاخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والادبية » .

والمعروف عن « الوزارة الهاشمية الثانية » انها كانت اول وزارة عנית بالناحية الاخلاقية في البلاد ، وافردتها بالبحث في منهاجها الوزاري ، بعد ان وجدت من الفوضى الاخلاقية ، وانتشار الفساد بين الشباب ، ما يهدد كيان الامة الاخلاقي، فأسست لهذه الغاية « الشرطة الاخلاقية » وكانت مهمتها مراقبة دور السينما ، والبغاء ، ومنع الموبقات بين الناس ، كما أسست لجانا لمراقبة الافلام السينمائية ، قبل عرضها على الجمهور ، ومنعت الرقص الخلاعي في الفنادق ، وسدت الابواب في وجود الراقصات الاجنبيات ، وامرت بتسفير من كان منهن في بغداد . كما اوعزت « رئاسة الوزراء » الى « وزارة المعارف » والى « مديرية الاوقاف العامة » بضرورة تكثير الدروس الدينية في المدارس ، واقامة الصلاة في المساجد ، وترفيه احوال طلبة العلوم الدينية ، والعناية بالشعائر الدينية ، وتشبيد المساجد في المحلات المنشأة حديثا ، وغير ذلك .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان « الوزارة الهاشمية الثانية » رأت ان تبعد عن « البلاط الملكي » من يشين الى سمعته من الموظفين والمستخدمين ، فأغلقت « قصر الملح » الذي كانت تجري فيه بعض الموبقات، وطردت كل من كان معروفا بسوء السمعة،

أو بفساد الاخلاق ، كما طردت سائق سيارة الملك وبعض مرافقيه ، ووضعت رقابة شديدة على « الخزينة الملكية الخاصة » لاطفاء العجز الذي خلفه الملك فيصل الاول ، وجعل المصروفات الملكية متناسبة مع الايراد والدخل . وكانت هذه الاجراءات شديدة الوقع في نفس الملك الشاب بحيث استفلها خصوم الوزارة للايقاع بينها وبين الملك .

وسافرت شقيقتنا الملك غازي « الاميرتان راجحة وعزة » الى اوروبا في ايار ١٩٣٦ م ، فحدثت للاميرة « عزة » ما يحدث لبعض الفتيات احيانا ، اذ تنصرت وتزوجت من خادم فندق يوناني يدعى « خره لمبس » كانت قد تعرفت عليه من قبل ، وابدلت اسمها من « عزة » الى « انستاسيا » ولما احتجت الاميرة راجحة على عمل اختها هذا ، وراجعت السلطات اليونانية المختصة لابطال هذا الزواج ، قيل لها ان لا سبيل الى التدخل ، لان عزة بالغة سن الرشد (١) وقد ساء عملها « عمل عزة » وقعا في النفوس قاطبة ونقلت اخباره الصحف العالمية كافة ، وظهر بعض هذه الصحف من الشماتة ما ادمى القلوب عامة فاستصدرت الوزارة مرسوما لصيانة العائلة المالكة مما يشين سمعتها ويعيب بمقدساتها (١) فحاول خصوم الوزارة ان يوغروا صدر الملك غازي على مثل هذه التدخلات ، التي قيل عنها انها غير مشروعة ، ولكن الوزارة مضت في سبيلها حفظا للمصلحة العامة ، حتى كان الانقلاب العسكري الذي دبره الفريق بكر صدقي العسكري ، وقوض به اركان « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م على نحو ما سنذكره . وقد اغتنم المعارضون تدني العلاقات بين العاهل العراقي والزعيم الهاشمي فاشاعوا ان الهاشمي يطمع في رئاسة الدولة وانه يهدف الى قلب نظام الحكم ليتولى امورها مما راب الملك ، ودفعه الى ان يستعين بهذه المعارضة للتخلص من الهاشمي ووزارته .

حدثني السيد ناجي شوكت « وكان وزيرا مفوضا للعراق في انقره » انه فوجيء ذات يوم بالصحف التركية ، وهي تحمل صورة الاميرة الهاشمية (عزة) ومعها بعلها الخادم اليوناني خارجين من احدى الكنائس المسيحية فهاله المنظر . وكان الشريف حسين بن ناصر « كاتب طباعة » في المفوضية اذ ذاك فبدا متهيجا .

وزار المفوضية في تلك الساعة احد الضباط السوريين المتقاعدين ، وعرض استعداده لغسل العار الذي لحق الامة المحمدية ، اذا عنيت الحكومة العراقية

(١) كان الملك فيعمل مهتما بالسياسة والقضايا السياسية فلم يتفرغ لتربية اولاده ، وترك ذلك لخدم القصر ، الامر الذي ادى الى تربية ابنائه تربية سيئة ، وهذا ادى بدوره الى انحلالهم وكتبهم على نحو تفجر بعد وفاة الملك فيصل عام ١٩٣٢ .

الدكتور محمد انيس في مجلة « المؤرخ العربي » ١٤٤/١

(١) هو مرسوم الاسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ وقد استبدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٨ .

بأهله وأطفاله ، فكلّم ناجي شوكت الشريف حسينا أن يثأر للكرامة الهاشمية فلم يلق منه أي استعداد ، فاضطر الى أن يكتفي بالتماس الحكومة التركية منع نشر مثل هذه السور في صحفها ، وصرف الضابط السوري بالحنى .

وحدسي الحاج عبد الواحد سكر رئيس آل فتلة ان جعفر العسكري (وزير الدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية) زاره في بيته وأخبره بأن مجلس الوزراء رصد عشرة آلاف دينار لمن يقتل الاميرة عزه وبعلمها ، وطلب اليه ان يكلم رئيس الوزراء الهاشمي ليعطي جعفرا هذا المبلغ فيسخر احد محترفي القتل بنفسه للقيام بهذا العمل ، وان الهاشمي رفض هذه الوساطة ، وشاء الله ان يطلق « خرهلبس » عشيقته الهاشمية بعد مدة قصيرة فتكون مدعاة للسخرية (٢) .

ويقول العميد الركن طه الهاشمي في ص ١٨٢ من مذكراته :

« ذهبت الى وزارة الخارجية لزيارة نوري - السعيد - بعد عودته من أوروبا ، وكانت قضية فرار اخت الملك مع الرومي قد شاعت فاضطر ياسين الى تطهير البلاط ومراقبته مراقبة شديدة فكان أول كلام فاه به نوري : ما هذه الرذالات ؟ الى متى نصبر على هذه المخازي ؟ لماذا لا نحجر الملك ونوقفه عند حده ؟ لنؤلف مجلس وصاية يراقب أعمال الملك ... الخ .

(٢) يقول الدكتور سندوس طبيب العائلة المالكة في ص ٢٥٢ من كتابه « عشرة الاف ليلة وليلة » Ten Thousand and one nights انه حدث ابان زيارة الوصي عبد الاله لاطالية في ختام الحرب العالمية الثانية ، ان الاميرة عزه طلبت مقابلته بسمي من السفارة البريطانية في روما ، فرفض الوصي ذلك رفضا باتا ، وسمح لسندوس ان يقابلها ويسمع منها ما تريد ان تقوله . فلما قابلها سمع منها انها انفصلت من بعلمها وعاشت في غرفة بمدينة نابولي بمعايش ضئيل من الحكومة الايطالية وان في النية تطلع هذا المعاش منها ، وانها تريد الذهاب الى مصر لتقضي بقية العمر فيها .

مركز بكر صدقي

توطئة

الفريق « بكر صدقي العسكري » قائد كبير سطع نجمه في سماء العراق عالياً ، يوم عهدت اليه « الوزارة الكيلانية الاولى » قمع حركة التمرد التي قام بها التياراتيون في آب ١٩٣٣ م ، فقام بهذه المهمة قياماً كان موضع الإعجاب والتقدير ، وقد أحبه حكمة سليمان وزير الداخلية في تلك الوزارة حبا جما ، وشغف بشجاعته وبسالته شغفا عظيماً ، منذ ذلك الحين ، فكانت بينهما صلات ودية قوية .

ولما شبت نار الثورة الاولى في الرميثة في يوم ٥ مايس ١٩٣٥ م ، عهدت اليه « الوزارة الهاشمية الثانية » أمر اخمادها ، فكانت مواقفه في التأديب مشهودة . فلما ثارت « سوق الشيوخ » بعد « الرميثة » ذهب الى « الناصرية » وتولى اخماد الحركة الجديدة ، وهكذا عهد اليه اخماد « حركة الشيخ شعلان العطية » بعد « حركة الرميثة الثانية » « وكان يعتقد انه لم يكافأ على خدماته بما كان يستحق » (١) من المكافأة والتقدير .

والمعروف عن الرجل انه كان طموحاً ، بأوسع ما في هذه الكلمة من معان بعيدة ، ولا سيما بعد ان لاحظ « ان كل واحد من الوزراء النافذين يحاول ان يستجلبه الى صفه ليدعم به قوته الموجهة ضد خصمه . وهذا التدليس السياسي الذي استعمله بكر صدقي المذكور أدى الى حصول مطامع جديدة لديه ، جعلته ينظر الى افق أوسع لتحقيق مآربه » (٢) .



اما الفريق « عبد اللطيف نوري » فانه من القادة الذين برهنوا على مقدرة فسي الحركات التي وجدوا فيها ، وهو لم يتعود الاختلاط بأحد ، وقد أكد لي اثناء اجتماعي به في دمشق في ٥ تموز ١٩٣٩ انه لم يزر حكمة سليمان الا مرة واحدة في ٢٣ او ٢٤ من تشرين الاول ١٩٣٦ (٣) وكانت صلاته بأعضاء الوزارة الهاشمية

(١) مذكرات الدكتور غروبس ، سفير ألمانيا في العراق في كتاب (العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب) للاستاذ نجدة فتحي صفوت .

(٢) مذكرات توفيق السويدي ص ٢٧١ .

(٣) نرجح ان هذه الزيارة كانت في يوم الاحد ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وهو اليوم الذي زار فيه « الفريق بكر صدقي » زميله « الفريق عبد اللطيف » وباحث معه في موضوع الانقلاب .

حسنة ، وعلاقته الشخصية بوزيره جعفر العسكري متينة وممتازة ، يدلنا على ذلك الخطاب الذي بعث به الى وزير الدفاع من « معسكر قنساء الروز » يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٣٦ وهذا نصه :

الى فخامة وزير الدفاع

١ - لا في الجيش الحجازي ، ولا في الجيش السوري ، ولا في الجيش العراقي ، لم ارتكب ولم أقامر - ولم أسكر - ولم أقوم (كذا) بعمل غير شريف ، وان ناصيتي والله الحمد بيضاء حسبما اظن ، وقائم بواجبي العسكري بضمير حي ، ولم انتسب الى حزب ما .

٢ - تعرضت في الخدمة ، وهذا ثابت رسميا ، وصار ثلاثة (كذا) سنوات وأنا اذهب للاستشفاء على حسابي الخاص ، ولم يعينني (كذا) احد سوى فخامة الهاشمي - جزاه الله عني خير الجزاء - فقد اعطاني مئة دينار في السنة الماضية على يد فخامة السيد نوري السعيد واربعون دينارا في هذه السنة على يد فخامة العسكري .

٣ - ان مصروفاتي الجسيمة في تلك السنوات الثلاثة (كذا) تربو على الالف دينار ، وكان املي الاستفادة من قانون خدمة الضباط الاخير ، حول معالجاتي على نفقة الحكومة ، للتخلص من بعض الديون .

٤ - وقد تفضل فخامة الهاشمي اخيرا واوعدني (كذا) خيرا ، وكلني املا (كذا) بدون ريب ان فخامته سوف ينجز وعده هذا ، قبل ان يستحوذ علي الياس الشديد الذي ستكون نتائجه غير محمودة (١) .

٥ - فارجو الله ان يهدي من في يدهم مقاليد الامور للاهتمام بامور المخلصين للواجب المقدس للاستفادة من خدماتهم لهذه البلاد .

الفريق عبد اللطيف نوري - آمر الفرقة الاولى

صورة الى سعادة سكرتير مجلس الوزراء الموقر - للعلم

(١) كان الفريق بكر صدقي « طلب ارساله على نفقة الحكومة للتداوي في اوربا فذهب الى المانية والنسة وسائر البلدان الاوربية الا ان الوزارة رفضت طلبا مماثلا تقدم به اللواء عبد اللطيف نوري ... وكان مريضا فعلا ولم يكن قادرا على التداوي على نفقته الخاصة » .

محمود الدرة في كتابه الحرب العراقية - البريطانية ص ٦٤

ولما اشتدت الخصومة « للوزارة الهاشمية الثانية » وقوي ساعد المعارضة في بغداد ، قصد حكمة سليمان « احد اقطاب المعارضة » صديقه القديم الفريق بكر صدقي ، مستجيرا بقوله (١) :

« يا بكر صدقي ! ان سلامة المملكة ومستقبلها ، وحرية العراق وكرامة ابنائه . وحرية نسائه ، وكل شيء في هذا الوطن العزيز بين يديك . الحالة كما ترى لا تطاق ، وقد أصبحت الكلمة للقوة ، أي للجيش ، أي لك ، فعظام الاجداد تناديك من اعماق القبور بأن قد دنا الاجل » (٢) .

وعلى اثر ذلك قصد « الفريق بكر صدقي » اخاه في الجيش « الفريق عبد اللطيف نوري » وتكلما وتهامسا ، وقبل احدهما الآخر ، بعد ان تركا فسي قلوبهما سرا دفينا ، وكان عبد اللطيف ساخطا على الوزارة ، ارفضها السماح له بالتدواي على نفقتها في خارج العراق ، كما هو صريح كتابه المنشور فويق هذا ، الا انه لم يكن

(١) روى لنا السيد حكمة سليمان : انه ذهب والحاج محمد جعفر ابو الثمن الى البلاط الملكي ، قبل الانقلاب ، ليرفعا احتجاجا الى صاحب الجلالة ، فلما سلما نسخة الاحتجاج الى رئيس ديوانه رستم حيدر قال لهما الرئيس حيدر : ما هذه الوديعات التي تأتون بها بين حين وآخر؟ الحكومة تستند الى القوة فان كانت بيدكم قوة فقدموا الاحتجاج المسند الى القوة والا فلا فائدة من تقديم مثل هذه الوديقة » .

ويزيد السيد حكمة الى ما تقدم انه خرج وابو الثمن مبهورين ، ونقلوا الى بكر صدقي ما سمعاه من رستم حيدر فاجابهما بكر انه مستعد لتصف بغداد بالقنابل .

وقال لنا السيد ناجي شوكت : ان السيد حكمة سليمان كان قد زار تركيا في صيف عام ١٩٣٥م ، ونزل ضيفا عليه في المغوضية ، ثم اعرب عن رغبته في زيارة توفيق رشدي آراس وزير خارجية تركيا فلم ير مانعا من تحقيق هذه الرغبة ، ولا سيما وقد كان حكمة معروفا في الاوساط التركية ، بصفته كونه شقيق الصدر الاعظم محمود شوكت باشا ، فلما تمت هذه المقابلة ، وكان ناجي قد حضرها ، شرع حكمة في التظلم من الاوضاع في العراق ، والوزير التركي يحاول التهرب من الاستماع اليه . حتى اذا خرج الزائران ، التفت حكمة الى ناجي وقال : لماذا انت سجين هنا ؟ عد للعراق وساهمنا مساهمنا للاطاحة بوزارة الهاشمي ، فرد عليه ناجي بأنه لا يستنسخ الشعب السياسي ، ولا يقر زج القبائل في قضايا الدولة العليا . فاجابه حكمة : سيكون للجيش دوره الفعال في هذه المرة لانه وحده سيسقط الوزارة ويأتي بغيرها .

(٢) من كتاب « المحررون » للاستاذ يوسف ابراهيم يزبك ص (٩٨) .

وفي تصريح للسيد حكمت سليمان الى جريدة **Irap Times** الصادرة بتاريخ ١١/٢٦

١٩٣٦ يقول :

« ان ياسين الهاشمي اخفق اخفاقا تاما ، ولم تكن هناك وسيلة للتخلص منه لان البرلمان كان يتألف من جماعته واتباعه ولذلك كان الجيش هو الامل الوحيد . وقد طلب الى الجيش تنفيذ هذا الواجب في ثلاثة ايام ، ولكنه انتهى ذلك في اقل من ثلاث ساعات » .

ليتصور ان الحركة ستؤدي الى القتل والتشريد بعد ان علم وتأكد من زميله الفريق بكر صدقي بأن الحركة لا تعدو من ان تكون تهديداً سيرغم الوزارة على الاستقالة .

والظاهر ان استفاثة حكمة سليمان ب بكر صدقي تكررت بعد المقابلة الاولى ، وان الاخير وجد في نفسه اهلية لتحقيق احلام بعيدة الغور ، فقرر الفريقان : ب كسر صدقي ، وعبد اللطيف نوري ، القيام بالحركة التي سنفصلها تفصيلا كافيا .

ولم يكن في استطاعة « الوزارة الهاشمية » ان تكتشف اسرار هذه الحركة عن طريق الجيش ، لان الوزارة لم تعط اي مجال لدوائر الاستخبارات الملكية للتدخل في امور الجيش لسببين : الاول لاعتماد الجيش عليها ، واعتمادها عليه ، فلا موجب للتخوف من الجيش .

والثاني لان في الجيش دوائر استخبارات خاصة تستطيع ان توفقه على كل ما تهمه معرفته (١) .

اما المعارضة ، فكان اعتقاد الوزارة فيها انها مقتصرة على لفيف من الموظفين ، الذين فصلتهم من الخدمة لاسباب مختلفة ، وعلى بعض الذين مضت عليهم مدة وهم خارج الكراسي .

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ٢٧١ من كتابه « مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » « صادف جلوس الملك غازي على العرش ان كان يتولى المسؤولية المرحوم ياسين الهاشمي . وياسين يحب الضبط ، ويسعى الى تحقيق سياسة لا يستيفها الملك في امور الدولة . اي انه كان يحاول دائماً ان يجعل من الملك رمزا لا عنصرا مشتركا فعلا : وقد اوغرت سياسة الهاشمي هذه صدر الملك غازي اما لانه شعر في الحقيقة بما يحدد حرية اعماله ، او لانه قد اوغر صدره بدسائس سياسية قامت بها عناصر مختلفة . وعلى كل حال كان الملك يتوق الى ان يتخلص من وصاية الباشوات ، وعلى رأسهم المرحوم ياسين الهاشمي . ويلوح انه كان يجتمع من حين الى آخر ببعض الضباط الطموحين في الجيش ، وكان اثناء مجالسته اياهم يعرب عن عدم امتنانه من الوضع الذي كان فيه حتى انه - حسبما قيل - كان يحرضهم على العمل ضد الحكومة » اه .

كيف زحف الجيش على بغداد ؟

للجيش العراقي مناورة كبرى اعتاد ان يقوم بها في خريف كل عام في احدى

(١) من حديث لوزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني مع صاحب الكتاب .

جهات العراق . وفي خريف سنة ١٩٣٦ تقرر اجراء هذه المناورة فوق « جبال حميرين » بين « خانتين » و « بغداد » حيث التلؤل الشاهقة ، والادوية العميقة ، والمواقع الحربية الحصينة ، وحيث تتأخم الحدود دولة اجنبية قوية هي ايران . كما تقرر ان تكون المناورة بين الفرقتين : الاولى والثانية ، فتتخذ « الفرقة الاولى » التي يقودها « الفريق عبد اللطيف نوري » خطة الدفاع عن العاصمة ، في حين ان « الفرقة الثانية » التي يقودها « الفريق بكر صدقي » تتخذ خطة الهجوم عليها . ولهذا عسكرت « الفرقة الاولى » في « بلدروز » بين « بعقوبا » و « مندلسي » وعسكرت « الفرقة الثانية » بجوار « قره غان » بين « خانتين » و « بعقوبا » .

وكان رئيس اركان الجيش طه الهاشمي سافر الى خارج العراق في ٢٩ تموز ١٩٣٦ بهمة رسمية (١) منيبا عنه الفريق عبد اللطيف نوري آمر الفرقة الاولى ، التي كان من واجبها الدفاع عن بغداد ، على ان يحل محله الفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية اذا ما عاد من اجازته التي كان يقضيها خارج العراق ، بصفة كونه اقدم ضابط في الجيش (٢) وكانت الحكومة قد اعلنت ان هذه المناورة ستبدأ في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ م ، وتنتهي في ١٠ منه ، ووزعت رقاع الدعوة على جمهرة من البارزين ، تدعوهم فيها لحضور المناورة تحت رعاية الملك ، ولكن سرعان ما اذاعت وزارة الدفاع عن وجوب قصر الحضور والمشاركة على اليوم الاخير منها .

ولما تم الاتفاق بين آمري الفرقتين : الاولى والثانية ، على ألزحف على بغداد ، واقالة « الوزارة الهاشمية القائمة » اختطا لهما الخطة التالية :

- (١) ان تنقل الفرقة الثانية بأجمعها من « قره تبه » الى « قره غان » ليلة الثلاثاء في ٢٦ - ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ على ان يتم النقل في الليل عينه .
- (٢) ان يوفد احد ضباط الركن الى « السليمانية » و « كركوك » لجلب المعتاد المقتضي للمدفعية .

(١) « وافق مجلس الوزراء في ٢١ تموز ١٩٣٦ - على ايفاد العميد طه الهاشمي الى انكلترا لحضور مناورات الجيش البريطاني التي ستجري في شهر ايلول المقبل ، وزيارة بعض المؤسسات والمقامات العسكرية ذات الشأن ، على ان يمرج في طريقه على جيوكوسلوفاكيا لزيارة بعض المعامل الحربية فيها وذلك لمدة ٢٠ يوما » .

ويضيف العميد طه الهاشمي الى هذا القرار الوزاري قوله في ص ١٤٤ من مذكراته :
ان الهام التي اضطلع بها في هذه الزيارة « عرض فكرة انشاء معمل لتعاد المدافع في العراق على الشركات الاجنبية في انكلترا والمانيا وجيوكوسلوفاكيا ، وان هذه المهمة هي التي ابعدتني عن العراق » .
(٢) كان الفريق بكر صدقي قد قدم استقالته من الجيش احتجاجا على نقل بعض ضباط فرقته دون اخذ موافقته فرفضت الوزارة استقالته على اثر تدخل نوري السعيد وجعفر العسكري ، واسترغفاه بالسفر الى خارج العراق للتدوي على نفقة الحكومة .

(٣) ان تنسل الوحدات من « قره غان » متفرقة ليلة الخميس ٢٨ - ٢٩ من الشهر المذكور لتصل الى « بعقوبا » صباح يوم الخميس .

(٤) ان تنقل الفرقة الاولى من « بلدروز » في فجر يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م فتلتحق بالفرقة الثانية وتحفظ المؤخرة .

(٥) ان يطلع الضباط ، الذين كان يعتمد عليهم الفريقان : عبد اللطيف نوري وبكر صدقي على خطة الزحف ، في يوم الزحف .

وشرع الفريقان تنفيذان هذه الخطط بتكتم شديد دون ان يتوصل احدهما لاكتشاف سر حركتهما ، حتى ان « دوائر استخبارات الجيش » لم تكن على علم بها ، على الرغم من سعة تشكيلاتهما .

وفي صباح الثلاثاء ٢٧ من الشهر زار « الفريق بكر صدقي » زميله الفريق « عبد اللطيف نوري » في معسكر « الروز » واستأنف معه البحث في امر الحركة ، فآقر الفريقان الخطة التي سبق ان اتفقا عليها ، ووقعا عريضة الى جلالة الملك ، كانت صياغتها قد تمت من قبل في دار السيد كامل الجادرجي ببغداد ، ثم طبعها المنشور الذي يفاجآن الراي العام به ، ووافقا على ان يطلقا اسم « القوة الوطنية الاصلاحية » على القوات الزاحفة على بغداد ، وان يتولى بكر صدقي قيادتها ، ويبقى عبد اللطيف نوري في « بلدروز » ليحافظ على مؤخرة الجيش ، ثم عاد بكر الى مقر وحدته في مساء اليوم عينه .

وفي صباح يوم الاربعاء ٢٨ قصد « الفريق عبد اللطيف نوري » بغداد للمرة الاخيرة ، ليطلع على اخبارها ، فلم يجد فيها ما يشم منه أية رائحة عن تسرب انباء الخطة التي تقررته الى احد ما ، ثم اتصل بحكمة سليمان ، وتفاهم واياه على تعيين يوم الزحف وساعته .

وقبل ان ينتصف اليوم المذكور ، وصلت الى بغداد احدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قادمة من « قره غان » تحمل « العقيد شاكر الوادي » ومعه العريضة التي وقعها الفريقان في « بلدروز » لترفع الى الملك غازي ، ومقداراً من المناشير التي طبعت في « بلدروز » أيضاً لتوزع على سكان بغداد في يوم الحادث ، مع كتاب من « الفريق بكر صدقي » الى العقيد الطيار « محمد علي جواد » (١)

(١) يقول العميد الركن طه الهاشمي في ص ١٢٢ من ملكاته: انه كان ومحمد علي جواد هذا تازلين في اوائل ايدن ببرلين يوم وصلا اليها في ٢٨ ايلول ١٩٣٦ م ، وان محمد علي جواد لم يد الى العراق الا في منتصف تشرين الاول ما يفيد بأنه انضم الى الحركة بعد عودته من الخارج .

يأمره فيه ان يرسل سرب الطائرات الى « معسكر قره غان » محملة بالقنابل للاشتراك في المناورات . فسلم العقيد شاكِر العريضة الى حكمة ، والناشير السي المقدمين علي غالب ، وسعدي مصطفى ، والكتاب الى محمد علي ، وتزودت الطائرات بالعتاد والبنزين ، وطارت الى « قره غان » فبلغتها قبل الغروب .

وفي ليلة الخميس ٢٩ من الشهر زحفت وحدات الجيش من « قره غان » و « بلدروز » بصمت وسكون رهيبين قاصدة « بعقوبا » فبلغتها في الصباح ، وقطعت خطوط الاتصال مع بغداد ، واستولت على اسلاك البرق والتلفون ، كما احتلت بعض المواقع الاستراتيجية وضبطت جانبي الجسر وقد اتخذت هذه القرية مقرا للزحف ، وفي الساعة السابعة والنصف زحفت القوات نحو العاصمة يقودها الفريق بكر صدقي .

منظر بغداد في الصباح

استيقظت بغداد صباح الخميس ١٤ شعبان سنة ١٣٥٥ و ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وليس في الافق اية حركة تدل على قرب وقوع اي حادث ، فقد ذهب الموظفون الى دوائرهم ، والاهلون الى اشغالهم ، والعمال الى مصانعهم ، وبدأت وسائل النقل تروح وتغدو بين العاصمة والضواحي ، وبينها وبين القصبات ، من غير ان يعلم احد بما كان يبتهه القدر للعراق .

وكان المقرر ان يصل الى بغداد في صباح هذا اليوم « السردار شاه محمود خان » وزير الدفاع الافغاني ، في زيارة رسمية للعراق ، فكان في محطة القطار وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، وبعض الوزراء ، وكبار الموظفين ، ينتظرون وصول الزائر ، وقد وصل القطار في الوقت المعين ، وجرت مراسيم الاستقبال وفقا للمنهج المعتاد لهذا الغرض .

وفي الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة ، قصد حكمة سايمان منزل زميله في الدراسة رؤوف الجادرجي ، وكان قد غادره ياسين الهاشمي قبل دقائق معدودات ، فهش له صاحب الدار وبش ، وقال له : انه مرتاح الى هذه الزيارة ، لان الهاشمي يريد بمقابلته ، والتفاهم معه ، فسخر حكمة من هذا الكلام وقال : « ياسين يريد ان يحكم عشر سنوات فلماذا يميل الى التفاهم ؟ » وكان حكمة قد رفض من قبل جميع عروض التفاهم التي عرضت عليه من قبل الهاشمي وصحبه اكثر من مرة .

وجلس الرجل في ديوان الجادرجي وهو على آخر من الجمر ، حتى اذا مضت بضع دقائق خرج من الصالة يتطلع الى الجو ، كمن يبحث عن هلال العيد ، واذا بهدير الطائرات يملأ الفضاء ، فعاد الى مكانه ، وقال متهكما : « ياسين يريد ان

يحكم البلاد عشر سنين ، والله يا بك ما يحكمها عشرة أيام » (١) .

قنابل من ورق

ففي الساعة الثامنة والنصف حومت فوق بغداد ثلاث طائرات من القسوة النجوية الملكية العراقية من طراز جيسي موث يقودها العقيد الطيار محمد علي جواد ، فكانت مرتفعة ارتفاعا عاليا ، ولكنها لم تلبث أن هبطت قليلا ، واسقطت الوفا من المناشير المطبوعة بآلات الطابعة فظنها الناس في بادئ الأمر ، من جملة الاعلانات

(١) نهجت « الوزارة الهاشمية » في مراقبة شؤون الدولة ، نهجا خاصا ، فكان الوزراء يرحلون الى مختلف الاطراف ليتفقدوا الشؤون العامة ، وقد سافر رئيس الوزراء الى البصرة في ٢٩ آب ١٩٣٦ ، فاقامت له البلدية حفلة تكريم ختبه فيها خطبة ختمها بهذه العبارة :
« قد يعبر الانسان عن شيء ، والحقيقة خلاف ذلك ، وآمل ان يتاح لسي في خلال عشر سنوات العمل فاجد في تحقيق الاهداف المطلوبة للبلاد ، وعندها ترون الفرق ، ومع ذلك ارجو ان يتمتع فيمدي في عمري بمهد جلالة الملك غازي الاول لاقوم بتحقيق هذه الامور بكل توفد ونجاح » اه .

(اراجع اصل الخطاب في جريدة البلاد عدد ٦٦٦ بتاريخ ٦ ايلول ١٩٣٦)

لقد كانت لهذه العبارة من خطاب الرئيس الهاشمي ردود فعل قوية ولا سيما في نفوس خصوم الهاشمي المعديدين فاعلنوها حربا قاسية ضد الرجل ، ونقلها السياسيون الى الملك غازي بصورة مشوهة . وكان الملك قد شاق ذرعا بمضايقة الهاشمي لتصرفات جلالتة غير المتزنة ، ولا سيما تجاه تصرفات اخته الاميرة عزة فاسرها في نفسه . وكان لحكمة سليمان ، الذي اهمله صاحبه الهاشمي ولم يدخله في وزارته الثانية كوزير لداخلية - كما كان يتمنى ويريد - الدور الرئيسي في تهيج الرأي العام والمعارضة ضد الرجل ، واتخذت عبارة الهاشمي ، موضوعة البحث ، سلاحا جديدا للتشهير به وتقويض حكمه .

ومن طريف ما يستحسن ذكره بهذه المناسبة ، ما قاله السيد جميل المدائمي رئيس الوزراء السابق في اوائل عام ١٩٥٨ م قال :

زارني حكمت بك سليمان في داري في منتصف تشرين الاول ١٩٣٦ وقص علي قصة التكتل ضد وزارة الهاشمي ، وعرض علي الاشتراك مع المعارضة لازاحة الحكم القائم في البلاد فلم انجرف مع المعارضة وفضلت الاستمرار على سياسة العزلة التي اخترتها لنفسي في الآونة الاخيرة . وفي ٢٥ من هذا الشهر قصد داري المغفور له ياسين باشا الهاشمي وعرض علي الاسهام في وزارته بقبولي منصب وزارة الدفاع فاستغربت ذلك من صديقي العظيم كل الاستغراب وقلت له :

« باشا ! يظهر انك نايم ورجلك في الشمس الاتري ان الجيش يتكتل ضدك بصورة علنية ؟ » فخرج دون ان ينبس ببنت شفة .

ومن طريف ما ذكره السيد ناجي شوكت الى صاحب هذا الكتاب « نقل نوري السعيد الى الملك غازي الخطاب الذي القاه السيد ياسين الهاشمي في حفلة التكريم التي اقامتها له بلدية البصرة و اضاف الى عمله هذا قائلا : « ان الهاشمي يريد ان يكون رئيسا للجمهورية ليستقل بالحكم فاوغر بذلك صدر الملك الشاب » .

التي اعتادوا ان يروها بأيدي الصبية والباعة ، فلم يعرھا احد اي التفاتة . ولكن سرعان ما اصفرت الوجوه ، وتشنجت الاعصاب ، لما وجد الناس فيها امرا لم يكن على ابال ، فهرولوا مذهولين بدھشة ليحصلوا على المزيد منها . وجدوها تقول :

ايھا الشعب العراقي الكريم

لقد نفذ صبر الجيش ، المؤلف من ابنائكم ، من الحالة التي تعانونھا ، من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة باصالحھا ، وغاياتھا الشخصية ، دون ان تكثرث لمصالحكم ، ورفاھكم ، فطلب الى صاحب الجلالة الملك المعظم اقالة الوزارة القائمة ، وتأليف وزارة من ابناء الشعب المخلصين ، برئاسة السيد حكمة سليمان ، الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ، ومواقفه المشرفة . وبما انه ليس لنا قصد من هذا الطلب الا تحقيق رفاھكم ، وتعزيز كيان بلادكم ، فلا شك في انكم تعاضدون اخوانكم افسراد الجيش ورؤسائه في ذلك ، وتؤيدونه بكل ما اوتيتم من قوة ، وقو الشعب هسي القوة المعول عليها في الملمات .

وانتم ايھا الموظفون لسنا الا اخوانا وزملاء لكم في خدمة الدولة ، التي نصبو كلنا الى جعلھا دولة ساهرة على مصلحة البلاد واهلھا ، عاملة على خدمة شعبكم قبل كل شيء ، فلا بد وانكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي الجانا الى تقديم طلبنا الى صاحب الجلالة ملكتنا المفدى ، لاتخاذ البلاد مما هي فيه ، فتقاطعون الحكومة الجائرة وتتركون دواوينھا ، ريثما تؤلف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها ، اذ ربما يضطر الجيش بكل اسف لاتخاذ تدابير فعالة لا يمكن خلالها اجتناب الاضرار بمن لا يلبي هذه الدعوة المخلصة ماديا وادبيا .

قائد القوة الوطنية الاصلاحية : الفريق بكر صدقي العسكري

ولقد علمنا من اوثق المصادر ان الذي هيا مسودة هذا المنشور هم السادة : محمد جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، ومحمد حديد ، كما ان هؤلاء الذوات هم الذين اعدوا صيغة الكتاب الذي وقعه الفريقان بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ورفعاه الى جلالة الملك وقد تم كل ذلك في دار الجادرجي .

وقع هذه القنابل

وبينما كانت الطائرات تلقي هذه المناشير ، فتلقي الرعب في القلوب ، كان الرئيسان : علي غالب « الاعرج » وسعدي مصطفى امام مدخل دائرة التموين ، المؤدي الى جل الدوائر الحكومية ، يوزعان نسخا من هذا المنشور على المارة ، وكان رهط من رجال الانضباط العسكري يجوب المقاهي والشوارع على الدراجات فيوزع نسخا منه على الاهلين ، وكانت المخازن والدكاكين تقفل بسرعة ، والاهلون هنا وهناك متحدثين بالحركة ، والخوف يدب ديبه في النفوس .

و حار الناس في تحليل هذه الظاهرة ، وفي نتائج هذه الحركة ، فمن قائل ان الجيش لن يقوم بحركة تؤدي الى امور خطيرة ، ومن مستبشر بأن المعارضة ستتفاهم مع القابضين على ازمة الحكم ، وتعود الامور الى مجاريها وخائف وجل لا يدري افي عالم الخيال هو ام في عالم الحقيقة ؟!

واختلفت طبقة المحامين في موقفها من هذه الحركة ، ففريق كان يرى وجوب ضبط النفس ، وانتظار النتائج ، وآخر كان يرى وجوب تأييد الجيش في حركته ، واخيرا ابرق السادة :

عبد الجبار رؤوف ، عبد القادر اسماعيل ، شاعر العاني ، مكسي الجميل ، حسين السعد ، محمد الجرججي ، سليم الحريري ، كمال السنوي ، عيسى طه ، صالح يحيى ، عبد الرزاق زلزلة ، جواد الدجيلي ، حكمة الجيبهجي ، سلمان بيات ، ذبيان غبان ، عبد الكريم ، فرنسيس شماس ، طه حمودي ، شيت مصطفى ، البرقية التالية الى :

صاحب الجلالة الملك المعظم - بغداد

اطلع الشعب ، ونحن من ضمنه ، على منشور الجيش ، الذي عبر عن رغبات الامة الحقيقية ، فنؤيد الجيش ، ونسترحم أن تجيبو مطالبه التي هي مطالب الشعب أيضا . اهـ

والى جانب هذه البرقية ، تلقى الملك البرقية التالية من قائدي الفرقتين : الاولى والثانية :

« جيشكم المخلص لمرشكم المفدى ينتظر بفارغ الصبر اقالة الوزارة » .

عبد اللطيف نوري بكر صدقي

طلب اقالة الوزارة

اما حكمة سليمان ، فانه لما رأى الطائرات تلقي المنشور الذي طبع فسي « بلدروز » فيفعل فعله في النفوس ، استقل سيارته الى قصر الزهور ، حاملا الكتاب الذي وقعه الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري في ٢٧ تشرين الاول ، وجاء به اليه العقيد شاعر الوادي في يوم الاربعاء ٢٨ منه ، وبقي في ساحة القصر زهاء ساعة لم يلتفت احد اليه . فلما اوشكت مدة الانذار على نهايتها ، استدعى مرافقين من القصر ، وكلفهما باستدعاء رستم حيدر رئيس الديوان الملكي اليه ، فلما حضر حيدر ، سلمه حكمة سليمان الكتاب المذكور قائلا :

« هذا كتاب جاءني به ضابطان ، لا أعرفهما ، وسألني إيصاله الى جلالة الملك ، فأرجو تسليمه الى صاحب الجلالة حالا لان فيه أمرا يهم البلاد » .

ثم التفت الى مرافقين كانا في الساحة وقال :

« اشهدا على انني سلجت حيدرا هذا الكتاب في الساعة التاسعة والنصف » .

ثم هم بالخروج ، فاضطرب رئيس الديوان من نبرة الكلام ، وقال للسيد حكمة تفضل قابل جلالة الملك الآن ، فأجابه حكمة انه يكتفي الآن بتقديم الكتاب ، وانصرف . فقد كانت « شهوة الحكم عند بعض الساسة قد انطلقت من عقالها بعد وفاة الملك فيصل » على حد تعبير الأستاذ ساطع الحصري في مذكراته ٥٨١/٢ واصبح الاستيلاء عليه غاية معظم الساسة .

موقف الملك

كان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، قصد الى دار العين جميل المدفعي ، بعد خروجه من دار رؤوف الجادرجي ، وبينما هما يتجاذبان اطراف الحديث ، جاءه أحد الموظفين بنسخة من المنشور ، الذي القته الطائرات ، فما كاد ينتهي من تلاوته ، حتى استقل سيارته ، وجاء الى « قصر الزهور » بعد ان عرج على مجلس الوزراء ، واجتمع ببعض زملائه ، ثم اتصل هاتفيا ب بكر فلم يتفاهما .

وكان رستم حيدر قد سبقه الى القصر ، وقدم نسخة من المنشور المذكور الى الملك غازي ، فما كاد جلالته يطلع عليه حتى بدت على وجهه امارات الاضطراب الشديد (١) فأمر باستدعاء السادة : ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، وجعفر

(١) يرى بعض الساسة ان لجلالة الملك غازي سابق علم بحركة الجيش ، ولكن السيد رستم حيدر رئيس الديوان الملك ، أكد لنا ان الملك كان مضطربا كل الاضطراب من هذه الحركة ، وانه بقي مضطربا ، لا يأكل ولا يشرب ، حتى كلم جلالاته الفريق بكر صدقي من « مخفر شرطة الفيصل » مؤكدا ان الجيش سيبقى على ولائه لصاحب التاج . اما السيد حكمة سليمان ، فقد قال لنا : ان الملك غازي لم يكن مسبوقا بالحركة ، ولكنه قابله بالارياح ، لان « الوزارة الهاشمية الثانية » كانت قد فرضت رقابة شديدة على تصرفاته الشخصية ولان بكر صدقي كان كثير التردد على الملك ، وكان ينقل الى جلالاته تلميحات قادة الجيش وتصميمهم على وضع حد نهائي لسياسة الوزارة القائمة .

واما العميد الركن طه الهاشمي فانه يقول في ص ١٤٨ من مذكراته « انا استبعد ان يكون للملك علم بالحركة ، فالؤكد انه رغب الامر الواقع ، وارتاح لقلب الحكومة التي ارادت ان تصون شرقه بمنع من الاختلاط بسوء الاخلاق ، وهو مع الاسف شاب ميال الى السفه والخلاعة » اه .

ويضيف الهاشمي طه الى ما تقدم قوله في ص ٢٤٤ من مذكراته « ويقول صفة المواءمة انه دخل

العسكري ، والسفير البريطاني ، الى القصر فوراً ، اما رشيد عالي الكيلاني فقد ظل في مقره بوزارة الداخلية ، يصدر تعليماته التلغونية الى عمال الحكومة فسي الالوية ، بموجب ضبط النظام ، وعدم الاخلال بالسكينة ، حتى يتقرر مصير الوزارة ، حتى ان متصرف لواء الموصل ، عمر نظمي ، زاره في مقره في تلك الآونة ، فطلب اليه الوزير ان يرجع الى الموصل حالاً ليحافظ على السكينة العامة .

وعلى كل فقد حضر الى القصر الملكي كل من الهاشمي ، والسعيد ، والسر ارشيبال كلارك ، والميجر يونغ ، واخذوا يتدارسون الوضع ، وقد شملهم جلال الموقف اذ لم يكونوا يعرفون مصيرهم . اما العسكري فانه كان في « المصرف الزراعي » يستلف مبلغاً لادارة بعض شؤونه الخاصة ، ولهذا فانه لم يحضر الى القصر الا متأخراً بعد الظهر .

ما دار في القصر من حديث

وافتح الحديث « السفير البريطاني » فأظهر اسفه لهذه الحركة قائلاً : « يظهر ان الوزارة قد اخذت اخذاً مع الاسف » واقترح دعوة حكمة سليمان للحضور فلم يؤخذ براهيه . وقال الهاشمي : « ان الموقف حرج ، وان الوزارة نحرص على حقن الدماء ، حرصاً على سمعة المملكة ، وانقاذ سمعة الجيش من تهمة التمرد » .

وسأل الهاشمي الملك غازي ان يقول كلمته في حركة الجيش ، وهل هو راض عنها ام لا ؟ وكان نص قوله - على ما رواه اخوه طه في ص ١٥١ من مذكراته -

على الملك فراء منبسطة منشراً يتبجح بأنه رتب الانقلاب ، وهو الذي دبر مؤامرة الجيش . فيزعم صفوة بأنه قال للملك : انك لا تعلم من الامر شيئاً لماذا تلقي بنفسك في ورطة ؟ وواجبك ان تكون على الحياد » اه .

ولعل من المفيد ان ننشر هنا ما كتبه الدكتور سندرس في ص ١٥٧ من كتابه « عشرة آلاف ليلة وليلة » اذ قال ما ترجمه :

« دعيت الى قصر الزهور في الساعة العاشرة من صباح ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٦م ورايت الملك غازي في بزته العسكرية يحمل مسلماً على جانيه . وبعد ان اجريت الفحص الطبي كاملاً ، سألته لماذا الاضطراب يا سيدي ! فاشار الى السماء التي اخدينظر اليها بمنظار كبير حين كانت بعض الطائرات تلقي قليلاً من القنابل . لم يكن لدي اي شك في ان الملك كان يعلم بالانقلاب مسبقاً ، وان كل ما كان يخشاه فشل ذلك الانقلاب امام انقلاب مضاد . . وان زوجته كانت تعرف مقدمات الانقلاب كلها » اه . ومن الجديد في هذا الموضوع انني التقيت بالمعيد حفطي عزيز الطيار الخاص للملك غازي فقال لي « ان الملك استدعاني في صبيحة يوم الانقلاب وقال لي : اريد ان تكون طيارتك معبأة بما يكفيها من الوقود بحيث تصل عمان » .

- الحسن -

« اذا كانت الثقة لا زالت موجودة ، فالوزارة تتخذ التدابير اللازمة لقمع حركة التمرد في الجيش ، والا فليقبل استقالته . وكان رأي نوري ارسال مناشير موقعة من قبل الملك ترسل بالطائرات الانكليزية فتلقى على وحدات الجيش في قره غان ، ويعلم بها تمرد بكر » ١ هـ . فلم ينس الملك بينت شفة ، وانما اشار الى ان بكر صدقي اظهر تعلقه بالعرش في منشوره وفي كتابه . اما نوري السعيد فقد يلب تدخل السفارة لانقاذ الموقف ، فرد السفير ان الحركة داخلية ، وانها لا تستهدف الملك ولا نظام الحكم الملكي ، فلو انها استهدفت شيئا من ذلك لاسرعت حكومته الى اداء رسالتها . ويقول العارفون بيوطن الامور : ان الانكليز كانوا قد ضاقوا ذرعاً بتشجيع الهاشمي للثوار الفلسطينيين وللثورة الفلسطينية نفسها ولهذا فهم يعتقدون ان هؤلاء الانكليز كانوا وراء هذه الحركة .

ودخل رستم حيدر غرفة الاجتماع على الاثر ، فناول الملك الكتاب الذي جاء به حكمة ففتح جلالته وقراه بامعان ، فلم يجد فيه اكثر مما جاء في المنشور الذي حمله اليه رئيس الديوان من قبل ، الا ان المنشور كان موقعا بتوقيع بكر صدقي فقط ، اما هذا الكتاب فقد وقعه كل من الفريقين : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، فاستنتج من ذلك ان بكر لم يقم بهذه الحركة منفردا ، بل له شركاء فيها ، فطوى الكتاب ووضعه جانبا ، وهذا نصه :

لاعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

غير خفي على جلالتم ما لاقى ابناء بلادكم من جراء ساسة الحكومة الحاضرة ، سياسة التخريب والمحابة والاستغلال والاسرافات التي لا مبرر لها ، وتقديمها المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، على المصالح والمنافع العامة ، واستهتارها بدماء ابناء بلادكم ، التي اريقت لا لسبب غير الاغراض الشخصية ، وتطمين رغبات المحسوبين والمنسوين لهذه الحكومة ، حتى جرها غرورها الى التناول على صاحب العرش المفدى ، بل ربما تحدثوا بما وراء ذلك .

تعلمون جلالتم بان الجيش ، برؤسائه وجنوده ، انما كان خلال هذه المدة يطيع الاوامر المقرونة بارادتم ، بدافع الاخلاص الى قائده الاعلى ، اما وقد تفاقم الامر ، واستمرت حالة البلاد تندهور من سيء الى اسوأ ، والاضطرابات فيها متوالية ، وسياسة الحكومة لم تتبدل ، والعدل مفقود بين رعايا جلالتم ، والبؤس منتشر في بلادكم ، كل ذلك لاجل اسعاد طبقة خاصة على راسها اعضاء الحكومة الحاضرة . فالجيش الذي تهمة مصلحة بلاده ، وتعزيز كيانه ، اسوة بالامم المتحضرة ، يابى ان يبقى صامتا تجاه هذه الحالة السيئة ، التي لا شك في ان نتيجتها ستكون الدمار .

لهذا يتقدم الجيش ليعرض الى اعتاب جلالتم طالبا انتشال البلاد من هذه

انهوة السحيفة ، باصدار ارادتك المطاعة باقالة الوزارة الحاضرة ، وتعيين وزارة من ابناء الشعب المخلصين ، برئاسة السيد حكمة سليمان ، خلال ثلاث ساعات . وعلى فرض مخالفة الوزارة امر جلالتك بالتخلي عن الحكم خلال المدة المضروبة ، فالجيش الذي لا يزال المخلص الامين لجلالتكم ولبلادته ، سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة التي تسهرون لجلالتكم عليها .

الفريق بكر صدقي العسكري
قائد الفرقة الثانية

الفريق عبد اللطيف نوري
قائد الفرقة الاولى

القاء القنابل على بغداد

امهل القائمون بحركة الانقلاب « الوزارة الهاشمية » مدة ثلاث ساعات لتستقيل ، فان أبت (التخلي عن الحكم خلال المدة المضروبة ، فالجيش سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة) كما جاء في انذاره المرفوع الى جلالة الملك .

وكان مقررا بينهم ان ترمي « القوة الجوية العراقية » بعض القنابل على دوائر الحكومة ، بعد انتهاء مدة الانذار ، تبينا لقوة الحركة ، وكان الاجتماع في القصر لا يزال منعقدا لدرس الحالة العامة ، والبحث عن وسيلة لانقضاء الموقف ، بحيث مرت مدة الانذار والمجلس يوالي البحث من غير ان يتوصل الى نتيجة حاسمة .

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة (٣٠) حلقت في سماء العاصمة ثلاث طائرات من طراز اوداك الحربية واخذت تحوم حول دواوين الحكومة ، وكان هدير محركاتها يملأ الاذان ، فالتفت اربع قنابل متوالية يبدو انها كانت دقيقة في طريقة القاها ، اذ سقطت الاولى امام مدخل « مجلس الوزراء » ووزارة الداخلية فاجدثت في الارض حفرة عميقة ، وهزت الديوان هذا سقط اثنائه بعض زجاج النوافذ ، وسقطت الثانية امام « دائرة البريد » بالقرب من دار ياسين الهاشمي ، فقتلت شخصا وجرح آخرون ، والثالثة في النهر . اما الرابعة فقد وقعت امام « دار البرلمان » وقد بلغت الضحايا سبعا من الابرياء بين قتيل وجريح ، ولا تسأل عن الموظفين في اثناء القاء القنابل ، فانهم اضطربوا اضطراب الاهلين ، واخذوا يسابقونهم في الذهاب الى بيوتهم ، وسرعان ما اصبحت شوارع العاصمة ودواوين الحكومة مقفرة لا ترى فيها غير قوات الشرطة التي تولت الضبط .

استقالة الوزارة

عجل القاء القنابل حل الازمة ، فاستقر الراي على ان تسرع الوزارة فسي

الاستقالة : وان يدعى حكمة سليمان الى تأليف الوزارة الجديدة، وفقا لطلب الجيش، اي ان السلاح الذي استخدمته المعارضة ضد « الوزارة المدفعية الثالثة » قبل ثمانية عشر شهرا ، ارتد اليها وهي في الحكم ، فخط الهاشمي الكتاب التالي الذي يدل دلالة واضحة على انه كان مسيطرا على اعصابه ، على الرغم من حراجة الموقف :

بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

مولاي المعظم

تعلمون جلالتم ان الوزارة الحاضرة سعت بكل قواها لتأمين النظام في البلاد، والاخذ بجميع وسائل التقدم ، لا يصلح المملكة الى المستوى الذي يساعدها على القيام بالاعمال المنتظرة ، بالنسبة للظروف العالمية ، الا انه ظهر ان قلة التجربة ، وبعض الاطماع ، قد طوحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد ، ان يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي الى نتائج غير محمودة ، وبعد ان بحثت مع زملائي في الموقف ، وان تراءى لي ان الرغبة متجهة نحو اجتناب تعريض البلاد الى خطر القلاقل الداخلية ، سارعت بالتقدم الى جلالتم بقبول استقالتني من اعباء الوزارة ، سائلا المولى ان ياخذ بيد جلالتم لتجنب الاخطار ، وان يرشدكم الى ما فيه خير البلاد .

العبد المطيع : ياسين الهاشمي

وبعد ان تسلم الملك هذا الكتاب امر بقبول الاستقالة والاجابة عليها بما يلي :
عزيري ياسين الهاشمي
الرقم ج/٨٥٠

تلقيت كتاب استقالتكم . واني لا قدر دقة الظروف الحاضرة وآسف لقبولي ايها ، شاكرا لكم ولزملائكم ما بذلتموه من جهود طيبة وخدمات ثمينة لهذه البلاد .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥
الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٦
غازي
الميلادية .

١٤ - شعبان ١٣٥٥ - ١٠ جمادى الآخرة ١٣٥٦

٢٩ - تشرين الأول ١٩٣٦ - ١٧ آب ١٩٣٧

الوزارة السليمانية



حكمة سليمان

- ولد في بغداد عام ١٣٠٧ (١٨٨٩) وتوفي فيها يوم ٦ حزيران ١٩٦٤ .
- الف وزارة واحدة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ وقد استقالت في ١٧ آب ١٩٣٦ .

في طريق تأليف الوزارة

على اثر تقديم ياسين الهاشمي كتاب استقالة وزارته ، تلقن رستم حيدر الى حكمة سليمان ، مخبراً اياه بأن الوزارة الهاشمية قد استقالت ، وان صاحب الجلالة يدعوه الى تأليف الوزارة الجديدة ، فجاء حكمة الى « قصر الزهور » وحظي بمقابلة الملك ، فقال له الملك :

« ان الوزارة استقالت : يا حكمة ، وانا اكلفك بتشكيل الوزارة الجديدة » .

فصدع حكمة بالامر ، وجاء الى رئيس الديوان فقال :

« ان جلالة الملك كلفني بتأليف الوزارة الجديدة فاود ان يكون هذا التكليف خطيا » .

فابتسم الرئيس وقال له : « لم يسبق ، ولم تجر العادة ، على ان يكون هكذا تكليف بالكتابة » فامتعض حكمة وقال : « انا اريد ان يكون هذا التكليف خطيا لان الظروف غير اعتيادية » قال هذا ، واستقل سيارته فجاء الى الحاج محمد جعفر ابو التمن ، وقص عليه قصة الاستقالة والتكليف ، فأجاب جعفر انه لا بد من ان يكون التكليف خطيا ، فأخذ حكمة التلفون ، وطلب رئيس الديوان الملكي فكرر عليه : انه يرغب في ان يكون تكليفه بتأليف الوزارة خطيا ، فأجابه الرئيس : ان الوزارة استقلت ، وان الملك يعهد اليكم بتأليف الوزارة ، فلم يبق امامكم مانع من الشروع في التأليف ، وقد ذهب جعفر باشا ، الى الجيش ليتفاهم معه ، ويصد دخوله عن بغداد ، بالصفة التي هو فيها ، حفظا لسمعة المملكة فما كاد حكمة يسمع باسم جعفر ، وذهابه الى الجيش ، حتى امتعض وقال : لا .. لا .. انا لا اؤلف الوزارة ، كيف يذهب جعفر الى الجيش ، وقد استقلت الوزارة التي هو فيها ؟ هذا ما يصير . فأجابه رئيس الديوان : ان جعفر يحمل رسالة خاصة من الملك الى بكر صدقي فازداد حكمة غيظا ، والقي السماعة من يده ، وراح الى أصحابه يقص عليهم هذا الخبر .

ويقول الاستاذ ساطع الحصري في ص ٢/٥٨٢ من مذكراته ان « وصول خبر قتل جعفر العسكري اثار مخاوف حكمة سليمان ، واراد ان يتخلى عن تأليف الوزارة ، ولكن رستم حيدر فكر بالفوضى التي تنجم عن ذلك فقال لحكمة سليمان : كيف يجوز ان تتخلو عن تأليف الوزارة بعد ان أوصلتم الامور الى هذا الحد ؟ ومن يستطيع تأليف الوزارة في هذه الظروف ؟ وكيف تصبح حالة البلاد اذا بقيت بلا حكومة بعد هذه الحركات ؟ وهذه الكلمات هدات روع حكمة سليمان فالف الوزارة » ا ه .

حديث جعفر ومقتله

كانت فكرة استقالة الوزارة الهاشمية قد اختمرت في اذهان اعضاء الوزارة ، منذ ان اطلعوا على منشور الجيش ، وتذكروا حوله في اجماعهم الذي عقدوه في مجلس الوزراء ، ولكنهم كانوا يلتمسون اسبابا لهذه الاستقالة تحفظ للوزارة كرامتها ، وللجيش سمعته ، ولا سيما وقد كان عدد المظلمين على هذه الحركة مسن الضباط ضئيلا جدا ، ولم يكن عدد المدنيين الذين كانوا يعرفون بعض الشيء عن هذه الحركة ليتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة .

والظاهر ان الاشاعات التي روجها اعوان الانقلاب في مصر وسوريا والعراق عن تفكير « الوزارة الهاشمية » في مقاومة حركة الجيش عن طريق القبائل ، او الشرطة ، او كليهما ، لا تستند الى برهان يصح الركون اليه ، ولا سيما وان معظم الضباط في الفرقتين : الاولى والثانية كانوا يجهلون اسرار الحركة التي قام بها الفريقان ، وكانت جل معلوماتهم تستند الى ان القوات الزاحفة على العاصمة ، انما تقوم بهذه الحركات ، كتمارين يراد بها الدفاع عن « بغداد » فيما اذا دأهما اجنبي ، وليس لهم ان يطلبوا ايضاحا عما يؤمرون به في مثل هذه الاحوال .

على ان رئاسة اركان الجيش كانت قد ابرقت الى امر منطقة الديوانية تطلب ارسال الفوجين الموجودين لديها الى بغداد فورا ، فلما تسلم الرئيس عسلي غالب صورة من هذه البرقية ، بصفة كونه امرا للمذخر في بغداد ، ومسؤولا عن اعداد الارزاق لهذين الفوجين ، طر صورة البرقية الى الفريقين المشار اليهما ، فابرق الفريق عبد اللطيف نوري الى امر منطقة الديوانية يمنعه عن القيام بآية حركة ، كما ابرق الى « مديرية الشرطة العامة » يحذرها من انصياع الشرطة الى اوامر الوزارة القائمة . وكانت هذه المديرية قد ابرقت الى امر القوة السيارة في الديوانية حسن فهمي المدفعي ، ان يتوجه مع هذه القوة الى بغداد ، فابرق « حسن فهمي » الى الفريق بكر صدقي يقول : انه يضع نفسه والقوة التي معه تحت تصرفه .

اما الوزير « العسكري » فكان لا يعتمد على العنف السياسي ولا يؤمن به ، وكانت سمعته عالية بين ضباط الجيش فارتأى ان يستفيد من هذه المنزلة ليحول دون توسع الحركة ، فخرج من مقر وزارته وجاء الى (دائرة العينة) فوجد كلا من الزعماء : الحاج رمضان ، وامين العمري ، ونظيف الشاوي ، مع فريق من الضباط ، يتذكرون في موضوع الجيش وحركته ، فأرسل الى سكرتير الوزارة احمد المناصفي ، يسأله عما لديه من معلومات ، وبعد ان بسط له المناصفي كل ما جمعه من اخبار ، طلب الوزير رقعا من الورق لكتابة بعض الاوامر ، قبل ان تستقبل الوزارة ، وقبل ان يجتمع بزملائه في قصر الزهور ، فلما جيء له بالورق ، خط الاوامر التالية ، وسلمها الى نائب رئيس اركان الجيش الزعيم محمد امين العمري ، ليرسلها الى اصحابها مع من يعتمد عليه .

١ - الى الزعيم اسماعيل نامق

اجمعوا الثلاثة (كذا) كتائب وباقي القوة السيارة وانتظروني في شهربان ، يجب ان تتحركوا اليوم نحو شهربان .

جعفر العسكري

٢٩ - ١٠ - ١٩٣٦

٢ - الى العقيد اسماعيل حقي امر المدفعية

توجهوا مع القوة المدفعية نحو بغداد ، ولا تاتوا بحركة قبل مواصلي اليكم

جعفر العسكري

٢٩ - ١٠ - ١٩٣٦

٣ - الى العقيد سعيد التكريتي

اجمعوا لواءكم وتوجهوا نحو بغداد اليوم

جعفر العسكري

٢٩ - ١٠ - ١٩٣٦

٤ - الى الفريق عبد اللطيف نوري

لا تأتوا بحركة الى حين وصولي اليكم

جعفر العسكري

٢٩ - ١٠ - ١٩٣٦

ويقال ان هذه الكتب لو وصلت الى اصحابها ، لفشلت الخطة التي احكم ووضعها الفريقان بكر وعبد اللطيف ، ولكنها ارسلت مع الرئيسين حسيب الربيعي وعبد المطلب الامين (١) وبينما كان الرئيسان في طريقهما الى ديالى ، اعترض سبيلهما بعض ضباط الاستطلاع من الجيش ففتشوهما وصادروا هذه الرسائل منهما ، وما لبثوا ان اعتقلوهما ، وبعثوا بالرسائل المذكورة الى الفريق بكر صدقي ، فكان وصولها الى يده سببا لقتل الوزير العسكري .

اما العسكري فانه بعد ان كتب هذه الرسائل ، استقل سيارة امين العمري مصطحبا شاكرا القراغولي (٢) وذهب الى ديوان مجلس الوزراء ليذاكر الرئيس في الموقف الراهن ، فما كاد يدخل بناية المجلس حتى سقطت القنبلة الاولى ، ولما علم ان الهاشمي في « قصر الزهور » اسرع بالذهاب اليه ، فوجد الاجتماع منعقدا ، فاشترك في المذاكرة التي اسفرت عن تقديم الاستقالة .

وطلب العسكري الى الملك ان يأذن بكتابة رسالة شخصية الى بكر صدقي ، فيحملها اليه بنفسه ، ليصرف نظره عن دخول الجيش الى العاصمة (٣) وممع ان جلالة تظاهر بأنه لم يكن ميالا لقيام وزير الدفاع بهذه المهمة ، لم يشأ ان يرد الطلب ، فأمر رئيس الديوان بكتابة ما يلي :

(١) قال لي اللواء الركن المتقاعد عبد المطلب امين في مطلع عام ١٩٧٧ - وقد بلغ كلالنا من العمر عتيا - ان الرسائل الاربعة التي كتبها الوزير العسكري ارسلت مع زميله الرئيس حسيب الربيعي فقط . اما هو ، عبد المطلب ، فقد كلف بمهمة شغوية ، وانه سافر الى مقر العقيد سعيد التكريتي في جلولة عن طريق غير مطروق حتى اذا سمع منه خبر مقتل الوزير جعفر العسكري ، عاد الى بغداد بالطريق التي سلكها عند مغادرته ايهاا .

(٢) انا نروي قصة قتل جعفر العسكري كما رواها لنا الحاج شاكرا القراغولي الذي صحب جعفرا في سيارته حتى تسلمه الضباط الذين قتلوه ، وقد مسح هذا الفصل بخط يده .

(٣) « ولعله اراد ان يفصل العار الذي لحق به فخرج الى الجيش وقتل من قبل اتباع بكر وهم من امثال توحلة » .

مذكرات طه الهاشمي ص ١٤٥

عزيري بكر صدقي ..

هذا الكتاب تسلمونه من السيد جعفر العسكري ، الذي سيلقيكم بصورة خصوصية لاجل بحث الموقف . وقد بلغني الآن ان بعض الطيارات اقلت ثلاث قنابل فاستغربت هذا الحادث جدا ، بعد ان اخبرتكم تلفونيا بلزوم ايقاف كل حركة موقتا لاتدبر الوضع الحاضر . ان كل حركة اخرى سوف لا تخلو من ان تؤثر اسوا الانسر على مستقبل البلاد ، وسمة الجيش ، اذ ليس من حاجة الى شيء من ذلك البتة ولا بد من ان تفهموا التفاصيل من جعفر .

قائدكم الاعظم

٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

غازي

« وقد اول بعض المطلعين على الحقائق اندفاع العسكري الى اخذ الكتاب من الملك والذهاب الى الثائرين ، بالرغم من معارضة الجميع لهذه المخاطرة غير المبررة ، بأنه كان ينوي الالتحاق بهؤلاء في وسط الطريق ، ويأتي معهم الى العاصمة ليتراس العمل الثوري ، ويزيل خصومه من الوزارة ، ويستتب له الامر ، ولكن اكتشاف الثوار برقية أرسلها هو كوزير للدفاع ... افسد جميع ما كان يتصور » اهـ (١) .

تحرك « العسكري » من « قصر الزهور » في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر يصحبه الرئيس الحاج شاکر ، والرئيس الاول طاهر محمد مرافق الملسك ، وعند وصوله الى شارع « نوري السعيد » في طريق بعقوبا ، شاهد العقيد يوسف العزاوي ، فسأله عن مقر الجيش الزاحف ، فأجابه انه ترك خان بني سعد (منتصف طريق بغداد - بعقوبا) فاصطحبه في سيارته أيضا .

وكان « الفريق بكر صدقي » قد سمع بمقدم الوزير العسكري ، بعد ان اطلع على كتبه ، فاعد عدته ، وجمع صفوة الضباط الذين اعتمدتهم لتنفيذ فكرة القضاء على وزيره ، واسر اليهم بسر بقي مكتوما الى حين ظهوره (٢) . فان « العسكري » لما وصل الى نقطة (المخفر) وجد سرية الرشاشات الآلية قد اخذت موقعا عسكريا على عرض الطريق ، وتقدمت منه سيارة الجيش التي تحمل الرقم (١٢٩) ويقودها العريف ابراهيم ، وفيها الرئيس اسماعيل عباوي الموصل الميعود ب (ابن توحله) فنزل منها اسماعيل وطلب الى الوزير ان ينزل ويركب معه لمقابلة الفريق بكر

(١) ملكرات توفيق السويدي ص ٢٧٢ .

(٢) تلقى بكر عدة برقيات من بغداد تشير الى حركة العسكري فايقن ان هناك خطة مبيتة لاجهاض حركته ، واعتبر جعفر العسكري عدوا لفكرة الانقلاب ، كما تأكد من ان وصول الرسائل الى اصحابها سيمرضه للخطر ، فجمع صفوة غباطه وقال : « ان جعفر باشا قادم علينا فمن يتصدى لقتله » ؟ فلم يجبه احد ، فكرر السؤال ، فلم يجبه احد ، فالتفت الى « جمال جميل » وقال : (انت) فاجاب هذا (ثامر سيدي) ثم التفت الى « لآزار » وقال له : (وانت) فاجابه (امرك سيدي) ثم قال لجميل فتاح وانت ، وهكذا قال لجواد حسين .

صدقي ، بعد ان جرده من مسدسه وبعض اوراقه ، ورفض ان يصطحب معه احدا من رفاقه ، فلم يسع العسكري غير الامتثال ، وبقي العقيد العزاوي والرئيسان : شاكر القره غوللي وطاره محمد في السيارة يحرسهم الجند . ويروي ان جعفر شاعر بما كان يبتدئ له القدر فالتفت الى اسماعيل عباوي وقال له : اني اعلم انكم تريدون بي سوءا وانا لا اهاب ذلك لان الموت نتيجة كل واحد واني اقول لكم انكم جميعا ستتحملون نتيجة اعمالكم هذه وستجرون البلاد الى سلسلة من الاغتيالات لا حد لها .

ويقول رفاق العسكري انهم شاهدوا السيارة التي اقلتهم لا تسير باتجاه الطريق العام ، وانها سلكت طريقا آخر ، فحاولوا الاستفسار عن السبب ، ولكنهم منعوا من الكلام . اما السيارة فانها لما وصلت الى « نهر الوزيرية المندرس » وقفت ونزل منها جعفر واسماعيل وذهب بها السائق العريف ابراهيم ، ليخبر بكرا بمقدم العسكري ، ثم رجعت بعد بضع دقائق تحمل كلا من الملازم الاول جمال جميل ، والمقدم جميل فتاح ، والملازم الاول الطيار محمد جواد حسين ، والرئيس الاول لازار برودوس ، والآخر رومي الاصل تطوع في الجيش الحجازي العربي عام ١٩١٨ م ، فكان موضع رعاية العسكري فقدمه ورقاه حتى اوصله الى رتبة « رئيس اول » في الجيش العراقي ، وقد نزل هؤلاء الاربعة من السيارة ، بعد ان ملأوا مسدساتهم فتقدموا من الوزير ، واطلق كل منهم عيارا ناريا عليه ، فسقط العسكري يتخبط بدمه ويلفظ النفس الاخير ، ويقال ان « الرئيس لازار » رفس القتل بقدمه بعد ان ضربه بمسدسه (١) .

وركب القادة سياراتهم وذهبوا الى بكر صدقي ليخبروه بما تم ، فطلب اليهم احضار الحاج شاكر ورفيقيه ، فلما حضروا صافحهم فرادي ، واخذ اربعين دينارا من « المقدم راسم سردست » فسلمها الى العقيد يوسف العزاوي ، ليؤمن الارزاق الى القطعات الزاحفة على بغداد ، وامر الحاج شاكر ان يساعده في ذلك ، فقال له الحاج : « انا جئت بوزير فهل ارجع بحقيبة » ؟ فأجاب بكر : اذهب مع العقيد

(١) جلست الى الفريق عبد اللطيف نوري ، في مقهى الترينوف بدمشق ، في يوم ٤ تموز سنة ١٩٣٩ ، لاستمع الى معلوماته عن الانقلاب ، فقال معاليه ، ان قتل العسكري لم يكن على بال احد ، وانه لا يزال مكبوا من اثر هذه المفاجئة ، وانه يشعر بانفجار في شرايين قلبه كلما تذكر هذه المفاجئة ، ولهذا فانه لا يريد البحث في هذا الموضوع لان صحته لا تساعد على ذلك . اما لازار فانه لا يزال ينكر تهمة اشتراكه في مقتل العسكري وقد اجتمعتا به في الحجة بسورية وكذلك الملازم الاول الطيار جواد حسين .

وفي فاتح عام ١٩٧٧ ظهرت اقصوصة جديدة في عالم الدواوين تقول : ان الرئيس حبيب الريمي كان مع الضباط الذين ارسلهم بكر صدقي لقتل جعفر العسكري ، وانه هو الذي تولى القتل امتثالا للامر الذي تلقاه من بكر ، وان بقية الضباط رموا جعفر بمسدساتهم بعد موته للدلالة على انهم امتثلوا ما امروا به . وقد ايد لنا هذه الاقصوصة كل من اللواوين المتعاضدين : عبد المطلب امين وخليل جميل .

يوسف ، ثم ارجع الى ما وراء سدة ناظم باشا ، واخبرني عن حالة بغداد ، وموقف الوزارة ، فلم يسع الا الامتثال ، فاستقل السيارة وقفل راجعا ، ولما وصلت السيارة « مخفر شرطة الميسيل » استوقفتها شرطي من المخفر ، وقال ان جلالة الملك يريد ان يكلم بكرا من هنا بالتلفون . وبينما هم بالموضوع ، اقبلت سيارة الجيش التي تحمل الرقم ١٢٩ وفيها قتلة جعفر ، فاخبروا بما يريده الملك فلم تمض بضع دقائق حتى حضر بكر وكلم الملك ، ثم جمع القادة وصار يملئ عليهم امر الدخول الى بغداد .

وجاءت من بغداد ، في تلك الآونة ، سيارة تقل الرئيس سعدي مصطفى ، ونائب الاحكام انطوان لوقا ، فتهاشما مع الفريق بكر ، ولما تهيأ انطوان للعودة ، ركب معه الحاج شاكرو طاهر محمد ، وما كادت السيارة تصل السدة المذكورة حتى التفت نائب الاحكام اليهما وقال : « ان جعفر باشا قتل » .

ولما تألفت « الوزارة المدفعية الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧ م ، استحصل المدعي امرا ملكيا بنقل جثمان العسكري من مدفنه المجهول الى المقبرة الملكية ببغداد ، فنقل اليها في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٧ باحتفال عسكري ، ودل التقرير الطبي المعطى في هذا اليوم ، على انه مصاب بخمس طلقات ، وقد حاولت هذه الوزارة ان تحاكم القتلة ، فحال « قانون العفو العام » الذي استصدرته « الوزارة السليمانية » في ١ مايس سنة ١٩٣٧ دون ذلك ، وفيما يلي نص التقرير :

وزارة الداخلية س ٦٥٤ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٣٠

تبين لنا من تقرير المحقق العدلي للرصافة ، بأن التحقيقات الجارية أسفرت عن اكتشاف جريمة قتل المرحوم الفريق السيد جعفر العسكري ، وان القاتلين هم كل من : المقدم جميل فتاح ، والرؤساء لازار اندروس ، وجواد حسين ، واسماعيل عباوي الشهير بـ « اسماعيل توحله » والملازم جمال جميل ، وقد قتلوه رميا بالرصاص في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بأمر من رئيس اركان الجيش حينذاك السيد بكر صدقي ، أثناء تقدم الجيش على بغداد بالقرب من نقطة بشر النصف ، وذلك كما اعترف به المتهمون انفسهم ، وحسب شهادتي العرفاء : فحل ابن جزاع ، وسائق سيارة الجيش ابراهيم خليل ، اللذين كانا حاضرين عند وقوع جريمة القتل والدفن ايضا ، وكما ظهر من شهادات الضباط الذين كانوا برفقة المرحوم عند ذهابه الى الجيش ، ومنهم الرئيس السيد طاهر محمد مرافق صاحب الجلالة ، والرئيس السيد شاكرو القراغولي ، والسيد يوسف العزاوي ، وقد تقرر اجراء الكشف على محل الحادثة في ٢٥ - ١١ - ١٩٣٧ لمعرفة ما اذا كانت الجريمة قد وقعت ضمن لواء بغداد ، او لواء ديالى ، لتوديع القضية الى مرجعها القانوني . وقد افاد المتهمون بان القضية الموضوعة البحث هي من تفرعات الانقلاب الذي صدر قانون العفو العام عما حدث فيه من الجرائم وبمركبها ، وان هذه الجهة لم تتحقق في جريان التحقيق حتى الآن ، نعرض ذلك للتفضل بالاطلاع .

و . متصرف لواء بغداد

الجيش يستمر في الزحف

تركنا الجيش الزاحف على « بغداد » في « بعقوبا » لنقص حديث مقتل جعفر .
فعلينا الآن ان نراققه في زحفه الى بغداد .

لم يكتف « العسكري » بالرسائل المار ذكرها ، ليصد الجيش عن مهاجمة بغداد ، فأمر بإرسال البرقية التالية الى معسكرات الجيش في الروز ، وقره غان ، من مدفعية ، وخيالة :

« أمر وزير الدفاع بأن تتحرك قطعات الفرقة الاولى ، والثانية ، والخيالة ، والمدفعية ، الى بغداد . يخبرنا آمروا الفرق والخيالة والمدفعية عن زمن حركتهم ماشيا ، وعن الزمن والمحطة التي يريدون احضار شاحنات العفش وغيرها » اه .

ولما كانت القوات المربطة في قره غان وبلدروز قد شرعت في الزحف فعلا ، رد الفريق عبد اللطيف نوري على برقية الوزارة بما يلي :

من قائد الفرقة الاولى الى وزير الدفاع - بغداد
الموقف يتطلب تنحي الوزارة الحاضرة حالا . تنتظر وحدات الجيش خبر
تنحيها وانباءنا فورا .

واجاب الفريق بكر صدقي على البرقية المشار اليها بالبرقية التالية :

من قائد الفرقة الثانية بكر صدقي الى وزارة الدفاع - بغداد
« انني متقدم نحو بغداد مع الفرقة الثانية لاسقاط الوزارة »
ولما كان الفريق عبد اللطيف اخذ على عاتقه محافظة مؤخرة الجيش ، فقد طير
البرقيتين التاليتين :

١ - من قائد الفرقة الاولى الى مدير الشرطة العام - بغداد
نوصيكم بوجوب اجتناب كل حركة ضد قطعات الجيش القائمة بواجب وطني
انبثونا . اه

٢ - من مقر القيادة الى الزعيم أمين العمري - بغداد
انبثونا ما تم من سقوط الوزارة . اذا تم تنحيها ، حافظوا على الضبط في
العاصمة ، الى ان تدخلها قوات الجيش . اه « عبد اللطيف نوري »

وبينما كانت اسلاك البرق تنقل هذه الرسائل ، كانت القوات تزحف على
بغداد بسرعة فقد غادرت « بعقوبا » في صباح الخميس ٢٩ تشرين الاول ، وصارت
على ابواب بغداد في الساعة الرابعة بعد الظهر ، فاحتلت « سدة ناظم باشا »

المحيطة بالعاصمة ، واقامت المتاريس ، ونصبت المدافع (١) فذعر الناس وخافوا ، وارتبكت الجاليات والشركات الاجنبية ، وسادت بغداد الرهبة ، واستولى القلق على السكان ، وحاول الاهلون ان يجمعوا المون فلم يجدوا مخازن مفتوحة ليتداركوا منها حاجاتهم المعاشية .

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استقالت - كما قدمنا - وصدر التكليف الملكي الشفوي الى حكمة سليمان بان يؤلف الوزارة الجديدة ، فلما اصر على ان يكون هذا التكليف خطيا ، وقع صاحب الجلالة خطاب الاسناد المطلوب ، فكان لأول مرة في (تاريخ الوزارات العراقية) يقع التكليف خطيا :

عدد ٥١٠

وزيرى الافخم حكمة سليمان

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان لسنة الف وثلاثمائة وخمس وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة وست وثلاثين ميلادية .
غازي

وعلى اثر ذلك عمم « مدير الشرطة العام » برقية « الفريق عبد اللطيف نوري » على مراكز الشرطة كافة ، طالبا اليها عدم التعرض للجيش بسوء ، ووجوب تسليم السلاح اليه اذا طلب ذلك ، ثم رد على هذه البرقية بما يلي :

من مدير الشرطة العام الى قائد الفرقة الاولى في اليوم

قوات الشرطة قائمة بواجباتها الاعتيادية على محافظة الامن وسلامة الاهلين ، وهي لا تعارض قوات الجيش المخلص لجلالة الملك . الوزارة قدمت استقالتها وقبلت . اه

واجاب الزعيم محمد امين العمري على برقية الفريق عبد اللطيف نوري ايضا بما يلي :

من الزعيم امين العمري الى مقر القيادة : الفريقان بكر صدقي وعبد اللطيف نوري .

سقطت الوزارة . نحن محافظون على الضبط والامن . اتصلوا تلفونيا بجلالة الملك ، واذا لزم تتصلون بنا ايضا . اه

(١) بعد ان اجتازت قطعات بكر صدقي بمقوبة ، امر بقطع خطوط البرق والتلفون عن بمقوبة ، وامر بتأسيس تلفون سيار يخابر بواسطته بغداد .

كيف تكونت الوزارة

كان قد اجتمع في دار السيد كامل الجادرجي كل من السادة : حكمة سليمان ، ومحمد حديد ، والحاج محمد جعفر ابو التمن ، لوضع قائمة بأسماء الوزراء الذين سيشترون في الحكم في حالة نجاح الانقلاب ، وذلك قبل الانقلاب بيومين . وقد تقرر في هذا الاجتماع أن يكون حكمة سليمان رئيسا لمجلس الوزراء ، والحاج محمد جعفر ابو التما وزيرا للمالية وكامل الجادرجي وزيرا للاقتصاد والمواصلات ، كما رشح كامل صديقه يوسف ابراهيم لمنصب وزارة المعارف .

وكان في نية حكمة سليمان ، أن يشرك نوري السعيد في وزارته ، ليأمن جانب الانكليز ، فصره كامل الجادرجي عن هذه النية ، ورشح بدله صالح جبر متصرف لواء كربلا ، كما أن الحاج محمد جعفر أبو التمن رشح أحمد زكي الخياط متصرف لواء الحلة ، إلى منصب وزاري في « الوزارة المرتقبة » فحال الجادرجي دون ذلك أيضا على أساس أن أحمد يمتاز بالعنف والانانية .

وارتأى حكمة سليمان تكليف نصرت الفارسي ، بالدخول في وزارته كوزير للخارجية ، فطالب نصرت ببعض التحفظات ، فوقع التكليف على ناجي الاصيل . فلما نجح الانقلاب ، راجع عزت الفارسي كاملا الجادرجي ليعرض استعداد أخيه السيد نصرت للدخول في الوزارة ، فأفهمه الجادرجي أن القائمة أرسلت إلى البلاط الملكي .

أما منصب وزارة الدفاع فقد ترك أمر املائه إلى الفريق بكر صدقي ، فاختار هذا له زميله الفريق عبد اللطيف نوري وبذلك تم عدد أعضاء الوزارة الجديدة بعد أن تضافرت عوامل كثيرة للنجاح أهمها تحالف حكمة سليمان مع بكر صدقي وعبد اللطيف نوري .

قال لي متصرف لواء كربلا صالح جبر : أنه تلقى إشارة تلفونية من بغداد : بعد ظهر الخميس ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، تنبئ عن رغبة حكمة سليمان بالتحدث إليه ، فظن أن للسيد حكمة التماسا يريد تنفيذه ، ولم يك قد علم بشيء مما جرى في العاصمة ، وإذا به يكلفه بالدخول في الوزارة التي هو سائر إلى تأليفها ، فاعتذر عن ذلك ، فلم يقبل له عذرا ، فأصر على الاعتذار فلم يكن من حكمة إلا أن القسى السماعه من يده ، وكلفه بالتوجه إلى بغداد فورا .

وبينما كان حكمة في « بناية وزارة الداخلية » يتحدث إلى بقية الزملاء ، الذين سيشترون معه في تحمل اعباء المسؤولية ، دخل عليه أربعة من الضباط يحملون بنادقهم على اكتافهم . وبعد أن أدوا له التحية العسكرية ، أخبروه بأن قطعات الجيش على أبواب العاصمة ، فصدر الأمر بوجوب دخولها إلى المدينة ، على الرغم من المحاولات التي بذلت لتحول دون ذلك . ولما كانت دار السيد نوري السعيد تقع على الطريق العام ، الذي مرت به هذه القطعات ، فقد وزعت عليها المرطبات فسي هذه الدار ، دون أن يشعر أحد بما جرى للفريق جعفر العسكري .

وفي الساعة الخامسة والنصف بدأت القطعات تجتاز الشارع العام ، تتقدمها

القوات الآلية ، والفريق بكر صدقي العسكري ، فارتاح الناس لانفراج الازمة ، بعد ان كان الخوف يفعل فعله في النفوس ، ونشرت فتيات المدارس الاسرائيلية مقعدارا من الازهار والرياحين على رؤوس القادة ، وعندها ابرق الفريق بكر صدقي البرقية التالية الى قائد الفرقة الاولى في الـروز :

سقطت الوزارة الهاشمية وتالفت الوزارة الجديدة برئاسة معالي حكمة سليمان ، وعبد اللطيف نوري فيها وزيرا للدفاع (١) تجري مراسيم الاستيزار في الساعة ١٨ نخبركم باسماء الوزراء بعدئذ .

وابرق الزعيم محمد أمين العمري ، البرقية التالية الى الـروز ايضا :

« دخلت قطعات الفرقة الثانية بغداد بهتاف ، قريبا جدا تجري حفلة الاستيزار » اه .

وفي تمام الساعة السادسة ، تم الاتفاق على ان تكون الوزارة الجديدة بالشكل التالي : في وقت كان وزيران خارج العاصمة : وزير العدلية في طريقه من كربلا الى بغداد ، ووزير الدفاع يحافظ على مؤخرة الجيش في بلدروز فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥١١ لسنة ١٩٣٦ بتعيين :

١ - حكمة سليمان : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية

٢ - جعفر أبو التمن : وزيرا للمالية

٣ - صالح جبر : وزيرا للعدلية

٤ - الدكتور ناجي الاصيل : وزيرا للخارجية

٥ - كامل الجادرجي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات

٦ - عبد اللطيف نوري : وزيرا للدفاع

٧ - يوسف ابراهيم : وزيرا للمعارف

وقد دخل في هذه الوزارة اربعة وزراء جدد هم : ناجي الاصيل ، وكامل الجادرجي ، وعبد اللطيف نوري ، ويوسف ابراهيم ، وتولى بكر صدقي منصب رئاسة اركان الجيش العراقي ، بعد احالة طه الهاشمي على التقاعد (٢) ودعي ناجي شوكت وزير العراق المفوض في انقره ، الى بغداد في ١٩٣٦/١١/٢٤ للاشتراك في

(١) لم يكن الفريق عبد اللطيف نوري قد علم شيئا عن مقتل وزيره جعفر العسكري حتى ساعة دخوله بغداد فلما احيط علما بذلك امتنع عن اشغال المنصب الذي اسند اليه وبقي رابضا في داره اسبوعا كاملا كانت الوسواس والمخاوف تتناهبه خلالها حتى استطاع ان يغادر العراق بحجة التداوي .

(٢) كان طه الهاشمي قد وصل الى انقرة في يوم حدوث الانقلاب فتلقى أمر احالته على التقاعد وهو فيها .

الوزارة الجديدة كوزير للداخلية فاعتذر . وعلى كل فقد تألفت الوزارة الجديدة بشكل غير مسبوق في « تاريخ الوزارات العراقية » .

وكانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار هذه :

« اني اشكر صاحب الجلالة الملك . وليس لي شيء اقله في مثل هذا الموقف ، سوى اني اطلب الى الشعب العراقي الكريم ، الذي اولانا ثقته ، ان يرجع الى حالته الطبيعية من السكينة والهدوء ، كما اطلب الى الموظفين ان يؤدوا وظائفهم كما ينبغي ، واسأل الله تعالى ان يوفقني لتحقيق الغاية التي اتيت من اجلها » اه (٢) .

اول بيان رسمي للحكومة الجديدة

ما كادت الوزارة تنتهي من مراسيم حفلة الاستيزار حتى ابرقت الى متصرفي الاوية تقول :

« بعناية الله وجهود الشعب الكريم ، وعلى رئاسة الجيش الباسل ، حصلت على عطف جلاله الملك المعظم بتأليف الوزارة ، بعد ان استقالت وزارة الهاشمي ، فاملي وطيد بجميع ابناء الشعب الكريم ، على اختلاف طبقاتهم ، ان يتعاضدوا ويتكاتفوا ، على كل ما يستوجب طمأنينة الجموع ، وسلامته ، وان يعمدوا الى الراحة ، بعد الذي تجشموه من المتاعب في سبيل مظاهر الافراح . ورغبتي الاكيدة في ان يركن كل فرد الى مصالحه واعماله وزراعته والله اسأل ان يسدد خطواتنا ويوفقنا الى ما فيه خدمة المجموع ورفاهه واطمئنانه .

بغداد ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ حكمة سليمان : رئيس الوزراء

وقد نشرت هذه البرقية بشكل « بيان رسمي » في الصحف اليومية ، وهى اول تصريح رسمي بأن « الوزارة السليمانية » توسدت الحكم عن طريق الجيش ، خلافا لصراحة الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي العراقي التسي تنص على ان :

« الملك يختار رئيس الوزراء . وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم » .

السفير البريطاني والوزارة الجديدة

وفي اليوم الثاني من تكوين « الوزارة الجديدة » زار السفير البريطاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، حكمة سليمان ، في مقر وزارة الداخلية ، وبعد تبادل عبارات المجاملة ، سألته عن خطة الوزارة الجديدة في السياسة الخارجية ؟ فرد الوزير الرئيس « ان الوزارة تحترم جميع المعاهدات المبرمة ، وتحافظ على صلات

الولاء القائمة » فر السفير لهذا الجواب وخرج شاكرا . وفي اليوم الثاني من تشرين الثاني ، حظي السفير بمقابلة الملك ، وأجرى معه الحديث الذي تضمنه كتاب رئيس الديوان الملكي الى وزارة الخارجية وهذا نصه :

سري للغاية بغداد في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٦ الرقم/١٠٥

وزارة الخارجية

في الساعة العاشرة من صباح اليوم ، تشرف السفير البريطاني بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك ، وفيما يلي النقاط التي دار البحث حولها :

سال السفير صاحب الجلالة عن الاحوال في البلاد ، فبين انها هادئة وعائدة الى مجاريها الطبيعية ، وذكر كيف سافر ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الى خارج العراق فارتاح السفير وقال : ان سفرهم بالنظر الى الظروف الحاضرة كان اصابة .

ثم ذكر السفير انه قابل رئيس الوزراء ، وانه تكلم معه حول برنامجه ، وقد اعجب به كل الاعجاب ، وهو برنامج يحتاج تحقيقه الى عشر سنوات ، واذا اكمل نصفه فالبلاد تتقدم تقدما كبيرا . ثم اثنى على بعض الوزراء لمعرفته عن احوالهم السابقة وعن اخلاصهم لبلادهم وقال : ان المهم الآن ان تعود قطعات الجيش الى اماكنها ، وترجع الامور الى مجاريها الطبيعية ، وكرر التمني ثلاث مرات ، ومما قاله : ان مقتل جعفر باشا كان له تأثير سيء في لندن . وان الشائعات الاولى ولدت اضطرابا كبيرا ، ولكن الآن اطلمت المحافل في الخارج على حقيقة الواقع ، وهدأت الوسواس ، والامل كبير بحكمة جلالة الملك واخلاص رئيس الوزراء ان تسير البلاد بخطوات قوية نحو النظام وال عمران .

وقد جرى حديث غير ما سبق حول امور اخرى ليس لها علاقة بالشؤون العامة .

صورة منه الى سكرتير مجلس الوزراء - للاطلاع

وتشير البرقيات التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها في بغداد ، ان الوزارة المشار اليها طلبت الى سفيرها ان يكون على اتصال مستمر برئيس الوزراء الجديد حكمة سليمان ، وان يبدي تأييد حكومته البريطانية لحكومة الانقلاب ، ورغبتها في ان يستند النظام الجديد الى مراعاة الراي العام العالمي ويتجسد ذلك في مراعاة الاقليات في العراق (١) .

(١) كانت الحكومة البريطانية تخشى ان يؤدي حقد حكمة سليمان وبكر صديقي على التيارين الذين تمردوا على الجيش العراقي في عام ١٩٣٢ باغراء وتحريض من الانكليز ، الى الفتك بهم من جديد ومطاردة ملوكهم « اي رؤسائهم » فجاءت تحذره من الراي العام .

فكرة الفتك بالزعماء

كان مثل مؤلف هذا الكتاب ، مثل جمعية الهلال الاحمر المعروفة ، تجوب مناطق المتحاربين على اختلاف نزعاتهم ، لتؤدي واجبها الانساني ، دون ان تلاقي عنتا من احد . فكنا نتصل برؤساء الوزراء ، وبيقية الوزراء لنأتي باليقين من الاخبار . وكنا نبذل جهدا كبيرا للظفر بالوثائق والمستندات .

وكان قد شاع في بغداد ان « الوزارة السليمانية » رأت ان تفتح قائمة اعمالها بقتل كل من السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي ، وباسين الهاشمي ، وتصفى الحساب مع خصومها على هذا الاساس ، فذهبتا لتطلب وسيلة للاتصال بحكمة سليمان للوقوف على جلية الامر ، فالتسنا السيد جعفر حمدي وزير المعارف في « الوزارة السليمانية المعدلة » ان يشفع لدى السيد حكمة لنا بجلاسة معه تعييننا على اكتشاف الحقيقة ، فلم يبخل الوزير بالشفاعة المطلوبة ، ولا الرئيس بالجلاسة المنشودة لتحقيق غرضنا التاريخي .

وكانت الساعة الرابعة بعد ظهر السبت الموافق ١٦ نيسان ١٩٣٨ م ، موعد الاجتماع في دار حكمة بالصليخ ، فجلست الى صاحب الدار اتكلم بحرية تامة ، وهو يرد علي بلطف وصراحة . ولما وصل بنا الحديث الى موضوع الفتك بالوزراء ، وتصفية الحساب مع الخصوم قال :

« جاءني بكر صدقي الى « ديوان وزارة الداخلية » في مساء يوم الانقلاب ، واعرب عن رغبته في ان يتعشى عندي ، هو وبعض الضباط والجنود ، في مساء اليوم لمذكور ، فرحبت بالطلب ، وانتقلنا الى الدار ، وبعد ان اكلنا هنيئا ، قال لي بكر « ان كلا من هؤلاء الضباط سيتولى قتل احد الوزراء ، فماذا تقول ؟ فقلت له : « اني مستعد لاستحصال ارادة ملكية بجعلك رئيسا للوزارة فتفعل ما تريد » فاستغرب بكر هذا الجواب مني وقال : « ان القوم سيقتلوننا اذا لم نقتلهم الآن » فاضطرت ان الاطفه لصرفه عن تنفيذ فكرته هذه ، وقد جعلت مبيتته وصحبه في داري ، في تلك الليلة ، للحيلولة دون تنفيذ هذه الفكرة الجهنمية « واوصيت الخدم ان يوقظوني من النوم عند اول حركة تبدو من الضباط » .

قلت لصاحب الفخامة : ان الذي عندي من معلومات ، هو ان الوزارة قررت ان تقتل كلا من رشيد ، وباسين ، ونوري ، وانكم قلتم لبكر صدقي ان لا لزوم لهذا القتل بعد ان استقالت الوزارة ، وان بكرا اصر على تنفيذ خطته ، فاستنجدتم بالرئيس على غالب فوجدتم عليا يشارك بكرا فكرته ، فاضطرتم الى الاستعانة بقرينتكم لمنع الاذى ، وان نوري لما سمع بهذا القرار ، اتصل بالسفير البريطاني واعلمه بما تقرر ، وان السفير استدعى الميجر ادمونس مستشار وزارة الداخلية ، وطلب اليه ان يذهب الى رئيس الحكومة ويعلمه بأنه : اذا وقع اعتداء ما على اي شخص في العراق ، فان السفير يغادر وجماعته بغداد في الحال ، وان المستشار لما نقل اليكم قول السفير ، وافقتم على حقن دماء الوزراء الثلاثة بشرط ان يغادروا العراق . اه

فاجابني السيد حكمة قائلا : القضية كما ذكرتها لك ، وقد جاءني الميجر ادمونس وسألني عن لسان السفير عما اذا كان في النية قتل احد الوزراء في الوزارة المستقلة ، فاخبرته بما جاءني به بكر صدقي ، وما أجبته به ، وكيف أنني استطعت ان احمله على صرف النظر عن رايه ، فشكرني ادمونس على جوابي وانصرف . اه

ثم كتبت الى الميجر ادمونس ، مستشار وزارة الداخلية ، بتاريخ ١٣/٦/١٩٣٩ اسأله التفضل على التاريخ ببيان صيغة الرسالة التي حملها من « السفير البريطاني » الى « رئيس الحكومة » فكتب الي معتذرا عن اجابة طلبي ، بصفة كونه احد موظفي الحكومة ، ولكنه وافق على ان يطلع على الروايات المختلفة في هذا الموضوع ، ليقول كلمته في الصحيح منها .

ومع اني ارسلت الى المستشار هذه الروايات ، فانا لم احظ بالغاية التي رجوتها من هذه المراسلة ، غير اني استنتجت من جوابه الغامض المطول : ان ذهاب « الميجر ادمونس » الى « رئيس الوزراء » شجع الاخير على مواصلة مساعيه لانتفاذ حياة الهاشمي وصحبه ، ولا سيما وان حكمة كان يرغب رغبة صادقة في حقن دماء الوزراء الثلاثة .

وهناك روايتان رواهما لي وزيران : احدهما السيد صالح جبر وزير العديلة في « الوزارة السليمانية » وثانيهما السيد رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية في الوزارة المستقلة :

قال لي السيد صالح جبر في يوم ٢٥ مايس عام ١٩٣٩ في ديوانه الرسمي : « لما وصلت الى بغداد من كربلا عصر يوم الخميس ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وفهمت كل ما جرى ، زرت المرحوم « ياسين الهاشمي » في داره ، وعرضت عليه فكرة اشتراكي في الوزارة الجديدة ، فأشار علي بضرورة قبول التكليف . فلمّا أبدت ما لدي من اعدار تحول دون ذلك ، أجابني لا بد من اشتراكك معهم ، وستساعدنا مساعدة نذكرها لك ، فانك ستخفف من غلوائهم ، وتحول دون فتكهم بنا ، فان القوم مصممون على التعرض لحياتنا . اه

وقال لي السيد الكيلاني في عصر يوم الاحد ١٧ نيسان ١٩٣٨ م : « جاءني المرافق الاول للملك غازي العقيد السيد احمد ، في صباح يوم الجمعة الموافق ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٦ م وقال لي ان جلالة الملك يرغب في ان اغادر العراق حالا ، فلم اتأخر عن فهم الغاية من هذا التكليف ، ولا سيما بعد ان علمت ان كلا من !المرحوم ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، قد بلغا عين الرسالة التي حملها السي العقيد السيد احمد » اه .

وقد اكد لي السيد حكمة سليمان بانه هو الذي اشار على الملك غازي ان يشير على السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ، ونوري السعيد ، بمغادرة العراق ،

رعاية للمصلحة العامة ، وخشية من أن يصيبهم مكروه ما على أيدي الضباط المتحمسين .

وعلى كل فقد غادر بغداد مساء يوم الجمعة ٣٠ - ١٠ - ١٩٣٦ كل من السيدين : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني تصحبهما سيارات الشرطة المسلحة ، حتى أوصلتها الى الحدود السورية ، وقد ارسل حكمة سليمان ابن أخيه « جزمي » لمرافقتها وتطمينهما .

اما نوري فقد غادر العاصمة الى القاهرة في صباح يوم السبت ، هو وعائلته ونجله صباح ، تحملهم طائرة حربية من السلاح البريطاني ، بعد ان قضوا ليلتين في السفارة البريطانية (١) وكان السفير البريطاني قد استأذن حكمة للسماح بنقل السعيد وعائلته على طائرة بريطانية ، فلم ير حكمة مانعا ، وصدر على اثر ذلك هذا البيان :

« لما كان الواجب يقضي على الحكومة أن تعمل كل ما من شأنه استتباب الامن وتأمين راحة أبناء البلاد وسكانها ، ولأجل ان يسود الاستقرار والسكون ، فقد فارق العراق كل من ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، وتوصي الحكومة بان يكون رائد الجميع المصلحة العامة وفي سبيلها تفنى مصلحة الاشخاص »

على ان فكرة قتل الهاشمي ورفيقه : الكيلاني والسعيد لم تبرح بال الفريق بكر صدقي حتى بعد نفيهم . فقد اخبرني السيد كامل الجادرجي في يوم ١٣ كانون الاول من عام ١٩٦٤ ان بكرا قد زاره في مقر عمله في أحد ايام وزارته وقال له « اذا اتفقنا نحن الثلاثة : انا وانت وابو التمن على امر ما ، فستؤدي خدمات جلى لهذه البلاد » ثم اضاف الى ذلك قوله انه قرر قتل هؤلاء الوزراء في منفاهم فلما استنكر الجادرجي هذا التفكير رد عليه بكر بأنه كان مازحا في حديثه .

ابعاد الاقارب والمحسوين

علمت « الوزارة الجديدة » ان في بغداد عددا كبيرا من الموظفين والاهلين مباحين يزال يعطف على « الوزارة الهاشمية » ويؤيد سياستها ، على الرغم من زوال حكمها. فرأت ان ترحل كل شخص خطر يمت الى الوزراء المبعدين بنسب او سبب ، كما اعزت الى ليف من الموظفين الذين لم تكن لتطمئن الى سلوكهم السياسي بوجوب استحصال اجازات لمفادرة العراق ، فكان ممن غادره على هذا الاساس ، تحسين العسكري شقيق الوزير القاتل جعفر العسكري ، واحمد المناصفي موضع اسرار نوري السعيد ، وعلي ممتاز الدفتری نسيب السيد الهاشمي .

وقد ترتبت على تسفير هؤلاء الموظفين نتائج مالية ، فانهم ما كادوا يعودون الى

(١) كان نوري السعيد قد التجا الى المفوضية المصرية بعيد سماعه نبأ قتل صوره جعفر العسكري ثم انتقل الى السفارة البريطانية بسيارة السيد توفيق السعدون الخاصة .

العراق ، بعد مقتل بكر صدقي ، حتى اقاموا الدعاوى على الحكومة فسي « مجلس الانضباط العام » فاستحصل علي ممتاز حكما في ٨ كانون الثاني ١٩٣٨ يقضي باعتبار اجازته التي ارغم على استعمالها غير مشروعة ، واستحصل احمد المناصفي حكما في ١٩ مارت ١٩٣٨ مآله ان الغاء وظيفته ، بعد سفره من العراق ، لم يكن مشروعا ، والزمتم الخزانة العراقية برواتبه المتراكمة . واخبرني جميل عبد الوهاب حاكم صلح بغداد ، بأنه منح ما يستحقه من الاجازات الاعتيادية والمرضية ، قبل ان يتحقق مرضه بتقرير طبي .

وذكر لي السيد جعفر حمدي ، وزير المعارف فسي « الوزارة السليمانية المعدلة » انه ذهب الى وزير المالية الحاج محمد جعفر ابو التمن ، يلتمسه عدم مضايقة صادق البصام وزير المعارف في الوزارة المستقيلة ، وانه لا بد من الاستفادة من مواهبه ونشاطه ، فرد عليه ابو التمن قائلا :

« انت لا تعرف صادقا يا سيد ، فان هذا الرجل كان يعاكسني في كل صغيرة وكبيرة ، يوم كان مديرا في المدرسة الجعفرية ، وانا لا يمكن ان ارضى عنه الآن . »

فرد عليه السيد جعفر قائلا : ان الوزارة لا تدار بالمواطف ، وان القضايا الشخصية لا يجوز ان تؤثر في القضايا العامة ، وان سياسة الدولة يجب ان تكون فوق سياسة الاشخاص .

هل كانت الوزارة الهاشمية عالة بالقدر ؟

كان السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في « الوزارة الهاشمية الثانية » يقول :

« لا يوجد شخصان يتباحثان في السياسة العراقية الا وكنت ثالثهم » .

ويدل هذا القول على شدة انتباه الكيلاني ، ويقظته في مجابهة الطوارئ . لهذا كان عجب الناس شديدا حين علموا ان « الكيلاني » لم يكن مسبوقا بما حاكمه الخصوم لاقالة هذه الوزارة . وقد تحدث فخامته الي في يوم ٢ كانون الاول ١٩٣٧ في الموضوع فقال :

« كنت ساعدت بكر صدقي منذ ابرز كفاءته المشهودة في حركات تاديب التياراتين عام ١٩٣٣ م ، وكان هو يخلص لي اخلاصا مطلقا ، ويتظاهر بالتفاني في محبته لي ، حتى انه كثيرا ما كان يفتح باب سيارتي لانزل منها ، او يمسك معطفي لالبسه . وكنت لا ارد له رجاء ، ولا يرد لي امرا ، فلم يكن هنالك - والحالة هذه - ما يستلزم اساءة الظن فيه . على اني كنت احرص على ان لا تتسرب اخبار الجيش الى الخارج ، ولهذا منعت دوائر الاستخبارات من مراقبة سلوك الضباط والقادة بصورة مطلقة ، ولا سيما وان للجيش دوائر استخبارات مستقلة ، واسعة ، والجيش بقادته ، ورجاله ، وافراده ، مخلص تمام الاخلاص للوزارة القائمة . اهـ

اما رئيس الوزراء ياسين الهاشمي فكان منصرفا الى قضايا الدولة الخطيرة ،
والى سياستها العليا ، دون غيرها من توافه الامور الداخلية . وكان يعتمد على
وزير داخلته اعتمادا مطلقا كما كان مطمئنا الى الجيش بسبب وجود شقيقه طه على
رئاسة الاركان فيه وان مجلس النواب طوع ارادته لانه هو الذي أجرى انتخابه
واختيار أعضائه . ولما تقدم بكر صدقي باستقالته من منصبه في أواخر تموز
١٩٣٦ م ، كان من رأي الرئيس الهاشمي ان تقبل هذه الاستقالة لئلا يبلغ الدلال
والغرور بهذا الضابط درجة الخطر ، الا ان كلا من رشيد عالي ونوري السعيد حالا
دون ذلك لئلا يفقد الجيش المعنوية كما ادعيا .

وفي الحقيقة كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » يقظة ، وكانت واثقة مسن
عطف الملك عليها ، ومؤازرة الشعب لها واعتماد البرلمان عليها ، الا ان رئيس
الوزراء شعر في أواخر ايلول ١٩٣٦ بانتقاد يوجه الى بعض زملائه ، فكان يتحين
الفرص لاستبدال هؤلاء الوزراء عند سنوح الفرصة ، وقد سمع باعتزام رئيس
مجلس النواب محمد زكي ، ترك رئاسة المجلس اذا لم يجر هذا التبدل ، فأسرع
اليه وتفاهم معه ، وقر القرار على ان يتم ذلك بعد افتتاح المجلس (١) .

مظاهرة فسي بغداد

وزع لفيف من الشبان اليساريين في بغداد في يوم اول تشرين الثاني ١٩٣٦
المنشور التالي :

(١) لفظت الصحف ، وكثرت الإشاعات ، عن حدوث تصدع في صفوف اعضاء « الوزارة الهاشمية
الثانية » في أواخر ايامها ، فذهبنا نستقي الاخبار من مظانها ، فتوصلنا الى هذه النتيجة :
كان قد حصل خلاف شخصي بين رئيس مجلس النواب محمد زكي ، ووزير المعارف صادق البهاسم ،
فأخذ الرئيس يسند الى الوزير بعض التهم ، ويشيع عنه انه سيضطر الى التخلي عن منصبه
الوزاري . وكانت المعارضة تكيل للوزارة اقداح النقد اللاذع ، فرأى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ،
ان يجس النبش ، فندب وزير خارجيته نوري السعيد ، ليعال رئيس المعارضة حكمة سليمان
عن امكان تعاونه مع « الوزارة القائمة » بتقلده احد المناصب الوزارية ، فلم يجد من حكمة غير الصدود ،
ثم عرض الهاشمي على جميل المدفني ان يدخل واعوانه في وزارته فرحب المدفني بفكرة التعاون على ما
فيه مصلحة الوطن . واتصل الهاشمي بعد هذا بوزير داخلته رشيد عالي الكيلاني ، ليعالنه رايه فيما
توصل اليه ، فأجاب الوزير انه يرحب ترحيبا قلبيا ، بانضمام المدفني ومن يشاء الى الوزارة ،
وانه مستعد حتى الى ترك منصب وزارة الداخلية ما دامت هناك مصلحة تقضي بتضامن رجال
البلد ، ولا سيما وان الكيلاني كان يشمر بتعب متزايد من جراء اشغاله منصب وزارة الداخلية
بالوكالة ، علاوة على اشغاله منصب وزارة الداخلية بالاصالة ، وقد سر الهاشمي لهذه النتائج ، ولكنه
ما كاد يفاتح الملك غازي بفكرة اجراء التبدلات الوزارية حتى افهم بضرورة الاحتفاظ بالسيد الكيلاني
كوزير للداخلية . وبينما كان الهاشمي يفكر في حلول اخرى ، بعد ان افهم رشيدا بانه سوف لا يتخلى
عنه ، حدثت حادثة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

« ان الانقلاب الكبير ، الذي جرى باتحاد جيشنا الباسل وجماهير الشعب على اختلاف طبقاتها المتوثبة ، التي ارهقها ظلم افراد قلائل ، آثروا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة ، قد اثر تأثيرا حسنا جدا في النفوس . ولاجل الاستمرار على اظهار الشعور بتأييد هذا الانقلاب ، وابداء الإعجاب بالجيش ، ولاجل الاشتراك فعليا في اظهار الاستياء من الاعمال الفظيعة التي جرت سابقا ، ولزيادة التماسك بين الشعب ، والتعبير الصارخ عن الابتهاج بسزوال الطفيلان الفردي ، وعودة الحرية ، ندعو الاهلين الى القيام بمظاهرة كبرى لتحقيق مطالب الشعب الآتية :

- ١ - ازالة آثار الظلم الماضي .
- ٢ - تقوية الجيش تقوية عامة .
- ٣ - العفو العام عن المسجونين السياسيين .
- ٤ - فتح النقابات والصحف التي اغلقتها الحكومات السابقة .
- ٥ - تخفيف ويلات الفقر ، وايجاد الاعمال للعاطلين ، وتشجيع الصناعات المحلية .

- ٦ - توحيد الحركات الشعبية في الاقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد .
 - ٧ - التساوي في الحقوق بين العراقيين ، والتمسك بوحدتهم ، ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق » اه . « لجنة الاصلاح التقدمي الوطني »
- وفي الساعة الواحدة من بعد ظهر الاثنين ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، سارت الجماهير نحو « جامع الحيدرخانه » فخطب كل من محمد صالح القزاز ، ومحمد مهدي الجواهري وغيرهما خطبا في تمجيد الحركة ، والظن في الدين قال عنهم الخطباء انهم أساءوا الى المملكة .

ثم مشت المظاهرات على هياة مواكب ، فاخرقت « شارع الرشيد » وهني تهتف بحياة الملك ، وبحياة الجيش ، والوزارة الشعبية ، وحكمة سليمان ، وتألقت « هوسات شعبية » كانت تنشد أناشيد « بلدية » تمجد فيها الوزارة الجديدة ، والجيش منها : « حكمة يا عزنا وسور الله » و « منصوره رايتنا يا غازي » و « جلينا من حكم الماضي » ... الخ وكان فريق من شباب اليهود قد أندس بين المتظاهرين ، وهتف بشعارات تتقزز منها النفوس الكريمة ولا يقبلها الذوق السليم .

ومما يجدر ذكره وتسجيله للتاريخ ، ان مظاهرات كثيرة اقيمت في جل المدن العراقية ، على غرار المظاهرات التي نظمها السلطة في العاصمة ، كالكاظمية ، والحلة ، والنجف ، والديوانية ، وكركوك ، واربل ، وخانقين ، والموصل ، والبصرة ، والناصرية ، والعمارة ، والكوت ، وان وفودا من مختلف الالوية قصدت الى العاصمة للترحيب بالوزارة الجديدة : على نحو ما كانت تفعله مع بقية الوزارات ، وأن

اعتداء فظيحا وقع على دور بعض الوزراء في الوزارة المستقيلة ، ولا سيما دار الهاشمي ، تاباه المروءة وتاباه الشهامة العربية .

يقول الاستاذ يوسف يزبك في كتابه « المحررون » :

« لا يخلو بلد في العالم ، من اشخاص حقيري التفكير والتصرف . وبغداد فيها من هؤلاء الاشخاص كما في غيرها ، فقد اغتنم الاسافل فرصة تحمس الجماهير ، وراحوا يحرضونها على اهانة فخامة الهاشمي ، وفخامة رشيد عالي الكيلاني ، والهجوم على دار الاول ورميها بالاقدار ... ومن نكد الدنيا ان هؤلاء المحرضين كانوا قبل يوم من مأجوريهما ... وأخذ الاسافل يلقون خطب التحريض ، ويهيجون الشعب للهجوم على دار ياسين الهاشمي ، وينعتون صاحبها بأبشع النعوت وينالون من كرامته ، وحياته الشخصية ، ويا للأسف (١) .

والواقع ان التحريض الذي جرى للنيل من كرامة الهاشمي لم يكن من الاسافل حسب ، وانما كان من محبذي حركة الانقلاب ايضا ، فان الشعب كان يمجّد اعضاء الوزارة الهاشمية تمجيّدا كبيرا ، الى ما قبيل استقالة الوزارة ، وقيم الحفلات التكريمية للوزراء ولرئيسهم في كل رحلة او مناسبة ، ولكنه سرعان ما انقلب هذا الانقلاب السريع لاسباب نفسية ، فالناس في كل امة وفي كل عصر يتبعون القوة ، لانهم يحسبون ان الحق يدعمها ، كما تدعمه ، ويرون انها لا تستطيع ان تقوم وحدها اذا كان اساسها الجور والظلم .

استعانة الوزارة بالصحافة العربية

دهش العالم العربي للانقلاب العسكري الذي دبره الفريق بكر صدقي ، لاقالة « الوزارة الهاشمية » واسف لافتتاح الدور الجديد الذي دخل فيه العراق بمقتل جعفر العسكري ، فراحت الصحف العربية في مختلف الاقطار . تشجب هذه الحركة ، وترى فيها خطرا على العرب وقضيتهم ، فوجدت الوزارة انها بحاجة الى من يبشر بمبادئها ، ويبث الدعوة لها ، فاعترمت استقدام لفيّف من الصحفيين من مصر ، وفلسطين ، وبيروت ، والشام ، للقيام بهذه المهمة ، وندبت رفائيل بطي صاحب جريدة « البلاد » لدعوة الصحفيين في هذه الاقطار الى زيارة العراق ، فسافر الاستاذ الى القاهرة في ١٠ تشرين الثاني ، بحجة « تأسيس مكتب لجريدته » ونشر هناك مقالات فياسة في امتداح الحركة الجديدة ، وعمل على اقناع زمرة من الصحفيين لزيارة العراق ، ثم زار بيروت والشام لهذا الغرض ، فجاء الصحفيون الى العراق - على نفقة الحكومة بالطبع - واقاموا فيه مدة تجولوا خلالها في بعض الانحاء ، ثم عادوا الى بلادهم وجيوبهم مثقلة بالدنانير ، واقلامهم مهيأة لكتابة ما فيه كل تمجيد للوزارة الجديدة .

على ان البعض من هؤلاء الاخوان لم يشأ ان يناصر « الوزارة الجديدة » أما لاعتقاده بأن الحركة التي قامت مؤخرا في بلاد الرافدين لن تدوم طويلا ، وأما انتصارا للهاشمي وصحبه ، وقد نشرت بعض كتب في مصر وسوريا والعراق للانقلاب وعلى الانقلاب .

اقوال الصحف في الانقلاب

وفيما يلي بعض ما نشرته الصحف العربية والاجنبية حول حركة الانقلاب :
قالت جريدة الايام الدمشقية بعددها ١٢٢٩ الصادر في اول تشرين الثاني ١٩٣٦ :

« ليس مهما ان يذهب الهاشمي من الحكم ، ويأتي حكمة سليمان ، او نوري السعيد ، او جميل المدفعي ، او جعفر العسكري اليه ، وكلهم مخلص للعراق ، بل المهم ان يكون الخروج عن التقاليد البرلمانية ، والقواعد الدستورية ، عاملا على خروج الاحزاب في العراق عن معارضتها الحكيمة الرشيدة التي رايناها منذ تحرر العراق من قيود الانتداب الى الآن » .

وقالت جريدة « القبس » الدمشقية في عددها ٩٧٨ الصادر في اول تشرين الثاني أيضا :

« الديكتاتورية الجديدة تختلف كثيرا عن الديكتاتورية القديمة ، وحسب الخطر منها على البلاد ، ان يزج الجيش في السياسة ، وان ينصرف عن الدفاع عن البلاد ، الى الدفاع عن الاحزاب والاشخاص والكراسي . وهناك ما يؤلم النفوس ، ويشير مخاوف البلاد العربية كلها ، هو ان الذين كانوا ابطال الانقلاب العسكري الجديد يعرفون بنزعتهم الاقليمية وغير العربية ايضا » اه .

وقالت جريدة « فتى العرب » الدمشقية في عدد (٤٢٩٩) الصادر في ٢ تشرين الثاني :

« وان في الحادث الذي حدث في بغداد ، ما يبعث على التساؤل عما قد يحدث في الغد ، وكلما نرجوه ونأمل ان لا يكون حصاد العرب والعراق من هذا الانقلاب انذي حدث ، ضياع هذه الشهرة التي يتمتع بها العراق في زمن فيصل الملك ، وفي زمن الوزارات القومية التي الفها رجال من الطراز الاول في العالم العربي ، كاصحاب الفخامة ياسين باشا الهاشمي ، ونوري باشا السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، وآل السويدي ، وجميل بك المدفعي ، واخوانهم من رجال السياسة والقلم في العراق » اه .

وقالت جريدة « النهار » البيروتية في عددها المرقم ٩٥٥ ما يلي :
« اهتمت الاقطار العربية للانقلاب الذي تم في العراق يوم ٢٩ تشرين الاول

١٩٣٦ لسببين : الاول هو غير الاخ على اخيه ، ورغبته في ان يظل دائما في خير ،
فالعراق قطر عربي ، والعرب في سائر اقطارهم ينظرون اليه ، منذ تمتعه
بالاستقلال ، نظرهم الى الصغير يدرج على رجليه ، ويستقل بالسير ، ويحيطونه
بقلوبهم . والسبب الثاني هو موقف الحكومة الهاشمية من قضية فلسطين العربية ،
وما لقيته هذه القضية على يدها ، ويد الحكومات العربية الاخرى ، من نجاح
واشراق « اه .

وقالت جريدة « الصنداي تايمس » اللندنية :

« يستبعد على العموم ان يكون الانقلاب العسكري في العراق مضر بالمصالح
البريطانية ، لان تقدم البلاد مشتبك بهذه المصالح اشتباكا وثيقا لا يسهل معه عدم
الاعتداد بها ، باستخفاف وبدون روية ، ولا تبصر . ولكن الانقلاب المذكور يدل على
ان المملكة الجديدة تهوي بسرعة تنذر بسوء المصير الى اساليب جمهوريات اميركا
الوسطى ، واصل السبب على الارجح متشابه كثيرا ، وهو نظام الانتخاب الشعبي
الذي يفرض ان يختار بموجبه البلاد حكومتها ، هو بالاكثر تقليد كاذب » اه .

واذاع مراسل رويتر من لندن ، بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، يقول :

« ادلى المسترايدن في مجلس العموم امس بتصريح مسهب عن الحالة فسي
العراق ، وشرح اسباب الانقلاب الاخير شرحا وافيا ، ثم قال :

ان حكومة صاحب الجلالة ساءها جدا نبا مقتل الزعيم جعفر باشا العسكري ،
ويرجو صاحب الجلالة ان تقدر حكومة العراق الآن خطورة عمل كهذا ، وبريطانيا
تعتقد تماما ان محاكمة الفاعلين ، ومدبري هذه الفتنة ، من اهم العوامل التي تكون
حكم العالم الخارجي عليها ، وعن مبلغ نضوج العراق السياسي والذاتي . وقد
ارسلت حكومة صاحب الجلالة الى سفير بريطانيا تعليمات ليوعز بها الى الوزارة
الجديدة للمحافظة عليها وتطبيقها ، وهي في مصلحة الشعب قبل كل شيء » اه .

ولو اردنا ان نقتبس هنا كل ما كتب عن العراق بصدد هذا الانقلاب ، لاصبح
هذا السفر مجلدا يضم بين دفتيه اخبار صحف متباينة النزعات ، اجمعت كلها على
خطر هذه الحركة التي اصبحت مقدمة لانقلابات تقع في العراق بين الفينة والفينة .

وكان بعض الصحف العربية يرى في « الوزارة السليمانية » الجديدة خطرا على
القضية العربية . وقد اکتفينا بنشر ما اقتبسناه ، لناخذ رأي جريدة « البلاد »
البغدادية في الموضوع ، فانها الجريدة الوحيدة التي يصح نقل شيء عنها في هذا
الشان ، ولا سيما وقد كان صاحبها الاستاذ رفائيل بطي يمجّد السيد الهاشمي على
طول ، ويرى فيه (بسمارك العرب) و (سيد الموقف) .

قالت جريدة « البلاد » في عددها المرقم ٧٢٢ الصادر في يوم ١٢ تشرين الثاني
١٩٣٦ ما يلي :

« اعتبر بعض الشباب الذين تنقصهم الخبرة ، انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

من الانقلابات الاجتماعية التي تحصل نتيجة ذبوع فكرة اجتماعية معينة في المجتمع، وقيام انصارها بثورة اجتماعية لبلوغ كراسي الحكم ، بقصد تغيير النظم القائمة ، واستبدالها بالنظم التي تستند الى مبادئهم الخاصة مع ان الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي الباسل لم يكن الا وسيلة من وسائل تنحية جماعة مستاثرة بالحكم ، وافساح المجال لسير الامور في الملكية على اسس النظام القائم » .

حل المجلس النيابي

كان من المنتظر ان تحل الوزارة السليمانية الجديدة المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية » بعد ان وجهت المعارضة طعوناً مختلفة للانتخابات التي جرت لجمعه ، فاستصدر الرئيس حكمة الارادة الملكية التالية :

الرقم ٥١٢

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بان يسود التأزر بين السلطين : التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر تستدعي التأزر بين السلطين على اتمه ، لتتمكن الوزارة من القيام بالاعمال الاصلاحية التي تستهدفها ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التأزر بينها وبين مجلس النواب الحالي ، فقد :

اصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ واليوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٦ .

غازي

حكمة سليمان رئيس الوزراء

هل يتعارض هذا الحل مع احكام الدستور ؟

نصت الفقرة الاخيرة من المادة (٤٠) من القانون الاساسي العراقي على انه : « اذا حل مجلس النواب لامر ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر » اهـ . وكانت الاسباب التي استندت اليها « الوزارة الهاشمية الثانية » في حل المجلس النيابي الخامس كما يلي :

« لما كانت الاصول الدستورية تقضي بان يسود التأزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم ان يكون التأزر بين السلطين على اتم ما يكون ، لتتمكن الوزارة من القيام باعمال اصلاحية خطيرة ، ولما

كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي ،
فقد ... » .

اما الاسباب التي استندت اليها « الوزارة السليمانية » في حل المجلس النيابي
الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية » فكانت عين الاسباب التي استندت اليها هي
في حل المجلس الاسبق ، لهذا رأينا ان نستطلع رأي فقيه الدستور ناجي السويدي ،
في هذا الموضوع ، فتفضل علينا مشكورا بهذا الجواب ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ :
عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

اخذت كتابك المؤرخ ٢٣/٢٤ الجاري ، وها انا اجيبك على اسئلتك فيما يلي :
كان القصد من وضع الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من القانون الاساسي ، هو
تحديد حق الحل ، وجعله مستندا الى اسباب معينة . فقد لوحظ بأنه اذا حصل
خلاف بين الوزارة من جهة ، وبين اكثرية النواب من جهة اخرى حول قضية ما ،
وطلبت الوزارة حل المجلس ، والرجوع الى رأي الشعب ، وكان رأي الملك متفقاً مع
آراء الوزراء ، فله ان يحله ، مع بيان الاسباب التي دعت الى ذلك . فاذا اتت
الاكثرية ، بعد الانتخاب ، مؤيدة لرأي الاكثرية السابقة ، ومخالفة لرأي الوزارة ،
فليس للملك ان يحل هذا المجلس ايضا لتلك الاسباب ، بل يجب على الوزارة حينئذ
اما ان تتخلى عن المسؤولية ، واما أن تنصاع الى رأي الاكثرية .

وقد يجوز الحل ايضا اذا ظهر لجلالة الملك - بعد الاختيار طبعاً - ان الآراء في
المجلس قد تبللت لدرجة لا يستطيع معها تشكيل وزارة تتمكن من تأمين الاكثرية
بجانها ، كما حدث في دورة المجلس الاولى ، عندما اسقط المجلس وزارة السعدون
الثانية ، ثم لم تتمكن وزارة العسكري (الثانية) من الاحتفاظ بالاكثرية ، لانحياز
النواب الى احزاب التقدم ، والشعب ، وكتلة الوسط ، وانقسامهم على انفسهم ،
بحيث لم تبق أكثر مطلقة لواحد من هذه الاحزاب ، فاضطر الملك المرحوم ، الى
مجاراة السعدون بحل المجلس الذي خذله ، عندما دعاه الى تشكيل وزارته الثالثة .

اما ان يحل المجلس قبل التثامه ، واثناء مدة العطلة ، وقبل ان تجابهه
الوزارة ، ومن دون ان تظهر اتجاهات افكار وآراء اعضائه ، فأمر لم يكن فسي
الحسيان ، ولم يخطر على بال محضري لائحة الدستور ، لان الاسس الدستورية
تستنكر ذلك . وعليه فاني سبق ان رفعت احتجاجي الى جلالة المرحوم الملك
فيصل ، بصفتي رئيساً لحزب الاكثرية ، وتنفيذا لقرارات الحزب نفسه ، حينما
اقدم على حل المجلس ، قبل ان تتقدم وزارة السيد نوري السعيد بمنهجها اليه ،
وقبل ان يتحقق من وضعية الاكثرية ازاءها ، مع العلم بأن المعاهدة التي عقدت في
سنة ١٩٣٠ قد اتخذت سبباً للحل ، باعتبارها من الامور الحيوية الهامة ، التي يجب
استفتاء الامة من أجلها .

وكذلك سبق لي ان اشتركت مع اكثرية مجالس الاعيان فرفعنا جواباً على
خطاب العرش ، استنكرنا فيه اقدام وزارة السيد علي جودت على حل مجلس

النواب ، لأسباب اعتبرناها غير دستورية ، كما اني اظهرت استنكاري عند المناقشة على جواب خطاب العرش في وزارة الهاشمي ، وبينت ملاحظتي بخصوص عسدم جواز حل المجلس ، لأسباب لا تختلف في الجوهر ، حتى ولا في المعنى والمبنى ، عن نك التي استند اليها السيد علي جودت .

وفي الختام تفضل بقبول المودة والاعجاب بنشاطك من صديقك

ناجي السويدي

خطة الوزارة الجديدة

للعراق محطة للاذاعة صغيرة اوجدتها « الوزارة الهاشمية الثانية » في اول تموز عام ١٩٣٦ وبعد ان اشتغلت اياما ، توقفت عن العمل لادخال بعض التحسينات عليها ، فلما استلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور ، ارادت ان تشجب سلوك « الوزارة الهاشمية » وتعرب عن نيات الوزارة الجديدة ، فوضعت خطابا اذاعه وزير المالية الحاج محمد جعفر ابو التمن باسم الحكومة العراقية من المحطة المذكورة ليلة الجمعة ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ هذا نصه :

الى الشعب العراقي الكريم

لقد انابني رئيس الحكومة ان القي على مسامعكم كلمات موجزة تعبر بتلخيص عن التطورات الحديثة في البلاد، وخطة الحكومة في تسيير دفة الدولة حيالها فاعرض:

١ - ان الظروف الاستثنائية التي اضطرت المخلصين من اخوانكم الى ان يتكاتفوا ، ويتعاضدوا وضباط الجيش الاشاوس ، هي وليدة سياسة الحكومة الطاغية التي تجاوزت حدود الحكام المستبدين في تجاوزاتها غير القانونية ، وتحديها دستور البلاد ، فاستهانت بالدماء التي اهرقت ، وتفنت في اضطهادها الحريات ، فخنقت الصحف الحرة قبل ان تنشر ، ولاحتت الاحرار من ابناء البلاد اينما ساروا، وحيثما توجهوا ، فمضى على البلاد عهد لم تعهده من قبل هذا العهد ، عهد الاحكام العرفية ، الذي ملئت فيه السجون بابناء البلاد اخوانكم ، لاقل شبهة .

وليت طغيان الحكومة البائدة ، واجراءاتها الجائرة ، كانت في سبيل اصلاح عام ، ولكنها لم تكن الا لتأمين اتباع سياسة التحزب ، وتقديم المحسوبين عليها والمنسوين اليها ، وتحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، ذلك مما زاد في الاستياء العام ، وسخط الجمهور العراقي ، وتقريب ساعة الانفجار والانفراج معا ، ودعي قواد القوة الاصلاحية الوطنية الى ان يطلبوا الى جلالة الملك المعظم دعوة فخامة السيد حكمة سليمان الى تأليف الوزارة تحقيقا لرغبات الشعب ونزولا عند الراي العام العراقي ، لعلم قواد القوة الاصلاحية بما تجشمه حكمة ، واخوان حكمة ، من المتاعب والتضحيات ، وما لاقوه من الاضطهادات والاهانات في سبيل مصالح البلاد .

ولم تكتف الوزارة بكل ما قامت به من الاعمال الفظيعة ، والقسوة والتنكيل ،

والتخريب ، واعلان الاحكام العرفية ، والتبعيد ، والزج في السجون ، بل انها لم تنتج عن كراسي الحكم الا بعد ان تركت الخزينة في عوز لا يستهان به ، وعرضت بكثير من المشاريع الى الخطر ، اذ ان للقائمين بها اقساطا مستحقة الدفع لهم لم تدفع في حينها (١)

٢ - فالحكومة المؤلفة وفق رغبات الشعب ، قائمة بكل ما يكفل احلال الطمأنينة التامة لعامة ابناء الشعب وجميع السكان ، عاملة كل ما به استتباب الامن وتأمين الراحة وتطبيق العدل على الجميع . وليعلم كل فرد من ابناء البلاد وسكانها بان الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على اموالهم ونفوسهم وحررياتهم ، واحترام معابدهم ، ومشاعرهم الدينية ، بدون التفریق بين الاديان والمذاهب ، بعد قضائها على الاضطهادات ، وسلب الحريات والتجاوزات .

٣ - والحكومة مستهدفة تحسين الصلات الودية مع الدول الصديقة بصورة عامة ، والدول المجاورة بصورة خاصة ، وتوثيقها الروابط مع الاقطار العربية ، والتعاون المثمر معها ، بكل ما يمكن التعاون به .

٤ - ومن مبادئ الحكومة المقررة ، وضع خطة اصلاحية صحيحة شاملة للمعارف ، وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية ، وتقضي على النزعات والفوارق ، بحيث لا تتنافى مع ما ترمي اليه من تحقيق الوحدة العربية .

ولقد اعتزمت الحكومة على ايجاد المال لغرض اعمار الاراضي بصورة عامة ، وتوزيع الاميرية غير المملوكة ، وغير المفوضة ، وغير المزروعة منها على ابناء البلاد، كما تقتضيه المصلحة العامة ، مع مراعاة العرف والعادة بصورة خاصة ، وفتح الطرق وتعبيدها ، وتوسيع الري والزراعة ، وتسهيل امور التجارة ، وتعميم الصناعة ، وتحسين الصحة الى غير ذلك من المشاريع الحيوية التي تتوقف عليها سعادة عامة ابناء البلاد ورفاههم .

وبالجملة فاننا لا نريد ان نسهب في القول ، لان الرجل من سبقت افعاله اقواله؛

(١) وقف معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، في مجلس النواب العراقي في يوم ٢٧ مايس ١٩٣٧ ليقدم ميزانية الدولة الرسمية للسنة ١٩٣٦ المالية ، فاظهر فيها فضلا لا لحد على وجود المجز ، او الخطر الذي جاء ذكره في هذا الخطاب فقد قال معاليه بعد شرح الموازنة : « يتضح مما جاء اعلاه بان الوضعية المالية العامة في ٣١ آذار ١٩٣٧ قد اسفرت عن حصول فضلا قدرها (٩٠٧٣٠٣) ديناراً »

(راجع ص ٢٢١ من محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧)
وقد رجعنا الى تقارير مديرية الحسابات العامة فوجدنا ان مصروفات الدولة خلال المدة من ١ نيسان ١٩٣٦ لنهاية تشرين الاول ١٩٣٦ كانت (٢٤١٧٠٠٢٦) ديناراً وكانت الايرادات للمدة عينها (٢٤٣٢٧٩٢٣) ديناراً فتكون الفجوة في يوم استقالة « الوزارة الهاشمية » نحو (١٥٧٨٩٧) ديناراً ، عدا الفجوة الموقوفة في الحساب المتبادل مع الدوائر المختصة .

على ان الاعمال ، اذا كانت في استطاعة الحكومة القيام بها بوجه مرضي ، فهي بمؤازرة الشعب ، وباستمرار ثقته بها ، ولذلك مهما كانت واجبات الحكومة نحو البلاد عظيمة فان واجبات الشعب اعظم » (١)

منهاج الوزارة

وعد القائمون بالانقلاب ، الشعب العراقي ، بالقيام باصلاحات مذهلة ، ورأى العراقيون البسطاء امامهم آفاقا من السعادة البراقة ، يبسطها امامهم اسيادهم الجدد ، فترقبوا منهاج الوزارة الجديدة ترقب الصائم للهلال عيد الفطر . وفي يوم ٩ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، الموافق ٢٤ رمضان ١٣٥٥ اذيع منهاج الوزارة وهو نصه :

« لقد اقدمت الوزارة على الاضطلاع باعباء المسؤولية في ظروف كادت النفوس فيها ان تقنط الى اليأس ، ولذلك فان الوزارة ، التي جاءت الى الحكم للقضاء على الوضع البائس ، والبدء بنهضة شاملة ، تقدر المهمة الملقاة على عاتقها ، والواجب الذي تشعر فيه نحو شعبها ، وهذا الواجب يشمل كل ناحية من نواحي حياة الشعب ، ولذلك فلا يمكن ان تنوه بهذا المنهج الا بالاعمال التي يجب القيام بها حالا او في المستقبل القريب ، وفق المبادئ والقواعد التي اعتزمت السير بموجبها وهي :

١ - في الشؤون الخارجية

- (أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل لتأمين اقصى الفوائد ماليا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، من الحلف العراقي - البريطاني .
- تحكيم اواصر الصداقة والتعاون بين العراق وجمهورية تركيا ، والعمل على التعجيل بالتوقيع على ميثاق عدم التعدي بين العراق ، وتركيا ، وايران والافغان .
- دوام الصداقة وحسن العلاقات السائدة بين العراق وايران ، والسعي لتوطيد اواصرها ، وبذل كل الجهود لحسم القضايا المعلقة بين المملكتين .
- توطيد دعائم الاخوة العربية والتحالف مع المملكة العربية السعودية ، والسعي لتوثيق العلاقات الاخوية مع سائر الاقطار العربية .
- المحافظة على اواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والسعي في تعزيزها على اساس تبادل المنافع .
- (ب) تقوية روح الخدمة في السلك الخارجي ورفع مستوى كفاءة الموظفين .

(١) جريدة « البلاد » العدد (٧١٦) بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ .

٢ - في الشؤون الداخلية

الإدارة

تعديل قانون الخدمة المدنية ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، والنظامات المختلفة ، المتعلقة باستخدام وترفع الموظفين ، بقصد تكوين خدمة مدنية منظمة على القواعد المقبولة لدى كافة الدول الراقية ، والاعتناء الخاص بالنواحي التالية :

العناية بانتخاب الشبان المتعلمين ، ذوي الاخلاق الحسنة ، لاستخدامهم في وظائف الدولة .

تدريب الشبان ، الذين يستخدمون على الوجه المتقدم ، لتمكينهم من القيام بما يعهد اليهم من الوظائف بالكفاءة التامة .

ترفع الموظفين المعينين على الوجه المتقدم بصورة منتظمة ، مع مراعاة القدم ، والمقدرة ، وبدون محاباة ، في مختلف درجات الخدمة ، بقصد تكوين هيئة من الموظفين المدربين ، الذين يستطيعون اشغال اعلى المناصب في الدولة .

الاهتمام الخاص بحسم كافة المنازعات بين العشائر ، سواء كانت تتعلق بحدود الاراضي ، او بمسائل اخرى ، مع مراعاة العدالة ، وعدم المحاباة .

اسكان العشائر الرحل ، وغيرهم من افراد العشائر المتوطنة ، الذين ليس لهم اراضي ، باعطاء كل عائلة ارضا كافية ، تؤمن بواسطتها معيشتها ، وسن التشريع اللازم لتحقيق هذه الغاية ، وكذلك وضع خطط لتأمين استفادة العشائر من الخدمات العامة .

الصحة

تزيد عدد المستشفيات والمؤسسات الصحية ، واستخدام العدد الكافي من الاطباء ، ورفع المستوى العلمي لمدرسة الطب ، ومدارس الموظفين الصحيين ، والمرضات ، والصيادلة ، والقوابل ، وتوسيعها بقصد تزيد عدد المتخرجين من الاطباء ، والموظفين الصحيين الآخرين ، وذلك ليكون في استطاعة كل عراقي ، انما اقام في العراق ، الاستعانة في محله بالعناية الصحية .

العناية بوسائل الوقاية الطبية ، وتشكيل مؤسسات خاصة لمكافحة الامراض التي تهدد حياة الشعب ، وبالاخص الامراض الزهرية ، والمالريا ، والانكلستوما ... الخ

العمل على منع تفشي الامراض ، وتحسين صحة افراد الشعب العامة . بواسطة تزيد مراكز العناية بالاطفال تزييدا مطردا ، ووضعها تحت ادارة نساء مدربات تدريبا يمكنهم من تعليم الامهات ، كيفية العناية بالاطفال وتربيتهم .

السجون

تنظيم السجون تنظيماً عسكياً ، وتحسين أحوال المسجونين بوجه عام ، وتهذيبهم ليكونوا أعضاء صالحين ونافعين في المملكة عند خروجهم من السجن .
الاهتمام الخاص بأحوال المسجونين الأحداث ، واتخاذ التدابير اللازمة ، لتنظيم المدارس الإصلاحية .

البلديات

الاهتمام بتحسين شؤون البلديات ، والسعي لإنشاء حدائق للأطفال ، ومتنزهات عامة للجمهور ، ومحلات للرياضة ، وتقوية شعبة الهندسة في المركز ، لمد البلديات بالمساعدة الفنية اللازمة فيما يتعلق بتخطيط المدن ، وبمشاريع الماء والكهرباء ، وتهئية ماء صالح للشرب لكافة المدن والقرى .

الاهتمام الخاص بحالة العامل ، وتشجيع العمال على تأسيس نقابات لهم ، بقصد رفع مستوى الصنعة ، وتحسين أحوالهم الاجتماعية ، والشروع بوضع خطط لبناء مساكن لهم ، مستوفية الشروط الصحية الحديثة .

الشرطة

الاهتمام برفع مستوى كفاءة قوة الشرطة وتهذيبها ، لتصبح قادرة على أداء الواجبات المكلفة بها على الوجه المطلوب .

٣ - في الشؤون المالية

وضع ملاك لوظائف الدولة يتناسب مع قابلية البلاد وحاجاتها ، وجعله ثابتاً غير تابع للاهواء ، لا يتغير الا وفقاً لما تتطلبه تلك القابلية والحاجات .

اصلاح الادارة المالية بحيث تجبى واردات الحكومة ، وتنجز حساباتها بأقل وقت ، وبأقل كلفة ممكنة ، وبصورة تمنع التذمر والتشكي .

توحيد التفتيش المالي في الدولة ، وتوسيع التدقيق السيار ، وتقويتيهما ، بحيث تؤمن الرقابة التامة على الاعمال المالية ، وتضمن تمشية الاعمال على وجه حسن .

وضع منهج عام ، للاعمال الرئيسية العمرانية ، ترصد فيه الاعتمادات الكافية لتلك الاعمال ، وتمماتها اللازمة لها ضمن المدة المطلوبة ، على ان تشمل الميزانية السنوية الاعتيادية جميع المصروفات والاعتمادات التي تقتضيها مصلحة الدولة .

تعديل القوانين المالية غير الملائمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالضرائب ، وبالاخص ضريبة الدخل منها ، لجعلها متلائمة مع العدل ، واتخاذ التدابير لاحتلال طريقة

القادسترو في فرض ضريبة الارض محل الطرق القديمة المتعددة ، التي كثر التشكي منها ، واعادة دمج رسم الاستهلاك في ضريبة الارض ، التي تقدر على الطريقة الآتف ذكرها عند حلول الظروف الملائمة ، وبعد ان تتقدم اعمال تطبيق طريقة القادسترو .

اتخاذ التدابير المقتضاة ، لتحسين تجارة العراق الخارجية والداخلية ، وامكان موازنة صادرات البلاد مع استيراداتها ، واصدار القوانين والنظم لهذه الغاية ، ولمنع الغش في كثير من المعاملات التجارية .

تأسيس معامل للغزل والنسيج لتموين الجيش ، والشرطة ، وتلامذة المدارس ، وغيرهم بمنتجاتها .

توسيع المصرف الزراعي الصناعي ، وتعديل قانونه بما يزيد من قابليته ، ويكون قادرا على تسهيل تأسيس المشاريع الصناعية ، وعلى تشجيعها ومساعدتها ، وعلى اكثار انتاج النباتات الصناعية : كالقطن والكتان والقنب ، وعلى تحسين الحبوب وتنقيتها ، وعلى تسهيل النقل وتقليل كلفته ، والعمل على ادخال الوسائل الميكانيكية : كالمحركات ، والدائرات وغيرها في الزراعة .

مراقبة اعمال المصارف ، والشركات ، والمؤسسات الاقتصادية الاخرى ، ووضع تشريع يضمن استثمار اموال العراقيين من مبالغ التأمين في العراق .

حل مشكلة الاراضي حلا يتفق مع العدل والمصلحة العامة ، وقد اتخذت الاجراءات للاحتفاظ بالاراضي غير المفوضة ، لتوزيعها على وجه عادل يكفل اعمارها ، ويؤمن حقوق الافراد .

٤ - في الشؤون المدنية

تأمين مساواة الافراد التامة امام القوانين ، وتوزيع العدل فيما بينهم ، وانتهاج الخطة الاصلاحية الآتية تحقيقا لهذا الغرض .

تقوية روح الاستقلال والحياد ، ورفع مستوى الكفاءة في المحاكم ، باعادة النظر في اصول انتخاب الحكام والقضاة ، وكيفية ترقبتهم ونقلهم ، والخصوصيات الاخرى المتعلقة بانضباطهم ، وبناء ذلك على اسس تضمن حسن اختيارهم ، وازدياد خبرتهم القانونية ، وتقدمهم العلمي والمسلكي بصورة تمكنهم من اعلاء شان القضاء .

اعادة النظر في القوانين المتعلقة بتشكيل المحاكم ، واصول المرافعة فيها ، واصلاحها على اسس تكفل سلامة الاحكام وسرعة انجازها .

اصلاح القوانين المدنية والتجارية والعقابية ، بصورة تكفل حاجات البلاد ، حسب التطورات الاجتماعية والاقتصادية .

٥ - في شؤون الدفاع

وضع اسس ثابتة لتوسيع الجيش ، وعلى الاخص القوة الجوية ، وتنظيمه

وتقويته وتسليحه ، على الطرق الحديثة ، وذلك بصورة تؤمن حاجات الدفاع الوطني وسلامة المملكة .

الاعتماد في الدرجة الاولى في تجهيز الجيش وتموينه على موارد البلاد .

التوفيق على قدر الامكان بين الاغراض العسكرية ، والاغراض المدنية ، في المشروعات الاقتصادية والعمرائية ، كانشاء الطرق والقناطر والجسور ، وتأسيس المعامل ، وشركات النقل ، والطيران ، وما اشبه ذلك .

تعميم التدريب العسكري ، وتعزيز روح الجندية بين طبقات الأمة ، لتقوية روح التكاتف بين الجيش والشعب .

٦ - في الشؤون الاقتصادية والعمرائية

الاهتمام بالدرجة الاولى بالمشاريع الانتاجية التي تزيد الثروة العامة ، كالقيام بمشاريع الري المفيدة ، وتعبيد الطرق الرئيسية ، وانشاء الجسور المهمة ، وزيادة وسائل النقل وتنظيمها ، وتحسين المواصلات بصورة عامة ، وتحسين زراعة البلاد بحيث تضمن استفادة الزراع من الحقول التجريبية استفادة عملية ، وعلى اساس توسيع فرووعها ، وتشميلها الاماكن النائية لمنفعة صغار المزارعين ، ومكافحة الوبئة الزراعية مكافحة فعلية ناجعة ، وتهيئة الوسائل لتزيد علاقة كافة الزراع بالموظفين الفنيين واستفادة أحدهما من الآخر ، وتنقية المحاصيل الاساسية ، والعناية الزائدة باصلاح جنس التبغ ، وتكثير الغابات ، والعناية بها عناية تامة ، وتوسيع دائرة البيطرة واصلاحها بصورة تتمكن من تحسين جنس الخيل ، وانواع الماشية ، والاصواف ، ومكافحة امراض الحيوانات ومنع سرايتها ، والاهتمام بمعهد الصناعات النباتية وجعله بحالة يمكن معها الاستفادة منه في التجارب الفنية والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على اساس تجاري للاستفادة من أكثر المنتجات الزراعية ، وتأسيس المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر في البضائع التي يمكن صنعها في العراق : كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط ، والقيام بصورة عامة بالاعمال اللازمة لاستثمار مرافق البلاد وزيادة انتاجها .

درس هذه المشاريع وغيرها من المشاريع العمرائية من قبل الدوائر الفنية ، ولجنة من ذوي الخبرة ، لمعرفة درجة اهميتها ، ولاكتشاف مرافق البلاد وطرق استثمارها ، ولوضع خطة عامة شاملة للقيام بالاعمال العمرائية حسب اهميتها .

٧ - في شؤون المعارف

العمل على تعميم التهذيب الصحيح ، والثقافة بين الناشئة ، على اساس بث روح القيام بالواجب ، والتضامن مع تأمين وحدة الشعور بينهم ، وعلى رفع مستوى الكفاءة في البعثات العلمية ، وتوجيهها الى النواحي التي تتطلبها سرعة انهاض البلاد من الوجوه المختلفة .

تنظيم التعليم القروي واصلاح التعليم الصناعي وتقويته .

الغاء اجور الدراسة المتوسطة والثانوية .

تحسين كفاءة المعلمين بصورة عامة ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ورفع مستوى الكفاءة العلمية فيها لتهيئة العدد الكافي من معلمين ومعلمات تمهيدا لتعميم التعليم .

العناية بمباني المدارس ، والاهتمام بتشيد اكبر عدد ممكن من المباني المدرسية العصرية .

تأمين حسن جريان الامتحانات بالوسائل المحققة للغاية المتوخاة منها .

النظر في وضع منهاج دائم للدراسات المختلفة بصورة عامة ، وللتعليم الصناعي والمهني بصورة خاصة .

(انتهى) (١)

الاسراع بتشيد المتحف العراقي

هذا هو منهاج « الوزارة السليمانية » نشرناه بحروفه ، ولكن من المؤسف ان يكون الاصلاح المنشود هو الدعوة الى تصفية الخصوم وتضييق الحبل على اعناقهم ، وقيام موجة من الاغتيالات السياسية ، واتجاه لفيف من جماعة بكر السى القيام بتصرفات عابثة وارهاب مقين والتدخل في الانتخابات تدخلا لم يختلف عن التدخلات التي تمت في الانتخابات السابقة .

الانتخابات النيابية الجديدة

كانت « الوزارة السليمانية » استصدرت ارادة ملكية في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٦ بحل المجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية » والشروع في انتخاب مجلس جديد .

وفي ١٠ كانون الاول ١٩٣٦ صدرت الاوامر بالشروع في الانتخابات ، وفي اواسط شباط اجتمع فريق من رجال الجيش ، وآخر من القوميين ، في دار « الفريق بكر

(١) يقول « جيمس موريس » في ص (١٧٥) من كتابه « الملوك الهاشميون » بصدد هذا المنهاج : « وبينما كانت الاقلية الحاكمة في العراق تواصل خصوماتها ومشاحناتها ، كانت جماعة الاصلاحيين تنهزم ساخطة وراء المسرح ، وهي تستهدف الاصلاح الاجتماعي كأول غرض للاصلاح السياسي والشعور القومي . وقد آمنت هذه الجماعة بوجوب اعادة توزيع الثروة ، وتطعيم الممتلكات الكبيرة وتقديم المساعدة والامل للطبقات الفقيرة واضعاف اليازات والفروق الطبقيّة ... وكثيرا ما تعاون هؤلاء الاصلاحيون مع الحزب الشيوعي الجين ... وتملل الجنود في معسكراتهم ايضا فكيان الدولة مركز على اذرعهم ولم يكن احد يعرف خيرا منهم الدور المعيب الذي يلعبه ساسة بغداد مع المشائز وكان غازي نفسه بطل هؤلاء الضباط الصغار ورمز حماسهم وحيويتهم وشعورهم القومي الصادق المتدفق » اهـ .

صدقي « لاعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجدد ، ولم يحضر هذا الاجتماع أحد من رجال « حزب الاصلاح الشعبي » فكانت النتيجة ان عدد المؤيدين للفريق بكر صدقي ، كان اكثر من عدد اعضاء الحزب المذكور ، لان جماعة من الاستقلاليين كانوا يتصلون ببكر سرا ، ويحرضونه على الايقاع بالاصلاحيين ، وفي ٢٠ شباط ١٩٣٧ تم انتخاب النواب الجدد بالطرق المألوفة في الالوية كافة ، فصدرت الارادة الملكية بدعوة المجلس الجديد الى عقد اجتماعه « غير الاعتيادي » من الدورة الانتخابية السابعة في ٢٧ شباط سنة ١٩٣٧ .

وقد اجتمع المجلس في هذا التاريخ ، فكان معظم اعضائه من الشبان ، الذين علقت الوزارة القائمة عليهم آمالا جساما في خدمة الشعب ، والسير به الى مصاف الامم الراقية فأخفقت (١) .

وبعد الفراغ من القاء خطاب العرش ، انتخب الاعيان الشيخ محمد رضا الشبيبي لرئاسة مجلسهم ، وانتخب النواب فخر الدين جميل رئيسا عليهم ، وفيما يلي « خطاب العرش » .

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ، و متمنين لكم في اعمالكم الخير والتوفيق .

تعلمون حضراتكم ان الحالة المؤلمة التي اجتازتها البلاد حتى ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، بسبب سوء التصرف الذي لازم الحكم ، جعل الحالة ان تتطور الى ما انتهت اليه من الانقلاب ، بنتيجة التآزر بين ابناء البلاد والجيش الباسل ، فتألفت حكومتنا الحاضرة ، وعلى اثر اضطلاعها بالمسؤولية ساد السكون في البلاد ، وحصلت الطمأنينة بين جميع الطبقات .

وقد اعلنت حكومتنا خطتها في المنهج الذي نشرته ، وتأمينا للسير على خطتها فقد رات من الضروري ان تقف على راي الامة حول تلك الخطة فحل مجلس النواب (٢) وبوشر بالانتخابات الجديدة فأسفرت عن فوزكم ، ولنا الامل الوطيد بأنكم ستحققون ثقة الامة بكم ، على افضل الطرق .

(١) ضاقت الوزارة ذمعا بفريق من النواب الشبان فقررت في تموز ١٩٣٧ « حل المجلس النيابي » للتخلص منه لكنها ما لبثت ان استعنت الجنسية العراقية عن بعضهم في ٤ آب ١٩٣٧ فأخرجوا من العراق .

(٢) استمدت « الوزارة السليمانية » ارادة حل المجلس النيابي في ٢١ تشرين الاول ١٩٣٦ ، اما منهاجها فاذيع في ٩ كانون الاول ١٩٣٦ اي ان الحل وقع قبل اذاعة المنهاج بأربعين يوما .

رات حكومتنا ان الحالة الراهنة في البلاد تستدعي العطف ، فاستصدرت عفوا عاما عن جميع المحكوم عليهم من قبل المحاكم العرفية في المناطق التي كانت قد اعلنت فيها الادارة العسكرية ، وشفع العفو بقرار يقضي باعادة جميع الاموال غير المنقولة الى اصحابها ، وجمع شتاتهم ، فساد السكون وحصل الاطمئنان والامن بعد تلك الاضطرابات المتوالية المؤلمة ، وهي الآن تبذل الجهود في تلك المناطق لاعمار الاراضي واروائها ، لتمكين المنكوبين من استثمارها ، لتعود عليهم وعلى الخزينة بالفائدة .

ايها السادة ، من دواعي سرورنا ان نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية تسير على احسن اسس المودة والصداقة ، وان قضية الخلاف على الحدود مع جارتنا ايران على وشك الانتهاء ، فقد تم الاتفاق على اسس قدمت حكومتنا بمقتضاها مشروع معاهدة لحل ذلك الخلاف بوجه نهائي، مما يؤدي الى توطيد علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين المملكتين ، والشروع في المفاوضة لعقد المعاهدات والاتفاقيات التي تهتم مصلحة البلدين . اما ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وايران والافغان ، فان حكومتنا ساعية للتعجيل على توقيعه .

ومما يبعث على الارتياح ، اعتبار معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية نافذة ، فدخلت بذلك علاقات المملكتين طورا جديدا من الصداقة الوطيدة والتحالف ، وعقدت حكومتنا مع المملكة العربية السعودية معاهدة اقامة وجوازات سفر ومرور ستعرض على مجلسكم لتشريع قانون ابرامها ، وهي ساعية لعقد معاهدات واتفاقيات اخرى لتنظيم علاقات المملكتين .

وان حكومتنا باذلة جهودها لتعزيز قوة الجيش وتوسيعه على الطريقة الحديثة، اجعله كافلا تأمين حاجات الدفاع وسلامة المملكة . ومما يفتبط عليه ، الاقبال على تأييده من قبل ابناء البلاد بنفوسهم واموالهم .

وان مما يستوجب التفاؤل ، التحسن المستمر بتجارة العراق للصادرات والاستيرادات ، اذ قد كان لهذا التحسن في الشهور الاخيرة الاثر المحسوس في واردات الدولة ، واستتباب الامن في البلاد قد شجع على استثمار الاموال واستخدامها في سبيل العمران ، الامر الذي يعود على ابناء البلاد بالرفاه .

لقد ابتدأت حكومتنا بمد الخط الحديدي الى الموصل ، وربطه بخطوط البلدان المجاورة ، وهي جادة لايجاد الاموال اللازمة للمشاريع النافعة : كمشاريع الري والاعمار ، مضافا الى مشروع تسليح قوة الدفاع ، وسترفع الى مجلسكم الموقر لوائح التشريع لايجاد الاموال اللازمة للمشاريع الالفة الذكر .

كما ان حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة الموحدة ، التي سترفع الى مجلسكم عن قريب وفي لائحة قانون الاعمال العمرانية ، ما يعرب عن التدابير المتخذة للسير بالبلاد الى العمران .

ان حكومتنا لساعية الى توزيع الاراضي الاميرية على الزراع الحقيقيين ، على

صورة تتفق مع العدل والمصلحة العامة ، بحيث يكفل هذا التوزيع اعمارها ، ويؤمن حقوق الافراد والخزينة معا .

هذا وان حكومتنا منذ ان تسلمت زمام المسؤولية ، لم تأل جهداً في سبيل اعمار المعاهد العلمية ، وتعميم وسائل الثقافة ، وتوزيع العدل بين افراد الشعب ، وتحسين الصحة العامة ، كما انها ساعية لاكمال وتنظيم جميع المؤسسات الادارية ، والمالية ، والقضائية ، والصحية ، واحضار اللوائح القانونية اللازمة لذلك ، وكذلك مساعدة البلديات لتوسيع خدماتها في جميع انحاء البلاد بكل ما يعود بتوفير اسباب الصحة والراحة على السكان .

اننا على ثقة بأنكم ستعالجون جميع القضايا ، التي ستعرضها حكومتنا على مجلسكم ، بكل دراية وحكمة . فندعو الله تعالى ان يسدد خطواتكم ويكمل اعمالكم بالنجاح . اه (١) .

حوادث واخبار

١ - كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » عطلت عددا من الصحف ، فلما تسلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم ، قرر مجلس الوزراء الغاء هذا التعطيل ، والسماح لكافة الصحف الموقوفة باستئناف نشاطها ، وهي سنة حسنة اتبعتها معظم الوزارات في ابان تأليفها .

٢ - وكانت الوزارة المذكورة منعت عدة كتب من الدخول الى العراق ، بدعوى انها تحمل المبادئ الشيوعية وتضر بمصلحة البلاد ، فلما اضطلعت « الوزارة السليمانية » بأعباء الحكم ، رفعت هذا المنع ، وسمحت لهذه الكتب بالدخول الى المملكة .

٣ - كانت « المحاكم العرفية » في سنجار ، والزيبار ، والديوانية ، حكمت على ليف من الثوار في هذه المناطق ، بأحكام مختلفة ، فصدرت الأرادة في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٥ بأعفاء الطاعنين والمعيّلين من محكومى سنجار « وهم ١٩٧ سجينا » عما تبقى من مدد محكومياتهم ، كما صدرت بأعفاء ١٠٨ من محكومى الديوانية بين الخامس من ايار ١٩٣٦ و ٢٦ تموز ١٩٣٦ و ٦٦ من محكومى بارأزان مما تبقى عن مدد محكومياتهم .

٤ - التجأ الثائر الفلسطيني فوزي القاوقجي ، الى العراق في السادس من شهر تشرين الثاني ١٩٣٦ ، فارا من تعقيب الانكليز ، فلقى الامان والترحاب .

٥ - تم تبادل وثائق ابرام معاهدة الاخوة العربية والتحالف المعقودة بين العراق

والملكة العربية السعودية ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦ م ، وبذلك اصبحت نافذة اعتبارا من التاريخ المذكور . وكان مجلس الوزراء قد اتخذ هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية ، المرقم ٢٨/١ والمؤرخ في ١٩٣٦/١١/٤ وقرر ايفاد ناجي الاصيل وزير الخارجية ، الى الرياض ، لتبادل وثائق ابرام معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بين العراق والملكة العربية السعودية ، والمفاوضة مع المملكة العربية السعودية تمهيدا لعقد اتفاقية :

(١) بالشؤون المالية والاقتصادية والكمركية .

(٢) بتنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

على ان يكون معه جميل السلام ، مدير الشعبة الشرقية في وزارة الخارجية ، ووافق على منحهما مخصصات الايفاد « اه .

٦ - وصل الى العاصمة الامير عبد الله ، امير شرقي الاردن ، لزيارة الملك غازي في يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦ م ، وغادرها بعد ايام . ولهذه الزيارة قصة سنثبتها في موضع آخر .

٧ - اعتادت الوزارات المتعاقبة ان تجري تنقلات واسعة بين رؤساء الدوائر ، بعيد اضطلاعها باعباء المسؤولية ، فتقرب من تعتمد عليه وتثق بولائه ، وتبعد من لا نجد فيه ميلا نحو سلوكها ، وقد قامت « الوزارة السليمانية » بمثل هذه العملية ، ولكن بمقياس واسع كنتيجة طبيعة لحركة الانقلاب ، فاقصت بعض المتصرفين ، والقائمقامين ، والمديرين العامين عن وظائفهم ، واستبدلتهم بمن كان يظهر استعداده لتأييد سياستها ، كما انها استبدلت فريقا من الضباط العرب بغيرهم في المراكز الحساسة .

٨ - قامت « الوزارة السليمانية » بمجهود محمود لتشجيع « مشروع الطيران » فجمعت مبالغ محترمة من التجار والتمولين لهذا الغرض ، وفرضت على الموظفين نسبا معينة استقطعت من رواتبهم بستة اقساط . وقد ساهم الوزراء - والاعيان ، والنواب ، في هذا المشروع الجليل ، فتمجعت لدى « جمعية الطيران العراقية » مبالغ لا بأس بها ، وابتاعت بها طائرات اهدتها للجيش .

٩ - لبي دعوة ربه السيد محمد زكي رئيس مجلس النواب ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٧ وكان وزيرا للعدلية في الوزارة المذكورة ابان تكوينها .

١٠ - اغتيل السيد ضياء يونس الموصللي « سكرتير مجلس الوزراء في الوزارة الهاشمية » مساء يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ ، فكان اغتياله سياسيا اكثر منه عدائيا ، فقد قيل ان القتييل كان يرأس اجتماعات سرية ضد الوزارة القائمة ، وان

قاتله اسماعيل توحلة الموالي بالذات ، كما قيل ان القتل كان مؤتمنا على بعض الوثائق السرية الخاصة بقضية فلسطين فلما اطيح بوزارة الهاشمي طوب بهما ، فانكر وجودها ، فلقى حتفه ، والله اعلم بما عرف وبما قيل !

١١ - اغتيل الشيخ « عبد الله باشعالم الموالي » في ديوانه بقرية « تل الشعير » في لواء الموصل مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٦ شباط ١٩٣٧ .

١٢ - وجد علي رضا بك العسكري ، شقيق جعفر باشا العسكري وزير الدفاع في « الوزارة الهاشمية الثانية » ذبيحا في داره يوم ٢٢ آذار ١٩٣٧ وقيل انه مات منتحرا والله اعلم .

١٣ - جميل صدقي الزهاوي من اشعر شعراء العراق في القرن العشرين ، عاش عيشا ضنكا ، ومات باثنا في يوم ٢٣ شباط ١٩٣٦ وقد اقامت « الوزارة السليمانية » حفلة تأبين كبرى في بغداد يوم ١٢ مارت سنة ١٩٣٧ بمناسبة مرور عام على وفاته ، ودعت اليها جماعة من الشعراء والكتاب في مصر ، وفلسطين وشرقي الاردن ، ولبنان ، وسوريا ، فكانت حفلة تأينه دعاية للوزارة القائمة اكثر ممن ان تكون قياما بواجب .

١٤ - بينما كان العين مولود مخلص ذاهبا الى داره في ليلة ١٠ شباط ١٩٧٣م، اطلقت النار على السيارة التي كان فيها ، لكنه لم يصب بمكروه ، فسافر الى مزرعته بجوار قرية تكريت فتعقبته ثلة من الشرطة للقبض عليه ، لكنه استطاع ان يهرب الى سوريا ، وقد بقيت قضيته مكتومة الى ايام « الوزارة المدفعية الرابعة » التي اعقبت « الوزارة السليمانية » فاقام الدعوى على من اتهمهم بالاعتداء على حياته ، واراد ان يثبت ان هناك مؤامرة اوعز بها الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش ، لان مولودا كان يشجب الانقلاب ويكيل عبارات الشتم لرجاله ، ولا سيما عندما يكون ثملا ، ولكن المحكمة قررت اخلاء سبيل الموقوفين .

١٥ - كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد فصلت عددا كبيرا من الموظفين في خدمة الحكومة من وظائفهم ، وفق احكام « قانون ذيل قانون التقاعد المدني » فلما كانت ايام « الوزارة السليمانية » تشكلت لجنة خاصة لدرس موضوع المفضولين من الوجهة القانونية ، فقررت ان في الامكان اعادة الذين اخرجوا من وظائفهم بموجب الذيل ، على ان تتبع الاحكام الواردة في « قانون الاحكام » فيما يختص بتعيين هؤلاء ، وان تتبع احكام « قانون الخدمة المدنية » عندما يراد اعادة الموظفين الآخرين ، من دون حاجة الى تشريع جديد ، وعلى هذا اعيد الى الخدمة معظم الذين فصلوا ولا سيما من كان من انصار العهد الجديد .

١٦ - لمناسبة مهرجان عيد النهضة الكبرى الذي اقيم في طهران في يوم الاثنين ٢٢ شباط من سنة ١٩٣٧ لبث « الوزارة السليمانية » دعوة من الحكومة الايرانية فارسلت وفدا من كبار الضباط في الجيش العراقي للاشتراك في هذا المهرجان ، وقد حل الوفد ضيفا على حكومة طهران ، وابدت الصحافة الايرانية بهذه

المناسبة عطفًا خاصًا نحو العراق وحكومته .

١٧ - عقدت خطبة رئيس أركان الجيش العراقي الفريق بكر صدقي ، على إحدى السيدات الالمانيات في يوم ١٨ مارت ١٩٣٧ ، فتلقى العريس بهذه المناسبة . ولا سيما من الاقلية اليهودية هدايا لـاحد لوصفها ، وكان الزواج شؤماً كبيراً على الزوج لاسباب لا تخفى .

١٨ - وصل الى بغداد في يوم ٢٩ مارت ١٩٣٧ الكونت ده مارتيل ، المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان ، وبقي في العراق اربعة ايام زار خلالها « البصرة » وبعض المدن العراقية . وكان قد سبقه اليها البارون فان ، مندوب المفوض المذكور . وكان القصد من هذه الزيارة البحث عن العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق ، الا انها لم يبرما ما يفيد القطرين .

كتب تهديد

لم تكذب « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء الحكم حتى انهالت على بعض الشخصيات رسائل تهديد بالقتل ، ان لم يفادر العراق من يتسلمها فوراً ، وهذا نص احدى هذه الرسائل :

يقتضي عليك ان تهاجر من العراق بظرف ثلاثة ايام من هذا التاريخ والا تقتل .
« الجمعية الكردية الاصلاحية »

وقد حامت الشبهة حول شخصين قيل انهما بعثا بها لغاية سياسية ، اولهما صادق حبه نائب بغداد على عهد الهاشمي ، والثاني علي كمال نائب السليمانية في العهد المذكور ، وأن غرض الاول من ارسالها تشويش الاذهان ضد الوزارة ، وغرض الثاني مناوئة المشتغلين بالقضية العربية . ويقول الاستاذ طالب مشتاق صاحب كتاب « ايام النكبة » في ص ١٠٨ من كتابه :

ان السلطة المختصة قررت تفتيش داري النائبين المومي اليهما ، وانها تحرت دار الاول فعلاً فلم تجد فيها ما يستحق الذكر ، ولما قصدت تحري دار الثاني ، اعترض صاحب الدار على ذلك ، وقال ان رئيس الوزراء لن يوافق على تفتيش الدار ، وان الهيئة التي اوكل اليها تحري هذه الدار ، اخبرت مدير الشرطة العام حسن فهمي ، بالموضوع تلفونيا ، فأيد المدير ما ادعى به على كمال ، فانصرفت ، وبقيت قضية هذه الكتب رمزا مقفلاً تتحدث به الركبان في كل مكان ، وقد نشر السيد توفيق وهبي ، احد رجال الكرد المنورين ، البيان التالي :

الى اخواني العرب الاعزاء

على اثر الانقلاب الذي حدث في الآونة الاخيرة ، كتبت ايدي السوء رسائل تهديد بعث بها ذووا المقاصد السيئة ، الذين يضمرون شراً للبلاد وابنائها ، الى فريق

من اخواننا الذوات العرب المحترمين . وقد كتبوا تلك الرسائل المنكرة باسم جمعية خيالية لا وجود لها ، والاسم الذي اخترعوه اداة للتفرقة بين الاخوان ابناء الوطن الواحد ، هو الجمعية السرية الاصلاحية الكردية ، ودحضا لهذا الافتراء على الحقيقة ، اكذب التهمة القبيحة الدنيئة ، مؤكدا للاخوان العرب الكرام أننا ابرياء من الفرية ، وان رسائل التهديد المذكورة قد دونها بعض اذئاب الوزارة السابقة الذين كان الجو في ذلك العهد المظلم الجائر خاليا لهم لتأمين مصالحهم الشخصية ، وجر المغانم لهم ولاسيادهم ، ففضى الانقلاب على ما كانوا يأملون من منافع ذاتية . واني اؤكد ان لا يد للکرد في هذا التهديد ، ونرجو الحكومة الموقرة ان تبذل الجهد المستطاع للمثور على اولئك المجرمين ، والضرب على ايدي الذين يبدون بذور الفساد في البلاد ، ويفرقون بين ابناء الوطن الواحد لكي لا تنكب البلاد مرة اخرى بمظالم اسيادهم ، التي لم ينج منها سوى المحسويين على تلك الوزارة وهم افراد .

وفي الختام اصرح اني واخواني اننا نعرف شيئا واحدا في البلاد، وهو اننا جميعا عراقيون لا فرق بين عربنا وكردنا ، ولا بين مسلمنا ومسيحينا واسرائيلينا .

فليحيى العراق امة واحدة متضامنة في ظل جلاله مليكنا المفدى غازي الاول ايد الله عرشه الى الابد . بغداد ٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ توفيق وهبي (١)

ويقال ان هذه الجمعية فكرت في اتباع طريقة سريعة التحقيق لتنفيذ غايتها ، فكانت تسحب القرعة بأسماء المشتبه بهم ، فمن ظهر اسمه يقتل ليتعظ الباقيون فيفرون ، وان القرعة اصابت السيد ضياء يونس فاغتيل على النحو الذي ذكرناه والله اعلم .

من نتائج الانقلاب

« كان السيد حسن فهمي (المدعي) يشغل وظيفة مدير امن البادية في زمن الوزارة الهاشمية ، والوظائف التي تقلدها في العهد الهاشمي وقبله ، تعد من الوظائف الوسطى . وما كان الناس يرون في شخصية المومي اليه قابلية لتحمل اعباء في إدارة الدولة اكثر مسؤولية مما انيط به حتى يوم العصيان المشهود ، ولكن يظهر انه كان ينظر الى نفسه بغير تلك العين التي يراها الناس فيها ، ويطمح الى امور يستكثرها الناس عليه . فلما طرقت مسامعه حوادث العصيان في عصر ٢٩ تشرين الاول ، وهجس وترجع الوزارة الهاشمية ، قرر ان يفتنم هذه الفرصة السانحة فلا يدعها تغفل من يده ، فطير برقية من الديوانية الى الفريق بكر صدقي ينبؤه فيها بالاخلاص ، والتأييد ، والمؤازرة ، ليس هو وحده فحسب ، بل والقوات التي تحت امرته ، فرد عليه الفريق بالشكر والثناء . وبعد ان تم كل شيء وفق المطلوب وتآلفت الوزارة السليمانية ، وخلا الجو وصفا الكون ، تقدم السيد حسن فهمي الى بغداد

حاصر الرأس وضاح العبيد وهذا هو يوم الجزاء ، هذا هو اليوم الذي تنال فيه الايدي ما كسبت ، والويل كل الويل للناقمين . اذن كان لزاما ان ينال حسن فهمي جزاء عمله « (١) » .

وقد عين حسن فهمي مديرا عاما للشرطة على عهد بكر ، ثم نقل الى متصرفية لواء الدليم ، فلما كانت ايام « الوزارة السعيدية الثالثة » فصل من الخدمة ، في جملة من فصل بموجب ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، فلما احتل الجيش البريطاني بغداد للمرة الثانية في ٢ حزيران ١٩٤١ ، وضعت « الوزارة المدفعية الخامسة » مرسوما جوزت فيه قصر عقوبة الفصل من الخدمة ، التي انزلت بحق البعض ، الى المدة التي يرتها مجلس الوزراء ، فأعيد حسن فهمي الى الخدمة للاستفادة منه في تنفيذ السياسة الجديدة . وقد سألناه عن البرقية التي ابرقها الى بكر « عن استعداده وافراد الشرطة الذين كانوا بصحبته لتأييد الانقلاب » فلم ينكر صدورها منه ، وان أعرب عن تسرعه في ابراقها .

ونحن بايرادنا هذه الفقرة انما نريد ان ندون حقيقة ناصعة هي : ان الذين كانوا يتظاهرون بتأييد الانقلاب ، انما كانوا مدفوعين بعوامل شخصية ، فرعان ما اختلف اربعة من الوزراء مع الرئيس « حكمة سليمان » و « الفريق بكر صدقي » واستقالوا من مناصبهم يوم ١٩ حزيران ١٩٣٧ ، وسرعان ما ثار الجيش ضد الفريق بكر صدقي فقتله والطيار محمد علي جواد في يوم ١١ آب ١٩٣٧ ، وسرعان ما اضطرت « الوزارة السليمانية » الى اسقاط الجنسية العراقية عن اعز انصارها كعبد القادر اسماعيل ، وأخيه يوسف اسماعيل ، ونفتهما الى خارج العراق في ٢ آب ١٩٣٧ ، وسرعان ما اتهم حكمة سليمان وصحب له بالتآمر على سلامة الدولة ، فسيقوا الى « معسكر الرشيد » وحوكموا امام « مجلس عرني » قرر ادانتهم ، والحكم باعدامهم وان لم ينفذ هذا الحكم .

حرم جعفر العسكري

لما قتل جعفر العسكري بالصورة التي رويناها ، اضطرت حرمه السيدة فخرية السعيد ، شقيقة نوري السعيد ، ان تغادر العراق الى القاهرة لتكون على مقربة من اولادها الذين يدرسون في كلية فكتوريا بالاسكندرية . وفي يوم ٢ كانون الاول ١٩٣٦ م ، اي بعد مقتل بعلها بشهر وخمسة ايام ، طارت الى بغداد قبل ان تستأذن بالحيء ، فما كادت الطائرة تحط في « المطار المدني » حتى بلغها مدير شرطة بغداد : بان الحكومة لا تسمح لها بالعودة الى العراق ، في الوقت الحاضر ، وانه مضطر لان يركبها السيارة ، ويعيدها الى الحدود السورية .

وعبثا حاولت « ام طارق » ان تقنع رجال السلطة ببقائها في العاصمة اسبوعا ،

(١) عن كتاب « ايام النكبة » للسيد طالب مشتاق ص ١١٦ - ١١٧ .

فقد اعيدت الى سوريا في الحال ، فلما بلغت الشام ابرقت الى الملك ما يلي :

« جلالة الملك غازي - بغداد

كنت غادرت وطني العراق ، عقيب مصرع زوجي الفريق جعفر باشا العسكري ، الذي اغتالته يد ائيمة في اليوم الذي دعسي فيه الى اتمام واجبه الوطني ، فذهبت الى الاسكندرية لارى اطفالي الذين يدرسون في مدارسها ، واطمئن الى شؤونهم وامورهم ، ثم رجعت مضطرة الى الوطن الفالي ، للاشراف على اموري الخاصة ، ولتأمين حياة اطفالي الاربعة ، برغم الذكرى الاليمة التي احملها في نفسي ، من جراء موت رجل امضى ربع قرن من حياته وهو يناضل ، وينافح ، انتصارا لقضية العرب في مختلف ساحاتها وميادينها ، فما ان وصلت الى بغداد ، حتى احاطت بسي مفرزة من الشرطة ، بقيادة مديرها ، ومنعتني من العودة الى منزلي . وفي ذلك عبث صريح بالام امرأة خسرت شريك حياتها ، ووالد اطفالها ، وموضع مجدها . ولم استطع الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ ، فقد اجبرني مدير الشرطة ورجاله على مغادرة بغداد مع طفلي الصغير ، بعد ان اوقفني مدة غير يسيرة ، وصادر مني مذكرات لزوجي لم تطبع بعد ، وقد جرى هذا الحادث على خلاف ما نص عليه الدستور العراقي ، والقوانين العراقية التي تمنع نفي العراقيين وابعادهم الى خارج حدود وطنهم . وقد وصلت الآن الى دمشق ، فانا فيها بعيدة عن سكني ، ووطني . واولادي ، وذوي رحمي ، ولست اعرف مصري ، ولا مصر اولادي ، وفي قلبي الكثير ذكريات اليمة لا يطيق حملها رجل فكيف بامرأة مفجوعة بزوجهما ، وبمستقبل اولادها ؟ انني ارفع الى جلالتك شكواي ، آملة ان تضعوا حدا لهذا الظلم البين ، ولهذه الاعتداءات التي تصيب دستورنا اشترته الامة بدمها ، واقسمتم جلالتك على حمايته والله يحفظكم . اه

الشام في ١٢/٣/١٩٣٦ فخرية حرم جعفر العسكري (١)

اخبرني الاستاذ معروف الارناؤوط صاحب جريدة « فتي العرب » الدمشقية انه كان لتفسير حرم العسكري على هذه الصورة ، رنة استغراب ليس في دمشق فحسب ، بل في جميع الانحاء السورية ، وانه عرض على السيدة فخرية ان تذهب الى داره لتكون ضيفا عليه فلم توافق .

واكد لي حكمة سليمان ان وزير ماليته الحاج محمد جعفر ابو التمن ، هو الذي عارض عودة حرم العسكري الى بغداد ، وانه « حكمة بك » اوفد الاستاذ ساطع الحصري الى السيدة المذكورة ليعيدها الى بغداد ، بعد ان هدات العاصفة وسحب الوزير معارضته .

على ان الامير عبد الله امير شرقي الاردن ، ما كاد يسمع بما حل بزوجة

(١) اصل البرقية في كتاب « ايام النكبة » ص ١٢٧ للاستاذ طالب مشتاق .

العسكري ، الذي خدم القضية العربية تحت لواء والده وأخوته خدمات مشهودة ،
حتى طير البرقية التالية :

جلالة ولدنا الملك غازي - بغداد

أرجو بذل حمايتكم الملكية لارملة المرحوم جعفر باشا وابنه ، لانتساب المرحوم
لجلالة والدكم الاخ ، ولخدمته في الثورة ، ولا شك في ان جلالته لا ينبو عن
المأمك الملكي عكس التأثير الذي يحدث في كل محل ، اذا لم تقبل حكومة جلالته
رجوع الارملة المومي اليها وطفلها الى العراق والتجائها الى ظل حمايتكم .

عبد الله

وفاة ياسين الهاشمي

وافت برقية من بيروت صباح يوم الخميس الموافق ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧
تنعي الزعيم الخالد ياسين الهاشمي ، وتقول ان الوفاة كانت نتيجة نوبة قلبية لم
تمهله غير لحظات ، فوق الخبر على الاسماع وقع الصواعق المحرقة بل اشد تأثرا ،
ولم لا يكون وقعته كذلك ؟ وقد كان الفقيه زعيما كبيرا ، وسياسيا حكيما ، وبطلا من
الابطال الذين يشار اليهم بالبنان ؟!

وعلى اثر وقوع هذه الكارثة ، ابرق العميد طه الهاشمي ، شقيق الفقيه
ياسين الهاشمي الى الملك غازي يخبره بالوفاة ، ويرجوه الموافقة على ارسال الجثمان
الى بغداد ليدفن فيها (١) ، واخبر القنصل العراقي العام في بيروت بذلك أيضا ،
لتوافق الحكومة العراقية على ارسال الجنازة برفقته . وفي عصر ذلك اليوم اخبر
القنصل العراقي العميد طه ان الحكومة وافقت على ذلك بشرط ان لا يكون هو
(اي طه) مع الجثمان . وفي الوقت نفسه كان الوفد السوري ، المرسل من الشام
الى بيروت لاستقبال الرفاة ، طلب دفن الفقيه في مرقد « صلاح الدين الايوبي »
بدمشق ، بناء على رغبة الحكومة السورية ، ولكن طه اعتذر للوفد بموافقة الحكومة
العراقية على ارسال الجثمان الى بغداد وانتفاء الغاية من دفنه في الشام .

وشاع في سوريا ان حكومة بغداد سوف لا تجري الاحتفال اللازم للفقيه ،
وانما ستدفنه سرا في غسق الليل ، فراجع وزير خارجية سوريا ، القنصل العراقي
في بيروت والتمسه ، باسم الحكومة السورية ، ان تجري مراسيم الدفن بالشكل
الذي يقتضيه وضع رئيس وزارة مثله ، فلما اجابت حكومة العراق هذا الالتماس ،
قررت دمشق ان توفد ممثلين عنها من « أعضاء الكتلة الوطنية » ورجال القمصان

(١) هذا نص برقية العميد طه . بغداد جلالة الملك المعظم

توفي شقيقي أطال الله عمر جلالتهم نسترحم صدور ارادتهم بنقل رفاته لبغداد .

- طه الهاشمي -

الحديدية ، ليرافقوا الجنازة الى بغداد ، ولكن حكومة بغداد ابت ان تسمح لهذا الوفد بالسفر على هذه الصورة ، واوقفت في بغداد بعض القائمين بحركة استقبال الجثمان : كالمحامي صادق البصام ، والمحامي داود السعدي ، والمحامي علي محمود ، والسيد صادق جبه . ولما فاتح رئيس الوزراء زملاءه في الموضوع ، اقر الوزراء فكرة منع دفن الجثمان في بغداد ، بعد ان ثبت استغلال المعارضة للكيد للوزارة فلم يبق مناص من دفن الرفاة في مقبرة « صلاح الدين الايوبي » بالشام ، وأسرت الحكومة الى العلوية شقيقة الفقيد في بغداد فأبرقت الى السيد شكري القوتلي طالبة ان يتم الدفن في دمشق وهكذا كان ، فدفنت باحتفال مهيب مشنت فيه كافة الطبقات ، وابنت الصحافة السورية الفقيد العظيم تأيينا مؤثرا واشادت بفضله ومواهبه كثيرا .

اما صحف بغداد فقد اكتفت بنشر خبر الوفاة كما تكتبه عن اصفر رجل ، متناسية مقام الفقيد في السياسة ، والخدمات التي اسداها للعراق . والى هذا تشير « جريدة الانقلاب » للاستاذ محمد مهدي الجواهري ، بالكلمة التالية الصادرة في عدد ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٧ :

« واذا كانت هناك عبرة تفوق عبرة نهاية الهاشمي باشا المحزنة ، فهي موقف زميلة من الزميلات - يريد جريدة البلاد لرفائيل بطي - التي لم يجف بعد حبر كتابتها ، ولم يضمحل صدى تقديسها وعبادتها للهاشمي . موقفا لم يكن بالمتوقع منها بصورة خاصة في تأيينها المقتضب للرجل ، فليس معنى موت الرجل او تدهوره ان يذهب الوفاء ، وينضب معين الانصاف » .

على ان جريدة « التيمس » الانكليزية ابنت الفقيد بكلمة مؤثرة جدا ، وعددت حسناته ، واشادت بخدماته ، وذكرت المناصب التي اشغلها في مختلف ايام حياته .

وبمناسبة مرور العام الاول على الوفاة ، « وكانت وزارة حكمة سليمان قد استقالت » اقيمت للفقيد حفلة تأيينية في بغداد في ١٨ شباط ١٩٣٨ حضرها وفود من الاقطار العربية ، والبلدان العراقية ، وتكلم فيها رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، ورجال العرب البارزون بكلمات مؤثرة جدا ، كما نشر رستم بك حيدر كلمة ثمينة بهذه المناسبة في جريدة « البلاد » الصادرة في ٢١ شباط جاء فيها :

« اننا اضعنا فيصلا في وقت كنا فيه اشد ما نكون احتياجا الى نشاطه وذكائه ، وبدانا نفتش بعده عن الرجل الذي يوحد قوانا ، ويسوقنا بجرأة واخلاص نحو اهدافنا القومية الخالدة ... لقد توجهت الانظار من بعد فيصل الى ياسين الهاشمي ، فلم يتسع له القدر ، لا يصل الامة الى هدفها » اه . ويستمر رستم بك في مقاله فيقول :

« لقد كان رحمه الله كثير التفكير ، قليل الكلام ، ولكن اذا ما وجد الفرصة سانحة او الضرورة قاضية ، خاصة عندما يكون لهذه او تلك علاقة بمصلحة عامة او قضية علمية فنية ، انطلق لسانه كالسيل المنهمر ، فلا يترك صغيرة الا ويوضحها ،

ولا خفية الا ويكشفها ، فيبهر السامعين بسعة اطلاعه وسديد بيانه ، ولست مبالفا اذا قلت انه كان اكرم رجال السياسة في العراق سرا ، وأعفهم لسانا ، ومن اوقرهم مجلسا ، واملاهم مقعدا ، وأعفهم شعورا بالوطنية ، وأبرهم بالوفاء والصدقة » اه .

وذكر حكمة بك سليمان لمؤلف هذا الكتاب : انه تلقى نعي رفيقه في الجهاد « ياسين الهاشمي » بأسف بالغ وكمد شديد ، وان العلوية شقيقة الفقيده هي التي مانعت في جلب الجثمان الى بغداد ، خشية ان لا تجري المراسيم اللائقة بماضيه ، وأبرقت الى السيد القوتلي أن يتم الدفن في دمشق فكان لها ما أرادت .

بين الامير عبد الله والملك غازي

كان الامير عبد الله امير شرقي الاردن يعد من افذاذ العرب المرموقين ، ومن امرائهم المعروفين ، فهو ابن الملك حسين ، وعم الملك غازي ، وسليل البيت الهاشمي المعروف بجهاده في سبيل القضية العربية ، وقد عز عليه حدوث الانقلاب العسكري في العراق ، كما عز عليه مقتل جعفر العسكري ، وخروج الهاشمي وصحبه من العراق ، فحاول ان يوجه انظار ابن اخيه ، الملك غازي ، الى الاخطار المحدقة بالمملكة ، وطلب اليه ان يأمر بمحاكمة قتلة العسكري ، ولكنه وجد الملك محاطا بزمرة تحصى عليه انفاسه ، فجاء الى بغداد في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٦ ، ومكث فيها اسبوعا يعمل على رتق الفتق ولم الشعث ، فلم يجد ما يحقق آماله ، فعاد الى عمان ، ثم ندب نجله ، الامير طلالا ، ليكون عوناً لابن عمه في اعادة الامور الى مجاريها . فجاء « طلال » الى بغداد ، ومكث فيها مدة ثم عاد الى بغداد فاشلا في مهمته .

وشعرت « الوزارة السليمانية » بعدم ارتياح الامير الهاشمي لسياستها العامة - الخارجية منها والداخلية - فأخذت تعمل على مقاومته بشتى الطرق ، وحدث ان أعلنت الحكومة البريطانية سياستها نحو فلسطين ، ووجوب تقسيمها الى دويلات : يحكم العرب احداها ، ويحكم الاخرى اليهود ، وتبقى الثالثة تحت النفوذ البريطاني . فرفض هذا المشروع من رجالات العرب من رفضه ، وسكت عنه من سكت ، وكان الامير عبد الله من الساكتين ، فاتخذت الوزارة سكوته حجة عليه ، واخذت الصحف الموالية لها تتهاجم الامير وتنال منه .

فقد كتبت جريدة « الدفاع » للسيد سركيس صوراني مقالا في عددها الصادر في يوم ١٦ تموز ١٩٣٧ عنوانه « عقوق الامير عبد الله » هاجمت فيه الامير مهاجمة قاسية ، دون ان تراعي صلته بملك العراق ، ونشرت في عدد ثان صدر في يوم ٢١ من الشهر المذكور مقالة عنوانها « كتاب مفتوح الى امير شرقي الاردن » لا تقل عن المقالة الاولى شدة وقساوة .

ولما اجتمعنا بحكمة سليمان في يوم ١٦ نيسان ١٩٣٨ وسألناه عن الاسباب التي ادت الى وقوف وزارته موقفا قاسيا من الامير عبد الله ، أجابنا أن الامير وقف من

قضية فلسطين موقفا يناقض مصالح العرب ، وان فخامته كان يعمل على الدوام ليقرب بين الامير وبين ابن اخيه الملك غازي ، حتى انه علم ذات يوم بان بعض افراد غازي اشار على جلالته فوجه كتابا قاسيا الى عمه عبد الله ، فقابل « حكمة » الملك فوراً ، وطلب اليه ان يراعي مقام عمه ، فلا يخرج على آداب المجاملة مع سموه ، والتمس جلالته ان يدعو عمه لزيارة العراق ، ولما خرج حكمة من الملك ، اتصل بعمان واعتذر للامير عن الكتاب المذكور ، ودعاه الى زيارة العراق فقبل الدعوة .
وكتبنا الى الامير عبد الله نستطلع رايه في هذه الحوادث ، فتفضل علينا مشكوراً بهذا الجواب :

عبد الله بن الحسين

عمان في ٢٧ ربيع الاول ١٣٥٧ الموافق ٢٧ ايار ١٩٣٨

حضرة الفاضل النبيل : والمؤرخ الجليل ، السيد عبد الرزاق الحسيني وفقه الله لما يحبه ويرضاه .

السلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد : فاني احمد الله الذي لا اله الا هو اليك ، واصلي واسلم على خيرة انبيائه ، وصفوة اوليائه ، محمد وآله وصحبه اجمعين . واني اثنى عليك الشاء اللائق للمقدمة في الكتاب التي احببت ان تتعرف بها اليها معرفة جديدة (وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين) . وما انا بالذي ينسالك او ينسى اي عراقي ، فالعراق قديما ضم عظام الاجداد ، وقد امتحن العراق بنسا ، وامتحننا به من العصر القديم . وهذه حقيقة يجب ان لا ينساها المؤرخ .

اما غرضكم الخاص الذي حدا بكم فكتبتم تلك الرسالة بسببه ، فمقضي ان شاء الله من غير ان نلحق بكم عناء السفر الى عمان : وقبل ذلك سأتكلم عن الوزير الخطير حكمة سليمان ، الذي قال انه احب ان يقرب بيني وبين ابن اخي ، وان موقفي او رايي في مسألة التقسيم يخالف مبادئه فأقول ، انه عمل على دعوتي الى انعراق ، واحب ان يريني مظهرا من مظاهر حزيه في حكومة العراق ، التي كان يرأسها خلافا للمظاهر السابقة للحكومات السابقة ، فكان له ذلك . واما التقريب بيني وبين ابن اخي ، فماذا عساه ان يكون بيني وبين شخص هو بضعة مني . فدع عنك اصباغ الرجال وحيلهم .

ولا انكر اني احببت لابن اخي الخير ، ورجوت ان اخدمه والعراق بنصائح غاليات ، اقرب بينه وبين شعبه ، ولكن وجود من يريد التحكم في الملك والشعب حال دون ذلك . ولا اخال حكمة الا احد اولئك . فادرج هذه الصفحة المؤسفة عني .

واما التقسيم ، واعني به تقسيم فلسطين ، فهو راي اللجنة الملكية الانكليزية ، واليه مالت الحكومة البريطانية ، فرفضه من رفضه ، وسكت عن القول فيه مسن سكت ، وكنت من جملة الساكتين ، اذ لا فائدة من القول المجرد . ويكفيك مني ان اقول انه ليس من حقي الترخص في شبر من ارض ، او في حق من حقوق عرفت انها

للعرب ، ورسمتها الثورة العربية . ولقد استوى المتكلم والصامت الآن حيث
فلسطين تلفظ الانفاس الاخيرة ، فأين حكمة سليمان ؟ واين مؤتمر بلودان ؟ واين
الملوك والامراء ووصاياهم المعدلة وانهم لا يقصرون ؟

هذه بياناتي اليك ادليت بها حسب رغبتك ، واني ارجو ان تكون فيها
الكفاية ، وان تشفي غليلك . وحكمة سليمان هذا هو من عرفت ، وهو من صميم
فرقة الاتحاد والترقي التركية ، فهو من اعداء الثورة العربية التي حاربت الاتحاديين
ولم تقصد العثمانيين . داء قديم وامر غير مبتدع ، واني والله الحمد مرتاح الضمير ،
ادافع ما استطعت الدفاع ، وسترى وتسمع قريبا اننا استأنفنا جهادنا ، متكلين على
الله ، مستمدين من روحانية رسول الله بعد ان ثبت للملا خيانة ضفادع السياسة
الذين ذكرت ، وانهم انما ينيخون بتعصبهم العرب لاعادائهم يركبونهم ظهرا لبطن
والسلام .
عبد الله بن الحسين

ثلاث معاهدات مفيدة

١ - بين العراق واليمن

نصت المادة السادسة من « معاهدة الاخوة العربية والتحالف » المنعقدة بين
العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ م ، على ان تسمى
الحكومتان المتعاهدتان لضم اليمن الى هذه المعاهدة . وكان امام اليمن اوفد وزير
القصر اليماني للتباحث في امر هذا الانضمام ، فجاء الوزير الى بغداد في يوم ٦
حزيران ١٩٣٦ ومكث فيها مدة لهذا الغرض ، فلما كانت ايام « الوزارة السليمانية »
الفت الحكومة وفدا من السادة : جميل المدفعي ، وسعيد الحاج ثابت ، ومحمد
مهدي كبه ، ليحمل كتابا من الملك غازي الى الامام يحيى حميد الدين امام اليمن ،
في طلب انضمام اليمن الى هذه المعاهدة . وقد غادر الوفد بغداد يوم ١٦ مارت ١٩٣٧
جوا قاصدا « الشام » ومنها الى « صنعاء » لاداء هذا الواجب ، فقبل في تلك
البلاد بالحفاوة والتكريم ، ونجح في مهمته نجاحا باهرا ، فقد وقع الامام وثيقة
الانضمام الى هذه المعاهدة في يوم ١٧ صفر ١٣٥٦ المصادف ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٧ ،
ورجع الوفد الى بغداد شاكرًا للامام غيرته العربية الاسلامية . وتقدمت « الوزارة
السليمانية » الى المجلس النيابي بلائحة قانونية لتصديق هذا الانضمام ، فوافق
المجلس عليها في جلسته المنعقدة يوم ٢١ حزيران ١٩٣٧ بالاجماع ، ثم ابرمها مجلس
الايان بالاجماع ، وصدرت الارادة الملكية في السابع والعشرين من الشهر المذكور
باقرارها وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك اليمن ، الامام يحيى بن محمد حميد الدين ، غفر الله لهم آمين
(بخط الامام)

نصرح ، بعد انعام نظرنا في معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ، الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية وبناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتيهما ، وحيث انا نشعر ، كما يشعر جلالتهما ، بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما ، والتفاهم في الشؤون التي تهتم مصلحة مملكتيهما ، ومملكتنا ، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما ، قد انضمنا الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف الآنفه الذكر ، مع درج المسواد التي اشتركتنا ووافقنا عليها نصا ومعنى ، وتخصيصا وتاماً ، والمواد المذكورة هي كما يلي :

المادة الاولى - يتعهد كل من الفرقاء السامين المتعاقدين ، تعهداً متقابلاً ، بأن لا يقوم بأي تفاهم او اتفاق مع فريق آخر على اي امر ضد مصلحة أحد الفرقاء المتعاقدين السامين ، او مملكته أو مصالحها ، اذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للاخطار او الأضرار . وسيتشاور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم بكلما اقتضى الحال لتنفيذ الاغراض المختصة بالروابط الاسلامية والقومية العربية ، التي رمت اليها مقدمة معاهدة الحلف .

المادة الثانية - يتعهد الفرقاء السامون المتعاقدون بأن يحسموا ما عساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة الودية ، وبأن يرجعوا في حالة تعسر حل الخلاف بطرق المفاوضة الى طريق التحكيم ، التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف الموقعة بين المملكة اليمنية وبين المملكة العربية السعودية ، في السادس من شهر صفر الخير سنة الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والالف .

المادة الثالثة - اذا ادى نزاع بين أحد الفرقاء السامين المتعاقدين ، ودولة اخرى ، الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب ، يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية .

المادة الرابعة - في حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقاء السامين المتعاقدين من جانب دولة اخرى ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجيء لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة ، حينئذ يتحتم على الفرقاء السامين المتعاقدين ان يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها ، بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة ، لرد الاعتداء المذكور . ويعتبر من أعمال التعدي :

١ - اعلان الحرب .

٢ - استيلاء دولة على احدى دول الحلف بقوة مسلحة ، ولو بدون اعلان حرب .

٣ - هجوم دولة بقواتها البرية او البحرية او الجوية على بلاد إحدى دول

الحلف أو بواخره أو طياراته ، ولو بدون اعلان حرب .

٤ - اعانة او اسعاف المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

المادة الخامسة - في حالة حدوث اختلاف ، او اضطراب ، او فتنة في بلاد احد الفرقاء السامين المتعاقدين ، يتعهد كل منهم تعهدا متقابلا بما يلي :

١ - اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من اراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين السامين الآخرين .

(ب) ولمنع رعاياهما من الاشتراك في الاختلال او الاضطراب ، او الفتنة ، او مساعدة المتمردين او تشجيعهم .

(ج) ولمنع اى نوع من المساعدات الى المتمردين من بلديهما ، مباشرة او بالواسطة .

٢ - عند التجاء المتمردين لاراضي احد الفرقاء المتعاقدين السامين ، على الفريق المذكور ان يجردهم من السلاح ، ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم ان يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر ، حتى يبت في مصيرهم بين الفرقاء السامين المتعاقدين .

٣ - اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاختلال ، او الاضطراب ، او الفتنة ، يتشاور حينئذ الفرقاء السامون في طريقة التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - يجوز ان يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفرقاء المتعاقدين السامين ، بتمثيل مصالح الفريق الآخر ، عندما يرغب ويطلب ذلك ، في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك .

المادة السابعة - من المتفق عليه لدن الفرقاء المتعاقدين السامين ، انه ليس في هذا ما يمس ، او يخل ، بحقوق وحريّة وتعهدات حكومات الفرقاء السامين المتعاقدين مع الدول والحكومات الاخرى والهيئات الدولية وبالعلاقاتهم معها .

المادة الثامنة - اذا قام احد الفرقاء السامين المتعاقدين باعتداء منه على دولة اخرى ، فللفريقين السامين المتعاقدين الآخرين ، انهاء احكام هذه المعاهدة معه بدون سبق انذار ، على ان هذا الانهاء لا يؤثر على الصداقة والمحبة التي تربط ممالك الفرقاء السامين ، ولا يخل بالمعاهدات الاخرى والاتفاقيات المعروفة المعقودة والجارية بينهم .

المادة التاسعة - اذا اراد وطلب احد الفرقاء السامين بعثة فنية من الفريقين

الآخرين ، لتقويم ثقافة اسلامية عربية او عسكرية ، او اراد ارسال بعثة الى مملكة الفريقين الآخرين للتدرب والتعلم بعد المراجعة في هذا ، فله ذلك .

المادة العاشرة - يعتبر هذا الانضمام الى معاهدة الحلف ، نافذا من تاريخ اقراره من قبل حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية ، ويبقى مرعيا الى ان تنتهي السنوات العشر التي اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدة الالفية الذكر من قبل الحكومتين المشار اليهما ، وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات أخرى اذا لم يخبر احد الفرقاء السامين المتعاقدين ، والفريقين المتعاقدين السامين الآخرين برغبته فسي انهائا قبل سنة من تاريخ انتهاء اجلها .

خاتمة

هذه المواد العشر ، المصرح بها ، التي امضيها ووقعنا ختمنا عليها طبق المقدمة المندرجة على هذا ، تقريراً لانضمامنا الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف ، وهي موافقة للمواد المندرجة في المعاهدة المشار اليها الاصلية ، ما عدا بعض موادها التي لا تتعلق بشؤون مملكتنا الخاصة . وهذا التحالف قابل لمن اراد الدخول فيه من الدول العربية المستقلة وبالله نستعين فالله خير حافظا وهو ارحم الراحمين .

حرر بصنعا اليمن في سابع عشر صفر الخير من سنة ست وخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية .

حاشية - وسيكون تقديم نسخة مختومة وممضاة طبق هذا التقرير الى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ، للاحاقها بنسخة معاهدة الحلف الاصلية الثانية ، الموجودة لدى جلالتة .

٢ - بين العراق وتركيا

العراق أحد الاقطار التي انفصلت عن الانبراطورية العثمانية بفعل « الحرب العالمية الاولى » وقد طالبت تركيا بضم « ولاية الموصل » العراقية الى املاكها ، لان الحلفاء لم يدخلوها حربا ، وإنما شغلوها عسكريا وفق احكام معاهدة موندوس ، التي قضت بتسليم جميع الموانئ ، والمواقع الحربية العثمانية الى اقرب قائد من قواد المتحالفين . ولقد بذلت الحكومتان : العراقية والانكليزية ، مساعي جملة لحمل تركيا على الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة يحل بموجبها الخلاف القائم بين العراق وتركيا ، وتؤسس صلات ود وصداقة بين القطرين المتجاورين ، فأسفرت هذه الجهود عن توقيع المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية في ٥ حزيران ١٩٢٦ . ولما كان حكم « الفصل الثاني » من هذه المعاهدة ينتهي في ١٨ تموز من سنة ١٩٣٦م ، شرعت « الوزارة الهاشمية الثانية » في مفاوضة الحكومة التركية لتمديد مدة هذا الفصل ، فلما كانت ايام « الوزارة السليمانية » :

« وافق مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٣٦م -

على تمديد مدة العمل ، بمقتضى الفصل الثاني من المعاهدة العراقية الانكليزية - التركية المعقودة بأقره في ١٩٢٦/٦/٥ وتعديلاته ، وفق الشروط المنفق عليها مع المفوضية التركية ، الى أن تستبدل باتفاقية لتنظيم علاقات الجوار بين الملكتين ، وقرر تخويل وزير الخارجية تبادل المذكرات اللازمة بهذا الشأن مع الحكومة التركية حسبما جاء في كتاب وزارة الخارجية المذكور في اعلاه « اه .

وقد سافر وزير الخارجية ناجي الاصيل ، الى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧ م ، فتبادل المذكرات المختصة بتمديد أجل الفصل المذكور ، ولما عاد الى العراق ، عرضت المستندات المذكورة على مجلسي النواب والاعيان فقبلت بالاتفاق وهي :

صاحب المعالي

بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية الموقع عليها في انقره بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظرا الى رغبة الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، في الاستمرار على تنفيذ احكام الفصل المذكور بينهما فقط ، الى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين الملكتين ، اشرف ، بنساء على قرار حكومتي ، بأن اقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، اعتبارا من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات ، وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(١) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة أشهر مرة واحدة ، او أكثر اذا اقتضت الحاجة » في آخر الفقرة الاولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين » .

(ب) تحذف الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الاول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها ، على ان لا يصبح الفسخ المذكور نافذا الا بعد مرور سنة على الاعلام به .

٢ - حيث ان موافقة حكومة الجمهورية التركية قد تمت على هذه الاقتراحات . كما جاء في مذكرة المفوضية المحترمة المرقمة ٩١٨/٥٣٨ والمؤرخة في ٨ كانون الاول ١٩٣٦ ، فان مذكرتي هذه ، وجواب معاليكم عليها ، يؤلفان الاتفاق الرسمي بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية في هذا الخصوص اعتبارا من هذا اليوم .

انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧
صاحب المعالي الدكتور توفيق رشدي آراس - وزير خارجية تركيا - انقره

ناجي الاصيل

صاحب المعالي

اتشرف باعلامكم باستلام مذكرتكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي اوضحتم فيها معاليكم المقترحات التالية :

بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية الموقع عليها في انقره بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظرا الى رغبة الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية في الاستمرار على تنفيذ احكام الفصل المذكور بينهما فقط ، الى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، اتشرف ، بناء على قرار حكومتي ، بان اقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحث عنها بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية اعتبارا من ١٨ تموز ١٩٣٦ ، وذلك بطريقة تبادل مذكرات وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(١) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة اشهر مرة واحدة او اكثر اذا اقتضت الحاجة » الواردة في آخر الفقرة الاولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين » .

(ب) تحذف الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الاول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة ، يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبا ، على ان لا يصبح الفسخ المذكور نافذا الا بعد مرور سنة على الاعلام به » .

٢ - اتشرف بان اؤيد لمعاليكم موافقة حكومة الجمهورية التركية على هذه الاقتراحات ، وان اؤيد ايضا ان مذكرتكم وجوابي هذا عليها ، يؤلفان الاتفاق الرسمي بين حكومة الجمهورية التركية والحكومة العراقية الملكية في هذا الخصوص اعتبارا من هذا اليوم . تفضلوا يا معالي الوزير بقبول وافر تحياتي واحترامي .

توفيق رشدي آراس

انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية العراق

٣ - بين سوريا والعراق

تربط سوريا بالعراق روابط قومية ، وادبية ، واقتصادية كثيرة ، وقد شاعت سياسة المستعمرين ان تفرق بين هذين القطرين ، على الرغم من مصالحهما المشتركة ، فكان القطران يتحنان الفرص لتأسيس العلاقات الرسمية .

وكانت « الوزارة الهاشمية » شديدة الرغبة في بعث هذه العلاقات وتمتينها بسرعة فائقة ، يدلنا على ذلك الكتابان اللذان تبودلا بين « وزارة الخارجية العراقية » و « الوكالة الفرنسية السياسية في بغداد » بتاريخ ٢٩ نيسان و ١٦ حزيران ١٩٣٥م ، والحقا باتفاق حسن الجوار الذي عقد بين سوريا والعراق في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٧ . فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » انتهر وزير خارجيتها ناجي الاصيل فرصة ذهابه الى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧ ، لتوقيع الاتفاق الخاص بتمديد المعاهدة التركية - العراقية ، فجعل طريق سفره على سوريا ، فاستقبل فيها استقبالا حسنا ، ووقع الاتفاق ، موضوع البحث ، في جو مشبع بالود والاحترام المتقابل .

ولما عاد الاصيل من رحلته الى تركيا ، عرضت ، « الوزارة السليمانية » الاتفاقية المذكورة على مجلس النواب في ٢١ حزيران ١٩٣٧ ، فقبلها بالاجماع ، بعد ان اطرى فريق من النواب جهود الوزارة في تحقيق هذا الحلم ، ثم ابرم مجلس الاعيان هذه الاتفاقية بالاجماع وهذه صورتها :

اتفاقية حسن الجوار بين العراق وسوريا

بناء على الروابط الاخوية التي تربط العراق وسوريا ، ورغبة في توطيد علاقات حسن الجوار السائدة بينهما فقد تم الاتفاق بين الحكومة العراقية الملكية والجمهورية السورية على ما يأتي :

الفصل الاول

حقوق التنقل والرعي والزراعة

١ - ان العشائر الرحل ، وشبه الرحل ، والسكان المتحضرين التابعين للحكومة العراقية من الجهة الواحدة ، وكذلك التابعين للحكومة السورية من الجهة الاخرى ، الذين يتمتعون حسب عاداتهم القديمة بحقوق الرعي والمساء في اراضي الدولة المجاورة ، يستمرون على التمتع بهذه الحقوق ، ولهم ان يجتازوا الحدود من غير اذن سابق . وتتعهد الحكومتان بأن تسمحا لهم بسلوك الطرق التي يسلكونها عادة لهذا الغرض ، ولا يخضعون بسبب اجتيازهم الحدود لاية ضريبة او رسم باستثناء ما هو منصوص عليه في الفصل الثاني . ويبدل اهتمام خاص بممارسة هذه الحقوق في الاراضي الكائنة شمال جبل سنجار ، التي انتقلت من ادارة الفريق الواحد الى ادارة الفريق الآخر بحسب تحديد سنة ١٩٣٣ .

٢ - اذا حدث نزاع ما حول وجود حقوق معتادة من القديم في الرعي والماء ، فانه يبت فيه وفق الاصول المنصوص عليها في المادة الـ (١٩) من هذا الاتفاق المتعلقة بتسوية المنازعات العشائرية .

٣ - اذا رغبت اجتياز الحدود العشائر او الرعاة الذين هم من جماعات لم تعد هذا العمل ، وذلك بسبب كوارث طبيعية او ما شاكلها ، فعليهم ان يقدموا طلبا

الى السلطات ذات الاختصاص ، لدى الحكومة التابعين لها للحصول على اذن بذلك ، ويرسل الطلب الى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة المجاورة ، مشفوعا بالتفاصيل التامة عن كل جماعة ، مبينة اسم رئيس العشيرة المسؤول ، وعدد الخيام والرجال والاسلحة النارية والماشية بوجه التقريب ، والطريق المقترح سلوكه ، والمحل المقصود نهائيا ، ومدة البقاء المحتملة . وعلى السلطات التي قدم اليها الطلب ان تجيب بدون تأخير .

فاذا منحت الحكومة الثانية الاذن المطلوب ، يخضع اولئك الاشخاص لاحكام هذا الاتفاق ، بقدر ما تكون قابلة التطبيق عليهم .

٤ - ان رعايا الدولتين من العشائر المتحضرة ، او شبه الرحالة ، او القرويين الذين كانوا يمتلكون اموالا غير منقولة ، او حقوقا في الزراعة والري في اراضي الدولة الاخرى ، وفي ضمن منطقة تبعد عشر كيلومترات عن الحدود يستمرون هم والمستخدمون لديهم ، ومستأجرو اراضيهم وحلفاؤهم ، على التمتع بحقوقهم القانونية كالسابق ، ولهم ملء الحرية ضمن حدود تلك المنطقة ، لان ينقلوا من احدى جهتي الحدود الى الاخرى ماشيتهم ، ونتاج قطعانهم ومنتجاتهم ، وادوات الجر العائدة لهم ، وعجلاتهم ، وآلاتهم الزراعية ، وبذورهم ، ومنتجات اراضيهم ، وذلك دون ان يدفعوا رسما كمرκια .

ويجهز امثال هؤلاء الاشخاص باجازة حدود تكون بشكل يتم الاتفاق عليه بين الفريقين ، وتصدرها السلطة الادارية في المنطقة المقيمين فيها ، ويسري مفعولها لسنة واحدة ، ولهم ملء الحرية للتنقل في المنطقة المذكورة لجميع المقاصد المشروعة .

٥ - اذا تفشت امراض وافدة ، او امراض حيوانية وما يماثلها ، فتحتفظ كل من الحكومتين بحق تطبيق الوسائل الصحية والبيطرية اللازمة ، ويحق لهما تطبيق الاوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

الفصل الثاني - الضرائب

٦ - (ا) تعفى الجماعات المشار اليها في المادة الاولى من هذا الاتفاق ، التي تجتاز الحدود اثناء تنقلها المعتاد من كافة الرسوم الكمركية ، على قطعانها ومواشيها وخيامها وادوات مضاربها واثاثها البيتيه واطعمتها ، وغير ذلك من الاشياء المقصود استعمالها او استهلاكها من قبلها . وتحتفظ كل حكومة بحق فرض الرسم الكمركي على الحيوانات او المواد التي تجري عليها معاملات تجارية ، وذلك بعد دخولها اراضيها .

(ب) تعفى قطعان المواشي والاغنام العائدة الى هذه الجماعات من الضرائب الحكومية التي تخصها (ودي ، وكودة ، وشاة مرتع) وذلك في اراضي الدولة الاخرى ، التي ليسوا هم من رعاياهم ، على شرط ان لا تتجاوز اقامتهم في هذه الاراضي ستة اشهر (خلال كل سنة اولها ١ حزيران وآخرها ٣١ ميس) أما اذا

تجاوزت اقامتهم المدة المذكورة فيجب جباية الضرائب المعتادة .

٧ - تسري احكام المادة (٦ - ١) على الجماعات المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الاتفاق ، على أن يعين رسم الودي والكودة وشاة مرتع ، الواجب فرضه : باتفاق خاص في كل قضية .

٨ - تسري احكام المادة (٦ - ب) على الجماعات المشار اليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، ويكونون خاضعين لدفع الضرائب عن الاراضي ، وغيرها من الاموال غير المنقولة ، وعن المحاصيل الزراعية ، وذلك الى الدولة التي توجد الاموال في اراضيها بمقتضى القوانين المرعية في تلك الدولة .

الفصل الثالث

الامن - ١ - احكام عامة

٩ - اذا ارتكبت جريمة ما ، او عمل من اعمال السلب ، من قبل رعايا الدولة الواحدة في اراضي تلك الدولة ، وحاول المجرمون الالتجاء الى اراضي الدولة المجاورة ، فعلى السلطات ذات الاختصاص في الدولة الاولى ، ان تبادر باخبار سلطات الاختصاص في الدولة الاخيرة بذلك .

وعلى السلطات التي تتلقى الخبر المذكور ، ان تتخذ جميع الوسائل الممكنة لمنع المجرم او المجرمين من عبور الحدود .

١٠ - اذا تمكن فرد او اكثر متهم بجناية او جنحة في اراضي الدولة التابع لها. من الالتجاء الى اراضي الدولة المجاورة ، فتقوم السلطات ذات الاختصاص بالقضاء القبض عليه او عليهم بغية تسليمه او تسليمهم لسلطات الفريق الآخر ، مع الفنائيم والاسلحة وفقا للقانون .

١١ - اذا دخلت عشيرة ، او قبيلة ، او جماعة مسلحة من رعايا الدولة الواحدة اثناء تمردها على حكومتها في اراضي الدولة الاخرى ، او اذا كانت لا تنتمي الى الجماعات التي تتناولها المادة الاولى من هذا الاتفاق ، واجتازت الحدود خلافا للاوامر الصادرة من حكومتها ، فينبغي تجريدها من السلاح بقدر المستطاع من قبل الحكومة التي دخلت في اراضيها ، وابقاؤها بعيدة عن الحدود بمسافة لا تستطيع معها القيام بما يؤدي الى وقوع حوادث في الاراضي التي تركتها .

١٢ - تتعهد كل حكومة بكل ما في طاقتها من الوسائل ، لمقاومة ايسة استحضارات تجري في اراضيها من قبل فرد واحد او اكثر بقصد ارتكاب اعمال النهب والسلب والافزوي اراضي الحكومة الاخرى . وعلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومتين متى علمت بأن فردا واحدا او اكثر يقوم باستحضارات يقصد ارتكاب مثل هذه الاعمال ان تبادر بلا تأخير باخبار السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة الاخرى .

١٣ - اذا ارتكب شخص واحد او اكثر من رعايا الدولة الواحدة، عمداً من أعمال التعدي او النهب ، او السلب ، او الفزو ، في اراضي الدولة الاخرى ، فتقوم السلطات ذات الاختصاص في الدولة التي يتبعها بالتدابير اللازمة للقبض عليه ، بغية معاقبته واعادة الفنائم الى اصحابها .

١٤ - تتعهد كل حكومة بأن تبعد وتخرج وفق القانون ، من المنطقة المعروفة في الفقرة الثانية من هذه المادة ، كل فرد من العشائر او اي فرد من الاشخاص يسكن في اراضيها ممن يكون وجودهم مخلاً بحفظ الامن والنظام في اراضي الدولة الاخرى ، وذلك بناء على الاسباب الوجيهة التي توردها السلطات المختصة في هذه الدولة . ويجب ان يشفع كل طلب لابعاد امثال هؤلاء الاشخاص بتفاصيل تامة ، واذا امكن فببراهين على الاعمال التي حصلت الشكوى منها .

وتطبق هذه المادة على منطقة تبعد ١٥ كيلومتراً عن جانبي الحدود بين الدعامتين رقم ١٨ و ٢٩ وبين الدعامتين رقم ٥٣ و ٨٦ والى منطقة تبعد ٥٠ كيلومتراً على طول ما بقي من الحدود .

الفصل الثالث

الامن - ب احكام خاصة تطبق على العشائر الرحل وشبه الرحل

١٥ - (ا) ان العشائر التي تجتاز الحدود من البلد الواحد الى البلد الآخر ، تصبح بطبيعة الحال تحت سلطة الحكومة التي دخلت اراضيها ، فيما يخص جميع مقاصد الامن ، والتعويض عن الاضرار ، والاحتياطات الصحية ، والبيطرية ، وذلك طول مدة بقائها في تلك الاراضي .

(ب) عندما تطبق سلطات احدى الحكومتين عقوبات ما ضد افراد عشيرة من رعايا الدولة الاخرى ، فعلى تلك السلطات ان تبادر باخبار الدولة الثانية بالوسائل الدبلوماسية .

١٦ - عندما ترتكب العشائر التابعة لاحدى الحكومتين اعمال سلب ، وجرائم اخرى ، اثناء وجودها في اراضي الحكومة الثانية ، فعلى سلطات الحكومة الثانية اخبار سلطات الحكومة الاولى عن نوع الاعمال المذكورة ، وعن التعويضات المطلوبة .

١٧ - اذا رجعت العشيرة او القبيلة الى اراضي الدولة التابعة لها ، قبل دفع التعويضات بكاملها ، فتتعهد الدولة المذكورة باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتسهيل دفع التعويضات عن الاضرار الحادثة او الجرائم الاخرى .

١٨ - اذا رجعت العشيرة مرة اخرى الى الاراضي التي ارتكبت فيها اعمال السلب والجرائم الاخرى ، قبل دفع التعويضات بكاملها ، فتحال المسألة الى سلطات الحدود المعنية في الكتاين ، الذين تبودلا بين وزارة خارجية العراق والقائم

بأعمال الوكالة السياسية الافرنسية الاول برقم ٨٦١ سري بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٣٥
والثاني برقم ١٢٧ تاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٥ .

الفصل الرابع - المنازعات

١٩ - لسلطات الحدود المذكورة آنفا ، ان تعرض اي نزاع ينشأ بين عشائر
الفريقين ، ولم يمكن حسمه بواسطة الاجراءات الادارية ، على هيئة تحكيم مختلطة ،
على ان يكون اعضاؤها من افراد العشائر ، ويعينون بعدد متساو من كلا الطرفين ،
وذلك بأن يسمى كل منهما محكميه بموافقة سلطة الحدود للحكومة التابع لها ، ويجب
عرض قرارات هذه الهيئات التحكيمية على موظفي السلطات المذكورة للمصادقة عليها ،
ويكون الموظفون المذكورون مسؤولين عن تنفيذها بحق الطرف الذي هو تحت
سيطرته . وفي حالة عدم حصول الاتفاق بين المحكمين فتعرض القضية على هيئة
تحكيم جديدة .

٢٠ - يجب رفع المنازعات التي تقع بين رجال العشائر ، وبين اشخاص من
غير العشائر الى السلطات القضائية المعتادة التي يكون المتهمون او المدعى عليهم من
رعايا الحكومة التابعة لها تلك السلطات .

الفصل الخامس - احكام عامة

٢١ - لا يجوز للقوات العراقية ، او السورية النظامية او غير النظامية ، ان
تجتاز الحدود من غير موافقة الحكومتين .

٢٢ - تتعهد كل من الحكومتين بأن لا تعمل على استمالة أية طبقة كانت من
طبقات الاهلين ، لاجراجها من سيادة الحكومة الاخرى ، او على تشجيعها على
المهاجرة . سواء اكان ذلك بالهدايا ، ام باعطائها الاراضي ، ام بطرق اغراء اخرى .

٢٣ - لا يجوز لموظفي الحكومتين ان يتخابروا مع رعايا الحكومة الاخرى الا
عندما يكون اولئك الرعايا ضمن مملكتهم .

٢٤ - يبرم هذا الاتفاق ، ويصبح نافذا بعد ثلاثين يوما من تاريخ تبادل وثائق
ابرامه ، ويبقى نافذا مدة ثلاثة اشهر من التاريخ الذي فيه تبلغ احدى الحكومتين
الاخرى عزمها على انائه .

ان الموقعين ادناه بحسب ما لهم من صفة تخولهم تمثيل حكوماتهم ، اتفقوا على
المواد المدونة اعلاه ووقعوا على هذا الاتفاق .

كتب في دمشق في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٧ .

سعد الله الجابري ناجي الاصيل دي مارتيل

ملحق للاتفاق : نص الكتابين المرقمين ٨٦١ و ١٢٧ والمؤرخين في ٢٩ نيسان
و ١٦ حزيران ١٩٣٥ المنصوص عليهما في المادة الثامنة عشرة من اتفاق حسن الجوار
بين العراق وسورية .

صورة كتاب وزارة الخارجية

الرقم س - ٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥

تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى المثلثة السياسية الفرنسية ، وتشرف بأن تشير الى مذكرة المثلثة المرقمة ٣٧ والمؤرخة في ٢٢ شباط ١٩٣٥ حول الترتيبات الخاصة بتسوية قضايا الحدود العراقية - السورية ، فتصرح بالمقابلة ان هذه الترتيبات والمدونة نصوصها فيما يلي تفني بالغاية المقصودة ، وان الحكومة العراقية توافق عليها :

١ - بغية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها ان تخل بالامن في مناطق الحدود وتستوجب اتخاذ تدابير فورية ، تعين السلطات المذكورة ادناه ، والمسماة بـ (سلطات الدرجة الاولى) نظرا الى الوضع الراهن ، وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينهما ، ولتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين :

(ا) قائممقام تلعفر من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا

(ب) قائممقام زاخو من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشلية من قبل سوريا .

(ج) قائممقام سنجار من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجة من قبل سوريا .

(د) قائممقام عنه من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة ابو كمال من قبل سوريا .

(هـ) ضابط مراقبة تنقلات البدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا ، وقائمقام تلعفر وعانه حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢ - على هؤلاء المثلث ان يجتمعوا ببعضهم مرة في كل اربعة اشهر على الاقل ، على ان يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وان يتراسلوا مع بعضهم كلما دعت الحاجة التي يتطلبها سير العلاقات على الحدود سيرا حسنا ، وان يسعوا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق احكام العهد المرعية بأسرع وقت ، وباقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣ - تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الاولى من تسويتها ، على معاون المندوب في منطقة الفرات فيما يخص الجهة السورية ، ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الامر فيما يخص الجهة العراقية . وتسمى هذه السلطات بـ (سلطات الدرجة الثانية) وعليها ان تقوم بفحص القضايا

المبحوث عنها ، وتسويتها مشتركا ، وان تراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها ، وان تجتمع في اوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة ، مرة واحدة في السنة . ففي العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الحال ، وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

وسيتضح للممثلة المحترمة انه قد اضيفت الى الفقرة الثالثة جملة (وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور) وحذفت الفقرة الرابعة التي تنص على (ويسمح للمندوبين المعينين من قبل الحكومتين بأن يتراسلوا . . .) لان الفقرة الثانية والثالثة تلافي هذه الجهة ، وعليه يرجى تفضل الممثلة بملاحظة ذلك .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها ،

الممثلة السياسية الافرنسية - بغداد

صورة كتاب القائم بأعمال الوكالة السياسية الافرنسية في بغداد

المرقم ١٢٧ والمؤرخ في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٥

يهدي القائم بأعمال الجمهورية الافرنسية في العراق ، تحياته الى وزارة الخارجية في بغداد ، ويشرف بأن ينبئها بوصول كتابها المرقم س/٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان الماضي ، من شعبة الامور الشرقية ، بخصوص تشكيل هيئة خاصة لحسم الحوادث التي قد تقع على الحدود ، وان يحيط حكومة صاحب الجلالة علما بموافقة السلطات العليا المختصة في سوريا على النص المثبت فيما يلي :

١ - بغية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها أن تخل بالامن في مناطق الحدود ، وتستوجب اتخاذ تدابير فورية ، تعين السلطات المذكورة ادناه ، والمسماة بـ (سلطات الدرجة الاولى) نظرا الى الوضع الراهن ، وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينها ، وتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين :

(ا) قائمقام تلعفر من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا .

(ب) قائمقام زاخو من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشلية من قبل سوريا .

(ج) قائمقام سنجار من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجة من قبل سوريا .

(د) قائمقام عنه من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة ابو كمال من قبل سوريا .

(هـ) ضابط مراقبة تنقلات البدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا ، وقائمقاما

تلعفر وعنه . حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢ - على هؤلاء الممثلين ان يجتمعوا ببعضهم مرة في كل اربعة اشهر ، على الاقل ، على ان يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وأن يتراسلوا مع بعضهم ، كلما دعت الى ذلك الحاجة التي يتطلبها سير العلاقات على الحدود سيرا حسنا ، وان يسعوا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق احكام المعهود الموعية بأسرع وقت ، وبأقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣ - تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الاولى من تسويتها على معاون المندوب في منطقة الفرات ، فيما يخص الجهة السورية ، ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الامر فيما يخص الجهة العراقية ، وتسمى هذه السلطات بـ (سلطات الدرجة الثانية) وعليها ان تقوم بفحص القضايا المبحوث عنها ، وتسويتها مشتركا ، وان تتراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها ، وان تجتمع في اوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة ، مرة واحدة في السنة ، ففي العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل ، حسبما يقتضيه الحال ، وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

ولما كان هذا النص قد اقترن بموافقة الطرفين ، فقد أصبح نهائيا ، واصبحت شروطه نافذة حالا .

ينتزه القائم بالاعمال هذه الفرصة للاعراب لوزارة الخارجية عن فائق تقديره واحترامه .

في المجلس النيابي

١ - فكرة محاسبة الوزراء

في الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ٦ آذار ١٩٣٧ م ، قدم فريق من النواب ما يلي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تقدم في ادناه ، تقريرا باقتراح وضع لائحة قانونية ، راجين اجراء ما يلزم بشأنه وفق المادة (٣٩) المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب :

لما كان من المعروف بأنه من اهم اسباب سوء التصرفات التي لازمت الحكم قبل ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، والتي نوه بها في صدر خطاب العرش ، في اجتماع المجلس الحاضر ، هو الانتفاع الشخصي من قبل الكثيرين من رجال الحكم ، من وزراء وموظفين ، على حساب المصلحة العامة ، مما أدى ذلك الى تراكم ثروات غير قليلة لدى اولئك الرجال ، الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم ، بسبب تقلدهم زمام الامور من حين الى آخر ، بينما لم يطرأ على حالة اكثرية الشعب ،

التي تعاني آلام فقر وبؤس شديدين اي تغير في تلك الاثناء ، ونظرا الى ان ضرورة
الاصلاح تقضي بتقويم الاعوجاجات التي كانت سبب التذمر في العهد السابق ،
ومحاسبة الذين ضحوا المصلحة العامة لاجل منفعة ذاتية ، لكي يكونوا عبرة في
الحاضر وفي المستقبل ، نقترح ان يسن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي
الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين ، وموظفي الدولة ، وتحقق عن
مصادرها ، وكيفية الحصول عليها ، فاذا ما وجد انها ، او اي قسم منها ، حصل او
انمي بطرق غير مشروعة ، لها علاقة بمناصبهم ، او بعامل النفوذ الذي تمتع به
اصحاب تلك الثروات ، من وراء تقلدهم مناصبا او وظيفة ، فتصادر تلك الثروات
وتطبق عليهم احكام القوانين المرعية .

نائب ديالي	نائب البصرة	نائب الحلة	نائب البصرة	نائب بغداد
مكي الجميل	عزيز شريف	محمد الرشيد	عيسى طه	احمد عارف قفطان
نائب الموصل	نائب البصرة	نائب الديوانية	نائب الكوت	
محمد الحديد	عبد الجبار الملاك	سلمان الشيخ داود	ذيان الفغان	
نائب البصرة	نائب الموصل	نائب المنتفك	نائب بغداد	
نعمة المنصور	فارس الزيباوي	محمد امين الجرججي	نوري آلورفلي (١)	

وكان بين الذين وقعوا على هذا التقرير ، موظفون فصلتهم « الوزارة الهاشمية
الثانية » من الخدمة ، وآخرون ابعدهم الى الشمال لاسباب سياسية ، كما كان
بينهم من يملك عقارات لو جمع كل ما ادخره من رواتبه كافة ، مع نمائها لكان دون
ثمان هذه العقارات .

والواقع ان فكرة محاسبة الوزراء والمسؤولين عن الثروات ، التي قيل في هذا
التقرير وفي غيره انهم جمعوها بتأثير النفوذ الحكومي ، لفكرة جميلة متى شمل
التحقيق الكبير والصغير ، والقاصي والداني ، لتنجلي الحقيقة ، ويكشف الشعب
حقائق الذين يتولون حكمه .

وقد تذاكر المجلس في هذا التقرير في جلسته السابعة المنعقدة فسي يوم ٢٩
آذار ١٩٣٧ ، فتكلم الاستاذ يوسف الكبير نائب الموصل ، لتفنيد ما جاء فيه مستهلا
كلامه بقوله :

« لا اظن ان من مصلحة البلاد الاخذ بهذا المشروع ، فلنتأمل ماذا يقصد من
اقتراح تأليف لجنة تحقيقية لاحصاء الثروات ؟ لو فرضنا تألفت اللجنة ، وكلفت
وزيرا بالايضاح ، فامتنع ، ماذا تعمل ؟ اذن نبني على ذلك نتيجة حقوقية ، يظهر
حينئذ ان اللجنة تكون بمثابة محكمة خاصة ، تطبق مبدءا حقوقيا ، وهو مبدأ
السكوت في معرض الحاجة ، تنتهي به الى المصادرة ، او الغرامة . واذا كان الامر

يؤول الى تأليف محكمة خاصة ، فقد بينا في البحث الذي مضى الآن ، ان الدستور لا يساعد على انشاء محكمة خاصة ، واذا ترك الامر بدون نتيجة ، عند عدم اجابة الوزير ، تكون قد اشتغلنا عبثا او ما يصح ان يسمى بأكثر من ذلك ... ان المبدأ الحقوقي القوي وهو ان (الاصل براءة الذمة) يطبق عندما يحاسب الانسان أمام المحكمة ، فعليه عندما يسأل الوزير من اين اتت اليك هذه الثروة ؟ اذا قال لست اجيب ، واذا كان لديكم تهمة معينة يصح توجيهها الي ، فحينئذ انما مستعد للدفاع ، اذا فما هي النتيجة التي تقصدها ؟.. فلا ارى ان من مصلحة البلاد الاخذ بها ، لاننا نعلم ما تؤول اليه في الحقيقة ، وان اعضاء المجلس العاليي يعلمون ان الدخول في هذا الموضوع ينتج قبل كل شيء تبليلا في الافكار ، وجوا مملوءا بالمشاغبات ، واسباب العداء ، والوشاية ، والتنافر ، والانقسام ، واسباب الشغب الاخرى ، فنشغل الافكار بأمور شخصية ، ونحن في اشد الحاجة الى التبعد عن هذه الامور ... فاذا وجهنا الهمة الى المسائل الشخصية ، واعتقدنا ان هذا هو موضوع الاصلاح ، فخطر ذلك انه يصرفنا عن العمل ، ويزيد في اسباب الضعف التي لدينا منها كما عرضت قسط وافر » (١) .

ثم تكلم نائب الموصل محمد الحديدي ، فقال حول هذا الموضوع :

« انني اعنقد ان العمل المثمر لا يمكن ان يتحقق ما لم تسبقه هذه العملية ، فقد مضت ادوار تذهب حكومة وتأتي حكومة ، والديس يسيئون الاستعمال يأخذون الاراضي والاموال ، وكل هذا يستثمرونه بنفوذهم . نريد ان نقضي على هذه السمعة ، نريد ان يعرف الرجال : سواء الموظفين او غيرهم ، ان هناك محاسبة ، والذي يظهر بعد المحاسبة ان لديه سوء استعمال ، يجب ان ينزل عليه اشد العقاب » . (٢)

وقال نائب البصرة عزيز شريف (وهو احد الموقعين على التقرير الانف الذكر) :

« اما التقرير المقدم فحقيقة كان ناقصا ، فيه شيء من السرعة ، باعتبار انسه ليس قانونا ، بل انما تقرير طلب فيه من الحكومة سن لائحة قانونية بموجبها تضمن هذا العرض ، وتعرض على المجلس » . (٣)

وبعد ان تكلم حول الموضوع النائبان : كمال السنوي وعيسى طه وغيرهما ، وافق المجلس على احوالة التقرير الى الحكومة ، فاحيل اليها ولم تظهر له اية نتيجة

(١) محضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ م ص ٩٥ .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ م ص ٩٦ .

(٣) المصدر نفسه ص ٩٧ .

عملا بنصيحة السيد المسيح (ع) لمريم المجدلانية : من كان منكم غير ذي خطيئة فليبدأ ويرجمها بحجر . (١)

٢ - اقامة تمثال بكر صدقي

وفي الجلسة النيابية العاشرة المنعقدة في يوم ٢٨ نيسان سنة ١٩٣٧ ، قدم النواب : أحمد عارف قفطان (٢) ورفائيل بطي ، ومكي جميل ، وزملاء لهم من الاكراد والمعدان ، تقريرا طلبوا فيه اقامة تمثال للفريق بكر صدقي ، مع شراء دار له من خزانة الدولة هذا نصه :

« معالي رئيس مجلس النواب المحترم

من مظاهر اليقظة في الامم الحية ، معرفة اقصاد رجالها ، واكبار مواقفهم المشرفة . لهذا اعتادت هذه الامم ان تمجد ابطالها ، وتخلد ذكراهم بصور متنوعة ، ولا سيما اولئك الابطال الذين يقومون بالحركات الوطنية ، ويحررون شعوبهم من الاستبداد ، ويدفعون عنها عادة الطفان والظلم . وقد ثبت لدى الشعب العراقي باسره ، ان انقلاب ٢٩ تشرين الاول الماضي ، ازاح عن البلاد كابوسا وخيما ، وتنفست بعده الصعداء ، وقضى على الايدي المسيئة ، والمطامع الشخصية التي غمرت نفوس اصحاب المراكز الحكومية ، ولما كان بطل الانقلاب العراقي الفريق بكر صدقي العسكري ، قد ابرز في هذه الحركة الوطنية الاصلاحية من اقدام ، والجرأة ، والتضحية ، ما اكسبه حب ابناء الشعب قاطبة ، فاكبروا وطنيته ، ومجدوا تضحيته ، وقدروا يده البيضاء في انقاذهم من حكم العسف ، وهدر الحقوق ، فاصبحت منزلة هذا البطل المحبوب رفيعة في القلوب ، ولهجت الاسن بعمله الوطني الخالد ، فانا كشعب حي ناهض ، نود ان نظهر شعورنا نحو من تفادى في سبيل انقاذ البلاد ، ووفاءنا لصاحب هذه اليد الوطنية البيضاء ، فلا بد لنا من ان نقدم برهانا محسوسا على العرفان بالجميل ، وتقدير الرجال ، فنقترح ان يقام لبطل الانقلاب الفريق بكر صدقي العسكري تمثال في أشهر ساحة في العاصمة ليرمز على الدوام الى البطولة العراقية ، ويكون محفزا للنشء على الجهاد ، وباعثا فيهم روح التضحية ومعرفة الواجب الوطني . ولما كان هذا البطل المحبوب لا يملك

(١) في الآية السابعة من الاصاح الثامن من انجيل يوحنا : انه جاء للسيد المسيح (ع) بزانة ليقضي في امرها وكانت شريعة موسى السائدة تقضي بـرجم الزانية ، فوقف الكتبة والفريسيون بانتظار الحكم .

« واما يسوع فانحنى الى اسفل وكان يكتب باصبعه على الارض ولما استمروا يسألونه انتعصب وقال لهم : من كان منكم بلا خطيئة فليرميها اولا بحجر » واذا بالواقفين يتسللون تباعا ولم يبق غير الزانية فقال لها المسيح « ولا أنا ادبك اذهبي ولا تخطئي ايضا » .

(٢) كان أحمد عارف قفطان أحد المتصرفين الذين فصلتهم الوزارة الهاشمية من الخدمة ، فلما اختاره الفريق بكر صدقي نائبا في المجلس النيابي الجديد ، اخذ عارف يتفنن في اظهار اخلاصه للقائد الجديد لا حبا بمبقرته ولكن انتقاما من الهاشمي الذي فصله من الخدمة .

شيئا غير راتبه في الجيش ، فنرى ان تقدم اليه الامة دارا ليسكنها ، ولهذا التقديم معناه الرائع في تقدير الاخلاص ، والخدمة الصادقة ، فنرجو احالة هذا الاقتراح الى الحكومة لسن لائحة قانونية لتحقيقه » .
(١) ٢٨ - ٤ - ١٩٣٧ (١)

نائب الديوانية نائب الدليم نائب الموصل نائب ديالى نائب المنتفك
تكليف المبدر خميس الضاري رفائيل بطي مكي الجميل فرهود الفندي

نائب بغداد نائب الديوانية نائب الديوانية نائب كركوك
احمد عارف قفطان شعلان الشهد مظهر الحاج صكب عبد القادر الطالباني

نائب السليمانية نائب الحلة نائب كركوك
حامد الجاف مخيف الكتاب حسين النفطجي

وما كادت الصحف تنشر هذا التقرير ، حتى بدا الدس بغشى المجالس ، والناس ما بين مصدق ومكذب . فأي عمل قام به الفريق بكر صدقي لتنصيب الامة تمثالا له ؟ وتهبه دارا مما جمعته ؟ ألم يزوج الجيش في السياسة ، ويسن في البلاد سنة عادت عليها بأفدح الضرر ؟ ألم تكلف هذه الحركة الجريئة البلاد خيرة رجالها ، وزهرة شبابها ، وأعز مبادئها ؟

على ان انصار « حركة الانقلاب » كانوا يرون ان القائد بكر صدقي اسدى الى البلاد خدمة لا تقدر ، وانقذها من خطر داهم ، فلا بد من ايفاء الرجل حقه .

اما الجيش فقد انقسم ازاء هذا التقرير الى معسكرين : ناصر احدهما الفكرة التي تقدم بها ارباب التقرير ، وهؤلاء جماعة بكر ، واعلن الآخر تدمره من هذه الحركة ، وهؤلاء جماعة وزير الدفاع عبد اللطيف نوري ، وقد صرح هذا الفريق بصدد هذا التقرير ، ما يلي :

« لم تكن الاعيب بيد بكر صدقي ، يوم اشتركنا بعصيان ٢٩ تشرين الاول ، ولم تكن صبيان ازقة لا تقدر نتائج الحركة وعظيم مسؤولياتها ، يوم وضعنا يدا بيد لاسقاط الوزارة الهاشمية ، حتى يحاول حصر الحركة بنفسه ، والتفرد بالظهور بمظهر المنقذ الوحيد ، والقائد امام الناس . اننا لا نقبل ان نضحى بشخصياتنا في سبيل شخصية بكر ، ولا نحتمل حصر البطولة فيه ، فلولا اشتراكنا معه ، ولولا تأييدنا ومؤازرتنا لخطئه ، لخابت مساعيه ، ولتبددت جميع احلامه . اننا لا نوافق ابدا على وضع تمثال للفريق بكر صدقي (٢) » .

واضطرب بكر لهذه المفاجأة ، وخشي ان يؤدي انقسام الجيش الى نتائج سيئة ، كما خشي ان يؤدي موقف الشعب من التقرير الى خذلانه ، فافضى بحديث

(١) محاضر الدورة السابعة لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م من ١٣٥ - ١٢٦ .

(٢) الاستاذ طالب مشتاق في كتابه « ايام النكبة » ص ٢٥٩ .

الى الصحف ماله : ان الحركة التي قام بها لا يعود شرفها الى فرد ، وانما يعود ذلك الى الجيش ، فاذا كان هناك ما يوجب تخليد الذكرى ، فينبغي ان يكون النصب الذي يراد اقامته باسم الجيش لا باسم احد افراده .

ولم يكتف بكر صدقي بهذا التصريح ، فقد صدرت جريدة « البلاد » في يوم ٥ مايس ١٩٣٧ وهي تحمل رسمه الى جنب زميله عبد اللطيف ، وتنشر مقالا ، في تعداد فضائل الوزير .

ولما حان وقت المذاكرة على هذا التقرير ، في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١ ايار سنة ١٩٣٧ م ، قام رئيس الوزراء حكمة سليمان وقال :

« يسمح لي النواب المحترمون الموقعون على هذا التقرير ان ابين لحضراتهم المحادثة التي جرت بيني وبين القائد السيد بكر صدقي . فقد قابلني القائد حول هذا الموضوع وبين لي ما يلي :

١ - ان حركة الانقلاب الذي وقع وكيفيته . وقع من قبل الجيش ، وانا احد افراده وحسب الرتبة التي حاملها ، كنت قائد الفرقة الثانية ، وكان قائد الفرقة الاولى الاخ عبد اللطيف نوري ، فالانقلاب الذي قام به الجيش لا ينحصر بأحد من رجاله ، وكان رجال الجيش كلهم متفقين وعازمين على هذا الاتفاق ، وانا كواحد من اولئك الاشخاص .

٢ - في الحقيقة ان الحملة الاولى التي سارت الى بغداد كانت تحت قيادتي ، ولكن القوة العمومية التي كانت مهياة للحركة كانت تحت قيادتي وقيادة القائد السيد عبد اللطيف نوري .

بناء عليه فالانقلاب الذي وقع ، تكون من جميع القوات الهوائية ، وبقية القوى ، فالتمثال الذي يمثل هذه الحركة يجب ان يمثل القوتين ، فاذا كان القصد وضع تذكارات لهذه الحركة ، فأكون ممنونا جدا للتمثال الذي يمثل القوة بكاملها .

اما عن الفقرة الثانية فقد قال لي : اما الدار فالقصد كان من الانقلاب الذي قمنا به ، هو ان نفتح طريقة جديدة للرجال الذين يكونون مسؤولين عن ادارة دفة البلاد ، فهذه الطريقة لا تشمل دارا وامثالها ، لاعطائها الى الرجال الذين يقومون بالخدمة العامة ، فقصدا اولئك الرجال لا ينحصر بامتلاك دور وامثال ذلك ، بل ان الغاية لهم هي سعادة البلاد . وبصفتي احد الرجال العسكريين ، واعلم ان الناحية العسكرية هي محتاجة للمعاونة اكثر من النواحي الاخرى في هذه البلاد ، فاذا كانت الخزينة تريد ان تعطي ، فيجب ان تضم هذا العطاء لتنمية الدفاع .

« فبعد هذه البيانات التي ذكرتها عن اخي سعادة القائد بكر صدقي العسكري ، اود من النائب المحترم ان يسحب تقريره ، واذا كانت فكرة المجلس والبلاد متفقة على بناء تمثال ، فيمكننا مع الزمن ان تأتي الحكومة بهكذا اقتراح

وتقوم بهذا العمل « (١) .

وعلى اثر الايضاحات التي ادلى بها الرئيس ، نهض نائب بغداد سلمان الشيخ داود وقال :

« ان انقلاب تشرين الاول ١٩٣٦ سجل مفخرة لهذا الوطن لا تدانيها مفخرة اخرى » .

ثم نهض نائب بغداد (صاحب التقرير) احمد عارف قفطان وقال :

« انا واخواني ابدينا عاطفة نحو الرجل ، واننا لا نفرق بينه وبين رجال الجيش

حتى الجندي ، ولكنه هو رئيس اركان الجيش ، وهو الكل في الكل ، وهو صندوق اسرار الجيش اما معالي الفريق عبد اللطيف نوري ، فهل رجل شريف ، ومن اقدر القواد ، وخدماته عند الجميع معلومة ، فهم كلهم اخواني ولا افرق بينهم ، وبناء على رغبة فخامة رئيس الوزراء ، اسحب تقريرى « (٢) .

٣ - الناحية الاخلاقية

عنيت « الوزارة الهاشمية » بالناحية الاخلاقية عناية خاصة ، فاخرجت الراقصات الاجنبيات من البلاد ، والفت لجانا لمكافحة الموبقات ، واعلنتها حربا شعواء على الرذيلة والفساد ، فلما تصرمت ايسام تلك الوزارة ، وحلت محلها « الوزارة السليمانية » تبدل الموقف . ففسي الجلسة النيابية التاسعة المتعقدة في يوم الاثنين ١٩ نيسان ١٩٣٧ ، وجه نائب دبالى عبد اللطيف الفارسي ، الى رئيس الوزراء القائم بوكالة وزارة الداخلية ، السؤال التالي :

الفت نظر فخامتكم على ما اصبحنا فيه من تفسخ وفساد اخلاقي ، وذلك من جراء كثرة الراقصات الاجنبيات والوطنيات في معظم الاوتيلات ، وانتشار بيوت البغاء في اكثر المحلات ، وارتكاب انواع الموبقات ، وتهافت الشبان لهذه المحلات ، مما يسبب اضرارا ماديا وادبيا ، فاذا استمرت هذه الحالة بلا شك تكون قد ضيعنا اخلاقنا وماليتنا ، وتسربت الامراض السارية في معظم سكاننا . فعليه اطلب من فخامتكم اجراء التدابير المقتضية حول اصلاح هذه الناحية المهمة في حياتنا الجديدة ، مع بيان ما ستتخذوه وزارتمكم الجلييلة حول هذه القضية التي نحن باشد الاحتياج لاصلاحها « (٣) .

وقد رد السيد حكمة على ما تقدم من اقوال بقوله :

« اظن ان المسألة هي في الحقيقة ليست من المسائل التي تكون كسؤال وجواب

(١) محاضر مجلس النواب في دورته السابعة لسنة ١٩٣٧ م ص ١٥٣ .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧ م ص ١٥٤ .

(٣) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧ م ص ١٠٨ .

في المجالس النيابية ، وان الحالة الموجودة الآن هي حالة طبيعية في هذه البلاد ، ولا تستلزم القيام بإجراءات ، كما عمل غيرنا بجعلهم السلطة الحكومية هسي الواسطة للامن والاخلاق ، وبالنسبة أصبحت اعمالهم مضرة ، وجميعكم تعلمون ذلك . وان الحالة التي ذكرها النائب المحترم هي حالة طبيعية ، فتوجد في هذه البلاد قوانين شديدة مستندة على أسس قوية تمنع الاعمال التي يمكن منعها ، ولا يمكن لوزير الداخلية ان يمنع أشياء لم يكن بوسعها قانونا ، ولا يأتي منها نفع « اه (١) .

واستأنف السائل الكلام فقال : « توجد عندنا راقصات اجنبيات ، ولو نظرنا اليهن ، لوجدنا ان عددهن يبلغ حوالي (٢٠٠) راقصة . فاذا فرضنا ان كل واحدة منهن دخلها الشهري (١٠) دينار على الاقل ، فاذا جمعت هذه المبالغ تكون مبلغا جسيما يخرج من بلادنا الى البلاد الاجنبية » اه .

٤ - قانون العفو العام

رفعت الحكومة لائحة قانونية الى المجلس النيابي بالعفو عن القائمين بحركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، من التعقيبات القانونية ، هذه اسبابها الموجبة :

« لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ مبنية على مراعاة المصلحة العامة ، ومستندة الى حسن النية ، وذلك لتخليص الشعب العراقي من جور واستبداد الوزارة السابقة ، فقد وجد من الضروري اصدار قانون يتضمن اعفاء الاشخاص القائمين بتلك الاعمال ، عن جميع الاعمال الصادرة منهم ، مما لها مساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ، وعلى هذا الاساس نظمت اللائحة المربوطة » اه .

وقد جرت المذاكرة على هذه اللائحة في الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٣٧ .

فقال نائب ديبالى عبد اللطيف الفارسي :

« ان الحكومة الموقرة قد جاءت بلائحة قانونية تنص على اعفاء الذين قاموا بالانقلاب المنشود ، يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، من الوجهة القانونية . اني استغرب كل الاستغراب من سن هذه اللائحة لاعفاء الابطال الذين قاموا بهذه الحركة المباركة ، التي قابلها الشعب بكل غبطة وارتياح . . . اني اناذي بأنه يجب على الحكومة ان تجعل يوم ٢٩ تشرين الاول ، عيدا رسميا يحتفل به كل عام ، ويجب ان تصنع الحكومة اوسمة تقدير يطلق عليها اوسمة الانقلاب ، لكي يتحلى بها المخلصون والابطال الانفاذ المتقدون لهذه الامة المنكودة الحظ ، التي تلاعب بها

للصوص والخونة والمارقون » (١) .

رقال نائب اربيل شكرى صكبان :

« أبين ملاحظاتي وعواظفي ، التي اشعر بها أمام الخدمات وجلالة الاعمال التي قام بها جيشنا الباسل ، بذلك الشعور الحي ، وخصوصا امام شهامة الروح التي دفعت ابطال الجيش الذين جاهدوا مستحقين منافعهم الشخصية ، وجازفوا بحياتهم في سبيل تخليص الوطن من أيدي الذين عرضوا كيان الدولة الى الخطر بسوء تصرفاتهم بمقدرات الشعب » (٢) .

وقال نائب المنتفك الاستاذ محمد باقر الشيببي :

« قبل حادث ٢٩ تشرين الاول بمنتهى الدهشة في الاوساط السياسية ، لانه اول حادث من نوعه فوجئت به هذه البلاد ، ولانه اول تدبير بيت للمسؤولين القداما كان على جانب من الخطورة ، مما دلنا على ان الذين دبروه كانوا مصممين على القيام بهذه التجربة الجريئة ، وتحمل نتائجها ومسؤولياتها ، ويظهر لنا ان هذه الحركة لم تكن وليدة معارضة بسيطة بعثتها ظروف الوزارة السابقة ، وسوء تصرفاتها فحسب ، بل كانت وليدة عوامل متعددة يرجع اكثرها الى روح السياسة العسكرية يومئذ ، واستعمال الجيش اداة للانتقام ، وجعله وسيلة لاحتكار السلطة والتحكم في الرقاب والاموال .. انا لا اشك في ان سياسة العهد الماضي كانت قائمة على الانانية ، وانها لم تستند في الغالب الى غير الدعاية بالاساليب المعروفة ، ولكنها على كل الاحوال كانت مطبوعة بطابع قومي ، مما جعلها تكسب عطف البلاد العربية ، وتربح ثقة كتلتها واحزابها وحكوماتها على السواء ، فالطابع القومي كان من ابرز مميزات تلك السياسة ، وفي الحق ان السياسة التي لا تركز على القومية ، سياسة فاشلة من كل الوجه » (٣) .

واخيرا وضعت اللائحة بالتصويت فقبلت بالاجماع ، وهذا ما جاء في مادتها الاولى :

يعفى جميع الاشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية المؤدية الى انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ من كافة التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الافعال الصادرة منهم ، مما لها مساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة او غير مباشرة مهما كان نوعها . وكذلك يعفى الذين اشتركوا مع هؤلاء الاشخاص باية كيفية كانت ، سواء اكان ذلك قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول او بعده الى حين صدور هذا القانون » اه .

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧ ص ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٢

(٣) المصدر نفسه ص ١٤٣

٥ - عملية القرض

فوجيء المجلس النيابي في جلسته الاخيرة (وهي الجلسة الثالثة والثلاثون) المنعقدة في يوم السبت الموافق ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ، باقتراح قدمه وزير المالية يطلب فيه الموافقة على المذاكرة على لائحة قانون الاقتراض التي اعدتها الحكومة على صورة مستعجلة .

وتتضمن هذه اللائحة تخويل وزير المالية اقتراض مبالغ لا يزيد مقدارها على ثلاثة ملايين دينار ، او ما يعادل ذلك بالعملات الاجنبية ، باصدار حوالات حزينة ، او سندات ، او بوسائل مالية اخرى في العراق ، او خارجه ، على شرط ان يتم الايفاء خلال مدة لا تتجاوز العشرين سنة ، وان يضمن الايفاء بايرادات العراق الحالية ، او الحالية والمستقبلية .

وكانت الوزارة قد هيات الافكار لقبول هذه اللائحة فلم يخالفها الا نائب واحد هو الاستاذ محمد باقر الشبيبي ، الذي قال في الجلسة المذكورة :

« انا لا يسعني الا ان اقول ان الالتجاء الى سياسة القرض سواء كان مليوناً او اكثر من مليون مضر بمصلحة البلاد من كل جهة » .

وعقدت « الوزارة السليمانية » مع شركة بيرنك اخوان الانكليزية مقابلة حول اصدار اسهم مالية بقيمة مليون ليرة انكليزية ، وبيعها في الاسواق كقرض للعراق ، يسد خلال مدة خمس عشرة سنة تنتهي في ٥ - ١ - ١٩٥٢ ، ووافقت الشركة المذكورة على شراء الاسهم من الحكومة ، على ان تقوم هي باصدارها وبيعها في الاسواق ، وفق الشروط التالية :

١ - ان تشتري الاسهم بسعر ٩٠.٥٠/ بالماية من اقيامها الاسمية ، وتدفع المبلغ الى الحكومة بالتواريخ التالية :

٢١٥.٠٠٠	باون في ٥ آب ١٩٣٧
٣٥.٠٠٠	باون في ١٧ ايلول ١٩٣٧
٣٤.٠٠٠	باون في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٧
٩٠.٥٠٠	باون

٢ - ان تحتفظ الشركة بمبلغ ٤٧٥.٠٠ دينار لديها كامانة ثابتة باسم الحكومة ، بفائدة تعادل ما قد تعطيه البنوك في لندن ، على ان تستقطع هذا المبلغ من اول قسط يدفع من قبلها الى الحكومة كضمان لتدفع منه الى اصحاب الاسهم ما قد تتاخر الحكومة من دفعه اليها .

٣ - ان تتحمل الحكومة العراقية رسم الطوابع ، وحفر القوالب ، وطبع الاسهم ، وغيرها من النفقات التي بلغت ٢٠٤.٠٨ باونات .

٤ - ان تكون الاسهم الحالية بغائدة قدرها ٥٠٤ بالمائة ، وان تدفع الحكومة قسطين في كل سنة ، قدر كل منهما ٤٧٥٠٠ دينار لوفاء الدين وتسديد الفائدة .

٥ - ان تدفع الحكومة الى شركة بيرنك ربع في المائة عن كل سنة ، كعمولة على جميع المبالغ التي تدفعها الشركة الى حاملي الاسهم ، لقاء الفائدة ووفاء الدين عن كل سنة .

٦ - ان تدفع الحكومة الى الشركة المذكورة ٢٥ في المئة كعمولة على ائتمان الاسهم الاسمية فيما لو ارادت الحكومة شرائها قبل موعد الاستحقاق .

٧ - ان تدفع الحكومة الى الشركة جميع النفقات التي تتكبدها ، والتي لها علاقة بهذه الاسهم .

ونظرا لما جاء في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ فقد قبضت الحكومة نقدا ما يلي :

١٦٧٥٠٠	باون في ٢٥ ب ١٩٣٧ من المبلغ	٢١٥٠٠٠
٣٥٠٠٠٠	باون في ١٧ ايلول ١٩٣٧	
٣١٩٥٩١	باون في ١٥/١٠/١٩٣٧ من اصل المبلغ	٣٤٠٠٠٠
٨٣٧٠٩١		

وبالنظر للاقساط السنوية المقرر دفعها الى حاملي الاسهم ، فسوف يترتب على الحكومة دفع ٣٦٠٩٥١ باونا ، عدا ما يستحق لشركة بيرنك عن عمولتها . اي ان الحكومة العراقية قبضت (٨٣٧٠٩١) باونا واصبحت ملزمة بدفع ١٤٩٢٠٠٠ باونا .

جمعية الاصلاح الشعبي

لم تكن « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء الحكم ، حتى تكونت في بغداد جمعية سياسية باسم « جمعية الاصلاح الشعبي » كان بين مؤسسيها ثلاثة من اعضاء الوزارة ، وهم السادة : كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ، ويوسف ابراهيم وزير المعارف ، وناجي الاصيل وزير الخارجية ، ثم انضم وزير المالية الحاج محمد جعفر ابو التمن الى هذه المؤسسة ، فاصبحت جمعية حكومية اكثر منها جمعية أهلية . وكان طالبوا الاذن بالتأسيس السادة : كامل الجادرجي ويوسف ابراهيم ، وعبد القادر اسماعيل ، وصادق كونه ، ومكي جميل ، ومحمد صالح القزاز ، وعبد الله سالم . وقد أجيّزت هذه الجمعية فعلا « وانتخب المؤسسون كامل الجادرجي سكرتيرا لها ، وصادق كونه نائبا للسكرتير ، ومحمد صالح القزاز محاسبا ، واستأجروا دارا قريبة من الثانوية المركزية في بغداد ، ولكنها لم تبشر أي عمل ، واهمل أمرها بعد نحو شهر بسبب اتهامها بالشيوعية » (١) وارتباب القوميين منها ومعارضة الملاكين لهاجها وهذا نص منهاج

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي للدكتور فاضل حسين ص ١١ - ١٢ .

الجمعية وقد نشر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ :

منهج جمعية الاصلاح الشعبي

غايتها : السعي للقيام باصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامة افراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ، ويقضي على الاستغلال .
طرق تحقيق هذه الغاية :

١ - السياسة الخارجية :

التقارب بين البلاد العربية ، وتقوية الصلات مع الهيئات الشعبية فيها ، وتوثيق اواصر الود مع جارات العراق والدول الاجنبية ، والتعامل معها على اساس المساواة .

٢ - السياسة الداخلية :

(ا) تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش ، وتعزيز سلاح الطيران ، وبث روح الجندية بين افراد الهيئات الشعبية ، واصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادرا على الدفاع عن البلاد ازاء اي اعتداء خارجي .

(ب) فسح المجال لابداء الافكار الحرة ، ولكافة الحريات الديموقراطية التقديمية .

(ج) نشر الثقافة والتهديب بين كافة ابناء الشعب بصورة عادلة .
٣ - السياسة الاقتصادية :

السعي لرفاه الشعب على اساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى ، ويضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة وذلك ب :

(ا) احتكار الدولة لوسائل النقل ، والمخابرات ، والمواصلات ، واسالة الماء ، والتنوير ، وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد ، وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهه .

(ب) انشاء بنك الدولة للسيطرة على مالية البلاد بصورة فعلية .

(ج) حصر الاقراض الزراعي والعقاري والقروض الاخرى بالبنوك الحكومية ، لانقاذ الناس من ارهاق المرابين ، وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالفائض الفاحش .

(د) فرض الضريبة المتزايدة على الدخل ، والارث ، لكي تستطيع الدولة القيام بالاصلاحات العامة .

(هـ) احياء الاراضي الموات ، وتوزيعها على الفلاحين لاستثمارها من قبلهم مباشرة ، وتطبيق مبدأ التعاون بينهم بتأليف الجمعيات .
(و) انشاء القرى العصرية ، وردم المستنقعات ، وانقاذ الفلاحين من مزار الاهوار .

(ز) الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة ، وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي ، وترفعه الفلاح وتنقذه من المستغلين .

(ح) تخفيض رواتب الموظفين الضخمة ، وانصاف صفار الموظفين والمستخدمين .

٤ - التعليم :

جعل التعليم الابتدائي اجباريا ، ومكافحة الامية بتأسيس معاهد الثقيف ، والتنوير ، والمكتبات العامة ، ودور السينما والتمثيل ، والموسيقى ، وتنمية الروح الرياضية بتأسيس فرق لهذه الغاية ، ومساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم ، والاهتمام بالمدارس الليلية وتكثيرها .

٥ - الصحة :

(١) جعل الرقابة الصحية واجبا رئيسيا ، وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية ، وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء ، وتكثير الحدائق العامة وحدائق الاطفال .

(ب) ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل التالية :

اولا - تنظيم المدن على اساس صحي ، وانشاء دور صحية ، وتأجيرها باقساط للضباط والجنود والعمال و صفار الموظفين والمحتاجين .

ثانيا - محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة وتشجيع الزواج .

٦ - العمال :

سن قوانين تحمي العمال ، وتضمن حقوقهم ، وتقدمهم ، وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يوميا ، وتشجيع مؤسسات العمال ونقاباتهم ، وتحديد الحد الأدنى لاجورهم .

٧ - في العلاقات الشخصية :

(١) وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية .

(ب) السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي . اه .

ما يقوله وزير العدلية

حدثني السيد صالح جبر وزير العدلية في «الوزارة السليمانية» انه افهم رئيس

الوزراء ، بأن تشكيل حزب حكومي يستمد مبادئه من « المنهاج الاساسي لجمعية الاصلاح الشعبي » أمر لا يمكن ان يكون ، وللبلاد عنفانها وتاريخها الحافل بالقومية . فأكّد له الرئيس : ان الحزب لن يستمر على نشاطه بصورة مطلقة ، وانه انما يساير ارباب الطلب ، ويمنّهم بالوعود فقط . وكان « حكمة » من قبل يتعاطف مع الاصلاحيين ويؤمن بصحة مبادئهم وصدق وطنيتهم ، فلما شعر باضطراب الراي العام ، اقترح الغاء الجمعية او تجميدها ، وتأسيس حزب يضم أعضاء الجمعية مع جماعة بكر صدقي ، فتعددت الاجتماعات لهذا الغرض ، ولكن اتساع الفجوة بين الفريقين حالت دون ذلك . وما هي الا بضعة ايام حتى اخذ حكمة - بتحريض من بكر صدقي - يضايق الجمعية ، ويحرض على اغلاقها ، حتى « قررت وزارة الداخلية اغلاق جمعية الاصلاح الشعبي ، بعدما ثبت لديها ان مقاصدها مضرة بكيان المملكة ، وسلامة المجموع ، واستهدافها بث فكرة مسمومة كالشيوعية ، وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلة بالامن العام » (١) .

تسليح الجيش

لما تكونت « الوزارة السليمانية » في ٢٩/١٠/١٩٣٦ م ، عمدت الى تقوية الجيش ، وتموينه بالسلاح الكامل ، فكتبت الى وزير العراق المفوض في لندن رؤوف الجادرجي ، ان يطالب الحكومة البريطانية بتنفيذ المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، فيما يتعلق بتجهيز الجيش العراقي بالسلاح اللازم له من احسن الانواع ، فردت الحليفة على هذا الطلب بعدم وجود سلاح فائض لديها تستطيع تقديمه للعراق ، ومع هذا فقد طلبت معرفة الجهة التي سيتدارك العراق سلاحه منها لتبدي رايها فيه . وكان في قرارة نفسها ان تفسد كل مسعى يبذله العراق لدى الحكومات الغربية للحصول على السلاح اللازم ، ولكن الوزارة عمدت الى شركة المانية ، وتعاقدت معها على شراء اسلحة متنوعة بمبلغ (٥٠٠.٠٠٠) باون تسلّم الى العراق فوراً (٢) ثم عقدت معها عقداً آخر بخمسة

(١) جريدة « البلاد » العدد ٩١٩ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٣٦ .

(٢) جاء في ص ١١٥ من كتاب العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب للاستاذ نجدة فتحي صفوت

قول الدكتور فريتز غروبا القائم بأعمال وزير المانية المفوض في العراق .

« كانت الوزارة - العراقية - محتاجة الى اسلحة جديدة بسبب التوسع الزمّع في الجيش العراقي ، وعدم تقدم ائتلافنا بأي عرض حول طلبات العراق المتكررة ، مما حمل بكر صدقي ان يتجه نحوى ونحو زميلي الايطالي ، ويعرب عن رغبته في ان يحضر الى بغداد ممثلون عن الشركات المنتجة للأسلحة وعلى ذلك حضر ممثلون عن شركتين المانيتين هما : راين ميتال - بوزريك - مسن برلين واوتسو - وولف من كولسون فاعطتهما وزارة الدفاع قائمة بالاسلحة التي تحتاجها بقيمة خمسة ملايين راينسمارك وقد طلبت الوزارة من راين ميتال - بوزريك ثمانية عشر مدفعا مضادا للطائرات .. مع ١٨ الف اطلالة تبلغ قيمتها ١٨ الف راينسمارك . وكان بكر صدقي يزورني كل يوم تقريبا لبحث هذا الموضوع ممى وفي احد الايام قال انه يود ان يستقدم ضابطا المانيا من ضباط الاركان ليمهد اليه مهمة وضع خطة للدفاع عن كردستان في حالة احتلال الانكليز لبغداد فحضر ر. هابنتز .. الخ » .

وعشرين مليون باون يسددها العراق خلال خمسة عشر عاما اما نقدا واما من موارده الاولى الفائضة عن احتياجه ، فجن جنون الحكومة البريطانية لهاتين الصفتين . وكانت باكورة اعمال « الوزارة المدفعية الرابعة » التي تكونت بعهد « الوزارة السليمانية » انها الفت العقد الثاني ، ولم يستفد الجيش العراقي من هذه المغامرة غير الصفقة الاولى .

ويقول « تقرير اللجنة الفرعية المؤلفة من ممثلي وزارات المالية ، والعدلية ، والدفاع » المرسل الى رئاسة مجلس النواب بكتاب رئيس الوزراء المرقم ٤٧٩٥ والمؤرخ في ١١/٥/١٩٤٠ م أن وزارة الدفاع في عهد « الوزارة السليمانية » ابتاعت :

- | | |
|---------------------------|------------------------------|
| ١ - (٢٧٣) سيارة فورد | ٢ - (٦٥٠) مدفع رشاش |
| ٣ - عشرة ملايين طلقة عتاد | ٤ - عشرين طائرة ايطالية |
| ٥ - أربع عشرة دبابة | ٦ - ادوات احتياطية كثيرة جدا |

على طرق غير اصولية ، اي دون ان تعتمد الى اجراء مناقصات علنية ، ودون ان تستحصل موافقة مجلس الوزراء على مفردات الاسلحة التي اشترتها ... الخ . وعلى هذا فقد طلب الى المجلس النيابي ان يقول كلمته في الموضوع ، فلم يصدر المجلس قرارا ما في ذلك على ما نعلم .

حول تقسيم فلسطين

انينا على لمع من القضية الفلسطينية ووعد بلفور في المجلد الثاني من كتابنا هذا ، ووصفنا طرفا من المظاهرات التي كانت تقام في العراق بين الفينة ، والفينة ، احتجاجا على ظلم السياسة البريطانية ، التي تستهدف تهويد فلسطين العربية ، وجعلها وطنيا قوميا للصهاينة .

وكانت الحكومة البريطانية تنتدب اللجان الملكية والتحقيقية لبحث مشكلة فلسطين ، كلما توترت العلاقات بين العرب واليهود في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر ، محاولة بهذه الطريقة تمكين اليهود من ترسيخ اقدامهم فيه ، حتى يحين الوقت الملائم لطرد العرب ، سكان البلاد الشرعيين ، كما وقع في عام ١٩٤٧ م .

وفي عام ١٩٣٧ م كانت « اللجنة الملكية » تحقق في حوادث عام ١٩٣٦ م الدامية ، التي جرت في فلسطين ، وتبحث المشكلة الفلسطينية التي خلقها الاستعمار البريطاني من نواحيها المختلفة ، فأوصت بتجزئة هذه البلاد الى دويلات : يحكم الاولى اليهود ، والثانية العرب ، والثالثة الدول مجتمعة . فكان لهذا الحكم أو التجزئة المقترحة صدى استياء في العالم العربي اجمع فتجددت المظاهرات في كل مكان ، وانهالت الاحتجاجات على مختلف المقامات .

وفي بغداد اقيمت مظاهرات صاخبة في يوم الجمعة ١٦ تموز ١٩٣٧ لم تشهد بغداد في سنيها الاخيرة مظاهرة حماسية مثلها ، واحتج رئيس الوزراء حكمة سليمان ،

احتجاجاً قاسياً على مشروع التقسيم ، فكان لاحتجاجه دوي في الاوساط الاوروبية؛ حتى ان حكومة لندن اوعزت الى وزير العراق المفوض في العاصمة البريطانية ، ان يبرق الى رئيس الوزراء العراقي بوجوب الاعتدال في احتجاجه ، ووجوب العمل على تهدئة الحالة العامة في العراق وفي غيره (١) ، وكان حكمة قد اقتفى سياسة سلفه الهاشمي القومية في مد ثوار فلسطين بالمال والسلاح وبالمتطوعين ، مما راب الحكومة البريطانية وجعلها تفكر في خطر السياسة القومية التي يسيطر عليها الساسة العراقيون . على ان الحكومة العراقية لم تكتف بالاحتجاج ، شديد اللهجة ، الذي رفعته الى الحكومة البريطانية ضد فكرة التقسيم حسب ، فأوعزت الى ممثليها في انقرة ، وطهران ، ان يدخلا في مفاوضات الحكومتين ، التركية والايرانية حول الموضوع ، فأبرقت الى انقرة هذه البرقية :

عراقية - انقرة

١١ تموز ١٩٣٧

الحكومة العراقية قدمت احتجاجاً للحكومة البريطانية على فكرة تقسيم فلسطين . يسرنا ان تقوم الحكومة التركية بمؤازرتنا في هذه القضية ، استناداً الى البيانات التي ادلى بها رجال تركية في مختلف المناسبات ، من ان الجمهورية التركية يسرها ان ترى الشعوب العربية تنال استقلالها في بلادها المنسلخة من الامبراطورية العثمانية . ننتظر نتيجة تشبثاتكم بأسرع وقت ممكن . سنرسل اليكم في البريد نسخة من الاحتجاج .
- خارجية -

كما ارسلت وزارة الخارجية العراقية برقية مماثلة الى ممثليها في طهران هذا نصها :

عراقية - طهران

١١ تموز ١٩٣٧

ما يلي لوزير الخارجية . قدمنا احتجاجاً الى الحكومة البريطانية على فكرة تقسيم فلسطين وكتبنا الى انقرة راجين مؤازرة الحكومة التركية في هذه القضية . نرجو اجراء تشبثات مماثلة لتأمين مؤازرة الحكومة الايرانية في هذا الشأن . انسا

(١) تلقى السيد : حكمة سليمان من وزير العراق المفوض في لندن البرقية المؤرخة ١٧ تموز ١٩٣٧ م وهي :

رئيس الوزراء - بغداد

طلب مني وزير الخارجية البريطانية ان ارجوكم ان لا تعملوا اكثر مما عملتم في مسألة فلسطين (نقطة) ان تصريحاتكم ذاعت في الصحف المالية ، وحدثت ضجة غير قليلة (نقطة) انه يقدر وضعكم ، ولكن يرى طرف العراق وحده ، وهو حليف بريطانيا العظمى ، يخرج مركزهم ، وبسبب الاضطرابات في فلسطين (نقطة) ينتظر من كياستكم ان تمالجوا الامر بالحكمة والاعتدال (نقطة) انهمته الوضع في العراق ، وهياج الرأي العام ، وهو مطلع عليه غير انه يرى التحالف الموجود يقضي بالتزام خطة تشابه خطة المملكة العربية السعودية (نقطة) بين لي انه ابرق الى السفير البريطاني بهذا المعنى (نقطة) ارجو الابراق بمضمون جوابكم للسفير (نقطة)
- رؤوف الجادرجي -

باتصال تام مع المفوضية السعودية أيضا . سنرسل الى المفوضية بالبريد صورة من احتجاجنا .

— خارجية —

وقد تلقت الحكومة العراقية جواب وزيرها المفوض في انقرة وهذا نصه :

خارجية — بغداد

في مقابلتي الثانية لوزير الخارجية التركية ، اكد لي بان الحكومة التركية تؤيد الحكومة العراقية في نقطة نظرها بشأن عدم تقسيم فلسطين وقال لي انه علم بان الحكومة البريطانية ايضا غير ميالة في الوقت الحاضر لتنفيذ قرار اللجنة الملكية فورا نقطة يرى المشار اليه ان السعي يجب ان يوجه الان لغاية ابقاء الحالة في فلسطين كما هي الان ، والاستفادة من الفرص والظروف في المستقبل لاجاد حل مرض ، على ان لا يقع اي عمل من شأنه الاخلال بصداقة الحكومة البريطانية ، او ان يمس من كرامتها .

— عراقية —

كما تلقت من وزيرها المفوض في طهران هذا الكتاب المرقم ٨٤٧ والمؤرخ في ٩ آب

١٩٣٧ .

وزارة الخارجية — بغداد

بالاشارة الى برقيتنا الرمزية المؤرخة في ٣٠ تموز ١٩٣٧ ذهبت اليوم الى وزارة الخارجية ولم اجد الوزير هناك ، وعلمت انه رافق جلالة الشاه لزيارة معمل الحرير الذي افتتح مؤخرا في جالوس فقابلت اقاي عدل معاون الوزير ، وفهمت منه ان احد السياسيين الصهيونيين قدم من فلسطين ، ويحاول مقابلة وزير الخارجية فلم يقبله ، وقابل معاون ، انما لم يشجع على محاولة اية مباحثة جديدة . ويظهر لي شخصا ان الحكومة الابرائية تحاول التجنب بقدر الامكان من المداخلة في هذه القضية ، وهذا ما ادى الى مماطلتها في الجواب . وعلى كل سنبرق ما نحصل عليه على جواب ايجابي في هذا الشأن .

الوزير المفوض : خالد سليمان

وهكذا نجد الحكومة البريطانية تتبع سياسة التضليل والمخادعة مع العرب زهاء ثلاثين سنة حتى تمكنت من تنفيذ جريمتها الاستعمارية في فلسطين العربية .

دمعة على بغداد

فاض « نهر دجلة » في النصف الاول من شهر نيسان عام ١٩٣٧ فيضانا هدد الدساكر والقصبات ، والمدن والمزروعات ، واشغل اذهان الناس ، حتى باتوا في قلق شديد ، فاجتمع مجلس الوزراء في الحال ، وبعد ان درس التقارير الرسمية عن مناسيب المياه ، قرر حصر صلاحية كسر بعض السدود ، لصيانة العاصمة من الخطر بالمجلس . وفي الوقت نفسه ، اخذت السلطات الادارية تستعين بطلاب المدارس ، وافراد الجيش ، والشرطة ، والاهلين ، لتحكيم السدود ، والاستعداد

للتطوارئ . وعلى الرغم من جميع هذه التدابير ، حدثت عدة كسرات في السدود فأحاطت المياه بالعاصمة ، وارتفعت فوقها أربعة أمتار ، ثم حدثت كسرتان في الجانب الأيسر من النهر في شمالي بغداد هما سدة اليهودية وسدة الفريجات ، وأعقب ذلك حدوث عدة كسرات بين سلمان باك والدورة . وأعلنت وزارة الاقتصاد والمواصلات أن الكسرتين الحادثتين في شمالي العاصمة لا يمكن سدها فوراً ، ولذلك فإن المياه ستحيط بالعاصمة فيجب اتخاذ جميع الاحتياطات لمحافظة تلك الأقسام من السدود .

وكان المنظر العام لبغداد يفتت الأكباد ، فقد جرفت المياه بيوت العمال ومواسيهم وخيامهم ، حتى بعض أطفالهم ، وانتشرت الروائح الكريهة من جراء ركود المياه ، وأخذت الملايا تفتك فتكها الدريع ، وتكبد التجار والاهلون خسائر فادحة ، وتوقف سير القطار بين بغداد وخانقين .

والى جانب فيضان « دجلة » ، فاض « الفرات » فيضانا هائلا ، وارتفع مستوى الماء فيه عاليا ، مما دفع بالدوائر المختصة الى اخذ الحيطة ، واعداد العدة للامر ، فلم تقع غير اضرار بسيطة .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الملك غازي كان يشرف على مكافحة الفيضان بنفسه ، ويتفقد وحدات الجيش والشرطة المراقبة على السدود بذاته ، ويأمر بنحر الاغنام وتقديم الماكولات للمتكويين من افراد شعبه ، مما خفف اللوعة في النفوس وادخل المسرة في القلوب .

الامير سعود في بغداد

كانت الحكومة البريطانية تحرص على توثيق العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية ، بعد ان اتضح لها بان الاتفاقية التي سبق ان وقعت بين الطرفين من قبل لم تحقق النتائج التي كانت هذه الحكومة ترجوها من قبل ، فاسرت السي الملك غازي ان يدعو احد انجال الملك عبد العزيز آل سعود لزيارة العراق .

وقد وصل الى بغداد صباح يوم الاحد الموافق ٢٨ آذار ١٩٣٧ صاحب السمو الامير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية ، في زيارة رسمية فاستقبل استقبالا فخما ، واطلقت المدافع ٢١ طلقة ترحيبا بمقدمه ، وحل ضيفا على الملك غازي ، فكان موضع الاجلال والاحترام من قبل الحكومة والشعب معا . وبعد ان مكث ستة ايام ، زار خلالها اهم المؤسسات الحكومية ، واقيمت لسموه عدة مآدب وحفلات تكريمية ، غادر العراق الى « الرياض » بطريق « البصرة » يقبله قطار خاص ، وقد وجه الى « الشعب العراقي » البلاغ التالي :

« اتقدم الى الشعب العراقي الشقيق ، بالشكر الجزيل ، على ما لقيت منه من مظاهر الترحيب القلبي ، والشعور الاخوي الصادق ، الذي تجلى بأجلى مظاهره في كل مكان حللت به ، وليس هذا بغير على الشعب العراقي الاصيل في العروبة ،

المجيد بتاريخه ومآثره .

« ان ما احاطني به جلالة الملك غازي ، ورجال حكومته ، من الرعاية والعناية ، قد اثرت في نفسي تأثيرا لا تمحوه الايام ، وسيدكر ابناء الجزيرة ما حيوا ، ما شملني به الجميع من الحب الخالص والولاء الصادق . انسي لا اعتبر ان هذا الترحيب والاكرام موجه الى شخصي فقط ، وانما هو في الحقيقة الى الغاية السامية التي ينشدها الجميع ، ويسعى الى تحقيقها العاملون ، حقق الله الامال . وارجو ان يتقبل الجميع شكري الصادق وتمنياتي الطيبة واسأل الله ان يسدد خطانا لما فيه خير العرب كما اسأله ان يحيط العراق وسائر الاقطار العربية بعنايته ويرعى المخلصين برعايته اه .

سعود

وفي اثناء وجود الامير السعودي في بغداد ، اعرب رئيس الوزراء حكمة سليمان ، لسموه عن رغبة الحكومة العراقية في نقل وزير المملكة العربية السعودية في العراق الشيخ ابراهيم معمر ، الى محل آخر ، لتدخله في شؤون القبائل العراقية ، وقيامه بما لا يمتن الصلات ، بين القطرين فاجيب السي رغبته فورا ، بعد ان استمزج الامير السعودي رأي السفير البريطاني في العراق ووجده مطابقا لرغبة الحكومة العراقية . وكان رئيس الوزراء قد قابل السفير ، والح عليه ان يكون رأيه مطابقا لرأي العراق في هذه القضية الدبلوماسية .

بين مصر والعراق

سعت حكومة « مصر » سعيا شديدا في سبيل الانخراط في عضوية عصبة الامم ، فاهتلت الحكومة العراقية هذه الفرصة ، ووجهت الى « وزارة الخارجية المصرية » كتابا برقم س ٣٨٤ وتاريخ ٧ شباط ١٩٣٧ اعربت فيه عن ارتياحها لهذه الفكرة ، وشدة رغبته في تحقيقها بما يمكن من السرعة ، لما في انضمام مصر الى الجامعة الاممية من تقوية للمسامي التي يفرضها ميثاق العصبة لاحلال السلم العالمي ، وتأمين التعاون الاجتماعي بين الدول . ودعت « الحكومة العراقية » في كتابها هذا ، الحكومة المصرية الى تقديم طلب عضوية العصبة فورا ليقوم العراق بتأييده ، فقابلت الحكومة المصرية هذا الاقتراح بالشكر ، وردت عليه بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ انها قبلت هذه الدعوة بوافر الحمد .

وفي الوقت نفسه وجهت الحكومة العراقية كتابا الى سكرتارية العصبة اعلمتها فيه عن ارسالها مذكرة الى الحكومة المصرية لتقديم طلب انخراطها في الجمعية الاممية ، ورجت تبليغ ذلك الى اعضاء العصبة . فلما تقدمت الحكومة المصرية بطلب الانخراط ، خطب ممثل العراق في العصبة خطبة فياضة بالشعور الحي . فلما قبل الطلب المذكور ، تبودلت بين الحكومتين : العراقية والمصرية برقيات التهاني والتبريك كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين البرلمانيين : العراقي والمصري .

اغتيال السنوي

« عبد القادر السنوي » شخصية قانونية لامعة تقلد مناصب « القضاء » عدة سنوات فكان مظهرا من مظاهر العدل في احكامه ، ثم نقل الى « مديرية الاملاك والاراضي الاميرية » فكان الى ذلك عضوا في « مجلس الانضباط العام » وصادف ان عرضت على هذا المجلس قضية تقاعدية للسيد محمود جودت ، احسد الضباط الاكراد ، و يظهر ان السنوي وجه الى صاحب القضية في اثناء المرافعة اسئلة لم تعجب محمودا ، فلما كان اليوم التالي (٢٦ مايس ١٩٣٧) اطلق محمود جودت النار على السنوي ، فارداه قتيلا ، ونعت الحكومة القتل بأبلغ بيان رسمي ينمى به موظف حكومي ، ثم قدم القاتل الى المحاكمة . وفي يوم ٢٩ من هذا الشهر ، اي بعد الحادث بثلاثة ايام ، حكم عليه بالاعدام شنقا حتى الموت فاراد وزير العدلية السيد صالح جبر ان ينفذ هذا الحكم فورا ، ولكن نفوذ بكر صدقي حال دون ذلك .

ولقد كان لهذا الحكم رنة امتعاض لدى الكرد فاحتجوا عليه بدعوى ان القاتل مصاب بالجنون . فلما اجريت التدقيقات التمييزية في هذه القضية ، ارتأت محكمة التمييز وضع القاتل تحت المراقبة الصحية مدة من الزمن لتقرير حالته ، فلما قتل رئيس اركان الجيش الفريق بكر صدقي يوم ١١ آب ١٩٣٧ م ، وتكونت « الوزارة المدفعية الرابعة » قدم القاتل الى المحاكمة من جديد ، فاصدرت المحكمة قرارها في ٢١ ايلول سنة ١٩٣٧ باعدامه شنقا . وقد ابرم هذا الحكم تمييزا ونفذ صباح ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ م .

مطامع بكر صدقي

توطئة

كان الفريق بكر صدقي رجلا طموحا ، مؤمنا بقوته الشخصية ومقدرته العسكرية ، نظر الى الجارتين : تركيا وايران ، فوجد في الاولى ضابطا لم يكن ارفع درجة منه ، خلق من تركيا المتفسخة دولة لها عزها وبأسها ، ورأى في الثانية رجلا لم يكن من اصحاب الماضي المعروف قد خلق من العدم الى الوجود مملكة كانت مناطق نفوذ للروس والانكليز ، فاصبحت دولة كبرى تخشاهما الدول ، ويهابها الاعضاء ، فحدثه طموحه ان يحذو حذو كمال اتاتورك ، ورضا بهلوي فاقدم على حركة لم يفكر في عواقبها ، ولم ينظر الى اختلاف العراق عن جاريته : تركيا وايران اختلافا كبيرا في نواحي عديدة : روحية ، وثقافية ، وعسكرية .

يقولون ان بكرا اراد من هذه الحركة الجريئة ان يقوض معالم الملك في العراق ، ويقيم نفسه ديكتاتورا ، على نحو ما فعله اتاتورك في تركيا ورضا بهلوي في ايران ،

وهتلر في المانية ، وموسوليني في ايطاليا (١) ولما شرع حكمة سليمان في تأليفه الوزارة ، ترك منصب وزارة الدفاع شاغرا ليتصرف به بكر كما يشاء ، ولكن بكرا قال بوجوب اسناد هذا المنصب الى زميله « الفريق عبد اللطيف نوري » فدهش الحاضرون لهذه المفاجأة ، وما دروا ان بكرا لم يكن ليكتفي بمنصب وزارة حسب ، وانما اراد ان يسيطر على الشؤون العامة سيطرة مطلقة .

ويقول الدكتور غروبا سفير المانية في العراق في ص ١١٧ من كتاب « العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب » الذي عبره الاستاذ نجدة فتحي صفوة ، وطبعه بالمطبعة العصرية في لبنان عام ١٩٦٩ م . يقول غروبا :

« لما فاتحني بكر صدقي بخططه في الدفاع عن كردستان ، اخبرني ايضا - ولكن بصورة سرية - انه كردي ، وانه يهدف الى خلق دولة كردية تضم الاكراد في العراق وايران وتركيا ، وان هذه الدولة يجب ان تكون قادرة على صيانة استقلالها عن اعتداء جيرانها ... » اه .

ولدينا الآن ثلاثة مصادر نستقي منها بعض المعلومات عن « مطامع بكر صدقي » تاركين التفصيل والتعليل الى ظروف اخرى قد تساعد على افشاء كل سر يكمن في الصدور .

واول هذه المصادر كتاب (العراق بين انقلابين) لمحمد عبد الفتاح اليافي ، الذي اتصل برجال العراق البارزين ، ووقف على اسرار لم يكن في استطاعة كل مؤلف ان يقف عليها .

وثانيها رسالة وضعها ليف من الشباب الكرد المتصلين ببكر وطبعوها في مطبعة النجاح في بغداد بعنوان (الاكراد والعرب) وهي في الحقيقة بقلم الاستاذ الكردي المعروف ابراهيم احمد وان لم يذكر اسمه .

وثالثها كتاب « المبادئ والرجال » للعين السيد محسن ابي طيخ . وقد حاولنا في هذه النقول ان نبسط الوقائع كما ذكرت في هذه المصادر ، دون تعليق

١ - ما ورد في كتاب « العراق بين انقلابين »

لم يكن الهدف الذي يرمي اليه بكر صدقي من وراء الانقلاب منحصرا فـي

(١) لكن بكر صدقي كان الشخصية الاقوى ولذا فسرعان ما سيطر على العراق وغدا الجيش الجهاز الحاكم في البلاد ، واخذ الملك ينفذ ما يقال له . واغرى النمر بكر صدقي واعماه عن رؤية الحقائق فازدادت امانته وحبه لذاته ، واصبح من طراز غورنغ ، ولكنه من عنصر كردي واخذت حاشيته من مدنيين وعسكريين تعيش على هواها في مراقص بغداد ، متحررة من كل قيد ، ومسيئة الى كل انسان اه جيمس موريس في كتابه (الملوك الهاشميون ص ١٨٠)

تنصيب حكمة سليمان رئيسا للوزارة ، بل كان يمتد الى ابعد من هذا المدة : كان مزدوجا .

اولا - خلع الملك ، واغتصاب عرش العراق ، كالشاه رضا بهلوي ملك ايران .
ثانيا - جمع شتات الاكراد في شرقي الاناضول ، وغربي ايران ، وشمالى العراق ، وتوحيد كلمتهم تحت لواء زعامته ، وتأليف حكومة مستقلة منهم ، على طريقة الغازي كمال اتاتورك .

وكلا الهدفين لم يكن بالامكان تحقيقهما الا بقوة الجيش ، وهذه القوة كانت في يد بكر صدقي ، كما هو معلوم ، فلم يكن ينقصه اذن سوى التمهيد للعمل الذي كان يضمه ، وهذا ما فعله في هذا السبيل :

« من المعروف عن بكر صدقي انه كان في مقدمة المناوئين للحزب الاصلاحى الاشتراكي في العراق ، ولكنه على اثر اجتماعه بحكمة سليمان ، استطاع ان يتفق واياه على خلع الحكومة الهاشمية ، فما تردد ، ثم رأى من حسن السياسة الاستمرار في مسابقة هذا الحزب ، توصلا لاهوائه ومراميه البعيدة .

« وسارت الامور طبق رغائبه ، فاستطاع ان يسقط الوزارة الهاشمية ، وان يقيم بدلا منها وزارة غير متجانسة برئاسة حكمة سليمان ، الرجل ذي القد الباسق، المشهور بتنفيذ الخطط ، وقد وقع الخلاف مرارا وتكرارا بين اعضاء الوزارة غير المتجانسة ، ولكن بكر صدقي ، وهو سيد الموقف ، استطاع ان يحول دون انهيارها، حتى لا تنهار اعلامه ، وجاء يوم قدم فيه الجادرجي استقالته ، فغضب بكر صدقي، وراح انى هذا الوزير يهدده بالقتل ، ان لم يسحب الاستقالة ، فرضخ الجادرجي للتهديد المسلح ، وعادت المياه الى مجاريها .

ثم رأى هذا الطاغية انه لا يمكنه ان يكون مطمئنا الى نجاح خطته الا بايجاد رجال مخلصين الى جانبه ، وانى له ان يجد من يخلص له عند غير الاكراد ، وهو منهم وعم منه ؟ لذلك راح يفتد على الاكراد الرتب والنعم ، ولم يجد في هذا السبيل صعوبة ، لانه كان قد استغل الظروف ، واستحصل على مبالغ طائلة من الاموال الاحتياطية المكدسة من عهد الوزارات السابقة ، كما حمل الحكومة على صرف مبالغ اخرى باسم الدعاية ، وانفقها جميعها على نفسه ، وعلى الاكراد المخلصين له .

« وصب نغمته على الضباط العرب فاخذ يبعدهم عن المناصب المركزية العليا ، ويستبدلهم باكراد ، كما استبدل موظفي البلاط العرب باكراد ايضا ، هذا مع العلم ان مجموع ما في العراق كله من اكراد لا يتجاوز سدس مجموع العرب . وبعد ان تم له ذلك ، راح يجاهر بعض اخصائه الاكراد بعزمه على تأسيس دولة كردية في شمالي العراق ، من الولايات الشرقية في الاناضول ، ومن غربي ايران ، على حدود العراق وتركيا ، على ان تظم الى هذه الدولة الالوية الشمالية الجبلية ، ولكن الاكراد الذين يمتون بعنصرهم الى العشائر العربية ، صانوا الكيان العراقي من الانهيار ،

وخالفوا بكر صدقي في مشروعه الهدام ، فما كان منه الا ان قرر تحقيق مشروعه هذا بطريقة اخرى ، هي طريقة القوة ، اذ قال في نفسه سأجعل من الجيش آلة في يدي فاما ان أفوز بالعرش ، كما فعل رضا بهلوي في ايران ، واما ان أوسس الدولة الكردية بقوة السلاح فافوز بالزعامة الكردية ، كما فاز اتاتورك في تركيا .

« وفي هذه الاثناء ظهرت الثورة الكردية في الولايات الشرقية من تركيا ، فجدت الحكومة الكمالية حملة قوية ، واستطاعت ان تحاصر العصاة وتشتت شملهم في الجبال ، الا ان الصحف اخذت تنشر يومئذ انباء مختلفة المصادر ، يستفاد منها ان هناك يدا غريبة تمد الثوار بالسلاح لغايات خفية ، فاي يد كانت تلك اليد الغريبة ؟

« يستفاد من البرقيات التي اذيعت في ذلك التاريخ ان بكر صدقي ذهب بنفسه الى السليمانية ، وكان يصحبه مدير البوليس ، فالتقى القبض على أربعة من مشايخ جماعة الشيخ محمد (لعله الشيخ محمود) الكردي ، والشيخ محمد الكردي هو الشائر الذي حجزت عليه الحكومات السابقة في بغداد اتقاء لشره وخوفا من ان يثور مرة اخرى فلماذا جرى توقيف المشايخ الاربعة ؟

« ان جميع تلك المظاهر التي كانت تراها العين وتنقلها الالسن ، عن اعمال الطاغية بكر صدقي ، تدل دلالة صريحة على ان هذا الاخير كان ذا يد في الحركات الكردية ، وليس هذا بمستغرب فانه ، وهو الذي عرف ان يلعب تلك اللعبة الجريئة ، يوم مناورات (قره غان) يعرف ان يلعب مثلها مع الحكومة الكمالية ، في اليوم نفسه الذي كانت هذه الحكومة ترسل فيه وزير خارجيتها الى بغداد لعقد الاتفاق الشرقي بين تركيا ، والعراق ، وايران ، والافغان .

« ولكن بكر صدقي مات قبل ان ينفذ شيئا من مخطمعه ، فنهينا للكيان العراقي من بعده ، لانه سيبقى ثابتا قويا لا تلعب به الاطماع ، ولا تعبت به الايدي ، ولا سيما في العهد الجديد ، عهد التضحية والوطنية والاخلاص » انتهى المقصود (١) .

٢ - الاكراد والعرب

نشرت رسالة في بغداد بعنوان « الاكراد والعرب » لفريق من شبلي الكرد ، وهي بقلم الكاتب الكردي المعروف الاستاذ ابراهيم احمد وان لم يذكر اسمه ، فجاءت في ٣٠ صفحة بقطع الربع ، طبعتها مطبعة النجاح عام ١٩٣٧ م وقد جاء في ص ٢٥ منها : « ان الشعب الكردي كالشعب العربي ، شعب مجزء الاوصال ، مشتت الكلمة ، وهو كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة ، ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب ، لكي ينال نصيبه من الحياة والحرية ، حتى يستطيع ان يساهم في

(١) كتاب « العراق بين انقلابين » منشورات المكشوف : بيروت ١٩٢٨ م ص ٤٢ - ٤٦

بناء المدينة العالمية ، كما ساهم في بناء المدينة الاسلامية في السابق . ان الكرد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة يسعى اليها كل انسان ذي مروءة وشرف ، وان الثورات الكردية كالثورات العربية ، وليدة شعور عام لامة حية اقتحمت الاهوال ، وركبت الاخطار ، لتحى حياة حرة سعيدة ، او تموت موتا شريفا خالدا .

« اننا نريد ان نعامل على قدم المساواة ، لا نريد ان نكون اسايادا ولا عبيدا ، لا نريد ان نكون تحت الشعوب ، ولا فوقها ، وانما نريد ان نعمل في سبيل الانسانية واسعادها . ان الاكراد ، كاخوانهم العرب ، يريدون الانعتاق من قيود الذل والعبودية ، يريدون الاحتفاظ بلغتهم ، وثقافتهم ، وعنصريتهم ، لان هذا الاحتفاظ لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب بل يفيدهم وينفعهم .

ثم يأتي تحت عنوان (القاعدة الذهبية) في ص ٢٧ من الرسالة نفسها :

« اما القاعدة الاساسية التي يجب ان تبنى عليها العلاقات ليس بين الشعبين الكردي والعربي فحسب ، بل بين شعوب الارض قاطبة ، والتي بدونها يكون السلام العالمي ، وتآخي الشعوب وتعاونها ، تعابير جوفاء سخيفة ، هي اعتراف كل شعب للآخر بحقه في الاستقلال ، استقلالا فعليا لا سوريا ، ضمن حدوده الطبيعية ، وبسيادته التامة في ادارة جميع شؤونه الخاصة والعامة ، وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيما اختياريا ، يكون القصد منه التعاون فيما يعود بالخير والسعادة على الانسانية ، كل ذلك على اساس من الحرية والمساواة ، وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع المساعدات المستطاعة لتحسين حالته الاقتصادية ، وتنمية ثقافته الخاصة ، حتى يستطيع المساعمة في اشادة صرح المدينة العالمية ، وتحقيق الديمقراطية الشاملة » انتهى المقصود .

وفي الرسالة المذكورة فصول مختلفة عن فكرة احياء دولة كردية في شمالي العراق ، وفصل البلدان الكردية ، وتوحيدها تحت ظل ملك مستقل ، ضربنا صفحا عن نقلها .

٣ - ما كتبه ابو طيخ

« وفي اوائل شباط عام ١٩٣٧ ، قضت الضرورة اللازمة ان اذهب ، انا والحاج عبد الواحد الى اماكننا في الفرات ، للاشراف على مزارعنا ، فأخذ كل منا اجازة من المجلس ، وبعد ان وصلت الى غماس ببضعة ايام ، جاءني في اليوم الرابع عشر كتاب من الحاج عبد الواحد يطلب حضوري الى ابو صخير ، وفي اليوم الخامس عشر ذهبت اليه صباحا ، اجابة لطلبه ، حتى اذا انتهيت الى مفرق الطرق بين الشامية ، والديوانية ، وابو صخير ، وغماس ، وجدت الحاج عبد الواحد في سيارته واقفا على المفرق ينتظرني ، فاستغربت ذلك ، وبعد ان ادى كل منا التحية لصاحبه ، سألته عن سبب وقوفه ، فقال اني انتظرك وهلم لنجلس في السيارة لكي اشرح لك السبب .

« جلسنا في السيارة ، واخذ يحدثني فقال : ان المتصرف ماجد مصطفى ، جاءني قبل يومين الى محلي ، ومعه قائمقام ابو صخير عبد ألوهاب مصطفى ، وادليا الي بامر هام ، كان هو السبب الذي حدا بي لطلب حضورك ، وفي مساء امس تخابر المتصرف مع القائمقام ، وطلب منه حضوري الى الديوانية بهذا اليوم ، والقائمقام معي ، ووقفت هنا انتظرك في طريقي الى الديوانية . ثم اخذ عبد الواحد يقص علي كل ما دار بينه وبين المتصرف فقال : ان المتصرف لما جاءني تكلم طويلا ، ثم استعرض عدة امور الى ان قال المتصرف انه مرسل من قبل بكر صدقي ، وحكمة سليمان ، بامر هام ، فاذا كنتم توافقون عليه ، أنت واصحابك ، ففي ذلك تكون سعادة البلاد ، وسعادتكم الابدية ، فسألته وما عسى ان يكون هذا الامر ؟ قال ان قوة البلاد المساحة منقسمة الى قسمين : قسم الجيش ، والجيش اليوم بيد بكر ، لانه قائده وأمره الوحيد ، وقسم العشائر واكثريتها معكم وانتم قادتها ، فاذا ما بقيت هاتان القوتان متعادبتين ، فاي قوة منهما تتحطم تعود الخسارة فيها على البلاد ، اما اذا توحدت القوتان واتفتتا ، فقد احتفظت البلاد بقوتها ، وصار في امكانها ان تخدم الصالح العام ، ولما كانت البلاد في حاجة الى اصلاح شامل عام ، فلا يبقى امامها ما يعرقل سير الاصلاح اذا اتفقت هاتان القوتان .

« ثم قال المتصرف : ان البلاد فيها عناصر فاسدة ومضرة ، وهي حجر عثرة في سبيل الاصلاح والمصلحين ، وقد اتفق كل من حكمة وبكر على ازالتها ، لكي يتسنى لهم الوصول الى الطرق الاصلاحية ، ولكن ذلك لا يتم الا بموافقتكم ، واتفاقكم معهما ، لان الامر خطير ، وذو شأن عظيم ، لا يتم الا بالقوة ، واذا وافقتم على ذلك ، واتحدت قوتكم مع قوة الجيش ، فان كل شيء يتم بسهولة .

« قال الحاج عبد الواحد : هذا ما قاله المتصرف ماجد مصطفى ثم سكت ، فقلت له نعم ان البلاد تحتاج الى اصلاح ، وكلنا يرحب بفكرة الاصلاح ، كما ان الامة تعاضد ، وتساعد المصلحين ، ولكن ما هو الامر الذي لا يتم الا بالقوة ؟ وما هي العناصر الفاسدة التي قرر حكمة وبكر ازالتها ؟ فاجاب : ان المتصرف قال ان الملك لا يصلح لان يكون ملكا لهذه البلاد ، لانه اول عقبة في طريق الاصلاح ، فقبل كل شيء يجب خلعه وطرده خارج البلاد . اما العناصر المضرة فاكثرها بين ما قتل ومات ، وبين من طرد الى الخارج ولن يعود ، فلم يبق الا ثلاثة رجال في بغداد وهم : جميل المدفعي ، وناجي السويدي ، واخوه توفيق ، فهؤلاء الثلاثة من العناد بحيث لم يخرجوا بالاشارة ، وقد تقرر قتلهم . هذا ما كلفت به وجئت به اليكم ، وما يراد منكم ، فاذا كنتم توافقون حكمة وبكر على هذه المقررات ، فهما يشاطرانكم ما تريدونه من مقامات في الدولة ، تبقى لكم بصورة دائمة ، ويرجع اليكم كل ما غصب منكم من الاراضي سابقا ولاحقا ، وتعطون غيرها ما تشاؤون من الاراضي الاميرية ، وتملك لكم بدون بدل مثل ، وتعطون ما يكفي تعميرها من النقود . فما سمعت هذا الحديث من الحاج عبد الواحد حتى دهشت وقلت له : وبماذا اُجبت ؟ فقال : قلت له ان الامر لعظيم ، وليس بامكاني ان اجيبك عليه ، قبل ان اتصل باصحابي ،

واستطلع رأيهم ، فقال : لا تتصل بغير السيد محسن ابو طبيخ ، وهو الآن فسي غماس ، فاطلبه وخذ رايه واخبرني بما تتفقان عليه ، وعلى هذا طلبتك ، واما طلبه لي اليوم فلا ادري اهو يريد مني الجواب ام لامر غير ذلك ؟

« وبينما نحن نتذكر اذا بقائهم ابو صخير يقبل علينا بالسيارة ، حتى اذا ما انتهى ، نزل ونزلنا وتصافحنا ، ثم قال كملوا حديثكم ، وانها مذاكراتكم ، وانما ذاهب امامك يا حاج عبد الواحد الى الديوانية ، فالتصرف الآن بانتظارنا . فلمما سمعت ما قاله القائممقام ، سألت الحاج عبد الواحد وهل القائممقام مطلع على مذاكراتكم هذه ؟ فقال: نعم، كان جالسا معنا لما فاتحني المتصرف بذلك الحديث، قال اننا امينون من عبد الوهاب ، وهو كواحد منا .

« اتفقت انا والحاج عبد الواحد على ان نجيب المتصرف بأن هذا الامر لا يتم بالواسطة ، وان سعادتك وان كنت جزءا منهم ، ولكنك تقول أنك واسطة من قبل حكمة وبكر ، ولا تتأثر اذا اعتبرناك واسطة بين الطرفين . ونحن نريد مقابلة بكر وحده منفردا عن حكمة ، وعندما نجتمع معه ، ونسمع منه ما ذكرته ، نعطيه رأينا ، وعلى هذا افترقنا وذهب الحاج عبد الواحد الى الديوانية ، واتجهت انا في طريقي الى النجف ، وقلت له : سأكون في النجف بانتظار تعريفك وما يدور بينك وبين المتصرف .

« في اليوم السابع عشر من الشهر نفسه ، جاءني كتاب من الحاج عبد الواحد يقول فيه : انه اجتمع مع المتصرف ، واجابه بما اتفقنا عليه . واخبرني المتصرف قائلا : اني الآن ذاهب الى بغداد وسوف اخبر بكرا بذلك ، فاذا وافق على مقابلتك في بغداد اطلب حضوركم من القائممقام ، واذا رغب ان يقابلكم في الديوانية اصحبه انا ونأتي معا اليها . وارجو ان تعلم السيد محسن ابو طبيخ ، وتطلب منه ان لا يفادر النجف الى اليوم الخامس والعشرين من هذا الشهر .

« وفي اليوم السادس والعشرين منه ، وردني كتاب ثان من الحاج عبد الواحد، يطلب فيه حضوري الى محله فذهبت اليه ، فاخبرني ان المتصرف قد رجع من بغداد ، وانه بالامس طلبه الى الديوانية ، واخبره ان بكرا اجل المذاكرة الى وقت آخر ، وهو يريد مراجعتي ، ففارقت الحاج ، بعد ان اتفقنا على رفض طلبهم هذا رفضا باتا ، وان افهمهم ان هذا الامر لا يمكن تحصيله ، ونحن اول من يعارضهم عليه ، وذهبت من يومي الى الديوانية ، وبث فيها الليلة السابعة والعشرين ، وفي صبيحتها قابلت المتصرف في دائرته ، وبعد ان جلست ، امر الفراش ان يمنع المراجعين حتى الموظفين منهم ، من الدخول عليه ، وبعد الكلام على بعض الامور العامة ، عرج على الموضوع الذي نحن بصدده قال : اني فاتحت الحاج عبد الواحد في امر هام يتعلق بمصلحة البلاد العامة ، وبمصلحتكم الذاتية ايضا ، ولا شك ان الحاج فاتحك بالموضوع ودرسته فما رأيك فيه ؟ قلت له ان الحاج عبد الواحد ذكر لي شيئا مجملا ولكن احب ان اسمعه منك بالتفصيل ، فذكر لي كل ما تكلم به مع

الحاج ، ثم قال هذه هي الرسالة التي كلفت الحاج عبد الواحد ان يحملها اليكم فما هو جوابكم عليها ؟ ارجو ابداءه لي .

« قلت له : اظن ان الحاج عبد الواحد جاءك قبل سبعة ايام واخبرك باننا نريد مقابلة بكر ، وعليه ذهبت انت الى بغداد ، وبعد رجوعك منها ، اخبرت الحاج ان بكرا قبل ذلك ، ولكنه لكثرة اشغاله اجل المقابلة الى وقت آخر ، فقال نعم ! ولكن احب ان اسمع منك ما تجيب به بكرا ، والحق في طلبه هذا .

« ترددت بادىء الامر في اجابة طلبه ، ولكن امام شدة الحاجة ، بدأت اتفرس في وجهه الملح ، فتحقق لدي ان الرجل مكلف من قبل صاحبه ان يقف على ما نريد ان نجيب به ، فخشيت ان ابقى على تمنعي ، وبكر لا يقابلنا ، فاظهارا لما يتمونه في نفوسهم ، ولأجل ان يئاسوا من امانهم التي خدعتهم بها اوهام المخيلة ، قلت : اتريد ان تسمع مني ما نريد ان نجيب به بكرا ؟ قال : نعم ، فقلت : اسمع مني ذلك !

« يا سعادة المتصرف ! ان الذي ذكرته وتريده لذو شؤون وشجون ، لقد ذكرت ان حكمة وبكرا يريدان اصلاح البلاد ، ويريان ان ذلك لا يتم الا باتفاقنا معهما على خلع الملك وطرده ، وقتل جميل المدفعي وآل السويدي . اعلم يا سعادة المتصرف ان الملك فيصل لم يفتح بلادنا عنوة بجيوش الحجاز ، ولم يفتحها عن طريق الحرب ، وان عرش بلادنا نحن الذي قومناه بسيوفنا ، وشيدناه على جماجم ابنائنا واخواننا ، وحيث ان الملك حسين نهض باسم العروبة ، مالت اليه نفوسنا ، وراينا من الحق ان لا يتسنى عرش العراق الا احد انجاله فذهبنا اليه الى الحجاز ، وطلبنا منه ان يرسل احد انجاله ليكون ملكا على بلادنا ، فاخترنا لنا المغفور له الملك فيصل ، وعدنا به معا الى العراق ، واجلسناه على عرشه ، ولما بويع واستقر به الجلوس على اريكة الملك ، رايناه نعم الملك . فقد وفى بعهده ، وادى امانته الى امته ، وقام بواجبه خير قيام ، حتى مات مجاهدا في سبيل استقلال بلاده وسعادة شعبه .

« ذهب فيصل الى ربه مجاهدا ، وترك عندنا وديعته ، وهو ولده الملك غازي ، فباي ذنب نؤاخذه ؟ وباي جرم نعاقبه ؟ اتريدون ان نبيعه بحطام الدنيا ؟ ان ذلك لن يكون ابدا . تمنونا بالمقامات الرفيعة ، والاموال الوفيرة ، وما منها الا زائل فان ، ونظنون ان ذلك يسحرنا فنبيعكم ضمائرنا التي لم تعرف ما هو الغدر ، وما هي الخيانة ، ونسحق شرفنا بأقدامنا ، ونوافقكم على قتل اخواننا ؟ تريدون ان تبتاعوا منا ما هو خالد بخلود الانسانية ، بما يميت المرء ولو غفل عنه القدر ؟ اما جميل المدفعي وآل السويدي فهم اخواننا ، ودمهم دمننا ، ولحمهم لحمنا ، فهل رايت او سمعت يا سعادة المتصرف ان احدا قبلنا اكل لحمه ؟ فدمائنا تراق قبل دمائهم ، وارواحنا نضحى بها قبل ارواحهم ، فانبدوا هذه الاماني وراءكم ظهريا ، واخرجوا هذه الاحلام من اذهانكم ، اذ انكم عبا تحاولون منا ذلك .

« تمنونا بالمقامات العالية ، والثروة الغالية ، وتطلبون منا لقاءها الخيانية للكننا ، والغدر باخواننا ، فلو كان هذا رائدنا لظفرنا به من قبل يومنا هذا ، مثلما

ظفر به غيرنا ، ولما سبقنا اليه سابق .

« اننا يا سعادة المتصرف حماة العرش سنحميه كما شيدناه بدمائنا ، وان دماء اخواننا لم تكن بارخص من دمائنا ، ولن نبيحها حتى تسيل دماؤنا دونها . نعم اننا نوافق بكرا على شيء واحد ، اذا اراد المقام الدائم عدا العرش ، ولا تحصل الموافقة منا على ذلك الا بشروط قال وما تلك الشروط ؟ قلت له : اننا نوافق بكرا على اعطائه رئاسة الوزارة ، ونجعله كموسولين في ايتاليا ، على أن يضرب حكمة سليمان ، وجعفر ابو التمن ، واتباعهما ، وان يوصد ابواب الدعاية الشيوعية والعنصرية ، وان يرينا منهج الاصلاح ، ويجعل لنا رأيا فيه ، وان تشكل وزارة قومية من نخبة رجالات البلاد المخلصين ، فاذا كان يوافق على ذلك ، فنحن مستعدون للاتفاق معه .

« لما سمع المتصرف مني ذلك الحديث الغريب تغير لونه ، واصفر وجهه ، وبعد ان بقي صامتا بضع دقائق قال : نعم سوف يقابلكم بكر ، ويوافقكم على ذلك ثم نهض ، ونهضت انا ، وودعته وخرجت ، متوجها نحو بغداد ، فدخلتها مساء ذلك اليوم » . انتهى المقصود (١) .

★★★

هذا هو الحديث الذي سجله السيد محسن ابو طيبيخ . وهو على طوله ودقة اسلوبه ، يدل على حدث عظيم اراد بكر صدقي ان يقوم به فلم تساعد ظروفه ، ولنا في وضع يساعد على اثبات او نفي هذه الرواية ، غير انه لما كان من الضروري اثبات ما ذكره السيد عن هذه الحركة في كتابنا ، كتبنا الى متصرف لواء الديوانية ماجد مصطفى ، نساله رايه فيما سجله ابو طيبيخ ، وكان سعادتة قد كتب ألسى رئاسة الوزراء كتابا حول ذلك ، فتكرم علينا بهذا الجواب :

ما يقوله ماجد مصطفى بحروفه

العمارة في ١٩٣٩/٦/٢٦

اخي العزيز الحسني

تحية واحتراما وبعد :

تلقيت بيد الشكر كتابكم ، وكان سبب تاخيري من الاجابة عليه بوقته ضياع الرد الموجه الى فخامة رئيس الوزراء ، حتى يشت في الاخير من العثور عليه . الا انه نزولا عند رغبتكم ، ادون هنا اهم ما جاء في الرد من الملاحظات التي عرضتها في فصلين :

(١) السيد محسن ابو طيبيخ في كتابه « المبادئ والرجال » ص ١٠٥ - ١١٢

١ - بسط الدلائل المنطقية ، والوثائق الرسمية ، لدحض مزاعم ابو طبيخ .

٢ - نوايا ابو طبيخ وجماعته ، واسباب تحريضهم العشائر على الثورة ، وتبيان التطورات التي حصلت بهذا الشأن .

اوضحت في كتابي الانف الذكر بان القضية ، التي زعم ابو طبيخ قيامي بدور الوساطة بينه وبين حكومة الانقلاب ، كانت على جانب كبير من الخطورة والاهمية ، بحيث تستلزم ان تكون بيني وبين الجهتين صلات سابقة وتفاهم سياسي ، يمكن معه الاطمئنان الى المفاتحة والدخول في المفاوضات المزعومة . على حين انه لم يكن بيني وبينه وبين رجال الانقلاب وغيرهم من زعماء السياسة في العراق ، صلات قوية ، او تفاهم سياسي ، ولم تتعد علاقتي مع تلك الشخصيات حدود الرسمية المألوفة ، خاصة لم تكن بيني وبين ابو طبيخ وعبد الواحد الحاج سكر معرفة سابقة قبل استلامي متصرفية لواء الديوانية ، وهو التاريخ الذي كان فيه عبد المحسن وجماعته يعملون جهدهم لتنظيم الثورة ، وأنا ساعي لضربهم ، والتكيل بهم لردعهم عن اعمال العيب ، بالاضافة لهذه الاسباب ان عبد المحسن ابو طبيخ ، وعبد الواحد الحاج سكر ، كانا آنذاك على اتصال دائم برئيس الحكومة ، ورئيس اركان الجيش ، واعضاء الوزارة ، كما هو مصرح في كتابه ، وكانت اجتماعاتهم مع بعضهم متوالية ، تتيح لهم التفاهم عن مقاصدهم ونواياهم ، دون ان تكون ثمة حاجة لاجاد وسيط ما بينهم للمفاوضة عن امور كهذه ، هذا فضلا عن انهم لم يكونوا من ذوي المكانة ، او نفوذ ، او سطوة ، يمكن معيا الاعتقاد بقدرتهم على تنفيذ ما زعموه ، وانما كانا ولا زالا ممقوقين من قبل عشائرها ، واقاربهما ، بسبب استيلائهما على الاراضي ، واستهتارهما بحقوق الافراد ، في الظروف التي مكنتهما من ذلك ، وهذه الاسباب تكفي لاثبات بطلان وافتراء مزاعم مؤلف كتاب « المبادئ والرجال » حول ما اسنده الي من الوساطة . ومن يطالع بامعان كتاب « المبادئ والرجال » يتجلى له واضحا اثنائية مؤلفه ، وما جبل عليه من افكار سقيمة ، ترمي الى التفريق بين عناصر العراق وطوائفه . ويعلم العارفون بحقيقة ابو طبيخ وحياته الخصوصية جشع الرجل ، وكيف انه يضحي بكل مصلحة في سبيل اقل منفعة من منافعه الذاتية ، وان حرمانه بعض اولاده ، واخوانه من حقوقهم الشرعية ، والوراثية ، واعتدائه بالتجاوز ، وغضب املالك رؤساء العشائر ، الذين كانوا سببا في تكوين عائلة ابو طبيخ ، كما هو معروف لدى الخاص والعام . فرجل كهذا لا بد وان تعمى بصيرته فيما لو اعتقد بضيايع منافعه الخسيسة ولما اصدرت « الوزارة السليمانية » عندما استلمت مقاليد الحكم ، احكاما تقضي باستعادة ما قد حصله ابو طبيخ وعبد الواحد من الاراضي على عهد وزارة الهاشمي ، وشعرا بزوال سلطانهما الذي ناله عقيب حوادث مؤتمر الصليخ وسقوط وزارة المدفعي ، اصبحا خائفين من بطش « الوزارة السليمانية » ناقلين عليها . وقد حاولا في بادئ الامر ، عندما كانت الحكومة في قوتها ، التقرب الى اقطابها ، والظهور بمظهر الناقمين على سياسة الوزارة السابقة ، فلم يتوفقوا ، فسكتوا مدة من الزمن ، الى ان ازداد الاستياء من

الحكومة ، وتفرقت كلمة رجالها ، وشاع بين الناس وجود مؤامرات في الجيش والعشائر ضدها ، نشطا في بث السموم بين الطبقات الغير مرتاحة من تصرفات الحكومة ، ومما زاد في تشجيعهم على الظهور بمظهر المخالفة ، هي الفكرة السائدة حينذاك بوجود اختلاف بين الحكومة القائمة والحكومة البريطانية ، فوجدوا الفرصة سانحة ليلعبا ادوارهما الماضية ، ويظهرا بمظهر الابطال ، لكي يستردا ما اضاعاه من الاراضي ، ونفوذ ، وسطوة ، لقاء معاونتهما للحكومة المقبلة ، كما سبق لهما ذلك في الدور الذي مثلاه في الماضي القريب ، حيث راجعا احد ضباط البريطانيين ، واخبراه باستعدادهما بالقيام بالثورة ، وقلب الحكومة ، حبا بتحقيق امنية الحكومة البريطانية ، وقد انكشف امرهما ، واضطرت الحكومة لسوق القوات المسلحة لتأديبهما على الرغم من تجنبها ذلك لعدة اسباب .

ومن استعرض موقفى ازاء تطورات الحوادث في الديوانية فيكون غنيا عن ذكر اسباب افتراءات محسن ابو طيخ ، وما دونها في كتابه ، حيث انني منذ استلمت زمام ادارة اللواء ، عقبته خطواته ولم اعط له مجالا للعبث ، وفضحته على الرغم من ظهوره بالموالاة للحكومة القائمة ، وقيامى بتجريد كافة اتباعه من السلاح ، والى ما هنالك من الاعمال التي قضت على آماله المستقبلية ، وحالت دون تمكنه من التلاعب في عقول البسطاء والسذجة من ابناء البلاد ، والسيطرة على سياسة الدولة ، وكاننا مدة من الزمن آلة لمقاصده واغراضه ، هذا واذا ما اراد المتتبع لتاريخ الثورة الوطنية المشهورة والثورة العراقية لوجد ان ابو طيخ ما كان من العاملين في الاولى عن عقيدة راسخة ، وايمان ثابت ، بل انه كان مرغما في الاشتراك بها ، وانه كان على اتصال دائم مع السلطات المحتلة ، حتى اثناء وجوده مع الثوار الوطنيين ، ولم يشترك في الثورات الاخيرة ، والمؤامرات ضد الحكومة ، الا لغايات شخصية خبيثة ، وبقصد هدم كيان الدولة . ونظرة بسيطة الى ما دونه بكتابه ، كتاريخ لحيايتي الخاصة الرسمية والسياسية ، تدل دلالة واضحة على مدى جراءة ابو طيخ ، وقابليته في اختلاق الكذب ، وعدم تكليف نفسه بالتحري وراء امور تهمة ، حيث ان الاكثريّة المنورة في العراق تعلم يقينا بانني لم اكن ضابطا في الجيش العراقي ولم افر منه . وفي التاريخ الذي يدعي ابو طيخ تسليم نفسي الى السلطات البريطانية ، كنت قائمقاما لا متصرفا ، وهذه مسائل بسيطة كان يمكن على ابو طيخ تحقيقها وتدوينها في كتابه على وجه الصحة ، وانا من ابطال روايته . وهذا ما يفني عن تبيان ما انطوى عليه كتابه من الخرافات والتخرصات ، التي لا قيمة لها امام الواقع ، ولا مانع لدي من تدوين ما بسطته لكم ، في الكتاب الذي تنوون طبعه .

المخلص ماجد مصطفى

تفضلوا بقبول فائق احترامي

الجيش والسياسة

وجه وزير الدفاع الفريق عبد اللطيف نوري ، كتابا السى رئيس الوزراء برقم

٣٠٤٣ وتاريخ ١٠/١١/١٩٣٦ ، وارسل صورة منه الى كل من زملائه الوزراء هذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء

لا شك في أن فخامتكم ، ومعالي زملائي المحترمين ، قد سمعتم ، كما كنت اسمع أنا ، منذ مدة بعيدة ، بتدمير افراد الشعب من سوء معاملة وتصرف بعض موظفي الدولة ، وخاصة شاغلي الوظائف الصغيرة منهم ، الذين حصلوا على وظائفهم عفوا ، وبطريق الالتماس والمحسوبية ، وقد كان هذا التدمير من الاسباب الجوهرية في نفرة الاهالي من الحكومة ، وفي تشويه سمعة الوزارات المتعاقبة . ولما كان من الضروري ازالة اسباب هذا التدمير ، فاني ارجو أن تنظروا فخامتكم في امر اصدار بلاغ على كافة موظفي الدولة ومستخدميها ، يلفت فيه نظرهم الى ضرورة معاملة الاهالي ، الذين يراجعونهم في الشؤون الرسمية ، بكل عطف ولطف ، وينظروا في مراجعاتهم وينجزوا معاملاتهم بالسرعة الممكنة . اهـ

وزير الدفاع : عبد اللطيف نوري

لاول مرة في « تاريخ العراق الحديث » يوجه وزير الدفاع ، المسؤول عن أمن الدولة الخارجي ، كتابا الى رئاسة الوزراء ، عن موضوع يتعلق بوزارة الداخلية المسؤولة عن الامور التي عنها هذا الكتاب . وقد اردنا من اثبات هذه الوثيقة ان نقول ان امور العراق انتقلت على عهد بكر صدقي من السلطات المدنية المختصة ، الى رجال الجيش ، فكان الجيش هو المهيمن على هذه الشؤون ، يسيرها كيف يشاء زعماءه .

وعندما وقف العيين جميل المدفعي في مجلس الاعيان يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ليتكلم حول « لائحة قانون التقاعد العسكري » تعرض الى موضوع تدخل الجيش في السياسة بقوله :

« انا لي كلام في السنة الماضية القيت في هذه القاعة ، ورجوت من وزير الدفاع ، المرحوم جعفر العسكري ، ان يمنع بعض قواد الجيش من التدخل في السياسة ، لان ذلك هو القضاء المبرم على كيان المملكة وحياتها ، واكرر اليوم طلبي من الوزارة المسؤولة ، راجيا ان تعطي كلامي هذا ما يستحقه من الاهتمام .

« ص ١٤ من محضر الاعيان لسنة ١٩٣٧ م »

فقام العيين الشيخ احمد الداود وقال :

« الجيش من الامة والى الامة ، وهو سياج الامة ، والامة العراقية التي ما نامت على الدل الى هذا اليوم ، سوف تبقى على ما كانت عليه عزيزة الجانب ، قوية الشكيمة ، بواسطة جيشها المحبوب . اشار فخامة جميل المدفعي ان الجيش يشتغل بالسياسة ، ما اعلم ، وانا من رجال السياسة ، ان الجيش العراقي يشتغل

بالسياسة . الجيش مشغول بمهامه الحقيقية ، الجيش مشغول في تقويته ، وتقوية الدفاع الوطني ، وهو مشغول بما هو واجب عليه ، ولم يتخل عن واجبه قط ، ولم يتدخل في شؤون غير شؤونه مرة » « ص ١٤١ من المحضر »

ثم قام السيد المدعي وقال :

« كلمة وددت ان اصحبها . انا قلت بعض قواد الجيش ، لاني اعلم ان القسم الاوفر بل الاكثرية الساحقة ، هم حريصون على الابتعاد عن السياسة ، واني اؤكد للشيخ بأنه لو لم يشتغل بعض اركان الجيش بالسياسة ، لما وجدناه عينا في هذه القاعة » . « ص ١٤١ أيضا »

ففي هذه المناقشة الحادة ، يصرح رئيس الوزراء الأسبق السيد جميل المدعي ، بأنه لولا مداخلة بعض اركان الجيش في السياسة ، لما كان الشيخ احمد الداود عضوا في مجلس الاعيان .

يقول صاحب كتاب « ايام النكبة » الاستاذ طالب مشتاق في ص ٨٠ من كتابه :

« لقد نجحت الخطة ، وفاز المتآمرون ، وأصبح قسما (كذا) ليس بقليل من الضباط لا تحملهم الارض من الفطسة والفروور وماذا ستكون النتيجة ؟ وهل من المصلحة في شيء ان يتدخل رجال الجيش بالشؤون السياسية ؟ وهل من حركة أشد خطرا واكبر بلاء من أن يأنس رجال الجيش في أنفسهم قوة على اسقاط وزارة وتنصيب أخرى ؟ ان امثلة كثيرة في التاريخ تدلنا على ان اشتغال رجال الجيش بالامور السياسية مما يجر على البلاد وبلا وثبورا » .

ثورة السماوة

توطئة

مشكلة الاراضي في « لواء الديوانية » من المشكلات التي استعصي حلها ، وأزمن دأؤها ، لأن التصرف بهذه الاراضي لا يستند الى قوانين ثابتة ، او سنن معروفة ، كما هو الحال في بقية الالوية ، وانما للسلطة ان تنتزع ارض الشيخ الفلاني لتمنحها الى شيخ آخر ، او تلب ارض هذا الشيخ لتمنحها الى غيره ، الامر الذي خلق الاتعاب لها .

لماذا ثارت السماوة ؟

لم تكن الحالة طبيعية في قضاء السماوة ، يوم حدثت حادثة بغداد في ٢٩ تشرين الاول . فقد كانت قوات الشرطة تطارد فلول الشوار ، وكان مديرا الحركات السيدان : هاشم العلوي وحسن فهمي ، يجمعان افراد الشرطة من هنا وهناك استعدادا للطوارئ . فلما حدث الانقلاب المذكور ، افتتحت ، « الوزارة الجديدة » صفحة اعمالها باعلان العفو عن المسجونين بسبب هذه الحركات ، واعادة المنفيين الى

اماكنهم ، واستصدرت مرسوما باعادة الاموال غير المنقولة ، التي كانت قد صودرت من اصحابها وفق احكام المجالس العسكرية ، سواء سجلت باسم الخزينة الحكومية ام لم تسجل ، وقربت بعض رؤساء القبائل المخاصمة للوزارة الهاشمية ، وصارت توزع العطايا والهدايا عليهم بعناوين مختلفة . حتى ظن هؤلاء ان الحكومة تخشى باسهم .

وكان من بين الذين شملهم هذا العفو ، الشيخ خوام الفرهود رئيس بني ازريج ، وقد اعيدت اليه املكه . ومن الصدف ان تصدر الوزارة أمرا بحجز حاصلات الشيخ شنشول ، ابن عم الشيخ خوام ، وتامر بتسليمها الى خوام لقاء ديون له بذمة ابن عمه شنشول ، فتثور النخوة في نفس شنشول ، ويتشبث بكل الطرق لخلق الاضطراب في اللواء .

اخبرني متصرف لواء الديوانية ماجد مصطفى ، انه كتب الى وزارة الداخلية يشجب عملها هذا ويقول : ان تبديل الوضع في اللواء بسلب اراضي فلان لتسليمها الى فلان ، او تقريب فلان وابعاد فلان ، من شأنه ان يخلق للحكومة مشكلات يصعب التغلب عليها ، فواجب الوزارة ان تجعل العدل يشمل طبقات الشعب كافة ، مع الاحتفاظ بالوضع الراهن ، فتصدر الوزارة أمرا اليه بوجوب حسم قضايا الاراضي المتكونة بين خوام وشنشول في بغداد ، فلا يرى المتصرف في هذا الطلب ما يأتلف مع روحية العشائر ، فيتولى الوزير هذا الحسم ، ولكن دون ان يتوصل الى اية نتيجة ، بحيث دالت أيام « الوزارة السليمانية » قبل ان تصل الى النتيجة المنشودة . هذا الى انه كان قد شاع في تلك الآونة ان الوزارة اخذت تفضل رؤساء العشائر . بعضهم على بعض « في توزيع العطايا والهدايا » باسم المشاريع العمرانية ، او انها كانت تصلح اراضي فريق ، وتهمل اراضي آخر . الامر الذي ادى الى تمرد عشائر الحاج عجه الدلي ، وعزارة المعجون ، وسدخان ابو دجه ، وغيرهم ، وصاروا يطالبون بحقوق المشيخة من النقود التي كانت توزعها السلطة على خصومهم .

سفر رئيس الوزراء

ورأى رئيس الوزراء أن يجوس خلال هذه الديار ، فسافر الى الديوانية في يوم ١٠ شباط ١٩٣٧ مصحوبا برئيس اركان الجيش . وبعد ان زار اقضية ابو صخير ، والشامية ، وعفك ، اقامت بلدية الديوانية وليمة في « النادي العسكري » بالديوانية في يوم ١٣ شباط دعي اليها اكثر من مئة رئيس قبيلة بينهم (٣٢) رئيسا من رؤساء السماوة ، وبعد ان اكل المدعوون ما لذ وطاب من الطعام ، ألقى الرئيس حكمة سليمان ، الكلمة التالية :

« ان هذه البلاد - كما تعلمون ويعلم الجميع - مضت عليها ادوار مختلفة ، اولها الاستعمار وقد كان العالم يظن بأنها سوف لا تتخلص من هذا الدور وويلاته ، ولكن الوقائع والايام اثبتت خلاف هذا الظن . فقد ثبت ان هذه البلاد ، وخصوصا

هذا اللواء ، رغم ان ابنائه لا يملكون السلاح الفنى وآلات التدمير الحديثة ، اقول ان ابناء هذه البلاد رغم انهم لا يملكون هذا السلاح ، فقد اثبتوا ان في وسعهم مقاومة ومقابلة الاستعمار ، بدون هذه الآلات والمدمرات الحربية الحديثة، وبالفعل استطاعوا ان يقاوموا وينالوا ما يصبون اليه ويبتغون وفي النتيجة - كما ترون - ان العراق يحكم ذاته بذاته ، وذلك بفضل عزيمته وتفاني ابنائي ، وخصوصا ابناء وزعماء هذا اللواء . فبعد هذه المقدمة اريد منكم ان تنصفوا : نعم انتم اولئك الذين قابلتم تلك الجيوش ، واوجدتم كيان هذا الوطن ، وكتبتم بأنفسكم مثل هذا التاريخ المجيد والبطولة الخالدة ، نريد منكم ان تكونوا قدوة حسنة ، لبقية افراد الامة في الاتحاد ، ومعاونة الحكومة العادلة ، وحسبي هذا منكم وكفى (١) .

ثم سافر الرئيس الى « الدغارة » والى « عفك » والقى خطبا متنوعة فقال في الدغارة :

« ان الاتعاب التي بذلتوها في سبيل بناء هذا الكيان ، مسجلة ومحفوظة ، ومكتوبة بمداد الفخر والاعجاب ، والامل معقود عليكم ان تواصلو الجهود لاتمام هذا البناء ، والواجب عليكم ان تعاضدوا الحكومة ، ولكم ان تطالبوني بين آونة واخرى بوفاء عهودي ومواعيدي التي وعدتكم بها بدون قيد وشرط » اهـ

ومما قاله في عفك :

« اننا جميعا اخوان ، نشغل في بناء هذا الكيان وهذه المملكة ، وان الواجب يقضي علينا ان نكون متضامنين متفقيين ، لنتمكن من رفع الخطر الذي يحقد بنا ، وان هذا الكيان وهذه المملكة ، التي بذلتم في سبيل تشييدها اموالكم ، وضحيتم نفوسكم ، تتطلب منكم ان تعاضدوها لكي يمكننا التوصل معكم الى الهدف المقصود في سبيل اعادة مجدها السالف ، واننا سوف نسعى بكل قوانا وجهودنا لكل ما فيه خير البلاد عموما ، وهذا اللواء خصوصا . ولقد اثنى عليكم متصرفكم الجديد ، وقال انني كنت اظن ان هذا اللواء على ما يتهمونه به من حب للمشغبة ، بينما ان الحقيقة ظهرت لي بعكس ذلك ، وتبين لي انه على خير ما يكون عليه لواء في العراق من حب النظام والاستقرار ، وان كل ما حدث في السابق لم يكن الا نتيجة منطقية لسوء الادارة السابقة » (٢) .

وبعد ان اغدق الرئيس الهدايا والعطايا على الرؤساء ، والسراكيل ، والفقراء ، والمؤسسات الخيرية ، قصد الرميثة والسماوة ، فخطب في الاولى « الرميثة » خطبة خطيرة قال فيها :

« ارجوكم ان تعلموا علم اليقين بان هذه الحكومة ، التي هي منكم واليكم ،

(١) جريدة « البلاد » العدد (٧٩٨) بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ م

(٢) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٨ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ م

تتحسن كثيرا بحالتكم، وعازمة كل العزم على مساعدتكم بكل ما تستطيع ، وانا ايضا اطلب منكم ان تقابلوا مساعدة الحكومة هذه بالوفاء ، ويتجلى ذلك في اطاعتكم لاوامر الحكومة المشروعة ، كي تستطيع ان تعاونكم بمقياس اوسع. واني اعدكم وعدا صادقا بأنه سوف لا يمر زمن قليل الا وترون انفسكم في رفاه من العيش لم يبق معه اي مجال للشكوى » (١) .

دخبط في الثانية « السماوة » خطبة لا تختلف عن خطبته في الرميثة .
ومن « السماوة » استقل القطار الى بغداد فبلغها في ١٥ شباط سنة ١٩٣٧ ، فعوتب على ما اظهره من الضعف تجاه القبائل المذكورة ، ولس آثار هذا الضعف بعد مدة وجيزة ، عندما امتنعت هذه القبائل عن تسليم المكلفين بخدمة العلم .
وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر ، صدر الامر بالشروع في الانتخاب ، ووزعت اسماء النواب على المتصرفين والقائمقامين ، وصادف جريانها حلول زيارة كربلاء ، فما كاد الرؤساء يطلعون على نتائج هذا الانتخاب ، حتى عقدوا حلفا فيما بينهم ، واخذوا يجاهرون بالتظلم من هذه النتائج .
وكانت « الوزارة الهاشمية » قررت اقامة بعض المخافر بين مركز « لواء الديوانية » وقضاء السماوة لتعزيز الامن ، ومحافظة هيبة الحكومة (٢) . فلمّا

(١) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٩

(٢) كان عدد المخافر المراد انشاءها ستة وهي :

اولا : مخفر المارشيات بشيد بالقرب من السكة الحديدية شمالي الرميثة وبشرف على عشريني بني عارض وبني ازديج .

ثانيا : مخفر آل الدبيس ببني في جنوب الرميثة بالقرب من السكة الحديدية ، وبشرف على عشيرة الظوالم .

ثالثا : مخفر الفايزة ويقع في شرقي الرميثة ، وبشرف على عشائر البوجياش والظوالم وبني ازديج والبوحيان .

رابعا : مخفر الحجمة يقع غربي الرميثة وعلى الجانب الايسر من الفرات ، وبشرف على عشريني الاعاجيب وآل زياد في السماوة وعلى عشائر الشنافية .

خامسا : مخفر الرزيجية يقع في الجنوب الشرقي لقصبة السماوة ، وبشرف على عشريني الصفران والبركات .

سادسا : مخفر الخافورة يقع على السكة الحديدية في منتصف طريق السماوة - الخضر وبشرف على عشيرة آل عيس .

وكانت الحكومة قد ارسلت هيئة مؤلفة من ضابط الركن اسماعيل صفوت ، ومدير شرطة اللواء وجيه يونس الموصل ، ومهندس الاشغال اسمعيل درويش لاختيار المحلات التي تشيد عليها هذه المخافر ، وتقدير الكلفة المتفتية لكل مخفر ، فتجولت الهيئة في اراضي اللواء ، وقدرت لكسل مخفر (١٥٠٠) دينار ، واعلنت مديرية الاشغال العامة مناقصة انشاء هذه المخافر فلم يقدم احد من المتعهدين لانشائها ، فكتبت وزارة الاقتصاد والواصلات الى وزارة الداخلية تخبرها بذلك ، وترجو قيام السلطات الادارية بهذا العمل بطريق الامانة .

استلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم ، قررت السير بهذا المشروع قدما ، فكانت نتائج الانتخابات فرصة لمقاومة انشاء هذه المخافر ، ثم ما لبثت ان نشطت الدعاية لشنشول وخوام ، واضطرت لجان الكودة الى التوقف عن اعمالها ، وامتنع « عزاره المعجون » عن مقابلة رجال الحكومة ، وعقد رؤساء بنسي حجيم اجتماعا للمذاكرة في قضية المخافر ، وارتأوا ان انشاءها سابق لاوانه ، واخذوا يجهرزون ب : « ان الذين شنوا الحرب على الوزارة الهاشمية في ١٩٣٥ و ١٩٣٦ أصبحوا اسباد الموقف ، بمعنى ان الحكومة تشجع العابثين بالامن ، لمجرد الخصومة السياسية للوزارة السابقة ، فاذا كانت القوة هي التي اوصلت العصاة السابقين الى هذه المنزلة ، فانهم اقوى من اولئك » .

وكانت حكومة الديوانية تستعين بخصوم خصومها ، كلما اصر هؤلاء على مناوأتها ، وسرعان ما تطورت الخصومة الى قطع الطرق ، واستيفاء الرسوم من صيادي السمك ، ومنع العمال عن انشاء المخافر ، وفقدان هيئة الحكومة الا في المراكز ، واضطراب جبل الامن ، وتقول الحكومة ان المبالغ التي صرفتها للرؤساء ، اتباع بها السلاح لمقاومة السلطة .

وكانت مشكلة التجنيد « ام المشاكل » فما كادت السلطات المختصة تطالب المكلفين لخدمة العلم حتى وجدت اولياءهم ينقطعون عن مواجهة الحكومة ، وهي اذا تمكنت من جلب بعضهم فانها لا تستطيع ان تجند اكثر من ثلثهم ، وترح الثلثين . وقد سمعت السلطة اولياء المكلفين يقولون جهارا : ان الحكومة لو عنيت بهم ، عنايتها بالاولوية الشمالية ، لما تأخروا عن ارسال فلذات اكبادهم الى ساحات التجنيد، اما وان لواءهم لا يزال محروما من كل عمران ، فانهم لن يرسلوا اولادهم لاداء هذه الواجبات ، ثم اخذوا يهوسون بهذه الهوسة : « لو راد اجباري يتفضل » كناية عن انهم يقاومون التجنيد الاجباري بالسلاح ، فلم يكن من رئيس الوزراء الا ان اصدر اوامره بوجوب مهاجمة القرى والداكر وسوق المكلفين بالخدمة .

القبض على الرؤساء

ففي اول نيسان ١٩٣٧ ، استدعى متصرف لواء الديوانية قائمقامي الاقضية ، واسر اليهم ان الحكومة قررت القبض على كافة الرؤساء، وابعادهم عن اللواء. وتمهيدا لذلك فانها سترسل القوات اللازمة لهذا الغرض ، وسيخلق سرب من قاذفات القنابل فوق اللواء يوم ٥ من الشهر ، فيجري القبض على الجميع مرة واحدة ، وكان معظم رؤساء « السماوة » في مركز القضاء ، يعقبون عرائض لهم قدموها للسلطات الادارية عن الاضرار التي لحقت بهم من جراء ثورتني ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، فوجدت الحكومة ان الفرصة سانحة لتنفيذ قرارها ، ولكن حدوث الكسرات في سددود العاصمة ، وغرق بغداد ، وانقطاع الطرق ، ولا سيما طريق القطار بين المحمودية وبغداد منذ اليوم الخامس من نيسان ، كل ذلك استلزم ايقاف تنفيذ هذا القرار الى وقت آخر يعين فيما بعد .

وفي اليوم الثاني من مايس ١٩٣٧ ، جمع متصرف الديوانية قائممقامي الاقصيه للمرة الثانية ، واخبرهم ان الحكومة قررت القبض على الرؤساء مرة واحدة ، وانها عينت يوم ٧ مايس موعدا لتنفيذ القرار ، وسترسل القوات الاحتياطية اللازمة استعدادا للطوارئ ، فيما اذا اراد الرؤساء ان يهاجموا مراكز الحكومة ، ثم رجع كل قائمقام الى مقره ، واخذ يستعد لتأمين تنفيذ القرار .

وكان اكثر الرؤساء المنوي القبض عليهم في « السماوة » فدعا رشيد الصوفي ، قائمقام القضاء المذكور ، الرؤساء والراكيل الى غرفته بحجة توزيع مبالغ التمويضات عليهم ، ثم خرج الى فناء السراي واطلق عيارا ناريا في الفضاء ، ايدانا بتنفيذ فكرة القبض ، فاخذ ازيز الرصاص يشق الاذان ، فقتل من قتل وجرح من جرح ، وتم القبض على المطلوبين في بغداد والكاظمية ، والنجف ، وكربلا ، والحلة ، والديوانية ، والرميثة ، والسماوة ، مرة واحدة وصدر على الاثر هذا البيان :

بيان رسمي

« نظرا الى ما تبين من قيام بعض الاشخاص في لواء الديوانية ، بما فيههم عضوان من مجلس الاعيان وهما السيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طبيخ (١) وعضو من مجلس النواب ، وهو الحاج عبد الواحد سكر ، بجلب كمية من الاسلحة ، وتحريض العشائر على عدم اتباع القوانين بقصد القيام بثورة مسلحة ضد الحكومة ، فقد تقدمت الحكومة بطلب رفع الحصانة عن العينين والنائب المذكورين ، فقد قرر مجلسا الاعيان والنواب الموافقة على ذلك ، كل فيما يخص الاعضاء المنتسبين اليه ، وكذلك قامت الحكومة باتخاذ ما يقتضي من الاجراءات بحق الاشخاص الاخرين والحالة هادئة في اللواء المذكور » اهـ

٨ ايار ١٩٣٧

رفع الحصانة

وفي يوم ٨ ايار ١٩٣٧ م وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والاعيان ، وطلب

(١) اكد لنا رئيس الوزراء حكمة سليمان ، ان السفير البريطاني في العراق اتصل به ، واخبره بان السيد محسن ابو طبيخ قابيل مستشار وزارة الداخلية (البريطاني) واظهر له تظلمه من الوزارة القائلة ، واستمداذه وصحبه للقيام بوجهها . فعاب الرئيس حكمة السيد علوان الياسري على التجاء ابو طبيخ الى المستشار البريطاني ، وتفوه امامه بما يشين سمعة العراق ووحدة زعمائه ، كما عاتب الشيخ عبد الواحد الحاج سكر على ذلك ، وقد استمرت اتصالات السيد محسن بالانكليز ثم ما لبث السفير ان اسر الى رئيس الوزراء ما ينتوي ان يقوم به السيد علوان الياسري والسيد محسن ابو طبيخ ومعهما الحاج عبد الواحد سكر من عصيان ضد الحكومة بعد ان مون هو (اي السفير) هؤلاء بالصلاح .

موافقة المجلسين على رفع الحصانة عن الذين ورد ذكرهم في البيان المذكور ، مع انه كان قد تم القبض عليهم من قبل ، وارسوا الى الشمال وهذا نص الطلب :

معالي رئيس مجلس النواب

بالنظر لما حصل لدى الحكومة من العلم المستند الى التقارير الرسمية الصادرة من السلطات المختصة ، ان نائب لواء الديوانية الحاج عبد الواحد سكر ، قام بتحريض العشائر في منطقة السماوة على عدم دفع الضرائب ، والقيام ضد الحكومة بشورة مسلحة ، وبالفعل ان الحكومة المحلية هناك تمكنت من اكتشاف دخول كمية من الاسلحة الى المنطقة المذكورة ، واقت القبض على المهربين لها . وحيث ان التحقيق قد دل على مشاركة النائب المسمى اليه للقائمين بتوريب الاسلحة ايضا ، فارجو من المجلس العالي الموافقة على القاء القبض عليه ومحاكمته عن التهم المذكورة بحسب القانون ، وذلك وفقا للمادة الـ (٦٠) من القانون الاساسي .

رئيس الوزراء : حكمة سليمان

بغداد ٨ ايار ١٩٣٧

ثم نهض رئيس الوزراء والقى خطابا مطولا في مجلس النواب هذا بعض ما جاء فيه :

« وعندما تشكلت الحكومة اتخذت التدابير الفعالة لجعل لواء الديوانية راقيا في الوضع العمراني والاجتماعي ، على ان يكون سكان هذا اللواء مطمئنين من اعمال الحكومة ، فقامت وسنت قانون العفو العام ، وفتحت ابواب السجون ، التي كانت مملوءة بالمئات ، وجعلتهم يخرجون منها بكل ممنونية ، ويذهبون الى اطفالهم ، وامانهم ، وقامت الحكومة في هذا اللواء بأعمال عمرانية استخدمت ما يقارب عشرة آلاف عامل باجور معينة ، لعمران الاماكن التي كانت متروكة من عشرات السنين . . ورغم هذه الاعمال جميعها ، فما امكن الحكومة حقيقة ان تستريح يوما ما في هذا اللواء ، والسبب في ذلك ان بعض الاشخاص المعلومين ، واحدهم هو هذا الشخص الذي اجبر الحكومة ان تطلب من المجلس العالي رفع الحصانة النيابية عنه ، رغم ما قامت به الحكومة في هذا اللواء من الاعمال ، كتنظيم الري ، وفتح المدارس ، وتشبيد المستشفيات ، اطمنكم بأن هذا الشخص وغيره القليلي العدد سببوا ان يدخل هذا اللواء في المدة الاخيرة ما يتجاوز الـ (٣٠٠٠) بندقية ، وحاول توحيد كلمته مع بعض الاشخاص للقيام ضد الحكومة . . . » (١) .

ثم نهض نائب لواء الديوانية كمال السنوي وقال :

« اذا رأينا عضوا كهذا فاسدا فيجب ان يبتز . . فلا شك ان هذا الرجل هو مستحق - بعد المحاكمة وثبوت الجريمة - الاعدام » ص ١٥٧ من المحضر .
ثم وضع الرئيس تقرير رئاسة الوزارة في التصويت ، فقبل ، فتوجه رئيس

(١) ص ١٥٦ من محاضر المجلس النيابي لسنة ١٩٣٧ .

الوزراء الى بناية مجلس الاعيان ، وقدم طلبا مماثلا برفع الحصانة عن العيين السيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طيخ ، فوضع الطلب بالتصويت وقبل ايضا (١) .

السويدي وحكومة الانقلاب

كان العين ناجي السويدي قد رفع الى السدة الملكية كتاب استقالته هذا :

لحضور جلالة الملك المعظم بغداد ٢٧ شباط ١٩٣٧

مولاي صاحب الجلالة

كان جلالة المغفور له والد جلالتم الما جد ، قد تفضل فأصدر ارادته الملكية بتعييني لعضوية مجلس الاعيان ، وقد بذلت جهدي - طيلة هذه المدة - للقيام بما يتطلبه واجب العضوية .

اما الآن فقد لاحظت بانني سوف لا اتمكن من الاستمرار على القيام بتلك الواجبات ، وفق مضمون اليمين الذي سبق لي ان اقسمت به علنا أمام المجلس . وعليه (اتباعا لاحكام الفقرة السادسة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي العراقي) اتقدم الى سدتكم الملكية بالاسترحام ، لكي تتفضلو بقبول استقالتي من العضوية المذكورة ، فتأمروا ببلاغ ذلك الى المجلس المذكور .

وبهذه الوسيلة ايضا اكرر الدعاء من المولى سبحانه وتعالى بأن يديم بقاء جلالتم ، وان يوفقكم لحماية الحقوق التي نالتها الامة تحت رعاية عرشكم المفدى ، وتقبلوا يا صاحب الجلالة بقبول جزيل الخضوع مع وافر التعظيم من المخلص المستديم .

وقد قبل الملك هذه الاستقالة فوراً واجاب عليها بما يلي :

بغداد في ٢٨ شباط ١٩٣٧ الرقم / ط / ٣٩

(١) بعد ان رفعت « الوزارة السليمانية » الحصانة عن العيين ، ابو طيخ والياسري ، وعن النائب الحاج عبد الواحد ، استعذرت ارادة ملكية بفصلهم من العينة والنيابة . فلما دالت ايام الحكومة المذكورة تشكلت المحكمة العليا لتفسير القموض في بعض مواد الدستور ، ومنها المواد (٣٠) و (٣١) و (٣٢) وهل تجيز هذه المواد عزل عضو مجلس الاعيان قبل انتهاء مدته القانونية ، بناء على قرار اداري يتضمن ربطه بكفالة لحفظ السلام ؟ فاجتمعت المحكمة في ٧ و ٩ و ١١ ايلول من سنة ١٩٣٩ وقررت بالاتفاق : ان الشخص المكلف بتقديم الكفالة اذا امتنع عن تقديمها ، وحبس ، لا يعتبر مجرماً ، ولا محكوماً . اي ان استصدار الحكومة ارادة ملكية باسقاط عضوية العين من مجلس الاعيان للسبب المذكور كان عملاً غير قانوني .

صاحب الفخامة السيد ناجي السويدي المحترم .

تحية واحتراما . اما بعد فقد اطلع مولاي حضرة صاحب الجلالة على كتابكم المؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٣٧ وامرني جلالته ان اعرب عن اسفه لاستقالتكم من منصبكم عضوية مجلس الاعيان ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

سكرتير صاحب الجلالة الخاص : ابراهيم كمال

ولما دالت ايام حكومة الانقلاب ، قدم العين « ناجي السويدي » - وقد اعيد تعيينه عضوا في مجلس الاعيان - استيضاحا من « الوزارة المدفعية الرابعة » عما جرى على « عهد الانقلاب » ، وطلب احالة تقريره الى الحكومة لتجري التحقيق فيه . وكانت هذه الوزارة اعلنت انها تتمشى على « سياسة اسدال الستار » فجرت مشادة كلامية بين رئيس الوزراء وصاحب التقرير ، اسفرت عن تجميد الاستيضاح وهذا نصه :

لحضور مجلس الاعيان الموقر : بواسطة مقام الرئاسة

لقد لاحظت بأن الثلث من اعضاء مجلسنا هذا قد تعرضوا خلال السنة المنصرمة ، الى اعمال قاسية لم اصادف في الصحف ، ولم اجد في محاضر الجلسات الاسباب المبررة لها .

فان احد الاعضاء قتل (١) واثنان اجبرا على ترك العراق (٢) وعضو آخر طرد (٣) من قبل السلطة ، حتى خارج الحدود ، واثنان آخران (٤) القى القبض عليهما ليلا في داريهما ، ونفيا قبل ان يصدر المجلس قرارا برفع الحصانة عنهما .

ان ترك هذه المسائل تحت طي الخفاء ، من دون ان نقف على حقائقها ، لا ياتلف مع ما يجب ان تكون لاعضاء المجلس من كرامة وحصانة : تمكنهم من القيام بواجباتهم الدستورية ، وفق المطلوب . كما انني اخشى بأن السكوت عنها بلا قيد ولا شرط ، قد يوجد امثولة يحذونها في المستقبل كل من تحدته نفسه بالوقعية فيمن يشاء من اعضاء مجلس الامة (٥) اذ لا يخفى ان الاسس الدستورية لا تقرها النصوص المجردة من التأييد ، وانما تقرر بناء على الصور والظرائق التي تمارسها الحكومات والمجالس نفسها .

وعليه عملا بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من النظام الداخلي ، ارجو من المجلس الموقر ان يوافق على احالة تقريري هذا الى لجنة خاصة لكي تقوم بتدقيق القضايا

(١) جعفر العسكري (٢) نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني (٣) مولود مخلص

(٤) السيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طيخ .

(٥) صدق السويدي في حلسه فقد ابعد العين رشيد عالي الى عان على عهد « الوزارة المدفعية

الرابعة » في اواخر عام ١٩٣٨ .

المذكورة ، وقرع بذلك تقريراً تضمنه النتائج التي توصل اليها ، ولكم مزيد الاحترام .
ناجي السويدي

توسع الاضطرابات

وبعد ان وصل الرؤساء الى منافهم في الالوية الشمالية ، بلغوا بقرار الحكومة بأن يسلم كل رئيس مبلغاً يتراوح بين الالف والخمسة آلاف دينار نقداً ، ككفالة عن حسن السلوك ، فان ابوا فالحبس لمدة ثلاث سنوات ، ولما لم يكن لدى الرؤساء هذه المبالغ ، ادخلوا السجون . واشاعت السلطة في « قضاء السماوة » ان الحكومة اعدت هؤلاء الرؤساء فعلى من بقي في القضاء ان يحافظ على السكينة ، وينصرف الى اعماله الخاصة ، لان السلطة واقفة بالمرصاد لكل من تحدته نفسه بالاساءة اليها ، فتمرد لفيق من البو جراد « بطن من البوجياش » فأرسلت الحكومة قواتها العسكرية لاختصاصه ، فاستنجد هذا اللفيق ببقية العشائر فكانت المعارك سجلاً بين الطرفين ، والى هذا تشير وكالة انباء الشرق العربي في برقيتها المنشورة في جريدة النهار البيروتية ، الصادرة في ٣ تموز ١٩٣٧ تحت عدد (١١٤٧) بما يلي :

« هاجمت طائرات الجيش العراقي منطقة السماوة ، وألقت قنابلها على بعض القبائل فاضرمت النار في بعض الخيم ، وقتلت كثيراً من النساء والأطفال ، وبما ان القتلى معظمهم من الشيعة ، فقد نقلت جثثهم الى مدافن كربلا والنجف ، وما كادت الجثث تصل الى هاتين المدينتين حتى قامت المظاهرات فيهما احتجاجاً على حكومة بغداد ، وقد اصطدم المتظاهرون بالشرطة ، ووقعت معارك شديدة بينهما سقط فيها كثير من الجرحى والحالة لا تدعو الى الارتياح » اهـ .

وتقول جريدة التايمس اللندنية : ان الوزراء الذين استقالوا على اثر هذه الفواجع ، استقالوا لانهم لم يشاوروا بتاتا في امر الحملة المهمة على قبائل الفرات ، فبقوا في جهل مما كان يجري .

ويقول بلاغ صادر عن الحكومة في بغداد يوم ١٣ حزيران ١٩٣٧ م

نذيع بمزيد الاسف انه بينما كانت احدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قائمة بالاستطلاع ، فوق منطقة الزربية ، التي تقرر انشاء مخفر فيها ، ضمن قضاء السماوة ، اذ التهبت الطائرة في الجو ، فسقطت ، فاستشهد الضابط والجندي اللذان كانا فيها وهما الشهيدان المرحومان : الملازم الاول الطيار انور مصطفى ، والجندي الراصد ابراهيم محمد ، وقد اسرع رتل السيارات المسلحة للشرطة للاتيان بجثمانيهما ، وفي اثناء الطريق اصابت طلقة نارية رئيس الركن السيد نعمان ثابت فتوفي على اثرها « (١) » .

انسحاب اربعة وزراء

كانت جماعة من التقدميين ، تعرف بجماعة الاهالي ، قد الفت جمعية سرية في بغداد قبل انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بزمان غير قصير . وكانت غاية هذه الجمعية تستهدف اصلاحا جذريا في جهاز الحكم القائم ، وقد انضم اليها رجال بارزون اضراب : محمد جعفر ابو التمن ، وحكمة سليمان كما انضم اليها قبيل حركة الانقلاب الفريق بكر صدقي العسكري . وفي ذات يوم زار بكر صدقي السيد كامل الجادرجي ، أحد اعضاء الجمعية المذكورة ، للتعرف عليه ، ولما فاتحه الجادرجي بأهداف جماعة الاهالي في الاصلاح الجذري ، شعر بأن الفريق لم يكن ملما بالمما كافيا بأهداف الجمعية ، فاعتقد أن في الامكان ترويضه بالتدريج . ولما قامت حركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ وانخرط ليف من جماعة الاهالي في سلك حكومتها ، كان من الواجب على هؤلاء ان يحققوا اهدافهم في الاصلاح الجذري فوراً ، ولكن سرعان ما ظهر لهم ان الفريق كان ضد كل حركة تقدمية مما اسقط في يد الجادرجي وصحبه .

ودالت الايام دولها ، فاذا بالجادرجي وصحبه في واد ، والفريق بكر صدقي العسكري في واد آخر . وتقول جريدة الاهلي في عددها المرقم ١٢٨٨ الصادر بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦ م .

« ان بعض الحوادث السيئة ، التي وقعت في عهد الانقلاب ، اثارت معالي السيد كامل الجادرجي - وزير الاقتصاد والمواصلات - وغضب لها ، كما اثارت معالي المغفور له محمد جعفر ابو التمن - وزير المالية - وغضب لها . . . فان المغفور له ابا التمن والسيد كامل الجادرجي اجتمعا في دار معالي ابي التمن واستعرضا الموقف ، وتداولوا في الامر ، وقررا الاستقالة ، وداولا في الامر زميلهما معالي السيد يوسف ابراهيم - وزير المعارف - فاقر وجهه نظرهما . ثم راوا من المناسب ان يعرضوا الامر على معالي السيد صالح جبر - وزير العدلية - فطلبوا منه الحضور الى دار معالي السيد ابي التمن فحضر ، وعرضوا عليه ما استقر رأيهم عليه فوافقهم ، وكتبت الاستقالة ووقعها الوزراء الاربعة وقدموها مشتركا » اه .

وكان الجادرجي قد قرر التنصل من مسؤولية الامور التي وصلت اليها البلاد فاستقال بمفرده أكثر من مرة (١) غير انه كان يعتقد بأن خروجه من الوزارة لوحده لن يؤدي الى نتيجة فكان يعدل عنها نزولا على رغبة من ابي التمن . ولما استمر تدخل بكر صدقي في امور الدولة صغيرها وكبيرها ، استمر استنكار الجادرجي وصحبه لذلك جهارا ، وكان كلما فاتح ابا التمن في ضرورة التنصل من مسؤولية الحكم . رد عليه هذا بوجوب التبصر حتى لا يتهم وصحبه بالتهرب .

ولما بلغت الامور حدها النهائي من السوء ، شعر ابو التمن بأن لا فائدة من

(١) هذا ما رواه السيد الجادرجي لصاحب الكتاب وقد صحح فصل « انسحاب اربعة وزراء » بقلمه

الاستمرار بالمسؤولية ، فاتفق مع الجادرجي على الاستقالة من الوزارة . وقد التحق بهما السيدان : يوسف ابراهيم وزير المعارف ، وصالح جبر وزير العدلية . وبعد المداولة في الموضوع ، تم الاتفاق على رفع كتاب الاستقالة المشتركة وعلى توزيعها بين الناس على اوسع مقياس ، وهذا نصها :

فخامة رئيس الوزراء

« لما كانت امانى البلاد ، التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصا على سعادة ابناء البلاد ورفاههم ، واطمئنانهم ، وتأمين العدل بين الجميع ، قد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسلمية التي قررناها في سبيل استقرار البلاد ، والتي اجمع الراي على تحبيذها ، وتوخي الجميع حسن نتائجها ، قد شاعت الاقدار الا ان تنعكس الآية فتتهرق دماء ابناء البلاد ، ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا ، لولا شياع استهجانها في كثير من الاوساط ، ولان التمادي في اتباع السياسة المحسوسة الاندفاع اليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين اتباعها ، فلم يبق لنا اي امل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام .

١٩ حزيران ١٩٣٧ م

يوسف عز الدين كامل الجادرجي (١) صالح جبر محمد جعفر ابو التمن (١)
وزير المعارف وزير الاقتصاد وزير العدلية وزير المالية

وبذلك يكون قد بقي من اعضاء وزارة حكمة سليمان ووزيران فقط هما : وزير الخارجية ناجي الاصيل ووزير الدفاع عبد اللطيف نوري وكانت الاستقالة بحد ذاتها صدمة لرئيس الوزراء قوية ، ولم يكن لحكمة من القوة الشخصية ما تمكنه من الوقوف في وجه بكر صدقي .

(١) اقم لنا رئيس الوزراء حكمة سليمان بأغظ الايمان وبالطلاق : بأن كلا من وزير المالية الحاج محمد جعفر ، ووزير المواصلات السيد كامل كانا يلحان عليه بوجوب استعمال القسوة والشدة ضد الحاج عبد الواحد سكر وصحبه ، بعد ان ثبتت خيانتهم لقضية البلاد الوطنية . فلما قامت الوزارة ببعض ما يفرغه القانون ، انقلبا عليها . وقد اكد لنا متصرف لواء الديوانية ماجد مصطفى ما قاله لنا رئيس الوزراء . اما السيد محسن ابو طيخ فيقول في ص ١٥٥ من كتابه « المبادئ والرجال » ان سبب استقالة ابي التمن هو انه كان في مقدمة من حرض حكمة على ضرب السماوة وقبائلها فلما فشل الجيش في حركته ، وايقن ابو التمن الفضيحة استقال لدوره الشبهة عنه اه .

واما السويدي فيقول في ص ٢٧٥ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » .

« لما وهن النظام الجديد وتفككت اوصاله ، خشي قسم من الوزراء الطامعين بحسن السمعة ومسايرة الراي العام أن يفقدوا نفوذهم ، عندما ينهار هذا النظام ، فيصبوا انتقاصا لنظام ذهب مع الريح .. فصاروا يعترضون على الاجراءات العسكرية التي اتخذتها الحكومة ضد المشائير مدعين انهم لا يتحملون وزر الحكم الدكتاتوري الذي يمثل به بكر صدقي فاستقالوا مع علمهم بأن الوضع لم يتبدل منذ ان جاءوا الى الحكم حتى خرجوا منه » اه .

تعيين وزراء جدد

كان وزير العراق المفوض في انقرة السيد ناجي شوكت ، قد وصل الى العراق مع وزير خارجية تركية رشدي آراس ، في يوم ٢٢ حزيران ١٩٣٧ م فكلفه رئيس الوزراء السيد حكمة سليمان ، ان يقبل منصب وزارة الداخلية في وزارته ، وهو المنصب الذي كان في النية اسناده اليه في ابان تكوين الوزارة ، فحالت دون ذلك بعض الموانع (١) .

وقد رد الوزير المفوض على هذا التكليف : انه يوافق على طلب الرئيس اذا وافق فخامته على اجراء بعض التبدلات في وزارته ، كان يسند منصب وزارة الدفاع الى جميل المدفعي ، ومنصب وزارة المالية الى ابراهيم كمال ، ومنصب وزارة الخارجية الى نصرت الفارسي ، وان ينقل وزير الدفاع الفريق عبد اللطيف نوري الى وزارة الاقتصاد والمواصلات ، ووزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيل الى وزارة المعارف ... الخ . والظاهر ان موانع حالت دون الاخذ بنصيحة الوزير المفوض ، او ان حكمة يعتبر الاخذ بهذه المقترحات خيانة لوزير الدفاع عبد اللطيف نوري .

واتصل الرئيس حكمة سليمان ، بعد هذا الاخفاق بالسادة : جلال بابسان ، ونصرة الفارسي ، وابراهيم كمال ، وعباس مهدي طالبا اليهم الدخول في وزارته ، فاعتذر جلال ونصرة بوجود موانع شخصية ، ورفض ابراهيم كمال المساهمة في وزارة قد لا تطول امام حياتها . اما عباس مهدي فقد وافق على الاشتراك في الوزارة اذا وافق الرئيس على اعادة النظر في موضوع زعماء الفرات الذين ابعدها الى المنطقة الشمالية ، وعلى معالجة الحالة في « لسواء الديوانية » بالعطف . فاجاب الرئيس على هذا الطلب انه سينظر فيه بعد اشتراك الوزير في الوزارة ، ويقول السفير البريطاني في تقرير له رفعه الى وزير الخارجية البريطانية برقم ٢٧٤/١٠٠/٣٧/٤٩ وتاريخ ٣ تموز ١٩٣٧ انه سمع من الدكتور رشدي آراس وزير خارجية تركية ، الذي كان في بغداد ، الذي سمعها بدوره من ملك العراق ، حينما كان حكمة سليمان يحاول تأليف وزارته مجددا ، افهم الملك غازي بكر صدقي انه مستعد ان يقبل به رئيسا للوزارة ولكن بكر اعتذر قائلا : انه مرتاح ومشغول انشغالا تاما بمنصبه الحالي .

وكان القوميون يتصلون بالفريق بكر صدقي سرا ، ويبدون استغرابهم من سكوته ازاء انتشار المبادئ اليسارية والماركسية بين الهيئة الوزارية ، وفي الاوساط

(١) نقل لي ناجي شوكت ان حكمة سليمان استدعاه من انقرة الى بغداد ليقول له انه « اي حكمة » احتفظ بمنصب وزارة الداخلية ليسنده اليه ، ثم رتب له اجتماعا مع بكر صدقي تمهيدا لهذا الاستاد . والظاهر ان حكمة لم يستشر وزراءه فيما كان ينوي عمله اذ سرعان ما زاد السيدان جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي السيد ناجي شوكت ، وقالوا له بغصيح العبارة: انه من الصعب ايجاد من يحل محله في انقرة ، ففهم ناجي الغرض من هذا القول وقفل راجعا الى تركية .

السياسية ، ويعربون عن استعدادهم لاتباع سياسته وارشاداته ، اذا قاوم هو نفسه هذا التيار الجارف ، واذا بيكر صدقي يدير وجهه عن الشيوعيين ، ويسمعهم الكلام القارص ، وما لبث هؤلاء القوميون ان تقدموا فاتصلوا بحكمة سليمان ، واظهروا استعدادهم للتعاون معه ، اذا وافق على حل المجلس النيابي ، وعلى اجراء انتخابات جديدة يبعد عنها الشيوعيين ، ويتبع سياسة قومية صريحة ، ويحارب المبادئ الهدامة . وعلى هذا اتصل الرئيس بالسيد علي محمود الشيخ علي ، ومحمد علي محمود الحامسي ، وطلب اليهما الدخول في وزارته ، فوافقا على هذا الطلب على ان تقاوم « الوزارة المعدلة » المبادئ الشيوعية ، والميول اليسارية التي قيل انها كانت متفشية في البلاد . كما اتصل بمصرف لواء الحلة السيد جعفر حمدي طالبا اليه الدخول في وزارته ، ومع ان السيد جعفر كان يرغب في الاحتفاظ بمنصب المتصرفية ، لم يسر بدا من التوجه الى بغداد . وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٧ صدرت ارادتان ملكيتان الاولى بقبول استقالة الوزراء الاربعة والثانية بتعيين :

- ١ - محمد علي محمود : وزيرا للمالية
- ٢ - عباس مهدي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
- ٣ - علي محمود الشيخ علي : وزيرا للعدلية
- ٤ - السيد جعفر حمدي : وزيرا للمعارف

وفي يوم ٢٨ حزيران استصدر الرئيس ارادة ملكية اخرى بتعيين مصطفى العمري وزيرا للداخلية ، وكان الرئيس قد اشغل هذه الوزارة بالوكالة منذ تكون وزارته في ٢٩ تشرين الاول .

ومن الغريب ان رئاسة الوزارة كانت تطلب الى وزارة العدلية من قبل ، وبالحاح اقضاء علي محمود الشيخ علي من عضوية محكمة التمييز ، التي اسندت اليه في ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » بدعوى ان تعيينه فيها كان مخالفا للقانون ، فاذا بها تتخذ من المومى اليه عضوا مهما فيها .

ولما تليت الارادة الملكية بقبول استقالة الوزراء الاربعة في جلسة المجلس النيابي المنعقدة يوم ٢٦ حزيران ، وقف رئيس الوزراء حكمة سليمان ، فعلق على هذه الاستقالة بقوله :

« ان الوزراء الذين استقالوا معلومون . . . وان السياسة التي تتمشى عليها هذه الوزارة في الحاضر والمستقبل هي سياسة وطنية ، فالوطنية والقومية هما الاساس الذي ترتكز عليه كل تصرفاتنا . فالافكار والآراء الاخرى الهدامة ، والمناقضة للعقيدة الوطنية ، والمتباعدة كل البعد عن الوضع الاجتماعي في هذه البلاد ، وعن تقاليد ونزعاته ، اقول ان هذه الآراء والافكار الخطرة والفاصلة لن تجد لها أي مسند في هذه البلاد » اه (١) .

(١) محاضر مجلس النواب الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ص ٤٧١ .

وعلى كل فقد سافر كل من الحاج محمد جعفر ابو التمن والسيد كامل الجادرجي الى ايران خشية ان يبطش بهما بكر صدقي .

هل اصبحت الوزارة مستقلة بحكم الدستور ؟

يلوح لنا من فحوى المادة (٦٤) من الدستور العراقي ان « الوزارة السليمانية » اصبحت مستقلة بحكم الدستور ، وهذا ما قصده الوزراء الاربعة من تقديم كتاب استقالتهم . الا ان رئيس الوزراء كان يرى جواز البقاء في الحكم ، واكمال عدد الوزراء ، فكتبنا الى فقيه الدستور السيد ناجي السويدي نستطلع رايه في هذا الموضوع الحقوقي ، فتفضل علينا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني دام بقاءه

اني آسف لتأخري بالجواب على كتبكم السابقة واللاحقة لان انحراف صحي، وكثرة الاشغال منعاني من الاسراع فمعدرة .

اما سؤالكم عن خصوص بقاء الوزارة في منصة الحكم ، بعد ان استقالت اكثريتها ، ولم يستقل رئيسها ، وماذا يكون موقفها هذا من الوجة الدستورية ؟ فراي فيه هو :

ان قانوننا الاساسي لم ينص على لزوم استقالة الوزارة برمتها ، عندما يستقيل اكثر اعضائها . ولكن لدينا نقطتان يمكن الاستدلال بهما على وجوب الاستقالة :

الاولى : ما ورد من اشارة في المادة (٦٦) من القانون الاساسي عن التضامن في المسؤولية بين وزراء الدولة ، مما يجعل الاقلية مشتركة مع الاكثرية في كافة الخطط العامة التي تقرها . ولا شك ان الاستقالة نفسها عمل سياسي تترتب عليه نتائج خطيرة في بعض الاحيان ، فيجب على الاقلية بما فيها الرئيس ، ان تتبع الاكثرية بحل الوزارة وتشكيلها مجددا ممن بقي من الوزراء ، مع من يتضامن معهم من الرجال على الخطط الجديدة التي لا بد وان تكون غير متفقة مع خطط الوزارة السابقة .

الثانية : تفرض الاسس الدستورية ان منهج الوزارة يوضع باتفاق آراء الوزراء ، وان المقررات التي تتخذ لتنفيذه تكون باكثرية الآراء ، والاقلية عليها اما الاتباع او الانسحاب .

فتقرير الاكثرية لزوم الاستقالة يتضمن عدم تمكنها من تنفيذ خططها ، ووجوب الانسحاب لكي تفسح المجال امام رئيس الوزراء للاستمرار على العمل ، وفق اسس معدلة للخطط السابقة ومع زملاء جديدين ، او يترك مقام المسؤولية لغيره . فعمل اكثرية الوزراء هذا هو قرار وزاري يجب اتباعه من قبل رئيس

الوزراء ، الذي بقي في الاقلية ، وعليه حينئذ ان يرفع استقالته الى المقام الاعلى في الدولة .

هذا ماورد على فكري سطرته لك في هذه العجالة ، ويحتمل ان يكون اجتهاد الآخرين بخلافه ، وقد يكون الصواب بجانبهم . واما ما يتعلق بالجزء الثاني من كتابكم (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) فاني مستعد لملاحظته متى شئتم ودم سالما وموفقا لصديقك :

بغداد ١٩٣٧/١١/١٥ المخلص ناجي السويدي

وعلى كل فقد سافر مصطفى العمري وزير الداخلية في الوزارة المعدلة ، الى « لواء الديوانية » في ٤ تموز ليعمل على تهدئة الحالة ، مستعينا ببعض رؤساء القبائل المعروفين في اللواءين : الديوانية والمنتفك فاجتمع بالرؤساء الثائرين ، واكد لهم ان الحكومة لا تضمر عداا لاحد ، وانها تعاملهم بالعدل والاحسان ، شأنهم في ذلك شان بقية الرؤساء ، وان الاستمرار في بناء مخافر الشرطة امر لا مفر منه اذ لا يقصد منه غير بسط ظلال الامن ، ولكنه لم يتعرض الى موضوع التجنيد الاجباري ، لئلا يخلق مشكلة لم ترد على بال الثائرين .

وفي يوم ٦ تموز ١٩٣٧ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« بناء على المعلومات التلغونية الواردة من متصرف الديوانية بأن الوفد المرسل الى عشائر الصفران ، والتوبة ، والبركات المتمردة ، المؤلف من بعض رؤساء الديوانية والمنتفك قد ذهب البارحة الى العشائر المذكورة ، ورجع اليوم ، وبين بأن العشائر المتمردة المذكورة قد تطلب تأجيل انشاء المخفر المقرر انشاءه في منطقة الصفران ، واستثناء العشائر المذكورة من قانون التجنيد ، وبعد المذاكرة تقرر عدم اجابة مثل هذه الطلبات وارسال وزير الداخلية الى السماوة للاطلاع على حالة العشائر المذكورة ، وتحويله صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة الممكنة ، التي يراها مناسبة لجلب العشائر المتمردة ، وعند عدم انصياعهم ، فيرى المجلس من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء المخافر اللازمة ، وتقرير الامن في المنطقة المذكورة » اه .

ونستطيع ان نجزم بان سفر العمري الى لواء الديوانية في مثل هذه الظروف ، ساعد كثيرا على تهدئة الحالة العامة ، وعلى تنفيذ قرارات الوزارة بالتدرج .

الخلاف بين العراق وايران

وفد تركي الى بغداد

قلنا في موضع آخر من قبل : ان الدكتور ناجي الاصيل سافر الى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧ ليتبادل مع المسؤولين فيها وثائق تمديد اجل الفصل الثاني من

معاهدة انقرة ، الموقعة بين العراق وتركيا في ٥ حزيران ١٩٢٦ م . وقبل ان يغادر الاصيلر انقرة ، وجه دعوة رسمية الى وزير خارجية تركية لزيارة العراق فقبلت الدعوة مع الشكر والارتياح .

وقد غادر « انقرة » في يوم الاربعاء ١٦ حزيران ١٩٣٧ بقطار طوروس السريع ، وزير الخارجية التركية الدكتور رشدي آراس ، ووزير الاقتصاد في تركية جلال بايار ، قاصدين بغداد ، يصحبهما وزير العراق المفوض في تركية ناجي شوكت ، ومدير سومر بنك في تركية ، السيد نور الله اسعد ، وبعض السكرتارين . وكان اصطحاب الوزير العراقي للوفد سنة تقضي بها الاصول الدبلوماسية .

وقد وصل هؤلاء الذوات الى « بغداد » في الساعة الثامنة من صباح الثلاثاء ٢٢ حزيران ، فاستقبلوا في محطة القطار استقبالا حافلا ، ونزلوا ضيوفا على البلاط الملكي ، وزاروا في يوم وصولهم وزير الخارجية في ديوانه ، ورئيس الوزراء في مقره ، وجلالة الملك في قصره ، واقيمت للوفد في المساء مأدبة فخمة في بهو امانة العاصمة ، تبادل فيها وزيرا الخارجية (العراقي والتركي) خطبا فياضة بالشعور . وزار الوفد في اليوم الثاني ضريح الملك فيصل ، والسفير البريطاني ، ومقبرة الشهداء الترك ، وكلية الطب ، والمتاحف ، وبعد ان قضى في العراق ثلاثة ايام غادر بغداد الى طهران صباح الجمعة ٢٥ من الشهر المذكور ، واذاعت الحكومة البيان التالي :

بلاغ رسمي :

ان زيارة صاحب المعالي توفيق رشدي آراس وكيل الخارجية التركية المحترم ، والوفد الذي رافقه الى بغداد ، قد قبلت في العراق بكل ارتياح وسرور ، وكان لها تأثير حسن عميق . وفي خلال هذه الزيارة التي دامت ثلاثة ايام ، حظى المشار اليه بالثول لدى حضرة صاحب الجلالة الملك ، كما جرت بين معاليه وصاحب الفخامة السيد حكمة سليمان رئيس الوزراء ، وصاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية ، مقابلات عديدة . لقد كان الفريقان في هذه المقابلات التي جرت في جو مشبع بروح الصداقة والاخلاص ، مسرورين جدا من تأكيد يقينهما بسير العلاقات الخاصة بين تركية والعراق في مجرى عميق من الود المجرد من كل شائبة ، ومن استمرار هذه العلاقات على تقدمها في هذا المجرى يوما فيوما . وقد تاکد الفريقان أيضا من ان سياستيهما متطابقتان الواحدة للآخرى في استهدافهما السلم والرفاهية العامين ، اللذين هما غايتيهما الواحدة ، وفي تحقيق شعور التعاون المتبادل بين الدول في نطاق مهام عصبة الامم ، ضمن ما بين الدول من العهود المتعاقبة المعلقة ، ولا سيما فيما يخص الرغبة الصادقة في ان يسود علاقات الدول الشقيقة المجاورة لهما روح الصفاء والوداد المتبادل وان يوطد التأزر بينهما في هذا المضمار . وكان الفريقان بوجه عام مرتاحين جدا لنتائج هذه المقابلات ولما سيكون لها من مستقبل باهر اه (١) .

وقد انتقدت بعض المحافل السياسية الغموض في هذا البيان الرسمي ، واتخذ المفوضون منه مصدرا للدس ، ولا سيما بعد أن اذاعت الوكالة العربية للانباء البرقية التالية :

بغداد ٢٨ حزيران ١٩٣٧

يؤخذ من اقوال الدوائر الرسمية ، أن المحادثات التي دارت اخيرا بين الوفد التركي ، وبين الحكومة العراقية في بغداد ، كانت تتناول المسائل التالية :

اولا - عقد ميثاق شرقي يضم تركيا ، وايران ، وافغانستان ، والعراق ، بصرف النظر عن البلدان العربية .

ثانيا - تسليم قسم من شط العرب الى ايران ، لقاء ضمانات سلامة الحدود العراقية - الايرانية ، والتصريح بحرية اعادة الاموال العراقية المحجوزة في ايران .

ثالثا - منع ارسال الاسلحة والمساعدات الحربية من العراق والبلاد المجاورة الى المناطق الكردية الشائرة في تركيا .

رابعا - تتعهد الحكومة التركية بمساعدة الحكومة العراقية الحالية دبلوماسيا ، وعند الضرورة بمدها بالاسلح اللازم ، على أن تقوم الحكومة العراقية لقاء ذلك بايفاد البعثات الدراسية الى تركيا لتلقي اصول التدريب العسكري في معاهدها .

خامسا - في حالة نشوب حرب ، تتعهد الحكومة العراقية بوضع منطقة الموصل تحت تصرف السلطات العسكرية التركية للاستفادة منها .

سادسا - تتعهد الحكومة العراقية بأن لا تتدخل فيما اذا قامت تركيا بحركة توسع في اراضي البلاد غير المشتركة في الميثاق (١) اه .

وفي يوم ٢٩ حزيران ١٩٣٧ م صدر هذا البيان الرسمي :

« وقع امس في ديوان وزارة الخارجية على (معاهدة الحدود بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية) بالحرف الاول ، من جانب معالي وزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيل من جهة ، ومعالي وزير ايران المفوض جناب آقاي مظفر اعلم من جهة اخرى ، وذلك تمهيدا للتوقيع النهائي في طهران . وقد تم التوقيع على لائحة المعاهدة المذكورة معززا باخلص امانى الطرفين بأن يكون خير مقدمة لما ينتظر علاقات المملكتين من مستقبل باهر مشبع بال صداقة والوداد الدائمين » .

ايفاد الى ايران

وفي يوم ٢٧ حزيران ١٩٣٧ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« وافق مجلس الوزراء على ما يأتي :

١ - ايفاد وفد الى المملكة الايرانية مؤلف من كل من : وزير الخارجية ، كرئيس للوفد ، ونصرة الفارسي مدير الخارجية العام ، وجميل السلام مدير الامور الشرقية ، وعبد الله بكر معاون مدير المكتب الخاص ، وجبرائيل البناء مساعد المشاور الحقوقي ، وتوفيق السعدون مدير التشريعات ، وأحد كتاب وزارة الخارجية ، ومنحهم المخصصات اللازمة وفق المادة السادسة من نظام مخصصات الايفاد .

٢ - تخويل وزير الخارجية التوقيع على معاهدة الحدود ، والمفاوضة والاتفاق على صيغة الكتب المراد تبادلها كما ذكر في الفقرة (١) من كتاب وزارة الخارجية المذكورة اعلاه .

٣ - تخويل وزير الخارجية حق التوقيع على معاهدة عدم التعدي ، ومعاهدة التحكيم ، الموقع عليهما بالحروف الاولى بجنييف ، والمفاوضة للاتفاق « اذا كان ذلك ممكنا » على المذكورتين ، وفق ما جاء في كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء المرقم ٥٨٧٤ والمؤرخ في ١٠/٨/١٩٣٦ وقبول انضمام دولة افغان الى معاهدة عدم التعدي .

٤ - تخويل وزير الخارجية المفاوضة حول الاتفاقية المتعلقة بحسن الجوار ، والشؤون القنصلية ، واسترداد المجرمين والتعاون القضائي ، والملاحاة حسبما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب وزارة الخارجية المذكور اعلاه .

وقد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الاقتصاد والمواصلات عباس مهدي . وغادر الوفد المذكور بغداد الى طهران في يوم ٢٨ حزيران ١٩٣٧ م ، فاستقبل استقبالاً فخماً ، ونزل ضيفاً على الحكومة الايرانية ، فلما كان يوم ٤ تموز من هذه السنة ، تم التوقيع على المعاهدات الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء ، فأبرق جلالة الشاه هذه البرقية الى :

صاحب الجلالة غازي الاول ملك العراق - بغداد

يسرنا ان نعرب لجلالتكم ، بمناسبة التوقيع على معاهدة الحدود بين بلادنا ، عن احر تهانينا للحادث الذي سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقات الودية التي كانت تسود دائماً امتينا فننتهز هذه الفرصة لنقدم أخلص تمنياتنا لسعادة جلالتكم ورفاه العراق صديق ايران .

طهران ٥ تموز ١٩٣٧ رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران

وقد رد الملك غازي على هذه البرقية بالبرقية التالية :

صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران - طهران

كان للخبر السار الذي تفضل جلالتكم الامبراطورية بابراقه الينا ، اثر توقيع معاهدة الحدود بين بلادنا ، وقع جميل في نفسنا فنسارع بتقديم احسر تهانينا

لجلالتكم الامبراطورية بتوثيق الروابط الودية التي كانت قائمة بين شعبنا ، مشفوعة باخلص التمنيات لسعادة شخص جلالتم الكريم ، وازدياد رفاهية الشعب الايراني الصديق في عهدنا الجديد .

غازي

بغداد ٥ تموز ١٩٣٧

وقد نشر البلاغ الرسمي الاتي نصه في طهران وبغداد بمناسبة عقد هذه المعاهدة :

ان المفاوضات التي كانت دائرة منذ زمن بعيد بين الدولة الامبراطورية الايرانية وحكومة المملكة العراقية حول الحدود المشاعة بين الدولتين ، وقضية شط العرب (١) قد تكلت بالنجاح ، وانتهت بالتوقيع على معاهدة الحدود والبروتوكول الملحق بها . وبتوقيع هذه الوثائق سويت الخلافات التي كانت قائمة منذ زمن بين البلدين بصورة نهائية .

نحن سعداء بأن نصرح : ان برعاية صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، العاهلين الشهيرين للبلدين الشقيقين ، قد خلق جوا يسوده التفاهم التام والصداقة الصميمة عربون التآلف بين الدولتين الشقيقين ، وسيساعد هذا الجو على توثيق عرى الاخوة الموجودة ما بين الشعبين المتحدين بروابط عديدة مادية ومعنوية ، وجعلها على أسس متينة والتعاون في سبيل صيانة السلم .

وزير خارجية العراق : ناجي الاصيل وزير خارجية ايران : سمعي

والى القارىء نص المعاهدة مع بروتوكولها :

معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق : من جهة .

(١) لما تالفت الوزارة السليمانية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، عقد مجلس الوزراء الايراني جلسة برئاسة جلالة الشاه استعرض خلالها العلاقات بين العراق وايران ، وتقرر تكليف وزير الخارجية ان يبرق الى وزير ايران المفوض في بغداد للاجتماع برئيس الوزارة العراقية والسؤال منه عن العلاقات العراقية - الايرانية وما يربطه لحل مشكلة الحدود الملقة ، فلما حصل هذا الاجتماع قال رئيس الوزارة العراقية الى الوزير الايراني المفوض : ابرق الى حكومتك عن استعداد العراق لقبول اي اقتراح تتقدم به ايران لنفض هذا الخلاف المزم . فلما ابرق الوزير المفوض مقالة رئيس الوزراء العراقي ، تلقى جواب حكومته الايرانية فوراً واذا به يقول : ان جلالة الشاه امر حكومته بقبول مقترحات الحكومة العراقية وما توثابه لحل الخلاف دون مناقشة . فلما تقل الوزير هذا الجواب السى رئيس الوزراء رد عليه حكمة سليمان : ان شط العرب لم يستفد منه غير عدو الطرفين فلماذا نخضع عليه ؟ وهكذا حل الخلاف اه .

- من حديث للسيد حكمة سليمان مع المؤلف -

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران : من جهة اخرى .

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين ، وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة ، وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي عناية الله سميي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية
اللذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى - يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية.
باستثناء التعديل الورد في المادة الثانية من هذه المعاهدة ، وثائق مشروعة ، وعلى
انهما ملزمان بمراعاتها .

(١) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقع عليه في
الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ » .

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .

ونظرا الى احكام هذه المادة ، وما عدا ما هو وارد في المادة التالية ، يكون خط
الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه ، وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة
اعلاه .

المادة الثانية - ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة
شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨
والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على
خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ، ويتبعه حتى نقطة
كائنة امام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية
٨٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي
على وجه التقريب) ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه
المنخفضة ، متبعا لتخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ .

المادة الثالثة - يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا ، بعد التوقيع على هذه
المعاهدة ، بتأليف لجنة لاجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة
المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى من المعاهدة ، وتعيين دعائم جديدة مما ترى
فائدة في نصبه .

وتعيين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين

الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة - تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر .

(١) يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان ، وتكون جميع العوائد المجابة من قبيل اجور للخدمات المؤداة ، وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ، ومدخل شط العرب من جهة البحر ، ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انقطاعها او على كليهما معا .

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية ، والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية ، والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

(ج) ان هذه الحالة اي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة، وتارة التالوك او وسط المياه ، مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة - لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب ، كما هو معروف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، فانهما ينمهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة ، وبشأن اعمال الحفر ، ودلالة السفن ، واستيفاء الاجور والعوائد ، والتدابير الصحية ، والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب ، وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب ، كما هو معرف في المادة الرابعة ما هذه المعاهدة .

المادة السادسة - تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرارم في بغداد بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

واقرارا بما تقدم ، فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

ناجي الاصيل

سميعي

طهران في ٤ تموز ١٩٣٧

بروتكول

ان الفريقين الساميين المتعاقدين ، حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران ، متفقان على ما يأتي :

١ - لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الأنفة الذكر بصورة نهائية ، تؤلف لجنة خاصة من خبراء معين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عددا متساويا منهم وتقوم اللجنة المشار إليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد ان يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار إليها جزءا لا يتجزأ من المعاهدة .

٢ - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فاذا لم يكن في الامكان عقد الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ، وفي خلال تمديد هذه المدة - في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور ، تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية امر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مرة كل ستة اشهر على الأعمال المنجزة والعوائد المجابة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة .

٣ - ان الاجازة التي يمنحها احد الفريقين الساميين المتعاقدين لاحدى السفن الحربية او لاحدى السفن الاخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لأجل الدخول في احدى الموانئ العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر ، وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فورا .

٤ - مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم انه ليس في المعاهدات المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥ - يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ، ويكون ملحقا بها وجزءا لا يتجزأ منها ، ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع ما شهر تموز سنة الف وتسعمائة
وسبع وثلاثين ميلادية .

ناجي الاصيل

سمي

معاهدة الصداقة

وبدهي ان يعقب التوصل الى اتفاقية الحدود بين العراق وايران ، عقد
معاهدة خاصة بالصداقة بين الطرفين الغرض منها ان يسود المملكتين سلم دائم ، وان
يتمتع المثلون الدبلوماسيون لكل من المملكتين لدى المملكة الاخرى بما يتمتع به ممثلوا
اكثر الامم حظوة من الحقوق والامتيازات بشرط المقابلة بالمثل ، فباحث الوفد العراقي
في طهران الوفد الايراني المؤلف للمفاوضة في مواد هذه المعاهدة ، وابرم الطرفان
المعاهدة الاتي نصها يوم ١٨ تموز ١٩٣٧ :

معاهدة صداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة :

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران من الجهة الاخرى .

بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمية التي تسود فيما
بين مملكة العراق وامبراطورية ايران بصورة دائمة ، ونظرا لقناعتهما بما يؤدي اليه
توطيد هذه الروابط الاخوية وبنائها على اسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير
شعبيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين
عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب المعالي عناية الله سمي وزير الخارجية

اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للاصول اتفقا على
ما يلي :

المادة الاولى - يسود فيما بين مملكة العراق ، وامبراطورية ايران ، وكذلك
فيما بين رعايا الدولتين ، سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية - يتمتع المثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين
السامين المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الاخر ، بشرط المقابلة التامة
بالمثل ، بما يتمتع به المثلون السياسيون والقنصليون لاكثر الامم حظوة من الحقوق

والامتيازات والصيانات والاعفاءات الممنوحة وفق مبادئ وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يعقدا بأسرع وقت من تاريخ تبادل وثائق ابرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية :

١ - اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة .

- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| ٢ - معاهدة استرداد المجرمين | ٣ - معاهدة اقامة وجنسية . |
| ٤ - معاهدة تجارة . | ٥ - اتفاقية تعاون قضائي . |
| ٦ - اتفاقية قنصلية . | ٧ - اتفاقية برق وبريد . |

المادة الرابعة - تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق الابرام في بغداد ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

واستنادا على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتبت في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والفرنسية ، وعند وجود الاختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعمول عليه .

سميعي ناجي الاصيل

ميثاق سعد آباد

نشرنا في موضع آخر من هذا المجلد ، نص البلاغ الذي اذاعته « الوزارة الهاشمية الثانية » عن عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق ، وتركيا ، وايران ، والافغان ، وهي المعاهدة التي عرفت بميثاق سعد آباد . وقد انتهز ناجي الاصيل وزير الخارجية في الوزارة السليمانية ، فرصة وجوده في ايران مع الدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركيا ، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في قصر سعد آباد بطهران يوم ٨ تموز سنة ١٩٣٧ وهذا نصها : (١)

(١) كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استصوبت ضم الملكة العربية السعودية الى هذا الميثاق ، بعد ان وثقت من ان الحكومة البريطانية تؤيد مثل هذا الانضمام ، لانه يشدد القبضة ضد الاتحاد السوفياتي . فلما فاتح العراق الجمهورية التركية بشأن هذا الامر ، رفضت « تركية » تلبية الطلب لان الانضمام - موضوع البحث - يزيد في سخط الروس عليها ، ولا سيما وان الميثاق كان ضد روسية . كما ان الملكة العربية السعودية نفسها اقترحت من قبل تأجيل هذا الانضمام الى وقت آخر يكون اكثر ملائمة .

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك الافغان

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

بما انهم راغبون في ان يشتركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم .

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والامن في الشرق الادنى ، بضمانات اضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم ، وان يساعدوا بهذه الوساطة على تأمين السلم العام .

ولما كانوا متحسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نبد الحرب ، الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ ، والمعاهدات الاخرى التي هم فرقاء فيها ، والتي هي ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم ومعاهدة نبد الحرب .

فقد قرروا عقد هذه المعاهدة ، ولهذا الغرض عينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل : وزير الخارجية

صاحب الجلالة ملك الافغان

معالي فيض محمد خان : وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي : وزير الخارجية

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

معالي الدكتور توفيق رشدي آراس : وزير الخارجية

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة ، اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى - يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية .

المادة الثانية - يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون ، تعهدا صريحا ، بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة .

المادة الثالثة - يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على ان يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ، ولها علاقة بمصالحهم المشتركة .

المادة الرابعة - يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بأن لا

يعتمد ، في أية حالة من الحالات ، منفردا أو بالاشتراك مع دولة أو دول أخرى ، إلى أي تعد موجه إلى أحد منهم .

يعتبر من أعمال التعدي :

١ - اعلان الحرب .

٢ - استيلاء دولة على أراضي دولة أخرى ، بقوة مسلحة ، ولو بدون اعلان حرب .

٣ - هجوم دولة بقواتها البرية ، أو البحرية ، أو الجوية ، على بلاد دولة أخرى ، أو بواخرها أو طياراتها ، ولو بدون اعلان حرب .

٤ - اعانة واسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
لا يعتبر من أعمال التعدي :

١ - اللجوء إلى حق الدفاع الشرعي ، أي مقاومة عمل من أعمال التعدي حسب ما جرى تعريفه اعلاه .

٢ - القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم .

٣ - الأعمال المتخذة ، بناء على قرار صادر من عصبة الأمم أو مجلس عصبة الأمم ، أو تطبيقا للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجها نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤ - اسداء أحد الفرقاء المتعاقدين السامين المعونة لدولة هوجمت أو خرقت حدودها ، أو التوسل بالحرب من قبل أحد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين ، خلافا للميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ .

المادة الخامسة - إذا رأى أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أن المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت أحكامها أو كادت تخرق ، فعليه أن يعرض القضية فورا على مجلس عصبة الأمم .

أن هذا التدبير الأخير لا يؤثر في حق هذا الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذه من الإجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف .

المادة السادسة - إذا ما قام أحد الفرقاء المتعاقدين السامين باعتداء على دولة أخرى من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة ، فللفريق المتعاقد السامي الآخر إنهاء أحكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سبق انذار .

المادة السابعة - يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين ، كل داخل حدوده ، بعدم اعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة ، والجمعيات ، أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لفرض الاخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها أو الاخلال بنظام

الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثامنة - لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد اعترفوا في الميثاق العام لنبد الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ بأن حل وحسم كل المنازعات او الاختلافات من أي نوع او مصدر كانت والتي قد تنشأ فيما بينهم يجب ان لا يكون الا بالطرق السلمية ، فانهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بأنهم سوف لا يتبعون الا الاصول المقررة والتي ستقرر لهذا الغرض بينهم .

المادة التاسعة - ليس في اية مادة من هذه المعاهدة ما يخل بالوجائب التي تعهد بها أحد الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق عصبة الامم .

المادة العاشرة - حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ، ووقع عليها بأربع نسخ، ويعترف كل من الفرقاء المتعاقدين السامين باستلام نسخة منها ، وأنها عقدت لمدة خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن أحد الفرقاء المتعاقدين قد أعلن إنهائه هذه المعاهدة مع انذار سابق قبل ستة اشهر ، فان المعاهدة تعتبر مجددة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجددا وهكذا تجدد من مدة لاخرى السى ان يبلغ أحد الفرقاء المتعاقدين السامين او قسم منهم رغبته في إنهائها بعد اعطاء انذار بذلك قبل مدة ستة اشهر .

اذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع أحد الفرقاء المتعاقدين السامين ، يبقى حكمها مرعيا بحق الباقيين .

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين وفقا لقانونه الاساسي ، وتسجل لدى عصبة الامم من قبل سكرتيرها العام الذي يرجى منه ان يبلغ باقي اعضاء جمعية العصبة بها .

وتودع وثائق الابرار من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين لدى حكومة ايران .

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفريقين المتعاقدين السامين حالا ، بعد ان تودع وثائق الابرار من قبل هذين الفريقين ، وتدخل حيز التنفيذ بحق الفريق الثالث عندما يودع هذا الفريق وثائق الابرار . وكذلك الامر فيما يخص الفريق الرابع .

عند ايداع وثائق الابرار تبلغ حكومة ايران الفرقاء المتعاقدين الموقعين على هذه المعاهدة بذلك .

كتب في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز سنة تسعمائة وسبع وثلاثين بعد الالف .

ناجي الاصيل فيض محمد سيمعي دكتور توفيق رشدي آراس

معاهدة لحل الاختلافات بالطرق السلمية

كذلك أتم ناجي الاصيل وزير الخارجية العراقية البحث في معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية بين ايران والعراق ، ووقع على هذا الاتفاق يوم ٢٤ تموز ١٩٣٧ ، وهذا نصه :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

بما انهما متشبعان بروح الصداقة آلتى تربط بلاديهما .

وراعبان في حل ما يمكن ان يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية ، وذلك ضمن احكام ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا مفوضين عنهما : -

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل - وزير الخارجية

صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

معالي غناية الله سمعي - وزير الخارجية

الذين بعد ان تبادلوا أوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة ، اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يتبعا طريقة سلمية على الاسلوب المبين في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن ان ينشأ بينهما مما لا يمكن حله بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

المادة الثانية : ١ - باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فان كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق ، يجب أن تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة للبت فيها ، ما لم يرجع الفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما سيأتي :

٢ - ومن المعلوم أن الاختلافات المنوه عنها آنفا تتضمن خصيصا الاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

٣ - ان الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الآتية : -

(أ) الاختلافات التي حدثت قبل أن تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، او هي تتعلق بأوضاع أو اعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

(ب) الاختلافات المتعلقة بأمر هي من اختصاص أحد الفريقين المتعاقدين الساميين فقط حسب الحقوق الدولية .

(ج) الاختلافات المتعلقة بحدود (Statut Territorial) أحد الفريقين المتعاقدين الساميين وارااضيهما .

المادة الثالثة : اذا اتفق الفريقان على عرض أحد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم ، فانهما يضمعان اتفاقا خاصا يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والمحكمين المنتخبين والاصول الواجب اتباعها فاذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فان احكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلا سلميا تطبق بقدر ما هو ضروري . وان لم يذكر شيء في هذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمتعلقة بأساس الاختلاف ، فان المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الرابعة : اذا لم يتمكن الفريقان من الوصول الى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة . او لم يتمكنوا من تعيين المحكمين ، فان لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبق اعطاء انذار لمدة ثلاثة اشهر .

المادة الخامسة : ١ - للفريقين ، في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية ان يرجعا الى طريقة المصالحة التي جاءت بها هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة او اية طريقة تحكيمية .

٢ - اذا رجع الفريقان الى طريقة المصالحة واسفر ذلك عن عدم النجاح ، فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة أو طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة.

المادة السادسة : كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي أو تحكيمي ، بالنظر الى نصوص هذه المعاهدة ، تتبع في حله طريقة المصالحة .

المادة السابعة : ان الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض على لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي .

المادة الثامنة : اذا نشأ خلاف ، فانه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتبارا من التاريخ الذي يطلب فيه أحد الفريقين ذلك الى الفريق الآخر .

فاذا لم يقرر الفريقان ذوي العلاقة خلاف ذلك فتؤلف لجنة المصالحة كما يأتي :

(١) تؤلف اللجنة من خمسة اعضاء يعين كل من الفريقين قومييرا ينتخبه من بين رعاياه ، وان القوميسيرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول اخرى . اما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسرون .

(٢) اذا حدث شاغر بسبب الوفاة ، او الاستقالة ، او اي سبب آخر ، فيملا ذلك الشاغر بأسرع ما استطاع ووفقا لطريقة التعيين المبينة آنفا .

المادة التاسعة : اذا لم يتم تعيين القوميسرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال المدة المبينة في المادة الثامنة ، فان رئيس مجلس عصبة الامم يقسوم باجراء التعيينات المطلوبة بناء على طلب أحد الفريقين .

المادة العاشرة : ١ - تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه السى رئيسها الفريقان ، بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه احدهما .

٢ - تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار ، وكذلك الطلب الى اللجنة للتوصل بكل وسيلة صالحة لحله حلا ديا .

٣ - اذا قدم الطء من قبل احد الفريقين فقط ، فان صاحب الطلب يبلغه الى الطرف الثاني بلا تأخير .

المادة الحادية عشرة : ١ - تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها، الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

٢ - للجنة المصالحة ان تطلب مساعدة سكرتير عصبة الامم العام في انجاز مهمتها .

المادة الثانية عشرة : لا تنشر أعمال لجنة المصالحة الا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين .

المادة الثالثة عشرة : ١ - للجنة المصالحة نفسها ان تضع الاصول التي تسير عليها الا اذا حصل الاتفاق على خلاف ذلك ، وعلى كسل حال فان الاصول المذكورة يجب ان تمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .

٢ - يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء مخولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة ، وللفريقين اضافة الى ذلك أن يستعينا بمشاورين وخبراء يعيناهما للغرض المذكور . ولهما ان يطلبوا سماع شهادة كل شخص يريان نفعاً فيها .

٣ - للجنة المصالحة ان تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريقين ، ومن كسل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم ، وذلك بموافقة حكومتهم .

المادة الرابعة عشرة : تصدر مقررات لجنة المصالحة بأكثرية الآراء ، الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك . ولا يسوغ للجنة ان تصدر قرارها على اساس الاختلاف الا بحضور جميع اعضائها .

المادة الخامسة عشرة : يتعهد الفريقان بتسهيل أعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمها لها باكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديهما لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقاً لقوانينهما من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم وتنقلهم فيها .

المادة السادسة عشرة : يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها باتفاق الفريقين ، ويدفع كل منهما نصفها .
وتدفع بالطريقة الانفة الذكر المصاريف العامة التي سببتها اعمال اللجنة .

المادة السابعة عشرة : ١ - ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المنازع فيها ، وان تجتمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء اكان ذلك بطريقة التحقيق او بغيرها وان تبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ، ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وان تعين لهما مدة لابداء رأيهما فيها .

٢ - عندما تنتهي اللجنة من اعمالها ، تنظم محضرا تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا ، وتبين شروط المصالحة عند وجودها او ان الفريقين لم يتمكنوا من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحالة .

٣ - يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر منذ اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

المادة الثامنة عشرة : اذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلا سلميا خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة ، فان الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم .

ان هذا النص لا يطبق على القضية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة .

المادة التاسعة عشرة : يتعهد الفريقان بان يمتنعا عن كل تدبير مخل بتنفيذ القرار القضائي او التحكيمي ، او يخل بالترتيبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الامم ، ويتعهدان بصورة عامة بان لا يقوموا بأي عمل من اي شكل كان من شأنه ان يثدد او يوسع الخلاف .

المادة العشرون : ١ - تطبق المعاهدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة ، سواء اكانت تلك الدولة مشتركة في معاهدة او لم تكن .

٢ - للفريقين بالاتفاق ان يقوموا خلال مرافعة المصالحة او التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة الى الاشتراك .

المادة الحادية والعشرون : ان الاختلافات المتعلقة بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة ، بما فيها ما يتعلق بمهاية النزاع او بمدلولات التحفظات ، تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الثانية والعشرون : ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يخل بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الامم ، وذلك

ضمن احكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة .

المادة الثالثة والعشرون : ١ - تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق ابرامها في بغداد بأسرع ما يستطاع .

٢ - تدخل حيز التنفيذ حالا بعد تبادل وثائق الابرام .

٣ - تسجيل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرجى اليه ان يبلغها الى الدول اعضاء العصبة وغيرها .

المادة الرابعة والعشرون : ١ تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة خمس سنوات اعتبارا من دخولها حيز التنفيذ .

٢ - فاذا لم يتخل عنها قبل نفاذ الاجل المذكور بستة اشهر ، فانها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات أخرى وهلم جرا .

٣ - بالرغم من تخلي احد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة ، فان الاصول المطبقة وقت انتهاء اجلها يستمر عليها الى حين الانتهاء منها طبيعيا .

كتبت في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الالف ميلادية .

ناجي الاصيل

سميعي

سفر وزيرين

سافر وزير المالية الجديد محمد علي محمود الى اوروبا للاستشفاء في يوم ٣ آب ١٩٣٧ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية مصطفى العمري . وكان وزير الدفاع عبد اللطيف نوري ، قد سافر الى اوربا في ٢٥ ايار ١٩٣٧ للاستشفاء ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى رئيس الوزراء حكمة سليمان . فلما دخل علي محمود الشيخ علي وزيرا للعدلية في الوزارة السليمانية المعدلة ، صدرت الارادة الملكية في ٢٩ حزيران ١٩٣٧ باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة اليه .

مقتل بكر صدقي

توطئة

كانت الاخطاء التي عزيت الى الفريق بكر صدقي ، رئيس اركان الجيش العراقي ، كثيرة ومنوعة ، وقد باعدت بينه وبين الشعب العراقي على الرغم من الحماسة التي قابل بها هذا الشعب حركة الانقلاب التي قادها الفريق المشار اليه في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وكان اهم هذه الاخطاء :

١ - الامر الذي اصدره بقتل وزير الدفاع جعفر العسكري في خارج العاصمة .
٢ - اجباره اقارب القتل واصحاب صهره نوري السعيد ، على مفادرة العراق .

٣ - جهره بمعادة الانكليز .
٤ - تمسكه بحاشية فاسقة غير متزنة ، تعتدي على أعراض الناس وتهتك نوااميسهم .

٥ - سجنه لرؤساء القبائل في الفرات الاوسط وابعادهم الى المناطق الجبلية في الشمال .

٦ - ابتذاله مع النساء .

٧ - زواجه من الغانية الالمانية .

٨ - وفي حديث للاستاذ يوسف يزبك مسع المؤلف في ٣١ آذار ١٩٧٣ م ان الاستاذ حضر مجلس انس وطرب مع القائد بكر صدقي ومحمد علي جواد ، وكان محمد علي جواد يكثر من الشرب حتى فقد الوعي ، واذا به يقول : ان بكرا سيفادر العراق الى تركيا ، وستزحف قوة عراقية بغيا به على الكويت فتحملها . وكان محمد خورشيد الضابط المقرب ، عينا على الجماعة فنقل الى الانكليز هذه القصة فكانت القاضية .

هذا الى ان الرجل كان قليل الخبرة بالامور السياسية ، كثير الاعتداد بآرائه الخاصة ، شديد الثقة بمن كان يحسن له اصلاح الاحوال الداخلية ، ثم التفكير في الدعاية لسياسة العراق الخارجية .

وقد ادرك الفريق بكر صدقي حرجة موقفه ، ولا سيما بعد تردي الاحوال في الداخل ، وازدياد خصومه بين الضباط الذين اتهموه بالشعوبية ، وعدم التحمس لالوحدة العربية ، وتدمير الناس من القسوة الوحشية التي رافقت قمع ثورة السماوة ، واستقالة الوزراء الاربعة ، جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، وصالح جبر ، ويوسف عز الدين ، احتجاجا على تصرفاته ، ادرك ذلك كله ، فضعف حرسه ، واحاط نفسه بزمرة من الضباط ليلا ونهارا ، وابتعد من كان يخشاهم من الضباط عن العاصمة ، لذلك دبرت سلسلة من المؤامرات للتخلص منه ومن تنكبره للعروبة (١) ، كان يقتل اثناء زيارته للملك غازي ، او يفتال في الشارع العام اثناء

(١) كان بكر في بداية الامر رئيسا للحركة الكردية ، وكان توفيق وهبي معه ، والمأجور ايدي يؤيده في الخفاء . فلما نال بكر بغيته ، نبذ الانكليز وتنكر لهم ، خاصة بعد ثورة الاشوريين . لكنه كان ينكر الدين ولا يعترف بعروبة العراق للملك اودن به هذه النزعة الى حتفه اذ قتله الجيش عام ١٩٣٧ بسببها حفظا لعروبة العراق .

صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ص ١٧

خروجه من داره الى مقر عمله ، او نحو ذلك ، الى ان حانت فرصة سفره الى تركيا فاتخذت كل التدابير لاهتبالها .

دعوة العراق الى شهود المناورات

وجهت الحكومة التركية دعوة الى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي التي تقرر اجراؤها في « تراقية » يوم ١٨ آب ١٩٣٧ ، وما بعده ، فقررت « الوزارة السليمانية » قبول هذه الدعوة ، وندبت وفدا عسكريا للسفر الى تركيا لهذه الغرض برئاسة الفريق بكر صدقي ، وعضوية أمير اللواء حسين فوزي قائد الفرقة الاولى ، والمقدم نور الدين محمود ، والرئيس الاول رفيق عارف ، والملازم الاول جمال جميل . وقد غادر هذا الوفد « بغداد » مساء يوم الثلاثاء ١٠ آب ١٩٣٧ بقطار « كركوك » وبلغ الموصل بعد ظهر اليوم التالي .

اما بكر صدقي فانه بعد ان ودع مشيعيه في « محطة قطار كركوك » ووصل القطر محطة « كامل بوست » عاد الى المدينة « بغداد » فاستقل وهو بلباس مدني سيارة خاصة قادها المقدم محمد علي جواد نقلته الى « الموصل » في اليوم الثاني لانه كان قد شعر بوجود مؤامرة ضده ، فأراد ان يضال المتآمرين بسلوك هذه الطريق ، وكان السفير البريطاني في بغداد ، قد حذره من هذه المؤامرة غير مرة . وعلى كل حال ، لما وصل بكر صدقي الى الموصل ، نزل ومحمد علي جواد في دار الضيافة ، بحسب المنهج المعتاد له من قبل حامية الموصل ، حيث قرر جماعة من المتآمرين انتهاز فرصة وجوده في نادي الضباط لقتله ، وان قتل بسبب ذلك بعض الضباط الابرياء ، غير ان محمد علي جواد نصح بركا بالانتقال الى حديقة مطعم المطار ، حيث الهواء الطلق والمحل البعيد المنعزل والمحصن ، فقبل بكر بالنصيحة ، فدبر الضابط محمود هندي امر الاغتتيال فورا في المحل الجديد . اي ان الخطة كانت ان يقتل الرجل في نادي الضباط فلما وجدت الفرصة سانحة بوجوده في حديقة المطار ، نفذ القتل قبل الاوان .

كيف تم القتل ؟

ففي الساعة السادسة والربع من مساء يوم الاربعاء ١١ آب ، انفراد الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد في حديقة المطار ، وجلس بينهما المقدم الطيار موسى علي ، وبينما هما يتجاذبان اطراف الحديث ، وقفت سيارة على « مدخل المطار » وفيها كل من الضابط محمود هندي ، ونائب العريف (محمد عبد الله التلمغري) فنزل نائب العريف من السيارة ، ودخل المطار من غرفة محمود الهندي ليقوم بدور تقديم المرتبات ، فاذا به يخبىء مسدسه تحت سترته حتى اذا اقترب من الفريق بكر صدقي ، صوب فوهة مسدسه على مؤخرة جمجمته ، وأطلق عليها

رصاصتين قضا على حياته (١) فلما هم المقدم محمد علي ليخلص رفيقه ، او ليهرب بنفسه ، عاجله نائب العريف التلمغري بطلق ناري فأرداه قتيلا ، وسقط في حضن المقدم موسى علي الطيار ، فاسرع الضباط الذين كانوا في المطار ، وقبضوا على المعتدي المذكور فوراً وأخذوا يوسعونه ضرباً ولكما وهو يصرح ببرأته من حادث القتل ، وان محمود هندي هو الذي جاء به الى المطار ليقوم بخدمة الضباط فسي مطعم المطار . اما محمود هندي فقد اختفى وتوارى عن الانظار . والمعروف انه اختفى في أحد الدور بالجوبه . وعلى كل فقد طيرت « متصرفية الموصل » هذا الخبر الى « حكومة بغداد » فأصدرت هذه في صباح يوم الخميس هذا البيان :

بلاغ رسمي

« تنمي الحكومة العراقية بمزيد الاسف كلا من المرحومين : الفريق السيد بكر

(١) يصف صاحب كتاب « العراق بين انقلابين » الايام الاخيرة التي قضاها الفريق بكر صدقي من حياته في ص ٥٥ - ٥٦ من كتابه بقوله :

اما الاحتياطات التي اتخذها بكر صدقي للمحافظة على حياته فهذا بعضها : -
اولا - جعل من داره حصنا منيعا يستحيل على اي كان دخوله بقصد سيء . فعلى سطح هذه الدار مدفع رشاش ، وفي الحديقة كلب ، وعلى السطح كلب آخر ، وفي كل ممر وزاوية حارس لا يغمض له جفن لا ليلا ولا نهارا .

ثانيا - كان لا يخرج من منزله الا في اوقات مختلفة لا يعلم بها مسبقا احد .
ثالثا - كان لديه سيارتان كل منهما مجهزة بمدفع رشاش فاذا انتقل من مكان الى مكان ، استقل الاولى وسير الثانية فارغة ورائه او استقل الثانية وسير الاولى فارغة امامه ، وهو لا ينتقي في السيارة مكانا واحدا بل تراه يركب احيانا في الصدر ، وأحيانا الى جانب السائق وأحيانا محاطا بضباط وحراس ، الى آخر ما هنالك من اساليب اتقنها كل الاتقان لاجتناب كل محاولة يقصد منها اغتياله .

رابعا - كان كثيرا ما يتردد الى السهرات والحفلات الراقصة ، وقد كثرت في عهده ، ولكنه لم يكن يختار احداها ، الا وهو محاط بعدد كبير من الاعوان والحراس ، يرتدون الملابس المدنية ، وهم مدججون بالسلاح فاذا قام يراقض سيدة او غانية ، تحركت اعين هؤلاء الحراس والاعوان تحمق في الحاضرين خوفا على الدكتاتور من يد تفتاله وهو في نشوة المرح .

خامسا - لم يعمل اتخاذ الاحتياطات الفعالة للمحافظة على حياته داخل مكتب عمله في وزارة الحربية ومن هذه الاحتياطات انه أبعد القواد والضباط العرب الى خارج بغداد واستبدلهم بأكراد الذين كانوا يغارون عليه غيرته على نفسه لذلك اصبح معظم ضباط المركز ممن لا يدينون بالمروبة فاطمان باله بعض الشيء .

سادسا - واخيرا وصل في وساوسه الى درجة قصوى ، ولا سيما قبيل مقتله ببضعة اسابيع ، فقد اشتد به القلق حتى راح ينام كل ليلة في منزل من منازل اخصائه واعوانه ، حتى يضيغ اثره عن عيون مترقبه ، وكثيرا ما كان يصحب بعض الجنود الاكراد ويتوجه بهم الى ضواحي بغداد حيث ينصبون له صيوانا ينام فيه بعيدا عن غوضاء العاصمة ، آملا ان يعود اليه بعض ما فقدته من راحة وهناء ولكنه كان يعود في اليوم التالي وهو اشد قلقا مما كان - انتهى المقصود -

صدقي رئيس اركان الجيش ، والمقدم محمد علي جواد آمر القوة الجوية ، فسي حادث وقع لهما خلاصته : انه بينما كانا جالسين قبيل غروب امس في ميدان الطيران الموصل ، اذ هجم أحد الجنود على الفريق السيد بكرى صدقي ، واطلق عليه بضع رصاصات أردته قتيلا ، ولما حاول السيد محمد علي جواد ان يحول بينهما ، اطلق عليه الجندي الرصاص أيضا فخر صريعا ، وقد قبض على الجندي القاتل في الحال ، والتحقيقات جارية لمعرفة الاسباب .

مديرية الدعاية والنشر

بغداد ١٢ آب ١٩٣٧

وتدل المعلومات التي توصلنا اليها بعد جهد طويل ، ان مؤامرة هذا الاغتيال كانت واسعة جدا ، فقد ارسل المتآمرون افرادا من الجيش الى كركوك ، والتون كوبري ، واربيل ، والكوير ، والموصل ، وغيرها من المدن والقرى التي سيمر بها موكب الفريق بكر صدقي لاغتياله ، فلم تظفر بهذه النتيجة غير مدينة الموصل (١) وان العقيد فهمي سعيد كان لولب هذه الحركة . وتقول جريدة المورنينغ بوست في عددها الصادر في ١٧ آب ١٩٣٧ « وبالرغم من عدم صدور بيان رسمي ، فالمظنون ان اغتيال بكر صدقي كان مدبرا . والبرهان على ذلك هو فرار احد ضباط الجيش بعد الحادثة واختفائه حتى الآن . ويقال ان بعضهم حذر بكر صدقي قبل سفره للموصل من ان مؤامرة قد دبرت ضده لكنه رغم ذلك قرر السفر » . أما وزير العدلية علي محمود الشيخ علي فيعتقد ان ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل هو الذي دبر الاغتيال بأيد عراقية (٢) وعلى كل فان بكرا كان يعتقد اعتقادا جازما بأنه لن يعود الى بغداد سالما ، بسبب ما اتصل بعلمه من المقررات التي كانت تستهدف حياته . أما العقيد محمد علي جواد فلم يكن مقصودا بالقتل ، ولم يخطر على بال احد قتله ، ولكن تهيؤه لقتل قاتل بكر ، حمل هذا على قتله دفاعا عن نفسه . ويقول

(١) حدثني احد رؤساء الوزارات : ان جماعة من السياسيين والشيوخ والقادة ، بينهم جميل المدفعي ، وناجي السويدي ، ومحسن ابو طيخ ، وعلوان الياسري ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، كانوا يرون ضرورة القضاء على بكر صدقي ، بعد ان استفحل امره ، واصبح مصدر خطر على العراق ، حتى انه لم يستح من جلالة الملك نصار يستوفي ٥٠٠ دينار منه في كل شهر ، كما صار يتلاعب بالانصبيات المدة للمشاريع الخيرية الكبرى ، فقرروا القيام بثورة تبدأ من « السماوة » فتسري الى الرميثة ، وأبي صخير ، فاذا ارسلت الحكومة الجيش لاضاد هذه الثورة ، عصي الجيش هناك وحصل بكرا وجماعته وهم في بغداد ، ولكن الحكومة عاجلت حركة « السماوة » بواسطة الشرطة ، وقبضت على كافة الرؤساء قبل ان تنفذ خطتهم .

(٢) قال لي المقدم الطيار موسى علي المان ، وكان آمرا لسرب الطيران في الموصل : ان قائد القوة الجوية العراقية المقدم محمد علي جواد قصده من بغداد الى الموصل قبل حادث الاغتيال بشهر ، وقال له : ان الانكليز يخططون لقتل الفريق بكر صدقي وانه لهذا السبب يريد ان ينقل الطائرات العراقية الى الموصل لتقوم بقصف مطار الحباينة الانكليزي في حالة وقوع القتل ثم الهرب الى تركيا ، وانه « أي المقدم موسى علي » هذا من هذا التفكير راستطاع ان يصرف زميله عن مثل هذا الانجاء .

الاستاذ ساطع الحصري في ٢/٥٨٥ من مذكراته القيمة :

« ابتدا انقلاب بكر صدقي بقتل جعفر العسكري في ٢٩/١١/١٩٣٦ ، وانتهى بمقتل بكر ومحمد علي جواد في ١١ آب ١٩٣٧ ، وبذرت بذور التفرقة في داخل الجيش . انقسم القواد والضباط بين مناصرين لبكر صدقي ومناوئين له . جماعة تريد الثار لجعفر العسكري وتبحث عن قاتليه لتعاقبهم اشد العقاب ، وجماعة تريد الثار لبكر صدقي وتبحث عن محرض قاتله » .

دفن القتيلين

وقد نقلت احدى الطائرات العراقية جثتي القتيلين الى بغداد فوراً ، وجرى دفنهما في « مقبرة باب المعظم » في صباح اليوم التالي « الخميس ١٢ آب ١٩٣٧ » باحتفال عسكري مشى فيه الوزراء ، والسفراء ، والاعيان ، والنواب ، واطلقت المدافع ٢١ طلقة بهذه المناسبة .

● وفي اليوم الثاني من دفن الرفاتين ، وجد نائب الضابط للتموين والاعاشة عبد الستار حسين قتيلا بالقرب من سكة الحديد ، في طريق بغداد - الاعظمية ، وكان من اتباع بكر صدقي .

● وفيه استخبرت شرطة بغداد بانتحار العريف نصر الله الذي كان يرافق بكرا منذ زمن بعيد .

● وفيه ايضا استخبرت « شرطة الكراة » بمحاولة عسكر بن محمد ، خادم محمد علي جواد الانتحار حدادا على سيده ، وذلك بأن اطلق الرصاص على بطنه فاصاب فخذة .

● وفي اليوم الثاني عشر من آب ، اوعزت الحكومة الى امير اللواء حسين فوزي ان يترأس الوفد العسكري الى ترقية لحضور مناورات تراقية دون توقف واصدرت هذا البيان :

بيان رسمي

١ - تألف مجلس عسكري للنظر في حادثة اغتيال المرحومين : الفريق بكر صدقي العسكري والمقدم محمد علي جواد ، والتحقيقات القانونية جارية بكل اهتمام (١) .

(١) بعد زوال نظام الحكم الملكي في العراق وقيام الجمهورية العراقية في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، امر الزعيم عبد الكريم قاسم فآلف مجلسا عسكريا من الضباط المتقاعدين : عبد الرحمن شرف وعلي غالب عريان وموسى علي الطيار للنظر في قضية مقتل الضابطين : بكر صدقي ومحمد علي جواد ، واستحصل تقريراً مآله : ان القتل كان اثناء القيام بواجب الخدمة .



٢ - لا صحة مطلقا للاراجيف التي يذيعها بعض المفرضين بغية محاولة استغلال هذه الفاجعة .

وقد عازمت الحكومة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد كل من يحاول بث مثل هذه الاراجيف بقصد الاخلال بالامن المستتب ، وتعكير صفاء السكينة العامة .

بغداد ١٤ آب ١٩٣٧ « مديرية الدعاية والنشر »

التحقيق في الحادث يؤدي الى العصيان

كانت بغداد تطالب بالحاح توقيف الكثير من الضباط وسوقهم مكبلين الى العاصمة ، بينما كان امير اللواء محمد امين العمري امر حامية الموصل يرتأي مجيء المجلس العسكري من بغداد لاجراء محاكمة الموقوفين في الموصل . ولما كثر الحاح بغداد على سوق الموقوفين الى العاصمة مكبلين بالحديد ، اجتمع امراء الوحدات اضراب : قاسم مقصود ، وعزيز ياملكي ، وامر المدفعية ، وقالوا لامين العمري ان الضباط متحمسين ، وان الاولوية لا توافق على ارسال اخوان لهم ليقتلوا . وفي الوقت نفسه استدعى الموقوفون : العقيد فهمي سعيد ، ورفقاؤه ، استدعوا امينا العمري وهددوه باتهامه في جريمة القتل : ان هو وافق على تسفيرهم ، فاستمهلهم هذا حتى يتصل بجماعته ويذاكرهم في الموضوع فلما اجتمع بهؤلاء ، وجدهم على رأي الموقوفين فذهب الى وكيل متصرف اللواء جلال خالد واعلمه عن رغبة الجماعة في اعلان الانفصال عن بغداد فلم يعارض الوكيل هذه الفكرة كما لم يعارضها مدير شرطة اللواء درويش لطفي ، وعلى هذا امر العمري بتوقيف انطوان لوقا ، الذي اوفدته وزارة الدفاع الى الموصل لاجراء التحقيقات الاصلية ، كما امر بحرق

وعليه فقد « قرر مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ - منح ورثة المرحوم الفريق بكر صدقي العسكري ، الذي اغتيل غدرا فاستشهد بتاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٣٧ ، مبلغ خمسة آلاف دينار تدفع الى ورثته من وزارة المالية ، ومنح ورثة المرحوم الطيار المقدم محمد علي جواد ، الذي اغتيل فاستشهد بتاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٣٧ ، مبلغ خمسة آلاف دينار تدفع لورثته من وزارة المالية ، ويكتب للتقاعد بضم المجز للدرجة الاولى الى رواتب تقاعدها اعتبارا من تاريخ وفاتهما ١٢ - ٨ - ١٩٣٧ » اه .

ومحمد علي جواد هذا هو ابن عمه الزعيم عبد الكريم قاسم الذي ولى الحكم الديكتاتوري في العراق بعد الاطاحة بنظام الحكم الملكي فيه يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ م . وكان هنالك جندي برتبة عريف يدعى نعر الله انتحر حدادا على مقتل بكر صدقي في اليوم المذكور فقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٥٩ منح عائلته مبلغ (٣٥٠) دينارا بناء على المريضة المرفوعة الى عبد الكريم قاسم من قبل زوجته .

الاوراق التحقيقية التي نظمها (١) وتوقيف الضباط المشايين لبكر صدقي اضراب: احمد حمدي آمر الكتيبة ، و خليل مخلص ، وأحمد فخري ، وب تسريح الموقوفين من قبل على ذمة التحقيق ، واضطر اللواء محمد امين العمري الى اصدار هذا البيان :

بيان الى الشعب العراقي

عقيب حادثة مقتل المرحومين : بكر صدقي ومحمد علي جواد ، كانت قد جرت التحقيقات اللازمة ، والقي القبض على القاتل ومحرضيه . وكانت التحقيقات تجري في نطاق يحصر الامر في الفاعلين ومحرضيهم ، غير ان الوزارة القائمة فسي بغداد ، وذوي المآرب ، شددت بلزوم لقاء القبض على كثير من الضباط الذين لا دخل لهم في الامر بتاتا . ورغم النصائح التي ابديناها للوزارة ، لعدم جعل واقعة القتل المذكور وسيلة للانتقام من الابرياء ، لكن الوزارة اصرت على ذلك ، وطلبت ارسال الموقوفين والضباط الآخرين الابرياء الى بغداد ، الامر الذي ادى الى اعتصاب وحدات الجيش لصيانة حياة آمريه الابرياء وضباطه ، وعلى هذا قبلنا على عاتقنا مسؤولية الامر ، واجلنا سفر الضباط الابرياء ، وقطعنا علاقتنا مع بغداد .

ان المطلوب من جميع الاهلين المحافظة على السكون التام ، وعدم القيام بأي عمل من شأنه تكثير صفو الامن .

١٤ آب ١٩٣٧ أمير اللواء : آمر المنطقة - محمد امين العمري (٢)

بيان آخر

وبعد ان وثق امير اللواء محمد امين العمري ، من ان بيانه المذكور قوبل

(١) كان نائب الاحكام انطوان لوقا قد اوفد من قبل وزارة الدفاع الى الموصل لاستجواب الضباط المتهمين وجلبهم الى بغداد وقد حمل معه كمية من السلاسل الحديدية ليكبّل بها ايدي هؤلاء فلما استقر به المقام في آمريّة الحامية ، وضع هذه السلاسل على منضدة للبلليارد ، وشرع في السب واللعن ، واذا بالضابط عزيز ياملكي ينهره ويأمر بتوقيفه ، واذا بانطوان لوقا يولول ويبكي بكاء النساء ويطلب من الضباط ان لا يمس بسوء لانه مأمور غير مسؤول .

(٢) حدثني الزعيم قاسم مقصود ، وكنا في « معتقل العمارة » سوية في عام ١٩٤٢ ، عن هذه الحادثة قائلا :

راجت اشاعات على اثر مقتل بكر صدقي وتوقيف بعض الضباط ، مؤداها ان الموقوفين سيقتلون في الطريق اثناء نقلهم الى بغداد فجاءني المقدم عبد القادر عباس ، والرئيس خير الله حسن وسألاني رأيي في هذه الاشاعات ، فاتفقت بأمر اللواء ، محمد امين العمري ، وسألته ان يحدد موعدا لمقابلته فلما حصلت هذه المقابلة ، سألته عن رأيه في الضباط الموقوفين؟ فاجابني انه ملزم بتفسيرهم الى بغداد للاحاح السلطات العليا فيها على ذلك ، فاستنكرت هذا الاستسلام ، واكدت للعمري سوء نية القوم مع الموقوفين . فسألني الرأي فيما يجب عمله لانتقاذ سمعة الجيش ، فاجبته بوجوب مقاطعة بغداد ، وتمهدت له بأن اضع تحت تصرفه القوات وقادتهم كافة ، : فاستحسن هذا الرأي وعمل به مكرها بعد ان اتضح له ان الرأي العام والضباط كافة كانوا الى جانب الموقوفين .

بالارتياح التام في المحافل الوطنية في الموصل ، انصرف الى اتخاذ التدابير التي تتطلبها الحالة العامة ، واذا بالملك غازي يتصل به هاتفيا ، ويعنفه على قطع علاقته بالقائد الاعم ، ويطلب اليه ان يكون تابعا لجلالته ، فيرد عليه العمري بقوله : تأمر سيدي : تأمر سيدي ثم يصدر هذا البيان :

بيان الى الشعب العراقي النبيل ! ايها الشعب النبيل

باسم الله ، وباسم روح فيصل العظيم ، وحي الاستقلال ، وبأسماء ارواح الشهداء البررة الذين شادوا هذا الكيان العظيم كيفوا الله عهدا صدقا ، وباسم كرامة الوطن المقدس وسلامة اهله الانجاب ، تعلن حكومة الموصل ، متضامنة بجيشها وادارتها ، خروجها على حكم الوزارة الحاضرة ، وزارة السيد حكمة سليمان ، وهي الى ذلك مضطرة غير باغية ولا عادية .

لقد شهدت ايها الشعب النجيب كيف غالت هذه الوزارة الحكم من ارادة الشعب غولا ، وانك لتذكر ذلك الدم البريء الذي سفك ظلما في الشهيد ضياء يونس ، والجريمة المائلة التي اريدت بمولود مخلص فنجا منها بمعجزة ، وفر بدمه مشردا عن اهله ووطنه ، شهدت هذا ومن حولك الفوضى تلتهم النظام ، وتكاد تأتي على البقية الباقية من مخلفات فيصل العظيم ، وصحبه الامجاد في ارض الوطن .

واليوم وبعد ان وقعت حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي ، والمقدم محمد علي جواد ، تحاول يد الوزارة ان تمتد الى الجيش فتقبض على اكثرية الضباط ، وترجمهم في غياهب السجون ، وتطوح بهم وبسلاح الوطن من بعدهم في مهاوي الهلاك .

ان حكومة اللواء قبضت على المظننين بالتهمة وقدمتهم الى التحقيق اداء لحق النظام ، ونصحت للوزارة بهذه الكفاية العادلة ، ولكن الوزارة ، ومن ورائها بعض ذوي المآرب ، ابوا الا نكبة الجيش بالاكثريه من ضباطه ، فكررت حكومة اللواء النصيحة ، فلما اصرت الوزارة على الطلب الجائر ، هنالك دقت ساعة العدل . واعلنت حكومة اللواء انتفاضها على هذه الوزارة وهي تلقي اليكم بهذا البيان في جو هاديء مشبع بروح التضامن الحكومي والشعبي للاطمئنان وتنوير الازهان ، ثم تدعو الموظفين والامة ان تؤازرها بمقاطعة التعاون مع الوزارة والتضامن مع حكومة لواء الموصل ، والخلود الى النظام والسكينة ، وتود حكومة لواء الموصل ان يكون ملحوظا عند العموم انها ستعتمد كل من يحاول الخروج عن طاعتها ، ويخل بالامن العام .

١٥ آب ١٩٣٧ م امير اللواء : محمد امين العمري - آمر منطقة الموصل

وتقول جريدة « البلاغ » الموصلية في عددها المرقم ٦٠٨ الصادر يوم ١٩ آب ١٩٣٧ :

« لم ينشر سعادة آمر المنطقة امير اللواء السيد امين العمري ، بيانه عصر

السبت الماضي ، والذي انفردت هذه الجريدة بنشره دون بقية الجرائد ، الا بعد ان افرغ قصارى جهده ، بالاتفاق مع سعادة وكيل متصرف اللواء ، لاقناع اولي الحل والعقد في بغداد ، بخطر الخطة التي ظهرت بوادرها في التحقيق عن الحادث المعلوم ، ولكنه لما رأى القوم قد سيطرت على ذهنيهم عوامل اقل ما يقال فيها انها والعدالة على طرفي نقيض ، وانها ستثير فتنة تسفك فيها الدماء البريئة ، وتلحق بالبلاد الخراب والدمار ، وقف موقفه العظيم ، وافهم قصيري النظر خطل رايهم ، وقد ابده وكيل متصرف اللواء ، ومدير شرطتها ، فأبرق كل منهم برقية آلى مرجعه يعلن فيها قطع علاقته مع بغداد . وقد يبدو هذا التصرف غريبا لقصيري النظر ، ولكنه الموقف الطبيعي الذي يمليه الاخلاص لهذا الوطن العزيز ، فقد كان على رجال المدينة ان يسلكوا احد طريقين : اما الاذعان لاوامر الوزارة السابقة الغير العادلة ، والتفريط بفريق من خيرة الضباط تسفك دمائهم ظلما وعدوانا ، وما يعقب ذلك من اضطراب وقلق ظهرت بوادرها الاولى بين وحدات الجيش الرابطة في الموصل حرصا على ارواح امرائهم الاعزاء ، وهذا الموقف هو الخيانة بعينها ، او ان ينزلوا عند نداء الضمير ، يهيب بهم ان يدراوا الاخطار عن الوطن ، ففضلوا سلوك الطريق الطبيعي الذي يفرضه الاخلاص والشهامة . وبهذه العقيدة اصدر آمر المنطقة أمير اللواء سعادة السيد أمين العمري بيانه التاريخي المشهور ، فكان وقعه كالصاعقة في بغداد ، افهمها ان في السويداء رجالا لا يسمحون لاي كان ان يتخذ من مركزه وسيلة للانتقام والتشفي ، وتعريض البلاد الى الاخطار ، فشرعت تترنج ، وقد حاولت معالجة الموقف بتراجعها على طول الخط ، وبالاذعان لكل ما املي عليها ، ولكنها خابت فهوت وكان مصيرها المعلوم « اه .

تحصين المدينة

وعلى اثر نشر « السيد العمري » البيانين المثبتين اعلاه ، أمر بتوقيف نائب الاحكام (انطوان لوقا) الذي ارسلته وزارة الدفاع من بغداد لاستلام الضباط ، كما أمر بتوقيف كل من الرئيس الاول أحمد فخري ، والرئيس الاول خليل مخلص ، والعقيد أحمد حمدي ، ثم اقام المتاريس في طرقات الموصل ، وشيد الحصون ، واخضع الدوائر الحكومية كافة لامره ، ووضع أجهزة التلفون والبرق تحت رقابة الجيش ، ونصب المدافع فوق المرتفعات استعدادا للطوارئ .

ما يقوله كاتب ؟

ويذكر الاستاذ طالب مشتاق في ص ٣١٢ من كتابه « أيام النكبة » التعليق التالي بقوله :

(ولقد بلغني ان معالي وكيل وزير الدفاع كان يعتقد ان الضباط الموقوفين غير مجرمين ، وانما توقيفهم كان لاجل سلامة التحقيق ، وبعض اعتبارات أخرى قد

تكون في مصلحة الجيش وسلامة وحدته . وقيل ان معاليه جمع اعضاء ديوان التدوين، وبعض اعضاء محكمة التمييز، بصفة كونه وزيرا للعدلية ، واستشارهم عن ماهية الجريمة فقرروا انها جريمة عسكرية ، وليست جريمة مدنية ، واختصاص رؤيتها يعود للمجالس العسكرية لا للمحاكم ، وبعد ان حصل على هذا القرار ، طلب نائب الاحكام العقيد « انطوان لوقا » واحضره امام هذه الشخصيات الحقوقية الكبيرة ، ونبهه قائلا « الضباط الموقوفون ليسوا مجرمين ، وانما توقيفهم حصل بناء على مجرد الشبهة فيهم ، فعليك ان تعتبرهم ابرياء ، وانت المسؤول عن حفظ ارواحهم ، وانت المكلف بتأمين راحتهم ، وبقدر الامكان اجتهد بأن تحصر نطاق الجريمة في نطاق ضيق » وقد وصل نائب الاحكام العقيد انطوان لوقا الى « الموصل » بتاريخ ١٣ آب ١٩٣٧ وبدا من ان ينفذ اوامر وكيل وزير الدفاع ، ويسير في تحقيقاته وفقا للخطة التي رسمها له معاليه ، قيل انه حاول ان يوثق ايدي وارجل الضباط بالحديد ، واخذ يسيء معاملتهم . ويتهددهم لحملهم على الاعتراف ، وبيان ما يعرفونه عن العوامل التي ادت الى ارتكاب الجريمة . وعلى اثر ذلك قرر رجال الجيش في الموصل ان يمتنعوا عن تسليم الضباط الموقوفين ، وارسالهم الى بغداد ولم يكتفوا بذلك بل اعلنوا قطع علاقتهم مع بغداد (انتهى المقصود .

ما تقوله جريدة القبس ؟

وتقول جريدة « القبس » الدمشقية في عددها ١١٩٦ الصادر في ١٦ آب ١٩٣٧ « وارسل قائد حامية الموصل الى بغداد طالبا :

- ١ - استقالة الوزارة السليمانية لانها وزارة اتت الى الحكم بالقوة غير الدستورية ، وانتخب مجلسا نيابيا لا يمثل الشعب في شيء .
- ٢ - تأليف وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي ، الذي يتمتع بثقة العشائر ، والجيش ، والشعب .
- ٣ - عدم اجابة طلب الوزارة في تسليم قاتل بكر صدقي ، وجميع المتهمين بهذه التهمة .
- ٤ - القبض على قتلة جعفر ، وضياء يونس ، والذين حاولوا اغتيال مولود ، ومحاكمتهم مع قاتل بكر ومحمد علي جواد في محكمة واحدة » اه .

فكرة الزحف على الموصل

على اثر اعلان امرية الموصل قطع علاقتها ببغداد ، وتحصينها لام الربيعين على نحو ما ذكرناه ، شاع ان الوزارة قررت الاستعانة بالافواج المرابطة في بغداد للزحف على الموصل ، وتخليصها من القوة التي تمردت على « حكومة العاصمة » وان الاوامر صدرت الى الزعيم امين زكي ان يهيء فرقته الثانية في كركوك للزحف على الموصل ، وفي الوقت نفسه كان الضباط المواليون لبكر صدقي يدفعون حكمة سليمان دفعا قويا

البقاء في الحكم ويحثونه على ارسال جيش الى الموصل لمقاتلة القطعات المتمردة عليه حتى تخضع الى حكومة بغداد فاتصل قائد حامية الموصل بأمرى الحاميات فسي « الحلة » و « الديوانية » و « كركوك » و « السليمانية » باسما لهم الحالة العامة وما تتطلبه وحدة الجيش من التضامن والتآزر ، وطالبا اليهم اقرار الخطة التي رسمتها حامية الموصل ، فأعلنت « حامية معسكر الوشاش » في « بغداد » تأييدها لموقف الجيش في « الموصل » بعد ان اتفق أمروا الوحدات فيها على ذلك . فتلفن رئيس الوزارة الى أمر معسكر الوشاش العقيد سعيد التكريتي يلتزمه الحضور الى داره للتفاهم معه ، فأبى الأمر تلبية الالتماس ، فطلب وكيل وزير الدفاع علي محمود الشيخ علي حضور أمر الوشاش فلم يجبه ، فاضطر الرئيس ان يصطحب معه وكيل وزير الدفاع ويقصدا المعسكر بعد ان اخذ عهدا بالمحافظة على حياته ، وقد جرت بين أمر المعسكر والرئيس محادثات ذكرها الأمر في كتابه الذي سيأتي نصه :

وكيل وزير الدفاع يتحدث

وقد كتبنا الى السيد علي محمود الشيخ علي وكيل وزير الدفاع نستطلع رايه فيما اشيع عن اعتزام الوزارة تجريد حملة على الفرقة التي عصت في الموصل فجاءنا من معاليه ما يلي :

بغداد ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٧

عزيزي عبد الرزاق الحسني

وصلني كتابك المؤرخ في ٢٦ ايلول ١٩٣٧ والذي تطلب فيه أن أجيبك عن الاشاعة التي انتشرت في العراق ، عقيب حادثة الفريق بكر صدقي ، من أنه كان في نية الوزارة المستقيلة تجريد حملة عسكرية ضد الفرقة التي عصت في الموصل .

ان نظرة بسيطة تلقى على التطورات التي تطورت فيها الحالة العامة في العراق ، بعد حادثة القتل ، تكفي لتكذيب الاشاعات التي لم تشع ألا لغرض التضليل .

ان الوزارة كانت تعتقد بأن حادثة القتل كانت حادثة فردية ، وتخص الجيش ، ولا تخص سياسة الوزارة او رجالها . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الوزارة لم تر من مصلحة البلاد اظهار الجيش بمظهر المنقسم على نفسه ، لانه قوة البلاد المدخرة ، فاذا تسرب اليها الانشقاق والتصدع ، يهد كيان البلاد الذي عمل في سبيل اقامته وتشبيده المخلصون اعواما فكيف يتصور ان تسوق الوزارة قوة عسكرية لتنازل قوة عسكرية اخرى لسبب فردي ، لا يتصل بالسياسة العامة التي تسير عليها الدولة ؟

اني اعلنت مرارا ، بصفتي الوزير المسؤول عن الدفاع ، اثناء وقوع الحادثة ، بعدم وجود أية فكرة من هذا القبيل ، وابلغت قائد المنطقة في الموصل أمير اللواء أمين العمري ، والآن اكرر اعلاني هذا لك ولكل عراقي ، وان الضمير العراقي لا بد وان يحتقر الذين يريدون من وراء هذه الاشاعات التضليل والفساد ودمت لاختيك المخلص .

علي محمود

آمر معسكر الوشاش يتحدث

وسألنا آمر معسكر الوشاش العقيد سعيد التكريتي ، رايه في الموضوع فكتب الينا ما يلي :

حضرة الفاضل الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم

تحية وسلاما وبعد اخذت كتابكم المرسل الي ، والذي تطلبون فيه منسي ان انوركم عن القضية التي حدثت في الجيش بعد مقتل الفريق بكر صدقي .

كانت القوة المراقبة في بغداد لا تعلم عن مقتل الفريق بكر صدقي ، غير انها اخذت انذارا فجائيا يوم ١١ - ١٢ آب سنة ١٩٣٧ ولازمت الوحدات ثكناتها فسي تلك الليلة ، ووزع عليها العتاد وكانت حتى منتصف تلك الليلة متهيئة للعمل . فبصفتي آمرا لمعسكر الوشاش وآمرا للواء الثالث معا . تلقيت كتابا من وزارة الدفاع بعد منتصف الليل ، تنعي الحكومة فيه مقتل الفريق بكر صدقي مع آمر القوة الجوية محمد علي جواد ، كما انها خصصت قسما من قطعات الوشاش لتشارك في تشييع الجثمان الذي سيصل الى العاصمة من الموصل في اليوم الثاني . اي يوم ١٢ آب ، ووضعت جميع وحدات الوشاش تحت امرتي بصفتي آمرا لمعسكر الوشاش . فمن هنا يتضح لكم اني لم اكن قائدا لجميع الوحدات المراقبة فسي العاصمة ، بل كنت اأمر بامرة وكيل رئيس اركان الجيش ووكيل قائد الفرقة الاولى ، الذين عينهم بكر صدقي في هذه المراكز لثقتهم بهم واعتماده عليهم . فوكيل رئيس اركان الجيش كان أمير اللواء الحاج رمضان ، ووكيل قائد الفرقة الاولى الزعيم اسماعيل حقي ، الملقب بالآغا .

وعليه ان الحكومة السليمانية اذا كانت قررت سوق قوة عسكرية من بغداد ضد قوات الموصل لانهم ابوا تسليم وارسال الضباط الذين اوقفوا ظلما في الموصل ، بتهمة قتل الفريق بكر صدقي الى العاصمة ، فهي تصدر اوامرها الى رئاسة اركان الجيش لا الي لان ذلك لا يتفق وسلسلة القيادة في الجيش . عدا ذلك فليس من صالحها ان تفشي هذه الخطة لأشخاص لا ترتاح منهم . ولكن بعد دفن الجنازة تطور الموقف تطورا سريعا ، فجماعة بكر صدقي والمنتسبين اليه ، اخذوا يجاهرون بأخذ الثار له ، وقسما منهم بايعوا الزعيم اسماعيل حقي الآغا بالزعامة ، ليكون خليفة بكر صدقي ، كما ان العقيد شاکر الوادي اشغل منصب آمر القوة الجوية ، وذلك لسيطروا على الجيش المراقبة في بغداد . وكثرت اجتماعات هذين الشخصين برئيس الوزراء ووزير الدفاع ، كما ان وكيل قائد الفرقة الاولى اسماعيل حقي ، اصدر امره الى فرقته بلزوم وضع شارة الحداد على السداير والخوذ لمدة اربعين يوما حدادا على الفريق بكر صدقي . كما انه يطلب من رئيس اركان الجيش ان ينفذ امره هذا على جميع وحدات الجيش المراقبة في أنحاء العراق . عدا هذا كله اقام له فاتحة في النادي العسكري ، واصدر اوامره الى جميع الضباط بلزوم حضورهم الفاتحة مناوبة .

كل هذا يجري ورئيس اركان الجيش لا يحرك ساكنا ، ومستسلم لهذه المهازل ، كما ان الضباط المنتسبين الى بكر صدقي اخذوا يجاهرون بلزوم اخذ الانتقام من المتأمرين ، وكانوا يتوعدون الضباط الذين اوقفوا في الموصل بالقتل ، وحتى بالتمثيل بهم ، اذ كانوا يظنون ان الامر استتب لهم ، وان قائد قوات الموصل سينفذ اوامره ، وعلى هذا اخذت تلفونا يوم ١٤ آب صباحا من دائرة الحركات ، يطالبون فيه حضوري للمقر العام فلبيت الطلب ، وذهبت الى المقر ، الا انني اخذت معي آمر الفوج الاول للواء الثالث المتقدم محمد امين عبد الحميد لأجل الحيلة ، لانني كنت مرتابا من الاشخاص القابضين على زمام الامور في الجيش ، فكلفت المقدم محمد امين ان ينتظرني في الطابق التحتاني ، وصعدت الى دائرة الحركات فقابلت مديرا الحركات فبادرني بهذا الكلام : « انك يا حضرة الاخ تعرف ما جرى ، واننا نعتمد على لوائك ، وعليه أرجو ان تهيء لنا سرية مشاة وترسلها الى الثكنة الشمالية - الكرنيتية - وذلك لمحافظة ارواح الضباط الموقوفين ، الذين سيصلون من الموصل الى العاصمة هذا المساء ، لان بعض الضباط هنا موتورين من حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي فلربما يحدث لهم ما لا ترغب به » اه فاجبته اني مستعد ان ارسل هذه السرية الا انني ليس راض عن الاعمال التي قمت بها في الموصل ، لانكم بهذا العمل اثرتم الحقد والبغضاء بين ضباط الجيش ، وهذا لا ينتهي بهؤلاء الضباط الموقوفين وحدهم بل سيجر ذلك جميع او اكثر ضباط الجيش الى المحاكمة ، فقالوا ما نعمل وهذا ما حدث ؟ وكان العقيد شاكرا الوادي حضر اثناء كلامي هذا .

خرجت من دائرة الحركات وانا افكر في هذه المهازل ، فأخذت المقدم محمد امين معي ، وذهبت لاستشير صديقي واخي الكريم ، العقيد يوسف العزاوي مدير وأمر فوج المخابرة ، فتذاكرت معه ، وبعد المحاورة رايته يرغب ان لا تظهر عدائنا الآن للحكومة ، لانه اذا اشتبهت من عندنا فلربما تعين قوادا آخرين للوحدات التي تريد ارسالها ضد قوات الموصل ، وبذلك نكون نحن الخاسرين وعليه فيجب ان لا تظهر عدائنا لها ، وعندما تسوقنا الى الموصل فسوف نلتحق بالقوات المرابطة هناك لانه عار علينا اذا حارب الجيش بعضه بعضا فتصبح حالتنا كحالة اسبانيا الحاضرة . كانت اشاعات تتردد على اللسنة ان الحكومة تنوي ارسال قوة من العاصمة لتأديب قوات الموصل العاصية ، وحتى شاع ان خطة الحركات لهذه الحملة وضعت وان الاوامر صدرت ، غير انها لم تبلغ الى الوحدات ، واعتقد انها وضعت بصورة حقيقية لان قوات الموصل ، اذا رفضت ارسال الضباط الموقوفين الى العاصمة واعلنت عصيانها ، فماذا على الحكومة ان تعمل حينذاك ؟

فهذه القضية وضعت على بساط البحث فيما بين مؤيدي ومنتسبي الفريق بكر صدقي ، وقر رأيهم على وضع خطة لتأديب قوات الموصل ، لانهم كانوا يظنون ان قوة العاصمة رهن اشارتهم ، وعليه اجبت العقيد يوسف العزاوي « دعنا نذهب الى الوشاش ، وسننظر هناك بالامر » ورجوته ان يخبرني بما يحدث في الموصل . رجعت الى الوشاش ، فأخبروني ان وكيل قائد الفرقة الاولى الزعيم اسماعيل

حقني ، اتى الى الوشاش مدة غيابي هذه ، وخطب في الضباط محرضا لهم على الانتقام من قتلة بكر صدقي ومحرضوهم ، فأتيت الى بعض رفاقي الضباط وقلت لهم: لماذا سمحتم له ان يلقي هكذا خطاب مثير للبغضاء والتشاحن في داخل الجيش؟ وعليه قررت ان اعطي حدا لهذه المهازل ، فجمعت آمري وحدات الوشاش بعد ظهر هذا اليوم ، وكان العقيد صلاح الدين الصباغ حاضرا هذا الاجتماع ، فتذاكرنا حول هذا الموضوع المزعج ، وبعد الاخذ والرد قرر بالاجماع ان تكون مطالبينا من الحكومة كما يلي :

١ - الاخلاص للعرش وصاحب الجلالة .

٢ - الجيش وحدة لا تتجزأ ، وتؤيد مطالب قوات الموصل .

٣ - ابعاد بعض الضباط عن مناصبهم الحالية واحلالهم في مناصب اخرى ثانوية لمداخلتهم في السياسة .

٤ - عدم مداخلة الجيش في السياسة .

عدا هذه المطالبات تقرر ايضا الاشخاص الذين يشغلون المناصب المهمة ، والتي كانوا اتباع الفريق بكر صدقي هم المسيطرون عليها ، بينما تعود الامور الى حالتها الطبيعية .

ولتنفيذ هذا كله جمعوا جميع آمري الوحدات على جملي قائدا عليهم وعليه نهضت آنذاك ، وشكرتهم على ثقتهم بي ، هذه الثقة الغالية التي اولوني اياها ، وعاهدتهم على تنفيذ هذه المطالبات مهما كلفني الامر ، ولو أدت الحالة الى اراقة آخر قطرة من دمي ، وبعدها أمرتهم ان ينصرف كل منهم الى عمله ، والسهر على شؤون وحدته .

في الساعة ١٦ اي الساعة الرابعة بعد ظهر هذا اليوم طلبني رئيس الوزراء على التلفون ، فحضرت ، وطلب مني ان احضر لداره في الصليخ فأجبتة سأحضر ، ولكني لم اذهب لداره . وبعد ثلاثة ارباع الساعة طلبني ثانية وقال لي لماذا ما جئت الينا ؟ قلت له ان الوسائط مفقودة ، عدا ذلك ان الوضع الموجود في الوشاش لا يساعد على تركي موقعي هنا ومجيئي اليكم . فقال لي اذا كان الامر كذلك لماذا وعدتني في المجيء؟ فأجبتة ان الحالة الآن غير الحالة التي كلمتني فيها قبل ساعة تقريبا .

وحقيقة كانت رغبتني التملص من مقابلته ، وافهمته اني لا يمكنني المجيء اليه ، فأراد أن يقتنعي بالمجيء ولكنني رفضت رفضا باتا وأعلمته اذا كان يرغب في مواجهتي حقيقة فليفضل الى معسكر الوشاش .

بعد هذا بمدة اخبرني آمر فوج المخابرة ان الموصل قطعت علاقتها بالعاصمة ، وانها رفضت ارسال الضباط الموقوفين الى العاصمة .

طلبت مرة ثالثة على التلفون ، فكلمني وكيل قائد الفرقة الاولى وطلب حضوري

للمقر ، فلم اصدع بأمره مهما حاول من الاغراء ، فكلمني وكيل وزير الدفاع السيد علي محمود ، فبينت له الحقيقة ، وقلت له اننا لا نكون العوبة بيد اشخاص لا هم لهم سوى انانيتهم ، فاذا اردتم ان تطلعوا على آراء الجيش وعلى الوضع ، فيمكنكم المجيء الي واني اطمئنكم ان لا يحدث لكم اي سوء .

ايضا طلبني وكيل وزير الدفاع على التلفون بعد برهة ، وكلفني ان انتخب اعضاء المجلس العسكري الذين سيذهبون للموصل لتحقيق قضية مقتل بكر صدقي ، لان اعضاء ورئيس المجلس كانوا معينين من اشخاص كلهم من حزب بكر صدقي ومريديه ، فأجبت هذا ليس من حقي ، ولك أن تعين من تريد من الاشخاص المحايدين . فطلب مني ذكر بعض الاسماء ، فذكرت له بضعة اسماء ، فانتخب منهم المجلس وابلفني ذلك ، ورجا مني ان اخبر آمر قوة الموصل بذلك فأجبت انه يتعذر علي مخابرة الموصل لان البدالات اخذت تحت امرتكم فأجاني اني سأعطي الاوامر بذلك ، فاتصلت بالموصل بعد برهة وابلفتهم الامر فرحبوا بالمجلس العسكري (الجديد) وارتاحوا لأشخاصه .

ايضا طلبني السيد علي محمود على التلفون ، وابلفني انه سيحضر مع رئيس الوزراء الى الوشاش فرحبت بهم ، واتخذت التدابير اللازمة لسلامتهم ، وارسلت رئيس ركني أن يذهب الى الباب الشمالي ليرافقهم حتى مقرري ويرحب بهم ، وبعد برهة حضروا المشار اليهم الى مقرري في الوشاش واستقبلتهم ، وعملت كل ما في وسعي من الاجتناب من ازعاجهم ، وبعد مقدمات ومحادثات طويلة لا مجال لذكرها هنا ، قلت لهم ان الجيش لا ينشق على بعضه ، فقالوا لم يدر بخلدنا هذا ، قلت لهم يجوز ان يكون هذا صحيحا ولكن الواقع يدل على عكسه ، لان بعض الضباط الذين هم الآن مسيطرين على الجيش تدل حركاتهم واوامرهم انهم قرروا ان يلعبوا هذه اللعبة الجهنمية ، ويورطوا البلاد ويقضوا عليها ، سواء كان ذلك باستشارتكم او بغيرها ، فأجاني السيد علي محمود ان يعملكم هذا سوف تجبرونا ان نقول ان الانكليز سيحكمون البلاد ، فأجبت طالما الجيش العراقي جزء لا يتجزأ فهذا لا يكون ، وبعد هذا قدمت لهم المطالبات فأجابوني الى قبولها جميعا ، وكذلك قبلوا ابعناد الضباط المنتسبين الى بكر صدقي عن مناصبهم على صورة موقفة ، واحلال محلهم من يشق الجيش بهم ، وغادروا الوشاش الى « القصر الملكي » وعند خروجهم من المقر حضر أحد مرافقي صاحب الجلالة ورافقهم الى القصر الملكي .

بعد ساعة من الزمن طلبني آمر منطقة الديوانية وايد مطالبتي هذه ، ووضع نفسه وقواته تحت امرتي ، وكذلك آمر قوة السيارة للشرطة السيد علي ، ايضا وضع قواته تحت امرتي ، وانه جاهز بقوته ان يحضر العاصمة فشكرت لهم وطنيتهم هذه ، وقلت له انني لست بحاجة الآن الى قوة .

تنفذت المطالبات بأجمعها في اليوم الثاني ، بعد عرضها على صاحب الجلالة ، وبعدها طلب مني رفع الانذار ، غير اني بقيت مصرا على بقاءه بينما تعود الامور الى

مجاربها الطبيعية . وبعد يومين ، على ما اظن ، وصل العاصمة السيد جميل بك المدفعي ، وعند وصوله تشرف بمقابلة الملك فورا ، ومن ثم زار معسكر الوشاش ، وقابلني في مقرّي ، واطلع على الامور التي جرت ، لانه كان قد كلف ، وهو بالشام ، بقبول « منصب وزير الدفاع » وبعد هذه المقابلة ذهب لفوره الى داره ، ولا اعلم ما جرى ، غير انني في اليوم الثاني سمعت ان « الوزارة السليمانية » استقالت ، وتسلم زمام الامور السيد جميل المدفعي فشكل وزارته الرابعة مع احتفاظه بمنصب وزارة الدفاع فأبلغني فور وصوله الى مقر وزارة الدفاع برفع الانذار فصدعت بالامر ورفعت الانذار وانتهت هذه الحادثة على هذا الشكل الذي بسطته لحضرتكم بصورة مختصرة هذا وتفضلوا بقبول فائق تحيتي ومودتي .

بغداد ٢٢ مايس ١٩٣٨

سعيد التكريتي

وعلى كل ، كان للعقيد سعيد التكريتي امر معسكر الوشاش دور بارز في السيطرة على قطعات معسكر الوشاش ، وكان المقدم الركن صلاح الدين الصباغ من أبرز الضباط القوميين الذين آزره بحيث شل تحركات أعوان بكر صدقي وادى الى استقالة وزارة حكمة سليمان .

أثر مقتل بكر في الخارج

والواقع ان الانقلاب الذي عصف بالعراق قد استهل حياته بقتل ، فكان لزاما ان يختم حياته بقتل . وهذه هي النهاية لكل حادثة تتناثر مع التاريخ والاجتماع ، وقد رأينا بهذه المناسبة ان نقتبس شيئا مما نشرته الصحف في خارج العراق عن التأثير الذي أحدثته هذه النتيجة .

قالت جريدة الدايلي تلفراف الانكليزية :

« ان زوال بكر صدقي الفجائي ، يترك السلطة في العراق لمسن يستطيع القبض على أزمته ، ونذكر ان هذه السلطة لما أفلتت فجأة من يد الملك غازي ، ذهبت توأ الى الجيش ، ولم يكن ذلك بدون موافقة الشباب القليل الاختبار ، الشديدي الوطنية ، لعل الملك غازي ، بعد هذه الاشهر من العجز السياسي يحاول اثبات وجوده واقتداره»

وقالت جريدة الدايلي اكسبرس :

« ان تدخل الجيش العراقي في سياسة البلاد وادارتها ، هو الذي ادى الى مقتل جعفر العسكري ثم بكر صدقي وان هذه الخطة - خطة ادخال الجيش - كانت خطة بكر صدقي ، وقد آذى بها هو نفسه . والحالة في العراق لا تبعث على شيء من الاطمئنان ، وان من واجب إنكلترا ان تتخذ خطة حازمة في سبيل المحافظة على مصالحها » .

وقالت جريدة التايمس اللندنية :

« لا يعرف حتى الآن الى اية جماعة من خصوم بكر صدقي باشا ينتمي الجندي الذي قتله ، ولكن مما لا ريب فيه ان بعض الجهود السياسية في العراق اخذت تزداد نشاطا وعنفاً ، وهناك كثيرون من العراقيين العرب خشوا أن يقود بكر صدقي وطنهم الى اتحاد وثيق مع تركية التي كانت الى عهد قريب متحكمة في العراق » .

وقالت جريدة الاهرام المصرية :

« ولم يعرف سبب هذا الحادث حتى الآن ، ولكن القراء يذكرون ان القتيلين هما اللذان قاما بالثورة العسكرية التي أدت الى سقوط وزارة المرحوم ياسين باشا الهاشمي في السنة الماضية ، وأدت بحياة المرحوم جعفر باشا العسكري وزير الحربية في تلك الوزارة ، فلا يغدو والحالة هذه ان يكون لحادث الاغتيال ، الذي نحن بصده الان ، علاقة بتلك الثورة المشؤومة التي كان وقوعها نكبة لا على العراق فحسب ، بل على جميع الاقطار العربية ، لانها أوقفت سير القضية العربية عدة شهور ، وجاءت سابقة خطيرة نظر الشرق كله اليها بعين القلق ، هي سابقة تدخل الجيش في السياسة الداخلية » .

وقالت جريدة فتى العرب الدمشقية :

« لقد وضعت الرصاصة التي خرقت صدر بكر صدقي ، وصرعت رفيقه علي جواد في الموصل ، حدا لشكوك الناس ، ودل هذا الحادث الجسيم على ان العراق في حواضره وبواديه لم يكن كافرا بنعمة الذين اثلثوا استقلاله في غضون ربع قرن ، واذاعوا اسمه ، ووطدوا شهرته في شرق وغرب ، بل لقد دل حادث الموصل في بساطة على كل كذب الاسطورة القائلة : بأن العراق كان لعروبتة ، وانه مل الدفاع في سبيلها . وممل اصحابها والمنافحين عنها » .

وقالت جريدة القبس الدمشقية ايضا :

« لقد كنا في جانب القائلين : ان الجيش العراقي الذي احدث انقلاب تشرين الاول الماضي ، قد فتح بابا خطيرا في سياسة العراق وفي موقف الجيش ، وهان الان رصاصة هذا الجيش التي اخترقت رأس جعفر ، هي نفسها التي سددت الى صدر بكر ومحمد علي جواد ، لان كل حكومة تقوم في بلادها على رصاص الجيش وسياسة قواد الجيش ستسقط حتما بهذا الرصاص وبهذه السياسة » .

وقالت جريدة الايام الدمشقية بتاريخ ١٧ آب ١٩٣٧ م :

« ان سبب الاغتيال تتنازعه ظنون كثيرة اهمها :
« - اما ان يكون السبب شخصيا ، كما تقول قنصلية العراق في بيروت ،
بلسان الحكومة العراقية »

« ملاحظة ان السفارات والقنصليات العراقية في خارج العراق نشرت بيانا عن الحادثة كانت نسخة طبق الاصل للبيان الذي نشرته حكومة بغداد عنه » .

« هـ - واما يكون سببا حزبيا محليا من العراق والى العراق .

« ٣ - واما ان يكون سببا اجنبيا سخر جنديا من جنود العراق لتنفيذ الاغتيال .

« اما اذا كان السبب شخصا ، فان اعتقال اربعة مسن ضباط الجيش العراقي ينفي السبب الشخصي ، ويوضح لنا بجلاء ان هناك مؤامرة مدبرة لاغتيال القائد الكبير . ولعل الحكومة العراقية وقفت على هذه المؤامرة ، بعد ان سبق لها التصريح بأن الاغتيال شخصي لا علاقة له بسياسة العراق .

« واما اذا كان السبب حزبيا محليا ، فاننا لا ننكر بان تسخير الجيش العراقي في انقلاب تشرين الماضي في العراق ، اثار استياء كل عربي يحرص على بقاء الجيش بعيدا عن السياسة ، وعلى ان تظل الحياة البرلمانية والدستورية سائدة ومحترمة » .

« واما اذا كان السبب اجنبيا ، فلان الذين يلاحظون بأن حادث الاغتيال وقع عقيب الموقف المشرف الذي وقفه العراق شعبا وحكومة من مشروع تقسيم فلسطين ، وبعد الضجة الداوية التي ارسلها فخامة حكمة سليمان رئيس الوزارة العراقية فكان منها ان هزت لندن حكومة وشعبا وبرلمانا وصحافة ، لانها اثارت نقمة العالم العربي على انكلترا التي دبرت هذا الموقف العدائي » اه .

اما الصحف التركية فقد اظهرت اسفا شديدا على هذه الفاجعة ، ولا سيما وان القتل كان في طريقه الى بلادها لحضور التمارين العسكرية . وكانت الحكومة التركية تعلق آمالا عظيما على زيارته ، وعلى حكمة سليمان في توطيد اواصر الصداقة والمحبة بين العراق وتركيا فخشيت - بعد مقتل بكر - ان يضطر حكمة للاستقالة وتتردى العلاقات بين العراق وتركيا ولكن وزير العراق في انقرة السيد ناجي شوكت بدد هذه المخاوف واكد لها ان سياسة العراق الخارجية لا تتبدل بتبدل الاشخاص .

واما الصحف العراقية فانها لم تنشر ما يستحق نقله هنا فقد روت حادثة الاغتيال على ما نشرته الحكومة في البيانات الرسمية ، وقيل في الاندية ولعلها معذورة في ذلك (١) .

وقد نشر سركيس صوراني « صاحب جريدة الدفاع البغدادية » الذي اسقطت « الوزارة السليمانية » الجنسية العراقية عنه ، وابعدته الى خارج العراق ،

(١) كتب الينا السيد جعفر حمدي وزير المعارف في الوزارة السليمانية المعلقة بصدد التأثير الذي تركه مقتل بكر صديقي يقول : -

« ان الوزارة التي لم تر قتل بكر صديقي الا شيئا منتظرا ، وكانت قد اذنت بان قتله يجب ان لا يؤثر على الوضع وكانه امر اعتيادي تجري فيه التعقيبات القانونية المعتادة ، كما ان السياسة التي جرت عليها الوزارة في حينه ، اي بعد القتل ، تبقى على ما هي عليه وربما اعتبرت الوزارة ، او اكثر اعضائها ، بان قتله (مشكلة عراقية انحلت بالقتل) » .

مع انه كان من مؤيدي سياستها ، نشر رسالة في بيروت طبعها في مطبعة جريدة الشمس فجاءت في ٦٦ صفحة وسماها « اسرار مقتل الفريق بكر صدقي العسكري » حاول فيها ان يسند جريمة القتل الى رجال « الانتلجاس سرفس » من الانكليز بزعم ان الانكليز ناصبوه العداء منذ عام ١٩٣٣ م ، حينما تولى قيادة الجيش الذي ادب التياريين ، وان هذا العداء تضاعف بعد قتله جعفر باشا العسكري في يوم الانقلاب ، واستعانته بالطليان والالمان في شراء بعض الاسلحة والمؤن الحربية للجيش العراقي ، وتشبيده معامل للأسلحة الخفيفة ، ثم اعلانه سياسة الباب المفتوح لاعطاء نفط البصرة للشركات الاجنبية ، واعتزاه تعديل امتيازات النفط السابقة ، وتعديل معاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ م .

على ان المهم ان نذكر هنا اننا حاولنا مرارا ان نقف على رأي حكمة سليمان في هذه الحادثة فلم نحظ منه بجواب قاطع لان فخامته كان يقص الحوادث المتعلقة بوزارته بصدق وايمان ، فاذا ما وصل الى حادثة القتل قال « هنا ارجو المعذرة » « ارجوك ان لا تسألني » « ارجو ان تنقطع عن البحث في سبب القتل » فهل كان صاحب الفخامة يميل الى تصديق آراء سركيس صوراني ؟ (١)

اما « الوزارة المدفعية الرابعة » التي خلفت « الوزارة السليمانية » في الحكم ، فانها استصدرت قانونا بالعفو عن الاشخاص الذين قاموا بتلك الحركة . وقد جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون :

« لما كانت الحركة التي قام بها قسم من الجيش المراتب في الموصل بتاريخ ١١ آب ١٩٣٧ وما بعدها مبنية على مراعاة المصلحة العامة ، وصدرت الارادة بحسن النية ، وذلك لتخليص البلاد من التصرفات الشاذة ، التي كانت تجري في عهد الحكومة السابقة ، من بعض المنتسبين الى الجيش ، وغيرهم ، بتلك الاعمال التي كادت تؤدي بالنتيجة الى تهديد كيان المملكة ، وجد من الضروري اصدار قانون يتضمن اعفاء الاشخاص القائمين بتلك الاعمال ، عن جميع الافعال الصادرة منهم ، مما لها مساس بالحركة المذكورة ، بصورة مباشرة او غير مباشرة لذا نظمت هذه اللائحة » (٢) .

استقالة الوزارة

ادرك السيد حكمة سليمان ، على اثر مقتل الفريق بكر صدقي ، حرجة الموقف فراح يبحث عن وسيلة لانقاذه . وكان وزير الدفاع عبد اللطيف نوري سافر الى

(١) فهمت ... ان هناك من يقول ان للانكليز يدا في مقتل المرحوم بكر صدقي ، ولا صحة لهذه الاقوال حيث انها اشاعات كان يحرس انصار بكر صدقي على ترويجها لظهاره بمظهر الزعامة .

المعيد عزيزيا ملكي في جريدة (المواطن) بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٥٣

(٢) كان من بين النواب الذين قبلوا هذه اللائحة ، ورحبوا بها ترحيبا قلبيا ، عدد من الذين سبق ان طالبوا باقامة تمثال وشراء دار فخمة لبكر صدقي الذي قام بحركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ فجاءوا الان يرحبون بمقتل بكر ، ويشروعون قانونا بالعفو عن قتلته من كل تبعه وللنازيين ان يسجل .

وعادة الناس للاصنام تعبدوها من حطة الناس لا من رفة الصنم

أوربا للاستشفاء منذ ٢٥ أيار سنة ١٩٣٧ م ، فأبرق اليه يطلب الموافقة على تعيينه لرياسة اركان الجيش والاستقالة من منصب وزارة الدفاع ، فلم ير عبد اللطيف مناسبا من الموافقة على ذلك فصدرت الارادة الملكية بتعيينه رئيسا لاركان الجيش ، وشغفر بذلك منصب وزارة الدفاع . (١)

ثم ابرق الى السيد جميل المدفعي في الشام يلتمسه ، باسم جلالة الملك ، وباسم الجيش العراقي ، وباسم المصلحة العامة ، ان يتوجه الى بغداد فورا ليتسلم منصب وزارة الدفاع ، فأجاب السيد المدفعي على هذا الطلب بالموافقة وقال انه متوجه الى بغداد . فلما وصل الى بغداد في يوم ١٦ آب وجد في انتظاره سيارة ملكية ، فتذكر يوم سفره الى سوريا وكيف انه لم يجد في توديعه غير اربعة من اصدق اصدقائه المقربين . ثم اختلى بوزير الداخلية مصطفى العمري ، قريب محمد امين العمري آمر منطقة الموصل الذي أعلن انقطاعه بحكومة بغداد ، ودرس الحالة العامة درسا دقيقا حتى اذا استقر الرأي على ان يستريح السيد حكمة سليمان بعد ان ذهبت محاولاته للبقاء هباء الريح ، رفع حكمة الى الملك الخطاب التالي :

مولاي صاحب الجلالة بغداد في ١٧ آب ١٩٣٧

نظرا الى ان حالة البلاد الراهنة لا تمكني من الاستمرار في تسيير اعمال الدولة ومصالح المملكة ، فاتقدم بعريضتي هذه راجيا من مولاي ايده الله ان يتفضل بقبول استقالتني من رئاسة الوزراء واني لا ازال لجلالة سيدي :

الخادم المطيع حكمة سليمان

وما كاد الملك يتسلم هذا الكتاب حتى اصدر ارادته بالرد عليه بما يلي :

عزيزي حكمة سليمان

تأقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٧ آب ١٩٣٧ واسفت جدا لمفارقتكم رئاسه حكومتي . ونظرا لما بسطتموه من الاسباب ، لا يسعني الا ان اعرب لكم ولزملائكم عن تقديرني الفائق للخدمات الجليلة ، والجهود الصادقة التي أدبتموها للبلاد طيلة مدة بقائكم في دست الحكم ، آملا ان لا تحرم المملكة من خدماتكم وحسن درايتكم في اية صفة أخرى .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وست وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلثين الميلادية

غازي

(١) على اثر تعيين الفريق عبد اللطيف نوري رئيسا لاركان الجيش ، قصد العقيد صلاح الدين العباغ ، وزيده وكيل وزير الدفاع علي محمود وكلفه ان يتولى منصب رئاسة الوزراء ، فرد عليه هذا انه يستحيل عليه ان يتولى مثل هذا المنصب في مثل هذه الظروف . ولما جرى البحث فيمن يؤلف الوزارة الجديدة انقسم الضباط : ففريق كان يرشح نوري السعيد ، وآخر كان يهوى المدفعي ، واخيرا استبعد نوري خشية ان يكون منتقما ممن اساء اليه وتسبب في ابعاده عن الوطن .

مضامين الجزء الرابع

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٧	حل المجلس النيابي	٥	فاتحة الجزء الرابع
	كيف جرت الانتخابات		الوزارة المدفعية الاولى
٢٧	الجديدة ؟	٦	كيف تكونت الوزارة ؟
	افتتاح المجلس - خطاب	٧	الهيئة الوزارية الجديدة
٤١	العرش	٨	تأجيل المجلس - منهاج الوزارة
٤٢	المناقشة حول خطاب العرش		تبديلات ادارية - مقاطعة
٤٤	في مجلس الاعيان	١٠	الكهرباء
٤٧	جوانب مجلس الاعيان	١٢	الكتلة البرلمانية
٤٨	الشعب يؤيد الاعيان	١٣	المفصولون بالذيل
٥١	المحامون يستأنفون نشاطهم	١٤	القران الملكي - وفاة اميرة
٥١	حزب الوحدة الوطنية	١٥	استقالة الوزارة
	بين ايران والعراق -	١٦	كتاب الاستقالة
٥٤	تحالف القبائل		الوزارة المدفعية الثانية
٥٩	الحكومة والمعارضة	١٧	المامة موجزة - هيئة الوزارة
٦١	سفر رئيس الوزراء - تأملات	١٨	منهاج الوزارة
٦١	استقالة الوزارة		مكاتيب سرية - التهريب في
٦٢	من يؤلف الوزارة الجديدة ؟	٢٠	الجنوب
	الوزارة المدفعية الثالثة	٢١	قانون المطبوعات
٦٥	هيئة الوزارة الجديدة	٢٢	حوادث مختلفة
٦٧	منهاج الوزارة	٢٤	مؤتمر عشائري
٦٨	برقية لوزير الداخلية	٢٥	مشروع الجبانية
٦٩	طلائع الثورة	٢٦	استقالة وزير
٧٠	تدابير الحكومة	٢٧	استقالة الوزارة واسبابها
٧٢	رئيس اركان الجيش يتحدث		الوزارة الابوية الاولى
٧٤	تقرير رئيس اركان الجيش	٣٠	هيئة الوزارة
٧٥	استعانة الحكومة بالقبائل	٣١	رئاسة الديوان
٧٦	الموقف في بغداد		منهاج الوزارة -
٧٨	ما يقوله وزير الداخلية ؟	٣٢	حوادث مختلفة
٧٩	وساطة وزير المعارف	٣٥	طريق الحج البري
	الحكومة تتصل بزعماء		بين العراق والعربية السعودية
٨٠	المعارضة		

الصفحة	الموضوع
١٥٢	صدى الثورة في المجلس
١٥٥	اعلان العفو العام
١٥٦	حول اعلان العفو العام
١٥٧	استقالة وزير المعارف
١٥٩	ثورة بارازان
١٦٢	حركة في المدينة (بالتصغير)
١٦٣	ثورة اليزيدية
١٧١	في المجلس النيابي
١٧٣	قانون ذيل قانون التقاعد
١٧٥	اتفاقية السكك الحديدية
	كارثة قزلباط -
١٨٠	ثورة بني ركاب
١٨٤	ثورة الرميثة الثانية
١٩٧	ثورة الاكرع
٢٠٥	هل افادت الادارة العرفية ؟
٢٠٦	ما يقوله المسؤولون
٢٠٧	ما يقوله كاشف الغطاء
٢١٢	معاهدتان خطيرتان
٢١٤	معاهدة اخوة عربية وتحالف
٢١٩	انضمام اليمن الى الحلف
٢١٩	بين المانيا والعراق
٢٢٢	حوادث واخبار متنوعة
	الوزارة الهاشمية والناحية
٢٢٥	الاخلاقية
٢٢٨	ثورة بكر صدقي
	كيف زحف الجيش
٢٣١	على بغداد ؟
٢٣٤	منظر بغداد في الصباح
٢٣٥	قنابل من ورق
٢٣٦	وقع هذه القنابل
	طلب اقالة الوزارة
٢٣٧	- موقف الملك
٢٣٩	ماذا دار في القصر من حديث ؟
٢٤١	اتقاء القنابل على بغداد

الصفحة	الموضوع
	تعطيل المجلس -
٨١	موقف الصحف
	موقف المحامين -
٨٣	موقف العلماء
٨٤	موقف الحاج عبد الواحد سكر
	موقف الملك -
٨٦	استقالة الوزارة
	الوزارة الهاشمية الثانية
٨٨	كيف تالفت الوزارة ؟
٩٠	حياة الوزارة الجديدة
٩١	تكليف حكمة بمنصب وزاري
٩١	دعوة القبائل الى القاء السلاح
٩٢	هل افاد هذا البيان ؟
٩٤	القاء السلاح
٩٥	وفد من الشمال وبرقية خطيرة
٩٥	محاولة اصلاح الادارة
٩٧	فاجعة في الكاظمية
١٠٠	عيد الغدير
١٠٣	انشقاق القبائل - عهد المواليين
١٠٤	كتاب المخالفين
	موقف الشيخ -
١٠٦	هذا بلاغ للناس
١٠٧	حوادث مختلفة
١٠٩	بين ايران والعراق ايضا
١١١	حل المجلس النيابي
١١٢	تعطيل حزب الحكومة
١١٤	ثورة الرميثة الاولى
١٢٢	مرسوم الادارة العرفية
١٢٧	ثورة سوق الشيوخ
١٤٧	الشروع بالانتخاب
١٤٨	منهاج الوزارة
١٥٠	افتتاح المجلس
١٥١	خطاب العرش

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٨٦	بين الامير عبد الله والملك غازي	٢٤١	استقالة الوزارة وكتاب استقالتها
٢٨٨	ثلاث معاهدات مفيدة		الوزارة السليمانية
٣٠١	فكرة محاسبة الوزراء	٢٤٣	في طريق تأليف الوزارة
٣٠٤	اقامة تمثال لبكر صدقي	٢٤٤	مقتل جعفر
٣٠٧	الناحية الاخلاقية	٢٥٠	الجيش يستمر في الزحف
٣٠٨	قانون العفو العام	٢٥٢	كيف تكونت الوزارة ؟
٣١٠	عملية القرض	٢٥٤	اول بيان للحكومة الجديدة
٣١١	جمعية الاصلاح الشعبي	٢٥٤	السفير البريطاني
٣١٤	تسليح الجيش	٢٥٦	الفتك بالزعماء
٣١٥	حول تقسيم فلسطين	٢٥٨	ابعاد الاقارب والمحسوبين
٣١٧	دمعة على بغداد	٢٥٩	هل كانت الوزارة عالمة بالقدر ؟
٣١٨	الامير سعود في بغداد	٢٦٠	مظاهرة في بغداد
٣١٩	بين مصر والعراق		استعانة الوزارة بالصحافة
٣٢٠	اغتيال السنوي	٢٦٢	العريضة
٣٢٠	مطامع بكر صدقي	٢٦٣	اقوال الصحف في الانقلاب
٣٣٠	الجيش والسياسة	٢٦٥	حل المجلس
٣٣٢	ثورة السماوة		هل يتعارض هذا الحل مع الدستور ؟
٣٤٢	انسحاب اربعة وزراء	٢٦٧	خطة الوزارة الجديدة
٣٤٤	تعيين وزراء جدد	٢٦٩	منهاج الوزارة
٣٤٦	هل أصبحت الوزارة مستقلة ؟		الانتخابات الجديدة -
٣٤٧	الخلاف بين العراق وايران	٢٧٤	خطاب العرش
	معاهدة الحدود بين ايران والعراق	٢٧٧	حوادث واخبار
٣٥١	معاهدة الصداقة	٢٨٠	كتب تهديد
٣٥٦	ميثاق سعد آباد	٢٨١	من نتائج الانقلاب
	سفر وزيرين - مقتل بكر صدقي	٢٨٢	حرم جعفر العسكري
٣٦٤	استقالة الوزارة	٢٨٤	وفاة ياسين الهاشمي

جدول الخطأ والصواب

هذه قائمة بأهم الأخطاء المطبعية التي عثر عليها في هذا الجزء فلتصحح قبل تلاوة الكتاب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	٢٠	جلسان	جلسات	١٧٠	١٨	الخيرة	الاخيرة
١٤	٤	المذكرات	المذاكرات	١٨٢	١٣	وجد	وجدأ
٢٤	٢٥	اشرقية	الشرقية	١٨٨	١٨	وبينلا	وبينا
٢٩	١٣	المتصرفات	المتصرفيات	١٩١	٥	١٣٥٥/٢/١٤	
٣٥	٨	استيفى	استوى	٢٢٥	٣	عودة	اعادة
يحذف السطر ١٨ من الصفحة		لتكراره		٢٣٦	٦	بلصالحها	بمصلحتها
٣٨	٢١	مطابقتها	مطابقتها	٢٤٠	٥	فقد يلب	فقد طلب
٥١	٦	تعض	بعض	٢٤٩	٢	فلم يسع	فلم يسه
٥٩	١٢	التأوا	التجأوا	٢٤٩	٢٤	بالقرب	بالقرب
٧٧	١٠	تشرط	بشرط	٢٥٢	٦	ابو التما	ابو التمن
٨٠	١٥	تحركات	بتحركات	٢٦٦	٢٢	اكثر	اكثرية
٩٢	١٦	مرات	مارت	٢٦٩	٨	وهو	وهذا
١٠٥	٢١	لا الحاضرة	الحاضرة	٢٨١	٢٧	وترجرج	ترجرج
١٠٥	٢٥	جليع	جميع	٢٩٧	١	عمد	عملا
١١٥	١٤	فهاجت	فهاجت	٣١٠	٧	حزينة	خزينة
١١٦	٢١	طائرات	طائرة	٣٢٢	١	هذا المدة	هزا المدى
١١٧	٩	الرمثة	الرميثة	٣٢٥	٧	الى ان ان	الى ان
١١٩	٢٦	والمؤربة	والمؤرخة	٣٢٦	٨	مذكراكم	مذاكراتكم
١٢٠	٣	وزير العدلية		٣٢٧	٨	الملح	الملامح
وزير العدلية ووزير الدفاع				٢٣٨	٢	وارسوا	وأرسلوا
١٢٥	٨	الوخاطر	الخواطر	٣٦٦	٧	لهذه	لهذا
١٢٩	١١	المعافر	الخافر	٣٦٦	١٢	كامل	كاسل
١٣٢	٩	الاستوار	الاستمرار	٣٧٢	٣	الاعم	الأعلى
١٣٩	٧	وتمركزوا	وتمكنوا	٣٨١	٨	وادت	وأودت
١٦٥	٦	بقبول	قبول	٣٨١	٣٢	كانت	كان
١٦٩	٢٢	السفرة	السفارة	٣٨٣	٢١	بتلك	تلك
				٣٨٤	٣٠	وزيده	وزيره